

حاشيتا بن عابد

ردا لمختار على الدر المختار

لمحمد أمين بن عيسى الشيرازي عابد

المتوفى سنة ١٢٥٢ هـ

حَقَّقَ نَصْرَهُ وَعَلَّقَ عَلَيْهِ ثَلَاثَةُ مِنَ الْبَاحِثِينَ بِإِشْرَافِ

الدكتور حسام الدين بن محمد صالح فرفور

رئيس قسم الدراسات التخصصية في معهد جمعية الفتح الإسلامي

قَدْ وَلَدَ

فضيلة الأستاذ الدكتور
محمد سعيد رمضان البوطي

فضيلة الأستاذ الشيخ
عبد الزريق السحلي

طَبْعَةُ مُقَابَلَةٍ عَلَى ثَلَاثِ نَسَخٍ خَطِيئَةٍ مَنقُولَةٍ عَنِ أَصْلِ الْمُؤَلِّفِ
مَعَ تَوْشِيحِ النُّصُوصِ فِي مَصَادِرِهَا الْمَخْطُوطَةِ وَالْمَطْبُوعَةِ

معهد جمعية الفتح الإسلامي بدمشق

شعبة البحوث والدراسات

الجزء السابع

قسم العبادات

الحج

دار الثقافة والتراث
دمشق - سورية

حَاشِيَةُ ابْنِ عَابِدِينَ

رَدُّ الْمَحْثَارِ عَلَى الذَّرِّ الْمَحْثَارِ



الموضوع: الفقه الحنفي
العنوان: حاشية ابن عابدين "رد المحتار على الدر المختار"
التأليف: محمد أمين بن عمر الشهير بابن عابدين
التحقيق: الدكتور حسام الدين بن محمد صالح فرفور
الإخراج: خلدون موفق التشة
الإشراف الطباعي: مطبع اللحام
التنفيذ: مطبعة الرازي
عدد الصفحات: ٧٤٦ صفحة
قياس الصفحة: ٢٨ x ٢١
عدد النسخ: ١٠٠٠ نسخة

جميع الحقوق محفوظة للمحقق الدكتور حسام الدين فرفور
يمنع طبع هذا الكتاب أو جزء منه بكل طرق الطبع والتصوير
والنقل والترجمة، والنسخ والتسجيل الميكانيكي أو الإلكتروني
أو الحاسوبي إلا بإذن خطي من:
دار الثقافة والتراث

الطبعة الأولى
١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م

ص.ب ٨٢٣٥ - دمشق - سورية
هاتف: ٢٢٤٠٧٣٩
فاكس: ٣٧٣٧٣٨٩

يطلب من :



للطباعة والنشر والتوزيع

دمشق - حلبوني - ص.ب ٣٥٥٣٩ - هـ ٢٢٣٣٦٩١
Damaqus - Halbouni - P.O.Box 35539 - Tel 2233691

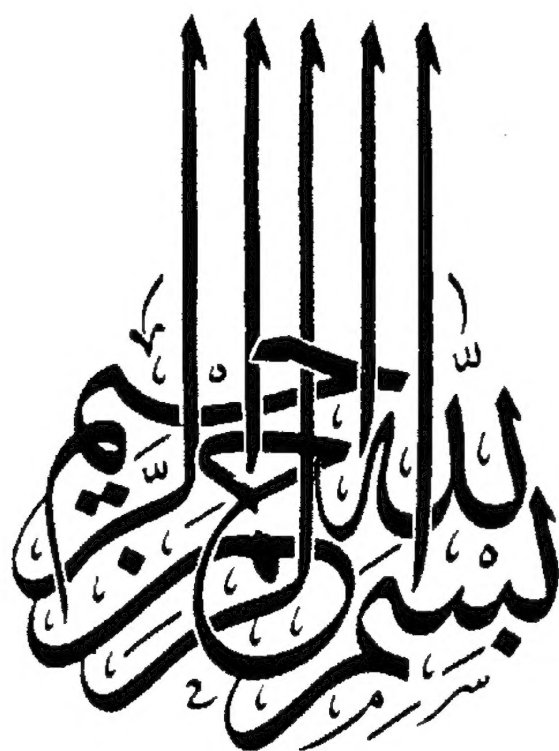


دار البشائر

للطباعة والنشر والتوزيع
رشد - ص.ب ١٩٢٦ - هاتف: ٢٣١٦٦٣٨/٩

الشركة المتحدة للتوزيع

دمشق - ص.ب: ٢٦٢٥ - هاتف: ٢٢١٢٧٧٣ - ٢٢٤٨٩٦٠ - فاكس: ٢٢٣٦٣٠٥
e-mail: mzd @ net.sy
بيروت - ص.ب: ١١٧٤٦٠ - هاتف: ٨١٥١١٢ - ٣١٩٠٣٩ - فاكس: ٨١٨٦١٥
web: www.resalah. Com - e-mail: resalah @ resalah. Com
صان - ص.ب: ١٨٢٠٧٧ - هاتف: ٤٦٥٩٨٩١ - ٤٦٥٩٨٩٢ - فاكس: ٤٦٥٩٨٩٣
القاهرة - ص.ب: ٦٣٢٢ - رقم: ١١٥١١ - هاتف: ٣٩٠٦٧٢٧ - فاكس: ٣٩٥٦٨٠٤
الرياض - ص.ب: ٥٦٥٧٩ - رقم: ١١٦٥٤ - هاتف: ٤٠٣٥١٩٧ - فاكس: ٤٠٢٢٦١٥
اليمن - صنعاء - ص.ب: ٥٤٤ - هاتف: ٢٧٥٣٢٢ - فاكس:



المشرف على التحقيق

الدكتور حسام الدين بن محمد صالح فرفور

رئيس قسم الدراسات التخصصية في معهد الفتح الإسلامي بدمشق

شارك في التحقيق

أحمد سامر القباني	أيمن شعباني	خضر شحرور	برهان الدين السقرق
أحمد السيد أحمد	رامز القباني	أحمد الطرشان	محمد عماد قلب اللوز
عبد القادر بلمو	عبد الرحمن ناصر	عبد الهادي محمد منصور	بشار محمد بكور
عمر نشوقاتي	محمد شحرور		

﴿فصل في الإحرام﴾

وصفة المفرد بالحج (ومن شاء الإحرام) وهو شرط صحة.....

﴿باب الإحرام﴾

مناسبة ذكره بعد ذكر المواقيت التي لا يجوز للإنسان أن يجاوزها إلا محرماً واضحة.
وهو لغة: مصدر أحرم إذا دخل في حرمة لا تنهك، ورجل حرام أي: محرم،
كذا في "الصحيح" (١).

وشرعاً: الدخول في حرمة مخصوصة، أي: التزامها، غير أنه لا يتحقق شرعاً إلا بالنية
مع الذكر أو الخصوصية، كذا في "الفتح" (٢)، فهما شرطان في تحققه لا جزءاً ماهيته كما توهمه
في "البحر" (٣)، حيث عرّفه بـ ((نية النسك من الحج والعمرة مع الذكر أو الخصوصية))، "نهر" (٤).
والمراد بالذكر التلبية ونحوها، وبالخصوصية ما يقوم مقامها من سوق الهدي أو تقليد البدن،
فلا بد من التلبية أو ما يقوم مقامها، فلو نوى ولم يلب أو بالعكس لا يصير محرماً. وهل يصير
محرماً بالنية والتلبية أو بأحدهما بشرط الآخر؟ المعتمد ما ذكره "الحسام الشهيد": ((أنه بالنية لكن
عند التلبية، كما يصير شارعاً في الصلاة [٢/٣٦٩ق/ب] بالنية لكن بشرط التكبير لا بالتكبير))
كما في "شرح اللباب" (٥).

ولا يشترط لصحته زمان ولا مكان ولا هيئة ولا حالة، فلو أحرم لباساً للمخيط أو مجامعاً
انعقد في الأول صحيحاً وفي الثاني فاسداً كما في "اللباب" (٦).

[٩٧٨٩] (قوله: وصفة المفرد بالحج) أي: والأوصاف التي يفعلها الحاج المفرد بعد تحقق

(١) "الصحيح": مادة ((حرم)) بتصرف.

(٢) "الفتح": كتاب الحج - باب الإحرام ٣٣٧/٢.

(٣) "البحر": كتاب الحج - باب الإحرام ٣٤٤/٢.

(٤) "النهر": كتاب الحج - باب الإحرام ق ١٣٢/ب باختصار.

(٥) انظر "إرشاد الساري": باب الإحرام ص ٦٢.

(٦) انظر "إرشاد الساري": باب الإحرام - فصل الإحرام في حق الأماكن ص ٦٥.

النَّسَكُ كَتَكْبِيرَةِ الْإِفْتِتَاحِ، فَالصَّلَاةُ وَالْحَجُّ لهما تَحْرِيمٌ وَتَحْلِيلٌ بِخِلَافِ الصَّوْمِ
وَالزَّكَاةِ، ثُمَّ الْحَجُّ أَقْوَى مِنْ وَجْهَيْنِ:
الأوَّلُ: أَنَّهُ يُقْضَى مَطْلَقاً وَلَوْ مَظْنُوناً بِخِلَافِ الصَّلَاةِ.
الثَّانِي: أَنَّهُ إِذَا أَتَمَّ الْإِحْرَامَ بِحَجٍّ أَوْ عُمْرَةٍ.....

دخوله فيه بالإحرام، فهو عطف مغاير، فافهم. وقدم الكلام في المفرد على القارن والمتمتع؛
لأنه بمنزلة المفرد من المركب.

[٩٧٩٠] (قوله: النسك) أي: العبادة، ثم غلب على عبادة الحج أو العمرة.

[٩٧٩١] (قوله: كتكبيرة الافتتاح) المراد بها الذكر الخالي عن الدعاء؛ لأن لفظ التكبير واجب
لا شرط.

[٩٧٩٢] (قوله: فالصلاة إلخ) زاد في التفریع قوله: ((وتحليل)) لتأكيد المشابهة، وتحليل الصلاة
بالسلام ونحوه، وتحليل الحج بالخلق والطواف على ما سيأتي^(١).

[٩٧٩٣] (قوله: ثم الحج أقوى) أي: من الصلاة، ولم يقل: أفضل لما قدمناه^(٢) أوّل كتاب
الزكاة عن "التحرير" و"شرحه": ((من أن الأفضل الصلاة، ثم الزكاة، ثم الصيام، ثم الحج،
ثم العمرة والجهاد والاعتكاف)).

[٩٧٩٤] (قوله: من وجهين إلخ) الأولى تقديم الثاني على الأوّل كما فعل في "البحر"^(٣).

[٩٧٩٥] (قوله: ولو مظنوناً) بيان للإطلاق، فلو أحرّم بالحج على ظن أنه عليه، ثم ظهر خلافه
وجب المضي فيه والقضاء إن أبطله بخلاف المظنون في الصلاة، فإنه لا قضاء لو أفسده، "بحر"^(٤).
واختلفوا في وجوب قضاائه على المحصر، والأصح الوجوب أيضاً كما سنذكره^(٥) في بابه.

(١) ص ١٢٥ - وما بعدها "در".

(٢) المقولة [٧٧٦١] قوله: ((قرنها)).

(٣) "البحر": كتاب الحج - باب الإحرام ٣٤٤/٢.

(٤) "البحر": كتاب الحج - باب الإحرام ٣٤٤/٢.

(٥) المقولة [١٠٨٦٨] قوله: ((ولو نقلاً)).

لا يخرجُ عنه إلا بعملٍ ما أحرمَ به وإن أفسدَهُ، إلا في الفَوَاتِ فبِعَمَلِ العمرة،
وإلا الإحصارَ فبذَبْحِ الهدْيِ.
(توضاً، وغُسْلُهُ أَحَبُّ،.....)

[٩٧٩٦] (قوله: لا يخرجُ عنه إلخ) بخلاف الصلاة، فإنه يخرجُ عنها بكلِّ ما ينافيها، وإنه يحرمُ عليه المضيُّ في فاسدها، وأمَّا الحجُّ فيجبُ المضيُّ في فاسدِهِ بجماعٍ قبل الوقوف كصحيحِهِ.
[٩٧٩٧] (قوله: إلا بعملٍ) استثناء من مقدَّر، والأصل: لا يخرجُ عنه في حالةٍ من الأحوال يعملُ من الأعمال إلا بعملٍ إلخ، وقوله: ((إلا في الفوات)) و ((إلا الإحصار)) استثناء من حالةٍ المقدَّرة، فالاستثناء الأول من أعمِّ الظروف، والثاني من أعمِّ الأحوال، فافهم.
[٩٧٩٨] (قوله: فبِعَمَلِ العمرة)^(١) أي: يتحلَّلُ عنه بعمرةٍ لفواتِ الوقت، وعليه الحجُّ من قابلٍ.
[٩٧٩٩] (قوله: فبذَبْحِ الهدْيِ) أي: يتحلَّلُ عنه بعد ذبحِ هدي في الحرم.
[٩٨٠٠] (قوله: وغُسْلُهُ أَحَبُّ) لأنه سنَّة [٢/ق ٣٧٠/أ] مؤكَّدة، والوضوء يقوم مقامُهُ في حقِّ إقامة السنَّة المستحبَّة لا الفضيلة، أي: لا فضيلة السنَّة المؤكَّدة، "لباب" و "شرحه"^(٢). لكن في "القَهْستاني"^(٣) عن "الاختيار"^(٤) و "المحيط"^(٥): ((أنهما مستحبَّان)).

﴿فصل في الإحرام﴾

(قوله: فالاستثناء الأول من أعمِّ الظروف) أظهرُ أنَّ الاستثناء الأول من محذوفٍ تقديرُهُ: بعملٍ من الأعمال، والثاني من قوله: ((إلا بعملٍ ما إلخ)).

(١) هذه المقولة ساقطة من "آ".

(٢) انظر "إرشاد الساري": باب الإحرام - فصل في صفة الإحرام ص ٦٧ - .

(٣) "جامع الرموز": كتاب الحج ٢٣٨/١.

(٤) "الاختيار": كتاب الحج - فصل: وإذا أراد أن يحرم ١٤٣/١.

(٥) "المحيط البرهاني": كتاب المناسك - الفصل الثالث في تعليم أعمال الحج ١/ق ١٦٩/ب.

وهو للَنِّظَافَةِ لا للطَّهَارَةِ (فِيَحَبُّ) بجاءٍ مهملةٍ (في حقِّ حائِضٍ ونَفْسَاءٍ) وصبيٍّ^١
(والتيَمُّمُ له عند العجز) عن الماء.....

[٩٨٠١] (قوله: وهو) أي: الغُسلُ كما هو المتبادرُ وصريحُ كلامٍ غيرِ واحدٍ.
[٩٨٠٢] (قوله: فَيَحَبُّ) أي: يُطَلَّبُ استحباباً، وهذا يؤيِّدُ ما في "القَهْستاني"^(١)، إلا أن يُفَرَّقَ بين الحائِضِ والنفساءِ وغيرهما، أو يكونُ المرادُ بـ ((يَحَبُّ)) يُسَنُّ؛ لأنَّ المسنونَ محبوبٌ للشارع، تأمَّل.
[٩٨٠٣] (قوله: في حقِّ حائِضٍ ونَفْسَاءٍ) أي: قبل انقطاعِ دمهما بقرينةِ التفريع؛ إذ بعدَ الانقطاعِ يكونُ طهارةً ونظافةً، والمرادُ من التفريع بيانُ صورةٍ لا توجدُ فيها الطهارة ليعلمَ أنه لم يُشْرَعْ لأجلِها فقط.

[٩٨٠٤] (قوله: وصبيٍّ) صرَّحَ به في "الفتح"^(٢) وغيره، لكنَّ الصبيَّ إن كان عاقلاً يكونُ غُسله طهارةً؛ لأنه ليس المرادُ بها طهارةُ الجنابة بل طهارةُ الصلاة، فإنَّ غُسلَ الجمعة والعَيدَين للطهارة والنظافة معاً كما في "النهر"^(٣) مع أنه يُسَنُّ لغيرِ الجنب، وحيثُ فُعطِفُ الصبيُّ على الحائِضِ يُوهِمُ أنَّ غُسلَهُ لا يكونُ إلا للنظافة، فيتعيَّنُ أنَّ يُرادَ به غيرُ العاقلِ هنا، فيكونُ ذكرُهُ إشارةً لقول "النهر": ((واعلم أنه ينبغي أن يُندَبَ الغُسلُ أيضاً لِمَن أَهْلٌ عنه رفيقه أو أبوه لصغره لقولهم:

(قوله: وهو - أي: الغُسلُ) الظَّاهرُ إرجاعُ الضميرِ للمذكورِ من الغُسلِ أو الوضوء، فإنَّهما للنَّظَافَةِ؛ إذ حيثُ جُعِلَ الوضوءُ قائماً مقامَ الغُسلِ في حقِّ غيرِ المعذورِ فليكن كذلك في حقِّ المعذورِ بالأوَّلِ لتحقُّقِ النَّظَافَةِ به، إلا أنَّ معنى النَّظَافَةِ بالغُسلِ أتمُّ، وذكرَ في "غاية البيان": ((أنَّ كلَّ غُسلٍ يكونُ لمعنى النَّظَافَةِ فالوضوءُ يقومُ مقامَهُ)).

(قوله: صرَّحَ به في "الفتح") عبارته: ((وإذا كان للنَّظَافَةِ وإزالةِ الرَّائِحَةِ لا يُعتَبَرُ التيمُّمُ بدله عند العجزِ عن الماء، ويُؤمَّرُ به الصبيُّ)) اهـ.

فهذا يفيدُ أنَّ المرادَ به العاقلُ، نعم على ما بحثَهُ في "النهر" يُندَبُ في حقِّ الصغيرِ الغيرِ العاقلِ.

(١) المارَّ في المقالة [٩٨٠٠] قوله: ((وغسله أحب)).

(٢) "الفتح": كتاب الحج - باب الإحرام ٣٣٧/٢.

(٣) "النهر": كتاب الحج - باب الإحرام ق ١٣٢/ب - ق ١٣٣/أ.

(ليس بمشروع) لأنه ملوث بخلاف جمعة وعيد، ذكره "الزيلعي" وغيره، لكن سوى في "الكافي" ^(١) بينهما وبين الإحرام، ورجحه في "النهر"،

إن الإحرام قائم بالمغى عليه والصغير لا يمن أتي به؛ لجوازه مع إحرامه عن نفسه، وقد استقر ندبه لكل مُحَرِّمٍ)) اهـ، فافهم.

[٩٨٠٥] (قوله: ليس بمشروع) جزم به غير واحد كـ "الزيلعي" ^(٢) و "البحر" ^(٣) و "النهر" ^(٤) و "الفتح" ^(٥)، وفيه ردُّ على ما في "مناسك العمادي": ((من أنه إن عجزَ عنهما تيمم))، إلا أن يُحمَلَ على ما إذا أراد صلاة الإحرام.

[٩٨٠٦] (قوله: بخلاف الجمعة والعيد) قال في "البحر" ^(٦): ((يعني أنَّ الغسل فيهما للطهارة لا للتنظيف، ولهذا يُشرَعُ التيمُّمُ لهما عند العجز)).

[٩٨٠٧] (قوله: لكن سوى) أي: في عدم مشروعية التيمُّم.

[٩٨٠٨] (قوله: ورجحه في "النهر" ^(٧)) حيث قال: ((إنَّه التحقيق))، وكذا اعترض في "البحر" ^(٨) على "الزيلعي" ^(٩): ((بأنَّ التيمُّمَ لم يُشرَعْ لهما عند العجز إذا كان طاهراً عن الجنابة ونحوها، والكلام فيه؛ لأنه ملوث ومغبر، لكن جعل طهارة ضرورة أداء الصلاة، ولا ضرورة فيهما، ولهذا سوى "المصنف" [٢/٣٧٠ ق/ب] في "الكافي" ^(١٠) بين الإحرام وبين الجمعة والعيد)) اهـ.

(١) "كافي النسفي": كتاب الحج - باب الإحرام ١/٨١ ق/أ.

(٢) "تبين الحقائق": كتاب الحج - باب الإحرام ٨/٢ بتصرف.

(٣) "البحر": كتاب الحج - باب الإحرام ٢/٣٣٤.

(٤) "النهر": كتاب الحج - باب الإحرام ق/١٣٢ ب.

(٥) "الفتح": كتاب الحج - باب الإحرام ٢/٣٣٧.

(٦) "البحر": كتاب الحج - باب الإحرام ٢/٣٤٤.

(٧) "النهر": كتاب الحج - باب الإحرام ق/١٣٣ ب.

(٨) "البحر": كتاب الحج - باب الإحرام ٢/٣٤٤.

(٩) "تبين الحقائق": كتاب الحج - باب الإحرام ٨/٢.

(١٠) "كافي النسفي": كتاب الحج - باب الإحرام ١/٨١ ق/ب.

وشرط لنيل السنة أن يُحرّم وهو على طهارته.
(وكذا يُستحب) لمُريد الإحرام إزالة ظُفُرِهِ وشارِبِهِ وعانَتِهِ، وحَلَقُ رَأْسِهِ إن اعتاده، وإلا فُيَسْرَحُهُ، و(جِماعُ زَوْجَتِهِ أو جَارِيَتِهِ لو معه ولا مانع منه) كحيضٍ (ولُبْسُ إِزارٍ)

[٩٨٠٩] (قوله: وشرط إلخ) بالبناء للمجهول، أي: لأنه إنما شرع للإحرام، حتى لو اغتسل فأحدث، ثم أحرّم فتوضأ لم ينل فضله، كذا في "البنية"^(١) معزياً إلى "جوامع الفقه"^(٢)، "نهر"^(٣).
[٩٨١٠] (قوله: وكذا يُستحب إلخ) أي: قبل الغسل كما في "القهُستاني"^(٤) و"اللباب"^(٥) و"السراج" وفي "الزيلعي"^(٦) عقيب الغسل، تأمل. والإزالة شاملة لقص الأظفار والشارب، وحلق العانة أو نتفها أو استعمال التورة، وكذا نتف الإبط.

والعانة: الشعرُ القريب من فرج الرجل والمرأة، ومثلها شعرُ الدُّبر، بل هو أولى بالإزالة لئلا يعلق به شيء من الخارج عند الاستنجاء بالحجر.
[٩٨١١] (قوله: وحلق رأسه إن اعتاده) كذا في "البحر"^(٧) و"النهر"^(٨) وغيرهما خلافاً لما في "شرح اللباب"^(٩)، حيث جعله من فعل العامة.
[٩٨١٢] (قوله: ولا مانع) الواو للحال.

[٩٨١٣] (قوله: ولبس إزارٍ) بالإضافة، وفي بعض النسخ: ((إزاراً)) بالنصب

(قوله: لأنه إنما شرع للإحرام) قال "السندي": ((نقل المرشدي عن "السروجي" أنه قال: وينبغي أن لا يُحرّم فضيلة الغسل؛ لأنه شرع للنظافة وقد حصلت، قال "منلا علي": وهو الأظهر. قلت: وعلى اشتراط الطهارة إذا كان مُحْدِثاً ولم يقدر على الماء يتيمّم ويُحرّم، فتأمل)) اهـ.

(١) "البنية": كتاب الحج - باب الإحرام ٣٩/٤.

(٢) في "الأصل": ((جامع الفقه)).

(٣) "النهر": كتاب الحج - باب الإحرام ق ١٣٣ أ باختصار.

(٤) "جامع الرموز": كتاب الحج ٢٣٨/١.

(٥) انظر "إرشاد الساري": باب الإحرام - فصل في صفة الإحرام ص ٦٧ -.

(٦) "تبين الحقائق": كتاب الحج - باب الإحرام ٩/٢.

(٧) "البحر": كتاب الحج ٣٤٥/٢.

(٨) "النهر": كتاب الحج - باب الإحرام ١/١٣٣ أ.

(٩) انظر "إرشاد الساري": باب الإحرام - فصل في صفة الإحرام ص ٦٧ -.

من السُّرَّةِ للرُّكبة (ورداء) على ظَهْرِهِ، وَيُسَنُّ أَنْ يُدْخِلَهُ تَحْتَ يَمِينِهِ وَيُلْقِيَهُ عَلَى كَتِفِهِ الْأَيْسَرِ، فَإِنْ زَرَّرَهُ أَوْ خَلَّلَهُ أَوْ عَقَدَهُ أَسَاءَ وَلَا دَمَ عَلَيْهِ.....

على أَنَّ ((لبس)) فعلٌ ماضٍ، ثُمَّ هَذَا فِي حَقِّ الرَّجُلِ.

[٩٨١٤] (قوله: من السُّرَّةِ إلى الرُّكبة) بيانٌ لتفسيرِ الإزار، والغايةُ داخلَةٌ؛ لأنَّ الرُّكبةَ من العورة.

[٩٨١٥] (قوله: على ظَهْرِهِ) بيانٌ لتفسيرِ الرِّدَاءِ، قَالَ فِي "الْبَحْرِ"^(١): ((وَالرِّدَاءُ عَلَى الظَّهْرِ

وَالكَتْفَيْنِ وَالصَّدْرِ)).

[٩٨١٦] (قوله: فَإِنْ زَرَّرَهُ إلخ) وكذا لو شَدَّ بِجُلٍّ وَنَحْوِهِ لَشَبَّهِهُ حَيْثُ ذُكِرَ بِالْمَخِيطِ مِنْ جِهَةٍ

أَنَّهُ لَا يَحْتَاجُ إِلَى حِفْظِهِ بِخِلَافِ شَدِّ الْهَمِيَانِ فِي وَسْطِهِ؛ لِأَنَّهُ يُشَدُّ تَحْتَ الْإِزَارِ عَادَةً، أَفَادَهُ فِي "فَتْحِ الْقَدِيرِ"^(٢)، أَي: فَلَمْ يَكُنِ الْقَصْدُ مِنْهُ حِفْظُ الْإِزَارِ وَإِنْ شَدَّهُ فَوْقَهُ.

[٩٨١٧] (قوله: وَيُسَنُّ أَنْ يُدْخِلَهُ إلخ)^(٣) هَذَا يُسَمَّى اضْطِبَاعًا، وَهُوَ مُخَالَفٌ لِقَوْلِ "الْبَحْرِ"^(٤):

((وَالرِّدَاءُ عَلَى الظَّهْرِ وَالكَتْفَيْنِ وَالصَّدْرِ))، وَمَا هُنَا عَزَاهُ "الْقُحْطَانِيُّ"^(٥) لـ "النَّهَائَةِ"، وَعَزَاهُ

فِي "شَرْحِ اللَّبَابِ"^(٦) لـ "الْبَرْجَنْدِيِّ" عَنْ "الْخَزَانَةِ"، ثُمَّ قَالَ: ((وَهُوَ مُوَهِّمٌ أَنَّ الْاضْطِبَاعَ يُسْتَحَبُّ

مِنْ أَوَّلِ أَحْوَالِ الْإِحْرَامِ، وَعَلَيْهِ الْعَوَامُّ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ، فَإِنَّ مُحَلَّهُ الْمَسْنُونَ قَبِيلَ الطَّوَافِ إِلَى انْتِهَائِهِ

لَا غَيْرَ)) اهـ.

قَالَ بَعْضُ الْمُحَشِّينَ: ((وَفِي "شَرْحِ الْمُرْشَدِيِّ" عَلَى مَنَاسِكَ "الْكَنْزِ"^(٧): أَنَّهُ الْأَصَحُّ،

وَأَنَّهُ السُّنَّةُ، وَنَقَلَهُ فِي "الْمَنَسَكِ الْكَبِيرِ" لـ "السَّنَدِيِّ" [٢/٣٧١ ق/أ] عَنْ "الْغَايَةِ" وَ"مَنَاسِكَ

الطَّرَابِلْسِيِّ" وَ"الْفَتْحِ"^(٨)، وَقَالَ: إِنَّ أَكْثَرَ كُتُبِ الْمَذْهَبِ نَاطِقَةٌ بِأَنَّ الْاضْطِبَاعَ يُسَنُّ فِي الطَّوَافِ لَا قَبْلَهُ

(١) "البحر": كتاب الحج - باب الإحرام ٣٤٥/٢.

(٢) "الفتح": كتاب الحج - باب الإحرام ٣٥٠/٢.

(٣) حقُّ هذه المقولة التقديم على التي قبلها وفق سياق "الدر".

(٤) "البحر": كتاب الحج - باب الإحرام ٣٤٥/٢.

(٥) "جامع الرموز": كتاب الحج ٢٤٣/١.

(٦) انظر "إرشاد الساري": باب الإحرام - فصل: ثم يتجرد عن الملبوس المحرم ص ٦٣.

(٧) المسمى "فتح مسالك الرموز في شرح مناسك الكنز": لأبي الوجاهة عبد الرحمن بن عيسى بن مرشد العمري المرشدي

الحنفي (ت ١٠٣٧هـ). ("كشف الظنون" ١٥١٦/٢، "خلاصة الأثر" ٣٦٩/٢، "هدية العارفين" ٥٤٨/١).

(٨) "الفتح": كتاب الحج - باب الإحرام ٣٥٥/٢.

(جديدين أو غَسِيلين طاهرين) أبيضين كَكَفَنِ الكفاية، وهذا بيانُ السَّنة، وإلاَّ فسُتْرُ العورة كافٍ (وطيَّبَ بدنه).....

في الإحرام، وعليه تدلُّ الأحاديثُ^(١)، وبه قال "الشافعي"^(٢) اهـ. وكذا نقل "القُهُسْتَانِي"^(٣) عن "عدَّةِ المناسك"^(٤) لصاحب "الهداية": ((أَنَّ عِدْمَهُ أَوَّلِي)).

[٩٨١٨] (قوله: جديدين) أشارَ بتقديمه إلى أفضليته، وكونه أبيضَ أفضلَ من غيره، وفي عدم غَسْلِ العتيق تركُ المستحبِّ، "بجر"^(٥).

[٩٨١٩] (قوله: ككفن الكفاية) التشبيهُ في العدد والصفة، "ط"^(٦).

[٩٨٢٠] (قوله: وهذا) أي: لبسُ الإزارِ والرِّداءِ على هذه الصِّفةِ بيانٌ للسَّنة، وإلاَّ فساتُرُ العورة كافٍ، فيجوزُ في ثوبٍ واحدٍ وأكثرَ من ثوبين، وفي أسودين، أو قِطْعٍ خرقٍ مَحِيطةٍ، أي: المسمَّاة مرقعةً، والأفضلُ أن لا يكون فيها خياطةٌ، "الباب"^(٧). بل لو لم يتجرَّد عن المخيط أصلاً ينعقد إحرامه كما قدَّمناه^(٨) عن "اللباب" أيضاً وإن لَزِمَهُ دَمٌ - ولو لعذرٍ - إذا مضى عليه يومٌ وليلةٌ، وإلاَّ فصدقةٌ كما يأتي^(٩) في الجنایات.

[٩٨٢١] (قوله: وطَيَّبَ بدنه) أي: استحباباً عند الإحرام، "زيلعي"^(١٠). ولو بما تَبَقَّى عِيْنُهُ كالمنسك والغالية، هو المشهور، "نهر"^(١١).

(١) أخرجه أحمد ٣٧١/١، وأبو داود (١٨٨٤) كتاب المناسك - باب الاضطباع في الطواف، والطبراني في "الكبير" ٤٩/١٢ (١٢٤٧٨)، من حديث ابن عباس رضي الله عنهما مرفوعاً: ((أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَأَصْحَابَهُ اعْتَمَرُوا مِنْ جَعْرَانَةَ فَاضْطَبَعُوا)). ومن حديث يعلى بن أمية أخرجه أبو داود (١٨٨٣) كتاب الحج - باب الاضطباع في الطواف، والترمذي (٨٥٩) كتاب الحج - باب ما جاء: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ طَافَهُ مَضْطَبَعاً، وابن ماجه (٢٩٥٤) كتاب المناسك - باب الاضطباع.

(٢) "جامع الرموز": كتاب الحج ٢٣٨/١.

(٣) اسم الكتاب: "عدَّةُ الناسك في عِدَّةٍ من المناسك" كما صرَّح به المرغيناني في "الهداية" ١٤٤/١.

(٤) "البحر": كتاب الحج - باب الإحرام ٣٤٥/٢.

(٥) "ط": كتاب الحج - فصل في الإحرام ٤٩٠/١.

(٦) انظر "إرشاد الساري": باب الإحرام - فصل: ثم يتجرَّد عن الملبوس المحرَّم ص ٦٨ -.

(٧) ص ٣ - أوَّل باب الإحرام.

(٨) المقولة [١٠٤٤١] قوله: ((يوماً كاملاً أو ليلة)).

(٩) "تبين الحقائق": كتاب الحج - باب الإحرام ٩/٢.

(١٠) "النهر": كتاب الحج - باب الإحرام ق ١٣٣/أ بتصرف يسير.

- إن كان عنده - لا ثوبه بما تَبَقَى عينه، هو الأصح (وصَلَّى) ندباً بعد ذلك (شفعاً) يعني: ركعتين في غير وقتٍ مكروه، وتُجزئُه المكتوبة.....

[٩٨٢٢] (قوله: إن كان عنده) أفاد أنه لو لم يكن عنده لا يطلبه كما في "العناية"^(١)، وأنه من سنن الزوائد لا الهدى كما في "السراج"، "نهر"^(٢).
[٩٨٢٣] (قوله: بما تَبَقَى عينه) والفرق بين الثوب والبدن أنه اعتُبر في البدن تابعاً، والمتَّصل بالثوب منفصل عنه، وأيضاً المقصود من استنانه - وهو حصول الارتفاق حالة المنع منه - حاصل بما في البدن، فأغنى عن تجويزه في الثوب، "نهر"^(٣).
[٩٨٢٤] (قوله: ندباً) وفي "العناية": ((أنها سنة))، "نهر"^(٤). وبه جزم في "البحر"^(٥) و"السراج".

[٩٨٢٥] (قوله: بعد ذلك) أي: بعد اللبس والتطيُّب، "بحر"^(٦).
[٩٨٢٦] (قوله: يعني ركعتين) يشير إلى أن الأولى التعبير بهما كما فعل في "الكنز"^(٧)؛ لأنَّ الشَّفع يشمل الأربع.

[٩٨٢٧] (قوله: وتُجزئُه المكتوبة) كذا في "الزيلعي"^(٨) و"الفتح"^(٩) و"البحر"^(١٠) و"النهر"^(١١)

(١) "العناية": كتاب الحج - باب الإحرام ٣٣٨/٢ (هامش "فتح القدير").

(٢) "النهر": كتاب الحج - باب الإحرام ق ١٣٣/أ بتصرف يسير.

(٣) "النهر": كتاب الحج - باب الإحرام ق ١٣٣/أ بتصرف يسير.

(٤) "النهر": كتاب الحج - باب الإحرام ق ١٣٣/أ.

(٥) "البحر": كتاب الحج - باب الإحرام ٣٤٤/٢.

(٦) "البحر": كتاب الحج - باب الإحرام ٣٤٤/٢.

(٧) انظر "شرح العيني على الكنز": كتاب الحج - باب الإحرام ١١٠/١.

(٨) "تبيين الحقائق": كتاب الحج - باب الإحرام ٩/٢.

(٩) "الفتح": كتاب الحج - باب الإحرام ٣٦٠/٢.

(١٠) "البحر": كتاب الحج - باب الإحرام ٣٤٥/٢.

(١١) "النهر": كتاب الحج - باب الإحرام ق ١٣٣/أ.

(وقال المفرد بالحج) بلسانه مطابقاً لجنانه: (اللهم إني أريد الحج فيسره لي) لمشقته وطول مدته (وتقبله مني) لقول إبراهيم وإسماعيل: ربنا تقبل منا،.....

و"اللباب" (١) وغيرها، وشبهوها بتحية المسجد، وفي "شرح اللباب" (٢): ((أنه قياس مع الفارق؛ لأن صلاة الإحرام سنة مستقلة كصلاة الاستخارة وغيرها مما لا تنوب الفريضة منابها، بخلاف تحية المسجد وشكر الوضوء، فإنه ليس لهما صلاة [٢/ق ٣٧١/ب] على حدة كما حققه في "فتاوى الحجة"، فتأدى في ضمن غيرها أيضاً)) اهـ. ونقل بعضهم أنه ردّ عليه الشيخ "حنيف الدين المرشدي" (٣).

[٩٨٢٨] (قوله: بلسانه مطابقاً لجنانه) أي: لقلبه، يعني: أن دعاءه بطلب التيسير والتقبل لا بد أن يكون مقروناً بصديق التوجه إلى الله تعالى؛ لأن الدعاء بمجرّد اللسان عن قلب غافل لا يفيد، وليس هذا بنية للحج كما نذكره (٤) قريباً، فافهم.

[٩٨٢٩] (قوله: لمشقته إلخ) لأن أدائه في أزمان متفرقة وأمكنة متباينة، فلا يعرى عن المشقة غالباً، فيسأل الله تعالى التيسير؛ لأنه الميسر كل عسير، "زيلعي" (٥).

[٩٨٣٠] (قوله: لقول إبراهيم وإسماعيل عليهما السلام) تعليل لقوله: ((تقبله مني))؛ لأنهما لما طلبا ذلك في بناء البيت ناسب طلبه في قصده للحج إليه، فإن العبادة في المساجد عمارة لها، فافهم.

(١) انظر "إرشاد الساري": باب صفة الإحرام - فصل: ثم يصلي ركعتين بعد اللبس ص ٦٩ - .

(٢) انظر "إرشاد الساري": باب صفة الإحرام - فصل: ثم يصلي ركعتين بعد اللبس ص ٦٩ - .

(٣) هو حنيف الدين بن عبد الرحمن بن عيسى بن مرشد العمري المكي (ت ١٠٦٧ هـ)، له من المصنفات: "بغية السالك الناسك"، و"شرح المناسك الصغير" و"الوسيط" لمنلا علي القاري وغيرهما. ("خلاصة الأثر" ١٢٦/٢، "هدية العارفين" ٣٣٩/١).

(٤) المقولة [٩٨٣٥] قوله: ((ناوياً بها الحج)).

(٥) "تبين الحقائق": كتاب الحج - باب الإحرام ٩/٢ - .

وكذا المعتمر والقارن بخلاف الصلاة؛ لأنَّ مُدَّتَهَا يسيرة، كذا في "الهداية"^(١)،
وقيل: يقول كذلك في الصلاة، وعمَّه "الزيلعي" في كلِّ عبادة، وما في "الهداية"
أولى (ثمَّ لَبَّى دُبْرَ صَلَاتِهِ ناوياً بها) بالتلبية (الحج).....

[٩٨٣١] (قوله: وكذا المعتمر) لوجود المشقة في العمرة وإن كانت أدنى من مشقة الحج.
[٩٨٣٢] (قوله: والقارن) فيقول: اللهم إني أريد الحج والعمرة إلخ. قال "ح"^(٢): ((وترك
التمتع لأنه يُفرد الإحرام بالحج ويُفرد بالعمرة، فهو داخل فيما قبله)).
[٩٨٣٣] (قوله: وقيل) عزاه في "التحفة"^(٣) و"القنية"^(٤) إلى "محمد" كما في "النهر"^(٥).
[٩٨٣٤] (قوله: وما في "الهداية"^(٦) أولى) كذا في "النهر"^(٧)، قال "الرحماني": ((ولكن
ما أعظم الصلاة وما أصعب أدائها على وجهها، وما أحرى طلب تيسيرها من الله تعالى،
فلذا عمَّه "الزيلعي"^(٨) تبعاً لغيره من الأئمة)).
[٩٨٣٥] (قوله: ناوياً بها الحج) قال في "النهر"^(٩): ((فيه إيماء إلى أنها غير حاصلة بقوله: اللهم
إني أريد الحج إلخ؛ لأنَّ النية أمر آخر وراء الإرادة، وهو العزم على الشيء كما قال "البزازی"^(١٠)،
وقد أفصح عن ذلك ما قاله "الراغب"^(١١): إنَّ دواعي الإنسان للفعل على مراتب: السانح،

(١) "الهداية": كتاب الحج - باب الإحرام ١/١٣٧.

(٢) "ح": كتاب الحج - فصل ق ١٣٦/أ.

(٣) "تحفة الفقهاء": كتاب الصلاة - باب افتتاح الصلاة ١/١٢٥.

(٤) "القنية": كتاب الصلاة - باب النية والدخول في الصلاة ق ١١/أ.

(٥) "النهر": كتاب الحج - باب الإحرام ق ١٣٣/أ.

(٦) "الهداية": كتاب الحج - باب الإحرام ١/١٣٧.

(٧) "النهر": كتاب الحج - باب الإحرام ق ١٣٣/أ.

(٨) "تبيين الحقائق": كتاب الحج - باب الإحرام ٩/٢.

(٩) "النهر": كتاب الحج - باب الإحرام ق ١٣٣/أ - ب بتصرف.

(١٠) لم نعثر على هذا النقل في نسخة "الفتاوى البزازية" التي بين أيدينا.

(١١) لم نعثر على هذا النقل في نسخة "مفردات ألفاظ القرآن" التي بين أيدينا.

ثمَّ الخاطر، ثمَّ الفكر، ثمَّ الإرادة، ثمَّ الهمة، ثمَّ العزم، ولو قال بلسانه: نويتُ الحجَّ وأحرمتُ به لبيك إلخ كان حسناً ليجمع القلب واللسان، كذا في "الزيلعي"^(١)، قال في "الفتح"^(٢): وعلى قياس ما قدَّمناه في شروط الصلاة إنما يحسُن إذا لم تجتمع عزيمته لا إذا اجتمعت، ولم نعلم أنَّ أحداً من الرواة لنسكه عليه السلام روى أنه سمعه يقول: نويتُ العمرة ولا الحجَّ، ولهذا قال مشايخنا: إنَّ الذكر [٢/ق ٣٧٢/أ] باللسان حسنٌ ليطابق القلب)) اهـ. قال في "البحر"^(٣): ((فالحاصل أنَّ التلقُّظ باللسان بالنية بدعة مطلقاً في جميع العبادات اهـ. لكن اعترضه "الرحمتي" بما في "صحيح البخاري" عن "أنس" رضي الله تعالى عنه: ((سمعتهم يصرخون بهما جميعاً))^(٤)، وعنه: ((ثمَّ أهلَّ بحجٍّ وعمرة، وأهلَّ الناسُ بهما))^(٥) إلى غير ذلك مما هو مصرَّحٌ بالنطق بما يفيدُ معنى النية، ولم يقل أحدٌ: إنَّ النية تتعيَّن بلفظٍ مخصوصٍ لا وجوباً ولا ندباً، فكيف يقال: إنها لم توجد في كلام أحدٍ من الرواة؟! فتأمَّل)) اهـ.

قلت: قد يجابُ بأنَّ المراد نفْيُ التصريح بلفظٍ: نويتُ الحجَّ، وأنَّ ما وردَ من الإهلال المذكور هو ما في ضمنِ الدعاء بالتيسير والتقبُّل، وقد علمت أنَّ هذا ليس بنيةً، وإنما النية في وقتِ التلبية كما أشار إليه "المصنّف" كغيره بقوله: ((ناوياً))، أو هو ما يذكره في التلبية، ففي "اللباب" و"شرحه"^(٦): ((ويستحبُّ أنْ يذكُرَ في إهلاله - أي: في رفع صوته بالتلبية - ما أحرمَ به من حجٍّ

(١) "تبين الحقائق": كتاب الحج - باب الإحرام ١٠/٢ .

(٢) "الفتح": كتاب الحج - باب الإحرام ٣٤١/٢ .

(٣) "البحر": كتاب الحج - باب الإحرام ٣٤٦/٢ .

(٤) أخرجه البخاري (١٥٤٨) كتاب الحج - باب رفع الصوت بالإهلال، و (٢٩٥١) كتاب الجهاد والسير - باب الخروج بعد الظهر.

(٥) أخرجه البخاري (١٥٥١) كتاب الحج - باب التحميد والتسبيح والتكبير قبل الإهلال، و (١٧١٤) و (١٧١٥) باب نحر البُدن قائمة، وأبو داود (١٧٩٦) كتاب الحج - باب في الإقران، والنسائي ١٢٧/٥ كتاب المناسك - باب البيداء.

(٦) انظر "إرشاد الساري": باب صفة الإحرام - فصل: ثم يصلي ركعتين بعد اللبس ص ٦٩-٧٠ .

بيانٌ للأكمل، وإلا فيصحُّ الحجُّ بمطلقِ النية ولو بقلبه، لكن بشرطٍ مُقارنتِها بذكرٍ يُقصدُ به التعظيمُ كتسبيحٍ وتهليلٍ.....

أو عمرة، فيقول: لبيك بحجة)، ومثله في "البدائع"^(١)، تأمل.

[٩٨٣٦] (قوله: بيانٌ للأكمل) راجعٌ إلى قوله: ((تنوي بها الحج))^(٢) كما في "البحر"^(٣).

[٩٨٣٧] (قوله: بمطلقِ النية) من إضافة الصفة للموصوف، أي: بالنية المطلقة عن التقييد

بالحج، بأن نوى النسك من غير تعيين حج أو عمرة، ثم إن عيّن قبل الطواف فيها^(٤)، وإلا صُرِفَ

للعمره كما يأتي^(٥)، قال في "اللباب"^(٦): ((وتعيّن النسك ليس بشرطٍ، فصَحَّ مبهماً وبما أحرمَ

به الغير))، ثم قال في موضع آخر: ((ولو أحرمَ بما أحرمَ به غيره فهو مبهم، فيلزمه حجة

أو عمرة))، وقيدَه "شارحه"^(٧) بـ ((ما إذا لم يعلمَ بما أحرمَ به غيره)) اهـ. وكذا لو أطلقَ نيةَ الحجِّ

صُرِفَ للفرض، ويأتي^(٨) تمامه قريباً قبيل قوله: ((ولو أشعرها)).

[٩٨٣٨] (قوله: ولو بقلبه) لأنَّ ذكر ما يُحرمُ به من الحجِّ أو العمرة باللسان ليس بشرطٍ

كما في الصلاة، "زيلعي"^(٩).

[٩٨٣٩] (قوله: بذكر يُقصدُ به التعظيم) أي: ولو مشوباً بالدعاء على الصحيح، "شرح

اللباب"^(١٠). وفي "الحنائية"^(١١): ((ولو قال: اللهم ولم يزد قال الإمام "ابن الفضل": هو على

الاختلاف الذي ذكرنا في الشروع في الصلاة)).

(١) "البدائع": كتاب الحج - فصل: وأما بيان سنن الحج ١٤٤/٢.

(٢) في هامش "م" قوله: ((تنوي بها، عبارة المصنف: ناوياً، فلعلها عبارة غير المصنف)).

(٣) "البحر": كتاب الحج - باب الإحرام ٣٤٦/٢.

(٤) الذي في النسخ جميعها: ((فيها)) بالثناة التحتية، والصواب ما أثبتناه.

(٥) المقولة [٩٨٧٢] قوله: ((لا تتوقف على نية نسك))، والمقولة [٩٨٧٣] قوله: ((صرف للعمرة)).

(٦) انظر "إرشاد الساري": باب الإحرام ص٦٢.

(٧) انظر "إرشاد الساري": باب الإحرام - فصل في إيهام النية وإطلاقها ص٧٤.

(٨) ص٢٧ - "در".

(٩) "تبيين الحقائق": كتاب الحج - باب الإحرام ١٠/٢.

(١٠) انظر "إرشاد الساري": باب الإحرام - فصل: وشرط التلبية أن تكون باللسان ص٧٠.

(١١) "الحنائية": كتاب الحج ٢٨٥/١ (هامش "الفتاوى الهندية").

ولو بالفارسيّة وإن أحسن العريّة والتّليّة على المذهب (وهي لبّيك اللهم لبّيك، لا شريك لك لبّيك، إنّ الحمد).....

والحاصل: أنّ اقتران النّية بخصوص التّليّة ليس بشرط، بل هو السنّة، وإنّما الشرط اقترانها [٢/ق ٣٧٢/ب] بأيّ ذكر كان، وإذا لبّي فلا بدّ أن تكون باللسان، قال في "اللباب" (١): ((فلو ذكرها بقلبه لم يُعتدّ بها، والأخرس يلزمه تحريك لسانه، وقيل: لا، بل يُستحبُّ)) اهـ. ومال "شارحه" إلى الثاني؛ لأنّ الأصحّ أنّه لا يلزمه التحريك في القراءة للصلاة، فهذا أولى؛ لأنّ الحجّ أوسع، ولأنّ القراءة فرض قطعيّ متفق عليه بخلاف التّليّة.

[٩٨٤٠] (قوله: ولو بالفارسيّة) أي: أو غيرها كالتركيّة والهنديّة كما في "اللباب" (٢)، وأشار إلى أنّ العريّة أفضل كما في "الخانيّة" (٣).

١٥٨/٢

[٩٨٤١] (قوله: وإن أحسن العريّة والتّليّة) أي: بخلاف الصلاة؛ لأنّ باب الحجّ أوسع، حتّى قام غير الذكر مقامه كتقليد البدن، "ح" (٤) عن "الشرنبلاليّة" (٥). وفيه: أنّ الشّروع في الصلاة يتحقّق بالفارسيّة ولو مع القدرة على العريّة (٦)، وقدمه "الشارح" هناك (٧)، وثبّه على ما وقع له "الشرنبلالي" وغيره من الاشتباه، حيث جعلوا الشّروع كالقراءة، "ط" (٨).

[٩٨٤٢] (قوله: وهي لبّيك اللهم لبّيك) أي: أقمتُ ببابك إقامة بعد أخرى، وأجبتُ نداءك

(قوله: وفيه: أنّ الشّروع إلخ) قد يقال: إنّ مراد "الشرنبلالي" بقوله: ((بخلاف الصلاة)) في حقّ القراءة لا الشّروع.

(قوله: أي: أقمتُ ببابك إقامة بعد أخرى إلخ) وذلك كما في "السندي": ((أنّه اختلّف في مأخذها،

(١) انظر "إرشاد الساري": باب الإحرام - فصل: وشرط التّليّة أن تكون باللسان ص ٧٠ - .

(٢) انظر "إرشاد الساري": باب الإحرام - فصل: وشرط التّليّة أن تكون باللسان ص ٧٠ - .

(٣) "الخانيّة": كتاب الحج ٢٨٥/١ (هامش "الفتاوى الهندية").

(٤) "ح": كتاب الحج - فصل ق ١٣٦/أ .

(٥) "الشرنبلاليّة": كتاب الحج ٢٢٠/١ (هامش "الدرر والغرر").

(٦) من ((وفيه)) إلى ((العربية)) ساقط من "آ".

(٧) ٢٦٩/٣ وما بعدها "در".

(٨) "ط": كتاب الحج - فصل في الإحرام ٤٩١/١ .

إجابة بعد أخرى، وجملة اللهم - بمعنى يا الله - معترضة بين المؤكّد والمؤكّد، "شرح اللباب"^(١).
فالتشبيه لإفادة التكرار كما في: ﴿ثُمَّ أَرْجِعْ الْبَصَرَ كَرَّتَيْنِ﴾ [الملك - ٤]، أي: كرّاتٍ كثيرة، وتكرارُ
اللفظ لتوكيد ذلك، ويوجد في بعض النسخ بعد اللهم: ((لَبَّيْكَ لَبَّيْكَ)) مرّتين، وهو الموافق لما في
"الكنز"^(٢) و"الهداية"^(٣) و"الجوهرة"^(٤) و"اللباب"^(٥) وغيرها، فتكونُ إعادتهُ ثالثاً لمبالغة التأكيد، قال
بعضُ المحشّين: ((وقد استحسن الشافعية الوقف على لَبَّيْكَ الثالثة، ولم أره لأئمتنا، فراجعه)) اهـ.
قلت: مقتضى ما في "القَهْستاني"^(٦) الوقف على الثانية، فإنه تكلم على قوله: لَبَّيْكَ اللهم
لَبَّيْكَ، ثم قال: ((لَبَّيْكَ لا شريك لك استئناف))، فإنَّ مفاده أنَّ الاستئناف بقوله: لَبَّيْكَ الثالثة
لا بقوله: لا شريك لك، وهو مفاد ما في "شرح اللباب"^(٧) أيضاً.

ف قيل: من أَلَبَّ بالمكان إذا أقام به، وقيل: من قولهم: داري تَلَبُّ داره، أي: تُواجهها، يعني: اتجاهي
وقصدي إليك، وقيل: من قولهم: امرأة لَبَّة، أي: مُحبّة لزوجها، يعني: محبّتي إليك، وقيل: من قولهم:
أنا مُلَبٌّ بين يديك، أي: خاضع لك، وقيل: من الإلباب وهو القرب، يعني قُرْبْتُ إليك قُرْباً يشهده
كلُّ أحدٍ بقصدي ببيتك وأعتابه الشريف).

(قوله: فإنَّ مفاده أنَّ الاستئناف بقوله: لَبَّيْكَ الثالثة) نعم عبارة "القَهْستاني" وإن أفادت
أنَّ الاستئناف بقوله: ((لَبَّيْكَ)) الثالثة لا تفيد أنه يقف عليها كما يقوله الشافعية أو يصلها بما قبلها
وإن كانت جملة مستأنفة.

(١) انظر "إرشاد الساري": باب الإحرام - فصل: ثم يصلي ركعتين بعد اللبس ص ٦٩ - .

(٢) انظر "شرح العيني على الكنز": كتاب الحج - باب الإحرام ١/١١٠ .

(٣) "الهداية": كتاب الحج - باب الإحرام ١/١٣٧ .

(٤) "الجوهرة النيرة": كتاب الحج ١/١٨٦ .

(٥) انظر "إرشاد الساري": باب الإحرام - فصل: ثم يصلي ركعتين بعد اللبس ص ٦٩ - .

(٦) جامع الرموز: كتاب الحج ١/٢٣٩ .

(٧) انظر "إرشاد الساري": باب الإحرام - فصل: ثم يصلي ركعتين بعد اللبس ص ٦٩ - .

بكسرِ الهمزة وتُفْتَحُ (والنُّعْمَةُ لك) بالفتح،

[٩٨٤٣] (قوله: بكسرِ الهمزة وتُفْتَحُ) والأوَّلُ أفضلُ، قال في "المحيط": ((لأنَّه عليه الصلاة والسلام فعَلَهُ))^(١)، وردَّه في "البنية"^(٢): ((بأنَّه لم يُعرَفْ))، نعم علَّل أكثرهم الأفضليَّةَ بأنَّه استئنافٌ للثناء، فتكونُ التلبية للذات بخلاف الفتح، فإنَّه تعليلٌ للتلبية، أي: لبيك لأنَّ [٢/٣٧٣/أ] الحمد لك والنُّعْمَةُ والملِكُ، وتعليقُ الإجابة التي لا نهايةَ لها بالذات أولى منه باعتبارِ صفةٍ. واعتُرضَ بأنَّ الكسرَ يجوزُ أن يكونَ تعليلًا مستأنفًا أيضًا، ومنه: ﴿وَصَلِّ عَلَيْهِمْ إِنَّ صَلَاتَكَ سَكَنٌ لَهُمْ﴾ [التوبة - ١٠٣]، ﴿إِنَّهُ لَيْسَ مِنْ أَهْلِكَ﴾ [هود - ٤٦]، ومنه: علِّم ابنك العلم، إنَّ العلمَ نافعةٌ، وأجيب بأنَّه وإنَّ جاز فيه كلُّ منهما إلاَّ أنَّه يُحمَلُ هنا على الاستئناف لأوَّلِيَّتِهِ بخلاف الفتح؛ إذ ليس فيه سوى التعليل، وحكى الشُّرَّاح عن "الإمام" الفتح، وعن "محمَّد" و"الكسائي" و"الفراء" الكسرَ، إلاَّ أنَّ المذكور في "الكشاف"^(٣): ((أنَّ اختيار "الإمام" الكسرَ، و"الشافعي" الفتحَ، وهو الذي يُعطيه ظاهرُ كلامهم))، "نهر"^(٤).

[٩٨٤٤] (قوله: بالفتح) الأصوبُ: بالنصب؛ لأنَّه معرَّبٌ لا مبنيٌّ، وعبارةُ "النهر"^(٥): ((بالنصبِ على المشهور، ويجوزُ الرِّفْعُ إلخ)).

(١) أخرجه أحمد ٣/٢، ومالك في "الموطأ" ٢٨٤/١ كتاب الحج - باب العمل في الإهلال، والبخاري (١٥٤٩) كتاب الحج - باب التلبية، ومسلم (١١٨٤) كتاب الحج - باب التلبية وصفتها ووقتها، وأبو داود (١٨١٢) كتاب الحج - باب كيف التلبية؟ والترمذي (٨٢٥) كتاب الحج - باب ما جاء في التلبية، وقال أبو عيسى: حديث ابن عمر رضي الله عنهما حديث حسن صحيح، والنسائي ١٦٠/٥ كتاب المناسك - باب: كيف التلبية؟ وابن ماجه (٢٩١٨) كتاب المناسك - باب التلبية، والدارمي ٤٦١/١ كتاب المناسك - باب في التلبية، كلُّهم من حديث ابن عمر رضي الله عنهما مرفوعاً، وفي الباب عن ابن مسعود، وجابر، وعائشة، وابن عباس، وأبي هريرة رضي الله عنه.

(٢) "البنية": كتاب الحج - باب الإحرام ٤٦/٤.

(٣) "الكشاف": ١٩٢/٥ - ١٩٣ سورة يس - الآية (٧٦).

(٤) "النهر": كتاب الحج - باب الإحرام ق ١٣٣/ب.

(٥) "النهر": كتاب الحج - باب الإحرام ق ١٣٣/ب.

أو مبتدأ وخبر^(١) (والملك لا شريك لك، وزد) ندباً (فيها).....

[٩٨٤٥] (قوله: أو مبتدأ) وخبره ((لك))، وعليه فخير ((إن)) محذوف لدلالة ما بعده عليه، والأولى جعل ((لك)) خبر ((إن)) وخبر المبتدأ محذوف كما قرروا الوجهين في قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّٰدِقِينَ وَالتَّٰبِعِينَ مَنْ ءَامَنَ﴾ الآية [المائدة - ٦٩]، فافهم.

[٩٨٤٦] (قوله: والملك) بالنصب، وجوز الرفع، وعلى كل فالخير محذوف، واستحسن الوقف عليه لثلاثي توهم أن ما بعده خبره، "شرح اللباب"^(٢). ونقل بعضهم أنه مستحب عند الأئمة الأربعة.

(تنبيه)

في "اللباب" و"شرحه"^(٣): ((ويستحب أن يرفع صوته بالتلبية ثم يخفضه، ويصلي على النبي صلى الله عليه وسلم، ثم يدعو بما شاء، ومن المأثور: «اللهم إني أسألك رضاك والجنة، وأعوذ بك من غضبك والنار»^(٤)، وفيه^(٥) أيضاً: ((وتكرارها سنة في المجلس الأول، وكذا في غيره، وعند تغير الحالات مستحب مؤكّد، والإكثار مطلقاً مندوب، ويستحب أن يكررها كلما شرع فيها ثلاثاً على الولاء، ولا يقطعها بكلام)).

[٩٨٤٧] (قوله: وزد فيها) ولا تستحب الزيادة من غير المأثور كما في "العناية"^(٦) خلافاً لما في "النهر"^(٧)، فافهم. نعم في "شرح اللباب"^(٨): ((ما وقع مأثوراً يستحب، بأن يقول: «لبيك

(١) عبارة "ذ": ((والنعمة) بالفتح، أو مبتدأ وخبره (لك)).

(٢) انظر "إرشاد الساري": باب الإحرام - فصل: ثم يصلي ركعتين بعد اللبس ص ٦٩ -.

(٣) انظر "إرشاد الساري": باب الإحرام - فصل: ثم يصلي ركعتين بعد اللبس ص ٦٩ -.

(٤) أخرجه الشافعي في مسنده ٣٠٧/١، والدارقطني ٢٣٨/٢ كتاب الحج - باب المواقيت، بلفظ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا فَرَغَ مِنْ تَلْبِيَّتِهِ سَأَلَ اللَّهَ تَعَالَى مَغْفِرَتَهُ وَرِضْوَانَهُ، وَاسْتَعَاذَ بِرَحْمَتِهِ مِنَ النَّارِ»، والبيهقي في "السنن الكبرى" ٤٦/٥ كتاب الحج - باب ما يستحب من القول في أثر التلبية، وفي "معرفة السنن والآثار" ١٣٧/٧.

(٥) انظر "إرشاد الساري": باب الإحرام - فصل: وشرط التلبية أن تكون باللسان ص ٧٠ -.

(٦) "العناية": كتاب الحج - باب الإحرام ٣٤٢/٢ (هامش "فتح القدير").

(٧) "النهر": كتاب الحج - باب الإحرام ق ١٣٣ ب.

(٨) انظر "إرشاد الساري": باب الإحرام - فصل: وشرط التلبية أن تكون باللسان ص ٧١ -.

أي: عليها لا في خلالها (ولا تنقص) ^(١) منها فإنه مكروه،.....

وسعديك، والخير كله بيدك، والرغبة إليك، إله الخلق ^(٢)، [٢/ق ٣٧٣/ب] لبيك بحجة حقاً، تعبداً ورقاً، لبيك إن العيش عيش الآخرة ^(٣)، وما ليس مروياً فجائز أو حسن.

[٩٨٤٨] (قوله: أي: عليها) فالظرف بمعنى على كما أفاده "الزيلعي" ^(٤)، قال في "النهر" ^(٥): ((لأن الزيادة إنما تكون بعد الإتيان بها لا في خلالها كما في "السراج")) اهـ. فما مر ^(٦) من لبيك وسعديك إلخ ونقله في "النهر" ^(٧) عن "ابن عمر" يأتي به بعد التلبية لا في أثنائها، فافهم.

(قوله: وسعديك) في "القاموس": ((والسعادة: خلاف الشقاوة، وأسعده فهو مسعود، ولا يقال: مسعد، وأسعده: أعانه، ولبيك وسعديك أي: إسعاداً بعد إسعاد)) اهـ.

(١) في "د" زيادة: ((قوله: (ولا تنقص) قال في "البحر": وأما النقص فقال المصنف: إنه لا يجوز، وقال ابن ملك في "شرح المجمع": إنه مكروه اتفاقاً، والظاهر: أنها كراهة تنزيهية؛ لما أن التلبية إنما هي سنة، أما الشرط فإنما هو ذكر الله تعالى فارسياً كان أو عربياً، هو المشهور عن أصحابنا)).

(٢) في النسخ جميعها: ((الخلق))، وما خرجه من الروايات: ((الحق)).

(٣) قوله: ((لبيك وسعديك، والخير كله بيدك، والرغبة إليك)). أخرجه النسائي ١٦٠/٥ - ١٦١ كتاب المناسك - باب كيفية التلبية من حديث ابن عمر رضي الله عنهما، وروايته: ((والرغبة إليك والعمل)).

وأما قوله: ((إله الحق)) فقد أخرجه أحمد ٣٤١/٢، والنسائي ١٦١/٥ كتاب المناسك - باب: كيف التلبية؟ وابن ماجه (٢٩٢٠) كتاب المناسك - باب التلبية، وابن خزيمة (٢٦٢٤) كتاب المناسك - باب ذكر البيان أن الزيادة في التلبية على ما حفظ ابن عمر عن النبي ﷺ جائز، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" ١٢٥/٢ كتاب مناسك الحج - باب التلبية كيف هي؟ والبيهقي في "السنن الكبرى" ٤٥/٥ كتاب الحج - باب كيف التلبية؟ والحاكم ٤٤٩/١ - ٤٥٠، وصححه، ووافقه الذهبي، وابن حبان (٣٨٠٠) كتاب الحج - باب الإحرام، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

وأما قوله: «لبيك بحجة حقاً تعبداً ورقاً» فقد أخرجه البزار (١٠٩٠) و (١٠٩١) بلفظ: «لبيك حجاجاً حقاً تعبداً ورقاً»، وأورده الهيثمي في "المجمع" ٢٢٣/٣ وقال: رواه البزار مرفوعاً وموقوفاً، ولم يُسم شيخه في المرفوع. وأما قوله: «إن العيش عيش الآخرة» فقد أخرجه البيهقي في "السنن الكبرى" ٤٥/٥ كتاب الحج - باب: كيف التلبية؟ والشافعي في "مسنده" ٣٠٤/١ كتاب الحج، وأخرجه ابن خزيمة (٢٨٣١) كتاب الحج - باب إباحة الزيادة على التلبية في الموقف بعرفة بأن الخير خير الآخرة، والحاكم ٤٦٥/١ كتاب المناسك، وصححه، ووافقه الذهبي، وكلاهما بلفظ: «إنما الخير خير الآخرة».

(٤) "تبيين الحقائق": كتاب الحج - باب الإحرام ١٠/٢.

(٥) "النهر": كتاب الحج - باب الإحرام ق ١٣٣/ب.

(٦) في المقولة السابقة.

(٧) "النهر": كتاب الحج - باب الإحرام ق ١٣٣/ب.

أي: تحريماً؛ لقولهم: إنها مرة شرط، والزيادة سنة، ويكونُ مُسيئاً بتركها.....

[٩٨٤٩] (قوله: تحريماً؛ لقولهم: إنها مرة شرط) تبع فيه "النهر"^(١) مخالفاً لـ "البحر"^(٢)، ولا يخفى ما فيه، فإنه إن أراد أن الشرط خصوصُ الصيغة المارة^(٣) ففيه أن ظاهر المذهب - كما في "الفتح"^(٤) - ((أنه يصيرُ مُحَرِّماً بكلِّ ثناءٍ وتسبيحٍ))، وقد مرَّ^(٥)، وإن أرادَ بها مطلقَ الذكر فلا يفيدُ مدعاه، وهو كراهةُ نقص هذه الصيغة تحريماً، فالحقُّ ما في "البحر": ((من أن خصوص التلبية سنة، فإذا تركها أصلاً ارتكبَ كراهة التنزيه، فإذا نقصَ عنها فكذلك بالأولى، وأن قول "الكافي النسفي"^(٦): لا يجوزُ فيه نظراً ظاهراً، وقول مَنْ قال: إنها شرط مرادُه ذكرٌ يُقصدُ به التعظيم لا خصوصُها)) اهـ.

[٩٨٥٠] (قوله: والزيادة سنة) أي: تكرارُها كما قدَّمناه^(٧) عن "اللباب"، وأمَّا الزيادةُ على الصيغة المارة^(٨) فقد مرَّ^(٩) أنها مندوبة، وهو معنى ما في "الكافي"^(١٠) وغيره: ((أنها مستحبة))، فافهم.

(قول "الشارح": أي: تحريماً) حكى "ابنُ ملك" الاتفاقَ على أن الكراهة للتحريم. اهـ "سندي".

(قوله: ففيه أن ظاهر المذهب - كما في "الفتح" - أنه يصيرُ مُحَرِّماً إلخ) وأيضاً مقتضى اشتراطِ التلبية أنْ نُقصَها يُخِلُّ بالنسك لا الكراهة كما نقله "السندي" عن "ط".

(١) "النهر": كتاب الحج - باب الإحرام ق ١٣٣/ب.

(٢) "البحر": كتاب الحج - باب الإحرام ٣٤٧/٢.

(٣) ص ١٦ - "در".

(٤) "الفتح": كتاب الحج - باب الإحرام ٣٤٣/٢.

(٥) ص ١٥ - "در".

(٦) "كافي النسفي": كتاب الحج - الكلام في التلبية ١/ق ٨١/أ.

(٧) المقولة [٩٨٤٦] قوله: ((والملك)).

(٨) ص ١٦ - "در".

(٩) ص ١٩ - "در".

(١٠) "كافي النسفي": كتاب الحج - الكلام في التلبية ١/ق ٨١/أ.

وبترك رفع الصوت بها.

(وإذا لبى ناوياً) نسكاً.....

[٩٨٥١] (قوله: وبترك رفع الصوت بها) أي: بالتلبية، ومقتضاه أن رفع سنة، وبه صرح في "النهر"^(١) عن "المحيط"، وهو خلاف ما قدّمناه^(٢) وصرّح به في "البحر"^(٣) و"الفتح"^(٤): ((من أنه مستحب))، لكن ذكر في "البحر"^(٥) في غير هذا الموضع: ((أن الإساءة دون الكراهة))، فلا يلزم من قول "الشارح" تبعاً لـ "المحيط": ((إنه يكون مسيئاً بتركه)) أن يكون سنة مؤكدة، تأمل.

١٥٩/٢

مطلب فيما يصير به محرماً

[٩٨٥٢] (قوله: وإذا لبى ناوياً) قيل: الأولى أن يقول: وإذا نوى ملئياً؛ لأنّ عبارته تفيد أنه يصير شارعاً بالتلبية بشرط النية، والواقع عكسه اهـ. أي: على ما هو قول "الحسام الشهيد" كما مرّ^(٦) أول الباب، والجواب - كما في "الفتح"^(٧) تبعاً لـ "الزيلعي"^(٨) - ((أن هذه العبارة لا يُستفاد منها إلا أنه يصير محرماً عند النية والتلبية، أمّا أن الإحرام [٢/٣٧٤ ق/أ] بهما أو بأحدهما بشرط الآخر فلا))، فالعبارتان على حد سواء كما ذكره في "النهر"^(٩)، فافهم.

[٩٨٥٣] (قوله: نسكاً) أي: معيناً كحج أو عمرة، أو مبهماً لما مرّ^(١٠)، ويأتي^(١١) أيضاً أن صحّة الإحرام لا تتوقّف على نية النسك، أي: على تعيينه، وليس المراد أنها لا تتوقّف على نية نسك أصلاً، فافهم.

(١) "النهر": كتاب الحج - باب الإحرام ق/١٣٣ ب.

(٢) المقولة [٩٨٤٦] قوله: ((والملك)).

(٣) "البحر": كتاب الحج - باب الإحرام ٣٥٠/٢.

(٤) "الفتح": كتاب الحج - باب الإحرام ٣٥١/٢.

(٥) "البحر": كتاب الحج - باب الإحرام ٣٥٠/٢.

(٦) ص٣ - أول باب الإحرام.

(٧) "الفتح": كتاب الحج - باب الإحرام ٣٤٣/٢.

(٨) "تبيين الحقائق": كتاب الحج - باب الإحرام ١١/٢.

(٩) "النهر": كتاب الحج - باب الإحرام ق/١٣٣ ب.

(١٠) المقولة [٩٨٣٧] قوله: ((مطلق النية)).

(١١) المقولة [٩٨٧٢] قوله: ((لا تتوقف على نية نسك)).

(أو ساقَ الهدى أو قلْدَ) أي: رَبَطَ قلادةً على عُنُقِ (بَدَنَةِ نَفْلٍ أو جزاءِ صيدٍ) قَتَلَهُ
في الحرم.....

[٩٨٥٤] (قوله: أو ساقَ الهدى إلخ) بيانٌ لما يقومُ مقامُ التلبية من الأفعال كما يأتي^(١)، لكن لو حذَفَ هذا واقتصرَ على قوله: ((أو قلْدَ بدنة إلخ)) كما فعلَ في "الكنز"^(٢) لكانَ أخَصَرَ وأظْهَرَ؛ لأنَّ الهدى يشملُ الغنمَ بخلافِ البدنة، فإنَّها تخصُّ الإبلَ والبقرَ، وإذا قلْدَ شاةً لم يكنْ مُحْرِمًا وإن ساقها كما صرَّحَ به في "البحر"^(٣) وسيأتي^(٤)، ولذا اعتَرَضَ في "شرح اللباب"^(٥) على قوله: ((ويقومُ تقليدُ الهدى مقامَ التلبية)) ((بأنَّ حقَّه أنْ يُعْبَرَ بالبدنة بدلَ الهدى)).

وحاصلُ المسألة - كما في "شرح اللباب"^(٦) - ((أنَّ لإقامةِ البدنة مقامَ التلبية شرائطٌ، فمنها النيَّةُ، ومنها سَوَاقُ البدنة والتوجُّهُ معها، أو الإدراكُ والسَّوْقُ إنْ بعَثَ بها ولم يتوجَّه معها إلَّا في بدنةِ المتعة والقران، فلو قلْدَ هديَهُ ولم يَسُقْ، أو ساقَ ولم يتوجَّه معه ثمَّ توجَّه بعد ذلك يريدُ النسكَ فإنَّ كانت البدنة لغيرِ المتعة والقران لا يصيرُ مُحْرِمًا حتَّى يلحقَها، فإذا أدركَها وساقَها صارَ مُحْرِمًا)).

[٩٨٥٥] (قوله: أي: رَبَطَ إلخ) وكيفيَّتُهُ: أنْ يَفْتَلَ خيطًا من صوفٍ أو شعرٍ، ويربطَ به نعلًا

(قوله: لكانَ أخَصَرَ وأظْهَرَ) لكنْ عليه لا يكونُ في كلامه تعرُّضٌ لسَوَاقِ البدنة بدونِ تقليدٍ، فالأولى أنْ يُرادَ بالهدى خصوصُ البدنة، تأمَّل. وفي "المنح": ((واقتصرَ في "الكنز" على التلبية، ومرادُهُ بها شيءٌ من خصوصياتِ النسك، سواءً كان تلبيةً، أو ذكرًا يُقصدُ به التعظيم، أو سَوَاقَ هدي، أو تقليدَ البُدن كما ذَكَرَ "النسفي" في "المستصفى") اهـ. وهو كذلك في "البحر"، ولو حذَفَ لفظُ ((الهدى)) وسلَّطَ كلاً من ((قلْدَ)) و((ساقَ)) على لفظِ ((بدنة)) لسَلِمَ من الإيهام، تأمَّل.

(١) ص ٢٦ - وما بعدها "در".

(٢) انظر "شرح العيني على الكنز": كتاب الحج - فصل: من لم يدخل مكة ١/١١٨.

(٣) "البحر": كتاب الحج - فصل: ومن لم يدخل مكة ٢/٣٨٣.

(٤) المقولة [٩٨٨١] قوله: ((لعدم اختصاصه بالنسك)).

(٥) انظر "إرشاد الساري": باب الإحرام - فصل: وشرط التلبية أن تكون باللسان ص ٧٢ -.

(٦) انظر "إرشاد الساري": باب الإحرام - فصل: وشرط التلبية أن تكون باللسان ص ٧٣ -.

أو في إحرام سابق (ونحوه) كجناية ونذر ومتعة وقران (وتوجه معها) والحال أنه (يريد الحج) وهل العمرة كذلك؟ ينبغي نعم (أو بعثها ثم توجه.....)

أو عروة مزادة، وهي السفرة من جلد أو لحاء شجرة - أي: قشرها - أو نحو ذلك مما يكون علامة على أنه هدي؛ لئلا يتعرض أحد له، ولئلا يأكل منه غني إذا عطب وذبح. [٩٨٥٦] (قوله: أو في إحرام سابق) قيد به لأن هذا الإحرام لا يتم شروعه فيه إلا بهذا التقليد، "ط" (١).

[٩٨٥٧] (قوله: ونحوه) أي: نحو جزاء الصيد من الدماء الواجبة.

[٩٨٥٨] (قوله: كجناية) أي: في السنة الماضية، "درر" (٢).

[٩٨٥٩] (قوله: وتوجه معها) أي: سائقا لها، قال "الكرمانى": ((ويستحب أن يكبر عند التوجه مع سوق الهدي ويقول: الله أكبر، لا إله إلا الله، والله أكبر ولله الحمد))، "شرح الباب" (٣).

[٩٨٦٠] (قوله: يريد الحج) إذ لا بد مع ذلك من النية على الصواب كما صرح به الأصحاب، "شرح الباب" (٤). [٢/٣٧٤ ق/ب]

[٩٨٦١] (قوله: ينبغي نعم) البحث لـ "الشرنبلالي" (٥)، وعبارة "شرح الباب" (٦): ((ناويا الإحرام بأحد النسكين)) صريحة في ذلك.

[٩٨٦٢] (قوله: أو بعثها ثم توجه) عطفت على قوله: ((وتوجه معها))، فأفاد أن الشرط أحد

(قوله: أو عروة مزادة، وهي السفرة) في "القاموس": ((المزادة: الراوية، أو لا تكون إلا من جلدتين تفأم بثالث بينهما لتتسع))، وفيه أيضاً: ((السفرة بالضم: طعام المسافر، ومنه سفرة الجلد)) اهـ.

(١) "ط": كتاب الحج - فصل في الإحرام ٤٩٢/١.

(٢) "الدرر": كتاب الحج ٢٢٠/١.

(٣) انظر "إرشاد الساري": باب الإحرام - فصل: وشرط التلبية أن تكون باللسان ص ٧٢.

(٤) انظر "إرشاد الساري": باب الإحرام - فصل: وشرط التلبية أن تكون باللسان ص ٧٢.

(٥) "الشرنبلالية": كتاب الحج ٢٢٠/١ (هامش "الدرر والغرر").

(٦) انظر "إرشاد الساري": باب الإحرام - فصل: وشرط التلبية أن تكون باللسان ص ٧٢.

وَلَحِقَهَا) قبل الميقات، فلو بعده لَزِمَهُ الإحرام بالتلبية من الميقات (أو بعثها لمتعة) أو لقران، وكان التقليد والتوجه.....

الشيئين: إمَّا أَنْ يَسُوقَهَا وَيَتَوَجَّهَ مَعَهَا، وَإِمَّا أَنْ يَبْعَثَهَا ثُمَّ يَلْحَقَهَا وَيَتَوَجَّهَ مَعَهَا، وَهَذَا الشَّرْطُ لغير المتعة والقران، فلا يُشْتَرَطُ فِيهِمَا التَّوَجُّهُ مَعَهَا وَلَا لِحَاقُهَا كَمَا أَفَادَهُ بِقَوْلِهِ بَعْدَهُ: ((أو بعثها لمتعة إلخ))، فافهم.

[٩٨٦٣] (قوله: وَلَحِقَهَا) اقتصَرَ على ذكر اللُّحُوقِ لَأَنَّهُ شَرَطٌ بِالاتِّفَاقِ، وَأَمَّا السَّوْقُ بَعْدَهُ فمُخْتَلَفٌ فِيهِ، فَفِي "الجامع الصغير"^(١) لَمْ يَشْتَرِطْهُ، وَاشْتَرَطَهُ فِي "الأصل"^(٢) فَقَالَ: ((يَسُوقُ وَيَتَوَجَّهُ مَعَهُ))، قَالَ "فخر الإسلام": ((ذلك أمرٌ اتَّفَاقِيٌّ، وَإِنَّمَا الشَّرْطُ أَنْ يَلْحَقَهُ))، وَفِي "الكافي"^(٣): ((قال شمس الأئمة "السرخسي" في "المبسوط"^(٤): اختلف الصحابة في هذه المسألة، فمنهم مَنْ يَقُولُ: إِذَا قَلَّدَهَا صَارَ مُحَرِّمًا، وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ: إِذَا تَوَجَّهَ فِي أَثَرِهَا صَارَ مُحَرِّمًا، وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ: إِذَا أَدْرَكَهَا فَسَاقَهَا صَارَ مُحَرِّمًا، فَأَخَذْنَا بِالْمَتَّقِنِ مِنْ ذَلِكَ وَقُلْنَا: إِذَا أَدْرَكَهَا وَسَاقَهَا صَارَ مُحَرِّمًا لِاتِّفَاقِ الصَّحَابَةِ عَلَى ذَلِكَ))، "شرح الباب"^(٥).

[٩٨٦٤] (قوله: لَزِمَهُ الإحرام بالتلبية إلخ) لَأَنَّهُ حِينَ وَصَلَ إِلَى الْمِيْقَاتِ لَمْ يَكُنْ مُحَرِّمًا بِالتَّحْلِيلِ لِعَدَمِ لِحَاقِ الْهَدْيِ، وَلَا يَجُوزُ لَهُ الْمَجَاوِزَةُ بِدُونِ الْإِحْرَامِ، فَلَزِمَ الْإِحْرَامُ بِالتَّلْبِيَةِ، "رحمتي".

[٩٨٦٥] (قوله: أو قران) صرَّحَ بِهِ لَزِيَادَةِ الْإِيضَاحِ، وَإِلَّا فَقَوْلُ الْمُصَنِّفِ: ((المتعة)) يَشْمَلُ التَّمَتُّعَ الْعَرَفِيَّ وَالْقِرَانَ كَمَا أَوْضَحَهُ فِي "البحر"^(٦).

[٩٨٦٦] (قوله: والتوجه) أَشَارَ بِهِ إِلَى أَنَّ الْأَوَّلَى لـ "المصنّف" تَأْخِيرُ قَوْلِهِ: ((في أشهره))

(١) انظر "الجامع الصغير": كتاب الحج - باب تقليد البدن ص ١٤٩ -.

(٢) "الأصل": كتاب المناسك - باب النذر ٤١٠/٢ .

(٣) "كافي النسفي": كتاب الحج - فصل: وإن لم يدخل المحرم مكة إلخ ١/ق ٨٦/ب باختصار .

(٤) "المبسوط": كتاب المناسك - باب النذر ١٤٠/٤ بتصرف يسير .

(٥) انظر "إرشاد الساري": باب الإحرام - فصل: وشرط التلبية أن تكون باللسان ص ٧٣ -.

(٦) "البحر": كتاب الحج - فصل: ومن لم يدخل مكة ٣٨٣/٢ .

(في أشهره) وإلا لم يصير محرماً حتى يلحقها (وتوجه بنية الإحرام وإن لم يلحقها) استحساناً (فقد أحرم) لأن الإجابة كما تكون بكل ذكر تعظيمي تكون بكل فعل مختص بالإحرام.

ثم صحة الإحرام لا تتوقف على نية نسل؛ لأنه لو أبهم الإحرام حتى طاف شوطاً واحداً

عن قوله: ((وتوجه بنية الإحرام))، "ط" (١).

[٩٨٦٧] (قوله: في أشهره إلخ) لأن تقليد الهدي في غير أشهر الحج لا يعتد به؛ لأنه فعل من أفعال المتعة، وأفعال المتعة قبل أشهر الحج لا يعتد بها، فيكون تطوعاً، وفي هدي التطوع ما لم يدرك أو يسر معه لا يصير محرماً، كذا في "شرح الجامع الصغير" لـ "قاضي خان" (٢)، "زيلعي" (٣).

[٩٨٦٨] (قوله: وإلا لم يصير إلخ) أي: بأن لم يوجد البعث والتوجه في الأشهر، أو وجد التوجه دون البعث، وقوله: ((حتى يلحقها)) أي: قبل الميقات، "ط" (٤).

[٩٨٦٩] (قوله: وتوجه بنية الإحرام) [٢/ق ٣٧٥/أ] أفاد أن هذه الأشياء إنما قامت مقام الذكر دون النية، "ط" (٥).

[٩٨٧٠] (قوله: فقد أحرم) جواب قوله: ((وإذا لبى ناوياً إلخ)).

[٩٨٧١] (قوله: مختص بالإحرام) احترز به عما لو أشعرها أو جللها إلى آخر ما يأتي.

[٩٨٧٢] (قوله: لا تتوقف على نية نسل) أي: معين، قال في "البحر" (٦): ((وإذا أبهم الإحرام

- بأن لم يعين ما أحرم به - جاز، وعليه التعيين قبل أن يشرع في الأفعال، فإن لم يعين وطاف

(١) "ط": كتاب الحج - فصل في الإحرام ٤٩٢/١.

(٢) "شرح الجامع الصغير": كتاب الحج - باب في تقليد البدن ١/ق ٦٨/ب.

(٣) "تبيين الحقائق": كتاب الحج - باب الإحرام ٣٩/٢ بتصرف. ولم يغز المسألة في المطبوعة التي بين أيدينا إلى "شرح الجامع الصغير" لقاضيخان، بل إلى "النهاية" معزياً إلى "الرقيات".

(٤) "ط": كتاب الحج - فصل في الإحرام ٤٩٢/١.

(٥) "ط": كتاب الحج - فصل في الإحرام ٤٩٢/١.

(٦) "البحر": كتاب الحج - باب الإحرام ٣٤٦/٢.

صُرِفَ للعمرة، ولو أُطْلِقَ نِيَّةَ الْحَجِّ صُرِفَ للفرض، ولو عَيَّنَ نَفْلًا فَنَفْلٌ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ حَجًّا الْفَرْضَ، "شَرَنْبَلَالِيَّة" ^(١) عَنْ "الْفَتْح" ^(٢).
(ولو أَشْعَرَهَا) بِجَرْحِ سَنَامِهَا الْأَيْسَرِ (أو جَلَّلَهَا).....

شَوَاطًا كَانَ للعمرة، وكَذَا إِذَا أُحْصِرَ قَبْلَ الْأَفْعَالِ فَتَحَلَّلَ بِدَمٍ تَعَيَّنَ للعمرة، فَيَجِبُ قَضَاؤُهَا لَا قَضَاءُ حَجَّةٍ، وكَذَا إِذَا جَامَعَ فَأَفْسَدَ وَجَبَ الْمَضْيُ فِي عَمْرَةٍ)).
[٩٨٧٣] (قَوْلُهُ: صُرِفَ للعمرة) أَمَّا الْحَجُّ فَلَا يُصْرَفُ إِلَيْهِ إِلَّا إِذَا عَيَّنَّهُ قَبْلَ أَنْ يَشْرَعَ فِي الْأَفْعَالِ كَمَا فِي "الْبَحْرِ" ^(٣)، لَكِنْ فِي "الْبَابِ" وَ"شَرْحِهِ" ^(٤): ((لَوْ وَقَفَ بِعَرَفَةَ قَبْلَ الطَّوَافِ تَعَيَّنَ إِحْرَامُهُ لِلْحَجَّةِ وَلَوْ لَمْ يَقْصِدِ الْحَجَّ فِي وَقْفِهِ)).

[٩٨٧٤] (قَوْلُهُ: وَلَوْ أُطْلِقَ نِيَّةَ الْحَجِّ) بَأَنْ نَوَى الْحَجَّ وَلَمْ يَعْيِّنْ فَرْضًا وَلَا نَفْلًا.
[٩٨٧٥] (قَوْلُهُ: وَلَوْ عَيَّنَ نَفْلًا فَنَفْلٌ) وَكَذَا لَوْ نَوَى الْحَجَّ عَنِ الْغَيْرِ أَوِ النَّذَرَ كَانَ عَمَّا نَوَى وَإِنْ لَمْ يَحْجَّ لِلْفَرْضِ، كَذَا ذِكْرُهُ غَيْرُ وَاحِدٍ، وَهُوَ الصَّحِيحُ الْمَعْتَمَدُ الْمَنْقُولُ الصَّرِيحُ عَنْ "أَبِي حَنِيفَةَ" وَ"أَبِي يُوسُفَ" مِنْ أَنَّهُ لَا يَتَأَدَّى الْفَرْضُ بِنِيَّةِ النَّفْلِ، وَرُوِيَ عَنِ "الثَّانِي" - وَهُوَ مَذْهَبُ "الشَّافِعِيِّ" - وَقَوْعُهُ عَنْ حَجَّةِ الْإِسْلَامِ، وَكَأَنَّهُ قَاسَهُ عَلَى الصِّيَامِ، لَكِنَّ الْفَرْقَ أَنَّ رَمَضَانَ مَعْيَارٌ لَصُومِ الْفَرْضِ بِخِلَافِ وَقْتِ الْحَجِّ، فَإِنَّهُ مُوسَّعٌ إِلَى آخِرِ الْعَمْرِ، وَنَظِيرُهُ وَقْتُ الصَّلَاةِ، "شَرْحُ الْبَابِ" ^(٥). نَعَمْ وَقْتُ الْحَجِّ لَهُ شَبْهَةٌ بِالْمَعْيَارِ بِاعْتِبَارِ عَدَمِ صَحَّةِ حَجَّتَيْنِ فِيهِ، فَلِذَا يَتَأَدَّى بِمَطْلَقِ النِّيَّةِ بِخِلَافِ فَرْضِ الظُّهْرِ مَثَلًا، فَإِنَّ وَقْتَهُ ظَرْفٌ مِنْ كُلِّ وَجْهِ.

[٩٨٧٦] (قَوْلُهُ: بِجَرْحِ سَنَامِهَا) الْبَاءُ لِلتَّصْوِيرِ، وَهُوَ مَكْرُوهٌ عِنْدَ "الْإِمَامِ"؛ لِأَنَّ كُلَّ أَحَدٍ لَا يُحْسِنُهُ، فَيَلْحَقُ الْحَيَوَانَ بِهِ تَعْذِيبٌ، "ط" ^(٦). وَأَشَارَ "الْمُصَنِّفُ" إِلَى أَنَّ الْإِشْعَارَ خَاصٌّ بِالْإِبِلِ.

(١) "الشَرَنْبَلَالِيَّة": كِتَابُ الْحَجِّ ٢٢٠/١ (هَامِشُ "الدَّرَرِ وَالْغُرَرِ").

(٢) "الْفَتْح": كِتَابُ الْحَجِّ - بَابُ الْإِحْرَامِ ٣٤٣/٢.

(٣) انْظُرْ "الْبَحْرَ": كِتَابُ الْحَجِّ - بَابُ الْإِحْرَامِ ٣٤٦/٢.

(٤) انْظُرْ "إِرْشَادَ السَّارِي": بَابُ الْإِحْرَامِ - فَصْلُ فِي إِبْهَامِ النِّيَّةِ وَإِطْلَاقِهَا ص ٧٣-٧٤.

(٥) انْظُرْ "إِرْشَادَ السَّارِي": بَابُ الْإِحْرَامِ - فَصْلُ: وَلَوْ أَحْرَمَ بِالْحَجِّ ص ٧٤.

(٦) "ط": كِتَابُ الْحَجِّ - فَصْلُ فِي الْإِحْرَامِ ٤٩٢/١.

بَوْضِعِ الْجُلِّ (أَوْ بَعَثَهَا لَا لِمَتْعَةٍ) وَقِرَانٍ (وَلَمْ يَلْحَقْهَا) كَمَا مَرَّ (أَوْ قَلَّدَ شَاةً لَا) يَكُونُ مُحَرِّمًا لِعَدَمِ اخْتِصَاصِهِ بِالنُّسكِ.
(وَبَعْدَهُ) أَي: الْإِحْرَامُ بِلَا مُهْلَةٍ (يَتَّقِي الرَّفْثَ).....

[٩٨٧٧] (قَوْلُهُ: بَوْضِعِ الْجُلِّ) أَي: عَلَى ظَهْرِهَا، وَهُوَ بِالضَّمِّ وَالْفَتْحِ: مَا تَلْبَسُهُ الْفَرَسُ لِتَصَانٍ بِهِ، "قَامُوسٌ" (١).

[٩٨٧٨] (قَوْلُهُ: لَا لِمَتْعَةٍ وَقِرَانٍ) وَكَذَا لَوْ لَهَا قَبْلَ أَشْهُرِ الْحَجِّ، "رَحِمَتِي".

[٩٨٧٩] (قَوْلُهُ: كَمَا مَرَّ (٢)) أَي: لُحُوقًا كَاللُّحُوقِ الَّذِي [٢/ق ٣٧٥/ب] مَرَّ، وَهُوَ كَوْنُهُ قَبْلَ الْمِيقَاتِ، وَهَذَا مُحْتَزُّ قَوْلِهِ: ((وَلَحَقْهَا))، "ط" (٣).

[٩٨٨٠] (قَوْلُهُ: أَوْ قَلَّدَ شَاةً) مُحْتَزُّ قَوْلِهِ: ((بَدَنَةً))، "ط" (٤).

[٩٨٨١] (قَوْلُهُ: لِعَدَمِ اخْتِصَاصِهِ بِالنُّسكِ) لِأَنَّ الْإِشْعَارَ قَدْ يَكُونُ لِلْمَدَاوَاةِ، وَالْجُلُّ لِلدَّفْعِ الْحَرِّ وَالْبَرْدِ وَالْأَذَى، وَلَأنَّهُ إِذَا لَمْ يَكُنْ بَيْنَ يَدَيْهِ هَدْيٌ يَسُوقُهُ عِنْدَ التَّوَجُّهِ لَمْ يَوْجَدْ إِلَّا بِمَجَرَّدِ النِّيَّةِ، وَبِهِ لَا يَصِيرُ مُحَرِّمًا، وَتَقْلِيدُ الشَّاةِ لَيْسَ بِمُتَعَارَفٍ وَلَا سَنَّةٍ، "رَحِمَتِي".

مَطْلَبٌ: مَنْ حَجَّ فَلَمْ يَرَفْثَ إلَخ، أَي: مِنْ وَقْتِ الْإِحْرَامِ

[٩٨٨٢] (قَوْلُهُ: بِلَا مُهْلَةٍ) يُشِيرُ إِلَى أَنَّ الْأُصُوبَ أَنْ يَقُولَ: فَيَتَّقِي بِالْفَاءِ كَمَا فِي "الْقُدُورِيِّ" (٥) وَ"الْكَنْزِ" (٦).

هَذَا، وَفِي "النَّهْرِ" (٧): ((وَاعْلَمْ أَنَّهُ يُؤْخَذُ مِنْ كَلَامِهِ مَا قَالَهُ بَعْضُهُمْ فِي قَوْلِهِ ﷺ: «مَنْ حَجَّ فَلَمْ يَرَفْثْ وَلَمْ يَفْسُقْ خَرَجَ مِنْ ذُنُوبِهِ كَيَوْمِ وَلَدَتْهُ أُمُّهُ» (٨): إِنَّ ذَلِكَ مِنْ ابْتِدَاءِ الْإِحْرَامِ؛

(١) "القاموس": مادة ((جلل)) بتصرف يسير.

(٢) ص ٢٦ - "در".

(٣) "ط": كتاب الحج - فصل في الإحرام ١/٤٩٢.

(٤) "ط": كتاب الحج - فصل في الإحرام ١/٤٩٢ - ٤٩٣.

(٥) انظر "اللباب في شرح الكتاب": كتاب الحج ١/١٨١.

(٦) انظر "شرح العيني على الكنز": كتاب الحج - باب الإحرام ١/١١٠.

(٧) "النهر": كتاب الحج - باب الإحرام ق ١٣٤/أ.

(٨) أخرجه أحمد ٢/٢٤٨، ٤٨٣-٤٨٤، والبخاري (١٨١٩) كتاب الحج - باب: فلا رَفْثَ، ومسلم (١٣٥٠) كتاب

الحج - باب فضل الحج والعمرة ويوم عرفة. وسيأتي تخريجه موسعاً ص ١٧٠.

أي: الجماع أو ذكره بحضرة النساء (والفسوق) أي: الخروج عن طاعة الله (والجدال).....

لأنه لا يُسمَّى حاجاً قبله)) اهـ.

مطلب فيما يحرم بالإحرام وما لا يحرم

[٩٨٨٣] (قوله: أي: الجماع) هو قول الجمهور، "شرح اللباب" (١)؛ لقوله تعالى:

﴿أَحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ الصِّيَامِ الرَّفَثُ إِلَى نِسَائِكُمْ﴾ [البقرة - ١٨٧]، "بحر" (٢).

[٩٨٨٤] (قوله: أو ذكره بحضرة النساء) هو قول "ابن عباس" (٣)، وقيل: ذكره ودواعيه

مطلقاً، قيل: وهو الأصح، "شرح اللباب" (٤). وظاهر صنيع غير واحد ترجيح ما عن "ابن عباس"، "نهر" (٥).

قلت: والظاهر شمول النساء للحلائل؛ لأنه من دواعي الجماع، تأمل.

[٩٨٨٥] (قوله: أي: الخروج) إشارة إلى أن الفسوق مصدر لا جمع فسق كعلم وعُلوم كما

أشعر به تفسيرهم له بالمعاصي، واختاره لمناسيته للرفث والجدال، ولأن المنهي عنه مطلق الفسق مفرداً أو جمعاً، أفاده في "النهر" (٦).

[٩٨٨٦] (قوله: والجدال) أي: الخصومة مع الرُفقاء والخدم والمكَّارين، "بحر" (٧). وما

عن "الأعمش": «أن من تمام الحج ضرب الجمال» فقيل في تأويله: إنه مصدر مضاف لفاعل،

(١) انظر "إرشاد الساري": باب الإحرام - فصل في محرمات الإحرام ص ٨٠.

(٢) "البحر": كتاب الحج - باب الإحرام ٣٤٧/٢.

(٣) أخرج نحوه الطبري في "تفسيره" ٢٦٣/٢.

(٤) انظر "إرشاد الساري": باب الإحرام - فصل في محرمات الإحرام ص ٨٠.

(٥) "النهر": كتاب الحج - باب الإحرام ق ١٣٤/أ.

(٦) "النهر": كتاب الحج - باب الإحرام ق ١٣٤/أ.

(٧) "البحر": كتاب الحج - باب الإحرام ٣٤٧/٢.

فإنه من المحرم أشنع (وقتل صيد البر) لا البحر (والإشارة إليه) في الحاضر (والدلالة عليه) في الغائب، ومحل تحريمهما.....

لكن في "شرح النقاية"^(١): «ورد أن "الصدّيق" ﷺ ضرب جماله لتقصيره في الطريق»^(٢) اهـ. قلت: وحينئذٍ فضربه لا للجدال بل لتأديبه وإرشاده إلى مراعاة الحفظ والعمل الواجب عليه، حيث لم ينزجر بالكلام، وبذلك يصح كونه من تمام الحج لكونه أمراً معروفاً ونهياً عن منكر، تأمل.

[٩٨٨٧] (قوله: فإنه) أي: ما ذكر من الثلاثة، وفيه إشارة إلى وجه التنصيص عليها هنا [٢/٣٧٦ق/أ] تبعاً للآية كلبس الحرير، فإنه حرام مطلقاً، وفي الصلاة أشنع.

[٩٨٨٨] (قوله: وقتل صيد البر) أي: مصيده؛ إذ لو أريد به المصدر - وهو الاصطياد - لما صح إسناد القتل إليه، "بحر"^(٣). وعبر بالقتل دون الذبح لاستعماله في المحرم غالباً، وهذا كذلك، حتى لو ذكاه كان ميتة.

[٩٨٨٩] (قوله: لا البحر) ولو غير مأكول؛ لقوله تعالى: ﴿أَحَلَّ لَكُم صَيْدُ الْبَحْرِ﴾ الآية [المائدة - ٩٦].

[٩٨٩٠] (قوله: والدلالة) بالكسر في المحسوسات، وبالفتح في المعقولات، وهو الفصيح، "رمل".

[٩٨٩١] (قوله: في الغائب) أفاد به وبقوله: ((في الحاضر)) الفرق بين الإشارة والدلالة.

قلت: والفرق أيضاً أن الأولى باليد ونحوها، والثانية باللسان ونحوه كالذهاب إليه.

(١) "شرح النقاية" للقراري: كتاب الحج - فصل في آداب المحرم وغيره ٤٥٨/١.

(٢) قال السخاوي في "المقاصد" ص ٦٧٦: هو من كلام الأعمش، ولكن حملة ابن حزم على الفسقة منهم، يعني: إن ساع له ذلك بنفسه، وإلا أعلم الأمير بنحوه، وعلى كل حال فهو من نوادر الأعمش، وقد قال صاحب "الفروع" من الحنابلة: وليس من تمام الحج ضرب الجمال، ثم حكى حملاً ابن حزم. وانظر "الشذرة في الأحاديث المشتهرة" ٢/٢٠٠، و"كشف الخفاء" ٢/٢٤١، و"الأسرار المرفوعة" ص ٥٣٤.

(٣) "البحر": كتاب الحج - باب الإحرام ٣٤٨/٢.

إِذَا لَمْ يَعْلَمْ الْمُحْرِمُ، أَمَّا إِذَا عَلِمَ فَلَا فِي الْأَصَحِّ (وَالْتَطْيِبُ) وَإِنْ لَمْ يَقْصِدْهُ، وَيَكْرَهُ شَمُّهُ

[٩٨٩٢] (قوله: إِذَا لَمْ يَعْلَمْهُ الْمُحْرِمُ) كَذَا فِي "النهر"^(١)، والمرادُ به المدلولُ، والأصوبُ التعبيرُ به، قال في "السراج": ((ثُمَّ الدَّلَالَةُ إِنَّمَا تَعْمَلُ إِذَا اتَّصَلَ بِهَا الْقَبْضُ، وَأَنْ لَا يَكُونَ الْمَدْلُولُ عَالِمًا بِمَكَانِ الصَّيْدِ، وَأَنْ يُصَدِّقَهُ فِي دَلَالَتِهِ وَيَتَّبِعَهُ فِي أَثَرِهِ، أَمَّا إِذَا كَذَّبَهُ وَلَمْ يَتَّبِعْ أَثَرَهُ حَتَّى دَلَّهُ آخَرُ وَصَدَّقَهُ وَاتَّبَعَ أَثَرَهُ فَقَتَلَهُ فَلَا جَزَاءَ عَلَى الدَّالِّ)) اهـ.

(تَمَّةٌ)

فِي حَكْمِ الدَّلَالَةِ الْإِعَانَةُ عَلَيْهِ كِإِعَارَةِ سَكِينٍ وَمَنَاوِلَةِ رَمَحٍ وَسُوطٍ، وَكَذَا تَنْفِيرُهُ، وَكَسْرُ بَيْضِهِ، وَكَسْرُ قَوَائِمِهِ وَجَنَاحِهِ، وَحُلْبُهُ، وَبَيْعُهُ، وَشِرَاؤُهُ، وَأَكْلُهُ، وَقَتْلُ الْقَمَلَةِ، وَرَمْيُهَا، وَدَفْعُهَا لغيره، وَالْأَمْرُ بِقَتْلِهَا، وَالْإِشَارَةُ إِلَيْهَا إِنْ قَتَلَهَا الْمَشَارُ إِلَيْهِ، وَالْقَاءُ ثَوْبِهِ فِي الشَّمْسِ، وَغَسْلُهُ لِهَلَاكِهَا، "لِبَاب" (٢).

[٩٨٩٣] (قوله: وَإِنْ لَمْ يَقْصِدْهُ) قِيلَ عَلَيْهِ: ((الْتَطْيِبُ)) مَعْمُولٌ لِقَوْلِهِ: ((يَتَّقِي))، وَلَا مَعْنَى لِأَمْرٍ غَيْرِ الْقَاصِدِ بِالِاتِّقَاءِ، فَيَجَابُ بِأَنَّ الْمُرَادَ غَيْرُ قَاصِدٍ لِلْتَطْيِبِ بَلْ قَاصِدٌ لِلتَّداوِي، وَمَعَ ذَلِكَ يَكُونُ مُحْظُورًا عَلَيْهِ، فَعَلَيْهِ اتَّقَاؤُهُ، "رَحْمَتِي".

[٩٨٩٤] (قوله: وَكْرَهُ شَمُّهُ) أَي: فَقَطْ، فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ بِهِ كَمَا فِي "الْخَانِيَّة"^(٣)، وَبِهَذَا يُشِيرُ إِلَى أَنَّ الْمُرَادَ بِالْتَطْيِبِ اسْتِعْمَالُهُ فِي الثَّوْبِ وَالْبَدَنِ، وَقَالُوا: لَوْ لَبَسَ إِزَارًا مَبْخَرًا لَا شَيْءَ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِمُسْتَعْمَلٍ لِحِزَاءِ مِنَ الطَّيِّبِ، وَإِنَّمَا حَصَلَ بِجَرْدِ الرَّائِحَةِ، وَمَنْ ثَمَّ قَالَ فِي "الْخَانِيَّة"^(٤): ((لَوْ دَخَلَ بَيْتًا قَدْ بُخِرَ فِيهِ، وَاتَّصَلَ بِثَوْبِهِ شَيْءٌ [٢/ق ٣٧٦/ب] مِنْهُ لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ شَيْءٌ))، "نَهْر"^(٥).

(قَوْلُ "الْمُشَارِحِ": فَلَا فِي الْأَصَحِّ) وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ وَإِنْ لَمْ يَحْرُمْ إِلَّا أَنَّهُ يَكْرَهُ مِرَاعَاةً لِلْخِلَافِ، وَلَئِنْ فِيهِ نَوْعٌ إِعَانَةٍ كِإِعَارَةِ سَكِينٍ، كَذَا قَالَ "السَّنْدِيُّ".

(١) "النهر": كتاب الحج - باب الإحرام ق ١٣٤/أ.

(٢) انظر "إرشاد الساري": باب الإحرام - فصل في محرمات الإحرام ص ٨١ -.

(٣) "الخانية": كتاب الحج ٢٨٦/١ (هامش "الفتاوى الهندية").

(٤) "الخانية": كتاب الحج ٢٨٧/١ (هامش "الفتاوى الهندية").

(٥) "النهر": كتاب الحج - باب الإحرام ق ١٣٤/أ.

((وَقَلَّمَ الظُّفْرَ وَسَتَرَ الْوَجْهَ) كُلَّهُ أَوْ بَعْضَهُ كَفَمِهِ وَذَقْنِهِ، نَعَمْ فِي "الْحَانِيَّة": ((لَا بِأَسَ بَوْضَعِ يَدِهِ عَلَى أَنْفِهِ)).....

[٩٨٩٥] (قوله: وَقَلَّمَ الظُّفْرَ) أي: قطعهُ ولو واحداً بنفسه أو غيره بأمره، أو قَلَّمَ ظْفِرَ غَيْرِهِ إِلَّا إِذَا انْكَسَرَ بِحَيْثُ لَا يَنْمُو فَلَا بِأَسَ بِهِ، "ط"^(١) عَنْ "الْقَهْطَسْتَانِي"^(٢).

[٩٨٩٦] (قوله: كُلَّهُ أَوْ بَعْضَهُ) لَكِنْ فِي تَغْطِيَةِ كُلِّ الْوَجْهِ أَوْ الرَّأْسِ يَوْمًا أَوْ لَيْلَةً دَمًا، وَالرَّبْعُ مِنْهُمَا كَالْكُلِّ، وَفِي الْأَقْلَّ مِنْ يَوْمٍ أَوْ مِنْ الرَّبْعِ صَدَقَةٌ كَمَا فِي "الْبَاب"^(٣)، وَأُطْلِقَهُ فَشَمَلَ الْمَرْأَةَ لِمَا فِي "الْبَحْرِ"^(٤) عَنْ "غَايَةِ الْبَيَانِ": ((مَنْ أَنَّهَا لَا تُغْطَى وَجْهَهَا إِجْمَاعًا)) اهـ. أي: وَإِنَّمَا تَسْتَرُ وَجْهَهَا عَنِ الْأَجَانِبِ بِإِسْدَالِ شَيْءٍ مُتَجَافٍ لَا يَمَسُّ الْوَجْهَ كَمَا سَيَأْتِي^(٥) آخِرَ هَذَا الْبَابِ، وَأَمَّا مَا فِي "شرح الهداية" لـ "ابن الكمال": ((مَنْ أَنَّ لَهَا سِتْرَهُ بِمِلْحَفَةٍ وَخِمَارٍ، وَإِنَّمَا الْمَنْهِيُّ عَنْهُ سِتْرُهُ بِشَيْءٍ فَصَّلَ عَلَى قَدَرِهِ كَالنَّقَابِ وَالْبُرْقَعِ)) فَهُوَ بِحِثِّ عَجِيبٍ أَوْ نَقْلٍ غَرِيبٍ مُخَالَفٍ لِمَا سَمِعْتُهُ مِنَ الْإِجْمَاعِ وَلِمَا فِي "الْبَحْرِ" وَغَيْرِهِ فِي آخِرِ هَذَا الْبَابِ، ثُمَّ رَأَيْتُ بِخَطِّ بَعْضِ الْعُلَمَاءِ فِي هَامِشٍ ذَلِكَ "الشرح": ((أَنَّ هَذَا مِمَّا انْفَرَدَ بِهِ الْمُؤَلِّفُ، وَالْمَحْفُوظُ عَنْ عِلْمَائِنَا خِلَافُهُ، وَهُوَ وَجُوبُ عَدَمِ مِمَاسَّةِ شَيْءٍ لَوَجْهِهَا)) اهـ. ثُمَّ رَأَيْتُ نَحْوَ ذَلِكَ نَقْلًا عَنْ "مَنْسُكِ الْقُطَيْبِيِّ"، فَافْهَمُ.

[٩٨٩٧] (قوله: نَعَمْ فِي "الْحَانِيَّة"^(٦) إلخ) اسْتَدْرَاكَ عَلَى قَوْلِهِ: ((أَوْ بَعْضِهِ))؛ لِأَنَّهُ يُؤْهِمُ أَنَّ هَذَا مُحْظُورٌ مَعَ أَنَّهُ عَدَّةٌ فِي "الْبَاب"^(٧) مِنْ مَبَاحَاتِ الْإِحْرَامِ، وَأَمَّا كَلِمَةُ لَا بِأَسَ فَإِنَّهَا لَا تَدُلُّ عَلَى الْكَرَاهَةِ دَائِمًا، وَمَنْتَهُ قَوْلُهُ الْآتِي^(٨) قَرِيبًا: ((كَرِهَ، وَإِلَّا فَلَا بِأَسَ بِهِ))، فَافْهَمُ.

(١) "ط": كتاب الحج - فصل في الإحرام ٤٩٣/١.

(٢) "جامع الرموز": كتاب الحج ٢٤٠/١.

(٣) انظر "إرشاد الساري": باب الجنائيات - فصل في تغطية الرأس والوجه ص ٢٠٦ —.

(٤) "البحر": كتاب الحج - باب الإحرام ٣٤٩/٢.

(٥) ص ١٦٣-١٦٤ - "در".

(٦) "الحانية": كتاب الحج - فصل فيما يجب بلبس المحيط وإزالة التفت ٢٨٩/١ (هامش "الفتاوى الهندية").

(٧) انظر "إرشاد الساري": باب الإحرام - فصل في مباحاته ص ٨٤ —.

(٨) ص ٣٥ - "در".

.....(والرأس) بخلاف الميت.....

[٩٨٩٨] (قوله: والرأس) أي: رأس الرجل، أمّا المرأة فتستره كما سيأتي^(١).
 [٩٨٩٩] (قوله: بخلاف الميت) يعني: إذا مات مُحَرَّمًا حيث يُغَطَّى رأسه ووجهه لبطلان إحرامه بموته لقوله ﷺ: «إذا مات ابن آدم انقطع عمله إلا من ثلاث»^(٢)، والإحرام عمل فهو منقطع، ولهذا لا يَبْنِي المأمور بالحج على إحرام الميت اتفاقاً، وأمّا الأعرابي الذي وقصته ناقته فقال ﷺ: «لا تُخَمِّرُوا رأسه ولا وجهه، فإنه يُبْعَثُ يوم القيامة ملبياً»^(٣) فهو مخصوص من ذلك بإخبار النبي ﷺ ببقاء إحرامه، وهو مفقود في غيره، فقلنا بانقطاعه بالموت، أفادته في "البحر"^(٤) وغيره، [٢/ق ٣٧٧/أ] وبه يحصل الجمع بين الحديثين، ويؤيده أن قوله: «فإنه يُبْعَثُ إلخ» واقعة حال، ولا عموم لها كما تقرّر في الأصول، فلا يدل على أن غير الأعرابي مثله في ذلك.

(١) ص ١٦٣ - "در".

(٢) أخرجه أحمد ٣٧٢/٢، والبخاري في "الأدب المفرد" (٣٨)، ومسلم (١٦٣١) كتاب الوصية - باب ما يلحق الإنسان من الثواب بعد وفاته، وأبو داود (٢٨٨٠) كتاب الوصايا - باب ما جاء في الصدقة عن الميت، والترمذي (٣٧٦) كتاب الأحكام - باب الوقف، والنسائي ٢٥١/٦ كتاب الوصايا - باب فضل الصدقة عن الميت، والطحاوي في "شرح مشكل الآثار" (١٢٤٧)، وابن حبان (٣٠١٦) كتاب الجنائز - فصل في الموت وما يتعلق به، والبيهقي في "السنن الكبرى" ٢٧٨/٦ كتاب الوصايا - باب الدعاء للميت.

(٣) أخرجه أحمد ٢١٥/١، ٢٦٦، ٢٨٦، والبخاري (١٢٦٥) كتاب الجنائز - باب الكفن في ثوبين، و (١٢٦٦) باب الخنوط للميت، و (١٢٦٧) و (١٢٦٨) باب: كيف يكفن المحرم؟ ومسلم (١٢٠٦) (٩٣) (٩٤) (٩٦) (٩٧) (٩٨) (٩٩) (١٠٠) (١٠١) (١٠٢) (١٠٣) كتاب الحج - باب ما يفعل بالمحرم إذا مات، وأبو داود (٣٢٣٨) و (٣٢٣٩) و (٣٢٤٠) و (٣٢٤١) كتاب الجنائز - باب المحرم يموت كيف يصنع به؟ والنسائي ١٩٥/٥ كتاب المناسك - باب غسل المحرم بالسدر إذا مات، و ١٩٦/٥ باب في كم يكفن المحرم إذا مات؟ والترمذي (٩٥١) كتاب الحج - باب ما جاء في المحرم يموت في إحرامه، وقال: هذا حديث حسن صحيح، وابن ماجه (٣٠٨٤) كتاب المناسك - باب المحرم يموت، والدارمي ٤٧٩/١ كتاب المناسك - باب في المحرم إذا مات ما يصنع به؟

(٤) "البحر": كتاب الحج - باب الإحرام ٣٤٩/٢.

وبقيّة البدن، ولو حَمَلَ على رَأْسِهِ ثِيَاباً كان تَغْطِيَةً، لا حَمْلٌ عِدْلٍ وَطَبَقٍ.....

[٩٩٠٠] (قوله: وبقيّة البدن) بالجرّ عطفاً على ((الميت))، أي: وبخلافِ سترِ بقيّة البدن سوى الرأس والوجه، فإنه لا شيء عليه لو عصّبهُ، ويكرهُ إن كان بغيرِ عذرٍ، "لباب"^(١). وفي "شرحه"^(٢): ((وينبغي استثناءُ الكفينِ لمنعه من لبس القفازين)) اهـ. قلت: وكذا القدمان مما فوق مَعْقِدِ الشِّراكِ لمنعه من لبسِ الجوربين كما يأتي^(٣)، إلا أن يكون مرادُهُ بالسترِ التغطية بما لا يكون لبساً، فسترُ اليدين أو الرجلين بالقفازين أو الجوربين لبسٌ، فتأمل.

(قولُ "الشارح": ولو حَمَلَ على رَأْسِهِ ثِيَاباً كان تَغْطِيَةً) قال "المرشدي": ((لو كانت الثيابُ في بُقْعةٍ وكانت مشدودةً شداً قوياً بحيث لا يحصلُ منها تغطيةٌ فلا كراهةٌ في حملها ولا جزاء، وإلا فيكرهُ ويجبُ الجزاء؛ لأنه تغطيةٌ)) اهـ "سندي". وهذا دالٌّ على أنه لو غَطَّى رأسهُ بغيرِ المعتاد لا ينزّمهُ شيءٌ ولو يوماً أو ليلةً. (قوله: فإنه لا شيء عليه لو عصّبهُ إلخ) في "السندي" عن "الخانيّة": ((ويكرهُ له تعصيبُ رأسِهِ، ولو فعلَ ذلك يوماً وليلةً فعليه صدقةٌ، ولا شيءٌ عليه لو عصّبَ غيرها من بدنه ولو لغيرِ علّةٍ، إلا أنه في هذه الحالة يكرهُ)) اهـ. فعُلِمَ من هذا أن حكمَ التعصّبِ مخالفٌ لحكمِ السّترِ واللبسِ. (قوله: "لباب"، وفي "شرحه": وينبغي استثناءُ الكفينِ إلخ) مقتضى الاستثناء أن باقيَ البدنِ حكمُهُ يخالفُ حكمَ هذه الأعضاء، مع أن سائرهُ يصحُّ سترُهُ بما لا يُعدُّ لبساً لا بما يُعدُّ لبساً، فالمتعيّنُ أن يُرادَ بالسترِ التغطيةُ بما لا يَستَمِيكُ بنفسِهِ أو لا يُعدُّ لبساً، بخلافِ تغطيةِ يديه بالقفازين ورجليه بالخفين والجوربين، فإنه لبسٌ.

(١) انظر "إرشاد الساري": باب الإحرام - فصل في مكروهاته ص ٨٣ - .

(٢) انظر "إرشاد الساري": باب الجنايات ص ٢٠٥ - .

(٣) ص ٣٩ - "در".

ما لم يَمْتَدَّ يوماً وليلةً، فتلزمُهُ صدقةٌ، وقالوا: لو دخلَ تحت سِتْرِ الكعبةِ فأصاب رأسَهُ أو وجهَهُ كره، وإلاَّ فلا بأس به (وغَسَلَ رأسِهِ ولحيته.....).

[٩٩٠١] (قوله: ما لم يَمْتَدَّ يوماً وليلةً إلخ) الواو بمعنى أو؛ لأنَّ لبس المعتاد يوماً أو ليلةً مُوجِبٌ للدم، فغيرُ المعتاد كذلك مُوجِبٌ للصدقة، "ط" (١).

قلت: لكن يُنظَرُ: من أين أخذ "الشارح" ما ذكره؟ فإنَّ الذي رأيتُهُ في عدَّةِ كتبٍ: أنَّه لو غَطَّى رأسَهُ بغيرِ معتادٍ كالعدلِ ونحوه لا يلزمُهُ شيءٌ، فقد أطلقوا عدمَ اللزوم، وقد عدَّ ذلك في "اللباب" (٢) من مباحاتِ الإحرام، نعم في "النهر" (٣) عن "الخانية" (٤): ((لو حَمَلَ المحرمُ على رأسِهِ شيئاً يلبسهُ الناسُ يكونُ لباساً، وإنَّ كان لا يلبسهُ الناسُ كالإجانة ونحوها فلا، ويكرهه) (٥) له تعصيبُ رأسِهِ، ولو فعَلَ ذلك يوماً وليلةً كان عليه صدقةٌ)) اهـ.

والظاهر: أنَّ الإشارةَ للتعصيب، وكأنَّ "الشارح" أرجعها للحملِ أيضاً، تأمل.

[٩٩٠٢] (قوله: وقالوا إلخ) نصٌّ عليه في "اللباب" (٦) وغيره، وكذا نصٌّ على: ((أنَّه يكرهُ كبُّ وجهِهِ على وسادةٍ بخلافِ خديهِ))، قال "شارحه" (٧): ((وكذا وضعُ رأسِهِ عليها، فإنَّه وإنْ لَزِمَ منه تغطيةٌ بعضِ وجهِهِ أو رأسِهِ إلاَّ أنَّه الهيئةُ المستحبةُ في النومِ بخلافِ كبِّ الوجه)) اهـ.

[٩٩٠٣] (قوله: كرهه) ظاهرٌ إطلاقه أنَّها تحريميةٌ، "ط" (٨).

(١) "ط": كتاب الحج - فصل في الإحرام ٤٩٤/١.

(٢) انظر "إرشاد الساري": باب الإحرام - فصل في مباحاته ص ٨٤.

(٣) "النهر": كتاب الحج - باب الإحرام ق ١٣٤/ب.

(٤) "الخانية": كتاب الحج ٢٨٦/١ (هامش "الفتاوى الهندية").

(٥) من ((ويكرهه)) إلى آخر النقل ورد في "الخانية" في: فصل فيما يجب بلبس المحيط وإزالة التفت ٢٨٩/١ غير مقيّد بيومٍ وليلةٍ.

(٦) انظر "إرشاد الساري": باب الإحرام - فصل في مكروهاته ص ٨٣.

(٧) انظر "إرشاد الساري": باب الإحرام - فصل في مكروهاته ص ٨٣.

(٨) "ط": كتاب الحج - فصل في الإحرام ٤٩٤/١.

بِخَطْمِيٍّ) لَأَنَّهُ طَيِّبٌ أَوْ يَقْتُلُ الْهُوَامَ، بِخِلَافِ صَابُونٍ وَدَلُوكٍ وَأُشْنَانٍ اتِّفَاقًا، زَادَ فِي "الْجَوْهَرَةِ"^(١):

[٩٩٠٤] (قَوْلُهُ: بِالْخَطْمِيٍّ) بِكَسْرِ الْخَاءِ: نَبْتُ، "نَهْر"^(٢). وَالْمَرَادُ الْغَسْلُ بِمَاءٍ مُزَجٍّ فِيهِ كَمَا فِي "الْقُهُسْتَانِي"^(٣).

[٩٩٠٥] (قَوْلُهُ: لَأَنَّهُ طَيِّبٌ إلخ) أَشَارَ إِلَى الْخِلَافِ فِي عِلَّةِ وَجوبِ اتِّقَائِهِ، فَالْوَجوبُ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، وَإِنَّمَا الْخِلَافُ [٢/٣٧٧ ق/ب] فِي عِلَّتِهِ وَفِي مُوجِبِهِ، فَيَتَّقِيهِ عِنْدَ "الإِمَامِ" لِأَنَّ لَهُ رَائِحَةً طَيِّبَةً وَإِنْ لَمْ تَكُنْ زَكِيَّةً، وَمُوجِبُهُ دَمٌ، وَعِنْدَهُمَا لَأَنَّهُ يَقْتُلُ الْهُوَامَ وَيَلَيِّنُ الشَّعْرَ، وَمُوجِبُهُ صَدَقَةٌ، وَمِنْشَأُ الْخِلَافِ الْإِشْتِبَاهُ فِيهِ، وَلِذَا قَالَ بَعْضُهُمْ: لَا خِلَافَ فِي خِطْمِيٍّ الْعِرَاقِ؛ لِأَنَّ لَهُ رَائِحَةً طَيِّبَةً، أَفَادَهُ فِي "النَّهْرِ"^(٤).

[٩٩٠٦] (قَوْلُهُ: بِخِلَافِ صَابُونٍ) فِي جَنَائِيَاتِ "الْفَتْحِ"^(٥): ((لَوْ غَسَلَ بِالْصَابُونِ وَالْحُرْضِ لَا رَوَايَةَ فِيهِ، وَقَالُوا: لَا شَيْءَ فِيهِ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِطَيِّبٍ وَلَا يَقْتُلُ)) اهـ.

وَمُقْتَضَى التَّعْلِيلِ عَدَمُ وَجوبِ الدَّمِ وَالصَّدَقَةِ اتِّفَاقًا، وَلِذَا قَالَ فِي "الظَّهْيَرِيَّةِ"^(٦): ((وَأَجْمَعُوا أَنَّهُ لَا شَيْءَ عَلَيْهِ)) اهـ. وَمِثْلُهُ فِي "الْبَحْرِ"^(٧)، وَكَذَا فِي "الْقُهُسْتَانِي"^(٨) عَنْ "شَرْحِ الطَّحَاوِيِّ"، فَافْهَمْ.

[٩٩٠٧] (قَوْلُهُ: وَدَلُوكٍ) بَفَتْحِ الدَّالِّ، قِيلَ: هُوَ نَبْتُ بَأَرْضِ الْحِجَازِ مَعْرُوفٌ كَالْأُشْنَانِ، غَيْرَ أَنَّهُ أَسْوَدُ وَالْأُشْنَانُ أَيْضٌ، يُرَطَّبُ الْبَدَنُ وَيُزِيلُ الْحِكَّةَ وَالْجَرَبَ.

[٩٩٠٨] (قَوْلُهُ: وَأُشْنَانٍ) قِيلَ: هُوَ بَضْمُ الْهَمْزَةِ وَكُسْرِهَا كَمَا فِي "الْقَامُوسِ"^(٩)، وَيُسَمَّى حُرْضًا أَيْضًا.

(١) "الْجَوْهَرَةُ النُّورِيَّةُ": كِتَابُ الْحَجِّ ١/١٨٧.

(٢) "النَّهْرُ": كِتَابُ الْحَجِّ - بَابُ الْإِحْرَامِ ق ١٣٤/ب.

(٣) "جَامِعُ الرَّمُوزِ": كِتَابُ الْحَجِّ ١/٢٤٠.

(٤) "النَّهْرُ": كِتَابُ الْحَجِّ - بَابُ الْإِحْرَامِ ق ١٣٤/ب.

(٥) "الْفَتْحُ": كِتَابُ الْحَجِّ ٢/٤٢٤.

(٦) "الظَّهْيَرِيَّةُ": كِتَابُ الْحَجِّ - الْفَصْلُ الرَّابِعُ فِي الْإِحْصَارِ وَالْجَنَائِيَاتِ ق ٧١/أ.

(٧) "الْبَحْرُ": كِتَابُ الْحَجِّ - بَابُ الْإِحْرَامِ ٢/٣٤٩.

(٨) "جَامِعُ الرَّمُوزِ": كِتَابُ الْحَجِّ ١/٢٤٠.

(٩) "الْقَامُوسُ": مَادَّةُ ((أُشْنَانٍ)).

((وسِدر))، وهو مشكلٌ (وقَصَّها) أي: اللحية (وحلَّقَ رأسه و) إزالةً (شعرِ بدنه) إلا الشعرَ النَّابتَ في العين فلا شيءَ فيه عندنا (ولُبَّسَ قميصٍ وسراويلَ) أي: كلَّ معمولٍ

[٩٩٠٩] (قوله: وسِدر) هو وَرَقُ النَّبَقِ، "ح" (١).

[٩٩١٠] (قوله: وهو مشكل) فإنَّ السِّدْرَ كالخِطْمِيَّ يَقْتُلُ الهوامَّ ويلبِّسُ الشعرَ، فكان ينبغي وجوبُ الصدقةِ عندهما كما في "المنح" (٢)، والصابونُ والأشنانُ فيهما ذلك أيضاً، "رحمتي". زاد غيره أنَّ للصابون طيبَ رائحةٍ.

قلت: وفيه نظرٌ، فقد علمتَ الاتفاقَ على أنَّ لا شيءَ فيه من دمٍ ولا صدقةٍ؛ لأنَّه ليس بطيبٍ ولا يَقْتُلُ، فافهم.

[٩٩١١] (قوله: وحلَّقَ رأسه) وكذا رأسُ غيره ولو حلالاً، "الباب" (٣).

[٩٩١٢] (قوله: وإزالةً شعرِ بدنه) أي: بقيةً بدنه كالشارب والإبط والعانة والرقبة والمحاجم كما في "اللباب" (٤)، قال في "البحر" (٥): ((والمراد إزالةً شعره كيفما كان حلقاً، وقصاً، ونتفاً، وتنوُّراً، وإحراقاً من أيِّ مكانٍ من الرأس والبدن مباشرةً أو تمكيناً)).

[٩٩١٣] (قوله: أي: كلَّ معمولٍ إلخ) أشارَ به إلى أنَّ المراد المنعُ عن لبسِ المخيط، وإنما خصَّ المذكوراتِ لذكرها في الحديث، وفي "البحر" (٦) عن "مناسك ابن أمير حاج" الحلبي: ((أنَّ ضابطه لبسُ كلِّ شيءٍ معمولٍ على قدرِ البدن أو بعضه، بحيث يحيطُ به بخياطةٍ أو تلزيقٍ بعضه ببعضٍ أو غيرهما [٢/٣٧٨ق/أ] ويستمسكُ عليه بنفسِ لبسٍ مثله إلا المكعب)) اهـ.

(قوله: إلا المكعب) (٧) في "القاموس": ((المكعب: الموشى من البرود والأثواب)) اهـ. أي: المنقوش،

(١) "ح": كتاب الحج - فصل ق ١٣٦/أ.

(٢) "المنح": كتاب الحج - فصل في الإحرام ق ٩٩/أ.

(٣) انظر "إرشاد الساري": باب الإحرام - فصل في محرمات الإحرام ص ٨٠ - .

(٤) انظر "إرشاد الساري": باب الإحرام - فصل في محرمات الإحرام ص ٨٠ - .

(٥) "البحر": كتاب الحج - باب الإحرام ٣٤٩/٢.

(٦) "البحر": كتاب الحج - باب الإحرام ٣٤٨/٢.

(٧) وقع في مطبوعة "تقريرات الرافعي": ((المكعب)) في الموضعين بتقديم العين على الكاف، وهو تحريف، انظر

"القاموس" مادة ((كعب)).

على قَدْرَ بَدَنٍ أَوْ بَعْضِهِ كَزُرْدِيَّةٍ وَبُرْنُسٍ (وَقَبَاءٍ) وَلَوْ لَمْ يُدْخِلْ يَدَيْهِ فِي كُمِّيهِ جَازَ عِنْدَنَا، إِلَّا أَنْ يُزَرَّرَهُ أَوْ يُحْلَلَّهُ، وَيَجُوزُ أَنْ يَرْتَدِيَّ بِقَمِيصٍ وَجُبَّةٍ وَيَلْتَحِفَ بِهِ فِي نَوْمٍ

قلت: فخرَجَ ما خِيَطَ بَعْضُهُ بِيَعُضٍ لَا بَحِثُ بِحِيطُ بِالْبَدَنِ مِثْلَ الْمَرْقَعَةِ، فَلَا بِأَسَ بَلْبِسِهِ كَمَا قَدَّمَاهُ^(١)، وَأَفَادَ قَوْلُهُ: ((أَوْ بَعْضِهِ)) حَرَمَةَ لِبَسِ الْقَفَازِينَ فِي يَدَيِ الرَّجُلِ، وَبِهِ صَرَّحَ "السَّنْدِيُّ" فِي "مَنْسَكِهِ الْكَبِيرِ"، وَتَبَعَهُ "الْقَارِي" فِي "شَرْحِ الْبَابِ"^(٢)، وَأَمَّا الْمَرْأَةُ فَيُنْدَبُ لَهَا عَدَمُهُ كَمَا فِي "الْبَدَائِعِ"^(٣)، وَتَمَامُهُ فِيمَا عَلَّقْنَاهُ عَلَى "الْبَحْرِ"^(٤).

[٩٩١٤] (قَوْلُهُ: كَزُرْدِيَّةٍ) هِيَ الدَّرْعُ الْحَدِيدُ كَمَا يُفْهَمُ مِنْ "الْقَامُوسِ"^(٥)، وَفِيهِ^(٦): ((الْبُرْنُسُ بِالضَّمِّ: قَلَنْسُوَةٌ طَوِيلَةٌ، أَوْ كُلُّ ثَوْبٍ رَأْسُهُ مِنْهُ))، أَي: كَالَّذِي يَلْبَسُهُ الْمَغَارِبَةُ يَسْتُرُ مِنَ الرَّأْسِ إِلَى الْقَدَمِ.

[٩٩١٥] (قَوْلُهُ: وَقَبَاءٍ) بِالْمَدِّ: الْمَنْفَرَجُ مِنْ أَمَامٍ، "ط"^(٧).

[٩٩١٦] (قَوْلُهُ: وَلَوْ لَمْ يُدْخِلْ إِلْخَ) فِي "الْبَابِ"^(٨): ((مِنْ الْمَكْرُوهَاتِ إِلْقَاءُ الْقَبَاءِ وَالْعَبَاءِ وَنَحْوَهُمَا عَلَى مَنْكَبَيْهِ مِنْ غَيْرِ إِدْخَالِ يَدَيْهِ فِي كُمِّيهِ))، وَفِيهِ^(٩) مِنْ فَصْلِ الْجَنَائِزَاتِ: ((وَلَوْ أَلْقَى الْقَبَاءَ عَلَى مَنْكَبَيْهِ وَزَرَّهُ يَوْمًا فَعَلِيهِ دَمٌ وَإِنْ لَمْ يُدْخِلْ يَدَيْهِ فِي كُمِّيهِ، وَكَذَا لَوْ لَمْ يَزَرَّهُ وَلَكِنْ أَدْخَلَ يَدَيْهِ فِي كُمِّيهِ، وَلَوْ أَلْقَاهُ وَلَمْ يَزَرَّهُ وَلَمْ يُدْخِلْ يَدَيْهِ فِي كُمِّيهِ فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ سِوَى الْكَرَاهَةِ)) اهـ.

لَكِنْ لَيْسَ هَذَا الْمُرَادُ هُنَا، بَلْ مَا يُلْبَسُ فِي الْقَدَمِ، فَإِنَّهُ لَا يُطَلَقُ عَلَيْهِ اسْمُ الْمَخِيطِ، وَفِيهِ تَفْصِيلٌ فِي حَكْمِهِ بَيْنَ كَوْنِهِ تَحْتَ مَعْقِدِ الشَّرَاكِ أَوْ فَوْقَهُ.

(١) الْمُقُولَةُ [٩٨٢٠] قَوْلُهُ: ((وَهَذَا)).

(٢) انْظُرْ "إِرْشَادَ السَّارِي": بَابُ الْإِحْرَامِ - فَصْلُ فِي مَحْرَمَاتِ الْإِحْرَامِ ص ٨١ - .

(٣) "الْبَدَائِعِ": كِتَابُ الْحَجِّ - فَصْلُ: وَأَمَّا بَيَانُ مَا يَحْظَرُهُ الْإِحْرَامُ وَمَا لَا يَحْظَرُهُ ١٨٦/٢ .

(٤) انْظُرْ "حَاشِيَةَ مَنْحَةِ الْخَالِقِ عَلَى الْبَحْرِ الرَّائِقِ": ٣٤٨/٢ .

(٥) "الْقَامُوسُ": مَادَّةُ ((زَرْدٍ)).

(٦) "الْقَامُوسُ": مَادَّةُ ((بُرْنُسٍ)).

(٧) "ط": كِتَابُ الْحَجِّ - فَصْلُ فِي الْإِحْرَامِ ٤٩٤/١ .

(٨) انْظُرْ "إِرْشَادَ السَّارِي": بَابُ الْإِحْرَامِ - فَصْلُ فِي مَكْرُوهَاتِهِ ص ٨٢ - .

(٩) انْظُرْ "إِرْشَادَ السَّارِي": بَابُ الْجَنَائِزَاتِ ص ٢٠٤ - .

وغيره اتفاقاً (وعِمامة) وَقَلَنْسُوءٍ (وخُفَّينِ إِلَّا أَنْ لَا يَجِدَ نَعْلينِ.....

وفي "شرحه"^(١): ((أَنَّ إِدْخَالَ إِحْدَى الْيَدَيْنِ فِي الْكُمِّ كَالْيَدَيْنِ)).

فقوله: ((جان)) المرادُ به نفسيُ الجزء لما علمت من كراهته، ويؤيدُه قوله: ((عندنا))، أي: عند "أئمتنا الثلاثة" خلافاً لـ "زفر"، حيث قال: عليه دمٌ كما في "شرح اللباب"^(٢)، واعترض^(٣) على "اللباب" حيث ذكره في مباحات الإحرام^(٤) بعدما ذكره في مكروهاته^(٥)، وقال: ((الصوابُ أن يقول: وإلقاءُ القَبَاءِ ونحوه على نفسه وهو مضطجعٌ كما ذكره في "الكبير") اهـ. والحاصل: أَنَّ الممنوع عنه لبسُ المخيط اللبسُ المعتاد، ولعلَّ وجهَ كراهةِ إلقاءِ نحوِ القَبَاءِ والعباءِ على الكتفين أَنَّهُ كثيراً ما يُلبَسُ كذلك، تأمل.

[٩٩١٧] (قوله: وعِمامة) بالكسر، ((وقَلَنْسُوءٍ)) ما يُلبَسُ في الرأسِ كالعرقِيَّةِ والتاجِ والطربوشِ ونحو ذلك.

[٩٩١٨] (قوله: وخُفَّينِ) أي: للرجال، فإنَّ المرأةَ تلبسُ المخيط والخُفَّينِ كما في "قاضي خان"^(٦)، "فهْستاني"^(٧).

[٩٩١٩] (قوله: إِلَّا أَنْ لَا يَجِدَ نَعْلينِ إلخ) أفادَ أَنَّهُ لو وجدَهما لا يقطعُهُ لِمَا فِيهِ مِنْ إِتْلَافِ المالِ بغيرِ حاجةٍ، أفاده في "البحر"^(٨)، وما عُنِيَ إِلَى "الإمام" من وجوبِ الفدية إذا قَطَعَهُمَا مع وجودِ النعلينِ خلافاً للمذهب كما في "شرح اللباب"^(٩).

(١) انظر "إرشاد الساري": باب الجنائيات ص ٢٠٤.

(٢) انظر "إرشاد الساري": باب الجنائيات ص ٢٠٤.

(٣) أي: العلامة القاري شارح "اللباب": فصل في مباحات الإحرام ص ٨٤.

(٤) انظر "إرشاد الساري": باب الإحرام - فصل في مباحاته ص ٨٤.

(٥) انظر "إرشاد الساري": باب الإحرام - فصل في مكروهاته ص ٨٢.

(٦) "الخانية": كتاب الحج ٢٨٦/١ بتصرف يسير (هامش "الفتاوى الهندية").

(٧) "جامع الرموز": كتاب الحج ٢٤٠/١.

(٨) "البحر": كتاب الحج - باب الإحرام ٣٤٩/٢.

(٩) انظر "إرشاد الساري": باب الإحرام - فصل في محرمات الإحرام ص ٨١.

فيقطعُهما أسفلَ من الكعبين) عند مَعْقِدِ الشَّرَاكِ، فيجوزُ لبسُ الزَّرْمُوزَةِ لا الجَوْرَيْنِ

[٩٩٢٠] (قوله: فيقطعُهما) ^(١) أمّا لو لبسَهما [٢/٣٧٨ق/ب] قبل القطع يوماً فعليه دمٌ، وفي أقلَّ صدقةً، "الباب" ^(٢).

[٩٩٢١] (قوله: أسفلَ من الكعبين) الذي في الحديث: «وليقطعهما حتّى يكونا أسفلَ من الكعبين» ^(٣)، وهو أفصحُ مما هنا، "ابن كمال". والمرادُ قطعُهما بحيث يصيرُ الكعبانِ وما فوقهما من السَّاقِ مكشوفاً، لا قطعُ موضعِ الكعبين فقط كما لا يخفى. والنعل: هو المداسُ بكسر الميم، وهو ما يلبسه أهلُ الحرمين مما له شراكٌ.

[٩٩٢٢] (قوله: عند مَعْقِدِ الشَّرَاكِ) وهو المَفْصِلُ الذي في وسطِ القدم، كذا رَوَى "هشامٌ" عن "محمدٍ" بخلافه في الوضوء، فإنّه العظمُ الناتئُ، أي: المرتفعُ، ولم يعبّر في الحديث أحدهما، لكنّ لَمَّا كان الكعبُ يُطَلَقُ عليهما حُمِلَ على الأوّلِ احتياطاً؛ لأنَّ الأحوط فيما كان أكثرَ كشفاً، "بجر" ^(٤).

[٩٩٢٣] (قوله: فيجوزُ إلخ) تفرّيعٌ على ما فهمَ مما قبله، وهو جوازُ لبسِ ما لا يُغْطِي الكعبَ الذي في وسطِ القدم، والسَّرْمُوزَةُ قيل: هو المسمّى بالبابُوج، وذكرَ "ح" ^(٥): ((أنَّ الظاهرَ أنّها التي يقال لها: الصَّرْمَةُ)).

(١) هذه المقولة ساقطة من "أ".

(٢) انظر "إرشاد الساري": باب الجنائيات - فصل في لبس الخفين ص ٢٠٧ - .

(٣) أخرجه مالك ٢٧٩/١ كتاب الحج - باب ما يُنْهَى عنه مَنْ لبسَ الثيابَ في الإحرام، وأحمد ٢/٣، ٨، ٣٢، ٤١، ٤٧، والبخاري (١٥٤٢) كتاب الحج - باب ما لا يلبس المحرم من الثياب، ومسلم (١١٧٧) (١) (٢) (٣) كتاب الحج - باب ما يباح للمحرم بحج أو عمرة وما لا يباح، وبيان تحريم الطيب عليه، وأبو داود (١٨٢٣) كتاب المناسك - باب ما يلبس المحرم، والترمذي (٨٣٤) كتاب الحج - باب ما جاء في لبس السراويل والخفين، وقال: هذا حديث حسن صحيح، والنسائي ١٣١/٥ - ١٣٢ كتاب المناسك - باب النهي عن لبس القميص للمحرم، وابن ماجه (٢٩٣٢) كتاب المناسك - باب السراويل والخفين للمحرم، والدارمي ٤٥٩/١ كتاب المناسك - باب ما يلبس المحرم من الثياب، كلّهم من حديث ابن عمر رضي الله عنهما، وفي الباب عن ابن عباس، وجابر رضي الله عنه.

(٤) "البحر": كتاب الحج - باب الإحرام ٣٤٨/٢.

(٥) "ح": كتاب الحج - فصل ق ١٣٦/أ.

(وَتُوبٍ صُبِغَ بِمَا لَهُ طَيِّبٌ) كَوَرْسٍ - وَهُوَ الْكُرْكُمُ - وَغُصْفُرٍ وَهُوَ زَهْرُ الْقِرْطِمِ
(إِلَّا بَعْدَ زَوَالِهِ) بَحِثْ لَا يَفُوحُ فِي الْأَصَحِّ.....

قلت: الأظهر الأول؛ لأن الصرمة المعروفة الآن هي التي تُشدُّ في الرجل من العقب وتستره، والظاهر أنه لا يجوزُ ستره، فيجبُ إذا لَبِسَهَا أَنْ لَا يَشُدَّهَا مِنَ الْعَقَبِ، وإذا كان وجهها أو وجهه البابوج طويلاً بحيثُ يسترُ الكعب الذي في وسطِ القدم يقطعُ الزائدَ الساتر، أو يحشو في داخله خرقةً بحيثُ تمنعُ دخولَ القدم كلها ولا يصلُ وجهه إلى الكعب، وقد فعلتُ ذلك في وقت الإحرام احترازاً عن قطع وجه البابوج لما فيه من الإتلاف.

[٩٩٢٤] (قوله: وتوبٍ) بالجر عطفاً على ((قميصٍ))، وفي بعض النسخ: ((وتوباً)) بالنصب عطفاً على محل ((قميصٍ))، وأطلقه فشمل المخيط وغيره، لكن لبس المخيط المطيب تعدد فيه الفدية على الرجل كما في "اللباب" (١).

[٩٩٢٥] (قوله: بما له طيبٌ) أي: رائحة طيبة.

[٩٩٢٦] (قوله: وهو الكرْكُم) فيه نظر، ففي "الصحيح" (٢): ((الكرْكُم: الزعفران))، وفيه (٣) أيضاً: ((والورْس: نبتٌ أصفر (٤) يكون باليمن يُتخذُ منه الغُمرَة (٥) للوجه))، وفي "النهاية" (٦) عن "القانون" (٧): ((الورْس: شيءٌ أحمر قاني يُشبهُ سحيقَ الزعفران، وهو مجلوبٌ من اليمن)).

[٩٩٢٧] (قوله: في الأصح) وقيل: بحيث لا يتناثر، وهو غير صحيح؛ لأن العبرة للتطيب لا للتناثر، ألا ترى أنه لو كان ثوبٌ مصبوغٌ له رائحة طيبة ولا يتناثر منه شيءٌ فإنَّ المحرم يُمنعُ منه كما [٢/٣٧٩ ق/أ] في "المستصفى"، "بهر" (٨).

(١) انظر "إرشاد الساري": باب الجنائيات ص ٢٠٥.

(٢) "الصحيح": مادة ((كرْكُم)).

(٣) "الصحيح": مادة ((ورس)).

(٤) ((أصفر)) ليست في "الأصل" و"آ" و"ب".

(٥) الغُمرَة: طلاءٌ يُتخذُ من الورْس، "مختار الصحاح" مادة ((غمر)).

(٦) الذي في "النهاية في غريب الحديث": ((الورس نبتٌ أصفر يُصبغ به)). مادة ((ورس))، فلينظر.

(٧) "القانون": الفن الرابع في تصنيف وجوه المعالجات بحسب الأمراض الكلية ٥٥٦/٢.

(٨) "البحر": كتاب الحج - باب الإحرام ٣٤٨/٢.

(لا) يَتَّقِي (الاستحمام) لحديث "البیهقي": أَنَّهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ ((دَخَلَ الْحَمَّامَ فِي الْجُحْفَةِ))^(١) (والاستظلالَ ببيتٍ وَمَحْمَلٍ^(٢)) لَمْ يُصِبْ رَأْسَهُ أَوْ وَجْهَهُ، فَلَوْ أَصَابَ أَحَدَهُمَا كُرْهًا) كَمَا مَرَّ.....

[٩٩٢٨] (قوله: لا يَتَّقِي الاستحمام إلخ) شروع في مباحات الإحرام، وفي "شرح اللباب"^(٣): ((وَيُسْتَحَبُّ أَنْ لَا يَزِيلَ الْوَسْخَ بِأَيِّ مَاءٍ كَانَ، بَلْ يَقْصِدُ الطَّهَارَةَ أَوْ رَفَعَ الْغُبَارَ وَالْحَرَارَةَ)).

[٩٩٢٩] (قوله: لحديث "البیهقي"^(٤) إلخ) ذَكَرَ "النووي"^(٥): ((أَنَّهُ ضَعِيفٌ جَدًّا))، وَقَالَ "ابن حجر" في "شرح الشماثل": ((مَوْضُوعٌ بِاتِّفَاقِ الْخَفَاطِ، وَلَمْ يُعْرِفِ الْحَمَّامُ بِلَادَهُمْ إِلَّا بَعْدَ مَوْتِهِ ﷺ)).

[٩٩٣٠] (قوله: والاستظلال إلخ) أي: قَصَدَ الْإِنْتِفَاعَ بِظِلِّ بَيْتٍ مِنْ شَعْرِ أَوْ مَدْرٍ، وَ((مَحْمَلٍ)) بِفَتْحِ الْمِيمِ الْأُولَى وَكسْرِ الثَّانِيَةِ أَوْ عَكْسِهِ.

[٩٩٣١] (قوله: كما مرَّ)^(٦) أي: فِي شَرْحِ قَوْلِهِ: ((وَسَتَرَ الْوَجْهَ وَالرَّأْسَ)).

(١) فِي "د" زِيَادَةٌ: ((قَوْلُهُ: (دَخَلَ الْحَمَّامَ فِي الْجُحْفَةِ) فِي "شَرْحِ الشَّيْخِ إِسْمَاعِيلَ": فِي "الْبُخَارِيِّ": قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمَا: يَدْخُلُ الْمُحْرِمُ الْحَمَّامَ، وَفِي "مُسْنَدِ الشَّافِعِيِّ" فِي كِتَابِ الْحَجِّ: الْأَكْثَرُ أَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ دَخَلَ الْحَمَّامَ بِالْجُحْفَةِ، وَقَالَ: مَا يَعْبَأُ اللَّهُ مِنْ أَوْسَاخِنَا شَيْئًا أَنْتَهَى. وَالْمَرَادُ بِمَجْرَدِ دُخُولِ الْحَمَّامِ وَالِإِغْتِسَالِ بِالْمَاءِ الْحَارِّ، وَأَمَّا إِزَالَةُ الْوَسْخِ فَمَكْرُوهَةٌ. قَالَ فِي "الْحِزَانَةِ": يَنْبَغِي لِلْمُحْرِمِ أَنْ لَا يَزِيلَ التُّفْثَ عَنْ نَفْسِهِ، وَالتُّفْثُ الْوَسْخُ أَنْتَهَى. قَالَ الْبَرْجَنْدِيُّ: وَفِيهِ نَظَرٌ؛ لِمُنَابَذَتِهِ لظَاهِرِ الْحَدِيثِ الْمُتَقَدِّمِ. وَأَقُولُ: كَلَامُ الْبَرْجَنْدِيِّ مَبْنِيٌّ عَلَى أَنَّ التُّفْثَ مَعْنَاهُ الْوَسْخُ، وَالَّذِي فِي "الصَّحَاحِ": أَنَّ التُّفْثَ فِي الْمَنَاسِكِ مَا كَانَ مِنْ نَحْوِ قَصِّ الْأُظْفَارِ وَالشَّارِبِ، وَحَلَقِ الْعَانَةِ، أَبُو السَّعُودِ عَنْ الْحَمَوِيِّ)).

(٢) فِي "د" زِيَادَةٌ: ((قَوْلُهُ: (وَمَحْمَلٍ) هُوَ مَفْرُودُ الْمَحَامِلِ، وَكَانَتْ قَدِيمًا مِنْ مَرَكَبِ الْعَرَبِ. ثُمَّ إِنَّ الْحَجَّاجَ حَسَّنَهَا فَتَنَسَّبَ إِلَيْهِ عَمَلُهَا، كَذَا فِي "شَرْحِ الْمَشَارِقِ". أَقُولُ: يُقَالُ: مَحْمَلٌ حَجَّاجِيٌّ: مَنْسُوبٌ إِلَى الْحَجَّاجِ، خَيْرِ الدِّينِ الرَّمْلِيِّ)).

(٣) انظر "إرشاد الساري": باب الإحرام - فصل في مباحاته ص ٨٣ -.

(٤) فِي "السنن الكبرى" ٦٣/٥، كِتَابُ الْحَجِّ - بَابُ دُخُولِ الْحَمَّامِ فِي الْإِحْرَامِ وَحُكِّ الرَّأْسِ وَالْجَسَدِ، وَفِي "مَعْرِفَةِ السِّنَنِ وَالْآثَارِ" ١٧٦/٧ كِتَابُ الْحَجِّ - بَابُ دُخُولِ الْحَمَّامِ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا مَوْقُوفًا.

(٥) "المجموع": كِتَابُ الْحَجِّ - بَابُ الْإِحْرَامِ وَمَا يَحْرُمُ فِيهِ ٣٧٤/٧ - ٣٧٥.

(٦) ص ٣٥ - "در".

(وَشَدَّ هِمْيَانٍ) بكسر الهاء (في وَسَطِهِ وَمِنْطَقَةِ سَيْفٍ وَسِلَاحٍ وَتَحْتَمٍ) "زيلعي"^(١)؛ لعدم التغطية واللبس (واكتحالٍ بغيرِ مُطَيَّبٍ) فلو اكتحل بمطيب مرة أو مرتين.....

[٩٩٣٢] (قوله: وشدَّ هِمْيَانٍ) هو شيء يشبه تكة السراويل يشدُّ على الوسط، وتوضع فيه الدراهم، "شمي". وفي "القاموس"^(٢): ((هو التكة والمنطقة وكيس للنفقة يشدُّ في الوسط)) اهـ. ولا فرق بين كون النفقة له أو لغيره كما في "شرح اللباب"^(٣)، ولا بين شدِّه فوق الإزار أو تحته؛ لأنه لم يقصد به حفظ الإزار، بخلاف ما إذا شدَّ إزاره بجلب مثلاً كما قدَّمناه^(٤).

[٩٩٣٣] (قوله: وَمِنْطَقَةٍ) بكسر الميم وفتح الطاء، وتسمى بالفارسية كَمَرًا كما في "العيني".

[٩٩٣٤] (قوله: وسيفٍ) أي: شدَّ سيف، أي: شدَّ حمائله في وسطه.

[٩٩٣٥] (قوله: وسلاحٍ) تعميم بعد تخصيص، وهو ما يقاتل به، فلا يدخل فيه الدرع؛ لأنه يلبس.

[٩٩٣٦] (قوله: وَتَحْتَمٍ وَاكْتِحَالٍ) عطف على ما قبله، فيصير التقدير: ولا يتقي شدَّ تحتمٍ واكتحال، ولا معنى له، إلا أن يُراد بالشدِّ الاستعمال من باب ذكر المقيّد وإرادة المطلق مجازاً مرسلاً، ولو قال: وتحتماً واكتحالاً لسلم من هذا، "ح"^(٥). ويمكن تأويله أيضاً بالجرّ على الجوار، أو بالرفع على الابتداء وخبره محذوف، أي: كذلك.

[٩٩٣٧] (قوله: لعدم التغطية واللبس) الأوّل راجع للاستظلال بالبيت والمحمل، والثاني لما بعده.

(١) "تبيين الحقائق": كتاب الحج - باب الإحرام ١٤/٢.

(٢) "القاموس": مادة ((هيم)).

(٣) انظر "إرشاد الساري": باب الإحرام - فصل في مباحاته ص ٨٣.

(٤) المقولة [٩٨١٦] قوله: ((فإن زرره إلخ)).

(٥) "ح": كتاب الحج - فصل ق ١٣٦/أ بتصرف.

فعليه صدقة، ولو كثيراً فعليه دم، "سراجية"^(١) (و) لا يتقي (ختاناً وفصدًا وحجامةً وقلعَ ضرسيه وجبرَ كسرٍ وحكَّ رأسه وبدنه) لكن برفق إن خاف سقوطَ شعره أو قملة، فإن في الواحدة يتصدق بشيء، وفي الثلاث كفٌّ من طعام، "غرر أذكار"^(٢). (وأكثرَ المحرم (التلبية) ندباً (متى صلى) ولو نفلاً.....

[٩٩٣٨] (قوله: فعليه صدقة) المراد بها عند إطلاقهم نصفُ صاع، "بجر"^(٣).

[٩٩٣٩] (قوله: ولو كثيراً) أي: ثلاثاً فأكثرَ بقرينة المقابلة، واستظهره في "شرح الباب"^(٤)، فالمراد الكثرة في الفعل لا في نفس الطيب المخالط، فلا يلزم الدم بمرّة واحدة وإن كان الطيب كثيراً في الكحل كما حرّره في "الفتح"^(٥) من الجنائيات.

[٩٩٤٠] (قوله: وفصدًا) أي: وإن لزم تعصيبُ اليد لما قدّمناه^(٦) من أن تعصيب غير الوجه والرأس إنما يكره لو بغير عذر.

[٩٩٤١] (قوله: وحجامة) أي: بلا إزالة شعر، "لباب"^(٧). وإلا [٢/ق ٣٧٩/ب] فعليه دم كما سيأتي^(٨).

[٩٩٤٢] (قوله: يتصدق بشيء) أي: كتمرّة وكسرة خبز.

[٩٩٤٣] (قوله: وفي الثلاث) أي: من الشعر والقمل، وأمّا الأكثرُ فسيأتي^(٩) في الجنائيات.

[٩٩٤٤] (قوله: ولو نفلاً) كذا في "البدائع"^(١٠)، وخصّه "الطحاوي"^(١١) بالمكتوبات دون

(١) "السراجية": كتاب الحج - باب التطيب ٢٠١/١ (هامش "فتاوى قاضيخان").

(٢) "غرر الأذكار": كتاب الحج - ذكر حكم ما يحرم به الإحرام ق ١٠٠/أ.

(٣) "البحر": كتاب الحج - باب الجنائيات ١٢/٣.

(٤) انظر "إرشاد الساري": باب الجنائيات - فصل في لبس الخفين ص ٢٠٩ -.

(٥) "الفتح": كتاب الحج ٤٤١/٢.

(٦) المقولة [٩٩٠٠] قوله: ((وبقية البدن)).

(٧) انظر "إرشاد الساري": باب الإحرام - فصل في مباحاته ص ٨٤ -.

(٨) ص ٢٢٩ - وما بعدها "در".

(٩) ص ٢٩٩ - "در".

(١٠) "البدائع": كتاب الحج - فصل: وأما بيان سنن الحج ١٤٥/٢.

(١١) "مختصر الطحاوي": كتاب الحج - باب ذكر ما يعمل عند الميقات ص ٦٣ -.

(أو علا شرفاً أو هبطَ وادياً أو لَقِيَ رَكْباً) - جمعُ رَاكِبٍ - أو جَمْعاً مُشَاةً، وكذا لو لَقِيَ بعضهم بعضاً (أو أَسْحَرَ) دَخَلَ فِي السَّحَرِ؛ إِذِ التَّلْبِيَةُ فِي الإِحْرَامِ كَالْتَكْبِيرِ فِي الصَّلَاةِ (رافعاً).....

النوافل والفوائت، فأجراها مُجرى التَّكْبِيرِ فِي أَيَّامِ التَّشْرِيقِ، والتَّعْمِيمِ أُولَى، "فتح" (١). وهو الصحيحُ المعتمدُ الموافق لظاهر الرواية، "شرح اللباب" (٢).

[٩٩٤٥] (قوله: أو علا شرفاً) أي: صَعِدَ مكاناً مرتفعاً.

[٩٩٤٦] (قوله: جمعُ رَاكِبٍ) أي: اسمُ جمعٍ، وهم أصحابُ الإبلِ فِي السَّفَرِ، وَلَا يُطَلَقُ

على ما دون العشرة، "نهر" (٣).

[٩٩٤٧] (قوله: دَخَلَ فِي السَّحَرِ) هو السُّلُسُ الأخيرُ مِنَ اللَّيْلِ.

[٩٩٤٨] (قوله: كَالْتَكْبِيرِ فِي الصَّلَاةِ) فكما أَنَّ التَّكْبِيرَ فِي الصَّلَاةِ يُؤْتَى بِهِ عِنْدَ الْإِنْتِقَالِ

مِنْ حَالٍ إِلَى حَالٍ كَذَلِكَ التَّلْبِيَةُ، "ح" (٤). ولذا قَالَ فِي "الْبَابِ" (٥): ((وَيُسْتَحَبُّ إِكْثَارُهَا قَائِماً وَقَاعِداً، رَاكِباً وَنَازِلاً، وَاقْباً وَسَائِراً، طَاهِراً وَمُحَدَّثاً، جَنْباً وَحَائِضاً، وَعِنْدَ تَغْيِيرِ الْأَحْوَالِ وَالْأَزْمَانِ، وَعِنْدَ إِقْبَالِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ، وَعِنْدَ كُلِّ رُكُوبٍ وَنُزُولٍ، وَإِذَا اسْتَيْقَظَ مِنَ النَّوْمِ، أَوْ اسْتَعْطَفَ رَاحِلَتَهُ))، وَقَالَ (٦) أَيْضاً: ((وَيُسْتَحَبُّ تَكَرُّرُهَا فِي كُلِّ مَرَّةٍ ثَلَاثاً عَلَى الْوِلَاءِ، وَلَا يَقْطَعُهَا بِكَلامٍ، وَلَوْ رَدَّ السَّلَامَ فِي خِلَالِهَا جَازَ، وَيَكْرَهُ لغيره أَنْ يُسَلِّمَ عَلَيْهِ، وَإِذَا كَانُوا جَمَاعَةً لَا يَمْشِي أَحَدٌ عَلَى تَلْبِيَةِ الْآخَرِ، بَلْ كُلُّ إِنْسَانٍ يَلْبِي بِنَفْسِهِ، وَيَلْبِي فِي مَسْجِدِ مَكَّةَ وَمِنَى وَعُرْفَاتٍ لَا فِي الطَّوَافِ وَسَعْيِ الْعِمْرَةِ)).

[٩٩٤٩] (قوله: رافعاً صوتهُ بها) إِلَّا أَنْ يَكُونَ فِي مَصْرٍِّ أَوْ امْرَأَةً، "الباب". زاد "شارحه" (٧):

(١) "الفتح": كتاب الحج - باب الإحرام ٣٥٠/٢.

(٢) انظر "إرشاد الساري": باب الإحرام - فصل: وشرط التلبية أن تكون باللسان ص ٧١.

(٣) "النهر": كتاب الحج - باب الإحرام ق ١٣٥/أ.

(٤) "ح": كتاب الحج - فصل ق ١٣٦/أ.

(٥) انظر "إرشاد الساري": باب الإحرام - فصل: وشرط التلبية أن تكون باللسان ص ٧١.

(٦) انظر "إرشاد الساري": باب الإحرام - فصل: وشرط التلبية أن تكون باللسان ص ٧١.

(٧) انظر "إرشاد الساري": باب الإحرام - فصل: وشرط التلبية أن تكون باللسان ص ٧٢.

استنانياً (صوتهُ بها) بلا جَهْدٍ كما يفعلُهُ العوامُ.
(وإذا دخلَ مكةَ بدءاً بالمسجدِ) الحرامِ بعدما يأمنُ على أمتعتهِ داخلاً من بابِ السَّلامِ

((أو في المسجدِ لئلاً يُشوَّشَ على المصلِّين والطائفين)).

[٩٩٥٠] (قوله: استنانياً) فإنَّ تركَهُ كان مسيئاً، ولا شيءَ عليه، "فتح" ^(١). وقيل: استحباباً،
والمعتمدُ الأوَّلُ، "شرح اللباب" ^(٢).

١٦٤/٢

مطلبٌ في حديث: «أفضلُ الحجِّ العَجُّ والثَّجُّ».

[٩٩٥١] (قوله: بلا جَهْدٍ) بفتح الجيم وبالدال، أي: تعبِ النفس بغايةِ رفع الصوت كيلاً
يتضرَّرَ، ولا تنافيَ بين هذا وبين ما جاء: «أفضلُ الحجِّ العَجُّ والثَّجُّ» ^(٣)، أي: أفضلُ أفرادِ الحجِّ
حجٌّ يشتملُ على هذا لا أفضلُ أفعاله؛ إذ الطوافُ والوقوفُ أفضلُ منهما، والعَجُّ: رفعُ الصوت
بالتلبية، والثَّجُّ: إسالةُ الدَّمِّ بالإراقة؛ لأنَّ الإنسانَ قد يكونُ جهوريَّ الصوت طبعاً، فيحصلُ الرِّفْعُ
العالي مع عدم تعبِهِ به، "نهر" ^(٤).

[٩٩٥٢] (قوله: كما يفعلُهُ العوامُ) [٢/ق ٣٨٠/أ] تمثيلٌ للمنفى - وهو الجَهْدُ - لا للنفي،
"ح" ^(٥).

مطلبٌ في دخول مكةَ

[٩٩٥٣] (قوله: وإذا دخلَ مكةَ) المستحبُّ دخولُها نهاراً كما في "الخاتية" ^(٦) من بابِ المعلّى؛

(١) "الفتح": كتاب الحج - باب الإحرام ٣٥١/٢.

(٢) انظر "إرشاد الساري": باب الإحرام - فصل: وشرط التلبية أن تكون باللسان ص ٧٢.

(٣) أخرجه الترمذي (٨٢٧) كتاب الحج - باب ما جاء في فضل التلبية والنحر، وابن ماجه (٢٩٢٤) كتاب المناسك - باب رفع الصوت بالتلبية، والدارمي ٤٥٩/١ كتاب المناسك - باب: أيُّ الحجِّ أفضل؟ وأبو يعلى (١١٧) مسند أبي بكر الصديق، والبيهقي في "السنن الكبرى" ٤٢/٥ كتاب الحج - باب رفع الصوت بالتلبية، والحاكم ٤٥١/١، وصححه، ووافقه الذهبي، كلُّهم من حديث أبي بكر الصديق رضي الله عنه، وفي الباب عن عبد الله ابن مسعود، وابن عمر رضي الله عنهما.

(٤) "النهر": كتاب الحج - باب الإحرام ق ١٣٥/أ.

(٥) "ح": كتاب الحج - فصل ق ١٣٦/ب.

(٦) "الخاتية": كتاب الحج - فصل في كيفية أداء الحج ٢٩٢/١ (هامش "الفتاوى الهندية").

نهاراً ندباً مُلَبَّياً مُتَوَاضِعاً خَاشِعاً مُلَاحِظاً جَلَالََةَ الْبَقْعَةِ، وَيُسَنُّ الْغُسْلُ لِدُخُولِهَا،
وهو لِلنَّظَافَةِ، فَيُحَبُّ لِحَائِضٍ وَنَفْسَاءَ.
(وَحِينَ شَاهَدَ الْبَيْتَ كَبَّرَ) ثَلَاثًا، وَمَعْنَاهُ: اللَّهُ أَكْبَرُ مِنَ الْكَعْبَةِ (وَهَلَّلَ).....

ليكونَ مستقبلًا في دخوله بابَ البيتِ تعظيمًا، وإذا خرَّجَ فَمِنَ السُّفْلَى، "بجر" (١).
[٩٩٥٤] (قوله: نهاراً) قيدٌ لدخولِ مَكَّةَ كما علمت، لكنَّ لَمَّا كان دخولُ المسجدِ عقبَ
دخولِ مَكَّةَ صحَّ كونهُ قيداً له أيضاً.
[٩٩٥٥] (قوله: مُلَبَّياً) هو قيدٌ لدخولِ مَكَّةَ أيضاً، قال في "اللباب" (٢): ((ويكونُ في دخوله
مُلَبَّياً داعياً إلى أن يصلَ إلى بابِ السلامِ فيبدأُ بالمسجد)).
[٩٩٥٦] (قوله: لدخولها) أي: مَكَّةَ بدليلِ تأنيثِ الضمير، وعِبارَةُ "البحر" (٣) نصٌّ في ذلك،
"ح" (٤).

[٩٩٥٧] (قوله: فَيُحَبُّ) بالخاءِ المهملة، "ح" (٥).
[٩٩٥٨] (قوله: وَمَعْنَاهُ: اللَّهُ أَكْبَرُ مِنَ الْكَعْبَةِ) كذا في "غاية البيان"، والأولى: من كلِّ
ما سواه، "بجر" (٦). وكأنَّ "الشارح" رجَّحَ الأوَّلَ لاقتضاءِ المقامِ له كما أنَّ الشارعَ في شيءٍ
إذا سَمَّى اللَّهَ تَعَالَى يُلَاحِظُ التَّبَرُّكَ بِاسْمِهِ تَعَالَى فيما شرَّعَ فيه.
[٩٩٥٩] (قوله: وَهَلَّلَ) عِبارَةُ "الفتح" (٧): ((كَبَّرَ وَهَلَّلَ ثَلَاثًا))، وعِبارَةُ "ابن الشَّلبِيَّ": ((كَبَّرَ
ثَلَاثًا وَهَلَّلَ ثَلَاثًا)) (٨).

(١) "البحر": كتاب الحج - باب الإحرام ٣٥٠/٢.

(٢) انظر "إرشاد الساري": باب دخول مكة ص ٨٧.

(٣) "البحر": كتاب الحج - باب الإحرام ٣٥٠/٢.

(٤) "ح": كتاب الحج - فصل ق ١٣٦/ب.

(٥) "ح": كتاب الحج - فصل ق ١٣٦/ب.

(٦) "البحر": كتاب الحج - باب الإحرام ٣٥١/٢.

(٧) "الفتح": كتاب الحج - باب الإحرام ٣٥٢/٢.

(٨) في "د" زيادة: ((قال الشمني: ودعا؛ لأن الدعاء عند رؤيته مستحابة، ولم يُوقَّتْ محمد في "المبسوط" لمشاهد الحج شيئاً من الدعوات؛ لأن التوقيت يذهب بركة القلب، وإنَّ تَبَرُّكَ بالمنقول عن النبي ﷺ والصحابَةِ أو التابعين فحسن. =

لثلاثا يقع نوع شرك (ثم ابتداء بالطواف)؛

[٩٩٦٠] (قوله: لثلاثا يقع نوع شرك) أي: بتوهم الجاهل أن العبادة للبيت، قال في "البحر"^(١): ((ولم يذكر في المتون الدعاء عند مشاهدة البيت، وهي غفلة عما لا يغفل عنه، فإنه عندها مستجاب، و"محمد" رحمه الله تعالى لم يعين في "الأصل" لمشاهدة الحج شيئاً من الدعوات؛ لأن التوقيت يذهب بالرقة، وإن تبرك بالمنقول منها فحسن، كذا في "الهداية"^(٢)، وفي "الفتح"^(٣): ((ومن أهم الأدعية طلب الجنة بلا حساب))، والصلاة على النبي ﷺ هنا من أهم الأذكار، كما ذكره "الحلي" في "مناسكه"^(٤))) اهـ.

(تنبيه)

قال في "اللباب": ((ولا يرفع يديه عند رؤية البيت، وقيل: يرفع))، قال "القاري" في "شرحه"^(٥): ((أي: لا يرفع ولو حال دعائه؛ لأنه لم يذكر في المشاهير من كتب أصحابنا، بل قال "السروجي": المذهب تركه، وصرح "الطحاوي"^(٦) بأنه يكره عند "أئمتنا الثلاثة")).

[٩٩٦١] (قوله: ثم ابتداء بالطواف) فإن كان حلالاً فطواف التحية، أو محرماً بالحج فطواف

(قوله: ولا يرفع يديه عند رؤية البيت، وقيل: يرفع) أي: كالداعي كما حرره "الرحمتي". اهـ "سندي".

= وفي "النوازل": إذا دخل الحرم يقول: اللهم هذا البيت بيتك، وهذا الحرم حرمك، والعبد عبدك، فوفقني لما تحب وترضى. وروى الشافعي عن سعيد بن جبير: أن النبي ﷺ كان إذا رأى البيت رفع يديه، وقال: اللهم زد هذا البيت تشريفاً وتعظيماً وتكريماً ومهابة، وزد من شرفه وكرمه ممن حجه أو اعتمره تشريفاً وتعظيماً وتكريماً وبراً انتهى. خير الدين الرملي)).

(١) "البحر": كتاب الحج - باب الإحرام ٣٥١/٢ بتصرف.

(٢) "الهداية": كتاب الحج - باب الإحرام ١٤٠/١.

(٣) "الفتح": كتاب الحج - باب الإحرام ٣٥٢/٢. ونهاية كلامه عند قوله: ((بلا حساب)).

(٤) هي "مناسك ابن أمير حاج الحلبي"، وقد تقدمت ترجمتها ٤٧٥/٦.

(٥) انظر "إرشاد الساري": باب دخول مكة ص ٨٧ - .

(٦) "شرح معاني الآثار": كتاب مناسك الحج - باب رفع اليدين عند رؤية البيت ١٧٦/٢.

لأنَّه تحيَّةُ البيت.....

القدوم، هذا إذا دخلَ قبل النحر، فإنْ دخلَ فيه أغنى طوافُ الفرض عن التحيَّة، أو بالعمرة فطوافها، ولا طوافَ [٢/ق/٣٨٠ ب] قدومٍ لها، كذا في "الفتح"^(١)، "نهر"^(٢). وأفاد إطلاقه أنه لا يكره الطواف في الأوقات التي تكره فيها الصلاة كما صرَّح به في "الفتح"^(٣)، قال: ((إلاَّ أنه لا يصلي ركعتيه فيها، بل يصبرُ إلى أنْ يدخلَ ما لا كراهةَ فيه)).

[٩٩٦٢] (قوله: لأنَّه تحيَّةُ البيت) أي: لمن أراد الطوافَ بخلاف مَنْ لم يُردِّه وأراد أنْ يجلس، فلا يجلسُ حتَّى يصلي ركعتين تحيَّةَ المسجد، إلاَّ أنْ يكون الوقتُ مكروهاً للصلاة، "شرح اللباب" لـ "القاري"^(٤). وفي "شرحه" على "النقاية"^(٥): ((فإنْ لم يكنْ مُحَرِّماً فطوافُ تحيَّةٍ لقولهم: تحيَّةُ هذا المسجد الطوافُ، وليس معناه أنْ مَنْ لم يطُفْ لا يصلي تحيَّةَ المسجد كما فهمه بعضُ العوامِّ)) اهـ.

قلت: لكنَّ قولهم: تحيَّةُ هذا المسجد الطوافُ يفيدُ أنه لو صلى ولم يطُفْ لا يُحصَلُ التحيَّة، إلاَّ أنْ يُخصَّ بتركِ الطواف بلا عذرٍ، فمع العذرِ تحصلُ التحيَّةُ بالصلاة، ثمَّ رأيتُ في "شرح اللباب"^(٦) أيضاً ما يدلُّ على ذلك، حيث قال في موضعٍ آخر: ((إنَّ تحيَّةَ هذا المسجد بخصوصه هو الطوافُ، إلاَّ إذا كان له مانعٌ فيصلِّي تحيَّةَ المسجد إنْ لم يكن وقتَ كراهةٍ)) اهـ.

(قوله: لكنَّ قولهم: تحيَّةُ هذا المسجد الطوافُ يفيدُ أنه لو صلى ولم يطُفْ إلخ) الظاهرُ اعتمادُ ما نقله أولاً عن "شرح اللباب"، فإنَّ على ما قاله يلزمُ الوقوعُ في الحرج.

(١) "الفتح": كتاب الحج - باب الإحرام ٣٨٩/٢.

(٢) "النهر": كتاب الحج - باب الإحرام ق ١٣٥/أ.

(٣) "الفتح": كتاب الحج - باب الإحرام ٣٨٩/٢.

(٤) انظر "إرشاد الساري": باب دخول مكة ص ٨٨ -.

(٥) "شرح النقاية" للقاري: كتاب الحج - فصل في آداب المحرم ٤٦٤/١.

(٦) انظر "إرشاد الساري": باب أنواع الأظوفة ص ٩٧ -.

ما لم يَخَفْ فَوَتْ المكتوبة أو جماعتها أو الوتر أو سنة راتبة.....

[٩٩٦٣] (قوله: ما لم يَخَفْ إلخ) أي: فيقدم كل ذلك على الطواف، أي: طواف التحية وغيرها، "الباب" و"شرحه"^(١). ثم يطوف، "بحر"^(٢). وهذا يفيد أن هذه الصلوات لا تحصل بها التحية مع أنها تحصل في بقية المساجد، وليس ذلك إلا لأن تحيته هي الطواف دون الصلاة بخلاف باقي المساجد، ولهذا قال بعض العلماء: إن الفرق من وجهين: أحدهما أن الصلاة جنس، فتاب بعضها مناب بعض، وليس الطواف من جنسها، والثاني أن صلاة الفرض في المسجد تحية المسجد، والطواف تحية البيت لا تحية المسجد.

[٩٩٦٤] (قوله: فَوَتْ المكتوبة) ينبغي أن يكون المراد فوت وقتها المستحب؛ لأنه يسقط به الترتيب على أحد القولين المصححين، فبالأولى ما هنا، تأمل. وزاد في "شرح الباب"^(٣) فوت الجنائز، وزاد في "البحر"^(٤) و"النهر"^(٥) ما إذا دخل في وقت منع الناس من الطواف، أو كان عليه فائتة مكتوبة أهـ. وذكر الأخير في "الباب"، وقيدته [٢/٣٨١ أ] "شارحه"^(٦) بما إذا كان صاحب ترتيب.

قلت: والظاهر أن المراد بالفائتة التي فوتها عمداً ووجب قضاؤها فوراً، وإلا فتقديم الطواف

(قوله: قلت: والظاهر أن المراد بالفائتة التي فوتها عمداً إلخ) قد يقال: لا حاجة لهذا القيد، وإنه يكفي لتقديم الفائتة على الطواف مراعاة القيام بالمستحب، وهو المبادرة إلى قضائها، كما أن خوف فوت الوقت المستحب في الوقتية سبب لتقديمها، فقد اكتفوا بمجرد مراعاة تحصيل المستحب فيها، فكذلك في الفائتة، تأمل.

(١) انظر "إرشاد الساري": باب دخول مكة - فصل: يستحب أن يدخل المسجد من باب السلام ص ٨٨.

(٢) "البحر": كتاب الحج - باب الإحرام ٣٥٢/٢.

(٣) انظر "إرشاد الساري": باب دخول مكة - فصل: يستحب أن يدخل المسجد من باب السلام ص ٨٨.

(٤) "البحر": كتاب الحج - باب الإحرام ٣٥٢/٢.

(٥) "النهر": كتاب الحج - باب الإحرام ق ١٣٥ أ.

(٦) انظر "إرشاد الساري": باب دخول مكة - فصل: يستحب أن يدخل المسجد من باب السلام ص ٨٨.

(فاستقبل الحجرَ مُكَبِّراً مُهَلِّلاً رافعاً يديه) كالصلاة.....

عليها لا يضرُّ إلا إذا خاف فوت المكتوبة الوقتية إذا قدَّم عليها الطواف وقضاء الفائتة، وحينئذٍ فذكرُ المكتوبة الوقتية يُغني عن ترك ذكر الفائتة، فافهم.

[٩٩٦٥] (قوله: فاستقبل الحجر إلخ) أشار بالفاء إلى أنه ينوي الطواف قبل الاستقبال لما سيذكره^(١) من أنه يمرُّ بجميع بدنه على جميع الحجر، ولهذا قال في "اللباب"^(٢): ((ثمَّ يقفُ مُستقبلَ البيتِ بجانبِ الحجرِ الأسودِ مما يلي الرُّكنَ اليمانيَّ، بحيثُ يصيرُ جميعُ الحجرِ عن يمينه، ويكونُ منكِبُهُ الأيمنُ عندَ طرفِ الحجرِ، فينوي الطوافَ، وهذه الكيفيةُ مستحبةٌ، والنيةُ فرضٌ، ثمَّ يمشي ماراً إلى يمينه حتَّى يحاذي الحجرَ، فيقفُ بحِبالِهِ ويستقبلُهُ، ويُسمِلُ، ويكَبِّرُ، ويحمدُ، ويصلي، ويدعو)) اهـ.

قال "شارحه"^(٣): ((أي: يقولُ: بسمِ الله، والله أكبر، ولله الحمد، والصلاة والسلام على رسول الله، اللهم إيماناً بك، ووفاءً بعهدك، وأتباعاً لسنة نبيِّك محمدٍ ﷺ)).

[٩٩٦٦] (قوله: رافعاً يديه) أي: عند التكبير لا عند النية، فإنَّه بدعة، "لباب"^(٤). وقال شارحه "القاري"^(٥) في موضع آخر بعد كلام: ((والحاصلُ أنَّ رفعَ اليدين في غيرِ حالة الاستقبال مكروه، وأمَّا الابتداء من غيره فهو حرامٌ أو مكروهٌ تحريماً أو تنزيهاً بناءً على الأقوال عندنا من أنَّ الابتداء بالحجر فرضٌ أو واجبٌ أو سنةٌ، وإنما المستحبُّ الابتداء بالنية قبيل الحجر للخروج عن الاختلاف)).

[٩٩٦٧] (قوله: كالصلاة) أي: حذاء أذنيه، وقدَّم^(٦) في كتاب الصلاة: ((أنَّه في الاستلام وعند الجمرتين يرفعُ حذاءَ منكبيه، ويجعلُ باطنهما نحوَ الحجرِ والكعبة)) اهـ.

(١) ص ٥٦ - "در".

(٢) انظر "إرشاد الساري": باب دخول مكة - فصل في صفة الشروع في الطواف ص ٨٨ - ٨٩.

(٣) انظر "إرشاد الساري": باب دخول مكة - فصل في صفة الشروع في الطواف ص ٨٩.

(٤) انظر "إرشاد الساري": باب دخول مكة - فصل في صفة الشروع في الطواف ص ٨٩.

(٥) انظر "إرشاد الساري": فصل في مسائل شتى ص ١١٤.

(٦) ٣٥٤/٣ "در".

(واستلمته) بكفيه وقبله^(١) بلا صوت، وهل يسجد عليه؟ قيل: نعم (بلا إيذاء) لأنه سنة^(٢)،

وعزاه "القُهُستاني"^(٣) إلى "شرح الطحاوي"، وصححه في "البدائع"^(٤) وغيرها، ومشى في "النقاية"^(٥) وغيرها على الأول، وصححه في "غاية البيان" وغيرها، فقد اختلف التصحيح. [٩٩٦٨] (قوله: واستلمته) أي: بعد أن يُرسل يديه كما في "النهر"^(٦) عن "التحفة"^(٧)، قال في "اللباب"^(٨): ((وصفة الاستلام: أن يضع كفيه على الحجر، ويضع فمه بين كفيه ويُقبله)). [٩٩٦٩] (قوله: قيل: نعم) جزم به في "اللباب" وقال: ((إنه مستحب، ويكرره مع التقبيل ثلاثاً))، قال "شارحه"^(٩): ((وهو [٢/٣٨١ ق/ب] موافق لما نقله الشيخ "رشيد الدين" في "شرح الكثر"^(١٠)، وكذا نقل السجود عن أصحابنا "العز بن جماعة"^(١١)، لكن قال "قوام الدين الكاكي": الأولى أن لا يسجد عندنا لعدم الرواية في المشاهير)) اهـ.

وظاهره ترجيح ما قاله "الكاكي" في "المعراج"، وهو ظاهر "الفتح"^(١٢)، ولذا اعترض

(قوله: فقد اختلف التصحيح) ووفق بين القولين المذكورين "الرحماني"^(١٣): ((بأن المراد بحذاء منكبيه أن يكون أسفل يديه حذاء المنكبين، فتكون رؤوس الأصابع حذاء الأذنين، وهو أحسن)) اهـ "سندي".

(١) في "د" زيادة: ((قوله: وقبله) أقول: الحكمة في تقبيله ما روي عن علي عليه السلام أنه قال: لما أخذ الله تعالى الميثاق على بني آدم من ذريته كتب بذلك كتاباً، وجعله في جوف الحجر، فيجيء يوم القيامة ويشهد لمن استلمه كما في "فتاوى قاضي خان"، "شرنبلالية").

(٢) أخرجه الحاكم ٤٧٣/١ كتاب المناسك، وقال: هذا حديث صحيح الإسناد. ووافقه الذهبي.

(٣) "جامع الرموز": كتاب الحج ٤٢٤/١.

(٤) "البدائع": كتاب الحج - فصل: وأما بيان سنن الصلاة ١٤٦/٢.

(٥) انظر "شرح النقاية" للقاري: كتاب الحج - فصل في آداب المحرم ٤٦٥/١.

(٦) "النهر": كتاب الحج - باب الإحرام ق ١٣٥/ب.

(٧) "تحفة الفقهاء": كتاب الحج - باب الإحرام ٤٠١/١.

(٨) انظر "إرشاد الساري": باب دخول مكة - فصل في صفة الشروع في الطواف ص ٨٩ -.

(٩) انظر "إرشاد الساري": باب دخول مكة - فصل في صفة الشروع في الطواف ص ٨٩ -.

(١٠) ذكره في "كشف الظنون" ١٥١٦/٢.

(١١) انظر "هداية السالك": الباب العاشر في دخول مكة المعظمة - فصل في واجبات الطواف وسننه ٨١١/٢ - ٨١٣.

(١٢) "الفتح": كتاب الحج - باب الإحرام ٣٥٤/٢.

وَتَرَكُ الْإِيذَاءِ وَاجِبٌ، فَإِنْ لَمْ يَقْدِرْ يَضَعُهُمَا ثُمَّ يُقْبِلُهُمَا أَوْ إِحْدَاهُمَا.....

في "النهر"^(١) على قول "البحر"^(٢): ((إنَّه ضَعِيفٌ)): ((بأنَّ صاحب الدار أدري)): أي: أنَّ "الكاكي" من أهل المذهب الماهرين، وهو أدري بالمذهب من غيره، فلا ينبغي تضعيف ما نقله. قلت: لكن استند "الكاكي" إلى عدم ذكره في المشاهير، وهو لا ينفي ذكره في غيرها، وقد استند في "البحر" إلى أنه فعَّله عليه الصلاة والسلام و"الفاروق" بعده كما رواه "الحاكم"^(٣) وصحَّحه، واستدرك بذلك "منلا علي" في "شرح النقاية"^(٤) على ما مرَّ عن "الكاكي"، وأيدَّ به ما نقله "ابن جماعة" عن أصحابنا، ثم رأيت نقلاً عن "غاية السروجي": ((أنَّه كَرِهَ "مالك" وحده السجود على الحجر، وقال: إنه بدعة، وجُمهورُ أهل العلم على استحبابه، والحديث حجة عليه)) اهـ. أي: على "مالك".

وبهذا يترجَّح ما في "البحر" و"اللباب" من الاستحباب؛ إذ لا يخفى أنَّ "السروجي" أيضاً من أهل الدار، فهو أدري، والأخذ بما قاله موافقاً للجمهور والحديث أولى وأحرى، فافهم. [٩٩٧٠] (قوله: وترك الإيذاء واجب) أي: فلا يترك الواجب لفعل السنة، وأمَّا النظر إلى العورة لأجل الختان فليس فيه ترك الواجب لفعل السنة؛ لأنَّ النظر مأذون فيه للضرورة. [٩٩٧١] (قوله: فإن لم يقدر) أي: على تقبيله إلا بالإيذاء أو مطلقاً يضع يديه عليه ثم يقبلهما، أو يضع إحداهما، والأولى أن تكون اليمنى؛ لأنها المستعملة فيما فيه شرف، ولما نُقِلَ عن "البحر العميق": ((من أنَّ الحجر يمينُ الله يُصافحُ بها عباده))، والمصافحة باليمنى.

(١) "النهر": كتاب الحج - باب الإحرام ق ١٣٥/ب.

(٢) "البحر": كتاب الحج - باب الإحرام ٣٥١/٢.

(٣) في "المستدرك" ٤٥٤/١، وصححه، ووافقه الذهبي، والدارمي ٤٨٢/١ كتاب المناسك - باب في تقبيل الحجر، وأبو يعلى (٢١٩) و(٢٢٠)، والبيزار (١١١٤)، وابن خزيمة (٢٧٠: ٤) كتاب الحج - باب السجود على الحجر الأسود، والبيهقي في "السنن الكبرى" ٧٤/٥ كتاب الحج - باب افتتاح الطواف بالاستلام. وأورده الهيثمي في "المجمع" ٢٤١/٣ كتاب الحج - باب في الطواف والرَّمْل والاستلام، وقال: رواه أبو يعلى بإسنادين، وفي أحدهما جعفر بن محمد المخزومي، وهو ثقة وفيه كلام، وبقية رجاله رجال الصحيح، ورواه البيزار من الطريق الجيد.

(٤) "شرح النقاية" للقيصري: كتاب الحج - فصل في آداب المحرم ٤٦٤/١.

(وإلا) يُمكنه ذلك (يُمسُّ) بالحجر (شيئاً في يديه) ولو عصاً (ثمَّ قبله) أي: الشيء (وإن عجزَ عنهما) أي: الاستلام والإمساس (استقبله) مشيراً إليه بباطن كفيه كأنه واضعهما عليه (وكبَّرَ وهلَّلَ وحمَدَ الله تعالى وصلى على النبي ﷺ) ثمَّ يُقبلُ كفيه، وفي بقيَّة الرِّفع في الحجِّ يجعلُ كفيه للسَّماء إلاَّ عند الجمرتين.....

[٩٩٧٢] (قوله: وإلاَّ يمكنه ذلك) أي: وضعُ يديه أو إحداهما.

[٩٩٧٣] (قوله: يُمسُّ) بضمَّ أوَّلِه وكسرِ ثانيه من الإمساس كما يشيرُ إليه كلام "الشارح"

الآتي^(١).

[٩٩٧٤] (قوله: عنهما) الأولى عنه، أي: الإمساس؛ لأنَّ العجز عن الاستلام ذكره بقوله:

((وإلاَّ يُمسُّ)).

[٩٩٧٥] (قوله: مشيراً إليه بباطن كفيه) أي: بأن يرفع يديه حذاء أذنيه، ويجعل باطنهما نحو

الحجر مشيراً بهما إليه وظاهرهما نحو وجهه، هكذا المأثور^(٢)، "بحر"^(٣). وفي "شرح النقاية"

[٢/ق ٣٨٢/أ] لـ "القاري"^(٤): ((حذاء منكيه أو أذنيه))، وكأنه حكاية للقولين المارين^(٥).

[٩٩٧٦] (قوله: ثمَّ يُقبلُ كفيه) أي: بعد الإشارة المذكورة، قال في "الفتح"^(٦): ((ويفعلُ

في كلِّ شوطٍ عند الرُّكن الأسود ما يفعله في الابتداء)) اهـ. ويأتي^(٧) تمامه عند قول "المصنّف":

((وكلُّما مرَّ بالحجر فعَلَّ ما ذُكر)).

(١) في هذه الصحيفة.

(٢) لم نثر على هذا الأثر فيما بين أيدينا من المصادر الحديثية.

(٣) "البحر": كتاب الحج - باب الإحرام ٣٥١/٢.

(٤) "شرح النقاية" للقاري: كتاب الحج - فصل في آداب المحرم ٤٦٧/١.

(٥) المقولة [٩٩٦٧] قوله: ((كالصلاة)).

(٦) "الفتح": كتاب الحج - باب الإحرام ٣٥٥/٢.

(٧) ص ٦٨ - "در".

فللكعبة.

(وطافَ بالبيتِ طوافَ القدومِ، ويُسنُّ هذا الطَّوافُ.....)

[٩٩٧٧] (قوله: فللكعبة) أو للقبلة كما سيذكره^(١)، لكنَّ الأوَّلَ ظاهرُ الرواية كما سيأتي^(٢).

مطلبٌ في طواف القدوم

[٩٩٧٨] (قوله: طواف القدوم) يُسمَّى أيضاً طوافَ التَّحِيَّةِ، وطوافَ اللِّقَاءِ، وطوافَ أوَّلِ عهدٍ بالبيت، وطوافَ إحداثِ العهدِ بالبيت، وطوافَ الواردِ والورودِ، "شرح اللباب"^(٣). ويقعُ هذا الطَّوافُ للقدومِ من المفرد بالحجِّ وإن لم يَتَوَّعْ كونه للقدوم أو نوى غيره؛ لأنَّه وَقَعَ في محلِّه، قال في "اللباب"^(٤): ((ثمَّ إنَّ كانَ المحرَّمُ مُفْرِدًا بالحجِّ وَقَعَ طوافه هذا للقدومِ، وإنَّ كانَ مُفْرِدًا بالعمرة أو متمتعاً أو قارناً وَقَعَ عن طوافِ العمرة نواه له أو لغيره، وعلى القارن أن يطوفَ طوافاً آخرَ للقدوم)) اهـ. أي: استحباباً بعد فراغِهِ عن سعيِ العمرة، "قاري"^(٥).

وفي "اللباب"^(٦): ((وأوَّلُ وقته حين دخوله مكَّةَ، وآخرُهُ من وقوفه بعرفة، فإذا وَقَفَ فقد فاتَ وقْتُه، وإن لم يقفْ فإلى طلوع فجر النَّحر)).

(قوله: أو للقبلة كما سيذكره، لكنَّ الأوَّلَ ظاهرُ الرواية كما سيأتي) الذي سيأتي: ((ودعا لنفسِهِ وغيرِهِ رافعاً كَفَّيْهِ نَحْوَ السَّمَاءِ أو القبلة)) اهـ.

والمرادُ بالجمرتين العليا والوسطى بأن تكونَ الجمرةُ بينه وبين القبلة، وأمَّا جمرةُ العقبة فالسَّنةُ استقبالُها وجَعْلُ الكعبة عن يساره اهـ. وسيأتي أنَّه لا يقف بعد الثالثة، تأمَّل.

(١) ص ١٤١ - "در".

(٢) المقولة [١٠٢١٠] قوله: ((نحو السماء أو القبلة)).

(٣) انظر "إرشاد الساري": باب أنواع الأَطُوفَةِ ص ٩٦ -.

(٤) انظر "إرشاد الساري": باب دخول مكة - فصل في صفة الشروع في الطواف ص ٩٥ -.

(٥) انظر "إرشاد الساري": باب أنواع الأَطُوفَةِ ص ٩٦ -.

(٦) انظر "إرشاد الساري": باب أنواع الأَطُوفَةِ ص ٩٦ -.

(للافاقي) لأنه القادم (وأخذ) الطائف (عن يمينه مما يلي الباب) فتصير الكعبة عن يساره؛ لأن الطائف كالمؤتم بها، والواحد يقف عن يمين الإمام، ولو عكس أعاد ما دام بمكة، فلو رجع فعليه دم، وكذا لو ابتدأ من غير الحجر كما مر، قالوا: ويمر بجميع بدنه على جميع الحجر (جاعلاً).....

[٩٩٧٩] (قوله: للافاقي) أي: لا غير، "فتح" ^(١). فلا يُسن للمكي، ولا لأهل المواقيت ومن دونها إلى مكة، "سراج" و"شرح الباب" ^(٢). إلا أن المكي إذا خرج للافاق ثم عاد محرماً بالحج فعليه طواف القدوم، "باب" ^(٣). فهذا خلاف ما في "القهُستاني" ^(٤): ((من أنه يُسن لأهل المواقيت وداخلها))، فافهم.

[٩٩٨٠] (قوله: عن يمينه) أي: يمين الطائف لا الحجر، وقوله: ((مما يلي الباب)) - أي: باب الكعبة - تأكيد له، وهذا واجب في الأصح كما مر ^(٥).

[٩٩٨١] (قوله: ولو عكس) بأن أخذ عن يساره وجعل البيت عن يمينه، وكذا لو استقبل البيت بوجهه، أو استدبره وطاف معترضاً كما في "شرح الباب" ^(٦) وغيره.

[٩٩٨٢] (قوله: فلو رجع) ^(٧) أي: إلى بلده قبل إعادته.

[٩٩٨٣] (قوله: وكذا لو ابتدأ من غير الحجر) أي: يعيده، وإلا فعليه دم، وهذا على القول بوجوبه كما أشار إليه بقوله: ((كما مر)) ^(٨)، أي: في الواجبات.

[٩٩٨٤] (قوله: قالوا إلخ) قال في "البحر" ^(٩): ((ولمّا كان الابتداء من الحجر واجباً كان

(١) "الفتح": كتاب الحج - باب الإحرام ٣٦٠/٢.

(٢) انظر "إرشاد الساري": باب أنواع الأطرفة ص ٩٦ -.

(٣) انظر "إرشاد الساري": باب أنواع الأطرفة ص ٩٦ -.

(٤) "جامع الرموز": كتاب الحج ٤٢٤/١.

(٥) المقولة [٩٦٧٢] قوله: ((والتيامن فيه)) وما بعدها.

(٦) انظر "إرشاد الساري": باب أنواع الأطرفة - فصل في واجبات الطواف ص ١٠٤ -.

(٧) في "ب": ((فإن رجع)).

(٨) ٤٩٨/٦ "در".

(٩) "البحر": كتاب الحج - باب الإحرام ٣٥٣/٢.

قَبْلَ شُرُوعِهِ (رداءة تحت إبطه اليميني مُلقياً طرفه على كتفه الأيسر).....

الابتداء في الطواف [٢/ق/٣٨٢/ب] من الجهة التي فيها الركن اليماني قريباً من الحجر الأسود متعيناً؛ ليكونَ ماراً بجميع بدنه على جميع الحجر الأسود، وكثير من العوام شاهدناهم يتدئون الطواف وبعض الحجر خارج عن طوافهم، فاحذره)) اهـ.

قلت: قدّمنا^(١) هذه الكيفية عن "الباب"، وأنها مستحبة لا متعينة، وبه صرح في "فتح القدير"^(٢) أيضاً قائلاً في تعليقه: ((وتبعه "القاري" في "شرح الباب"^(٣) للخروج عن خلاف من يشترط المرور على الحجر بجميع بدنه، وفي "الكرمانى": أنه الأكمل والأفضل، ثم قال "القاري": وإلا فلو استقبل الحجر مطلقاً ونوى الطواف كفى عندنا في أصل المقصود الذي هو الابتداء من الحجر سواء قلنا: إنه سنة أو واجب أو فريضة أو شرط)) اهـ.

وفي "الشرنبلالية"^(٤) بعدما مر^(٥) عن "البحر": ((وهذا إذا لم يكن في قيامه مسامياً للحجر، بأن وقف جهة الملتزم ومال ببعض جسده ليقبل الحجر، أمّا من قام مسامياً بجسده الحجر فقد دخل في ذلك شيء من الركن اليماني؛ لأن الحجر وركنه لا يبلغ عرض جسد المسامت له، وبه يحصل الابتداء من الحجر)) اهـ.

قلت: لكن لا يحصل به المرور بجميع البدن على جميع الحجر، لكن قد علمت أنه غير لازم عندنا، ولعل "الشارح" أشار إلى ضعفه بلفظ: ((قالوا)) لما علمته، فافهم.

[٩٩٨٥] (قوله: قبل شروعه) أي: من حين تجرّده للإحرام بناءً على ما قدّمه^(٦) عند قول

"المصنّف": ((ولبس إزار ورداء إلخ))، لكن قدّمنا^(٧) تصحيح خلافه، ولذا قال في "الفتح"^(٨):

(١) المقولة [٩٩٦٥] قوله: ((فاستقبل الحجر إلخ)).

(٢) "الفتح": كتاب الحج - باب الإحرام ٣٨٩/٢.

(٣) انظر "إرشاد الساري": باب دخول مكة - فصل في صفة الشروع في الطواف ص ٨٨ -.

(٤) "الشرنبلالية": كتاب الحج ٢٢٣/١ (هامش "الدرر والغرر").

(٥) في هذه المقولة .

(٦) ص ٨ - ٩ - "در".

(٧) المقولة [٩٨١٧] قوله: ((ويسن أن يدخله إلخ)).

(٨) "الفتح": كتاب الحج - باب الإحرام ٣٥٥/٢.

استثنائاً (وراء الحطيم) وجوباً؛ لأنَّ منه ستَّة أذرع من البيت، فلو طاف من الفرجة

((وينبغي أن يضطبع قبل شروعه في الطواف بقليل)) اهـ. فلو قال "الشارح": قيل شروعه لكان أصوب، فافهم.

هذا، وفي "شرح اللباب"^(١): ((واعلم أنَّ الاضطباع ستَّة في جميع أشواط الطواف كما صرَّح به "ابن الضياء"، فإذا فرغ من الطواف تركه، حتَّى إذا صلى ركعتي الطواف مضطبعاً يكره لكشفه منكبه، ويأتي الكلام على أنه لا اضطباع في السَّعي)) اهـ.

[٩٩٨٦] (قوله: استثنائاً) أي: في كلِّ طوافٍ بعده سعيٌ كطوافِ القدوم والعمرة، وكطوافِ الزيارة إنَّ كان آخرَ السَّعي ولم يكن لابساً. بقي من لبس المخيط لعذر، هل يُسنُّ له التشبُّه به؟ لم يتعرَّض له أصحابنا، وقال بعضُ الشافعية: [٢/٣٨٣ق/أ] يتعذَّر في حقِّه، أي: على وجه الكمال، فلا يُنافي ما ذكره بعضهم أنه قد يقال: يُشرع له وإنَّ كان المنكبُّ مستوراً بالمخيط للعذر. قلت: والأظهر فعله، "شرح اللباب"^(٢) ملخصاً.

[٩٩٨٧] (قوله: وراء الحطيم)^(٣) ويُسمَّى حظيرة إسماعيل. وهو البقعة التي تحت الميزاب، عليها حاجزٌ كنصف دائرة، بينها وبين البيت فرجةٌ، سُمِّيَ بالحطيم لأنَّه حُطِمَ من البيت، أي: كُسِرَ، وبالحجر لأنَّه حُجِرَ منه، أي: مُنِعَ.

[٩٩٨٨] (قوله: لأنَّ منه ستَّة أذرع من البيت) لفظة ((منه)) خبرٌ ((أنَّ)) مقدَّم، و((ستَّة)) اسمُها مؤنَّزٌ، و((من البيت)) صفةٌ ((ستَّة))، والتقدير: لأنَّ ستَّة أذرع كائنة من البيت ثابتة

(قول "الشارح": لأنَّ منه ستَّة أذرع من البيت) ألغى الكسر، والتحقيق أنَّه ستَّة أذرع وشبر. اهـ "سندي".

(١) انظر "إرشاد الساري": باب دخول مكة - فصل في صفة الشروع في الطواف ص ٨٨ - .

(٢) انظر "إرشاد الساري": باب دخول مكة - فصل في صفة الشروع في الطواف ص ٨٨ - .

(٣) في "د" زيادة: ((والحطيم له ثلاثة أسام: حطيم، وحظيرة، وحجر، كذا في "البحر". قال ابن حجر الهيتمي: الحجر - بكسر أوَّله - ما بين الركنين الشاميَّين، عليه جدارٌ قصيرٌ، بينه وبين كلِّ من الركنين فسحةٌ، كان زريبةً لغنم إسماعيل عليه السلام، وروي أنَّه دُفِنَ فيه، ويسمَّى حطيماً. انتهى)).

لم يَجْزُ
.....

منه، أو ((منه)) حال من ((سِتَّة)) مقدّم عليه، و((من البيت)) خبر، وهو جائز كقوله: [مجزوء الوافر]
لِمَيَّةٍ مُوحِشًا طَلَّل^(١)
.....

"ط"^(٢).

قلت: والثاني أظهر، فافهم. قال في "الفتح"^(٣): ((وليس الحِجْرُ كُلُّهُ من البيت، بل سِتَّةٌ أذرع منه فقط؛ لحديث "عائشة" رضي الله عنها عن رسول الله ﷺ قال: «سِتَّةٌ أذرع من الحِجْرِ»^(٤) من البيت، وما زاد ليس من البيت))، رواه "مسلم".

[٩٩٨٩] (قوله: لم يَجْزُ) بفتح أوّله وضّم ثانيه، من الجواز بمعنى الحلّ لا الصّحة، أو بضّم أوّله وسكون ثانيه من الإجزاء، أي: على وجه الكمال، قال "القاري" في "شرح النقاية"^(٥): ((ولو طاف من الفرجة لا يُجزيه في تحقّق كماله، ولا بدّ من إعادة الطواف كلّهُ لتحقيقه، وإن أعاد من الحطيم وحده أجزأه، بأن يأخذ على يمينه خارج الحِجْر حتّى ينتهي إلى آخره، ثمّ يدخل الحِجْر من الفرجة ويخرج من الجانب الآخر، أو لا يدخل الحِجْر، وهو أفضل، بأن يرجع ويتدبّ من أوّل الحِجْر، هكذا يفعل سبع مرّات، ويقضي صفتَهُ من رملٍ وغيره، ولو لم يُعدّ صحّ طوافُهُ، ووجبَ عليه دمٌ)) اهـ.

(١) البيت لكثير عزة في "ديوانه" ص ٤٠٤-٧٠، وعجزه: يُلَوِّحُ كأنه خجل، وهو في "الكتاب" ١٢٣/٢، و"مجالس العلماء" ص ١٧٤-، و"المقاصد النحويّة" ١٦٣/٣.

(٢) "ط": كتاب الحج - باب الإحرام ٤٧٩/١.

(٣) "الفتح": كتاب الحج - باب الإحرام ٣٥٧/٢.

(٤) أخرجه مسلم (١٣٣٣) (٤٠١) كتاب الحج - باب نقض الكعبة وبنائها، ولفظه: «يا عائشة، لولا أنّ قومك حديثو عهدٍ بشرّك لهدمت الكعبة فالزقتها بالأرض، وجعلت لها بابين باباً شرقياً وباباً غربياً، وزدت فيه سِتَّةً أذرع من الحِجْرِ؛ فإنّ قريشاً اقتصرتها حيث بنت الكعبة»، ولم نعثر في "صحيح مسلم" على تنمة الحديث.

(٥) "شرح النقاية" للقاري: كتاب الحج - فصل في طواف القدوم والخروج لمنى وعرفات وغيرهما ٤٦٨/١.

كاستقباله احتياطاً، وبه قَبْرُ إسماعيلَ وهاجرَ (سبعة أشواطٍ) فقط.....

[٩٩٩٠] (قوله: كاستقباله) أي: فإنه إذا استقبله المصلي لم تصحَّ صلاته؛ لأنَّ فرضية استقبال الكعبة ثبتت بالنص القطعي، [٢/٣٨٣/ب] وكون الحطيم من الكعبة ثبت بالآحاد، فصار كأنه من الكعبة من وجهٍ دون وجهٍ، فكان الاحتياط في وجوب الطواف وراءه، وفي عدم صحّة استقباله. والتشبيه يمكن تصحيحه على الوجهين اللذين ذكرناهما^(١) في قوله: ((لم يَجُزْ)) مع قطع النظر عن المفهوم، فافهم.

[٩٩٩١] (قوله: وبه قَبْرُ إسماعيلَ و"هاجرَ") عزاه في "البحر"^(٢) إلى "غاية البيان"، وذكر بعضهم أنَّ "ابن الجوزي"^(٣) أورد: ((أنَّ قبر إسماعيل فيما بين الميزاب إلى باب الحجر الغربي)).

١٦٧/٢

(تنبيه)

لم يَذْكُرِ الشَّاذِرُونَ^(٤)، وهو الإفريزُ المسنَّم الخارجُ عن عرضِ جدارِ البيت قدرَ ثلثي ذراعٍ، قيل: إنَّه من البيت، بقي منه حين عمَّرتَه قريشٌ كالحطيم، وهو ليس منه عندنا، لكن ينبغي أن يكون طوافه وراءه خروجاً من الخلاف كما في "الفتح"^(٥) و"اللباب"^(٦) وغيرهما. [٩٩٩٢] (قوله: سبعة أشواطٍ) من الحجرِ إلى الحجرِ شوطاً، "خانية"^(٧). وهذا بيانٌ للواجب

(قوله: لم يَذْكُرِ الشَّاذِرُونَ، وهو الإفريزُ المسنَّم الخارجُ إلخ) من الحجرِ الأسود إلى فُرْجَةِ الحجر كما في "السندي".

(١) في المقولة السابقة.

(٢) "البحر": كتاب الحج - باب الإحرام ٣٥٢/٢.

(٣) "المنتظم": ٣٠٥/١ نقلاً عن خالد المخزومي.

(٤) الشَّاذِرُونَ - بفتح الذال - من جدار البيت الحرام، وهو الذي تُرك من عرض الأساس خارجاً، ويُسمَّى تَأْزِيرًا؛ لأنه كالإزار للبيت اهـ. "المصباح المنير" مادة ((الشَّاذِرُونَ)).

(٥) "الفتح": كتاب الحج - باب الإحرام ٣٨٩/٢.

(٦) انظر "إرشاد الساري": باب دخول مكة - فصل في صفة الشروع في الطواف ص ٩١ -.

(٧) "الخانية": كتاب الحج - فصل في كيفية أداء الحج ٢٩٢/١ (هامش "الفتاوى الهندية").

(فلو طاف ثامناً مع^(١) علمه به) فالصحيح أنه (يلزمه إتمام الأسبوع للشروع) أي: لأنه شرع فيه ملتزماً، بخلاف ما لو ظن أنه سابع.....

لا للفرض في الطواف؛ لما مرَّ أنَّ أقلَّ الأشواط السبعة واجبةٌ تجبرُ بالدم، فالركنُ أكثرُها، "بحر"^(٢). لكنَّ الظاهر أنَّ هذا في الفرض والواجب، فقد صرَّحوا بأنَّه لو تركَ أكثرَ أشواط الصَّدر لزمه دمٌ، وفي الأقلِّ لكلِّ شوطٍ صدقةٌ، وأمَّا القدومُ فلم يُصرَّحوا بما يلزمه لو تركه بعد الشروع، وبحثَ "السندي" في "منسكه الكبير": ((أنَّه كالصَّدر))، ونازعه في "شرح اللباب"^(٣): ((بيأنَّ الصَّدرَ واجبٌ بأصله، فلا يقاسُ عليه ما يجبُ بشروعه، فالظاهرُ أنَّه لا يلزمه بتركه شيءٌ سوى التوبةِ كصلاةِ النفل)) اهـ ملخصاً.

وقد يقال: وجوبه بالشروع بمعنى وجوب إكماله وقضائه بإهماله، ويلزم منه وجوب الإتيان بواجباته كصلاة النافلة، حتَّى لو تركَ منها واجباً وجبَ إعادتها أو الإتيان بما يجبرُ ما تركه منها كالصلاة الواجبة ابتداءً، وهنا كذلك لو تركَ أقلَّه تجبُ فيه صدقةٌ، ولو تركَ أكثره يجبُ فيه دمٌ؛ لأنَّه الجابرُ لترك الواجب في الطواف كسجود السَّهو في ترك الواجب في النافلة، والله تعالى أعلم.

[٩٩٩٣] (قوله: مع علمه به) أي: بأنَّه ثامنٌ، لكنَّ فعله بناءً على الوهم أو الوسوسة لا على قصد دخول طوافٍ آخر، فإنَّه حينئذٍ يلزم اتفاقاً، "شرح اللباب"^(٤).

قلت: لكنَّ التعليل يفيد أنَّ الخلاف فيما لو قصدَ الدخول في طوافٍ آخر أيضاً.

(قوله: لكنَّ الظاهر أنَّ هذا إلخ) أي: لزوم الدَّم في حدِّ ذاته.

(قوله: لكنَّ التعليل يفيد أنَّ الخلاف إلخ) لعلَّ المراد به تعليلُ القول الآخر المقابل للصحيح

لا التعليل المذكور في الشرح، فإنَّه لا يفيد ما قاله.

(١) في "ط": ((منه)).

(٢) "البحر": كتاب الحج - باب الإحرام ٣٥٣/٢.

(٣) انظر "إرشاد الساري": باب الجنائيات - فصل في الجنابة في طواف القدوم ص ٢٣٦ -.

(٤) انظر "إرشاد الساري": باب أنواع الأطوفة - فصل في مسائل شتى ص ١١٣ -.

لشروعِهِ مُسْقِطاً لا مُلتزماً بخلاف الحجِّ.

واعلم أنَّ مكانَ الطَّواف داخلَ المسجد.....

[٩٩٩٤] (قوله: لشروعِهِ مُسْقِطاً لا مُلتزماً) أي: لأنَّه شرعَ فيه لإسقاطِ الواجب

عليه - وهو إتمامُ السَّبعة - لا مُلتزماً نفسَهُ بشوطٍ مُستأنَفٍ [٢/ق/٣٨٤/أ] حتَّى يجبَ عليه إكماله لَمَّا تبيَّن له أنَّه ثامنٌ.

[٩٩٩٥] (قوله: بخلافِ الحجِّ) فإنَّه إذا شرعَ فيه مُسْقِطاً يلزمُهُ إتمامُهُ بخلافِ بقيَّةِ

العبادات، "بحر" (١).

والحاصل: أنَّ الطَّواف كغيره من العبادات مثل الصلاة والصوم لو شرعَ فيه على وجهِ

الإسقاط - بأنَّ ظنَّ أنَّه عليه ثمَّ تبيَّن خلافَهُ - لا يلزمُهُ إتمامُهُ إلَّا الحجَّ، فإنَّه يلزمُهُ إتمامُهُ مطلقاً كما مرَّ (٢) أوَّل الفصل.

(تنبيه)

لو شكَّ في عددِ الأشواط في طوافِ الرُّكنِ أعادَهُ، ولا يبيِّن على غالبِ ظنِّه بخلاف الصلاة،

وقيل: إذا كان يكثرُ ذلك يتحرَّى، ولو أخبرَهُ عدلٌ بعددٍ يُستحبُّ أن يأخذَ بقوله، ولو أخبرَهُ

عدلان وجبَ العمل بقولهما، "باب". قال "شارحه" (٣): ((ومفهومُهُ أنَّه لو شكَّ في أشواطٍ غير

الرُّكن لا يعيده، بل يبيِّن على غلبةِ ظنِّه؛ لأنَّ غيرَ الفرض على التوسعة، والظاهر أنَّ الواجب

في حكمِ الرُّكن؛ لأنَّه فرضٌ عمليٌّ)) اهـ.

[٩٩٩٦] (قوله: مكان) بالنصبِ على أنَّه اسمُ ((أنَّ))، فهو اسمُ مكانٍ لا ظرفُ مكانٍ؛

(قوله: لو شكَّ في عددِ الأشواط في طوافِ الرُّكن أعادَهُ إلخ) أي: أعادَ الشُّوطَ الذي شكَّ فيه،

وليس المرادُ أن يُعيدَ الطَّوافَ كُلَّهُ كما يظهرُ.

(١) "البحر": كتاب الحج - باب الإحرام ٣٥٣/٢.

(٢) المقولة [٩٧٩٥] قوله: ((ولو مظنوناً)).

(٣) انظر "إرشاد الساري": باب أنواع الأتوفة - فصل في مسائل شتى ص ١١٣ -.

- ولو وراء زمزم - لا خارجة؛ لصيرورته طائفاً بالمسجد لا بالبيت، ولو خرج منه أو من السعي إلى جنازة أو مكتوبة أو تحديد وضوء ثم عاد بنى،.....

لأنَّ ظرفَ المكان لا يقعُ اسمُ إنَّ؛ لأنَّ اسمها مبتدأ في الأصل، وقوله: ((داخل)) بالرفع على أنه خبرها، وقوله: ((لا خارجة)) عطفٌ عليه، ويجوزُ فيهما النصبُ على الظرفيةِ والمتعلّق خبرُ إنَّ، فيكونُ من ظرفيةِ الأخصِّ في الأعم، فافهم.

[٩٩٩٧] (قوله: ولو وراء زمزم) أو المقام، أو السَّواري، أو على سطحه ولو مرتفعاً على البيت، "الباب" (١).

[٩٩٩٨] (قوله: لا بالبيت) لأنَّ حيطان المسجد تحوّلُ بينه وبين البيت، "بحر" (٢) عن "المحيط"، ومفهومه أنه لو كانت الحيطان متهدّمةً يصحُّ، وحقّق في "الفتح" (٣): ((أنَّ هذا المفهوم غيرُ مُعتبرٍ أخذاً من تعليل "المبسوط" (٤)).

[٩٩٩٩] (قوله: بنى) أي: على ما كان طاقه، ولا يلزمه الاستقبال، "فتح" (٥).

قلت: ظاهرة أنه لو استقبلَ لا شيءَ عليه، فلا يلزمه إتمام الأوّل؛ لأنَّ هذا الاستقبال للإكمال بالموالة بين الأشواط، ثم رأيتُ في "اللباب" ما يدلُّ عليه، حيث قال في فصلٍ مستحبات الطواف: ((ومنها استئناف الطواف لو قطعهُ أو فعَلهُ على وجهٍ مكروهٍ))، قال "شارحه" (٦): ((لو قطعهُ، أي: ولو بعدرٍ، والظاهر أنه مقيّد بما قبل إتيان أكثره)) اهـ.

بقي ما إذا حضرت الجنازة أو المكتوبة في أثناء الشّوط هل يُتمُّهُ أو لا؟ لم أر مَنْ صرّحَ [٢/ق/٣٨٤/ب] به عندنا، وينبغي عدمُ الإتمام إذا خاف فوت الرّكعة مع الإمام، وإذا عادَ للبناء

(١) انظر "إرشاد الساري": باب دخول مكة - فصل في شرائط صحة الطواف ص ٩٨ - .

(٢) "البحر": كتاب الحج - باب الإحرام ٣٥٤/٢ .

(٣) "الفتح": كتاب الحج - باب الإحرام ٣٨٩/٢ .

(٤) "المبسوط": كتاب المناسك - باب الطواف ٤٩/٤ - ٥٠ .

(٥) "الفتح": كتاب الحج - باب الإحرام ٣٨٩/٢ .

(٦) انظر "إرشاد الساري": باب أنواع الأظوفة ص ١٠٨ - .

وجازَ فيهما أكلٌ وبيعٌ وإفتاءٌ وقراءةٌ، لكنَّ الذَّكَرَ أَفْضَلُ مِنْهَا، وَفِي "مَنْسَكِ النُّوْي" ^(١): ((الذَّكَرُ الْمَأْثُورُ أَفْضَلُ، وَأَمَّا فِي غَيْرِ الْمَأْثُورِ فَالْقِرَاءَةُ أَفْضَلُ))،

هَلْ يَنْبِي مِنْ مَحَلِّ انْصِرَافِهِ، أَوْ يَتَدَيُّ الشَّوْطُ مِنَ الْحَجَرِ؟ وَالظَّاهِرُ الْأَوَّلُ قِيَاساً عَلَى مَنْ سَبَقَهُ الْحَدَّثُ فِي الصَّلَاةِ، ثُمَّ رَأَيْتُ بَعْضَهُمْ نَقَلَهُ عَنْ "صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ" ^(٢) عَنْ "عَطَاءِ بْنِ رَبَاحٍ" التَّابِعِيِّ، وَهُوَ ظَاهِرٌ قَوْلِ "الْفَتْحِ" ^(٣): ((بَنَى عَلَى مَا كَانَ طَافَهُ))، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(تَنْبِيْهٌ)

إِذَا خَرَجَ لِغَيْرِ حَاجَةٍ كُرْهٌ وَلَا يَطْلُ، فَقَدْ قَالَ فِي "الْبَابِ" ^(٤): ((وَلَا مُفْسِدٌ لِلطَّوَافِ، وَعُدٌّ مِنْ مَكْرُوهَاتِهِ تَفْرِيقُهُ - أَيِ: الْفَصْلُ بَيْنَ أَشْوَاطِهِ - تَفْرِيقاً كَثِيراً))، وَكَذَا قَالَ فِي السَّعْيِ، بَلْ ذَكَرَ فِي "مَنْسَكِهِ الْكَبِيرِ": ((لَوْ فَرَّقَ السَّعْيَ تَفْرِيقاً كَثِيراً - كَأَنْ سَعَى كُلَّ يَوْمٍ شَوْطاً أَوْ أَقْلَ - لَمْ يَطْلُ سَعْيُهُ، وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يَسْتَأْنَفَ)).

[١٠٠٠٠] (قَوْلُهُ: وَجَازَ فِيهِمَا أَكْلٌ وَبَيْعٌ) الْمَصْرُوحُ بِهِ فِي "الْبَابِ" ^(٥) كِرَاهَةُ الْبَيْعِ فِيهِمَا وَكِرَاهَةُ الْأَكْلِ فِي الطَّوَافِ لَا السَّعْيِ، وَمِثْلُ الْبَيْعِ الشِّرَاءِ، وَعُدُّ الشَّرْبِ فِيهِمَا مِنَ الْمُبَاحَاتِ.

[١٠٠٠١] (قَوْلُهُ: لَكِنَّ الذَّكَرَ أَفْضَلُ مِنْهَا) أَيِ: مِنَ الْقِرَاءَةِ فِي الطَّوَافِ، وَهَذَا مَا نَقَلَهُ

فِي "الْفَتْحِ" ^(٦) عَنْ "التَّجْنِيسِ"، وَقَالَ: ((وَفِي "الْكَافِي لِلْحَاكِمِ" ^(٧) الَّذِي هُوَ جَمْعُ كَلَامِ "مُحَمَّدٍ": يَكْرَهُ أَنْ يَرْفَعَ صَوْتَهُ بِالْقِرَاءَةِ فِيهِ، وَلَا بِأَسْ بِقِرَائَتِهِ فِي نَفْسِهِ، وَفِي "الْمُنْتَقَى" عَنْ "أَبِي حَنِيفَةَ":

لَا يَنْبَغِي لِلرَّجُلِ أَنْ يَقْرَأَ فِي طَوَافِهِ، وَلَا بِأَسْ بِذِكْرِ اللَّهِ تَعَالَى، وَلَا يَنْبُو مَا ذَكَرَهُ فِي "التَّجْنِيسِ" عَمَّا ذَكَرَهُ

١٦٨/٢

(١) انظر "حاشية الهيتمي على إيضاح النووي": الباب الثالث في دخول مكة - الفصل الثاني في كيفية الطواف ص ٢٧١-.

(٢) ذكره البخاري تعليقاً في كتاب الحج - باب إذا وقف في الطواف، انظر "فتح الباري" ٤٨٤/٣ .

(٣) "الفتح": كتاب الحج - باب الإحرام ٣٨٩/٢ .

(٤) انظر "إرشاد الساري": باب أنواع الأظوفة - فصل في مكروهاته ص ١١٢ - .

(٥) انظر "إرشاد الساري": باب أنواع الأظوفة - فصل في مكروهاته ص ١١٢ - .

(٦) "الفتح": كتاب الحج - باب الإحرام ٣٩٠/٢ .

(٧) انظر "المبسوط": كتاب المناسك - باب الطواف ٤٨/٤ باختصار .

..... فليراجع.....

"الحاكم"؛ لأن لا بأس في الأكثر لخلاف الأولى)) اهـ. أي: ومن غير الأكثر قول "المنتقى":
ولا بأس بذكر الله تعالى، ثم قال في "الفتح"^(١): ((والحاصل: أن هدي النبي ﷺ هو الأفضل،
ولم يثبت عنه في الطواف قراءة بل الذكر، وهو المتوارث من السلف والمجمع عليه، فكان أولى)) اهـ.
[١٠٠٠٢] (قوله: فليراجع) أقول: الحاصل من هذه النقول التي ذكرناها آنفاً أن القراءة
خلاف الأولى، وأن الذكر أفضل منها ماثوراً أو لا كما هو مقتضى الإطلاق، إلا أن يُراد
به الكامل وهو المأثور، فيوافق ما نقله "الشارح" عن "النووي"^(٢) واستحسنه في "شرح اللباب"^(٣)،
لكن كون القراءة أفضل من غير المأثور ينبو عنه قول "المنتقى": ((لا ينبغي أن يقرأ في طوافه))،
فإنه يشعر بالمنع عن القراءة تنزيهاً، والظاهر عدم [٢/٣٨٥ ق/أ] المنع عن ذكر غير مأثور، يدل عليه
ما أسلفناه^(٤) عن "الهداية": ((من أن "محمدًا" رحمه الله لم يعين في "الأصل" لمشاهد الحج شيئاً
من الدعوات؛ لأن التوقيت يذهب بالرقّة، وإن تبرك بالمنقول منها فحسن)) اهـ. وهذا يفيد
أن المراد بالذكر هنا مطلقه كما هو قضية إطلاقهم على خلاف ما فصله "النووي"، فليتأمل.

(تنبيه)

ورد أنه ﷺ قال بين الركنين: «ربنا آتينا في الدنيا حسنة إلخ»^(٥)، ولا يُنافي ما مر^(٦)؛ لأن
الظاهر أن المراد بالمنع عن قراءة ما ليس فيه ذكر، أو قاله على قصد الذكر أو لبيان الجواز، تأمل.

(١) "الفتح": كتاب الحج - باب الإحرام ٣٩٠/٢.

(٢) انظر "حاشية الهيثمي على إيضاح النووي": الباب الثالث في دخول مكة - الفصل الثاني في كيفية الطواف ص ٢٧١.

(٣) انظر "إرشاد الساري": باب أنواع الأطوفة - فصل في مسائل شتى ص ١١٤ -.

(٤) المقولة [٩٩٦٠] قوله: ((لئلا يقع نوع شرك)).

(٥) أخرجه أحمد ٤/٤١٢، وعبد الرزاق (٨٩٦٣) كتاب الحج - باب الذكر في الطواف، وأبو داود (١٨٩٢) كتاب

الحج - باب الدعاء في الطواف، والحاكم ١/٤٥٥، وصححه، وقال الذهبي: رواه أحمد وأبو داود، والبيهقي

في "السنن الكبرى" ٨٤/٥ كتاب الحج - باب القول في الطواف.

(٦) في المقولة السابقة.

(وَرَمَلَ) أَي: مَشَى بِسُرْعَةٍ مَعَ تَقَارُبِ الْخَطَا وَهَزَّ كَتْفَيْهِ (فِي الثَّلَاثِ الْأَوَّلِ) اسْتِنَانًا (فَقَط) فَلَوْ تَرَكَهُ أَوْ نَسِيَهُ.....

[١٠٠٠٣] (قوله: وَرَمَلَ) أَي: فِي كُلِّ طَوَافٍ بَعْدَهُ سَعْيٌ، وَإِلَّا فَلَا كَالِاضْطِبَاعِ، "بَدَائِع" (١).
 قَالَ فِي "النَّهْرِ" (٢): ((وَفِي "الْغَايَةِ": لَوْ كَانَ قَارِنًا وَقَدْ رَمَلَ فِي طَوَافِ الْعِمْرَةِ لَا يَرْمِلُ فِي طَوَافِ الْقُدُومِ))، وَفِي "الْمَحِيطِ": ((لَوْ طَافَ لِلتَّحِيَّةِ مُحْدِثًا وَسَعَى بَعْدَهُ كَانَ عَلَيْهِ أَنْ يَرْمِلَ فِي طَوَافِ الزِّيَارَةِ وَيَسْعَى بَعْدَهُ لِحَصُولِ الْأَوَّلِ بَعْدَ طَوَافٍ نَاقِصٍ، وَإِنْ لَمْ يُعِدْهُ فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ)).
 [١٠٠٠٤] (قوله: وَهَزَّ كَتْفَيْهِ) مُصَدَّرٌ بِمَجْرُورٍ مُعْطُوفٌ عَلَى ((تَقَارُبِ))، وَهُوَ أَقْرَبُ مِنْ جَعْلِهِ فِعْلًا مُعْطُوفًا عَلَى ((مَشَى)).

[١٠٠٠٥] (قوله: اسْتِنَانًا) فِي "مُسْلِمٍ" وَ"أَبِي دَاوُدَ" وَ"النَّسَائِيِّ" عَنْ "ابْنِ عُمَرَ" رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: «رَمَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنَ الْحَجَرِ إِلَى الْحَجَرِ ثَلَاثًا وَمَشَى أَرْبَعًا» (٣)، "فَتْح" (٤). وَقَالَ "ابْنُ عَبَّاسٍ": «لَا يُسَنَّ» (٥)، وَبِهِ أَخَذَ بَعْضُ الْمَشَائِخِ كَمَا فِي "مَنَاسِكَ الْكِرْمَانِيِّ"، "نَهْر" (٦).

(١) "البدائع": كتاب الحج - فصل: وأما بيان سنن الحج ١٤٧/٢.

(٢) "النهر": كتاب الحج - باب الإحرام ق ١٣٦/أ.

(٣) أخرجه مالك في "الموطأ" ٢٩٤/١ كتاب الحج - باب الرمل في الطواف، وأحمد ٤٠/٢، ومسلم (١٢٦٢) كتاب الحج - باب استحباب الرمل في الطواف والعمرة، وأبو داود (١٨٩١) كتاب الحج - باب في الرمل، و(١٨٩٣) باب الدعاء في الطواف، والنسائي ٢٢٩/٥ كتاب المناسك - باب كم يسعى؟ وابن ماجه (٢٩٥٠) كتاب المناسك - باب الرمل حول البيت.

وبنحوه أخرجه البخاري (١٦٠٤) كتاب الحج - باب الرمل في الحج والعمرة. وفي الباب عن جابر، وابن مسعود، وابن عباس ؓ، والدارمي ٤٧٠/١ كتاب المناسك - باب من رمل ثلاثاً ومشى أربعاً، والطحاوي ١٨١/٢ كتاب الحج - باب الرمل في الطواف، والبيهقي في "السنن الكبرى" ٨٣/٥ كتاب الحج - باب الابتداء بالطواف من الحجر الأسود إلى الحجر الأسود يرمي ثلاثاً ويمشي أربعاً.

(٤) "الفتح" كتاب الحج - باب الإحرام ٣٥٨/٢.

(٥) أخرجه أحمد ٢٩٧/١، ومسلم (١٢٦٤) كتاب الحج - باب استحباب الرمل في الطواف والعمرة، وأبو داود (١٨٨٥) كتاب المناسك - باب في الرمل، وابن حبان (٣٨٤٥) كتاب الحج - باب السعي بين الصفا والمروة، والبيهقي في "السنن الكبرى" ٨٢/٥ كتاب الحج - باب كيف كان بدء الرمل؟ كلهم من حديث أبي الطفيل ضمن حديث طويل.

(٦) "النهر": كتاب الحج - باب الإحرام ق ١٣٦/أ.

- ولو في الثلاثة - لم يرْمَلْ في الباقي، ولو زَحَمَهُ النَّاسُ وَقَفَ حَتَّى يَجِدَ فُرْجَةً فَيَرْمَلْ بخلاف الاستلام؛ لأنَّ له بدلاً (من الحجرِ إلى الحجرِ) في كلِّ شوطٍ.....

[١٠٠٠٦] (قوله: ولو في الثلاثة إلخ) قال في "الفتح"^(١): ((ولو مَشَى شوطاً ثمَّ تذكَّرَ لا يرْمَلُ إلاَّ في شوطين، وإنَّ لم يذكر في الثلاثة لا يرْمَلُ بعد ذلك)) اهـ. أي: لأنَّ ترك الرَّمَلِ في الأربعة سنَّة، فلو رَمَلَ فيها كان تاركاً للسنَّتَيْن، وتركُ إحداهما أسهلُّ، "بحر"^(٢). ولو رَمَلَ في الكلِّ لا يلزمه شيء، "ولوالجية"^(٣). وينبغي أن يكره تنزيهاً لمخالفة السنَّة، "بحر"^(٤).

[١٠٠٠٧] (قوله: وقف) وفي "شرح الطحاوي": ((يمشي حتَّى يجد الرَّمَلَ))، وهو الأظهر؛ لأنَّ وقوفه مخالفٌ للسنَّة، "قاري" على "النقاية"^(٥). وفي "شرحه" على "اللباب"^(٦): ((لأنَّ الموالة بين الأشواطِ وأجزاء الطوافِ سنَّة متَّفَقٌ عليها، بل قيل: واجبة، فلا يتركها لسنَّةٍ مُختلَفٍ فيها)) اهـ.

قلت: ينبغي التفصيلُ جمعاً بين القولين بأنَّه إن كانت الزَّحمة [٢/٣٨٥ ق/ب] قبل الشُّروع وقف؛ لأنَّ المبادرة إلى الطواف مستحبةٌ، فيتركها لسنَّة الرَّمَل المؤكَّدة، وإنَّ حصلت في الأثناء فلا يقفُ لئلاَّ تفوت الموالة.

[١٠٠٠٨] (قوله: لأنَّ له بدلاً) وهو الإشارةُ إلى الحجرِ، والرَّمَلُ لا بدلَ له.

[١٠٠٠٩] (قوله: من الحجرِ إلى الحجرِ) لا إلى الرُّكن اليمانيِّ كما قيل.

[١٠٠١٠] (قوله: في كلِّ شوطٍ) أي: من الثلاثة.

(١) "الفتح": كتاب الحج - باب الإحرام ٣٥٨/٢.

(٢) "البحر": كتاب الحج - باب الإحرام ٣٥٥/٢.

(٣) "الولولية": كتاب الحج - الفصل الرابع في الوصية بالحج ٤٣/أ.

(٤) "البحر": كتاب الحج - باب الإحرام ٣٥٥/٢.

(٥) "شرح النقاية" للقاري: كتاب الحج - طواف القدوم والخروج بمنى وعرفات وغيرهما ٤٦٩/١.

(٦) انظر "إرشاد الساري": باب دخول مكة - فصل في صفة الشروع في الطواف ص ٩١ -.

(وَكَلَّمَا مَرًّا بِالْحَجَرِ فَعَلَ مَا ذَكَرَ) مِنَ الْاسْتِلَامِ (وَاسْتَلَمَ الرُّكْنَ الْيَمَانِيَّ، وَهُوَ مَنْدُوبٌ) لَكِنْ بِلَا تَقْيِيلٍ، وَقَالَ "مُحَمَّدٌ": هُوَ سَنَةٌ، وَيُقْبَلُ، وَالِدَّلَائِلُ تُؤَيِّدُهُ،....

[١٠٠١١] (قَوْلُهُ: وَكَلَّمَا مَرًّا) أَي: فِي الْأَشْوَاطِ السَّبْعَةِ.

[١٠٠١٢] (قَوْلُهُ: مِنَ الْاسْتِلَامِ) فَهُوَ سَنَةٌ بَيْنَ كُلِّ شَوْطَيْنِ كَمَا فِي "غَايَةِ الْبَيَانِ"، وَذَكَرَ فِي "الْمَحِيطِ" وَ"الْوَلَوَالِجِيَّةِ"^(١): ((أَنَّهُ فِي الْإِبْتِدَاءِ وَالْإِنْتِهَاءِ سَنَةٌ، وَفِيمَا بَيْنَ ذَلِكَ أَدَبٌ))، "بَحْرٌ"^(٢). وَوَفَّقَ فِي "شَرْحِ اللَّبَابِ"^(٣): ((بَأَنَّهُ فِي الطَّرْفَيْنِ أَكْثَرُ مِمَّا بَيْنَهُمَا))، قَالَ: ((وَكَذَا يُسَنُّ بَيْنَ الطَّوَافِ وَالسَّعْيِ)) اهـ.

وَفِي "الْهُدَايَةِ"^(٤): ((وَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعِ الْاسْتِلَامَ اسْتَقْبَلَ وَكَبَّرَ وَهَلَّلَ عَلَى مَا ذَكَرْنَا))، قَالَ فِي "الْفَتْحِ"^(٥): ((وَلَمْ يَذْكُرِ "الْمُصَنِّفُ" رَفْعَ الْيَدَيْنِ فِي كُلِّ تَكْبِيرٍ يَسْتَقْبَلُ بِهِ فِي كُلِّ مَبْدَأٍ شَوْطٍ، وَاعْتَقَادِي أَنَّ عَدَمَ الرَّفْعِ هُوَ الصَّوَابُ، وَلَمْ أَرِ عَنْهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ خِلَافَةً)).

[١٠٠١٣] (قَوْلُهُ: وَاسْتَلَمَ الرُّكْنَ الْيَمَانِيَّ) أَي: فِي كُلِّ شَوْطٍ، وَالْمَرَادُ بِالْإِسْتِلَامِ هُنَا لَمَسُهُ بِكَفِّهِ أَوْ يَمِينِهِ دُونَ يَسَارِهِ بِدُونِ تَقْيِيلٍ وَسُجُودٍ عَلَيْهِ، وَلَا نِيَابَةَ عَنْهُ بِالْإِشَارَةِ عِنْدَ الْعَجْزِ عَنْ لَمَسِهِ لِلزَّحْمَةِ، "شَرْحِ اللَّبَابِ"^(٦).

[١٠٠١٤] (قَوْلُهُ: وَالِدَّلَائِلُ تُؤَيِّدُهُ) أَي: تُؤَيِّدُ قَوْلَهُ بِكَوْنِهِ سَنَةً، وَبَأَنَّهُ يُقْبَلُ، لَكِنْ فِي "شَرْحِ اللَّبَابِ"^(٧): ((أَنَّ ظَاهِرَ الرِّوَايَةِ الْأَوَّلِ كَمَا فِي "الْكَافِي"^(٨) وَ"الْهُدَايَةِ"^(٩) وَغَيْرَهُمَا))،

(١) "الْوَلَوَالِجِيَّةُ": كِتَابُ الْحَجِّ - الْفَصْلُ الْأَوَّلُ فِي شَرَائِطِ وَجُوبِ الْحَجِّ ق ٣٧/أ.

(٢) "الْبَحْرُ": كِتَابُ الْحَجِّ - بَابُ الْإِحْرَامِ ٣٥٥/٢.

(٣) انْظُرْ "إِرْشَادَ السَّارِي": بَابُ دُخُولِ مَكَّةَ - فَصْلُ فِي صِفَةِ الشَّرُوعِ فِي الطَّوَافِ ص ٩٠-.

(٤) "الْهُدَايَةُ": كِتَابُ الْحَجِّ - بَابُ الْإِحْرَامِ ١٤١/١.

(٥) "الْفَتْحُ": كِتَابُ الْحَجِّ - بَابُ الْإِحْرَامِ ٣٥٨/٢ - ٣٥٩.

(٦) انْظُرْ "إِرْشَادَ السَّارِي": بَابُ دُخُولِ مَكَّةَ - فَصْلُ فِي صِفَةِ الشَّرُوعِ فِي الطَّوَافِ ص ٩٣-.

(٧) انْظُرْ "إِرْشَادَ السَّارِي": بَابُ دُخُولِ مَكَّةَ - فَصْلُ فِي صِفَةِ الشَّرُوعِ فِي الطَّوَافِ ص ٩٣-.

(٨) "كَافِي النَّسْفِيِّ": كِتَابُ الْحَجِّ - فَصْلُ: وَإِذَا أُحْرِمَ بِهِمَا ١/ق ٨٣/أ.

(٩) "الْهُدَايَةُ": كِتَابُ الْحَجِّ - بَابُ الْإِحْرَامِ ١٤١/١.

في وقتٍ مباحٍ (يَجِبُ) بالجيم على الصَّحيح (بعدَ كلِّ أسبوعٍ.....)

أكثرَ من ركعتين جازاً، ولا تجزئ المكتوبة ولا المنذورة [٢/ق/٣٨٦/أ] عنهما، ولا يجوز اقتداء مصليهما بمثله؛ لأنَّ طوافَ هذا غيرُ طوافِ الآخر، ولو طاف بصبي لا يصلي عنه، "الباب" (١).

١٦٩/٢

١ [١٠٠١٧] (قوله: في وقتٍ مباحٍ) قيدٌ للصلاة فقط، فتكره في وقت الكراهة بخلاف الطواف، والسنة الموالاة بينها وبين الطواف، فيكره تأخيرها عنه إلا في وقتٍ مكروه، ولو طاف بعد العصر يصلي المغرب ثم ركعتي الطواف ثم سنة المغرب، ولو صلاها في وقتٍ مكروه قيل: صححت مع الكراهة ويجب قطعها، فإن مضى فيها فالأحب أن يعيدها، "الباب" (٢). وفي إطلاقه نظراً؛ لما مرَّ (٣) في أوقات الصلاة من أن الواجب - ولو لغيره ركعتي الطواف والنذر - لا تنعقد في ثلاثة من الأوقات المنهيّة، أعني: الطلوع والاستواء والغروب، بخلاف ما بعد الفجر وصلاة العصر، فإنها تنعقد مع الكراهة فيهما.

[١٠٠١٨] (قوله: على الصحيح) وقيل: يُسنُّ، "قهُستاني" (٤).

[١٠٠١٩] (قوله: بعدَ كلِّ أسبوعٍ) أي: على التراخي ما لم يُرد أن يطوف أسبوعاً آخر فعلى الفور، "بحر" (٥). وفي "السراج": ((يكره عندهما الجمع بين أسبوعين أو أكثر بلا صلاة بينهما وإن انصرف عن وتر، وقال "أبو يوسف": لا يكره إذا انصرف عن وتر ثلاثة أسابيع أو خمسة أو سبعة، والخلاف في غير وقت الكراهة، أمّا فيه فلا يكره إجماعاً، ويُؤخّر الصلاة إلى وقتٍ مباحٍ)) اهـ.

وإذا زال وقت الكراهة هل يكره الطواف قبل الصلاة لكل أسبوع ركعتين؟ قال

في "البحر" (٦): ((لم أره، وينبغي الكراهة؛ لأنَّ الأسابيع حيثلّ صارت كأسبوع واحد)) اهـ.

(١) انظر "إرشاد الساري": باب أنواع الأطوبة - فصل في ركعتي الطواف ص ١٠٧ - .

(٢) انظر "إرشاد الساري": باب أنواع الأطوبة - فصل في ركعتي الطواف ص ١٠٧ - .

(٣) المقولة [٣٢٨٥] قوله: ((ونقل الحلبي)).

(٤) "جامع الرموز": كتاب الحج ٢٣٤/١ .

(٥) "البحر": كتاب الحج - باب الإحرام ٣٥٦/٢ - ٣٥٧ .

(٦) "البحر": كتاب الحج - باب الإحرام ٣٥٧/٢ .

عند المقام) حجارة ظهرَ فيها أثرُ قَدَمَي الخليل (أو غيره من المسجد) وهل يتعيَّنُ المسجدُ؟.....

ولو تذكَّرَ ركعتي الطواف بعد شروعه في آخرَ فإنَّ قبل تمام شوطِ رَفَضَهُ، وإلاَّ أتمَّ الطواف، وعليه لكلِّ أسبوع ركعتان، "الباب" (١). وأطلقَ الأسبوعَ فشملَ طواف الفرض والواجبِ والسنة والنفلِ خلافاً لِمَن قيَّدَ وجوب الصلاة بالواجب، قال في "الفتح" (٢): ((وهو ليس بشيءٍ لإطلاقِ الأدلة)) اهـ.

والظاهر: أنَّ المراد بالأسبوع الطوافُ لا العدد، حتَّى لو تركَ أقلَّ الأشواط لعذرٍ مثلاً وجبتْ الركعتان، وعليه مُوجبُ ما تركَ، فليراجع. وأمَّا قوله في "شرح اللباب" (٣): ((تجبُ بعد كلِّ طوافٍ ولو أدَّى ناقصاً)) فيَحْتَمِلُ نقصانَ العدد [٢/٣٨٦ق/ب] ونقصانَ الوصف كالطوافِ مع الحدث والجنابة، والظاهر أنَّ مراده الثاني.

[١٠٠٢٠] (قوله: عند المقام) عبارة "الباب" (٤): ((خلفَ المقام))، قال: ((والمرادُ به ما يصدقُ عليه ذلك عادةً وعرفاً مع القرب، وعن "ابن عمر" رضي الله عنهما: أنه إذا أرادَ أن يركع خلفَ المقام جعلَ بينه وبين المقام صفّاً أو صفين أو رجلاً أو رجلين، رواه "عبد الرزاق" (٥)) اهـ.

[١٠٠٢١] (قوله: حجارة إلخ) ذكره في "البحر" (٦) عن "تفسير القاضي" (٧)، لكنَّ عبَّرَ بـ: ((حجر)) بالإفراد، وأنَّه الموضعُ الذي كان فيه حين قام عليه ودعا الناسَ إلى الحجِّ، وحرَّرَ بعض العلماء الأعلام أنَّ الحجرَ الذي في المقام ارتفاعُهُ من الأرض نصفُ ذراعٍ وربعٌ وثمانٍ، وأَعْلَاهُ مربعٌ من كلِّ جانبٍ نصفُ ذراعٍ وربعٌ، وعمقُ غوصِ القدمين سبعةُ قراريطٍ ونصفٌ.

(١) انظر "إرشاد الساري": باب أنواع الأظوفة - فصل في مسائل شتى ص ١١٢-١١٣ - .

(٢) "الفتح": كتاب الحج - باب الإحرام ٣٦٠/٢ .

(٣) انظر "إرشاد الساري": باب أنواع الأظوفة - فصل في ركعتي الطواف ص ١٠٥ - .

(٤) انظر "إرشاد الساري": باب أنواع الأظوفة - فصل في ركعتي الطواف ص ١٠٦ - .

(٥) في "المصنّف" برقم (٨٩٦٠) .

(٦) "البحر": كتاب الحج - باب الإحرام ٣٥٦/٢ .

(٧) "أنوار التنزيل وأسرار التأويل": ص ٢٦ - سورة البقرة - الآية (١٢٥) .

قولان (ثم) التزم الملتزم وشرب من ماء زمزم و (عاد) إن أراد السعي (واستلم الحجر وكبر وهلل وخرج).....

[١٠٠٢٢] (قوله: قولان) لم أر من حكى القولين سوى ما توهّمه عبارة "النهر"^(١)، وفيها نظر، والمشهور في عامة الكتب أن صلاتها في المسجد أفضل من غيره، وفي "اللباب"^(٢): ((ولا تختص بزمان ولا مكان، ولا تفوت، فلو تركها لم تجبر بدم، ولو صلاها خارج الحرم ولو بعد الرجوع إلى وطنه جاز ويكره، ويستحب مؤكداً أداؤها خلف المقام، ثم في الكعبة، ثم في الحجر تحت الميزاب، ثم كل ما قرب من الحجر، ثم باقي الحجر، ثم ما قرب من البيت، ثم المسجد، ثم الحرم، ثم لا فضيلة بعد الحرم بل الإساءة)) اهـ.

[١٠٠٢٣] (قوله: ثم التزم الملتزم إلخ) هو ما بين الحجر الأسود إلى الباب. هذا، وفي "الفتح"^(٣): ((ويستحب أن يأتي زمزم بعد الركعتين، ثم يأتي الملتزم قبل الخروج إلى الصفا، وقيل: يأتي الملتزم ثم يصلي، ثم يأتي زمزم، ثم يعود إلى الحجر، ذكره "السروجي") اهـ. والثاني هو الأسهل والأفضل، وعليه العمل، "شرح اللباب"^(٤).

وما ذكره "الشارح" مخالف للقولين ظاهراً، لكن الواو لا تقتضي الترتيب، فيحمل على القول الأول، وقد ذكر في "شرح اللباب"^(٥) في طواف الصدر: ((أنه هو المشهور من الروايات، وهو الأصح كما صرح به "الكرماني" و"الزيلعي"^(٦))) اهـ. وقال هنا: ((ولم يذكر في كثير من الكتب إتيان زمزم والملتزم فيما بين الصلاة والتوجه إلى الصفا، ولعله [٢/٣٨٧ق/أ] لعدم تأكيده)). [١٠٠٢٤] (قوله: إن أراد السعي) أفاد أن العود إلى الحجر إنما يستحب لمن أراد السعي بعده،

(١) "النهر": كتاب الحج - باب الإحرام ق ١٣٦/ب .

(٢) انظر "إرشاد الساري": باب أنواع الأطوفة - فصل في ركعتي الطواف ص ١٠٥ - .

(٣) "الفتح": كتاب الحج - باب الإحرام ٢/٣٦٠ .

(٤) انظر "إرشاد الساري": باب دخول مكة - فصل في صفة الشروع بالطواف ص ٩٥ - .

(٥) انظر "إرشاد الساري": باب طواف الصدر - فصل في صفة الوداع ص ١٧٠ - باختصار .

(٦) "تبيين الحقائق": كتاب الحج - باب الإحرام ٢/٣٦٠ .

..... من باب الصَّفا ندباً.....

وإلا فلا كما في "البحر"^(١) وغيره، وكذا الرَّمْلُ والاضطباع تابعان لطواف بعده سعي كما قدَّمناه^(٢)، وأشار إلى ما في "النهر"^(٣): ((من أنَّ السَّعي بعد طواف القدوم رخصة لا اشتغاله يوم النحر بطواف الفرض والذبح والرَّمي، وإلا فالأفضل تأخيرُهُ إلى ما بعد طواف الفرض؛ لأنه واجبٌ، فجعله تبعاً للفرض أولى، كذا في "التحفة"^(٤) وغيرها)) اهـ.

لكن ذكرَ في "اللباب"^(٥) خلافاً في الأفضلية، ثم قال: ((والخلاف في غير القارن، أمَّا القارن فالأفضل له تقديمُ السَّعي أو يُسنُّ)) اهـ.

وأشار^(٦) أيضاً إلى أنَّ السَّعي بعد الطواف، فلو عكس أعادَ السَّعي؛ لأنه تبعٌ له، وصرَّح في "المحيط": ((بأنَّ تقديم الطواف شرطٌ لصحة السَّعي))، وبه علِمَ أنَّ تأخيرَ السَّعي واجبٌ، وإلى أنه لا يجبُ بعده فوراً، والسنة الاتصالُ به، "بحر"^(٧). فإنَّ أخره لعذرٍ أو ليستريحَ من تبعه فلا بأس، وإلا فقد أساء، ولا شيءَ عليه، "لباب"^(٨).

[١٠٠٢٥] (قوله: من باب الصَّفا ندباً) كذا في "السراج"؛ لخروجه منه عليه الصلاة والسلام^(٩)،

١٧٠/٢

(١) "البحر": كتاب الحج - باب الإحرام ٣٥٧/٢.

(٢) المقولة [١٠٠٠٣] قوله: ((ورمل)).

(٣) "النهر": كتاب الحج - باب الإحرام ١٣٦/ب بتصرف يسير. وفيه: ((كذا في "الفتح")) بدل ((كذا في "التحفة"))، وهو خطأ من الناسخ. ووقع في نسخة "الأصل": ((البحر)) بدل ((النهر))، والصواب ما أثبتناه.

(٤) "تحفة الفقهاء": كتاب الحج - باب الإحرام ٤٠٣/١.

(٥) انظر "إرشاد الساري": باب الخطبة - فصل في إحرام الحاج من مكة المشرقة ص ١٢٦ -.

(٦) أي: صاحب "اللباب"، انظر "إرشاد الساري": باب السعي بين الصفا والمروة - فصل في شرائط صحة السعي ص ١١٩ -.

(٧) "البحر": كتاب الحج - باب الإحرام ٣٥٧/٢.

(٨) انظر "إرشاد الساري": باب السعي بين الصفا والمروة ص ١١٥ -.

(٩) أخرجه أحمد ٨٥/٢، والبخاري (١٦٢٧) كتاب الحج - باب من صلى ركعتي الطواف خلف المقام، ومسلم (١٢٣٤) (١٨٩) كتاب الحج - باب ما يلزم من أحرم بالحج ثم قَدِمَ مكة، والنسائي ٢٣٧/٥ كتاب المناسك - باب ذكر خروج النبي ﷺ إلى الصفا من الباب الذي يخرج منه، وابن ماجه (٢٩٥٩) كتاب المناسك - باب الركعتين بعد الطواف.

(فَصَعَدَ الصَّفَا) بِحَيْثُ يَرَى الْكَعْبَةَ مِنَ الْبَابِ (وَاسْتَقْبَلَ الْبَيْتَ وَكَبَّرَ وَهَلَّلَ وَصَلَّى عَلَى النَّبِيِّ ﷺ).....

وفي "الهداية"^(١): ((أَنَّ خُرُوجَهُ مِنْهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ لِأَنَّهُ كَانَ أَقْرَبَ الْأَبْوَابِ إِلَى الصَّفَا، لَا أَنَّهُ سَنَّةٌ)).

مطلب في السعي بين الصفا والمروة

[١٠٠٢٦] (قَوْلُهُ: فَصَعَدَ الصَّفَا^(٢) إلخ) هَذَا الصُّعُودُ وَمَا بَعْدَهُ سَنَّةٌ، فَيَكْرَهُ أَنْ لَا يَصْعَدَ عَلَيْهِمَا، "بَحْر"^(٣) عَنْ "الْمَحِيط". أَيْ: إِذَا كَانَ مَاشِياً بِخِلَافِ الرَّاكِبِ كَمَا فِي "شرح المرشدي".
وَاعْلَمْ أَنَّ كَثِيرًا مِنْ دَرَجَاتِ الصَّفَا دُفِنَتْ تَحْتَ الْأَرْضِ بارتفاعها، حَتَّى إِنَّ مَنْ وَقَفَ عَلَى أَوَّلِ دَرَجَةٍ مِنْ دَرَجَاتِهَا الْمَوْجُودَةِ أَمَكَّنَهُ أَنْ يَرَى الْبَيْتَ، فَلَا يَحْتَاجُ إِلَى الصُّعُودِ، وَمَا يَفْعَلُهُ بَعْضُ أَهْلِ الْبِدْعَةِ وَالْجَهْلَةِ مِنَ الصُّعُودِ حَتَّى يَلْتَصِقُوا بِالْجِدَارِ فَخِلَافُ طَرِيقَةِ أَهْلِ السَّنَةِ وَالْجَمَاعَةِ، "شرح اللباب"^(٤).

[١٠٠٢٧] (قَوْلُهُ: وَكَبَّرَ إلخ) فِي "اللباب"^(٥): ((فَيَحْمَدُ اللَّهُ تَعَالَى، وَيُثْنِي عَلَيْهِ وَيَكْبِّرُ ثَلَاثًا، وَيَهْلُلُ وَيُصَلِّي عَلَى النَّبِيِّ ﷺ، ثُمَّ يَدْعُو لِلْمُسْلِمِينَ وَلِنَفْسِهِ بِمَا شَاءَ، وَيَكْرُرُ الذِّكْرَ مَعَ التَّكْبِيرِ ثَلَاثًا

(١) "الهداية": كتاب الحج - باب الإحرام ١٤٢/١ بتصرف.

(٢) فِي "د" زِيَادَةٌ: ((قَالَ فِي "الْبَحْر": ثُمَّ اعْلَمْ أَنَّ أَصْلَ الصَّفَا فِي اللُّغَةِ: الْحَجَرُ الْأَمْلَسُ، وَهُوَ الْمَرْوَةُ جِبْلَانٌ مَعْرُوفَانِ بِمَكَّةَ. وَكَانَ الصَّفَا مَذْكُورًا؛ لِأَنَّ آدَمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَقَفَ عَلَيْهِ فَسُمِّيَ بِهِ، وَوَقَفَتْ حَوَاءُ عَلَى الْمَرْوَةِ فَسُمِّيَتْ بِاسْمِ الْمَرْأَةِ، فَأُنْتُ لَذَلِكَ، ذَكَرَهُ الْقُرْطُبِيُّ. قَالَ الشَّيْخُ خَيْرُ الدِّينِ الرَّمْلِيُّ: وَاخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ: هَلِ الْمَرْوَةُ أَفْضَلُ أَمْ الصَّفَا؟ فَفَضَّلَ الشَّيْخُ عَزَّ الدِّينُ بْنُ عَبْدِ السَّلَامِ الْمَرْوَةَ عَلَى الصَّفَا؛ لِأَنَّهُ يَزُورُهَا مِنَ الصَّفَا أَرْبَعًا وَيَزُورُ الصَّفَا مِنْهَا ثَلَاثًا، وَمَا كَانَ الْعِبَادَةُ فِيهَا أَكْثَرَ فَهُوَ أَفْضَلُ، وَتَبِعَهُ فِي ذَلِكَ تَلْمِيزُهُ شَهَابَ الدِّينِ الْقُرَافِي الْمَالَكِي. قَالَ عَزَّ الدِّينُ بْنُ جَمَاعَةَ: وَفِي ذَلِكَ نَظَرٌ، قَالَ: وَلَوْ قِيلَ بِتَفْضِيلِ الصَّفَا - لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى بَدَأَ بِهِ - لَكَانَ أَظْهَرَ، وَكَذَلِكَ لَوْ قِيلَ بِتَفْضِيلِ الْمَرْوَةِ - لِاخْتِصَاصِهَا بِاسْتِحْبَابِ النَّحْرِ وَالذَّبْحِ بِهَا دُونَ الصَّفَا - لَكَانَ أَظْهَرَ مِمَّا قَالَاهُ. انْتَهَى كَلَامُهُ، كَذَا فِي "مَنَاسِكِ" أَبِي الْبَقَاءِ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ الْقُرَشِيُّ الْعَمَرِيُّ)).

(٣) "البحر": كتاب الحج - باب الإحرام ٣٥٧/٢.

(٤) انظر "إرشاد الساري": باب السعي بين الصفا والمروة ص ١١٦ -.

(٥) انظر "إرشاد الساري": باب السعي بين الصفا والمروة ص ١١٦ -.

بصوتٍ مرتفعٍ، "خانيّة" (ورفعَ يديه) نحوَ السَّماء (ودعا) لِحَتْمِهِ العِبَادَةَ (بما شاء) لأنَّ "محمّداً" لم يُعَيَّنْ شيئاً؛

ويطيلُ المقامَ عليه)) اهـ. أي: قدَر ما يقرأ سورةً من [٢/ق ٣٨٧/ب] المفصَّل كما في "شرحه"^(١) عن "العدّة" لصاحب "الهداية".

[١٠٠٢٨] (قوله: بصوتٍ مرتفعٍ) اقتصرَ في "الخانيّة"^(٢) على ذكرِ التكبيرِ والتهلِيل وقال: ((يرفعُ صوتهُ بهما)) اهـ. وأمّا الصلاةُ على النبي ﷺ فقد قدّمنا^(٣) في دعاءِ التلبية أنه يَخْفِضُ صوتهُ بها، فيُحتمَلُ أن يكونَ هنا كذلك، تأمّل.

(تنبيه)

في "اللباب": ((ويلبّي في السَّعي الحاجُّ لا المَعمِرُ))، زاد "شارحه"^(٤): ((ولا اضطباعٌ فيه مطلقاً عندنا كما حقّقناه في رسالة^(٥) خلافاً للشافعية)).

[١٠٠٢٩] (قوله: ورفعَ يديه) أي: حذاء منكيه، "لباب"^(٦) و"بحر"^(٧).

[١٠٠٣٠] (قوله: لِحَتْمِهِ العِبَادَةَ) قال في "السَّراج": ((وإنما ذَكَرَ الدُّعاءَ ههنا، ولم يذكره عند استلام الحجر لأنَّ الاستلام حالة ابتداء العِبادة، وهذا حالة ختمها؛ لأنَّ ختمَ الطواف بالسَّعي، والدعاء يكونُ عند الفراغ منها لا عند ابتدائها كما في الصلاة)) اهـ.

وفيه أنَّ هذا ابتداء السَّعي لا ختمُ الطواف، إلّا أن يُقال: إنّ السَّعي إنما يتحقّق عند النزولِ

(١) انظر "إرشاد الساري": باب السعي بين الصفا والمروة ص ١١٦ - .

(٢) "الخانيّة": كتاب الحج - فصل في كيفية أداء الحج ٢٩٣/١ (هامش "الفتاوى الهندية").

(٣) المقولة [٩٨٤٦] قوله: ((والملك)).

(٤) انظر "إرشاد الساري": باب السعي بين الصفا والمروة ص ١١٧ - .

(٥) اسمها "الاصطناع في الاضطباع": لعلي بن سلطان محمد، نور الدين القاري الهروي (ت ١٠١٤هـ). ("إيضاح المكنون" ٩٠/١).

(٦) انظر "إرشاد الساري": باب السعي بين الصفا والمروة ص ١١٦ - .

(٧) "البحر": كتاب الحج - باب الإحرام ٣٥٧/٢ - .

لأنَّه يَذْهَبُ بِرِقَّةِ القلب، وإنْ تَبَرَّكَ بالمأثور فحسنٌ (ثمَّ مَشَى نحوَ المروة ساعياً بين الميَليْن الأَخْضَرَيْن).....

عن الصَّفا، أمَّا الصُّعُودُ عليها فقد تَحَقَّقَ عنده ختمُ الطَّوافِ لقصدِهِ الانتقالَ عنه إلى عبادَةٍ أُخرى تابعةٍ له، فتأمَّل.

[١٠٠٣١] (قوله: لأنَّه يَذْهَبُ بِرِقَّةِ القلب) أي: لأنَّه بسببِ حفظِهِ له يجري على لسانِهِ بلا حضورِ قلبٍ، وهذا بخلافِ الدعاءِ في الصلاة، فإنَّه ينبغي الدعاءُ فيها بما يحفظُهُ؛ لئلاَّ يجري على لسانِهِ ما يشبهُ كلامَ الناسِ ففَسَدَ صَلَاتُهُ كما نقلَهُ "ط"^(١) عن "الولوالجية"^(٢).

[١٠٠٣٢] (قوله: وإنْ تَبَرَّكَ بالمأثور فحسنٌ) أي: في هذا الموضعِ وغيره من مناسكِ الحجِّ، وقد ذكرتُ ذلك في رسالتي "بغية النَّاسِكِ في أدعية المناسك".

[١٠٠٣٣] (قوله: ثمَّ مَشَى نحوَ المروة) قال في "اللباب"^(٣): ((ثمَّ يَهْبِطُ نحوَ المروة داعياً^(٤)) ذاكراً ماشياً على هَيْئَتِهِ، حتَّى إذا كان دونَ الميلِ المعلقِ في ركنِ المسجد - قيل: بنحوِ سِتَّةِ أذرعٍ - سعى سعياً شديداً في بطنِ الوادي حتَّى يُجَاوِزَ الميَليْن، ثمَّ يَمْشِي على هَيْئَتِهِ حتَّى يَأْتِيَ المروة، وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يَكُونَ السَّعْيُ بين الميَليْن فوقِ الرَّمْلِ دونَ العَدْوِ، وهو في كلِّ شوطٍ، أي: بخلافِ الرَّمْلِ في الطَّوافِ، فإنَّه مختصٌّ بالثلاثةِ الأوَّلِ خلافاً لِمَنْ جَعَلَهُ مثلهُ، فلو تركَهُ أو هرولَ في جميعِ السَّعْيِ فقد أَسَاءَ [٢/ق/٣٨٨/أ] ولا شيءَ عليه، وإنْ عَجَزَ عنه صَبَرَ حتَّى يَجِدَ فرجةً، وإلاَّ تشبَّهَ بالسَّاعي في حركَتِهِ، وإنْ كان على دَابَّةٍ حرَّكَها من غيرِ أَنْ يُؤْذِيَ أحداً)) اهـ.

وقوله^(٥): ((قيل: بنحوِ سِتَّةِ أذرعٍ)) قال "شارحه"^(٦): ((هو منسوبٌ لـ "الشافعي"، وذكرَ أيضاً في بعضِ المناسكِ لأصحابنا)) اهـ.

(١) "ط": كتاب الحج - باب الإحرام ١/٥٠٠.

(٢) "الولوالجية": كتاب الطهارة - الفصل الثامن في الأذان وقراءة القرآن ق ٩/ب.

(٣) انظر "إرشاد الساري": باب السعي بين الصفا والمروة ص ١١٦-١١٧.

(٤) في "ب" و"م": ((ساعياً)).

(٥) أي: قول صاحب "اللباب" المذكور في أول المقولة.

(٦) انظر "إرشاد الساري": باب السعي بين الصفا والمروة ص ١١٦ -.

المتَّخِذِينَ فِي جِدَارِ الْمَسْجِدِ (وَصَعِدَ عَلَيْهَا وَفَعَلَ مَا فَعَلَهُ عَلَى الصَّفَا، يَفْعَلُ هَكَذَا سَبْعًا..

قلت: ونقله في "المعراج" عن "شرح الوجيز" وقال: ((إنَّ الميل كان على متن الطريق في الموضع الذي يُبتدأ منه السَّعي، فكان يهدمه السَّيل، فرفعوه إلى أعلى ركن المسجد، ولذا سُمِّيَ معلقاً، فوقَعَ متأخراً عن ابتداء السَّعي بستة أذرع؛ لأنَّه لم يكن موضع أليق منه، والميل الثاني متصلٌ بدار "العبَّاس") اهـ.

ونقله في "الشرنبلالية"^(١) أيضاً وأقره، ونقله بعض المحشِّين عن "منسك ابن العجمي"^(٢) و"الطرابلسي"^(٣) و"البحر العميق" وغيرهم.

قلت: ولا يُنافيه قول المتون: ساعياً بين الميلين؛ لأنَّه باعتبار الأصل.

[١٠٠٣٤] (قوله: المتَّخِذِينَ) في نسخة: ((المنحوتين)).

[١٠٠٣٥] (قوله: وصعد عليها) أي: باعتبار الزَّمن الأوَّل، أمَّا الآن فمَن وقفَ

على الدَّرَجَةِ الأولى - بل على أرضها - يصدِّق أنَّه طَلَعَ عليها، "شرح اللباب"^(٣).

[١٠٠٣٦] (قوله: وفعل ما فعله^(٤) على الصَّفَا) أي: من الاستقبال - بأنَّ يميلَ إلى يمينه أدنى

مَيْلٍ ليتوجَّهَ إلى البيت، وإلاَّ فالبيت لا يبدو اليوم لحجَّبه بالبُنيان - ومن التكبير والذكر والدعاء

المشتمل على الصلاة والثناء، "شرح اللباب"^(٥).

(قوله: ولا يُنافيه قول المتون: ساعياً بين الميلين؛ لأنَّه باعتبار الأصل) الذي استقرَّ عليه الأمر في هذا

الزَّمن وقبله جعلُ ميلين آخرين في جدار المسجد علامتين لموضع الهرولة في ممرِّ بطن الوادي، لكنَّ ظاهر تعبير "السندي" عمَّا ذكره "المحشي" بـ ((قيل)) أنَّه قول آخر مقابله ما اعتمدته المتون، تأمل.

وقال قال الشيخ "علي القاري": ((والمذهب الصحيح أنَّه إذا وصلَ إلى الميل أو قبيله شرَّعَ في الإسراع البالغ، وقيل: يسعى قبل الميل بستة أذرع)).

(١) "الشرنبلالية": كتاب الحج ٢٢٤/١ (هامش "الدرر والغرر").

(٢) لم نقف له على ترجمة فيما بين أيدينا من المصادر.

(٣) انظر "إرشاد الساري": باب السعي بين الصفا والمروة ص ١١٧ - .

(٤) في "ب": ((ما فعل)) بلا هاء الضمير.

(٥) انظر "إرشاد الساري": باب السعي بين الصفا والمروة ص ١١٧ - .

يَبْدَأُ بِالصَّفَا وَيَخْتِمُ) الشُّوْطَ السَّابِعَ (بِالْمَرُوءَةِ) فَلَوْ بَدَأَ بِالْمَرُوءَةِ لَمْ يُعْتَدَّ بِالأَوَّلِ،
هُوَ الأَصَحُّ، وَنُدِبَ خَتْمُهُ بِرَكْعَتَيْنِ فِي الْمَسْجِدِ كَخَتْمِ الطَّوَافِ.....

[١٠٠٣٧] (قوله: يبدأ بالصفا إلخ) فيه إشارة إلى أنَّ الذهاب إلى المروة شوط، والعود منها إلى الصفا شوط، وهو الصحيح، وقال "الطحاوي"^(١): ((إنَّ الذهاب والعود شوط^(٢)) واحد كالطواف، فإنه من الحجر إلى الحجر شوط))، وتأمُّه في "الفتح"^(٣) وغيره.

[١٠٠٣٨] (قوله: فلو بدأ بالمروة إلخ) قدَّمنا^(٤) الكلام عليه في الواجبات.

[١٠٠٣٩] (قوله: ونُدِبَ إلخ) ذكره في "الخاتمة"^(٥) وغيرها، وقوله: ((كختم الطواف)) أي^(٦): ليكون ختم السعي كختم الطواف كما أنَّ مبدأهما بالاستلام، قال في "الفتح"^(٧): ((ولا حاجة إلى هذا القياس؛ إذ فيه نصٌّ، وهو ما روى "المطلب بن أبي وداعة" قال: «رأيتُ رسول الله ﷺ حين فرغ من سعيه جاء، حتَّى إذا حاذى الرُّكنَ فصلَّى ركعتين [٢/٣٨٨ق/ب] في حاشية المطاف وليس بينه وبين الطائفين أحدٌ)) رواه "أحمد" و"ابن ماجه" و"ابن حبان"^(٨)، وقال في روايته:

١٧١/٢

(١) مختصر الطحاوي: كتاب الحج - باب ذكر ما يعمل عند الميقات ص ٦٣ - .

(٢) من ((منها إلى الصفا)) إلى ((شوط)) ساقط من "أ".

(٣) انظر "الفتح": كتاب الحج - باب الإحرام ٣٦٢/٢ .

(٤) المقولة [٩٦٨٦] قوله: ((في الأصح)).

(٥) "الخاتمة": كتاب الحج - فصل في كيفية الحج ٢٩٣/٢ (هامش "الفتاوى الهندية"). وعبارته في "شرح الجامع الصغير" أظهر في إفادة التدب ١/٦٥ ق/ب.

(٦) ((أي)) ساقطة من "ب" و"م".

(٧) "الفتح": كتاب الحج - باب الإحرام ٣٦٣/٢ .

(٨) أخرجه أحمد ٣٩٩/٦، وعبد الرزاق (٢٣٨٧) كتاب الصلاة - باب: لا يقطع الصلاة شيء بمكة، والنسائي

٢٣٥/٥ كتاب المناسك - باب: أين يصلي ركعتي الطواف؟ ٦٧/٢ كتاب الصلاة - باب الرخصة في المرور بين

يدي المصلي، وابن ماجه (٢٩٥٨) كتاب المناسك - باب الركعتين بعد الطواف، والطحاوي في "شرح معاني

الآثار" ٤٦١/١ كتاب الصلاة - باب المرور بين يدي المصلي، والبيهقي في "السنن الكبرى" ٢٧٣/٢ كتاب الصلاة

- باب من صلى إلى غير سترة، وابن حبان (٢٣٦٣) كتاب الصلاة - باب ما يكره للمصلي وما لا يكره.

(ثُمَّ سَكَنَ بِمَكَّةَ مُحْرِمًا).....

«رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَصَلِّي حَذْوَ الرُّكْنِ الْأَسْوَدِ وَالرَّجَالِ وَالنِّسَاءُ يَمُرُّونَ بَيْنَ يَدَيْهِ مَا بَيْنَهُمْ وَبَيْنَهُ سِتْرَةٌ»^(١)، وتمامه فيه^(٢).

مطلب في عدم منع المار بين يدي المصلي عند الكعبة

(تنبيه)

[١٨٧٩] قال العلامة "قطب الدين" في "منسكه": ((رَأَيْتُ بِخَطِّ بَعْضِ تَلَامِذَةِ "الكمال ابن الهمام" في حاشية "الفتح": ((إِذَا صَلَّى فِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ يَنْبَغِي أَنْ لَا يَمْنَعَ الْمَارَّ لِهَذَا الْحَدِيثِ، وَهُوَ مَحْمُولٌ عَلَى الطَّائِفِينَ؛ لِأَنَّ الطَّوَافَ صَلَاةً، فَصَارَ كَمَنْ بَيْنَ يَدَيْهِ صُفُوفٌ مِنَ الْمُصَلِّينَ)) اهـ. وقال: ((ثُمَّ رَأَيْتُ فِي "البحر العميق": حَكَى "عَزُّ الدِّينِ بْنُ جَمَاعَةَ"^(٣) عَنْ "مَشْكَلَاتِ الْأَثَارِ" لـ "الطُّحَاوِيِّ"^(٤): أَنَّ الْمُرُورَ بَيْنَ يَدَيْ الْمُصَلِّي بِحَضْرَةِ الْكَعْبَةِ يَجُوزُ)) اهـ. قلت: وهذا فرعٌ غريبٌ، فليحفظ.

[١٠٠٤٠] (قوله: ثُمَّ سَكَنَ بِمَكَّةَ مُحْرِمًا) إِنَّمَا عَبَّرَ بِالسُّكْنِ دُونَ الْإِقَامَةِ لِإِيْهَامِهَا الْإِقَامَةَ الشَّرْعِيَّةَ، وَهِيَ لَا تَصَحُّ؛ لِمَا فِي "البحر"^(٥) مِنْ بَابِ صَلَاةِ الْمَسَافِرِ: ((إِذَا دَخَلَ الْحَاجُّ مَكَّةَ

(قوله: تنبيه: قال العلامة "قطب الدين" في "منسكه" إلخ) الذي تقدّم في مكروهات الصلاة كراهة المرور بين يدي المصلي في موضع سجوده في مسجد كبير، وهو ما كان ستين ذراعاً في ستين، فإذا كان المسجد الحرام كذلك في زمنه عليه السلام، ولم يكن المرور في موضع السجود لم يكن هذا الفرع غريباً. (قوله: إذا دخل الحاج مكة في أيام العشر) أو في خمس وعشرين من ذي القعدة. اهـ "سندي".

(١) أخرجه ابن حبان (٢٣٦٤) كتاب الصلاة - باب ما يكره للمصلي وما لا يكره. وأخرجه عبد الرزاق (٢٣٨٨) كتاب الصلاة - باب: لا يقطع الصلاة شيء بمكة، وأبو داود (٢٠١٦) كتاب المناسك - باب في مكة. (٢) أي: "الفتح".

(٣) "هداية السالك": الباب العاشر في دخول مكة المعظمة - فصل: آداب المكث في مكة ٩٤٥/٢.

(٤) "شرح مشكل الآثار": ٢٥/٧ برقم (٢٦٠٩).

(٥) "البحر": كتاب الصلاة ١٤٣/٢.

بالحجِّ، ولا يجوزُ فسخُ الحجِّ بالعمرة عندنا (وطافَ بالبيتِ نفلًا ماشيًا) بلا رَمَلٍ
وسَعْيٍ،.....

في أيامِ العَشْرِ، ونوى الإقامةَ نصفَ شهرٍ لا يَصَحُّ؛ لأنَّه لا بدُّ له من الخروجِ إلى عرفاتٍ،
فلا يتحقَّقُ اتِّحادُ الموضعِ الذي هو شرطُ صحَّةِ نِيَّةِ الإقامةِ)، "ط" (١).

[١٠٠٤١] (قوله: بالحجِّ) إنما ذكره وإن كان القارنُ والمتمتعُ الذي ساق الهدى كذلك؛
لأنَّ البابَ معقودٌ للمفرد، "ط" (٢).

[١٠٠٤٢] (قوله: ولا يجوزُ إلخ) الأولى التفرُّغُ بالفداء على قوله: ((مُحرِّمًا بالحجِّ)) كما فعلَ
في "البحر" (٣)، أي: لا يجوزُ أنْ يفسَخَ نِيَّةُ الحجِّ بعدما أحرمَ به، ويقطَعُ أفعالهُ ويجعلُ إحرامَهُ وأفعاله
للعمره، "الباب" (٤). وأمَّا أمرُهُ عليه الصلاة والسلام بذلك أصحابه إلا مَنْ ساق الهدى (٥)
فمخصوصٌ بهم أو منسوخٌ، "نهر" (٦). وقد أوضحَ المقامَ المحقِّقُ "ابن الهمام" (٧).

[١٠٠٤٣] (قوله: بلا رَمَلٍ وسَعْيٍ) لأنَّ الرَّمَلَ وكذا الاضطباعَ تابعان لطوافٍ بعده سَعْيٌ،
والسَّعْيُ من واجباتِ الحجِّ والعمرة فقط، وهذا الطوافُ تطوُّعٌ، فلا سَعْيَ بعده، قال
في "الشرنبلالية" (٨) عن "الكافي" (٩): ((لأنَّ التَّنْفُلَ بالسَّعْيِ غيرُ مشروعٍ)).

(١) "ط": كتاب الحج - فصل في الإحرام ٥٠٠/١.

(٢) "ط": كتاب الحج - فصل في الإحرام ٥٠٠/١.

(٣) "البحر": كتاب الحج - باب الإحرام ٣٥٩/٢.

(٤) انظر "إرشاد الساري": باب في فسخ إحرام الحج والعمرة ص ١٩٩ -.

(٥) أخرجه أحمد ٤٦٩/٣، وأبو داود (١٨٠٨) كتاب الحج - باب الرجل يُهْلَ بالحجِّ ثم يجعلها عمرة، والنسائي

١٧٩/٥ كتاب المناسك - بابُ إباحة فسخ الحجِّ بعمرة لمن لم يسُق الهدْيَ، وابن ماجه (٢٩٨٤) كتاب المناسك -

باب من قال: كان فسخ الحج لهم خاصة، والدارمي ٤٧٩/١ كتاب المناسك - باب في فسخ الحج.

(٦) "النهر": كتاب الحج - باب الإحرام ق ١٣٧/أ.

(٧) "الفتح": كتاب الحج - باب الإحرام ٣٦٥/٢ - ٣٦٦.

(٨) "الشرنبلالية": كتاب الحج ٢٢٤/١ (هامش "الدرر والغرر").

(٩) "كافي النسفي": كتاب الحج - فصل: وإذا أحرم بهما ١/ق ٨٣/ب.

وهو أفضل من الصلاة نافلة للآفاقي وقلبه للمكي، وفي "البحر"^(١): ((ينبغي تقييده بزمن الموسم، وإلا فالطواف أفضل من الصلاة مطلقاً)).
(وخطب الإمام).....

[١٠٠٤٤] (قوله: وهو) أي: الطواف.

[١٠٠٤٥] (قوله: ينبغي تقييده) أي: تقييد كون الصلاة النافلة أفضل من طواف التطوع في حق المكي [٢/ق ٣٨٩ أ] بزمن الموسم لأجل التوسعة على الغرباء، وقوله: ((مطلقاً)) أي: للمكي والآفاقي في غير الموسم، وقد أقره على هذا البحث في "النهر"^(٢).
قلت: لكن يخالفه ما في "الولوالجية"^(٣)، ونصه: ((الصلاة بمكة أفضل لأهلها من الطواف، وللغرباء الطواف أفضل؛ لأن الصلاة في نفسها أفضل من الطواف؛ لأن النبي ﷺ شبه الطواف بالبيت بالصلاة^(٤)، لكن الغرباء لو اشتغلوا بها لفاتهم الطواف من غير إمكان التدارك، فكان الاشتغال بما لا يمكن تداركه أولى)) اهـ.

(قوله: لكن يخالفه ما في "الولوالجية") يؤيد ما في "الولوالجية" ما رأيت في هامش "البحر" مكتوباً على ما قيد به كلامهم ما نصه: ((في "الفوائد الظهيرية" عن شيخ الإسلام "خواهر زاده" قال: المكي الصلاة له أفضل؛ لأنه لا يفوته، والاشتغال بالصلاة - وهي عماد الدين - أولى)) اهـ.

(١) "البحر": كتاب الحج - باب الإحرام ٣٦٠/٢.

(٢) "النهر": كتاب الحج - باب الإحرام ق ١٣٧ أ.

(٣) "الولوالجية": كتاب الحج - الفصل الرابع في الوصية بالحج ق ٤٣ أ.

(٤) أخرجه الترمذي (٩٦٠) كتاب الحج - باب ما جاء في الكلام في الطواف، وقال: وقد روي هذا الحديث عن ابن طاووس وغيره عن طاووس عن ابن عباس مرفوعاً، ولا نعرفه مرفوعاً إلا من حديث عطاء بن السائب عن ابن عباس رضي الله عنهما. وأخرجه الحاكم في "المستدرک" ٤٥٩/١ كتاب المناسك، وصححه ووافقه الذهبي، وقد وقفه جماعة، والدارمي ٤٧٢/١ - ٤٧٣ كتاب المناسك - باب الكلام في الطواف، والبيهقي في "السنن الكبرى" ٨٧/٥ كتاب الحج - باب الطواف على الطهارة، كلهم من حديث ابن عباس رضي الله عنهما مرفوعاً.

وأخرجه أحمد ٣٧٧/٥، والنسائي ٢٢٢/٥ كتاب المناسك - باب إباحة الكلام في الطواف، عن طاووس، عن رجل =

مطلب: الصلاة أفضل من الطواف، وهو أفضل من العمرة

(تنبيه)

في "شرح المرشدي" على "الكنز": ((قولهم: إن الصلاة أفضل من الطواف ليس مرادهم أن صلاة ركعتين مثلاً أفضل من أداء أسبوع؛ لأن الأسبوع مشتمل على الركعتين مع زيادة، بل مرادهم به أن الزمن الذي يؤدي فيه أسبوعاً هل الأفضل فيه أن يصرفه للطواف أم يشغله بالصلاة؟)) اهـ.

ونظيره ما أجاب به العلامة القاضي "إبراهيم بن ظهيرة" المكي - حيث سئل: هل الأفضل الطواف أو العمرة؟ - : ((من أن الأرحح تفضيل الطواف على العمرة إذا شغل به مقدار زمن العمرة، إلا إذا قيل: إنها لا تقع إلا فرض كفاية فلا يكون الحكم كذلك)).

مطلب في دخول البيت الشريف

(تنمّة)

سكت "المصنف" عن دخول البيت، ولا شك أنه مندوب إذا لم يشتمل على إيذاء نفسه أو غيره، وهذا مع الزحمة قلما يكون، "نهر"^(١).

قلت: وكذا إذا لم يشتمل على دفع الرشوة التي يأخذها الحجة كما أشار إليه "منلا علي"^(٢)، وسيأتي^(٣) تمام الكلام على الدخول عند ذكر "الشارح" له في الفروع آخر الحج.

- أدرك النبي ﷺ. وأخرجه النسائي ٢٢٢/٥ كتاب المناسك - باب إباحة الكلام في الطواف. من حديث عبد الله بن عمر رضي الله عنهما موقوفاً.

(١) "النهر": كتاب الحج - باب الإحرام ق ١٣٧/أ.

(٢) انظر "إرشاد الساري": باب المتفرقات - فصل: يستحب دخول البيت ص ٣٣١ - .

(٣) المقولة [١١٠٧٧] قوله: ((إذا لم يشتمل إلخ)).

أولى خطب الحج الثلاث (سابع ذي الحجة بعد الزوال و) بعد (صلاة الظهر) وكرة قبله (وعلم فيها المناسك، فإذا صلى بمكة الفجر) يوم التروية (ثامن الشهر خرج إلى منى) قرية من الحرم على فرسخ من مكة.....

[١٠٠٤٦] (قوله: أولى خطب الحج الثلاث) ثانيها بعرفة قبل الجمع بين الصلاتين، ثالثها بمنى في اليوم الحادي عشر، فيفصل بين كل خطبة يوم، وكلها خطبة واحدة بلا جلسة في وسطها إلا خطبة يوم عرفة، وكلها بعدما صلى الظهر إلا بعرفة، وكلها سنة، "الباب" (١). ولم يذكر "المصنف" ولا "الشارح" الخطبة الثالثة في موضعها.

[١٠٠٤٧] (قوله: وكرة قبله) أي: قبل الزوال، "سراج".

[١٠٠٤٨] (قوله: وعلم فيها المناسك) أي: التي يحتاج إليها يوم عرفة من كيفية الإحرام، والخروج إلى منى، والمبيت بها، والرواح منها إلى عرفة، والصلاة [٢/٣٨٩ق/ب] بها، والوقوف فيها، والإفاضة منها وغير ذلك، أو جميع ما يحتاج إليه الحاج إلى تمام حجه وإن كان بعدها خطب؛ لأن التأكيد خير.

[١٠٠٤٩] (قوله: فإذا صلى بمكة الفجر إلخ) كذا في "الهداية" (٢)، وقال "الكمال" (٣): ((ظاهرُ

هذا الترتيب إعقاب صلاة الفجر بالخروج إلى منى، وهو خلاف السنة))، واستحسن في "المحيط"

كونه بعد الزوال، وليس بشيء، وقال "المرغيناني" (٤): ((بعد طلوع الشمس))، وهو الصحيح.

[١٠٠٥٠] (قوله: يوم التروية) سُمي به لأنهم كانوا يروون إبلهم فيه استعداداً للوقوف يوم

عرفة؛ إذ لم يكن في عرفات ماء جارٍ كزماننا، "شرح الباب" (٥).

(١) انظر "إرشاد الساري": باب الخطبة ص ١٢٥-١٢٦.

(٢) "الهداية": كتاب الحج - باب الإحرام ١/١٤٣.

(٣) "الفتح": كتاب الحج - باب الإحرام ٢/٣٦٨.

(٤) "الهداية": كتاب الحج - باب الإحرام ١/١٤٣.

(٥) انظر "إرشاد الساري": فصل في الرواح ص ١٢٦.

(ومكثَ بها إلى فجرِ عرفة ثمَّ) بعدَ طلوعِ الشَّمسِ.....

(فائدة)

في "مناسك النُّووي"^(١): ((يومُ التَّروية هو الثامنُ، واليومُ التاسعُ عرفة، والعاشرُ النَّحرُ، والحادي عشرُ القَرُّ بفتح القاف وتشديد الرَّاء؛ لأنَّهم يَقْرُون فيه بمعنى، والثاني عشرُ يومُ النَّفَرِ الأوَّل، والثالثُ عشرُ النَّفَرُ الثاني)).

[١٠٠٥١] (قوله: ومكثَ بها إلى فجرِ عرفة) أفادَ طلبَ المبيتِ بها؛ فإنه سنةٌ كما في "المحيط"، وفي "المبسوط"^(٢): ((يُستحبُّ أنْ يصلِّي الظهرَ يومَ التَّروية بمَنى، ويقىمَ بها إلى صبيحةِ عرفة)) اهـ.

ويصلِّي الفجرَ بها لوقتِها المختار، وهو زمانُ الإسفار، وفي "الخانية"^(٣): ((بغَلَسِ))، فكأنَّه قاسَهُ على فجرِ مزدلفة، والأكثرُ على الأوَّل، فهو الأفضل، "شرح اللباب"^(٤). وفي "مناسك النُّووي"^(٥): ((وأما ما يفعله الناس في هذه الأزمانِ من دخولهم أرضَ عرفاتٍ في اليومِ الثامنِ فخطأٌ مُخالِفٌ للسنة، ويفوتُّهم بسببه سننٌ كثيرةٌ، منها الصلواتُ بمَنى، والمبيتُ بها، والتوجُّهُ منها إلى نَمِرة، والنزولُ بها، والخطبة، والصلاةُ قبلَ دخولِ عرفاتٍ وغير ذلك)) اهـ. وقوله: ((والتوجُّهُ منها إلى نَمِرة، والنزولُ بها))^(٦) فيه عندنا كلامٌ يأتي^(٧) قريباً.

[١٠٠٥٢] (قوله: ثمَّ بعدَ طلوعِ الشَّمسِ) لمَّا كانت عبارة "المصنّف" مُوهِمةً كعبارة

(١) انظر "حاشية الهيتمي على إيضاح النُّووي": الباب الثالث في دخول مكة - الفصل الرابع في الوقوف بعرفات ص ٣٩ - باختصار .

(٢) "المبسوط": كتاب المناسك - باب الخروج إلى منى ٥٢/٤ .

(٣) "الخانية": كتاب الحج - فصل في كيفية أداء الحج ٢٩٣/١ (هامش "الفتاوى الهندية").

(٤) انظر "إرشاد الساري": باب الوقوف بعرفات وأحكامه - فصل في الجمع بين الصلاتين بعرفة ص ١٣١ - .

(٥) انظر "حاشية الهيتمي على إيضاح النُّووي": الباب الثالث في دخول مكة - الفصل الرابع في الوقوف بعرفات ص ٤٠ - .

(٦) من ((والخطبة)) إلى ((النزول بها)) ساقط من "الأصل".

(٧) المقولة [١٠٠٥٨] قوله: ((فبعد الزوال خطب إلخ)).

(راح إلى عرفات).....

"الكثر"^(١) خلاف المراد قيدها بذلك تبعاً لـ "الفتح"^(٢) وغيره من شروح "الهداية"^(٣)، قال في "غاية البيان": ((صرّح به في "شرح الطحاوي" و"شرح الكرخي" و"الإيضاح" وغيرها، قال في "الإيضاح": وإذا طلعت الشمس يوم عرفة خرج إلى عرفات؛ لأنه عليه الصلاة والسلام فعل كذلك^(٤)، ثم قال: وإن دفع قبله جاز، والأول أولى)) اهـ. ومثله في "السراج"، فافهم.

مطلب في الرواح إلى عرفات

[١٠٠٥٣] (قوله: راح إلى عرفات) قال في "المعراج": ((وينزل بعرفات [٢/ق ٣٩٠/أ] في أي موضع شاء إلا الطريق، وقرب جبل الرحمة أفضل، وقال "الأئمة الثلاثة": في نمرة أفضل؛ لنزوله عليه الصلاة والسلام فيه^(٥)، قلنا: نمرة من عرفة، ونزوله عليه الصلاة والسلام فيه لم يكن عن قصد)) اهـ.

وهذا مخالف لما في "الفتح"^(٦): ((من أن السنة أن ينزل الإمام بنمرة، ولما نقلوه عن الإمام

(١) انظر "شرح العيني على الكثر": كتاب الحج - باب الإحرام ١/١١٤.

(٢) "الفتح": كتاب الحج - باب الإحرام ٢/٣٦٨.

(٣) "العناية" و"الكفاية": كتاب الحج - باب الإحرام ٢/٣٦٩ (هامش "فتح القدير")، و"البنية": ٤/٩٥.

(٤) أخرجه مسلم (١٢١٨) كتاب الحج - باب حجة النبي ﷺ، وأبو داود (١٩٠٥) كتاب المناسك - باب صفة حج النبي ﷺ، وابن ماجه (٣٠٧٤) كتاب المناسك - باب حجة رسول الله ﷺ، والدارمي ١/٤٧٣ كتاب المناسك - باب في سنة الحاج.

(٥) أخرجه ابن أبي شيبة في "المصنف" ٤/٤٢٣-٤٢٦ كتاب الحج - باب من كان يأمر بتعليم المناسك، ومسلم (١٢١٨) كتاب الحج - باب حجة النبي ﷺ، وابن حبان (٣٩٤٤) كتاب الحج - باب ما جاء في حج النبي ﷺ واعتماره، من حديث جابر بن عبد الله ﷺ الطويل.

وأخرجه أبو داود (١٩١٤) كتاب الحج - باب الرواح إلى عرفة، وابن ماجه (٣٠٠٩) كتاب المناسك - باب المنزل بعرفة من حديث ابن عمر رضي الله عنهما.

(٦) "الفتح": كتاب الحج - باب الإحرام ٢/٣٦٩.

على طريق ضَبٍّ.

(و) عرفات (كلُّها موقفٌ إِلَّا بَطْنَ عُرْنَةٍ) بفتح الرَّاءِ وضمِّها: وادٍ من الحرمِ غَرْبِي مسجدِ عرفة (فَبَعْدَ الزَّوَالِ قَبْلَ) صلاة (الظُّهْرِ خَطَبَ الإمامُ) في المسجدِ (خُطْبَتَيْنِ) كالجمعة وعَلِمَ فيها المناسكُ،.....

"رشيد الدين" من أنه ينبغي أن لا يدخل عرفة حتى ينزلَ بَنِمْرَةَ قريباً من المسجد إلى زوال الشمس))، ووفقاً في "شرح اللباب"^(١): ((بأنَّ هذا بالنسبة إلى الإمام لا غيره، أو بأنَّ النزول أولاً بَنِمْرَةَ ثمَّ بقربِ جبل الرَّحْمَةِ))، تأمل.

[١٠٠٥٤] (قوله: على طريق ضَبٍّ) بفتح الضاد المعجمة وتشديد الموحدة، وهو اسمٌ للجبل الذي يلي مسجدَ الخَيْف، "شرح اللباب"^(٢).

[١٠٠٥٥] (قوله: كلُّها موقفٌ) بكسر القاف، أي: موضعٌ وقوفٍ، "نهر"^(٣).

[١٠٠٥٦] (قوله: إِلَّا بَطْنَ عُرْنَةٍ) فلا يصحُّ الوقوفُ بها على المشهور كما سيأتي^(٤).

[١٠٠٥٧] (قوله: بفتح الرَّاءِ) أي: مع ضمِّ العين كهُمَزَةٍ، "قاموس"^(٥).

[١٠٠٥٨] (قوله: فَبَعْدَ الزَّوَالِ خَطَبَ إلخ) أي: فإذا وصلَ إلى عرفة ومكثَ بها داعياً مصلياً

ذاكراً مليئاً، فإذا زالت الشمسُ اغتسل أو توضأ - والغسلُ أفضل - ثمَّ سار إلى المسجد - أي: مسجدِ نَمِرَةَ - بلا تأخيرٍ، فإذا بلغه صعدَ الإمامُ الأعظمُ أو نائبه المنبرَ، ويجلسُ عليه، ويُؤذَنُ المؤذِّنُ بين يديه، فإذا فرغَ قامَ الإمامُ فخطبَ خطبتين، فيحمدُ الله تعالى، ويُثني عليه، ويلبِّي ويهلِّل ويكبِّر، ويصلي على النبي ﷺ، ويعظُ الناسَ، ويأمرُهم وينهاهم، ويعلمُهم المناسكَ كالوقوف بعرفة

(١) انظر "إرشاد الساري": باب الوقوف بعرفات ص ١٢٨ -.

(٢) انظر "إرشاد الساري": فصل في الرواح من منى إلى عرفات ص ١٢٨ -.

(٣) "النهر": كتاب الحج - باب الإحرام ق ١٣٨ أ.

(٤) ص ١٠١-١٠٢ - "در".

(٥) "القاموس": مادة ((عرن)).

(و) بعدَ الخطبة (صَلَّى بِهِم الظُّهْرَ والعَصْرَ بِأَذَانٍ وإِقَامَتَيْنِ).....

والمزدلفة، والجمع بهما، والرَّمْي، والذَّبْح، والحلق، والطواف وسائر المناسك التي إلى الخطبة الثالثة، ثُمَّ يَدْعُو الله تعالى وَيَنْزِلُ، "الباب" (١). فَإِنْ تَرَكَ الخطبة، أو خَطَبَ قَبْلَ الزَّوَالِ أجزأه وقد أساء، "جوهرة" (٢). وقول "الزيلعي" (٣): ((جَازَ)) أي: صحَّ مع الكراهة، "شرنبلالية" (٤).

[١٠٠٥٩] (قوله: وبعدَ الخطبة صَلَّى بِهِم) ظاهره عدم تأخير الصلاة، وهو صريحُ قول "البدائع" (٥): ((فَإِذَا زَالَتِ الشَّمْسُ صَعِدَ الْإِمَامُ الْمَنْبِرَ، فَإِذَا فَرَغَ مِنَ الْخُطْبَةِ أَقَامَ الْمُؤَذِّنُونَ وَيُصَلِّي الْإِمَامُ إلخ))، ونحوه في "اللباب" (٦)، وفي "البحر" (٧) عن "المعراج": ((أَنَّهُ يُؤَخَّرُ هَذَا الْجَمْعُ إِلَى آخِرِ وَقْتِ الظُّهْرِ))، ونحوه في "شرح [٢/ق ٣٩٠/ب] قاضي خان" على "الجامع الصغير" (٨)، قال في "شرح اللباب" (٩): ((وفيه أَنَّهُ يَلْزَمُ مِنْهُ تَأْخِيرُ الْوُقُوفِ، وَيُنَافِي حَدِيثَ "جَابِرٍ" رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ: «حَتَّى إِذَا زَاغَتِ الشَّمْسُ» (١٠)، فَإِنَّ ظَاهِرَهُ أَنَّ الْخُطْبَةَ كَانَتْ فِي أَوَّلِ الزَّوَالِ، فَلَا تَقَعُ الصَّلَاةُ فِي آخِرِهِ)).

[١٠٠٦٠] (قوله: بأذانٍ) أي: واحد؛ لأنَّه للإعلام بدخول الوقت، وهو واحد، وقوله: ((وإِقَامَتَيْنِ)) أي: يُقِيمُ للظُّهْرِ ثُمَّ يَصَلِّيها، ثُمَّ يُقِيمُ للعَصْرِ؛ لأنَّ الإقامة لبيان الشُّرُوعِ فِي الصَّلَاةِ.

(١) انظر "إرشاد الساري": باب الوقوف بعرفات وأحكامه - فصل في الجمع بين الصلاتين في عرفة ص ١٣٠ -.

(٢) "الجوهرة النيرة": كتاب الحج ١/١٩١.

(٣) "تبيين الحقائق": كتاب الحج - باب الإحرام ٢/٢٣.

(٤) "الشرنبلالية": كتاب الحج ١/٢٢٥ (هامش "الدرر والغرر").

(٥) "البدائع": كتاب الحج - فصل: وأما بيان سنن الحج ٢/١٥١ بتصرف.

(٦) انظر "إرشاد الساري": باب الوقوف بعرفات وأحكامه - فصل في الجمع بين الصلاتين في عرفة ص ١٣٠ -.

(٧) "البحر": كتاب الحج - باب الإحرام ٢/٣٦٣.

(٨) "شرح الجامع الصغير": كتاب الحج وما يتعلق به ١/ق ٦٥/ب.

(٩) انظر "إرشاد الساري": باب الوقوف بعرفات وأحكامه - فصل في الجمع بين الصلاتين في عرفة ص ١٣٠ -.

(١٠) أخرجه ابن أبي شيبة في "المصنف" ٤/٤٢٣-٤٢٦ كتاب الحج - باب من كان يأمر بتعليم المناسك، ومسلم

(١٢١٨) كتاب الحج - باب الرواح إلى عرفة.

وقراءة سرّية، ولم يُصَلَّ بينهما شيئاً على المذهب،.....

[١٠٠٦١] (قوله: وقراءة سرّية) لأنهما صلاتا نهار كسائر الأيام، "سراج".

[١٠٠٦٢] (قوله: ولم يُصَلَّ بينهما شيئاً) أي: ولا السنّة الرّاتبية، قال في "اللباب" ^(١):

((وإن أحرّ الإمام صلاة العصر لا يكره للمأموم التطوُّع بينهما إلى أن يدخل الإمام في العصر)).

[١٠٠٦٣] (قوله: على المذهب) وهو ظاهر الرواية، "شرنبلالية" ^(٢). وهو الصحيح، فلو فعل

كره وأعاد الأذان للعصر لانقطاع فوره، فصار كالاشتغال بينهما بفعل آخر، "بحر" ^(٣). أي: كأكل وشرب، فإنه يعيد الأذان، "سراج". وما في "الذخيرة" و"المحيط" و"الكافي" ^(٤) من استثناء سنّة الظهر فخلاف الحديث وإطلاق المشايخ، "فتح" ^(٥).

(تنبيه)

أخذ من هذا العلامة السيّد "محمد صادق بن أحمد بادشاه" ^(٦): ((أنه يترك تكبير التشريق هنا

وفي المزدلفة بين المغرب والعشاء لمراعاة الفورية الواردة في الحديث)) كما نقله عنه "الكازروني" في "فتاواه" ^(٧).

قلت: وفيه نظر، فإنّ الوارد في الحديث: ((أنه صَلَّى الظهر ثم أقام فصلّى العصر

ولم يُصَلَّ بينهما شيئاً) ^(٨)، ففيه التصريح بترك الصلاة بينهما، ولا يلزم منه ترك التكبير، ولا يقاس على الصلاة لوجوبه دونها، ولأن مدّة يسيرة، حتّى لم يُعدّ فاصلاً بين الفريضة والرّاتبية،

(١) انظر "إرشاد الساري": باب الوقوف بعرفات وأحكامه - فصل في الجمع بين الصلاتين في عرفة ص ١٣١ - .

(٢) "الشرنبلالية": كتاب الحج ٢٢٦/١ (هامش "الدرر والغرر").

(٣) "البحر": كتاب الحج - باب الإحرام ٣٦٢/٢ .

(٤) "كافي النسفي": كتاب الحج - فصل: وإذا أحرم بهما ١/ق ٨٣/ب .

(٥) "الفتح": كتاب الحج - باب الإحرام ٣٧١/٢ .

(٦) لم نقف له على ترجمة فيما بين أيدينا من المصادر.

(٧) لم نقف له على ترجمة فيما بين أيدينا من المصادر.

(٨) أخرجه ابن أبي شيبة في "المصنف" ٤/٢٥٥ كتاب الحج - باب من كان يأمر بتعليم المناسك، وروايته: ((ثم أقام

الظهر والعصر، ولم يصَلَّ بينهما شيئاً))، ومسلم (١٢١٨) كتاب الحج - باب الرواح إلى عرفة.

ولا بعد أداء العصر في وقت الظهر.

(وشُرْطَ) لصَحَّةِ هذا الجمع.....

والحاصلُ أنَّ التكبير بعد ثبوت وجوبه عندنا لا يَسْقُطُ هنا إلاَّ بدليل، وما ذَكَرَ لا يصلحُ للدلالة كما علمته، هذا ما ظهرَ لي، والله تعالى أعلم.

١٧٣/٢

[١٠٠٦٤] (قوله: ولا بعد أداء العصر في وقت الظهر) سَقَطَتْ هذه الجملة من بعض النسخ، وعزاها في "الشرنبلالية"^(١) إلى "شرح الوهبانية" لـ "ابن الشَّحْنَة"^(٢).

مطلب في شروط الجمع بين الصَّلَاتين بعرفة

[١٠٠٦٥] (قوله: وشُرْطَ لصَحَّةِ هذا الجمع إلخ) اِخْتَلَفَ في هذا الجمع: هل هو سنة أو مستحب؟ وما قيل: إنَّ تقديم العصر عند "الإمام" وَجَبَ لصيانة [٢/ق ٣٩١ أ] الجماعة ينبغي حملُهُ على معنى ثَبَتَ، "شرح الباب"^(٣).

(تنبيه)

اقتصرَ من الشُّرُوط على الإمام والإحرام، وزاد في "اللباب"^(٤): ((تقديم الظهر على العصر - حتَّى لو تبيَّنَ للإمام وقوعُ الظهرِ قبل الزَّوال أو بغير وضوءٍ والعصر بعده أو بوضوء أعادهما جميعاً - والزمان وهو يومُ عرفة، والمكان وهو عرفة وما قُرِبَ منها، والجماعة))، فالشُّرُوطُ ستَّة.

قلت: لكنَّ الأخير داخلٌ في الأوَّل، فإنَّ معنى اشتراطِ الإمام اشتراطَ صَلَاتِهِ بهم لا وجوده فيهم، على أنَّه في "البحر"^(٥) قال: ((إنَّ الجماعةَ غيرُ شرطٍ، حتَّى لو لَحِقَ الناسَ فزَعُ فصلَّى الإمامُ

(قوله: وما قيل: إنَّ تقديم العصر عند "الإمام" وَجَبَ لصيانة الجماعة ينبغي إلخ) لأنَّه يعسُرُ عليهم الاجتماعُ بعد التفرُّق في الموقف، ولو قيل بوجوب هذا الجمع لأجل إقامة واجب الجماعة على القول بوجوبها لا يبعدُ إذا لم تتأتَّ إلاَّ به.

(١) "الشرنبلالية": كتاب الحج ٢٢٦/١ (هامش "الدرر والغرر").

(٢) "تفصيل عقد الفرائد": فصل من كتاب الحج ق ٧١/ب.

(٣) انظر "إرشاد الساري": باب الوقوف بعرفات وأحكامه - فصل في شرائط جواز الجمع ص ١٣٣.

(٤) انظر "إرشاد الساري": باب الوقوف بعرفات وأحكامه - فصل في شرائط جواز الجمع ص ١٣٣.

(٥) "البحر": كتاب الحج - باب الإحرام ٣٦٢/٢.

(الإمام) الأعظم أو نائبه،.....

وحده الصلاتين جاز بالإجماع على الصحيح، كذا في "الوجيز" ((، ثم نقل عن "البدائع" ^(١): ((أن الجماعة شرط الجمع عند "أبي حنيفة"، لكن في حق غير الإمام لا في حق الإمام))، ثم قال ^(٢): ((فما في "النقاية" ^(٣) و"الجوهرية" ^(٤) و"المجمع" من اشتراط الجماعة ضعيف))، واعترضه في "النهر" ^(٥): ((بأنه نقله غير واحد، وصححه "الإسبيجاني"، وبأن الجواز في مسألة الفرع للضرورة)) اهـ.

قلت: ما مر عن "البدائع" يصلح توفيقاً بين الكلامين والتصحيحين، فتدبر. ثم يكفي إدراك جزء من الصلاتين مع الإمام، حتى لو أدرك بعد الظهر، ثم قام يقضي ما فاتته، ثم أدرك جزءاً ^(٦) من العصر معه يكفي كما أفاده في "البحر" ^(٧) و"اللباب" ^(٨).

[١٠٠٦٦] (قوله: الإمام الأعظم) أي: الخليفة، "بحر" ^(٩). وقوله: ((أو نائبه)) أي: ولو بعد موت الإمام، فإنه يجمع نائبه أو صاحب شرطه؛ لأن النواب لا ينزلون بموت الخليفة، "بحر" ^(١٠). وأطلق الإمام فشمّل المقيم والمسافر، لكن لو كان مقيماً كإمام مكة صلى بهم صلاة المقيمين، ولا يجوز له القصر ولا للحجاج الاقتداء به، قال الإمام "الحلواني": ((كان الإمام "النسفي" ^(١١)

(١) "البدائع": كتاب الحج - فصل: وأما بيان سنن الحج ١٥٣/٢ .

(٢) أي: صاحب "البحر".

(٣) انظر "شرح النقاية" للقاري: كتاب الحج - فصل القدوم والخروج لمنى وعرفات ٤٧٦/١ .

(٤) "الجوهرية النيرة": كتاب الحج ١٩١/١ .

(٥) "النهر": كتاب الحج - باب الإحرام ق ١٣٨/أ بتصرف .

(٦) في "الأصل" و"ب": ((جزاء))، وهو خطأ .

(٧) "البحر": كتاب الحج - باب الإحرام ٣٦٣/٢ .

(٨) انظر "إرشاد الساري": باب الوقوف بعرفات وأحكامه - فصل في شرائط جواز الجمع ص ١٣٣ - .

(٩) "البحر": كتاب الحج - باب الإحرام ٣٦٢/٢ .

(١٠) "البحر": كتاب الحج - باب الإحرام ٣٦٢/٢ - ٣٦٣ .

(١١) هو القاضي الإمام أبو علي النسفي كما في "التاترخانية"، وتقدم ترجمته ٥٧٠/٣ .

وإِلَّا صَلُّوا وَحْدَانًا (والإحرام) بالحجّ (فيهما) أي: الصَّلَاتَيْنِ (فلا تجوزُ العصرُ للمنفردِ في إحداهما) فلو صَلَّى وَحْدَهُ.....

يقول: العجبُ من أهلِ الموقفِ يتابعون إمامَ مَكَّةَ في القَصْرِ، فأَنَّى يُستجابُ لهم، أو يُرَجَى لهم الخيرُ وصلاتهمُ غيرُ جائزة؟!))، قال "شمس الأئمة": ((كنتُ مع أهلِ الموقفِ، فاعتزلتُ وصليتُ كلَّ صلاةٍ في وقتها، وأوصيتُ بذلك أصحابي، وقد سمعنا أَنَّهُ يتكلَّفُ ويخرجُ مسيرةَ سفرٍ، ثمَّ يأتي عرفاتٍ، فلو كان هكذا فالقصرُ جائزٌ، وإِلَّا لا، [٢/ق ٣٩١/ب] فيجبُ الاحتياطُ)) اهـ ملخصاً من "التارخانية" (١) عن "المحيط" (٢).

[١٠٠٦٧] (قوله: وَإِلَّا صَلُّوا وَحْدَانًا) يُوهِمُ جوازَ صلاةِ العصرِ في وقتِ الظهرِ، وعدمَ جوازِ الجماعةِ لو صَلَّيتُ العصرَ في وقتها، وليس بمرادٍ، فالأصوبُ قول "الزيلعي" (٣): ((صَلُّوا كُلُّ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا فِي وَقْتِهَا))، أفادَهُ "ح" (٤). ويمكنُ الجوابُ بأنَّ ((وَحْدَانًا)) حالٌّ من مفعولِ ((صَلُّوا)) لا من فاعله، أي: صَلُّوا الصَّلَاتَيْنِ وَحْدَانًا (٥)، أي: غيرَ مجموعاتٍ، بل كُلُّ وَاحِدَةٍ فِي وَقْتِهَا، غَايَتُهُ أَنَّ فِيهِ إِطْلَاقَ الْجَمْعِ عَلَى مَا فَوْقَ الْوَاحِدِ، فَافْهَم.

[١٠٠٦٨] (قوله: وَالْإِحْرَامُ بِالْحَجِّ فِيهِمَا) احْتَرَزَ بِهِ عَمَّا لَوْ أَحْرَمَ بِالْعِمْرَةِ فَلَا يَجُوزُ الْجَمْعُ، وَلَوْ أَحْرَمَ بِالْحَجِّ قَبْلَ صَلَاةِ الْعَصْرِ كَمَا لَوْ لَمْ يَكُنْ مُحْرِمًا، وَأَشَارَ إِلَى أَنَّ الشَّرْطَ حَصُولُهُ عِنْدَ أَدَاءِ الصَّلَاتَيْنِ وَلَوْ أَحْرَمَ بَعْدَ الزَّوَالِ فِي الْأَصْحَحِّ، وَفِي رَوَايَةٍ: لَا بَدَّ مِنْ وَجُودِهِ قَبْلَ الزَّوَالِ كَمَا فِي "النَّهْرِ" (٦)، وَقَوْلُهُ: ((فِيهِمَا)) مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ: ((الْإِمَامُ))، وَقَوْلُهُ: ((الْإِحْرَامُ))، وَلِذَا فَرَّغَ

(قوله: أَوْ يُرَجَى لَهُمُ الْخَيْرُ صَلَاتُهُمْ غَيْرُ جَائِزَةٍ) أَصْلُ الْعِبَارَةِ (٧): أَوْ يُرَجَى لَهُمُ الْخَيْرُ، وَصَلَاتُهُمْ إلخ.

(١) "التارخانية": كتاب المناسك - الفصل الثالث في تعليم أعمال الحج ٢/٤٥٤ .

(٢) "المحيط البرهاني": كتاب المناسك - الفصل الثالث في تعليم أعمال الحج ١/ق ١٧٠/ب .

(٣) "تبين الحقائق": كتاب الحج - باب الإحرام ٢/٢٤ .

(٤) "ح": كتاب الحج - فصل ١٣٦/ب - ١٣٧/أ .

(٥) من ((حال)) إلى ((وَحْدَانًا)) ساقط من "ت".

(٦) "النهر": كتاب الحج - باب الإحرام ١٣٧/ب .

(٧) أصل العبارة موافق للنسخ جميعها، فليعلم.

لم يُصَلِّ العصرَ مع الإمام (ولا) تجوزُ العصرُ (لِمَنْ صَلَّى الظُّهْرَ بجماعةٍ) قبلَ إحرامِ الحجِّ (ثمَّ أحرَمَ إلَّا في وقتِهِ) وقالوا: لا يُشترطُ لصحَّةِ العصرِ إلَّا الإحرامُ، وبه قالت "الثلاثة"، وهو الأظهرُ، "شرنبلالية" ^(١) عن "البرهان".....

عليه "المصنّف" بقوله: ((فلا يجوزُ))، وقوله: ((ولا لِمَنْ صَلَّى إلخ)) على طريق اللفِّ والنشر المرتَّب. [١٠٠٦٩] (قوله: لم يُصَلِّ العصرَ مع الإمام) أي: بل يصلِّيها في وقتها، ومثله ما لو صَلَّى الظهرَ فقط مع الإمام لا يصلِّي العصرَ إلَّا في وقتها، "ح" ^(٢). [١٠٠٧٠] (قوله: قبلَ إحرامِ الحجِّ) بأنَّ لم يُحرِّمَ أصلاً، أو أحرَمَ بالعمرة فقط كما مرَّ ^(٣). [١٠٠٧١] (قوله: ثمَّ أحرَمَ) أي: بالحجِّ قبلَ أداءِ العصر، "ح" ^(٤). [١٠٠٧٢] (قوله: إلَّا في وقتِهِ) أي: العصر، "ط" ^(٥). [١٠٠٧٣] (قوله: إلَّا الإحرامُ) فهو شرطٌ متفقٌ عليه عندنا، والحصرُ بالإضافة إلى المذكور هنا، أي: فلا يُشترطُ عندهما الاقتداءُ بالإمام أو نائبه، وإلَّا فاشترائطُ الزَّمانِ والمكانِ وتقديمِ الظهرِ على العصرِ متفقٌ عليه عندنا كما أفادَهُ في "شرح الباب" ^(٦). [١٠٠٧٤] (قوله: وهو الأظهرُ) لعلَّهُ من جهةِ الدليل، وإلَّا فالتنوُّنُ على قولِ "الإمام"، وصحَّحَهُ في "البدائع" ^(٧) وغيرها، ونقلَ تصحيحَهُ العلامةُ "قاسم" عن "الإسبيجاني" وقال: ((واعتمدَهُ "برهان الشريعة" ^(٨) و"النسفي" ^(٩))).

(١) "الشرنبلالية": كتاب الحج ٢٢٦/١ (هامش "الدرر والغرر").

(٢) "ح": كتاب الحج - فصل ق ١٣٧/أ.

(٣) المقولة [١٠٠٦٨] قوله: ((والإحرام بالحج فيهما)).

(٤) "ح": كتاب الحج - فصل ق ١٣٧/أ بتصرف.

(٥) "ط": كتاب الحج - باب الإحرام ٥٠٢/١.

(٦) انظر "إرشاد الساري": باب الوقوف بعرفات وأحكامه - فصل في شرائط جواز الجمع ص ١٣٣.

(٧) "البدائع": كتاب الحج - فصل: وأما سنن الحج ١٥٤/٢.

(٨) انظر "شرح صدر الشريعة على الوقاية": كتاب الحج - باب الإحرام ١٣٣/١ (هامش "كشف الحقائق").

(٩) انظر "شرح العيني على الكنز": كتاب الحج - باب الإحرام ١١٤/١.

(ثُمَّ ذَهَبَ إِلَى الْمَوْقِفِ بَغْسَلٍ سُنٍّ، وَوَقَفَ الْإِمَامُ عَلَى نَاقَتِهِ بِقُرْبِ جَبَلِ الرَّحْمَةِ).....

[١٠٠٧٥] (قوله: ثُمَّ ذَهَبَ) أي: الإمام مع القوم من مسجدِ نَمِرَةَ ((إلى الموقف))، أي: مكانِ

الوقوف بعرفة.

[١٠٠٧٦] (قوله: بَغْسَلٍ) متعلقٌ بقوله: ((صَلَّى)) وقوله: ((ذَهَبَ))، قال "القُهُسْتَانِي"^(١): ((أي:

جَمَعَ بين الصلاتين، وَذَهَبَ إِلَيْهِ حَالَ كونه مُغْتَسِلًا في وقتِ الجمعِ والذهابِ، فيكونُ حالًا من فاعِلِ جَمَعَ وَذَهَبَ، والأوَّلُ في "خزانة المفتين"، والثاني في "الكافي"^(٢)) اهـ.

وقوله: ((سُنٍّ)) بالبناء للمجهول [٢/ق/٣٩٢ أ] صفةٌ ((غُسْلٍ)).

[١٠٠٧٧] (قوله: وَوَقَفَ الْإِمَامُ عَلَى نَاقَتِهِ) في "الخانية"^(٣): ((والأفضلُ للإمام أن يقفَ راكبًا،

ولغيره أن يقفَ عنده)) اهـ.

وظاهرُهُ أنَّ الرُّكُوبَ للإمام فقط، وهو مفهومُ كلامِ "المصنّف" كـ "الهداية"^(٤) و"البدائع"^(٥)

وغيرها، ويؤيِّدُهُ قولُ "السَّراج": ((لأنَّه يدعو ويدعو الناسُ بدعائه، فإنَّ كان على راحلِهِ فهو أبلغُ

١٧٤/٢ في مشاهدتهم له)) اهـ.

لكن في "القُهُسْتَانِي"^(٦): ((الأفضلُ أن يكون راكبًا قريبًا من الإمام)) اهـ. ومثله في متن

"الملتقى"^(٧)، ونقلَ بعضهم عن "السَّراج" عن "منسك ابن العجمي": ((يكرهُ الوقوف على ظهرِ

الدَّابةِ إلَّا في حالِ الوقوف بعرفة، بل هو الأفضلُ للإمام وغيره)) اهـ. ولم أرهُ في "السَّراج".

[١٠٠٧٨] (قوله: بِقُرْبِ جَبَلِ الرَّحْمَةِ) أي: الذي في وسطِ عرفاتٍ، ويقال له: إِلَالٌ كهلالٍ،

(١) "جامع الرموز": كتاب الحج ١/٢٤٦.

(٢) "كافي النسفي": كتاب الحج - باب الإحرام ١/ق/٨٤ أ.

(٣) "الخانية": كتاب الحج - فصل في كيفية أداء الحج ١/٢٩٤ (هامش "الفتاوى الهندية").

(٤) "الهداية": كتاب الحج - باب الإحرام ١/١٤٤.

(٥) "البدائع": كتاب الحج - فصل: وأما بيان سنن الحج ٢/١٥٤.

(٦) "جامع الرموز": كتاب الحج ١/٢٤٦.

(٧) "ملتقى الأبحر": كتاب الحج - فصل: فإذا دخل مكة ١/٢١٥.

عند الصَّخَرَاتِ الْكِبَارِ (مُسْتَقْبِلًا) الْقِبْلَةَ.....

وَأَمَّا صَعُودُهُ كَمَا يَفْعَلُهُ الْعَوَامُّ فَلَمْ يَذْكُرْ أَحَدٌ مِّنْ يُعْتَدُّ بِهِ فِيهِ فَضِيلَةٌ، بَلْ حَكَمُهُ حَكْمُ سَائِرِ أَرَاضِي عَرَافَاتٍ، وَادَّعَى "الطَّبْرِيُّ" وَ"الْمَاورِدِيُّ"^(١): ((أَنَّهُ مُسْتَحَبٌّ))، وَرَدَّهُ "النَّوَوِيُّ"^(٢): ((بَأَنَّهُ لَا أَصْلَ لَهُ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَرِدْ فِيهِ خَبَرٌ صَحِيحٌ وَلَا ضَعِيفٌ))، "نَهْر"^(٣).

[١٠٠٧٩] (قَوْلُهُ: عِنْدَ الصَّخَرَاتِ الْكِبَارِ) أَي: الْحَجَرَاتِ السُّودِ الْمَفْرُوشَةِ، فَإِنَّهَا مَظْنَةُ مَوْقِفِهِ ﷺ، "شرح اللباب"^(٤). وَفِي "شرح الشيخ إسماعيل"^(٥) عَنْ "منسك الفارسي"^(٦): ((قَالَ قَاضِي الْقَضَاةِ "بَدْرُ الدِّين"^(٧): وَقَدْ اجْتَهَدْتُ عَلَى تَعْيِينِ مَوْقِفِهِ ﷺ، وَوَافَقَنِي عَلَيْهِ بَعْضُ مَنْ يُعْتَمَدُ عَلَيْهِ مِنْ مُحَدِّثِي مَكَّةَ وَعُلَمَائِهَا حَتَّى حَصَلَ الظَّنُّ بِتَعْيِينِهِ وَأَنَّهُ الْفَجْوَةُ الْمُسْتَعْلِيَّةُ الْمَشْرِفَةُ عَلَى الْمَوْقِفِ الَّتِي عَنْ يَمِينِهَا وَوَرَائِهَا صَخْرَةٌ مُّتَّصِلَةٌ بِصَخَرَاتِ الْجَبَلِ، وَهَذِهِ الْفَجْوَةُ بَيْنَ الْجَبَلِ وَالْبِنَاءِ الْمَرْبُوعِ عَنْ يَسَارِهِ، وَهِيَ إِلَى الْجَبَلِ أَقْرَبُ بِقَلِيلٍ بِحَيْثُ يَكُونُ الْجَبَلُ قُبَالَتِكَ يَمِينٍ إِذَا اسْتَقْبَلْتَ الْقِبْلَةَ، وَالْبِنَاءُ الْمَرْبُوعُ عَنْ يَسَارِكَ بِقَلِيلٍ وَرَاءَهُ)) اهـ. وَنَقَلَهُ فِي "اللباب"^(٨) أَيْضًا بِإِخْتِصَارٍ.

قَالَ الْقَاضِي "مُحَمَّدٌ عِيدٌ": ((وَالْبِنَاءُ الْمَرْبُوعُ هُوَ الْمَعْرُوفُ بِمَطْبِخِ آدَمَ، وَيُعْرَفُ بِحِذَائِهِ صَخْرَةٌ مَخْرُوقَةٌ تَتَّبِعُ هِيَ وَمَا حَوْلَهَا مِنْ تِلْكَ الصَّخَرَاتِ الْمَفْرُوشَةِ وَمَا وَرَاءَهَا مِنَ الصَّخَرِ السُّودِ الْمُتَّصِلَةِ بِالْجَبَلِ)).

(١) "الحاوي": كتاب الحج - باب دخول مكة - فصل: الجمع بين الصلاتين مسنون ١٧٢/٤ .

(٢) "المجموع": كتاب الحج - باب صفة الحج والعمرة ١٣٥/٨ .

(٣) "النهر": كتاب الحج - باب الإحرام ق ١٣٨/أ بتصرف يسير .

(٤) انظر "إرشاد الساري": باب الوقوف بعرفات وأحكامه - فصل في صفة الوقوف ص ١٣٤ - .

(٥) "الإحكام": كتاب الحج ٢/ق ١٧١/أ بتصرف .

(٦) هو أبو الحسن، علي بن بليان بن عبد الله، علاء الدين الفارسي المصري، المنعوت بالأمير. (ت ٧٣٩هـ)، وفي وفاته خلاف.

(7) "كشف الظنون" ١٨٣٢/٢، وفيه: ((مناسك علاء الدين))، "الجواهر المضية" ٥٤٨/٢، "الفوائد البهية" ص ١١٨ - .

(٧) في "منسكه" - كما في "الإحكام" - المسمى "المسالك في علم المناسك". وقاضي القضاة هو أبو عبد الله، محمد بن إبراهيم بن سعد الله بن جماعة، بدر الدين، المعروف بابن جماعة الكنتاني الحموي الشافعي (ت ٧٣٣هـ). ("الدرر

الكامنة" ٢٨٠/٣ وما بعدها، "كشف الظنون" ١٦٦٣/٢).

(٨) انظر "إرشاد الساري": باب الوقوف بعرفات وأحكامه - فصل في صفة الوقوف ص ١٣٦ - .

(والقيام والنية فيه) أي: الوقوف (ليست بشرط ولا واجب، فلو كان جالساً جاز حجّه و) ذلك لأنّ (الشّرط الكينونة فيه) فصَحَّ وقوف مجتاز، وهارب، وطالب غريم، ونائم، ومجنون، وسكران.....

[١٠٠٨٠] (قوله: والقيام والنية) مبتدأ ومعطوف عليه، وقوله: ((فيه)) متعلّق بكلّ من القيام والنية، وقوله: ((ليست [٢/ق ٣٩٢/ب] بشرط)) خبرُ المبتدأ، والأولى أن يقول: ليسا بالثنية وتغليب المذكّر على المؤنث، فكلّ من القيام والنية مستحبّ كما في "اللباب"^(١)، وإنما كانت النية شرطاً في الطواف دون الوقوف؛ لأنّ النية عند الإحرام تضمّنّت جميع ما يفعل فيه، والوقوف يفعل فيه من كلّ وجه، فاكْتَفِيَ فيه بتلك النية، والطواف يفعل فيه من وجه دون وجه؛ لأنّه يفعل بعد التحلّل الأوّل، فاشترط فيه أصل النية دون تعيينها عملاً بالشّرطين، "شرح النقاية" لـ "القاري"^(٢). لكنّ هذا الفرق لا يشمل طواف العمرة؛ لأنّه يفعل قبل التحلّل، وسيذكر^(٣) آخر الباب فرق آخر. [١٠٠٨١] (قوله: لأنّ الشّرط الكينونة فيه) أي: في محلّ الوقوف المعلوم من المقام، قال في "شرح اللباب"^(٤): ((والظاهر أنّ هذا ركنٌ لعدم تصوّر الوقوف بدونه، نعم الوقت شرط)) اهـ. أي: مع الإحرام.

قلت: ولعلّه أراد بالشّرط ما لا بدّ منه، فيشمل الركن، تأمّل. والمراد بالكينونة الحصول فيه على أيّ وجه كان ولو نائماً، أو جاهلاً بكونه عرفة، أو غير صاح، أو مكرهاً، أو جنباً، أو ماراً مسرعاً.

[١٠٠٨٢] (قوله: مُجْتَاز) أي: مار غير واقف.

(قوله: لأنّ النية عند الإحرام تضمّنّت إلخ) مقتضى ما ذكره من التعليل أنّه لو فعل الطواف قبل التحلّل بشيء مما يحصل به التحلّل لا يشترط فيه النية، مع أنّ ما يأتي يفيد اشتراطها له بدون تفصيل.

(١) انظر "إرشاد الساري": باب الوقوف بعرفات وأحكامه - فصل في شرائط صحة الوقوف ص ١٣٩ - .

(٢) "شرح النقاية" للقاري: كتاب الحج - فصل في طواف القدوم والخروج لمنى وعرفات وغيرها ١/٤٧٨ .

(٣) المقولة [١٠٢٥٥] قوله: ((أو نائماً أو مغنى عليه)).

(٤) انظر "إرشاد الساري": باب الوقوف بعرفات وأحكامه - فصل في شرائط صحة الوقوف ص ١٣٧ - .

(وَدَعَا جَهْرًا) بِجَهْدٍ (وَعَلَّمَ الْمَنَاسِكَ، وَوَقَفَ النَّاسُ خَلْفَهُ بِقُرْبِهِ مُسْتَقْبِلِينَ الْقِبْلَةَ
سَامِعِينَ لِقَوْلِهِ) خَاشِعِينَ بَاكِينَ،.....

[١٠٠٨٣] (قوله: ودعا جهراً) ولا يُفَرِّطُ فِي الْجَهْرِ بِصَوْتِهِ، "الباب". أي: بحيث يُتَعَبُ نفسه،
لكن قَيَّدَ "شارحه" ^(١) الجهر بكونه في التلبية، وقال: ((وَأَمَّا الْأَدْعِيَةُ وَالْأَذْكَارُ فَبِالْخَفِيَّةِ أُولَى)) اهـ.
قلت: ويؤيِّدُه قوله في "السراج": ((وَيَجْتَهِدُ فِي الدُّعَاءِ، وَالسَّنَّةُ أَنْ يُخْفِيَ صَوْتَهُ لِقَوْلِهِ تَعَالَى:
﴿ادْعُوا رَبَّكُمْ تَضَرُّعًا وَخُفْيَةً﴾ [الأعراف - ٥٥]) اهـ.

[١٠٠٨٤] (قوله: بجهدٍ) متعلقٌ بـ ((دعا))، أي: باجتهادٍ وإلحاحٍ في المسألة، وقد ورد: «خيرُ
الدُّعَاءِ دُعَاءُ يَوْمِ عَرَفَةَ، وَخَيْرُ مَا قُلْتُ أَنَا وَالنَّبِيُّونَ مِنْ قَبْلِي: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ،
لَهُ الْمُلْكُ وَلَهُ الْحَمْدُ، وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ»، رواه "مالك" و"الترمذي" ^(٢) و"أحمد" ^(٣) وغيرهم،
"شرح النقاية" لـ "القاري" ^(٤).

(١) انظر "إرشاد الساري": باب الوقوف بعرفات وأحكامه - فصل في صفة الوقوف ص ١٣٤ - .

(٢) أخرجه مالك ١٧٧/١ كتاب القرآن - باب ما جاء في الدعاء، و ٣٧٥/١ كتاب الحج - باب جامع الحج، من
حديث طلحة بن عبيد الله بن كرز مرسلًا، وأخرجه الترمذي (٣٥٨٥) كتاب الدعوات - باب في دعاء يوم عرفة،
وقال: هذا حديث غريب من هذا الوجه، من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده مرفوعًا، والبيهقي في
"السنن الكبرى" ١١٧/٥ كتاب الحج - باب: أفضل الدعاء دعاء يوم عرفة، وقال: هذا مرسل، وقد روي عن
مالك بإسناد آخر موصولًا، ووصله ضعيفًا، و ٢٨٤/٤ كتاب الصيام - باب الاختيار للحاج في ترك صوم يوم
عرفة. وأخرجه البيهقي في "شعب الإيمان" ٤٦٢/٣ برقم (٤٠٧٢) كتاب المناسك - باب الوقوف يوم عرفة
بعرفات، وقال: هكذا رواه أبو عبد الرحمن بن يحيى وغلط فيه، إنما رواه مالك في "الموطأ" مرسلًا. وقال أبو عمر بن
عبد البر في "التمهيد" ٣٩/٦: ((لا خلاف عن مالك في إرسال هذا الحديث كما رأيت، ولا أحفظه بهذا الإسناد مسندًا
من وجه يحتاج بمثله، وقد جاء مسندًا من حديث علي بن أبي طالب، وعبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما .

فأما حديث علي فإنه يدور على دينار أبي عمرو، عن ابن الحنفية، وليس دينار ممن يحتج به. وحديث عبد الله
ابن عمرو من حديث عمرو بن شعيب، وليس دون عمرو ممن يحتج به فيه. وأحاديث الفضائل لا يحتاج فيها
إلى من يحتج به، ومرسل مالك أثبت من تلك المسانيد، والله أعلم)).

(٣) وأخرجه أحمد ٢١٠/٢ بلفظ: «كَانَ أَكْثَرُ دُعَاءِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ عَرَفَةَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ،
لَهُ الْمُلْكُ وَلَهُ الْحَمْدُ، بِيَدِهِ الْخَيْرُ وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ».

(٤) "شرح النقاية" للقاري: كتاب الحج - طواف القدوم والخروج لمنى وعرفات وغيرهما ٤٧٦/١ - ٤٧٧ - .

وهو من مواضع الإجابة، وهي بمكة خمسة عشر نظمتها صاحب "النهر"^(١) فقال:
[طويل]

دعاء البرايا يستجاب.....

مطلب: الثناء على الكريم دعاء

وقيل لـ "ابن عينة": هذا ثناء، فلم سمّاه رسول الله ﷺ دعاء؟ فقال: ((الثناء على الكريم دعاء؛ لأنه يعرف حاجته))، "فتح"^(٢).

قلت: يشير بهذا إلى خبر^(٣): «مَنْ شَغَلَهُ ذِكْرِي عَنْ مَسْأَلَتِي أُعْطِيَتهُ أَفْضَلَ مَا أُعْطِيَ السَّائِلِينَ»، ومنه قول "أمية بن أبي" الصّلت^(٤) في مدح بعض الملوك: [وافر]

أذكر حاجتي أم قد كفاني ثناؤك إن شيمتك الحياء
إذا أثنى عليك المرء يوماً كفاه من تعرضك الثناء^(٥) [٢/ق/٣٩٣/أ]

[١٠٠٨٥] (قوله: وهو) أي: هذا الموقف ((من مواضع^(٦) الإجابة))، أي: المواضع التي تكون الإجابة أرجى فيها من غيرها كما أفاده في "النهر"^(٧).

[١٠٠٨٦] (قوله: وهي بمكة) أي: وما قرب منها؛ لأنّ الموقفين ومنى والجمار ليست في مكة.

مطلب في إجابة الدعاء

[١٠٠٨٧] (قوله: وهي خمسة عشر موضعاً إلخ) كذا ذكرها في "الفتح"^(٨) عن "رسالة الحسن

(١) "النهر": كتاب الحج - باب الإحرام ١/ق/١٣٧/أ.

(٢) "الفتح": كتاب الحج - باب الإحرام ٢/٣٧٤.

(٣) تقدّم تخريجه ٣/٣٨٣.

(٤) ((أبي)) ساقطة من "الأصل" و"آ" و"ب".

(٥) "ديوان أمية" ص ٣٣٣-٣٣٤ - برواية: ((حياؤك إن شيمتك ... من تعرضه الثناء)) والبيتان في مدح عبد الله بن جدعان، وهما برواية "الديوان" في "الاشتقاق" ص ١٤٣، و"العمدة" ص ٨٢٤، و"بهجة المجالس" ٢/٥٩٤، و"الأغاني" ٨/٣٣٠، والأوّل في "طبقات ابن سلام" ١/٢٦٥، و"الحماسة بشرح المرزوقي" ص ١٧٨١.

(٦) في "ب" ((موضع)).

(٧) "النهر": كتاب الحج - باب الإحرام ق/١٣٨/أ.

(٨) "الفتح": كتاب الحج - باب الإحرام - فصل في ماء زمزم ٢/٤٠٠.

بِكَعْبَةٍ.....
وَمُلْتَزَمٍ وَالْمَوْقِفَيْنِ كَذَا الْحَجَرُ
طَوَافٍ وَسَعْيٍ مَرَّوَتَيْنِ وَزَمْزَمٍ
مَقَامٍ وَمِيزَانٍ.....

البصري^(١)، قال "ابن حجر المكي"^(٢): ((و"الحسن البصري" تابعي جليل اجتمع بجمع من الصحابة، فلا يقول ذلك إلا عن توقيف)) اهـ. ونقلها بعضهم عن "النقاش" المفسر في "منسكه"^(٣) مقيدة بأوقات خاصة، و"الحسن" أطلقها، وذكر ذلك بعضهم نظماً نقله "ح"^(٤) عن "الشرنبلالية"^(٥)، فراجعهما.

[١٠٠٨٨] (قوله: بكعبة) أي: فيها.

[١٠٠٨٩] (قوله: والموقفين) أي: عرفة والمشعر الحرام في مزدلفة.

[١٠٠٩٠] (قوله: طواف) أي: مكانه، والأولى أن يقول: المطاف، وهو ما كان في زمنه ﷺ

مسجداً، وإلا فالمسجد الحرام كله مطاف، بمعنى أنه يجوز فيه الطواف، "شرح اللباب"^(٦). ١٧٥/٢

[١٠٠٩١] (قوله: وسعي) أي: بين الصفا والمروة لا سيما فيما بين الميدين، "شرح اللباب"^(٧).

[١٠٠٩٢] (قوله: مرّوتين) أي: الصفا والمروة، ففيه تغليب، ولعله غلب المؤنث على المذكر

بناءً على أحد القولين للعلماء، وهو أن المروة أفضل من الصفا.

[١٠٠٩٣] (قوله: مقام) أي: خلفه كما في "اللباب"^(٨).

(١) "رسالة في فضل مكة". ("هدية العارفين" ٢٦٥/١).

(٢) في "حاشيته على إيضاح النووي": الباب الثالث في دخول مكة - الفصل الثاني في كيفية الطواف ص ٢٧١ - بتصرف.

(٣) المسمى "مناسك النقاش": لأبي بكر محمد بن الحسن بن محمد النقاش (ت ٣٥١هـ). ("كشف الظنون" ١٨٣٣/٢، "وفيات الأعيان" ٢٩٨/٤).

(٤) "ح": كتاب الحج - فصل ق ١٣٧/أ.

(٥) "الشرنبلالية": كتاب الحج ٢٢٤/١ - ٢٢٥ (هامش "الدرر والغرر").

(٦) انظر "إرشاد الساري": باب المتفرقات - فصل في أماكن الإجابة ص ٣٣٢.

(٧) انظر "إرشاد الساري": باب المتفرقات - فصل في أماكن الإجابة ص ٣٣٢.

(٨) انظر "إرشاد الساري": باب المتفرقات - فصل في أماكن الإجابة ص ٣٣٢.

..... جَمَارُكَ تُعْتَبَرُ

زاد في "اللباب": ((وعند رؤية الكعبة، وعند السِّدْرَةِ، والرُّكْنِ اليمانيِّ، وفي الحِجْرِ، وفي مِنى في نصف.....

[١٠٠٩٤] (قوله: جَمَارُكَ) أي: الثلاث، فبذلك بلغت خمسة عشر، لكن اعترض بأنه لا دعاء في جمرة العقبة بل في الأولى والوسطى.

[١٠٠٩٥] (قوله: زاد في "اللباب" ^(١) إلخ) أي: "لباب المناسك" للشيخ "رحمة الله السندي" تلميذ المحقق "ابن الهمام"، اختصره من "منسكه الكبير"، واختصره أيضاً بمنسك أصغر منه، فافهم.

[١٠٠٩٦] (قوله: وعند السِّدْرَةِ) فيه أنه لم يذكرها ^(٢) في "اللباب"، بل ذكرها في "الشرنبلالية" ^(٣)، وهي سِدْرَةٌ كانت بعرفة، وهي الآن غير معروفة، ذكره بعض المحشّين عن "تاريخ مكة" ^(٤) للعلامة "القطبي"، وكذا عزاه بعض مشايخ مشايخنا لـ "ابن ظهيرة" الحنفي المكي في "فضائل مكة" ^(٥).

[١٠٠٩٧] (قوله: وفي الحِجْرِ) فيه أن هذا هو تحت الميزاب كما في "الشرنبلالية" ^(٦)

(قوله: لكن اعترض بأنه لا دعاء في جمرة العقبة إلخ) نعم لا دعاء فيها عقب الفراغ من رمي الحصى، وفيها دعاء في أثنائها، فالجمرة الثالثة معدودة هنا نظراً لذلك، على أنه لا مانع من جعل الجمار الثلاث محلاً لإجابة الدعاء بدون رمي.

(قوله: فيه أن هذا هو تحت الميزاب إلخ) فيه أنه أعم من قوله: ((تحت الميزاب))، والمراد ما عداه.

(١) انظر "إرشاد الساري": باب المتفرقات - فصل في أماكن الإجابة ص ٣٣٢ - .

(٢) في "ب": ((يذكر لم ها))، وهو خطأ.

(٣) "الشرنبلالية": كتاب الحج ٢٢٥/١ (هامش "الدرر والغرر").

(٤) "الإعلام بأعلام بيت الله الحرام": الخاتمة: في ذكر المواضع المباركة والأماكن الماثورة المستجاب فيها الدعاء ص ٤٤٣ - .

(٥) "الجامع اللطيف في فضل مكة وأهلها وبناء البيت الشريف": الخاتمة - فوائد تختتم بها الخاتمة ص ٢١٩ - ، وهو

لمحمد بن محمد بن أبي بكر بن علي بن ظهيرة، جمال الدين المكي المخزومي (ت ٩٨٦هـ). ("الأعلام" ٥٩/٧).

(٦) "الشرنبلالية": كتاب الحج ٢٢٤/١ (هامش "الدرر والغرر").

ليلة البدر)).

(وإذا غربت الشمسُ أتى) على طريق المأزمين (مزدلفة) وحدّها من مأزمي عرفة إلى مأزمي مُحسّر (ويستحبُّ أن يأتيها.....)

عن "الفتح" (١).

[١٠٠٩٨] (قوله: ليلة البدر) وهي ليلة الرابع عشر من ذي الحجة التي ينزلون فيها الآن،

"ط" (٢).

قلت: وقد ألحقت هذه الخمسة نظماً بنظم صاحب "النهر" فقلت:
ورؤية بيتٍ ثم حجرٍ وسِدْرَةٍ وركنٌ يَمَانٌ مع منى ليلة القمر

مطلب في الدّفع من عرفات

[١٠٠٩٩] (قوله: وإذا غربت الشمسُ إلخ) بيانٌ للواجب، حتّى لو دفع قبل الغروب فإن جاوزَ حدودَ عرفة لزمه دمٌ، [٢/٣٩٣ ق/ب] إلّا أن يعود قبله ويدفع بعده فيسقطُ خلافاً لـ "زفر"، بخلاف ما لو عادَ بعده، ولو مكثَ بعدما أفاضَ الإمامُ كثيراً بلا عذرٍ أساء، ولو أبطأ الإمامُ ولم يُفيضْ حتّى ظهرَ الليلُ أفاضوا؛ لأنّه أخطأ السنّة، من "البحر" (٣) و"النهر" (٤).
[١٠١٠٠] (قوله: أتى) أي: أفاضَ الإمامُ والناسُ وعليهم السّكينة والوقار، فإذا وجدَ فرجةً أسرعَ المشيَ بلا إيذاء، وقيل: لا يُسنُّ الإيضاعُ، أي: لا يُسنُّ في زماننا لكثرة الإيذاء، "لباب" و"شرحه" (٥).

[١٠١٠١] (قوله: على طريق المأزمين) أي: لا على طريق ضَبٍّ، والمأزمُ بهمزة بعد الميم الأولى

(قوله: وقيل: لا يُسنُّ الإيضاعُ) هو الإسراع في السير.

(١) "الفتح": كتاب الحج - باب الإحرام - فصل في فضل ماء زمزم ٢/٤٠٠.

(٢) "ط": كتاب الحج - فصل في الإحرام ١/٥٠٣ - ٥٠٤.

(٣) "البحر": كتاب الحج - باب الإحرام ٢/٣٦٦.

(٤) "النهر": كتاب الحج - باب الإحرام ق/١٣٨ أ.

(٥) انظر "إرشاد الساري": باب الوقوف بعرفات وأحكامه - فصل في الإفاضة من عرفة ص ١٤٣ -.

ماشياً، وأن يُكَبِّرَ، ويُهْلِلَ، وَيَحْمَدَ، وَيُلَبِّيَ ساعةً فساعةً، و) المزدلفة (كلُّها موقفٌ إلا وادي^(١) مُحَسِّرٍ) وهو وادي بين منى ومزدلفة، فلو وقف به أو بيطن عُرنَةً لم يَجُزْ.....

- ويجوز تركُّها كما في رأسٍ - وزايٍ مكسورةٍ، وأصله: المضيق بين جبلين، ومرادُ الفقهاء الطريقُ الذي بين الجبلين، وهما جبلان بين عرفاتٍ ومزدلفة، "إسماعيل"^(٢). وعزاه بعضهم إلى "العزَّ بن جماعة"^(٣)، وأنه نقله عن "المحبِّ الطبري"^(٤)، وردَّ به قول "النووي"^(٥): ((إنَّ المراد به ما بين العَلَمين اللذين هما حدُّ الحرم))، وقال: ((إنَّه غريبٌ، ويَحْمِلُ العوَامُّ على الرَّحمةِ بين العلمين، وليس لذلك أصلٌ)).

[١٠١٠٢] (قوله: ماشياً) أي: إذا قَرُبَ منها يدخلها ماشياً تأدُّباً وتواضعاً؛ لأنَّها من الحرم المحترم، "شرح اللباب"^(٦).

[١٠١٠٣] (قوله: إلا وادي مُحَسِّرٍ) بضمِّ الميم وفتح الحاء المهملة وكسر السين المهملة المشدَّدة وبالراء، والاستثناء منقطع؛ لأنَّه ليس من منى كما أشار إليه "الشارح".

[١٠١٠٤] (قوله: ليس من منى)^(٧) صوابه: ليس من مزدلفة؛ لأنَّها محلُّ الوقوف اهـ.

[١٠١٠٥] (قوله: أو بيطن عُرنَةً) أي: الذي قَرُبَ عرفاتٍ كما مرَّ^(٨).

[١٠١٠٦] (قوله: لم يَجُزْ) أي: لم يصحَّ الأوَّلُ عن وقوفٍ مزدلفةً الواجب، ولا الثاني

عن وقوفٍ عرفاتٍ الرُّكن.

(١) في ط: ((إلا موقف وادي)).

(٢) "الإحكام": كتاب الحج ٢/ق ١٦٩ ب بتصرف.

(٣) "هداية السالك": الباب الحادي عشر في الخروج من مكة المشرقة - فصل في الإفاضة ٣/١٠٤٠.

(٤) "القرى لقاصد أم القرى": الباب التاسع عشر في الإفاضة من عرفة والوقوف بمزدلفة ص ٣٧٨. لأبي العباس أحمد ابن عبد الله بن محمد، محبِّ الدين الطبري (ت ٦٩٤ هـ). ("شذرات الذهب" ٧/٧٤٣).

(٥) "المجموع": كتاب الحج - باب صفة الحج والعمرة ٨/١٥٠.

(٦) انظر "إرشاد الساري": باب أحكام المزدلفة ص ١٤٣ -.

(٧) هذه المقولة ساقطة من "الأصل" و"آ".

(٨) ص ٨٦ - "در".

على المشهور (ونزلَ عند جَبَلٍ قُرَحٍ) بضمُّ ففتح لا يَنْصَرِفُ للعلميَّة والعَدْلُ مِنَ قَارِحٍ بمعنى مُرتَفِعٍ، والأصحُّ أَنَّهُ الْمَشْعَرُ الْحَرَامُ، وعليه مَيَّقَدَةٌ، قيل: كانونُ آدم (وصلَّى العشاءَيْنِ بِأَذَانٍ وَإِقَامَةٍ)؛.....

[١٠١٠٧] (قوله: على المشهور) أي: خلافاً لما في "البدائع"^(١) من جوازِهِ فيهما، "فتح"^(٢).

[١٠١٠٨] (قوله: والأصحُّ أَنَّهُ الْمَشْعَرُ الْحَرَامُ) وقيل: هو مزدلفةٌ كُلُّهَا.

[١٠١٠٩] (قوله: وعليه مَيَّقَدَةٌ) قيل: هي أسطوانةٌ من حجارةٍ مدوّرةٌ تدويرُها أربعةٌ وعشرون

ذراعاً، وطولُها اثنا عشر، وفيها خمسٌ وعشرون درجةً، وهي على خشبةٍ مرتفعةٍ كان يُوقَدُ عليها في خلافةِ "هارون الرشيد" الشَّمْعُ ليلةَ مزدلفة، وكان قبلَهُ يُوقَدُ بالخطب، وبعده بمصاييح كبار.

[١٠١١٠] (قوله: وصلَّى العشاءَيْنِ إلخ) أي: في أوَّلِ وقتِ العشاءِ الأخيرة، "قُهِسْتَانِي"^(٣).

وينبغي أن يصليَ قبلَ حطِّ رحالِهِ، بل يُنِيخُ جمالَهُ وَيَعْقِلُهَا، وأشار إلى أَنَّهُ لَا تَطَوُّعَ بينهما ولو سَنَةً

مؤكِّدةً [٢/ق/٣٩٤أ] على الصحيح، ولو تطوَّعَ أعادَ الإقامة كما لو اشتغلَ بينهما بعملٍ آخر،

"بحر"^(٤). قال في "شرح اللباب"^(٥): ((ويصليَ سَنَةً المغربِ والعشاءِ والوترَ بعدها كما صرَّحَ به

مولانا "عبد الرحمن الجامي" قدسَ الله سرَّهُ السَّامِي في "منسكه"^(٦)) اهـ. وأمَّا قولُ "الشارح" قبيل

باب الأذان: ((يكرهُ التَّنْفُلُ بعدَ صلاتي الجَمْعَيْنِ)) ففيه كلامٌ قدَّمناه^(٧) هناك.

(قوله: والوترَ بعدها) عبارة "السندي" عن "شرح اللباب": ((بعدهما بضمير التثنية)) اهـ.

(١) "البدائع": كتاب الحج - فصل: وأما مكانه فجزء من أجزاء مزدلفة ١٣٦/٢، وكتاب الحج - فصل في سنته

١٥٤/٢. وللتوسع انظر تعليق ابن الهمام على هذه المسألة في "الفتح": ٣٨١/٢.

(٢) "الفتح": كتاب الحج - باب الإحرام ٣٨١/٢.

(٣) "جامع الرموز": كتاب الحج ٢٤٧/١.

(٤) "البحر": كتاب الحج - باب الإحرام ٣٦٦/٢.

(٥) انظر "إرشاد الساري": باب أحكام المزدلفة - فصل في الجمع بين الصلاتين ص ١٤٤ -.

(٦) تقدَّمت ترجمته في ٥٥٥/٢.

(٧) المقولة [٣٣٤١] قوله: ((وكذا بعدهما)).

لأنَّ العشاء في وقتها لم تَحْتَجْ للإعلام، كما لا احتياج هنا للإمام.....

[١٠١١] (قوله: لأنَّ العشاء في وقتها إلخ) علة للاقتصار هنا على إقامة واحدة بخلاف الجمع في عرفة، فإنه بإقامتين؛ لأنَّ الصلاة الثانية هناك تُؤدَّى في غير وقتها، فتقع الحاجة إلى إقامة أخرى للإعلام بالشروع فيها، أمَّا الثانية هنا ففي وقتها، فتستغني عن تجديد الإعلام كالوتر مع العشاء، "بدائع" (١).

[١٠١٢] (قوله: كما لا احتياج هنا للإمام) فلو صلاهما منفرداً جاز خلافاً لما في "شرح النقاية" لـ "البرجندي"، فإنه خلافُ المشهور في المذهب، "شرح اللباب" (٢). وذكر في "اللباب" (٣): ((أنَّ الجماعة سنة في هذا الجمع))، ثم قال: ((وشرائطُ هذا الجمع الإحرام بالحج، وتقديم الوقوف عليه، والزَّمان، والمكان، والوقت إلخ))، قال "شارحه" (٤): ((فلا يجوزُ هذا الجمعُ لغير المحرم بالحج، وأمَّا ما ذكره "المحبوبي" من أنَّ الإحرام غيرُ شرطٍ فيه فغيرُ صحيح؛ لتصريحهم بأنَّ هذا الجمع جمعُ نسلٍ، ولا يكونُ نسلًا إلا بالإحرام بالحج)) اهـ.

وبه ظهرَ صحَّةُ ما بحثه في "النهر" (٥) بقوله: ((وينبغي اشتراطُه لكونه في المغرب مؤدِّياً)) اهـ. وظهرَ أنَّ ما في "النهاية" و"الهندية" (٦) من عدم اشتراطه مبنيٌّ على قول "المحبوبي"، فافهم.

(قوله: علة للاقتصار هنا على إقامة واحدة إلخ) في "غاية البيان": ((فإن قلت: يردُّ عليكم الفوائت؛ لأنه إن شاء أذنَّ وأقام لكلِّ صلاةٍ، وإن شاء اقتصرَ على الإقامة، فينبغي أن يكون هنا كذلك. قلت: الفوائت كلُّ واحدةٍ منها صلاةٌ على حدةٍ ينفردُ كلُّ بالإقامة، بخلاف الصَّلَاتين بالمزدلفة، فإنَّهما صارتا كصلاةٍ واحدةٍ بدليل أنَّهما لا يجوزُ التطوُّعُ بينهما، فلاجلِ هذا لم يُفردُ كلُّ واحدةٍ بالإقامة)) اهـ.

(١) "البدائع": كتاب الحج - فصل: وأما بيان سنن الحج ١٥٥/٢ .

(٢) انظر "إرشاد الساري": باب أحكام المزدلفة - فصل في الجمع بين الصلاتين ص ١٤٤ - بتصرف. وفيه عزي البرجندي ما ذكره إلى "الروضة".

(٣) انظر "إرشاد الساري": باب أحكام المزدلفة - فصل في الجمع بين الصلاتين ص ١٤٤ .

(٤) انظر "إرشاد الساري": باب أحكام المزدلفة - فصل في الجمع بين الصلاتين ص ١٤٣ .

(٥) "النهر": كتاب الحج - باب الإحرام ق ١٣٨/ب .

(٦) "الفتاوى الهندية": كتاب المناسك - الباب الخامس في كيفية أداء الحج ٢٣٠/١ نقلاً عن "الكفاية".

(ولو صَلَّى المغربَ والعشاءَ (في الطَّرِيقِ) في (عرفاتٍ أعادَهُ) للحديث:.....)

[١٠١١٣] (قوله: ولو صَلَّى المغربَ والعشاءَ) في بعض النسخ: ((أو العشاءَ)) بأو، وفي بعضها الاقتصارُ على المغرب موافقاً لما في "الكتز"^(١) وغيره، وهو أولى؛ لأنَّ المراد التنبيهُ على وجوب تأخير المغرب عن وقتها المعتاد، ويُفهمُ منه بالأولى وجوبُ تأخير العشاء إلى المزدلفة، نعم عبارة "اللباب"^(٢): ((ولو صَلَّى الصلاتين أو إحداهما)).

[١٠١١٤] (قوله: أعادَهُ) أي: أعادَ ما صَلَّى، قال العلامة "الشَّهاوي" في "منسكه"^(٣): ((هذا فيما إذا ذهبَ إلى المزدلفة من طريقها، أمَّا إذا ذهبَ إلى مكة من غير طريق المزدلفة جاز له أنْ يصليَ المغربَ [٢/ق/٣٩٤/ب] في الطريق بلا توقُّفٍ في ذلك، ولم أجد أحداً صرَّحَ بذلك سوى صاحب "النهاية" و"العناية"^(٤)، ذكراه في باب قضاء الفوائت، وكلامُ "شارح الكتز"^(٥) أيضاً يدلُّ على ذلك، وهي فائدة جليلة أهد. وكذا صرَّحَ به في "البنية"^(٦) في الباب المذكور أيضاً)) أهد. ذكره بعض المحشِّين عن خطِّ بعض العلماء.

قلت: ويؤخذُ هذا من اشتراطِ المكان لصحَّةِ هذا الجمع كما مرَّ^(٧) ويأتي^(٨)، فإنَّه يفيدُ أنَّه لو لم يَمُرَّ على المزدلفة لَزِمَ صلاةُ المغرب في الطريق في وقتها لعدم الشرط، وكذا لو بات في عرفاتٍ، فتنبَّه.

(١) انظر "شرح العيني على الكتز": كتاب الحج - باب الإحرام ١/١١٥.

(٢) انظر "إرشاد الساري": باب أحكام المزدلفة - فصل في الجمع بين الصلاتين ص ٤٤٤ -.

(٣) لم نقف له على ترجمة فيما بين أيدينا من المصادر.

(٤) "العناية": كتاب الصلاة ١/٤٣٣ (هامش "فتح القدير").

(٥) "تبين الحقائق": كتاب الحج - باب الإحرام ٢/٢٨.

(٦) "البنية": كتاب الصلاة - باب قضاء الفوائت ٢/٧٢٠.

(٧) المقولة [١٠١١٢] قوله: ((كما لا احتياج هنا للإمام)).

(٨) المقولة [١٠١١٧] قوله: ((والمكان مزدلفة)).

((الصَّلَاةُ أَمَامَكَ)) فتَوَقَّتَا بِالزَّمانِ وَالْمَكَانِ وَالْوَقْتِ، فَالزَّمانُ لَيْلَةُ النَّحْرِ، وَالْمَكَانُ مَزْدَلِفَةُ، وَالْوَقْتُ وَقْتُ الْعِشَاءِ، حَتَّى لَوْ وَصَلَ إِلَى مَزْدَلِفَةَ قَبْلَ الْعِشَاءِ لَمْ يُصَلِّ الْمَغْرِبَ حَتَّى يَدْخُلَ وَقْتُ الْعِشَاءِ،.....

[١٠١١٥] (قوله: الصلاة أمامك) الجملة في محل جر بدل من الحديث، وخاطب به ﷺ

"أُسامة" لَمَّا نَزَلَ عَلَيْهِ السَّلَامُ بِالشَّعْبِ فَبَالَ وَتَوَضَّأَ، فَقَالَ "أُسامة": ((الصلاة يا رسول الله))^(١)، ومعنى الحديث: وقتها الجائز أو مكانها، "ط"^(٢).

[١٠١١٦] (قوله: ليلة النحر) سَمَّاهَا بِذَلِكَ جَرِيًّا عَلَى الْحَقِيقَةِ اللَّغَوِيَّةِ وَالشَّرْعِيَّةِ، وَأَمَّا مَا مَرَّ فِي

آخِرِ الْإِعْتِكَافِ مِنْ تَبَعِّيَّتِهَا لِلْيَوْمِ الَّذِي قَبْلُهَا فَذَاكَ بِالنَّظَرِ إِلَى الْحُكْمِ كَمَا حَقَّقْنَاهُ^(٣) هُنَاكَ، فَافْهَم.

[١٠١١٧] (قوله: والمكان مزدلفة) يَرِدُ عَلَيْهِ مَا فِي "الْبَحْرِ"^(٤) عَنْ "الْمَحِيط": ((لو صلاهما

بعدما جاوزَ المزدلفةَ جاز)) اهـ. وعزاه في "شرح الباب"^(٥) إِلَى "الْمُنْتَقَى"، لَكِنْ قَالَ بَعْدَهُ: ((وهو خلافُ ما عليه الجمهور)).

[١٠١١٨] (قوله: والوقت) الفرقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الزَّمانِ هُنَا أَنَّ الثَّانِيَّ أَعَمُّ.

(١) أخرجه مالك ٣٤٠/١ كتاب الحج - باب صلاة المزدلفة، وأحمد ٥/٢٠٠، ٢٠٢، ٢٠٨، ٢١٠، والبخاري (١٣٩) كتاب الوضوء - باب إسباغ الوضوء، و(١٨١) باب الرجل يوضئ صاحبه، و(١٦٦٧) و(١٦٦٩) كتاب الحج - باب النزول بين عرفة وجمع، ومسلم (١٢٨٠) كتاب الحج - باب استحباب إقامة الحاج التلبية حتى يشرع في رمي جمره العقبة يوم النحر، وأبو داود (١٩٢١) و(١٩٢٥) كتاب المناسك - باب الدفعة من عرفة، والنسائي ٢٩٢/١ كتاب الصلاة - باب كيف الجمع؟ و٥/٢٥٩ كتاب المناسك - باب النزول بعد الدفع من عرفة، وابن ماجه (٣٠١٩) كتاب المناسك - باب النزول بين عرفات وجمع لمن كانت له حاجة، والدارمي ٤٨٧/١ كتاب المناسك - باب الجمع بين الصلاتين يجمع، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" ٢/٢١٤ كتاب الحج - باب الجمع بين الصلاتين يجمع كيف؟ وابن حبان (١٥٩٤) كتاب الصلاة - باب الجمع بين الصلاتين.

(٢) "ط": كتاب الحج - فصل في الإحرام ٥٠٤/١.

(٣) المقولة [٩٥٤٢] قوله: ((إلا ليلة عرفة إلخ)).

(٤) "البحر": كتاب الحج - باب الإحرام ٣٦٨/٢.

(٥) انظر "إرشاد الساري": باب أحكام المزدلفة - فصل في الجمع بين الصلاتين ص ١٤٦ -.

فتصلحُ لُغْزاً مِنْ وجوهٍ (ما لم يَطْلُعَ الفجرُ) فيعودُ إلى الجواز،

[١٠١١٩] (قوله: فتصلحُ لُغْزاً مِنْ وجوهٍ) أي: تصلحُ هذه المسألة، فيقال: أيُّ فرضٍ لا تُطَلَّبُ له الإقامة؟ فالجواب: عشاءُ المزدلفة إذا لم يُفصلَ بينها وبين المغرب بفاصلٍ، ويقال: أيُّ صلاةٍ تُصَلَّى في غير وقتها وهي أداء؟ وأيُّ صلاةٍ إذا صَلَّيتُ في وقتها وَجَبَتْ إعادتها؟ فالجواب: مغربُ المزدلفة، وأيُّ صلاةٍ يجبُ أن تُفعلَ في مكانٍ مخصوصٍ؟ فالجواب: المغربُ والعشاءُ في المزدلفة، فتأمل واستخرج غيرها، "ح" (١).

زاد "ط" (٢): ((وأيُّ عشاءٍ أُدِّيَتْ قبل المغرب من صاحبٍ ترتيبٍ وصحَّت؟ فالجواب: عشاءُ المزدلفة))، وزاد "الرحماني": ((وأيُّ صلاةٍ يَخْتَلِفُ وقتها في زمانٍ دون زمانٍ؟ وهي مغربُ المزدلفة، وقتها ليلة العيد غيرُ وقتها في بقية الأيام، [٢/ق ٣٩٥/أ] وأيُّ صلاةٍ يَخْتَلِفُ وقتها في حالةٍ دون حالةٍ؟ هي هذه، يَخْتَلِفُ وقتها في حالة الإحرام بالحج، وأيُّ صلاةٍ فاسدةٍ إذا خَرَجَ وقتُ التي بعدها انقلبتُ صحيحةً؟ وأيُّ صلاةٍ يكرهُ الإتيانُ بسنَّتها؟ هي هذه)).

[١٠١٢٠] (قوله: فيعودُ إلى الجواز) أي: المغربُ أو ما صلَّاهُ من مغربٍ وعشاءٍ في الوقت قبل المزدلفة، ومفهومُهُ أنه قبل طلوع الفجر لم يُجزَّه، وهذا قولُهُما، وقال "أبو يوسف": يُجزَّيه وقد أساء، "هداية" (٣). أي: لأنَّ المغرب التي صلَّاهَا في الطريق إن وَقَعَتْ صحيحةٌ فلا تجبُ إعادتها لا في الوقت ولا بعده، وإن لم تقع صحيحةٌ وَجَبَتْ فيه وبعده، أي: إن لم يُؤدِّها فيه وَجَبَ قضاؤها بعده؛ لأنَّ ما وَقَعَ فاسداً لا يتقلبُ صحيحاً بمضي الوقت. وأجيب: بأنَّ الفساد موقوفٌ يظهرُ أثرُهُ في ثاني الحال كما مرَّ في مسألة الترتيب، كذا في "العناية" (٤).

قلت: هذا صريحٌ في أنَّ المراد بعدم الجواز عدمُ الصَّحَّة لا عدمُ الحلِّ خلافاً لما فَهَمَهُ في "البحر"، وتأمَّل الكلام فيما علَّقناه عليه (٥).

(١) "ح": كتاب الحج - فصل ق ١٣٧/أ، وقوله: ((ويقال: أيُّ صلاةٍ تُصَلَّى في غير وقتها وهي أداء)) ليس فيه.

(٢) "ط": كتاب الحج - فصل في الإحرام ٥٠٤/١.

(٣) "الهداية": كتاب الحج - باب الإحرام ١٤٦/١ بتصرف.

(٤) "العناية": كتاب الحج - باب الإحرام ٣٧٩/٢ (هامش "فتح القدير").

(٥) انظر "حاشية منحة الخالق على البحر الرائق": كتاب الحج - باب الإحرام ٣٦٧/٢.

وهذا إذا لم يَخَفْ طُلُوعَ الفجر في الطريق، فإن خافَهُ صلاهما.
(ولو صَلَّى العشاءَ قبل المغرب بمزدلفة صَلَّى المغربَ ثم أعادَ العشاءَ، فإن لم يُعِدْها
حتى ظَهَرَ الفجرُ عادَ العشاءَ إلى الجواز) وينوي المغربَ أداءً، ويتركُ سُنَّتَها،.....

[١٠١٢١] (قوله: وهذا) أي: عدمُ جوازِ ما صلاهُ في طريق المزدلفة المفهومُ من قوله: ((أعادَهُ

ما لم يطلع الفجرُ))، فافهم.

[١٠١٢٢] (قوله: صلاهما) لأنه لو لم يُصلِّهما صارتا قضاءً.

[١٠١٢٣] (قوله: عادَ العشاءَ إلى الجواز) قال في "الظهيرية"^(١): ((وهذه مسألة لا بدَّ من

معرفتها، وهذا كما قال "أبو حنيفة" فيمن تركَ صلاةَ الظهر ثم صَلَّى بعدها خمساً وهو ذاكرٌ
للمتروكة: لم يَجْزُ، فإن صَلَّى السادسة عادَ إلى الجواز)) اهـ.

واستشكلَ حكمَ المسألة "الخيرُ الرملي"^(٢): ((بأنَّ فيه تفويتَ الترتيب، وهو فرضٌ يَفُوتُ الجوازُ

بفوته كترتيبِ الوترِ على العشاءِ))، قال: ((إلاَّ أنْ يُحْمَلَ على ساقطِ الترتيب أو على عَوْدِها إلى
الجواز إذا صَلَّى خمساً بعدها)) اهـ.

وهو تأويلٌ بعيدٌ، بل الظاهرُ سقوطُ الترتيب هنا بقرينةِ التَّنْظِيرِ بقوله في "الظهيرية": ((وهذا

كما قال "أبو حنيفة" إلخ))، وعن هذا قال السيّد "محمدُ أبو السُّعود"^(٣): ((لا فرقَ في هذا بين أنْ
يكونَ صاحبُ ترتيبٍ أو لا، فتزادُ هذه على مُسَقِّطاتِ وجوبِ الترتيب)) [٢/ق ٣٩٥/ب] اهـ.

[١٠١٢٤] (قوله: وينوي المغربَ أداءً) كذا في "النهر"^(٣) عن "السَّراج"، وفيه ردٌّ على قولِ

١٧٧/٢

"البحر"^(٤): ((إنَّها قضاءٌ)) مع أنه صرَّحَ بعده: ((بأنَّ وقتها وقتُ العشاءِ)).

[١٠١٢٥] (قوله: ويتركُ سُنَّتَها) الموافقُ لما قدَّمناه^(٥) عن "الجامي" أن يقول: ويؤخِّرُ سُنَّتَها.

(١) "الظهيرية": كتاب الحج - الفصل الثاني في الحج الذي أدَّاه ﷺ ق ٦٥/ب باختصار.

(٢) "فتح المعين": كتاب الحج - باب الإحرام ٤٨٥/١ بتصرف يسير.

(٣) "النهر": كتاب الحج - باب الإحرام ق ١٣٨/ب.

(٤) "البحر": كتاب الحج - باب الإحرام ٣٦٦/٢ - ٣٦٧.

(٥) المقولة [١٠١١٠] قوله: ((وصلَّى العشاءَ إلخ)).

وَيُحْيِيهَا فَإِنَّهَا أَشْرَفُ مِنْ لَيْلَةِ الْقَدْرِ كَمَا أَفْتَى بِهِ صَاحِبُ "النَّهْرِ" وَغَيْرُهُ، وَجَزَمَ شُرَّاحُ "البخاري" - سَيِّمَا "القسطلاني"^(١) - بِأَنَّ عَشَرَ ذِي الْحِجَّةِ أَفْضَلُ مِنَ الْعَشْرِ الْأَخِيرِ مِنْ رَمَضَانَ.....

[١٠١٢٦] (قوله: وَيُحْيِيهَا) يعني: ليلة العيد، بأنْ يشتغلَ فيها أو في معظمِها بالعبادة من صلاةٍ أو قراءةٍ أو ذكرٍ أو دراسةٍ علمٍ شرعيٍّ ونحو ذلك، وقوله: ((فإنَّها أَفْضَلُ إلخ)) قال "ح"^(٢): ((أي: في حدِّ ذاتِها لا في حقِّ مَنْ كان بمزدلفة)).

[١٠١٢٧] (قوله: كَمَا أَفْتَى بِهِ صَاحِبُ "النَّهْرِ" وَغَيْرُهُ) عبارة "النهر"^(٣): ((وقد وَقَعَ السَّوَالُ في شرفِها على ليلةِ الجمعة، وكنتُ ممن مالَ إلى ذلك، ثمَّ رأيتُ في "الجمهرة"^(٤) أنَّها أَفْضَلُ ليالي السَّنة)) اهـ.

وكلامُهُ كما ترى في تفضيلِها على ليلةِ الجمعة لا على ليلةِ القدر، نعم ما في "الجمهرة" شاملٌ لِليلةِ القدر، لكنَّ هذا القدر لا يُسَوِّغُ أَنْ يُقال: أَفْتَى بِهِ صَاحِبُ "النَّهْرِ". اهـ "ح"^(٥).

مطلبٌ في المفاضلة بين ليلة العيد، وليلة الجمعة، وعَشْر ذِي الْحِجَّةِ، وعَشْر رَمَضَانَ

[١٠١٢٨] (قوله: وَجَزَمَ إلخ) تأييدٌ لِما قَبْلَهُ مِنْ حَيْثُ إِنَّ الْأَكْثَرَ عَلَى أَنَّ لَيْلَةَ الْقَدْرِ فِي الْعَشْرِ الْأَخِيرِ مِنْ رَمَضَانَ، فَإِذَا كَانَ عَشْرُ ذِي الْحِجَّةِ أَفْضَلَ مِنْهُ لَزِمَ تفضيلُهُ على ليلةِ القدر، وليلةِ العيد أَفْضَلُ ليالي العشر، فتكونُ أَفْضَلُ مِنْ ليلةِ القدر، قال "ط"^(٦): ((وذكرَ "المنائي" في "شرحهِ الصَّغِيرِ"^(٧)

(١) "إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري": كتاب العيدين - باب فضل العمل في أيام التشريق ٢/٢١٧.

(٢) "ح": كتاب الحج - فصل ق ١٣٧/أ.

(٣) "النهر": كتاب الحج - باب الإحرام ق ١٣٨/ب.

(٤) لم نعثَر على هذا النقل في "الجمهرة النيرة".

(٥) "ح": كتاب الحج - فصل ق ١٣٧/أ - ب.

(٦) "ط": كتاب الحج - فصل في الإحرام ١/٥٠٥.

(٧) انظر "فيض القدير": ٥١/٢ بتصرف.

في حديث: «أفضل أيام الدنيا أيام العشر»^(١) ما نصّه: لاجتماع أمّهات العبادات فيه، وهي الأيام التي أقسم الله تعالى بها بقوله: ﴿وَالْفَجْرِ ١ وَلَيَالٍ عَشْرٍ ٢﴾ [الفجر - ١، ٢]، فهي أفضل من أيام العشر الأخير من رمضان على ما اقتضاه هذا الخبر، وأخذ به بعضهم، لكن الجمهور على خلافه، وقال في "شرح الكبير"^(٢): وثمرة الخلاف تظهر فيما لو علّق نحو طلاق أو نذر بأفضل الأعشار أو الأيام، قال "ابن القيم"^(٣): والصواب أن ليالي العشر الأخير من رمضان أفضل من ليالي ذي الحجة؛ لأنه إنما فضّل ليومي النحر وعرفة، وعشر رمضان إنما فضّل بليلة القدر) اهـ.

قلت: ونقل "الرحمّتي" عن بعضهم ما يفيد التوفيق، وهو: ((أنّ أيام عشر ذي الحجة أفضل من أيام عشر رمضان، وليالي الثاني أفضل من ليالي الأوّل؛ لأنّ أفضل ما في الثاني ليلة القدر، وبها ازداد شرفه، وازدياد شرف الأوّل يوم عرفة)) اهـ.

وهذا مع ما مرّ^(٤) عن "ابن القيم" كالصريح في أفضليّة [٢/٣٩٦ق/أ] ليلة القدر على ليلة النحر، ويلزم منه تفضيلها على ليلة الجمعة لما مرّ^(٥) عن "النهر" من تفضيل ليلة النحر على ليلة

(١) أخرجه البزار (١١٢٨)، وأخرجه أبو يعلى (٢٠٩٠) بلفظ: «ما من يوم أفضل عند الله من أيام عشر ذي الحجة»، وابن حبان (٣٨٥٣) كتاب الحج - باب الوقوف بعرفة والمزدلفة والدفع منهما، والطحاوي في "شرح مشكل الآثار" ٤١٨/٧ (٢٩٧٣).

وأورده الهيثمي في "المجمع" ١٧/٤ وقال: رواه البزار، وإسناده حسن ورجاله ثقات. و٢٥٣/٣ وقال: رواه أبو يعلى، وفيه محمد بن مرزوق العقيلي، وثقه ابن معين وابن حبان، وفيه بعض كلام، وبقية رجاله رجال الصحيح، ورواه البزار، كلّهم من حديث جابر رضي الله عنه مرفوعاً، وفي الباب عن ابن عباس رضي الله عنهما عند البخاري (٩٦٩) كتاب العيدين - باب فضل العمل في أيام التشريق، وأبي داود (٢٤٣٨) كتاب الصوم - باب في صوم العشر. وعن أبي هريرة عند الترمذي (٧٥٨) كتاب الصوم - باب ما جاء في العمل في أيام العشر. وعن عبد الله بن عمرو عند الطيالسي (٢٢٨٣).

(٢) "فيض القدير": ٥١/٢ بتصرف.

(٣) "زاد المعاد": ٥٧/١ بتصرف.

(٤) في هذه المقولة.

(٥) في المقولة السابقة.

الجمعة، ولا يَرِدُ على هذا حديث "مسلم"^(١): «خير يوم طلعت فيه الشمس يوم الجمعة»؛ لأنَّ الكلام في ليلتها لا في يومها، وقد ذَكَرَ "الشارح" في آخر باب الجمعة^(٢) عن "التارخانية": ((أَنَّ يومها أفضل من ليلتها))، أي: لأنَّ فضيلة ليلتها لصلاة الجمعة وهي في اليوم.

(تنبيه)

في "المعراج": ((وقد صحَّ عن رسول الله ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «أفضل الأيام يوم عرفة إذا وافقَ يومَ جمعةٍ، وهو أفضلُ من سبعين حَجَّةً»^(٣)، ذكره في "تجريد الصحاح"^(٤) بعلامة "الموطأ")^(٥) اهـ، وسيأتي^(٦) الكلام عليه آخرَ الحجِّ.

(١) أخرجه مسلم (٨٥٤) كتاب الجمعة - باب فضل يوم الجمعة، ومالك ١٩١/١ كتاب الجمعة - باب ما جاء في الساعة التي في يوم الجمعة، وأحمد ٥٠٤/٢، وأبو داود (١٠٤٦) كتاب الصلاة - باب فضل يوم الجمعة وليلة الجمعة، والترمذي (٤٩١) كتاب أبواب الصلاة - باب ما جاء في الساعة التي ترجى في يوم الجمعة، وقال: هذا حديث حسن صحيح، والنسائي ٩٠/٣ كتاب الجمعة - باب ذكر فضل يوم الجمعة، والحاكم في "المستدرک" ٢٧٨/١ كتاب الجمعة، وأبو يعلى (٥٩٢٥) و(٦٢٨٦) و(٦٤٦٨)، كلهم من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مرفوعاً.

(٢) ٩٣-٩٢/٥ "در".

(٣) ذكره بتمامه ابن الأثير في "جامع الأصول" ٢٦٤/٩ كتاب الفضائل والمناقب - باب يوم عرفة، وقال محققه الشيخ عبد القادر الأرناؤوط حفظه الله تعالى: وأما رواية رَزِين بلفظ: «أفضل من سبعين حَجَّةً» فضعيفة.

قال الزيلعي في "تبين الحقائق" ٢٦/٢: رواه رَزِين بن معاوية في "تجريد الصحاح"، وذكر النووي في "مناسكه": قيل: إذا وافق يوم عرفة يوم جمعة غُفِرَ لكل أهل الموقف.

وقال ابن حجر في "الفتح" ٢٧١/٨ كتاب التفسير - باب قوله تعالى: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾: ((وأما ما ذكره رَزِين في "جامعه" مرفوعاً: «خير ما طلعت فيه الشمس يوم عرفة وافقَ يومَ الجمعة، وهو أفضلُ من سبعين حَجَّةً في غيرها» فهو حديث لا أعرف حاله؛ لأنه لم يذكر صحابته ولا مَنْ أخرجه، بل أدرجه في حديث "الموطأ" - ٣٥٧/١ كتاب الحج - باب جامع الحج - الذي ذكره مرسلاً عن طلحة بن عبيد الله بن كريب، وليست الزيادة المذكورة في شيء من الموطآت، فإن كان له أصلٌ احتمل أن يراد بالسبعين التحديد أو المبالغة، وعلى كلٍّ منهما فثبتت المزية بذلك، والله أعلم)).

(٤) هو "تجريد الصحاح الستة": لأبي الحسن رَزِين بن معاوية بن عمار العبدي السرقسطي الأندلسي (ت ٥٣٥هـ). ("كشف الظنون" ٣٤٥/١، "شذرات الذهب" ١٧٥/٦).

(٥) انظر في هذه المسألة ما نقله الشلبي عن الحافظ ابن حجر العسقلاني ٢٦/٢ (هامش "تبين الحقائق").

(٦) المقولة [١١٠٧٠] قوله: ((لوقف الجمعة إلخ)).

(وَصَلَّى الْفَجَرَ بَغْلَسٍ) لِأَجْلِ الْوُقُوفِ (ثُمَّ وَقَفَ) بِمَزْدَلِفَةَ - وَوَقْتُهُ مِنْ طُلُوعِ الْفَجْرِ إِلَى طُلُوعِ الشَّمْسِ - وَلَوْ مَرَّةً كَمَا فِي عَرَفَةَ، لَكِنْ لَوْ تَرَكَهُ بِعَذْرِ كَرْحَمَةٍ.....

وَنَقَلَ "ط"^(١) عَنْ بَعْضِ الشَّافِعِيِّ: ((أَنَّ أَفْضَلَ اللَّيَالِي لَيْلَةَ مَوْلِدِهِ ﷺ، ثُمَّ لَيْلَةُ الْقَدَرِ، ثُمَّ لَيْلَةُ الْإِسْرَاءِ وَالْمَعْرَاجِ، ثُمَّ لَيْلَةُ عَرَفَةَ، ثُمَّ لَيْلَةُ الْجُمُعَةِ، ثُمَّ لَيْلَةُ النِّصْفِ مِنْ شَعْبَانَ، ثُمَّ لَيْلَةُ الْعِيدِ)).
[١٠١٢٩] (قَوْلُهُ: وَصَلَّى الْفَجَرَ بَغْلَسٍ) أَيُّ: ظِلْمَةٍ فِي أَوَّلِ وَقْتِهَا، وَلَا يُسَنُّ ذَلِكَ عِنْدَنَا إِلَّا هُنَا، وَكَذَا يَوْمُ عَرَفَةَ فِي مَنَى عَلَى مَا مَرَّ عَنْ "الْحَاثِيَّةِ"، وَقَدَّمْنَا^(٢) أَنَّ الْأَكْثَرَ عَلَى خِلَافِهِ.
[١٠١٣٠] (قَوْلُهُ: لِأَجْلِ الْوُقُوفِ) أَيُّ: لِأَجْلِ امْتِدَادِهِ.

مطلب في الوقوف بمزدلفة

[١٠١٣١] (قَوْلُهُ: ثُمَّ وَقَفَ) هَذَا الْوُقُوفُ وَاجِبٌ عِنْدَنَا لَا سَنَةَ، وَالْبَيْتُوتَةُ بِمَزْدَلِفَةَ سَنَةٌ مُؤَكَّدَةٌ إِلَى الْفَجْرِ لَا وَاجِبَةٌ خِلَافًا لـ "الشَّافِعِيِّ" فِيهِمَا كَمَا فِي "الْبَابِ" وَ"شَرْحِهِ"^(٣).
[١٠١٣٢] (قَوْلُهُ: وَوَقْتُهُ إِلَّاخ) أَيُّ: وَقْتُ جَوَازِهِ، قَالَ فِي "الْبَابِ"^(٤): ((وَأَوَّلُ وَقْتِهِ طُلُوعُ الْفَجْرِ الثَّانِي مِنْ يَوْمِ النَّحْرِ، وَآخِرُهُ طُلُوعُ الشَّمْسِ مِنْهُ))، فَمَنْ وَقَفَ بِهَا قَبْلَ طُلُوعِ الْفَجْرِ أَوْ بَعْدَ طُلُوعِ الشَّمْسِ لَا يُعْتَدُّ بِهِ، وَقَدْرُ الْوَاجِبِ مِنْهُ سَاعَةٌ وَلَوْ لَطِيفَةً، وَقَدْرُ السَّنَةِ امْتِدَادُ الْوُقُوفِ إِلَى الْإِسْفَارِ جَدًّا، وَأَمَّا رُكْنُهُ فَكَيْفُونَتُهُ بِمَزْدَلِفَةَ سِوَاءَ كَانَ بِفَعْلٍ نَفْسِهِ أَوْ فَعْلٍ غَيْرِهِ، بِأَنْ يَكُونَ مَحْمُولًا بِأَمْرِهِ أَوْ بِغَيْرِ أَمْرِهِ وَهُوَ نَائِمٌ أَوْ مَغْمًى عَلَيْهِ أَوْ مَجْنُونٌ أَوْ سَكْرَانٌ، نَوَاهُ أَوْ لَمْ يَنْوِ، عَلِمَ بِهَا أَوْ لَمْ يَعْلَمْ، "الْبَابِ"^(٥).
[١٠١٣٣] (قَوْلُهُ: كَرْحَمَةٍ) عِبَارَةُ "الْبَابِ"^(٦): ((إِلَّا إِذَا كَانَ لَعْلَةً أَوْ ضَعْفًا، أَوْ يَكُونُ امْرَأَةً

(١) "ط": كتاب الحج - فصل في الإحرام ٥٥٠/١.

(٢) المقولة [١٠٠٥١] قوله: ((ومكث بها إلى فجر عرفة)).

(٣) انظر "إرشاد الساري": باب أحكام المزدلفة - فصل في الجمع بين الصلاتين ص ١٤٦ -.

(٤) انظر "إرشاد الساري": باب أحكام المزدلفة - فصل في الجمع بين الصلاتين ص ١٤٧ -.

(٥) انظر "إرشاد الساري": باب أحكام المزدلفة - فصل في الجمع بين الصلاتين ص ١٤٧ -.

(٦) انظر "إرشاد الساري": باب أحكام المزدلفة - فصل في الجمع بين الصلاتين ص ١٤٧ -.

تخافُ الزَّحَامَ فلا شيءَ عليه)) اهـ. لكن قال في "البحر"^(١): ((ولم يُقَيَّد في "المحيط" خوفَ الزَّحَامِ بالمرأة، بل أطلقه فشملَ الرَّجُلَ)) اهـ.

قلت: وهو شاملٌ لخوفِ الزَّحْمَةِ عند الرَّمي، فمقتضاه أنه لو دَفَعَ ليلاً ليرميَ قبل دفعِ الناس وزحمتهم لا شيءَ عليه، لكن لا شكَّ أنَّ الزَّحْمَةَ عند الرَّمي وفي الطريق قبل الوصول إليه [٢/ق/٣٩٦/ب] أمرٌ محققٌ في زماننا، فيلزمُ منه سقوطُ واجب الوقوف بمزدلفة، فالأولى تقييدُ خوفِ الزَّحْمَةِ بالمرأة، ويُحْمَلُ إطلاقُ "المحيط" عليه لكون ذلك عُذراً ظاهراً في حقها يسقطُ به الواجب، أو يُحْمَلُ على ما إذا خافَ الزَّحْمَةَ لنحو مرضٍ، ولذا قال في "السَّراج": ((إلا إذا كانت به علةٌ أو مرضٌ أو ضعفٌ، فخافَ الزَّحَامَ فدفعَ ليلاً فلا شيءَ عليه)) اهـ.

لكن قد يقال: إنَّ غيره من مناسكِ الحجِّ لا يخلو من الزَّحْمَةِ، وقد صرَّحوا بأنه لو أفاضَ من عرفاتٍ لخوفِ الزَّحَامِ، وجاوزَ حدودها قبل الغروب لزمه دمٌ ما لم يعدَّ قبله، وكذا لو ندَّ بعيره فتبعه كما صرَّح به في "الفتح"^(٢)، على أنه يمكنه الاحترازُ عن الزَّحْمَةِ بالوقوف بعد الفجر لحظةً، فيحصل الواجب ويدفعُ قبل دفعِ الناس، وفيه تركُ مدِّ الوقوف المسنون لخوفِ الزَّحْمَةِ، وهو أسهلُّ من ترك الواجب الذي قيل بأنه ركنٌ، وقد يجاب بأنَّ خوفَ الزَّحَامِ لنحو عجزٍ ومرضٍ إنما جعلوه عُذراً هنا لحديث أنه ﷺ «قَدَّمَ ضَعْفَةَ أَهْلِهِ بَلِيلٍ»^(٣)، ولم يُجْعَلْ عُذراً في عرفاتٍ لما فيه من إظهار مخالفة المشركين، فإنهم كانوا يدفعون قبل الغروب، فليتأمل.

١٧٨/٢

(١) "البحر": كتاب الحج - باب الإحرام ٣٦٨/٢.

(٢) "الفتح": كتاب الحج - باب الإحرام ٣٧٦/٢.

(٣) أخرجه أحمد ٢٢١/١، والبخاري (١٦٧٧) و(١٦٧٨) كتاب الحج - باب مَنْ قَدَّمَ ضَعْفَةَ أَهْلِهِ بَلِيلٍ، ومسلم (١٢٩٣) كتاب الحج - باب استحباب تقديم دفع الضَّعْفَةِ من النساء وغيرهن، وأبو داود (١٩٣٩) كتاب المناسك - باب التعجيل من جمع، والترمذي (٨٩٢) و(٨٩٣) كتاب الحج - باب ما جاء في تقديم الضَّعْفَةِ من جمع بليل، وقال: حديث ابن عباس حديث حسن صحيح، والنسائي ٢٦١/٥ كتاب المناسك - باب تقديم النساء والصبيان إلى منازلهم بمزدلفة، وابن ماجه (٣٠٢٦) كتاب المناسك - باب من تقدم من جمع إلى منى لرمي الجمار، وفي الباب عن عائشة، وأم حبيبة، وأسماء بنت أبي بكر، والفضل بن العباس رضي الله عنه.

لا شيء عليه (وكبرَ وهللَ ولَبَّى وصَلَّى) على المصطفى (ودعا، وإذا أسفرَ) جداً (أتى مِنى) مُهَلِّلاً مُصَلِّياً،.....

[١٠١٣٤] (قوله: لا شيء عليه) وكذا كلُّ واجبٍ إذا تركَهُ بعذرٍ لا شيء عليه كما في "البحر"^(١)، أي: بخلافِ فعل المحذور لعذرٍ كلبسِ المخيط ونحوه، فإنَّ العذر لا يُسقطُ الدمَّ كما سيأتي^(٢) في الجنايات، وبه سقطَ ما أوردَهُ في "الشرنبلالية"^(٣) بقوله: ((لكن يُردُّ عليه ما نصَّ الشارعُ بقوله: ﴿فَن كَانَ مِنْكُمْ مَّرِيضًا أَوْ بِهِ أَذًى مِّن رَّأْسِهِ، فَعِدَّةٌ﴾ [البقرة - ١٩٦])) اهـ. نعم يُردُّ ما قدَّمناه^(٤) آنفاً عن "الفتح": ((من أنه لو جاوزَ عرفاتٍ قبل الغروب لندَّ بعيره أو لخوفِ الزَّحمة لزمَهُ دمٌ))، وقد يجابُ بما سيأتي^(٥) عن "شرح اللباب" في الجنايات عند قول "اللباب": ((ولو فاتَهُ الوقوفُ بمزدلفةٍ بإحصارٍ فعليه دمٌ)): ((من أنَّ هذا عذرٌ من جانبِ المخلوق فلا يؤثِّرُ)) اهـ. لكن يُردُّ عليه جعلُهُم خوفَ الزَّحمة هنا عذراً في تركِ الوقوف بمزدلفة، وعلمتَ جوابَهُ، فتأمَّل.

[١٠١٣٥] (قوله: ودعا) رافعاً يديه إلى السَّماء، "ط"^(٦) عن "الهنديَّة"^(٧).
[١٠١٣٦] (قوله: وإذا أسفرَ جداً) فاعلُ ((أسفرَ)) اليومُ أو الصبحُ، وفاعلُهُ مما لا يُذكرُ، ذكرَهُ "قراحصاري". قال "الحمويُّ": ((ولم أقف على أنه مما لا يُذكرُ في شيءٍ من كتب النحو [٢/٣٩٧ق/أ] واللغة))، وفسَّرَ "الإمام" الإسفارَ بحيث لا يبقى إلى طلوعِ الشَّمس إلا مقدارُ ما يصلي

(١) "البحر": كتاب الحج - باب الإحرام ٢/٣٦٨.

(٢) المقولة [١٠٤٠٨] قوله: ((ولو ناسياً إلخ)).

(٣) "الشرنبلالية": كتاب الحج ١/٢٢٧ (هامش "الدرر والغرر").

(٤) في المقولة السابقة.

(٥) المقولة [١٠٤٠٨] قوله: ((ولو ناسياً إلخ)).

(٦) "ط": كتاب الحج - فصل في الإحرام ١/٥٠٥.

(٧) "الفتاوى الهندية": كتاب المناسك - باب كيفية أداء الحج ١/٢٣١ نقلاً عن "المحيط".

فإذا بلغ بطن مُحسّرٍ أسرعَ قَدَرٍ رَمِيَةِ حَجَرٍ؛ لأنه موقفُ النَّصارى (ورمى جمرة العقبة من بطن الوادي).....

ركعتين. وإن دفعَ بعد طلوع الشمس، أو قبل أن يصليَ الناسُ الفجرَ فقد أساء، ولا شيءَ عليه، "هندية"^(١)، "ط"^(٢). وما وقعَ في نسخ "القدوري"^(٣): ((وإذا طلعت الشمسُ أفاض الإمام)) قال في "الهداية"^(٤): ((إنه غلط؛ لأنَّ النبي ﷺ دفعَ قبل طلوع الشمس^(٥)))، وتماؤه في "الشرنبلالية"^(٦). [١٠١٣٧] (قوله: فإذا بلغ بطن مُحسّرٍ أي: أولَ واديه، "شرح اللباب"^(٧). وفي "البحر"^(٨): ((وادي محسّرٍ موضعٌ فاصلٌ بين منى ومزدلفة، ليس من واحدةٍ منهما، قال "الأزرقى"^(٩): وهو خمسمائة ذراعٍ وخمسٌ وأربعون ذراعاً)) اهـ.

[١٠١٣٨] (قوله: لأنه موقفُ النَّصارى) هم أصحابُ الفيل، "ح"^(١٠) عن "الشرنبلالية"^(١١).

مطلبٌ في رمي جمرة العقبة

[١٠١٣٩] (قوله: ورمى جمرة العقبة) هي ثالثُ الجمرات على حدِّ منى من جهةِ مكة،

(قوله: هم أصحابُ الفيل) فإنَّ فيلهم حَسِرَ - أي: عَيَّ وتَعَبَ - حين وصلَ إلى هذا الوادي. اهـ "سندي". (قولُ "المصنّف": ورمى جمرة العقبة من بطن الوادي) أي: بأن تجعلَ الكعبةَ عن يسارك ومنى

(١) "الفتاوى الهندية": كتاب المناسك - باب كيفية أداء الحج ٢٣١/١ نقلًا عن "البدائع".

(٢) "ط": كتاب الحج - فصل في الإحرام ٥٠٥/١.

(٣) عبارة القدوري في نسخة "الكتاب" التي بين أيدينا: ((ثم أفاض الإمام والناسُ معه قبل طلوع الشمس))، وهو الصواب الموافق لما نَبَّهَ إليه صاحب "الهداية". انظر "اللباب في شرح الكتاب": كتاب الحج ١٩٠/١.

(٤) "الهداية": كتاب الحج - باب الإحرام ١٤٧/١ بتصرف.

(٥) تقدم تخرجه ص ٨٥ -.

(٦) انظر "الشرنبلالية": كتاب الحج ٢٢٧/١ (هامش "الدرر والغرر").

(٧) انظر "إرشاد الساري": باب أحكام المزدلفة - فصل في آداب التوجه إلى منى ص ٤٨ -.

(٨) "البحر": كتاب الحج - باب الإحرام ٣٦٨/٢.

(٩) "أنخبار مكة وما جاء فيها من الآثار": ١٨٩/٢ - ١٩٠.

(١٠) "ح": كتاب الحج - فصل ق ١٣٧/ب.

(١١) "الشرنبلالية": كتاب الحج ٢٢٧/١ (هامش "الدرر والغرر").

ويكره تنزيهاً من فوق.....

وليست من منى، ويقال لها: الجمرة الكبرى، والجمرة الأخيرة، "فهْستاني"^(١). ولا يُرمى يومئذٍ غيرها، ولا يقوم عندها حتى يأتي منزله، "ولوالجية"^(٢).

[١٠١٤٠] (قوله: ويكره تنزيهاً من فوق) أي: فيجزيه؛ لأنَّ ما حولها موضع النسك، كذا في "الهداية"^(٣)، إلاَّ أنه خلافُ السنَّة، ففعلهُ عليه السلام من أسفلها سنَّة^(٤) لا لأنَّه المتعيَّن، ولذا ثبت رميُّ خلقٍ كثيرٍ في زمن الصحابة من أعلاها ولم يأمرهم بالإعادة، وكأنَّ وجه اختياره عليه السلام لذلك هو وجه اختياره حصي الخذف^(٥)، فإنَّه يُتوقَّع الأذى إذا رَمَوْها من أعلاها لِمَن أسفلها، فإنَّه لا يخلو من مرورِ الناس فيصيبُهم، بخلاف الرمي من أسفل مع المارِّين من فوقها إنَّ كان، كذا في "الفتح"^(٦). ومقتضاه أنَّ المراد الرميُّ من فوقٍ إلى أسفل لا في موضع وقوف الرامي

عن يمينك، كذا في "السندي"، ونحوه ما يأتي عن "اللباب".

(قوله: ومقتضاه أنَّ المراد الرميُّ من فوقٍ إلى أسفل إلخ) بل المتبادرُ من عبارة "الفتح" تحقُّق الكراهة بالرَّمي من فوق مطلقاً، سواء رماها إلى أسفل لتوقُّع الأذى لِمَن في الأسفل — وهو ظاهرٌ — أو في موضع وقوف الرامي لتوقُّعه أيضاً بسبِّقٍ يديه وإصابة مَن في الأسفل، وعبارة "الهداية" لا تُعيِّن أحدَ الاحتمالين، بل أفادت أنَّ علَّة الجواز هو أنَّها إذا رماها من أعلى لا بدَّ أن تقع في أحدِ جوانبِ الجمرة، وما حولها موضعٌ لنسك الرمي، إلاَّ أنَّ الكراهة متحقِّقة في محلِّ يُتوهم فيه الأذى.

(١) "جامع الرموز": كتاب الحج ٢٤٨/١.

(٢) "الولوالجية": كتاب الحج - الفصل الأول في شرائط وجوب الحج ٣٧/ب.

(٣) "الهداية": كتاب الحج - باب الإحرام ١٤٧/١.

(٤) أخرجه أحمد ٤١٥/١، والبخاري (١٧٤٧) كتاب الحج - باب رمي الجمار من بطن الوادي، ومسلم (١٢٩٦) كتاب

الحج - باب رمي جمرة العقبة من بطن الوادي، وأبو داود (١٩٧٤) كتاب المناسك - باب في رمي الجمار، والترمذي

(٩٠١) كتاب الحج - باب ما جاء كيف تُرمى الجمار؟ وقال: حديث ابن مسعود حديث حسن صحيح، والنسائي

٢٧٤/٥ كتاب المناسك - باب المكان الذي ترمى منه جمرة العقبة، وابن ماجه (٣٠٣٠) كتاب المناسك - باب من أين

ترمي جمرة العقبة؟ وأبو يعلى (٤٩٧٢)، وابن حبان (٣٨٧٠) كتاب الحج - باب رمي جمرة العقبة.

(٥) أخرجه أحمد ٢١٠/١، مسلم (١٢٨٢) كتاب الحج - باب استحباب إقامة الحاج التلبية حتى يشرع في رمي جمرة

العقبة يوم النحر، والنسائي ٢٦٧/٥ - ٢٦٨ كتاب المناسك - باب الإيضاع في وادي مُحَسَّر.

(٦) "الفتح": كتاب الحج - باب الإحرام ٣٨٢/٢.

(سبعاً خَذَفًا) بمعجمتين، أي: برؤوس الأصابع،.....

فوق، ومقتضى^(١) تعليل "الهداية": ((بأنَّ ما حولها موضع نسلِك)) أنَّ المراد الثاني، إلا أنَّ يُؤوَّل - كما أفادَهُ بعضُ الفضلاء - بأنَّ المراد موضعُ وقوفِ الناسك لا موضعُ وقوعِ الحصى.

[١٠١٤١] (قوله: سبعاً) أي: سبعَ رَمِيَّاتٍ بسبعِ حَصِيَّاتٍ، فلو رماها دفعةً واحدةً كان عن واحدةٍ، "نهر"^(٢).

[١٠١٤٢] (قوله: خَذَفًا) نصبٌ على المصدر، "شربلاية"^(٣). فهو مفعولٌ مطلقٌ لبيانِ النوع؛ لأنَّ الخَذَفَ نوعٌ من الرَّمي، وهو رميُ الحصاةِ بالأصابع كما أشار إليه "الشارح".

[١٠١٤٣] (قوله: بمعجمتين) يقال: الخَذَفُ بالعصا، والخَذَفُ بالحصى، فالأوَّلُ بالحاءِ المهملة، والثاني بالمعجمة، "شرح النقاية"^(٤) لـ "القاري".

[١٠١٤٤] (قوله: أي: برؤوس الأصابع) قيل: كَيْفِيَّةُ الرَّمي: [٢/ق ٣٩٧/ب] أنَّ يَضَعَ طرفَ إبهامه اليمنى على وسطِ السَّيَّابَةِ، ويضعُ الحصاةَ على ظاهرِ الإبهامِ كأنَّه عاقِدٌ سبعينَ فيرميها، وقيل: أنَّ يُحَلِّقَ سَبَّابَتَهُ ويضعُها على مِفْصَلِ إبهامِهِ كأنَّه عاقِدٌ عشرةً، وقيل: يأخذُها بطرفي إبهامِهِ وسَبَّابَتِهِ، وهذا هو الأصحُّ؛ لأنَّه الأيسرُ المعتاد، "فتح"^(٥). وكذا صحَّحَهُ في "النهاية" و"الولولجية"^(٦)، وهو مرادُ "الشارح"، فافهم. والخلافُ في الأولويَّة، والمختارُ أنَّها مقدارُ الباقلاء، "لباب"^(٧). أي: قدَّرُ الفولة، وقيل: قدَّرُ الحمَّصة أو النَّوَّاة أو الأُمْلَة، قال في "النهر"^(٨): ((وهذا بيانُ المندوب، وأمَّا الجوازُ فيكون ولو بالأكبر مع الكراهة)).

(١) من ((أن المراد)) إلى ((ومقتضى)) ساقط من "الأصل".

(٢) "النهر": كتاب الحج - باب الإحرام ق ١٣٨/ب بتصرف يسير.

(٣) "الشربلاية": كتاب الحج ٢٢٨/١ (هامش "الدرر والغرر").

(٤) "شرح النقاية" للقاري: كتاب الحج - فصل في رمي العقبة وطواف الزيارة وغيرهما ٤٨١/١.

(٥) "الفتح": كتاب الحج - باب الإحرام ٣٨٣/٢.

(٦) "الولولجية": كتاب الحج - الفصل الثالث في شرائط وجوب الحج ق ٣٧/ب.

(٧) انظر "إرشاد الساري": باب أحكام المزدلفة - فصل في رفع الحصى ص ١٤٨ -.

(٨) "النهر": كتاب الحج - باب الإحرام ق ١٣٩/أ.

ويكونُ بينهما خمسةُ أذرعٍ، ولو وقعتْ على ظَهْرِ رَجُلٍ أو جَمَلٍ إنْ وَقَعَتْ بِنَفْسِهَا بِقُرْبِ الجَمْرَةِ جاز، وإلاَّ لا، وثلاثةُ أذرعٍ بعيدٌ، وما دونهُ قريبٌ، "جوهرة" (١).....

[١٠١٤٥] (قوله: ويكونُ بينهما) أي: بين الرّامي والجَمْرَةِ، وَيَجْعَلُ مَنَى عن يمينه والكعبةَ عن يساره، "الباب" (٢).

[١٠١٤٦] (قوله: خمسةُ أذرعٍ) أي: أو أكثرُ، ويكره الأقلُّ، "الباب" (٣). لأنَّ ما دونه وَضَعُ فلا يجوزُ، أو طَرَحَ فيجوزُ، لكنَّهُ مُسَيِّءٌ لمخالفته السنَّةَ، "قهستاني" (٤).

[١٠١٤٧] (قوله: وإلاَّ) أي: وإنْ لم تقع مِن على ظَهره بِنَفْسِهَا بل بِتَحْرُكِ الرَّجُلِ أو الجَمَلِ، أو وقعت بِنَفْسِهَا لكنْ بعيداً من الجَمْرَةِ، "ح" (٥).

[١٠١٤٨] (قوله: لا) قال في "الهداية" (٦): ((لأنَّه لم يُعَرَفْ قُرْبَةً إِلَّا في مكانٍ مخصوصٍ)) اهـ.

وفي "اللباب" (٧): ((ولو وَقَعَتْ على الشَّاخِصِ - أي: أطرافِ الميل الذي هو علامةٌ للجَمْرَةِ - أجزأه، ولو على قَبَّةِ الشَّاخِصِ ولم تنزل عنه أَنَّهُ لا يُجْزِيهِ للبعد، وإنْ لم يَذَرِ أَنَّهَا وقعت في المرمى بِنَفْسِهَا أو بِنَفْضٍ مَن وَقَعَتْ عليه وتَحْرِيكِه ففيه اختلافٌ، والاحتياطُ أَنْ يُعِيدَهُ، وكذا لو رَمَى وشكٌّ في وقوعها موقعها فالاحتياطُ أَنْ يُعِيدَ)).

[١٠١٤٩] (قوله: وثلاثةُ أذرعٍ إلخ) أي: بين الحصاة والجَمْرَةِ، وهذا بيانٌ لِمَا أَجْمَلَهُ بقوله:

((بِقُرْبِ الجَمْرَةِ))، لكنْ قَدَّرَ القُرْبَ في "الفتح" (٨) بذراعٍ ونحوه، قال: ((ومنهم مَنْ لم يُقَدِّرْهُ

(١) "الجوهرة النيرة": كتاب الحج ١/١٩٤.

(٢) انظر "إرشاد الساري": باب مناسك منى ص ١٥٠ -.

(٣) انظر "إرشاد الساري": باب رمي الجمار وأحكامه - فصل في أحكام الرمي وشرائطه وواجباته ص ١٦٧ -.

(٤) "جامع الرموز": كتاب الحج ١/٢٤٨.

(٥) "ح": كتاب الحج - فصل ق ١٣٧/ب.

(٦) "الهداية": كتاب الحج - باب الإحرام ١/١٤٧.

(٧) انظر "إرشاد الساري": باب رمي الجمار وأحكامه - فصل في أحكام الرمي وشرائطه وواجباته ص ١٦٤ -.

(٨) "الفتح": كتاب الحج - باب الإحرام ٢/٣٨٤.

(وَكَبَّرَ بِكُلِّ حِصَاةٍ) أَي: مع كُلِّ (منها، وَقَطَعَ تَلْبِيَّتَهُ بِأَوَّلِهَا، فَلَوْ رَمَى بِأَكْثَرِ مِنْهَا) أَي: السَّبْعِ (جَازَ، لَا لَوْ رَمَى بِالْأَقْلِ) فَالتَّقْيِيدُ بِالسَّبْعِ لِمَنْعِ النِّقْصِ لَا الزِّيَادَةِ.....

اعتماداً على اعتبار القُرْب عُرفاً، وضدّه البعدُ)).

[١٠١٥٠] (قَوْلُهُ: وَكَبَّرَ بِكُلِّ حِصَاةٍ) ظَاهِرُ الرِّوَايَةِ الْاِقْتِصَارُ عَلَى اللَّهِ أَكْبَرُ، غَيْرَ أَنَّهُ رُوِيَ عَنْ "الْحَسَنِ بْنِ زِيَادٍ": أَنَّهُ يَقُولُ: اللَّهُ أَكْبَرُ رَغْماً لِلشَّيْطَانِ وَحَزَبِهِ، وَقِيلَ: يَقُولُ أَيْضاً: اللَّهُمَّ اجْعَلْ حَجِّي مَبْروراً وَسَعْيِي مَشْكوراً وَذَنْبِي مَغْفوراً، "الْفَتْح" (١).

[١٠١٥١] (قَوْلُهُ: وَقَطَعَ التَّلْبِيَةَ بِأَوَّلِهَا) أَي: فِي الْحَجِّ الصَّحِيحِ وَالْفَاسِدِ مُفْرِداً أَوْ مَتَمِّعاً أَوْ قَارِناً، وَقِيلَ: لَا يَقْطَعُهَا إِلَّا بَعْدَ الزَّوَالِ، وَلَوْ حَلَقَ قَبْلَ الرَّمْيِ أَوْ طَافَ قَبْلَ الرَّمْيِ [٢/٣٩٨ ق/أ] وَالْحَلْقُ وَالذَّبْحُ قَطْعُهَا، وَإِنْ لَمْ يَرْمِ حَتَّى زَالَتِ الشَّمْسُ لَمْ يَقْطَعْهَا حَتَّى يَرْمِيَ إِلَّا أَنْ تَغِيبَ الشَّمْسُ، وَلَوْ ذَبَحَ قَبْلَ الرَّمْيِ فَإِنْ كَانَ قَارِناً أَوْ مَتَمِّعاً قَطَعَ، وَلَوْ مُفْرِداً لَا، "الْبَاب" (٢). وَقَيَّدَ بِالْمَحْرَمِ بِالْحَجِّ لِأَنَّ الْمُعْتَمِرَ يَقْطَعُ التَّلْبِيَةَ إِذَا اسْتَلَمَ الْحَجَرَ؛ لِأَنَّ الطَّوْفَ رَكْنَ الْعِمْرَةِ، فَيَقْطَعُ التَّلْبِيَةَ قَبْلَ الشَّرْعِ فِيهَا، وَكَذَا فَائِثُ الْحَجِّ؛ لِأَنَّهُ يَتَحَلَّلُ بِعِمْرَةٍ، فَصَارَ كَالْمُعْتَمِرِ وَالْمَحْصَرِ يَقْطَعُهَا إِذَا ذَبَحَ هَدْيَهُ؛ لِأَنَّ الذَّبْحَ لِلتَّحَلُّلِ، وَالْقَارِئُ إِذَا فَاتَهُ الْحَجُّ يَقْطَعُ حِينَ يَأْخُذُ فِي الطَّوْفِ (٣) الثَّانِي؛ لِأَنَّهُ يَتَحَلَّلُ بَعْدَهُ، "بِحَرْ" (٤).

[١٠١٥٢] (قَوْلُهُ: جَازَ) أَي: وَيَكْرَهُ، "الْبَاب" (٥).

[١٠١٥٣] (قَوْلُهُ: لَا لَوْ رَمَى بِالْأَقْلِ) لِأَنَّهُ إِذَا تَرَكَ أَكْثَرَ السَّبْعِ لَزِمَهُ دَمٌ كَمَا لَوْ لَمْ يَرْمِ أَصلاً، وَإِنْ تَرَكَ أَقْلَ مِنْهُ كَثَلَاثٍ فَمَا دُونَهَا فَعَلِيهِ لِكُلِّ حِصَاةٍ صَدَقَةٌ كَمَا سَيَأْتِي (٦) فِي الْجَنَائِثِ.

(١) "الفتح": كتاب الحج - باب الإحرام ٣٨٢/٢.

(٢) انظر "إرشاد الساري": باب مناسك منى - فصل في قطع التلبية ص ١٥٠-١٥١.

(٣) في "ب" و"م": ((بالطواف)).

(٤) "البحر": كتاب الحج - باب الإحرام ٣٧٠/٢ باختصار.

(٥) انظر "إرشاد الساري": باب رمي الجمار وأحكامه - فصل في أحكام الرمي وشرائطه وواجباته ص ١٦٧.

(٦) المقولة [١٠٤٨٧] قوله: ((أو أكثره)).

(وجاز الرَّمْيُ بكلِّ ما كان من جنس الأرض كالحَجَرِ.....)

(تَنْبِيْهُ)

لا يُشترَطُ المِوَالاةُ بين الرَّمِيَّاتِ بل يُسَنُّ، فيكره تركُّها، "لباب"^(١).

[١٠١٥٤] (قوله: بكلِّ ما كان من جنس الأرض) كذا في "الهداية"^(٢)، واعترضه الشَّرَّاحُ^(٣) بالفيروزج والياقوت، فإنَّهما من أجزاء الأرض حتَّى جاز التيمُّ بهما، ومع ذلك لا يجوز الرَّمْيُ بهما، وأجاب في "العناية"^(٤) تبعاً لـ "النهاية": ((بأنَّ الجواز مشروطٌ بالاستهانة برميِّه، وذلك لا يحصل برميِّهما)) اهـ.

وحاصله: أنَّ هذا الشرَّطَ مخصَّصٌ لعمومِ كلام "الهداية"، فيخرجُ منه نحوُ الفيروزج والياقوت، لكنَّ قال في "التاترخانية"^(٥): ((إنَّ هذه الرواية - أي: رواية اشتراط الاستهانة - مُخالفةٌ لما ذكرَ في "المحيط"^(٦)، وكذا قال في "الفتح"^(٧)، وأجازه بعضهم بناءً على نفي ذلك الاشتراط، ومن ذكرَ جوازَهُ "الفارسي" في "مناسكه") اهـ.

ومُفادُ كلامه ترجيحُ الجواز وإبقاء كلام "الهداية" على عمومِهِ، ولذا اعتَرَضَ في "السَّعْدِيَّة"^(٨) على ما في "العناية" بما في "غاية السروجي"^(٩) و"شرح الزيلعي"^(١٠): ((من أنَّه يجوز الرَّمْيُ بكلِّ ما كان من أجزاء الأرض كالحَجَرِ، والمَدَرِ، والطِّينِ، والمَغْرَةِ، والنُّورَةِ، والزَّرْنِيخِ، والأحجارِ النفيسة كالياقوت والزُّمُرْدِ والبلخَش ونحوها، والملح الجبليِّ والكحلِّ أو قبضةً من ترابٍ، وبالزَّبْرِجَدِ

(١) انظر "إرشاد الساري": باب رمي الجمار وأحكامه - فصل في أحكام الرمي وشرائطه وواجباته ص ١٦٦ - .

(٢) "الهداية": كتاب الحج - باب الإحرام ١/١٤٧ .

(٣) "الكفاية": كتاب الحج - باب الإحرام ٢/٣٨٦ (هامش "فتح القدير"). "البنية": ٤/١٣٦ .

(٤) "العناية": كتاب الحج - باب الإحرام ٢/٣٨٥ (هامش "فتح القدير").

(٥) "التاترخانية": كتاب المناسك - الفصل الثالث في تعليم أعمال الحج ٢/٤٦٢ .

(٦) "المحيط البرهاني": كتاب المناسك - الفصل الثالث في تعليم أعمال الحج ١/ق ١٧١ أ .

(٧) "الفتح": كتاب الحج - باب الإحرام ٢/٣٨٥ .

(٨) "الحواشي السعدية": كتاب الحج - باب الإحرام ٢/٣٨٥ (هامش "فتح القدير").

(٩) "تبيين الحقائق": كتاب الحج - باب الإحرام ٢/٣١ بتصرف .

والمَدَرِ والطَّيْنِ والمَغْرَةِ (و) كلٌّ (ما يجوزُ التيمُّمُ به ولو كَفًّا من ترابٍ) فيقومُ مقامَ حصاةٍ واحدةٍ (لا) يجوزُ (بخشبٍ وعَنْبَرٍ ولؤلؤٍ) كَبَارٍ (وجواهرٍ) لأنَّه إعزازٌ لا إهانةٌ، وقيل: يجوزُ (وذهبٍ وفضَّةٍ) لأنَّه يُسمَّى نِثَاراً لا رَمْياً (وبَعْرِ) لأنَّه ليس من جنسِ الأرض، وما في فروق "الأشباه"^(١) من جوازِهِ بالبَعْرِ.....

والبَّلُّور والعَقِيقَ والفَيَّرُوزَ ج، بخلافِ الخشبِ والعنبرِ واللؤلؤِ والذهبِ والفضَّةِ والجواهرِ، أمَّا الخشبُ واللؤلؤُ والجواهرُ - وهي كَبَارُ اللؤلؤِ - والعَنْبَرُ فإنَّها ليست من أجزاءِ الأرض، وأمَّا الذهبُ والفضَّةُ فإنَّ [٢/ق ٣٩٨/ب] فعلهما يُسمَّى نِثَاراً لا رَمْياً)) اهـ.

[١٠١٥٥] (قوله: والمَدَرِ) أي: قطعَ الطينِ اليابس.

[١٠١٥٦] (قوله: والمَغْرَةِ) طينٌ أحمرٌ يُصبغُ به.

[١٠١٥٧] (قوله: ولؤلؤُ كَبَارٍ) قِيدَ به تبعاً لـ "النهر"^(٢)؛ لأنَّ الكَبَارَ هي التي يتأتَّى بها الرَّمي،

وإلاَّ فالصَّغَارُ لا يجوزُ بها الرَّمي أيضاً؛ لتعليلهم بأنَّها ليست من أجزاءِ الأرض، أفادَهُ "أبو السُّعُود"^(٣).

[١٠١٥٨] (قوله: وجواهرٍ) علمتَ مما مرَّ^(٤) عن "الغاية" أنَّها كَبَارُ اللؤلؤِ، وعليه كان المناسبُ

إسقاطَ قوله: ((كَبَارٍ))، ويكونُ كلامُ "المصنِّف" جارياً على ما في "الهداية"^(٥) و"المحيط" من جوازِ

الرَّمي بالفَيَّرُوزِ والياقوت، لكنَّ لا يناسبُهُ تعليلُ "الشارح"، فالأولى تفسيرُ الجواهرِ بالأحجارِ النفيسةِ

ليوافقَ تقييدَ "المصنِّف" اللؤلؤَ بالكَبَارِ وتعليلَ "الشارح"، وقوله: ((وقيل: يجوزُ)) إشارةٌ إلى ما مرَّ^(٦)

عن "الهداية" و"المحيط"، وقد علمتَ أنَّ "السُّروحي" و"الزيلعي" و"الفارسي" مشَّوا عليه.

[١٠١٥٩] (قوله: لأنَّه يُسمَّى نِثَاراً لا رَمْياً) قال في "الفتح"^(٧): ((فلم يَجْزُ لانتفاءِ اسمِ الرَّمي،

(١) "الأشباه والنظائر": الفن السادس - كتاب الحج - ص ٤٩٠.

(٢) "النهر": كتاب الحج - باب الإحرام ق ١٣٨/ب.

(٣) "فتح المعين": كتاب الحج - باب الإحرام ١/٤٨٧.

(٤) المقولة [١٠١٥٤] قوله: ((بكل ما كان من جنس الأرض)).

(٥) "الهداية": كتاب الحج - باب الإحرام ١/١٤٧.

(٦) المقولة [١٠١٥٤] قوله: ((بكل ما كان من جنس الأرض)).

(٧) "الفتح": كتاب الحج - باب الإحرام ٢/٣٨٥.

.....خلافُ المذهب.....

ولا يخفى أنه يصدقُ عليه اسمُ الرَّمي مع كونه يُسمَّى نِثاراً، فغايةُ ما فيه أنه رميَّ خُصَّ باسمٍ آخر باعتبارِ خصوصِ متعلِّقِهِ، ولا تأثيرَ لذلك في سقوط اسمِ الرَّمي عنه ولا صورته))، ثمَّ قال: ((والحاصل أنه إمَّا أن يُلاحظَ مجردُ الرَّمي أو مع الاستهانة، أو خصوصُ ما وَقَعَ منه ﷺ، والأوَّلُ يَستلزمُ الجوازَ بالجواهر، والثاني بالبعرة والخشبة التي لا قيمةَ لها، والثالثُ بالحجر خصوصاً، فليكن هذا أعلمَ لكونه أسلمَ)) اهـ.

قلت: قد يجابُ بأنَّ المأثور كونُ الرَّمي لرَغَمِ الشيطان، وما وَقَعَ منه ﷺ من الرَّمي بالحصى^(١) أفادَ بطريق الدلالة جوازَهُ بكلِّ ما كان من جنسِ الأرض، فاعتبرَ كلُّ من الثاني والثالث معاً دون الأوَّل، فلم يَجزُ بالبعرة والخشبة، ولا بالفضَّة والذهب، لكنَّ هذا يَستلزمُ عدم الجوازِ بالفيروزج والياقوت أيضاً، وبه يترجَّحُ قولُ الآخر، فتدبَّر.

[١٠١٦٠] (قوله: خلافُ المذهب) ولذا قال في "المبسوط"^(٢): ((وبعضُ المتقشِّفة يقولون:

١٨٠/٢

لو رمى بالبعرة أجزأه؛ لأنَّ المقصود إهانةُ الشيطان، وإذا يحصلُ بالبعرة، ولسنا نقول بهذا))، "شرح اللباب"^(٣). قال في "الفتح"^(٤): ((على أنَّ أكثرَ المحقِّقين على أنها أمورٌ تعبديةٌ لا يُشتغلُ بالمعنى فيها)).

(قوله: فليكن هذا أعلمَ) أصلها: أولى.

(١) تقدَّم نخرجه ص ١١٥.

(٢) "المبسوط": كتاب المناسك - باب رمي الجمار ٦٦/٤ باختصار.

(٣) انظر "إرشاد الساري": باب رمي الجمار وأحكامه - فصل في أحكام الرمي وشرائطه وواجباته ص ١٦٦.

وفي "الأصل" و"ب" و"م": ((لباب)).

(٤) "الفتح": كتاب الحج - باب الإحرام ٣٨٥/٢.

(ويكره) أخذها (من عند الجمرة) لأنها مردودة لحديث: ((مَنْ قَبِلَتْ حَجَّتُهُ رُفِعَتْ جَمْرَتُهُ)).

(و) يكره (أَنْ يَلْتَقِطَ حَجْرًا وَاحِدًا فَيَكْسِرَهُ سَبْعِينَ حَجْرًا صَغِيرًا) وَأَنْ يرميَ بـمِتنَجَّسَةٍ.....

[١٠١٦١] (قوله: ويكره أخذها من عند الجمرة) وما هي [٢/٣٩٩ق/أ] إلا كراهة تنزيه، "فتح"^(١). وأشار إلى أنه يجوز أخذ من أي موضع سواه، وفي "اللباب": ((يُسْتَحَبُّ أَنْ يَرْفَعَ من مزدلفة سبع حصيات ويرمي بها جمرة العقبة، وإن رفع من المزدلفة سبعين أو من الطريق فهو جائز، وقيل مستحب)) اهـ.

قال "شارحه"^(٢): ((لكن قال "الكرمانى": وهذا خلاف السنة، وليس مذهبنا، وأما ما في "البدائع"^(٣) وغيرها: من أنه يأخذ حصى الجمار من المزدلفة أو من الطريق فينبغي حملُه على الجمار السبعة، وكذا ما في "الظهيرية"^(٤) من أنه يُسْتَحَبُّ التقاطها من قوارع الطريق)) اهـ. والحاصل أن التقاط ما عدا السبعة ليس له محل مخصوص عندنا.

[١٠١٦٢] (قوله: لأنها مردودة) أي: فيشَاءُ بها، "سراج".

[١٠١٦٣] (قوله: لحديث إلخ) أي: ما رواه "الدارقطني" و"الحاكم" - وصحَّحه - عن "أبي سعيد الخدري" رضي الله تعالى عنه قال: قلت: يا رسول الله، هذه الجمار التي نرمي بها كل عام فنحسب أنها تنقص، فقال: ((إِنَّ مَا يُقْبَلُ مِنْهَا رُفِعَ، ولولا ذلك لرأيتها أمثال الجبال))^(٥).

(١) "الفتح": كتاب الحج - باب الإحرام ٣٨٥/٢.

(٢) انظر "إرشاد الساري": باب أحكام المزدلفة - فصل في رفع الحصى ص ١٤٨ -.

(٣) "البدائع": كتاب الحج - فصل: وأما بيان سنن الحج ١٥٦/٢.

(٤) "الظهيرية": كتاب الحج - الفصل الثاني في الحج الذي أداه ﷺ ق ٦٦/أ.

(٥) أخرجه ابن أبي شيبة ٤٩٥/٤ كتاب الحج - باب في حصى الجمار ما جاء في ذلك، والدارقطني في "السنن"

٣٠٠/٢ كتاب الحج، والحاكم في "المستدرک" ٤٧٦/١ كتاب المناسك، وصحَّحه. وأخرجه الطبراني في "الأوسط" =

"شرح النقاية" لـ "القاري"^(١). وفي "الفتح"^(٢): ((عن "سعيد بن جبير": قلت لـ "ابن عباس": ما بال الجمار تُرمى من وقت الخليل عليه السلام ولم تُصِرْ هَضاباً؟ - أي: تلاًلاً تُسدُّ الأفق - فقال: «أما علمت أنَّ من يُقبلُ حجَّه يُرفعُ حصاه؟»^(٣)) اهـ.

قال في "السعدية"^(٤): ((لك أن تقول: أهل الجاهلية كانوا على الإشراك، ولا يُقبلُ عملٌ لمشركٍ)) اهـ. وأجيب بأنَّ الكفار قد تُقبلُ عبادتهم ليجازوا عليها في الدنيا، قال "ط"^(٥): ((ويؤيده ما رواه "أحمد" و"مسلم" عن "أنس" رضي الله تعالى عنه: أنه ﷺ قال: «اللَّهُ تعالى لا يظلمُ المؤمنَ حسنةً، يُعطى عليها في الدنيا ويثابُ عليها في الآخرة، وأمَّا الكافرُ فيُطعمُ بحسناته في الدنيا، حتَّى إذا أفضى إلى الآخرة لم يكن له حسنةٌ يُعطى بها خيراً»^(٦)) اهـ.

قلت: لكن قد يدعى تخصيص ذلك بأفعال البرِّ دون العبادات المشروطة بالنية، فإنَّ النية شرطها الإسلام، إلا أن يقال: إنَّ هذا شرطٌ في شريعتنا فقط، تأمل.

(قوله: عن "أنس" ﷺ أنه ﷺ قال: الله تعالى) لفظه - على ما في "ط" - : ((إنَّ الله تعالى إلخ)).

= ٢٤٢/٢ (١٧٧١)، والبيهقي في "السنن الكبرى" ١٢٩/٥ كتاب الحج - باب أخذ الحصى لرمي جمرة العقبة وكيفية ذلك. وأورده الهيثمي في "المجمع" ٢٦٠/٣ كتاب الحج - باب رمي الجمار، وقال: رواه الطبراني في "الأوسط"، وفيه يزيد بن سنان التميمي، وهو ضعيف، وفي الباب عن ابن عمر رضي الله عنهما مرفوعاً.

(١) "شرح النقاية": كتاب الحج - فصل في رمي الجمرة ٤٨١/١.

(٢) "الفتح": كتاب الحج - باب الإحرام ٣٨٤/٢.

(٣) أخرجه ابن أبي شيبة في "مصنفه" ٤٩٥/٤ كتاب الحج - باب في حصى الجمار ما جاء في ذلك. وأورده الزيلعي في "نصب الراية" ٧٩/٣، وعزاه إلى إسحاق بن راهوية في "مسنده"، وابن حجر في "الدراية" ٢٦/٢، والعجلوني في "كشف الخفاء" ١٩٠/٢.

(٤) "الحواشي السعدية": كتاب الحج - باب الإحرام ٣٨٤/٢ (هامش "فتح القدير").

(٥) "ط": كتاب الحج - فصل في الإحرام ٥٠٦/١ - ٥٠٧.

(٦) أخرجه أحمد ١٢٣/٣، ٢٨٣، ومسلم (٢٨٠٨) كتاب صفات المنافقين وأحكامهم - باب جزاء المؤمن بحسناته في الدنيا والآخرة، والطيالسي (٢٠١١)، والبخاري في "شرح السنة" (٤١١٨)، وأبو يعلى (٢٨٤٤)، وابن حبان (٣٧٧) كتاب البر والإحسان - باب ما جاء في الطاعات وثوابها.

بيقين.

ووقتُهُ من الفجرِ إلى الفجرِ، ويُسنُّ من طلوعِ ذُكَاءِ لزوالِها، ويُباحُ لغروبِها، ويكرهُ للفجرِ.
(ثمَّ) بعدَ الرَّمي (ذَبَحَ إِنْ شَاءَ).....

[١٠١٦٤] (قوله: ييقين) أمَّا بدونِ تيقنٍ فلا يكرهُ؛ لأنَّ الأصلَ الطهارةُ، لكن يندبُ غسلُها لتكونَ طهارتُها متيقنةً كما ذكرهُ في "البحر" ^(١) وغيره.

[١٠١٦٥] (قوله: ووقتُهُ) أي: وقتُ جوازه أداءَ ((من الفجرِ))، أي: فجرِ النَّحرِ إلى فجرِ اليومِ الثاني، [٢/٣٩٩ ق/ب] قال في "البحر" ^(٢): ((حتَّى لو أخرَهُ حتَّى طلعَ الفجرُ في اليومِ الثاني لَزِمَهُ دمٌ عندهِ بخلافِ لهما، ولو رمى قبلَ طلوعِ فجرِ النَّحرِ لم يصحَّ اتِّفاقاً)).

[١٠١٦٦] (قوله: ويُسنُّ) ^(٣) كذا عبَّرَ في "مجمع الروايات" عن "المحيط"، ووافقه في "النهر" ^(٤)، وعبَّرَ "العيني" ^(٥) بالاستحبابِ، "رملي".

[١٠١٦٧] (قوله: ذُكَاءَ) من أسماءِ الشَّمسِ.

[١٠١٦٨] (قوله: ويباحُ لغروبِها) أي: من الزَّوالِ إلى الغروبِ، وجعلَهُ في "الظهيريَّة" ^(٦) من المكروهِ، والأكثرُ على الأوَّلِ، "بحر" ^(٧).

[١٠١٦٩] (قوله: ويكرهُ للفجرِ) أي: من الغروبِ إلى الفجرِ، وكذا يكرهُ قبلَ طلوعِ الشَّمسِ، "بحر" ^(٨). وهذا عندَ عدمِ العذرِ، فلا إساءةَ برمي الضَّعْفَةِ قبلَ الشَّمسِ، ولا برمي الرُّعَاةِ ليلاً

(١) "البحر": كتاب الحج - باب الإحرام ٣٧٠/٢.

(٢) "البحر": كتاب الحج - باب الإحرام ٣٧١/٢.

(٣) في "الأصل" و"آ" و"ب": ((وسُنَّ)).

(٤) "النهر": كتاب الحج - باب الإحرام ق/١٣٨ ب.

(٥) "رمز الحقائق": كتاب الحج - باب الإحرام ١١٦/١.

(٦) "الظهيريَّة": كتاب الحج - الفصل الثاني في الحج الذي أداه ﷺ ق/٦٥ ب.

(٧) "البحر": كتاب الحج - باب الإحرام ٣٧١/٢.

(٨) "البحر": كتاب الحج - باب الإحرام ٣٧١/٢.

لأنه مُفْرَدٌ (ثُمَّ قَصَرَ) بَأَنْ يَأْخُذَ مِنْ كُلِّ شَعْرَةٍ قَدْرَ الْأُنْمَلَةِ وَجُوباً، وَتَقْصِيرُ الْكُلِّ
مَنْدُوبٌ، وَالرُّبْعُ وَاجِبٌ،.....

كما في "الفتح" (١).

[١٠١٧٠] (قوله: لأنه مُفْرَدٌ) تعليلٌ لِمَا اسْتُفِيدَ مِنَ التَّخْيِيرِ بقوله: ((إِنْ شَاءَ))، وَالدَّبْحُ لَهُ
أَفْضَلُ، وَيَجِبُ عَلَى الْقَارِنِ وَالْمُتَمَتِّعِ، "ط" (٢). وَأَمَّا الْأُضْحِيَّةُ فَإِنْ كَانَ مُسَافِراً فَلَا تَجِبُ عَلَيْهِ،
وَالْأَكْمَلِيُّ فَتَجِبُ كَمَا فِي "البحر" (٣).

[١٠١٧١] (قوله: ثُمَّ قَصَرَ) أَي: أَوْ حَلَقَ كَمَا دَلَّ عَلَيْهِ قَوْلُهُ: ((وَحَلَقُهُ أَفْضَلُ))، قَالَ
فِي "اللباب": ((وَيُسْتَحَبُّ بَعْدَهُ - أَي: بَعْدَ الْحَلْقِ أَوْ التَّقْصِيرِ - أَخْذُ الشَّارِبِ وَقَصُّ الظُّفْرِ، وَلَوْ قَصَّ
أُظْفَارَهُ أَوْ شَارِبَهُ أَوْ لَحِيَّتَهُ، أَوْ طَيَّبَ قَبْلَ الْحَلْقِ عَلَيْهِ مُوجِبُ جَنَائِثِهِ))، وَتَمَامُ تَحْقِيقِهِ فِي "شرح" (٤).
[١٠١٧٢] (قوله: بَأَنْ يَأْخُذَ إلخ) قَالَ فِي "البحر" (٥): ((وَالْمُرَادُ بِالتَّقْصِيرِ أَنْ يَأْخُذَ الرَّجُلُ وَالْمَرْأَةُ
مِنْ رُؤُوسِ شَعْرِ رِجْلِ الرَّأْسِ مَقْدَارَ الْأُنْمَلَةِ، كَذَا ذَكَرَهُ "الزَيْلَعِيُّ" (٦)، وَمُرَادُهُ أَنْ يَأْخُذَ مِنْ كُلِّ شَعْرَةٍ
مَقْدَارَ الْأُنْمَلَةِ كَمَا صَرَّحَ بِهِ فِي "المحيط"، وَفِي "البدائع" (٧): قَالُوا: يَجِبُ أَنْ يَزِيدَ فِي التَّقْصِيرِ
عَلَى قَدْرِ الْأُنْمَلَةِ حَتَّى يَسْتَوْفِيَ قَدْرَ الْأُنْمَلَةِ مِنْ كُلِّ شَعْرَةٍ بِرَأْسِهِ؛ لِأَنَّ أَطْرَافَ الشَّعْرِ غَيْرُ مُتَسَاوِيَةٍ
عَادَةً، قَالَ "الحَلَبِيُّ" فِي "مناسكه": وَهُوَ حَسَنٌ)) اهـ.

وَفِي "الشَّرْنِبَلَالِيَّة" (٨): ((يُظْهَرُ لِي أَنَّ الْمُرَادَ بِكُلِّ شَعْرَةٍ أَي: مِنْ شَعْرِ الرَّبْعِ عَلَى وَجْهِ اللَّزُومِ،

(١) "الفتح": كتاب الحج - باب الإحرام ٣٩٤/٢.

(٢) "ط": كتاب الحج - فصل في الإحرام ٥٠٧/١.

(٣) "البحر": كتاب الحج - باب الإحرام ٣٧١/٢.

(٤) انظر "إرشاد الساري": باب مناسك منى - فصل في الحلق والتقصير ص ١٥٢ -.

(٥) "البحر": كتاب الحج - باب الإحرام ٣٧٢/٢.

(٦) "تبيين الحقائق": كتاب الحج - باب الإحرام ٣٢/٢.

(٧) "البدائع": كتاب الحج - فصل: وأما مقدار الواجب ١٤١/٢ بتصرف.

(٨) "الشَّرْنِبَلَالِيَّة": كتاب الحج ٢٢٩/١ (هامش "الدرر والغرر").

ويجبُ إجراءُ موسى على الأقرع وذي قُروح إن أمكنَ، وإلا سَقَطَ،.....

ومن الكلّ على سبيل الأولوية، فلا مخالفة في الإجزاء؛ لأنّ الربع كالكلّ كما في الحلق)) اهـ.
فقولُ "الشارح": ((من كلّ شعرة)) أي: من الربع لا من الكلّ، وإلا ناقض ما بعده، وقوله: ((وجوباً)) قيدٌ لـ ((قدّر الأثملة))، فلا يتكرّر مع قوله: ((والربع واجب)). والأثملة بفتح الهمزة والميم - وضُمّ الميم لغة مشهورة، ومن خطأ راوِيها فقد أخطأ - واحدة الأنامل، "بحر"^(١). وفي "تهذيب اللغات" لـ "النووي"^(٢): ((الأنامل: [٢/ق ٤٠٠/أ] أطراف الأصابع، وقال "أبو عمرو الشيباني" و"السجستاني" و"الجرمي": لكلّ أصبع ثلاث أثملات)).

[١٠١٧٣] (قوله: ويجبُ إجراءُ موسى على الأقرع) هو المختار كما في "الزيلعي"^(٣) و"البحر"^(٤) و"اللباب" وغيرها، وقيل: استحباباً، قال في "شرح اللباب"^(٥): ((وقيل: استئناً، وهو الأظهر)) اهـ.

[١٠١٧٤] (قوله: وإلا سَقَطَ) أي: وإن لم يمكن إجراء موسى عليه، ولا يصلُ إلى تقصيره

١٨١/٢

(قوله: فلا مخالفة في الإجزاء) أي: إجزاء الربع حيث قلنا: إنّ الأخذ من الكلّ على سبيل الأولوية لا لزوم.

(قوله: وقوله: وجوباً قيدٌ لـ: قدّر الأثملة إلخ) جعلَ "السندي" قوله: ((وجوباً)) راجعاً إلى التقصير؛ لأنّ المحرم خروجُه من إحرامه واجبٌ إمّا بالحلق أو التقصير عند "الإمام"، وقال: ((قوله: من كلّ شعرة أي: من كلّ الرأس ندباً، أو من الربع وجوباً)) اهـ. وهذا ما أفاده "الشارح" بقوله: ((وتقصيرُ الكلّ مندوبٌ، والربع واجبٌ))، وهذا أظهر في حلّ عبارة "الشارح".
(قوله: والأثملة بفتح الهمزة والميم، وضُمّ الميم لغة أخرى) جعلها "السندي" بثلاث الميم والهمزة، فهي تسع لغات.

(١) "البحر": كتاب الحج - باب الإحرام ٣٧٢/٢.

(٢) "تهذيب الأسماء واللغات": القسم الثاني ١٧٤/٢ مادة ((نخل)). وفيه: ((الحربي)) بدل ((الجرمي)).

(٣) "تبيين الحقائق": كتاب الحج - باب الإحرام ٣٢/٢.

(٤) "البحر": كتاب الحج - باب الإحرام ٣٧٢/٢.

(٥) انظر "إرشاد الساري": باب مناسك منى - فصل في الحلق والتقصير ص ١٥٣ -.

ومتى تعذر أحدهما لعارضٍ تعين الآخر، فلو لبَّده بصمغٍ بحيث تعذر التقصيرُ تعينَ الحلقُ، "بجر" (١).

(وحلقه) الكل (أفضل) ولو أزاله.....

سقطَ عنه وحلٌّ بمنزلة مَنْ حلقَ، والأحسنُ له أنه يُؤخَّرُ الإحلالَ إلى آخرِ الوقتِ من أيامِ النحر، ولا شيءَ عليه إن لم يُؤخَّرْ، ولو لم يكن به قروحٌ لكنَّه خرَجَ إلى البادية فلم يجد آلةً أو مَنْ يحلقُه لا يجزئُه إلا الحلقُ أو التقصيرُ، وليس هذا بعذرٍ، "فتح" (٢). لأنَّ إصابةَ الآلةِ مرجوَّةٌ في كلِّ ساعةٍ بخلافِ بُرءِ القروحِ، ولأنَّ الإزالةَ لا تختصُّ بالموسى، أفادَه في "البحر" (٣).

[١٠١٧٥] (قوله: ومتى تعذر أحدهما) أي: الحلقُ والتقصيرُ، قال "ط" (٤): ((والأحسنُ تأخيرُ

هذه الجملة عن قوله: وحلقه أفضل)) اهـ.

[١٠١٧٦] (قوله: فلو لبَّده إلخ) مثالٌ لتعذرِ التقصيرِ، ومثله ما لو كان الشعرُ قصيراً فیتعینُ

الحلقُ، وكذا لو كان معقوصاً أو مضافوراً كما عَزِي إلى "المبسوط" (٥)، ووجهه أنه إذا نقضَه تناثرَ بعضُ الشعرِ، فيكونُ جنايةً على إحرامه قبل أن يحلَّ منه، فيتعينُ الحلقُ، لكن قد يقال: إنَّ هذا التناثرُ غيرُ جنايةٍ؛ لأنَّه في وقتِ جوازِ إزالةِ الشعرِ بحلقٍ أو غيره ولو نتفاً منه أو من غيره كما يأتي (٦)، فبقي ما في "المبسوط" مشكلاً، تأمل (٧). ومثالُ تعذرِ الحلقِ مع إمكانِ التقصيرِ أن يفقدَ آلةَ الحلقِ أو مَنْ يحلقُه، أو يضُرَّه الحلقُ لنحوِ صداعٍ أو قروحٍ برأسه، وتقدَّم (٨) مثالُ تعذرِهما جميعاً في الأقرعِ وذوي قروحٍ شعرةٍ قصيرٍ.

[١٠١٧٧] (قوله: وحلقه أفضل) أي: هو مسنونٌ، وهذا في حقِّ الرَّجُلِ، ويكره للمرأة؛

(١) "البحر": كتاب الحج - باب الإحرام ٣٧٢/٢.

(٢) "الفتح": كتاب الحج - باب الإحرام ٣٨٦/٢.

(٣) "البحر": كتاب الحج - باب الإحرام ٣٧٢/٢.

(٤) "ط": كتاب الحج - فصل في الإحرام ٥٠٧/١.

(٥) "المبسوط": كتاب المناسك - باب القران ٣٣/٤.

(٦) المقولة [١٠١٧٨] قوله: ((بنحر نورة)).

(٧) من ((لكن)) إلى ((تأمل)) ساقط من "الأصل" و"ت".

(٨) ص ١٢٦ - "در".

بنحو نُورَةٍ جازَ.....

لأنَّه مُثَلَّةٌ في حقِّها كحلقِ الرَّجُلِ لحيَّتهُ، وأشار إلى أنَّه لو اقتصرَ على حلقِ الرَّبْعِ جازَ كما في التقصير، لكنَّ مع الكراهة لتركه السَّنة، فإنَّ السَّنةَ حلقُ جميعِ الرأسِ أو تقصيرُ جميعه كما في "شرح اللباب" ^(١) و"القَهْستاني" ^(٢)، قال في "النهر" ^(٣): ((وإِطلاقُه - أي: إطلاقُ قول "الكنز": والحلقُ أحبُّ - يفيِّدُ أنَّ حلقَ النِّصْفِ أَوْلَى من التقصير، ولم أره)) اهـ. قلت: إنَّ أرادَ أنَّه أَوْلَى من تقصيرِ الكلِّ فهو ممنوعٌ لما علمت، أو من تقصيرِ النِّصْفِ أو الرَّبْعِ فهو ممكنٌ.

(تنبيه)

هذا في غيرِ المحصر، أمَّا المحصرُ فلا حلقَ عليه كما سيأتي، "بدائع" ^(٤). [١٠١٧٨] (قوله: بنحو نُورَةٍ) كحرقٍ ^(٥) ونَتْفٍ، [٢/٤٠٠ ق/ب] وكذا لو قاتَلَ غيره فنتفه أجزأ عن الحلقِ قصداً، "فتح" ^(٦).

(تنبيه)

قالوا: يندبُ البداءةُ يمينَ الحالقِ لا المحلوق، إلَّا أنَّ ما في "الصحيحين" ^(٧) يفيِّدُ العكس،

(قوله: إنَّ أرادَ أنَّه أَوْلَى من تقصيرِ الكلِّ فهو ممنوعٌ لما علمت) من أنَّ السَّنةَ حَلَقُ الكلِّ أو تقصيرُهُ، فكيف يكونُ حلقُ النِّصْفِ أَوْلَى من تقصيرِ الكلِّ؟! لكنَّ نقلَ "السندي" عن "اللوامع": ((أنَّ حَلَقَ النِّصْفِ أَوْلَى من تقصيرِ الكلِّ))، نعم حَلَقُ الرَّبْعِ ينبغي أن يكونَ تقصيرُ الكلِّ أَوْلَى منه؛ لما مرَّ أنَّه مسيءٌ كما في "النهر".

(١) هذه المسألة في "اللباب" لا في "شرحه"، انظر "إرشاد الساري": باب مناسك منى - فصل في الحلق والتقصير ص ١٥٣.

(٢) "جامع الرموز": كتاب الحج ٢٤٩/١.

(٣) "النهر": كتاب الحج - باب الإحرام ق ١٣٩/أ.

(٤) "بدائع": كتاب الحج - فصل: وأما الحلق والتقصير ١٤٠/٢ بتصرف.

(٥) في "آ" و"ب" و"م": ((كعلق))، وما أثبتناه من "الأصل" هو الصواب الموافق لما في "الفتح".

(٦) "الفتح": كتاب الحج - باب الإحرام ٣٨٦/٢.

(٧) لم نعثر على تخريج الحديث في "صحيح البخاري"، وهو في مسلم (١٣٠٥) كتاب الحج - باب بيان أنَّ السَّنة =

وذلك أنه ﷺ قال للحلاق: «خذ»، وأشار إلى الجانب الأيمن ثم الأيسر، ثم جعل يعطيه الناس، قال في "الفتح"^(١): ((وهو الصواب وإن كان خلاف المذهب)) اهـ.

وأقول: يوافق ما في "الملتقط" عن "الإمام": ((حلفت رأسي فخطأني الحلاق في ثلاثة أشياء: لما أن جلست قال: استقبل القبلة، وناولته الجانب الأيسر فقال: ابدأ بالأيمن، فلما أردت أن أذهب قال: ادفن شعرك، فرجعت فدفنته)) اهـ "نهر"^(٢). أي: فهذا يفيد رجوع "الإمام" إلى قول الحجام، ولذا قال في "اللباب": ((هو المختار))، قال "شارحه"^(٣): ((كما في "منسك ابن العجمي" و"البحر"^(٤)، وقال في "النخبة": وهو الصحيح، وقد روي رجوع "الإمام" عما نقل عنه الأصحاب، فصحَّ تصحيح قوله الأخير، واندفع ما هو المشهور عنه عند المشايخ، وقال "السروجي": وعند "الشافعي" يبدأ يمين المخلوق، وذكر كذلك بعض أصحابنا، ولم يعزه إلى أحد،

(قوله: وقال "السروجي": وعند "الشافعي" يبدأ يمين المخلوق) في "السندي": ((وأما ما ذكره "الكرمانى" من أن مذهب "الإمام" يبدأ يمين الحلاق ويسار المخلوق ردّه صاحب "غاية البيان" بقوله: ذكر ذلك بعض أصحابنا ولم يعزه لأحد، وأتباع السنة أولى)) اهـ.

ولعل ما نقله عن "السروجي" فيه سقط، وأصله: وعند "الشافعي" يبدأ يمين المخلوق، ومذهب "الإمام" يبدأ يمين الحلاق ويسار المخلوق، وذكر إلخ، ثم مقتضى ما في "الفتح" تسليم أن البداءة يمين الحلاق هو المذهب، لكن لا يعمل به لمخالفته الثابت بالسنة، ومقتضى ما في "الملتقط" تسليم أنه مذهب "الإمام" إلا أنه رجع عنه، ومقتضى ما قاله "السروجي" عدم تسليم أن ذلك مذهبه، بل مذهبه البداءة يمين المخلوق.

= يوم النحر أن يرمي ثم ينحر ثم يحلق، وأخرجه ابن أبي شيبة ٤٠٦/٤ كتاب الحج - باب بأيّ الجانبين يبدأ في الحلق؟ وأحمد ١١١/٣، وأبو داود (١٩٨١) و(١٩٨٢) كتاب المناسك - باب الحلق والتقصير، والترمذي (٩١٢) كتاب الحج - باب ما جاء بأيّ جانب الرأس يبدأ في الحلق؟ وقال: هذا حديث حسن صحيح، وابن خزيمة (٢٩٢٨)، والبيهقي في "السنن الكبرى" ١٠٣/٥ كتاب الحج - باب البداية بالشق الأيمن، وابن حبان (٣٨٧٩) كتاب الحج - باب الحلق والذبح.

(١) "الفتح": كتاب الحج - باب الإحرام ٣٨٥/٢.

(٢) "نهر": كتاب الحج - باب الإحرام ق ١٣٩/أ.

(٣) انظر "إرشاد الساري": باب مناسك منى - فصل في الحلق والتقصير ص ١٥١ -.

(٤) "البحر": كتاب الحج - باب الإحرام ٣٧٢/٢.

(وحلَّ له كلُّ شيءٍ إلا النساءَ) قيل: والطَّيْبُ والصَّيْدُ.....

والسُّنَّةُ أُولَى، وقد صحَّ بداءة رسول الله ﷺ بشقِّ رأسه الكريم من الجانب الأيمن، وليس لأحدٍ بعده كلامٌ، وقد أخذَ "الإمام" بقول الحَجَّام ولم يُنكِره، ولو كان مذهبه خلافه لَمَّا وافقه)) اهـ ملخصاً. ومثله في "المعراج" و"غاية البيان".

[١٠١٧٩] (قوله: وحلَّ له كلُّ شيءٍ) أي: من محظورات الإحرام كلبس المخيط وقص الأظفار، "ط"^(١). وأفاد أنه لا يحلُّ له بالرَّمي قبل الحلق شيءٌ، وهو المذهبُ عندنا كما في "شرح الباب" لـ "القاري"^(٢) عن "الفارسي"، وفي "شرحه" على "النقاية"^(٣): ((والرَّمي غيرُ محلِّلٍ من الإحرام عندنا في المشهور، ومحلِّلٌ عند "مالك" و"الشافعي" وفي غير المشهور عندنا، فقد نصَّ على التحلِّل بالرَّمي عندنا في "شرح المبسوط" لـ "خواهر زاده"، وفي "شرح الجامع الصغير" لـ "قاضي خان"^(٤) بقوله: وبعد الرَّمي قبل الحلق حلَّ له كلُّ شيءٍ إلا النساءَ والطَّيْبَ، وعن "أبي يوسف" أنه يحلُّ له الطَّيْبُ أيضاً)) اهـ.

[١٠١٨٠] (قوله: إلا النساءَ) أي: جماعهن ودواعيه.

[١٠١٨١] (قوله: قيل: والطَّيْبُ والصَّيْدُ) تبع في ذلك صاحب "النهر"^(٥)، فقد عزا إلى "الحانية" استثناء النساء والطَّيْب، وإلى "أبي الليث" استثناء الصيد، [٢/ق ٤٠١/أ] وهو غيرُ صحيح، فإنَّ "قاضي خان" قال في "فتاواه"^(٦): ((فإذا حلقَ أوقصرَ حلَّ له كلُّ شيءٍ إلا النساءَ، وبعد الرَّمي قبل الحلق يحلُّ له كلُّ شيءٍ إلا الطَّيْبَ والنساءَ إلخ))، ومثله ما قدَّمناه^(٧) عنه

(١) "ط": كتاب الحج - فصل في الإحرام ٥٠٨/١.

(٢) انظر "إرشاد الساري": باب مناسك منى - فصل في حكم الحلق ص ١٥٤ -.

(٣) "شرح النقاية" للقاري: كتاب الحج - فصل رمي الجمار ٤٨٤/١.

(٤) "شرح الجامع الصغير": كتاب الحج وما يتعلق به ١/ق ٦٦/أ.

(٥) "النهر": كتاب الحج - باب الإحرام ق ١٣٩/ب.

(٦) "الحانية": كتاب الحج - فصل فيما يجب بقتل الصيد والهوام ٢٩٦/١ (هامش "الفتاوى الهندية").

(٧) المقولة [١٠١٧٩] قوله: ((وحلَّ له كلُّ شيءٍ)).

(ثُمَّ طَافَ لِلزَّيَارَةِ يَوْمًا مِنْ أَيَّامِ النَّحْرِ) الثلاثة، بيانٌ لوقتِهِ الواجب.....

في "شرحه" على "الجامع الصغير"، فقد استثنى الطَّيِّبَ من الإحلال بالرَّمي لا من الإحلال بالحلق، وهو مبنيٌّ على خلافِ المشهور كما علمته آنفاً، وقد ذَكَرَ "الشرنبلالي"^(١) عبارة "الخائِنة" ثمَّ قال: ((وبهذا يُعْلَمُ بطلانُ ما يُنسَبُ لـ "قاضي خان" من أنَّ الحلق لا يحلُّ به الطَّيِّبُ)) اهـ.

قلت: ويؤيِّدُه قوله في "البدائع"^(٢): ((وَأَمَّا حَكْمُ الْحَلْقِ فَهُوَ صِرُورَتُهُ حَلَالًا يَبَاحُ لَهُ جَمِيعُ مَا حُظِرَ عَلَيْهِ إِلَّا النِّسَاءُ، وَهَذَا قَوْلُ أَصْحَابِنَا، وَقَالَ "مَالِكٌ": إِلَّا النِّسَاءَ وَالطَّيِّبَ، وَقَالَ "الليث": إِلَّا النِّسَاءَ وَالصَّيْدَ)) اهـ. ومثلهُ في "المعراج" و"السَّراج" و"غاية البيان"، فقد عَزَوْا الأوَّلَ إلى الإمام "مالِكٍ" فقط، والثَّانِي إلى "الليث بن سعدٍ" أحدِ الأئمَّةِ المجتهدين، فما في "النهر" من عَزْوِهِ إلى "أبي الليث" - وهو "السمرقنديُّ" أحدُ مشايخِ مذهبنا - فهو تصحيفٌ، فافهم.

مطلب: طواف الزيارة

[١٠١٨٢] (قوله: ثُمَّ طَافَ لِلزَّيَارَةِ) أي: لفعلِ طوافِ الزَّيَارَةِ الذي هو ثاني رُكْنِي الحَجِّ، قال في "السَّراج": ((ويُسَمَّى طَوَافُ الْإِفَاضَةِ وَطَوَافُ يَوْمِ النَّحْرِ وَالطَّوَافُ الْمَفْرُوضُ)) اهـ. وشرائطُ صحَّته: الإسلامُ، وتقديمُ الإحرام، والوقوفُ، والنِّيَّةُ، وإتيانُ أكثرِهِ، والزَّمانُ وهو يومُ النَّحْرِ وما بعده، والمكانُ وهو حولَ البيتِ داخلَ المسجد، وكونُهُ بنفسه ولو محمولاً، فلا تجوزُ النِّيابةُ إِلَّا للمغمى عليه.

وواجباتُهُ: المشيُ للقادر، والتيامنُ، وإتمامُ السَّبعة، والطهارةُ عن الحدث، وسترُ العورة، وفعلُهُ في أَيَّامِ النَّحْرِ، وأمَّا الترتيبُ بينه وبين الرَّمي والحلق فسُنَّةٌ، ولا مُفسِدَ له ولا فواتَ قبل الممات، ولا يُعْزَى عنه البدلُ إِلَّا إذا مات بعد الوقوف بعرفة وأوصى بإتمامِ الحَجِّ تحبُّ البدنة لطوافِ الزَّيَارَةِ وجاز حجُّه، "الباب"^(٣).

(١) "الشرنبلالية": كتاب الحج ٢٣٠/١ (هامش "الدرر والغرر").

(٢) "البدائع": كتاب الحج - فصل: وأما حكم الحلق ١٤٢/٢.

(٣) انظر "إرشاد الساري": باب طواف الزيارة - فصل في شرائط صحة الطواف ص ١٥٥ -.

(سبعة) بيانٌ للأكمل، وإلاَّ فالرُّكنُ أربعةٌ (بلا رَمَلٍ و) لا (سَعْيٍ إِنْ كَانَ سَعْيٌ قَبْلَ) هذا الطَّوافِ (وإلاَّ فعَلَهُمَا).....

[١٠١٨٣] (قوله: سبعة) أي: سبعة أشواطٍ كما مرَّ^(١) بيانه.

[١٠١٨٤] (قوله: بيانٌ للأكمل) أي: الطَّوافُ الكاملُ المشتَمِلُ على الرُّكنِ والواجبِ، نَبَّهَ على ذلك لِئَلَّا يُتَوَهَّمَنَّ أَنَّ السَّبعةَ ركنٌ كما يقولُهُ "الأئمةُ الثلاثة" وإنَّ وافقَهُم المحقُّق "ابن الهمام"^(٢) بحثاً، فَإِنَّهُ خِلافُ المذهبِ، فلا يُتَابَعُ عليه.

[١٠١٨٥] (قوله: إِنْ كَانَ سَعْيٌ قَبْلَ) لم يقل: إِنْ كَانَ رَمَلٌ وَسَعْيٌ قَبْلَ [٢/ق ٤٠١/ب] إشارةً إلى أَنَّهُ لو كَانَ سَعْيٌ قَبْلَ وَلَمْ يَرْمِلْ لَا يَرْمِلُ هُنَا؛ لِأَنَّ الرَّمْلَ إِنَّمَا يُشْرَعُ فِي طَوَافٍ بَعْدَهُ سَعْيٌ كَمَا مرَّ^(٣)، وَلَا سَعْيَ هَهُنَا كَمَا فِي "العناية"^(٤)، وكذا فِي "اللباب"^(٥)، وفيه: ((وَأَمَّا الاضْطِبَاجُ فَسَاقِطٌ مُطْلَقاً فِي هَذَا الطَّوَّافِ)) اهـ سِوَاءِ سَعْيٍ قَبْلَهُ أَوْ لَا.

[١٠١٨٦] (قوله: وإلاَّ فعَلَهُمَا) أي: وَإِنْ لَمْ يَكُنْ سَعْيٌ قَبْلَ رَمَلٍ وَسَعْيٌ وَإِنْ رَمَلٌ، "قَهْستاني"^(٦). أي: لِأَنَّ رَمْلَهُ السَّابِقَ بِلَا سَعْيٍ غَيْرُ مُشْرُوعٍ كَمَا عَلِمْتَهُ، فلا يُعْتَبَرُ.

(تَنْبِيْهُ)

قال "الخَيْرُ الرَّمْلِيُّ": ((ولو لم يفعلهما في طوافِ القدوم وطوافِ الزَّيَّارَةِ فعَلَهُمَا فِي طَوَافِ الصَّدَرِ؛ لِأَنَّ السَّعْيَ غَيْرُ مُؤَقَّتٍ كَمَا سَيَصْرِّحُ^(٧) بِهِ فِي الْجَنَائِاتِ، وَصَرَّحُوا بِأَنَّ الرَّمْلَ بَعْدَ كُلِّ طَوَافٍ يَعْتَبَرُهُ سَعْيٌ، فِيهِ يُعْلَمُ أَنَّهُ يَأْتِي بِهِمَا فِي الصَّدَرِ لو لم يُقَدِّمَهُمَا، وَلَمْ أَرَهُ صَرِيحاً وَإِنْ عُلِمَ مِنْ إِطْلَاقِهِمْ)).

(١) ص ٦٠-٦١- "در".

(٢) "الفتح": كتاب الحج - باب الإحرام ٣٩٠/٢.

(٣) المقولة [١٠٠٠٣] قوله: ((ورمل)).

(٤) "العناية": كتاب الحج - باب الإحرام ٣٩١/٢ (هامش "فتح القدير").

(٥) انظر "إرشاد الساري": باب طواف الزيارة ص ١٥٥-.

(٦) "جامع الرموز": كتاب الحج ٢٤٩/١.

(٧) المقولة [١٠٤٨٣] قوله: ((بلا عذر)).

لأنَّ تكرارهما لم يُشرع.

(و) طوافُ الزيارة (أوَّلُ وقتِهِ بعد طُلُوع الفجرِ يومَ النَّحرِ، وهو فيه) أي: الطَّوافُ في يومِ النَّحرِ الأوَّلِ (أفضلُ) ويمتدُّ وقتُهُ إلى آخرِ العُمُرِ.
(وحلَّ له النَّساءُ).....

[١٠١٨٧] (قوله: لأنَّ تكرارهما) علةٌ لقوله: ((بلا رَمَلٍ وسعيٍ إلخ))، "ط"^(١).

(تنبيه)

قال في "الشرنبلالية"^(٢): ((قدَّمنا أنَّ الأفضل تأخيرُ السَّعي إلى ما بعدَ طوافِ الإفاضة، وكذلك الرَّمَلُ ليصيراً تبعاً للفرض دون السنة كما في "البحر"^(٣)، وقدَّمنا أيضاً أنه لا يُعتدُّ بالسَّعي بعد طوافِ القدوم إلاَّ أن يكون في أشهرِ الحجِّ، فليتنبَّه له، فإنه مهمٌّ)) اهـ.
قلت: وكذا لا يُعتدُّ بالسَّعي إلاَّ بعد طوافٍ كاملٍ، فلو طافَ للقدوم جنباً أو محدثاً ورمَلَ فيه وسعى بعده فعليه إعادتهما في الحدث ندباً، وفي الجنابة إعادةُ السَّعي حتماً، والرَّمَلُ سنةٌ، "الباب"^(٤).

[١٠١٨٨] (قوله: بعد طُلُوع الفجرِ) فلا يصحُّ قبله، "الباب"^(٥).

[١٠١٨٩] (قوله: ويمتدُّ وقتُهُ) أي: وقتُ صحَّته ((إلى آخرِ العمر))، فلو مات قبل فعله فقد ذكَّرَ بعضُ المحشِّين عن "شرح الباب" للقاضي "محمد عيد" عن "البحر العميق": ((أنهم قالوا: إنَّ عليه الوصيةَ بدنةٍ؛ لأنَّه جاء العذرُ من قِبَلِ مَنْ له الحقُّ وإنَّ كان آثماً بالتأخير)) اهـ، تأمل.
[١٠١٩٠] (قوله: وحلَّ له النَّساءُ) أي: بعد الرُّكنِ منه، وهو أربعةُ أشواطٍ، "بحر"^(٦).

(١) "ط": كتاب الحج - فصل في الإحرام ٥٠٨/١.

(٢) "الشرنبلالية": كتاب الحج ٢٣٠/١ (هامش "الدرر والغرر").

(٣) "البحر": كتاب الحج - باب الإحرام ٣٧٣/٢.

(٤) انظر "إرشاد الساري": باب طواف الزيارة - فصل: أول وقت طواف الزيارة ص ١٥٥ -.

(٥) انظر "إرشاد الساري": باب طواف الزيارة - فصل: أول وقت طواف الزيارة ص ١٥٥ -.

(٦) "البحر": كتاب الحج - باب الإحرام ٣٧٤/٢ بتصرف يسير.

بالحلق السابق، حتى لو طاف قبل الحلق لم يحل له شيء، فلو قلّم ظفّره مثلاً كان جناية؛ لأنه لا يخرج من الإحرام إلا بالحلق.
(فإن أخره عنها) أي: أيام النحر ولياليها منها.....

ولو لم يطف أصلاً لا يحل له النساء وإن طال ومضت سنون بإجماع، كذا في "الهندية"^(١)، "ط"^(٢).
[١٠١٩١] (قوله: بالحلق السابق) أي: لا بالطواف؛ لأنّ الحلق هو المحلل دون الطواف، غير أنّه أخر عمله في حق النساء إلى ما بعد الطواف، فإذا طاف عمّل الحلق عمله كالطلاق الرجعي، أخر^(٣) عمله الإبانة إلى انقضاء العدة لحاجته إلى الاسترداد، "زيلعي"^(٤). فتسمية [٢/ق ٤٠٢/أ] بعضهم الطواف محلاً آخر مجاز باعتبار أنّه شرط، فافهم.

[١٠١٩٢] (قوله: قبل الحلق) أي: ولو بعد الرمي على المشهور عندنا كما مرّ^(٥) تقريره.
[١٠١٩٣] (قوله: كان جناية) أي: ولو قصّد به التحليل، "ط"^(٦).
[١٠١٩٤] (قوله: لأنه لا يخرج إلخ) تصريح بما فهم من التفريع لقصد الرد على القول بأنّ الرمي محلّ كما مرّ^(٧).

[١٠١٩٥] (قوله: ولياليها منها) مبتدأ وخبر، والمراد بليلة كلّ يوم من أيام النحر الليلة التي تعقب ذلك اليوم في الوجود، كما أنّ ليلة يوم عرفة الليلة التي تعقبه في الوجود، "ح"^(٨).

(١) "الفتاوى الهندية": كتاب المناسك - الباب الخامس في كيفية أداء الحج ٢٣٢/١ معزياً لـ "شرح الهداية" عن "غاية السروجي".

(٢) "ط": كتاب الحج - فصل في الإحرام ٥٠٨/١.

(٣) الذي في النسخ جميعها: ((آخر))، والصواب ما أثبتناه، وهو الموافق لما في "التبيين".

(٤) "تبين الحقائق": كتاب الحج - باب الإحرام ٣٣/٢ بتصرف.

(٥) المقولة [١٠١٧٩] قوله: ((وحلّ له كل شيء)).

(٦) "ط": كتاب الحج - فصل في الإحرام ٥٠٨/١.

(٧) المقولة [١٠١٧٩] قوله: ((وحلّ له كل شيء)).

(٨) "ح": كتاب الحج - فصل ق ١٨٣/ب.

(كُرْه) تحريماً (ووجب دم) لترك الواجب،.....

قلت: وهذا على إطلاقه ظاهر في حق الرمي، فإنه إذا لم يرُم نهراً من أيام النحر يرمي في الليلة التي تعقب ذلك النهار ويقع أداء، بخلاف ما إذا أخره إلى النهار الثاني فإنه يقع قضاء، ويلزمه دم كما سنذكره^(١)، وأما في حق الطواف فالمراد به الليالي المتخللة بين أيام النحر؛ لأنه إذا غربت الشمس من اليوم الثالث الذي هو آخر أيام النحر ولم يطُفَ لزمه دم كما يأتي^(٢) في مسألة الحائض، فالليلة التي تعقب الثالث ليست تابعة له في حق الطواف، وإلا لكان فيها أداء بلا لزوم دم كما في الرمي، فتدبر.

[١٠١٩٦] (قوله: كره تحريماً إلخ) أي: ولو أخره إلى اليوم الرابع الذي هو آخر أيام التشريق، وهو الصحيح كما في "الغاية" و"إيضاح الطريق"^(٣)، وفي بعض الحواشي: وبه يُفتى، وهو المذكور في "المبسوط"^(٤) و"قاضيخان"^(٥) و"الكافي"^(٦) و"البدائع"^(٧) وغيرها خلافاً لما ذكره "القدوري" في "شرح مختصر الكرخي": ((من أن أخره آخر أيام التشريق))، وتبعه "الكرمانى" وصاحب "المنافع" و"المستصفى"، "شرح اللباب"^(٨).

١٨٣/٢

(تنبيه)

في "السراج": ((وكذلك إن أخر الحلق عن أيام النحر لزمه دم أيضاً عند "أبي حنيفة"؛ لأن الحلق يختصُّ عنده بزمان - وهو أيام النحر - ويمكن وهو الحرم)).

(١) المقولة [١٠٢١٧] قوله: ((فمن الزوال لطلوع ذكاء)).

(٢) المقولة [١٠١٩٧] قوله: ((إن قدر أربعة أشواط)).

(٣) لم نقف له على ترجمة فيما بين أيدينا من المصادر.

(٤) "المبسوط": كتاب الحج - باب الحلق ٧٠/٤ - ٧١.

(٥) "الخانية": كتاب الحج - فصل في كيفية أداء الحج ٢٩٦/١ (هامش "الفتاوى الهندية").

(٦) "كافي النسفي": كتاب الحج - باب الإحرام ١/ق ٨٥/أ.

(٧) "البدائع": كتاب الحج - فصل في زمان طواف الزيارة ١٣٣/٢.

(٨) انظر "إرشاد الساري": فصل في زمان طواف الزيارة ١٣٣/٢.

وهذا عند الإمكان، فلو طَهَّرَت الحائِضُ إِنَّ قَدَرَ أَرْبَعَةَ أَشْوَاطٍ وَلَمْ تَفْعَلْ لَزِمَ دَمٌ،
وإِلَّا لَا.....

[١٠١٩٧] (قوله: وهذا) أي: الكراهةُ ووجوبُ الدَّم بالتأخير، "ط"^(١).

[١٠١٩٨] (قوله: إِنَّ قَدَرَ أَرْبَعَةَ أَشْوَاطٍ) أي: إِنَّ بَقِيَ إلى غروبِ الشمس من اليوم الثالث من أيام النحر ما يَسَعُ طَوَافَ أَرْبَعَةِ أَشْوَاطٍ، والظاهرُ أَنَّهُ يُشْتَرَطُ مع ذلك زمنٌ يَسَعُ خَلْعَ ثِيَابِهَا واغتسالها، ويُراجَعُ، اهـ "ح"^(٢). وعلى قياسِ بَحْثِهِ ينبغي أَنْ يُشْتَرَطَ زمنٌ قطع المسافة أَنْ لو كانت في بيتها، "ط"^(٣).

قلت: وبالأخير صرَّحَ في "شرح اللباب"^(٤)، [٢/٤٠٢ق/ب] وذلك كُلُّهُ مفهومٌ من قول "البحر"^(٥) عن "المحيط": ((إِذَا طَهَّرَتْ فِي آخِرِ أَيَّامِ النَّحْرِ فَإِنْ أَمَكَّنَهَا الطَّوَافُ قَبْلَ الْغُرُوبِ وَلَمْ تَفْعَلْ فَعَلَيْهَا دَمٌ لِلتَّأْخِيرِ، وَإِنْ لَمْ يَمَكَّنْهَا طَوَافُ أَرْبَعَةِ أَشْوَاطٍ فَلَا شَيْءَ عَلَيْهَا)) اهـ. فَإِنَّ إِمْكَانَ الطَّوَافِ لَا يَكُونُ إِلَّا بَعْدَ الْاِغْتِسَالِ وَقَطْعِ الْمَسَافَةِ.

وفي "البحر"^(٦) أيضاً: ((وَلَوْ حَاضَتْ بَعْدَمَا قَدَّرَتْ عَلَى الطَّوَافِ، فَلَمْ تَطُفْ حَتَّى مَضَى الْوَقْتُ لَزِمَهَا الدَّمُ؛ لِأَنَّهَا مَقْصُورَةٌ بِتَفْرِيطِهَا)) اهـ، أي: بَعْدَمَا قَدَّرَتْ عَلَى أَرْبَعَةِ أَشْوَاطٍ. زاد في "اللباب"^(٧): ((فَقُولُهِمْ: لَا شَيْءَ عَلَيْهَا لِتَأْخِيرِ الطَّوَافِ مَقْيَّدٌ بِمَا إِذَا حَاضَتْ فِي وَقْتٍ لَمْ تَقْدِرْ عَلَى أَكْثَرِ الطَّوَافِ، أَوْ حَاضَتْ قَبْلَ أَيَّامِ النَّحْرِ وَلَمْ تَطْهُرْ إِلَّا بَعْدَ مَضِيِّهَا))، لَكِنَّ إِيْجَابَ الدَّمِ فِيمَا لَوْ حَاضَتْ فِي وَقْتِهِ بَعْدَمَا قَدَّرَتْ عَلَيْهِ مُشْكَلٌ؛ لِأَنَّهُ لَا يَلْزِمُهَا فَعْلُهُ فِي أَوَّلِ الْوَقْتِ، نَعَمْ يَظْهَرُ ذَلِكَ فِيمَا لَوْ عَلِمَتْ وَقْتَ حَيْضِهَا فَأَخَّرَتْهُ عَنْهُ، تَأَمَّلْ.

(١) "ط": كتاب الحج - فصل في الإحرام ٥٠٩/١.

(٢) "ح": كتاب الحج - فصل ق ١٣٧/ب.

(٣) "ط": كتاب الحج - فصل في الإحرام ٥٠٩/١.

(٤) انظر "إرشاد الساري": باب الجنائيات - فصل: حائض طهرت في آخر أيام النحر ص ٢٣٤ —.

(٥) "البحر": كتاب الحج - باب الإحرام ٣٧٤/٢.

(٦) "البحر": كتاب الحج - باب الإحرام ٣٧٤/٢.

(٧) انظر "إرشاد الساري": باب الجنائيات - فصل: حائض طهرت في آخر أيام النحر ص ٢٣٥ —.

(ثم أتى منى).....

(تنبيه)

نقل بعض المحشّين عن "منسك ابن أمير حاج": ((لو همّ الركبُ على القُفُول ولم تطهّر فاستفتت هل تطوف أم لا؟ قالوا: يقال لها: لا يحلُّ لك دخولُ المسجد، وإن دخلت وطُفّت أئمت وصحّ طوافك، وعليك ذبحُ بدنة، وهذه مسألة كثيرة الوقوع، يتحيرُ فيها النساء)) اهـ. وتقدّم^(١) حكم طواف المتحيّرة في باب الحيض، فراجعه.

[١٠١٩٩] (قوله: ثم أتى منى) أي: بعدما صلّى ركعتي الطواف، وكان ينبغي التصريحُ به كما فعلَ صاحب "الهداية"^(٢) و"ابن الكمال"، "شرنبلالية"^(٣).

مطلبٌ في حكم صلاة العيد والجمعة في منى

(تنبيه)

ذكرَ في "اللباب"^(٤): ((أنّه يصلي الظهرَ بعدما يرجعُ إلى منى))، وهو مرويٌّ في "صحيح مسلم"^(٥)، لكن في "الكتب الستة": ((أنّه ﷺ صَلَّى الظهرَ بمكة))^(٦)، ومالَ إليه في "الفتح"^(٧)،

(١) المقولة [٢٦٣١] قوله: ((وَحِلُّ الطَّوَافِ))، والمقولة [٢٦٣٢] قوله: ((وَلَوْ بَعْدَ دُخُولِهَا الْمَسْجِدَ)).

(٢) "الهداية": كتاب الحج - باب الإحرام ١/١٤٩.

(٣) "الشرنبلالية": كتاب الحج ١/٢٣٠ (هامش "الدرر والغرر").

(٤) انظر "إرشاد الساري": باب طواف الزيارة - فصل: فإذا فرغ من الطواف ص ١٥٦.

(٥) برقم (١٣٠٨) كتاب الحج - باب استحباب طواف الإفاضة يوم النحر، وأخرجه أحمد ٢/٣٤، وأبو داود (١٩٩٨) كتاب المناسك - باب الإفاضة في الحج، والنسائي في "الكبرى" ٢/٤٦٠ برقم (٤١٦٨) كتاب الحج - الوقت الذي يفيض فيه إلى البيت يوم النحر، وابن خزيمة (٢٩٤١) كتاب المناسك - باب استحباب طواف الزيارة يوم النحر استئناً بالنبي ﷺ، والحاكم ١/٤٧٥ وصحّحه وقال: على شرط الشيخين، والبيهقي في "السنن الكبرى" ٥/١٤٤ كتاب الحج - باب الإفاضة للطواف، وابن حبان (٣٨٨٢) و(٣٨٨٣) كتاب الحج - باب الإفاضة من منى لطواف الزيارة.

(٦) أخرجه ابن أبي شيبة في "المصنف" ٤/٤٢٦ كتاب الحج - باب من كان يأمر بتعليم المناسك، ومسلم (١٢١٨) كتاب الحج - باب حجة النبي ﷺ، من حديث جابر الطويل.

(٧) "الفتح": كتاب الحج - باب الإحرام ٢/٣٨٨.

فَيَبِيتُ بِهَا لِلرَّمْيِ (وبعد زوالِ ثاني النَّحر.....)

وقال في "شرح اللباب"^(١): ((إنَّه أظهرُ نقلاً وعقلاً))، وتَمَامُهُ فِيهِ. وَأَمَّا صَلَاةُ الْجُمُعَةِ فَقَالَ فِي "اللباب"^(٢): ((وَيَجْمَعُ بَمَنَى إِذَا كَانَ فِيهِ أَمِيرُ مَكَّةَ أَوْ الْحِجَازِ أَوْ الْخَلِيفَةُ، وَأَمَّا أَمِيرُ الْمَوْسِمِ فَلَيْسَ لَهُ ذَلِكَ إِلَّا إِذَا اسْتُعْمِلَ عَلَى مَكَّةَ)) اهـ.

وَأَمَّا صَلَاةُ الْعِيدِ فَقَالَ "شرح مناسك الكنز" لـ "المرشدي" عن "المحيط" و"الذخيرة" وغيرهما: ((أَنَّهُ لَا يَصَلِّيُهَا بِهَا بِخِلَافِ الْجُمُعَةِ))، وَفِي "شرح المنية" لـ "الحلي"^(٣): ((أَنَّهُ لَا يَصَلِّيُهَا بِهَا اتِّفَاقًا لِلإشْتِغَالِ فِيهِ بِأُمُورِ الْحَجِّ)) اهـ. أَي: لِأَنَّ وَقْتَ [٢/٤٠٣ ق/أ] الْعِيدِ وَقْتُ مَعْظَمِ أَفْعَالِ الْحَجِّ بِخِلَافِ وَقْتِ الْجُمُعَةِ، وَلِأَنَّ الْجُمُعَةَ لَا تَقَعُ فِي ذَلِكَ الْيَوْمِ إِلَّا نَادِرًا بِخِلَافِ الْعِيدِ، قَالَ فِي "شرح اللباب"^(٤): ((وَأَرَادَ بِاتِّفَاقِ الإِجْمَاعِ؛ إِذْ لَا خِلَافَ فِي الْمَسْأَلَةِ بَيْنَ عُلَمَاءِ الْأُمَّةِ)) اهـ.

وَفِي "شرح الأشباه" لـ "البيري" مِنْ كِتَابِ الصَّيْدِ: ((أَنَّ مَنَى مَوْضِعٌ تَحْزُزُ فِيهِ صَلَاةُ الْعِيدِ، إِلَّا أَنَّهَا سَقَطَتْ عَنِ الْحَاجِّ، وَلَمْ نَرِ فِي ذَلِكَ نَقْلًا مَعَ كَثْرَةِ الْمَرَاجِعَةِ، وَلَا صَلَاةَ الْعِيدِ بِمَكَّةَ يَوْمَ الْأَضْحَى؛ لِأَنَّا وَمَنْ أَدْرَكَنَاهُ مِنَ الْمَشَائِخِ لَمْ نَصَلِّهَا بِمَكَّةَ، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ مَا السَّبَبُ فِي ذَلِكَ)) اهـ. قُلْتُ: أَمَّا عَدَمُ صَلَاتِهَا بِمَنَى فَقَدْ عَلِمْتَ نَقْلَهُ، وَأَمَّا بِمَكَّةَ فَلَعَلَّ سَبَبَهُ أَنَّ مَنْ لَهُ إِقَامَةُ الْعِيدِ يَكُونُ بِمَنَى حَاجًّا، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ.

[١٠٢٠٠] (قَوْلُهُ: فَيَبِيتُ بِهَا لِلرَّمْيِ) أَي: لِيَالِي أَيَّامِ الرَّمْيِ، هُوَ السَّنَةُ، فَلَوْ بَاتَ بِغَيْرِهَا كُرِهَ وَلَا يَلْزَمُهُ شَيْءٌ، "اللباب"^(٥).

[١٠٢٠١] (قَوْلُهُ: وَبَعْدَ زَوَالِ ثَانِي النَّحْرِ) قَالَ فِي "اللباب"^(٦): ((ثُمَّ إِذَا كَانَ الْيَوْمُ الْحَادِي عَشَرَ

(١) انظر "إرشاد الساري": باب طواف الزيارة - فصل: فإذا فرغ من الطواف ص ١٥٦ -.

(٢) انظر "إرشاد الساري": باب طواف الزيارة - فصل: فإذا فرغ من الطواف ص ١٥٦ -.

(٣) "شرح المنية الكبير": فصل في صلاة الجمعة ص ٥١ -.

(٤) انظر "إرشاد الساري": باب طواف الزيارة - فصل: فإذا فرغ من الطواف ص ١٥٦ -.

(٥) انظر "إرشاد الساري": باب طواف الزيارة - فصل: فإذا فرغ من الطواف ص ١٥٦ -.

(٦) انظر "إرشاد الساري": باب طواف الزيارة - فصل: فإذا فرغ من الطواف ص ١٥٦ -.

رَمَى الْجِمَارَ الثَّلَاثَ^(١)، يبدأ استثنائاً.....

- وهو ثاني أيام النَّحر - حَطَبَ الإمامُ خطبةً واحدةً بعد صلاةِ الظهر لا يجلسُ فيها كخطبةِ اليوم السابع، يُعَلِّمُ الناسَ أحكامَ الرَّمي وما بقي من أمورِ المناسك، وهذه الخطبةُ سنةٌ، وتركُها غفلةٌ عظيمةٌ)) اهـ.

مطلبٌ في رمي الجمرات الثلاث

[١٠٢٠٢] (قوله: يبدأ استثنائاً إلخ) حاصله: أنَّ هذا الترتيبَ مسنونٌ لا متعينٌ، وبه صرَّحَ في "المجمع" وغيره، واختاره في "الفتح"^(٢)، وقال في "اللباب": ((والأكثرُ على أنه سنةٌ))، وعزاه "شارحه"^(٣) إلى "البدائع"^(٤) و"الكرمانى"^(٥) و"المحيط" و"السراجية"^(٦)، ونقلَ في "البحر"^(٧) كلامَ "المحيط" ثمَّ قال: ((وهو صريحٌ في الخلاف وفي اختيارِ السنية)) اهـ. وكذا اختاره أصحابُ المتون في مسائلَ منثورةٍ آخرَ الحج كما سيأتي^(٨).

وما في "النهر"^(٩): ((من أنَّ صريحَ ما في "المحيط" اختيارُ التعيين)) فيه نظرٌ، بل جعلَ التعيينَ روايةً عن "محمدٍ"، فتدبر. قال في "اللباب"^(١٠): ((فلو بدأ بجمرةِ العقبة ثمَّ بالوسطى ثمَّ بالأولى،

(١) في "د" زيادة: ((قوله: (رمى الجمار إلخ) أقول: فإن كان مريضاً لا يستطيع الرمي توضعُ في يده ويرمي بها، أو يرمي عنه غيره بأمره، وكذا المغمى عليه، يعني: وإن لم يكن بأمره كما في "الفتح"، والصغيرُ يرمي عنه أبوه ويحرم عنه، ذكره الشيخ أكمل الدين في مسألة المغمى عليه. وهذا نصٌّ على ما استدللَّ به صاحب "البحر" من كلام "المحيط" في مسألة المغمى عليه على جواز إحرام الأب عن ولده الصغير بالأولى، فقال: ودل كلامه أنَّ للأب أن يحرم عن ولده الصغير والمجنون، ويقضي المناسك كلها بالأولى. انتهى "شربلالية").

(٢) "الفتح": كتاب الحج - باب الإحرام ٣٩١/٢.

(٣) انظر "إرشاد الساري": باب رمي الجمار وأحكامه - فصل في أحكام الرمي وشرائطه وواجباته ص ١٦٧ -.

(٤) "البدائع": كتاب الحج - فصل: وأما بيان حكمه إذا تأخر عن وقته ١٣٩/٢.

(٥) "السراجية": كتاب الحج - باب ترتيب أفعال الحج ١٩٢/١ (هامش "فتاوى قاضيخان").

(٦) "البحر": كتاب الحج - باب الإحرام ٣٧٤/٢.

(٧) من ((المجمع)) إلى ((كلام)) ساقط من "ت".

(٨) المقولة [١١٠٤٧] قوله: ((لسنية الترتيب)).

(٩) "النهر": كتاب الحج - باب الإحرام ق ١٣٩/ب - ١٤٠/أ.

(١٠) انظر "إرشاد الساري": باب رمي الجمار وأحكامه - فصل في أحكام الرمي وشرائطه وواجباته ص ١٦٧ -.

(بما يلي مسجد الخيف ثم بما يليه) الوسطى (ثم بالعقبة سبعا سبعا، ووقف) حامداً مهللاً مكبراً مُصلياً قدراً قراءة البقرة.....

ثم تذكّر ذلك في يومه فإنه يعيدُ الوسطى والعقبة حتماً أو سنةً، وكذا لو ترك الأولى ورمى الأخيرتين فإنه يرمي الأولى ويستقبل الباقي، ولو رمى كلَّ جمرة بثلاث أتمَّ الأولى بأربع، ثم أعاد الوسطى بسبع، ثم القصوى بسبع، وإن رمى كلَّ واحدة بأربع أتمَّ كلَّ واحدة بثلاث ثلاث (ولا يعيدُ) اهـ. أي: لأنَّ للأكثر حكم الكلِّ، فكأنَّه رمى الثانية والثالثة بعد [٢/ق ٤٠٣/ب] الأولى.

[١٠٢٠٣] (قوله: بما يلي مسجد الخيف) وحدها من باب مسجد الخيف الكبير إليها بذراع الحديد عدد ١٢٥٤ وسدس ذراع، ومنها إلى الجمرة الوسطى عدد ٨٧٥^(١)، ومن الوسطى إلى جمرة العقبة عدد ٢٠٨ كما نقله "القسطلاني" في "شرح البخاري"^(٢) عن "القرافي" المالكي^(٣)، ونحوه في كتب الشافعية، فما في "القهستاني"^(٤) سبق قلم، فافهم.

[١٠٢٠٤] (قوله: الوسطى) بدل من ((ما))، "ح"^(٥).

[١٠٢٠٥] (قوله: ويكبرُ بكلِّ حصاةٍ) أي: قائلاً: باسمِ الله، الله أكبرُ كما مرَّ^(٦).

[١٠٢٠٦] (قوله: قدراً قراءة البقرة) زاد في "الباب": ((أو ثلاثة أحزاب، أي: ثلاثة أرباع من الجزء أو عشرين آية))، قال "شارحه"^(٧): ((وهو أقلُّ المراتب، واختاره صاحبُ "الحاوي"^(٨)

(١) في هامش "الأصل": قوله: ((ومنها الجمرة الأولى عدد ٨٧٥)) لعله تحريف من الناسخ، وإلا فقد راجعته في "شرح القسطلاني" المذكور، فوجده قال: ((ومن الأولى إلى الوسطى عدد ٢٧٥)) انتهى.

(٢) "إرشاد الساري": كتاب الحج - باب رمي الجمار ٢٤٦/٣.

(٣) لعل النقل في كتابه "اليواقيت في أحكام المواقيت": لأبي العباس أحمد بن إدريس بن عبد الرحمن، شهاب الدين الصنهاجي المالكي (ت ٦٨٤هـ). ("إيضاح المكنون" ٧٣٢/٢، "الديباج المذهب" ص ٦٢-٦٧، "شجرة النور الزكية" ص ١٨٨-).

(٤) "جامع الرموز": كتاب الحج ٢٥٠/١.

(٥) "ح": كتاب الحج - فصل ق ١٣٧/ب.

(٦) المقولة [٩٩٦٥] قوله: ((فاستقبل الحجر إلخ))، والمقولة [١٠١٥٠] قوله: ((وكبرُ بكلِّ حصاة)).

(٧) انظر "إرشاد الساري": باب رمي الجمار وأحكامه - فصل في صفة الرمي في هذه الأيام ص ١٦٢-.

(٨) "الحاوي القدسي": كتاب الحج - باب ما يفعل بعد الإحرام - فصل: وينبغي أن يكثر التلبية ق ٦٥/أ.

(بعد) تمام كل (رمي بعده رمي فقط) فلا يقف بعد الثالثة و(لا بعد رمي النحر) لأنه ليس بعده رمي (ودعا) لنفسه وغيره رافعاً كفيه نحو السماء أو القبلة (ثم رمى غداً كذلك، ثم بعده كذلك إن مكث،.....

و"المضمرات").

[١٠٢٠٧] (قوله: بعد تمام كل رمي) لا عند كل حصاة، "الباب" (١).

[١٠٢٠٨] (قوله: فلا يقف بعد الثالثة) أي: جمرة العقبة؛ لأنها ليس بعدها رمي في كل يوم،

قال في "اللباب" (٢): ((والوقوف عند الأولين سنة في الأيام كلها))، وقوله: ((ولا بعد رمي يوم النحر)) أتى فيه بالواو عطفاً على ما ذكره في التفريع إشارة إلى ما في عبارة المتن من القصور.

[١٠٢٠٩] (قوله: ودعا) عطف على قوله: ((ووقف حامداً)).

[١٠٢١٠] (قوله: نحو السماء أو القبلة) حكاية لقولين، قال في "شرح اللباب" (٣): ((يرفع يديه

حذو منكبيه، ويجعل باطن كفيه نحو القبلة في ظاهر الرواية، وعن "أبي يوسف" نحو السماء، واختاره "قاضيخان" (٤) وغيره، والظاهر الأول)) اهـ.

[١٠٢١١] (قوله: ثم رمى غداً) أي: في اليوم الثالث من أيام النحر، وهو الملقب بيوم النفر

الأول، فإنه يجوز له أن ينفر فيه بعد الرمي، واليوم الرابع آخر أيام التشريق يسمى يوم النفر الثاني، "فتح" (٥).

[١٠٢١٢] (قوله: كذلك) أي: مثل الرمي في اليوم الذي قبله بمراعاة جميع ما ذكر فيه.

[١٠٢١٣] (قوله: إن مكث) قيد في قوله: ((ثم بعده كذلك)) فقط، لا في قوله: ((ثم غداً

كذلك)) أيضاً اهـ "ح" (٦).

(١) انظر "إرشاد الساري": باب رمي الجمار وأحكامه - فصل في صفة الرمي في هذه الأيام ص ١٦٢ - .

(٢) انظر "إرشاد الساري": باب رمي الجمار وأحكامه - فصل في صفة الرمي في هذه الأيام ص ١٦٢ - .

(٣) انظر "إرشاد الساري": باب رمي الجمار وأحكامه - فصل في صفة الرمي في هذه الأيام ص ١٦٢ - .

(٤) "الخانية": كتاب الحج - فصل في كيفية أداء الحج ٢٩٧/١ (هامش "الفتاوى الهندية").

(٥) "الفتح": كتاب الحج - باب الإحرام ٣٩٢/٢ - .

(٦) "ح": كتاب الحج - فصل ق ١٣٧/ب - .

وهو أحبُّ، وإنَّ قَدَّمَ الرَّمِيَّ فيه) أي: في اليوم الرابع (على الزَّوالِ جازَ) فإنَّ وقت الرَّمِيَّ فيه من الفجر للغروب، وأمَّا في الثاني والثالث فَمِنَ الزَّوالِ لطلوع ذُكَاء....

قال في "النهر"^(١): ((أي: إنَّ مكثَ إلى طلوع فجرِ الرابع في الظاهرِ عن "الإمام"، وعنه إلى الغروب من اليوم الثالث)).

[١٠٢١٤] (قوله: وهو أحبُّ) اقتداءً به عليه الصلاة والسلام؛ لقوله تعالى: ﴿فَمَنْ تَعَجَّلَ فِي يَوْمَيْنِ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ﴾ الآية [البقرة — ٢٠٣]، فالتحجيرُ بين الفاضل والأفضل كالمسافر في رمضان، حيث خيَّرَ بين الصوم والإفطار، والأوَّلُ [٢/ق ٤٠٤/أ] أفضلُ إنَّ لم يضرَّه اتِّفاقاً، "نهر"^(٢).

[١٠٢١٥] (قوله: جازَ) أي: صحَّ عند "الإمام" استحساناً مع الكراهة التزهيَّة، وقالوا: لا يصحُّ اعتباراً بسائر الأيام، "نهر"^(٣).

[١٠٢١٦] (قوله: فإنَّ وقت الرَّمِيَّ فيه) أي: في اليوم الرابع ((من الفجر للغروب))، أي: غروبِ شمسِه، ولا يتبعُه ما بعده من اللَّيل بخلاف ما قبله من الأيام، والمرادُ وقتُ جوازه في الجملة، فإنَّ ما قبلَ الزَّوالِ وقتٌ مكروهٌ، وما بعده مسنونٌ، وبغروب الشَّمس من هذا اليوم يَفُوتُ وقتُ الأداء والقضاء اتِّفاقاً، "شرح اللباب"^(٤).

[١٠٢١٧] (قوله: فَمِنَ الزَّوالِ لطلوع ذُكَاء) أي: إلى طلوع الشَّمس من اليوم الرابع،

(قولُ "الشارح": لطلوع ذُكَاء) أي: طلوع فجرِ ذُكَاء، يعني: فجرَ اليوم اللاحق كما في "السندي"، ولا تستقيمُ العبارةُ إلَّا بتقديرِ هذا المضاف، ويكون بياناً لانتهاؤِ وقت الأداء في اليومين، ولا يصحُّ أن يكون بياناً لوقت الجواز أداءً وقضاءً كما درجَ عليه المحشِّي، فإنَّ وقت القضاء لا ينتهي بطلوع شمسِ الرابع بل بغروبها، وحينئذٍ فما سلكه المحشِّي في هذه العبارة غيرُ موافقٍ.

(١) "النهر": كتاب الحج - باب الإحرام ق ١٤٠/أ.

(٢) "النهر": كتاب الحج - باب الإحرام ق ١٤٠/أ.

(٣) "النهر": كتاب الحج - باب الإحرام ق ١٤٠/أ بتصرف عازياً الكراهة التزهيَّة إلى "المحيط".

(٤) انظر "إرشاد الساري": باب رمي الجمار وأحكامه - فصل في وقت الرمي في اليوم الرابع ص ١٦١ -.

والمراد أنه وقت الجواز في الجملة، قال في "اللباب"^(١): ((وقت رمي الجمار الثلاث في اليوم الثاني والثالث من أيام النحر بعد الزوال، فلا يجوز قبله في المشهور، وقيل: يجوز، والوقت المسنون فيهما يمتد من الزوال إلى غروب الشمس، ومن الغروب إلى الطلوع وقت مكروه، وإذا طلع الفجر - أي: فجر الرابع - فقد فات وقت الأداء، وبقي وقت القضاء إلى آخر أيام التشريق، فلو أخره عن وقته - أي: المعين له في كل يوم - فعليه القضاء والجزاء، ويفوت وقت القضاء بغروب الشمس في الرابع)) اهـ.

ثم قال^(٢): ((ولو لم يرم يوم النحر أو الثاني أو الثالث رماه في الليلة المقبلة - أي: الآتية - لكل من الأيام الماضية، ولا شيء عليه سوى الإساءة ما لم يكن بعذر، ولو رمى ليلة الحادي عشر أو غيرها عن غدها لم يصح؛ لأن الليالي في الحج في حكم الأيام الماضية لا المستقبلية، ولو لم يرم في الليل رماه في النهار قضاء وعليه الكفارة، ولو أخر رمي الأيام كلها إلى الرابع مثلاً قضاها كلها فيه وعليه الجزاء، وإن لم يقض حتى غربت الشمس منه فات وقت القضاء، وليست هذه الليلة تابعة لما قبلها)) اهـ.

والحاصل: أنه لو أخر الرمي في غير اليوم الرابع يرمي في الليلة التي تلي ذلك اليوم الذي أخر رميه، وكان أداء؛ لأنها تابعة له، وكره لتركه السنة، وإن أخره إلى اليوم الثاني كان قضاء ولزمه الجزاء، وكذا لو أخر الكل إلى الرابع ما لم تغرب شمسُه، فلو غربت سقط الرمي ولزمه دم. وقد ظهر بما قررناه أن ما ذكره "الشارح" تبعاً لـ "البحر"^(٣) وغيره: ((من أن انتهاء [٢/٤٠٤ ق/ب] إلى طلوع الشمس)) ليس بياناً لوقت الأداء فقط، بل يشمل وقت القضاء؛ لأن ما بعد فجر الرابع وقت لرمي الرابع أداء ولرمي غيره من الأيام الثلاثة قضاء، فافهم.

(١) انظر "إرشاد الساري": باب رمي الجمار وأحكامه - فصل في وقت الرمي في اليومين المتوسطين وفي اليوم الرابع ص ١٥٨-١٦١.

(٢) أي: صاحب "اللباب"، انظر "إرشاد الساري": باب رمي الجمار وأحكامه - فصل في وقت الرمي في اليومين المتوسطين وفي اليوم الرابع ص ١٦١-١٦٢.

(٣) "البحر": كتاب الحج - باب الإحرام ٣٧٤/٢.

(وله النَّفَرُ) من مِنى (قبلَ طلوع فجر الرَّابِع لا بعده) لدخول وقت الرَّمي.
(وجازَ الرَّمي) كُلُّه (راكباً و) لكنَّه (في الأولين) أي: الأولى والوسطى (ماشياً
أفضل) لأنَّه يقفُ (لا في الأخيرة) أي: العقبة؛ لأنَّه ينصرفُ، والراكبُ أقدرُ عليه،
وأطلقَ أفضليَّةَ المشي في "الظهيرية"،.....

[١٠٢١٨] (قوله: وله النَّفَرُ) بسكونِ الفاء، أي: الرَّجوعُ، "سراج".

[١٠٢١٩] (قوله: قبل طلوع فجرِ الرابع) ولكنَّ يَنْفِرُ قبلَ غروبِ الشَّمس، أي: شمسِ
الثالث، فإنَّ لم يَنْفِرْ حتَّى غربت الشمسُ يكرهُ له أنْ يَنْفِرَ حتَّى يرميَ في الرابع، ولو نفَرَ من اللَّيلِ
قبل فجرِ الرابع لا شيءَ عليه وقد أساء، وقيل: ليس له أنْ يَنْفِرَ بعدَ الغروب، فإنَّ نفَرَ لَزِمَهُ دَمٌ،
ولو نفَرَ بعدَ طلوعِ الفجرِ قبلَ الرَّمي لَزِمَهُ الدَّمُ اتِّفاقاً، "الباب" (١). ولا فرقَ في ذلك بين المكيِّ
والآفاقيِّ كما في "البحر" (٢).

[١٠٢٢٠] (قوله: وجازَ الرَّمي راکباً إلخ) عبارة "الملتقى" (٣) أحصرُ، وهي: ((وجازَ الرَّمي
راكباً، وغيرَ راکبٍ أفضلُ في غير (٤) جمرة العقبة)) اهـ. وفي "الباب" (٥): ((والأفضلُ أنْ يرميَ جمرة
العقبة راکباً وغيرَها ماشياً في جميعِ أيامِ الرَّمي)) اهـ (٦).

وقوله: ((لأنَّه يقفُ)) أي: للدُّعاءِ بعد رمي الأولين في الأيام الثلاثة، بخلاف العقبة في اليوم
الأوَّل وفي الثلاثة بعده، فإنَّه لا دعاءَ بعدها، والضابطُ أنْ كلَّ رمي يقفُ بعده فإنَّه يرميه ماشياً -

(قوله: وغيرَ راکبٍ أفضلُ في جمرة العقبة) حقُّه: في غيرِ جمرة العقبة كما هو عبارة "الملتقى".

(١) انظر "إرشاد الساري": باب رمي الجمار وأحكامه - فصل: ثم إذا فرغ من الرمي ص ١٦٣ -.

(٢) "البحر": كتاب الحج - باب الإحرام ٣٧٥/٢.

(٣) "ملتقى الأبحر": كتاب الحج - فصل: فإذا دخل مكة ٢١٧/١.

(٤) ((غير)) ساقطة من النسخ جميعها، وهي في عبارة "الملتقى"، والمعنى يقتضيها.

(٥) انظر "إرشاد الساري": باب رمي الجمار وأحكامه - فصل في صفة الرمي في هذه الأيام ص ١٦٢-١٦٣ -.

(٦) من ((وفي الباب)) إلى ((الرمي اهـ)) ساقط من "أ".

ورجَّحَهُ "الكمال" وغيرُهُ.

(ولو قدَّم ثَقَلَهُ).....

وهو كلُّ رميٍّ بعده رميٍّ كما مرَّ^(١) - وما لا فلا.

ثمَّ هذا التفصيلُ قولُ "أبي يوسف"، وله حكايةٌ مشهورةٌ ذَكَرَها "ط"^(٢) وغيرُهُ، وهو مختارٌ كثيرٌ من المشايخ كصاحب "الهداية"^(٣) و"الكافي"^(٤) و"البدائع"^(٥) وغيرهم، وأمَّا قولُهُما فذَكَرَ في "البحر"^(٦): ((أَنَّ الأفضَلَ الرُّكُوبُ في الكلِّ على ما في "الخانية"^(٧)، والمشيُّ في الكلِّ على ما في "الظهيرية"^(٨)))، وقال^(٩): ((فَتَحْصَلُ أَنَّ في المسألة ثلاثة أقوال)).

[١٠٢٢١] (قوله: ورَجَّحَهُ "الكمال"^(١٠)) أي: ((بأنَّ أداءَهُما ماشياً أقربُ إلى التواضع والخشوع وخصوصاً في هذا الزَّمان، فإنَّ عامَّةَ المسلمين مشاةٌ في جميع الرَّمي، فلا يُؤمَنُ من الأذى بالركوب بينهم بالزَّحمة، ورميُّه عليه الصلاة والسلام راكباً^(١١) إنما هو ليُظْهَرَ فعلُهُ ليُقْتَدَى به

(١) ص ١٤١ - "در".

(٢) "ط": كتاب الحج - فصل في الإحرام ٥٠٩/١.

(٣) "الهداية": كتاب الحج - باب الإحرام ١٥٠/١.

(٤) "كافي النسفي": كتاب الحج - فصل: وإذا أحرم بهما ١/٨٥ أ.

(٥) "البدائع": كتاب الحج - فصل: وأما بيان سنن الحج ١٨٥/٢.

(٦) "البحر": كتاب الحج - باب الإحرام ٣٧٦/٢.

(٧) "الخانية": كتاب الحج - فصل في كيفية أداء الحج ٢٩٦/١ (هامش "الفتاوى الهندية").

(٨) "الظهيرية": كتاب الحج - الفصل الثاني في الحج الذي أداه ﷺ ق ٦٦ أ.

(٩) أي: صاحب "البحر".

(١٠) "الفتح": كتاب الحج - باب الإحرام ٣٩٥/٢.

(١١) أخرجه أحمد ٣/٣١٨، ومسلم (١٢٩٧) كتاب الحج - باب استحباب رمي جمرة العقبة يوم النحر راكباً، وأبو داود

(١٩٧٠) كتاب المناسك - باب في رمي الجمار، والنسائي ٢٦٨/٥ كتاب المناسك - باب الركوب إلى الجمار

واستغلال المحرم، وابن خزيمة (٢٨٧٧) كتاب المناسك - باب إباحة رمي الجمار يوم النحر راكباً، والبيهقي في

"السنن الكبرى" ١٣٠/٥ كتاب الحج - باب رمي جمرة العقبة راكباً، كلُّهم من حديث جابر بن عبد الله مرفوعاً،

وفي الباب عن ابن عباس، وعبد الله بن قدامة.

بفتحيتين: متاعه وخدّمه (إلى مكة وأقام بمنى) أو ذهب لعرفة (كُره) إن لم يأمن...

كطوافه راكباً^(١)) اهـ.

قال في "البحر"^(٢): ((ولو قيل بأنه ماشياً أفضل إلا في رمي جمرة العقبة في اليوم الأخير لكان له وجه؛ لأنه ذاهب إلى مكة في هذه الساعة كما هو العادة، وغالب الناس راكب، فلا إيذاء في ركوبه مع تحصيل فضيلة الاتباع له عليه الصلاة والسلام)) اهـ.

قلت: لكن في هذا [٢/ق ٤٠٥/أ] الزمان يعسر ركوبه بعد رمي العقبة، وربما ضلّ عنه محمله لكثرة الزحام، فلو قيل: إنه في اليوم الأخير يرمي الكل راكباً لكان له وجه أيضاً مع تحصيل فضيلة الاتباع في الكل بلا ضرر عليه ولا على غيره؛ لأن العادة أن الكل يركبون من منازلهم سائرين إلى مكة، وأما في غير اليوم الأخير فيرمي الكل ماشياً.

[١٠٢٢٢] (قوله: بفتحيتين إلخ) وبكسر الشاء وفتح القاف المصدر، وبسكونها واحد^(٣)

الأثقال، "نهر"^(٤).

[١٠٢٢٣] (قوله: أو ذهب لعرفة) في بعض النسخ بالواو بدل ((أو))، وهو تحريف، والأوضح أن يقول: أو تركه فيها وذهب لعرفة؛ إذ لا يصلح تسليط ((قدّم)) هنا إلا بتأويل.

[١٠٢٢٤] (قوله: كُره) لأثر "ابن أبي شيبة"^(٥) عن "ابن عمر" رضي الله تعالى عنهما:

(١) أخرجه البخاري (١٦٠٧) كتاب الحج - باب استلام الركن بالمحجن، ومسلم (١٢٧٢) كتاب الحج - باب الطواف على بعير وغيره واستلام الحجر بمحجن ونحوه للراكب، وأبو داود (١٨٧٧) كتاب المناسك - باب الطواف الواجب، والترمذي (٨٦٥) كتاب الحج - باب ما جاء في الطواف راكباً، والنسائي ٢٣٣/٥ كتاب المناسك - باب استلام الركن بالمحجن، وابن ماجه (٢٩٤٨) كتاب المناسك - باب من استلم الركن بمحجنه، كلهم من حديث ابن عباس رضي الله عنهما، وفي الباب عن جابر، وابن عمر، وأبي رافع، وأبي مالك الأشجعي، وعبد الله بن حنظلة رضي الله عنه.

(٢) "البحر": كتاب الحج - باب الإحرام ٣٧٦/٢.

(٣) في "ب": ((وأحد))، وهو تحريف.

(٤) "النهر": كتاب الحج - باب الإحرام ق ١٤٠/أ.

(٥) في النسخ جميعها: ((ابن شيبة))، وما أثبتناه هو الصواب.

لا إنْ أَمِنَ، وكذا يكره للمصلي جَعْلُ نَحْوِ نَعْلِهِ خَلْفَهُ لَشُغْلِ قَلْبِهِ.
(وإذا نفرَ) الحاجُّ (إلى مكة نَزَلَ) استئناً ولو ساعةً (بالمَحْصَبِ) بضمُّ ففتحَتين:.....

«مَنْ قَدَّمَ ثَقْلَهُ قَبْلَ النَّفْرِ فَلَا حَجَّ لَهُ»^(١)، أي: كاملاً، ولأنَّه يُوجِبُ شُغْلَ قَلْبِهِ وهو في العبادة فيكره، والظاهرُ أَنَّها تنزيهيةٌ، "بحر"^(٢). واعترضه في "النهر"^(٣): ((بأنَّ "عمر" رضي الله عنه كان يَمْنَعُ منه وَيُؤَدِّبُ عليه^(٤)، وهذا يُؤْذِنُ بِأَنَّها تحريميةٌ))، وفيه نظرٌ، فإنَّه كان يُؤَدِّبُ على تركِ خلاف الأولى، تأمل.

[١٠٢٢٥] (قوله: لا إنْ أَمِنَ) بحثٌ لصاحب "البحر"^(٥)، وتبعه أخوه^(٦) أخذاً من مفهوم التعليل بشُغْلِ القلب، "ط"^(٧).

[١٠٢٢٦] (قوله: وكذا إلخ) قال في "السراج": ((وكذا يكره للإنسان أنْ يجعلَ شيئاً من حوائجِه خلفه ويصليَ مثلَ النعلِ وشبهه؛ لأنَّه يشغُلُ خاطره، فلا يتفرَّغُ للعبادة على وجهها)) اهـ.
[١٠٢٢٧] (قوله: ولو ساعةً) يقفُ فيه على راحلته يدعو، "سراج". فيُحصَلُ بذلك أصلُ السنة، وأمَّا الكمالُ فما ذكره "الكمال"^(٨): ((من أَنه يصلي في الظهر والعصر والمغرب والعشاء،

(قوله: فما ذكره "الكمال" من أَنه يصلي في الظهر إلخ) لكنَّه خلافُ ما تقدَّم من استحبابِ تقديم الظُّهر على الرُّمِّي مطلقاً. اهـ "سندي" عن "منلا علي القاري".

- (١) أخرجه ابن أبي شيبة ٥٠١/٤ - ٥٠٢ كتاب الحج - باب من كره أن يقدم ثقله من منى .
- (٢) "البحر": كتاب الحج - باب الإحرام ٣٧٦/٢ .
- (٣) "النهر": كتاب الحج - باب الإحرام ق ١٤٠/أ .
- (٤) ذكره الزيلعي في "نصب الراية" ٨٧/٣ وقال: غريب، والحافظ ابن حجر في "الدراية" ٢٩/٢، وقال: لم أجده، والطحاوي على "مراقي الفلاح" ص ٤٨٠ - .
- (٥) "البحر": كتاب الحج - باب الإحرام ٣٧٦/٢ .
- (٦) "النهر": كتاب الحج - باب الإحرام ق ١٤٠/أ .
- (٧) "ط": كتاب الحج - فصل في الإحرام ٥٠٩/١ .
- (٨) "الفتح": كتاب الحج - باب الإحرام ٣٩٦/٢ .

الأبطح، وليست المقبرة منه.

(ثم) إذا أراد السَّفرَ (طافَ للصَّدَرِ) أي: الوداع (سبعة أشواطٍ.....)

ويهجعُ هجعةً ثمَّ يدخلُ مَكَّةَ))، "بحر"^(١). وفي "شرح النقاية" لـ "القاري"^(٢): ((والأظهرُ أنَّ يقال: إنَّه سنَّةٌ كفاية؛ لأنَّ ذلك الموضعَ لا يَسَعُ الحاجَّ جميعهم، وينبغي لأمرءِ الحجِّ - وكذا غيرهم - أن يزلوا فيه ولو ساعةً إظهاراً للطاعة)).

[١٠٢٢٨] (قوله: الأبطح) ويقال له أيضاً: البطحاء والخيف، "قاري"^(٣). قال في "الفتح"^(٤): ((وهو فناء مَكَّةَ، حدُّه ما بين الجبلين المتصلين بالمقابر إلى الجبال المقابلة لذلك مُصْعِداً في الشَّقِّ الأيسرِ وأنتَ ذاهبٌ إلى منى مرتفعاً عن بطن الوادي)).

[١٠٢٢٩] (قوله: ثمَّ إذا أراد السَّفرَ) أتى بـ ((ثمَّ)) وما [٢/٤٠٥ ق/ب] بعدها إشارةً إلى ما في "النهر"^(٥) وغيره: ((من أنَّ أوَّلَ وقته بعد طواف الزيارة إذا كان على عَزْمِ السَّفرِ، حتَّى لو طاف كذلك ثمَّ أطلَّ الإقامة بمَكَّةَ ولم يتَّخذها داراً جاز طوافه، ولا آخرَ له وهو مقيمٌ^(٦)، بل لو أقام عاماً لا ينوي الإقامة فله أن يَطُوفَ، ويقعُ أداء، نعم المستحبُّ إيقاعه عند إرادة السَّفرِ)) اهـ. وفي "اللباب"^(٧): ((أنَّه لا يسقطُ بنيةُ الإقامة ولو سنين، ويسقطُ بنيةُ الاستيطان بمَكَّةَ أو بما حولها قبل حلِّ النَّفَرِ الأوَّلِ، أي: قبل ثالثِ أيامِ النَّحرِ، ولو نوى الاستيطان بعده لا يسقطُ، وإن نواه قبل النَّفَرِ ثمَّ بدا له الخروجُ لم يجب كالمكِّيِّ إذا خرَّجَ)) اهـ.

مطلبٌ في طواف الصَّدَرِ

[١٠٢٣٠] (قوله: أي: الوداع) بفتح الواو، وهو اسمٌ لهذا الطوافِ أيضاً، ويُسمَّى أيضاً

(١) "البحر": كتاب الحج - باب الإحرام ٣٧٦/٢.

(٢) "شرح النقاية" للقاري: كتاب الحج - فصل في رمي جمرة العقبة وطواف الزيارة وغيرهما ٤٨٨/١.

(٣) "شرح النقاية" للقاري: كتاب الحج - فصل في رمي جمرة العقبة وطواف الزيارة وغيرهما ٤٨٧/١.

(٤) "الفتح": كتاب الحج - باب الإحرام ٣٩٦/٢.

(٥) "النهر": كتاب الحج - باب الإحرام ق ١٤٠/أ - ب بتصرف.

(٦) أي: لا آخر لوقت طواف الوداع وهو مقيم. وقد وقع في "النهر": ((ولا أجرة)) بدل ((ولا آخر))، ولعله تحريف.

(٧) انظر "إرشاد الساري": باب طواف الصدر ص ١٦٩ -.

بلا رَمَلٍ وَسَعْيٍ، وهو واجبٌ إِلَّا على أهلِ مَكَّةَ وَمَنْ فِي حُكْمِهِمْ، فلا يجبُ بل يُندَبُ

طواف آخر العهد، وأمَّا الصَّدْرُ فهو بفتحيتين: رجوعُ المسافر من مقصده والشارب من مَوْرِدِهِ كما في "القَهْستاني" (١).

[١٠٢٣١] (قوله: بلا رَمَلٍ وسعي) أي: إنَّ كان فعَلَهُمَا في طوافِ القُدوم أو الصَّدْر كما مرَّ (٢) عن "الخير الرملي".

[١٠٢٣٢] (قوله: وهو واجب) فلو نفر ولم يطفُ وجبَ عليه الرجوعُ ليطوفَ ما لم يُجاوز الميقات، فيخيرُ بين إراقة الدَّم والرجوع بإحرامٍ جديدٍ بعمرةٍ مبتدئاً بطوافِها ثمَّ بالصَّدْر، ولا شيءَ عليه لتأخيرِهِ، والأوَّلُ أولى تيسيراً عليه ونفعاً للفقراء، "نهر" (٣) و"الباب" (٤).

[١٠٢٣٣] (قوله: إِلَّا على أهلِ مَكَّةَ) أفادَ وجوبَهُ على كلِّ حاجٍّ آفاقيٍّ مُفْرِدٍ أو متمتعٍ أو قارنٍ بشرطِ كونه مُدْرِكاً مكلفاً غيرَ معذورٍ، فلا يجبُ على المَكِّيِّ، ولا على المعتمر مطلقاً، وفائتِ الحجُّ، والمحصر، والمجنون، والصبيُّ، والحائض، والنفساء كما في "الباب" (٥) وغيره.

[١٠٢٣٤] (قوله: وَمَنْ فِي حُكْمِهِمْ) أي: ممن كان داخلَ المواقيت، وكذا مَنْ نوى الاستيطان قبل حلِّ النفر كما مرَّ (٦).

[١٠٢٣٥] (قوله: فلا يجبُ إلخ) قال في "النهر" (٧): ((والمنفيُّ عنهم إنما هو وجوبُهُ لا ندبُهُ، وقد قال "الثاني": أَحَبُّ إِلَيَّ أن يطوفَ المَكِّيُّ طوافَ الصَّدْر؛ لأنَّه وُضِعَ لختِمِ أفعالِ الحجِّ،

١٨٦/٢

(قوله: أو الصَّدْر) حقُّه الزَّيَارَةُ.

(١) "جامع الرموز": كتاب الحج ١/٢٣٥.

(٢) المقولة [١٠١٨٦] قوله: ((وإلا فعَلَهُمَا)).

(٣) "النهر": كتاب الحج - باب الإحرام ق ١٤٠/ب.

(٤) انظر "إرشاد الساري": باب طواف الصدر - فصل: ومن خرج ولم يطفه ص ١٦٩ -.

(٥) انظر "إرشاد الساري": باب طواف الصدر ص ١٦٨ -.

(٦) المقولة [١٠٢٢٩] قوله: ((ثم إذا أراد السفر)).

(٧) "النهر": كتاب الحج - باب الإحرام ق ١٤٠/ب.

كَمَنْ مَكَثَ بَعْدَهُ.

ثُمَّ النِّيَّةُ لِلطَّوَافِ شَرْطٌ، فَلَوْ طَافَ هَارِباً أَوْ طَالِباً لَمْ يُحْزَرْ، لَكِنْ يَكْفِي أَصْلُهَا،
فَلَوْ طَافَ بَعْدَ إِرَادَةِ السَّفَرِ^(١) وَنَوَى التَّطَوُّعَ أَجْزَأُهُ عَنِ الصَّدَرِ^(٢)، كَمَا لَوْ طَافَ بِنِيَّةِ
التَّطَوُّعِ فِي أَيَّامِ النَّحْرِ وَقَعَ عَنِ الْفَرْضِ.....

وهذا المعنى موجودٌ في حقِّهم)).

[١٠٢٣٦] (قوله: كَمَنْ مَكَثَ بَعْدَهُ) لَأَنَّ الْمُسْتَحَبَّ إِيقَاعُهُ عِنْدَ إِرَادَةِ السَّفَرِ كَمَا مَرَّ^(٣).

[١٠٢٣٧] (قوله: فَلَوْ طَافَ) أَي: دَارَ حَوْلَ الْبَيْتِ وَلَمْ تَحْضُرْهُ النِّيَّةُ أَصْلًا.

[١٠٢٣٨] (قوله: أَوْ طَالِباً^(٤)) أَي: لَغَرِيمٍ وَنَحْوِهِ.

[١٠٢٣٩] (قوله: لَكِنْ يَكْفِي أَصْلُهَا) أَي: أَصْلُ نِيَّةِ الطَّوَافِ بِلَا لَزُومٍ تَعْيِينَ كَوْنِهِ لِلصَّدَرِ

أَوْ غَيْرِهِ وَلَا تَعْيِينَ وَجُوبٍ أَوْ فَرْضِيَّةٍ.

[١٠٢٤٠] (قوله: فَلَوْ طَافَ إلخ) الْحَاصِلُ - كَمَا فِي "الْفَتْحِ"^(٥) [٢/ق ٤٠٦/أ] وَغَيْرِهِ - :

((أَنَّ مَنْ طَافَ طَوَافاً فِي وَقْتِهِ وَقَعَ عَنْهُ نَوَاهُ بَعِينَهُ أَوْ لَا أَوْ نَوَى طَوَافاً آخَرَ))، وَمِنْ فُرُوعِهِ: لَوْ قَدِمَ

(١) فِي "د" زِيَادَةٌ: ((فَقِيَ "الْبِدَائِعُ" عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ أَنَّهُ قَالَ: يَنْبَغِي لِلْإِنْسَانِ إِذَا أَرَادَ السَّفَرَ أَنْ يَطُوفَ طَوَافَ الصَّدَرِ حِينَ يَرِيدُ أَنْ يَنْفِرَ، وَلَوْ أَقَامَ بَعْدَهُ - وَلَوْ أَيَّاماً أَوْ أَكْثَرَ - فَلَا بَأْسَ، وَالْأَفْضَلُ أَنْ يَعِيدَهُ، وَلَا يَسْقُطُ هَذَا الطَّوَافُ عَنْهُ بِنِيَّةِ الْإِقَامَةِ وَلَوْ سَنِينَ، وَيَسْقُطُ بِنِيَّةِ الْإِسْتِيطَانِ بِمَكَّةَ أَوْ عَمَّا حَوْلَهَا قَبْلَ حُلِّ النَّفَرِ الْأَوَّلِ، أَي: قَبْلَ الْيَوْمِ الثَّانِي مِنْ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ، وَلَوْ نَوَاهُ بَعْدَهُ لَا يَسْقُطُ، وَإِنْ نَوَاهُ قَبْلَ النَّفَرِ ثُمَّ بَدَأَ لَهُ الْخُرُوجُ لَمْ يَجِبْ كَالْمَكِّي إِذَا خَرَجَ لَا يَجِبُ عَلَيْهِ)).

(٢) فِي "د" زِيَادَةٌ: ((قَوْلُهُ: (أَجْزَأُهُ عَنِ الصَّدَرِ) قَالَ فِي "الْأَشْبَاهِ": لَوْ طَافَ عَنِ الْفَرْضِ أَوْ نَذَرَ دَخَلَ فِيهِ طَوَافُ الْقُدُومِ، بِخِلَافِ مَا لَوْ طَافَ لِلْإِفَاضَةِ لَا يَدْخُلُ فِيهِ طَوَافُ الْوَدَاعِ؛ لِأَنَّ كِلَاهُمَا مَقْصُودُهُ مُخْتَلَفٌ. انْتَهَى.

قَالَ الْمُحَشِّي: إِذَا الْمَقْصُودُ بِطَوَافِ الْإِفَاضَةِ تَفْرِيقُ الذِّمَّةِ، وَبِالْوَدَاعِ تَوْدِيعُ الْبَيْتِ. وَقَدْ يُقَالُ: هَذَا جَارٍ فِي الْمَسْأَلَةِ الْأُولَى؛ إِذَا الْمَقْصُودُ بِالْفَرْضِ وَالْمَنْذُورِ تَفْرِيقُ الذِّمَّةِ، وَبِطَوَافِ الْقُدُومِ تَحْيَةُ الْبَيْتِ فِي اللَّقَاءِ، وَهُمَا مُخْتَلِفَانِ، فَتَأْمَلْ، انْتَهَى)).

(٣) الْمَقُولَةُ [١٠٢٢٩] قَوْلُهُ: ((ثُمَّ إِذَا أَرَادَ السَّفَرَ)).

(٤) فِي "د" زِيَادَةٌ: ((قِيلَ: عَلَى ظَاهِرِ الْإِطْلَاقِ عَدَمُ الْإِجْزَاءِ وَلَوْ مَعَ نِيَّةِ الطَّوَافِ، وَفِيهِ نَظَرٌ؛ لِتَصْرِيحِهِمْ بِأَنَّ الطَّوَافَ لَطَلَبَ غَرِيمٍ إِذَا اشْتَمَلَ عَلَى النِّيَّةِ أَجْزَأَهُ كَمَا فِي "حَوَاشِي الْأَشْبَاهِ")).

(٥) "الْفَتْحُ": كِتَابُ الْحَجِّ - بَابُ الْإِحْرَامِ - فَصْلُ: فَإِنْ لَمْ يَدْخُلِ الْمَحْرَمُ مَكَّةَ ٤٠٢/٢.

(ثُمَّ) بَعْدَ رَكَعَتَيْهِ (شَرِبَ مِنْ مَاءٍ زَمَزَمَ).....

مُعْتَمِراً وَطَافَ وَقَعَ عَنِ الْعُمْرَةِ، أَوْ حَاجَّاً وَطَافَ قَبْلَ يَوْمِ النَّحْرِ وَقَعَ لِلْقُدُومِ، أَوْ قَارِناً وَطَافَ طَوَافَيْنِ وَقَعَ الْأَوَّلُ عَنِ الْعُمْرَةِ وَالثَّانِي لِلْقُدُومِ، وَلَوْ كَانَ فِي يَوْمِ النَّحْرِ وَقَعَ لِلزِّيَارَةِ، أَوْ بَعْدَمَا حَلَّ النَّفْرُ بَعْدَمَا طَافَ لِلزِّيَارَةِ فَهُوَ لِلصَّدَرِ وَإِنْ نَوَاهُ لِلتَطَوُّعِ، فَلَا تَعْمَلُ النِّيَّةُ فِي التَّقْدِيمِ وَالتَّأْخِيرِ إِلَّا إِذَا كَانَ الثَّانِي أَقْوَى، كَمَا لَوْ تَرَكَ طَوَافَ الصَّدَرِ ثُمَّ عَادَ بِإِحْرَامٍ عُمْرَةً فَيَبْدَأُ بِطَوَافِ الْعُمْرَةِ ثُمَّ الصَّدَرِ، وَتَمَامُهُ فِي "الْبَاب" (١).

[١٠٢٤١] (قَوْلُهُ: ثُمَّ بَعْدَ رَكَعَتَيْهِ) أَي: بَعْدَ صَلَاةِ رَكَعَتِي الطَّوَافِ، وَتَقَدَّمَ (٢) الْكَلَامُ عَلَيْهِمَا، وَتَقَدَّمَ (٣) أَيْضاً أَنَّهُ قِيلَ: إِنَّهُ يَلْتَزِمُ الْمَلْتَزِمَ أَوَّلًا ثُمَّ يَصَلِّي الرَكَعَتَيْنِ ثُمَّ يَأْتِي زَمَزَمَ، وَأَنَّهُ الْأَسْهَلُ وَالْأَفْضَلُ، وَعَلَيْهِ الْعَمَلُ، وَأَنَّ مَا ذَكَرَهُ هُنَا مِنَ التَّرْتِيبِ هُوَ الْأَصَحُّ الْمَشْهُورُ، وَمَشَى عَلَيْهِ فِي "الْفَتْح" (٤) هُنَاكَ، وَعَبَّرَ عَنِ الْآخِرِ بِـ ((قِيلَ))، لَكِنْ جَزَمَ بِالْقِيلِ هُنَا (٥).

[١٠٢٤٢] (قَوْلُهُ: شَرِبَ مِنْ مَاءٍ زَمَزَمَ) أَي: قَائِماً، مُسْتَقْبِلاً الْقِبْلَةَ، مُتَضَلِّعاً مِنْهُ، مُتَنَفِّساً فِيهِ مِرَاراً، نَازِئاً فِي كُلِّ مَرَّةٍ إِلَى الْبَيْتِ، مَاسِحاً بِهِ وَجْهَهُ وَرَأْسَهُ وَجَسَدَهُ، صَابِئاً مِنْهُ عَلَى جَسَدِهِ إِنْ أُمِكنَ (٦) كَمَا فِي "الْبَحْرِ" (٧) وَغَيْرِهِ، وَقَدْ عَقَدَ فِي "الْفَتْح" (٨) لَذَلِكَ فَصْلاً مُسْتَقِلاً فَارْجِعْ إِلَيْهِ، وَسَيَأْتِي (٩) بَعْضُ الْكَلَامِ عَلَى زَمَزَمَ آخِرَ الْحَجِّ.

(١) انظر "إرشاد الساري": باب طواف الصدر - فصل: ومن خرج ولم يطفه ص ١٦٩ - .

(٢) المقولة [١٠٠١٦] قوله: ((ثم صلى شفعا)).

(٣) المقولة [١٠٠٢٣] قوله: ((ثم التزم الملتزم)).

(٤) "الفتح": كتاب الحج - باب الإحرام ٣٦٠/٢ .

(٥) "الفتح": كتاب الحج - باب الإحرام - فروع تتعلق بالطواف ٣٩٨/٢ .

(٦) في "د" زيادة: ((فكان ابن عباس رضي الله عنهما يقول: «اللهم إني أسألك علماً نافعاً، ورزقاً واسعاً، وشفاءً من كل داء»)). انتهى "شربلالية".

(٧) "البحر": كتاب الحج - باب الإحرام ٣٧٨/٢ .

(٨) "الفتح": كتاب الحج - باب الإحرام ٣٩٨/٢ .

(٩) المقولة [١١٠٨٢] قوله: ((يكره الاستنجاء بماء زمزم)).

وقَبَّلَ العتبةَ تعظيماً للكعبة (ووضع صدره ووجهه على الملتزم، وتشبَّثَ بالأستار ساعة) كالمستشفع بها، ولو لم ينلها يضع يديه على رأسه مبسوطتين على الجدار قائمتين والتصق بالجدار (ودعا مجتهداً، ويكي) أو يتباكى (ويرجع قهقري) أي: إلى نخلٍ (حتى يخرج من المسجد) وبصره ملاحظاً للبيت.....

[١٠٢٤٣] (قوله: وقَبَّلَ العتبة) أي: ثم قَبَّلَ العتبة المرتفعة عن الأرض، "قَهْستاني" (١).

[١٠٢٤٤] (قوله: ووضع) أي: ثم وضع، "قَهْستاني" (٢).

[١٠٢٤٥] (قوله: ووجهه) أي: خدّه الأيمن، ويرفع يده اليمنى إلى عتبة الباب.

[١٠٢٤٦] (قوله: وتشبَّثَ) أي: تعلق كما يتعلق عبدٌ ذليلٌ بطرف ثوبٍ لمولى جليلٍ،

"قَهْستاني" (٣).

[١٠٢٤٧] (قوله: ودعا) أي: حال تشبُّهه بالأستار متضرعاً متخشعاً مكبراً مهلاً مصلياً

على النبي ﷺ.

[١٠٢٤٨] (قوله: ويرجع قهقري) (٤) كذا في "الهداية" (٥) و"المجمع" و"النقاية" (٦) وغيرها،

وفي "مناسك النووي" (٧): ((أنَّ ذلك مكروه؛ لأنه ليس فيه سنة مرويَّة ولا أثر محكي، وما لا أثر له

(قول "المصنف": وقَبَّلَ العتبة) في "السندي": ((وللعلماء كلامٌ في تقبيل قبور الأنبياء ومن يُتبركُ

بهم))، واعتمد الجواز وأطال فيه.

(١) "جامع الرموز": كتاب الحج ٢٥١/١.

(٢) "جامع الرموز": كتاب الحج ٢٥١/١.

(٣) "جامع الرموز": كتاب الحج ٢٥١/١.

(٤) في "د" زيادة: ((قال في "النوادر": يقول إذا رجع: آيون، تائبون، عابدون، لربنا حامدون. صدق الله وعده، ونصر عبده، وهزم الأحزاب وحده، الحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله، فكما هديتنا لذلك فتقبله منا، لا تجعل آخر العهد بنا، وارزقنا العود إليه حتى ترضى، برحمتك يا أرحم الراحمين. انتهى. كذا في "شرح الوقاية" للعلامة الشمني)).

(٥) "الهداية": كتاب الحج - باب الإحرام ١٥١/١.

(٦) انظر "شرح النقاية" للقاري: كتاب الحج - فصل في جرة العقبة وطواف الزيارة وغيرها ٤٨٩/١.

(٧) انظر "حاشية الهيثمي على إيضاح النووي": الباب الخامس في المقام بمكة وطواف الوداع ص ٤٥١ -.

لا يُعْرَجُ عليه)) اهـ.

وتبعه "ابن الكمال" و"الطرابلسي" في [٢/ق ٤٠٦/ب] "مناسكه"، لكنه قال: ((وقد فعله الأصحاب))، يعني: أصحاب مذهبنا، وقال "الزيلعي"^(١): ((والعادة به جارية في تعظيم الأكابر، والمنكر لذلك مكابر))، قال في "البحر"^(٢): ((لكنه يفعله على وجه لا يحصل منه صدم أو وطء لأحد)).

مطلب في حكم المجاورة بمكة والمدينة

(تنبيه)

في كلامه إشارة إلى أنه لا يُجاور بمكة، ولهذا قال في "المجمع": ((ثم يعود إلى أهله، والمجاورة بمكة مكروهة))، أي: عنده خلافاً لهما، وبقوله قال الخائفون المحتاطون من العلماء كما في "الإحياء"^(٣)، قال: ((ولا يُظن أن كراهة القيام تُناقض فضل البقعة؛ لأن هذه الكراهة علّتها ضعف الخلق وقصورهم عن القيام بحق الموضع))، قال في "الفتح"^(٤): ((وعلى هذا فيجب كون الجوار في المدينة المشرفة كذلك، يعني: مكروهاً عنده، فإن تضاعف السيئات أو تعاضمتها إن فقد فيها فمخافة السامة وقلة الأدب المفضي إلى الإخلال بوجوب التوقير والإجلال قائم)) اهـ "نهر"^(٥).

مطلب في مضاعفة الصلاة بمكة

(تَمَّة)

قال السيّد "الفاسي" في "شفاء الغرام"^(٦): ((يتحصّل من طرق حديث "ابن الزبير"^(٧)

(١) "تبين الحقائق": كتاب الحج - باب الإحرام ٣٧/٢.

(٢) "البحر": كتاب الحج - باب الإحرام ٣٧٨/٢.

(٣) "الإحياء": كتاب أسرار الحج - فضيلة المقام بمكة حرسها الله تعالى وكراهيته ٣٦٤/١.

(٤) "الفتح": كتاب الحج - مسائل متشورة ٩٤/٣.

(٥) "النهر": كتاب الحج - باب الإحرام ق ١٤٠/ب.

(٦) "شفاء الغرام" بأخبار البلد الحرام: الباب الخامس في ذكر الأحاديث الدالة على أن مكة المشرفة أفضل من غيرها من البلاد ٨٠/١. لأبي الطيب محمد بن أحمد بن علي، تقي الدين المكي الحسني المالكي (ت ٨٣٢هـ). ("كشف الظنون" ١٠٥١/٢، "الضوء اللامع" ١٨/٧، "الأعلام" ٣٣١/٥).

(٧) أخرجه أحمد في "مسنده" ٥/٤، وتقدّم تخريجه من طريق أبي هريرة ٩٤/٣، و ٢٠٥/٤.

ثلاث روايات:

إحداها: أن الصلاة في المسجد الحرام تفضل على الصلاة بمسجد المدينة بمائة صلاة.
الثانية: بألف صلاة.

الثالثة: بمائة ألف صلاة كما في "مسند الطيالسي" و"إتحاف ابن عساكر"^(١)، وعلى الثالثة حسب "النقاش" المفسر الصلاة بالمسجد الحرام، فبلغت صلاة واحدة فيه عمر مائتي سنة وخمسين سنة^(٢) وستة أشهر وعشرين ليلة، والصلوات الخمس عمر مائتي سنة وسبع وسبعين سنة وتسعة أشهر وعشر ليال، قال "السيد": ورأيت لشيخنا "بدر الدين بن الصاحب المصري"^(٣): أن الصلاة فيه فرادى بمائة ألف، وجماعة بألفي ألف وسبع مائة ألف، والصلوات الخمس فيه بثلاثة

(قوله: حسب "النقاش" المفسر الصلاة بالمسجد الحرام فبلغت صلاة واحدة فيه عمر مائتي سنة وخمسين سنة وستة أشهر وعشرين ليلة إلخ) في "القسطلاني" على "البخاري" من باب فضل الصلاة في مسجد مكة والمدينة نقلاً عن "النقاش" المفسر ما نصه: ((حسبت الصلاة في المسجد الحرام، فبلغت صلاة واحدة بالمسجد الحرام عمر خمس وخمسين سنة)) إلى آخر ما ذكره "المحشي"، وزاد قبل عبارة "ابن الصاحب" ما نصه: ((وهذا مع قطع النظر عن التضعيف بالجماعة، فإنها تزيد سبعا وعشرين درجة كما مر)) اهـ.

ثم رأيت في "تبيين المحارم" من فصل حكم المقام بمكة ما نصه: ((قال "أبو بكر النقاش": حسبت ذلك فبلغت صلاة واحدة في المسجد الحرام عمر خمس وخمسين سنة وستة أشهر وعشرين ليلة، وصلاة يوم وليلة - وهي خمس صلوات - عمر مائتي سنة وسبع وسبعين سنة وتسعة أشهر وعشر ليال)) اهـ.

(١) اسمه كاملاً: "إتحاف الزائر وإطراف المقيم للسائر"، لأبي اليمن عبد الصمد بن عبد الوهاب بن الحسن بن عساكر الدمشقي ثم المكي، وهو حفيد ابن أخي الحافظ المؤرخ ابن عساكر (ت ٦٨٦هـ)، وقيل: (٦٨٧هـ). ("كشف الظنون" ٦/١، "فوات الوفيات" ٣٢٨/٢، "الأعلام" ١١/٤).

(٢) صواب العبارة: ((عمر خمس وخمسين سنة...))، وانظر "تقريرات الرافعي" في هذا الموضع.

(٣) أحمد بن محمد بن أحمد، بدر الدين المصري الشافعي، المعروف بابن الصاحب (ت ٧٨٨هـ). ("الدرر الكامنة" ٢٤٨/١، "معجم المؤلفين" ٢٤٨/١).

(وسقط طواف القدوم عمّن وقف بعرفة ساعة قبل دخول مكة، ولا شيء عليه بتركه) لأنه سنة.....

عشر ألف ألف وخمسمائة صلاة، وصلاة الرجل منفرداً في وطنه غير المسجدين المعظمين كل مائة سنة شمسية بمائة ألف وثمانين ألف صلاة، وكل ألف سنة بألف ألف صلاة وثمانمائة ألف صلاة، فتلخص أن صلاة واحدة جماعة في المسجد الحرام يفضل ثوابها على ثواب [٢/ق ٤٠٧/أ] من صلى في بلده فرادى حتى بلغ عمر نوح عليه السلام بنحو الضعف)) اهـ.

ثم ذكر^(١): ((أن للعلماء خلافاً في هذا الفضل: هل يعمّ الفرض والنفل، أو يختص بالفرض؟ وهو مقتضى مشهور مذهبنا - أي: المالكية - ومذهب الحنفية، والتعميم مذهب الشافعية، واختلف في المراد بالمسجد الحرام، قيل: مسجد الجماعة، وأيده "المحب الطبري"^(٢)، وقيل: الحرم كله، وقيل: الكعبة خاصة، وجاءت أحاديث تدل على تفضيل^(٣) ثواب الصوم وغيره من القربات بمكة، إلا أنها في الثبوت ليست كأحاديث الصلاة فيها)) اهـ باختصار.

١٨٧/٢

وذكر "ابن حجر" في "التحفة"^(٤): ((أنه صحّ في الأحاديث بتكرير الألف ثلاثاً))، كذا كتبه بعض المحشّين، وذكر "البيري" في "شرح الأشباه" في أحكام المسجد: ((أن المشهور عند أصحابنا أن التضعيف يعمّ جميع مكة، بل جميع حرم مكة الذي يحرم صيده كما صحّحه "النووي"))، [١٠٢٤٩] (قوله: وسقط طواف القدوم إلخ) هذه مسائل شتى عنوان لها في "الهداية"^(٥) و"الكنز"^(٦) ب (فصل)، وذكر في "البحر"^(٧): ((أن حقيقة السقوط لا تكون

(١) "شفاء الغرام": ٨٢/١.

(٢) في كتابه المسمى: "القرى لقاصد أم القرى": الباب الأربعون في فضل الحرمين وبيت المقدس - ما جاء في إطلاق المسجد الحرام على الحرم كله ص ٦٠٨ -.

(٣) في "ب": ((على أن تفضيل إلخ)).

(٤) "تحفة المحتاج بشرح المنهاج": كتاب الحج - باب دخول الحرم ٦٥/٤.

(٥) "الهداية": كتاب الحج - فصل ١٥١/١.

(٦) انظر "شرح العيني على الكنز": كتاب الحج - فصل: ومن لم يدخل مكة إلخ ١١٨/١.

(٧) "البحر": كتاب الحج - فصل: ومن لم يدخل مكة إلخ ٣٧٩/٢.

وأساء.

(وَمَنْ وَقَفَ بِعَرَفَةَ سَاعَةً) عُرْفِيَّةٌ وهو اليسيرُ من الزَّمان، وهو المحْمَلُ عند إطلاقِ الفقهاء (مِنْ زَوَالِ يَوْمِهَا) أي: عَرَفَةَ (إِلَى طُلُوعِ فَجْرِ يَوْمِ النَّحْرِ)^(١).....

إِلَّا فِي اللَّازِمِ^(٢)، فهو هنا مجازٌ عن عدمِ سَنِيَّتِهِ فِي حَقِّهِ إِمَّا لِأَنَّهُ مَا شُرِعَ إِلَّا فِي ابْتِدَاءِ الْأَفْعَالِ، فَلَا يَكُونُ سَنَةً عِنْدَ التَّأَخُّرِ وَلَا شَيْءٌ عَلَيْهِ بِتَرْكِهِ؛ لِأَنَّهُ سَنَةٌ، وَإِمَّا لِأَنَّ طَوَافَ الزِّيَارَةِ أَغْنَى عَنْهُ كَالْفَرْضِ يُغْنِي عَنْ تَحِيَّةِ الْمَسْجِدِ، وَلِذَا لَمْ يَكُنْ لِلْعُمْرَةِ طَوَافٌ قَدُومٌ؛ لِأَنَّ طَوَافَهَا أَغْنَى عَنْهُ. قَيَّدَ بِطَوَافِ الْقَدُومِ؛ لِأَنَّ الْقَارْنَ إِذَا لَمْ يَدْخُلْ مَكَّةَ وَوَقَفَ بِعَرَفَاتٍ صَارَ رَافِضاً لِعُمْرَتِهِ، فَيَلْزِمُهُ دَمٌ لِرَفْضِهَا وَقَضَاؤُهَا كَمَا سَيَأْتِي فِي آخِرِ الْقِرَانِ)) اهـ.

[١٠٢٥٠] (قَوْلُهُ: وَأَسَاءَ) أَي: لَتَرْكِهِ السَّنَّةَ، وَقَدَّمْنَا^(٣) أَنَّ الْإِسَاءَةَ دُونَ الْكِرَاهَةِ،

أَي: التَّحْرِيمِيَّةَ.

[١٠٢٥١] (قَوْلُهُ: عَرْفِيَّةٌ) أَي: فِي عُرْفِ اللَّغَةِ، وَالْأَوْضَحُ أَنْ يَقُولَ: لَغَوِيَّةٌ أَوْ شَرْعِيَّةٌ كَمَا عَبَّرَ

فِي "شرح اللباب"^(٤).

[١٠٢٥٢] (قَوْلُهُ: وَهُوَ الْيَسِيرُ) ذَكَرَ الضَّمِيرَ مِرَاعَاةً لِتَذْكِيرِ الْخَبَرِ.

[١٠٢٥٣] (قَوْلُهُ: مِنْ زَوَالِ الْيَوْمِ) مَحْذُوفٌ صِفَةٌ لـ ((سَاعَةً)) لَا بـ ((وَقَفَ))؛ لِفَسَادِ

الْمَعْنَى بِاعْتِبَارِ الْغَايَةِ، فَتَدَبَّرْ.

(١) فِي "د" زِيَادَةٌ: ((وَمَنْ وَقَفَ فِي غَيْرِ هَذَا الْوَقْتِ لَا يَكُونُ مَدْرَكاً إِلَّا إِذَا اشْتَبَهَ عَلَى النَّاسِ هَلَالُ ذِي الْحِجَّةِ، وَأَكْمَلُوا ذَا الْقَعْدَةِ ثَلَاثِينَ، ثُمَّ تَبَيَّنَ أَنَّ الْيَوْمَ الَّذِي وَقَفَ فِيهِ كَانَ يَوْمَ النَّحْرِ جَازَ اسْتِحْسَاناً، وَالْقِيَاسُ أَنْ لَا يَجُوزُ كَمَا لَوْ تَبَيَّنَ أَنَّ يَوْمَهُمْ يَوْمُ التَّرْوِيَةِ، كَذَا فِي "فَتَاوَى قَاضِي خَانَ". وَإِنْ لَمْ يَدْرِكْ عَرَفَاتَ حَتَّى طَلَعَ الْفَجْرُ مِنْ أَوَّلِ يَوْمِ النَّحْرِ فَقَدْ فَاتَهُ الْحَجُّ، وَسَقَطَ عَنْهُ أَفْعَالُ الْحَجِّ، وَيَتَحَوَّلُ إِحْرَامُهُ إِلَى الْعُمْرَةِ، وَيَأْتِي بِأَفْعَالِ الْعُمْرَةِ وَيَحِلُّ، وَيَجِبُ عَلَيْهِ مِنْ قَابِلِ. كَذَا فِي "شرح الطحاوي".

فَائِدَةٌ: اللَّيَالِي تَابِعَةٌ لِلْأَيَّامِ الْمُسْتَقْبَلَةِ لَا لِلْأَيَّامِ الْمَاضِيَةِ إِلَّا فِي الْحَجِّ، فَإِنَّهَا فِي حُكْمِ الْأَيَّامِ الْمَاضِيَةِ، "الْفَتَاوَى الْهِنْدِيَّةُ").

(٢) فِي "د" زِيَادَةٌ: ((وَلِذَا قَالَ فِي "النَّهْرِ": وَبَعَارَةٌ "الرَّوَانِي": وَلَمْ يَطْفِئْ لِلْقَدُومِ مَنْ لَمْ يَدْخُلْ مَكَّةَ، وَوَقَفَ بِعَرَفَةَ أَوَّلَى كَمَا لَا يَخْفَى ائْتَهَى. وَلِأَنَّ السَّقُوطَ يَشْعُرُ بِعَدَمِ الْكِرَاهَةِ)).

(٣) الْمَقُولَةُ [٩٨٥١] قَوْلُهُ: ((وَبَتَرَكَ رَفَعَ الصَّوْتَ بِهِمَا)).

(٤) أَنْظَر "إِرْشَادَ السَّارِي": بَابُ الْوُقُوفِ بِعَرَفَاتٍ - فَصْلُ فِي صِفَةِ الْوُقُوفِ ص ١٢٦ -.

أو اجتازَ مُسرِعاً أو نائماً أو مُغمى عليه،.....

[١٠٢٥٤] (قوله: أو اجتازَ أي: مرّ، وقوله: ((مُسرعاً)) حالٌ أشار به إلى أن هذه الساعة اليسيرة يكفي منها هذا المقدار من الوقوف، فإنَّ المسرع لا يخلو عن وقوفٍ يسيرٍ على قَدَمٍ عند نقلِ القَدَمِ الأخرى، ولذا صحَّ اعتكافُه كما مرَّ^(١) في بابه.

[١٠٢٥٥] (قوله: أو نائماً أو مغمى عليه) يشيرُ إلى أنَّ الوقوف بعرفة يصحُّ بلا نيةٍ كما سيصرِّحُ^(٢) به بخلافِ الطواف، [٢/٤٠٧ ق/ب] قال في "البحر"^(٣): ((والفرقُ أنَّ الطواف عبادةً مقصودةً، ولهذا يُتَنَفَّلُ به، فلا بدَّ من اشتراطِ أصلِ النيةِ وإنَّ كان غيرَ محتاجٍ إلى تعيينه كما مرَّ، وأمَّا الوقوفُ فليس بعبادةٍ مقصودةٍ، ولذا لا يُتَنَفَّلُ به، فوجودُ النيةِ في أصلِ العبادة - وهو الإحرام - يُغني عن اشتراطِهِ في الوقوف)) اهـ.

لكنْ أوردَ عليه في "النهر"^(٤) القراءةَ في الصلاة، فإنَّها عبادةٌ مستقلةٌ، بدليلِ أنَّه يُتَنَفَّلُ بها مع أنَّه لا يُشترطُ لها النيةُ، قال: ((ولم أره لأحدٍ، ولم يظهر لي عنه جوابٌ)). قلت: قد يَمْنَعُ كونُ القراءة عبادةً مستقلةً، والتنفُّلُ بها لا يدلُّ على ذلك كالوضوء،

(قوله: قلت: قد يَمْنَعُ كونُ القراءة عبادةً مستقلةً إلخ) وفرَّقَ "السندي" أيضاً بين الطواف والقراءة: ((بأنَّ الطواف تعبدٌ غيرُ معقولٍ المعنى، فاشترطتْ له النيةُ ليتأكَّدَ جانبُ الطواف، وأمَّا القراءة فهي عبادةٌ معقولةٌ المعنى، فلم يُشترطْ لها النيةُ استقلالاً، بل اكتفيَ بانسحابِ النيةِ عند التَّحرمةِ، أو يقال: النيةُ إنما هي لتمييزِ العادة عن العبادة، والقراءة لا تكون إلا عبادةً، فلم تحتجْ إلى النيةِ، والطواف قد يكونُ طلباً لهاربٍ أو فراراً من طالبٍ أو نحوه فاحتاجَ إلى النيةِ، أو يقال: إنَّ القراءة وإنَّ كانت عبادةً فقد تسقطُ عن المصلِّي كالأمِّي والأعرس، والطواف لا يسقطُ بحالٍ)) اهـ.

(١) ٤١٩/٦ وما بعدها "در".

(٢) ص ١٦٠-١٦١ - "در".

(٣) "البحر": كتاب الحج - فصل: ومن لم يدخل مكة إلخ ٣٧٩/٢.

(٤) "النهر": كتاب الحج - باب الإحرام ق ١٤١/أ باختصار.

(و) كذا لو (أهلَّ عنه رفيقُهُ).....

فإنه يتنفلُ به مع كونه ليس عبادةً^(١) مستقلةً، ولذا لم يصحَّ نذرُهُ، وكذا القراءةُ، ففي "القَهْستاني"^(٢) من الاعتكاف: ((أَنَّ النَّذْرَ بِهَا لَا يَصَحُّ؛ لَأَنَّهَا فُرِضَتْ تَبَعاً لِلصَّلَاةِ لَا لَعَيْنِهَا))، فتأمل.

[١٠٢٥٦] (قوله: وكذا لو أهلَّ عنه رفيقُهُ) أي: عن المغمى عليه أو النائم المريض كما في "شرح الباب"^(٣)؛ لأنَّ الإحرام شرطٌ عندنا كالوضوء في الصلاة، فصَحَّتْ النِّيابة بعد وجودِ نيةِ العبادة منه، وهو خروجهُ للحجِّ، "معراج". وفي "النهر"^(٤): ((ومعنى الإهلالِ عنه أن ينويَ عنه ويلبِّيَ، فيصيرُ المغمى عليه مُحَرِّماً بذلك؛ لانتقالِ إحرامِ الرِّفِيقِ إليه، وليس معناه أن يُجَرِّدَهُ وأن يلبسهُ الإزارَ؛ لأنَّ هذا كفٌّ عن بعضِ محظوراتِ الإحرام لا عينُ الإحرامِ لِمَا مرَّ)) اهـ.

ويُجزِيه ذلك عن حجةِ الإسلام، ولو ارتكَبَ محظوراً لَزِمَهُ مُوجِبُهُ لا الرِّفِيقَ، "باب"^(٥). ويصحُّ إحرامُهُ عنه سواءً أحرَمَ عن نفسه أو لا، ولا يلزمُهُ التجرُّدُ عن المخيط لأجلِ إحرامه عنه، ولو أحرَمَ عنه وعن نفسه وارتكَبَ محظوراً لَزِمَهُ جزاءٌ واحدٌ بخلافِ القارن؛ لأنَّه مُحَرِّمٌ بإحرامين،

ولعلَّ الأحسن في الفرق أن يقال: إنَّ أفعال الصلاة مستقلةٌ أوَّلاً لا تحتاجُ إلى نيةٍ، بل تنسحبُ النيةُ عند التحريمِ إليها؛ لأنَّها تُفَعَّلُ في آنٍ واحدٍ متصلاً ببعضها ببعضٍ بدونِ فاصلٍ أجنبيٍّ بخلافِ أفعال الحجِّ، فإنَّها ليست كذلك، ثمَّ ما كان منها غيرَ قابلٍ للتَّنْفُلِ كالوقوف تكفيه النيةُ عند الإحرام وتنسحبُ إليه، وما كان قابلاً للتَّنْفُلِ يحتاجُ إلى أصلِ النيةِ عند الإتيان به، ولا تكفي في حقِّه النيةُ عند الإحرام.

(١) من ((والتنفل)) إلى ((عبادة)) ساقط من "أ".

(٢) "جامع الرموز": كتاب الصوم - فصل الاعتكاف ٢٣٠/١ بتصرف نقلاً عن "الكفاية".

(٣) انظر "إرشاد الساري": باب أنواع الأطوفة - فصل في طواف المغمى عليه والنائم ص ١٠٠.

(٤) "النهر": كتاب الحج - باب الإحرام ق ١٤١/ب باختصار.

(٥) انظر "إرشاد الساري": باب أنواع الأطوفة - فصل في طواف المغمى عليه والنائم ص ١٠٠.

وكذا غير رفيقه، "فتح" (به).....

"بحر"^(١). ولا يُشترطُ كونُ الإحرام عنه بأمره كما في "اللباب"^(٢)، أي: خلافاً لهما حيث اشترطا الأمر، وقيدَهُ في "البحر"^(٣) بالمغى عليه، أمّا النائمُ فيُشترطُ منه صريحُ الإذن؛ لما في "المحيط": ((أنَّ المريض الذي لا يستطيعُ الطوافَ إذا طاف به رفيقه وهو نائمٌ إنَّ كان بأمره جاز، وإلا فلا)) اهـ.

قلت: وقيدَ الجوازَ في "اللباب"^(٤) في فصل طواف المغى عليه والنائم بالفور حيث قال: ((ولو طافوا بمريضٍ وهو نائمٌ من غيرِ إغماءٍ إنَّ كان بأمره وحملوه على فورِهِ يجوزُ، وإلا فلا))، وفي "الفتح"^(٥) [٢/٤٠٨ ق/أ] بعد كلام: ((والحاصلُ الفرقُ بين النائم والمغى عليه في اشتراطِ صريح الإذن وعدمه))، قال "شارح اللباب"^(٦): ((وقد أطلقوا الإجزاء بين حالتي النوم والإغماء في الوقوف، ولعلَّ الفرق أنَّ النيةَ شرطٌ في الطواف عند الجمهور بخلاف الوقوف)) اهـ ملخصاً.

قلت: والكلامُ في الإحرام عن النائم، لكنَّ إذا كان الطوافُ عنه لا يجوزُ إلاَّ بأمره، فالإحرامُ بالأولى.

[١٠٢٥٧] (قوله: وكذا غير رفيقه) هذا أحدُ قولين، وبه جزمَ في "السراج"، ورجَّحَهُ في "الفتح"^(٧) و"البحر"^(٨) لوجودِ الإذنِ للكلِّ دلالةٌ كما لو ذبحَ أضحيةَ غيره في أيامها بلا إذنه، وتماثُ في "البحر"^(٩).

(١) "البحر": كتاب الحج - فصل: ومن لم يدخل مكة إلخ ٣٨٠/٢.

(٢) انظر "إرشاد الساري": باب أنواع الأطوفة - فصل في طواف المغى عليه والنائم ص ١٠٠ -.

(٣) "البحر": كتاب الحج - فصل: ومن لم يدخل مكة إلخ ٣٨٠/٢.

(٤) انظر "إرشاد الساري": باب أنواع الأطوفة ص ١٠٠ -.

(٥) "الفتح": كتاب الحج - باب الإحرام - فصل: فإن لم يدخل المحرم مكة ٤٠٤/٢.

(٦) انظر "إرشاد الساري": باب أنواع الأطوفة - فصل في طواف المغى عليه والنائم ص ١٠١ -.

(٧) "الفتح": كتاب الحج - باب الإحرام - فصل: فإن لم يدخل المحرم مكة ٤٠٤/٢.

(٨) "البحر": كتاب الحج - فصل: ومن لم يدخل مكة إلخ ٣٨٠/٢.

(٩) انظر "البحر": كتاب الحج - فصل: ومن لم يدخل مكة إلخ ٣٨٠/٢.

أي: بالحج مع إحرامه عن نفسه، فإذا انتبه أو أفاق وأتى بأفعال الحج جاز، ولو بقي الإغماء إن الإغماء بعد إحرامه طيف به المناسك، وإن أحرّموا عنه.....

[١٠٢٥٨] (قوله: أي: بالحج) قال في "البحر"^(١): ((وشمل إحرام الرفيق عنه ما إذا أحرّم عنه

رفيقه بحجة أو عمره أو بهما، من الميقات أو بمكة، ولم أره صريحاً)) اهـ.

قال في "الشرنبلالية"^(٢): ((وفيه تأمل؛ لأنّ المسافر من بلاد بعيدة ولم يكن حجّ الفرض

كيف يصحّ أن يُحرّم عنه بعمره وليست واجبة عليه؟ وقد يمتدّ الإغماء ولا يحصل إحرامه عنه بالحجّ فيفوت مقصده ظاهراً)) اهـ.

وظاهر "الفتح"^(٣) يدلّ على أنه لا بدّ من العلم بقصده، وحينئذٍ فإنّ علّم فلا كلام،

والأفينبغي تعيين الحجّ.

[١٠٢٥٩] (قوله: مع إحرامه) عن نفسه أو بدونه كما قدّمناه^(٤).

١٨٨/٢

[١٠٢٦٠] (قوله: إذا انتبه أو أفاق) الأوّل للنائم، والثاني للمغمى عليه.

[١٠٢٦١] (قوله: جاز) لأنّه تبيّن أنّ عجزه كان في الإحرام فقط فصحت النيابة فيه، ثمّ يجري

هو على موجب، "بحر"^(٥). أي: موجب إحرام الرفيق عنه، وفيه إشارة إلى لزوم إتيان الأفعال بنفسه لعدم العجز، وبه صرح في "اللباب"^(٦).

[١٠٢٦٢] (قوله: إن الإغماء بعد إحرامه) أي: بنفسه، وفيه أنّ فرض المسألة في إحرام الرفيق عنه،

(قوله: وفيه أنّ فرض المسألة في إحرام الرفيق عنه) نعم ظاهر "المصنّف" أنّ فرض المسألة في إحرام

الرفيق عنه، إلّا أنّ "الشارح" جعل كلامه مشتملاً على مسألتين: أولاهما ما إذا اجتاز نائماً أو مغمى

عليه، يعني: وقد أحرّم بنفسه صاحياً، وثانيتهما ما إذا أحرّم عنه رفيقه، وهي المعبر عنها بقوله: ((وكذا

لو أهلك عنه رفيقه إلخ))، فقد جعل قوله: ((وأهلك عنه رفيقه)) مسألة أخرى غير ما قبلها.

(١) "البحر": كتاب الحج - فصل: ومن لم يدخل مكة إلخ ٣٨٠/٢.

(٢) "الشرنبلالية": كتاب الحج ٢٣٣/١ (هامش "الدرر والغرر").

(٣) "الفتح": كتاب الحج - باب الإحرام - فصل: فإن لم يدخل الحرم مكة ٤٠٤/٢.

(٤) المقولة [١٠٢٥٦] قوله: ((وكذا لو أهلك عنه رفيقه)).

(٥) "البحر": كتاب الحج - فصل: ومن لم يدخل مكة إلخ ٣٨٠/٢.

(٦) انظر "إرشاد الساري": باب الإحرام - فصل في إحرام المغمى عليه ص ٧٦ -.

اكتفى بمباشرتهم، ولم أرَ ما لو جُنَّ فأحرَمُوا عنه وطافوا به المناسك، وكلامُ "الفتح" يفيدُ الجوازَ (أو جهَلَ أنها عرفة صَحَّ حَجُّهُ) لأنَّ الشرطَ الكينونةُ لا النيةَ. (ومن لم يَقِفْ فيها فاتَ حَجُّهُ).....

فكان الأظهرُ والأخصرُ أن يقول: ولو بقي الإغماءُ اكتفى بمباشرتهم، ولو الإغماءُ بعد إحرامه طُيِّفَ به المناسكُ، أي: أحضِرَ المشاهدَ من وقوفٍ وطوافٍ ونحوهما، قال في "البحر"^(١): ((وتشترطُ نيتُهُم الطوافَ إذا حملوه كما تشترطُ نيتُهُ)).

[١٠٢٦٣] (قوله: اكتفى بمباشرتهم) أي: من غير أن يشهدوا به المشاهدَ من الطوافِ والسَّعي والوقوف، وهو الأصحُّ، نعم ذلك أولى، "نهر"^(٢). وانظر هل يكفي المباشرُ بطوافٍ واحدٍ عنه وعن المغمى عليه كما لو حمَلَهُ وطاف به أو لا؟ لم أره، "أبو السعود"^(٣).

قلت: الظاهرُ الثاني؛ لأنَّه إذا أحضِرَ الموقفَ كان هو الواقفُ، وإذا طُيِّفَ به كان بمنزلةِ الطائفِ راكباً كما صرَّحُوا به، فلا يقاسُ عليه [٢/٤٠٨ ق/ب] ما إذا لم يُحضَر، فلا بدَّ من نيةٍ وقوفٍ عنه وإنشاءِ طوافٍ وسعيٍ عنه غير ما يفعله المباشرُ عن نفسه، تأمل.

[١٠٢٦٤] (قوله: ولم أرَ ما لو جُنَّ) قبل الإحرام) البحثُ لصاحب "النهر"^(٥)، وقدَّمنا^(٦) قبيل فروض الحجِّ أنَّ صاحب "البحر" توقَّفَ فيه وقال: ((إنَّ إحرامَ وليِّه عنه يحتاجُ إلى نقلٍ))، وقدَّمنا^(٦) هناك عن "شرح المقدسي" عن "البحر العميق": ((أنَّه لا حجٌّ على مجنونٍ مسلمٍ، ولا يصحُّ منه إذا حجَّ بنفسه، ولكن يُحرِّمُ عنه وليُّه)) اهـ. فمَنْ خرَجَ عاقلاً يريدُ الحجَّ ثمَّ جُنَّ قبل إحرامه

(١) "البحر": كتاب الحج - فصل: ومن لم يدخل مكة ٢/٣٨٠.

(٢) "النهر": كتاب الحج - باب الإحرام ق ١٤١/ب بتصرف يسير.

(٣) "فتح المعين": كتاب الحج - باب الإحرام ١/٤٩٤.

(٤) في "د" زيادة: ((أي: بعد خروجه مع أهل بلده بنية الحج؛ لأنه مكلف به، أبو السعود)).

(٥) "النهر": كتاب الحج - باب الإحرام ق ١٤١/ب.

(٦) المقولة [٩٦٥٠] قوله: ((والمجنون)).

لحديث: ((الحجُّ عرفة)) (فطافَ وسَعَى وتحلَّلَ) أي: بأفعالِ العمرة (وقضى).....

يُحَرِّمُ عنه وليُّه بالأولى، ولعلَّ التوقُّفَ في إحرام رقيقه عنه.

وكلامُ "الفتح"^(١) هو ما نقله عن "المتقى" عن "محمد": ((أحرَمَ وهو صحيح، ثمَّ أصابه عتَّة فقضى به أصحابُه المناسكَ ووقفوا به، فمكثَ كذلك سنين ثمَّ أفاق أجزأه ذلك عن حجة الإسلام)) اهـ. قال في "النهر"^(٢): ((وهذا ربَّما يُومئُ إلى الجواز)) اهـ.

وإنما قال: ((يُومئُ إلى الجواز)) لا من حيث إنَّ كلامَ "الفتح" في المعتوه وكلامنا في المجنون، بل من حيث إنَّ كلامَ "الفتح" فيما لو أحرَمَ عن نفسه ثمَّ أصابه العتَّة، وكلامنا فيما إذا جُنَّ قبل أن يُحرَمَ عن نفسه، وإيماءُ "الفتح" إلى الجواز في ذلك في غاية الخفاء، فافهم.

(فرغ)

الصبيُّ الغيرُ المميَّز لا يصحُّ إحرامُه ولا أدأؤه، بل يصحَّحان من وليِّه له، فيُحرِّمُ عنه مَنْ كان أقربَ إليه، فلو اجتمع والدُّ وأخٌ يُحرِّمُ الوالدُّ، ومثله المجنون، إلَّا أنَّه إذا جُنَّ بعد الإحرام يلزمُه الجزاء، ويصحُّ منه الأداء، وتأمُّه في "اللباب"^(٣).

[١٠٢٦٥] (قوله: لحديث: الحجُّ عرفة^(٤)) أي: معظمُ ركنيه الوقوفُ بها باعتبارِ الأمن من البطلان عند فعله لا من كلِّ وجه، فلا يُنافي أنَّ الطواف أفضلُّ، "ط"^(٥).

[١٠٢٦٦] (قوله: فطافَ إلخ) عطَفَ ((تحلَّلَ)) على ((طافَ)) و((سَعَى)) عطَفَ تفسير،

(قوله: ولعلَّ التوقُّفَ في إحرام رقيقه عنه. وكلامُ "الفتح" هو ما نقله إلخ) الظاهرُ صحَّةُ إحرام رقيقه عنه فيما إذا خرَجَ يريدُ الحجَّ فجُنَّ قبل أن يُحرِّمَ؛ لوجود الإذن دلالةً كما في مسألة الإغماء.

(١) "الفتح": كتاب الحج - باب الإحرام - فصل: فإن لم يدخل المحرم مكة ٤٠٤/٢ .

(٢) "النهر": كتاب الحج - باب الإحرام ق ١٤١/ب .

(٣) انظر "إرشاد الساري": باب الإحرام - فصل في إحرام الصبي ص ٧٧-٧٨ .

(٤) تقدم تخريجه ٤٩٥/٦ .

(٥) "ط": كتاب الحج - فصل في الإحرام ٥١٢/١ .

ولو حجَّه نَذْرًا أو تطوُّعاً (مِنْ قَابِلٍ) ولا دَمَ عليه.
(والمراة) فيما مرَّ (كالرَّجُل) لعمومِ الخطاب ما لم يَقُمْ دليلُ الخصوص (لكنَّها
تكشفُ وجهَها لا رأسَها، ولو سَدَلَتْ شيئاً عليه.....)

والأولى الإتيانُ في الثلاثة بصيغة المضارع، بل الأولى قولُ الكنز^(١) في باب الفوات: ((فليُجِلَّ
بعمرة)) ليفيد الوجوب، وبه صرَّح في "البدائع"^(٢)، لكنَّ المراد أنَّه يفعلُ مثلَ أفعال العمرة؛
لأنَّ ذلك ليس بعمرة حقيقة كما صرَّح به في باب الفوات من "اللباب"^(٣) وغيره.
وفي الكلام إشارة إلى أنَّ إحرام الحجِّ باقٍ، وهذا عندهما، وقال "الثاني": انقلبَ إحرامُه
إحرامَ عمرة، وثمرَةُ الخلاف تظهرُ فيما لو أحرَمَ بحجَّةٍ أخرى صحَّ عند "الإمام" ويرفضُها لثلاً
يصيرُ جامعاً بين إحرامي حجٍّ، وعليه دمٌ وحجَّتَان وعمرَةٌ [٢/ق ٤٠٩/أ] من قَابِلٍ، وقال "الثاني":
يمضي فيها لانقلابِ إحرامِ الأولى، وقال "محمَّد": لا يصحُّ إحرامُه أصلاً، "نهر"^(٤).
[١٠٢٦٧] (قوله: ولو حجَّه نَذْرًا أو تطوُّعاً) وكذا لو فاسداً سواءً طرأ فسادُه أو انعقدَ فاسداً
كما إذا أحرَمَ مُجامعاً، "نهر"^(٥).

[١٠٢٦٨] (قوله: فيما مرَّ) أي: من أحكامِ الحجِّ، "ط"^(٦).
[١٠٢٦٩] (قوله: لكنَّها تكشفُ وجهَها لا رأسَها) كذا عبَّرَ في "الكنز"، واعترضه
"الزيلعي"^(٧): ((بأنَّه تطويلٌ بلا فائدة؛ لأنها لا تخالفُ الرَّجُلَ في كشفِ الوجه، فلو اقتصرَ

(١) انظر "شرح العيني على الكنز": كتاب الحج - باب الفوات ١/١٣٤.

(٢) "البدائع": كتاب الحج - فصل: وأما بيان ما يفوت الحج بعد الشروع ٢/٢٢٠ بتصرف.

(٣) انظر "إرشاد الساري": ص ٢٨٣ -.

(٤) "النهر": كتاب الحج - باب الفوات ق ١٥٧/ب.

(٥) "النهر": كتاب الحج - باب الفوات ق ١٥٧/ب.

(٦) "ط": كتاب الحج - فصل في الإحرام ١/٥١٢.

(٧) "تبيين الحقائق": كتاب الحج - باب الإحرام ٢/٣٨.

وجافته عنه جاز) بل يُندَبُ (ولا تلبّي جَهْرًا) بل تُسمِعُ نفسَهَا.....

على قوله: لا تكشف رأسها لكان أولى))، وأجاب في "البحر"^(١): ((بأنه لما كان كشف وجهها خفيًا - لأن المتبادر إلى الفهم أنها لا تكشفه؛ لأنه محل الفتنة - نص عليه وإن كانا سواء فيه، والمراد بكشف الوجه عدم مماسة شيء له، فلذلك يكره لها أن تلبس البرقع؛ لأن ذلك يماس وجهها، كذا في "المبسوط"^(٢)) اهـ.

قلت: لو عطف قوله: ((والمراؤ)) بأو لكان جواباً آخر أحسن من الأول، تأمل.
[قوله: وجافته] أي: باعدته عنه، قال في "الفتح"^(٣): ((وقد جعلوا لذلك أعواداً كالقبة توضع على الوجه ويسدل من فوقها الثوب)) اهـ.

[قوله: جاز] أي: من حيث الإحرام، بمعنى أنه لم يكن محظوراً؛ لأنه ليس بستر، وقوله: ((بل يُندَبُ^(٤))) أي: خوفاً من رؤية الأجانب، وعبر في "الفتح"^(٥) بالاستحباب، لكن صرح في "النهاية" بالوجوب، وفي "المحيط": ((ودلت المسألة على أن المرأة منهية عن إظهار وجهها للأجانب بلا ضرورة؛ لأنها منهية عن تغطيته لحق النسك لولا ذلك، وإلا لم يكن

(قوله: لأنها منهية عن تغطيته لحق النسك لولا ذلك، وإلا لم يكن إلخ) عبارة "النهاية": ((ودلت المسألة على أن المرأة منهية عن إظهار وجهها للرجال من غير ضرورة؛ لأنها منهية عن تغطية الوجه لحق النسك ولولا أن الأمر كذلك، وإلا لما أمرت بهذا الإرخاء، كذا في "المحيط") اهـ، وكذا رأيت في "المحيط البرهاني"، لكن مع حذف الواو من قوله: ((ولولا أن الأمر إلخ))، تأمل.

(١) "البحر": كتاب الحج - فصل: ومن لم يدخل مكة إلخ ٣٨١/٢.

(٢) "المبسوط": كتاب المناسك - باب ما يلبسه المحرم من الثياب ١٢٨/٤.

(٣) "الفتح": كتاب الحج - باب الإحرام - فصل: فإن لم يدخل المحرم مكة ٤٥٠/٢.

(٤) في "الأصل" و"٣" و"ب": ((ندب)).

(٥) "الفتح": كتاب الحج - باب الإحرام - فصل: فإن لم يدخل المحرم مكة ٤٠٥/٢.

دفعاً للفتنة، وما قيل: إنَّ صوتها عورةٌ ضعيفٌ.

(ولا تَرْمَلُ) ولا تضطبعُ (ولا تَسْعَى بين الميلىن،.....)

لهذا الإرخاء فائدة^(١)) اهـ. ونحوه في "الخانية"^(١).

ووفق في "البحر"^(٢) بما حاصله: ((أنَّ محمل الاستحباب عند عدم الأجانب، وأمَّا عند وجودهم فالإرخاء واجبٌ عليها عند الإمكان، وعند عدمه يجبُ على الأجانبِ غضُّ البصر))، ثم استدرَكَ على ذلك: ((بأنَّ "النووي"^(٣) نقلَ أنَّ العلماء قالوا: لا يجبُ على المرأة سترُ وجهها في طريقها، بل يجبُ على الرجالِ الغضُّ))، قال: ((وظاهره نقلُ الإجماع))، واعترضه في "النهر"^(٤): ((بأنَّ المراد علماء مذهبه)).

١٨٩/٢

قلت: يؤيِّده ما سمعته من تصريح علمائنا بالوجوب والنهي.

(تنبيه)

علمتُ مما تقرَّر عدم صحَّة ما في "شرح الهداية" لـ "ابن الكمال": ((من أنَّ المرأة غيرُ منهيةٍ عن سترِ الوجه مطلقاً إلاَّ بشيءٍ فُصِّلَ على قدرِ الوجه كالنقاب والبرقع)) كما قدَّمناه^(٥) أوَّلَ الباب.

[١٠٢٧٢] (قوله: دفعاً للفتنة) أي: فتنة الرجال بسماع صوتها.

[١٠٢٧٣] (قوله: وما قيل) ردُّ على "العيني"^(٦). [٢/ق ٤٠٩/ب]

[١٠٢٧٤] (قوله: ولا ترملُ إلخ) لأنَّ أصلَ مشروعته لإظهارِ الجلد وهو للرجال، ولأنَّه يُجِلُّ

بالستر، وكذا السَّعي، أي: الهرولة بين الميلىن في المسعى، والاضطباعُ سنَّة الرَّمَلِ.

(١) "الخانية": كتاب الحج ٢٨٦/١ (هامش "الفتاوى الهندية").

(٢) "البحر": كتاب الحج - فصل: ومن لم يدخل مكة إلخ ٣٨١/٢ بتصرف يسير.

(٣) "شرح صحيح مسلم": كتاب الآداب - باب نظر الفجاءة ٣٦٤/١٤.

(٤) "النهر": كتاب الحج - باب الإحرام ق ١٤١/ب.

(٥) المقالة [٩٨٩٦] قوله: ((كله أو بعضه)).

(٦) "رمز الحقائق": كتاب الحج - فصل في بيان مسائل تتعلق بالوقوف إلخ ١١٨/١.

ولا تَحْلِقُ بِلْ تُقَصِّرُ) من ربع شعرها كما مرَّ (وتَلْبَسُ المَخِيطَ) والخُفَيْنِ والحُلِيِّ....

[١٠٢٧٥] (قوله: ولا تحلق) لأنه مثله كحلق الرجل لحيته، "بجر" (١).

[١٠٢٧٦] (قوله: من ربع شعرها) أي: كالرجل، والكل أفضل، "قهُستاني" (٢). خلافاً

لما قيل: إنه لا يتقدَّر في حقها بالربع بخلاف الرجل، "بجر" (٣).

[١٠٢٧٧] (قوله: كما مرَّ) (٤) أي: عند قوله: ((ثم قصّر)) من بيان قدره وكيفيته.

[١٠٢٧٨] (قوله: وتلبس المَخِيطَ) أي: المحرَّم على الرجال غير المصبوغ بورسٍ أو زعفرانٍ

أو عُصْفُرٍ، إلا أن يكون غَسِيلاً لا ينفض، "شرح اللباب" (٥).

[١٠٢٧٩] (قوله: والخُفَيْنِ) زاد في "البحر" (٦) وغيره: ((والقفَّازين))، قال في "البدائع" (٧):

((لأنَّ لبس القفَّازين ليس إلا تغطية يديها، وإنَّها غيرُ ممنوعةٍ عن ذلك، وقوله عليه الصلاة والسلام:

«ولا تلبس القفَّازين» (٨) نهى ندب حملناه عليه جمعاً بين الأدلة))، "شرح اللباب" (٩).

(١) "البحر": كتاب الحج - فصل: ومن لم يدخل مكة الخ ٣٨٠/٢.

(٢) "جامع الرموز": كتاب الحج ٢٥٢/١.

(٣) "البحر": كتاب الحج - فصل: ومن لم يدخل مكة إلخ ٣٨٢/٢.

(٤) ص ١٢٥ - وما بعدها "در".

(٥) انظر "إرشاد الساري": باب الإحرام - فصل في إحرام المرأة ص ٧٨ -.

(٦) "البحر": كتاب الحج - فصل: ومن لم يدخل مكة إلخ ٣٨٢/٢.

(٧) "البدائع": كتاب الحج - فصل: وأما بيان ما يحظره الإحرام ١٨٦/٢.

(٨) أخرجه أحمد ١١٩/٢، والبخاري (١٨٣٨) كتاب جزاء الصيد - باب ما ينهى من الطيب للمحرم والمحرم، وأبو داود

(١٨٢٥) و(١٨٢٦) كتاب المناسك - باب ما يلبس المحرم، وقال أبو داود: وقد روى هذا الحديث حاتم بن

إسماعيل، ويحيى بن أيوب عن موسى بن عقبة، عن نافع على ما قال الليث، ورواه موسى بن طارق، عن موسى

ابن عقبة موقوفاً على ابن عمر، وكذلك رواه عبيد الله بن عمر، ومالك، وأيوب موقوفاً، وإبراهيم بن سعيد

المديني، عن نافع، عن ابن عمر عن النبي ﷺ: ((المحرمة لا تتقب، ولا تلبس القفَّازين)). قال أبو داود: إبراهيم

ابن سعيد المدني شيخ من أهل المدينة ليس له كثير حديث، والترمذي (٨٣٣) كتاب الحج - باب ما جاء فيما

لا يجوز للمحرم لبسه، وقال: هذا حديث حسن صحيح، والنسائي ١٣٣/٥ كتاب المناسك - باب النهي عن

أن تتقب المرأة الحرام، وابن خزيمة (٢٥٩٧) كتاب المناسك - باب ذكر الثياب الذي زجر المحرم عن لبسها

في الإحرام، وأبو يعلى (٥٨١٨).

(٩) انظر "إرشاد الساري": باب الإحرام - فصل في إحرام المرأة ص ٧٨ -.

(ولا تَقْرَبُ الْحَجَرَ فِي الزَّحَامِ) لِمَنْعِهَا مِنْ مُمَاسَّةِ الرِّجَالِ (والخَنَثَى المشكُلُ كالمِراةِ فيما ذُكِرَ) احتياطاً.

(وحيضُها لا يَمْنَعُ) نِسْكَاً (إِلَّا الطَّوْفَ) ولا شيءَ عليها بتأخيرهِ إذا لم تَطْهُرْ إِلَّا بعدَ أَيَّامِ النَّحْرِ، فلو طَهَّرَتْ فِيهَا بَقَدْرٍ أَكْثَرَ الطَّوْفِ لَزِمَها الدَّمُ بتأخيرهِ، "الباب" (١)

(وهو بعدَ حصولِ ركنيه.....)

[١٠٢٨٠] (قوله: ولا تَقْرَبُ الْحَجَرَ فِي الزَّحَامِ إلخ) أشارَ إلى ما في "الباب" (٢): ((من أَنَّها عند الزَّحْمَةِ لا تصعدُ الصَّفا ولا تصلي عند المقام)).

[١٠٢٨١] (قوله: لا يَمْنَعُ نِسْكَاً) أي: شيئاً من أعمالِ الحجِّ.

[١٠٢٨٢] (قوله: إِلَّا الطَّوْفَ) فهو حرامٌ من وجهين: دخولُها المسجدَ، وتركُ واجبِ

الطَّهارة.

(تنبيه)

قدَّمنا (٣) عن "المحيط": ((أَنَّ تقديم الطَّوْفِ شرطُ صحَّةِ السَّعْيِ))، فعن هذا قال "القَهْطَسْتَانِي" (٤): ((فلو حاضَتْ قبل الإحرامِ اغتسلت وأحرمت، وشهدت جميعَ المناسكِ إِلَّا الطَّوْفَ والسَّعْيَ)) اهـ. أي: لأنَّ سعيها بدونِ طوافٍ غيرُ صحيحٍ، فافهم.

[١٠٢٨٣] (قوله: فلو طَهَّرَتْ فِيهَا إلخ) تقدَّمتْ (٥) المسألةُ قبيل قوله: ((ثمَّ أتى منى)).

[١٠٢٨٤] (قوله: وهو) أي: الحيضُ ((بعد حصولِ ركنيه))، أي: ركني الحجِّ، وهو

(١) "إرشاد الساري": باب الجنائيات - فصل: حائض طهرت في آخر أيام النحر ص ٢٣٤-.

(٢) انظر "إرشاد الساري": باب الإحرام - فصل في إحرام المرأة ص ٧٩-.

(٣) المقولة [١٠٠٢٤] قوله: ((إن أراد السعي)).

(٤) "جامع الرموز": كتاب الحج ٢٥٢/١.

(٥) ص ١٣٦ - "در".

يُسْقِطُ طَوَافَ الصَّدَرِ) ومثله النَّفَاسُ.

(والبُذْنُ) جمعُ بدنَةٍ (من إِبِلٍ وبقرٍ، والهديُّ منهما ومن الغنم) كما سيجيء.

﴿بابُ القرآن﴾

.....(هو أفضل)

وإن كان فيه تشبُّهٌ الضمائر لكنه ظاهرٌ.

[١٠٢٨٥] (قوله: يُسْقِطُ طَوَافَ الصَّدَرِ) أي: يُسْقِطُ وجوبَهُ عنها كما قدَّمناه^(١)، ولا دمَ

عليها كما في "اللباب"^(٢).

[١٠٢٨٦] (قوله: والبُذْنُ إلخ) ذكره في "الكنز"^(٣) هنا لمناسبة قوله: ((وَمَنْ قَلَدَ بدنَةً تطوَّعَ

أو نذرٍ أو جزاءٍ صيدٍ، ثمَّ توجَّهَ معه يريدُ الحجَّ فقد أحرمَ إلخ))، وقد ذكر^(٤) "المصنّف" مسألة التقليد أوَّلَ باب الإحرام لأنَّه محلُّها، فكان الأولى له ذكرَ هذه المسألة هناك أيضاً.

[١٠٢٨٧] (قوله: كما سيجيء)^(٥) أي: في باب الهدي، والله الهادي إلى الصواب، وإليه

المرجع والمآب.

﴿بابُ القرآن﴾

آخره عن الإفراد وإن كان أفضل لتوقُّف معرفته على معرفة الإفراد.

[١٠٢٨٨] (قوله: هو أفضل) [٢/ق ٤١٠/أ] أي: من التمتع، وكذا من الإفراد بالأولى، وهذا

عند الطرفين، وعند "الثاني" هو والتمتع سواءً، "قُهْستاني"^(٦). والكلام في الآفاقي، وإلا فإفرادُ

أفضل كما سيأتي^(٧)، وعند "مالك": التمتع أفضل، وعند "الشافعي": الإفراد، أي: إفراد كلِّ واحدٍ

(١) المقولة [١٠٢٣٥] قوله: ((فلا يجب إلخ)).

(٢) انظر "إرشاد الساري": باب الجنائيات - فصل: حائض طهرت في آخر أيام النحر ص ٢٣٤ -.

(٣) انظر "شرح العيني على الكنز": كتاب الحج - فصل: ومن لم يدخل مكة إلخ ١/١١٩.

(٤) ص ٢٣ - "در".

(٥) ص ٤٣٨ - وما بعدها "در".

(٦) "جامع الرموز": كتاب الحج - فصل في القرآن والتمتع ١/٢٥٢ - ٢٥٣ بتصرف.

(٧) المقولة [١٠٣٧٧] قوله: ((يفرد فقط)).

من الحج والعمرة بإحرام على حدة كما جزم به في "النهاية" و"العناية"^(١) و"الفتح"^(٢) خلافاً لـ "الزيلعي"^(٣)، قال في "الفتح": ((أما مع الاختصار على أحدهما فلا شك أن القرآن أفضل بلا خلاف))، وفي "البحر"^(٤): ((وما روي عن محمد: أنه قال: حجة كوفية وعمرة كوفية أفضل عندي من القرآن فليس بموافق لمذهب "الشافعي"، فإنه يفضل الأفراد مطلقاً، و"محمد" إنما فضله إذا اشتمل على سفرين خلافاً لما فهمه "الزيلعي" من أنه موافق لـ "الشافعي"))).
ثم منشأ الخلاف اختلاف الصحابة في حجته عليه الصلاة والسلام، قال في "البحر"^(٥): ((وقد أكثر الناس الكلام، وأوسعهم نفساً في ذلك الإمام "الطحاوي"، فإنه تكلم في ذلك زيادة على ألف ورقة)) اهـ.

ورجح علماؤنا أنه عليه الصلاة والسلام كان قارناً؛ إذ بتقديره يمكن الجمع بين الروايات بأن من روى الأفراد سمعه يلبي بالحج وحده، ومن روى التمتع سمعه يلبي بالعمرة وحدها، ومن روى القرآن سمعه يلبي بهما، والأمر الآتي له عليه السلام، فإنه لا بد له من امتثال ما أمر به الذي

﴿باب القرآن﴾

(قوله: و"محمد" إنما فضله إذا اشتمل على سفرين خلافاً لما فهمه "الزيلعي" إلخ) فيه أن "الزيلعي" ادعى أن "محمدًا" موافق لـ "الشافعي" في أفضلية الحجة الكوفية والعمرة الكوفية على القرآن، ولم يدع موافقته له في كل صور الأفراد، بل في هذه الصورة الخاصة، فلا يرد عليه حيث ذكره في "البحر": ((من أنه ليس بموافق له، فإنه يفضل الأفراد مطلقاً؛ إذ لا يلزم من توافقهما في صورة خاصة توافقهما في غيرها)).

(١) "العناية": كتاب الحج - باب القرآن ٤٠٩/٢ (هامش "فتح القدير").

(٢) "الفتح": كتاب الحج - باب القرآن ٤٠٩/٢.

(٣) "تبيين الحقائق": كتاب الحج - باب القرآن ٤٢/٢.

(٤) "البحر": كتاب الحج - باب القرآن ٣٨٥/٢.

(٥) "البحر": كتاب الحج - باب القرآن ٣٨٤/٢.

هو وحي، وقد أطلّ في "الفتح"^(١) في بيان تقديم أحاديث القرآن، فارجع إليه.

(تنبيه)

اختار العلامة الشيخ "عبد الرحمن العمادي" في "منسكه" التمتع؛ لأنه أفضل من الإفراد وأسهل من القرآن؛ لما على القارن من المشقة في أداء النساكين؛ لما يلزمه بالجنابة من الدمين، وهو أخرى لأمثالنا لإمكان المحافظة على صيانة إحرام الحج من الرفث ونحوه، فيرجى دخوله في الحج المبرور المفسر بما لا رفث ولا فسوق ولا جدال فيه، وذلك لأن القارن والمفرد يقيان محرمين أكثر من عشرة أيام، وقلمًا يقدر الإنسان على الاحتراز فيها من هذه المحظورات سيما الجدال مع الخدم والجمل، والمتمتع إنما يحرم بالحج يوم التروية من الحرم، فيمكنه الاحتراز في ذنك اليومين، فيسلم حجه إن شاء الله تعالى. [٢/ق/٤١٠/ب]

قال شيخ مشايخنا الشهاب "أحمد المنيني" في "مناسكه"^(٢): ((وهو كلام نفيس يريد به أن القرآن في حد ذاته أفضل من التمتع، لكن قد يقترن به ما يجعله مرجوحاً، فإذا دار الأمر بين أن يقترن ولا يسلم عن المحظورات، وبين أن يتمتع ويسلم عنها فالأولى التمتع ليسلم حجه ويكون مبروراً؛ لأنه وظيفة العمر)) اهـ.

١٩٠/٢

قلت: ونظيره ما قدّمناه^(٣) عن المحقق "ابن أمير حاج" من تفضيله تأخير الإحرام إلى آخر المواقيت لمثل هذه العلة، وهذا كله بناء على أن المراد من حديث: «مَنْ حَجَّ فَلَمْ يَرْفُثْ إلخ»^(٤)

(١) "الفتح": كتاب الحج - باب القرآن ٤١٢/٢ .

(٢) المسماة "بلغة المحتاج لمعرفة مناسك الحاج": لأبي النجاح، أحمد بن علي بن عمر، شهاب الدين المنيني (ت ١١٧٢هـ). لخص فيه "منسك الشيخ عبد الرحمن العمادي" مع الزيادة الحسنة. ("إيضاح المكنون" ١/١٩٣، "سلك الدرر" ١/١٣٣، ١٤٥).

(٣) المقولة [٩٧٥٥] قوله: ((ولو مر بميقاتين)).

(٤) أخرجه أحمد ٤١٠/٢، ٤٨٤، وعبد الرزاق (٨٨٠٠)، والبخاري (١٨٢٠) كتاب المحصر - باب قول الله تعالى: ﴿فَلَا رَفْثَ﴾، ومسلم (١٣٥٠) كتاب الحج - باب في فضل الحج والعمرة ويوم عرفة، والترمذي (٨١١) -

لحديث: ((أتاني الليلة آتٍ من ربي وأنا بالعقيق فقال: يا آل محمد، أهّلوا بحجة وعمره معاً))،.....

من ابتداء الإحرام؛ لأنه قبله لا يكون حاجاً كما قدّمنا^(١) التصريح به عن "النهر" عند قوله: ((فاتقِ الرّفث))، والله تعالى أعلم.

[١٠٢٨٩] (قوله: لحديث إلخ) لم أرَ من ذكرَ الحديث بهذا اللفظ، نعم قال في "الهداية"^(٢): ((ولنا قوله عليه الصلاة والسلام: «يا آل محمد، أهّلوا بحجة وعمره معاً»))، وأسندته في "الفتح"^(٣) إلى "الطحاوي" في "شرح الآثار"^(٤) وقال: ((وروى "أحمد" من حديث "أم سلمة" قالت: سمعتُ رسول الله ﷺ يقول: «أهّلوا يا آل محمد بعمره في حج»^(٥)، وفي "صحيح البخاري"^(٦) عن "عمر" قال: سمعتُ رسول الله ﷺ بوادي العقيق يقول: «أتاني الليلة آتٍ من ربي عز وجل فقال: صلّ في هذا الوادي المبارك ركعتين وقل: حجة في عمره»)).

= كتاب الحج - باب ما جاء في ثواب الحج والعمرة، وقال: حديث أبي هريرة حديث حسن صحيح، والنسائي ١١٤/٥ كتاب المناسك - باب فضل الحج، وابن ماجه (٢٨٨٩) كتاب المناسك - باب فضل الحج والعمرة، والدارمي ٤٥٨/١ كتاب المناسك - باب في فضل الحج والعمرة، وابن خزيمة في "صحيحه" ١٣١/٤ كتاب المناسك - باب فضل الحج الذي لا رّفث، وأبو يعلى (٦١٩٨)، والبيهقي في "السنن الكبرى" ٦٧/٥ كتاب الحج - باب لا رّفث ولا فسوق، وابن حبان (٣٦٩٥) كتاب الحج - باب فضل الحج والعمرة.

(١) المقولة [٩٨٨٢] قوله: ((بلا مهلة)).

(٢) "الهداية": كتاب الحج - باب القران ١٥٣/١.

(٣) "الفتح": كتاب الحج - باب القران ٤٠٩/٢.

(٤) "شرح معاني الآثار": كتاب مناسك الحج - باب ما كان النبي ﷺ به محرماً في حجة الوداع ١٥٤/٢.

(٥) أخرجه أحمد ٢٩٨/٦، والبخاري (١٥٣٤) كتاب الحج - باب قول النبي ﷺ: «العقيق وادٍ مبارك»، والطحاوي

في "شرح معاني الآثار" ١٥٤/٢ كتاب الحج - باب ما كان النبي ﷺ به محرماً في حجة الوداع.

(٦) برقم (١٥٣٤) كتاب الحج - باب قول النبي ﷺ: «العقيق وادٍ مبارك»، و(٢٣٣٧) كتاب الحرث والمزارعة - باب

رقم (٦). وأخرجه أحمد ٢٤/١، ومسلم (١٣٤٦) كتاب الحج - باب التعريس بذئ الحليفة، وأبو داود (١٨٠٠) =

ولأنه أشقُّ، والصَّوابُ أنه عليه السَّلام أحرمَ بالحجِّ، ثمَّ أدخلَ عليه العمرة.....

قلت: وهو في "شرح الآثار" ^(١) كذلك، فإن كان ما ذكره "الشارح" مُخرِجاً فيها، وإلا فهو ملفَّق من هذين الحديثين، وضميرُ ((فقال)) يعودُ إلى النبي ﷺ لا إلى الآتي.

[١٠٢٩٠] (قوله: ولأنه أشقُّ) لكونه أدومَ إحراماً وأسرعَ إلى العبادة، وفيه جمعٌ بين النَّسكَيْن، "ط" ^(٢) عن "المنع" ^(٣).

[١٠٢٩١] (قوله: والصوابُ إلخ) نقله في "البحر" ^(٤) عن "النووي" في "شرح المذهب" ^(٥)، "ط" ^(٦).

(قول "الشارح": والصوابُ أنه عليه السَّلام أحرمَ بالحجِّ ثمَّ أدخلَ إلخ) ما ذكره يصلحُ جواباً من الشافعية عن استدلال الحنفية على أفضلية القران بفعله عليه السلام بأن يقال: إنَّ جمْعَهُ بين النسكين كان على هذا الوجه لبيان الجواز، لا لأنَّ القران هو الأفضل، تأمَّل. لكنَّ يلزمُ أهلَ المذهب عدمُ تسليم ما قاله "النووي" للأدلة الدالة على إحرامه بهما معاً.

= كتاب المناسك - باب في الإقران، وابن ماجه (٢٩٧٦) كتاب المناسك - باب التمتع بالعمرة إلى الحج، والبيهقي في "السنن الكبرى" ١٣/٥-١٤ كتاب الحج - باب من اختار القران وزعم أنَّ النبي ﷺ كان قارناً، وابن خزيمة (٢٦١٧) ٤/١٦٩ كتاب المناسك - باب استحباب الصلاة في ذلك الوادي، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" ٢/١٤٦ كتاب مناسك الحج - باب ما كان النبي ﷺ به محرماً في حجة الوداع، وابن حبان (٣٧٩٠) كتاب الحج - باب الإحرام.

(١) "شرح معاني الآثار": كتاب مناسك الحج - باب ما كان النبي ﷺ به محرماً في حجة الوداع ٢/١٤٦.

(٢) "ط": كتاب الحج - باب القران ١/٥١٣.

(٣) "المنع": كتاب الحج - باب القران ١/ق ١٠٣/أ.

(٤) "البحر": كتاب الحج - باب القران ٢/٣٨٤.

(٥) "المجموع": كتاب الحج - فصل في الاستئجار للحج ٧/١٥٩.

(٦) "ط": كتاب الحج - باب القران ١/٥١٣.

لبيان الجوازِ فصار قارناً (ثم التمتع ثم الإفراد).
(والقران) لغة: الجمع بين شيئين، وشرعاً: (أن يهْل) أي: يرفع صوته بالتلبية (بحجة وعمره معاً) حقيقة أو حكماً، بأن يُحرَمَ بالعمرة أولاً ثم بالحج.....

[١٠٢٩٢] (قوله: لبيان الجواز) إنما قال ذلك لأنه مكروه كما يأتي، "ط" (١). وكذا هو مكروه عند الشافعية كما في "البحر" (٢) عن "النووي" (٣).

[١٠٢٩٣] (قوله: ثم التمتع) أي: بقسميه، أي: سواء ساق الهدى أم لا، "ط" (٤).

[١٠٢٩٤] (قوله: ثم الإفراد) أي: بالحج أفضل من العمرة وحدها، كذا في "النهر" (٥)،

"ط" (٦).

[١٠٢٩٥] (قوله: لغة الجمع بين شيئين) أي: بين حج وعمره أو غيرهما، قال في "الصحيح" (٧): ((قرَنَ بين الحج والعمرة قراناً بالكسر، وقرنتُ البعيرين أقرنهما قراناً إذا [٢/ق ١١٤/أ] جمعتهما في جبل واحد، وذلك الجبل يُسمى القران، وقرنتُ الشيء بالشيء: وصلته، وقرنته: صاحبه، ومنه قران الكواكب)).

[١٠٢٩٦] (قوله: أي: يرفع صوته بالتلبية) تفسير حقيقة الإهلال، وإلا فالمراد به هنا التلبية

مع النية، وإنما عبّر عن ذلك بالإهلال للإشارة إلى أن رفع الصوت بها مستحب، "بحر" (٨).

[١٠٢٩٧] (قوله: معاً حقيقة) بأن يجمع بينهما إحراماً في زمان واحد، أو حكماً بأن يؤخر

(١) "ط": كتاب الحج - باب القران ١/٥١٣.

(٢) "البحر": كتاب الحج - باب القران ٢/٣٨٤.

(٣) "المجموع": كتاب الحج - فصل في الاستحجار للحج ٧/١٥٤.

(٤) "ط": كتاب الحج - باب القران ١/٥١٣.

(٥) "النهر": كتاب الحج - باب القران ق ١٤٢/ب.

(٦) "ط": كتاب الحج - باب القران ١/٥١٣.

(٧) "الصحيح": مادة ((قرن)).

(٨) "البحر": كتاب الحج - باب القران ٢/٣٨٥.

قبل أن يطوفَ لها أربعة أشواطٍ، أو عكسِهِ بأن يُدخِلَ إحرامَ العمرة على الحجِّ قبل أن يطوفَ للقدوم.....

إحرامَ إحداهما عن إحرام الأخرى ويجمع بينهما أفعالاً، فهو قرآنٌ بين الإحرامين حكماً. وقد عدَّ في "اللباب" ^(١) للقران سبعة شروطٍ: ((الأوّل: أن يُحرّم بالحجِّ قبل طواف العمرة كلّهُ أو أكثرِهِ، فلو أحرّم به بعد أكثر طوافها لم يكن قارناً. الثاني: أن يُحرّم بالحجِّ قبل إفسادِ العمرة.

الثالث: أن يطوفَ للعمرة كلّهُ أو أكثرُهُ قبل الوقوف بعرفة، فلو لم يطُفْ لها حتّى وقف بعرفة بعد الزوال ارتفعت عمرتُهُ، وبطلَ قرانُهُ وسقطَ عنه دُمُهُ، ولو طاف أكثرُهُ ثمّ وقف أتمّ الباقي منه قبل طواف الزيارة.

الرابع: أن يصونهما عن الفساد، فلو جامع قبل الوقوف وقبل أكثر طواف العمرة بطلَ قرانُهُ وسقطَ عنه الدّم، وإن ساقه معه يصنعُ به ما شاء.

الخامس: أن يطوفَ للعمرة كلّهُ أو أكثرُهُ في أشهرِ الحجِّ، فإن طاف الأكثر قبل الأشهر لم يصِرْ قارناً.

السادس: أن يكون آفاقاً ولو حكماً، فلا قرانٌ لمكّيٍّ إلا إذا خرج إلى الآفاق قبل أشهرِ الحجِّ.

السابع: عدمُ فوات الحجِّ، فلو فاتهُ لم يكن قارناً وسقطَ الدّم، ولا يُشترطُ لصحّةِ القران عدمُ الإمام بأهله، فيصحُّ من كوفيٍّ رجَعَ إلى أهله بعد طوافِ العمرة))، وتمامُهُ فيه.

[١٠٢٩٨] (قوله: قبل أن يطوفَ لها أربعة أشواطٍ) فلو طاف الأربعة ثمّ أحرّم بالحجِّ لم يكن قارناً كما ذكرناه ^(٢)، بل يكون متمتعاً إن كان طوافُهُ في أشهرِ الحجِّ، فلو قبلها لا يكون قارناً ولا متمتعاً كما في "شرح اللباب" ^(٣).

(١) انظر "إرشاد الساري": باب القران - فصل في شرائط صحّة القران ص ١٧١-١٧٢ -.

(٢) في المقولة السابقة.

(٣) انظر "إرشاد الساري": باب القران - فصل في شرائط صحّة القران ص ١٧١ -.

وإنَّ أساءَ، أو بعده وإنَّ لَزِمَهُ دَمٌ (من الميقات) إذ القارن لا يكون إلا آفاقياً.....

[١٠٢٩٩] (قوله: وإنَّ أساءَ) أي: وعليه دمٌ شكرٍ لقلَّةِ إساءته ولعدمِ وجوبِ رفضِ عمرته،

"شرح اللباب" (١).

[١٠٣٠٠] (قوله: أو بعده) أي: بعدما شرع فيه - ولو قليلاً - أو بعد إتمامه، سواء كان

الإدخال قبل الحلق أو بعده ولو في أيام التشريق ولو بعد الطواف؛ لأنَّه بقي عليه بعضُ واجبات الحجِّ، فيكونُ جامعاً بينهما فعلاً، والأصحُّ [٢/ق ٤١١/ب] وجوبُ رفضها وعليه

الدم والقضاء، وإنَّ لم يرفضْ فدمٌ جبرٍ لجمعِهِ بينهما كما في "شرح اللباب" (٢)، وسيأتي (٣) تفصيلُ المسألة في آخرِ الجنايات.

[١٠٣٠١] (قوله: إذ القارن لا يكون إلا آفاقياً) أي: والآفاقِيُّ إنما يُحرَّمُ من الميقات أو قبله،

ولا تحلُّ بمجاوزته بغيرِ إحرامٍ، حتَّى لو جاوزَهُ ثمَّ أحرَمَ لَزِمَهُ دَمٌ ما لم يعدْ إليه مُحَرِّماً كما سيأتي في باب مجاوزة الميقات بغيرِ إحرامٍ، "ح" (٤).

والحاصل: أنَّه يصحُّ من الميقات وقبله وبعده، لكنَّ قِيْدَ به لبيان أنَّ القارن لا يكون إلا آفاقياً،

قال في "البحر" (٥): ((وهذا أحسنُّ مما في "الزيلعي" (٦) من أنَّ التقييدَ بالميقاتِ اتِّفَاقِيٌّ)).

(قوله: وهذا أحسنُّ مما في "الزيلعي" من أنَّ التقييدَ إلخ) إذ على ما ذكره "الزيلعي" يُوهِمُ أنَّ غيرَ

الآفاقِيِّ لا يكون قارناً، لكنَّ تقدُّمَ ويأتي أنَّه يكون قارناً، إلاَّ أنَّه خلافُ الأفضل في حقِّه، بل هو مكروهٌ منه على ما يأتي.

(١) انظر "إرشاد الساري": باب القران - فصل في شرائط صحَّة القران ص ١٧٣ -.

(٢) انظر "إرشاد الساري": باب القران - فصل في شرائط صحَّة القران ص ١٧٣ -.

(٣) المقولة [١٠٨٢٥] قوله: ((فإن طاف له)).

(٤) "ح": كتاب الحج - باب القران ق ١٣٨/أ.

(٥) "البحر": كتاب الحج - باب القران ٣٨٥/٢.

(٦) "تبيين الحقائق": كتاب الحج - باب القران ٤٢/٢.

(أو قبله، في أشهر الحج أو قبلها ويقول) إمّا بالنصب - والمراد به النية - أو مستأنف، والمراد به بيان السنة؛ إذ النية بقلبه تكفي كالصلاة، "محتبى" (بعد الصلاة: اللهم إني أريد الحج والعمرة فيسرهما لي وتقبلهما مني).....

١٩١/٢

[١٠٣٠٢] (قوله: أو قبله) أي: ولو من ذويرة أهله، وهو الأفضل لمن قدر عليه، وإلا فيكره كما مر^(١)، وقوله: ((أو قبلها)) أي: قبل أشهر الحج، لكن تقديمه على الميقات الزماني مكروه مطلقاً كما مر^(٢) أيضاً، وهذا في الإحرام، وأمّا الأفعال فلا بدّ من أدائها في أشهر الحج كما قدّمناه آنفاً^(٣)، بأن يؤدّي أكثر طواف العمرة وجميع سعيها وسعي الحج فيها، لكن ذكر في "المحيط": ((أنه لا يشترط في القرآن فعل أكثر أشواط العمرة في أشهر الحج))، وكأنّ مستنده ما روي عن "محمد" أنه لو طاف لعمرة في رمضان فهو قارن، ولا دم عليه إن لم يطف لعمرة في أشهر الحج، وأجاب في "الفتح"^(٤): ((بأن القرآن في هذه الرواية بمعنى الجمع لا القرآن الشرعي، بدليل أنه نفى لازم القرآن بالمعنى الشرعي، وهو لزوم الدم شكراً، ونفي اللازم الشرعي نفى للزوميه))، وتأمّله في "البحر"^(٥)، لكن قال في "شرح الباب"^(٦): ((ويظهر لي أنه قارن بالمعنى الشرعي كما هو المتبادر من إطلاق "محمد" وغيره أنه قارن، وبدليل أنه إذا ارتكب محظوراً يتعدّد عليه الجزاء، وغايته أنه ليس عليه هدي شكر؛ لأنه لم يقع على الوجه المسنون)) اهـ، تأمل.

[١٠٣٠٣] (قوله: إمّا بالنصب إلخ) حاصله - كما في "البحر"^(٧) - : ((أنّ قوله: ويقول

(١) المقولة [٩٧٥٥] قوله: ((ولو مرّ بميقاتين)).

(٢) المقولة [١٠٢٩٧] قوله: ((معاً حقيقة)).

(٣) المقولة [١٠٢٩٧] قوله: ((معاً حقيقة)).

(٤) "الفتح": كتاب الحج - باب التمتع ٤٣١/٢ .

(٥) انظر "البحر": كتاب الحج - باب القرآن ٣٨٥/٢ .

(٦) انظر "إرشاد الساري": باب القرآن - فصل في شرائط صحّة القرآن ص ١٧٢ -.

(٧) "البحر": كتاب الحج - باب القرآن ٣٨٥/٢ .

وَيُسْتَحَبُّ تَقَدُّمُ^(١) الْعِمْرَةِ بِالذِّكْرِ لِتَقَدُّمِهَا فِي الْفِعْلِ.
(وَطَافَ لِلْعُمْرَةِ) أَوَّلًا وَجُوبًا، حَتَّى لَوْ نَوَاهُ لِلْحَجِّ لَا يَقَعُ إِلَّا لَهَا.....

إِنْ كَانَ مَنْصُوبًا عَطْفًا عَلَى يُهْلَ يَكُونُ مِنْ تَمَامِ الْحَدِّ، فَيَرَادُ بِالْقَوْلِ النِّيَّةُ لَا التَّلَفُّظُ؛ لِأَنَّهُ غَيْرُ شَرْطٍ، وَإِنْ كَانَ مَرْفُوعًا مُسْتَأْنَفًا يَكُونُ بَيَانًا لِلسَّنةِ، فَإِنَّ السَّنةَ لِلْقَارِنِ التَّلَفُّظُ بِذَلِكَ، وَتَكْفِيهِ النِّيَّةُ بِقَلْبِهِ، وَأُورِدَ فِي "النَّهْرِ"^(٢) عَلَى الْأَوَّلِ: ((أَنَّ الْإِرَادَةَ غَيْرُ النِّيَّةِ، فَالْحَقُّ أَنَّهُ لَيْسَ مِنَ الْحَدِّ فِي شَيْءٍ)) اهـ. يَعْنِي: أَنَّ [٢/ق ١٢٤/أ] قَوْلُهُ: ((إِنِّي أُرِيدُ الْخَ)) لَيْسَ نِيَّةً، وَإِنَّمَا هُوَ مَجْرَدُ دَعَاءٍ، وَإِنَّمَا النِّيَّةُ هِيَ الْعَزْمُ عَلَى الشَّيْءِ، وَالْعَزْمُ غَيْرُ الْإِرَادَةِ، وَهُوَ مَا يَكُونُ بَعْدَ ذَلِكَ عِنْدَ التَّلْبِيَةِ كَمَا مَرَّ^(٣) تَقْرِيرُهُ فِي بَابِ الْإِحْرَامِ، تَأَمَّلْ. عَلَى أَنَّهُ لَوْ أُريدَ بِهِ النِّيَّةُ فَلَا يَنْبَغِي إِدْخَالُهَا فِي الْحَدِّ؛ لِأَنَّهَا شَرْطٌ خَارِجٌ عَنِ الْمَاهِيَّةِ، وَقَدْ يَجَابُ بِأَنَّ الْمَاهِيَّةَ الشَّرْعِيَّةَ هُنَا لَا وَجُودَ لَهَا بِدُونِ النِّيَّةِ، تَأَمَّلْ. وَقَدْ مَنَّا هُنَاكَ الْكَلَامَ عَلَى حَكْمِ التَّلَفُّظِ بِالنِّيَّةِ، فَافْهَمْ.

[١٠٣٠٤] (قَوْلُهُ: وَيُسْتَحَبُّ الْخَ) وَإِنَّمَا أُخْرِجَهَا "المُصَنِّفُ" إِشْعَارًا بِأَنَّهَا تَابِعَةٌ لِلْحَجِّ فِي حَقِّ الْقَارِنِ، وَلِذَلِكَ لَا يَتَحَلَّلُ عَنْ إِحْرَامِهَا بِمَجْرَدِ الْحَلْقِ بَعْدَ سَعْيِهَا، "قَهْستَانِي"^(٤).

[١٠٣٠٥] (قَوْلُهُ: وَجُوبًا) لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَمَنْ تَمَنَعَ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ﴾ [البقرة - ١٩٦]، جَعَلَ الْحَجَّ غَايَةً، وَهُوَ فِي مَعْنَى الْمَتَعَةِ بِالْإِطْلَاقِ الْقُرْآنِيِّ وَعُرِفَ الصَّحَابَةُ مِنْ شُمُولِ الْمَتَعَةِ لِلْمَتَعَةِ وَالْقُرْآنِ بِالْمَعْنَى الشَّرْعِيَّةِ كَمَا حَقَّقَهُ فِي "الْفَتْحِ"^(٥).

[١٠٣٠٦] (قَوْلُهُ: لَا يَقَعُ إِلَّا لَهَا) لِمَا قَدَّمْنَاهُ^(٦) مِنْ أَنَّ مَنْ طَافَ طَوَافًا فِي وَقْتِهِ وَقَعَ عَنْهُ نَوَاهُ لَهُ أَوْ لَا، وَسَيَأْتِي^(٧) أَيْضًا فِي كَلَامِ "الْمُشَارِحِ" آخِرَ الْبَابِ.

(١) فِي "د": ((تَقْدِيمُ)).

(٢) "النَّهْرُ": كِتَابُ الْحَجِّ - بَابُ الْقُرْآنِ ق ١٤٢/ب - ق ١٤٣/أ.

(٣) الْمَقُولَةُ [٩٨٣٥] قَوْلُهُ: ((نَاوِيًا بِهَا الْحَجَّ)).

(٤) "جَامِعُ الرَّمُوزِ": كِتَابُ الْحَجِّ - فَصْلُ فِي الْقُرْآنِ وَالتَّمَتُّعِ ٢٥٣/١.

(٥) "الْفَتْحُ": كِتَابُ الْحَجِّ - بَابُ الْقُرْآنِ ٤١٠/٢.

(٦) الْمَقُولَةُ [١٠٢٤٠] قَوْلُهُ: ((فَلَوْ طَافَ الْخَ)).

(٧) ص ١٨٧ - "دَرْ".

(سبعة أشواطٍ يَرْمَلُ في الثلاثةِ الأولِ وَيَسْعَى بلا حلقٍ) فلو حلقَ لم يَحِلَّ من عمرتهِ وَلَزِمَهُ دمانٌ (ثمَّ يَحُجُّ كما مرَّ) فيطوفُ للقدوم، وَيَسْعَى بعده إن شاء (فإنَّ أَتَى بطوافين) متواليين (ثمَّ سعيين لهما.....)

[١٠٣٠٧] (قوله: سبعة أشواطٍ) بشرط وقوعها أو أكثرها في أشهر الحج على ما قدَّمناه آنفاً^(١).

[١٠٣٠٨] (قوله: يرملُ في الثلاثةِ الأولِ) أي: ويضطبعُ في جميع طوافه، ثمَّ يصلِّي ركعتيه، "الباب" و"شرحه"^(٢).

[١٠٣٠٩] (قوله: بلا حلقٍ) لأنَّه وإنَّ أَتَى بأفعالِ العمرة بكمالها إلاَّ أنَّه ممنوعٌ من التحللِ عنها لكونه مُحَرِّماً بالحجِّ، فيتوقَّفُ تحلُّله على فراغِهِ من أفعاله أيضاً، "شرح اللباب"^(٣).

[١٠٣١٠] (قوله: وَلَزِمَهُ دمانٌ لجنايتهِ على إحرامين) "بحر"^(٤)، وهو الظاهرُ خلافاً لما في "الهداية"^(٥): ((من أنَّه جنايةٌ على إحرامِ الحجِّ)) كما أوضحه في "النهر"^(٦).

[١٠٣١١] (قوله: كما مرَّ) أي: في حجِّ المفرد.

[١٠٣١٢] (قوله: وَيَسْعَى بعده إن شاء^(٧)) أي: وإنَّ شاء يسْعَى بعد طوافِ الإفاضة،

(١) المقولة [١٠٢٩٧] قوله: ((معاً حقيقة)).

(٢) انظر "إرشاد الساري": باب القران - فصل في شرائط صحَّة القران ص ١٧٤-.

(٣) انظر "إرشاد الساري": باب القران - فصل في شرائط صحَّة القران ص ١٧٤-.

(٤) "البحر": كتاب الحج - باب القران ٣٨٦/٢.

(٥) "الهداية": كتاب الحج - باب القران ١٥٤/١.

(٦) "النهر": كتاب الحج - باب القران ق ١٤٣/أ.

(٧) في "د" زيادة: ((أي: إنَّ أرادَ تقديم السَّعي على محله، ومحلُّه طوافُ الفرض. قال في "البحر" عن "التحفة": والأفضلُ للحاجِّ أن لا يسْعَى بعد طوافِ القدوم، بل يؤخِّره إلى طوافِ الزيارة؛ لأنَّه ركنٌ، واللائقُ بالواجب أن يكون تبعاً للفرض اهـ. لكن ذكرَ في "اللباب": أنَّ في الأفضليَّةِ خلافاً، وأنَّ الخلافَ في غير القارن، أمَّا القارنُ فالأفضلُ له تقديمُ السَّعي، أو يُسنُّ اهـ. وعلى أنَّه يُسنُّ يكره له التأخير)).

.....جَازَ وَأَسَاءَ) وَلَا دَمَ عَلَيْهِ.....

والأَوَّلُ أَفْضَلُ لِلْقَارِنِ أَوْ يُسَنُّ بِخِلَافِ غَيْرِهِ، فَإِنَّ تَأْخِيرَ سَعْيِهِ أَفْضَلُ، وَفِيهِ خِلَافٌ كَمَا قَدَّمْنَاهُ^(١)، فَافْهَم.

(تَنْبِيْهٌ)

أَفَادَ أَنَّهُ يَضْطَبِعُ وَيَرْمِلُ فِي طَوَافِ الْقُدُومِ إِنْ قَدَّمَ السَّعْيَ كَمَا صَرَّحَ بِهِ فِي "اللباب"، قَالَ شَارِحُهُ^(٢) "القاري": ((وهذا ما عليه الجمهور من أن كلَّ طوافٍ بعده سعيٍّ فالرَّمْلُ فِيهِ سُنَّةٌ، وَقَدْ نَصَّ عَلَيْهِ "الكرمانِيُّ"، حَيْثُ قَالَ فِي بَابِ الْقِرَانِ: يَطُوفُ طَوَافَ الْقُدُومِ، وَيَرْمِلُ فِيهِ أَيْضًا؛ لِأَنَّهُ طَوَافٌ بَعْدَهُ سَعْيٌ، وَكَذَا فِي "خَزَانَةِ الْأَكْمَلِ"، وَإِنَّمَا يَرْمِلُ فِي طَوَافِ الْعِمْرَةِ وَطَوَافِ الْقُدُومِ مَفْرَدًا كَانَ أَوْ قَارِنًا، وَأَمَّا مَا نَقَلَهُ "الزَيْلَعِيُّ"^(٣) [٢/ق ٤١٢/ب] عَنْ "الغَايَةِ" لـ "السُّرُوجِيِّ" مِنْ أَنَّهُ إِذَا كَانَ قَارِنًا لَمْ يَرْمِلْ فِي طَوَافِ الْقُدُومِ إِنْ كَانَ رَمَلَ فِي طَوَافِ الْعِمْرَةِ فَخِلَافٌ مَا عَلَيْهِ الْأَكْثَرُ)) اهـ، فَافْهَم.

[١٠٣١٣] (قَوْلُهُ: جَازَ) أَطْلَقَهُ فَشَمَلَ مَا إِذَا نَوَى أَوَّلَ الطَّوَافِينَ لِلْعِمْرَةِ وَالثَّانِيَ لِلْحَجِّ - أَيْ: لِلْقُدُومِ - أَوْ نَوَى عَلَى الْعَكْسِ، أَوْ نَوَى مَطْلُقَ الطَّوَافِ وَلَمْ يَعْيِّنْ، أَوْ نَوَى طَوَافًا آخَرَ تَطَوُّعًا أَوْ غَيْرَهُ، فَيَكُونُ الْأَوَّلُ لِلْعِمْرَةِ وَالثَّانِي لِلْقُدُومِ كَمَا فِي "اللباب"^(٤).

[١٠٣١٤] (قَوْلُهُ: وَأَسَاءَ) أَيْ: بِتَأْخِيرِ سَعْيِ الْعِمْرَةِ وَتَقْدِيمِ طَوَافِ التَّحِيَّةِ عَلَيْهِ، "هَدَايَةُ"^(٥).
[١٠٣١٥] (قَوْلُهُ: وَلَا دَمَ عَلَيْهِ) أَمَّا عِنْدَهُمَا فَظَاهِرٌ؛ لِأَنَّ التَّقْدِيمَ وَالتَّأْخِيرَ فِي الْمُنَاسِكَ لَا يُوجِبُ الدَّمَ عِنْدَهُمَا، وَعِنْدَهُ طَوَافُ التَّحِيَّةِ سُنَّةٌ، وَتَرْكُهُ لَا يُوجِبُ الدَّمَ، فَتَقْدِيمُهُ أَوَّلَى،

(١) المَقُولَةُ [١٠٠٢٤] قَوْلُهُ: ((إِنْ أَرَادَ السَّعْيُ)).

(٢) انْظُرْ "إِرْشَادَ السَّارِيِّ": بَابُ الْقِرَانِ - فَصْلُ فِي بَيَانِ أَدَاءِ الْقِرَانِ ص ١٧٤ -.

(٣) "تَبْيِينُ الْحَقَائِقِ": كِتَابُ الْحَجِّ - بَابُ الْإِحْرَامِ ٢/٢٢٢.

(٤) انْظُرْ "إِرْشَادَ السَّارِيِّ": بَابُ الْقِرَانِ - فَصْلُ فِي بَيَانِ أَدَاءِ الْقِرَانِ ص ١٧٤ -.

(٥) "الْهَدَايَةُ": كِتَابُ الْحَجِّ - بَابُ الْقِرَانِ ١/١٥٤.

(وَذَبَحَ لِلْقِرَانِ) وهو دمُ شكرٍ، فيأكلُ منه.....

والسَّعيُّ بتأخيرهِ بالاشتغال بعملٍ آخر لا يُوجبُ الدَّم، فكذا بالاشتغال بالطواف، "هداية"^(١).
[١٠٣١٦] (قوله: وذبح) أي: شاةً أو بدنةً أو سُبُعها، ولا بدَّ من إرادة الكلِّ للقربة وإن اختلفت جهتها، حتَّى لو أراد أحدهم اللحمَ لم يَجزُ كما سيأتي في الأضحية، والجزورُ أفضل من البقر، والبقرُ أفضل من الشاة، كذا في "الخانية"^(٢) وغيرها، "نهر"^(٣). زاد في "البحر"^(٤): ((والاشتراكُ في البقرة أفضل من الشاة)) اهـ. وقيدَهُ في "الشرنبلالية"^(٥) تبعاً لـ "الوهبانية"^(٦) بـ ((ما إذا كانت حصَّته من البقرة أكثر من قيمة الشاة)) اهـ.

وأفاد إطلاقهم الاشتراك هنا جوازَهُ في دم الجنائيات والشُّكر بلا فرق خلافاً لما في "البحر"^(٧)، حيث خصَّه بالثاني كما يأتي^(٨) بيانه في أوَّل الجنائيات، قال في "الباب"^(٩): ((وشرائطُ وجوب الذَّبح القدرةُ عليه، وصحَّةُ القِران، والعقل، والبلوغ، والحريَّة، فيجبُ على المملوكِ الصَّوم لا الهدْي، ويختصُّ بالمكان - وهو الحرم - والزَّمان وهو أيَّامُ النَّحر)).

[١٠٣١٧] (قوله: وهو دمُ شكرٍ) أي: لما وفَّقهُ الله تعالى للجمع بين النسكين في أشهرِ الحجِّ بسفرٍ واحدٍ، "الباب"^(١٠).

[١٠٣١٨] (قوله: فيأكلُ منه) أي: بخلاف دم الجناية كما سيأتي^(١١)، ولا يجبُ التصدُّقُ

(١) "الهداية": كتاب الحج - باب القِران ١/١٥٥.

(٢) "الخانية": كتاب الحج - فصل في القِران ١/٣٠٢ (هامش "الفتاوى الهندية").

(٣) "النهر": كتاب الحج - باب القِران ق ١/٤٣.

(٤) "البحر": كتاب الحج - باب القِران ٢/٣٨٧.

(٥) "الشرنبلالية": كتاب الحج - باب القِران والتمتع ١/٢٣٥ (هامش "الدرر والغرر").

(٦) "الوهبانية": فصل من كتاب الأضحية ص ٩٠ - (هامش "المنظومة المحببة").

(٧) "البحر": كتاب الحج - باب القِران ٢/٣٨٧.

(٨) المقولة [١٠٤٠٧] قوله: ((الواجب دم)).

(٩) انظر "إرشاد الساري": باب القِران - فصل في بيان أداء القِران ص ١٧٤.

(١٠) انظر "إرشاد الساري": باب القِران - فصل في بيان أداء القِران ص ١٧٤.

(١١) المقولة [١٠٥٣٠] قوله: ((ذبح)).

(بعد رمي يوم النحر) لوجوب الترتيب (وإن عجز صام ثلاثة أيام ولو متفرقة....

بشيء منه، ويستحب له أن يتصدق بالثلث، ويطعم الثلث، ويدنح الثلث، أو يهدي الثلث، "الباب". قال "شارحه"^(١): ((والأخير بدل الثاني وإن كان ظاهر "البدائع"^(٢) أنه بدل الثالث)).

[١٠٣١٩] (قوله: بعد رمي يوم النحر) أي: بعد رمي جمرة العقبة وقبل الحلق لما مر^(٣)، وعبارة "الباب"^(٤): ((ويجب أن يكون بين الرمي والحلق)).

[١٠٣٢٠] (قوله: لوجوب الترتيب) [٢/ق ٤١٣/أ] أي: ترتيب الثلاثة: الرمي ثم الذبح ثم الحلق على ترتيب حروف قولك: رذح، أمّا الطواف فلا يجب ترتيبه على شيء منها، والمفرد لا دم عليه، فيجب عليه الترتيب بين الرمي والحلق كما قدمنا^(٥) ذلك في واجبات الحج.

[١٠٣٢١] (قوله: وإن عجز) أي: بأن لم يكن في ملكه فضل عن كفاف قدر ما يشتري به الدم ولا هو - أي: الدم - في ملكه، "الباب"^(٦). ومنه يعلم حد الغني المعتبر هنا، وفيه أقوال آخر، ويعلم من كلام "الظهيرية"^(٧) أن المعتبر في اليسار والإعسار مكّة؛ لأنها مكان الدم كما نقله بعضهم عن "المنسك الكبير" لـ "السندي".

[١٠٣٢٢] (قوله: ولو متفرقة) أشار إلى عدم لزوم التتابع - ومثله في السبعة - وإلى أن التتابع أفضل فيهما كما في "الباب"^(٨).

(١) انظر "إرشاد الساري": باب القران - فصل في بيان أداء القران ص ١٧٤ -.

(٢) "البدائع": كتاب الحج - فصل في بيان ما يجب على المتمتع والقارن ١٧٤/٢.

(٣) ص ١٢٤ - وما بعدها "در".

(٤) انظر "إرشاد الساري": باب القران - فصل في هدي القارن والمتمتع ص ١٧٥ -.

(٥) المقولة [٩٦٨٩] قوله: ((والترتيب الآتي بيانه إلخ)).

(٦) انظر "إرشاد الساري": باب القران - فصل في بدل الهدي ص ١٧٥ -.

(٧) انظر "الظهيرية": كتاب الحج - فصل في المتعة والقران ق ٦٧/أ - ب.

(٨) انظر "إرشاد الساري": باب القران - فصل في بدل الهدي ص ١٧٧ -.

(آخرها يومُ عرفة) ندباً رجاء القدرة على الأصل، فبعده لا يُجزيه، فقولُ "المنح" كـ "البحر": ((بيان للأفضل)) فيه كلامٌ (وسبعة.....)

[١٠٣٢٣] (قوله: آخرها يومُ عرفة) بأن يصوم السَّابع والثامن والتاسع، قال في "شرح اللباب" ^(١): ((لكن إن كان يُضعفه ذلك عن الخروج إلى عرفات والوقوف ^(٢) والدَّعوات فالمستحبُّ تقديمه على هذه الأيام حتى قيل: يكره الصوم فيها إن أضعفه عن القيام بحققها، قال في "الفتح" ^(٣): وهي كراهة تنزيه، إلا أن يسيء خلقه فيوقعه في محذور)).

[١٠٣٢٤] (قوله: ندباً رجاء القدرة على الأصل) لأنه لو صام الثلاثة قبل السَّابع وتاليه احتمل قدرته على الأصل، فيجبُ ذبحه ويلغو صومه، فلذا ندب تأخير الصوم إليها، وهذه الجملة سقطت من بعض النسخ.

[١٠٣٢٥] (قوله: فبعده لا يُجزيه) أي: لا يُجزيه الصوم لو أخره عن يوم النحر، ويتعين الأصل، والأولى إسقاط هذا؛ لأنَّ "المصنّف" ذكره بقوله: ((فإن فاتت الثلاثة تعيّن الدّم)).

[١٠٣٢٦] (قوله: فيه كلامٌ) تبع في ذلك صاحب "النهر" ^(٤)، وفيه كلامٌ؛ لأنَّ قول "المصنّف": ((آخرها يومُ عرفة)) دلٌّ على شيئين: الأوّل أنه لا يصومها قبل السَّابع وتاليه، والثاني أنه لا يؤخر الصوم عن يوم النحر، والأوّل ^(٥) مندوب، والثاني واجب، ولَمَّا صرّح "المصنّف" بالثاني حيث قال: ((فإن فاتت الثلاثة إلخ)) اقتصر في "المنح" ^(٦) تبعاً لـ "البحر" ^(٧)، على أن قوله: ((آخرها يومُ عرفة)) لبيان المندوب دون الواجب، لكن قد يقال: إنَّ قوله:

(١) انظر "إرشاد الساري": باب القران - فصل في بدل الهدي ص ١٧٦-.

(٢) من ((والتاسع)) إلى ((والوقوف)) ساقط من "٣".

(٣) "الفتح": كتاب الصوم - باب ما يوجب القضاء والكفارة ٢/٢٧٢.

(٤) "النهر": كتاب الحج - باب القران ق ١٤٣/١.

(٥) في "ب" و"م": ((الأول)) بلا واو.

(٦) "المنح": كتاب الحج - باب القران ١/ق ١٠٣/ب.

(٧) "البحر": كتاب الحج - باب القران ٢/٣٨٨.

بعد تمام أيام (حجّه) فرضاً أو واجباً، وهو بمضيّ أيام التشريق (أين شاء) لكنّ أيام التشريق لا تُجزّيه.....

((فإن فاتت إلخ)) بفاء التفرّيع يدلُّ على أنَّ المقصود من قوله: ((آخرها يوم النحر)) بيان الواجب، وهو عدم التأخير مع أنّه الأهمّ، وزاد "الشارح" التّبيه على المندوب، فتأمّل.
[١٠٣٢٧] (قوله: بعد تمام أيام حجّه) الأولى إبدال الأيام [٢/ق ٤١٣/ب] بالأعمال كما فعل في "البحر"^(١) ليحسنّ قوله: ((فرضاً أو واجباً))، فإنّه تعميم للأعمال من طواف الزيارة والرّمي والذبح والحلق، وليناسب ما حمّل عليه الآية من الفراغ من الأعمال.
[١٠٣٢٨] (قوله: وهو) أي: التّمام المذكور بمضيّ^(٢) أيام التشريق؛ لأنّ اليوم الثالث منها وقت للرّمي لمن أقام فيه. معنى.

[١٠٣٢٩] (قوله: أين شاء) متعلّق بـ ((صام))، أي: وصام سبعة في أيّ مكان شاء من مكّة أو غيرها.

[١٠٣٣٠] (قوله: لكن إلخ) لا يحسنّ هذا الاستدراك بعد قوله: ((وهو بمضيّ أيام التشريق))، "ح"^(٣). ولعلّ وجهه دفع ما يتوهّم من أنّ قوله: ((وهو إلخ)) ليس شرطاً للصحة بل شرط لنفي الكراهة كما في المنذور ونحوه، فإنّه لو صامه فيها صحّ مع الكراهة، تأمّل.

(قوله: الأولى إبدال الأيام بالأعمال إلخ) فيه أنّ إبدالها بالأعمال يقتضي أنّه إذا مضت أيام حجّه وقد بقي عليه شيء من الأعمال لا يصحّ صومه، والظاهر صحته، وإنما نصّ على الفراغ في الآية نظراً إلى أنّ الغالب الفراغ منها بمضيّ الأيام، تأمّل. ويدلّ لذلك نفس عبارة "البحر" حيث قال: ((وأراد بالفراغ الفراغ من أعمال الحجّ، وهو بمضيّ أيام التشريق)) اهـ، فإنّه دالّ على أنّه يتحقّق بمضيّها. وظاهره: وإن بقي عليه شيء من الأعمال، ويدلّ له ما في "اللباب" أيضاً: ((وأما صوم السبعة فشرط صحّتها تبييت النية، وتقديم الثلاثة، وأن يصوم بعد أيام التشريق)) اهـ.

(١) "البحر": كتاب الحج - باب القران ٣٨٨/٢.

(٢) في "م": ((بمعنى)) بدل ((بمضي))، وهو تحريف.

(٣) "ح": كتاب الحج - باب القران ق ١٣٨/ب.

لقوله تعالى: ﴿وَسَبْعَةً إِذَا رَجَعْتُمْ﴾ [البقرة - ١٩٦]، أي: فرغتم من أفعال الحج، فعم من وطنه منى أو اتخذها موطناً.....

[١٠٣٣١] (قوله: لقوله تعالى إلخ) علة لقوله: ((أين شاء)) بقريئة التفریع، ويجوز جعله علة للاستدراك؛ لأنه تعالى جعل وقت الصوم بعد الفراغ، ولا فراغ إلا بمضي أيام التشريق، وهذا كله بناء على تفسير علمائنا الرجوع بالفراغ عن الأفعال؛ لأنه سبب الرجوع، فذكر السبب وأريد السبب مجازاً، فليس المراد حقيقة الرجوع إلى وطنه كما قال "الشافعي" فلم يجوز صومها بمكة، وإنما حملناه على المجاز لفرع مجمع عليه، وهو أنه لو لم يكن له وطن أصلاً وجب عليه صومها بهذا النص، وتأممه في "الفتح" (١).

وحاصله: أن تفسير "الشافعي" لا يطرد، فتعين المجاز، وادعى "ابن كمال" في "شرح الهداية": ((أن الأقرب الحمل على معنى حقيقي، وهو الرجوع من منى بالفراغ عن أفعال الحج لتقدم ذكر الحج))، واعترضه في "النهر" (٢): ((بأنه لا يطرد أيضاً؛ إذ الحكم يعم المقيم بمنى أيضاً، ولا رجوع منه إلا بالفراغ، فما قاله المشايخ أولى)) اهـ. وإلى هذا أشار "الشارح" بقوله: ((فعم من وطنه منى إلخ)).

قلت: لكن قال في "الفتح" (٣): ((إن صوم السبعة لا يجوز تقديمه على الرجوع من منى

(قوله: قال في "الفتح": إن صوم السبعة إلخ) في "شرح نظم الكنز" وغيره ما يفيد اختلاف أهل المذهب في تفسير الرجوع في الآية، فقل: الفراغ، وقيل: الرجوع من منى لمكة أو إلى الحالة الأولى، يعني: إذا فرغتم من أفعال الحج، ويمكن تخريج فرع "الفتح" على القيل الثاني وإن كان المشهور التفسير الأول، تأمل.

(١) انظر "الفتح": كتاب الحج - باب القران ٤١٨/٢.

(٢) "النهر": كتاب الحج - باب القران ق ١٤٣/ب.

(٣) "الفتح": كتاب الحج - باب القران ٤١٨/٢.

(فَإِنْ فَاتَتْ الثَّلَاثَةَ تَعَيَّنَ الدَّمُّ) فَلَوْ لَمْ يَقْدِرْ تَحْلُلَ وَعَلَيْهِ دَمَانُ، وَلَوْ قَدَرَ عَلَيْهِ فِي أَيَّامِ النَّحْرِ قَبْلَ الْحَلْقِ بَطَلَ صَوْمُهُ.....

بعدَ إتمام الأعمال الواجبات؛ لأنه معلقٌ في الآية بالرُّجوع، والمعلقُ بالشَّرْطِ عدمُ قبول وجوده)) اهـ، فليتأمل.

[١٠٣٣٢] (قوله: فَإِنْ فَاتَتْ الثَّلَاثَةَ) بأنْ لَمْ يَصُمْهَا حَتَّى دَخَلَ يَوْمُ النَّحْرِ ((تَعَيَّنَ الدَّمُّ))؛ لِأَنَّ الصَّوْمَ بَدَلٌ عَنْهُ، وَالنَّصُّ نَحْصَةً بِوَقْتِ^(١) الْحَجِّ، "بَحْر"^(٢).

[١٠٣٣٣] (قوله: فَلَوْ لَمْ يَقْدِرْ) أَي: عَلَى الدَّمِّ ((تَحْلُلَ)) أَي: بِالْحَلْقِ أَوْ التَّقْصِيرِ.

[١٠٣٣٤] (قوله: وَعَلَيْهِ دَمَانُ) أَي: دَمُ التَّمَتُّعِ وَدَمُ التَّحْلُلِ قَبْلَ أَوَانِهِ، "بَحْر"^(٣) عَنْ [٢/ق ١٤١٤ أ] "الْهَدَايَةُ"^(٤). وَتَمَامُهُ فِيهِ وَفِيمَا عُلِّقْنَا عَلَيْهِ^(٥).

١٩٣/٢

[١٠٣٣٥] (قوله: وَلَوْ قَدَرَ عَلَيْهِ) أَي: عَلَى الدَّمِّ، وَقَوْلُهُ: ((بَطَلَ صَوْمُهُ)) أَي: حَكَمُ صَوْمِهِ، وَهُوَ خَلِيفَتُهُ عَنِ الْهَدْيِ فِي إِبَاحَةِ التَّحْلُلِ بِالْحَلْقِ وَالتَّقْصِيرِ فِي وَقْتِهِ، فَإِنَّ الْهَدْيَ أَصْلٌ فِي ذَلِكَ لِعَدَمِ جَوَازِ التَّحْلُلِ قَبْلَهُ لَوْ جَوَّبَ التَّرْتِيبَ بَيْنَهُمَا كَمَا مَرَّ^(٦)، وَالصَّوْمُ - أَي: الثَّلَاثَةُ فَقَطْ - نَحَلَفُ عَنِ الْهَدْيِ فِي ذَلِكَ عِنْدَ الْعَجْزِ عَنْهُ، فَصَارَ الْمَقْصُودُ بِالصَّوْمِ إِبَاحَةُ التَّحْلُلِ بِالْحَلْقِ أَوْ التَّقْصِيرِ، فَإِذَا قَدَرَ عَلَى الْأَصْلِ قَبْلَ التَّحْلُلِ وَجَبَ الْأَصْلُ لِقُدْرَتِهِ عَلَيْهِ قَبْلَ حَصُولِ الْمَقْصُودِ بِخَلْفِهِ، كَمَا لَوْ قَدَرَ الْمُتِمِّمُ عَلَى الْمَاءِ فِي الْوَقْتِ قَبْلَ صَلَاتِهِ بِالتَّيَمُّمِ، بِخِلَافِ مَا لَوْ قَدَرَ عَلَى الْهَدْيِ بَعْدَ الْحَلْقِ أَوْ قَبْلَهُ

(قوله: عدم قبول وجوده) حقه: قبل.

(١) فِي "ب": ((بِوَحْصَةِ قَت))، وَهُوَ غَطَاً.

(٢) "الْبَحْر": كِتَابُ الْحَجِّ - بَابُ الْقُرْآنِ ٣٨٨/٢ بِإِخْتِصَارِ يَسِيرٍ.

(٣) "الْبَحْر": كِتَابُ الْحَجِّ - بَابُ الْقُرْآنِ ٣٨٩/٢. وَفِيهِ: ((قَبْلَ الْهَدْيِ)) بَدَلُ ((قَبْلَ أَوَانِهِ)).

(٤) "الْهَدَايَةُ": كِتَابُ الْحَجِّ - بَابُ الْقُرْآنِ ١٥٥/١ بِتَصْرِفٍ.

(٥) انْظُرْ "حَاشِيَةَ مَنْحَةِ الْخَالِقِ عَلَى الْبَحْرِ الرَّائِقِ": كِتَابُ الْحَجِّ - بَابُ الْقُرْآنِ ٣٨٩/٢.

(٦) ص ١٨١ - "دَر".

لكن بعد أيام النحر، وعن هذا قال في "فتح القدير"^(١): ((فإن قدرَ على الهدي في خلالِ الثلاثة أو بعدها قبل يومِ النحر لزمه الهدي، وسقطَ الصوم؛ لأنه خلفٌ، وإذا قدرَ على الأصلِ قبل تأدي الحكم بالخلف بطلَ الخلفُ، وإن قدرَ عليه بعد^(٢) الحلق قبل أن يصومَ السبعة في أيام الذبح أو بعدها لم يلزمه الهدي؛ لأنَّ التحللَ قد حصل بالحلق، فوجودُ الأصل بعده لا ينقضُ الخلفَ كروية التيممِ الماءَ بعد الصلاة بالتيمم، وكذا لو لم يجدْ حتى مضتْ أيامُ الذبح ثمَّ وجدَ الهدي؛ لأنَّ الذبح مؤقتٌ بأيامِ النحر، فإذا مضتْ فقد حصلَ المقصود، وهو إباحةُ التحللِ بلا هدي، وكأنَّه تحللَ ثمَّ وجدَهُ، ولو صام في وقته مع وجود الهدي يُنظرُ: فإن بقي الهدي إلى يومِ النحر لم يُجزَهِ للقدرة على الأصل، وإن هلكَ قبل الذبح جازَ للعجز عن الأصل، فكان المعتبرُ وقتَ التحلل)) اهـ. ونحوه في "شرح الجامع" لـ "قاضي خان"^(٣) و"المحيط" و"الزيلعي"^(٤) و"البحر"^(٥) وغيرها من كتب المذهب المعتبرة.

ولـ "الشرنبلالي" رسالةٌ سمّاها "بديعة الهدي لما استيسرَ من الهدي"^(٦)، خالفَ فيها ما في هذه الكتب، وادّعى وجوبَ الهدي بوجوده في أيام النحر سواء حلق أو لا متمسكاً بقولهم: العبرةُ لأيامِ النحر [٢/ق ٤١٤/ب] في العجز والقدرة، وتركَ اشتراطهم بعد ذلك عدمَ الحلق لإقامة الصوم مقامَ الهدي، وادّعى أيضاً: ((أنَّ كلام "الفتح" وغيره يدلُّ على أنه يتحللُ بالهدي

(قوله: وإن قدرَ عليه قبلَ الحلق إلخ) عبارة "الفتح": ((بعد)).

(١) "الفتح": كتاب الحج - باب القران ٤١٨/٢.

(٢) في "ب" و"م": ((قبل)) بدل ((بعد))، وما أثبتناه من "الأصل" و"٣" هو الصواب الموافق لما في "الفتح"، ولما ذكره بعدُ بقوله: ((لأنَّ التحللَ قد حصل بالحلق)) وانظر "تقارير الرافعي" في هذا الموضع.

(٣) "شرح الجامع الصغير": كتاب الحج - باب في الإحصار ١/ق ٧٣/أ - ب.

(٤) "تبيين الحقائق": كتاب الحج - باب القران ٤٤/٢.

(٥) "البحر": كتاب الحج - باب القران ٣٨٨/٢.

(٦) وهي مخطوطة. انظر "إيضاح المكنون" ١٧٣/١، و"خلاصة الأثر" ٣٨/٢ - ٣٩.

(فإن وقف) القارن بعرفة (قبل) أكثر طواف (العمرة بطلت) عمرته، فلو أتى بأربعة أشواط - ولو بقصد القدوم أو التطوع - لم تبطل، ويتمها يوم النحر، والأصل أن المأتي به من جنس ما هو متلبس به في وقت يصلح له ينصرف للمتلبس به.....

أصلاً وبالخلق خلفاً، وأنَّ الحلق خلف عن الهدي))، ولا يخفى عليك أنه ليس في كلام "الفتح" ذلك، وأنَّ اتباع المنقول واجب، فلا يُعوَّل على هذه الرسالة، وقد كتبتُ على هامشها في عدَّة مواضع بيان ما فيها من الخلل، والله تعالى أعلم.

[١٠٣٣٦] (قوله: فإن وقف) أي: بعد الزوال؛ إذ الوقوف قبله لا اعتبار به، وقيد بالوقوف لأنه لا يكون رافضاً لعمرته بمجرد التوجه إلى عرفات، هو الصحيح، وتأمُّه في "البحر"^(١).
[١٠٣٣٧] (قوله: بطلت عمرته) لأنه تعذر عليه أدائها؛ لأنه يصيرُ بانياً أفعال العمرة على أفعال الحج، وذلك خلاف المشروع، "بحر"^(٢).

[١٠٣٣٨] (قوله: فلو أتى إلخ) محترز قوله: ((قبل أكثر طواف العمرة)).
[١٠٣٣٩] (قوله: لم تبطل) لأنه أتى بركنها، ولم يبق إلا واجباتها من الأقل والسعي، "بحر"^(٣).

[١٠٣٤٠] (قوله: ويتمها يوم النحر) أي: قبل طواف الزيارة، "الباب"^(٤).
[١٠٣٤١] (قوله: والأصل أن المأتي به) أي: كالطواف الذي نوى به القدوم أو التطوع، و((من جنس)) حال منه، و((ما)) بمعنى نسل، وضمير ((هو)) للشخص الآتي به، وضمير ((به)) و((له)) عائذ على ((ما))، و((في وقت)) متعلق بالمأتي، وقدَّمنا^(٥) فروع هذا الأصل عند طواف الصَّدر.

(١) انظر "البحر": كتاب الحج - باب القران ٣٨٩/٢.

(٢) "البحر": كتاب الحج - باب القران ٣٨٩/٢.

(٣) "البحر": كتاب الحج - باب القران ٣٨٩/٢.

(٤) انظر "إرشاد الساري": باب القران - فصل في شرائط صحَّة القران ص ١٧٢ -.

(٥) المقولة [١٠٢٤٠] قوله: ((فلو طاف إلخ)).

(وَقُضِيَتْ) بشروعه فيها (ووجِبَ دَمُ الرِّفْضِ) للعمرة، وسَقَطَ دَمُ الْقِرَانِ؛ لَأَنَّهُ لَمْ يُؤَفَّقْ لِلنُّسْكِينِ.

﴿بَابُ التَّمَتُّعِ﴾

(هو) لغةً: من المتاع أو المتعة،.....

[١٠٣٤٢] (قوله: وَقُضِيَتْ) أي: بعد أيام التشريق، "شرح اللباب" (١). وتقدّم (٢) أَنَّ المَكْرُوهَ

إنشاء العمرة في هذه الأيام لا فعلها فيها بإحرام سابق، تأمل.

[١٠٣٤٣] (قوله: لشروعه فيها) فإنه مُلْزَمٌ كَالنَّذْرِ، "بحر" (٣).

[١٠٣٤٤] (قوله: ووجِبَ دَمُ الرِّفْضِ) لَأَنَّ كُلَّ مَنْ تَحَلَّلَ بِغَيْرِ طَوَافٍ يَجِبُ عَلَيْهِ دَمٌ كَالْمَحْصَرِ،

"بحر" (٤).

[١٠٣٤٥] (قوله: لَأَنَّهُ لَمْ يُؤَفَّقْ لِلنُّسْكِينِ) أي: للجمع بينهما لبطلان عمرته كما علمت، فلم

يَبْقَ قَارِنًا، والله تعالى أعلم.

﴿بَابُ التَّمَتُّعِ﴾

ذَكَرَهُ عَقِبَ الْقِرَانِ لاقترانهما في معنى الانتفاع بالنسكين، وقدّم القرآن لمزيد فضله،

"نهر" (٥).

[١٠٣٤٦] (قوله: من المتاع) أي: مشتق منه؛ لَأَنَّ التَّمَتُّعَ مُصَدَّرٌ مُزِيدٌ، والمَجْرَدُ أَصْلُ الْمَزِيدِ،

﴿بَابُ التَّمَتُّعِ﴾

(قوله: لَأَنَّ التَّمَتُّعَ مُصَدَّرٌ مُزِيدٌ) والمتعة أيضاً مصدرٌ مجرّدٌ، "سندي".

(١) انظر "إرشاد الساري": باب القرآن - فصل في شرائط صحّة القرآن ص ١٧٢ -.

(٢) ٥١٦/٦ "در".

(٣) "البحر": كتاب الحج - باب القرآن ٣٨٩/٢.

(٤) "البحر": كتاب الحج - باب القرآن ٣٨٩/٢.

(٥) "النهر": كتاب الحج - باب التمتع ق ١٤٣/ب.

وشرعاً: (أَنْ يَفْعَلَ الْعُمْرَةَ أَوْ أَكْثَرَ أَشْوَاطِهَا فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ) فلو طافَ الأقلُّ
في رمضان.....

"ط" (١). وفي "الزيلعي" (٢): ((التمتعُ من المتاع أو المتعة، وهو الانتفاعُ أو النفعُ، قال الشاعر:
[طويل]

وَقَفْتُ عَلَى قَبْرِ غَرِيبٍ بِقَفْرَةٍ متاعٌ قليلٌ من غريبٍ مُفَارِقٍ (٣)

جَعَلَ الْإِنْسَ بِالْقَبْرِ مَتَاعاً)) اهـ.

[١٠٣٤٧] (قوله: وشرعاً: أَنْ يَفْعَلَ الْعُمْرَةَ) أي: طوافها؛ لأنَّ السَّعي ليس ركناً فيها على الصحيح كالحجِّ، [٢/٤١٥ق/أ] وقوله الآتي: ((ثُمَّ يُحْرَمَ بِالْحَجِّ)) بالنصب عطفاً على ((يَفْعَلُ))، فهو من تَمَتُّعٍ التعريف، وأشار إلى أَنَّهُ لَا يُشْتَرَطُ كَوْنُ إِحْرَامِ الْعُمْرَةِ فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ، وَلَا كَوْنُ التَّمَتُّعِ فِي عَامِ الْإِحْرَامِ بِالْعُمْرَةِ، بَلِ الشَّرْطُ عَامُ فَعْلِهَا، حَتَّىٰ لَوْ أَحْرَمَ بِعُمْرَةٍ فِي رَمَضَانَ وَأَقَامَ عَلَى إِحْرَامِهِ إِلَى شَوَّالٍ مِنَ الْعَامِ الْقَابِلِ، ثُمَّ حَجَّ مِنْ عَامِهِ ذَلِكَ كَانَ مَتَمِّتاً كَمَا فِي "الفتح" (٤).

(تنبيه)

ذَكَرَ فِي "اللباب" (٥): ((أَنَّ شُرَاطِطَ التَّمَتُّعِ أَحَدَ عَشَرَ: الْأَوَّلُ: أَنْ يَطُوفَ لِلْعُمْرَةِ كُلَّهُ أَوْ أَكْثَرَهُ فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ، الثَّانِي: أَنْ يُقَدَّمَ إِحْرَامُ الْعُمْرَةِ عَلَى الْحَجِّ، الثَّالِثُ: أَنْ يَطُوفَ لِلْعُمْرَةِ كُلَّهُ أَوْ أَكْثَرَهُ قَبْلَ إِحْرَامِ الْحَجِّ، الرَّابِعُ: عَدَمُ إِفْسَادِ الْعُمْرَةِ، الْخَامِسُ: عَدَمُ إِفْسَادِ الْحَجِّ، السَّادِسُ: عَدَمُ

(١) "ط": كتاب الحج - باب التمتع ٥١٦/١ .

(٢) "تبيين الحقائق": كتاب الحج - باب التمتع ٤٤/٢ .

(٣) قائله مجهول، وهو في "الكامل" ١٤١٨/٣، و"وقيات الأعيان" ٣٠٣/٢، والرواية فيه: ((من حبسٍ مفارقٍ))، ولعله الصواب.

(٤) "الفتح": كتاب الحج - باب التمتع ٤٢٢/٢ .

(٥) انظر "إرشاد الساري": باب التمتع - فصل في شرائطه ص ١٧٩ - وما بعدها.

مثلاً، ثم طاف الباقي في شؤال، ثم حج من عامه كان متمتعاً، "فتح". قال "المصنف":

الإمام إماماً صحيحاً كما يأتي، السابع: أن يكون طواف العمرة كله أو أكثره والحج في سفر واحد، فلو رجع إلى أهله قبل إتمام الطواف، ثم عاد وحج فإن كان أكثر الطواف في السفر الأول لم يكن متمتعاً، وإن كان أكثره في الثاني كان متمتعاً، وهذا الشرط على قول "محمد" خاصة على ما في المشاهير، الثامن: أدأوهما في سنة واحدة، فلو طاف للعمرة في أشهر الحج من هذه السنة وحج من سنة أخرى لم يكن متمتعاً وإن لم يلزم بينهما أو بقي حراماً إلى الثانية، التاسع: عدم التوطن بمكة، فلو اعتمر ثم عزم على المقام بمكة أبداً لا يكون متمتعاً، وإن عزم شهرين - أي: مثلاً - وحج كان متمتعاً، العاشر: أن لا تدخل عليه أشهر الحج وهو حلال بمكة، أو مُحَرَّم ولكن قد طاف للعمرة أكثره قبلها، إلا أن يعود إلى أهله فيحرم بعمرة، الحادي عشر: أن يكون من أهل الآفاق، والعبرة للتوطن، فلو استوطن المكي في المدينة مثلاً فهو آفاقي، وبالعكس مكّي، ومن كان له أهل بهما واستوت إقامته فيهما فليس بمتمتع، وإن كانت إقامته في إحداهما أكثر لم يُصرّحوا به))، قال صاحب "البحر"^(١): ((وينبغي أن يكون الحكم للكثير، وأطلق المنع في "خزانة الأكمل") اهـ.

[١٠٣٤٨] (قوله: مثلاً) المراد أنه طاف ذلك قبل أشهر الحج، سواء في ذلك رمضان وغيره،

"ط"^(٢).

[١٠٣٤٩] (قوله: من عامه) أي: عام الطواف لا عام إحرام العمرة كما مر^(٣)، وأفاد أنه

لو طاف الأكثر قبل أشهر الحج لم يكن متمتعاً ولو حج من عامه، ولا فرق بين أن يكون في ذلك الطواف جنباً أو مُحَدَّثاً، ثم يعيده فيها أو لا؛ لأن طواف المحدث لا يرتفع [٢/٤١٥ق/ب]

(١) لم نثر على النقل في نسخة "البحر" التي بين أيدينا.

(٢) "ط": كتاب الحج - باب التمتع ٥١٦/١.

(٣) المقولة [١٠٣٤٧] قوله: ((وشرعاً: أن يفعل العمرة)).

((فَلْتُغَيِّرِ النَّسْخَ إِلَى هَذَا التَّعْرِيفِ)).....

بالإعادة، وكذا الجنب، وتامه في "النهر"^(١) آخر الباب، قال في "الفتح"^(٢) و"النهر"^(٣) :
((والحيلة لِمَنْ دَخَلَ مَكَّةَ مُحَرَّمًا بِعُمْرَةٍ قَبْلَ أَشْهُرِ الْحَجِّ يَرِيدُ التَّمَتُّعَ أَنْ لَا يَطُوفَ بَلْ يَصْبِرَ إِلَى
أَنْ تَدْخُلَ أَشْهُرُ الْحَجِّ ثُمَّ يَطُوفَ، فَإِنَّهُ مَتَى طَافَ وَقَعَ عَنِ الْعُمْرَةِ، ثُمَّ لَوْ أَحْرَمَ بِأُخْرَى بَعْدَ دُخُولِ
أَشْهُرِ الْحَجِّ وَحَجَّ مِنْ عَامِهِ لَمْ يَكُنْ مُتَمَتِّعًا فِي قَوْلِ الْكَلِّ؛ لِأَنَّهُ صَارَ فِي حَكْمِ الْمَكِّيِّ بِدَلِيلِ أَنَّ مِيقَاتَهُ
مِيقَاتُهُمْ)) اهـ.

[١٠٣٥٠] (قوله: فَلْتُغَيِّرِ النَّسْخَ) أراد بالنسخ ما وجدته في متن مجرد من قوله: ((هو أَنْ يُحْرِمَ
بِعُمْرَةٍ مِنَ الْمِيقَاتِ فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ وَيَطُوفَ)) اهـ. فقيّد الإحرام بكونه من الميقات - وهو ليس بقيد،
بل لو قدّمه صحّ، وكذا لو أخره وإن لزّمه دم إذا لم يعد إلى الميقات - وبكونه
في أشهر الحج وليس بقيد، بل لو قدّمه صحّ بلا كراهة، وأطلق في الطواف، فمقتضاه أنه لا بدّ أن
يقع جميعه في أشهر الحج؛ لأنه شرط أن يكون الإحرام في أشهر الحج، والطواف لا يكون
إلا بعد الإحرام مع أنه يكفي وجود أكثره فيها، فلذلك أمر "المصنّف" بتغيير النسخ إلى النسخة
التي اعتمدها، وهي قوله: ((أَنْ يَفْعَلَ الْعُمْرَةَ أَوْ أَكْثَرَ أَشْوَاطِهَا فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ عَنْ إِحْرَامٍ بِهَا قَبْلَهَا
أَوْ فِيهَا، وَيَطُوفَ إِلَيْهَا))، هكذا شرح عليها في "المنح"^(٤)، وذكرها بعينها في "الشرح" أيضاً،
و"الشارح" أسقط منها قوله: ((عن إحرامٍ بها قبلها أو فيها)) اهـ.

قلت: ولعله أسقطه استغناء بالإطلاق، ويرد على هذا التعريف أيضاً ما لو أحرم بهما
في عامين، أو في عام واحد لكن ألمّ بأهله إماماً صحيحاً، وقد تقطّن "الشارح" للشاني فقيّد فيما
سيأتي^(٥) بقوله: ((في سفرٍ واحدٍ إلخ))، فكان على "المصنّف" أن يقول كما قال "الزيلعي"^(٦):

(١) انظر "النهر": كتاب الحج - باب التمتع ق ١٤٥/أ.

(٢) "الفتح": كتاب الحج - باب التمتع ٤٢٢/٢.

(٣) "النهر": كتاب الحج - باب التمتع ق ١٤٥/أ بتصرف يسير.

(٤) "المنح": كتاب الحج - باب التمتع ١/ق ١٠٤/أ.

(٥) ص ١٩٤ - "در".

(٦) "تبيين الحقائق": كتاب الحج - باب التمتع ٤٥/٢.

(ويطوف ويسعى).....

((ثُمَّ يَحُجُّ مِنْ عَامِهِ ذَلِكَ مِنْ غَيْرِ أَنْ يُلِمَّ بِأَهْلِهِ إِمَاماً صَحِيحاً))، لَكِنْ يَرُدُّ عَلَيْهِ أَيْضاً كَمَا فِي "النَّهْرِ"^(١): ((أَنَّ فَائِتَ الْحُجِّ إِذَا أَخَّرَ التَّحْلُلَ بِعُمْرَةٍ إِلَى شَوَّالٍ، فَتَحَلَّلَ بِهَا فِيهِ وَحَجَّ مِنْ عَامِهِ ذَلِكَ لَا يَكُونُ مَتَمِّعاً))، وَيَجَابُ بِأَنَّ قَوْلَ "المُصَنِّفِ": ((أَنْ يَفْعَلَ الْعُمْرَةَ)) يُخْرِجُهُ؛ لِأَنَّ فَائِتَ الْحُجِّ لَا يَفْعَلُ الْعُمْرَةَ؛ لِأَنَّهُ أَحْرَمَ بِالْحُجِّ لَا بِهَا، وَإِنَّمَا يَتَحَلَّلُ بِصُورَةِ أَفْعَالِهَا كَمَا قَدَّمْنَاهُ^(٢)، وَأَشَارَ إِلَيْهِ فِي "الْبَحْرِ"^(٣) هُنَا أَيْضاً، وَيَرُدُّ عَلَيْهِ أَيْضاً مَا صَرَّحُوا بِهِ مِنْ أَنَّهُ لَوْ أَحْرَمَ بِعُمْرَةٍ يَوْمَ النَّحْرِ، فَآتَى بِأَفْعَالِهَا، ثُمَّ أَحْرَمَ مِنْ يَوْمِهِ بِالْحُجِّ وَبَقِيَ مُحْرَماً [٢/٤١٦ ق/أ] بِالْحُجِّ إِلَى قَابِلٍ فَحَجَّ كَانَ مَتَمِّعاً)) اهـ. لَكِنَّ هَذَا وَارِدٌ عَلَى قَوْلِ "الزَّيْلَعِيِّ" وَغَيْرِهِ: ((ثُمَّ يَحُجُّ))، أَمَّا قَوْلُ "المُصَنِّفِ": ((ثُمَّ يُحْرِمُ بِالْحُجِّ)) فَلَا؛ لِصَدَقِهِ بِمَا إِذَا أَحْرَمَ بِهِ فِي عَامِ الْعُمْرَةِ وَلَمْ يَحُجَّ، وَيُمْكِنُ حَمْلُ كَلَامِ "الزَّيْلَعِيِّ" عَلَيْهِ بِأَنْ يُرَادَ: ثُمَّ يُنْشِئُ الْحُجَّ، تَأَمَّلْ.

[١٠٣٥١] (قَوْلُهُ: وَيَطُوفُ وَيَسْعَى إِلَخ) عَطْفُ تَفْسِيرٍ عَلَى قَوْلِهِ: ((يَفْعَلُ الْعُمْرَةَ))، وَلَا حَاجَةَ إِلَيْهِ؛ لِأَنَّ بَيَانَ أَفْعَالِ الْعُمْرَةِ تَقَدَّمَ، مَعَ أَنَّهُ يُؤْهِمُ لَزُومَ السَّعْيِ فِي صَحَّةِ التَّمَتُّعِ وَإِنْ كَانَ

(قَوْلُهُ: وَيَرُدُّ عَلَيْهِ مَا صَرَّحُوا بِهِ إِلَخ) يُنْظَرُ هَذَا مَعَ مَا تَقَدَّمَ مِنْ أَنَّ أَدَاءَهُمَا فِي عَامٍ وَاحِدٍ شَرْطٌ، وَلَعَلَّ الْمَسْأَلَةَ خِلَافِيَّةً، وَالْأَحْسَنُ أَنْ يُقَالَ: إِنَّ الْعَامَ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ وَاحِدٌ، وَإِنَّ الْمُرَادَ بِهِ الْعَامُ الْعَدَدِيُّ لَا الْقَمَرِيُّ الَّذِي ابْتِدَاؤُهُ الْمُحْرَمُ وَخَتَامُهُ ذُو الْحِجَّةِ، وَعَلَى هَذَا لَوْ أَحْرَمَ بِالْحُجِّ فِي أَثْنَاءِ السَّنَةِ فِي هَذِهِ الصُّورَةِ يَكُونُ مَتَمِّعاً.

(قَوْلُهُ: وَلَا حَاجَةَ إِلَيْهِ؛ لِأَنَّ بَيَانَ أَفْعَالِ الْعُمْرَةِ إِلَخ) وَأَيْضاً يُؤْهِمُ لَزُومَ الْخَلْقِ أَوْ التَّقْصِيرِ فِي تَحْقِيقِ التَّمَتُّعِ، مَعَ أَنَّهُ لَوْ بَقِيَ بَدُونِ تَحْلُلٍ مِنَ الْعُمْرَةِ، ثُمَّ أَحْرَمَ بِالْحُجِّ يَكُونُ مَتَمِّعاً كَمَا يَظْهَرُ، وَقَدْ تَقَدَّمَ تَسْمِيَةُ هَذَا تَمَتُّعاً عَنْ "شَرْحِ اللَّبَابِ"، تَأَمَّلْ، وَإِنْ كَانَ "الشَّارِحُ" أَشَارَ لَدَفْعِ هَذَا الْإِيهَامِ بِقَوْلِهِ: ((إِنْ شَاءَ))، وَإِذَا أَرْجَعَ لِقَوْلِهِ: ((وَيَطُوفُ)) أَيْضاً - وَيَكُونُ الْقَصْدُ بِهِ وَمَا بَعْدَهُ بَيَانُ تَمَامِ أَفْعَالِ الْعُمْرَةِ، لَا أَنَّ ذَلِكَ شَرْطٌ - وَجُعِلَ قَوْلُهُ: ((وَيَطُوفُ)) تَفْسِيراً وَبَيَاناً لِقَوْلِهِ: ((أَنْ يَفْعَلَ الْعُمْرَةَ)) يَلْتَمِسُ كَلَامُهُ.

(١) "النهر": كتاب الحج - باب التمتع ق ١٤٣/ب.

(٢) المقولة [١٠٢٦٦] قوله: ((فظاف إلخ)).

(٣) "البحر": كتاب الحج - باب التمتع ٢/٣٩٠.

كما مرَّ (وَيَحْلِقَ أَوْ يُقَصِّرَ) إِنْ شَاءَ.
(ويقطع التلبية في أوَّل طوافه) للعمرة، وأقام بمكة حلالاً (ثُمَّ يُحْرِمُ لِلْحَجِّ).....

فيما قبله إشارة إلى عدمه.

[١٠٣٥٢] (قوله: كما مرَّ) ^(١) أي: طوافاً وسعيّاً مماثلين ^(٢) لما مرَّ من بيان صفتيهما.
[١٠٣٥٣] (قوله: إِنْ شَاءَ) راجع للأمرين، أي: إِنْ شَاءَ حَلَقَ، وَإِنْ شَاءَ قَصَّرَ، وَإِنْ شَاءَ بَقِيَ مُحْرِمًا، "ح" ^(٣). وفيه دلالة على أَنَّ المتمتع الذي لم يَسُقِ الهدْيَ لا يلزمه التحلل كما ذكره "الإسبيجاني" وغيره، وظاهر "الهداية" ^(٤) خلافه، وتمامه في "شرح اللباب" ^(٥).
[١٠٣٥٤] (قوله: في أوَّل طوافه للعمرة) لأنَّه عليه الصلاة والسلام «كَانَ يُمَسِّكُ عَنِ التَّلْبِيَةِ فِي الْعَمْرَةِ إِذَا اسْتَلَمَ الْحَجَرَ»، رواه "أبو داود" ^(٦)، "نهر" ^(٧).

[١٠٣٥٥] (قوله: وأقام بمكة حلالاً) هذا ليس بلازم في المتمتع، بل إِنْ أَقَامَ بِهَا حَجَّ كَأَهْلِهَا، فَمِيقَاتُهُ الْحَرَمُ، وَإِنْ أَقَامَ بِالْمَوَاقِيتِ أَوْ دَاخِلِهَا حَجَّ كَأَهْلِهَا، فَمِيقَاتُهُ الْحُلُّ، وَإِنْ أَقَامَ خَارِجَ الْمَوَاقِيتِ

(١) ٥٠٢/٦ "در".

(٢) في "ب": ((مما تبين)).

(٣) "ح": كتاب الحج - باب التمتع ق ١٣٨/ب.

(٤) "الهداية": كتاب الحج - باب التمتع ١٥٦/١.

(٥) انظر "إرشاد الساري": باب التمتع - فصل في تمتع المكِّي ص ١٩١.

(٦) برقم (١٨١٧) كتاب المناسك - باب: متى يقطع المعتمر التلبية؟ والترمذي (٩١٩) كتاب الحج - باب ما جاء متى تقطع التلبية في العمرة؟ وقال: حديث ابن عباسٍ حسنٌ صحيحٌ، والعملُ عليه عند أكثر أهل العلم، والطبراني في "الكبير" ٣١/١١ (١٠٩٦٧)، والبيهقي في "السنن الكبرى" ١٠٤/٥ - ١٠٥ كتاب الحج - باب: لا يقطع المعتمر التلبية حتى يفتح الطواف، كلُّهم من حديث ابن عباسٍ رضي الله عنهما، وفي الباب عن عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما.

(٧) "النهر": كتاب الحج - باب التمتع ق ١٤٤/أ.

في سفرٍ واحدٍ حقيقةً أو حكماً، بأن يُلَمَّ بأهله إماماً غير صحيح.....

أحرَمَ فيها، كذا في "القَهْستاني"^(١)، فقوله: ((ثُمَّ يُحْرَمُ بِالْحَجِّ)) يجري على هذا التفصيل، "ط"^(٢).
(تنبيه)

أفاد أنه يفعل ما يفعله الحلال، فيطوفُ بالبيت ما بدا له، وَيَعْتَمِرُ قبل الحجِّ، وصرَّح في "اللباب"^(٣): ((بأنه لا يعتَمِرُ - أي: بناءً على أنه صار في حكم المكيِّ - وأنَّ المكيَّ ممنوعٌ من العمرة في أشهر الحجِّ وإن لم يحجَّ))، وهو الذي حَطَّ عليه كلامُ "الفتح"^(٤)، وخالفه في "البحر"^(٥) وغيره: ((بأنه ممنوعٌ منها إن حجَّ من عامه))، وسيأتي^(٦) تمامه.

[١٠٣٥٦] (قوله: في سفرٍ واحدٍ) كان عليه أن يزيد: في عامٍ واحدٍ ليُخرُجَ ما إذا أحرَمَ بالعمرة وأتى بأفعالها وبقي مُحَرِّماً إلى العامِ الثاني، فأحرَمَ بالحجِّ بلا تخلُّلِ سفرٍ بينهما؛ فإنه لا يُسمَّى متمتعاً كما أشرنا إليه^(٧)، فافهم.

[١٠٣٥٧] (قوله: حقيقةً) أي: كما قدَّمه في قوله: ((وأقام بمكة حلالاً))، "ح"^(٨).

[١٠٣٥٨] (قوله: أو حكماً، بأن يُلَمَّ إلخ) أي: بأن يكون العودُ إلى مكة مطلوباً منه إمَّا بسوقِ الهدى، وإمَّا بأن يُلَمَّ بأهله قبل أن يحلقَ، أمَّا في الأوَّلِ فلأنَّ هديَّه يمنعه من التحلُّلِ قبل يوم النَّحر، وأمَّا في الثاني فلأنَّ العودَ إلى الحرم مُستحقٌّ عليه للحلق [٢/٤١٦ ق/ب] في الحرم

(١) "جامع الرموز": كتاب الحج - فصل في القران والتمتع ٢٥٤/١ .

(٢) "ط": كتاب الحج - باب التمتع ٥١٦/١ .

(٣) انظر "إرشاد الساري": باب التمتع - فصل: المتمتع على نوعين ص ١٩٤ - .

(٤) "الفتح": كتاب الحج - باب التمتع ٤٢٨/٢ - ٤٢٩ .

(٥) "البحر": كتاب الحج - باب التمتع ٣٩٢/٢ - ٣٩٣ .

(٦) المقولة [١٠٣٧٨] قوله: ((ولو قرن أو تمتع جاز وأساء إلخ)).

(٧) المقولة [١٠٣٤٧] قوله: ((وشرعاً أن يفعل العمرة)).

(٨) "ح": كتاب الحج - باب التمتع ق ١٣٨/ب .

(يَوْمَ التَّروِيَةِ، وَقَبْلَهُ أَفْضَلُ، وَيَحُجُّ كَالْمَفْرَدِ).....

وجوباً عندهما واستحباً عند "أبي يوسف"، فالإمام الصحيح أن يُلَمَّ بأهله بعد أن حلق في الحرم ولم يكن ساق الهدى؛ لكون العود غير مطلوب منه، والأولى لـ "الشارح" أن يقول: بأن لا يُلَمَّ بأهله إماماً صحيحاً؛ ليشمل ما إذا كان كوفيّاً، فلمّا اعتَمَرَ أَلَمَّ بالبصرة اهـ "ح" (١)، والمراد: بأن لا يُلَمَّ في سفره، فلا يصدق بعدم الإمام أصلاً، فافهم.

ثم اعلم أن ما ذكر من شروط الإمام الصحيح إنما هو في الآفاقي، أمّا المكي فلا يُشترط فيه ذلك، بل الإمامه صحيحاً مطلقاً لعدم تصوّر كون عودته إلى الحرم غير مُستحقّ عليه؛ لأنّه في الحرم سواء تحلّل أو لا، ساق الهدى أو لا، ولذا لم يصحّ تمتّعه مطلقاً كما سيأتي (٢).

[١٠٣٥٩] (قوله: يوم التروية) لأنّه يوم إحرام أهل مكة، وإلا فلو أحرّم يوم عرفة جاز، "معراج". قال في "اللباب" (٣): ((والأفضل أن يُحرّم من المسجد، ويجوز من جميع الحرم، ومن مكة أفضل من خارجها، ويصحّ ولو خارج الحرم، ولكن يجب كونه فيه إلا إذا خرج إلى الحلّ لحاجة فأحرّم منه لا شيء عليه، بخلاف ما لو خرج لقصد الإحرام)) اهـ.

(قوله: والمراد بأن لا يُلَمَّ في سفره إلخ) أي: الذي أتى به بعد سفر العمرة، فحينئذ لا يصدق كلام "الشارح" بما إذا لم يُلَمَّ أصلاً، وبهذا سقط ما قاله "ط": ((إنّ هذا الأولى يصدق بعدم الإمام أصلاً، وهو عين اتحاد السفر حقيقة، فيلزم التكرار في بعض الصور)) اهـ.

ومع هذا لا حاجة لما قال "ح"، فإنّ الصورة التي ذكرها داخلية في السفر الواحد حقيقة، فإنّ المسافر لا يبطل سفره إلا بعودته إلى وطنه، فإذا ذهب الكوفي من مكة إلى بصرة، ثم عاد إلى مكة هو باق على سفره الأصلي وإن تعدّد تردّده في البلاد، وسيذكر قبيل الجنايات: ((أنّ حكم السفر الأوّل قائم ما لم يعدّ إلى وطنه))، نعم على قولهما هو منشيء سفر آخر كما يأتي أيضاً.

(١) "ح": كتاب الحج - باب التمتع ق ١٣٨/ب - ١٣٩/أ بتصرف .

(٢) المقولة [١٠٣٧٨] قوله: ((ولو قرن أو تمتع جاز وأساء إلخ)).

(٣) انظر "إرشاد الساري": باب التمتع - فصل: التمتع على نوعين ص ١٩٤ -.

لكنه يَرْمَلُ في طواف الزيارة وَيَسْعَى بعده إن لم يكن قدَّمهما بعد الإحرام (وذبح) كالقارن (ولم تُنب الأضحية عنه، فإن عَجَزَ) عن دم (صام كالقِران^(١))، وجاز صوم الثلاثة بعد إحرامها).....

[١٠٣٦٠] (قوله: لكنه يرمل في طواف الزيارة) أي: لأنه أول طواف يفعلُه في حجّه، أي: بخلاف المفرد، فإنه يرمل في طواف القدوم كالقارن كما مرّ^(٢)، قال في "البحر"^(٣): ((وليس على المتمتع طواف قدوم كما في "المبتغى"، أي: لا يكون مسنوناً في حقّه بخلاف القارن؛ لأنّ المتمتع حين قدومه مُحَرَّمٌ بالعمرة فقط، وليس لها طواف قدوم ولا صدر)) اهـ، فلا استدراك في محله، فافهم.

[١٠٣٦١] (قوله: إن لم يكن قدَّمهما) أي: عقب طواف تطوُّع بعد الإحرام بالحجّ، فلا دلالة في هذا على مشروعية طواف القدوم للمتمتع خلافاً لما فهمه في "النهاية" و"العناية"^(٤) كما بسطه في "الفتح"^(٥).

[١٠٣٦٢] (قوله: وذبح كالقارن) التشبيه في الوجوب والأحكام المارة^(٦) في هدي القِران. [١٠٣٦٣] (قوله: ولم تُنب الأضحية عنه) لأنه أتى بغير الواجب عليه؛ إذ لا أضحية على المسافر، ولم ينو دم التمتع، والتضحية إنما تجب بالشراء بنيتها أو الإقامة ولم يوجد واحد منهما، و على فرض وجوبها لم تجز أيضاً؛ لأنهما غيران، فإذا نوى عن أحدهما لم تجز عن الآخر، "معراج الدرّاية".

(قوله: والأحكام المارة في هدي القِران) من كونه بين الرمي والحلق وكونه في أيام النحر والحرم.

(١) في "د" زيادة: ((قوله: (صام كالقِران) أي: ثلاثة أيام في الحجّ وسبعة إذا رجع)).

(٢) المقولة [١٠٠٠٣] قوله: ((ورمل)).

(٣) "البحر": كتاب الحج - باب التمتع ٣٩٠/٢.

(٤) "العناية": كتاب الحج - باب التمتع ٤٢٤/٢ (هامش "فتح القدير").

(٥) "الفتح": كتاب الحج - باب التمتع ٢٢٣/٢ - ٢٢٤.

(٦) ص ١٨٠ - وما بعدها "در".

قال في "النهر"^(١): ((وفيه تصريحٌ باحتياج دم المتعة إلى النية))، قال في "البحر"^(٢): ((وقد [٢/ق ١٧٤/أ] يقال: إنه ليس فوق طواف الركن ولا مثله، وقد مرَّ أنه لو نوى به التطوعَ أجزأه، فينبغي أن يكون الدَّم كذلك، بل أولى)) اهـ.

وأجاب في "الشرنبلالية"^(٣): ((بأنَّ الطوافَ لَمَّا كان متعيِّناً في أيام النحر وجوباً كان النظرُ لإيقاع ما طافه عنه، وتلغو نيةٍ غيره، وأمَّا الأضحيةُ فهي متعيِّنةٌ في ذلك الزمن كالمتعة، فلا تقعُ الأضحيةُ مع تعيُّنها عن غيرها)) اهـ.

والمرادُ بتعيُّنها تعيُّنُ زمنها لا وجوبها حتى يَرِدَ عليه أنها لا تجبُ على المسافر، يعني: أنَّ الأضحية لا تُسمَّى أضحيةً إلا إذا وَقَعَتْ في أيام النحر، وكذا دم المتعة، فلمَّا كان زمنها متعيِّناً وقد نواها أضحيةً فلا تقعُ عن دم المتعة بخلاف الطواف، فإنَّ التطوعَ به غيرُ مؤقَّتٍ، فإذا كان عليه طوافٌ مؤقَّتٌ ونوى به غيره ينصرفُ إلى الواجب المؤقَّت؛ لأنَّه يمكنه التطوعُ بعده، وكذا لو نوى طوافاً آخرَ واجباً ينصرفُ إلى الذي حضرَ وقته ووجب فيه، ويلغو الآخرُ مراعاةً للترتيب كما لو نوى القارنُ بطوافه الأوَّلِ القدومَ يقعُ عن العمرة كما مرَّ^(٤)، فافهم.

وأجاب "الرحمتي"^(٥): ((بأنَّ الدَّم ليس من أفعال الحجِّ والعمرة، ولذا لم يجب على المفردِ بأحدهما، بل وجبَ شكراً على المتمتع بهما، فلم يكن داخلًا تحت نية الحجِّ والعمرة، فلا بدَّ له من النية والتعيين، فلو نوى غيره لا يُجزى كما لو أطلق النية بخلاف الأطفوفة، فإنَّها من أعمالهما داخلَةٌ تحت إحرامهما، فتجزئ بمطلق النية)).

(١) "النهر": كتاب الحج - باب التمتع ق ١٤٥/ب.

(٢) "البحر": كتاب الحج - باب التمتع ٣٩٨/٢.

(٣) "الشرنبلالية": كتاب الحج - باب القران والتمتع ٢٣٦/١ (هامش "الدرر والغرر").

(٤) المقولة [١٠٢٤٠] قوله: ((فلو طاف إلخ)).

أي: العمرة، لكن في أشهر الحج (لا قبله) أي: الإحرام (وتأخيرُهُ أفضل) رجاء وجود الهدى كما مرَّ.

(وإن أراد) المتمتع (السَّوقَ) للهدى (وهو أفضلُ أحرمَ ثم ساقَ هديَهُ معه، وهو أولى من قودِهِ إلا إذا كانت لا تنساق) فيقودُها (وقلَّدَ بدنتَهُ، وهو أولى من التَّجْلِيلِ،.....

[١٠٣٦٤] (قوله: أي: العمرة) لأنه صيامٌ بعد وجوب سببه وهو التمتع، فإنه يحصلُ بالعمرة على نيَّةِ المتعة، وعند "الشافعي": لا يجوزُ حتى يُحرَمَ بالحجِّ، وتماؤه في "المحيط".

[١٠٣٦٥] (قوله: لكن في أشهر الحج) مرتبطٌ بالصوم والإحرام، فلو أحرمَ قبلها وصامَ فيها لم يصحَّ؛ لأنه لا يلزمُ من صحَّةِ الإحرام بالعمرة قبل الأشهر صحَّةُ الصوم، أفادَهُ في "الشرنبلالية" (١).

[١٠٣٦٦] (قوله: وتأخيرُهُ (٢)) أي: إلى السابع والثامن والتاسع كما مرَّ (٣) في القرآن.

[١٠٣٦٧] (قوله: وإن أراد إلخ) هذا هو القسمُ الثاني من التمتع، وقوله: ((وهو أفضل))

أي: من القسمِ الأوَّل الذي لا سوقَ هديٍّ معه؛ لما في هذا من الموافقةِ لفعل رسول الله ﷺ، "ط" (٥).

١٩٦/٢

[١٠٣٦٨] (قوله: أحرمَ ثم ساقَ إلخ) أتى بـ ((ثم)) إشارةً إلى أنه يُحرَمُ أولاً بالنيَّةِ

مع التلبية، [٢/ق ١٧٤/ب] فإنه أفضلُ من النيَّةِ مع السَّوقِ وإن صحَّ بشروطٍ وتفصيلٍ قدَّمناه (٦)

(قوله: لأنه صيامٌ بعد وجوب سببه إلخ) لعلَّه: وجود.

(١) "الشرنبلالية": كتاب الحج - باب القرآن والتمتع ٢٣٦/١ (هامش "الدرر والغرر").

(٢) في "الأصل" و"ب" و"م": ((وتأخيرُها))، وما أثبتناه من "آ" هو الموافق لـ "الدر".

(٣) المقولة [١٠٣٢٣] قوله: ((آخرها يوم عرفة)).

(٤) تقدَّم تخريجُه ص ١٤٠.

(٥) "ط": كتاب الحج - باب التمتع ٥١٧/١.

(٦) المقولة [٩٨٥٤] قوله: ((أو ساق الهدى إلخ)).

وَكُرْهَ الْإِشْعَارِ^(١)، وهو شَقُّ سَنَامِهَا مِنَ الْأَيْسَرِ (أو الْأَيْمَنِ؛ لِأَنَّ كُلَّ أَحَدٍ لَا يُحْسِنُهُ، فَأَمَّا مَنْ أَحْسَنَهُ - بِأَنْ قَطَعَ الْجِلْدَ فَقَط - فَلَا بِأَسْ بِهِ.....

في باب الإحرام.

[١٠٣٦٩] (قوله: وهو شَقُّ سَنَامِهَا) بِأَنْ يُطْعَنَ بِالرُّمَحِ أَسْفَلُهُ حَتَّى يَخْرُجَ الدَّمُ، ثُمَّ يُلَطَّخَ بِذَلِكَ الدَّمِ سَنَامُهَا لِيَكُونَ ذَلِكَ عِلَامَةً كَوْنِهَا هَدِيًّا كَالْتَقْلِيدِ، "باب" و"شرحه"^(٢).

[١٠٣٧٠] (قوله: أو الْأَيْمَنِ) اخْتَارَهُ "الْقُدُورِيُّ"^(٣)، لَكِنَّ الْأَشْبَةَ الْأَوَّلُ كَمَا فِي "الْهِدَايَةِ"^(٤).

[١٠٣٧١] (قوله: لِأَنَّ كُلَّ أَحَدٍ لَا يُحْسِنُهُ) جَرَى عَلَى مَا قَالَهُ "الطُّحَاوِيُّ"^(٥) وَالشَّيْخُ أَبُو مَنْصُورٍ الْمَاتَرِيدِيُّ: ((مَنْ أَنَّ "أَبَا حَنِيفَةَ" لَمْ يَكْرَهُ أَصْلَ الْإِشْعَارِ، وَكَيْفَ يَكْرَهُهُ مَعَ مَا اسْتُهْرَ فِيهِ مِنَ الْأَخْبَارِ؟! وَإِنَّمَا كَرِهَ إِشْعَارَ أَهْلِ زَمَانِهِ الَّذِي يُخَافُ مِنْهُ الْهَلَاكُ خُصُوصًا فِي حَرِّ الْحِجَازِ، فَرَأَى الصَّوَابَ حِينَئِذٍ سَدَّ هَذَا الْبَابَ عَلَى الْعَامَّةِ، فَأَمَّا مَنْ وَقَفَ عَلَى الْحَدِّ، بِأَنْ قَطَعَ الْجِلْدَ دُونَ اللَّحْمِ فَلَا بِأَسْ بِذَلِكَ))، قَالَ "الْكَرْمَانِيُّ": ((وَهَذَا هُوَ الْأَصَحُّ، وَهُوَ اخْتِيَارُ "قَوَامِ الدِّينِ" وَ"ابْنِ الْهَمَامِ"^(٦)، فَهُوَ مُسْتَحَبٌّ لِمَنْ أَحْسَنَهُ))، "شرح اللُّبَابِ"^(٧). قَالَ فِي "النَّهْرِ"^(٨):

(١) فِي "د" زِيَادَةٌ: ((قوله: (وَكُرْهَ الْإِشْعَارِ إلخ) أَيْ: لِأَنَّهُ مُثَلَّةٌ - وَهِيَ بَضْمُ الْمِيمِ وَسُكُونُ الثَّاءِ - : الْعُقُوبَةُ، وَهِيَ مِنْهُيَّةٌ فِي حَدِيثِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «مَا قَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِينَا خَطِيئًا إِلَّا حَتَّنَا عَلَى الصَّدَقَةِ وَنَهَانَا عَنِ الْمُثَلَّةِ»، وَهِيَ حَرَامٌ فِيمَنْ وَجَبَ قَتْلُهُ كَالْمُرْتَدِّ وَالْحَرْبِيِّ، فَلِأَنَّ تَحَرُّمَ فِي الْقَرْبَانِ الَّذِي لَا تَحِلُّ عُقُوبَتُهُ أَوَّلَى، كَذَا فِي بَعْضِ الْحَوَاشِي)).
وَفِي "الْهِدَايَةِ": لِأَبِي حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى أَنَّهُ مُثَلَّةٌ وَأَنَّهُ مِنْهُيٌّ عَنْهُ، وَلَوْ وَقَعَ التَّعَارُضُ فَالْتَرَجِيحُ لِلْمَحْرَمِ أَنْتَهَى.
أَقُولُ: قَدْ رَدَّ بَعْضُ أَهْلِ الْكَمَالِ بِأَنَّهُ لَيْسَ مِنْهَا؛ لِأَنَّهَا مَا تَكُونُ تَسْوِيتَهَا كَقَطْعِ الْأَنْفِ وَالْأُذُنَيْنِ، فَلَيْسَ كُلُّ جَرْحٍ مُثَلَّةً، وَلِأَنَّهُ نُهِيَ فِي أَوَّلِ الْإِسْلَامِ، وَفَعَلَ الْإِشْعَارُ فِي حِجَّةِ الْوَدَاعِ، فَلَوْ كَانَ مِنْهُيًّا لَمْ يَفْعَلْ)).

(٢) انظر "إرشاد الساري": باب التمتع - فصل: التمتع على نوعين ص ١٩٢ -.

(٣) انظر "اللباب في شرح الكتاب": كتاب الحج - باب التمتع ٢٠٠/١.

(٤) "الهداية": كتاب الحج - باب التمتع ١٥٧/١.

(٥) "مختصر الطحاوي": كتاب الحج - باب الإشعار ص ٧٣ -.

(٦) "الفتح": كتاب الحج - باب التمتع ٤٢٦/٢. وفي "د" زِيَادَةٌ: ((كَذَا فِي "الْمَنْحِ"، وَقِيلَ: إِنَّمَا كُرِهَ لِإِثَارِهِ عَلَى التَّقْلِيدِ، كَذَا فِي "الدَّرر")).

(٧) انظر "إرشاد الساري": باب التمتع - فصل: التمتع على نوعين ص ١٩٢ -.

(٨) "النهر": كتاب الحج - باب التمتع ق ١٤٤/أ، وقوله: ((بِأَنَّهُ حَسَنٌ)) لَيْسَ فِي "النهر".

(واعتمرَ، ولا يتحلَّلُ منها) حتَّى يَنْحَرَ (ثمَّ أحرَمَ للحجِّ كما مرَّ) في مَنْ لَمْ يَسُقْ
(وحلَّقَ يومَ النَّحرِ، و) إذا حلَّقَ (حلَّ من إحراميه) على الظَّاهرِ.....

((وبه يُستغنى عن كونِ العملِ على قولهما بأنَّه حسن)).

[١٠٣٧٢] (قوله: واعتمرَ) أي: طافَ وسعى، والشَّرْطُ أَكْثَرُ طوافها كما مرَّ^(١).

[١٠٣٧٣] (قوله: ولا يتحلَّلُ منها حتَّى ينحرَ) لأنَّ سوقَ الهدي مانعٌ من إحلاله قبل يومِ
النَّحر، فلو حلَّقَ لَمْ يتحلَّلْ من إحرامه، وَلَزِمَهُ دَمٌ، أي: إلَّا أنْ يرجعَ إلى أهله بعد ذبح هديه
وحلقه، "لباب" و"شرحه"^(٢)، وتماثُ فيه. قال في "البحر"^(٣): ((ومقتضاه - أي: مقتضى لزوم الدَّمِ
بالحلق - أنَّه يلزمه كلُّ جنائيةٍ على الإحرام كأنَّه مُحَرَّمٌ)) اهـ.

قلت: بل مقتضى قول "اللباب": ((لم يتحلَّلْ)) أنَّه محرمٌ حقيقةً، ويدلُّ له قولهم: إذا كان
لسوقِ الهدي تأثيرٌ في إثبات الإحرام ابتداءً يكونُ له تأثيرٌ في استدامته بقاءً بالأولى؛ لأنَّه أسهلُّ
من الابتداء.

[١٠٣٧٤] (قوله: ثمَّ أحرَمَ للحجِّ^(٤)) اعلم أنَّ المتمتع إذا أحرَمَ بالحجِّ فإنَّ كان ساقَ الهدي،
أو لَمْ يَسُقْ ولكنَّ أحرَمَ به قبل التحلُّل من العمرة صار كالقارن، فيلزمه بالجنائية
ما يلزم القارن، وإنَّ لَمْ يَسُقْهُ وأحرَمَ بعد الحلق صارَ كالمفرد بالحجِّ إلَّا في وجوبِ دم المتعة
وما يتعلَّقُ به، "شرح اللباب"^(٥).

[١٠٣٧٥] (قوله: على الظَّاهرِ) أي: ظاهرِ الرواية من بقاءِ إحرامِ العمرة إلى الحلق، ويَجِلُّ منه
في كلِّ شيءٍ حتَّى في النساء؛ لأنَّ المانع له من التحلُّل سوقُ الهدي، وقد زال بذبحه،

(١) المقولة [١٠٣٤٧] قوله: ((وشرعاً: أن يفعل العمرة)).

(٢) انظر "إرشاد الساري": باب التمتع - فصل: المتمتع على نوعين ص-١٩٢.

(٣) "البحر": كتاب الحج - باب التمتع ٣٩١/٢.

(٤) في "ب": ((بالحج)).

(٥) انظر "إرشاد الساري": باب التمتع - فصل: المتمتع على نوعين ص-١٩٤.

(والمكِّي وَمَنْ فِي حَكْمِهِ يُفْرَدُ فَقَطْ).....

وفي القارن [٢/ق٤١٨/أ] يَجِلُّ منه في كلِّ شيءٍ إلا في النساء كإحرام الحجِّ، وهذا هو الفرقُ بين التمتع الذي ساقَ الهدى وبين القارن، وإلا فلا فرقَ بينهما بعد الإحرام بالحجِّ على الصحيح كما ذكرنا، "بحر"^(١). وعليه فإذا حلقَ ثمَّ جامعَ قبل الطواف لزمه دمٌ واحدٌ لو متمتعاً ودمان لو قارناً، وفي هذا ردُّ لما قيل من أنَّ إحرام العمرة ينتهي بالوقوف كما أوضحه في "البحر"^(٢) وغيره.

[١٠٣٧٦] (قوله: وَمَنْ فِي حَكْمِهِ) أي: من أهل داخلِ المواقيت.

[١٠٣٧٧] (قوله: يُفْرَدُ فَقَطْ) هذا ما دام مقيماً، فإذا خرجَ إلى الكوفة وقرنَ صحَّ بلا كراهية؛ لأنَّ عمرته وحجَّته ميقاتيتان^(٣)، فصار بمنزلة الآفاقي، قال "المحبوبي": ((هذا إذا خرجَ إلى الكوفة قبل أشهر الحجِّ، وأمَّا إذا خرجَ بعدها فقد مُنِعَ من القِران، فلا يتغيَّرُ بخروجه من الميقات))، كذا في "العناية"^(٤)، وقول "المحبوبي" هو الصحيح، نقله الشيخ "الشليبي"^(٥) عن "الكرمانبي"، "شربلاية"^(٦). وإنما قيَّدَ بالقِران لأنه لو اعتمرَ هذا المكِّي في أشهر الحجِّ من عامه لا يكونُ متمتعاً؛ لأنه مُلِمٌّ بأهله بين النسكين حالاً إن لم يسُقِ الهدى، وكذلك^(٧) إن ساقَ الهدى لا يكونُ متمتعاً بخلاف الآفاقي إذا ساقَ الهدى ثمَّ أَلَمَ بأهله محرماً كان متمتعاً؛ لأنَّ العودَ مُستحقٌّ عليه، فيمنعُ صحَّةَ إماميه، وأمَّا المكِّيُ فالعودُ غيرُ مُستحقٍّ عليه وإن ساقَ الهدى، فكان إمامه صحيحاً، فلذلك لم يكن متمتعاً، كذا في "النهاية" عن "المبسوط"^(٨).

(١) "البحر": كتاب الحج - باب التمتع ٣٩٢/٢ بتصرف يسير.

(٢) "البحر": كتاب الحج - باب التمتع ٣٩٢/٢.

(٣) في "ب" و"م": ((ميقاتيتان)).

(٤) "العناية": كتاب الحج - باب التمتع ٤٣١/٢ (هامش "فتح القدير").

(٥) انظر "حاشية الشليبي على تبين الحقائق": كتاب الحج - باب التمتع ٤٨/٢.

(٦) "الشربلاية": كتاب الحج - باب القِران والتمتع ٢٣٧/١ بتصرف يسير (هامش "الدرر والغرر").

(٧) في "ب" و"م": ((وكذا)).

(٨) "المبسوط": كتاب المناسك - باب المواقيت ١٦٩/٤ - ١٧٠ باختصار.

ولو قرَنَ أو تَمَتَّعَ جازَ وأساءَ، وعليه دَمُ جبرٍ،

[١٠٣٧٨] (قوله: ولو قرَنَ أو تَمَتَّعَ جازَ وأساءَ إلخ) أي: صحَّ مع الكراهة للنهي عنه، وهذا ما مشى عليه في "التحفة"^(١) و"غاية البيان" و"العناية"^(٢) و"السراج" و"شرح الإسيجايي" على "مختصر الطحاوي".

واعلم أنه في "الفتح"^(٣) ذكر: ((أن قولهم: لا تَمَتَّعَ ولا قرانَ لمكِّيٍّ يَحْتَمِلُ نفْيَ الوجود، ويؤيِّدُهُ أنهم جعلوا الإمامَ الصحيحَ من الآفاقيِّ مُبْطِلًا تَمَتُّعَهُ، والمكِّيُّ مُلَمَّ بأهله فيبطلُ تَمَتُّعَهُ، وَيَحْتَمِلُ نفْيَ الحلِّ، بمعنى أنه يصحُّ لكنَّه يَأْتُمُّ به للنهي عنه، وعليه فاشتراطُهم عدمَ الإمام لصحَّةِ التمتع بمعنى أنه شرطٌ لوجوده على الوجه المشروع الموجب شرعاً للشُّكر))، وأطال الكلام في ذلك، والذي حَطَّ عليه كلامُهُ اختيارُ الاحتمالِ الأوَّل؛ لأنه مقتضى كلامِ أئمة المذهب، وهو أولى بالاعتبار من كلام بعض المشايخ، يعني صاحب "التحفة" [٢/٤١٨ ق/ب] وغيره، بل اختار أيضاً منع المكِّيِّ من العمرة المجردة في أشهر الحجِّ وإن لم يَحُجَّ، وهو ظاهرُ عبارة "البدائع"^(٤)، وخالفه مَنْ بعده كصاحب "البحر"^(٥) و"النهر"^(٦) و"المنح"^(٧) و"الشرنبلالي"^(٨) و"القاري"^(٩)، واختاروا الاحتمالَ الثاني؛ لأنَّ إيجابَ دم الجبر فرغُ الصحَّة، ولما في المتون في باب إضافة الإحرام إلى الإحرام من أنَّ المكِّيَّ إذا طافَ شوطاً للعمرة فأحرَمَ بحجِّ رَفَضَهُ،

(١) "تحفة الفقهاء": كتاب الحج - باب الإحرام ٤١٢/١ .

(٢) "العناية": كتاب الحج - باب التمتع ٤٢٨/٢ (هامش "فتح القدير").

(٣) "الفتح": كتاب الحج - باب التمتع ٤٢٨/٢ .

(٤) "البدائع": كتاب الحج - فصل: وأما بيان ما يحرم به ١٦٩/٢ .

(٥) "البحر": كتاب الحج - باب التمتع ٣٩٣/٢ .

(٦) "النهر": كتاب الحج - باب التمتع ق ١٤٤/ب - ١٤٥/أ .

(٧) "المنح": كتاب الحج - باب التمتع ق ١٠٤/ب .

(٨) "الشرنبلالية": كتاب الحج - باب القران والتمتع ٢٣٧/١ - ٢٣٨ (هامش "الدرر والغرر").

(٩) انظر "إرشاد الساري": باب التمتع - فصل في تمتع المكِّي ص ١٨٢ - وما بعدها .

فإن لم يَرَفِضْ شيئاً أجزأه، قال في "الفتح"^(١) وغيره: ((لأنه أدّى أفعالهما كما التزمهما، إلا أنه منهي، والنهي عن فعل شرعي لا يَمْنَعُ تحقُّقَ الفعل على وجه مشروعية الأصل، غير أنه يتحمَّلُ إثمَهُ كصيام يوم النحر بعد نذره)) اهـ. فهذا يُناقِضُ ما اختارَهُ في "الفتح" أولاً، أي: فإنَّ هذا تصريحٌ بأنه يُتصوَّرُ قِرانُ المكِّيِّ لكنَّ مع الكراهية، وتأمُّهُ في "الشرنبلالية"^(٢).

١٩٧/٢

أقول: وقد كنتُ كتبتُ على هامشها بحثاً حاصلهُ: ((أنهم صرَّحُوا بأنَّ عدم الإمام شرطٌ لصحَّةِ التمتع دون القرآن، وأنَّ الإمامَ الصحيحَ مُبطلٌ للتمتع دون القرآن))، ومقتضى هذا أنَّ تمتَّعَ المكِّيِّ باطلٌ لوجود الإمام الصحيح بين إحراميه، سواء ساق الهدى أولاً؛ لأنَّ الآفاقيَّ إنما يصحُّ إمامُهُ إذا لم يسُقِ الهدى وحلق؛ لأنَّه لا يبقى العودُ إلى مكة مُستحقاً عليه، والمكِّيُّ لا يُتصوَّرُ منه عدمُ العودِ إلى مكة لكونه فيها كما صرَّحَ به في "العناية"^(٣) وغيرها، وفي "النهاية" و"المعراج" عن "المحيط"^(٤): ((أنَّ الإمامَ الصحيحَ أنْ يرجعَ إلى أهله بعد العمرة ولا يكونَ العودُ إلى العمرة مُستحقاً عليه، ومن هذا قلنا: لا تمتَّعَ لأهل مكة وأهل المواقيت)) اهـ. أي: بخلاف القرآن، فإنَّه يُتصوَّرُ منهم؛ لأنَّ عدم الإمام فيه ليس بشرطٍ.

ولعلَّ وجهَهُ أنَّ القرآنَ المشروعَ ما يكونُ بإحرامٍ واحدٍ للحجِّ والعمرة معاً، والإمامَ الصحيحَ ما يكونُ بين إحرامِ العمرة وإحرامِ الحجِّ، وهذا يكونُ في التمتع دون القرآن، فمن هذا قلنا: إنَّ تمتَّعَ المكِّيِّ باطلٌ دون قرانه، وهذا قولٌ ثالثٌ لم أرَ مَنْ صرَّحَ به، لكنَّ يدلُّ عليه تصريحُ "البدائع"^(٥)

(١) "الفتح": كتاب الحج - باب إضافة الإحرام إلى الإحرام ٤٤/٣ باختصار.

(٢) انظر "الشرنبلالية": كتاب الحج - باب القرآن والتمتع ٢٣٧/١ - ٢٣٨ (هامش "الدرر والغرر").

(٣) "العناية": كتاب الزكاة - باب التمتع ٤٣٢/٢ (هامش "فتح القدير").

(٤) "المحيط البرهاني": كتاب المناسك - الفصل العاشر في التمتع ١/ق ١٨٠/ب بتصرف.

(٥) "البدائع": كتاب الحج - فصل: وأما بيان ما يحرم به ١٧١/٢.

بعدم تصور تمتع المكّي، وأمّا قوله في "الشرنبلالية"^(١): ((إنّه خاصّ فيمن لم يسق الهدى وحلق دون من ساقه أو لم يسقه ولم يخلق؛ [٢/ق ٤١٩/أ] لأنّ الإمامة حينئذٍ غير صحيح))، فغير صحيح؛ لما علمت من التصريح بأنّ الإمامة صحيح ساق الهدى أو لا، ويدلّ عليه أيضاً عبارة "المحيط" المذكورة، وكذا ما مرّ^(٢) من الفرع المذكور في باب إضافة الإحرام، فإنّه صريح في عدم بطلان قرانه، ثمّ رأيت ما يدلّ على ذلك أيضاً، وذلك ما في "النهاية" عن "الأسرار" للإمام "أبي زيد الدبوسي"، حيث قال: ((ولا متعة عندنا ولا قران لمن كان وراء الميقات، على معنى أنّ الدم لا يجب نسكاً، أمّا التمتع فإنّه لا يتصور للإمام الذي يوجد منه بينهما، وأمّا القران فيكره ويلزمه الرّفص؛ لأنّ القران أصله أن يشرع القارن في الإحرامين معاً، والشروع معاً من أهل مكة لا يتصور إلاّ بخلل في أحدهما؛ لأنّه إن جمّع بينهما في الحرم فقد أخلّ بشرط إحرام العمرة، فإنّ ميقاته الحلّ، وإنّ أحرم بهما من الحلّ فقد أخلّ بميقات الحجة؛ لأنّ ميقاتها الحرم، والأصل في ذلك أهل مكة، فلذا لم يشرع في حقّ من وراء الميقات أيضاً)) اهـ. أي: أنّ من كان وراء الميقات - أي داخله - لهم حكم أهل مكة.

فهذا صريح في أنّ أهل مكة ومن في حكمهم لا يتصور منهم التمتع، ويتصور منهم القران لكنّ مع الكراهة للإخلال بميقات أحد الإحرامين، ثمّ رأيت مثل ذلك أيضاً في "كافي الحاكم"^(٣)

(قوله: وأمّا قوله في "الشرنبلالية": إنّه خاصّ بمن لم يسق الهدى إلخ) عبارته: ((وما نصّ عليه في "البدائع" من أنّه لا يتصور التمتع من المكّي؛ لما أنّه يشترط لصحّته أن لا يلتم بأهله الإماماً صحيحاً، والإمام موجود منه قلت: هذا خاصّ بما أراده من إحدى صورتَي التمتع، وهو من لم يسق الهدى إلخ)).

(١) "الشرنبلالية": كتاب الحج - باب القران والتمتع ٢٣٨/١ بتصرف (هامش "الدرر والغرر").

(٢) في أوّل هذه المقالة.

(٣) انظر "المبسوط": كتاب المناسك - باب المواقيت ١٦٩/٤ بتصرف.

ولا يُجزئُهُ الصَّوْمُ لو مُعْسِراً.

(وَمَنْ اعْتَمَرَ بِلَا سَوَقٍ) هَدِي (ثُمَّ) بَعْدَ عَمْرِيَةِ (عَادَ إِلَى بَلَدِهِ).....

الذي هو جمعُ كتبِ ظاهر الرواية، ونصُّه: ((وإذا خرجَ المكيُّ إلى الكوفةِ لحاجةٍ، فاعتَمَرَ فيها وحجَّ من عامِهِ لم يكن متمتعاً، وإن قرَنَ من الكوفة كان قارناً)) اهـ. ونقله في "الجوهره"^(١) معللاً مُوضِحاً، فراجعها.

وعلى هذا فقولُ المتون: ولا تمتعَ ولا قرانَ لمكيٍّ معناه نفيُ المشروعيَّة والحلِّ، ولا يُنافي عدمَ التصوُّرِ في أحدهما دون الآخر، والقرينةُ على هذا تصرُّيُّهم بعده ببطْلانِ التمتعِ بالإمام الصحيح فيما لو عادَ التمتعُ إلى بلده، وتصرُّيُّهم في بابِ إضافة الإحرام بأنَّه إذا قرَنَ ولم يرفضْ شيئاً منهما أجزاءهُ، هذا ما ظهرَ لي، فاغتنمه، فإنَّك لا تجدُهُ في غيرِ هذا الكتاب، والله تعالى أعلم بالصواب.

[١٠٣٧٩] (قوله: ولا يُجزئُهُ الصَّوْمُ لو مُعْسِراً) لأنَّ الصوم إنما يقعُ بدلاً عن دمِ الشُّكر

لا عن دمِ الجبر، "شرح اللباب"^(٢).

[١٠٣٨٠] (قوله: ثُمَّ بَعْدَ عَمْرِيَةِ) قَيْدٌ به لأنَّه لو عادَ بعدما طافَ لها الأقلَّ لا يَطلُّ تمتُّعُهُ؛ لأنَّ

العودُ مُستحقٌّ [٢/ق ٤١٩/ب] عليه؛ لأنَّه أَلَمَّ بأهله مُحرماً بخلاف ما إذا طاف الأكثر، "بحر"^(٣).

[١٠٣٨١] (قوله: عادَ إلى بلده) فلو عادَ إلى غيره لا يَطلُّ تمتُّعُهُ عند "الإمام"، وسوياً بينهما،

"نهر"^(٤).

(قوله: لأنَّه أَلَمَّ بأهله مُحرماً بخلاف ما إذا طافَ إلخ) قد يقال: إنَّه وإن لم يُستحقَّ عليه العودُ لكنَّه

مستحبٌّ لإتمام باقي العمرة، تأمل.

(١) "الجوهره النيرة": كتاب التمتع ٢٠٦/١.

(٢) انظر "إرشاد الساري": باب إضافة أحد النسكين - فصل في القضايا الكلية ص ١٩٩ -.

(٣) "البحر": كتاب الحج - باب التمتع ٣٩٥/٢.

(٤) "النهر": كتاب الحج - باب التمتع ق ١٤٥/أ.

وَحَلَقَ (فَقَدْ أَلَمَ) إِمَاماً صَاحِحاً، فَبَطَلَ تَمَتُّعُهُ (وَمَعَ سَوْقِهِ تَمَتَّعَ).....

[١٠٣٨٢] (قوله: وحلق) ظاهرة أن الحلق بعد العود، ففيه ترك الواجب عندهما والمستحب عند "أبي يوسف" كما مر^(١)، ولو حذفه لفهم مما قبله، قال في "البحر"^(٢): ((ودخل في قوله: بعد العمرة الحلق، فلا بد للبطلان منه؛ لأنه من واجباتها وبه التحلل، فلو عاد بعد طوافها قبل الحلق، ثم حج من عامه قبل أن يحلق في أهله فهو متمتع؛ لأن العود مستحق عليه عند من جعل الحرم شرط جواز الحلق، وهو "أبو حنيفة" و"محمد"، وعند "أبي يوسف" إن لم يكن مستحقاً فهو مستحب، كذا في "البدائع"^(٣) وغيره)) اهـ.

[١٠٣٨٣] (قوله: فقد ألم إماماً صحيحاً) لأن العود لم يبق مستحقاً عليه كما مر^(٤).

[١٠٣٨٤] (قوله: فبطل تمتعه) أي: امتنع التمتع الذي أرادته لفقد شرطه، وهو عدم الإمام

الصحيح.

[١٠٣٨٥] (قوله: ومع سوقه تمتع) أي: لا يبطل تمتعه بعوده عندهما خلافاً لـ "محمد"؛ لأن العود مستحق عليه ما دام على نية التمتع؛ لأن السوق يمنع من التحلل، فلم يصح إمامه، كذا في "الهداية"^(٥). وفي قوله: ((ما دام)) إيماء إلى أنه لو بدا له بعد العمرة أن لا يحج من عامه كان له ذلك؛ لأنه لم يحرم بالحج بعد، وإذا ذبح الهدى أو أمر بذبحه وقع تطوعاً، أما إذا لم يعد إلى بلده وأراد نحر الهدى والحج من عامه لم يكن له ذلك، فلو^(٦) فعل وحج من عامه لزمه دم

(قوله: ولو حذفه لفهم إلخ) أي: أصل الحلق لا كونه بعد العود، فإن هذا لا يفيد فعل العمرة.

(١) المقولة [١٠٣٥٨] قوله: ((أو حكماً بأن يلزم إلخ)).

(٢) "البحر": كتاب الحج - باب التمتع ٣٩٥/٢.

(٣) "البدائع": كتاب الحج - فصل: وأما بيان ما يحرم به ١٧٠/٢.

(٤) المقولة [١٠٣٥٨] قوله: ((أو حكماً بأن يلزم إلخ)).

(٥) "الهداية": كتاب الحج - باب التمتع ١٥٨/١.

(٦) في "ب" و"م": ((وإن)).

كالقارن.

(وإن طافَ لها أقلُّ من أربعةٍ قبلَ أشهرِ الحجِّ وأتمَّها فيها وحجَّ فقد تمتَّعَ، ولو طافَ أربعةً قبلها لا) اعتباراً للأكثر.
(كوفيُّ) أي: آفاقيٌّ.....

التمتع ودم آخرٌ لإحلاله قبل يوم النحر، كذا في "المحيط"، "نهر"^(١).

١٩٨/٢

قال في "البحر"^(٢): ((فالحاصلُ أنه إذا ساقَ الهديَ فلا يخلو: إمَّا أن يتركه إلى يوم النحر أو لا، فإن تركه إليه فتمتَّعه صحيحٌ، ولا شيء عليه غيره، سواء عاد إلى أهله أو لا، وإن تعجَّل ذبحه فإمَّا أن يرجعَ إلى أهله أو لا، فإن رجَعَ فلا شيء عليه مطلقاً سواء حجَّ من عامه أو لا، وإن لم يرجع إليهم فإن لم يحجَّ من عامه فلا شيء عليه، وإن حجَّ منه لزمه دمان: دم المتعة ودم الحلِّ قبل أوانه)).

[١٠٣٨٦] (قوله: كالقارن) فإنه لا يبطلُ قرأته بعوده، "نهر"^(٣). لأنَّ عدم الإلزام غيرُ شرطٍ فيه

كما مرَّ^(٤).

[١٠٣٨٧] (قوله: وإن طافَ لها إلخ) قدَّم "الشارح" المسألةَ أوَّلَ الباب^(٥)، وقدَّمنا الكلامَ

عليها.

[١٠٣٨٨] (قوله: اعتباراً للأكثر) علةٌ للمسألتين، "ط"^(٦).

[١٠٣٨٩] (قوله: أي: آفاقيُّ) [٢/ق ٤٢٠/أ] أشارَ به إلى أنَّ ذَكَرَ الكوفيُّ مثالاً، وأنَّ المرادَ به

مَنْ كان خارجَ الميقات؛ لأنَّ المكِّيَّ لا تمتَّعَ له كما مرَّ^(٧).

(١) "النهر": كتاب الحج - باب التمتع ق ١٤٥/أ.

(٢) "البحر": كتاب الحج - باب التمتع ٣٩٥/٢.

(٣) "النهر": كتاب الحج - باب التمتع ق ١٤٥/أ.

(٤) المقولة [١٠٣٧٨] قوله: ((ولو قرن أو تمتع جاز وأساء إلخ)).

(٥) ص ١٨٩ - وما بعدها "در".

(٦) "ط": كتاب الحج - باب التمتع ٥١٨/١.

(٧) المقولة [١٠٣٧٨] قوله: ((ولو قرن أو تمتع جاز وأساء إلخ)).

(حَلَّ مِنْ عَمْرَتِهِ فِيهَا) أَي: الْأَشْهُرِ (وَسَكَنَ بِمَكَّةَ) أَي: دَاخَلَ الْمَوَاقِيتَ (أَوْ بَصْرَةَ) أَي: غَيْرِ بَلَدِهِ (وَحَجَّ) مِنْ عَامِهِ (مُتَمَتِّعٌ) لِبَقَاءِ سَفَرِهِ.....

[١٠٣٩٠] (قَوْلُهُ: حَلَّ^(١) مِنْ عَمْرَتِهِ فِيهَا) لِأَنَّهُ لَوْ اعْتَمَرَ قَبْلَهَا لَا يَكُونُ مُتَمَتِّعًا اتِّفَاقًا، "نَهْر"^(٢).

[١٠٣٩١] (قَوْلُهُ: أَي: دَاخَلَ الْمَوَاقِيتَ) أَشَارَ إِلَى أَنَّ ذِكْرَ مَكَّةَ غَيْرُ قَيْدٍ، بَلِ الْمُرَادُ هِيَ أَوْ مَا

فِي حُكْمِهَا.

[١٠٣٩٢] (قَوْلُهُ: أَي: غَيْرِ بَلَدِهِ) أَفَادَ أَنَّ الْمُرَادَ مَكَانٌ لَا أَهْلَ لَهُ فِيهِ، سِوَاءِ اتَّخَذَهُ دَارًا

- بِأَنَّ نَوَى الْإِقَامَةَ فِيهِ خَمْسَةَ عَشَرَ يَوْمًا - أَوْ لَا كَمَا فِي "الْبِدَائِعِ"^(٣) وَغَيْرِهَا، وَقَيَّدَ بِهِ لِأَنَّهُ لَوْ رَجَعَ إِلَى وَطْنِهِ لَا يَكُونُ مُتَمَتِّعًا اتِّفَاقًا أَيْضًا إِنْ لَمْ يَكُنْ سَاقٍ الْهَدْيِ، "نَهْر"^(٤).

[١٠٣٩٣] (قَوْلُهُ: لِبَقَاءِ سَفَرِهِ) أَمَّا إِذَا أَقَامَ بِمَكَّةَ أَوْ دَاخَلَ الْمَوَاقِيتَ فَلِأَنَّهُ تَرَفَّقَ بِنَسَكَيْنِ فِي سَفَرٍ

وَاحِدٍ فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ، وَهُوَ عَلَامَةُ التَّمَتُّعِ، وَأَمَّا إِذَا أَقَامَ خَارِجَهَا فَذَكَرَ "الطُّحَاوِيُّ"^(٥): ((أَنَّ هَذَا

قَوْلُ "الْإِمَامِ"، وَعِنْدَهُمَا لَا يَكُونُ مُتَمَتِّعًا؛ لِأَنَّ الْمُتَمَتِّعَ مَنْ كَانَتْ عَمْرَتُهُ مِيقَاتِيَّةً وَحُجَّتُهُ مَكِّيَّةً، وَلَهُ

أَنَّ حُكْمَ السَّفَرِ الْأَوَّلِ قَائِمٌ مَا لَمْ يَعُدْ إِلَى وَطْنِهِ، وَاتُّرُ الْخِلَافُ يَظْهَرُ فِي لُزُومِ الدَّمِّ))، وَغَلَطَهُ

"الْجِصَّاصُ" فِي نَقْلِ الْخِلَافِ، بَلِ يَكُونُ مُتَمَتِّعًا اتِّفَاقًا؛ لِأَنَّ "مُحَمَّدًا" ذَكَرَ الْمَسْأَلَةَ وَلَمْ يَحْكُ فِيهَا

خِلَافًا، قَالَ "أَبُو الْيُسْرِ": ((وَهُوَ الصَّوَابُ))، وَفِي "الْمَعْرَاجِ": ((أَنَّهُ الْأَصَحُّ))، لَكِنْ قَالَ

فِي "الْحَقَائِقِ"^(٦): ((كَثِيرٌ مِنْ مَشَايِخِنَا قَالُوا: الصَّوَابُ مَا قَالَهُ "الطُّحَاوِيُّ"، وَقَالَ "الصَّفَّارُ": كَثِيرًا مَا

جَرَّبْنَا "الطُّحَاوِيَّ" فَلَمْ نَجِدْهُ غَالِطًا، وَكَثِيرًا مَا جَرَّبْنَا "الْجِصَّاصَ" فَوَجَدْنَاهُ غَالِطًا))، قَالَ

"الزَّيْلَعِيُّ"^(٧): ((وَالْمَسْأَلَةُ الْآتِيَةُ تُؤَيِّدُ مَا حَكَاهُ "الطُّحَاوِيُّ"))، "نَهْر"^(٨).

(١) فِي "ب": ((وَحَلَّ)).

(٢) "النَّهْر": كِتَابُ الْحَجِّ - بَابُ التَّمَتُّعِ ق ١٤٥/ب .

(٣) "الْبِدَائِعُ": كِتَابُ الْحَجِّ - فَصْل: وَأَمَّا بَيَانُ مَا يَحْرُمُ بِهِ ١٧١/٢ .

(٤) "النَّهْر": كِتَابُ الْحَجِّ - بَابُ التَّمَتُّعِ ق ١٤٥/ب .

(٥) "مَخْتَصَرُ الطُّحَاوِيِّ": كِتَابُ الْحَجِّ - بَابُ ذِكْرِ الْحَجِّ وَالْعَمْرَةِ ص ٦١ - .

(٦) "الْحَقَائِقُ شَرْحُ الْمَنْظُومَةِ النَّسْفِيَّةِ": كِتَابُ الْحَجِّ ق ٢٥/أ نَقْلًا عَنْ "الْفَوَائِدِ الظَّهِيرِيَّةِ" وَ"جَامِعِ قَاضِيخَانَ".

(٧) "تَبْيِينَ الْحَقَائِقِ": كِتَابُ الْحَجِّ - بَابُ التَّمَتُّعِ ٥٠/٢ بِتَصْرِفٍ.

(٨) "النَّهْر": كِتَابُ الْحَجِّ - بَابُ التَّمَتُّعِ ق ١٤٥/أ.

(ولو أفسدَها ورجَعَ من البصرة) إلى مكة (وقضاها وحجَّ لا) يكونُ مُتمتَّعاً؛ لأنَّه كالمكِّيِّ (إلا إذا أَلَمَّ بأهله ثمَّ) رجَعَ و (أتى بهما).....

[١٠٣٩٤] (قوله: ولو أفسدَها) أي: في أشهرِ الحجِّ، بأنَّ جامعَ قبل أفعالِها، أمَّا لو أفسدَها قبلها، ثمَّ خرجَ قبل أشهرِ الحجِّ وقضاها فيها وحجَّ من عامه كان متمتَّعاً اتِّفاقاً، "نهر"^(١).

[١٠٣٩٥] (قوله: ورجَعَ من البصرة) الأولى أن يقول: إلى البصرة؛ لأنَّه كان في مكة حين شرَّعَ بالعمرة، وعبرَ في "الملتقى"^(٢) بقوله: ((ولو أفسدَها وأقامَ ببصرة))، وعبرَ في "الكنز"^(٣) بقوله: ((وأقامَ بمكة))، فعَلِمَ أنَّ كلاً من البلدين غيرُ قيدٍ، ولذا قال في "النهر"^(٤): ((والمرادُ موضعٌ لا أهلَ له فيه، دلَّ على ذلك قوله: إلا إذا أَلَمَّ بأهله)).

[١٠٣٩٦] (قوله: لأنَّه كالمكِّيِّ) لأنَّ سفره انتهى بالفاسدة، وصارت عمرته الصحيحة مكَّيةً، ولا تمتَّع لأهل مكة، "نهر"^(٥).

[١٠٣٩٧] (قوله: إلا إذا أَلَمَّ بأهله) أي: بعدما [٢/ق ٤٢٠/ب] أفسدَها وحلَّ منها، "نهر"^(٦). وقوله: ((وأتى بهما)) أي: بقضاء العمرة وبأداء الحجِّ، "شرنبلالية"^(٧). وإذا لم يُلَمَّ بأهله فإنَّ أقامَ بمكة فهو بالاتِّفاق، وإنَّ أقامَ ببصرة فهو غيرُ متمتَّعٍ عنده، وقالوا: متمتَّع؛ لأنَّه أنشأ سفرًا، وقد ترفَّقَ فيه بنسكين، وله أنَّه باقٍ على سفره ما لم يرجعْ إلى وطنه كما في "الهداية"^(٨)، وهذا يُؤيِّدُ ما مرَّ^(٩) عن "الطحاوي".

(١) "النهر": كتاب الحج - باب التمتع ق ١٤٥/أ بتصرف يسير.

(٢) "ملتقى الأبحر": كتاب الحج - باب القرآن والتمتع ٢٢١/١.

(٣) انظر "شرح العيني على الكنز": كتاب الحج - باب التمتع ١٢٢/١.

(٤) "النهر": كتاب الحج - باب التمتع ق ١٤٥/ب.

(٥) "النهر": كتاب الحج - باب التمتع ق ١٤٥/ب.

(٦) "النهر": كتاب الحج - باب التمتع ق ١٤٥/ب.

(٧) "الشرنبلالية": كتاب الحج - باب القرآن والتمتع ٢٣٨/١-٢٣٩ (هامش "الدرر والغرر").

(٨) "الهداية": كتاب الحج - باب التمتع ١٥٩/١.

(٩) المقولة [١٠٣٩٣] قوله: ((لبقاء سفره)).

لأنه سفر آخر، ولا يضر كون العمرة قضاء عما أفسده (وأي) النساكين (أفسده) المتمتع (أتمه بلا دم) للتمتع، بل للفساد.

﴿باب الجنایات﴾

الجنایة هنا ما تكون حرمة.....

[١٠٣٩٨] (قوله: لأنه سفر آخر) أي: لأن رجوعه بعد الإلمام بإنشاء سفر آخر للحج والعمرة، فيكون متمتعاً لبطلان سفره الأول، ولا يضر تمتعه كون عمرته قضاء.
[١٠٣٩٩] (قوله: أتمه) أي: مضى فيه؛ لأنه لا يمكنه الخروج عن عهدة الإحرام إلا بالأفعال، "هداية" (١).

[١٠٤٠٠] (قوله: بلا دم للتمتع) لأنه لم يترفق بأداء نسكين صحيحين في سفرة واحدة، "هداية" (٢).

[١٠٤٠١] (قوله: بل للفساد) أي: بل عليه دم لما أفسده، وهو دم جنایة، فالمنفي دم الشكر.

﴿باب الجنایات﴾

لما فرغ من ذكر أقسام المحرمين وأحكامهم شرع في بيان عوارضهم باعتبار الإحرام والحرم من الجنایات والفوات والإحصار، وقدم الجنایات لأن الأداء القاصر أفضل من العدم. وهي ما تحنيه من شر تسمية بالمصدر، من جنى عليه جنایة، وهو عام، إلا أنه خص بما يحرم من الفعل، وأصله من جنى الثمر، وهو أخذ من الشجر كما في "المغرب" (٣)، والمراد هنا خاص منه، وهو ما ذكره "الشارح" (٤)، وجمعها باعتبار أنواعها، "نهر" (٥).

(١) "الهداية": كتاب الحج - باب التمتع ١/١٥٩.

(٢) "الهداية": كتاب الحج - باب التمتع ١/١٥٩.

(٣) "المغرب": مادة ((جنى)).

(٤) قوله: ((وهو ما ذكره الشارح)) إدراج من ابن عابدين في نص "النهر"، وعليه فالمراد بالشارح الحاصف.

(٥) "النهر": كتاب الحج - باب الجنایات ق ١٤٦/أ بتصرف.

بسبب الإحرام أو الحرم، وقد يجبُ بها دمانٌ أو دمٌ أو صومٌ أو صدقةٌ،.....

[١٠٤٠٢] (قوله: بسبب الإحرام أو الحرم) حاصلُ الأوَّلِ سبعةٌ نظَّمها الشيخ "قطب الدين"

بقوله:

مُحَرَّمُ الإحرامِ يا مَنْ يدري إزالةُ الشَّعْرِ وقَصُّ الظُّفْرِ
واللَّبْسُ والوطءُ مَعَ الدَّوَاعِي والطَّيْبُ والدَّهْنُ وصَيْدُ الْبَرِّ اهـ.
زادَ في "البحر" ^(١) ثامناً، وهو: ((تركٌ واجبٌ من واجباتِ الحجِّ))، فلو قال: مُحَرَّمُ الإحرامِ
تركٌ واجبٌ إلخ كان أحسن.

وحاصلُ الثاني التعرُّضُ لصيدِ الحرمِ وشجره، قال في "البحر" ^(٢): ((وخرَجَ بقوله بسببِ إلخ
ذكرُ الجماعِ بحضرةِ النساءِ؛ لأنَّه منهيٌّ عنه مطلقاً، فلا يُوجِبُ الدَّمَ))، قال "ط" ^(٣): ((وفيه
أنَّ ذكره إنما نُهيَّ عنه مطلقاً بحضرةِ مَنْ لا يجوزُ قربانه، أمَّا الحلائلُ فلا يمنعُ منه إلَّا المحرم، وهو
داخلٌ فيما تكونُ [٢/ق/٤٢١/أ] حرمةُ بسببِ الإحرامِ وإن كان لا يجبُ عليه شيءٌ)).

[١٠٤٠٣] (قوله: وقد يجبُ بها دمان) كجنايةِ القارنِ والمتمتعِ الذي ساقَ الهديَ بعد
أنَّ تلبَّسَ بإحرامِ الحجِّ، "ط" ^(٤).

[١٠٤٠٤] (قوله: أو دمٌ) كأكثرِ جنائياتِ المفرد.

[١٠٤٠٥] (قوله: أو صومٌ أو صدقةٌ) أو فيهما للتخيير، وذلك فيما إذا جنى على الصَّيْدِ،

﴿بابُ الجنائيات﴾

(قوله: أو فيهما للتخيير، وذلك فيما إذا جنى إلخ) في "السندي": ((لا وجوب للصَّومِ إلَّا على سبيلِ
التَّخْيِيرِ فيه وفي الدَّمِ والصدقةِ إلَّا في أمرين: أحدهما فيما إذا ارتكبَ محظوراً الإحرامِ لعذرٍ من مرضٍ،

(١) "البحر": كتاب الحج - باب الجنائيات ٢/٣.

(٢) "البحر": كتاب الحج - باب الجنائيات - فصل ١٦/٣ بتصرف.

(٣) "ط": كتاب الحج - باب الجنائيات ٥١٩/١.

(٤) "ط": كتاب الحج - باب الجنائيات ٥١٩/١.

فَفَصَّلَهَا بِقَوْلِهِ: (الوَاجِبُ دَمٌ عَلَى مُحْرَمٍ بِالْغِ) فَلَا شَيْءَ عَلَى الصَّبِيِّ خِلَافاً
لـ "الشافعي".....

أَوْ تَطْيَبَ، أَوْ لَبَسَ، أَوْ حَلَقَ بَعْدَ، فَيُخَيَّرُ بَيْنَ الذَّبْحِ وَالتَّصَدُّقِ وَالصِّيَامِ عَلَى مَا سَيَأْتِي^(١)،
أَوْ أَنَّ الثَّانِيَةَ فَقَطْ لِلتَّخْيِيرِ، فَيُخَيَّرُ بَيْنَ الصَّوْمِ وَالصَّدَقَةِ فِي نَحْوِ مَا لَوْ قَتَلَ عَصْفُوراً، وَفِي
"الهداية"^(٢): ((وَكُلُّ صَدَقَةٍ فِي الْإِحْرَامِ غَيْرِ مَقْدَرَةٍ فَهِيَ نَصْفُ صَاعٍ مِنْ بُرٍّ إِلَّا مَا يَجِبُ بِقَتْلِ
الْقَمَلَةِ وَالْجَرَادَةِ)) اهـ.

زَادَ الشَّرَاحُ: أَوْ بِإِزَالَةِ شَعْرَاتٍ قَلِيلَةٍ، لَكِنْ أَرَادَ بِالصَّدَقَةِ هُنَا الْأَعْمَ بِدَلِيلِ قَوْلِهِ فِي "شرح
الملتقى"^(٣): ((أَوْ صَدَقَةٌ وَلَوْ رُبْعَ صَاعٍ بِقَتْلِ حَمَامَةٍ، أَوْ تَمْرَةٍ بِقَتْلِ جَرَادَةٍ)).

[١٠٤٠٦] (قَوْلُهُ: فَفَصَّلَهَا) أَي: فَلَمَّا اخْتَلَفَتْ أَنْوَاعُهَا فَصَّلَهَا، "ط"^(٤). فَالْفَاءُ تَفْرِيعِيَّةٌ.

[١٠٤٠٧] (قَوْلُهُ: الْوَاجِبُ دَمٌ) فَسَّرَهُ "ابن ملك" بِالشَّاةِ، وَأَشَارَ فِي "البحر"^(٥) إِلَى سِرِّهِ بِقَوْلِهِ:
((إِنَّ سُبْعَ الْبَدَنَةِ لَا يَكْفِي فِي هَذَا الْبَابِ بِخِلَافِ دَمِ الشُّكْرِ))، لَكِنْ قَالَ^(٦) بَعْدَهُ فِيمَا لَوْ أَفْسَدَ حَجَّةً
بِجَمَاعٍ فِي أَحَدِ السَّبِيلَيْنِ: ((إِنَّهُ يَقُومُ الشُّرْكُ فِي الْبَدَنَةِ مَقَامَ الشَّاةِ، فَلْيَتَأَمَّلْ)) اهـ "شربلالية"^(٧).

قَالَ تَعَالَى: ﴿فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ بِهِ أَذًى مِنْ رَأْسِهِ فَفِدْيَةٌ مِنْ صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسُكٍ﴾ [البقرة—١٩٦]،
فَالصِّيَامُ ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ، وَالصَّدَقَةُ عَلَى سِتَّةِ مَسَاكِينَ لِكُلِّ مَسْكِينٍ نَصْفُ صَاعٍ، وَالنُّسُكُ هُوَ الدَّمُ الثَّانِي فِيمَا
إِذَا جَنَى عَلَى الصَّيْدِ، فَيُخَيَّرُ بَيْنَ أَنْ يَشْتَرِيَ بِقِيَمَتِهِ هَدِيًّا أَوْ طَعَامًا لِلْمَسَاكِينِ، أَوْ يَصُومَ عَنْ طَعَامِ كُلِّ
مَسْكِينٍ يَوْمًا).

(١) ص—٢٥٨— وما بعدها "در".

(٢) "الهداية": كتاب الحج - باب الجنايات ١/١٦٠.

(٣) "الدر الملتقى": كتاب الحج - باب الجنايات ١/٢١٩ (هامش "جمع الأنهر").

(٤) "ط": كتاب الحج - باب الجنايات ١/٥١٩.

(٥) "البحر": كتاب الحج - باب الجنايات ٣/٤.

(٦) "البحر": كتاب الحج - باب الجنايات ٣/١٦.

(٧) "الشربلالية": كتاب الحج - باب الجنايات ١/٢٣٩ بتصرف (هامش "الدرر والغرر").

(ولو ناسياً) أو جاهلاً أو مُكرهاً،.....

قلت: وفي أضحية "القَهْستاني"^(١): ((لو ذَبَحَ سبعةً عن أضحية ومتعةٍ وقرانٍ وإحصارٍ وجزاءٍ الصيد أو الحلق والعقيقة والتطوُّع فإنه يصحُّ في ظاهر الأصول، وعن "أبي يوسف": الأفضل أن تكون من جنسٍ واحدٍ، فلو كانوا متفرِّقين وكلُّ واحدٍ متقرَّبٌ جاز، وعن "أبي حنيفة"^(٢) أنه يكره كما في "النظم") اهـ.

ثم رأيتُ بعض المحشِّين قال: ((وما في "البحر" مناقضٌ لما ذكره هو في باب الهدى: أن سُبُعَ البدنة يُجزى، وكذلك أغلبُ كتب المذهب والمناسك مصرَّحةً بالجزاء)) اهـ، فافهم.

(تنبيه)

في "شرح النقاية" لـ "القاري"^(٣): ((ثمَّ الكفَّاراتُ كُلُّها واجبةٌ على التراخي، فيكون مؤدياً في أيِّ وقتٍ، وإنما يتضيقُ عليه الوجوبُ في آخرِ عمره في وقتٍ يغلبُ على ظنه أنه لو لم يؤدِّه لفات، فإن لم يؤدِّ فيه حتَّى مات أثمَ وعليه الوصيةُ [٢/ق ٤٢١/ب] به، ولو لم يؤدِّ لم يجب على الورثة، ولو تبرَّعوا عنه جاز إلا الصوم)).

[١٠٤٠٨] (قوله: ولو ناسياً إلخ) قال في "اللباب"^(٤): ((ثمَّ لا فرق في وجوبِ الجزاء بين ما إذا جنى عامداً أو خاطئاً، مبتدئاً أو عائداً، ذاكراً أو ناسياً، عالماً أو جاهلاً، طائعاً أو مُكرهاً، نائماً أو متنبهاً، سكراناً أو صاحياً، مغمىً عليه أو مُفيقاً، مُوسيراً أو مُعسيراً، بمباشرةٍ أو غيرِه بأمرِه))،

(قوله: وفي أضحية "القَهْستاني": لو ذَبَحَ سبعةً عن أضحية ومتعةٍ وقرانٍ وإحصارٍ وجزاءٍ الصَّيد أو الحلق والعقيقة والتطوُّع إلخ) عبارة "القَهْستاني" بـ ((أو)) في الأخير، وجميع ما قبله بالواو. (قوله: أو مباشرةٍ غيرِه بأمرِه) أو بغيرِ أمرِه كما في "اللباب"، ويدلُّ لذلك أنَّ الارتفاق حصلَ له.

(١) "جامع الرموز": كتاب الأضحية ٢/٢٠٢.

(٢) في النسخ جميعها: ((عن أبي يوسف))، والصواب ما أثبتناه كما في "جامع الرموز".

(٣) "شرح النقاية": كتاب الحج - فصل في الجنائيات ١/٥٠٣.

(٤) انظر "إرشاد الساري": باب الجنائيات ص ٢٠٠.

قال شارحُه "القاري"^(١): ((وقد ذكرَ "ابن جماعة" عن "الأئمة الأربعة": أنه إذا ارتكبَ محظورَ الإحرام عامداً يَأْتُم، ولا تُخرجُه الفدية والعزم عليها عن كونه عاصياً، قال "النووي"^(٢): وربما ارتكبَ بعضُ العامة شيئاً من هذه المحرماتِ وقال: أنا أفدي متوهماً أنه بالتزام الفداء يتحلَّصُ من وبالِ المعصية، وذلك خطأ صريحٌ وجهلٌ قبيحٌ، فإنه يحرمُ عليه الفعلُ، فإذا خالفَ أَثَمَ ولزمتَه الفدية، وليست الفدية مُبيحةً للإقدام على فعلِ المحرم، وجهالةُ هذا كجهالةِ مَنْ يقول: أنا أشربُ الخمرَ وأزني والحدُّ يطهرُّني، ومَنْ فعلَ شيئاً مما يُحكَّمُ بتحريمه فقد أخرجَ حجَّه من أن يكون مبروراً اهـ.

وقد صرَّح أصحابنا بمثلِ هذا في الحدود فقالوا: إنَّ الحدَّ لا يكونُ طُهرةً من الذنب، ولا يعملُ في سقوط الإثم، بل لا بدَّ من التوبة، فإن تابَ كان الحدُّ طُهرةً له وسقطتْ عنه العقوبةُ الأخرويةُ بالإجماع، وإلا فلا، لكن قال صاحب "الملقط" في كتاب الإيمان: إنَّ الكفارة ترفعُ الإثمَ وإن لم توجد منه التوبة من تلك الجناية اهـ.

ويؤيِّده ما ذكره الشيخ "نجم الدين النسفي" في تفسيره "التيسير"^(٣) عند قوله تعالى: ﴿فَمَنْ أَعَدَّى بَعْدَ ذَلِكَ فَلَهُ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [البقرة - ١٧٨] : أي: اصطادَ بعد هذا الابتداء، قيل: هو العذابُ في الآخرة مع الكفارة في الدنيا إذا لم يُتَّب منه، فإنَّها لا ترفعُ الذنبَ عن المصرِّ اهـ. وهذا تفصيلٌ حسنٌ وتقييدٌ مستحسنٌ، يُجمَعُ به بين الأدلة والروايات، والله أعلمُ)) اهـ^(٤). أي: فيُحمَلُ

(قوله: ﴿فَلَهُ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ أي: اصطادَ بعد هذا الابتداء) لعلَّه الابتلاء كما يفيدُه صدر الآية.

(١) انظر "إرشاد الساري": باب الجنایات ص ٢٠٠.

(٢) انظر "حاشية الهيتمي" على "إيضاح النووي": فصل في محرمات الإحرام السبعة ص ٢١١.

(٣) اسمه "التيسير في التفسير": لأبي حفص عمر بن محمد، نجم الدين النسفي (ت ٥٣٧هـ). ("كشف الظنون" ٥١٩/١، "الفوائد البهية" ص ١٤٩).

(٤) هنا تنتهي عبارة الملاء علي القاري في "شرح اللباب".

ما في "الملتقط" على غير المصر، وما في غيره على المصر، وقد ذكرَ هذا التوفيقَ العلامة "نوح" في "حاشية الدرر".

(تَمَّةٌ)

يُستثنى من الإطلاق المار^(١) في وجوبِ الجزاء ما في "اللباب"^(٢): ((لو ترك شيئاً [٢/ق ٤٢٢/أ] من الواجباتِ بعذرٍ لا شيءٍ عليه على ما في "البدائع"^(٣)، وأُطلقَ بعضهم وجوبه فيها إلا فيما وردَ النصُّ، وهي تركُ الوقوفِ بمزدلفة، وتأخيرُ طوافِ الزيارة عن وقته، وتركُ الصَّدرِ للحيض والنَّفاس، وتركُ المشي في الطواف والسعي، وتركُ الحلق لعلَّةٍ في رأسه)) اهـ.

لكن ذكرَ "شارحه"^(٤) ما يدلُّ على أنَّ المراد بالعذر ما لا يكونُ من العباد، حيث قال عند قول "اللباب": ((ولو فاتهُ الوقوفُ بمزدلفةً بإحصارٍ فعليه دمٌ)): ((هذا غيرُ ظاهر؛ لأنَّ الإحصار من جملةِ الأعذار، اللهم^(٥) إلا أن يقال: إنَّ هذا مانعٌ من جانبِ المخلوق، فلا يُؤثِّرُ، ويدلُّ له ما في "البدائع"^(٦) فيمن أُحصِرَ بعد الوقوفِ حتَّى مَضَتْ أَيَّامُ النَّحرِ ثمَّ خَلَّى سبيلَهُ: أنَّ عليه دماً لتركِ الوقوفِ بمزدلفة، ودماً لتركِ الرَّمي، ودماً لتأخيرِ طوافِ الزيارة)) اهـ. ومثله في إحصار "البحر"^(٧)، وسيأتي^(٨) توضيحه هناك إن شاء الله تعالى.

٢٠٠/٢

(١) ص ٢١١ - وما بعدها "در".

(٢) انظر "إرشاد الساري": باب الجنائيات - فصل في الجنائيات في الوقوف بالمزدلفة ص ٢٣٩ -.

(٣) "البدائع": كتاب الحج - فصل: وأما واجبات الحج ١٣٤/٢.

(٤) انظر "إرشاد الساري": باب الجنائيات - فصل في الجنائيات في الوقوف بالمزدلفة ص ٢٣٩ -.

(٥) ((اللهم)) ليست في "ب" و"م".

(٦) "البدائع": كتاب الحج - فصل: وأما بيان حكم المحرم ١٧٦/٢ بتصرف.

(٧) "البحر": كتاب الحج ٦٠/٣.

(٨) المقولة [١٠٨٧٨] قوله: ((ولا إحصار بعد ما وقف بعرفة)).

فَيَجِبُ عَلَى نَائِمٍ غَطَّى رَأْسَهُ (إِنْ طَيَّبَ عُضْوًا^(١)) كاملاً - ولو فمه.....

[١٠٤٠٩] (قوله: فيجب) تفریع على ما يفهم من المقام من عدم اشتراط الاختيار الذي أفاده ذكر الناسي والمكره، ووجه الوجوب أن الارتفاق حصل للنائم، وعدم الاختيار أسقط الإثم عنه كما إذا أتلَفَ شيئاً، "منح"^(٢)، "ط"^(٣).

[١٠٤١٠] (قوله: غطّى رأسه) بالبناء للفاعل أو المفعول.

[١٠٤١١] (قوله: إن طيب) أي: المحرم ((عضواً))^(٤) أي: من أعضائه كالفخذ والساق والوجه والرأس لتكامل الجنابة بتكامل الارتفاق. والطيب: جسم له رائحة مستلذة كالزعفران والبنفسج والياسمين ونحو ذلك.

وعلم من مفهوم شرطه أنه لو شتم طيباً أو ثماراً طيبة لا كفارة عليه وإن كره، وقيد بالمحرم لأن الحلال لو طيب عضواً ثم أحرم، فانتقل منه إلى آخر فلا شيء عليه اتفاقاً، وقيدنا بكونه من أعضائه لأنه لو طيب عضو غيره أو ألبس المخيط منه فلا شيء عليه إجماعاً كما في "الظهيرية"^(٥)، "نهر"^(٦).

[١٠٤١٢] (قوله: كاملاً) لأنّ الاعتبار الكثرة، قال "ابن الكمال" في "شرح الهداية": ((واختلف المشايخ في الحد الفاصل بين القليل والكثير لاختلاف عبارات "محمد"، ففي بعضها

(١) في "د" زيادة: ((قوله: عضواً) قال في "الدرر": كالرأس والساق والفخذ ونحوها انتهى. وكاليد كما في "المبسوط"، والوجه كما في "النهر". واللحية بمنزلة عضو كامل كما في البرجندي، شيخ إسماعيل)).

(٢) "المنح": كتاب الحج - باب الجنایات ١/ق ١٠٤/ب.

(٣) "ط": كتاب الحج - باب الجنایات ١/٥١٩.

(٤) في "د" زيادة: ((قال في "البحر": لو قال المصنف - أي: صاحب "الكنز" - : عضوه بالإضافة كان أولى؛ لما في "الفتاوى الظهيرية": وإذا لبس المحرم محرماً أو حلالاً مخيطاً أو طيبه بطيب فلا شيء عليه بالإجماع، وكذلك إذا قتل قملة غيره انتهى)).

(٥) "الظهيرية": كتاب الحج - الفصل الرابع في الإحصار والجنایات ق ٧٠/أ.

(٦) "النهر": كتاب الحج - باب الجنایات ق ١٤٦/أ بتصرف يسير.

بأكل طيب.....

جعل حدَّ الكثرة عضواً [٢/ق ٤٢٢/ب] كبيراً، وفي بعضها في نفس الطيب، فبعضهم اعتبر الأول، وبعضهم الثاني^(١) فقال: إن بحيث يستكثره الناظر كالكفين من ماء الورد والكف من مسكٍ وغالية فهو كثير، وما لا فلا، وبعضهم اعتبر الكثرة بربع العضو الكبير فقال: لو طيب ربع الساق أو الفخذ يلزم الدم، وإن كان أقلَّ يلزم الصدقة، وقال "شيخ الإسلام": إن كان الطيب في نفسه قليلاً فالعبرة للعضو الكامل، وإن كان كثيراً لا يُعتبر العضو) اهـ ملخصاً.

وهذا توفيق بين الأقوال الثلاثة، حتى لو طيب بالقليل عضواً كاملاً، أو بالكثير ربع عضو لزم الدم، وإلا فصدقة، وصحَّحه في "المحيط"، وقال في "الفتح"^(٢): ((إنَّ التوفيق هو التوفيق))، ورجَّح في "البحر"^(٣) الأول، وهو ما في المتون، فافهم.

هذا، وقال في "الشرنبلالية"^(٤): ((قوله: كالرأس بيان للمراد من العضو، فليس كأعضاء العورة، فلا تكون الأذن مثلاً عضواً مستقلاً)) اهـ.

وكذا قال "ابن الكمال": ((إنَّ المراد الاحتراز عن العضو الصغير مثل الأنف والأذن؛ لما عرفت أنَّ من اعتبر في حدَّ الكثرة العضو الكامل قيَّده بالكبير)) اهـ.

ثمَّ ما ذكر: ((من أنَّ فيما دون الكامل صدقة)) هو قولهما، وقال "محمد": يجب بقدره، فإن بلغ نصف العضو تجب صدقة قدر نصف قيمة الشاة، أو ربعاً فربع وهكذا، قال في "البحر"^(٥): ((واختاره الإمام "الإسيجاني" مقتصرأ عليه بلا نقلٍ خلاف)).

[١٠٤١٣] (قوله: بأكل طيب) أي: خالص بلا خلطٍ وبلا طبخ، وإلا فسيأتي^(٦) حكمه.

(١) في "ب" و"م": ((وبعضهم اعتبر الثاني)).

(٢) "الفتح": كتاب الحج - باب الجنائيات ٤٣٩/٢.

(٣) "البحر": كتاب الحج - باب الجنائيات ٣/٣.

(٤) "الشرنبلالية": كتاب الحج - باب الجنائيات ٢٣٩/١ (هامش "الدرر والغرر").

(٥) "البحر": كتاب الحج - باب الجنائيات ٢/٣.

(٦) المقولة [١٠٤٣٢] قوله: ((ولو جعله)).

كثير - أو ما يبلغ عضواً لو جُمِعَ، والبدن كله كعضو واحدٍ إن اتَّحدَ المجلسُ، وإلاَّ فلكلِّ طيبٍ كفارةٌ، ولو ذبحَ ولم يُزَلِّه لزمه دمٌ آخرٌ.....

[١٠٤١٤] (قوله: كثير) هو ما يلتزقُ بأكثرِ فمه، فعليه الدمُ، قال في "الفتح"^(١): ((وهذه تشهدُ لعدم اعتبارِ العضو مطلقاً في لزوم الدم، بل ذاك إذا لم يبلغ مبلغَ الكثرة في نفسه على ما قدّمناه)) اهـ "بحر"^(٢). أي: فإنَّ لزوم الدم بالطيب الكثير هنا - وإن لم يُعمَّ جميعَ الفم - يشهدُ لما مرَّ^(٣) من التوفيق.

وبه يظهرُ أنَّ قول "الشارح": ((ولو فمه)) بعد قوله: ((عضواً كاملاً)) فيه ما فيه، فإنه يُوهِمُ أنَّ المراد بالكثير هنا ما يُعمُّ جميعَ الفم، تأمل.

[١٠٤١٥] (قوله: أو ما يبلغ عضواً إلخ) عطفٌ على ((عضواً))، أي: أو طيبَ مواضعٍ لو جُمِعَتْ تبلغُ عضواً كاملاً فإنه يجبُ عليه الدم.

والظاهرُ [٢/ق ٤٢٣/أ] اعتبارُ بلوغِ أصغرِ عضوٍ من الأعضاء المطيِّبة كما اعتبروه بانكشافِ العورة، لكنْ بعد كونِ ذلك الأصغرِ عضواً كبيراً؛ لما علمتَ من أنَّ الصغير لا يجبُ فيه الدمُ إلاَّ إذا كان الطيبُ كثيراً على ما مرَّ^(٤) من التوفيق.

[١٠٤١٦] (قوله: فلكلِّ طيبٍ) أي: طيبٍ مجلسٍ من تلك المجالس إن شَمَلَ عضواً واحداً أو أكثر.

[١٠٤١٧] (قوله: كفارةٌ) سواءً كفرَ للأوَّل أم لا عندهما، وقال "محمدٌ": عليه كفارةٌ واحدةٌ ما لم يكفرَ للأوَّل، "بحر"^(٥).

(١) "الفتح": كتاب الحج - باب الجنائيات ٤٤١/٢.

(٢) "البحر": كتاب الحج - باب الجنائيات ٦/٣.

(٣) المقولة [١٠٤١٢] قوله: ((كاملاً)).

(٤) المقولة [١٠٤١٢] قوله: ((كاملاً)).

(٥) "البحر": كتاب الحج - باب الجنائيات ٤/٣.

لتركه، وأما الثوب المطيب أكثره.....

[١٠٤١٨] (قوله: لتركه) لأن ابتداءه كان محظوراً، فيكون لبقائه حكم ابتداءه، "بحر"^(١).

[١٠٤١٩] (قوله: المطيب أكثره) ظاهرة أن الاعتبار أكثر الثوب لا كثرة الطيب، وقد تبع في ذلك "الشرنبلالية"^(٢) مع أنه ذكر فيها وفي "الفتح"^(٣) وغيره: ((أن الاعتبار كثرة الطيب في الثوب، وأن المرجع فيه العرف))، حتى إنه في "البحر"^(٤) جعل هذا مرجحاً للقول الثاني من الأقوال الثلاثة المارة^(٥)؛ لأنه يعم البدن والثوب.

قلت: لكن نقلوا عن "المجرد": ((إن كان في ثوبه شبر في شبر، فمكث عليه يوماً يطعم نصف صاع، وإن كان أقل من يوم فقبضة))، قال في "الفتح"^(٦): ((يفيد التنصيص على أن الشبر في الشبر داخل في القليل)) اهـ. أي: حيث أوجب به صدقة لا دماً، ومع هذا يفيد اعتبار الكثرة في الثوب لا في الطيب، إلا أنه لا يفيد أن الاعتبار أكثر الثوب^(٧)، بل ظاهره أن ما زاد على الشبر كثير موجب للدم لكثرة الطيب حينئذ عرفاً، فرجع إلى اعتبار الكثرة في الطيب لا في الثوب، وعلى هذا فيمكن إجراء التوفيق المارة^(٨) هنا أيضاً بأن الطيب إذا كان في نفسه كثيراً لزم الدم وإن أصاب من الثوب أقل من شبر، وإن كان قليلاً لا يلزم حتى يصيب أكثر من شبر في شبر، وربما يشير إليه قولهم: لو ربط مسكاً أو كافوراً أو عنبراً كثيراً في طرف إزاره أو ردائه لزمه دم - أي: إن دام يوماً - ولو قليلاً فصدقة، فتأمل.

(١) "البحر": كتاب الحج - باب الجنایات ٤/٣.

(٢) "الشرنبلالية": كتاب الحج - باب الجنایات ٢٣٩/١ (هامش "الدرر والغرر").

(٣) "الفتح": كتاب الحج - باب الجنایات ٤٣٩/٢.

(٤) "البحر": كتاب الحج - باب الجنایات ٣/٣.

(٥) المقولة [١٠٤١٢] قوله: ((كاملاً)).

(٦) "الفتح": كتاب الحج - باب الجنایات ٤٣٩/٢.

(٧) في "ب": ((الثواب))، وهو خطأ.

(٨) المقولة [١٠٤١٢] قوله: ((كاملاً)).

فُيَشْتَرَطُ لِلزُّومِ الدَّمُ دَوَامُ لُبْسِهِ يَوْمًا (أو خَضَبَ رَأْسَهُ بِحِنَاءٍ) رَقِيقٍ، أَمَّا الْمُتَلَبِّدُ فَفِيهِ دَمَان

[١٠٤٢٠] (قوله: فُيَشْتَرَطُ لِلزُّومِ الدَّمُ) أَفْرَدَ الدَّمَ لَأَنَّ الْمُرَادَ بِالثُّوبِ ثَوْبُ الْمُحْرَمِ مِنْ إِزَارٍ

٢٠١/٢

أَوْ رِدَاءٍ، أَمَّا لَوْ كَانَ مَخِيطًا فَيَجِبُ بِدَوَامِ لُبْسِهِ دَمٌ آخَرُ، سَكَتَ عَنْ بَيَانِهِ لِأَنَّهُ سَيَأْتِي^(١).

[١٠٤٢١] (قوله: دَوَامُ [٢/ق ٤٢٣/ب]) لُبْسِهِ يَوْمًا) أَشَارَ بِتَقْدِيرِ الطَّيِّبِ فِي الثُّوبِ بِالزَّمَانِ

إِلَى الْفَرْقِ بَيْنِهِ وَبَيْنَ الْعَضْوِ، فَإِنَّهُ لَا يُعْتَبَرُ فِيهِ الزَّمَانُ، حَتَّى لَوْ غَسَلَهُ مِنْ سَاعَتِهِ فَالدَّمُ وَاجِبٌ كَمَا فِي "الْفَتْحِ"^(٢) بِخِلَافِ الثُّوبِ.

[١٠٤٢٢] (قوله: أو خَضَبَ رَأْسَهُ) أَي: مَثَلًا، وَإِلَّا فَلَوْ خَضَبَتْ يَدَهَا أَوْ خَضَبَ لَحْيَتَهُ بِحِنَاءٍ

وَجَبَ الدَّمُ أَيْضًا كَمَا حَرَّرَهُ فِي "النَّهْرِ"^(٣) عَلَى خِلَافِ مَا فِي "الْبَحْرِ"^(٤).

[١٠٤٢٣] (قوله: بِحِنَاءٍ) بِالْمَدِّ مَنْوَنًا؛ لِأَنَّهُ فِعْعَالٌ لَا فِعْلَاءُ لِيَمْنَعَ صَرْفُهُ أَلْفُ التَّائِيثِ، "فَتْح"^(٥).

وَصَرَّحَ بِهِ مَعَ دُخُولِهِ فِي الطَّيِّبِ لِلَاخْتِلَافِ فِيهِ، "بَحْر"^(٦).

[١٠٤٢٤] (قوله: أَمَّا الْمُتَلَبِّدُ إلخ) التَّلْبِيدُ أَنْ يَأْخُذَ شَيْئًا مِنَ الْخِطْمِيِّ وَالْأَسْرِ وَالصَّمْغِ فَيَجْعَلُهُ

فِي أَصُولِ الشَّعْرِ لِيَتَلَبَّدَ، "بَحْر"^(٧). فَلِلْمُنَاسَبِ أَنْ يَقُولَ: أَمَّا التَّخِينُ، قَالَ فِي "الْفَتْحِ"^(٨): ((فَإِنْ كَانَ

تَخِينًا فَلَبَّدَ الرَّأْسَ فَفِيهِ دَمَانٌ لِلطَّيِّبِ وَالتَّغْطِيَةِ إِنْ دَامَ يَوْمًا أَوْ لَيْلَةً^(٩) عَلَى جَمِيعِ رَأْسِهِ أَوْ رُبْعِهِ)) اهـ.

أَمَّا لَوْ غَطَّاهُ أَقَلُّ مِنْ يَوْمٍ فَصَدَقَ.

(١) ص ٢٢٦ — وما بعدها "در".

(٢) "الفتح": كتاب الحج - باب الجنائيات ٤٣٩/٢.

(٣) "النهر": كتاب الحج - باب الجنائيات ق ٤٦/١.

(٤) "البحر": كتاب الحج - باب الجنائيات ٥/٣.

(٥) "الفتح": كتاب الحج - باب الجنائيات ٤٤٠/٢.

(٦) "البحر": كتاب الحج - باب الجنائيات ٤/٣.

(٧) "البحر": كتاب الحج - باب الجنائيات ٥/٣.

(٨) "الفتح": كتاب الحج - باب الجنائيات ٤٤٠/٢.

(٩) فِي "ب" وَ"م": ((وَلَيْلَةً))، وَالصَّوَابُ مَا أَتَبْتَاهُ، وَهُوَ الْمَوَافِقُ لِعِبَارَةِ "الْفَتْحِ".

(أو ادَّهَنَ بَزَيْتٍ أو حَلًّا) بفتح المهملة: الشَّيْرُجُ (ولو) كانا (خَالِصَيْنِ) لأنَّهما أصلُ الطُّيْبِ.....

وهذا في الرَّجُلِ، أمَّا المرأةُ فلا تُمنَعُ من تغطيةِ رأسها، واستشكَلَ في "الشرنبلالية" (١) إلزامُ الدم بالتغطية بالحِناء بقولهم: إنَّ التغطية بما ليس بمعتادٍ لا تُوجبُ شيئاً. قلت: وقد يجابُ بأن التغطية بالتليدِ معتادةٌ لأهل البوادي لدفعِ الشَّعَثِ والوسَخِ عن الشَّعر، وقد فعَلَهُ ﷺ في إحرامه (٢)، واستشكَلَهُ في "البحر" (٣): ((بأنه لا يجوزُ استصحابُ التغطيةِ الكائنة قبل الإحرام بخلاف الطُّيْبِ))، لكن أجاب "المقدسِيُّ": ((بأنَّ التليدَ الذي فعَلَهُ عليه الصلاة والسلام يجبُ حمله على ما هو سائغٌ، وهو اليسيرُ الذي لا تحصلُ به تغطيةٌ)). قلت: وعليه يُحملُ ما في "الفتح" (٤) عن "رشيد الدين" في "مناسكه": ((وحسُنَ أنْ يُلَبَّدَ رأسُهُ قبل إحرامه)).

[١٠٤٢٥] (قوله: أو ادَّهَنَ) بالتشديد، أي: دَهَنَ عضواً كاملاً، "الباب". وذكر "شارحه" (٥): ((أنَّ بعضهم اعتبرَ كثرةَ الطُّيْبِ بما يستكرهُ الناظرُ)) - قال: ((ولعلَّ محله فيما لا يكونُ عضواً كاملاً على ما مرَّ))، أي: من التوفيقِ - و: ((أنَّه في "النوادر" أوجبَ الدَّمَّ بدَّهْنِ ربعِ الرأسِ أو اللحية، وأنه تفرِيعٌ على روايةِ الرَّبْعِ في الطُّيْبِ، والصحيحُ خلافها)). [١٠٤٢٦] (قوله: لأنَّهما أصلُ الطُّيْبِ) باعتبارِ أنَّه يُلقَى فيهما الأنوارُ كالوردِ والبنفسجِ فيصيران [٢/ق ٤٢٤/أ] طيباً، ولا يخلوان عن نوعِ طيبٍ، ويقتلان الهوامَّ، ويُلينان الشَّعرَ، ويُزيلان

(١) "الشرنبلالية": كتاب الحج - باب الجنائيات ٢٤٠/١.

(٢) أخرجه مالك ٣٩٤/١ (٨٨٢) كتاب الحج - باب ما جاء في النحر في الحج، والبخاري (١٧٢٥) كتاب الحج - باب من لبَّدَ رأسه عند الإحرام وحلق، ومسلم (١٢٢٩) كتاب الحج - باب بيان: أنَّ القارن لا يتحلَّلُ إلا في وقت تحلُّلِ الحاجِّ المفرد، وأبو داود (١٨٠٦) كتاب الحج - باب في الإقراء، والنسائي ١٣٦/٥ كتاب الحج - باب التليد عند الإحرام، وابن ماجه (٣٠٤٦) كتاب الحج - باب مَنْ لَبَّدَ رأسَهُ، كلُّهم من حديث عبد الله بن عمر وحفصة رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا.

(٣) "البحر": كتاب الحج - باب الجنائيات ٥/٣.

(٤) "الفتح": كتاب الحج - باب الجنائيات ٤٤٠/٢.

(٥) انظر "إرشاد الساري": باب الجنائيات - فصل في الدهن ص ٢١٧.

بِخِلَافِ بَقِيَّةِ الْأَدْهَانِ (فَلَوْ أَكَلَهُ) أَوْ اسْتَعَطَّهُ (أَوْ دَاوَى بِهِ) جَرَا حَةً أَوْ (شُقُوقَ رِجْلَيْهِ أَوْ أَقْطَرَ فِي أُذُنَيْهِ لَا يَجِبُ دَمٌ وَلَا صَدَقَةٌ) اتِّفَاقًا (بِخِلَافِ الْمِسْكِ وَالْعَنْبَرِ وَالْغَالِيَةِ وَالْكَافُورِ وَنَحْوِهَا) مِمَّا هُوَ طَيِّبٌ بِنَفْسِهِ (فَإِنَّهُ يَلْزُمُهُ الْجِزَاءُ بِالِاسْتِعْمَالِ) وَلَوْ (عَلَى وَجْهِهِ التَّدَاوِي) وَلَوْ جَعَلَهُ فِي طَعَامٍ قَدْ طُبِّخَ فَلَا شَيْءَ فِيهِ، وَإِنْ لَمْ يُطْبَخْ وَكَانَ مَغْلُوبًا.....

التَّفْتُّ وَالشَّعْتُ، "بِحَرْ" (١). وهذا عند "الإمام"، وقالوا: عليه صدقة.

[١٠٤٢٧] (قوله: بِخِلَافِ بَقِيَّةِ الْأَدْهَانِ) عبارة "البحر" (٢): ((وَأَرَادَ بِالزَّيْتِ دُهْنَ الزَّيْتُونِ وَالسَّمْسَمِ، وَهُوَ الْمُسَمَّى بِالشَّيْرَجِ، فَخَرَجَ بَقِيَّةُ الْأَدْهَانِ كَالشَّحْمِ وَالسَّمْنِ)) اهـ. ومقتضاه خروج نحو دهن اللوز ونوى المشمش، فليتأمل.

[١٠٤٢٨] (قوله: فَلَوْ أَكَلَهُ) أي: دهن الزيت أو الحلل، وأفرَدَ الضمير لمكان ((أو))، وهذا تفريع على مفهوم قوله: ((أَدَّهَنَ)).

[١٠٤٢٩] (قوله: أَوْ اسْتَعَطَّهُ) أي: استشقَّه بأنفه.

[١٠٤٣٠] (قوله: اتِّفَاقًا) لأنه ليس بطيب من كل وجه، فإذا لم يُستعمل على وجهه التطيب لم يظهر حكم الطيب فيه.

[١٠٤٣١] (قوله: وَلَوْ عَلَى وَجْهِهِ التَّدَاوِي) لكنه يتخير بين الدم والصوم والإطعام على ما سيأتي، "نهر" (٣).

[١٠٤٣٢] (قوله: وَلَوْ جَعَلَهُ) أي: الطيب ((في طعام إلخ)) اعلم أن خلط الطيب بغيره على وجوه؛ لأنه إما أن يُخلط بطعام مطبوخ أو لا، ففي الأول لا حكم للطيب سواء كان غالباً

(قوله: ومقتضاه خروج نحو دهن اللوز إلخ) نقل "السندي" عن "اللوامع" ما يقتضي أن دهن اللوز ونوى المشمش حكمه حكم الزيت والحلل، قال: ((وينبغي إلحاق دهن البيلسان بذلك)).

(١) "البحر": كتاب الحج - باب الجنائيات ٦/٣.

(٢) "البحر": كتاب الحج - باب الجنائيات ٦/٣.

(٣) "النهر": كتاب الحج - باب الجنائيات ق ١٤٦/ب بتصرف يسير.

أم مغلوباً، وفي الثاني الحكم للغلبة، إن غلب الطيب وجب الدم وإن لم تظهر رائحته كما في "الفتح"^(١)، وإلا فلا شيء عليه، غير أنه إذا وجدت معه الرائحة كرهه، وإن خلط بمشروب فالحكم فيه للطيب سواء غلب غيره أم لا، غير أنه في غلبة الطيب يجب الدم، وفي غلبة الغير يجب الصدقة، إلا أن يشرب مراراً فيجب الدم، وبحث في "البحر"^(٢): ((أنه ينبغي التسوية بين المأكول والمشروب المخلوط كل منهما بطيب مغلوب إما بعدم وجوب شيء أصلاً أو بوجوب الصدقة فيهما))، وتامة فيه.

(تنبيه)

قال "ابن أمير حاج الحلبي"^(٣): ((لم أرهم تعرضوا بماذا تعتبر الغلبة؟ ولم يفصلوا بين القليل والكثير كما في أكل الطيب وحده، والظاهر أنه إن وجد من المخالط رائحة الطيب كما قبل الخلط فهو غالب، وإلا فمغلوب، وإذا كان غالباً فإن أكل منه أو شرب شيئاً كثيراً وجب عليه دم، والكثير ما يعدّه العارف العدل كثيراً، والقليل ما عداه، فإن أكل ما يتخذ من الحلوى المبخرة بالعود ونحوه فلا شيء عليه، غير أنه إن وجدت الرائحة منه كرهه، بخلاف الحلوى المضاف إلى أجزائها المأورد والمسلك [٢/ق ٤٢٤/ب]، فإن في أكل الكثير دماً، والقليل صدقة)) اهـ "نهر"^(٤). قلت: لكن قول "الفتح" المار^(٥) في غير المطبوع: ((وإن لم تظهر رائحته)) يفيد اعتبار الغلبة بالأجزاء لا بالرائحة، وقد صرح به في "شرح اللباب"^(٦). ثم الظاهر أنه أراد بالحلوى الغير المطبوخة، وإلا فالمطبوخ لا تفصيل فيه كما علمت، تأمل.

(١) "الفتح": كتاب الحج - باب الجنائيات ٤٤١/٢.

(٢) "البحر": كتاب الحج - باب الجنائيات ٦/٣.

(٣) في منسكه المسمى "داعي منار البيان الجامع للنسكين بالقران"، وليس بين أيدينا.

(٤) "النهر": كتاب الحج - باب الجنائيات ق ١٤٦/ب بتصرف يسير.

(٥) في هذه المقولة.

(٦) انظر "إرشاد الساري": باب الجنائيات - فصل في أكل الطيب وشربه ص ٢١٣ -.

كُرَّةَ أَكْلُهُ كَشَمَّ طِيبٍ وَتَفَّاحٍ (أَوْ لَبَسَ مَخِيطًا) لُبْسًا مُعْتَادًا، وَلَوْ أَتَزَرَّهُ وَوَضَعَهُ عَلَى كَتْفَيْهِ لَا شَيْءَ عَلَيْهِ (أَوْ سَتَرَ رَأْسَهُ) بِمُعْتَادٍ، أَمَّا بِحَمَلٍ إِجَانَةٍ.....

هذا حكمُ المأكول والمشروب، وأمَّا إذا خُلِطَ بما يُستعملُ في البدن كأَشْنَانٍ ونحوه ففي "شرح اللباب" ^(١) عن "المنتقى": ((إِنْ كَانَ إِذَا نُظِرَ إِلَيْهِ قَالُوا: هَذَا أَشْنَانٌ فَعَلَيْهِ صَدَقَةٌ، وَإِنْ قَالُوا: هَذَا طِيبٌ فَعَلَيْهِ ^(٢) دَمٌ)).

[١٠٤٣٣] (قَوْلُهُ: كُرَّةً) أَي: إِنْ وَجِدْتَ مَعَهُ الرَّائِحَةَ كَمَا مَرَّ ^(٣).

[١٠٤٣٤] (قَوْلُهُ: أَوْ لَبَسَ مَخِيطًا) تَقَدَّمَ ^(٤) تَعْرِيفُهُ فِي فَصْلِ الْإِحْرَامِ.

[١٠٤٣٥] (قَوْلُهُ: لُبْسًا مُعْتَادًا) بَأَنَّ لَا يَحْتَاجُ فِي حِفْظِهِ عِنْدَ الْإِشْتَغَالِ بِالْعَمَلِ إِلَى تَكْلُفٍ، وَضَدُّهُ أَنْ يَحْتَاجَ إِلَيْهِ، بَأَنَّ يَجْعَلَ ذِيْلَ قَمِيصِهِ مِثْلًا أَعْلَى وَجِيئَهُ أَسْفَلَ، "شرح اللباب" ^(٥).

٢٠٢/٢

[١٠٤٣٦] (قَوْلُهُ: أَوْ وَضَعَهُ إِنْخ) أَي: لَوْ أَلْقَى الْقَبَاءَ عَلَى كَتْفَيْهِ وَلَمْ يُدْخِلْ فِيهِ يَدَيْهِ وَلَمْ يَزُرَّهُ لَا شَيْءَ عَلَيْهِ إِلَّا الْكَرَاهَةُ، وَتَقَدَّمَ ^(٦) تَمَامُ الْكَلَامِ فِي فَصْلِ الْإِحْرَامِ.

[١٠٤٣٧] (قَوْلُهُ: أَوْ سَتَرَ رَأْسَهُ) أَي: كَلَّةً أَوْ رُبْعَةً، وَمِثْلُهُ الْوَجْهُ كَمَا يَأْتِي ^(٧) بِخِلَافِ مَا لَوْ

عَصَبَ نَحْوَ يَدِهِ، وَعَطَفَهُ عَلَى ((لَبَسَ الْمَخِيطَ)) لِأَنَّ السَّتْرَ قَدْ يَكُونُ بَغَيْرِهِ كَالرِّدَاءِ وَالشَّاشِ، أَفَادَهُ فِي "النهر" ^(٨).

[١٠٤٣٨] (قَوْلُهُ: بِمُعْتَادٍ) أَي: بِمَا يُقْصَدُ بِهِ التَّغْطِيَةُ عَادَةً.

[١٠٤٣٩] (قَوْلُهُ: إِجَانَةٍ) بِكَسْرِ الهمزة وتشديد الجيم، أَي: مِرْكَنٍ، "شرح اللباب" ^(٩).

(١) انظر "إرشاد الساري": باب الجنائيات - فصل في أكل الطيب وشربه ص ٢١٣ -.

(٢) في "الأصل" و"ب" و"م": ((عليه)) بلا فاء.

(٣) في المقولة السابقة.

(٤) المقولة [٩٩١٣] قوله: ((أَي: كُلُّ مَعْمُولٍ إِنْخ)).

(٥) انظر "إرشاد الساري": باب الجنائيات ص ٢٠١ -.

(٦) المقولة [٩٩١٦] قوله: ((ولو لم يُدْخِلْ إِنْخ)).

(٧) ص ٢٢٨ - وما بعدها "در".

(٨) "النهر": كتاب الحج - باب الجنائيات ق ١٤٦/ب.

(٩) انظر "إرشاد الساري": باب الجنائيات ص ٢٠١ -.

أو عِدْلٍ فلا شيءَ عليه (يوماً كاملاً) أو ليلةً كاملةً، وفي الأقلِّ صدقةً (والزَّائدُ) على اليوم (كاليوم).....

وكتاسيةً وطُسْتٍ.

[١٠٤٤٠] (قوله: أو عِدْلٍ) بكسر العين وقد تَفَتَّحَ، أي: أحدِ شِقِّي حملِ الدابة، "شرح اللباب" ^(١). وقَيَّدَ العِدْلَ في "البحر" و"المنح" بالمشغول، بل لا يُسمَّى عِدْلاً إلاً بذلك؛ لأنه حينئذٍ يُعَادِلُ به قرينه، فلذا أطلقه هنا، "رحمتي".

قلت: لكنني لم أرَ في "البحر" و"المنح" التقييدَ بما ذُكِرَ، فلتراجع نسخةً أخرى.

[١٠٤٤١] (قوله: يوماً كاملاً أو ليلةً) الظاهرُ أنَّ المراد مقدارُ أحدهما، فلو لبسَ من نصفِ النهار إلى نصفِ الليل من غيرِ انفصالٍ أو بالعكس لَزِمَهُ دَمٌ كما يشيرُ إليه قوله: ((وفي الأقلِّ صدقةً))، "شرح اللباب" ^(٢).

[١٠٤٤٢] (قوله: وفي الأقلِّ صدقةً) أي: نصفُ صاعٍ من بُرٍّ، وشَمَلَ الأقلُّ السَّاعَةَ الواحدة، أي: الفلكيةَ وما دونها خلافاً لما في "خزانة الأكمل": ((أنَّه في ساعةٍ نصفُ صاعٍ، وفي أقلِّ من ساعةٍ قبضةٌ من بُرٍّ)) اهـ "بحر" ^(٣). ومشى في "اللباب" على ما في [٢/٤٢٥ق/أ] "الخزانة"، وأقرَّه "شارحه" ^(٤)، واعتَرَضَ بمخالفته لما ذكره الفقهاء.

(قوله: فلذا أطلقه هنا، "رحمتي") في "السندي" بعد ذكرِ عبارة "الرَّحْمَتِي" ما نصُّه: ((قال في "اللوامع": وينبغي أنَّ القَدْرَ والقَدَحَ كذلك؛ لأنَّه إذا كان فارغاً يُسْتَرُّ بهما الرأسُ)) اهـ. يعني: لو حُمِلَا منكوسين، وأمَّا لو حُمِلَا كما لو كان فيهما فلا يُعَدُّ ساتراً، لكن يُستفاد من "اللباب" و"شرحه": ((أنَّه لو حَمَلَ الثيابَ على رأسه - ولو كان في بقعةٍ - يلزُمُهُ الجزاءُ)) اهـ. ومراجعتُه أيضاً لم أرَ ما ذكره "الرَّحْمَتِي" فيه.

(١) انظر "إرشاد الساري": باب الجنائيات - فصل: في تغطية الرأس والوجه ص ٢٠٦.

(٢) انظر "إرشاد الساري": باب الجنائيات ص ٢٠٤.

(٣) "البحر": كتاب الحج - باب الجنائيات ٩/٣.

(٤) انظر "إرشاد الساري": باب الجنائيات ص ٢٠١-٢٠٢.

وإن نزعَهُ ليلاً وأعادَهُ نهاراً، ولو جميع ما يُلبَسُ (ما لم يعزم على التَّركِ) لِلْبَسِهِ (عند النَّزعِ، فإنَّ عزمَ عليه) أي: التَّركِ (ثمَّ لبَسَ تعدَّدَ الجزاءُ كَفَرٌ للأوَّلِ أو لا، وكذا) يتعدَّدُ الجزاءُ (لو لبَسَ يوماً فأراقَ دماً) لِلْبَسِهِ (ثمَّ دامَ على لبَسِهِ يوماً آخرَ..

(تنبيه)

ذَكَرَ بعضُ شُرَّاحِ "المناسك": ((لو أحرَمَ بنسكِ وهو لا بسُ المَخِيطِ وأكَمَلَهُ في أَقلِّ من يومٍ وحَلَّ منه لم أرَ فيه نصّاً صريحاً، ومقتضى قولهم: إنَّ الارتفاقَ الكاملَ الموجِبَ للدمِّ لا يحصلُ إلاَّ بلبَسِ يومٍ كاملٍ أنْ تلزمَهُ صدقةٌ، ويَحْتَمِلُ أنْ يقالَ: إنَّ التقديرَ باليومِ باعتبارِ كمالِ الارتفاقِ إنما هو فيما إذا طالَ زمنُ الإحرامِ، أمَّا إذا قَصُرَ كما في مسألتنا فقد حصلَ كمالُ الارتفاقِ، فينبغي وجوبُ الدمِّ، ولكنَّ مع هذا لا بدُّ من نقلٍ صريحٍ)).

[١٠٤٤٣] (قوله: وإن نزعَهُ ليلاً وأعادَهُ نهاراً) ومثله العكس كما في "شرح اللباب" (١).

[١٠٤٤٤] (قوله: ولو جميع ما يُلبَسُ) مبالغةٌ على قوله: ((أو لبَسَ مخيطاً))، أي: لو جَمَعَ اللباسَ من قميصٍ، وقبَاءٍ، وعمامةٍ، وقلنسوةٍ، وسراويلٍ، وخُفٍّ ولبَسَ يوماً فعليه دمٌ واحدٌ إن اتَّحدَ السَّبَبُ كما في "اللباب" (٢)، أي: إن كان لبَسَ الكلَّ لضرورةٍ أو لغيرها، فلو اضطرَّ للبعض تعدَّدَ الدمُّ كما يأتي (٣)، وظاهرُ ما ذَكَرَ أَنَّهُ لا يلزمُ لبَسُ الكلِّ في مجلسٍ واحدٍ خلافاً لما قَيَّدَهُ به "القاري" (٤)، بل يكفي جمعُها في يومٍ واحدٍ، ويدلُّ عليه قوله في "اللباب" (٥): ((ويَتَّحِدُ الجزاءُ مع تعدُّدِ اللبسِ بأمورٍ، منها اتِّحادُ السَّبَبِ، وعدمُ العزمِ على التَّركِ عند النَّزعِ، وجمعُ اللباسِ كُلِّهِ في مجلسٍ أو يومٍ)) اهـ. أي: مع اتِّحادِ السَّبَبِ كما علمتَ، أمَّا لو لبَسَ البعضَ في يومٍ والبعضَ في يومٍ آخرَ تعدَّدَ الجزاءُ وإن اتَّحدَ السَّبَبُ.

[١٠٤٤٥] (قوله: ما لم يعزم على التَّركِ) فإنَّ نزعَهُ على قصدِ أنْ يلبسه ثانياً، أو ليلبسَ بدله

(١) انظر "إرشاد الساري": باب الجنائيات ص ٢٠٤.

(٢) انظر "إرشاد الساري": باب الجنائيات ص ٢٠٣.

(٣) المقولة [١٠٤٤٧] قوله: ((ولو تعدَّدَ سببُ اللبسِ)).

(٤) انظر "إرشاد الساري": باب الجنائيات ص ٢٠٥.

(٥) انظر "إرشاد الساري": باب الجنائيات ص ٢٠٥.

فعليه الجزاء) أيضاً؛ لأنه محظور، فكان لدوامه حكم الابتداء، ودوام اللبس بعدما أحرم وهو لا بسئ كإنشائه بعده ولو مكرهاً أو نائماً، ولو تعدد سبب اللبس تعدد الجزاء، ولو اضطرَّ إلى قميص فلبس قميصين، أو إلى قلنسوة فلبسها مع عمامته....

لا يلزمه كفارة أخرى لتداخل لبسيه وجعلهما لبساً واحداً حكماً، "شرح اللباب"^(١).

[١٠٤٤٦] (قوله: كإنشائه بعده) أي: في وجوب الدم إن دام يوماً أو ليلة، وفيه إشارة إلى صحة إحرامه وهو لا بسئ بلا عذر خلافاً لما يعتقده العوام؛ لأنَّ التجرد عن المخيط من واجبات الإحرام لا من شروط صحته.

[١٠٤٤٧] (قوله: ولو تعدد سبب اللبس) كما إذا كان به حمى فاحتاج إلى اللبس لها، فزالت وأصابه مرض آخر أو حمى غيرها ولبس فعليه كفارتان كفر للأول أو لا، وإذا حصرة العدو فاحتاج إلى اللبس للقتال أياماً يلبسها [٢/٤٢٥ ق/ب] إذا خرج وينزعها إذا رجع فعليه كفارة واحدة ما لم يذهب هذا العدو، فإن ذهب وجاء عدو غيره لزمه كفارة أخرى، ومقتضى ذلك - كما قال "الحلي" -: ((أنه إذا لبس للفتح برد، ثم صار ينزع ويلبس لذلك، ثم زال ذلك البرد وأصابه برد آخر فلبس لذلك أنه يجب عليه كفارتان))، "بجر"^(٢).

[١٠٤٤٨] (قوله: ولو اضطرَّ إلخ) تخصيص لما قبله من تعدد الجزاء بتعدد السبب، قال في "الذخيرة": ((والأصل في جنس هذه المسائل أن الزيادة في موضع الضرورة لا تعتبر جناية مبتدأة))، وفي "اللباب"^(٣): ((فإن تعدد السبب - كما إذا اضطرَّ إلى لبس ثوب فلبس ثوبين - فإن لبسهما على موضع الضرورة - نحو أن يحتاج إلى قميص فلبس قميصين أو قميصاً وجبة، أو يحتاج إلى قلنسوة فلبسها مع العمامة - فعليه كفارة واحدة يتخير فيها))، قال "شارحه"^(٤): ((وكذا

(١) انظر "إرشاد الساري": باب الجنایات ص ٢٠٣.

(٢) "البحر": كتاب الحج - باب الجنایات ٨/٣.

(٣) انظر "إرشاد الساري": باب الجنایات ص ٢٠٣.

(٤) انظر "إرشاد الساري": باب الجنایات ص ٢٠٣.

لَزِمَهُ دَمٌ وَأَثِمٌ.

(ولو تيقَّن زوالَ الضَّرورةِ) فاستمرَّ كَفَرًا أخرى، وتغطية رُبعِ الرأسِ أو الوجه.....

إذا لبسَهما على موضعين لضرورةٍ بهما في مجلسٍ واحدٍ، بأن لبسَ عمامةً وخُفًّا بعذرٍ فيهما فعليه كفارةٌ واحدةٌ)) اهـ، ((وإن لبسَهما على موضعين مختلفين: موضع الضرورة وغير الضرورة كما إذا اضطرَّ إلى لبسِ العمامة فلبسَها مع القميص مثلاً، أو لبسَ قميصاً للضرورة وخُفَّين لغيرها فعليه كفارتان: كفارةُ الضرورة يتخيرُ فيها، وكفارةُ الاختيار لا يتخيرُ فيها)) اهـ.

[١٠٤٤٩] (قوله: لَزِمَهُ دَمٌ وَأَثِمٌ) لزومُ الدَّمِ بأحدهما والإثمُ بالآخر، والمناسبُ التعبيرُ بلزومِ الكفارةِ المخيرة كما قدَّمناه^(١)؛ لأنه حيث كان بعذرٍ لا يتعيَّن الدَّمُ كما سيأتي^(٢)، ولزومُ كفارةٍ واحدةٍ في لبسِ العمامة مع القلنسوة كما في القميصين هو المنصوصُ عليه كما مرَّ^(٣) عن "اللباب"، ومثله في "الفتح"^(٤) و"المعراج" خلافاً لما في "البحر"^(٥) من التفرقة بينهما كما نبَّه عليه في "الشرنبلالية"^(٦)، وما ذكِرَ من لزومِ الإثمِ نبَّه عليه في "البحر"^(٧) عن "الحلبي"، ثم قال: ((فليحفظ هذا، فإن كثيراً من المحرِّمين يغفلُ عنه كما شاهدناه)).

[١٠٤٥٠] (قوله: ولو تيقَّن إلخ) أمَّا لو استمرَّ مع الشكِّ في زوالِها فلا شيءَ عليه، "بحر"^(٨).

[١٠٤٥١] (قوله: كَفَرًا أخرى) أي: بلا تخييرٍ إن دام يوماً بعد التيقَّن.

(١) في المقالة السابقة.

(٢) ص ٢٥٨ - وما بعدها "در".

(٣) في المقالة السابقة.

(٤) "الفتح": كتاب الحج - باب الجنائيات ٤٤٢/٢.

(٥) "البحر": كتاب الحج - باب الجنائيات ٨/٣، ١٤.

(٦) "الشرنبلالية": كتاب الحج - باب الجنائيات ٢٤٥/١ (هامش "الدرر والغرر").

(٧) "البحر": كتاب الحج - باب الجنائيات ١٤/٣.

(٨) "البحر": كتاب الحج - باب الجنائيات ٨/٣. وقوله: ((فلا شيءَ عليه)) المرادُ به: سوى الكفارة الأولى، كما دلَّ عليه قول "البحر": ((فما دام في شكٍّ من زوالِ الضرورة فليس عليه إلا كفارةٌ واحدة)).

كالكل، ولا بأس بتغطية أذنيه وقفاه ووضع يديه على أنفه بلا ثوب (أو حلق) أي: أزال (ربع رأسه) أو ربع لحيته.....

[١٠٤٥٢] (قوله: كالكل) هو المشهور من الرواية عن "أبي [٢/ق ٤٢٦/أ] حنيفة"، وهو الصحيح على ما قاله غير واحد، "شرح اللباب" (١).

[١٠٤٥٣] (قوله: ولا بأس بتغطية أذنيه وقفاه) وكذا بقية البدن إلا الكفين والقدمين للمنع من لبس القفازين والجورين، ومر (٢) تمامه في فصل الإحرام.

[١٠٤٥٤] (قوله: بلا ثوب) كذا في "الفتح" (٣) و"البحر" (٤)، والظاهر أنه لو كان الوضع بالثوب ففيه الكراهة التحريمية فقط؛ لأن الأنف لا يبلغ ربع الوجه، أفاده "ط" (٥).

[١٠٤٥٥] (قوله: أي: أزال) أي: أراد بالحلق الإزالة بالموسى أو غيره مختاراً أو لا، فلو أزاله بالنورة، أو نتف لحيته، أو احترق شعره بحبزه، أو مسه بيده وسقط فهو كالحلق، بخلاف ما إذا تناثر شعره بالمرض أو النار، "بحر" (٦) عن "المحيط".

قلت: وشمل أيضاً التقصير كما في "اللباب"، قال "شارحه" (٧): ((وصرح به في "الكافي" (٨) و"الكرمانى"، وهو الصواب قياساً على التحلل، ووقع في "الكفاية" (٩) شرح الهداية: أن التقصير لا يؤجب الدم)) اهـ.

[١٠٤٥٦] (قوله: ربع رأسه إلخ) هذا هو الصحيح المختار الذي عليه جمهور أصحاب

(١) انظر "إرشاد الساري": باب الجنائيات - فصل في تغطية الرأس والوجه ص ٢٠٦ -.

(٢) المقولة [٩٩٠٠] قوله: ((وبقية البدن))، والمقولة [٩٩١٦] قوله: ((ولو لم يُدخِل إلخ)).

(٣) "الفتح": كتاب الحج - باب الجنائيات ٤٤٤/٢.

(٤) "البحر": كتاب الحج - باب الجنائيات ٩/٣.

(٥) "ط": كتاب الحج - باب الجنائيات ٥٢٢/١.

(٦) "البحر": كتاب الحج - باب الجنائيات ٩/٣.

(٧) انظر "إرشاد الساري": باب الجنائيات - فصل في حكم التقصير ص ٢٢٠ -.

(٨) "كافي النسفي": كتاب الحج - باب الجنائيات ١/ق ٩٠/أ.

(٩) لم نثر على النقل في "كفاية الكرلاني" التي بين أيدينا.

(أو) حَلَقَ (مَحَاجِمَهُ) يعني: واحتَجَمَ، وإِلَّا فصدقةٌ كما في "البحر" عن "الفتح"
(أو) حَلَقَ (إحدى إبطيه أو عاتته أو رقبته) كُلِّها (أو قَصَّ أظفار يديه أو رجله)
أو الكلُّ (في مجلسٍ واحدٍ) فلو تعدَّدَ المجلسُ تعدَّدَ الدَّمُ إلا إذا اتَّحَدَ المحلُّ.....

المذهب، وذكر "الطحاوي" في "مختصره"^(١): ((أَنَّ في قول "أبي يوسف" و"محمد" لا يجبُ الدَّمُ ما لم يخلق أكثرَ رأسه))، "شرح اللباب"^(٢). وإن كان أصلع إن بلغَ شعرُهُ ربعَ رأسه فعليه دَمٌ، وإِلَّا فصدقةٌ، وإن بلغتْ لحيتهُ الغايةَ في الخفةِ إن كان قدرَ ربعها كاملةً فعليه دَمٌ، وإِلَّا فصدقةٌ، "لباب"^(٣). واللَّحْيَةُ مع الشاربِ عضوٌ واحدٌ، "فتح"^(٤).

[١٠٤٥٧] (قوله: محاجمه) هي موضعُ الحِجامةِ من العنق كما في "البحر"^(٥)، "ح"^(٦).

[١٠٤٥٨] (قوله: وإلا فصدقة) أي: وإن لم يحتجم بعد الحلق فالواجبُ صدقةٌ.

[١٠٤٥٩] (قوله: كما في "البحر"^(٧) عن "الفتح"^(٨)) قال في "النهر"^(٩): ((لم أر ذلك

في نسختي من "الفتح") اهـ.

قلت: كأنه سقطَ من نسخته، وإِلَّا فقد رأيتُهُ في "الفتح"، واستشهدَ له بقول "الزيلعي"^(١٠):

((إِنَّ حَلْقَهُ لِمَنْ يَحْتَجِمُ مَقْصُودٌ، وهو المعتبرُ بخلافِ الحلقِ لغيرها)).

[١٠٤٦٠] (قوله: كُلِّها) أي: كُلُّ الثلاثة، وإنما قِيدَ به لأنَّ الربعَ من هذه الأعضاء لا يُعتَبَرُ

(١) "مختصر الطحاوي": كتاب الحج - باب ما يَحْتَجِمُ المحرم ص ٦٩-.

(٢) انظر "إرشاد الساري": باب الجنائيات - فصل: ولا فرق بين الرجل والمرأة في الطيب ص ٢١٨-.

(٣) انظر "إرشاد الساري": باب الجنائيات - فصل: ولا فرق بين الرجل والمرأة في الطيب ص ٢١٨-.

(٤) "الفتح": كتاب الحج - باب الجنائيات ٤٤٦/٢.

(٥) "البحر": كتاب الحج - باب الجنائيات ١١/٣.

(٦) ((ح)) ليست في "ب" و"م". والنقل فيه: كتاب الحج - باب الجنائيات ق ١٣٩/ب.

(٧) "البحر": كتاب الحج - باب الجنائيات ١١/٣.

(٨) "الفتح": كتاب الحج - باب الجنائيات ٤٤٥/٢ - ٤٤٦ بتصرف.

(٩) "النهر": كتاب الحج - باب الجنائيات ق ١٤٧/أ بتصرف يسير.

(١٠) "تبين الحقائق": كتاب الحج - باب الجنائيات ٥٤/٢.

بالكل؛ لأنَّ العادة لم تَجْر فيها بالاعتصارِ على البعض، فلا يكونُ حلقُ البعض ارتفاقاً كاملاً بخلاف ربع الرأس واللحية، فإنه معتادٌ لبعض الناس، وما في "المحيط": ((من أنَّ الأكثر من الرقبة كالكل؛ لأنَّ كلَّ عضوٍ لا نظيرَ له في البدن يقومُ أكثره مقامَ كُله)) ضعيفٌ، وكذا ما في "الخانية"^(١): ((من أنَّ الإبط إذا كان كثيرَ الشعر [٢/٤٢٦ق/ب] يُعتبرُ الربعُ لوجوبِ الدَّم، وإلاَّ فالأكثرُ))، والمذهبُ ما ذكره "المصنّف" من اعتبارِ الربع في الرأس واللحية والكل في غيرهما في لزومِ الدَّم، "بحر"^(٢) ملخصاً.

وذكرَ في "اللباب" مثلَ الثلاثة ((ما لو حلقَ الصَّدرَ، أو السَّاقَ، أو الرُّكبةَ، أو الفخذَ، أو العضدَ، أو السَّاعدَ فعليه دَمٌ، وقيل: صدقةٌ، وإنَّ حلقَ أقلِّه فصدقةٌ، ولا يقومُ الربعُ منها مقامَ الكلِّ)) اهـ.

قال "شارحه"^(٣): ((يشيرُ بقوله: وقيل صدقةٌ إلى ما في "المبسوط"^(٤): متى حلقَ عضواً مقصوداً بالخلقِ فعليه دَمٌ، وإنَّ حلقَ ما ليس بمقصودٍ فصدقةٌ))، ثمَّ قال: ((ومما ليس بمقصودٍ حلقُ شعرِ الصَّدرِ والسَّاقِ، ومما هو مقصودٌ حلقُ الرأسِ والإبطين))، ومثلهُ في "البدائع"^(٥) و"التمرتاشي"، وفي "النخبة": ((وما في "المبسوط" هو الأصحُّ، وقال "ابن الهمام"^(٦): إنَّه الحقُّ)) اهـ.

والحاصلُ: أنَّ كلَّ واحدٍ من الثلاثة - أعني الإبطَ والعانةَ والرقبةَ - مقصودٌ بالخلقِ وحدهُ، فيجبُ به دَمٌ، لكنَّ لا يقومُ ربعُه مقامَ كُلهُ لِمَا مرَّ^(٧) بخلافِ الصَّدرِ والسَّاقِ ونحوهما، فيجبُ بهما

(١) "الخانية": كتاب الحج - فصل فيما يجب بلبس المحيط وإزالة التفت ٢٨٩/١ (هامش "الفتاوى الهندية").

(٢) "البحر": كتاب الحج - باب الجنائيات ١١/٣.

(٣) انظر "إرشاد الساري": باب الجنائيات - فصل في الشارب والرقبة ومواضع الحمامة ص ٢١٩ -.

(٤) "المبسوط": كتاب المناسك - باب الخلق ٧٣/٤.

(٥) "البدائع": كتاب الحج - فصل: وأما ما يجري مجرى الطيب ١٩٣/٢ - ١٩٤.

(٦) "الفتح": كتاب الحج - باب الجنائيات ٤٤٦/٢.

(٧) في هذه المقالة.

صدقة، قال في "الفتح"^(١): ((لأنَّ القصد إلى حلقيهما إنما هو في ضمن غيرهما؛ إذ ليست العادة تنوير الساق وحده بل تنوير المجموع من الصُّلب إلى القدم، فكان بعض المقصود بالخلق))، قال في "البحر"^(٢): ((فعلى هذا فالتقييد بالثلاثة للاحتراز عن الصدر والساق مما ليس بمقصود)).

واعلم أنَّ المتفرِّق من الخلق يُجمَع كالطَّيب، فلو حلق ربع رأسه من مواضع متفرقة فعليه دم، "الباب"^(٣). وسيأتي^(٤) أنَّ في حلق الشارب صدقة.

(تنبيه)

ذكرُ الخلق في الإبطين تبعاً لـ "الجامع الصغير"^(٥) إيماً إلى جوازه وإن كان التّفُّ هو السنّة، ولذا عبّر به في "الأصل"^(٦)، واختلّف في المسنون في الشارب: هل هو القصُّ أو الخلق؟ والمذهب عند بعض المتأخّرين من مشايخنا أنّه القصُّ، قال في "البدائع"^(٧): ((وهو الصحيح))، وقال "الطحاوي"^(٨): ((القصُّ حسنٌ، والخلق أحسنُ))، وهو قولُ علمائنا الثلاثة، "نهر"^(٩). قال في "الفتح"^(١٠): ((وتفسيرُ القصِّ: أنْ يُقَصَّ^(١١) حتى ينتقصَ عن الإطار، وهو بكسرِ الهمزة: مُلتقى الجلد والحم من الشّفة، وكلامُ صاحب "الهداية" على أنْ يحاذيه)) اهـ.

(١) "الفتح": كتاب الحج - باب الجنائيات ٤٤٥/٢-٤٤٦.

(٢) "البحر": كتاب الحج - باب الجنائيات ١١/٣ بتصرف يسير.

(٣) انظر "إرشاد الساري": باب الجنائيات - فصل: ولا فرق بين الرجل والمرأة في الطيب ص ٢١٩.

(٤) المقولة [١٠٥١٥] قوله: ((أو حلق شاربه)).

(٥) "الجامع الصغير": كتاب الحج - باب المحرم إذا قلم أظافيره أو حلق شعره ص ١٥٥.

(٦) "الأصل": كتاب المناسك - باب الخلق ٣٦١/٢.

(٧) "البدائع": كتاب الحج - فصل: وأما ما يجري مجرى الطيب ١٩٣/٢.

(٨) "شرح معاني الآثار": كتاب الكراهية - باب حلق الشارب ٢٣١/٤ بتصرف.

(٩) "النهر": كتاب الحج - باب الجنائيات ق ١٤٧/أ.

(١٠) "الفتح": كتاب الحج - باب الجنائيات ٤٤٦/٢.

(١١) في "ب" و"م": ((ينقص)).

كَحَلَقِ إِبْطِيهِ فِي مَجْلِسَيْنِ.....

وَأَمَّا طَرَفَا الشَّارِبِ - وَهُمَا السَّبَّالَانِ - فَقِيلَ: هُمَا مِنْهُ، وَقِيلَ: مِنَ اللَّحْيَةِ، وَعَلَيْهِ فَقِيلَ: لَا بَأْسَ بِتَرْكِهِمَا، وَ [٢/ق ٤٢٧/أ] قِيلَ: يَكْرَهُ لِمَا فِيهِ مِنَ التَّشْبِيهِ بِالْأَعَاجِمِ وَأَهْلِ الْكِتَابِ، وَهَذَا أَوَّلُ بِالْصَّوَابِ، وَتَمَامُهُ فِي "حَاشِيَةِ نُوحٍ". وَرَجَّحَ فِي "الْبَحْرِ"^(١) مَا قَالَهُ "الطُّحَاوِيُّ" ثُمَّ قَالَ: ((وَإِعْفَاءُ اللَّحْيَةِ - أَيِ: الْوَارِدُ فِي "الصَّحِيحَيْنِ"^(٢) - تَرْكُهَا حَتَّى تَكْثُرَ وَتَكْثُرَ، وَالسَّنَةُ قَدْرُ الْقَبْضَةِ، فَمَا زَادَ قَطْعَهُ)) اهـ. وَتَمَامُهُ فِيمَا عَلَّقْنَاهُ عَلَيْهِ^(٣)، وَمَرَّ^(٤) بَعْضُ ذَلِكَ فِي كِتَابِ الصَّوْمِ.

٢٠٤/٢

وَأَمَّا الْعَانَةُ فَفِي "الْبَحْرِ"^(٥) عَنْ "النِّهَايَةِ": ((أَنَّ السَّنَةَ فِيهَا الْحَلَقُ؛ لِمَا جَاءَ فِي الْحَدِيثِ: «عَشْرٌ مِنَ السَّنَةِ، مِنْهَا الْإِسْتِحْدَادُ»^(٦) وَتَفْسِيرُهُ: حَلَقُ الْعَانَةِ بِالْحَدِيدِ)).

[١٠٤٦١] (قَوْلُهُ: كَحَلَقِ إِبْطِيهِ فِي مَجْلِسَيْنِ) كَوْنُ ذَلِكَ مِنْ اتِّحَادِ الْمَحَلِّ بِخِلَافِ قِصِّ أَظْفَارِ الْيَدَيْنِ مُشْكَلٌ، وَمَعَ هَذَا فَلَا رَوَايَةَ فِيهِ كَمَا ذَكَرَهُ فِي "الْعَنَاءَةِ"^(٧)، أَيِ: بَلْ هُوَ مِنْ تَخْرِيجِ بَعْضِ مَشَائِخِ الْمَذْهَبِ إِنْ كَانَ أَحَدٌ نَقَلَ أَنَّ فِيهِ دَمًا وَاحِدًا كَمَا هُوَ مُقْتَضَى صَنِيعِ "الْشَّارِحِ"، وَلَمْ أَرِ

(١) "البحر": كتاب الحج - باب الجنایات ١٢/٣ بتصرف يسير.

(٢) تقدم تخريجه ٣٣٦/٥.

(٣) انظر حاشية "منحة الخالق على البحر الرائق": كتاب الحج - باب الجنایات ١٢/٣.

(٤) المقولة [٩٢١٠] قوله: ((وصرح في "النَّهْيَةِ" إلخ)) وما بعدها.

(٥) "البحر": كتاب الحج - باب الجنایات ١١/٣.

(٦) أخرجه النَّسَائِيُّ ١٢٨/٨ كتاب الزينة - باب الفطرة، من حديث طَلْقِ بْنِ حَيْبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. وَأَخْرَجَهُ أَحْمَدُ ١٣٧/٦، وَمُسْلِمٌ (٢٦١) كتاب الطهارة - باب خصال الفطرة، وَأَبُو دَاوُدَ (٥٣) كتاب الطهارة - باب: السَّوَاكُ مِنَ الْفِطْرَةِ، وَالتِّرْمِذِيُّ (٢٧٥٧) كتاب الأدب - باب ما جاء في تقليم الأظفار، وَقَالَ: حَدِيثٌ حَسَنٌ، وَالنَّسَائِيُّ ١٢٧/٨ كتاب الزينة - باب الفطرة، وَابْنُ مَاجَةَ (٢٩٣) كتاب الطهارة - باب الفطرة، وَالدَّارِقُطْنِيُّ ٩٥/١ كتاب الطهارة - باب السنن التي في الرأس والجسد، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ (٣٦/١) كتاب الطهارة - باب الدليل على أَنَّ السَّوَاكَ سُنَّةٌ لَيْسَ بِوَاجِبٍ، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ (٥٦/١) باب سُنَّةِ الْمُضْمَضَةِ وَالِاسْتِنْشَاقِ وَأَنْهُمَا غَيْرُ وَاجِبَيْنِ، كُلُّهُمَا مِنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا بِلَفْظٍ: «عَشْرَةٌ مِنَ الْفِطْرَةِ».

(٧) "العناية": كتاب الحج - باب الجنایات ٤٥٠/٢ (هامش "فتح القدير").

أو رأسه في أربعة (أو يدٍ أو رجلٍ) إذ الرُّبْع كالكلِّ (أو طافَ للقدوم) لوجوبه بالشُّروع (أو للصَّدَرِ جُنْبًا) أو حائضًا.....

مَنْ صرَّحَ بذلك، وأجاب في "العناية" عن الإشكال على تقدير ثبوت الرواية: ((بأنَّ ثَمَّةَ ما يُوجبُ اتِّحادَ المحالِّ وهو التنوير، فإنَّه لو نَوَّرَ جميعَ البدنِ لم تلزمه إلَّا كَفَّارَةٌ واحدة، والحلقُ مثلُ التنوير، وليس في صورةِ النزاع - أي: مسألةِ القصِّ - ما يجعلُها كذلك)) اهـ.

وفيه أنَّ القصَّ كذلك، على أنَّه يلزمُ منه أنَّه لو تعدَّدَ محلُّ الحلقِ واختلَفَ المجلسُ يجبُ فيه كَفَّارَةٌ مع أنَّه يجبُ لكلِّ مجلسٍ مُوجبُ جنائته كما صرَّحَ به في "البحر" ^(١) وغيره.

[١٠٤٦٢] (قوله: أو رأسه في أربعة) أي: بأنَّ حلقَ في كلِّ مجلسٍ ربعاً منه، ففيه دمٌ واحدٌ اتِّفاقاً ما لم يُكفِّرْ للأوَّلِ، "شرح اللباب" ^(٢).

[١٠٤٦٣] (قوله: لوجوبه بالشُّروع) أشارَ إلى أنَّ الحكمَ كذلك في كلِّ طوافٍ هو تطوُّعٌ، فيجبُ الدَّمُ لو طافه جنباً، والصدقةُ لو محدثاً كما في "الشرنبلالية" ^(٣) عن "الزيلعي" ^(٤)، وأفاد أنَّ الكفَّارةَ تجبُ بتركِ الواجبِ الاصطلاحيِّ بلا فرقٍ بين الأقوى والأضعف، فإنَّ ما وجبَ بالشُّروع

(قوله: وأجاب في "العناية" عن الإشكال على تقدير ثبوت إلخ) لعلَّ الأصوب في الجواب أن يقال: إنَّ الإبطينَ لمَّا كانا حدِّي البدنِ كانا متَّحدي المحلِّ بخلاف اليدين والرجلين، فإنَّها أعضاءٌ مستقلةٌ كلٌّ منها قائمٌ بنفسه، فلم تكن متَّحدةً، ومجرَّدُ اتِّصالها بغيرها لا يقتضي اتِّحادها.

(قوله: مع أنَّه يجبُ لكلِّ مجلسٍ مُوجبُ إلخ) هذا منافيٌ لما ذكره "الشارح" بعده، إلَّا أن يُرادَ بالاختلاف هنا اختلافُ الأيام بخلافه في عبارة "الشارح"، وقد وفَّق "السندي" بين عبارة "الشارح" وبين ما نقلَ عن "الخبازي": ((من أنَّه إذا حلقَ في مجالسَ متفرِّقةٍ يجبُ عليه أربعةُ دماءٍ بما قلنا))، ونقلَ ذلك عن الشيخ "محمَّد طاهر" وقال: ((هو تأويلٌ حسن)).

(١) "البحر": كتاب الحج - باب الجنائيات ١٠/٣.

(٢) انظر "إرشاد الساري": باب الجنائيات - فصل: لا فرق بين الرجل والمرأة في الطيب ص ٢١٩.

(٣) "الشرنبلالية": كتاب الحج - باب الجنائيات ٢٤٢/١ (هامش "الدرر والغرر").

(٤) "تبيين الحقائق": كتاب الحج - باب الجنائيات ٥٩/٢.

(أو للفرض مُحدثاً) ولو جُنُباً فبدنة إن لم يُعده،.....

دون ما وجب بإيجابه تعالى كطواف الصّدر لاشتراكهما في الوجوب الثابت بالدليل الظني، بخلاف الطواف الفرّض الثابت بالقطعي، فلذا وجبت فيه مع الجنابة بدنة إظهاراً للتفاوت من حيث الثبوت، فافهم.

[١٠٤٦٤] (قوله: أو للفرض مُحدثاً) قيّد بالحدث لأنّ الطواف مع نجاسة الثوب أو البدن مكروه فقط، وما في "الظهيرية"^(١) [٢/٤٢٧ق/ب] من إيجاب الدّم في نجاسة كلّ الثوب لا أصل له في الرواية. وأشار إلى أنّه لو طاف عُرياناً قدر ما لا تجوز الصلاة معه يلزمه دم لترك السّتر الواجب، وقيّد بالفرض - وهو الأكثر - لأنّه لو طاف أقلّه مُحدثاً ولم يُعدّ وجب عليه لكلّ شوطٍ نصف صاع، إلّا إذا بلغت قيمته دماً فينقص منه ما شاء، "بحر"^(٢).

[١٠٤٦٥] (قوله: ولو جُنُباً فبدنة) أمّا لو طاف أقلّه جنباً ولم يُعدّ وجب عليه شاة، فإنّ أعاده وجبت عليه صدقة لكلّ شوطٍ نصف صاع لتأخير الأقلّ من طواف الزيارة، "بحر"^(٣). لكنّ في "اللباب"^(٤): ((لو طاف أقلّه جنباً فعليه لكلّ شوطٍ صدقة، وإنّ أعاده سقطت))، تأمل.

[١٠٤٦٦] (قوله: إن لم يُعده) أي: الطواف الشّامل للقدوم والصّدر والفرض، فإنّ أعاده

(قوله: وأشار إلى أنّه لو طاف عُرياناً قدر ما لا تجوز الصلاة معه إلخ) لم يتقدّم ما يفيد هذه الإشارة، ولعلّها من إيجاب الدّم بالطواف مُحدثاً، فإنّ كلّاً من الحدث والكشف مانع من صحّة الصلاة، فيكون إيجاب الدّم بالطواف مع الحدث مُفهِماً لإيجابه مع الكشف بجامع أنّ كلّاً مانع في الصلاة، فمتى قيل بلزوم الدّم بأحدهما يقال به في الآخر للمساواة، ولا يردّ النجاسة الحقيقيّة؛ لأنّ تقييده بالحدث يفيد أنّها غير مانعة، فكانّها منصوص عليها بخصوصها باعتبار هذا المفهوم وخارجة عمّا تقتضيه المساواة.

(١) "الظهيرية": كتاب الحج - الفصل السابع في الطواف والسعي ق ٧٢/أ.

(٢) "البحر": كتاب الحج - باب الجنائيات - فصل ٣/١٩-٢٠ بتصرف.

(٣) "البحر": كتاب الحج - باب الجنائيات - فصل ٣/٢٠ بتصرف.

(٤) انظر "إرشاد الساري": باب الجنائيات - فصل في حكم الجنائيات في طواف الزيارة ص ٢٣٢-.

والأصح وجوبها في الجنابة وندبها في الحدث،.....

فلا شيء عليه، فإنه متى طاف أي طواف مع أي حدث ثم أعاده سقط موجبُه اهـ "ح" (١). قلت: لكن إذا أعاد طواف الفرض بعد أيام النحر لزِمه دمٌ عند "الإمام" للتأخير، وهذا إن كانت الإعادة لطوافه جنباً، وإلا فلا شيء عليه كما لو أعاده في أيام النحر مطلقاً كما في "الهداية" (٢)، ومشى عليه في "البحر" (٣)، وصحَّحه في "السراج" وغيره، وزعم في "غاية البيان": ((أنه سهوٌ لتصريح الرواية في "شرح الطحاوي" بلزوم الدم بالتأخير مطلقاً))، وأجاب في "البحر" (٤): ((بأن هذه رواية أخرى)).

(تنبيه)

من فروع الإعادة ما ذكره في "اللباب" (٥): ((لو طاف للزيارة جنباً وللصدر طاهراً فإن طاف للصدر في أيام النحر فعليه دمٌ لترك الصدر؛ لأنه انتقل إلى الزيارة، وإن طاف للزيارة ثانياً فلا شيء عليه، أي: لانتقال الزيارة إلى الصدر، وإن طاف للصدر بعد أيام النحر فعليه دمان: دمٌ لترك الصدر - أي: لتحويله إلى الزيارة - ودمٌ لتأخير الزيارة، وإن طاف للصدر ثانياً سقط عنه دمه، وإن طاف للزيارة محدثاً وللصدر طاهراً فإن حصل الصدر في أيام النحر انتقل إلى الزيارة، ثم إن طاف للصدر ثانياً فلا شيء عليه، وإلا فعليه دمٌ لتركه، وإن حصل بعد أيام النحر لا ينتقل، وعليه دمٌ لطواف الزيارة محدثاً، ولو طاف للزيارة محدثاً وللصدر جنباً فعليه دمان)).

[١٠٤٦٧] (قوله: والأصح وجوبها) أي: وجوبُ الإعادة المفهومة من قوله: ((بعده))، وهذا

أيضاً شاملٌ للقدوم والصدر والفرض، قال في "البحر" (٦): ((لو طاف للقدوم [٢/٤٢٨ق/أ] جنباً

(١) "ح": كتاب الحج - باب الجنائيات ق ١٣٩/ب.

(٢) "الهداية": كتاب الحج - باب الجنائيات - فصل ١/١٦٦.

(٣) "البحر": كتاب الحج - باب الجنائيات - فصل ٣/٢٠.

(٤) "البحر": كتاب الحج - باب الجنائيات - فصل ٣/٢٣.

(٥) انظر "إرشاد الساري": باب الجنائيات - فصل: ولو طاف للزيارة جنباً ص ٢٣٣-٢٣٤.

(٦) "البحر": كتاب الحج - باب الجنائيات - فصل ٣/٢١.

وَأَنَّ الْمُعْتَبَرَ الْأَوَّلَ وَالثَّانِيَ جَابِرٌ لَهُ، فَلَا تَجِبُ إِعَادَةُ السَّعْيِ، "جوهرة"^(١).....

لَزِمَهُ (الإعادة)) اهـ. وَإِذَا وَجِبَتْ الإعادةُ فِي الْقُدُومِ فِي الصَّدْرِ وَالْفَرْضِ أَوَّلَى اهـ "ح"^(٢).

(تَنْبِيْهٌ)

قال في "البحر"^(٣): ((الواجبُ أحدُ شيئين: إمَّا الشَّاةُ أو الإعادة، والإعادةُ هي الأصلُ ما دام بمكةً ليكونَ الجابرُ من جنسِ المجبور، فهي أفضلُ من الدم، وأمَّا إذا رجَعَ إلى أهله ففي الحدثِ اتَّفَقُوا على أَنَّ بعثَ الشَّاةُ أفضلُ من الرجوع، وفي الجنابةِ اختارَ في "الهداية"^(٤): أَنَّ الرجوعَ أفضلُ لما ذكرنا، واختارَ في "المحيط": أَنَّ البعثَ أفضلُ لمنفعة الفقراء، وإذا رجَعَ للأوَّلِ يرجعُ بإحرامٍ جديدٍ بناءً على أَنَّهُ حَلٌّ فِي حَقِّ النِّسَاءِ بِطَوَافِ الزَّيَارَةِ جَنْبًا، فَإِذَا أَحْرَمَ بِعَمْرَةٍ يَبْدَأُ بِهَا ثُمَّ يَطُوفُ لِلزَّيَارَةِ، وَيَلْزِمُهُ دَمٌ لِتَأْخِيرِهِ عَنْ وَقْتِهِ)).

[١٠٤٦٨] (قوله: وَأَنَّ الْمُعْتَبَرَ الْأَوَّلَ) عطفٌ على ((وجوبها))، وهذا ما ذهبَ إليه "الكرخي"، وصَحَّحَهُ في "الإيضاح" خلافاً لـ "الرازي"، وهذا في الجنابة^(٥)، أمَّا في الحدثِ فالمُعْتَبَرُ الْأَوَّلُ اتِّفَاقاً، "سراج". وقوله: ((فلا تجبُ إلخ)) بيانٌ لثمرَةِ الخلاف، فعلى قول "الرازي" تجبُ إعادةُ السَّعْيِ؛ لأنَّ الطَّوَافَ الْأَوَّلَ قَدْ انْفَسَخَ، فَكَأَنَّهُ لَمْ يَكُنْ، "سراج". فقوله في "البحر"^(٦): ((لا ثمرَةَ للخلاف)) خلافُ الواقع^(٧).

(١) "الجوهرة النيرة": كتاب الحج - باب الجنایات ٢١١/١.

(٢) "ح": كتاب الحج - باب الجنایات ق ١٣٩/ب - ١٤٠/أ.

(٣) "البحر": كتاب الحج - باب الجنایات - فصل ٢٠/٣ بتصرف.

(٤) "الهداية": كتاب الحج - باب الجنایات - فصل: ومن طاف طواف القدوم محدثاً ١٦٦/١.

(٥) في "الأصل" و"ب" و"م": ((الجنابة))، وهو خطأ.

(٦) "البحر": كتاب الحج - باب الجنایات - فصل ٢١/٣.

(٧) في "د" زيادة: ((فقوله في "البحر": والظاهر: أَنَّ الخلافَ لفظيٌّ لا ثمرَةٌ له؛ لأنَّ الدَّمَّ واجبٌ اتِّفَاقاً وإن اختلفَ

التخريجُ انتهى فيه ما فيه)).

وفي "الفتح": ((لو طاف للعمرة جنباً أو مُحْدِثاً فعليه دمٌ، وكذا لو تركَ من طوافِها شوطاً؛ لأنَّه لا مدخلَ للصدقةِ في العمرة)).

[١٠٤٦٩] (قوله: وفي "الفتح" ^(١) إلخ) عزاه إلى "المحيط"، ونقله في "الشرنبلالية" ^(٢)، ومثله في "اللباب" ^(٣) حيث قال: ((ولو طاف للعمرة كله أو أكثره أو أقله - ولو شوطاً - جنباً أو حائضاً أو نفساءً أو مُحْدِثاً فعليه شاة، لا فرق فيه بين الكثير والقليل والجنب والمحدث؛ لأنه لا مدخل في طواف العمرة للبدنة ولا للصدقة بخلاف طواف الزيارة، وكذا لو ترك منه - أي: من طواف العمرة - أقله ولو شوطاً فعليه دمٌ، وإن أعاده سقط عنه الدم)) اهـ.

لكن في "البحر" ^(٤) عن "الظهيرية" ^(٥): ((لو طاف أقله مُحْدِثاً وجبَ عليه لكل شوطٍ نصف صاعٍ من حنطة، إلا إذا بلغت قيمته دماً فينقص منه ما شاء)) اهـ. ومثله في "السراج"، والظاهر: أنه قول آخر، فافهم.

وأما ما سيأتي ^(٦) - من قول "المصنف": ((وكلُّ ما على المفرد به دمٌ بسبب جنائته على إحرامه فعلى القارن دمان، وكذا الصدقة))، وذكر "الشارح" هناك: ((أنَّ المتمتع كالقارن)) - فلا يردُّ على ما هنا وإن كانت جنابة المتمتع على إحرام الحج وإحرام العمرة؛ لأنَّ المراد هناك الجنابة بفعل شيءٍ من محظورات الإحرام بخلاف ترك شيءٍ من الواجبات كما سيأتي ^(٧) [٢/٤٢٨ ق/ب] في كلام "الشارح"، وهنا الجنابة بترك واجب الطهارة، فلا يُنافي وجوب الصدقة في العمرة بفعل المحذور، ولهذا لم يُعمَّم في "اللباب" ^(٨) بل قال: ((لا مدخل في طواف العمرة

(١) "الفتح": كتاب الحج - باب الجنايات ٤٦٤/٢.

(٢) "الشرنبلالية": كتاب الحج - باب الجنايات ٢٤٢/١ بتصرف يسير (هامش "الدرر والغرر").

(٣) انظر "إرشاد الساري": باب الجنايات - فصل في الجنابة في طواف العمرة ص ٢٣٦-٢٣٧.

(٤) "البحر": كتاب الحج - باب الجنايات - فصل ٢٤/٣.

(٥) "الظهيرية": كتاب الحج - الفصل السابع في الطواف والسعي ق ٧٢/أ.

(٦) ص ٣٢٤-٣٢٥ - "در".

(٧) ص ٣٢٤ - "در".

(٨) انظر "إرشاد الساري": باب الجنايات - فصل في الجنابة في طواف العمرة ص ٢٣٦-٢٣٧.

(أو أفاضَ من عرفة) ولو بندَّ بعيره (قبل الإمام) والغروب، ويسقطُ الدَّمُ بالَعَوْدِ....

للصدقة)) وإنْ أطلقَ "الشارح" العبارةَ تبعاً لـ "الفتح"، فتنبّه.

[١٠٤٧٠] (قوله: أو أفاضَ من عرفة إلخ) بأنْ جاوزَ حدودَها قبل الغروب، وإلا فلا شيء

عليه كما في "اللباب" (١).

[١٠٤٧١] (قوله: ولو بندَّ بعيره) النَّدُّ بفتح النون وتشديد الدال المهملة: الهروب، "ح" (٢).

قال في "اللباب": ((ولو ندَّ به بعيره فأخرجه من عرفة قبل الغروب لزمه دم، وكذا لو ندَّ بعيره فتبعه لأخذه)) اهـ.

قال شارحه "القاري" (٣): ((وفيه أنْ ترك الواجب لعذرٍ مُسْقِطٍ للدم)) اهـ. وأجيبُ

بأنه يمكنه التدارك بالَعَوْدِ، وهو مُسْقِطٌ للدم.

قلت: الأحسنُ الجواب بما قدّمناه (٤) أوّل الباب من أنْ المراد بالعذر المسقط للدم ما لا يكون

من قبَلِ العباد، وسيأتي (٥) توضيحه في الإحصار.

[١٠٤٧٢] (قوله: والغروب) قصّدَ بهذا العطف بياناً أنْ مرادهم بالإمام الغروبُ لما بينهما

من الملازمة، فإن الإمامَ لمّا كان الواجبُ عليه النَّفَرُ بعد الغروب كان النَّفَرُ معه نفراً بعد الغروب،

وإلا فلو غربت فنفروا ولم ينفر الإمامُ لا شيء عليهم، ولو نفرَ الإمامُ قبل الغروب فتابعوه كان

عليه وعليهم الدم، وذلك لأنّ الوقوف في جزءٍ من الليل واجبٌ، فتركه يلزمُ الدمُ كما

في "البحر" (٦)، "ح" (٧).

(١) انظر "إرشاد الساري": باب الوقوف بعرفة - فصل في حدود عرفة ص ١٤١-.

(٢) "ح": كتاب الحج - باب الجنایات ق ١٤٠/أ.

(٣) انظر "إرشاد الساري": باب الوقوف بعرفة - فصل في حدود عرفة ص ١٤١-.

(٤) المقولة [١٠٤٠٨] قوله: ((ولو ناسياً إلخ)).

(٥) المقولة [١٠٨٧٨] قوله: ((ولا إحصار بعدما وقف بعرفة)).

(٦) "البحر": كتاب الحج - باب الجنایات - فصل ٢٥/٣.

(٧) "ح": كتاب الحج - باب الجنایات ق ١٤٠/أ.

ولو بعده في الأصح، "غاية" (أو ترك أقل سبع الفرض) يعني: ولم يطف غيرُه،.....

[١٠٤٧٣] (قوله: ولو بعده في الأصح) إذا عادَ بعده فظاهرُ الرواية عدمُ السقوط، وصحَّح "القدوري"^(١) رواية "ابن شجاع" عن "الإمام": ((أنه يسقط))، وأفاد أنه لو عاد قبل الغروب يسقط الدم على الأصح بالأولى كما في "البحر"^(٢)، فافهم. وفي "شرح النقاية" لـ "القاري"^(٣): ((أنَّ الجمهور على أنَّ ظاهر الرواية هو الأصح، ولو عاد قبل الغروب فالأظهر عدمُ السقوط؛ لأنَّ استدامة الوقوف إلى الغروب واجب، فيفوت بفوت البعض)) اهـ.

قلت: وذكر "ابن الكمال" في "شرحه" على "الهداية" ما حاصله: ((أنَّ الشَّرَّاحَ هنا أخطؤوا في نقلِ الرواية^(٤)؛ لِمَا في "البدائع"^(٥): أنه لو عاد قبل الغروب وقبل نَفَرِ الإمام سقطَ عندنا خلافاً لـ "زفر"، وإنَّ عاد قبل الغروب بعدما خرج الإمام من عرفة رَوَى "ابن شجاع" عن "الإمام" أنه يسقط، واعتمده "القدوري"، وذكرَ في "الأصل"^(٦) عدمه، ولو عاد بعد الغروب لا يسقطُ بلا خلافٍ لتقرُّر الواجب، فلا يحتمل السقوط بالعود [٢/٤٢٩ق/أ]) اهـ.

[١٠٤٧٤] (قوله: سبع الفرض) بفتح السين، والفرض بمعنى المفروض صفةٌ لمحذوفٍ، أي:

(١) في "شرحه" على "مختصر الكرخي" كما في "النهر" ق ١٤٩/ب، ونقل تصحيحه أيضاً الغنيمي في "اللباب في شرح الكتاب": ٢٠٩/١.

(٢) "البحر": كتاب الحج - باب الجنائيات - فصل ٢٥/٣.

(٣) "شرح النقاية": كتاب الحج - فصل في الجنائيات وجزائها ٥٠٨/١ بتصرف.

(٤) أي: رواية ابن شجاع عن أبي حنيفة، ومن الشَّرَّاح الذين أخطؤوا في نقلها صاحب "العناية" وصاحب "البنية"؛ إذ نقلوا الرواية عن أبي حنيفة فيما لو عاد بعد غروب الشمس، على أنَّ الرواية عنه فيما لو عاد قبل الغروب بعدما خرج الإمام من عرفة، كما ذكره ابن الكمال نقلاً عن "البدائع"، فليتبَّه. انظر "العناية": كتاب الحج - باب الجنائيات ٤٦٧/٢ (هامش "فتح القدير")، و"البنية": ٢٩٢/٤، وانظر العزو الآتي لـ "البدائع".

(٥) "البدائع": كتاب الحج - فصل: وأما ركن الحج ١٢٧/٢ بتصرف.

(٦) "الأصل": كتاب المناسك - باب الخروج إلى منى ٣٤٧/٢.

حتى لو طاف للصَّدر انتقل إلى الفرض ما يكمله، ثم إن بقي أقلُّ الصَّدر فصدقة، وإلا فدم (وبترك أكثره).....

الطواف الفرض، أو على تقدير مضاف، أي: طواف الفرض لقول "الوقاية"^(١): ((أو أخر طواف الفرض أو ترك أقله))، وعلى كل إضافة ((سبع)) على معنى اللام، ولا يصح جعلها بيانية على معنى: سبع هي الفرض؛ لأنَّ الفرض في أشواط الطواف أكثر السبع لا كلها وإن قال المحقق "ابن الهمام"^(٢): ((إنَّ الذي ندينُ الله تعالى به أنه لا يُجزئ أقلُّ من السبع، ولا يُجبرُ بعضه بشيء))، فإنه من أبحاثه المخالفة لأهل المذهب قاطبة كما في "البحر"^(٣)، وقد قال تلميذه العلامة "قاسم": ((إنَّ أبحاثه المخالفة للمذهب لا تُعتبر))، فافهم.

[١٠٤٧٥] (قوله: حتى لو طاف للصَّدر أي: مثلاً؛ لأنَّ أيَّ طوافٍ حصل بعد الوقوف كان للفرض كما قدَّمناه، "شرنبلالية"^(٤). وأفاد ذلك بقوله: ((يعني: ولم يطف غيرهُ)).

[١٠٤٧٦] (قوله: ثم إن بقي أقلُّ الصَّدر) أي: إن بقي عليه أقلُّ أشواط الصَّدر، وهو قدر ما انتقل منه إلى الركن، بأن ترك من الفرض ثلاثة أشواط وطاف للصَّدر سبعة، فإنه ينتقل منها ثلاثة لطواف الفرض، وتبقى هذه الثلاثة عليه من طواف الصَّدر، فيلزم لها صدقة، أمَّا لو كان طاف للصَّدر ستة وانتقل منها ثلاثة يبقى عليه أكثر الصَّدر وهو أربعة، فيلزم لها دم. ثم هذا إن لم يكن

(قوله: ولا يصح جعلها بيانية على معنى: سبع هي الفرض إلخ) قد يقال: يصحُّ بتقدير أنَّ السبع مسمَّاة بالفرض، وهذا لا يُنافي أنَّ الفرض أربعة منها، وأيضاً تقدَّم له: ((أنه لو أطال الركوع أو القراءة أو السجود عن القدر المفروض يقع الكلُّ فرضاً، وما زاد عن الفرض يتصفُّ بالوجوب والسنية قبل وقوعه، وبعده يقع الكلُّ فرضاً، وما هنا يمكن أن يقال فيه كذلك.

(١) انظر "شرح الوقاية": كتاب الحج - باب الجنایات - فصل: ولا شيء إن نظر إلى فرج امرأة بشهوة إلخ ١٤٥/١-١٤٦ بتصرف (هامش "كشف الحقائق").

(٢) "الفتح": كتاب الحج - باب الجنایات - فصل: ومن طاف طواف القدوم محدثاً ٤٦٤/٢.

(٣) "البحر": كتاب الحج - باب الجنایات - فصل ٢٢/٣.

(٤) "الشرنبلالية": كتاب الحج - باب الجنایات ٢٤٢/١ (هامش "الدرر والغرر").

بقي مُحَرِّماً) أبداً في حقِّ النساء (حتى يطوف) فكلَّمَا جَامَعَ لَزِمَهُ دَمٌ إذا تعدَّدَ المجلسُ، إِلَّا أَنْ يَقْصِدَ الرَّفْضَ، "فتح"^(١) (أو) تَرَكَ (طوافَ الصَّدَرِ.....

٢٠٦/٢ أخرَ طوافَ الصَّدَرِ إلى آخرِ أيامِ التشريقِ^(٢)، وإِلَّا لَزِمَهُ مع الصدقةِ أو الدمِ صدقةٌ أخرى لتأخيرِ أقلِّ الفرض عند "الإمام" لكلِّ شوطٍ نصفُ صاعٍ من بُرٍّ خلافاً لهما كما في "البحر"^(٣)، ومثله في "التاترخانية"^(٤) و"القهُستاني"^(٥) و"اللباب"^(٦)، لكن في "الشرنبلالية"^(٧) عن "الفتح"^(٨): ((وإن كان ترك أقله - أي: أقل طواف الفرض - لزمه للتأخير دمٌ وصدقةٌ للمتروك من الصَّدَرِ)) اهـ. فأوجبَ دماً لتأخيرِ الأقلِّ كما ترى، فتأمل.

[١٠٤٧٧] (قوله: بقي مُحَرِّماً) فإن رجَعَ إلى أهله فعليه حتماً أن يعودَ بذلك الإحرام، ولا يُجزِي عنه البدلُ، "الباب"^(٩).

[١٠٤٧٨] (قوله: في حقِّ النساء) لأنه بالحلقِ حلٌّ له ما سواه من حتى يطوف.

[١٠٤٧٩] (قوله: لزمه دمٌ) أي: شاةٌ أو بدنةٌ على ما سيأتي^(١٠).

[١٠٤٨٠] (قوله: إِلَّا أَنْ يَقْصِدَ الرَّفْضَ) أي: فلا يلزمه بالثاني شيءٌ وإن تعدَّدَ المجلسُ مع أنَّ نيةَ الرفضِ باطلةٌ؛ لأنه لا يخرجُ^(١١) عنه إِلَّا بالأعمال، لكن لما كانت المحظوراتُ مستندةً

(١) "الفتح": كتاب الحج - باب الجنائيات ٤٥٤/٢.

(٢) في "ب": ((التشريف))، وهو تحريف.

(٣) "البحر": كتاب الحج - باب الجنائيات - فصل ٢٢/٣.

(٤) "التاترخانية": كتاب الحج - الفصل السابع في الطواف والسعي ٥٢٠/٢.

(٥) "جامع الرموز": كتاب الحج - فصل الجنائيات ٢٥٦/١-٢٥٧.

(٦) انظر "إرشاد الساري": باب الجنائيات - فصل: ولو طاف للزيارة جنباً ص ٢٣٣-٢٣٤.

(٧) "الشرنبلالية": كتاب الحج - باب الجنائيات ٢٤٦/١ (هامش "الدرر والغرر").

(٨) "الفتح": كتاب الحج - باب الجنائيات ٤٦٤/٢-٤٦٥ بتصرف.

(٩) انظر "إرشاد الساري": باب الجنائيات - فصل في حكم الجنائيات في طواف الزيارة ص ٢٣٢.

(١٠) المقولة [١٠٥٥٦] قوله: ((بعد وقوفه)) وما بعدها.

(١١) في "الأصل": ((يحتاج))، وهو خطأ.

أو أربعة منه).....

إلى قصدٍ واحدٍ - وهو تعجيلُ الإحلال - كانت متَّحدةً، فكفاه دمٌ واحدٌ، "بحر" (١). قال في "اللباب" (٢): ((واعلم أنَّ المحرم إذا نوى رفضَ الإحرام، [٢/ق ٤٢٩/ب] فجعلَ يصنعُ ما يصنعه الحلال من لبسِ الثياب والتطيب والحلق والجماع وقتلِ الصيد فإنه لا يخرجُ بذلك من الإحرام، وعليه أن يعودَ كما كان مُحرمًا، ويجبُ دمٌ واحدٌ لجميع ما ارتكبَ ولو كلَّ المحظورات، وإنما يتعدَّدُ الجزاءُ بتعدُّدِ الجنایات إذا لم يتو الرِّفْضَ. ثم نيةُ الرِّفْضِ إنما تُعتبرُ ممن زعمَ أنه خرجَ منه بهذا القصدِ لجهله مسألة عدم الخروج، وأمَّا مَنْ عَلِمَ أنه لا يخرجُ منه بهذا القصدِ فإنها لا تُعتبرُ منه)) اهـ.

قلت: وما ذكر من أنَّ نيةَ الرِّفْضِ باطلةٌ، وأنه لا يخرجُ من الإحرام إلا بالأفعالِ محمولٌ على ما إذا لم يكن مأمورًا بالرِّفْضِ كما سنذكره (٣) آخر الجنایات، ومن المأمورِ بالرِّفْضِ المحصرُ بمرضٍ أو عدوٍّ؛ لأنه بذبحِ الهدي يحلُّ ويرتفعُ إحرامه على ما سيأتي (٤) في بابه، وسنذكرُ هناك أيضاً أنَّ كلَّ مَنْ مُنِعَ عن المضى في موجبِ الإحرام لحقَّ العبدُ فإنه يتحلَّلُ بغيرِ الهدي كالمرأة والعبد لو أحرماً بلا إذنِ الزوج والمولى، فإنَّ لهما أن يُحلَّلاهما في الحالِ بلا ذبحٍ. وبما قرَّرنَاهُ اندفعَ ما في "الشرنبلالية" (٥)، حيث زعمَ المنافاة بين ما مرَّ (٦) من أنه لا يخرجُ عن الإحرام إلا بالأفعالِ وبين مسألة تحليلِ المولى أمتُه بنحوِ قصِّ ظفرٍ أو جماعٍ. [١٠٤٨١] (قوله: أو أربعة منه) أمَّا لو تركَ أقلُّه ففيه صدقةٌ كما يأتي (٧).

(١) "البحر": كتاب الحج - باب الجنایات - فصل: ولا شيء إن نظر إلخ ١٧/٣ بتصرف.

(٢) انظر "إرشاد الساري": باب الجنایات - فصل في ارتكاب المحرم المحظور ص ٢٧٢ -.

(٣) المقالة [١٠٧٩٥] قوله: ((بالحلق)).

(٤) المقالة [١٠٨٤٥] قوله: ((أو هلاك نفقة)).

(٥) "الشرنبلالية": كتاب الحج - باب الجنایات ٢٤٦/١ (هامش "الدرر والغرر").

(٦) في هذه المقالة.

(٧) ص ٢٥٥ - "در".

ولا يتحقق التَّركُ إلا بالخروج من مَكَّةَ (أو) تَرَكَ (السَّعْيَ) أو أكثرَهُ، أو رَكِبَ فيه بلا عذرٍ (أو الوقوفَ بِجَمْعٍ) يعني: مزدلفة.....

(تَبْيِيْهٌ)

لم يُصرِّحوا بحكم طواف القدوم لو شرع فيه وترك أكثرَهُ أو أقلَّهُ، والظاهر أنه كالصَّدر لوجوبه بالشُّروع، وقدَّمنا^(١) تمامه في باب الإحرام.

[١٠٤٨٢] (قوله: ولا يتحقق التَّركُ إلا بالخروج من مَكَّةَ) لأنه ما دام فيها لم يُطالب به ما لم يُردِّ السَّفرَ، قال في "البحر"^(٢): ((وأشارَ بالترك إلى أنه لو أتى بما تركَهُ لا يلزمه شيءٌ مطلقاً؛ لأنه ليس بمؤقتٍ)) اهـ. أي: ليس له وقتٌ يفوتُ بفوته.

وقدَّمنا^(٣) عن "النهر" و"اللباب": ((أنه لو نفرَ ولم يطفُ وجَبَ عليه الرجوع ليطوف ما لم يُجاوز الميقات، فيُخَيَّرُ^(٤) بين إراقة الدم والرجوع بإحرامٍ جديدٍ بعمرةٍ، ولا شيءٍ عليه لتأخيرهِ)).

[١٠٤٨٣] (قوله: بلا عذرٍ) قيدٌ للترك والرُّكوب، قال في "الفتح"^(٥) عن "البدائع"^(٦): ((وهذا حكمُ تركِ الواجب في هذا الباب)) اهـ. أي: أنه إن تركَهُ بلا عذرٍ لزمه دمٌ، وإن عذرَ فلا شيءٌ عليه مطلقاً، وقيل: فيما وردَ به النصُّ فقط، وهذا بخلاف ما لو [٢/ق ٤٣٠/أ] ارتكبَ محظوراً كاللبس والطَّيب، فإنه يلزمه مُوجِبُهُ ولو بعذرٍ كما قدَّمناه^(٧) أوَّلَ الباب^(٨)، ثم لو أعاد السَّعْيَ

(١) المقالة [٩٩٩٢] قوله: ((سبعة أشواط)).

(٢) "البحر": كتاب الحج - باب الجنايات ٢٣/٣.

(٣) المقالة [١٠٢٣٢] قوله: ((وهو واجب)).

(٤) في "ب" و"م": ((فخير)).

(٥) "الفتح": كتاب الحج - باب الجنايات ٤٦٧/٢.

(٦) "البدائع": كتاب الحج - فصل: وأما واجبات الحج ١٣٤/٢.

(٧) المقالة [١٠٤٠٨] قوله: ((ولو ناسياً إلخ)).

(٨) في "د" زيادة: ((لكن ذكرَ في "شرح اللباب" ما يدلُّ على أنَّ المراد بالعذرِ المسقطُ للدم ما لا يكونُ من العباد، حيث قال - عند قول "اللباب": ولو فاتته الوقوف بمزدلفة بإحصار فعليه دمٌ - : هذا غيرُ ظاهر؛ لأنَّ الإحصارَ من جملة الأعذار، اللهم إلا أن يقال: إنَّ هذا مانعٌ من جانب المخلوق فلا يُؤثر، ويدلُّ له ما في "البدائع" فيمن أُحصِرَ بعد الوقوف حتَّى مضتْ أيامُ النحر ثم خُلِّيَ سبيلُهُ: أنَّ عليه دمًا لترك الوقوف بمزدلفة، ودمًا لترك الرمي، ودمًا لتأخير طواف الزيارة انتهى. ومثله في إحصار "البحر" وسيأتي)).

(أو الرَّمْيَ كُلَّهُ أو في يومٍ واحدٍ أو الرَّمْيَ الأوَّلَ أو أكثرَهُ).....

ماشياً بعدما حلَّ وجامع لم يلزمه دم؛ لأنَّ السَّعي غيرُ مؤقَّت، بل الشرطُ أن يأتي به بعد الطواف وقد وُجِدَ، "بحر" (١).

[١٠٤٨٤] (قوله: أو الرَّمْيَ كُلَّهُ) إنما وجبَ بتركه كُلِّهِ دمٌ واحدٌ؛ لأنَّ الجنسَ متحدٌ كما في الحلق، والتركُ إنما يتحقَّقُ بغروبِ الشمس من آخرِ أيامِ الرَّمْيِ وهو الرابع؛ لأنَّه لم يُعرَفْ قربةً إلاَّ فيها، وما دامت الأيامُ باقيةً فالإعادةُ ممكنةٌ، فيرميها على التأليف، ثمَّ بتأخيرها يجبُ الدمُ عنده خلافاً لهما، "بحر" (٢).

وبه عُلِمَ أنَّ التركَ غيرُ قيدٍ لوجوبِ الدمِ بتأخيرِ الرَّمْيِ كُلِّهِ أو تأخيرِ رمي يومٍ إلى ما يليه، أمَّا لو أخرَهُ إلى الليل فلا شيءَ عليه كما مرَّ (٣) تقريرُهُ في بحثِ الرَّمْيِ.

[١٠٤٨٥] (قوله: أو في يومٍ واحدٍ) ولو يومَ النَّحر؛ لأنَّه نسلَكُ تامٍّ، "بحر" (٤).

[١٠٤٨٦] (قوله: أو الرَّمْيَ الأوَّلَ) داخلٌ فيما قبله كما علمت، لكنَّه نصٌّ عليه تبعاً

لـ "الهداية" (٥)؛ لأنَّه لو تركَ جمرَةَ العقبة في بقيَّةِ الأيامِ يلزمُهُ صدقةٌ؛ لأنَّها أقلُّ الرَّمْيِ فيها، بخلاف اليومِ الأوَّلِ فإنَّها كلُّ رميهِ، "رحمتي"، فافهم.

[١٠٤٨٧] (قوله: أو أكثرَهُ) كأربعِ حصياتٍ فما فوقها في يومِ النَّحر، أو إحدى عشرةً فيما

بعده، وكذا لو أخرَ ذلك، أمَّا لو تركَ أقلَّ من ذلك أو أخرَهُ فعليه لكلِّ حصاةٍ صدقةٌ، إلاَّ أنْ يبلغ دماً فينقُصُ ما شاء، "الباب" (٦).

(١) "البحر": كتاب الحج - باب الجنایات - فصل: ولا شيءَ عليه إن نظر إلخ ٢٥/٣ بتصرف.

(٢) "البحر": كتاب الحج - باب الجنایات - فصل: ولا شيءَ عليه إن نظر إلخ ٢٥/٣.

(٣) المقولة [١٠١٦٥] قوله: ((ووقته)).

(٤) "البحر": كتاب الحج - باب الجنایات - فصل: ولا شيءَ عليه إن نظر إلخ ٢٥/٣ بتصرف.

(٥) "الهداية": كتاب الحج - باب الجنایات ١/١٦٨.

(٦) انظر "إرشاد الساري": باب الجنایات - فصل في الجنایة في رمي الجمرات ص ٢٤٠.

أي: أكثر رمي يوم (أو حلق في حلٍّ بحجٍّ) في أيام النحر، فلو بعدها فدمان (أو عمره) لاختصاص الحلق بالحرم (لا) دم (في معتمرٍ) خرج.....

[١٠٤٨٨] (قوله: أي: أكثر رمي يوم) المفهوم من "الهداية"^(١) عَوْدُ الضمير إلى الرمي الأول، وهو رمي العقبة في يوم النحر، وهو المفهوم من عبارة "المصنف" أيضاً، لكن ما ذكره "الشارح" أفوّد.

[١٠٤٨٩] (قوله: أو حلق في حلٍّ بحجٍّ أو عمره) أي: يجب دم لو حلق للحجٍّ أو للعمرة في الحلِّ لتوقّته بالمكان، وهذا عندهما خلافاً لـ "الثاني".

[١٠٤٩٠] (قوله: في أيام النحر) متعلّق بـ ((حلق)) بقيد كونه للحجٍّ، ولذا قدّمه على قوله: ((أو عمره))، فيتقيّد حلق الحاجِّ بالزمان أيضاً، وخالف فيه "محمد"، وخالف "أبو يوسف" فيهما، وهذا الخلاف في التّضمن بالدم لا في التحلّل، فإنّه يحصل بالحلق في أيّ زمان أو مكان، "فتح"^(٢). وأمّا حلق العمرة فلا يتوقّفت بالزمان إجماعاً، "هداية"^(٣). وكلام "الدرر"^(٤) يُوهِمُ أنّ قوله: ((في أيام النحر)) قيدٌ للحجِّ والعمرة، وعزاه إلى "الزيلعي"^(٥) مع أنّه لا إيهام في كلام "الزيلعي" كما يُعلّم بمراجعته [٢/ق ٤٣٠/ب].

[١٠٤٩١] (قوله: فدمان) دمٌ للمكان ودمٌ للزمان، "ط"^(٦).

[١٠٤٩٢] (قوله: لاختصاص الحلق) أي: لهما بالحرم، وللحجٍّ في أيام النحر، "ط"^(٧).

[١٠٤٩٣] (قوله: خرج) أي: من الحرم.

(١) "الهداية": كتاب الحج - باب الجنائيات ١/١٦٨.

(٢) "الفتح": كتاب الحج - باب الجنائيات ٢/٤٧١.

(٣) "الهداية": كتاب الحج - باب الجنائيات ١/١٦٨.

(٤) "الدرر": كتاب الحج - باب الجنائيات ١/٢٤٣.

(٥) "تبين الحقائق": كتاب الحج - باب الجنائيات ٢/٦٢.

(٦) "ط": كتاب الحج - باب الجنائيات ١/٥٢٤.

(٧) "ط": كتاب الحج - باب الجنائيات ١/٥٢٤.

(ثُمَّ رَجَعَ مِنْ حِلٍّ) إِلَى الْحَرَمِ (ثُمَّ قَصَّرَ) وَكَذَا الْحَاجُّ إِنْ رَجَعَ فِي أَيَّامِ النَّحْرِ، وَإِلَّا فَدَمٌ لِلتَّأْخِيرِ (أَوْ قَبْلَ) عَطْفٌ عَلَى ((حَلَقَ)) (أَوْ لَمَسَ بِشَهْوَةٍ أَنْزَلَ أَوْ لَا).....

[١٠٤٩٤] (قوله: ثُمَّ رَجَعَ مِنْ حِلٍّ) أي: قبل أن يحلق أو يقصر في الحل.

[١٠٤٩٥] (قوله: وَكَذَا الْحَاجُّ إلخ) فيه ردٌّ على صاحب "الدرر"^(١) و"صدر الشريعة"^(٢)

و"ابن كمال"، حيث أطلقوا وجوبَ الدم بمخروجه قبل التحلل ثم رجوعه، فإنَّ ذات الخروج من الحرم لا يلزم المحرم به شيء، قال في "الهداية"^(٣): ((ومن اعتَمَرَ فخرَجَ من الحرم وقصَّرَ فعليه دمٌ عندهما، وقال "أبو يوسف": لا شيء عليه، وإن لم يقصر حتى رجع وقصَّرَ فلا شيء عليه في قولهم جميعاً؛ لأنَّه أتى به في مكانه، فلم يلزمه ضمانه)) اهـ.

قال في "العناية"^(٤): ((ولو فعلَ الحاجُّ ذلك لم يسقط عنه دمُ التأخير عند "أبي حنيفة")) اهـ.

فقد نصَّ على أنَّ الدم الذي يلزم الحاجَّ إنما هو لتأخيرِ الحلق عن أيامِ النَّحر، ويفيدُ أنه إذا عاد بعدما خرَجَ من الحرم، وحلَّقَ فيه في أيامِ النَّحر لا شيء عليه، وهذا لا يتوقَّفُ فيه مَنْ له أدنى إلمامٍ بمسائلِ الفقه، فليتنبَّه له، أفادَهُ في "الشرنبلالية"^(٥).

[١٠٤٩٦] (قوله: أَوْ قَبْلَ إلخ) حاصله أنَّ دواعيَ الجماع كالمعانقة والمباشرة الفاحشة والجماع

فيما دون الفرج والتقبيل واللمس بشهوةٍ مُوجِبَةٌ للدم أنزلَ أَوْ لَا، قبل الوقوف أو بعده، ولا يُفسدُ حجَّه شيءٌ منها كما في "اللباب"^(٦)، وشمل قوله: ((قبل الوقوف أو بعده)) ثلاثَ صورٍ: ما إذا كان قبل الوقوف والحلق، أو بعده قبل الحلق، أو بعد الوقوف والحلق قبل الطواف، ففي الأولين

(١) "الدرر": كتاب الحج - باب الجنائيات ٢٤٣/١.

(٢) "شرح الوقاية": كتاب الحج - باب الجنائيات ١٥٤/١ (هامش "كشف الحقائق").

(٣) "الهداية": كتاب الحج - باب الجنائيات ١٦٨/١-١٦٩.

(٤) "العناية": كتاب الحج - باب الجنائيات ٤٧١/٢ (هامش "فتح القدير").

(٥) "الشرنبلالية": كتاب الحج - باب الجنائيات ٢٤٤/١ (هامش "الدرر والغرر").

(٦) انظر "إرشاد الساري": باب الجنائيات - فصل في حكم دواعي الجماع ص ٢٣٠-.

في الأصح، أو استمَنَى بكفِّه أو جامعَ بهيمة.....

حصلَ الفرقُ بين الدَّواعي والجماعِ لمقتضٍ، وهو أنَّ الجماعَ في الأولى مُفسِدٌ لتعلُّقِ فساد الحجِّ بالجماع حقيقةً، قال في "البحر"^(١): ((وإنما لم يفسد الحجُّ بالدَّواعي كما يفسدُ بها الصومُ لأنَّ فساده معلَّقٌ بالجماع حقيقةً بالنصِّ، والجماعُ معنىٌ دونه، فلم يُلحقْ به))، وفي الثانية مُوجبٌ للبدنة لغلظِ الجنائية كما في "البحر"^(٢)، ولم يفسد لتمام حجِّه بالوقوف، ولا شيء من ذلك في الدَّواعي، وأمَّا الثالثةُ فاشترَكَ الجماعُ ودواعيه في وجوبِ الشَّاةِ لعدمِ المقتضي للفرقة المذكورة؛ لأنَّ الجماعَ هنا ليس جنائيةً غليظةً لوجود الحلِّ الأوَّلِ بالحلِّ، فلذا لم تجب به بدنة، [٢/ق/٤٣١/أ] ودواعيه مُلحقةٌ به في كثيرٍ من الأحكام، فافهم.

(تنبيه)

أطلقَ في التَّقييلِ واللمسِ، فعَمَّ ما لو صدَّرا في أجنبيَّةٍ أو زوجتِه أو أمتِه، والظاهرُ أنَّ الأمرَ كالأجنبيَّةِ وإن توقَّفَ فيه "الحمويُّ"، وأخرجَ بهما النظرَ إلى فرجِ امرأةٍ بشهوةٍ فأمنى فإنَّه لا شيءَ عليه - كما لو تفكَّرَ^(٣) - ولو أطلَّ النظرَ أو تکرَّرَ^(٤)، وكذا الاحتلامُ لا يُوجبُ شيئاً، "هندية"^(٥)، "ط"^(٦). [١٠٤٩٧] (قوله: في الأصح) لم أرَ مَنْ صرَّحَ بتصحيحه، وكأنَّه أخذهُ من التصريح بالإطلاقِ في "المبسوط"^(٧) و"الهداية"^(٨) و"الكافي"^(٩) و"البدائع"^(١٠) و"شرح المجمع" وغيرها كما

(١) "البحر": كتاب الحج - باب الجنائيات - فصل: ولا شيء عليه إن نظر إلخ ١٦/٣ بتصرف.

(٢) "البحر": كتاب الحج - باب الجنائيات - فصل: ولا شيء عليه إن نظر إلخ ١٩/٣.

(٣) من ((وأخرج)) إلى ((تفكر)) نقله في "الفتاوى الهندية" عن "الهداية".

(٤) قوله: ((ولو أطلَّ النظرَ أو تکرَّرَ)) نقله في "الفتاوى الهندية" عن "غاية السروجي".

(٥) قوله: ((وكذا الاحتلام لا يوجب شيئاً)) نقله في "الفتاوى الهندية" عن "السراج"، انظر "الفتاوى الهندية": كتاب

المناسك - الباب الثامن في الجنائيات - الفصل الرابع في الجماع ٢٤٤/١.

(٦) "ط": كتاب الحج - باب الجنائيات ٥٢٤/١.

(٧) "المبسوط": كتاب المناسك - باب الجماع ١٢٠/٤.

(٨) "الهداية": كتاب الحج - باب الجنائيات - فصل ١٦٤/١.

(٩) "كافي النسفي": كتاب الحج - باب الجنائيات ١/ق/٩٠ ب.

(١٠) "البدائع": كتاب الحج - فصل: وأما الذي يرجع إلى توابع الجماع ١٩٥/٢.

وَأَنْزَلَ (أَوْ أُخِّرَ) الْحَاجُّ (الْحَلْقَ أَوْ طَوَافَ الْفَرَضِ عَنْ أَيَّامِ النَّحْرِ) لِتَوَقُّتِهِمَا بِهَا.....

في "اللباب"^(١)، وَرَجَّحَهُ فِي "البحر"^(٢): ((بِأَنَّ الدَّوَاعِيَ مُحَرَّمَةٌ لِأَجْلِ الْإِحْرَامِ مُطْلَقًا، فَيُحِبُّ الدَّمُ مُطْلَقًا))، وَاشْتَرَطَ فِي "الجامع الصغير"^(٣) الْإِنْزَالَ، وَصَحَّحَهُ "قَاضِيخَان" فِي "شرحهِ"^(٤).

[١٠٤٩٨] (قَوْلُهُ: وَأَنْزَلَ) قَيْدٌ لِلْمَسْأَلَتَيْنِ، فَإِنْ لَمْ يُنْزَلْ فِيهِمَا فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ، "ط"^(٥).

[١٠٤٩٩] (قَوْلُهُ: أَوْ أُخِّرَ الْحَاجُّ) قَيْدٌ بِهِ لِأَنَّ حَلْقَ الْمُعْتَمِرِ لَا يَتَقَيَّدُ بِالزَّمَانِ، وَكَذَا طَوَافُهُ،

فَلَا يُلْزَمُهُ بِتَأْخِيرِهِمَا شَيْءٌ، "ط"^(٦).

[١٠٥٠٠] (قَوْلُهُ: أَوْ طَوَافَ الْفَرَضِ) أَيُّ: كُلُّهُ أَوْ أَكْثَرُهُ، فَلَوْ أُخِّرَ أَقْلُهُ يَجِبُ صَدَقَةٌ، وَأُشَارَ

إِلَى أَنَّهُ لَوْ أُخِّرَ طَوَافَ الصَّدَرِ لَا يَجِبُ شَيْءٌ، "قَهْستَانِي"^(٧).

[١٠٥٠١] (قَوْلُهُ: لِتَوَقُّتِهِمَا) أَيُّ: الْحَلْقِ وَطَوَافِ الْفَرَضِ ((بِهَا)) أَيُّ: بِأَيَّامِ النَّحْرِ عِنْدَ "الإمام"،

وَهَذَا عَلَّةٌ لَوْ جُوبِ الدَّمُ بِتَأْخِيرِهِمَا، قَالَ فِي "الشَّرْنبَلَالِيَّةِ"^(٨): ((وَهَذَا إِذَا كَانَ تَأْخِيرُ الطَّوَافِ

بِلا عَذْرِ، حَتَّى لَوْ حَاضَتْ قَبْلَ أَيَّامِ النَّحْرِ وَاسْتَمَرَّ بِهَا حَتَّى مَضَتْ لَا شَيْءَ عَلَيْهَا بِالتَّأْخِيرِ، وَإِنْ

حَاضَتْ فِي أَثْنَائِهَا وَجَبَ الدَّمُ بِالتَّفْرِيطِ فِيمَا تَقَدَّمَ، كَذَا فِي "الْجَوْهَرَةِ"^(٩) عَنْ "الْوَجِيزِ". وَأَفَادَ

"شَيْخُنَا": أَنَّهُ لَا تَفْرِيطَ لِعَدَمِ وَجُوبِ الطَّوَافِ عَيْنًا فِي أَوَّلِ وَقْتِهِ، فَفِي إِزَامِهَا بِالْدمِ وَقَدْ حَاضَتْ

(قَوْلُهُ: فَفِي إِزَامِهَا بِالْدمِ وَقَدْ حَاضَتْ فِي الْأَثْنَاءِ نَظَرٌ) قَدْ يَقَالُ: إِنَّهُ بِوُجُودِ الْعَذْرِ فِي آخِرِ الْوَقْتِ

تَبَيَّنَ أَنَّ أَوَّلَهُ - وَهُوَ مَا قَبْلَ الْعَذْرِ - مُتَعَيَّنٌ لِأَدَائِهَا فِيهِ كَمَا فِي قِضَاءِ الصَّوْمِ بَعْدَ الْإِقَامَةِ، فَإِنَّهُ مُوسَّعٌ،

وَبِالْمَوْتِ يَتَضَيَّقُ عَلَيْهِ فِيمَا قَبْلَهُ وَيَتَبَيَّنُ أَنَّ مَا قَبْلَهُ وَقْتُهِ الْمَعْيْنُ، فَلِذَا أَوْجَبْنَا عَلَيْهِ الْإِيصَاءَ، تَأَمَّلْ.

(١) انظر "إرشاد الساري": باب الجنایات - فصل في حكم دواعي الجماع ص ٢٣٠ -.

(٢) "البحر": كتاب الحج - باب الجنایات - فصل: ولا شيء عليه إن نظر إلخ ١٦/٣.

(٣) "الجامع الصغير": كتاب الحج - باب المحرم إذا قلم أظافيره ص ١٥٦ -.

(٤) "شرح الجامع الصغير": كتاب الحج - باب المحرم إذا قلم أظافيره ١/ق ٧٢/ب.

(٥) "ط": كتاب الحج - باب الجنایات ١/٥٢٥.

(٦) "ط": كتاب الحج - باب الجنایات ١/٥٢٥.

(٧) "جامع الرموز": كتاب الحج - فصل الجنایات ١/٢٥٦ بتصرف.

(٨) "الشَّرْنبَلَالِيَّة": كتاب الحج - باب الجنایات ١/٢٤٣ (هامش "الدرر والغرر").

(٩) "الْجَوْهَرَةُ النِّيرَةُ": كتاب الحج - باب الجنایات في الحج ١/٢١٣.

(أو قدَّمَ نسكاً على آخر) فيجبُ في يوم النحر أربعة أشياء: الرمي، ثم الذبح لغير المفرد، ثم الحلق، ثم الطواف،.....

في الأثناء نظر)) اهـ. وتقدّم^(١) تمامه في بحث الطواف.

[١٠٥٠٢] (قوله: أو قدَّمَ نسكاً على آخر) أي: وقد فعله في أيام النحر لثلاثاً يستغنى عنه بقوله

قبله: ((أو أخر الحلق إلخ))، "شربلاية"^(٢).

[١٠٥٠٣] (قوله: فيجبُ إلخ) لما كان قوله: ((أو قدَّمَ إلخ)) بياناً لوجوب الدم بعكس

الترتيب فرَّع عليه أنَّ الترتيب واجبٌ مع بيان ما يجبُ ترتيبه وما لا يجبُ، فافهم.

[١٠٥٠٤] (قوله: لغير المفرد) أمّا هو فالذبحُ له مستحبٌّ كما مرَّ^(٣).

(قول "الشارح": فيجبُ في يوم النحر أربعة أشياء: الرمي إلخ) ربما يُتوهَّم منه وجوبُ هذه الأشياء في يوم النحر الأول، وليس كذلك؛ إذ لا يجبُ فيه إلا الرمي بخلاف الباقي، فإنه لا يختصُّ به، ولو أُريدَ الجنسُ يُوهِمُ جوازَ تأخير رمي أول يومٍ عنه، فلو قال: فيجبُ الترتيبُ بين الرمي ثم الذبح ثم الحلق لغير المفرد، وبين الرمي ثم الحلق له لكان أولى. اهـ "سندي".

(قوله: وقد فعله في أيام النحر لثلاثاً يستغنى عنه إلخ) إذا لم يُقَيَّد التقديّم والتأخير بكونه في أيام النحر لا يتأتى الاستغناء، بل لا بدَّ من ذكر مسألة الترتيب، ولا يُستغنى عن إحدى المسألتين بالأخرى كما هو ظاهر.

(قوله: لما كان قوله: أو قدَّمَ إلخ بياناً لوجوب الدم بعكس الترتيب فرَّع عليه إلخ) تفرُّع وجوب الترتيب على وجوب الدم بعكس الترتيب صحيحٌ، لكنَّ "الشارح" لم يقتصر على ذلك، بل زاد في التفرُّع على ما ذكره "المصنّف" وجوبَ الأشياء الأربعة في يوم النحر مع أنه لا يتفرَّع عليه، إلا أن يقال: المراد وجوبها من حيث ترتيبها لا من حيث ذاتها كما يدلُّ قوله: ((الرمي ثم الذبح إلخ))، وكلامُ المحشّي يفيدُ أنَّ المقصود تفرُّع أنَّ الترتيب واجبٌ وبيانُ ما يجبُ في يوم النحر زيادةً في الفائدة، لا أنه من ضمن المفرَّع، وهذا خلافُ ما يفيدُه كلامُ "الشارح".

(١) المقولة [١٠١٩٨] قوله: ((إنَّ قَدَرَ أربعة أشواط)).

(٢) "الشربلاية": كتاب الحج - باب الجنائيات ٢٤٣/١ (هامش "الدرر والغرر").

(٣) المقولة [١٠١٧٠] قوله: ((لأنَّه مفرد)).

لكن لا شيء على من طاف قبل الرمي والحلق، نعم يكره، "لباب"، وقد تقدّم، كما لا شيء على المفرد إلا إذا حلق قبل الرمي؛ لأنّ ذبحه لا يجب. (ويجب دمان على قارن حلق قبل ذبحه) دم للتأخير ودم للقران على المذهب....

[١٠٥٠٥] (قوله: لكن لا شيء على من طاف^(١)) أي: مفرداً أو غيره، "شرح اللباب"^(٢).
 [١٠٥٠٦] (قوله: قبل الرمي والحلق^(٣)) أي: وكذا [٢/ق ٤٣١/ب] قبل الذبح بالأولى؛ لأنّ الرمي مقدّم على الذبح، فإذا لم يجب ترتيب الطواف على الرمي لا يجب على الذبح.
 [١٠٥٠٧] (قوله: وقد تقدّم^(٤)) أي: عند ذكر الواجبات.
 [١٠٥٠٨] (قوله: كما لا شيء على المفرد إلخ) فيجب تقديم الرمي على الحلق للمفرد وغيره، وتقديم الرمي على الذبح، والذبح على الحلق لغير المفرد، ولو طاف المفرد وغيره قبل الرمي والحلق لا شيء عليه، "لباب"^(٥). وكذا لو طاف قبل الذبح كما علمت.
 والحاصل: أنّ الطواف لا يجب ترتيبه على شيء من الثلاثة، وإنما يجب ترتيب الثلاثة: الرمي ثمّ الذبح ثمّ الحلق، لكنّ المفرد لا ذبح عليه، فيجب عليه الترتيب بين الرمي والحلق فقط.
 [١٠٥٠٩] (قوله: حلق قبل ذبحه) وكذا لو حلق قبل الرمي بالأولى، "بحر"^(٦). وإنما وضع

٢٠٨/٢

(١) في "د" زيادة: ((استدراك على ترتيب الطواف على ما قبله، ولذا لم يذكره المصنّف في الواجبات، بل قال: والترتيب بين الرمي والذبح والحلق يوم النحر، وذكر الشارح هناك: أنّ الترتيب بين الطواف وبين الرمي والحلق سنة، وظاهر قوله: كما لا شيء على المفرد وأنّ قبله في المتمتع والقارن خلاف ما ذكر المحشّي، وعليه فعدم ذكره الذبح لعله بالأولى؛ لأنّه إذا لم يكن بينه وبين الرمي المتقدّم على الذبح ترتيب فلائذ لا يكون بينه وبين الذبح ترتيب أولى)).

(٢) انظر "إرشاد الساري": باب الجنائيات - فصل في ترك الترتيب بين أفعال الحج ص ٢٤٠-.

(٣) في "د" زيادة: ((لكنّه لا يحلّ له شيء، كما مرّ عند قوله: وحلّ له النساء)).

(٤) ٥٠٣/٦ "در".

(٥) انظر "إرشاد الساري": باب الجنائيات - فصل في ترك الترتيب بين أفعال الحج ص ٢٤٠-.

(٦) "البحر": كتاب الحج - باب الجنائيات - فصل: ولا شيء عليه إنّ نظر إلخ ٢٧/٣-٢٨.

كما حرّره "المصنّف"^(١)، قال: ((وبه اندفع ما توهمه بعضهم من جعل الدّمين للجناية)).

(وإن طيّب) جوابه قوله الآتي: ((تصدّق)).....

المسألة في القارن لأنّ المفرد لا شيء عليه في ذلك؛ لأنّه لا ذبح عليه، فلا يتصور تأخير النسك وتقديمه بالخلق قبله، "ابن كمال".

[١٠٥١٠] (قوله: كما حرّره "المصنّف") أي: تبعاً لشيخه في "البحر"^(٢).

[١٠٥١١] (قوله: وبه) أي: بما ذكر من أنّ المذهب أنّ أحد الدّمين للتأخير والآخر للقران الذي هو دم شكر، فافهم.

[١٠٥١٢] (قوله: ما توهمه بعضهم) أي: صاحب "الهداية"^(٣) حيث قال: ((دم بالخلق في غير أوانه؛ لأنّ أوانه بعد الذّبح، ودم بتأخير الذّبح عن الخلق)) اهـ.

وقد خطّأه شراح "الهداية"^(٤) من وجوه: منها مخالفته لما نصّ عليه في "الجامع الصغير"^(٥): ((من أنّ أحد الدّمين للقران والآخر للتأخير))، ومنها أنّه يلزم منه أن يجب عليه خمسة دماء على قول من يقول: إنّ إحرام العمرة لا ينتهي بالوقوف؛ لأنّ جنايته على إحرامين، والتقديم والتأخير جنايتان، ففيهما أربعة دماء ودم القران، وأجاب في "البحر"^(٦) عن الأوّل: ((بأنّ ما مشى عليه

(١) "المنح": كتاب الحج - باب الجنائيات ١/ق ١٠٥/ب بتصرف.

(٢) "البحر": كتاب الحج - باب الجنائيات - فصل: ولا شيء عليه إن نظر إلخ ٢٦/٣.

(٣) "الهداية": كتاب الحج - باب الجنائيات - فصل ١/١٦٩.

(٤) انظر "الفتح" و"العناية" و"الكفاية": كتاب الحج - باب الجنائيات ٢/٤٧٢-٤٧٣، و"البنية": ٣٠٠/٤-٣٠١.

(٥) عبارة "الجامع الصغير" الذي بين أيدينا في كتاب الحج - باب في الخلق والتقشير ص ١٦٥-: ((قارن خلق قبل أن يذبح فعليه دمان)).

(٦) "البحر": كتاب الحج - باب الجنائيات - فصل: ولا شيء عليه إن نظر إلخ ٢٧/٣-٢٨. وانظر حاشية "منحة الخالق على البحر الرائق" في هذا الموضع.

(أقل من عضو، أو ستر رأسه أو لبس أقل من يوم) في "الخزانة": ((في الساعة نصف صاع، وفيما دونها قبضة))، وظاهره أن الساعة فلكية (أو حلق) شاربته أو (أقل من ربع رأسه) أو لحيته أو بعض رقبته.....

رواية أخرى غير رواية "الجامع" وإن كان المذهب خلافة))، وعن الثاني: ((بأن التضاعف على القارن إنما يكون فيما إذا أدخل نقصاً في إحرام عمرته، وإلا فلا يجب إلا دم واحد، ولهذا إذا أفاض القارن قبل الإمام، أو طاف للزيارة جنباً أو محدثاً لا يلزمه إلا دم واحد؛ لأنه لا تعلّق للعمرة بالوقوف وطواف الزيارة))، وتأم الكلام عليه وعلى الجواب [٢/ق/٤٣٢ أ] عن بقية ما أورد عليه مبسوط فيه وفيما علّقناه عليه.

[١٠٥١٣] (قوله: أقل من عضو) أي: ولو أكثره كما مر، "ط"^(١). وهذا إذا كان الطيب قليلاً على ما مر^(٢) من التوفيق.

[١٠٥١٤] (قوله: في "الخزانة"^(٣) إلخ) أفاد في "البحر"^(٤) ضعفه كما قدّمناه^(٥) أوّل الباب. [١٠٥١٥] (قوله: أو حلق شاربته) لأنه تبع للحية، ولا يبلغ ربعها، والقول بوجوب الصدقة فيه هو المذهب المصحح، وقيل: فيه حكومة عدل، وقيل: دم كما حرّره في "البحر"^(٦). [١٠٥١٦] (قوله: أو أقل من ربع رأسه إلخ) ظاهره كـ "الكنز"^(٧) أن الواجب نصف صاع

(قوله: أفاد في "البحر" ضعفه إلخ) ذكر "الناطفي" في "الروضة" نحو ما في "الخزانة"، فهو مقيّد لما في المتن، فلذا مشى عليه أرباب المناسك كـ "الفارسي" و"اللباب" وغيرهما، فيندفع به تضعيف "البحر". اهـ "سندي".

(١) "ط": كتاب الحج - باب الجنائيات ٥٢٥/١.

(٢) المقولة [١٠٤١٢] قوله: ((كاملاً)).

(٣) هي "خزانة الأكمل" كما ذكر ذلك ابن عابدين ص ٢٢٥.

(٤) "البحر": كتاب الحج - باب الجنائيات ٩/٣.

(٥) المقولة [١٠٤٤٢] قوله: ((وفي الأقل صدقة)).

(٦) "البحر": كتاب الحج - باب الجنائيات ١١/٣.

(٧) انظر "شرح العيني على الكنز": كتاب الحج - باب الجنائيات ١٢٤/١.

(أو قَصَّ أَقْلَ من خمسة أَظْفِيرِهِ^(١) أو خمسة) إلى سِتَّةَ عَشَرَ (متفرقةً) من كلِّ عضوٍ أربعةً، وقد استقرَّ أنَّ لكلِّ ظفرٍ نصفَ صاعٍ إلاَّ أنَّ يبلغَ دماً.....

ولو كان شعرةً واحدةً، لكنَّ في "الخانية"^(٢): ((إنَّ تَتَفَ من رأسه أو أنفه أو لحيته شعراتٍ فلكلِّ شعرةٍ كفٌّ من طعامٍ))، وفي "خزانة الأكمل": ((في خصلةٍ نصفُ صاعٍ))، فظهر أنَّ في كلام "المصنّف" اشتباهاً؛ لأنَّه لم يبيِّن الصدقة ولم يُفصِّلها، "بحر"^(٣).

[١٠٥١٧] (قوله: وقد استقرَّ إلخ) إشارة إلى ما في عبارة "المصنّف" من الإيهام كعبارة "الدرر"^(٤) و"صدر الشريعة"^(٥) و"ابن كمال"؛ لأنَّ مُفَادَها أَنَّهُ يجبُ فيما فوق الواحدِ إلى الخمسِ نصفُ صاعٍ، قال في "الشرنبلالية"^(٦): ((وهو غلطٌ لما في "الكافي"^(٧) و"الهداية"^(٨) وشروحها^(٩)

(١) في "د" زيادة: ((قوله: (أو قَصَّ أَقْلَ من خمسة أَظْفِيرِهِ) في "الأشباه": ولو قَصَّ المحرَّم أَظْفَارَ يديه ورجليه في مجلسٍ واحدٍ فَإِنَّه يجبُ دَمٌ واحدٌ اتِّفَاقاً، فإنَّ كان في مجالسٍ فكَذَلِكَ عندَ مُحَمَّدٍ، وعلى قولهما يجبُ لكلِّ يدٍ دَمٌ، ولكلِّ رجلٍ دَمٌ إذا وُجِدَ ذلك في كلِّ مجلسٍ، حتَّى يجبُ أربعةُ دماءٍ إذا وُجِدَ في كلِّ مجلسٍ قَلَمٌ يدٍ أو رجلٍ، فجعلناها جنايةً واحدةً معنى لاتِّحادِ المقصود، وهو الارتفاق. فإذا اتَّحدَ المجلسُ يُعْتَبَرُ المعنى، وإذا اختلفَ تُعْتَبَرُ الجناياتُ لكونها أعضاءً متباينةً. وعلى هذا الاختلاف: لو جامعَ مرَّةً بعد أخرى مع امرأةٍ أو نسوةٍ فإنَّ كان في مجلسٍ واحدٍ يجبُ دَمٌ واحدٌ اتِّفَاقاً، وإنَّ كان في مجالسٍ فكَذَلِكَ عندَ مُحَمَّدٍ، وعلى قولهما يجبُ لكلِّ جماعٍ دَمٌ واحدٌ، إلاَّ أنَّ مشايخنا قالوا في الجماع بعد الوقوف في المرَّة الأولى: عليه بدنة، وفي المرَّة الثانية: عليه شاة، كذا في "المبسوط". وفي "الخانية": فإنَّ جامعَها مرَّةً بعد أخرى في غير ذلك المجلس قبل الوقوف بعرفة، ولم يقصد به رفضُ الحجَّةِ الفاسدة يلزمه دَمٌ آخرُ بالجماع الثاني في قول أبي حنيفة وأبي يوسف، ولو نوى بالجماع الثاني رفضَ الحجَّةِ الفاسدة لا يلزمه بالجماع الثاني شيءٌ. انتهى)).

(٢) "الخانية": كتاب الحج - فصل فيما يجب بلبس المخيط وإزالة التفت ٢٨٩/١ (هامش "الفتاوى الهندية").

(٣) "البحر": كتاب الحج - باب الجنایات ١٠/٣.

(٤) "الدرر": كتاب الحج - باب الجنایات ٢٤٤/١.

(٥) العبارة في متن "الوقاية" لا في "شرحها"، وقد شاع إطلاق الشرح على المتن والعكس، انظر "شرح الوقاية": كتاب

الحج - باب الجنایات - فصل: ولا شيء إنَّ نظر إلى فرج امرأة بشهوة إلخ ١٤٦/١ (هامش "كشف الحقائق").

(٦) "الشرنبلالية": كتاب الحج - باب الجنایات ٢٤٤/١ بتصرف (هامش "الدرر والغرر").

(٧) "كافي النسفي": كتاب الحج - باب الجنایات ١/ق ٩٠/ب.

(٨) "الهداية": كتاب الحج - باب الجنایات ١٦٣/١.

(٩) "الفتح" و"العناية" و"الكفاية": كتاب الحج - باب الجنایات ٤٥١/٢، و"البنابة": ٢٦٦-٢٦٥/٤.

فينقص ما شاء (أو طافَ للقدوم أو للصَّدرِ مُحدثاً، أو تركَ ثلاثةً من سَبْعِ الصَّدرِ) ويجبُ لكلِّ شوطٍ منه ومن السَّعي نصفُ صاعٍ.....

من أنه لو قصَّ أقلَّ من خمسةٍ فعليه بكلِّ ظفرٍ صدقةٌ، إلا أن يبلغَ ذلك دماً فينقص ما شاء، ولو قصَّ ستة عشرَ ظفراً من كلِّ عضوٍ أربعةً يجبُ بكلِّ ظفرٍ طعامُ مسكينٍ، إلا أن يبلغَ ذلك دماً فحينئذٍ ينقص ما شاء)) اهـ.

(تنبيه)

قال في "اللباب"^(١): ((كلُّ صدقةٍ تجبُ في الطواف فهي لكلِّ شوطٍ نصفُ صاعٍ، أو في الرَّمي فلكلِّ حصاةٍ صدقةٌ، أو في قَلَمِ الأظفار فلكلِّ ظفرٍ، أو في الصيدِ ونباتِ الحرم فعلى قدرِ القيمة)) اهـ، فليحفظ.

[١٠٥١٨] (قوله: فينقص ما شاء) أي: لئلاَّ يجبَ في الأقلِّ ما يجبُ في الأكثر، قال في "اللباب"^(٢): ((وقيل: ينقص نصفَ صاعٍ)) اهـ. ويأتي^(٣) بيانه قريباً.

[١٠٥١٩] (قوله: أو طافَ للقدوم) وكذا كلُّ طوافٍ تطوُّعٍ جبراً لما دخله من النقص بتركِ الطهارة، "نهر"^(٤).

[١٠٥٢٠] (قوله: من سَبْعِ الصَّدرِ) أمّا لو تركَ ثلاثةً من سَبْعِ القدوم [٢/ق ٤٣٢/ب] فلم يذكره، وقدّمنا^(٥) الكلام عليه.

[١٠٥٢١] (قوله: ومن السَّعي) أي: لو تركَ ثلاثةً منه أو أقلَّ فعليه لكلِّ شوطٍ منه صدقةٌ، إلا أن يبلغَ دماً فيُخَيَّرُ بين الدَّمِ وتنقيصِ الصدقة، "لباب"^(٦).

(١) انظر "إرشاد الساري": باب الجنایات - فصل: كل صدقة تجب في الطواف ص ٢٦٦.

(٢) انظر "إرشاد الساري": باب الجنایات - فصل في قلم الأظفار ص ٢٢٢.

(٣) المقولة [١٠٥٢٤] قوله: ((وأفاد الحدادي)).

(٤) "النهر": كتاب الحج - باب الجنایات - فصل: لما كانت الجنایة بالطيب ونحوه إلخ ق ١٤٨/ب - ١٤٩/أ.

(٥) المقولة [٩٩٩٢] قوله: ((سبعة أشواط)).

(٦) انظر "إرشاد الساري": باب الجنایات - فصل في الجنایة فيما يسعى ص ٢٣٨.

(أو إحدى الجمار الثلاث) ويجب لكل حصة صدقة إلا أن يبلغ دماً فكما مر، وأفاد "الحدادي": ((أنه ينقص نصف صاع)).....

[١٠٥٢٢] (قوله: أو إحدى الجمار الثلاث)^(١) أي: التي بعد يوم النحر، "ط"^(٢). والمراد أن يترك أقل جمار يوم ثلاث من يوم النحر وعشر مما بعده، "رحمتي".
[١٠٥٢٣] (قوله: فكما مر^(٣)) أي: ينقص ما شاء.

[١٠٥٢٤] (قوله: وأفاد "الحدادي") أي: في "السراج"، وتقدم^(٤) عن "اللباب" التعبير عنه بـ ((قل)) إشارة إلى ضعفه؛ لمخالفته لما في عامة الكتب من إطلاق التنقيص بما شاء، لكنه غير محرر؛ لأنه صادق بما لو شاء شيئاً قليلاً مثل كف من طعام في ترك ثلاث حصيات مثلاً لو بلغ الواجب فيها قيمة دم، مع أنه لو ترك حصة واحدة يجب نصف صاع، وقد التزم ذلك بعض شراح "اللباب" وقال: ((إنه الظاهر من إطلاقهم))، وهو بعيد كما علمت؛ لأنهم نقصوا عن قيمة الدم لئلاً يجب في القليل ما يجب في الكثير، فينبغي أن يكون ما في "السراج" بياناً لما أطلقوه بمعنى أنه ينقص ما شاء إلى نصف صاع لا أكثر لما قلنا، لكن ما في "السراج" مجمل، وقد فسره ما نقله بعضهم عن "البحر الزاخر": ((إذا بلغ قيمة الصدقات دماً ينقص منه نصف صاع ليلغ قيمة المجموع أقل من ثمن الشاة، وهكذا إذا نقص نصف صاع وكان ثمن الباقي مقدار ثمن الشاة ينقص إلى أن يصير ثمن الصدقة الباقية أقل من ثمن الشاة، حتى لو كان الواجب ابتداءً نصف صاع فقط - بأن قلّم ظفراً واحداً - وكان يبلغ هدياً ينقص منه ما شاء بحيث يصير ثمن الباقي أقل من ثمن الهدى)) اهـ.

٢٠٩/٢

(١) هذه المقولة في "ب" مقدمة على المقولتين: [١٠٥٢٠] و[١٠٥٢١]، وهو مخالف لنسق "الدر".

(٢) "ط": كتاب الحج - باب الجنایات ٥٢٥/١.

(٣) ص ٢٥٤-٢٥٥ - "در".

(٤) المقولة [١٠٥١٨] قوله: ((فينقص ما شاء)).

(أو حلقَ رأسٍ) مُحَرَّمٍ أو حلالٍ (غيره) أو رقبته أو قلمَ ظُفْره، بخلاف ما لو طَيَّبَ عضوَ غيره أو ألبسه مخيطاً فإنه لا شيء عليه إجماعاً، "ظهيرية"^(١) (تصدق بنصف صاع من بُرٍّ) كالْفِطْرَةِ (وإن طَيَّبَ أو حلقَ) أو لَبَسَ.....

[١٠٥٢٥] (قوله: أو حلقَ إلخ) اعلم أنَّ الخالق والمخلوق إمَّا أن يكونا مُحَرِّمين أو حلالين، أو الخالق محرماً والمخلوق حلالاً، أو بالعكس، ففي كلٍّ على الخالقِ صدقةٌ إلاَّ أن يكونا حلالين، وعلى المخلوق دمٌ إلاَّ أن يكون حلالاً، "نهاية". لكن في حلقِ المحرم رأسٍ حلالٍ يتصدق الخالقُ بما شاء، وفي غيره الصدقة نصفُ صاعٍ كما في "الفتح"^(٢) و"البحر"^(٣)، وبه يُعلم ما في قوله: ((أو حلالٍ))، ووقع في "العناية"^(٤) فيما إذا كان الخالق حلالاً والمخلوق محرماً: ((أنه لا شيء على الخالق اتفاقاً))، فليتأمل^(٥).

[١٠٥٢٦] (قوله: فإنه لا شيء عليه) [٢/٤٣٣ ق/أ] أي: على الفاعل، أمَّا المفعول فعليه الجزاء إذا كان محرماً، "الباب" و"شرحه"^(٦).

[١٠٥٢٧] (قوله: كالْفِطْرَةِ) أفاد أنَّ التقييد بنصفِ الصَّاع من البُرِّ اتفاقاً، فيحوزُ إخراج

(قولُ "الشارح": بخلاف ما لو طَيَّبَ عضوَ غيره إلخ) لأنَّ الإنسان يتأذى بتفثٍ غيره كما يتأذى بتفثٍ نفسه، ولا يتأذى بتجرُّده عن الطَّيب والمخيط، "رحمتي".

(١) "الظهيرية": كتاب الحج - فصل في الإحصار والجنائيات ق ٧٠/أ.

(٢) "الفتح": كتاب الحج - باب الجنائيات ٤٤٧/٢-٤٤٩.

(٣) "البحر": كتاب الحج - باب الجنائيات ١٢/٣-١٣.

(٤) "العناية": كتاب الحج - باب الجنائيات ٤٤٨/٢ (هامش "فتح القدير").

(٥) في "د" زيادة: ((أقول: ويجبُ على المخلوقِ له دمٌ، سواءً كان بأمره أو مُكرهاً أو نائماً، ولا رجوعَ له على الخالق خلافاً لفرقٍ لإدخاله في الورطة، ولنا أنَّ الرَّاحة حصلت له كالمفرد، ولا يرجعُ بالعقر على مَنْ غرَّهُ لمقابلته باللذة كما في "الكافي"، "شربلاية").

(٦) انظر "إرشاد الساري": باب الجنائيات - فصل: ولا فرق بين الرجل والمرأة في الطيب ص ٢١٨.

(بَعُذِرَ) خَيْرٌ:

الصاع من التمر أو الشعير، "ط" (١) عن "القَهْستاني" (٢). قال بعضُ المحشِّين: ((وَأَمَّا المخلوطُ بالشَّعيرِ فَإِنَّهُ يُنْظَرُ، فَإِنْ كَانَتْ الغَلْبَةُ للشَّعيرِ فَإِنَّهُ يَجِبُ عَلَيْهِ صَاعٌ، وَإِنْ كَانَتْ لِلْحِنْطَةِ فنصفُهُ، كَذَا فِي "خَزَانَةِ الْإِكْمَلِ"، فَإِنْ تَسَاوَيَا يَنْبَغِي وَجُوبُ الصَّاعِ احتياطاً، وما ذكرناه في الفِطْرَةِ يجري هنا)) اهـ.

[١٠٥٢٨] (قوله: بعذر) قيدٌ للثلاثة، وليست الثلاثة قيداً، فَإِنَّ جَمِيعَ محظوراتِ الإحرامِ إِذَا كَانَ بعذرٍ ففيه الخياراتُ الثلاثةُ كما في "المحيط" (٣)، "قَهْستاني" (٤). وَأَمَّا تركُ شيءٍ من الواجباتِ بعذرٍ فَإِنَّهُ لَا شَيْءَ فِيهِ عَلَى مَا مرَّ (٥) أَوَّلَ البَابِ عَنْ "البَابِ"، وفيه (٦): ((وَمِنَ الْأَعْذَارِ الحمَّى، والبردُ، والجرحُ، والقروحُ، والصُّدَاعُ، والشَّقِيقَةُ، والقملُ، وَلَا يُشْتَرَطُ دَوَامُ الْعِلَّةِ وَلَا أَدَاؤُهَا إِلَى التَّلَفِ، بَلْ وَجُودُهَا مَعَ تَعَبٍ وَمَشَقَّةٍ يَسِيحُ ذَلِكَ. وَأَمَّا الْخَطَأُ، وَالنَّسْيَانُ، وَالْإِغْمَاءُ، وَالْإِكْرَاهُ، وَالنَّوْمُ، وَعَدَمُ الْقُدْرَةِ عَلَى الْكَفَّارَةِ فَلَيْسَتْ بِأَعْذَارٍ فِي حَقِّ التَّخْيِيرِ، وَلَوْ ارْتَكَبَ الْمُحْظَرُ بِغَيْرِ عَذْرِ فَوَاجِبُهُ الدَّمُ عَيْنًا أَوْ الصَّدَقَةُ، فَلَا يَجُوزُ عَنِ الدَّمِ طَعَامٌ وَلَا صِيَامٌ، وَلَا عَنِ الصَّدَقَةِ صِيَامٌ، فَإِنْ تَعَذَّرَ عَلَيْهِ ذَلِكَ بَقِيَ فِي ذِمَّتِهِ)) اهـ.

وما في "الظهيرية" (٧): ((مَنْ أَنَّهُ إِنْ عَجَزَ عَنِ الدَّمِ صَامَ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ)) ضَعِيفٌ كَمَا فِي "الْبَحْرِ" (٨)،

(قوله: والقروح) في "القاموس": ((الْقَرْحُ وَيُضْمُّ: عَضُّ السَّلَاحِ وَنَحْوِهِ مِمَّا يَخْرُجُ بِالْبَدَنِ)).
(قوله: وما في "الظهيرية" مَنْ أَنَّهُ إِنْ عَجَزَ عَنِ الدَّمِ صَامَ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ ضَعِيفٌ إلخ) ذَكَرَ "السَّنْدِيُّ" مَا نَصَّهُ:
((قَالَ الشَّيْخُ "مُحَمَّدُ سَنَبِلٌ": إِذَا لَمْ يَجِدِ الدَّمُ صَامَ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ كَمَا فِي "المَحِيطِ الْبَرْهَانِيِّ" وَ"الظَّهِيرِيَّةِ"،

(١) "ط": كتاب الحج - باب الجنایات ٥٢٦/١.

(٢) "جامع الرموز": كتاب الحج - باب الجنایات ٢٥٧/١.

(٣) لم نعثَر على النقل في "المحيط البرهاني".

(٤) "جامع الرموز": كتاب الحج - فصل الجنایات ٢٥٨/١.

(٥) المقولة [١٠٤٠٨] قوله: ((ولو ناسياً إلخ)).

(٦) انظر "إرشاد الساري": باب الجنایات - فصل: ما ذكرنا من لزوم الدم والصدقة ص ٢٢٣.

(٧) "الظهيرية": كتاب الحج - فصل في المتعة والقران ق ٦٧/أ.

(٨) "البحر": كتاب الحج - باب الجنایات ١٥/٣ معزياً إلى "فتح القدير".

إِنْ شَاءَ (ذَبَحَ) فِي الْحَرَمِ.....

وفيه: ((ومن الأعداءِ خوفُ الهلاك، ولعلَّ المراد بالخوفِ الظنُّ لا مجردُ الوهم، فتحوزُ التغطيةُ والسُّتْرُ إِنْ غَلَبَ عَلَى ظَنِّهِ، لَكِنْ بِشَرَطٍ أَنْ لَا يَتَعَدَّى مَوْضِعَ الضَّرُورَةِ، فَيُغَطِّي رَأْسَهُ بِالْقَلَنْسُوءَةِ فَقَطْ إِنْ ائْتَفَعَتِ الضَّرُورَةُ بِهَا، وَحِينَئِذٍ فَلَفُ الْعِمَامَةِ عَلَيْهَا مُوجِبٌ لِلدَّمِ أَوْ الصَّدَقَةِ)) اهـ.

قلت: يعني إذا كانت نازلةً عن الرأس بحيث تغطِّي ربعاً مما تحرّمُ تغطيته، وإلاّ فقدّمنا^(١) عن "الفتح" وغيره التصريح بخلافه، وأنه مثل ما لو اضطرَّ لِحَبَّةٍ فَلَبَسَ جُبَّتَيْنِ، نعم يَأْتُمُّ، بخلاف ما لو لَبَسَ جُبَّةً وَقَلَنْسُوءَةً فَإِنَّ فِيهِ كَفَّارَتَيْنِ.

[١٠٥٢٩] (قوله: إِنْ شَاءَ ذَبَحَ إلخ) هذا فيما يجبُ فيه الدم، أمّا ما يجبُ فيه الصدقة إِنْ شَاءَ تَصَدَّقَ بِمَا وَجَبَ عَلَيْهِ مِنْ [٢/ق ٤٣٣/ب] نصفِ صَاعٍ أَوْ أَقَلَّ عَلَى مُسْكِينٍ، أَوْ صَامٍ يَوْمًا كَمَا فِي "اللياب"^(٢).

[١٠٥٣٠] (قوله: ذَبَحَ) أفاد أنه يخرجُ عن العُهْدَةِ بِمَجَرَّدِ الذَّبْحِ، فَلَوْ هَلَكَ أَوْ سُرِقَ لَا يَجِبُ غَيْرُهُ، بِخِلَافِ مَا لو سُرِقَ وَهُوَ حَيٌّ، وَإِنَّمَا لَا يَأْكُلُ مِنْهُ رِعَايَةً لِحَبَّةِ التَّصَدَّقِ، وَتَمَامُهُ فِي "البحر"^(٣).
[١٠٥٣١] (قوله: فِي الْحَرَمِ) فلو ذَبَحَ فِي غَيْرِهِ لَمْ يَجُزْ إِلَّا أَنْ يَتَصَدَّقَ بِاللَّحْمِ عَلَى سِتَّةِ مُسَاكِينٍ، كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ قَدْرُ قِيَمَةِ نِصْفِ صَاعٍ حَنْطَلَةٍ، فَيُجْزِيهِ بَدَلًا عَنِ الطَّعَامِ، "بحر"^(٤).

ونقل "الفارسي" نحوه عن "الذخيرة"، قال: ونقل شيخنا نحوه عن "الأسرار"، ولا يُنافيه ما في "شرح الطحاوي" وغيره أنه يجبُ الدَّمُ لَا يُجْزِيهِ غَيْرُهُ، وَيَنْبَغِي أَنْ يُحْمَلَ عَلَى مَا إِذَا وَجَدَهُ، فَمَا فِي "اللياب" و"شرحه" تبعاً لـ "الكبير" على خلافه، وما في "البحر الرائق" أيضاً ففيه ما فيه)) اهـ.

قلت: وفي هذا جوابٌ عن قول صاحب "البحر": ((ولم أره لغيرها، وفي الفتوى بهذا رفقٌ على الضُّعَفَاءِ وَالْمَسَاكِينِ)).

(١) المقولة [١٠٤٤٩] قوله: ((لَرِمَةُ دَمٍ وَأَيْمٌ)).

(٢) انظر "إرشاد الساري": باب الجنايات - فصل: ما ذكرنا من لزوم الدم والصدقة ص ٢٢٤.

(٣) انظر "البحر": كتاب الحج - باب الجنايات - فصل: ولا شيء عليه إِنْ نَظَرَ إلخ ١٥/٣.

(٤) "البحر": كتاب الحج - باب الجنايات ١٥/٣ بتصرف معزياً إلى الإسماعيلي.

(أو تصدَّق بثلاثة أصْوُعٍ طعامٍ على ستَّةِ مساكينَ) أين شاءَ (أو صامَ ثلاثةَ أيَّامٍ) ولو متفرِّقةً.....

[١٠٥٣٢] (قوله: أو تصدَّق) أفاد أنه لا بدَّ من التملك عند "محمدٍ"، ورجَّحه في "البحر"^(١) تبعاً لـ "الفتح"^(٢)، فلا تكفي الإباحةُ خلافاً لـ "أبي يوسف"، واختلَفَ النقلُ عن "الإمام".
[١٠٥٣٣] (قوله: بثلاثة أصْوُعٍ طعامٍ) بإضافةٍ ((أصْوُعٍ))، وهو بفتح الهمزة وضمَّ الصاد وسكون الواو، أو بسكون الصاد وضمَّ الواو جمعُ صاعٍ، "شرح النقاية" لـ "القاري"^(٣). والطعامُ: البرُّ بطريق الغلبة، "قهستاني"^(٤).

[١٠٥٣٤] (قوله: على ستَّةِ مساكينَ) كلُّ واحدٍ نصفُ صاعٍ، حتَّى لو تصدَّقَ بها على ثلاثةٍ أو سبعةٍ فظاهرُ كلامهم أنه لا يجوزُ؛ لأنَّ العددَ منصوصٌ عليه، وعلى قولٍ مَنْ اكتفى بالإباحةِ ينبغي أنه لو غدَّى مسكيناً واحداً وعشاهُ ستَّةَ أيَّامٍ أنْ يجوزَ أخذاً من مسألة الكفَّارات، "نهر"^(٥) تبعاً لـ "البحر"^(٦).

[١٠٥٣٥] (قوله: أين شاءَ) أي: في غير الحرم، أو فيه ولو على غيرِ أهله لإطلاق النصِّ بخلاف الذَّبْحِ، والتصدَّقُ على فقراءِ مكة أفضلُ، "بحر"^(٧). وكذا الصومُ لا يتقيَّدُ بالحرم، فيصومه

(قوله: أصْوُعٍ، وهو بفتح الهمزة وضمَّ الصاد إلخ) في "القاموس": ((الصَّاعُ جمعه أصْوُعٌ، وأصْوُعٌ، وأصْوَاعٌ، وصوْعٌ، وصيْعانٌ)) اهـ.

(١) "البحر": كتاب الحج - باب الجنائيات ١٥/٣.

(٢) "الفتح": كتاب الحج - باب الجنائيات ٤٥٢/٢.

(٣) "شرح النقاية": كتاب الحج - فصل في الجنائيات ٥١١/١ بتصرف.

(٤) "جامع الرموز": كتاب الحج - فصل الجنائيات ٢٥٧/١.

(٥) "النهر": كتاب الحج - باب الجنائيات ق ١٤٧/ب.

(٦) "البحر": كتاب الحج - باب الجنائيات ١٥/٣ بتصرف.

(٧) "البحر": كتاب الحج - باب الجنائيات ١٥/٣ بتصرف.

(وَوَطَّؤُهُ فِي إِحْدَى السَّبِيلَيْنِ) مِنْ آدَمِيٍّ (وَلَوْ نَاسِيًا).....

أَيْنَ شَاءَ كَمَا أَشَارَ إِلَيْهِ فِي "الْبَحْرِ"^(١)، وَصَرَّحَ بِهِ فِي "الشَّرَنْبِلَالِيَّةِ"^(٢) عَنْ "الْجَوْهَرَةِ"^(٣) وَغَيْرِهَا.
 [١٠٥٣٦] (قَوْلُهُ: وَوَطَّؤُهُ)^(٤) أَي: بِإِيْلَاجٍ^(٥) قَدَّرَ الْحَشْفَةَ وَإِنْ لَمْ يُنْزَلْ، وَلَوْ بِحَائِلٍ لَا يَمْنَعُ
 وَجُودَ الْحَرَارَةِ وَاللَّذَّةِ، وَسَوَاءٌ كَانَ فِي امْرَأَةٍ وَاحِدَةً أَوْ أَكْثَرَ، أَجْنَبِيَّةً أَوْ لَا، مَرَّةً أَوْ مِرَاراً، وَلَا يَتَعَدَّدُ
 الدَّمُّ إِلَّا بِتَعَدُّدِ الْمَجْلِسِ إِذَا لَمْ يَنْوِ بِالثَّانِي رَفْضَ الْإِحْرَامِ كَمَا مَرَّ^(٦) بَيَانُهُ، أَفَادَهُ فِي "الْبَحْرِ"^(٧).
 [١٠٥٣٧] (قَوْلُهُ: فِي إِحْدَى السَّبِيلَيْنِ) السَّبِيلُ يُذَكَّرُ وَيُؤَنَّثُ، أَي: الْقَبْلُ وَالذُّبُرُ، قَالَ
 فِي "النَّهْرِ"^(٨): ((ثُمَّ هَذَا فِي الذُّبُرِ أَصَحُّ الرَّوَايَتَيْنِ، وَهُوَ قَوْلُهُمَا)).
 [١٠٥٣٨] (قَوْلُهُ: مِنْ آدَمِيٍّ) فَلَا يَفْسُدُ بَوَاطِئُ الْبَهِيمَةِ مَطْلَقاً لِقُصُورِهِ، "بَحْر"^(٩). أَي: سَوَاءٌ
 أَنْزَلَ أَوْ لَا، وَقَدْ أَحَقُّوا الَّتِي لَا [٢/٤٣٤ ق/أ] تُشْتَهَى بِالْبَهِيمَةِ كَمَا مَرَّ فِي الصُّومِ، فَيَقْتَضِي عَدَمَ
 الْفَسَادِ بَوَاطِئِ الْمَيْتَةِ وَالصَّغِيرَةِ الَّتِي لَا تُشْتَهَى، "رَمَلِي". وَنَحْوُهُ فِي "شَرْحِ اللَّبَابِ"^(١٠).
 [١٠٥٣٩] (قَوْلُهُ: وَلَوْ نَاسِيًا) شَمَلَ التَّعْمِيمُ الْعَبْدَ، لَكِنْ يَلْزُمُهُ الْهَدْيُ وَقَضَاءُ الْحَجِّ بَعْدَ الْعَتَقِ

(١) "البحر": كتاب الحج - باب الجنائيات ١٥/٣.

(٢) "الشرنبلالية": كتاب الحج - باب الجنائيات ٢٤٥/١ (هامش "الدرر والغرر").

(٣) "الجوهرة النيرة": كتاب الحج - باب الجنائيات في الحج ٢١٤/١.

(٤) في "د" زيادة: ((تنبيه: قال صاحب "البحر": لَمْ أَرْ لَهُمْ صَرِيحاً أَنَّ الدَّمَ أَوْ الصَّدَقَةَ مَكْفَرٌ لِهَذَا الْإِثْمِ مَزِيلٌ لَهُ مِنْ غَيْرِ تَوْبَةٍ، أَوْ لَا بَدَّ مِنْهَا مَعَهُ، وَيَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ مَبْنِياً عَلَى الْإِخْتِلَافِ فِي الْحُدُودِ، هَلْ هِيَ كَفَّارَاتٌ لِأَهْلِهَا أَوْ لَا؟ وَهَلْ يُخْرِجُ الْحَجَّ عَنْ أَنْ يَكُونَ مَبْرُوراً بِارْتِكَابِهِ هَذِهِ الْجُنَايَةِ وَإِنْ كَفَّرَ عَنْهَا أَوْ لَا؟ الظَّاهِرُ بَحْثاً لَا نَقْلاً. أَنَّهُ لَا يُخْرِجُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِحَقِيقَةِ الْحَالِ انْتَهَى، "شَرَنْبِلَالِيَّةً").

(٥) مِنْ هُنَا إِلَى قَوْلِهِ: ((وَوَطَّؤُهُ فِي عَمْرَتِهِ)) ص ٢٦٩ - ساقط من "آ".

(٦) الْمُقُولَةُ [١٠٤٨٠] قَوْلُهُ: ((إِلَّا أَنْ يَقْصِدَ الرِّفْضَ)).

(٧) "البحر": كتاب الحج - باب الجنائيات ١٧/٣ معزياً إِلَى قَاضِيخَانَ.

(٨) "النهر": كتاب الحج - باب الجنائيات - فصل: لَمَّا كَانَتِ الْجُنَايَةُ بِالطَّيِّبِ وَنَحْوِهِ إِنْخ ١٤٨ ق/أ.

(٩) "البحر": كتاب الحج - باب الجنائيات ١٦/٣.

(١٠) انظر "إرشاد الساري": باب الجنائيات - فصل: وَإِذَا أَلْبَسَ الْمُحْرَمَ مُحَرَّمًا ص ٢٢٥-٢٢٦.

أو مُكْرَهًا، أو نائمةً، أو صبيًّا، أو مجنوناً^(١)، ذكْرُهُ "الْحَدَّادِيُّ"،

سوى حجة الإسلام، وكلُّ ما يجبُ فيه المالُ يُؤاخذُ به بعد عتقه بخلاف ما فيه الصوم، فإنه يُؤاخذُ به للحال، ولا يجوزُ إطعام المولى عنه إلا في الإحصار، فإنَّ المولى يبعثُ عنه ليجلَّ هو، فإذا عتق فعليه حجةٌ وعمرَةٌ، "بجر"^(٢).

[١٠٥٤٠] (قوله: أو مُكْرَهًا) ولا رجوعَ له على المكْرِه كما ذكره "الإسبيجاني"، وحكى في "الفتح"^(٣) خلافاً^(٤) في رجوع المرأة بالدم إذا أكرهها الزوج، ولم أر قولاً في رجوعها بمؤنة حجَّها، "بجر"^(٥).

[١٠٥٤١] (قوله: أو صبيًّا) يؤيِّده أنَّ المفسد للصلاة والصوم لا فرق فيه بين المكلف وغيره، فكذلك الحجُّ، وما في "الفتح"^(٦): ((من أنه لا يفسدُ حجَّه)) ضعيفٌ، "بجر"^(٧) و"نهر"^(٨).

(١) في "د" زيادة: ((قوله: أو صبيًّا أو مجنوناً) أي: لو كان الراطي صبيًّا أو مجنوناً يفسدُ حجَّهما، لكن لا دمَ عليهما كما ذكره الولوالجي، وفي "مناسك ابن ضياء": إذا جامع الصبيُّ حتى فسَدَ حجُّه لا يلزمه شيءٌ انتهى. فإنَّ هذا الحكم تعلقَ بعين الجماع، وبالعذر لا ينعدمُ الجماع، فلا ينعدمُ الحكمُ المتعلق به، وإنما لا يلزمهما حكمُ الفساد لما فيه من الضَّرر.

وشملَ إطلاقه الحرَّ والعبدَ أيضاً، لكن في العبد يلزمه الهدْي وقضاءُ الحجِّ بعد العتق سوى حجة الإسلام. وكلُّ ما يجبُ فيه المالُ يُؤاخذُ به بعد العتق بخلاف ما فيه الصوم، وإلا يُؤاخذُ به في الحال، ولا يجوزُ إطعام المولى عنه إلا في الإحصار، فإنَّ المولى يبعثُ عنه، فإذا عتق فعليه حجةٌ وعمرَةٌ. وشمل الوطء الحلال والحرام، وما إذا أنزل أو لم يُنزل، وما إذا أولجَ ذكره كله أو قدرَ الحشفة، وما إذا كان عالماً أو جاهلاً، "حموي").

(٢) "البحر": كتاب الحج - باب الجنائيات - فصل: ولا شيء عليه إن نظر إلخ ١٦/٣.

(٣) "الفتح": كتاب الحج - باب الجنائيات ٤٥٤/٢.

(٤) في "د" زيادة: ((بين أبي شجاع والقاضي أبي حازم)).

(٥) "البحر": كتاب الحج - باب الجنائيات - فصل: ولا شيء عليه إن نظر إلخ ١٦/٣ باختصار.

(٦) "الفتح": كتاب الحج - باب الجنائيات ٤٥٤/٢.

(٧) "البحر": كتاب الحج - باب الجنائيات - فصل: ولا شيء عليه إن نظر إلخ ١٦/٣ بتصرف.

(٨) "النهر": كتاب الحج - باب الجنائيات - فصل: لما كانت الجناية بالطيب ونحوه إلخ ١٤٨/أ بتصرف.

لكن لا دم ولا قضاء عليه (قبل وقوف فرض يُفسد حجة).....

[١٠٥٤٢] (قوله: لكن لا دم ولا قضاء عليه) أي: على الصبي أو المجنون، وأفرد الضمير

لمكان ((أو))، وكذا لا مضي عليهما في إحرامهما لعدم تكليفهما، "شرح اللباب" (١).

[١٠٥٤٣] (قوله: قبل وقوف فرض) بالإضافة البيانية، أي: وقوف هو فرض، أو بدونها مع

التنوين فيهما على الوصفية، أي: وقوف مفروض، والمراد بالفرضية الركنية، فشمل حج النفل، وخرج وقوف المزدلفة إذا جامع قبله، فإنه لا يُفسد الحج، لكن فيه بدنة.

[١٠٥٤٤] (قوله: يُفسد حجة) أي: يُنقصه نقصاناً فاحشاً، ولم يُطله كما في "المضمرات"،

"قهُستاني" (٢). قال "صاحب اللباب" بعد نقله عنه: ((وهو قيد حسن يُزيل بعض الإشكالات))،

قال "القاري" (٣): ((قلت: من جملتها المضي في الأفعال، لكن في عدم الإبطال أيضاً نوع إشكال وهو القضاء، إلا أنه يمكن دفعه بأنه لِيُؤدَى على وجه الكمال)) اهـ.

أقول: حاصله أنه ليس المراد بالفساد هنا البطلان بمعنى عدم وجود حقيقة الفعل الشرعية

كالصلاة بلا طهارة، بل المراد به الخلل الفاحش الموجب لعدم الاعتداد بفعله ولوجوب القضاء

ليُخرج عن العهدة، فالحقيقة الشرعية موجودة ناقصة نقصاناً أخرجها عن الإجزاء، ولهذا صرح

في "الفتح" (٤) عن "المبسوط" (٥): ((بأنه بإفساد الإحرام لم يصير [٢/٤٣٤/ب] خارجاً عنه قبل

الأعمال)) اهـ.

ولو كان باطلاً من كل وجه لكان خارجاً عنه، ولما كان يلزمه موجب ما يرتكبه بعد

ذلك من المحظورات، وذكر في "اللباب" (٦) وغيره: ((أنه لو أهلك بحجة أخرى ينوي قضاءها قبل

أدائها فهي هي، ونيتها لغو لا تصح ما لم يفرغ من الفاسدة)).

(١) انظر "إرشاد الساري": باب الجنائيات - فصل: وإذا ألبس المحرم محرماً ص ٢٢٦.

(٢) "جامع الرموز": كتاب الحج - فصل الجنائيات ١/٢٥٨.

(٣) انظر "إرشاد الساري": باب الجنائيات - فصل: وإذا ألبس المحرم محرماً ص ٢٢٥.

(٤) "الفتح": كتاب الحج - باب الجنائيات ٢/٤٥.

(٥) "المبسوط": كتاب المناسك - باب الجماع ٤/١٢٢.

(٦) انظر "إرشاد الساري": باب الفوات ص ٢٨٤.

وكذا لو استدخلت ذكر حمار أو ذكراً مقطوعاً فسد حجها إجماعاً.
(وَيَمْضِي) وجوباً في فاسده كجائزه (وَيَذْبَحُ).....

وبهذا ظهر أن قول بعض معاصري صاحب "البحر" - : إن الحج إذا فسد لم يفسد الإحرام - معناه: لم يطل بالمعنى الذي ذكرناه^(١)، فلا يرد ما أورده عليه من تصريحهم بفساده. ثم إن هذا يفيد الفرق بين الفساد والبطلان بالحج بخلاف سائر العبادات، فهو مستثنى من قولهم: لا فرق بينهما في العبادات بخلاف المعاملات، ويؤيده أنه صرح في "الباب"^(٢) في فصل محرمات الإحرام: ((بأن مفسده الجماع قبل الوقوف، ومبطله الردة))، والله تعالى أعلم.
[١٠٥٤٥] (قوله: وكذا لو استدخلت ذكر حمار) والفرق بينه وبين ما إذا وطئ بهيمة - حيث لا يفسد حجه - أن داعي الشهوة في النساء أتم، فلم تكن في جانبهن قاصرة بخلاف الرجل إذا جامع بهيمة، "ط"^(٣).

[١٠٥٤٦] (قوله: أو ذكراً مقطوعاً) ولو لغير آدمي، "ط"^(٤).

[١٠٥٤٧] (قوله: ويمضي إلخ) لأن التحلل من الإحرام لا يكون إلا بأداء الأفعال أو الإحصار، ولا وجود لأحدهما، وإنما وجب المضي فيه مع فساده لما أنه مشروع بأصله دون وصفه، ولم يسقط الواجب به لنقصانه، "نهر"^(٥).

[١٠٥٤٨] (قوله: كجائزه) أي: فيفعل جميع ما يفعله في الحج الصحيح، ويجتنب ما يجتنب فيه، وإن ارتكب محظوراً فعليه ما على الصحيح، "الباب"^(٦).

[١٠٥٤٩] (قوله: ويذبح) ويقوم شبع البدنة مقام الشاة كما صرح به في "غاية البيان"، "بحر"^(٧).

(١) في هذه المقولة. وفي "ب" و"م": ((ذكرنا)).

(٢) انظر "إرشاد الساري": باب الإحرام ص ٦٤.

(٣) "ط": كتاب الحج - باب الجنائيات ١/٥٢٦.

(٤) "ط": كتاب الحج - باب الجنائيات ١/٥٢٦.

(٥) "النهر": كتاب الحج - باب الجنائيات - فصل: لما كانت الجنابة بالطيب ونحوه إلخ ق ١٤٨/أ.

(٦) انظر "إرشاد الساري": باب الجنائيات - فصل: فإذا جامع في أحد السيلين ص ٢٢٧.

(٧) "البحر": كتاب الحج - باب الجنائيات - فصل: ولا شيء عليه إن نظر إلخ ١٦/٣ بتصرف.

وَيَقْضِي) ولو نفلاً، ولو أَفْسَدَ القضاء هل يجب قضاؤه؟ لم أره، والذي يظهر أن المراد بالقضاء الإعادة.....

قلت: وهذا صريح بخلاف ما ذكره قبل هذا كما قدّمناه^(١) أوّل الباب.

[١٠٥٥٠] (قوله: وَيَقْضِي) أي: على الفور كما نقله بعض المحشّين عن "البحر العميق"، وقال "الخير الرملي": ((ويَقْضِي - أي: من قابل - لوجوب المضي))، فلا يقضي إلا من قابل، وسيأتي في مجاوزة الوقت بغير إحرام: ((أنه لو عاد ثم أحرم بعمره أو حجة، ثم أَفْسَدَ تلك العمرة أو الحجة وقضى الحج في عامه يسقط عنه الدّم، فهو صريح في جواز القضاء من عامه لتدارك ما فاتّه، فليتأمل)) اهـ.

[١٠٥٥١] (قوله: ولو نفلاً) [٢/٤٣٥ق/أ] لوجوبه بالشروع.

[١٠٥٥٢] (قوله: هل يجب قضاؤه) أي: قضاء القضاء الذي أَفْسَدَهُ حتى يقضي حجتين للأولى والثانية؟

[١٠٥٥٣] (قوله: لم أره إلخ) البحث لصاحب "النهر"^(٢)، حيث قال فيه لَمَّا سُئِلَ عن ذلك: ((لم أر المسألة، وقياس كونه إنما شرع فيه مُسْقِطاً لا مُلْزِماً أن المراد بالقضاء معناه اللغوي،

(قوله: فهو صريح في جواز القضاء من عامه إلخ) الذي سيأتي متناً وشرحاً: ((جاءت الميقات بلا إحرام فأحرم بعمره - يعني: داخل الميقات - ثم أَفْسَدَهَا مَضَى وَقَضَى، ولا دم عليه لترك الوقت؛ لجبره بالإحرام منه في القضاء)) اهـ.

وبهذا تعلم ما في نقله، وأن ما يأتي لا يدل على جواز القضاء في عامه حتى يكون مخالفاً لما ذكروه هنا، على أن عبارة "الرملي" بعدما ذكره عنه: ((لكن هنا لَمَّا وَجَبَ المضي بالإحرام من الميقات تعيّن القضاء من القابل، بخلاف المجاوزة بلا إحرام لتدارك ما فاتّه)) اهـ، هكذا نقل عبارته "السندي". (قوله: وقياس كونه إنما شرع فيه مُسْقِطاً لا مُلْزِماً أن المراد بالقضاء إلخ) قال "السندي": ((ونازع

(١) المقولة [١٠٤٠٧] قوله: ((الواجب دم)).

(٢) "النهر": كتاب الحج - باب الجنایات - فصل: لما كانت الجنابة بالطيب ونحوه إلخ ق ٤٨/١.

والمرادُ الإعادة كما هو الظاهرُ)) اهـ.

ويوافقُه قولُ "القَهْستاني"^(١): ((الأولى أن يقول: وأعادَ؛ لأنَّ جميعَ العمر وقتُه)) اهـ.
ولذا قال "ابن الهمام" في "التحرير"^(٢): ((إنَّ تسميته قضاءً مجازاً))، قال "شارحه"^(٣): ((لأنَّه في وقتِه وهو العمر، فهو أداءٌ على قول مشايخنا)) اهـ. أي: وحيث كان الثاني أداءً لم يكن حجاً آخرَ أفسدَه؛ لأنَّه لم يشرع فيه ملزماً نفسه حجاً آخرَ، بل شرع فيه مُسَقِطاً لما عليه في نفس الأمر، وليس هو ظاناً حتَّى يَرِدَ أنَّ الظانَّ يلزمُه القضاء كما مرَّ^(٤) أوَّل فصل الإحرام كما لا يخفى، وحيثُ فلا يلزمُه قضاءٌ حجٍّ آخرَ، وإنما يلزمُه أدائُه ثالثاً؛ لأنَّ الواجب عليه حجٌّ كاملٌ حتَّى^(٥) يُسْقِطَ به الواجب، فكُلُّما أفسدَه لا يلزمُه سوى الواجب عليه أوَّلاً كما لو شرع في صلاةٍ فرضٍ

"الرَّحْمَتِي" في تعليلِ صاحب "النهر" بكونه شرعاً فيه مُسَقِطاً، قال: فإنَّه لا يفيد؛ لأنَّه لا فرقَ في الحجِّ بين المُسَقِطِ والمُلْزِمِ، ولذا لَزِمَ الظانَّ، ومقتضاه أن يقضي الأولى والثانية ((اهـ، ثمَّ ذَكَرَ عن "ابن جماعة": ((أنَّ مقتضى كلامِ الحنفية لزومُ قضاءِ حجَّةٍ واحدةٍ))، قال: ((ثمَّ وجدنا ما هو أصرحُ منه، ففي "المحيط الرضوي": وذكرَ في "المنتقى": لو فاتَه الحجُّ ثمَّ حجَّ من قابلٍ يريدُ قضاءَ تلك الحجَّةِ، فأفسدَ حجَّتَه لم يكن عليه إلَّا قضاءُ حجَّةٍ واحدةٍ، كما لو أفسدَ قضاءَ صوم رمضان)) اهـ، ونحوه في "منسك الفارسي" عنه، وفي "الكبير" و"اللباب" و"شرحه" في باب الفوات، ثمَّ قال: ((ومدارُ المسائلِ الفقهيَّةِ على النُّقل، ولا عبرة بما خالفَه من تعليل الفقهاء، على أَنَّهُ لقائلٌ أن يقول: إنَّه لا فرقَ في الحجِّ بين المُسَقِطِ والمُلْزِمِ إلَّا في هذه المسألة لصريح النُّقولِ المقتضية للفرق)) اهـ.

(١) "جامع الرموز": كتاب الحج - فصل الجنائيات ٢٥٨/١.

(٢) "التحرير" المقالة الثانية - الباب الأول - الفصل الثالث - مسألة: الأداءُ فعلُ الواجب في وقته المقيَّد به شرعاً العمر وغيره ص ٢٤٦-.

(٣) "التقرير والتحبير": ١٢٤/٢ بتصرف.

(٤) المقولة [٩٧٩٥] قوله: ((ولو مَظنوناً)).

(٥) ((حتَّى)) ليست في "الأصل".

(ولم يتفرقا) وجوباً بل ندباً إن خاف الوقاع (و) وطؤه.....

فأفسدها، وقد وجد العلامة الشيخ "إسماعيل النابلسي"^(١) هذه المسألة منقولة فقال: ((ولفظ "المبتغى": لو فاتته الحج ثم حج من قابل يريد قضاء تلك الحجّة فأفسد حجّه لم يكن عليه إلاّ قضاء حجّة واحدة كما لو أفسد قضاء صوم رمضان)) اهـ.

٢١١/٢

(تنبيه)

تقدّم^(٢) في كتاب الصلاة أن الإعادة فعلٌ مثل الواجب في وقته لخلل غير الفساد، وهنا الخلل هو الفساد، فلا يكون إعادة، لكن مرادهم هناك بالفساد البطلان بناءً على عدم الفرق بينهما في العبادات، وقد علمت أنفاً الفرق بينهما في الحجّ، فصدق عليه التعريف المذكور، على أننا قدّمنا هناك^(٣) عن "الميزان" تعريفها بالإتيان بمثل الفعل الأوّل على صفة الكمال، فافهم.

[١٠٥٥٤] (قوله: ولم يتفرقا) أي: الرّجل والمرأة في القضاء بعدما أفسدا حجّهما بالجماع، أي: بأن يأخذ كلّ منهما طريقاً غير طريق الآخر بحيث لا يرى أحدهما صاحبه، "نهر"^(٤).

[١٠٥٥٥] (قوله: بل ندباً إن خاف الوقاع) كذا في "البحر"^(٥) عن "المحيط" وغيره، ومثله في "اللباب"^(٦)، وكذا في "القهُستاني"^(٧) [٢/٤٣٥ق/ب] عن "الاختيار"^(٨)، وقد راجعت "الاختيار" فرأيتُه كذلك، فافهم. قال في "شرح اللباب"^(٩): ((وأما ما في "الجامع الصغير"^(١٠):

(١) "الإحكام": كتاب الحج - باب الجنایات ٢/ق ١٩٥ ب.

(٢) ٤٢٥/٤-٤٢٦ "در".

(٣) المقولة [٦٠٣٧] قوله: ((في وقته)).

(٤) "النهر": كتاب الحج - باب الجنایات - فصل: لما كانت الجنایة بالطيب ونحوه إلخ ق ١٤٨ أ.

(٥) "البحر": كتاب الحج - باب الجنایات - فصل: ولا شيء عليه إن نظر إلخ ١٨/٣.

(٦) انظر "إرشاد الساري": باب الجنایات - فصل: وإذا ألبس المحرم محرماً ص ٢٢٧—.

(٧) "جامع الرموز": كتاب الحج - فصل الجنایات ٢٥٨/١.

(٨) "الاختيار": كتاب الحج - باب الجنایات ١٦٤/١.

(٩) انظر "إرشاد الساري": باب الجنایات - فصل: وإذا ألبس المحرم محرماً ص ٢٢٧—.

(١٠) "الجامع الصغير": كتاب الحج - باب المحرم إذا قلّم أظافيره أو حلق شعره ص ١٥٦— بتصرف.

(بعد وقوفه لم يُفسد حجّه وتجبُ بدنة، وبعدَ الحلقِ) قبلَ الطَّوافِ (شاةً) لحفّةِ الجناية...)

وليست الفرقةُ بشيءٍ أي: بأمرٍ ضروريٍّ، وقال "قاضي خان"^(١): يعني ليس بواجبٍ، وقال "زفر" و"مالك" و"الشافعي"^(٢): يجبُ افتراقهما. وأمّا وقتُ الافتراقِ فعندنا و"زفر" إذا أحرما، وعند "مالك" إذا خرّجا من البيت، وعند "الشافعي" إذا انتهيا إلى مكانِ الجماع).

[١٠٥٥٦] (قوله: بعد وقوفه) أي: قبلَ الحلقِ والطَّوافِ.

[١٠٥٥٧] (قوله: وتجبُ بدنة) شملَ ما إذا جامعَ مرّةً أو مراراً إن اتّحدَ المجلسُ، فإن اختلفَ فبدنةٌ للأوّلِ وشاةٌ للثاني، "بحر"^(٢). وشملَ العامدَ والناسيَ كما صرّحَ به في المتون و"اللباب"^(٣) خلافاً لما في "السراج": ((من أنَّ النَّاسِيَ عليه شاةٌ))، قال في "شرح اللباب"^(٤): ((وهو خلافُ ما في المشاهيرِ من الرواياتِ من عدم الفرقِ بينهما في سائرِ الجناياتِ، وصرّحَ بخصوصِ المسألةِ في "الخانية"^(٥))).

[١٠٥٥٨] (قوله: قبلَ الطَّوافِ) أي: طوافِ الزّيارةِ كلّهِ أو أكثرِهِ كما في "النهر"^(٦).

[١٠٥٥٩] (قوله: لحفّةِ الجناية) أي: لوجودِ الحِلِّ الأوّلِ بالحلقِ في حقِّ غيرِ النساءِ، وما ذكره من التفصيل هو ما عليه المتون، ومشى في "المبسوط"^(٧) و"البدائع"^(٨) و"الإسبيجاني" على وجوبِ البدنة قبلَ الحلقِ وبعده، وفي "الفتح"^(٩): ((أنّه الأوجهُ لإطلاقِ ظاهرِ الروايةِ وجوبها بعدَ الوقوفِ

(١) "شرح الجامع الصغير": كتاب الحج - باب المحرم إذا قلّم أظافيره أو حلق شعره ١/ق ٧٢/ب.

(٢) "البحر": كتاب الحج - باب الجنايات - فصل: ولا شيء عليه إن نظر إلخ ١٨/٣.

(٣) انظر "إرشاد الساري": باب الجنايات - فصل: ولو جامع مراراً قبل الوقوف ص ٢٢٨.

(٤) انظر "إرشاد الساري": باب الجنايات - فصل: وإن جامع بعد الوقوف بعرفة ص ٢٢٨.

(٥) "الخانية": كتاب الحج - فصل فيما يجب على المحرم بارتكاب المحظور ٢٨٨/١ (هامش "الفتاوى الهندية").

(٦) "النهر": كتاب الحج - باب الجنايات - فصل: لما كانت الجناية بالطيب ونحوه إلخ ق ١٤٨/أ.

(٧) "المبسوط": كتاب المناسك - باب الطَّواف ٣٩/٤.

(٨) "البدائع": كتاب الحج - فصل: وأما بيان ما يفسد الحج ٢١٩/٢.

(٩) "الفتح": كتاب الحج - باب الجنايات ٤٥٦/٢-٤٥٧.

(و) وطؤُهُ (في عمرته قبل طوافه أربعةً مُفسِدَةً لها، فَمَضَى وَذَبَحَ وَقَضَى) وجوباً...

بلا تفصيل))، وناقشهُ في "البحر"^(١) و"النهر"^(٢)، وأمّا لو جامعَ بعد طواف الزيارة كلّهُ أو أكثرِهِ قبل الحلق فعليه شاةٌ، "لباب". قال شارحه "القاري"^(٣): ((كذا في "البحر الزاخر" وغيره، ولعلَّ وجهه أنَّ تعظيم الجناية إنما كان لمراعاةِ هذا الرُّكن، وكان مقتضاهُ أنْ يستمرَّ هذا الحكمُ ولو بعد الحلق قبل الطواف، إلاَّ أنَّه سُومِحَ فيه لصورةِ التحلُّل ولو كان متوقِّفاً على أداءِ الطواف بالنسبة إلى الجماع)) اهـ.

وظاهرُهُ: أنَّ وجوب الشاةِ في هذه المسألة لا نزاعَ فيه لأحدٍ خلافاً لما في "شرح النقاية" لـ "القاري"^(٤)، حيث جعلها محلَّ الخلاف المذكور قبله، نعم استشكلها في "الفتح"^(٥): ((بأنَّ الطواف قبل الحلق لم يَحِلَّ به من شيءٍ، فكان ينبغي وجوبُ البدنة))، ويُعَلَّمُ جوابُهُ من التوجيه المذكور عن "شرح اللباب".

هذا، ولم يذكر حكمَ جماعِ القارن، قال في "النهر"^(٦): ((فإنَّ جامعَ قبل الوقوفِ وطوافِ العمرة فسَدَ حجُّه وعمرته، ولَزِمَهُ دمان، وسَقَطَ عنه دُمُ القِران، وإنَّ بعدهما قبل الحلق لَزِمَهُ [٢/٤٣٦ق/أ] بدنةٌ للحجِّ وشاةٌ للعمرة، واختلَفَ فيما بعده)) اهـ. وتوضيحه في "البحر"^(٧).

[١٠٥٦٠] (قوله: ووطؤُهُ في عمرته) شملَ عمرةَ المتعة، "ط"^(٨).

[١٠٥٦١] (قوله: وذبحَ) أي: شاةً، "بحر"^(٩).

(١) "البحر": كتاب الحج - باب الجنائيات - فصل: ولا شيء عليه إن نظر إلخ ١٨/٣.

(٢) "النهر": كتاب الحج - باب الجنائيات - فصل: لما كانت الجناية بالطيب ونحوه إلخ ق ١٤٨/أ - ب.

(٣) انظر "إرشاد الساري": باب الجنائيات - فصل: وإن جامع بعد الوقوف بعرفة ص ٢٢٨ -.

(٤) "شرح النقاية": كتاب الحج - فصل في الجنائيات ٥١٤/١.

(٥) "الفتح": كتاب الحج - باب الجنائيات ٤٥٦/٢.

(٦) "النهر": كتاب الحج - باب الجنائيات - فصل: لما كانت الجناية بالطيب ونحوه إلخ ق ١٤٨/ب.

(٧) انظر "البحر": كتاب الحج - باب الجنائيات - فصل: ولا شيء عليه إن نظر إلخ ١٨/٣.

(٨) "ط": كتاب الحج - باب الجنائيات ٥٢٧/١.

(٩) "البحر": كتاب الحج - باب الجنائيات - فصل: ولا شيء عليه إن نظر إلخ ١٩/٣.

(و) ووطؤه (بعد أربعة ذبح ولم يُفسد) خلافاً لـ "الشافعي".
(فإن قتل مُحَرَّم صيداً) أي: حيواناً برياً متوحّشاً بأصل خلقته.....

[١٠٥٦٢] (قوله: ووطؤه بعد أربعة ذبح ولم يُفسد) المناسب أن يقول: لم يُفسد وذبح؛ ليصحّ الإخبار عن المبتدأ بلا تكلفٍ إلى تقدير العائد، قال في "البحر"^(١): ((وشمل كلامه ما إذا طاف الباقي وسعى أولاً لكن بشرط كونه قبل الخلق، وتركه للعلم به؛ لأنه بالخلق يخرج عن إحرامها بالكلية بخلاف إحرام الحج، ولما بين "المصنف" حكم المفرد بالحج والمفرد بالعمرة عُلِمَ منه حكم القارن والمتمتع)) اهـ.

[١٠٥٦٣] (قوله: أي: حيواناً برياً إلخ) زاد غيره في التعريف: ممتنعاً بجناحه أو قوائمه احترازاً عن الحية والعقرب وسائر الهوام. والبرّي: ما يكون توأده في البر، ولا عبرة بالثوى، أي: المكان، واحتراز به عن البحري، وهو ما يكون توأده في الماء ولو كان مثواه في البر؛ لأنّ التوالد أصل والكيونة بعده عارض، فكلب الماء والضفدع مائي كما قيده في "الفتح"^(٢)، قال: ((ومثله السرطان والتمساح والسلحفاة بحري، يحلّ اصطياده للمحرم بنص الآية، وعمومها متناول لغير المأكول منه))، وهو الصحيح خلافاً لما في "مناسك الكرماني" من تخصيصه بالسّمك خاصة، أمّا البرّي فحرام مطلقاً ولو غير مأكول كالحنزير كما في "البحر"^(٣) عن "المحيط"، إلا ما يستثنيه بعد من الذئب والغراب والحداة والسبع الصائل، وأمّا باقي الفواسق فليست بصيد، قال في "اللباب": ((وأما طيور البحر فلا يحلّ اصطيادها؛ لأنّ توأدها في البر))، وعزاه "شارحه"^(٤) إلى "البدائع"^(٥) و"المحيط"، فما قاله في "البحر"^(٦): ((من أنّ توأدها في الماء)) سبق قلم، وإلا نافي ما مرّ من اعتبار التوالد، فافهم.

(١) "البحر": كتاب الحج - باب الجنايات - فصل: ولا شيء عليه إن نظر إلخ ١٩/٣ بتصرف يسير.

(٢) "الفتح": كتاب الحج - باب الجنايات - فصل في جزاء الصيد ٣/٣.

(٣) "البحر": كتاب الحج - باب الجنايات - فصل: إن قتل محرم صيداً إلخ ٢٩/٣.

(٤) انظر "إرشاد الساري": باب الجنايات - فصل في ترك الواجبات بعذر ص ٢٤١-.

(٥) "البدائع": كتاب الحج - فصل: وأمّا بيان أنواعه ١٩٧/٢.

(٦) "البحر": كتاب الحج - باب الجنايات - فصل: وإن قتل صيداً إلخ ٢٨/٣.

(أَوْ دَلَّ عَلَيْهِ قَاتِلَهُ).....

ودخل في المتوحش بأصل خلقة نحو الطَّيِّبِ المستأنس وإن كانت ذكاته بالذبح، وخرج البعير والشاة إذا استوحشا وإن كانت ذكاتهما بالعقر؛ لأنَّ المنظور إليه في الصيدية أصل الخلقة، وفي الذكاة الإمكان وعدمه، "بحر"^(١). وخرج الكلب ولو وحشياً؛ لأنه أهلي في الأصل، وكذا السنور الأهلي، أمَّا البرِّيُّ ففيه روايتان عن "الإمام"، "فتح"^(٢). وجزم في "البحر"^(٣): ((بأنه كالكلب)).

(تنبيه)

قال في "شرح اللباب"^(٤): ((والظاهر أنَّ ماء البحر لو وجد في أرض الحرم يحلُّ صيده [٢/ق ٤٣٦/ب] أيضاً لعموم الآية وحديث: «هو الطهور ماؤه والحلُّ ميتة»^(٥)، وقد صرح به الشافعية حيث قالوا: لا فرق بين أن يكون البحر في الحلِّ أو الحرم)) اهـ. وفيه: ((وقد يوجد من الحيوانات ما تكون في بعض البلاد وحشية الخلقة، وفي بعضها مستأنسة كالجاموس، فإنه في بلاد السودان مستوحش ولا يُعرف منه مستأنس عندهم)) اهـ. ولم يبيِّن حكمه، وظاهره أنَّ المحرم منهم في بلاده يحرم عليه صيده ما دام فيها، والله تعالى أعلم. [١٠٥٦٤] (قوله: أَوْ دَلَّ عَلَيْهِ قَاتِلَهُ) أراد بالدلالة الإعانة على قتله سواء كانت دلالة حقيقة بالإعلام بمكانه وهو غائب أو لا، "بحر"^(٦). فدخل فيها الإشارة كما يشير إليه كلام "الشارح"، وهي ما يكون بالحضرة، وفسرها في "الفتح"^(٧): ((بأنها تحصيل الدلالة بغير اللسان)) اهـ.

(١) "البحر": كتاب الحج - باب الجنايات - فصل: إن قتل محرم صيداً إلخ ٢٨/٣.

(٢) "الفتح": كتاب الحج - باب الجنايات - فصل في جزاء الصيد ٣-٢/٣.

(٣) "البحر": كتاب الحج - باب الجنايات - فصل: إن قتل محرم صيداً إلخ ٣٦/٣.

(٤) انظر "إرشاد الساري": باب الجنايات - فصل في ترك الواجبات بعذر ص ٢٤١-.

(٥) تقدم تخريجه ٤٠٤/٥.

(٦) "البحر": كتاب الحج - باب الجنايات - فصل: إن قتل محرم صيداً إلخ ٢٩/٣.

(٧) "الفتح": كتاب الحج - باب الجنايات - فصل في جزاء الصيد ٥/٣.

ومقتضاه: أَنَّ الدَّلالة أعمُّ لحصولها باللسان وغيره.

وذكرَ الشيخُ "إسماعيل" ^(١) عن "البرجندي" ما نصُّه: ((ولا يخفى أَنَّ ذكر الدَّلالة يُغني عن الإشارة، وقد تُخصُّ الإشارةُ بالحضرة والدَّلالةُ بالغيبة)) اهـ.

فكان ينبغي أن يزيدَ "المصنّف": أو أعانهُ عليه أو أمرهُ بقتله؛ لحديث "أبي قتادة" في "الصحيحين": «هل منكم أحدٌ أمرهُ أو أشارَ إليه؟»، وفي رواية "مسلم": «هل أشرتُم أو أعتنتم؟» قالوا: لا، قال: «فكلُّوا» ^(٢)، وقولُ "البحر": ((إنَّ المراد بالدَّلالة الإعانة)) لا يشملُ الأمر؛ إذ لا إعانة فيه ما لم تكن معه دلالةٌ على ما يأتي ^(٣) قريباً، نعم يشملُ ما لو دخلَ الصيدُ مكاناً فدلهُ على طريقهِ أو على بابه، وما لو دلهُ على آلةٍ يرميه بها، وكذا لو أعارها له على المعتمد، إلا إذا كان مع القاتل سلاحٌ غيرها على ما عليه أكثرُ المشايخ.

(تنبيه)

قيَّد الدالُّ بالمحرم بإرجاع الضمير إليه، وأطلق في القاتل؛ لأنَّ الدالَّ الحلال لا شيءَ عليه إلا الإثم على ما في المشاهير من الكتب، وقيل: عليه نصفُ القيمة، "شرح اللباب" ^(٤). ولا يُشترطُ كونُ المدلول مُحرمًا، فلو دلَّ مُحرمٌ حلالاً في الحلِّ فقتله فعلى الدالَّ الجزاءُ دون المدلول، "لباب" ^(٥).

(١) "الإحكام": كتاب الحج - باب الجنائيات ٢/ق ١٩٦/أ.

(٢) أخرجه البخاري (١٨٢٤) كتاب جزاء الصيد - باب: لا يشيرُ المحرمُ إلى الصيد لكي يصطاده الحلال، ومسلم (١١٩٦) (٦٠) كتاب الحج - باب تحريم الصيد للمحرم، والبيهقي في "السنن الكبرى" ١٨٩/٥ كتاب الحج - باب ما لا يأكل المحرم من الصيد.

وأما رواية مسلم: «هل أشرتُم أو أعتنتم؟» فهي برقم (١١٩٦) (٦١)، وكذلك عند النسائي ١٨٦/٥ كتاب المناسك - باب: إذا أشار المحرم إلى الصيد.

(٣) المقولة [١٠٥٦٦] قوله: ((غير عالم)).

(٤) انظر "إرشاد الساري": باب الجنائيات - فصل في الدلالة والإشارة ونحو ذلك ص ٢٤٧.

(٥) انظر "إرشاد الساري": باب الجنائيات - فصل في الدلالة والإشارة ونحو ذلك ص ٢٤٧.

مصدقاً له غير عالم،.....

[١٠٥٦٥] (قوله: مُصدقاً له) هذه الشروط لوجوب الجزاء على الدالّ المحرم، أمّا الإثم فمتحقق مطلقاً كما في "البحر"^(١)، زاد في "النهر"^(٢): ((وليس معنى التصديق أن [٢/٤٣٧ق/أ] يقول له: صدقت، بل أن لا يكذبه، حتّى لو أُخبرَ مُحَرَّمٌ بصيدٍ فلم يره حتّى أخبره مُحَرَّمٌ آخر، فلم يصدق الأول ولم يكذبه، ثمّ طلب الصيد فقتله كان على كلّ واحدٍ منهما الجزاء، ولو كذب الأول لم يكن عليه)).

[١٠٥٦٦] (قوله: غير عالم) حتّى لو دله والمدلول يعلم به - أي: برؤية أو غيرها - لا شيء على الدالّ؛ لكون دلالة تحصيل الحاصل، فكانت كلا دلالة، "الباب" و"شرحه"^(٣). وعليه فيشكل ما في "المحيط" عن "المنتقى": ((لو قال: خذ أحد هذين وهو يراهما فقتلهما فعلى الدالّ جزاء واحد، وإلا فجزاء))، وأجاب في "البحر"^(٤): ((بأنّ الأمر بالأخذ ليس من قبيل الدلالة، فيوجب الجزاء مطلقاً))، قال: ((ويدلّ عليه ما في "الفتح"^(٥) وغيره: لو أمر المحرم غيره بأخذ صيد، فأمر المأمور آخر فالجزاء على الأمر الثاني؛ لأنّه لم يمثل أمر الأول؛ لأنّه لم يأت بالأمر، بخلاف ما لو دله^(٦) الأول على الصيد وأمره، فأمر الثاني ثالثاً بالقتل حيث يجب الجزاء على الثلاثة، فقد فرّقوا بين الأمر المجرد والأمر مع الدلالة)) اهـ.

والحاصل: أنّ عدم العلم شرطٌ للدلالة لا للأمر، بل هو موجبٌ للجزاء مطلقاً بشرط

الائتمار.

(١) "البحر": كتاب الحج - باب الجنايات - فصل: إن قتل محرم صيداً إلخ ٢٩/٣-٣٠.

(٢) "النهر": كتاب الحج - باب الجنايات - فصل في جزاء الصيد ق ١٥٠/ب.

(٣) انظر "إرشاد الساري": باب الجنايات - فصل في الدلالة والإشارة ونحو ذلك ص ٢٤٦-.

(٤) "البحر": كتاب الحج - باب الجنايات - فصل: إن قتل محرم صيداً إلخ ٣٠/٣ باختصار.

(٥) "الفتح": كتاب الحج - باب الجنايات - فصل في جزاء الصيد ٦/٣.

(٦) في "ب" و"م": ((دل)).

وَاتَّصَلَ الْقَتْلُ بِالدَّلَالَةِ أَوْ الْإِشَارَةِ وَالِدَالُ وَالْمَشِيرُ بَاقٍ عَلَى إِحْرَامِهِ، وَأُخِذَ قَبْلَ أَنْ يَنْفِلْتَ عَنْ مَكَانِهِ (بَدْءًا أَوْ عَوْدًا، سَهْوًا أَوْ عَمْدًا) مَبَاحًا.....

[١٠٥٦٧] (قوله: وَاتَّصَلَ الْقَتْلُ بِالدَّلَالَةِ) أي: تَحَصَّلَ بِسَبَبِهَا، "شرح اللباب" (١).

[١٠٥٦٨] (قوله: وَالِدَالُ وَالْمَشِيرُ) الأولى: أَوِ الْمَشِيرُ بِأَوٍ؛ لِأَنَّ الْحُكْمَ ثَابِتًا لِأَحَدِهِمَا، وَلِيَصَحَّ قَوْلُهُ بَعْدُ: ((بَاقٍ))، وَاحْتَرَزَ بِذَلِكَ عَمَّا إِذَا تَحَلَّلَ الدَّالُّ أَوِ الْمَشِيرُ فَقَتَلَهُ الْمَدْلُولُ لَا شَيْءَ عَلَيْهِ وَيَأْتِمُ، "هَنْدِيَّة" (٢)، "ط" (٣).

[١٠٥٦٩] (قوله: قَبْلَ أَنْ يَنْفِلْتَ عَنْ مَكَانِهِ) (٤) فَلَوْ انْفَلَتَ عَنْ مَكَانِهِ، ثُمَّ أُخِذَ بَعْدَ ذَلِكَ فَقَتَلَهُ فَلَا شَيْءَ عَلَى الدَّالِّ، "هَنْدِيَّة" (٥)، "ط" (٦).

[١٠٥٧٠] (قوله: بَدْءًا أَوْ عَوْدًا) أي: لَا فَرْقَ فِي لُزُومِ الْجُزْأَيْنِ بَيْنَ قَتْلِ أَوَّلِ صَيْدٍ وَبَيْنَ مَا بَعْدَهُ، وَقَالَ "ابن عَبَّاسٍ": «لَا جُزْأَيْنِ عَلَى الْعَائِدِ» (٧)، وَبِهِ قَالَ "دَاوُدُ" وَ"شَرِيحُ"، وَلَكِنْ يُقَالُ لَهُ: أَذْهَبَ فَيَنْتَقِمُ اللَّهُ مِنْكَ، "معراج".

[١٠٥٧١] (قوله: سَهْوًا أَوْ عَمْدًا) وَكَذَا مُبَاشِرًا وَلَوْ غَيْرَ مُتَعَدٍّ كَنَائِمٍ انْقَلَبَ عَلَى صَيْدٍ، أَوْ مُتَسَبِّيًا إِذَا كَانَ مُتَعَدِّيًا كَمَا إِذَا نَصَبَ شَبَكَةً أَوْ حَفَرَ لَهُ حُفِيرَةً، بِخِلَافِ مَا لَوْ نَصَبَ فُسْطَاطًا لِنَفْسِهِ فَتَعَلَّقَ بِهِ صَيْدٌ، أَوْ حَفَرَ حُفِيرَةً لِلْمَاءِ أَوْ لِحَيَوَانٍ مَبَاحٍ الْقَتْلُ كَذَنْبٍ فَعَطِبَ فِيهَا صَيْدٌ، أَوْ أَرْسَلَ كَلْبَهُ إِلَى حَيَوَانٍ مَبَاحٍ فَأَخَذَ مَا يَحْرُمُ، أَوْ إِلَى صَيْدٍ فِي الْحِلِّ وَهُوَ حَلَالٌ فَجَاوَزَ إِلَى الْحَرَمِ حَيْثُ لَا يَلْزُمُهُ

(١) انظر "إرشاد الساري": باب الجنائيات - فصل في الدلالة والإشارة ونحو ذلك ص ٢٤٦ -.

(٢) "الفتاوى الهندية": كتاب المناسك - الباب التاسع في الصيد ٢٥٠/١ نقلًا عن "السراج الوهاج".

(٣) "ط": كتاب الحج - باب الجنائيات ٥٢٧/١.

(٤) هذه المقولة ساقطة من "الأصل".

(٥) "الفتاوى الهندية": كتاب المناسك - الباب التاسع في الصيد ٢٥٠/١ نقلًا عن "السراج الوهاج".

(٦) "ط": كتاب الحج - باب الجنائيات ٥٢٧/١.

(٧) أخرجه عبد الرزاق في "المصنف" (٨١٨٤) كتاب المناسك - باب ذكر الصيد وقتله، وابن أبي شيبة ٥٤٢/٤ كتاب الحج - باب في المحرم يصيب الصيد فيحكم عليه.

أو مملوكاً (فعليه جزاؤه ولو سبّعاً غير صائلٍ أو مُستأنساً أو حماماً) ولو (مُسَرَّوْلاً) بفتح الواو: ما في رجليه ريش كالسروايل (أو هو مضطرب إلى أكله).....

شيء لعدم [٢/ق ٤٣٧/ب] التعدي، وتماؤه في "النهر"^(١) و"البحر"^(٢).

[١٠٥٧٢] (قوله: أو مملوكاً) ويلزمه قيمتان: قيمة للملكه، وجزاؤه حقاً لله تعالى، "بحر"^(٣)

عن "المحيط". ولو كان معلماً فيأتي^(٤) حكمه.

[١٠٥٧٣] (قوله: فعليه جزاؤه) ويتعدّد بتعدّد المقتول، إلا إذا قصد به التحلل ورفض إحرامه

كما صرّح به في "الأصل"^(٥)، "بحر"^(٦)، وقدّمناه^(٧) عن "اللباب".

[١٠٥٧٤] (قوله: ولو سبّعاً) اسم لكلّ مُحْتَطِفٍ مُتَهَبِّ جارِحٍ قاتِلٍ عادٍ عادةً، وأراد به

كلّ حيوان لا يؤكّل لحمه مما ليس من الفواسق السبعة والحشرات، سواء كان سبّعاً أم لا

ولو خنزيراً أو قرداً أو فيلاً كما في "المجمع"، "بحر"^(٨). ودخل فيه سباع الطير كالبازي والصقر،

وقيدَ بغير الصائل لما سيأتي^(٩) أنه لو صال لا شيء بقتله.

[١٠٥٧٥] (قوله: أو مُستأنساً) عطفٌ على ((سبّعاً))، أي: ولو ظيماً مُستأنساً؛ لأنّ استئناسه

عارضٌ، والعبرة للأصل كما مرّ^(١٠).

[١٠٥٧٦] (قوله: ولو مُسَرَّوْلاً) صرّح به لخلاف "مالك" فيه، فإنه يقول: لا جزاء فيه؛ لأنّه

ألوف لا يطير بجناحيه كالبط.

(١) انظر "النهر": كتاب الحج - فصل في جزاء الصيد ق ١٥٠/ب.

(٢) انظر "البحر": كتاب الحج - باب الجنائيات - فصل: إن قتل محرم صيداً إلخ ٢٩/٣.

(٣) "البحر": كتاب الحج - باب الجنائيات - فصل: إن قتل محرم صيداً إلخ ٢٩/٣.

(٤) المقولة [١٠٥٩٤] قوله: ((وكذا)).

(٥) "الأصل": كتاب المناسك - باب جزاء الصيد ٣٨١/٢.

(٦) "البحر": كتاب الحج - باب الجنائيات - فصل: إن قتل محرم صيداً إلخ ٣١/٣.

(٧) المقولة [١٠٤٨٠] قوله: ((إلا أن يقصد الرفض)).

(٨) "البحر": كتاب الحج - باب الجنائيات - فصل: إن قتل محرم صيداً إلخ ٣٨/٣ بتصرف.

(٩) المقولة [١٠٦٦٦] قوله: ((أي: حيوان)).

(١٠) المقولة [١٠٥٦٣] قوله: ((أي: حيواناً برياً إلخ)).

كما يلزمه القصاص لو قتل إنساناً وأكل لحمه، ويُقدّم الميتة على الصيد، والصيد على مال الغير.....

[١٠٥٧٧] (قوله: كما يلزمه) أي: المضطر إلى الأكل.

[١٠٥٧٨] (قوله: ويُقدّم الميتة على الصيد) أي: في قول "أبي حنيفة" و"محمد"، وقال

"أبو يوسف" و"الحسن": يذبح الصيد، والفتوى على الأول كما في "الشرنبلالية" (١)، "ح" (٢).

قلت: ورجحه في "البحر" (٣) أيضاً: ((بأن في أكل الصيد ارتكابَ حرمتين: الأكل والقتل،

وفي أكل الميتة ارتكابَ حرمة الأكل فقط)) اهـ.

والخلاف في الأولوية كما هو ظاهر قول "البحر" (٤) عن "الحائية" (٥): ((فالميتة أولى)) اهـ.

والمراد بالحرمة والحرمتين ما هو في الأصل قبل الاضطرار؛ إذ لا حرمة بعده.

[١٠٥٧٩] (قوله: والصيد على مال الغير) ترجيحاً لحق العبد لافتقاره، "زيلعي" (٦).

(تنبيه)

في "البحر" (٧) عن "الحائية" (٨): ((وعن بعض أصحابنا: من وجد طعام الغير لا تبأح له الميتة،

(قوله: والخلاف في الأولوية كما هو ظاهر قول "البحر" إلخ) لكن عبارة "البحر" المسوقة لترجيح الأول

تفيد أن الخلاف في الوجوب لا الأولوية، وبفيده أيضاً ما نقله "السندي" عن "المبسوط": ((أنه يتناول الصيد

ويؤذي الجزاء، ولا يأكل الميتة في قول "أبي حنيفة" و"أبي يوسف"؛ لأن حرمة الميتة أغلظ، وحرمة الصيد

مؤقتة ترتفع بالخروج من الحرم أو الإحرام، فعليه أن يقصد أخف الحرمتين دون أغلظهما)).

(١) "الشرنبلالية": كتاب الحج - باب الجنائيات ٢٤٧/١ (هامش "الدرر والغرر").

(٢) "ح": كتاب الحج - باب الجنائيات ق ١٤٠/ب.

(٣) "البحر": كتاب الحج - باب الجنائيات - فصل: إن قتل محرم صيداً إلخ ٣٩/٣ بتصرف يسير.

(٤) "البحر": كتاب الحج - باب الجنائيات - فصل: إن قتل محرم صيداً إلخ ٣٩/٣.

(٥) "الحائية": كتاب الحج - فصل في المقطعات ٣١٣/١ (هامش "الفتاوى الهندية").

(٦) "تبيين الحقائق": كتاب الحج - باب الجنائيات - فصل في الصيد ٦٨/٢.

(٧) "البحر": كتاب الحج - باب الجنائيات - فصل: إن قتل محرم صيداً إلخ ٣٩/٣.

(٨) "الحائية": كتاب الحج - فصل في المقطعات ٣١٣/١ (هامش "الفتاوى الهندية").

ولحم الإنسان، قيل: والخنزير، ولو الميت نبياً لم يحل بحال كما لا يأكل طعام مضطراً آخر، وفي "البزازیة"^(١):

وهكذا عن "ابن سماعة" و"بشر" أن الغصب أولى من الميتة، وبه أخذ "الطحاوي"، وقال "الكرخي": هو بالخيار)).

[١٠٥٨٠] (قوله: ولحم الإنسان) أي: لكرامته، ولأن الصيد يحل في غير الحرم أو في غير حالة الإحرام، والآدمي لا يحل بحال، "ح"^(٢).

[١٠٥٨١] (قوله: قيل: والخنزير) بالجر عطفاً على الإنسان، وعبارة "البحر"^(٣)

عن "الخانية"^(٤): ((وعن "محمد": الصيد أولى من لحم الخنزير)) اهـ.

وأفاد "الشارح" ضعفها، لكن إن كان المراد بالخنزير الميت - وهو الظاهر - فوجه الضعف ظاهر؛ لأنه كباقي [٢/٤٣٨ق/أ] الميتة فيه ارتكاب حرمة الأكل فقط، وإلا فلا؛ لأنه صيد أيضاً، فاصطياًد غيره أولى؛ لأن في كل ارتكاب حرمتين، لكن حرمة أشد، هذا ما ظهر لي. وفي "البحر"^(٥) عن "الخانية"^(٦): ((والكلب أولى من الصيد؛ لأن في الصيد ارتكاب المحظورين))^(٧).

[١٠٥٨٢] (قوله: ولو الميت نبياً إلخ) غير منصوص في المذهب، بل نقله في "النهر"^(٨)

(١) "البزازیة": كتاب الحج ١٠٨/٤ (هامش "الفتاوى الهندية").

(٢) "ح": كتاب الحج - باب الجنايات ق ١٤٠/ب.

(٣) "البحر": كتاب الحج - باب الجنايات - فصل: إن قتل محرم صيداً إلخ ٣٩/٣.

(٤) "الخانية": كتاب الحج - فصل في المقطعات ٣١٣/١ (هامش "الفتاوى الهندية").

(٥) "البحر": كتاب الحج - باب الجنايات - فصل: إن قتل محرم صيداً ٣٩/٣.

(٦) "الخانية": كتاب الحج - فصل في المقطعات ٣١٣/١ (هامش "الفتاوى الهندية").

(٧) في "د" زيادة: ((في "مجمع الفتاوى": مُحَرَّمٌ مضطراً وجَدَ صيداً وكلباً فالكلب أولى من الصيد؛ لأن في الصيد ارتكاب محظورين، ولو وجدَ صيداً ومالَ إنسان يذبح الصيد ولا يأكل مال الغير عند الكل، قال بعض الفضلاء: فعلى هذا ينبغي أن يكون الحكم في الصيد و الخنزير كالحكم في الصيد والكلب؛ لأن في أكل الخنزير محظوراً واحداً كالكلب، والكلب كالخنزير في نجاسة عينه عند محمد، ويمكن أن يقال: إن أكل الخنزير أشنع وأبشع؛ لأنه محرم الأكل بنص القرآن نجس العين بالاتفاق، فافترقا، حموي)).

(٨) "النهر": كتاب الحج - فصل في جزاء الصيد ق ١٥٣/أ.

((الصَّيْدُ الْمَذْبُوحُ أَوَّلَى اتِّفَاقًا))، "أشباه" (١). وَيُغْرَمُ أَيْضاً مَا أَكَلَهُ لَوْ بَعْدَ الْجِزَاءِ.
(و) الْجِزَاءُ (هُوَ مَا قَوْمَهُ عَدْلَان).....

عن الشافعية.

[١٠٥٨٣] (قوله: الصَّيْدُ الْمَذْبُوحُ (٢) أَوَّلَى) أي: مَا ذَبَحَهُ مُحَرَّمٌ آخِرُ، أَوْ ذَبَحَهُ هُوَ قَبْلَ الْإِضْطِرَارِ؛ لِأَنَّ فِي أَكْلِهِ ارْتِكَابَ مَحْظُورٍ وَاحِدٍ بِخِلَافِ اصْطِيَادِ غَيْرِهِ لِلْأَكْلِ.
[١٠٥٨٤] (قوله: وَيُغْرَمُ أَيْضاً إِنْ خ) أي: يُغْرَمُ الذَّابِحُ قِيَمَةَ مَا أَكَلَهُ زِيَادَةً عَلَى الْجِزَاءِ لَوْ كَانَ الْأَكْلُ بَعْدَ أَدَاءِ الْجِزَاءِ، أَمَّا قَبْلَهُ فَيَدْخُلُ مَا أَكَلَ فِي ضَمَانِ الصَّيْدِ، فَلَا يَجِبُ لَهُ شَيْءٌ بِانْفِرَادِهِ، وَلَا فَرْقٌ بَيْنَ أَكْلِهِ وَإِطْعَامِ كِلَابِهِ، وَقَالَا: لَا يُغْرَمُ بِأَكْلِهِ شَيْئاً، وَتَمَامُهُ فِي "النَّهْرِ" (٣). قَالَ فِي "الْبَابِ" (٤): ((وَلَوْ أَكَلَ مِنْهُ غَيْرُ الذَّابِحِ فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ، وَلَوْ أَكَلَ الْحَلَالُ مِمَّا ذَبَحَهُ فِي الْحَرَمِ بَعْدَ الضَّمَانِ لَا شَيْءَ عَلَيْهِ لِلْأَكْلِ)).

[١٠٥٨٥] (قوله: وَالْجِزَاءُ هُوَ مَا قَوْمَهُ عَدْلَان) أي: مَا جَعَلَهُ الْعَدْلَانُ قِيَمَةَ لِلصَّيْدِ، فَ ((مَا)) مَصْدَرِيَّةٌ، أَوْ مَا قَوْمَهُ بِهِ عَلَى أَنَّهَا مَوْصُولَةٌ، وَالْأَوَّلُ أَوَّلَى، فَافْهَم. وَيُقَوِّمُ بِصِفَتِهِ الْخَلْقِيَّةِ عَلَى الرَّاجِحِ كَالْمَلَاةِ وَالْحَسَنِ وَالتَّصْوِيتِ لَا مَا كَانَتْ بَصْنَعِ الْعِبَادِ إِلَّا فِي تَضْمِينِ قِيَمَتِهِ لِمَالِكِهِ، فَيُقَوِّمُ بِهَا أَيْضاً إِلَّا إِذَا كَانَتْ لِلَّهِو كَنَقَرِ الدِّيكِ وَنَطْحِ الْكَبْشِ فَلَا تُعْتَبَرُ كَمَا فِي الْجَارِيَةِ الْمَغْنِيَّةِ.

(قوله: فَ: مَا مَصْدَرِيَّةٌ إِنْ خ) لَعَلَّ الْأَوَّلَى أَنْ يَقُولَ: ((مَا)) نَكْرَةً مَوْصُوفَةً أَوْ اسْمَ مَوْصُولٍ. بِمَعْنَى الشَّيْءِ أَوْ الَّذِي جَعَلَهُ الْعَدْلَانُ قِيَمَةً، وَعَلَى هَذَا يَكُونُ الْعَائِدُ أَوْ الرَّابِطُ مَذْكُوراً، أَوْ يُقَدَّرُ الضَّمِيرُ الرَّابِطُ حِينَئِذٍ، وَلَا يَسْتَقِيمُ جَعْلُهَا مَصْدَرِيَّةً إِلَّا بِتَأْوِيلِ الْمَصْدَرِ بِالمَشْتَقِّ.

(١) "الأشباه والنظائر": الفن الأول - القاعدة الخامسة: الضرر يزال - درء المفسد مُقَدَّمٌ عَلَى جلب المصالح ص ٩٩-.

(٢) فِي "د" زِيَادَةٌ: ((أَي: الَّذِي ذَبَحَهُ قَبْلَ الْإِضْطِرَارِ ثُمَّ اضْطُرَّ، كَمَا يَظْهَرُ مِنْ "حَاشِيَةِ الْأَشْبَاهِ" لِأَبِي السَّعْدِ)).

(٣) انظر "النهر": كتاب الحج - فصل فِي جِزَاءِ الصَّيْدِ ق ١٥٣/أ.

(٤) انظر "إرشاد الساري": بَابُ الْجَنَائِاتِ - فصل فِي ذَبِيحَةِ الْمُحَرَّمِ ص ٢٥٣-.

وقيل: الواحد - ولو القاتل - يكفي (في مَقْتَلِهِ أو في أقرب مكان منه) إن لم يكن..

والمراد بالعدل مَنْ له معرفة وبصارة بقيمة الصيد لا العدل في باب الشهادة، "بحر"^(١) ملخصاً. وأطلق في كون الجزاء هو القيمة، فشمل الصيد الذي له مثل وغيره، وهو قولهما، وخصه "محمد" بما لا مثل له، فأوجب فيما له مثل مثله، ففي نحو الطير شاة، والنعام بدنة، وفي حمار الوحش بقرة، وتوجيه كل في المطولات.

[١٠٥٨٦] (قوله: وقيل: الواحد - ولو القاتل - يكفي) [٢/ق ٤٣٨/ب] الأولى إسقاط قوله: ((ولو القاتل))؛ لأنه بحث من صاحب "البحر"^(٢)، وقال بعده: ((لكنه يتوقف على نقل، ولم أره)) اهـ.

على أن صاحب "اللباب"^(٣) صرح بخلافه حيث قال: ((ويشترط للتقويم عدلان غير الجاني، وقيل: الواحد يكفي)) اهـ.

وعكس في "الهداية"^(٤)، حيث اكتفى بالواحد، وعبر عن المثني بـ ((قيل)) ميلاً إلى أن العدد في الآية للأولوية، وتبعه في "التبيين"^(٥) لـ "الزيلعي" و"السراج" و"الجوهرة"^(٦) و"الكافي"^(٧)،

(قوله: على أن صاحب "اللباب" صرح بخلافه إلخ) فيه أن ما في "اللباب" إنما اشترط أن يكون العدلان غير القاتل على القول باشتراطهما، وعلى القول بكفاية الواحد لم يشترط أن يكون غير القاتل، بل أطلق فيه، فلم يصرح في "اللباب" بخلاف بحث "البحر"، بل إطلاقه يفيد ما بحثه.

(١) "البحر": كتاب الحج - باب الجنائيات - فصل: إن قتل المحرم صيداً ٣٢/٣.

(٢) "البحر": كتاب الحج - باب الجنائيات - فصل: إن قتل محرم صيداً إلخ ٣٢/٣.

(٣) انظر "إرشاد الساري": باب الجنائيات - فصل في جزاء الصيد مطلقاً في الإحرام ص ٢٥٨ -.

(٤) "الهداية": كتاب الحج - باب الجنائيات - فصل ١/١٧٠.

(٥) "تبيين الحقائق": كتاب الحج - باب الجنائيات - فصل: إن قتل محرم صيداً إلخ ٦٤/٢.

(٦) "الجوهرة النيرة": كتاب الحج - باب الجنائيات في الحج ٢١٣/١.

(٧) "كافي النسفي": كتاب الحج - الصيد ١/ق ٩٣ ب.

في مَقْتَلِهِ قِيَمَةً، فـ ((أو)) للتوزيع لا للتخير.

((و) الجزءاء (في سُبُع).....

وهو ظاهر "العناية"^(١) أيضاً، فافهم. وما مشى عليه "المصنف" و"الباب" استظهره في "الفتح"^(٢)، وقال في "المعراج" عن "المبسوط"^(٣): ((على طريقة القياس يكفي الواحد للتقويم كما في حقوق العباد وإن كان المثني أحوط، لكن تُعتبر حكومة المثني بالنص)) اهـ. ومثله في "غاية البيان".

ومقتضاه اختيار المثني، وعزا في "البحر"^(٤) و"النهر"^(٥) تصحيحه إلى "شرح الدرر"، وكأنه من جهة اقتصاره عليه متناً، وبه اندفع اعتراض "الشرنبلالي"^(٦) عليهما: ((بأنه لم يُصرَّح في "الدرر" بتصحيحه))، والمراد بـ "الدرر" لـ "منلا خسرو"، ومثله في "درر البحار" لـ "القونوي"، ومشى في شرحها "غرر الأذكار"^(٧) على الاكتفاء بواحد.

[١٠٥٨٧] (قوله: في مقتله) أي: موضع قتله، قال في "المحيط": ((وعلى رواية "الأصل"^(٨) اعتبر مع المكان الزمان في اعتبار القيمة، وهو الأصح))، "نهر"^(٩).

[١٠٥٨٨] (قوله: فأو للتوزيع إلخ) أي: أن الاعتبار هو مكانه إن كان يباع فيه الصيد، وإلا فالاعتبار هو أقرب مكان يباع فيه، لا أن العدلين يُخيران في تقويمه مطلقاً.

[١٠٥٨٩] (قوله: في سُبُع) أي: غير صائل كما مر^(١٠)، أما الصائل فلا شيء في قتله

(١) "العناية": كتاب الحج - باب الجنائيات - فصل في جزاء الصيد ١٢/٣ (هامش "فتح القدير").

(٢) "الفتح": كتاب الحج - باب الجنائيات - فصل في جزاء الصيد ١٣/٣.

(٣) "المبسوط": كتاب المناسك - باب جزاء الصيد ٨٣/٤.

(٤) "البحر": كتاب الحج - باب الجنائيات - فصل: إن قتل محرم صيداً إلخ ٣٢/٣.

(٥) "النهر": كتاب الحج - فصل في جزاء الصيد ق ١٥٣/أ.

(٦) "الشرنبلالية": كتاب الحج - باب الجنائيات ٢٤٧/١ (هامش "الدرر والغرر").

(٧) "غرر الأذكار": كتاب الحج - ذكر جزاء الصيد ق ٩٨/أ.

(٨) "الأصل": كتاب الحج - باب جزاء الصيد ٣٦٧/٢.

(٩) "النهر": كتاب الحج - فصل في جزاء الصيد ق ١٥٣/أ.

(١٠) المقولة [١٠٥٧٤] قوله: ((ولو سباعاً)).

أي: حيوان لا يُؤْكَل ولو خنزيراً أو فيلاً (لا يُزَادُ على) قيمة (شاةٍ وإن كان) السَّبْعُ (أكبرَ منها) لأنَّ الفساد في غيرِ المأكول ليس إلاَّ بإراقةِ الدَّم، فلا يجبُ فيه إلاَّ دَمٌ، وكذا لو قتلَ مُعلِّماً ضَمِنَهُ لحقَّ الله غيرَ مُعلِّمٍ ولمالكه مُعلِّماً.....

كما سيأتي^(١).

[١٠٥٩٠] (قوله: أي: حيوان لا يُؤْكَل) تفسيرٌ مرادٌ، وإلاَّ فالسَّبْعُ أخصُّ كما علمت من تفسيره الذي قدَّمناه^(٢)، ولا بدَّ من زيادة: وليس من الفواسق السَّبعة والحشرات كما مرَّ^(٣).
[١٠٥٩١] (قوله: على قيمة شاةٍ) المرادُ بها هنا أدنى ما يُجزى في الهدي والأضحية، وهو الجَذَعُ من الضَّأن، "بحر"^(٤).

[١٠٥٩٢] (قوله: أكبرَ منها) الأولى: أكثرَ قيمةً منها؛ لأنَّ ما ذكره إنما يناسبُ قولَ "محمَّدٍ" باعتبارِ المثل صورةً. ٢١٤/٢

[١٠٥٩٣] (قوله: ليس إلاَّ بإراقةِ الدَّم) أي: دون اللحم؛ لأنَّه غيرُ مأكولٍ، أمَّا مأكولُ اللحم ففيه فسادُ اللحم أيضاً، فتجبُ قيمتهُ بالغةً ما بلغت، "نهر"^(٥) عن "الخانية"^(٦).

[١٠٥٩٤] (قوله: وكذا) أي: كما أنَّه لا يُزَادُ على قيمة الشاة وإن كان السَّبْعُ أكثرَ قيمةً منها فكذا لو كان مُعلِّماً، لا يَضْمَنُ ما زاد بالتَّعليم لحقَّ الله تعالى، أمَّا لو كان [٢/٤٣٩ق/أ] مملوكاً فيَضْمَنُ قيمةً ثانيةً لمالكه مُعلِّماً، وقيدَ بالتَّعليم لأنَّه يَضْمَنُ لحقَّ الله تعالى أيضاً زيادةَ الوصف الخَلْقِيِّ كالحسن والملاحة كما في الحمامة المطوقة كما مرَّ^(٧).

(١) المقولة [١٠٦٦٧] قوله: ((صائِل)).

(٢) المقولة [١٠٥٧٤] قوله: ((ولو سباعاً)).

(٣) المقولة [١٠٥٧٤] قوله: ((ولو سباعاً)).

(٤) "البحر": كتاب الحج - باب الجنايات - فصل: إن قتلَ محرماً صيداً إلخ ٣/٣٣.

(٥) "النهر": كتاب الحج - فصل في جزاء الصيد ق ١٥٢/ب معزياً إلى "شرح الجامع الصغير".

(٦) "الخانية": كتاب الحج - فصل فيما يجب بقتل الصيد والهوام ١/٢٩١-٢٩٢ بتصرف (هامش "الفتاوى الهندية").

(٧) المقولة [١٠٥٨٥] قوله: ((والجزء هو ما قوَّمة عدلان)).

(ثمَّ له) أي: للقاتل (أن يشتري به هدياً ويذبحه بمكة أو طعاماً ويتصدق) أين شاء (على كل مسكين) ولو ذمياً (نصف صاع من بُرٍّ أو صاعاً من تمرٍّ أو شعير) كالفطرة (لا) يُجزئُه (أقلُّ).....

[١٠٥٩٥] (قوله: ثمَّ له، أي: للقاتل إلخ) وقيل: الخيار للعَدْلين، وله أن يجمع بين الثلاثة في جزاء صيدٍ واحدٍ، بأن بلغت قيمته هدايا متعدّدة، فذبح هدياً وأطعم عن هدي وصام عن آخر، وكذا لو بلغت هديين إن شاء ذبحهما، أو تصدّق بهما، أو صام عنهما، أو ذبح أحدهما وأدّى بالآخر أي الكفّارات شاء، أو جمع بين الثلاثة، ولو بلغت قيمته بدنة إن شاء اشتراها أو اشترى سبع شياه، والأوّل أفضل، وإن فضل شيء من القيمة إن شاء اشترى به هدياً آخر إن بلغه، أو صرفه إلى الطعام، أو صام، وتبامه في "اللباب" و"شرحه"^(١).

[١٠٥٩٦] (قوله: ويذبحه بمكة) أي: بالحرّم، والمراد من الكعبة في الآية الحرّم كما قال المفسّرون، "نهر"^(٢). فلو ذبحه في الحلّ لا يُجزّيه عن الهدي بل عن الإطعام، فيشترط فيه ما يشترط في الإطعام، وأفاد بالذبح أن المراد التقرب بالإراقة، فلو سرق بعده أجزأه لا لو تصدّق به حيّاً، ولو أكله بعد ذبحه غرّمه، ويجوز التصدّق بكلّ لحمه أو بما غرّمه من قيمة أكله على مسكينٍ واحدٍ، "بحر"^(٣).

[١٠٥٩٧] (قوله: ولو ذمياً تقدّم)^(٤) في المصنف أن المفتي به قول "الثاني" أنه لا يصح دفع الواجبات إليه.

[١٠٥٩٨] (قوله: نصف صاع) حال أو مفعولٌ لفعلٍ محذوفٍ، أي: وأعطى؛ لأنّ ((تصدّق)) لا يتعدّى بنفسه إلّا أن يُضمّن معنى قسم مثلاً.

[١٠٥٩٩] (قوله: كالفطرة) الظاهر أن التشبيه إنما هو في المقدار لا غير كما جرى عليه

(١) انظر "إرشاد الساري": فصل في جزاء الصيد مطلقاً في الإحرام ص ٢٥٨-٢٥٩.

(٢) "النهر": كتاب الحج - فصل في جزاء الصيد ق ١٥١/ب.

(٣) "البحر": كتاب الحج - باب الجنایات - فصل: إن قتل المحرم صيداً إلخ ٣٣/٣ بتصرف.

(٤) المقولة [٨٦٠٠] قوله: ((خلافاً للثاني)).

أو أكثر (منه) بل يكون تطوعاً (أو صام عن طعام كل مسكين يوماً، وإن فضل عن طعام مسكين) أو كان الواجب ابتداءً أقل منه (تصدق به أو صام يوماً) بدله. (ولا يجوز أن يفرق نصف صاع على مساكين).....

"الزيلي" (١) وغيره، فلا يرد ما في "البحر" (٢): ((من أن الإباحة هنا كافية كما سيأتي)) (٣)، أفاده في "النهر" (٤).

[١٠٦٠٠] (قوله: أو أكثر) كأن يكون الواجب ثلاث صيغان مثلاً دفعها إلى مسكينين، وكذا لو دفع الكل إلى واحد، لكنه سيأتي (٥) التصريح به، فافهم.

[١٠٦٠١] (قوله: بل يكون تطوعاً) أي: يكون الجميع في صورة الأقل والزائد على نصف صاع كل مسكين في صورة الأكثر تطوعاً، "ح" (٦).

[١٠٦٠٢] (قوله: أو صام) أطلق فيه وفي الإطعام فدل أنهما يجوزان في الحل والحرم ومتفرقاً [٢/ق ٤٣٩/ب] ومتتابعاً لإطلاق النص فيهما، "بحر" (٧).

[١٠٦٠٣] (قوله: أقل منه) بأن قتل يربوعاً أو عصفوراً، فهو مخير أيضاً، "بحر" (٨).

[١٠٦٠٤] (قوله: تصدق به) أي: على غير الذين أعطاهم أولاً، "شرح اللباب" (٩).

[١٠٦٠٥] (قوله: ولا يجوز إلخ) تكرار مع قوله: ((لا أقل منه)).

(١) "تبين الحقائق": كتاب الحج - باب الجنائيات - فصل في الصيد ٦٣/٢.

(٢) "البحر": كتاب الحج - باب الجنائيات - فصل: إن قتل محرم صيداً إلخ ٣٤/٣.

(٣) المقولة [١٠٦٠٧] قوله: ((وتكفي الإباحة هنا)).

(٤) "النهر": كتاب الحج - باب الجنائيات - فصل في جزاء الصيد ق ١٥١/ب.

(٥) المقولة [١٠٦٠٩] قوله: ((ولا أن يدفع إلخ)).

(٦) "ح": كتاب الحج - باب الجنائيات ق ١٤٠/ب.

(٧) "البحر": كتاب الحج - باب الجنائيات - فصل: إن قتل محرم صيداً إلخ ٣٣/٣.

(٨) "البحر": كتاب الحج - باب الجنائيات - فصل: إن قتل محرم صيداً إلخ ٣٤/٣.

(٩) انظر "إرشاد الساري": باب في جزاء الجنائيات وكفاراتها - فصل في جزاء الصيد مطلقاً في الإحرام والحرم

قال "المصنف" تبعاً لـ "البحر": ((هكذا ذكروه هنا، وقدّم^(١) في الفطرة الجواز، فينبغي كذلك هنا، وتكفي الإباحة هنا.....

[١٠٦٠٦] (قوله: قال "المصنف"^(٢) تبعاً لـ "البحر" إلخ) عبارة "البحر"^(٣): ((وقد حققنا في باب صدقة الفطر أنه يجوز أن يُفرّق نصف الصّاع على مساكين على المذهب، وأنّ القائل بالمنع "الكرخي"، فينبغي أن يكون كذلك هنا، والنص هنا مطلق، فيجري على إطلاقه، لكن لا يجوز أن يُعطى لمسكين واحد كالفطرة؛ لأنّ العدد منصوص عليه)) اهـ.

وحاصله: اختيار الجواز إذا فرّق نصف صاع على مساكين لإطلاق النصّ وقياساً على الفطرة، لا^(٤) إذا أُعطي كل الواجب لمسكين واحد لتفويت العدد المنصوص في قوله تعالى: ﴿طَعَامُ مَسْكِينٍ﴾ [المائدة - ٩٥]، لكن لا يخفى أنّ جواز التفريق مخالف لعامة كتب المذهب، على أنّ إطلاق النصّ يُحمّل على المعهود في الشرع، وهو دفع نصف الصّاع لفقير واحد، تأمل.

[١٠٦٠٧] (قوله: وتكفي الإباحة هنا) أي: بخلاف الفطرة كما مرّ^(٥)، قال في "شرح الباب"^(٦): ((وهذا عند "أبي يوسف" خلافاً لـ "محمد"، وعن "أبي حنيفة" روايتان، والأصح أنه مع الأوّل، لكنّ هذا الخلاف في كفارة الحلق عن الأذى، وأمّا كفارة الصيد فيجوز الإطعام على وجه الإباحة بلا خلاف، فيصنع^(٧) لهم طعاماً بقدر الواجب، ويمكنهم منه حتّى يستوفوا أكلتين مشبعتين غداءً وعشاءً، وإن غداهم وأعطاهم قيمة العشاء أو بالعكس جاز، والمستحبّ

(١) في "د" زيادة: ((قوله: وقدّم) أي: صاحب "البحر"، وهذا من كلام المصنف، وكذا قوله: فينبغي، وأصل البحث لصاحب "البحر" كما أشار إليه الشارح، وهذا بالنظر إلى الدليل وإن كان المنصوص عليه خلافاً)).

(٢) "المنح": كتاب الحج - باب الجنایات ١/ق ١٠٦/أ.

(٣) "البحر": كتاب الحج - باب الجنایات - فصل: إن قتل محرم صيداً إلخ ٣/٣٢-٣٤.

(٤) في "أ" و"ب" و"م": ((إلا)) بدل ((لا)).

(٥) المقولة [٨٧٦٢] قوله: ((وفي كل حال)).

(٦) انظر "إرشاد الساري": باب في جزاء الجنایات وكفاراتها - فصل في جزاء اللبس والتغطية ص ٢٦٠.

(٧) في "ب" و"م": ((يضیع)).

كَدَفَعِ الْقِيَمَةَ)) (وَلَا أَنْ يَدْفَعَ) كُلَّ الطَّعَامِ (إِلَى مَسْكِينٍ وَاحِدٍ هُنَا) بِخِلَافِ الْفِطْرَةِ؛ لِأَنَّ الْعَدَدَ مَنْصُوصٌ عَلَيْهِ (كَمَا لَا يَجُوزُ دَفْعُهُ) أَي: الْجُزْءُ.....

كَوْنُهُ مَادُومًا، وَلَا يُشْتَرَطُ الْإِدَامُ فِي خَبْزِ الْبُرِّ، وَاخْتِلَفَ فِي غَيْرِهِ))، وَتَمَامُهُ فِيهِ، وَانْظُرْ لَوْ لَمْ يَسْتَوْفُوا الْأَكْلَتَيْنِ. عَمَّا صَنَعَ لَهُمْ مِنَ الْقَدْرِ الْوَاجِبِ هَلْ يَلْزَمُهُ أَنْ يَزِيدَ إِلَى أَنْ يَشْبَعُوا؟ وَالظَّاهِرُ نَعَمْ، تَأَمَّلْ.

[١٠٦٠٨] (قَوْلُهُ: كَدَفَعِ الْقِيَمَةَ) فَيَدْفَعُ لِكُلِّ مَسْكِينٍ قِيَمَةَ نَصْفِ صَاعٍ مِنْ بُرٍّ، وَلَا يَجُوزُ النَّقْصُ عَنْهَا كَمَا فِي الْعَيْنِ، "بَحْرٌ"^(١). لَكِنْ لَا يَجُوزُ أَدَاءُ الْمَنْصُوصِ عَلَيْهِ بَعْضِهِ عَنْ بَعْضٍ بِاعْتِبَارِ الْقِيَمَةِ، حَتَّى لَوْ أَدَّى نَصْفَ صَاعٍ مِنْ حَنْطَةٍ جَيِّدَةٍ عَنْ صَاعٍ مِنْ حَنْطَةٍ وَسْطٍ، أَوْ أَدَّى نَصْفَ صَاعٍ مِنْ تَمْرٍ تَبْلُغُ قِيَمَتُهُ نَصْفَ صَاعٍ مِنْ بُرٍّ أَوْ أَكْثَرَ لَا يُعْتَبَرُ، بَلْ يَقَعُ عَنْ نَفْسِهِ، [٢/ق ٤٤٠/أ] وَيَلْزَمُهُ تَكْمِيلُ الْبَاقِي، "شَرْحُ الْبَابِ"^(٢).

قُلْتُ: وَالْمَنْصُوصُ هُوَ الْبُرُّ، وَالشَّعِيرُ، وَدَقِيقُهُمَا، وَسَوِيقُهُمَا، وَالتَّمْرُ، وَالزَّيْبُ بِخِلَافِ نَحْوِ الذَّرَّةِ وَالْمَاشِ^(٣) وَالْعَدَسِ، فَلَا يَجُوزُ إِلَّا بِاعْتِبَارِ الْقِيَمَةِ، وَكَذَا الْخَبْزُ، فَلَا يَجُوزُ مَقْدَارُ وَزْنِ نَصْفِ صَاعٍ فِي الصَّحِيحِ كَمَا فِي "شَرْحِ الْبَابِ"^(٤).

[١٠٦٠٩] (قَوْلُهُ: وَلَا أَنْ يَدْفَعَ الْخ) قَالَ فِي "شَرْحِ الْبَابِ"^(٥): ((وَلَوْ دَفَعَ طَعَامَ سِتَّةِ مَسَاكِينِ

إِلَى مَسْكِينٍ وَاحِدٍ فِي يَوْمٍ دَفْعَةً وَاحِدَةً أَوْ دَفْعَاتٍ فَلَا رَوَايَةَ فِيهِ، وَاخْتَلَفَ الْمَشَايخُ فِيهِ، وَعَامَّتُهُمْ لَا يُجُوزُ إِلَّا عَنْ وَاحِدٍ، وَعَلَيْهِ الْفَتْوَى)) اهـ.

وَاحْتَرَزَ بِقَوْلِهِ: ((فِي يَوْمٍ)) عَمَّا لَوْ دَفَعَ إِلَى وَاحِدٍ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ كُلَّ يَوْمٍ نَصْفَ صَاعٍ فَإِنَّهُ

(١) "البحر": كتاب الحج - باب الجنایات - فصل: إن قتل محرم صيداً إلخ ٣/٣٤.

(٢) انظر "إرشاد الساري": باب في جزاء الجنایات وكفاراتها - فصل في جزاء اللبس والتغطية ص ٢٦٠.

(٣) تقدّم التعريف به ١٦١/٦.

(٤) انظر "إرشاد الساري": باب في جزاء الجنایات وكفاراتها - فصل في أحكام الصدقة ص ٢٦٤.

(٥) انظر "إرشاد الساري": باب في جزاء الجنایات وكفاراتها - فصل في أحكام الدماء وشروط جوازها

(إلى مَنْ لَا تُقْبَلُ شَهَادَتُهُ لَهُ كَأَصْلِهِ وَإِنْ عَلَا وَفَرَعِهِ وَإِنْ سَفَلَ وَزَوْجَتِهِ وَزَوْجَهَا،
(و) هَذَا (هُوَ الْحُكْمُ فِي كُلِّ صَدَقَةٍ وَاجِبَةٍ) كَمَا مَرَّ فِي الْمَصْرَفِ.
(وَوَجَبَ بِجَرْحِهِ وَنَتْفِ شَعْرِهِ وَقَطْعِ عَضْوِهِ.....

يُجْزئُهُ عِنْدَنَا كَمَا صَرَّحَ بِهِ قَبْلَهُ^(١)، وَلَا يَخْفَى أَنَّ الْمَسْكِينِ الْوَاحِدَ غَيْرُ قَيْدٍ، حَتَّى لَوْ دَفَعَ الْكُلَّ
إِلَى مَسْكِينَيْنِ يَكْفِي عَنْ اثْنَيْنِ فَقَطْ وَالْبَاقِي تَطَوُّعٌ كَمَا مَرَّ^(٢) فِي قَوْلِهِ: ((أَوْ أَكْثَرُ مِنْهُ)).
[١٠٦١٠] (قَوْلُهُ: إِلَى مَنْ لَا تُقْبَلُ شَهَادَتُهُ لَهُ) عَدَلَ فِي "الْبَحْرِ"^(٣) عَنْ تَعْيِيرِهِمْ بِهَذَا إِلَى التَّعْيِيرِ
بِقَوْلِهِ: ((إِلَى أَصْلِهِ إِنْ خَالَفَ))، وَقَالَ: ((إِنَّهُ الْأَوَّلُ))، فَلِذَا تَبِعَهُ "الْمُصَنِّفُ"، لَكِنْ خَالَفَهُ "الْشَّارِحُ"؛
لأنَّه أَخْصَرُ وَأَظْهَرُ لشموله مملوكه، وَلَا يَرِدُ النُّقْضُ بِالشَّرِيكِ؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا لَا تُقْبَلُ شَهَادَتُهُ لَهُ فِيمَا هُوَ
مُشْتَرَكٌ بَيْنَهُمَا لَا مَطْلَقًا، فَافْهَم.

[١٠٦١١] (قَوْلُهُ: وَهَذَا) أَي: عَدَمُ جَوَازِ الدَّفْعِ إِلَى أَصْلِهِ إِنْ خَالَفَ.

[١٠٦١٢] (قَوْلُهُ: كَمَا مَرَّ^(٤) فِي الْمَصْرَفِ) أَي: فِي بَابِ مَصْرَفِ الزَّكَاةِ وَغَيْرِهَا حَيْثُ قَالَ:
((وَلَا إِلَى مَنْ بَيْنَهُمَا وَلَادٌ أَوْ زَوْجِيَّةٌ إِنْ خَالَفَ))، فَذَكَرُ ذَلِكَ فِي ذَلِكَ الْبَابِ صَرِيحٌ فِي أَنَّهُ الْحُكْمُ فِي كُلِّ
صَدَقَةٍ وَاجِبَةٍ، فَافْهَم.

[١٠٦١٣] (قَوْلُهُ: وَوَجَبَ بِجَرْحِهِ) أَفَادَ بِذِكْرِهِ بَعْدَ ذِكْرِ الْقَتْلِ أَنَّهُ لَمْ يَمُتْ مِنْهُ، فَلَوْ غَابَ
وَلَمْ يَعْلَمْ مَوْتُهُ وَلَا حَيَاتُهُ فَلَا سَتَحْسَانُ أَنْ يَلْزَمَهُ جَمِيعُ الْقِيَمَةِ احْتِيَاظًا، كَمَنْ أَخَذَ صَيْدًا مِنَ الْحَرَمِ ثُمَّ
أَرْسَلَهُ وَلَا يَدْرِي أَدْخَلَ الْحَرَمَ أَمْ لَا؟ "مَحِيطٌ". وَلَوْ بَرَأَ مِنَ الْجَرْحِ وَلَمْ يَبْقَ لَهُ أَثَرٌ لَا يَسْقُطُ الْجَزَاءُ،

(قَوْلُهُ: فَذَكَرُ ذَلِكَ فِي ذَلِكَ الْبَابِ صَرِيحٌ فِي أَنَّهُ الْحُكْمُ فِي كُلِّ صَدَقَةٍ إِنْ خَالَفَ) فِيهِ أَنَّهُ لَيْسَ فِيمَا ذَكَرَهُ
فِي ذَلِكَ الْبَابِ تَعَرُّضٌ لِحُكْمِ الصَّدَقَاتِ الْوَاجِبَةِ، بَلْ إِنَّمَا تَعَرَّضَ فِيهِ لِمَصْرَفِ الزَّكَاةِ، فَاعْتَرَضُ
"ط" هُنَا وَارِدٌ عَلَى "الْشَّارِحِ".

(١) أَي: فِي "شَرْحِ الْبَابِ".

(٢) ص ٢٨٣ — "دَرْ".

(٣) "الْبَحْرُ": كِتَابُ الْحَجِّ - بَابُ الْجَنَائِاتِ - فَصْلُ: إِنْ قَتَلَ مَحْرَمٌ صَيْدًا إِنْ خَالَفَ ٣/٣٤.

(٤) ٩٤/٦ وما بَعْدَهَا "دَرْ".

ما نَقَصَ) إِنْ لَمْ يَقْصِدِ الإِصْلَاحَ^(١)، فَإِنْ قَصَدَهُ^(٢) كَتَخْلِيصِ حَمَامَةٍ مِنْ سِنُورٍ أَوْ شَبَكَةٍ فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ وَإِنْ مَاتَتْ.
(و) وَجِبَ (بِنَتْفِ رِيْشِهِ^(٣) وَقَطْعِ قَوَائِمِهِ).....

"بدائع"^(٤). وفي "المحيط" خلافة، واستظهر في "البحر"^(٥) الأول، ومشى في "اللباب"^(٦) على الثاني، وقوَّاه في "النهر"^(٧).

[١٠٦١٤] (قوله: ما نَقَصَ) فَيُقَوِّمُ صَحِيحاً ثُمَّ نَاقِصاً، فيشتري بما بين القيمتين هدياً أو يصوم، "ط"^(٨) عن "القَهْطَسْتَانِي"^(٩). قال: ((وهذا لو لم يُخْرِجْهُ الْجَرْحُ وَنَحْوَهُ عَنْ حَيْزِ الْامْتِنَاعِ، وَإِلَّا ضَمِنَ كُلَّ الْقِيَمَةِ)) اهـ.

ولو لم يكفر حتى قتله ضَمِنَ قيمته فقط، وسقط نقصان الجراحة كما حَقَّقَهُ في "الفتح"^(١٠) تبعاً لـ "البدائع"^(١١) على خلاف ما في "البحر" عن "المحيط"، [٢/ق ٤٤٠/ب] وتماثله فيما علَّقته عليه^(١٢).

(١) في "د" زيادة: ((قوله: (إِنْ لَمْ يَقْصِدِ الإِصْلَاحَ) أَي: لِلصَّيْدِ، "معراج").

(٢) ((فَإِنْ قَصَدَهُ)) ليست في "د".

(٣) في "د" زيادة: ((قوله: (بِنَتْفِ رِيْشِهِ إلخ) عبارة "الهداية": وَلَوْ نَتَفَ رِيْشَ طَائِرٍ، أَوْ قَطَعَ قَوَائِمَ صَيْدٍ، فَخَرَجَ مِنْ حَيْزِ الْامْتِنَاعِ فَعَلَيْهِ قِيَمَتُهُ كَامِلَةٌ)).

(٤) "البدائع": كتاب الحج - فصل: وأما بيان حكم ما يحرم على محرم ٢/٢٠٥.

(٥) "البحر": كتاب الحج - باب الجنایات - فصل: إِنْ قَتَلَ مُحْرِمٌ صَيْدًا إلخ ٣/٣٥.

(٦) انظر "إرشاد الساري": باب الجنایات - فصل في الجرح ص ٢٤٢-.

(٧) "النهر": كتاب الحج - باب الجنایات - فصل في جزاء الصيد ق ١٥١/ب.

(٨) "ط": كتاب الحج - باب الجنایات - فصل في جزاء الصيد ١/٥٢٩.

(٩) "جامع الرموز": كتاب الحج - فصل الجنایات ١/٢٥٩.

(١٠) "الفتح": كتاب الحج - باب الجنایات ٣/١٤.

(١١) "البدائع": كتاب الحج - فصل: وأما بيان حكم ما يحرم على المحرم ٢/٢٠٥.

(١٢) انظر حاشية "منحة الخالق على البحر الرائق": كتاب الحج - باب الجنایات - فصل: إِنْ قَتَلَ مُحْرِمٌ صَيْدًا إلخ ٣/٣٥.

حَتَّى خَرَجَ عَنْ حَيْزِ الْامْتِنَاعِ (وَكَسَرَ بِيضِهِ) غَيْرِ الْمَذَرِ (وَخَرُوجِ فَرْخٍ مَيِّتٍ بِهِ)
أَي: بالكسر.....

[١٠٦١٥] (قوله: حَتَّى خَرَجَ عَنْ حَيْزِ الْامْتِنَاعِ) عَبَّرَ تَبَعاً لـ "الدرر"^(١) بحرفِ الغاية دون التعليل لأنَّ المراد بالرَّيش والقوائم جنسُهُما الصادقُ بالقليل منهما؛ إذ لا شكَّ أَنَّهُ لا يُشترَطُ في لزومِ كُلِّ القيمةِ نَفْثُ كُلِّ الرَّيشِ وقَطْعُ كُلِّ القوائمِ، بل المرادُ ما يُخْرِجُهُ عَنْ حَيْزِ الْامْتِنَاعِ، أَي: عن أَن يَبْقَى مَمْتَنِعاً بِنَفْسِهِ، فَافْهَم.

والْحَيْزُ - كما في "الصَّحاح"^(٢) - بمعنى الناحية، فهو هنا مقحَّمٌ كما في "القَهْستاني"^(٣)، فهو كظَهَرٍ في قولهم: ظَهَرَ الْغَيْبُ، ولا وجهَ للقولِ بأنَّه من إضافةِ المشبَّه به للمشبَّه، فَافْهَم.

[١٠٦١٦] (قوله: غَيْرِ الْمَذَرِ) بكسر الذَّالِّ بمعنى الفاسد، قَيَّدَ بِهِ لِأَنَّهُ لو كَسَرَ بِيضَهُ مَذَرَةً لا شيءَ عليه؛ لأنَّ ضَمَانَهَا ليس لذاتها بل لعرضيةِ أَن تُصيرَ صيداً، وهو مفقودٌ في الفاسدة ولو كان لقشرِها قيمةٌ كبيضِ النَّعَامِ خلافاً لِما قاله "الكرماني"^(٤)؛ لأنَّ المحرَّم غيرُ منهيٍّ عن التعرُّضِ للقشر كما في "الفتح"^(٥)، "بجر"^(٥) ملخصاً.

[١٠٦١٧] (قوله: وخروج فرخ ميت به) معطوفٌ على قوله: ((بَتَفٍ))، قال في "اللباب"^(٦): ((وإنَّ خَرَجَ مِنْهَا - أَي: من البيضة - فرخٌ ميتٌ فعليه قيمةُ الفرخ حياً، ولا شيءَ في البيضة)) اهـ.

وقوله: ((به)) متعلِّقٌ بميت، قال في "البحر"^(٧): ((وَقَيَّدَ بقوله: به لِأَنَّهُ لو عَلِمَ موتهُ بغير الكسر فلا ضمانَ عليه للفرخ لانعدام الإماتة، ولا للبيض لعدم العرضية)) اهـ. ولو لم يعلم أنَّ موته

(١) "الدرر": كتاب الحج - باب الجنائيات ٢٤٨/١.

(٢) "الصَّحاح": مادة ((حوز)).

(٣) "جامع الرموز": كتاب الحج - فصل الجنائيات ٢٥٩/١.

(٤) "الفتح": كتاب الحج - باب الجنائيات - فصل في جزاء الصيد ١٥/٣.

(٥) "البحر": كتاب الحج - باب الجنائيات - فصل: إن قتل محرم صيداً إلخ ٣٦-٣٥/٣.

(٦) انظر "إرشاد الساري": باب الجنائيات - فصل في البيض ص ٢٤٥ -.

(٧) "البحر": كتاب الحج - باب الجنائيات - فصل: إن قتل محرم صيداً إلخ ٣٦/٣.

(وَذَبَحَ حَلَالٍ صَيْدَ الْحَرَمِ وَحَلَبَهُ لَبْنَهُ (وقطع حشيشه وشجره) حال كونه.....

بسبب الكسر أو لا فالقياس أن لا يُغَرَّم غير البيضة؛ لأنَّ حياة الفرخ غير معلومة، وفي الاستحسان: عليه قيمة الفرخ حيًّا، "عناية"^(١).

[١٠٦١٨] (قوله: وذبح حلال صيد الحرم) سعيّد "المصنّف" هذه المسألة، وتكلّم عليها هناك^(٢).

[١٠٦١٩] (قوله: وحلبه لبنه) لأنَّ اللَّبَن من أجزاء الصيد، فتجب قيمته كما صرّح به في "النقاية"^(٣) و"الملتقى"^(٤)، وكذا لو كسر بيضه أو جرحه يضمن كما في "البحر"^(٥).

ثمَّ إنَّ ذِكْرَ "الشارح" المفعول - وهو ((لبنه)) - يفيد أنَّ الحلب مصدرٌ مضافٌ إلى ضميرِ الفاعل - وهو الحلال - مع أنَّه غيرُ قيدٍ، فلو تركَّ ذِكْرُ ((لبنه))، وجعلَ المصدرَ مضافاً إلى ضميرِ المفعول - وهو الصَّيْد - لكان أولى؛ لأنَّه يشملُ حيثُ ما إذا كان الحالبُ مُحَرِّماً، لكنَّه لا يختصُّ بصيدِ الحلِّ^(٦)، تأمّل.

[١٠٦٢٠] (قوله: وقطع حشيشه وشجره) ذكرَ "النووي"^(٧) عن أهل اللغة: ((أنَّ العشب والخَلَى بالقصرِ اسمٌ للرَّطْب، والحشيشَ لليابس، وأنَّ الفقهاء يطلقون الحشيشَ على الرَّطْب [٢/ق ٤٤١ أ] أيضاً مجازاً باعتبار ما يؤوّلُ إليه)) اهـ. وفي "الفتح"^(٨): ((والشَّجَرُ اسمٌ للقائم الذي

(قوله: لا يختصُّ بصيدِ الحلِّ إلخ) حقه: الحرم.

(١) "العناية": كتاب الحج - باب الجنائيات - فصل في جزاء الصيد ١٥/٣ (هامش "فتح القدير").

(٢) المقولة [١٠٦٧٥] قوله: ((وتجب قيمته بذبح حلال)).

(٣) انظر "شرح النقاية" للقاري: كتاب الحج - فصل في الجنائيات ٥١٩/١.

(٤) "ملتقى الأبحر": كتاب الحج - باب الجنائيات - فصل: وإن قتل محرم صيد البر ٢٢٧/١.

(٥) "البحر": كتاب الحج - باب الجنائيات - فصل: إن قتل محرم صيداً إلخ ٣٤-٣٥، ٤١.

(٦) في "م": ((الحرم)) وهو الصواب، وانظر "التقارير".

(٧) "المجموع": كتاب الحج - باب ما يجب في محظورات الإحرام من كفارة وغيرها ٤٥٧/٧-٤٥٨.

(٨) "الفتح": كتاب الحج - باب الجنائيات - فصل في جزاء الصيد ٣٣/٣.

(غير مملوك) يعني: النَّابِتَ بنفسِه، سواء كان مملوكاً أو لا، حتَّى لو نَبَتَ في مِلْكِه
أُمُّ غَيْلانَ.....

بحيث ينمو، فإذا جَفَّ فهو حَطَبٌ)) اهـ.

وأُطْلِقَ في القاطع فشمل الحلال والمحرم، وقَيَّدَ بالقطع لأنَّه ليس في المقلوع ضمان، وأشار
بضمان قيمته إلى أنَّه لا مدخل للصوم هنا، وإلى أنَّه يملكه بأداء الضَّمان كما في حقوق العباد،
ويكره الانتفاع به بيعاً وغيره، ولا يكره للمشتري، وتماؤه في "البحر"^(١).

[١٠٦٢١] (قوله: غير مملوك ولا مُنْبَتٍ) اعلم أنَّ النَّابِتَ في الحرم إمَّا جافٌّ أو منكسرٌ
أو إذخِرٌ أو غيرها، والثلاثة الأولُ مستثناة من الضَّمان كما يأتي^(٢)، وغيرها إمَّا أن يكون أنبتَه
النَّاسُ أو لا، والأوَّلُ لا شيء فيه سواء كان من جنس ما يُنْبِتُهُ النَّاسُ كالزَّرع أو لا كأمِّ غَيْلان^(٣)،
والثاني إن كان من جنس ما يُنْبِتُونَهُ فكذلك، وإلا ففيه الجزاء، فما فيه الجزاء هو النَّابِتُ بنفسه،
وليس مما يُسْتَنْبَتُ ولا منكسراً ولا جافاً ولا إذخِراً كما قرَّره في "البحر"^(٤)، وذكر: ((أنَّ المراد
من قول "الكنز": غير مملوك هو النَّابِتُ بنفسه مملوكاً أو لا؛ لئلاَّ يردَّ عليه ما لو نَبَتَ في مِلْكٍ

(قول "الشارح": يعني: النَّابِتَ بنفسِه إلخ) يخرجُ به ما أنبتَه النَّاسُ بقسميه من جنس ما يُنْبِتُونَهُ أو لا.
(قوله: وقَيَّدَ بالقطع لأنَّه ليس في المقلوع ضمان إلخ) أي: بأنَّ وجده مقلوعاً وانتفع به، وإلا فلو
قلعه يضمنه.

(قوله: وإلى أنَّه يملكه بأداء الضَّمان إلخ) لا دلالة على ملكه بضمان قيمته.

(١) انظر "البحر": كتاب الحج - باب الجنایات - فصل: إن قتل محرم صيداً إلخ ٤٦/٣-٤٧.

(٢) المقولة [١٠٦٣٠] قوله: ((إلا ما جَفَّ أو انكسر)).

(٣) أم غيلان: شجر السَّمُر، "قاموس" مادة ((غيل)). والسَّمُر واحدة سَمُرَة بضم الميم: من شجر الطلح، "مختار
الصحيح" مادة ((سمر)).

قال الحلبي في "تحفة الأخبار" ق ١٤١/ب: ((وهو مصروف؛ لأنَّه اسم جنس، فليس بعَلَم ولا صفة)).

(٤) "البحر": كتاب الحج - باب الجنایات - فصل: إن قتل محرم صيداً إلخ ٤٦/٣.

فَقَطَعَهَا إِنْسَانٌ فَعَلِيهِ قِيمَةٌ لِمَالِكِهَا وَأُخْرَى لِحَقِّ الشَّرْعِ بِنَاءً عَلَى قَوْلِهِمَا الْمَفْتَى بِهِ مِنْ تَمَلُّكِ أَرْضِ الْحَرَمِ (وَلَا تُنْبِتُ) أَي: لَيْسَ مِنْ جَنْسٍ مَا يُنْبِتُهُ النَّاسُ، فَلَوْ مِنْ جَنْسِهِ فَلَا شَيْءَ.....

٢١٦/٢ رجلٍ ما لَا يُسْتَنْبِتُ كَأُمِّ غَيْلَانَ، فَإِنَّهُ مَضْمُونٌ أَيْضاً كَمَا نَصَّ عَلَيْهِ فِي "الْمَحِيطِ"، وَمَا أَجَابَ بِهِ فِي "النَّهْرِ"^(١) لَمْ يَظْهَرْ لِي وَجْهُ صَحَّتِهِ، فَلِذَا خَالَفَ "الْشَّارِحُ" عَادَتَهُ وَلَمْ يَتَابِعْهُ، بَلْ تَابَعَ "الْبَحْرُ"، وَيَأْتِي^(٢) قَرِيباً فِي الشَّرْحِ.

[١٠٦٢٢] (قَوْلُهُ: فَقَطَعَهَا إِنْسَانٌ) لَمْ يَذْكُرْ مَا إِذَا قَطَعَهَا الْمَالِكُ، وَنَقَلَ فِي "غَايَةِ الْإِتْقَانِ" عَنْ "مُحَمَّدٍ" أَنَّهُ قَالَ فِي أُمِّ غَيْلَانَ: ((تُنْبِتُ فِي الْحَرَمِ فِي أَرْضِ رَجُلٍ لَيْسَ لِمَالِكِهِ قِطْعَةً، وَلَوْ قَطَعَهُ فَعَلِيهِ لَعْنَةُ اللَّهِ))، وَمَقْتَضَاهُ أَنْ لَا يَجِبَ عَلَيْهِ جَزَاءٌ، لَكِنَّهُ مَخَالَفٌ لِمَا مَرَّ^(٣) مِنْ أَنَّ كُلَّ مَا يُنْبِتُ بِنَفْسِهِ وَلَمْ يَكُنْ مِنْ جَنْسٍ مَا يُنْبِتُهُ النَّاسُ فَفِيهِ الْقِيمَةُ سِوَاءَ كَانَ مَمْلُوكاً أَوْ لَا، فَيَنْبَغِي أَنْ تَلْزِمَهُ قِيمَةٌ وَاحِدَةٌ لِحَقِّ الشَّرْعِ، أَفَادَهُ "نُوحُ أَفْنَدِي"، وَصَرَّحَ فِي "شَرْحِ اللَّبَابِ"^(٤) بِضَمَانِهِ جَازِماً بِهِ.

[١٠٦٢٣] (قَوْلُهُ: بِنَاءً عَلَى قَوْلِهِمَا إِنْ خ) أَمَّا عَلَى قَوْلِ "الْإِمَامِ": إِنَّ أَرْضَ الْحَرَمِ سَوَائِبُ - أَي: أَوْقَافٌ فِي حُكْمِ السَّوَائِبِ - فَلَا يُتَصَوَّرُ قَوْلُهُمْ: لَوْ نَبَتَ فِي مَلِكِهِ، "بَحْرٌ"^(٥). وَعَلَيْهِ فَالْوَاجِبُ قِيمَةٌ وَاحِدَةٌ لِحَقِّ الشَّرْعِ فَقَطْ.

[١٠٦٢٤] (قَوْلُهُ: فَلَوْ مِنْ جَنْسِهِ إِنْ خ) لِأَنَّ الَّذِي يُنْبِتُهُ النَّاسُ غَيْرُ مُسْتَحَقٍّ لِلْأَمْنِ بِالْإِجْمَاعِ،

(قَوْلُ "الْشَّارِحِ": أَي: لَيْسَ مِنْ جَنْسٍ مَا يُنْبِتُهُ النَّاسُ إِنْ خ) خَرَجَ بِهِ مَا نَبَتَ بِنَفْسِهِ وَيَعْتَادُ النَّاسُ إِنْبَاتَهُ، وَبَقِيَتْ صُورَةٌ وَاحِدَةٌ فِيهَا الْجَزَاءُ، وَهِيَ مَا نَبَتَ بِنَفْسِهِ وَلَمْ يُعْتَدَ إِنْبَاتُهُ.

(١) "النهر": كتاب الحج - باب الجنائيات - فصل في جزاء الصيد ق ١٥٤/ب.

(٢) في هذه الصحيفة وما بعدها "در".

(٣) في المقولة السابقة.

(٤) انظر "إرشاد الساري": باب الجنائيات - فصل: يجوز للمحرم ص ٢٥٤-٢٥٥.

(٥) "البحر": كتاب الحج - باب الجنائيات - فصل: إن قتل محرم صيداً إلخ ٤٧/٣ بتصرف.

كمقلوعٍ وورقٍ لم يَضُرَّ بالشَّجر، ولذا حَلَّ قطعُ الشَّجر المثمر؛ لأنَّ إثماره أُقِيمَ
مُقامَ الإنبات.....

[٢/ق ٤٤١/ب] وما لا يُنبِتونه عادةً إذا أُنبتوه التحقَ بما يُنبِتونه عادةً، فكان مثلهُ بجامع انقطاع
كمال النسبة إلى الحرم عند النسبة إلى غيره بالإنبات كما في "الهداية"^(١) و"العناية"^(٢)،
"شربلالية"^(٣).

[١٠٦٢٥] (قوله: كمقلوع) أي: إذا انقلعت شجرة إن كانت عروقتها لا تسقيها فلا شيء
بقطعها، "الباب"^(٤).

[١٠٦٢٦] (قوله: ولذا) أي: لكون الشجر أو الحشيش الذي هو من جنس ما يُنبته الناس
لا شيء فيه من جزاء لحق الشرع ولا من حرمة، "ط"^(٥).

[١٠٦٢٧] (قوله: حَلَّ قطعُ الشجر المثمر) أي: وإن لم يكن من جنس ما يُنبته الناس، لكن
إن كان له مالكٌ توقّف على إجازته، وإلا وجبت قيمته له كما لا يخفى، "ط"^(٦).

[١٠٦٢٨] (قوله: لأنَّ إثماره إلخ) بدلٌ من قوله: ((ولذا إلخ))؛ لأنَّ ما كان من جنس ما يُنبته
الناس إذا نبت بنفسه إنما لا يجب فيه شيء؛ لأنه بمنزلة ما أُنبتوه، تأمل.

(قوله: إن كانت عروقتها لا تسقيها فلا شيء بقطعها) أي: بقطع عروقتها، كذا روي عن "محمد".
اهـ "شرح الباب".

ومفهومه أنه إن كانت عروقتها تسقيها فلا عبرة بانقلاعها، فهي كالرأسخة. اهـ "سندي".
(قوله: أي: لكون الشجر أو الحشيش إلخ) الأظهر جعلُ اسم الإشارة عائداً لما استُفيد من تفسيره
لكلام "المصنّف"، أي: ولكون الثابت بنفسه الذي ليس مما يُنبته هو الحرام حَلَّ قطع إلخ، لكن لما
كانت هذه العلة غير تامةٍ إلا بضميمة العلة الثانية قال: ((لأنَّ إثماره إلخ))، فهي علةٌ لعلية الأولى.

(١) "الهداية": كتاب الحج - باب الجنایات - فصل ١/١٧٥.

(٢) "العناية": كتاب الحج - باب الجنایات - فصل في جزاء الصيد ٣/٣٤ (هامش "فتح القدير").

(٣) "الشربلالية": كتاب الحج - باب الجنایات ١/٢٤٩ (هامش "الدرر والغرر").

(٤) انظر "إرشاد الساري": باب الجنایات - فصل: يجوز للمحرم ص-٢٥٥.

(٥) "ط": كتاب الحج - باب الجنایات ١/٥٣١.

(٦) "ط": كتاب الحج - باب الجنایات ١/٥٣١.

(قيمتُهُ) في كلِّ ما ذُكِرَ (إِلَّا ما جَفَّ) أو انكسَرَ لعدم النَّماءِ، أو ذهبَ بِجَفْرِ كانونٍ أو ضربِ فُسْطاطٍ؛ لعدم إمكانِ الاحترازِ عنه؛ لَأَنَّهُ تَبَعَ^(١).
(والعبرةُ للأصل لا لغصنِهِ، وبعضُهُ) أي: الأصل (كهو) ترجيحاً للحرمة.....

[١٠٦٢٩] (قوله: قيمته) فاعلُ ((وَجَبَّ))، وقوله: ((في كلِّ ما ذُكِرَ)) أي: قيمة ما أُلْفِه في كلِّ ما ذُكِرَ من المسائل الثمانية، ففي الأوليين والخامسة قيمة الصَّيد، وفي الثالثة البيض، وفي الرابعة الفرخ، وفي السادسة اللَّبَن، وفي السابعة الحشيش، وفي الثامنة الشَّجر.
[١٠٦٣٠] (قوله: إِلَّا ما جَفَّ أو انكسَرَ) أي: فلا يضمُّهُ القاطع إلا إذا كان مملوكاً، فيضمن قيمته للمالك كما في "شرح اللباب"^(٢)، والجافُّ بالجيم: اليابس، وقد مرَّ^(٣) أَنَّهُ يُسَمَّى حَطْباً.
[١٠٦٣١] (قوله: أو ضربِ فُسْطاطٍ) أي: خيمة، ومثله ما لو ذهبَ بِمَشْيِهِ أو مشي دوابِّه كما في "اللباب"^(٤).

[١٠٦٣٢] (قوله: لعدم إمكانِ الاحترازِ عنه لَأَنَّهُ تَبَعَ) كذا في بعض النسخ، والصوابُ ذكر قوله: ((لَأَنَّهُ تَبَعَ)) بعد قوله: ((لا لغصنِهِ)) كما في بعض النسخ.
[١٠٦٣٣] (قوله: والعبرةُ للأصل إلخ) في "البحر"^(٥) عن "الأجناس": ((الأغصانُ تابعة لأصلها، وذلك على ثلاثة أقسام:

أحدها: أن يكون أصلُها في الحرم والأغصانُ في الحلِّ، فعلى قاطع الأغصان القيمةُ.

الثاني: عكسُهُ، فلا شيء عليه فيهما.

الثالث: بعضُ الأصل في الحلِّ وبعضُهُ في الحرم، ضمَّنَ سواء كان الغصنُ من جانب الحلِّ

أو الحرم)) اهـ.

(١) من ((لعدم)) إلى ((تبع)) ساقط من "د".

(٢) انظر "إرشاد الساري": باب الجنايات - فصل: يجوز للمحرم صـ ٢٥٥.

(٣) المقولة [١٠٦٢٠] قوله: ((وقطع حشيشه وشجره)).

(٤) انظر "إرشاد الساري": باب الجنايات - فصل: يجوز للمحرم صـ ٢٥٥.

(٥) "البحر": كتاب الحج - باب الجنايات - فصل: إن قتل المحرم صيداً إلخ ٤٧/٣ باختصار.

(والعبرة لمكان الطائر، فإن كان) على غصن بحيث (لو وقع) الصيد (وقع في الحرم فهو صيد الحرم، وإلا لا، ولو كان قوائم الصيد) القائم (في الحرم ورأسه في الحل فالعبرة لقوائمه) وبعضها ككلها (لا لرأسه) وهذا في القائم،.....

[١٠٦٣٤] (قوله: والعبرة لمكان الطائر) أي: لمكانه من الشجرة لا لأصلها؛ لأن الصيد ليس تابعاً لها، "ط" (١).

[١٠٦٣٥] (قوله: بحيث لو وقع الصيد) فسر الضمير به مع أن مرجعه الطائر قصداً للتعميم، فإن هذا الحكم لا يخص الطير اهـ "ح" (٢).

[١٠٦٣٦] (قوله: وإلا لا) أي: لو وقع في الحل فهو من صيد الحل، ولو أخذ الغصن شيئاً من الحل [٢/٤٤٢ ق/أ] والحرم فالعبرة للحرم ترجيحاً للحاضر كما يعلم من نظائره، "ط" (٣).

[١٠٦٣٧] (قوله: القائم) محترزة ما يذكره من النائم، ولو قال: والعبرة لقوائم الطير لكان أحصر وأعم؛ لأنه يفيد حكم ما إذا كانت في الحل، "ط" (٤).

[١٠٦٣٨] (قوله: وبعضها ككلها) أي: لو كان بعض قوائمه في الحرم فهو ككلها، فيجب الجزاء، قال في "شرح اللباب" (٥): ((أي: من غير نظر إلى الأقل والأكثر من القوائم في الحل أو الحرم))، وهذا في القائم لا حاجة إليه مع قوله سابقاً: ((القائم))، "ط" (٦).

(قوله: ولو أخذ الغصن شيئاً من الحل والحرم فالعبرة للحرم إلخ) إنما يظهر فيما لو وقع وقع في الحرم. (قوله: وهذا في القائم لا حاجة إليه إلخ) لعله قوله: ((وهذا)) كما هو عبارة "ط".

(١) "ط": كتاب الحج - باب الجنايات ٥٣١/١.

(٢) "ح": كتاب الحج - باب الجنايات ق ١٤١/أ.

(٣) "ط": كتاب الحج - باب الجنايات ٥٣١/١.

(٤) "ط": كتاب الحج - باب الجنايات ٥٣١/١.

(٥) انظر "إرشاد الساري": باب الجنايات - فصل في صيد الحرم ص ٢٥٠.

(٦) "ط": كتاب الحج - باب الجنايات ٥٣١/١.

ولو كان نائماً فالعبرة لرأسه لسقوط اعتبار قوائمه حينئذٍ، فاجتمع المبيح والمحرم،
والعبرة لحالة الرمي،.....

[١٠٦٣٩] (قوله: ولو كان نائماً فالعبرة لرأسه) مقتضاه: أنه لو كان رأسه في الحل فقط فهو من صيد الحل، وبه صرح في "السراج"، لكن مقتضى قوله: ((فاجتمع المبيح والمحرم)) أنه من صيد الحرم؛ لأن القاعدة ترجيح المحرم، وعبرة "البحر"^(١) كالصريحة فيما قلنا، وكذا قوله في "اللباب": ((لو كان مضطجعا في الحل وجزء منه في الحرم فهو من صيد الحرم))، وقال شارحه "القاري"^(٢): ((أي جزء كان، وقال "الكرمانى": لو مضطجعا في الحل ورأسه في الحرم يضمن؛ لأن العبرة لرأسه، وهو موهوم أن الجزء المعتبر هو الرأس لا غير، وليس كذلك، بل إذا لم يكن مستقراً على قوائمه يكون بمنزلة شيء ملقى، وقد اجتمع فيه الحل والحرم، فیرجح جانب الحرم احتياطاً، ففي "البدائع"^(٣): إنما تعتبر القوائم في الصيد إذا كان قائماً عليها، وجميعه إذا كان مضطجعا اهـ. وهو بظاهره - كما قال في "الغاية" - يقتضي أن الحل لا يثبت إلا إذا كان جميعه في الحل حالة الاضطجاع، وليس كذلك، ففي "المبسوط"^(٤): إذا كان جزء منه في الحرم حالة النوم فهو من صيد الحرم، والله أعلم)) اهـ، فافهم.

[١٠٦٤٠] (قوله: والعبرة لحالة الرمي) أي: المعتبر في الرمي حالة الرمي لا حالة الوصول

(قوله: يقتضي أن الحل لا يثبت إلخ) في هذه العبارة شيء تأمله؛ إذ ليس مراد "البدائع" بقوله: ((وجميعه إلخ)) أن الحل لا يثبت إلا إذا كان جميعه في الحل، بل مراده أن أي جزء منه إذا وجد في الحرم كفى للحرم، ولا اعتبار بخصوص القوائم، ولو كان مقتضى عبارة "البدائع" ما ذكره في "الغاية" لكان ما فيها مسلماً، ولا يعترض عليه بما في "المبسوط".

(١) "البحر": كتاب الحج - باب الجنائيات - فصل: إن قتل محرم صيداً إلخ ٤٢/٣.

(٢) انظر "إرشاد الساري": باب الجنائيات - فصل في صيد الحرم ص ٢٥٠ -.

(٣) "البدائع": كتاب الحج - فصل: وأما الذي يرجع ٢١١/٢ بتصرف.

(٤) "المبسوط": كتاب المناسك - باب جزاء الصيد ١٠٣/٤ بتصرف.

إلا إذا رماه من الحلّ ومَرَّ السَّهْمُ في الحرم يجبُ الجزاءُ استحساناً، "بدائع".
(ولو شَوَى بَيِّضاً أو جَرَاداً) أو حَلَبَ لَبَنَ صَيْدٍ (فَضَمِنَهُ لَمْ يَحْرُمَ أَكْلُهُ).....

عند "الإمام"، حتّى لو رَمَى مجوسيّاً إلى صَيْدٍ فَأَسْلَمَ، ثُمَّ وَصَلَ السَّهْمُ إليه لا يُؤْكَلُ، ولو رمى مسلماً فارتدَّ، ثُمَّ وَصَلَ السَّهْمُ يُؤْكَلُ، "ح" عن "البحر"^(١).

[١٠٦٤١] (قوله: إلا إذا رماه إلخ) أقول: قال في "اللباب"^(٢): ((ولو رمى صيداً في الحلّ فهِرَبَ فَأَصَابَهُ السَّهْمُ في الحرم ضَمِنَ، ولو رماه في الحلّ وأصابه في الحلّ فدخَلَ الحرم فمات فيه لم يكن عليه الجزاء، ولكن لا يحلُّ أكله، ولو كان الرّامي في الحلّ والصَّيْدُ في [٢/٤٤٢/ب] الحلّ، إلا أنَّ^(٣) بينهما قطعة من الحرم، فمَرَّ فيها السَّهْمُ لا شيء عليه)) اهـ.

ولا يخفى أنَّ ما ذكره "الشارح" هو المسألة الأخيرة كما هو المتبادر، مع أنه قد جزم في "البحر"^(٤) أيضاً: ((بأنه لا شيء فيها)) من غير حكاية استحسان أو قياس، وإنما حكى ذلك في المسألة الأولى، حيث نقل أولاً عن "الخانية"^(٥) وجوب الجزاء، و: ((أنه اختلف كلامُ "المبسوط"، ففي موضع^(٦): لا يجب، وفي موضع^(٧): يجب، وأنَّ هذه المسألة مستثناة من أصل "أبي حنيفة"، فإنَّ عنده المعتبرُ حالة الرَّمي إلا في هذه المسألة خاصّة))، ثمَّ نقل^(٨) عن "البدائع"^(٩):

(١) لم نره في "البحر"، لكن في "ح" - كتاب الحج - باب الجنایات ق ١٤١/أ - بعدما سبق: ((وكذا إذا رمى الحلال وهو في الحلّ صيداً في الحرم فإنه لا جزاء عليه قياساً، وفي الاستحسان عليه الجزاء كما في "البحر"))، ولم نره في "البحر" كذلك، وانظر الصحيفة الآتية، التعليق (٣).

(٢) انظر "إرشاد الساري": باب الجنایات - فصل في صيد الحرم ص ٢٥١ -.

(٣) في "الأصل": ((ولأن)) بدل ((إلا أن))، وهو خطأ.

(٤) "البحر": كتاب الحج - باب الجنایات - فصل: إن قتل محرم صيداً إلخ ٤٢/٣.

(٥) "الخانية": كتاب الحج - فصل في محظورات الحرم ٣١٣/١ (هامش "الفتاوى الهندية").

(٦) "المبسوط": كتاب المناسك - باب جزاء الصيد ٨٥/٤.

(٧) "المبسوط": كتاب المناسك - باب الصيد في الحرم ١٨٨/٤.

(٨) أي: صاحب "البحر".

(٩) "البدائع": كتاب الحج - فصل: ويتصل بهذا إلخ ٢٠٩/٢.

وجازَ بيعُهُ ويكرهُ، وَيَجْعَلُ ثَمَنَهُ فِي الْفِدَاءِ إِنْ شَاءَ لِعَدَمِ الذَّكَاءِ بِخِلَافِ ذَبْحِ الْمُحْرَمِ
أَوْ صَيْدِ الْحَرَمِ فَإِنَّهُ مَيْتَةٌ.....

((أَنَّ الْوَجُوبَ اسْتِحْسَانٌ وَعَدَمُهُ قِيَاسٌ))، وَوَقَّفَ بِهِ بَيْنَ كَلَامِي "الْمَبْسُوطِ"، وَكَذَا صَرَّحَ
"الْقَارِي" ^(١) عَنْ "الْكَرْمَانِيِّ": ((بَأَنَّهَا مَسْتَنَاءٌ احْتِيَاظًا فِي وَجُوبِ الضَّمَانِ)).

وَبِهِ ظَهَرَ أَنَّ "الْمُشَارِحَ" اشْتَبَهَ عَلَيْهِ إِحْدَى الْمَسْأَلَتَيْنِ بِالْأُخْرَى، وَسَبَقَهُ إِلَى ذَلِكَ صَاحِبُ
"النَّهْرِ" ^(٢)، وَلَا يَصِحُّ حَمْلُ كَلَامِهِ عَلَى مَا إِذَا مَرَّ السَّهْمُ فِي الْحَرَمِ وَأَصَابَ الصَّيْدَ فِي الْحَرَمِ؛ لِأَنَّهُ
إِنْ كَانَ الصَّيْدُ وَقْتُ الرَّمْيِ فِي الْحَرَمِ لَمْ تَكُنِ الْمَسْأَلَةُ مَسْتَنَاءً مِنْ اعْتِبَارِ حَالَةِ الرَّمْيِ، وَيَكُونُ وَجُوبُ
الْجَزَاءِ لَا شَكَّ فِيهِ قِيَاسًا وَاسْتِحْسَانًا، وَمَا نَقَلَهُ "ح" عَنْ "الْبَحْرِ" لَمْ أَرَهُ فِيهِ ^(٣)، وَإِنْ كَانَ الصَّيْدُ وَقْتُ
الرَّمْيِ فِي الْحَلِّ وَالْإِصَابَةُ فِي الْحَرَمِ يَصِيرُ قَوْلُهُ: ((وَمَرَّ السَّهْمُ فِي الْحَرَمِ)) لَا فَائِدَةَ فِيهِ، فَافْهَم.

[١٠٦٤٢] (قَوْلُهُ: وَجَازَ بَيْعُهُ الْخ) وَمِثْلُهُ لَوْ قَطَعَ حَشِيشَ الْحَرَمِ أَوْ شَجَرَهُ وَأَدَّى قِيَمَتَهُ مَلَكَهُ،
وَيَكْرَهُ بَيْعَهُ، قَالَ فِي "الْهِدَايَةِ" ^(٤): ((لَأَنَّهُ مَلَكَهُ بِسَبَبِ مَحْظُورٍ شَرْعًا، فَلَوْ أَطْلَقَ: لَهُ بَيْعُهُ لَتَطَرَّقَ النَّاسُ
إِلَى مِثْلِهِ، إِلَّا أَنَّهُ يَجُوزُ الْبَيْعُ مَعَ الْكَرَاهَةِ بِخِلَافِ الصَّيْدِ)) اهـ. أَي: لِأَنَّهُ يَبْعُ مَيْتَةً.

[١٠٦٤٣] (قَوْلُهُ: لِعَدَمِ الذَّكَاءِ) عَلَّةٌ لَجَوَازِ أَكْلِهِ وَبَيْعِهِ، أَي: لِأَنَّهُ لَا يَفْتَقِرُ إِلَى الذَّكَاءِ، فَلَا يَصِيرُ
مَيْتَةً، وَلِذَا يَبَاحُ أَكْلُهُ قَبْلَ الشَّيْءِ، "بَحْر" ^(٥) عَنْ "الْمَحِيطِ".

[١٠٦٤٤] (قَوْلُهُ: بِخِلَافِ ذَبْحِ الْمُحْرَمِ) أَي: ذَبْحِهِ صَيْدَ الْحَلِّ أَوْ الْحَرَمِ، وَقَوْلُهُ: ((أَوْ صَيْدِ

الْحَرَمِ)) عَطَفَ عَلَى ((الْمُحْرَمِ))، أَي: وَبِخِلَافِ ذَبْحِ صَيْدِ الْحَرَمِ مِنْ حَلَالٍ أَوْ مُحْرَمٍ، فَالْمُصْدَرُ
فِي الْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ مُضَافٌ إِلَى فَاعِلِهِ، وَفِي الْمَعْطُوفِ إِلَى مَفْعُولِهِ، وَفِي نَسَخَةِ: ((أَوْ حَلَالِ صَيْدِ الْحَرَمِ))،

(١) انظر "إرشاد الساري": باب الجنایات - فصل في صيد الحرم ص ٢٥١ -.

(٢) "النهر": كتاب الحج - باب الجنایات - فصل في جزاء الصيد ق ١٥٣/ب.

(٣) مراد ابن عابدين بقوله: ((لم أره فيه)) ما نقله "ح" عن "البحر" من قوله: ((وكذا إذا رمى الحلال وهو في الحل صيداً في الحرم إلخ))، كما قدّمناه في الصحيفة السابقة، التعليق (١)؛ إذ هذه المسألة هي المرادة هنا، ولم نرها في "البحر"، وإنما المسألة في "البحر" فيما لو رمى صيداً في الحل، فنفر الصيد ووقع السهم في الحرم، لا فيما إذا رمى الحلال صيداً في الحرم كما نقل عنه "ح"، فليتنبه.

(٤) "الهداية": كتاب الحج - باب الجنایات - فصل ١٧٥/١.

(٥) "البحر": كتاب الحج - باب الجنایات - فصل: إن قتل محرم صيداً إلخ ٣/٣٦.

(ولا يُرعى حشيشه) "بداية"^(١) (ولا يُقطع).....

وهي أحسن، لكن كون ذبح الحلال صيد الحرم ميتة أحد قولين كما ستعرفه^(٢).

[١٠٦٤٥] (قوله: ولا يُرعى حشيشه) أي: عندهما، وجوزة "أبو يوسف" للضرورة، فإن منع

الدواب [٢/٤٤٣ق/أ] عنه متعذر، وتامه في "الهداية"^(٣)، ونقل بعض المحشّين عن "البرهان" تأييد

قوله بما حاصله: ((أن الاحتياج للرعي فوق الاحتياج للإذخر، وأقرب حد الحرم فوق أربعة أميال،

ففي خروج الرعاة إليه ثم عودهم قد لا يبقى من النهار وقت تشبع فيه الدواب، وفي قوله ﷺ:

« لا يُختلَى خلالها، ولا يُعضد شوكها »^(٤) وسكوته عن نفي الرعي إشارة لجوازه، وإلا لبيته، ولا مساواة

بينهما ليلحق به دلالة؛ إذ القطع فعل العاقل، والرعي فعل العجماء، وهو جبار، وعليه عمل الناس، وليس

في النص دلالة على نفي الرعي ليلزم من اعتبار الضرورة معارضته بخلاف الاحتشاش)) اهـ.

لكن في قوله: ((والرعي فعل العجماء)) نظر؛ لأنها لو أرتعت بنفسها لا شيء عليه اتفاقاً،

وإنما الخلاف في إرسالها للرعي، وهو مضاف إليه.

(قوله: وإنما الخلاف في إرسالها للرعي، وهو مضاف إليه) هو وإن أضيف إليه باعتبار السبب لا ينفي إضافته

إليها وأنه فعلها، فلا يصح إلحاقه بقياسه على ما ورد به؛ لأنه فيما كان الفعل مضافاً للعاقل من كل وجه،

وفعل العجماء أدنى حالاً مما ورد به النص لإضافته له من بعض الوجوه، فلا يصح القياس لعدم المساواة، تأمل.

(١) انظر "الهداية": كتاب الحج - فصل في جزاء الصيد ١/١٧٥.

(٢) المقولة [١٠٦٧٣] قوله: ((وذبجه في الحل)).

(٣) انظر "الهداية": كتاب الحج - باب الجنایات ١/١٧٥-١٧٦.

(٤) أخرجه أحمد ١/٢٥٣، ٣١٦، ٣٣٢، والبخاري (١٣٤٩) كتاب الجنائز - باب الإذخر والحشيش في القبر،

و (١٥٨٧) كتاب الحج - باب فضل الحرم، و (١٨٣٣) كتاب جزاء الصيد - باب: لا يُنفر صيد الحرم، و (٢٠٩٠)

كتاب البيوع - باب ما قيل في الصواغ، ومسلم (١٣٥٣) كتاب الحج - باب تحريم مكة وصيدها وخلاتها وشجرها

ولقطتها، وأبو داود (٢٠١٧) و (٢٠١٨) كتاب الحج - باب تحريم حرم مكة، والنسائي ٢٠٣/٥ كتاب المناسك -

باب حرمة مكة، والطبراني في "الكبير" (١١٦٣٣) و (١١٦٣٤) و (١١٩٥٧)، والبيهقي في "السنن الكبرى"

١٩٥/٥ كتاب الحج - باب: لا يُنفر صيد الحرم ولا يُعضد شجرة، و ١٩٩/٦ كتاب اللقطة - باب: لا تحمل لقطة

مكة إلا لمنشد، وابن حبان في "صحيحه" (٣٧٢٠) كتاب الحج - باب فضل مكة، كلهم من حديث ابن عباس

رضي الله عنهما مرفوعاً، وفي الباب عن أبي هريرة، وابن عمر رضي الله عنهما.

بِمَنْجَلٍ (إِلَّا الْإِذْخِرَ، وَلَا بِأَسْ بِأَخْذِ كَمَائِهِ^(١)) لِأَنَّهَا كَالْجَافِّ.
(وَبَقْتَلِ قَمْلَةً) مِنْ بَدَنِهِ، أَوْ إِلْقَائِهَا، أَوْ إِلْقَاءِ ثَوْبِهِ فِي الشَّمْسِ لَتَمُوتَ (تَصَدَّقَ بِمَا
شَاءَ^(٢)) كَجَرَادَةٍ، وَيَجِبُ الْجَزَاءُ فِيهَا) أَيِ: الْقَمْلَةِ (بِالدَّلَالَةِ كَمَا فِي الصَّيْدِ، وَ) يَجِبُ
(فِي الْكَثِيرِ مِنْهُ نَصْفُ صَاعٍ، وَ) الْكَثِيرُ (هُوَ الزَّائِدُ عَلَى ثَلَاثَةٍ).....

[١٠٦٤٦] (قَوْلُهُ: بِمَنْجَلٍ) كِمَنْصَلٍ: مَا يُحْصَدُ بِهِ الزَّرْعُ.
[١٠٦٤٧] (قَوْلُهُ: إِلَّا الْإِذْخِرَ) بِكسر الهمزة والخاء وسكون الذال المعجمتين: نبتٌ بِمَكَّةَ طَيِّبُ
الرَّائِحَةِ، لَهُ قَضْبَانٌ دِقَاقٌ يُسْقَفُ بِهَا الْبُيُوتُ بَيْنَ الْخَشَبَاتِ، وَيُسَدُّ بِهَا الْخَلَاءُ فِي الْقُبُورِ بَيْنَ اللَّبَنَاتِ،
"قَهْشْتَانِي"^(٣) مَلَخَصًا. وَوَجْهُ اسْتِثْنَائِهِ فِي الْحَدِيثِ^(٤) مَذْكُورٌ فِي "الْبَحْرِ"^(٥) وَغَيْرِهِ.
[١٠٦٤٨] (قَوْلُهُ: وَلَا بِأَسْ) هِيَ هُنَا لِلْإِبَاحَةِ - لِمُقَابَلَتِهَا بِالْحَرَمَةِ - لَا لِمَا تَرَكُّهُ أَوَّلَى،
"قَارِي"^(٦).

[١٠٦٤٩] (قَوْلُهُ: وَبَقْتَلِ قَمْلَةً إِنْخَ) مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ بَعْدَهُ: ((تَصَدَّقْ))، وَالْمَرَادُ بِالْقَتْلِ مَا يَشْمَلُ
الْمُبَاشَرَةَ وَالتَّسْبِيبَ الْقَصْدِيَّ كَمَا أَفَادَهُ بِقَوْلِهِ: ((لَتَمُوتَ)) احْتِرَازًا عَمَّا لَوْ لَمْ يَقْصِدْ بِإِلْقَاءِ الثَّوْبِ
الْقَتْلَ كَمَا لَوْ غَسَلَ ثَوْبَهُ فَمَاتَتْ، وَكَإِلْقَاءِ الثَّوْبِ إِلْقَاؤُهَا؛ لِأَنَّ الْمَوْجِبَ إِزَالَتِهَا عَنِ الْبَدَنِ
لَا خُصُوصُ الْقَتْلِ كَمَا فِي "الْبَحْرِ"^(٧)، وَالْمَرَادُ بِالْقَمْلَةِ مَا دُونَ الْكَثِيرِ الْآتِي^(٨) بَيَانُهُ، وَفَصَّلَ

(١) فِي "د" زِيَادَةٌ: ((قَوْلُهُ: وَلَا بِأَسْ بِأَخْذِ كَمَائِهِ) أَيِ: لِأَنَّهَا لَيْسَتْ مِنْ نَبَاتِ الْأَرْضِ، وَإِنَّمَا هِيَ مُودَعَةٌ فِيهَا، وَأَنَّهَا
لَا تَنْمُو وَلَا تَبْقَى، فَأَشْبَهَتْ الْيَاسَ مِنْ النَبَاتِ، كَذَا فِي "الْفَتْح").

(٢) فِي "د" زِيَادَةٌ: ((قَوْلُهُ: تَصَدَّقَ بِمَا شَاءَ) فِيهِ إِيْمَاءٌ إِلَى اشْتِرَاطِ التَّمْلِيكِ، وَمَا فِي "الْجَامِعِ" مِنْ قَوْلِهِ: (أَطْعَمَ مَا شَاءَ) يَدُلُّ عَلَى
جَوَازِ الْإِبَاحَةِ، وَقَدْ مَنَّا عَنِ الْإِسْبِيحَانِيِّ التَّصْرِيحَ بِذَلِكَ، "نَهْرٌ". وَهُوَ مَا قَدَّمَهُ الشَّارِحُ مِنْ قَوْلِهِ: وَلَا تَكْفِي الْإِبَاحَةُ هُنَا)).

(٣) "جَامِعُ الرَّمُوزِ": كِتَابُ الْحَجِّ - فَصْلُ الْجَنَائِيَّاتِ ٢٦٠/١ نَقْلًا عَنْ "فَتْحِ الْبَارِي".

(٤) تَقْدِيمُ تَخْرِيجِهِ ص ٢٩٨.

(٥) "الْبَحْرُ": كِتَابُ الْحَجِّ - بَابُ الْجَنَائِيَّاتِ - فَصْلٌ: إِنْ قَتَلَ مُحْرَمٌ صَيْدًا إِنْخَ ٤٧/٣.

(٦) لَمْ نَعَثِرْ عَلَى النُّقْلِ فِي كِتَابِ الْقَارِي الَّتِي بَيْنَ أَيْدِينَا.

(٧) "الْبَحْرُ": كِتَابُ الْحَجِّ - بَابُ الْجَنَائِيَّاتِ - فَصْلٌ: إِنْ قَتَلَ مُحْرَمٌ صَيْدًا إِنْخَ ٣٧/٣.

(٨) فِي هَذِهِ الصَّحِيفَةِ وَمَا بَعْدَهَا "دَرْ".

والجراد كالقمل، "بحر".

(ولا شيء بقتل غرابٍ) إلا العَقَقَ على الظَّاهر، "ظهيريّة".....

في "اللباب" (١): ((بأنَّ في الواحدة تصدَّق بكسرة، وفي الثنتين والثلاث قبضة من طعام، وفي الزائد مطلقاً نصف صاع)).

[١٠٦٥٠] (قوله: والجراد كالقمل) قال في "البحر" (٢): ((ولم أر من تكلم على الفرق بين الجراد القليل والكثير كالقمل، وينبغي أن يكون كالقمل، ففي الثلاث وما دونها يتصدَّق بما شاء، وفي الأكثر نصف صاع، وفي "المحيط": مملوك أصاب جرادة في إحرامه إن صام يوماً فقد زاد، وإن شاء جمعها حتى تصير عدَّة جرادات فيصوم يوماً أهـ. وينبغي أن يكون [٢/ق ٤٤٣/ب] القمل كذلك في حقَّ العبد لما علِم أنَّ العبد لا يُكفر إلا بالصوم)) أهـ.

ولا يخفى أنَّ ما في "المحيط" صريح في الفرق بين حكم القليل والكثير، ولكن ليس فيه بيان الفرق بين مقدار القليل والكثير، وعليه يُحمل قول "البحر": ((ولم أر إلخ))، وبه اندفع اعتراض "النهر" (٣).

[١٠٦٥١] (قوله: إلا العَقَق) هو طائر أبلق (٤) فيه سواد وبياض يشبه صوته العين والقاف (٥)،

(قوله: وينبغي أن يكون كالقمل إلخ) نقل "السندي" عن الشيخ "محمد طاهر" نقلاً عن "المحيط"، ونقل أيضاً عن الشيخ "علي القاري" وعن "فيض الأنهر" ما يقتضي عدم صحَّة قياس الجراد على القمل لوجود الفرق بينهما، فإنَّ الجزاء في القمل باعتبار إزالة التَّفَث، وفي الجراد باعتبار أنه صيد، فتعتبر قيمته كالصيد، فيجب في كل جرادة ثمرة قلت أو كثرت، وقرَّر ذلك بما لا مزيد عليه وقال: ((وعندي أنه يُعول على القيمة فيما كثر من الجراد؛ لأنَّ مدار الفقه على النقل، فحيث جزم بذلك في "المحيط" فلا عدول عنه)).

(١) انظر "إرشاد الساري": باب الجنائيات - فصل في قتل القمل ص ٢٥٢.

(٢) "البحر": كتاب الحج - باب الجنائيات - فصل: إن قتل محرم صيداً إلخ ٣/٣٨ بتصرف.

(٣) "النهر": كتاب الحج - باب الجنائيات - فصل في جزاء الصيد ق ١٥٣/ب.

(٤) في النسخ جميعها: ((أبيض))، وهو خطأ، والصواب ما أثبتناه، وهو الموافق لـ "القاموس".

(٥) في "ب": ((القاق))، وهو تحريف.

وتعميمُ "البحر" رَدَّةً في "النهر" (وَحِدَاةً) بكسر ففتحتين، وجَوَزَ "الْبِرْجَنْدِيُّ" فَتَحَ الحاء (وَدُثِبَ وعقربٍ وحيَّةٍ وفأرةٍ) بالهمزة، وجَوَزَ "الْبِرْجَنْدِيُّ" التَّسْهِيلَ.....

"قاموس"^(١). ومثله في الحكم الزَّاعُ. وأنواعُ الغراب - على ما في "فتح الباري"^(٢) - خمسة: ((العَقَقُ)).

والأَبْقَعُ: الذي في ظهره أو بطنه بياضٌ.

والغُذاف: وهو المعروفُ عند أهل اللغة بالأَبْقَع، ويقال له: غرابُ البَيْنِ؛ لأنه بانَ عن نوح عليه الصلاة والسلام واشتغلَ بجيفةٍ حين أرسله ليأتي بخبر الأرض.

والأَعْصَمُ: وهو الذي^(٣) في رجله أو جناحه أو بطنه بياضٌ أو حمرةٌ.

والزَّاعُ: ويقال له: غرابُ الزَّرْع، وهو الغرابُ الصغيرُ الذي يأكلُ الحسبَ))، "ح"^(٤) عن "القَهْستاني"^(٥).

[١٠٦٥٢] (قوله: وتعميمُ "البحر"^(٦)) حيث جعلَ العَقَقَ كالغراب، واعترضَ على قول

"الهداية"^(٧): ((إنه لا يُسمَّى غراباً، ولا يتبدى بالأذى)) بقوله: ((فيه نظرٌ؛ لأنه دائماً يقعُ على دُبر الدابة كما في "غاية البيان")).

[١٠٦٥٣] (قوله: رَدَّةً في "النهر"^(٨)) أي: بما في "المعراج": ((من أنه لا يفعلُ ذلك غالباً))،

وبما في "الظهيرية"^(٩) حيث قال: ((وفي العَقَقِ روايتان، والظاهرُ أنه من الصُّيود)) اهـ.

(١) "القاموس": مادة ((العقيق)).

(٢) "فتح الباري": كتاب جزاء الصيد - باب ما يقتل المحرم من الدواب ٣٨/٤.

(٣) ((الذي)) ساقطة من النسخ جميعها، وقد أثبتناها من "ح"، والسياق يقتضيها.

(٤) "ح": كتاب الحج - باب الجنايات ق ١٤١/أ.

(٥) "جامع الرموز": كتاب الحج - فصل الجنايات ٢٦١/١.

(٦) "البحر": كتاب الحج - باب الجنايات - فصل: إن قتل محرم صيداً إلخ ٣٦/٣.

(٧) "الهداية": كتاب الحج - باب الجنايات ١٧٢/١.

(٨) "النهر": كتاب الحج - باب الجنايات - فصل في جزاء الصيد ق ١٥٢/أ باختصار.

(٩) "الظهيرية": كتاب الحج - فصل في الإحصار والجنايات ق ٧٠/أ.

(وكلب عقور) أي: وحشي، أمّا غيره فليس بصيد أصلاً (وبعوضٍ ونملٍ).....

[١٠٦٥٤] (قوله: وكلب عقور^(١)) قيده بالعقور اتباعاً للحديث^(٢)، وإلا فالعقور وغيره سواء أهلياً كان أو وحشياً، "بحر"^(٣).

[١٠٦٥٥] (قوله: أي: وحشي) ليس تفسيراً للعقور بل تقييد له، "ح"^(٤). أي: لأنّ العقور من العقور وهو الجرح، وهو ما يُفِرُّ شره وإذاؤه، "قهُستاني"^(٥).

[١٠٦٥٦] (قوله: أمّا غيره) - أي: غير الوحشي، وهو الأهلي - ((فليس بصيد أصلاً))، فلا معنى لاستثنائه، لكن قدّمنا^(٦) عن "الفتح": ((أنّ الكلب مطلقاً ليس بصيد؛ لأنّه أهليّ في الأصل))، وأيضاً فإنّ العقرب وما بعده ليس بصيد أيضاً.

[١٠٦٥٧] (قوله: وبعوض^(٧)) هو صغير البق، ولا شيء يقتل الكبار والصغار، "شرنبلية"^(٨).

(١) في "د" زيادة: ((أي: في عدم وجوب الجزاء بقتله، "بحر")).

(٢) أخرجه مالك في "الموطأ" ٢٨٨/١ كتاب الحج - باب ما يقتل المحرم في إحرامه، وأحمد ٣/٢، ٥٤، ١٣٨، والبخاري (١٨٢٦) كتاب جزاء الصيد - باب ما يقتل المحرم من الدواب، و(٣٣١٥) كتاب بدء الخلق - باب «إذا وقع الذباب في شراب أحدكم»، ومسلم (١١٩٩) كتاب الحج - باب ما يندب للمحرم وغيره قتل من الدواب في الحِلِّ والحرم، وأبو داود (١٨٤٦) كتاب المناسك - باب ما يقتل المحرم من الدواب، والنسائي ١٨٨/٥ كتاب المناسك - باب ما يقتل المحرم من الدواب قتل الكلب العقور، وابن ماجه (٣٠٨٨) كتاب المناسك - باب ما يقتل المحرم، والدارمي ٤٦٤/١ كتاب المناسك - باب ما يقتل المحرم من الدواب، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" ١٦٥/٢ كتاب الحج - باب ما يقتل المحرم من الدواب، وابن حبان في "صحيحه" (٣٩٦٢) كتاب الحج - باب ما يباح للمحرم وما لا يباح، كلّهم من حديث ابن عمر رضي الله عنهما مرفوعاً، وفي الباب عن أبي هريرة، وابن مسعود، وعائشة، وأبي سعيد، وابن عباس رضي الله عنهم.

(٣) "البحر": كتاب الحج - باب الجنائيات - فصل: إن قتل محرم صيداً إلخ ٣٦/٣.

(٤) "ح": كتاب الحج - باب الجنائيات ق ١٤١/أ.

(٥) "جامع الرموز": كتاب الحج - فصل الجنائيات ٢٦١/١ نقلاً عن الكرمانى.

(٦) المقولة [١٠٥٦٣] قوله: ((أي: حيواناً برياً إلخ)).

(٧) في "د" زيادة: ((قال في "البحر": البعوض: من صغار البق، الواحدة بعوضة بالهاء، فاشتقاقها من البعض لأنها كبعض البقّة. قال تعالى: ﴿مَثَلًا مَّا بَعُوضَةٌ فَمَّا قَوْحُهَا﴾، كذا في "ضياء العلوم". انتهى)).

(٨) "الشرنبلية": كتاب الحج - باب الجنائيات ٢٥١/١ (هامش "الدرر والغرر").

لكن لا يحلُّ قتلُ ما لا يؤذي، ولذا قالوا: لم يحلَّ قتلُ الكلبِ الأهليِّ إذا لم يؤذِ، والأمرُ بقتلِ الكلابِ منسوخٌ كما في "الفتح"^(١) أي: إذا لم تضرَّ (وبُرْغوثٍ وقُرَادٍ وسُلْحَفَةٍ) بضمِّ ففتح فسكون (وفَرَّاشٍ) وذبَابٍ، ووزَغٍ، وزُنْبُورٍ، وقُنْفُذٍ، وصرُصرٍ، وصيَّاحٍ ليلٍ، وابنِ عَرَسٍ، وأمُّ حَبِيبٍ، وأمُّ أربعةٍ وأربعين، وكذا جميعُ هوامِّ الأرض؛ لأنها ليست بصيودٍ ولا متولدةً من البدنِ.....

[١٠٦٥٨] (قوله: لكن لا يحلُّ إلخ) استدراكٌ على الإطلاق في النمل، فإنَّ ظاهره جوازُ إطلاقِ قتله بجميع أنواعه مع أنَّ فيه ما لا يؤذي، وهذا الحكمُ عامٌّ في كلِّ ما لا يؤذي كما صرَّحُوا به في غير موضع، "ط"^(٢).

[١٠٦٥٩] (قوله: أي: إذا لم تضرَّ) تقييدٌ للنسخ، ذكره في "النهر"^(٣) أخذاً مما في "الملتقط": ((إذا كثرت الكلابُ [٢/ق ٤٤٤/أ] في قريةٍ وأضرَّتْ بأهلها أميرَ أربابها بقتلها، فإنَّ أبوا رُفِعَ الأمرُ إلى القاضي حتَّى يأمرَ بذلك)) اهـ^(٤).

[١٠٦٦٠] (قوله: وبُرْغوثٍ) بضمِّ الباء والغين، "ط"^(٥).

[١٠٦٦١] (قوله: وفَرَّاشٍ) جمعُ فراشةٍ، وهي التي تهافتُ في السَّراج، "قاموس"^(٦).

[١٠٦٦٢] (قوله: ووزَغٍ) هو سامُّ أبرصٌ بتشديد الميم.

[١٠٦٦٣] (قوله: وأمُّ حَبِيبٍ) بمهملةٍ مضمومةٍ، فموحدةٍ مفتوحةٍ، فتحيةٍ، على وزن زُبَيْرٍ: دَوِيَّةٌ تُشَبِّهُ الضَّبَّ.

[١٠٦٦٤] (قوله: وكذا جميعُ هوامِّ الأرض) الأولى إبدالُ ((جميع)) بباقي؛ لأنَّ ما قبله

(١) "الفتح": كتاب الحج - باب الصيد ١٧/٣.

(٢) "ط": كتاب الحج - باب الجنائيات ٥٣٢/١.

(٣) "النهر": كتاب الحج - باب الجنائيات - فصل في جزاء الصيد ق ١٥٢/أ.

(٤) في "د" زيادة: ((قلت: والمسألة مذكورة أيضاً في كراهية "مختارات النوازل" لصاحب "الهداية")).

(٥) "ط": كتاب الحج - باب الجنائيات ٥٣٢/١.

(٦) "القاموس": مادة ((فرش)).

(وسبع) أي: حيوان.....

من الهوام، وهي جمع هامة: كل حيوان ذي سم، وقد تطلق على مؤذ ليس له سم كالقملة، أما الحشرات فهي جمع حشرة، وهي صغار دواب الأرض كما في "الديوان"^(١)، "ط"^(٢) عن "أبي السعود"^(٣).

[١٠٦٦٥] (قوله: وسبع) هو كل حيوان مختطف عادٍ عادةً.

[١٠٦٦٦] (قوله: أي: حيوان) أشار إلى ما في "النهر"^(٤): ((من أن هذا الحكم لا يخص السبع؛ لأن غيره إذا صال لا شيء بقتله، ذكره "شيخ الإسلام"، فكأن عدم التخصيص أولى؛ إذ المفهوم معتبر في الروايات اتفاقاً)) اهـ.

لكن ينبغي تقييد الحيوان بغير المأكول؛ لما في "البحر"^(٥): ((من أن الجمل لو صال على إنسان فقتله فعليه قيمته بالغة ما بلغت؛ لأن الإذن في قتل السبع حاصل من صاحب الحق وهو الشارع، أما الجمل فلم يحصل الإذن من صاحبه)).

(قوله: إذ المفهوم معتبر في الروايات اتفاقاً) أي: فرمما فهم من السبع أن غيره ليس الحكم فيه كذلك.

(قوله: لكن ينبغي تقييد الحيوان بغير المأكول إلخ) لعل الأصوب: بغير المملوك، فإن المدار في نفي الضمان على كونه غير مملوك أعم من كونه مأكولاً أو لا، فإنه لو قتل الحمار الوحشي الصائل الغير المملوك لا شيء وإن كان مأكولاً، وإن قتل صيداً مملوكاً صائلاً عليه الجزاء حقاً للعبد وإن كان غير مأكول، وقد يقال: لا حاجة لهذا القيد بالكلية؛ لأن الكلام في نفي الجزاء الذي هو حق الله تعالى فقط، وهذا ينتفي بالصّول مطلقاً، تأمل.

(١) المسمى "ديوان العرب وميدان الأدب": مخطوط في اللغة، لأبي محمد حسن بن محمد بن علي اللغوي، المعروف بابن الدهان (ت ٤٤٧ هـ). ("الجواهر المضية" ٨٥/٢ - ٨٦، "كشف الظنون" ٨٠٠/١).

(٢) "ط": كتاب الحج - باب الجنائيات ٥٣٣/١.

(٣) "فتح المعين": كتاب الحج - باب الجنائيات ٥٣٢/١ بتصرف نقلاً عن الحموي عن ابن الكمال.

(٤) "النهر": كتاب الحج - باب الجنائيات - فصل في جزاء الصيد ق ١٥٣/أ.

(٥) "البحر": كتاب الحج - باب الجنائيات - فصل: إن قتل محرم صيداً إلخ ٣٨/٣ بتصرف.

(صائل) لا يمكن دفعه إلا بالقتل، فلو أمكن بغيره فقتله^(١) لزمه الجزاء.....

[١٠٦٦٧] (قوله: صائل) أي: قاهر وحامل على المحرم، من الصولة أو الصالة بالهمزة، "قهُستاني"^(٢). وقيد به لما مر^(٣) من أن غير الصائل يجب بقتله الجزاء، ولا يجاوز عن شاة، وما في "البدائع"^(٤): ((من أن هذا - أي: عدم وجوب شيء - إنما هو فيما لا يتدنى بالأذى كالضبع والثعلب وغيرهما، أما ما يتدنى به غالباً كالأسد والذئب والنمر والفهد فللمحرم قتله ولا شيء عليه)) قال بعض المتأخرين: إنه بمذهب "الشافعي" أنسب، "نهر"^(٥).

قلت: والقائل "ابن كمال"، لكن ذكر في "الفتح"^(٦) أول الباب كلام "البدائع"، وجعله مقابل المنصوص عليه في ظاهر الرواية، ثم قال: ((ثم رأيت رواية عن "أبي يوسف"، قال في "الخانية"^(٧): وعن "أبي يوسف": الأسد بمنزلة الذئب، وفي ظاهر الرواية: السباع كلها صيد إلا الكلب

(قوله: وما في "البدائع" من أن هذا - أي: عدم وجوب شيء إلخ) الأنسب إرجاع اسم الإشارة لاشتراط الصول، قال "ط": ((قال في "البدائع": اعتبار الشرط المذكور إنما هو إلخ)). (قوله: قال في "الخانية": وعن "أبي يوسف": الأسد بمنزلة الذئب إلخ) ليس في عبارة "الخانية" ما يدل على أن المذكور في "البدائع" رواية عن "أبي يوسف"، بل غاية ما تدل عليه أنه جعل الأسد كالذئب في كونه من الفواسق، وأنه لا شيء في قتله، وهذا لا يدل على ما في "البدائع" من التفصيل، وعبارة "الخانية": ((ولا شيء في قتل الكلب العقور، والذئب، والحداة))، إلى أن قال: ((وعن "أبي يوسف": الأسد بمنزلة الكلب والذئب في ظاهر الرواية إلخ)).

(١) ((فقتله)) ليست في "د".

(٢) "جامع الرموز": كتاب الحج - فصل الجنايات ٢٦١/١.

(٣) ص ٢٧٥ - "در".

(٤) "البدائع": كتاب الحج - فصل: وأما بيان أنواعه ١٩٧/٢ بتصرف.

(٥) "النهر": كتاب الحج - باب الجنايات - فصل في جزاء الصيد ق ١٥٢/ب - ١٥٣/أ.

(٦) "الفتح": كتاب الحج - باب الجنايات - فصل في جزاء الصيد ٣/٣.

(٧) "الخانية": كتاب الحج - فصل فيما يجب بقتل الصيد والهوام ٢٩٠/١ باختصار (هامش "الفتاوى الهندية").

كما تلزمه قيمته لو مملوكاً (وله ذبح شاة ولو أبوها ظبياً) لأن الأم هي الأصل (وبقر، وبعير، ودجاج، وبط أهلي، وأكل ما صاده حلال) ولو لمحرّم (وذبحه) في الحل.....

والذئب) اهـ، فافهم.

[١٠٦٦٨] (قوله: كما تلزمه قيمته) أي: بالغة ما بلغت للملك، يعني: وقيمة لله تعالى لا تجاوز قيمة شاة، "بجر" (١).

قلت: هذا لو غير صائل، أمّا الصائل فقد علمت أنه لا يجب فيه لله تعالى شيء، فلذا اقتصر "الشارح" على قيمة [٢/ق ٤٤٤/ب] واحدة، فافهم.

[١٠٦٦٩] (قوله: وله) أي: للمحرّم.

[١٠٦٧٠] (قوله: ولو أبوها ظبياً) أخرج الأم إذا كانت ظبية، فإن عليه الجزاء لما ذكره "الشارح"، "ط" (٢).

[١٠٦٧١] (قوله: وبط أهلي) هو الذي يكون في المساكن والحياض؛ لأنه ألوف بأصل الخلقة احترازاً عن الذي يطير، فإنه صيد، فيجب الجزاء بقتله، "بجر" (٣).

[١٠٦٧٢] (قوله: ولو لمحرّم) اللام للتعليل، أي: ولو صاده الحلال لأجل المحرم بلا أمره خلافاً للإمام "مالك" كما في "الهداية" (٤).

[١٠٦٧٣] (قوله: وذبحه في الحل) أمّا لو ذبحه في الحرم فهو ميتة كما قدّمه (٥)، وفي "اللباب" (٦): ((إذا ذبح محرّم أو حلال في الحرم صيداً فذبحته ميتة عندنا لا يحل أكلها له

(١) "البحر": كتاب الحج - باب الجنائيات - فصل: إن قتل محرّم صيداً إلخ ٣٨/٣ بتصرف يسير.

(٢) "ط": كتاب الحج - باب الجنائيات ٥٣٣/١.

(٣) "البحر": كتاب الحج - باب الجنائيات - فصل: إن قتل محرّم صيداً إلخ ٣٩/٣.

(٤) "الهداية": كتاب الحج - باب الجنائيات - فصل ١٧٤/١.

(٥) ص ٢٩٧ - "در".

(٦) انظر "إرشاد الساري": باب الجنائيات - فصل في ذبيحة المحرم ص ٢٥٣ -.

(بلا دلالة مُحَرَّمٍ و) لا (أَمْرِهِ بِهِ) ولا إِعَانَتِهِ عَلَيْهِ، فَلَوْ وَجِدَ أَحَدُهُمَا^(١) حَلًّا لِلْحَلَالِ
لا للمحرم على المختار.....

ولا لغيره من محرم أو حلال، سواء اصطادة هو - أي: ذابحه - أو غيره، محرم أو حلال،
ولو في الحلّ فلو أكل المحرم الذابح منه شيئاً قبل أداء الضمان أو بعده فعليه قيمة ما أكل، ولو
أكل منه غير الذابح فلا شيء عليه، ولو أكل الحلال مما ذبحه في الحرم بعد الضمان لا شيء عليه
للأكل، ولو اصطاد حلالاً فذبح له محرم، أو اصطاد محرم فذبح له حلال فهو ميتة^(٢) اهـ.

٢١٩/

وقال شارحه "القاري"^(٣): ((اعلم أنه صرح غير واحد كصاحب "الإيضاح" و"البحر
الزائر" و"البدائع"^(٤) وغيرهم بأن ذبح الحلال صيد الحرم يجعله ميتة لا يحلّ أكله وإن أدى جزاءه
من غير تعرض لخلاف، وذكر "قاضي خان"^(٥): أنه يكره أكله تنزيهاً، وفي اختلاف المسائل
اختلفوا فيما إذا ذبح الحلال صيداً في الحرم، فقال "مالك" و"الشافعي" و"أحمد": لا يحلّ أكله،
واختلف أصحاب "أبي حنيفة"، فقال "الكرخي": هو ميتة، وقال غيره: هو مباح^(٦) اهـ.

[١٠٦٧٤] (قوله: على المختار) راجع لقوله: ((لا للمحرم))، وهذا ما رواه "الطحاوي"^(٧)،
وقال "الجرجاني": ((لا يحرم))، وغلطه "القدوري"^(٨)، واعتمد رواية "الطحاوي"، "فتح"^(٩)

(قوله: فلو أكل المحرم الذابح منه شيئاً قبل أداء الضمان إلخ) ما هنا خلاف ما قدمه في أكل
المحرم: ((من أنه يُغرم ما أكله بعد الجزاء، وقبله يدخل ما أكل في ضمان الصيد))، وقال: ((لا يُغرم
بأكله شيئاً))، فما هنا طريقة أخرى.

(١) في "د": ((أحدهما))، وفيها زيادة: ((قوله: فلو وجد أحدهما أي: أحد الدلالة والأمر والإعانة)).

(٢) انظر "إرشاد الساري": باب الجنایات - فصل في ذبيحة المحرم ص ٢٥٤.

(٣) "البدائع": كتاب الحج - فصل: وأمّا بيان حكم ما يحرم على المحرم ٢/٢٠٤.

(٤) "الخانية": كتاب الحج - فصل في محظورات الحرم ١/٣١٣ (هامش "الفتاوى الهندية").

(٥) "مختصر الطحاوي": كتاب الحج - باب ما يمتن به المحرم ص ٧٠. و"شرح معاني الآثار": كتاب مناسك الحج -

باب الصيد يذبحه الحلال في الحل، هل للمحرم أن يأكل منه أم لا؟ ٢/١٧١، ١٧٦.

(٦) انظر "اللباب في شرح الكتاب": كتاب الحج - باب الجنایات ١/٢١٦.

(٧) "الفتح": كتاب الحج - باب الجنایات - فصل في جزاء الصيد ٣/٢٥.

(وتجِبُ قيمتهُ بذبحٍ حلالٍ صيدِ الحرم، وتصدَّقَ بها، ولا يُجزِيه الصَّومُ) لأنها غرامةٌ لا كفَّارةٌ، حتَّى لو كان الذَّابِحُ مُحَرِّماً أَجْزَأَهُ الصَّومُ، وقِيَدَ بالذَّبْحِ لأنَّه لا شيءَ في دلالتِهِ إِلَّا الإِثْمُ.....

و"بحر" (١).

[١٠٦٧٥] (قوله: وتجبُ قيمتهُ بذبحٍ حلالٍ) هذا مكرَّرٌ مع قوله سابقاً^(٢): ((وذبحٍ حلالٍ صيدِ الحرم))، إِلَّا أَنَّهُ أعَادَهُ لِيُرتَّبَ عليه قوله: ((ولا يُجزِئه الصَّومُ))، "ط"^(٣). وأراد بالذَّبْحِ الإِتْلَافَ - ولو تَسْبِيّاً - على وجهِ العدوان، فلو أَدخَلَ في الحرمَ بازئاً، فأرسلَهُ فقتَلَ حمامَ الحرم لم يضمن؛ لأنَّه أقام واجباً وما قصَدَ الاضطهاد، فلم يكن تعدُّياً في السَّبَب بل كان مأموراً، "بحر" (٤).

[١٠٦٧٦] (قوله: ولا يُجزِيه الصَّومُ) إنما اقتصرَ على نفي الصَّومِ ليفيدَ أنَّ الهدي جائزٌ، وهو ظاهرُ الرواية كما في "البحر" (٥)، وفي "اللباب" (٦): ((فإنَّ بَلَغَتْ قيمتهُ هدياً اشتراه بها إن شاء، وإن شاء اشترى بها طعاماً، فيتصدَّقُ به كما مرَّ، ويجوزُ فيه الهدي إن كانت قيمتهُ قبل الذَّبْحِ مثلَ قيمة الصَّيْد، ولا يُشترطُ كونها مثلها بعد الذَّبْحِ، وأمَّا [٢/٤٤٥ق/أ] الصَّومُ في صيدِ الحرم فلا يجوزُ للحلال، ويجوزُ للمحرم)).

[١٠٦٧٧] (قوله: لأنها غرامةٌ) لأنَّ الضَّمان فيه باعتبارِ المحلِّ وهو الصَّيْدُ، فصار كغرامةِ الأموال بخلافِ المحرم، فإنَّ ضمانه جزاءُ الفعلِ لا المحلِّ، والصَّومُ يَصْلُحُ له؛ لأنَّه كفَّارةٌ، "بحر" (٧).

[١٠٦٧٨] (قوله: في دلالتِهِ) أي: دلالةِ الحلال ولو لمحرمٍ، والفرقُ بين دلالةِ المحرم ودلالةِ الحلال أنَّ المحرم التزم تركَ التعرُّضِ بالإحرام، فلمَّا دَلَّ تركُ ما التزمه فضَمِنَ كالمودَع إذا دَلَّ

(١) "البحر": كتاب الحج - باب الجنائيات - فصل: إن قتل محرم صيداً إلخ ٤٠/٣.

(٢) ص ٢٨٩ - "در".

(٣) "ط": كتاب الحج - باب الجنائيات ٥٣٣/١.

(٤) "البحر": كتاب الحج - باب الجنائيات - فصل: إن قتل محرم صيداً إلخ ٤١/٣.

(٥) "البحر": كتاب الحج - باب الجنائيات - فصل: إن قتل محرم صيداً إلخ ٤١/٣.

(٦) انظر "إرشاد الساري": باب في جزاء الجنائيات وكفاراتها - فصل في جزاء صيد الحرم ص ٢٥٧.

(٧) "البحر": كتاب الحج - باب الجنائيات - فصل: إن قتل محرم صيداً إلخ ٤٠/٣.

(وَمَنْ دَخَلَ الْحَرَمَ) وَلَوْ حَلَالًا (أَوْ أَحْرَمَ) وَلَوْ فِي الْحَلِّ (وَفِي يَدِهِ حَقِيقَةٌ) يَعْنِي:
الْجَارِحَةُ (صَيْدٌ وَجَبَ إِرسَالُهُ).....

السَّارِقَ عَلَى الْوَدِيعَةِ، وَلَا التَّزَامَ مِنَ الْحَلَالِ، فَلَا ضَمَانَ بِهَا كَالْأَجْنَبِيِّ إِذَا دَلَّ السَّارِقَ عَلَى مَالِ
إِنْسَانٍ، "بَحْر" (١).

[١٠٦٧٩] (قَوْلُهُ: وَلَوْ حَلَالًا) الْأَوَّلَى أَنْ يُقَالَ: وَهُوَ حَلَالٌ كَمَا قَيَّدَهُ بِهِ فِي "مَجْمَعِ الْأَنْهَرِ" (٢)،
قَالَ: ((وَأِنَّمَا قَيَّدْنَا بِهِ لِتَظْهَرُ فَائِدَةُ قَيْدِ الدُّخُولِ فِي الْحَرَمِ، فَإِنَّ وَجُوبَ الْإِرسَالِ فِي الْحَرَمِ لَا يَتَوَقَّفُ
عَلَى دُخُولِهِ (٣) الْحَرَمِ؛ لِأَنَّهُ بِمَجَرَّدِ الْإِحْرَامِ يَجِبُ عَلَيْهِ كَمَا فِي "الْإِصْلَاحِ" وَغَيْرِهِ، وَبِهَذَا يَظْهَرُ
ضَعْفُ مَا قِيلَ: حَلَالًا أَوْ مُحْرَمًا)) اهـ.

وَعَلَيْهِ يَنْبَغِي أَنْ يُقَالَ: وَهُوَ فِي الْحَلِّ بَدَلُ قَوْلِهِ: ((وَلَوْ فِي الْحَلِّ)) اهـ "ح" (٤).

وَالْحَاصِلُ: أَنَّ الْكَلَامَ فِيمَنْ كَانَ حَلَالًا فِي الْحَلِّ وَأَرَادَ الْإِحْرَامَ أَوْ دُخُولَ الْحَرَمِ، وَكَانَ
فِي يَدِهِ صَيْدٌ وَجَبَ عَلَيْهِ إِرسَالُهُ، وَفِي "الْبَابِ" وَ"شَرْحِهِ" (٥): ((اعْلَمْ أَنَّ الصَّيْدَ يَصِيرُ آمِنًا بِثَلَاثَةِ
أَشْيَاءَ: بِإِحْرَامِ الصَّائِدِ، أَوْ بِدُخُولِهِ فِي الْحَرَمِ، أَوْ بِدُخُولِ الصَّيْدِ فِيهِ، وَلَوْ أَخَذَ صَيْدًا فِي الْحَلِّ
أَوْ الْحَرَمِ وَهُوَ مُحْرَمٌ، أَوْ فِي الْحَرَمِ وَهُوَ حَلَالٌ لَمْ يَمْلِكْهُ، وَوَجَبَ عَلَيْهِ إِرسَالُهُ سِوَاءَ كَانَ فِي يَدِهِ
أَوْ فِي (٦) قَفْصِهِ أَوْ فِي بَيْتِهِ، وَلَوْ لَمْ يَرْسُلْهُ حَتَّى هَلَكَ وَهُوَ مُحْرَمٌ أَوْ حَلَالٌ فَعَلَيْهِ الْجَزَاءُ)).

[١٠٦٨٠] (قَوْلُهُ: يَعْنِي الْجَارِحَةُ) مُحْتَرِزُهُ قَوْلُهُ: ((لَا إِنْ كَانَ فِي بَيْتِهِ أَوْ قَفْصِهِ)).

[١٠٦٨١] (قَوْلُهُ: وَجَبَ إِرسَالُهُ) قَالَ فِي "الْبَحْرِ" (٧): ((اتَّفَاقًا)).

(١) "البحر": كتاب الحج - باب الجنايات - فصل: إن قتل محرم صيداً إلخ ٤١/٣.

(٢) "مجمع الأنهر": كتاب الحج - باب الجنايات ٣٠٠/١ بتصرف يسير.

(٣) في "ب" و"م": ((دخول)).

(٤) "ح": كتاب الحج - باب الجنايات ق ١٤١/ب.

(٥) انظر "إرشاد الساري": باب الجنايات - فصل في أخذ الصيد وإرساله ص ٢٤٥ -.

(٦) ((في)) ليست في "أ" و"ب" و"م".

(٧) "البحر": كتاب الحج - باب الجنايات - فصل: إن قتل محرم صيداً إلخ ٤٥/٣.

أي^(١): إيطارته أو إرساله للحلّ وديعة، "قهستاني".....

[١٠٦٨٢] (قوله: أي: إيطارته) لو قال: أي إطلاقه لكان أشمل لتناوله^(٢) الوحش، فإنّ هذا الحكم لا يخصّ الطير اهـ "ح"^(٣). وشمل إطلاقه ما لو غصبه وهو حلال من حلال فأحرّم الغاصب فإنّه يلزمه إرساله، وعليه قيمته لمالكه، فلو ردّه له برئى ولزمه الجزاء، كذا في "الدراية" معزياً إلى "المنتقى"، "نهر"^(٤). قال في "الفتح"^(٥): ((وهذا لغز، يقال^(٦): غاصب يجب عليه عدم الردّ، بل إذا فعل يجب به الضمان)).

[١٠٦٨٣] (قوله: أو إرساله للحلّ وديعة) هذا قول ثانٍ في تفسير الإرسال، حكاة "القهستاني"^(٧) بعد حكاية الأوّل، وعزاه لـ "التحفة"^(٨)، ويشكل عليه مسألة الغاصب، حيث لزمه الجزاء وإن ردّه لمالكه، وأيضاً فالرسول [٢/٤٤٥ق/ب] في حال أخذ الصيد هو في الحرم، فيلزمه إرساله وضمّان قيمته للمالك كالغاصب كما أفاده "ط"^(٩). وأيضاً اعترضه "ابن كمال": ((بأنّ يد المودع يد المودع))، لكن ردّه في "النهر"^(١٠) بما في "فوائد الظهيرية"^(١١): ((أنّ يد خادمه كرحله)). وحاصله أنّ المحظور كون الصيد في يده الحقيقيّة، ويده فيما عند المودع غير حقيقيّة، بل هي مثل يده على ما في رَحْلِهِ أو قَفْصِهِ أو خَادِمِهِ، لكن يردّ عليه ما مرّ^(١٢) عن "ط"،

(١) ((أي)) ليست في "ط".

(٢) في "ب" و"م": ((لتناول)).

(٣) "ح": كتاب الحج - باب الجنایات ق ١٤١/ب.

(٤) "النهر": كتاب الحج - باب الجنایات - فصل في جزاء الصيد ق ١٥٣/ب - ١٥٤/أ.

(٥) "الفتح": كتاب الحج - باب الجنایات - فصل في جزاء الصيد ٣٨/٣.

(٦) ((يقال)) ليست في "ب" و"م".

(٧) "جامع الرموز": كتاب الحج - فصل الجنایات ٢٦٢/١ نقلاً عن الكرمانی.

(٨) "تحفة الفقهاء": كتاب الحج - باب آخر ٤٢٦/١.

(٩) "ط": كتاب الحج - باب الجنایات ٥٣٤/١.

(١٠) "النهر": كتاب الحج - باب الجنایات - فصل في جزاء الصيد ق ١٥٤/أ.

(١١) "الفوائد الظهيرية": لأبي بكر، محمد بن أحمد بن عمر، ظهير الدين البخاري (ت ٦١٩هـ). وهي غير "الفتاوى

الظهيرية". (الجواهر المضية ٥٥/٣، "كشف الظنون" ١٢٩٨/٢).

(١٢) في هذه المقالة.

وقد يجاب بأنه يمكنه أن يُناولَهُ في طرفِ الحرمِ لِمَن هو في الحلِّ أو يُرسِلَهُ في قفصٍ.
ثمَّ اعلم أنَّ الذي يظهرُ من كلامهم أنَّ هذين القولين في المسألة الثانية فقط، وهي مَن أحرَمَ في الحلِّ وفي يده صيدٌ، أمَّا الأولى - وهي لو دخلَ الحرمَ وفي يده صيدٌ - فالواجبُ عليه الإرسالُ بمعنى الإطارة؛ لقوله في "الهداية" ^(١): ((عليه أن يُرسِلَهُ فيه)) - أي: في الحرم - وتعليقه له: ((بأنه لَمَّا حصلَ في الحرمَ وجَبَ تركُ التعرُّضِ لحُرمةِ الحرمَ، وصار من صيدِ الحرمَ))، وكذا ما قدَّمناه ^(٢) عن "اللباب": ((من أنَّ الصَّيْدَ يصيرُ آمناً بثلاثة أشياء إلخ))، وكذا قولُ "اللباب" ^(٣): ((ولو أدخلَ محرمٌ أو حلالٌ صيدَ الحلِّ الحرمَ صار حكمُهُ حكمَ صيدِ الحرمَ))، وكذا قولُ "المصنّف" الآتي ^(٤): ((فلو كان جارحاً إلخ))، فإنه لو كان له إيداعُ الجارحِ بعدما أدخلَهُ الحرمَ لم يَجُزْ له إرسالُهُ مع العلم بأنَّ عادةَ الجارحِ قتلُ الصَّيْدِ، وكذا قولُ "اللباب" ^(٥): ((لو أخذَ صيدَ الحرمَ فأرسَلَهُ في الحلِّ لا يبرأ من الضَّمانِ حتَّى يعلمَ وصولُهُ إلى الحرمِ آمناً، فكيف إذا أودَعَهُ؟!)) فتأمَّل.

٢٢٠/٢

(قوله: وقد يُجابُ بأنه يمكنه أن يُناولَهُ في طرفِ الحرمِ لِمَن هو في الحلِّ إلخ) لا يظهرُ هذا الجوابُ؛ إذ بمناولتيه - وهو في الحرم - لِمَن في الحلِّ قد تعرَّضَ للصَّيْدِ بعد تحقُّقِ أَمْنِهِ بدخوله الحرمَ، إلَّا أن يُصوِّرَ بأنه لم يدخله في الحرمَ، والذي يظهرُ في الجواب أنَّ المراد بـ ((أحرَمَ)) و((دخل))؛ أراد، لا أنه فعلهما حقيقةً، ولا يظهرُ ما ظهرَ له من الجواب من جعلِ القولين في الصورة الثانية فقط؛ إذ لا يخفى أنَّ الصَّيْدَ يصيرُ آمناً بدخولِ الحرمِ وبإحرامِ الصَّائِدِ، فما يقال في أحدهما يقال في الآخر.
وعما ظهرَ من الجواب يتَّضحُ زيادةً قولُ "المصنّف": ((على وجهٍ غيرِ مُضَيِّعٍ))؛ إذ لو أحرَمَ بالفعل أو دخلَ بالفعل استحقَّ الصَّيْدُ الأَمَنَ، وهو لا يتحقَّقُ إلَّا بالأَمَنَ المطلق، وعما ظهرَ من الجواب يندفعُ جميعُ إشكالات هذه المسألة، ثمَّ رأيتُ "السندي" أجاب كذلك.

(١) "الهداية": كتاب الحج - باب الجنایات - فصل ١٧٤/١.

(٢) المقولة [١٠٦٧٩] قوله: ((ولو حلالاً)).

(٣) انظر "إرشاد الساري": باب الجنایات - فصل في صيد المحرم ص ٢٥٠.

(٤) ص ٣١٧ - "در".

(٥) انظر "إرشاد الساري": باب الجنایات - فصل في أخذ الصيد وإرساله ص ٢٤٦.

(على وجه غير مُضَيِّعٍ له) لأنَّ تسييب الدَّابَّةِ حرامٌ، وفي كراهة "جامع الفتاوى":
((شَرَى عَصافِيرَ مِنَ الصَّيَادِ وَأَعْتَقَهَا جاز إن قال: مَنْ أَخَذَهَا فَهِيَ لَهُ، وَلَا تَخْرُجُ
عَنْ مِلْكِهِ بِإِعْتَاقِهِ، وَقِيلَ: لَا؛ لِأَنَّهُ تَضْيِيعٌ لِلْمَالِ)) انتهى.....

[١٠٦٨٤] (قوله: على وجه غير مُضَيِّعٍ له) يفسرُهُ ما قبله، فكان الأولى تأخيرُهُ عنه كما فعلَ
في "شرحه" على "المنتقى"^(١) حيث قال: ((كَأَن يُودِعَهُ أَوْ يُرْسِلَهُ فِي قَفَصٍ)).
[١٠٦٨٥] (قوله: وفي كراهة "جامع الفتاوى"^(٢) إلى قوله: لا يجبُ) ساقطٌ من بعض النسخ،
وحاصله أنَّ إعتاق الصَّيْدِ - أي إطلاقَهُ من يده - جائزٌ إنَّ أَباحَهُ لِمَنْ يَأْخُذُهُ، وهو تقييدٌ لقوله:
((لأنَّ تسييبَ الدَّابَّةِ حرامٌ))، وقيل: لا، أي: لا يجوزُ إعتاقه مطلقاً كما هو ظاهرُ إطلاقِ حرمةِ
التسييبِ؛ لأنَّه وإنَّ أَباحَهُ فالأغلبُ أنَّه لا يقعُ في يدِ أَحَدٍ، فيبقى سائبةً، وفيه تضييعٌ للمال، وقوله:
((ولا تخرجُ عن ملكه بإعتاقه)) يحتملُ معنيين:

الأوَّل: أنَّه لا [٢/ق ٤٤٦/أ] يخرجُ عن ملكه قبل أن يأخذه أحدٌ، فإنَّ أَخْذَهُ أَحَدٌ بعد
الإباحة ملكُهُ كما تفيدهُ عبارة "مختارات النوازل"^(٣).

الثاني: أنَّه لا يخرجُ مطلقاً؛ لأنَّ التملك لمجهول لا يصحُّ مطلقاً، أو إلَّا لقومٍ معلومين؛ لما
في لقطة "البحر"^(٤) عن "الهداية"^(٥): ((إنَّ كَانَتِ اللَّقْطَةُ شَيْئاً يُعْلَمُ أَنَّ صَاحِبَهَا لَا يَطْلُبُهَا كَالنَّوَاةِ

(قول "الشارح": لأنَّ تسييبَ الدَّابَّةِ إلخ) لا يخفى أنَّ الحرمة لا تثبتُ إلَّا إذا سيَّها بلا سببٍ شرعيٍّ،
وأما إذا دخلَ الحرمَ والصَّيْدُ في يده، أو كان صيدَ الحرم ابتداءً فقد وجبَ عليه إطلاقُهُ كما في "المبسوط"
و"المحيط" وغيرهما؛ لوجوبِ الأمن له بالنصِّ، والأمن لا يتحققُ إلَّا بالإرسال المطلق، وما ذكره
في "جامع الفتاوى" مفروضٌ في غيره. اهـ "سندي". وما ظهرَ من الجواب يندفعُ هذا أيضاً.

(١) "الدر المنتقى": كتاب الحج - فصل: الجناية على الإحرام في الصيد ٣٠٠/١ (هامش "مجمع الأنهر").

(٢) "جامع الفتاوى": كتاب الكراهية ق ٩٤/أ بتصرف.

(٣) "مختارات النوازل": كتاب الكراهية - مسائل متفرقة ق ٩٨/ب.

(٤) "البحر": ١٦٥/٥.

(٥) "الهداية": كتاب اللقطة ١٧٥/١-١٧٦.

قلت: وحينئذٍ فتُقَيَّدُ الإطارةُ بالإباحة قبل،.....

وقشر الرُّمَّان يكونُ إلقاءه إباحةً، حتَّى جاز الانتفاعُ به من غيرِ تعريفٍ، ولكن يبقى على مُلْك مالِكه؛ لأنَّ التَّمْلِيكَ من المجهول لا يصحُّ))، قال: ((وفي "البزازیة"^(١): للمالك أخذها منه إلا إذا قال عند الرَّمي - : مَنْ أَخَذَهُ فَهُوَ لَهُ - لقومٍ معلومين، ولم يذكر "السرخسي" هذا التفصيل)) اهـ.

فينبغي أن يكون إعتاقُ الصَّيْد كذلك، وتكونُ فائدةُ الإباحة حِلَّ الانتفاع به مع بقاءه على ملكِ المالك، لكنْ في لقطة "التاترخانية"^(٢): ((تَرَكَ دَابَّةً لَا قِيَمَةَ لَهَا مِنَ الْهَزَالِ وَلَمْ يُحِبَّهَا وَقَتَ التَّرْكِ فَأَخَذَهَا رَجُلٌ وَأَصْلَحَهَا فَالْقِيَاسُ أَنْ تَكُونَ لِلْأَخْذِ كَقُشُورِ الرُّمَّانِ الْمَطْرُوحَةِ، وَفِي الْإِسْتِحْسَانِ تَكُونُ لِصَاحِبِهَا، قَالَ "مُحَمَّدٌ": لَأَنَا لَوْ جَوَّزْنَا ذَلِكَ فِي الْحَيَوَانِ لَجَوَّزْنَا فِي الْجَارِيَةِ تَرْمِي فِي الْأَرْضِ مَرِيضَةً لَا قِيَمَةَ لَهَا، فَيَأْخُذُهَا رَجُلٌ وَيَنْفِقُ عَلَيْهَا فَيَطْوُهَا مِنْ غَيْرِ شِرَاءٍ وَلَا هَبَةٍ وَلَا إِرْثٍ وَلَا صَدَقَةٍ، أَوْ يُعْتِقُهَا مِنْ غَيْرِ أَنْ يَمْلِكَهَا، وَهَذَا أَمْرٌ قَبِيحٌ)) اهـ ملخصاً.

ومقتضاه: أنَّ غير الحيوان كالقشور يكونُ طرحه إباحةً بدونِ تصريحٍ، وأنَّه يملكه الأخذُ بخلاف الحيوان، فلا يملكه إلا بالتصريح بالإباحة كما هو مفهومُ قوله: ((ولم يُحِبَّهَا))، وهذا خلافُ ما ذكرناه عن "البحر"، وعلى هذا يتخرَّجُ ما في "مختارات النوازل"، ويأتي قريباً^(٣) قولُ ثالث، وهو أنَّ غير المحرم لو أرسله يكون إباحةً؛ لأنَّه أرسله باختياره، فيكون كقشور الرُّمَّان.

[١٠٦٨٦] (قوله: وحينئذٍ أي: حين إذ كان إعتاقُ الصَّيْد لا يجوزُ إلا إذا أباحه لِمَنْ يأخذه تُقَيَّدُ الإطارة - أي: التي فسَّرَ بها الإرسال - بالإباحة، ويؤيِّدُه قول "المعراج": ((ولو كان في يده فعليه إرساله على وجه لا يُضَيِّعُ، فإنَّ إرسال الصَّيْد ليس بمندوبٍ كتسيبِ الدَّابَّة، بل هو حرامٌ؛ إلا أنَّ يُرْسِلَهُ لِلْعَلْفِ أَوْ يَبِيحَ لِلنَّاسِ أَخْذَهُ، كَذَا فِي "الفوائد الظهيرية")) اهـ. وقال بعده:

(١) "البزازیة": كتاب اللقطة ٢١٩/٦ (هامش "الفتاوى الهندية").

(٢) "التاترخانية": الفصل الأول في أخذ اللقطة والانتفاع بها وتملكها ٥٨٤/٥ معزياً إلى "الذخيرة".

(٣) المقولة [١٠٦٩٨] قوله: ((لأنَّه لم يرسله عن اختيار)).

فتأمل، انتهى. وفي كراهة "مختارات النوازل": ((سَبَّ دَابَّتُهُ فَأَخَذَهَا آخَرُ وَأَصْلَحَهَا
فلا سبيلَ للمالك عليها إن قال عند تسيبها: هي لِمَن أَخَذَهَا، وإن قال: لا حاجة
لي بها فله أَخَذَهَا،.....

((على وجه لا يُضَيِّعُ، بأن يُخْلِيَهُ في بيته أو يُودِعَهُ عند حلال)) اهـ.

لكن ظاهر ما قدّمناه^(١) عن "القهُسْتَانِي" من حكاية [٢/ق ٤٤٦/ب] القولين في تفسير
الإرسال أن مَنْ فُسِّرَ بالإطارة لم يقيّد بالإباحة؛ لأنه يقول: إنَّ الإرسال واجبٌ، فلم يكن
في معنى التسيب المحذور، وَمَنْ فُسِّرَ الإرسال بالوديعة فكأنه يقول: حيث أمكنه دفعُ التعرُّضِ
للصيد بها، فلا حاجة إلى الإطارة المضِيعَة للملك لاندفاع الضرورة بدونها، ولذا قال
"قاضي خان" في "شرح الجامع"^(٢): ((لو أحرَمَ والصيدُ في يده عليه أن يُرْسِلَهُ لكن على وجه
لا يُضَيِّعُ؛ لأنَّ الواجب تركُ التعرُّضِ بإزالة اليدِ الحقيقيَّة لا بإبطال الملك)) اهـ.

وكونُ الإباحة تنفي التضييع ممنوعٌ؛ لأنَّ الغالب على الصيد أنه إذا أُرسِلَ لا يصادُ ثانياً،
فيبقى ملكه ضائعاً، والتسيب لا يجوز، وإنما يجبُ الإرسال مطلقاً فيما صادّه وهو محرّم كما مرَّ^(٣)؛
لأنه لم يملكه، فليس فيه تضييع ملكٍ، هذا ما ظهر لي.

وقد علمت مما قدّمناه أن هذا كله فيما لو أخذَ صيداً ثمَّ أحرَمَ، أمّا لو دخلَ به الحرم
فإنه يلزمه إرساله بمعنى إطرارته، وأنه ليس له إيداعه؛ لأنه صار من صيد الحرم.

[١٠٦٨٧] (قوله: فتأمل) كذا في بعض النسخ، وفي بعضها: ((قبل))، وقال "ح"^(٤):
((هو ظرفٌ مبنيٌّ على الضمِّ - أي: قبل الإطارة - والعاملُ فيه الإباحة)).

[١٠٦٨٨] (قوله: وأصلحها) ليس بقيّد فيما يظهر؛ لأنَّ المدار في التملك على الإباحة،

(قوله: أمّا لو دخلَ به الحرم إلخ) قلت: هذا إذا دخلَ به الحرم أخذاً بيده الحقيقيَّة، وإلا فلا كما
سيأتي. اهـ "سندي".

(١) المقولة [١٠٦٨٣] قوله: ((أو إرساله للحل ودبعة)).

(٢) "شرح الجامع الصغير": كتاب الحج - باب في جزاء الصيد ١/ق ٧٠/ب - ٧١/أ.

(٣) ص ٢٠٩ - "در".

(٤) "ح": كتاب الحج - باب الجنائيات ق ١٤١/ب.

والقول له بيمينه)) انتهى (لا) يجب (إن كان) الصيد (في بيته) لجريان العادة الفاشية بذلك، وهي من إحدى الحجج (أو قفصيه) ولو القفص في يده.....

وقد يقال: إنما قيّد به لمنع الأخذ؛ لأنّ قوله: مَنْ أَخَذَهَا فَهِيَ لَهُ يُنْزَلُ هَبَةً، والإصلاحُ زيادةً تمنعُ من الرجوع منها، وبدونه له الرجوع؛ إذ لا مانع، ويجرّر، "ط" (١).

[١٠٦٨٩] (قوله: والقول له) أي: للمالك: إنه لم يُحِبَّها لأحد؛ لأنه يُنْكَرُ إباحة التملك، وإن برهن الأخذ أو نكل عن اليمين سلّمَت للأخذ، "ط" (٢) عن لقطة "البحر" (٣).

[١٠٦٩٠] (قوله: لا إن كان في بيته أو قفصيه) أي: ولم يكن اصطادة في الإحرام، أمّا لو اصطادة في الإحرام يلزمه إرساله بالإجماع، "معراج".

[١٠٦٩١] (قوله: لجريان العادة) أي: من لدن الصحابة إلى الآن، وهم التابعون ومن بعدهم، يُحَرِّمُونَ وفي بيوتهم حَمَامٌ في أبراج، وعندهم دواجنٌ وطيورٌ لا يُطلقونها، وهي إحدى الحجج، فدلّت على أنّ استبقاءها في الملك محفوفة بغير اليد ليس هو التعرّض الممتنع، "فتح" (٤). والدواجن جمع داجن، وهو الذي أُلِفَ المكان من صيود وحشيات ومستأنسة.

[١٠٦٩٢] (قوله: ولو القفص في يده) أي: [٢/٤٤٧ق/أ] مع خادمه أو في رَحْلِهِ، "معراج". وقيل: إن كان القفص في يده يلزمه إرساله، لكن على وجه لا يُضَيِّعُ، "هداية" (٥). وهو ضعيف

(قول "الشارح": ولو القفص في يده بدليل أخذ المصحف إلخ) نازع الشيخ "محمد طاهر": ((بأنّ قياس القفص على الغلاف قياس مع الفارق؛ لأنّ الأمور به في المصحف عدم المسّ، فإذا أخذه بغلافه لا يكون ماسّاً، والأمور به في الصيد عدم التعرّض، ومن أخذه بيده حال كونه في القفص فهو متعرّض للصيد لا محالة))، واعتمد: ((أنّ مَنْ دَخَلَ الحَرَمَ حلالاً أو مُحَرِّماً وفي يده، أو في قفص معه، أو في يد خادم معه صيدٌ وجب إرساله؛ لأنّ الصيد بعد دخوله في الحرم بأيّ وجه كان صار صيداً محرّماً))، واستند في ذلك لكثير من عبارات المؤلفين، فانظره.

(١) "ط": كتاب الحج - باب الجنایات ٥٣٤/١.

(٢) "ط": كتاب الحج - باب الجنایات ٥٣٤/١.

(٣) "البحر": ١٦٥/٥.

(٤) "الفتح": كتاب الحج - باب الجنایات - فصل في جزاء الصيد ٣١/٣.

(٥) "الهداية": كتاب الحج - باب الجنایات - فصل ١٧٤/١.

بدليل أخذ المصحف بغلافه للمحدث.

((ولا يخرج) الصيد (عن ملكه بهذا الإرسال، فله إمساكه في الحل، و) له (أخذه من إنسان أخذه منه) لأنه لم يخرج عن ملكه؛ لأنه ملكه وهو حلال، بخلاف ما لو أخذه وهو محرم.....

كما في "النهر"^(١)، قال "ح"^(٢): ((والظاهر أن مثله ما إذا كان الحل المشدود في ربة الصيد في يده)).

[١٠٦٩٣] (قوله: بدليل إلخ) فإنه بأخذ الغلاف بيده لم يجعل المصحف بيده، فكذا بأخذ القفص لا يكون الطير في يده.

[١٠٦٩٤] (قوله: أخذه منه) صفة لـ ((إنسان))، والضمير في ((منه)) للحل، ومثله ما لو أخذه من الحرم بالأولى؛ لأنه لو كان غير مملوك لا يملكه الآخذ، فالمملوك أولى، فافهم.

[١٠٦٩٥] (قوله: لأنه لم يخرج عن ملكه) الأولى حذفه والاقتصار على التعليل الثاني؛ لأنه عين قول "المصنف": ((ولا يخرج عن ملكه))، "ط"^(٣).

[١٠٦٩٦] (قوله: لأنه ملكه وهو حلال) علة لعدم خروج الصيد عن ملكه، ومفهومه أنه لو ملكه وهو محرم يخرج عن ملكه مع أن المحرم لا يملك الصيد، فلو قال: لأنه أخذه وهو حلال لكان أحسن، "ح"^(٤).

(قوله: ومثله ما لو أخذه من الحرم بالأولى إلخ) تبع "ح" و"ط" في هذا، وهو خلاف الصواب، فإن الواجب فيه الإطلاق وإن خرج به إلى الحل، وليس لملكه المرسل أولاً إمساكه؛ لأنه لم يخرج بنفسه، فهو من صيد الحرم - كما في "اللباب" وغيره - وإن لم يخرج من ملكه، كذا في "السندي".

(١) "النهر": كتاب الحج - باب الجنایات - فصل في جزاء الصيد ق ١٥٤/أ.

(٢) "ح": كتاب الحج - باب الجنایات ق ١٤١/ب.

(٣) "ط": كتاب الحج - باب الجنایات ٥٣٥/١.

(٤) "ح": كتاب الحج - باب الجنایات ق ١٤١/ب، وفيه: ((لأنه ملكه)) بدل ((لأنه أخذه)) وما ذكره ابن عابدين هو الصواب.

لِما يَأْتِي؛ لَأَنَّهُ لَمْ يُرْسِلْهُ عَنْ اخْتِيَارٍ^(١).
 (فلو) كان (جارحاً) كَبَّازٍ (فَقَتَلَ حَمَامَ الْحَرَمِ فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ) لَفَعَلِهِ مَا وَجَبَ عَلَيْهِ
 (فلو) بَاعَهُ رُدَّ الْمَبِيعُ إِنْ بَقِيَ،.....

[١٠٦٩٧] (قوله: لِمَا يَأْتِي)^(٢) أي: في قول "المصنف": ((وَالصَّيْدُ لَا يَمْلِكُهُ الْمَحْرَمُ إِنْ خُذَ)).
 [١٠٦٩٨] (قوله: لَأَنَّهُ لَمْ يُرْسِلْهُ عَنْ اخْتِيَارٍ) كَذَا فِي بَعْضِ النُّسخ، أي: لِأَنَّ الشَّرْعَ أَلْزَمَهُ
 بِإِرْسَالِهِ، فَكَانَ مُضْطَرّاً شَرْعاً إِلَيْهِ، وَالْمُنَاسِبُ عَطْفُهُ بِالْوَاوِ؛ لَأَنَّهُ عَلَّةٌ ثَانِيَةٌ لِقَوْلِهِ: ((وَلَهُ أَخْذُهُ إِنْ خُذَ))،
 وَقَدْ عَلَّلَ بِهِ "الْتِمَرْتاشِي" كَمَا عَزَاهُ إِلَيْهِ فِي "الْفَتْح"^(٣) وَقَالَ: ((إِنَّهُ يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ لَوْ أُرْسِلَ مِنْ غَيْرِ
 إِحْرَامٍ يَكُونُ إِبَاحَةً)) اهـ. أي: فَلَيْسَ لَهُ أَخْذُهُ مِمَّنْ أَخْذَهُ وَلَمْ يُصَرِّحْ بِالْإِبَاحَةِ وَقَدْ إِرْسَالَهُ؛ لَأَنَّهُ
 غَيْرُ مُضْطَرٍّ إِلَيْهِ، فَكَانَ بِمَجْرَدِ إِرْسَالِهِ إِبَاحَةً كَالِقَاءِ قُشُورِ الرُّمَّانِ كَمَا قَدَّمْنَاهُ^(٤).

[١٠٦٩٩] (قوله: فلو كان جارحاً) تَفْرِيعٌ عَلَى قَوْلِهِ: ((وَجَبَ إِرْسَالُهُ))، وَالْجَارِحُ: مَنْ الصَّيْدِ
 مَا لَهُ نَابٌ أَوْ مِخْلَبٌ يَصِيدُ بِهِ.

[١٠٧٠٠] (قوله: لَفَعَلِهِ مَا وَجَبَ عَلَيْهِ) وَهُوَ إِرْسَالُهُ لَا عَلَى قَصْدِ الْإِصْطِيَادِ، وَالْمَسْأَلَةُ مَفْرُوضَةٌ
 فِيمَا إِذَا دَخَلَ بِهِ الْحَرَمَ، وَهَذَا مُؤَيَّدٌ لِمَا قُلْنَا مِنْ أَنَّ مَنْ دَخَلَ الْحَرَمَ بِصَيْدٍ وَجَبَ عَلَيْهِ إِرْسَالُهُ بِمَعْنَى
 إِطَارَتِهِ؛ لَأَنَّهُ صَارَ مِنْ صَيْدِ الْحَرَمِ، وَلَيْسَ لَهُ إِيدَاعُهُ، وَإِلَّا لَكَانَ الْوَاجِبُ الْإِيدَاعُ فِي الْجَوَارِحِ دُونَ
 الْإِرْسَالِ؛ لِأَنَّ الْجَوَارِحَ عَادَتُهَا قَتْلُ الصَّيْدِ، فَيَكُونُ مُتَعَدِّياً بِإِرْسَالِهِ فِي الْحَرَمِ.

[١٠٧٠١] (قوله: فلو بَاعَهُ) مَفْرَعٌ أَيْضاً عَلَى قَوْلِهِ: ((وَجَبَ إِرْسَالُهُ))، وَالضَّمِيرُ فِيهِ لِلصَّيْدِ
 الَّذِي أَخْذَهُ [٢/٤٧٤/ب] حَلَالٌ ثُمَّ أَحْرَمَ أَوْ دَخَلَ بِهِ الْحَرَمَ؛ لِأَنَّ فِي قَوْلِهِ: ((رُدَّ الْمَبِيعُ إِنْ خُذَ))
 إِشَارَةً إِلَى أَنَّ الْبَيْعَ فَاسِدٌ لَا بَاطِلٌ كَمَا نَصَّ عَلَيْهِ فِي "الشَّرَنْبَلَالِيَّة"^(٥) عَنْ "الْكَافِي"^(٦) وَ"الزَّيْلَعِي"^(٧)،

(١) قوله: ((لَأَنَّهُ لَمْ يُرْسِلْهُ عَنْ اخْتِيَارٍ)) سَاقَطٌ مِنْ "د".

(٢) ص ٣٢٠ — "در".

(٣) "الفتح": كتاب الحج - باب الجنایات - فصل في جزاء الصيد ٣١/٣.

(٤) المقولة [١٠٦٨٥] قوله: ((في كراهة "جامع الفتاوى" إلى قوله: لا يجب)).

(٥) "الشَّرَنْبَلَالِيَّة": كتاب الحج - باب الجنایات ٢٥٢/١ (هامش "الدرر والغرر").

(٦) "كافي النسفي": كتاب الحج - الصيد ١/٩٥ أ.

(٧) "تبيين الحقائق": كتاب الحج - باب الجنایات - فصل في الصيد ٦٩/٢.

والأ.....

بخلاف ما لو أخذ الصيد وهو محرم وباعه فإن بيعه باطل كما سيذكره^(١)، وأطلق في البيع فشمل ما إذا باعه في الحرم أو بعدما أخرجه إلى الحل؛ لأنه صار بالإدخال من صيد الحرم، فلا يحل إخراج بعد ذلك، كذا عزاه في "البحر"^(٢) إلى الشارحين، ثم نقل عن "المحيط" خلافة من جواز البيع والأكل بعد الإخراج مع الكراهة، لكن ذكر في "النهر"^(٣): ((أنه ضعيف)).

قلت: لكن هذا إذا لم يؤدّ جزاءه بعد الإخراج، أمّا لو أدّاه فإنه يملكه ويخرج عن كونه صيد الحرم كما يأتي^(٤) في مسألة الظبية.

ثم إن هذا أيضاً مؤيد لما قلناه من أنه إذا دخل الحرم بصيد ليس له أن يرسله إلى الحل وديعة؛ لما علمت من أنه لا يحل إخراجها، بل عليه إرساله في الحرم، وأمّا ما مرّ^(٥) - من أنه لا يخرج عن ملكه بهذا الإرسال فله أخذه في الحل، وله أخذه ممن أخذه، ومقتضاه أن له بيعه وأكله أيضاً - فلا ينافي ما هنا؛ لأنّ ذاك فيما لو أرسله وخرج الصيد بنفسه بخلاف ما إذا أخرجه، قال في "اللباب"^(٦): ((ولو خرج الصيد من الحرم بنفسه حلّ أخذه، وإن أخرجه أحد لم يحل))، فافهم.

[١٠٧٠٢] (قوله: وإلا) أي: وإن لم يبق المبيع في يد المشتري، بأن أتلّفه أو تلف، أو غاب المشتري ولا يمكن إدراكه، "ط"^(٧) عن "أبي السعود"^(٨).

(١) ص ٣٢٧ - "در".

(٢) "البحر": كتاب الحج - باب الجنایات - فصل: إن قتل محرم صيداً إلخ ٤٤/٣.

(٣) "النهر": كتاب الحج - باب الجنایات - فصل في جزاء الصيد ق ١٥٤/أ.

(٤) ص ٣٢٨ - "در".

(٥) ص ٣١٦ - "در".

(٦) انظر "إرشاد الساري": باب الجنایات - فصل في صيد الحرم ص ٢٥١ -.

(٧) "ط": كتاب الحج - باب الجنایات ٥٣٥/١.

(٨) "فتح المعين": كتاب الحج - باب الجنایات - فصل: لما كانت الجنایة على الإحرام في الصيد ٥٣٧/١ بتصرف نقلاً عن "الحموي".

فعليه الجزاء) لأنَّ حرمة الحرم والإحرام تمنع بيع الصيد.
(ولو أخذ حلالاً صيداً فأحرّم ضمّن مرسله) من يديه الحكميّة اتّفاقاً، ومن الحقيقيّة
عنده خلافاً لهما، وقولهما استحساناً كما في "البرهان" (ولو أخذه محرّم لا)
يضمن مرسله اتّفاقاً؛ لأنَّ المحرم.....

[١٠٧٠٣] (قوله: فعليه الجزاء) تقدّم^(١) قريباً بيانه، وأنَّ الصوم في صيد الحرم لا يجوز
للحلال ويجوز للمحرّم.

[١٠٧٠٤] (قوله: لأنَّ حرمة الحرم) أي: فيما لو أدخل الصيد الحرم، ثمّ باع فيه أو بعدما
أخرجه لكونه صار صيد الحرم، فيمتنع بيعه مطلقاً كما مرّ^(٢)، فافهم. وقوله: ((والإحرام))
أي: فيما لو أخذه ثمّ أحرّم.

[١٠٧٠٥] (قوله: ولو أخذ حلالاً) أي: في الحلّ، "لباب"^(٣). وقوله: ((ضمّن مرسله))
لأنَّ الآخذ ملك الصيد ملكاً محترماً، فلا يبطل احترامه بإحرامه، وقد أتلّفه المرسل فيضمنه،
بخلاف ما أخذه في حالة الإحرام؛ لأنّه لا يملكه، والواجب عليه ترك التعرّض، ويمكنه ذلك
بأنّ يخلّيه في بيته، فإذا قطع يده عنه كان متعدّياً، "هداية"^(٤). ومقتضى هذا مع ما قدّمناه^(٥) أنّه
لو دخل به الحرم فأرسله أحد لا يضمن المرسل؛ لأنَّ الآخذ يلزمه إرساله وإن كان ملكه،
ولا يمكنه تخلّيته [٢/ق ٤٤٨/أ] في بيته، فلم يكن المرسل متعدّياً، تأمل.

مطلب: لا يجب الضمان بكسر آلات اللهو

[١٠٧٠٦] (قوله: وقولهما استحساناً) وجهه أنَّ المرسل أمرّ بالمعروف ناهٍ عن المنكر،

(قوله: ولا يمكنه تخلّيته في بيته إلخ) في "البحر": ((إذا أحرّم وفي بيته أو قفصه صيد لا يرسله،
فكذلك إذا دخل الحرم ومعه صيد في قفصه لا في يده لا يرسله؛ لأنّه لا فرق بينهما)) اهـ.

(١) المقولة [١٠٦٧٦] قوله: ((ولا يجزيه الصوم)).

(٢) المقولة [١٠٧٠١] قوله: ((فلو باعه)).

(٣) انظر "إرشاد الساري": باب الجنایات - فصل في صيد الحرم ص ٢٥١.

(٤) "الهداية": كتاب الحج - باب الجنایات - فصل ١/١٧٥.

(٥) المقولة [١٠٦٨٣] قوله: ((أو إرساله للحل وديعة)) وما بعدها.

لم يَمْلِكُهُ، وحينئذٍ فلا يأخذهُ ممن أخذَهُ.
(والصَّيْدُ لا يَمْلِكُهُ المحرَّمُ بسببِ اختياري) كسراءٍ وهبةٍ (بل) بسببِ (جبري)
والسَّبَبُ الجبريُّ في إحدى عشر مسألةً مبسوطةً في "الأشباه"،.....

وما على المحسنين من سبيل، قال في "الهداية"^(١): ((ونظيره الاختلاف في كسر المعازف،
أي: آلات اللّهُو كالطُّنبور))، قال في "البحر"^(٢): ((وهو يقتضي أن يُفتَى بقولهما هنا؛ لأنَّ الفتوى
على قولهما في عدم الضَّمان بكسرِ المعازف)) اهـ.
قال "ط"^(٣): ((وأشار "الشارح" إلى ذلك؛ لأنَّ الفتوى على الاستحسانِ إلّا فيما استُثنيَ
من مسائل قليلة)).

٢٢٢/٢ [١٠٧٠٧] (قوله: لم يملكه) لأنَّ الصَّيْدَ لم يَنْقُ محلاً للملك في حقِّ المحرم، فصار كما
إذا اشترى الخمر، "هداية"^(٤).

[١٠٧٠٨] (قوله: بل بسببِ جبري) هو ما يحصلُ به الملكُ بلا اختيارٍ وقبولٍ.
[١٠٧٠٩] (قوله: والسَّبَبُ الجبريُّ) أتى به ظاهراً ولم يقل: وهو ليفيد أنَّ المراد مطلقُ السَّبَبِ
لا بقيدِ كونه في الصَّيد، أفاده "ط"^(٥).
[١٠٧١٠] (قوله: في إحدى عشر) حقُّ العبارة: إحدى عشرة؛ لأنَّه تجبُ المطابقة فيه بتأنيثِ
الجزئين لتأنيثِ المعداد.

[١٠٧١١] (قوله: مبسوطةً في "الأشباه"^(٦)) لا حاجةً إلى ذكرها هنا، وقد ذكرها "المحشي"^(٧).

(١) "الهداية": كتاب الحج - باب الجنایات - فصل ١٧٥/١ بتصرف.
(٢) "البحر": كتاب الحج - باب الجنایات - فصل: إن قتل محرم صيداً إلخ ٤٥/٣.
(٣) "ط": كتاب الحج - باب الجنایات ٥٣٥/١.
(٤) "الهداية": كتاب الحج - باب الجنایات - فصل ١٧٥/١ بتصرف.
(٥) "ط": كتاب الحج - باب الجنایات ٥٣٦/١.
(٦) "الأشباه والنظائر": الفن الثالث - القول في الملك - المسألة الثانية ص ٤١٢.
(٧) أي: إبراهيم الحلبي، انظر "تحفة الأخيار": كتاب الحج - باب الجنایات ق ١٤٢/أ.

فلذا قال تبعاً لـ "البحر" عن "المحيط": (كالإرث) وجعلهُ في "الأشباه" بالاتفاق، لكن في "النهر" عن "السراج": ((أنه لا يملكهُ بالميراث))،.....

[١٠٧١٢] (قوله: فلذا قال إلخ) الأولى أن يقول: ومثّل للجبري تبعاً لـ "البحر" ^(١) بقوله إلخ، ط" ^(٢).

[١٠٧١٣] (قوله: وجعلهُ في "الأشباه" ^(٣) بالاتفاق) حيث قال: ((لا يدخل في ملك أحدٍ شيءٍ بغير اختياره إلا الإرث اتفاقاً إلخ)).

[١٠٧١٤] (قوله: لكن في "النهر" ^(٤) إلخ) هذا الاستدراك ليس في محله؛ لأنّ كلام "الأشباه" - كما رأيت - مطلق لا يتقيّد بهذه الصورة، ولا شك في الاتفاق على كون الإرث مطلقاً سبباً جبرياً، وإنما لم يكن سبباً في صورة المحرم إذا مات مورثه عن صيدٍ على كلام "السراج" لقيام المانع - وهو الإحرام - كقيام الموانع الأربعة، أي: الرقّ والكفر والقتل واختلاف الملك، فكما لا يقدح قيام تلك الموانع في سببية الإرث لا يقدح هذا فيها. اهـ "ح" ^(٥)، وإن جعل استدراكاً على "المتن" كان في محله، ط" ^(٦).

(قوله: الأولى أن يقول: ومثّل للجبري إلخ) يظهر أنّ عبارته هي الأولى؛ لأنّ ما ذكره عن "الأشباه" من تعدّد السبب الجبري يصلح علّة لتعبير "المصنّف" بالإرث على طريق التمثيل، فكأنّه نبّه على وجه إتيانه بالتمثيل، ولو قال: ومثّل إلخ لفاتّه بيان وجه صراحة وإن كان معلوماً من تقديم عبارة "الأشباه"، تأمل.

(قوله: هذا الاستدراك ليس في محله؛ لأنّ كلام "الأشباه" إلخ) يظهر أنّه في محله، فإنّه قد يفهم من إطلاق قول "الأشباه": ((لا يدخل إلخ)) دخول مسألة الصيد، وأنّه يملك بالإرث بدون اختيار، تأمل.

(١) "البحر": كتاب الحج - باب الجنایات - فصل: إن قتل محرم صيداً إلخ ٤٥/٣.

(٢) "ط": كتاب الحج - باب الجنایات ٥٣٦/١.

(٣) "الأشباه والنظائر": الفن الثالث - القول في الملك - المسألة الثانية ص ٤١٢..

(٤) "النهر": كتاب الحج - باب الجنایات - فصل في جزاء الصيد ق ١٥٤/أ.

(٥) "ح": كتاب الحج - باب الجنایات ق ١٤٢/أ بتوضيح من ابن عابدين رحمه الله.

(٦) "ط": كتاب الحج - باب الجنایات ٥٣٦/١ بتصرف.

وهو الظاهرُ (فإن قتلَهُ محرمٌ آخرُ) بالغُ مسلمٌ (ضمينا) جزاءين: الآخذُ بالآخذِ والقاتلُ بالقتلِ (ورجعَ آخذُهُ على قاتله) لأنه قرَّرَ عليه ما كان بمَعْرِضِ السَّقُوطِ، وهذا (إن كَفَرَ بمالٍ، وإن كَفَرَ بصومٍ فلا).....

[١٠٧١٥] (قوله: وهو الظاهرُ) هذا من كلام "النهر"^(١) حيث قال: ((وهو الظاهرُ لما سيأتي))، أي: من كون الصَّيْدِ مُحَرَّمٍ العين على المحرم، ولم يظهر لي وجهُ ظهوره؛ إذ بعدَ تحقُّقِ سببِ الإرث - وهو موتُ المورث - لا بدُّ من قيام نصٍّ يدلُّ على كون الإحرام مانعاً من إرثِ الصَّيْدِ كقيامه على الموانع [٢/٤٤٨ق/ب] الأربعة، وكونُ الصَّيْدِ مُحَرَّمٍ العين على المحرم بقوله تعالى: ﴿وَحَرَّمَ عَلَيْكُمْ صَيْدَ الْبَرِّ مَا دُمْتُمْ حُرُمًا﴾ [المائدة - ٩٦] - ولذا مُنِعَ من سائر التصرفات - لا يدلُّ على منع إرثه، فإنَّ الخمرة محرَّمة العين أيضاً وتورثُ.

[١٠٧١٦] (قوله: فإن قتلَهُ) أي: الصَّيْدَ الذي أخذَهُ المحرمُ.

[١٠٧١٧] (قوله: محرمٌ آخرُ إلخ) احتَرَزَ به عن البهيمية، وبالبالغِ المسلمِ عن الصبيِّ والكافر كما يأتي^(٢)، وكان ينبغي زيادةً عاقلٍ للاحتراز عن المجنون، فإنَّه في حكم الصبيِّ كما في "ط"^(٣) عن "الحموي"، وخرج أيضاً ما لو قتلَهُ حلالٌ، فإنَّه إن كان في الحرم لزمَهُ الجزاء، وإلا فلا، لكن يرجعُ عليه الآخذُ بما ضَمِنَ، فالرَّجُوعُ فيه لا فرق فيه بين المحرم والحلال، "بحر"^(٤).

[١٠٧١٨] (قوله: لأنه قرَّرَ عليه ما كان بمَعْرِضِ السَّقُوطِ) [٢/٤٤٩ق/أ] فإنَّه كان محتملَ الإرسال قبل قتلِهِ، وللتقرير حكمُ الابتداء في حقِّ التَّضمينِ كشهودِ الطلاق قبل الدُّخُولِ إذا رجعوا

(قوله: كشهودِ الطَّلَاقِ قبل الدُّخُولِ إلخ) فإنَّهم قرَّروا نصفَ المهر، وقد كان محتملَ السَّقُوطِ برَدَّةِ الزَّوجةِ أو تمكينها ابنَهُ.

(١) "النهر": كتاب الحج - باب الجنایات - فصل في جزاء الصيد ق ١٥٤/أ.

(٢) المقولة [١٠٧٢١] قوله: ((ولو صبيّاً أو نصرانياً)).

(٣) "ط": كتاب الحج - باب الجنایات ٥٣٦/١.

(٤) "البحر": كتاب الحج - باب الجنایات - فصل: إن قتل محرم صيداً إلخ ٤٦/٣ بتصرف يسير.

على ما اختارهُ "الكَمال"؛ لأنَّهُ لم يُغرِّم شيئاً (ولو كان القاتلُ بهيمةً لم يرجعْ على ربِّها،.....

كما في "الهداية"^(١).

[١٠٧١٩] (قوله: على ما اختارهُ "الكَمال"^(٢)) وجزمَ به "الزيلعي"^(٣)، وصرَّحَ به في "المحيط" عن "المبتغى"، وظاهرُ ما في "النهاية" أن يرجعَ الآخذُ بالقيمة مطلقاً، "ح"^(٤) عن "البحر"^(٥).
[١٠٧٢٠] (قوله: لم يرجعْ على ربِّها) عبارة "اللباب": ((ولو قتلَهُ بهيمةً في يده فعليه الجزاءُ، ولا يرجعُ على أحدٍ))، قال "شارحه"^(٦): ((أي: من صاحبِ البهيمة، أو راكبها، وسائقها،

(قولُ "الشارح": ولو كان القاتلُ بهيمةً لم يرجعْ إلخ) قال الشيخ "الرحمّتي": ((هذا - أي: عدمُ الرجوعِ على ربِّ البهيمة في قوله: ((ولو كان القاتلُ بهيمةً إلخ)) - في المنقِلَة، أمّا لو كان معها ربُّها قائداً أو سائقاً أو راكباً، أو أوقفها في مكانٍ متعدّياً ينبغي أن يجري ما ذكر في باب جنابة البهيمة)) اهـ.
قلت: ويؤيِّدُهُ ما في "اللباب" و"شرحه" في فصل تنفير الصَّيد: ((ولو ركبَ المحرِّمُ دابةً أو ساقها أو قادها، فتلفَ الصَّيدُ برَفْسِها، أو عَضَّها، أو ذَنَّبها، أو رَوَّثها، أو بَوَّلها ضَمِنَهُ، ولو انفلتتْ بنفسها فأتلفتْ صيداً لم يضمن)) اهـ، ومعناه في "البحر الزاخر" أيضاً.
فما قاله الشيخ "علي القاري" في فصل أخذ الصَّيد وإرساله: ((ولو قتلَ الصَّيدَ بهيمةً في يده فعليه الجزاءُ، ولا يرجعُ به على أحدٍ من صاحبِ البهيمة، أو راكبها، أو سائقها، أو قائدها، والمسألةُ مصرَّحةٌ في "البحر الزاخر")) اهـ فغيرُ متوجِّهٍ؛ لأنَّا تتبَّعنا "البحر الزاخر" فلم نجدْ فيه ذلك، بل وجدنا فيه ما قدَّمناه، وما ذُكِرَ في باب الجنايات شاملٌ للمُحرِّم والحلال، والرجوعُ على الصبيِّ يؤيِّدُ تضمينَ صاحبِ البهيمة إذا كان معها، بخلاف ما إذا لم يكن معها، فلا يضافُ فعلُها لآدمي. اهـ "سندي".

(١) "الهداية": كتاب الحج - باب الجنايات - فصل ١/١٧٥.

(٢) "الفتح": كتاب الحج - باب الجنايات - فصل في جزاء الصيد ٣/٣٢.

(٣) "تبيين الحقائق": كتاب الحج - باب الجنايات - فصل في الصيد ٢/٧٠.

(٤) "ح": كتاب الحج - باب الجنايات ق ١٤٢/١. وفيه: ((عن "المنتقى")) بدل ((عن "المبتغى")).

(٥) "البحر": كتاب الحج - باب الجنايات - فصل: إن قتل محرم صيداً إلخ ٣/٤٦.

(٦) انظر "إرشاد الساري": باب الجنايات - فصل في جزاء الصيد وإرساله ص ٢٤٥.

ولو (صبيّاً أو نصرانيّاً فلا جزاء عليه) لله تعالى (و) لكن (رجع الآخذ عليه بالقيمة) لأنه يلزمه حقوق العباد دون حقوق الله تعالى.
(وكلُّ ما على المفرد به دمٌ بسبب جنائته على إحرامه) يعني: بفعل شيء من محظوراته لا مطلقاً؛ إذ لو ترك واجباً من واجبات الحج أو قطع نبات الحرم لم يتعدّد الجزاء؛ لأنه ليس جنائيةً على الإحرام (فعلى القارن).....

وقائدها، والمسألة مصرّحة في "البحر الزاخر" (أهـ).

أقول: وهذا في الرجوع على الرّاكب ونحوه، أمّا ضمان الرّاكب ونحوه الجزاء فلا شك فيه، قال في "معراج الدراية": ((وكذا لو كان راكباً أو سائقاً أو قائداً فأتلقت الدابة بيدها أو رجلها أو فمها صيداً فعليه الجزاء))، فافهم.

[١٠٧٢١] (قوله: ولو صبيّاً أو نصرانيّاً) محترز قوله: ((بالغ مسلم))، وعبارة "المعراج": ((لا يجب على الصبيّ والمجنون والكافر))، فزاد المجنون؛ لأنه كالصبيّ كما مرّ^(١)، وعبر بالكافر لأنّ النصرانيّ غير قيد، وإخراجه عن قوله: ((محرم)) باعتبار الصورة، وإلاّ فالكافر ليس أهلاً للنية التي هي شرط الإحرام.

[١٠٧٢٢] (قوله: فلا جزاء عليه) بل على الآخذ وحده.

[١٠٧٢٣] (قوله: لأنه يلزمه حقوق العباد) وهنا لما قرّر على الآخذ ما كان بمعرض السقوط

لزمه.

[١٠٧٢٤] (قوله: وكلُّ ما على المفرد به دمٌ) لو قال: كفارة لشمل الصدقة واستغنى عن قوله: ((وكذا الحكم في الصدقة)). ثم المراد بالكفارة ما يشمل كفارة الضرورة، فإنّ القارن إذا لبس أو غطّى رأسه للضرورة تعدّدت الكفارة كما في "البحر"^(٢).

[١٠٧٢٥] (قوله: يعني: بفعل شيء من محظوراته إلخ) أي: محظورات الإحرام، أي: ما حرّم

(١) المقولة [١٠٧١٧] قوله: ((محرم آخر إلخ)).

(٢) "البحر": كتاب الحج - باب الجنایات - فصل: إن قتل محرم صيداً إلخ ٤٨/٣.

ومثله متمتع ساق الهدى (دمان، وكذا الحكم في الصدقة) فتشني أيضاً.....

عليه فعله بسبب نفس الإحرام لا من حيث كونه حجاً أو عمرة ولا ما حرّم بسبب غير الإحرام، وذلك كاللبس والتطيب وإزالة شعر أو ظفر، فخرج ما لو ترك واجباً كما لو ترك السعي أو الرمي، أو أفاض قبل الإمام، أو طاف جنباً أو محدثاً للحج أو العمرة، فإن عليه الكفارة، ولا تتعدّد على القارن؛ لأنّ ذلك ليس جنائية على نفس الإحرام، بل هو ترك واجب من واجبات الحج أو العمرة، وكذا لو طاف جنباً وهو غير محرم لزمه دم كما نصّ عليه في "البحر"^(١) بخلاف نحو اللبس، فإنّه جنائية على الإحرام مع قطع النظر عن كونه حجاً أو عمرة، ولذا حرّم عليه ذلك قبل الشروع في أفعاليهما، فيتعدّد الجزاء على القارن لتلبّسه بإحرامين، وخرج أيضاً ما لو قطع نبات الحرم، فلا يتعدّد الجزاء به أيضاً على القارن، قال في "البحر"^(٢): ((لأنّه من باب الغرامات لا تعلّق للإحرام به، بخلاف صيد الحرم إذا قتله القارن فإنّه يلزمه قيمتان؛ لأنّها جنائية على الإحرام، وهو متعدّد، ولا يُنظر إلى كونه جنائية على الحرم؛ لأنّ أقوى الحرمتين تستبّع أدناهما، والإحرام أقوى، فكان وجوب القيمة بسبب الإحرام فقط لا بسبب الحرم، وإنما يُنظر إلى الحرم إذا كان القاتل حلالاً)) اهـ، هذا ما ظهر لي تقريره هنا.

٢٢٣/٢

وظاهر تقرير "السراج" أنّ المراد بقوله: ((وما على المفرد به دم)) ما كان فعلاً احترازاً عما كان تركاً كترك السعي وحدّ الوقوف والطهارة، وبه يُشعر كلام "الشارح"، لكن يردّ عليه قطع النبات، فإنّه فعل، تأمل.

[١٠٧٢٦] (قوله: ومثله متمتع ساق الهدى) أولى منه قول "اللباب"^(٣): ((وما ذكرناه

من لزوم الجزاءين [٢/٤٩٩ق/ب] على القارن هو حكم كل من جمع بين إحرامين كالمتمتع الذي ساق الهدى أو لم يسقه ولكن^(٤) لم يحل من العمرة حتى أحرم بالحج، وكذا من جمع بين الحجتين أو العمرتين، وعلى هذا لو أحرم بمائة حجة أو عمرة، ثم جنى قبل رفضها فعليه

(١) "البحر": كتاب الحج - باب الجنايات - فصل: إن قتل محرم صيداً إلخ ٤٩/٣.

(٢) "البحر": كتاب الحج - باب الجنايات - فصل: إن قتل محرم صيداً إلخ ٤٩/٣ يتصرف.

(٣) انظر "إرشاد الساري": باب الجنايات - فصل في جنابة القارن ومن معناه ص ٢٧١.

(٤) في "ب" و"م": ((لكن)) بلا واو، وما أثبتناه من "الأصل" هو الموافق لما في "اللباب".

لجنايته على إحراميه (إلا بمجاوزة الميقات غير مُحَرَّم) استثناءً منقطعاً (فعليه دم واحد) لأنه حينئذٍ ليس بقارن.

(ولو قتل محرمان صيداً تعدّد الجزاء) لتعدّد الفعل (ولو حلالان) صيد الحرم.....

مائة جزاء)) اهـ، فافهم.

[١٠٧٢٧] (قوله: لجنايته على إحراميه) أي: إحرام الحج وإحرام العمرة، وهو علة لتعدّد الدم والصدقة، وما ذكره^(١) "الشارح" قبيل قول "المصنف": ((أو أفاض من عرفة قبل الإمام)) من أنه لا مدخل للصدقة في العمرة يقتضي عدم تعدّد الصدقة على القارن، لكن قدّمنا^(٢) جوابه هناك، فتدبر.

[١٠٧٢٨] (قوله: فعليه دم واحد) لتأخير الإحرام عن الميقات، ولو عاد إلى الميقات وأحرم سقط الدم، "ط"^(٣). وذكر في "النهاية" صورة يلزم القارن فيها دمان للمجاوزة، وهي: ((ما لو جاوز فأحرم بحج، ثم دخل مكة فأحرم بعمرة، ولم يعد إلى الحلّ محرماً))، وهي غير واردة؛ لأنّ الدم الأوّل للمجاوزة والثاني لتركه ميقات العمرة؛ لأنه لما دخل مكة التحق بأهلها، "بحر"^(٤). [١٠٧٢٩] (قوله: لأنه حينئذٍ) أي: حين المجاوزة ((ليس بقارن))، وهذا تعليل لوجوب الدم الواحد، ويكون الاستثناء منقطعاً، وذلك لأنّ الدم يلزمه سواء أحرم بعد ذلك بحج أو عمرة أو بهما أو لم يُحرم أصلاً، فلا دخل لكونه قارناً في وجوب ذلك الدم، "ط"^(٥).

[١٠٧٣٠] (قوله: لتعدّد الفعل) أي: الجناية؛ لأنّ كلّ واحدٍ منهما بالشركة يصيرُ جانياً جنايةً تفوق الدلالة، فيتعدّد الجزاء بتعدّد الجناية، "هداية"^(٦)، فافهم.

(١) ص ٢٣٨ — "در".

(٢) المقولة [١٠٤٦٩] قوله: ((وفي "الفتح" إلخ)).

(٣) "ط": كتاب الحج - باب الجنايات ٥٣٧/١.

(٤) "البحر": كتاب الحج - باب الجنايات - فصل: إن قتل محرماً صيداً إلخ ٤٩/٣.

(٥) "ط": كتاب الحج - باب الجنايات ٥٣٧/١.

(٦) "الهداية": كتاب الحج - باب الجنايات - فصل ١٧٦/١.

(لا) لاتحاد المحلّ.

(وبطل بيع محرم صيداً) وكذا كل تصرف (وشراؤه) إن اصطاده وهو محرم، وإلا فالبيع فاسد (فلو قبض) المشتري (فعطب في يده فعله وعلى البائع الجزاء)....

[١٠٧٣١] (قوله: لاتحاد المحلّ) فإن الضمان في حق المحرم جزاء الفعل، وهو متعدّد، وفي حق صيد الحرم جزاء المحلّ، وهو ليس بمتعدّد كرجلين قتلا رجلاً خطأ، يجب عليهما دية واحدة؛ لأنها بدل المحلّ، وعلى كل منهما كفارة؛ لأنها جزاء الفعل، "بجر"^(١). وينبغي أن يقسم على عدد الرؤوس إذا قتله جماعة، ولو قتله حلالاً ومحرم فعلى المحرم جميع القيمة، وعلى الحلال نصفها، ولو قتله حلالاً ومفرد وقارن فعلى الحلال ثلث الجزاء، وعلى المفرد جزاء، وعلى القارن جزاءان، "قهُستاني"^(٢). وتماؤه في "البحر"^(٣) [٢/ق ٤٥٠/أ].

[١٠٧٣٢] (قوله: وبطل بيع المحرم صيداً إلخ) أطلقه فشمّل ما إذا كان العاقدان مُحرمين أو أحدهما، فأفاد أن بيع المحرم باطل ولو كان المشتري حلالاً، وأنّ شراؤه باطل وإن كان البائع حلالاً، وأمّا الجزاء فإنما يكون على المحرم، حتّى لو كان البائع حلالاً والمشتري مُحرمًا لزم المشتري فقط، وعلى هذا كل تصرف، "بجر"^(٤).

[١٠٧٣٣] (قوله: وكذا كل تصرف) أي: من هبة ووصية وجعله مهراً وبدل خلع؛ لأنّ العين خرّجت عن كونها محلاً لسائر التصرفات، "ط"^(٥). ثمّ الأولى تأخيرُهُ عن قوله: ((وشراؤه))؛ ليكون تعميماً بعد تخصيص.

[١٠٧٣٤] (قوله: إن اصطاده وهو محرم) أي: لأنّه لم يملكه كما مرّ^(٦)، وأفاد بهذا الشرط

(قوله: وأفاد بهذا الشرط إلخ) ما ذكره "الشارح" من الشرط إنّما يفيد اشتراط صيد البائع وهو محرم لا اشتراط بيعه وهو محرم، نعم يفيد قول "المصنّف": ((وبطل بيع مُحرم)).

(١) "البحر": كتاب الحج - باب الجنایات - فصل: إن قتل محرم صيداً إلخ ٤٩/٣.

(٢) "جامع الرموز": كتاب الحج - فصل الجنایات ٢٦٣/١.

(٣) انظر "البحر": كتاب الحج - باب الجنایات - فصل: إن قتل محرم صيداً إلخ ٤٩/٣ معزياً إلى الإسيحياني.

(٤) "البحر": كتاب الحج - باب الجنایات - فصل: إن قتل محرم صيداً إلخ ٥٠/٣.

(٥) "ط": كتاب الحج - باب الجنایات ٥٣٧/١.

(٦) ص ٣٢٠ - "در".

وفي الفاسد يضمن قيمته أيضاً كما مرَّ.
(وَلَدَتْ ظَبِيَّةً).....

أنَّ البطلان إذا صادَّه وهو محرمٌ وباعه كذلك، أمَّا لو صادَّه وهو محرمٌ وباعه وهو حلالٌ فالبيع جائزٌ كما في "السَّراج"، ولو صادَّه وهو حلالٌ وباعه وهو محرمٌ فالبيع فاسدٌ كما صرَّح به تبعاً لـ "السَّراج" أيضاً، أي: إذا كان المشتري حلالاً، أمَّا لو كان محرماً فالبيع باطلٌ ولو كان البائع حلالاً كما مرَّ^(١) آنفاً.

ثمَّ إنَّ ما ذكره من الشرط إنما هو في بيع المحرم كما مرَّ^(٢) في "النهر"، قال "ح"^(٣):
((إذ لا معنى لقولك: وبطلَ شراءُ المحرم إن اصطاده وهو محرمٌ، فكان عليه أن يذكر الشرط بعد الأوَّل)) اهـ.

[١٠٧٣٥] (قوله: وفي الفاسد يضمن قيمته) أي: يضمن المشتري قيمة الصيد للبائع؛ لأنَّه ملكه اهـ "ح"^(٤).

[١٠٧٣٦] (قوله: أيضاً) أي: مع ضمانه - أي: المشتري - الجزء المذكور في قوله: ((وعليه وعلى البائع الجزء))، فافهم. ولا يخفى أنَّ ضمانه الجزء إنما هو إذا كان مُحَرِّماً، وإلا فليس عليه سوى ضمان القيمة.

[١٠٧٣٧] (قوله: كما مرَّ)^(٥) الكافُ فيه للتنظير، أي: نظير ما مرَّ من ضمان المرسل القيمة في قوله: ((أخذ حلالاً صيداً ضمن مرسله)).

(قوله: فكان عليه أن يذكر إلخ) ما فعله "الشارح" أولى؛ إذ لو قدَّم قوله: ((إن اصطاده وهو محرمٌ)) يُتوهَّم أنه شرط في بطلان البيع فقط مع أنه شرط في بطلان الشراء أيضاً، ولا يُتوهَّم أنَّ ضمير ((اصطاده)) راجع للمشتري، بل هو راجع للبائع، واللَّبسُ مأمونٌ، ويدلُّ على أنه قيدٌ لهما ما ذكره في "البحر" من مسألة الهبة التي نقلها المحشِّي عنه.

(١) المقولة [١٠٧٣٢] قوله: ((وبطل بيع المحرم صيداً إلخ)).

(٢) المقولة [١٠٧٠١] قوله: ((فلو باعه)).

(٣) "ح": كتاب الحج - باب الجنائيات ق ١٤٢/أ - ب باختصار.

(٤) "ح": كتاب الحج - باب الجنائيات ق ١٤٢/ب.

(٥) ص ٣١٩ - "در".

بعْدَمَا (أُخْرِجَتْ مِنْ الْحَرَمِ وَمَاتَا غَرِمَهُمَا، وَإِنْ أَدَّى جَزَاءَهَا) أَي: الْأُمُّ (ثُمَّ وَلَدَتْ لَمْ يَجْزِهِ) أَي: الْوَلَدُ؛

(تَنْبِيْهٌ)

ذَكَرَ فِي "الْبَحْرِ"^(١) عَنْ "الْمَحِيطِ" قِيلَ قَوْلُ "الْكُتْرُ": ((وَحَلَّ لَهُ لَحْمُ مَا صَادَهُ حَلَالًا)): ((لَوْ وَهَبَ مُحَرَّمٌ لِمَحْرَمٍ صَيْدًا فَأَكَلَهُ قَالَ "أَبُو حَنِيفَةَ": عَلَى الْآكِلِ ثَلَاثَةُ أَجْزِئَةٍ: قِيَمَةٌ لِلذَّبْحِ، وَقِيَمَةٌ لِلْأَكْلِ الْمَحْظُورِ، وَقِيَمَةٌ لِلْوَاهِبِ؛ [٢/ق ٤٥٠/ب] لِأَنَّ الْهَبَةَ كَانَتْ فَاسِدَةً، وَعَلَى الْوَاهِبِ قِيَمَةٌ، وَقَالَ "مُحَمَّدٌ": عَلَى الْآكِلِ قِيَمَتَانِ: قِيَمَةٌ لِلْوَاهِبِ وَقِيَمَةٌ لِلذَّبْحِ، وَلَا شَيْءَ لِلْأَكْلِ عِنْدَهُ)) اهـ. وَالظَّاهِرُ أَنَّ وَجوبَ قِيَمَةِ الْوَاهِبِ خَاصٌّ فِيمَا إِذَا اصْطَادَهُ وَهُوَ حَلَالٌ لِيَكُونَ مِلْكُهُ، وَإِلَّا لَمْ يَمْلِكْهُ، فَلَا تَجِبُ لَهُ قِيَمَةٌ، وَلِذَا كَانَتْ الْهَبَةُ فَاسِدَةً لَا بَاطِلَةً، قِيلَ: وَهَذَا بِنَاءٌ عَلَى الْقَوْلِ بِأَنَّ الْهَبَةَ الْفَاسِدَةَ لَا تَفِيدُ الْمَلِكَ بِالْقَبْضِ، أَمَّا عَلَى مُقَابَلِهِ فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ لِلْوَاهِبِ. قُلْتُ: وَهَذَا غَيْرُ صَحِيحٍ؛ لِأَنَّهَا مُضْمُونَةٌ عَلَى كُلِّ مِنَ الْقَوْلَيْنِ كَالْبَيْعِ الْفَاسِدِ، يُمْلِكُ بِالْقَبْضِ وَيُضْمَنُ بِمِثْلِهِ أَوْ قِيَمَتِهِ كَمَا سَنَذْكُرُهُ^(٢) فِي كِتَابِ الْهَبَةِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى.

٢٢٤/٢

[١٠٧٣٨] (قَوْلُهُ: بَعْدَمَا أُخْرِجَتْ) أَي: أَخْرَجَهَا مُحَرَّمٌ أَوْ حَلَالٌ، "مَعْرَاجٌ".
[١٠٧٣٩] (قَوْلُهُ: وَمَاتَا) عَلِمَ حُكْمُ ذُبْحِهِمَا وَإِتْلَافِهِمَا بِأَيِّ وَجْهِ كَانَ بِالْأَوَّلَى، "ط"^(٣).
[١٠٧٤٠] (قَوْلُهُ: غَرِمَهُمَا) لِأَنَّ الصَّيْدَ بَعْدَ الْإِخْرَاجِ مِنَ الْحَرَمِ بَقِيَ مُسْتَحِقُّ الْأَمْنِ شَرْعًا، وَلِهَذَا وَجِبَ رَدُّهُ إِلَى مَأْمَنِهِ، وَهَذِهِ صِفَةُ شَرْعِيَّةٍ، فَتَسْرِي إِلَى الْوَلَدِ اهـ "ح"^(٤).
[١٠٧٤١] (قَوْلُهُ: لَمْ يَجْزِهِ) يَفْتَحُ الْيَاءُ مِنْ: جَزَأَهُ بِهِ، وَهُوَ ثَلَاثِيٌّ مُعْتَلٌّ الْآخِرُ كَمَا فِي "الْقَامُوسِ"^(٥)، وَضَمِيرُهُ الْمُسْتَرُّ لِلْمُخْرَجِ وَالْبَارِزُ لِلْوَلَدِ، "ح"^(٦). وَكُلُّ زِيَادَةٍ فِي الصَّيْدِ كَالسَّمَنِ

(١) "الْبَحْرُ": كِتَابُ الْحَجِّ - بَابُ الْجَنَائَاتِ - فَصْلٌ: إِنْ قَتَلَ مُحَرَّمٌ صَيْدًا إلخ ٤٠/٣.

(٢) الْمَقُولَةُ [٢٩١١٦] قَوْلُهُ: ((وَلَوْ سَلِمَهُ شَائِعًا إلخ)). وَفِي "م": ((سَيَذْكُرُهُ)).

(٣) "ط": كِتَابُ الْحَجِّ - بَابُ الْجَنَائَاتِ ٥٣٨/١.

(٤) "ح": كِتَابُ الْحَجِّ - بَابُ الْجَنَائَاتِ ق ١٤٢/ب.

(٥) "الْقَامُوسُ": مَادَّةُ ((جَزَى)).

(٦) "ح": كِتَابُ الْحَجِّ - بَابُ الْجَنَائَاتِ ق ١٤٢/ب.

لعدم سرية الأمن حينئذٍ، وهل يجب رَدُّها بعد أداء الجزاء؟ الظاهر نعم.
(آفاقي).....

والشعر فضمانها على هذا التفصيل، "نهر"^(١). أي: إن لم يؤدَّ جزاءها قبل موتها ضمن الزيادة، وإن أدَّاه فلا، "بحر"^(٢). وبه عُلِمَ أنها لو حَبِلَتْ بعد إخراجها فهو كذلك كما أفاده "ط"^(٣).
[١٠٧٤٢] (قوله: لعدم سرية الأمن) أي: إلى الولد؛ لأنه لما أدَّى ضمان الأصل ملكها^(٤)، فخرَجَتْ من أن تكون صيد الحرم، وبطلَ استحقاق الأمن، "قاضي خان"^(٥). قال في "النهر"^(٦):
(حتى لو ذبح الأم والأولاد يحمل لكن مع الكراهة كما في "الغاية").
[١٠٧٤٣] (قوله: الظاهر نعم) نقله في "النهر"^(٧) عن "البحر"^(٨) بقوله: ((فإذا أدَّى الجزاء ملكها ملكاً خيئاً، ولذا قالوا بكراهة أكلها، وهي عند الإطلاق تنصرف إلى التحريم، فدلَّ على أنه يجب رَدُّها بعد أداء الجزاء)) اهـ.
[١٠٧٤٤] (قوله: آفاقي إلخ) ترجمه في "الكنز"^(٩) بباب مجاوزة الميقات بغير إحرام، ووصله "المصنّف" بما سبق لأنه جناية أيضاً، لكن ما سبق جناية بعد الإحرام، وهذا قبله، قال "ح"^(١٠):
((لو عبَّرَ بمن جاوز الميقات - كما عبَّرَ به في "الكنز" - لشمَل قوله: كمكِّي يريدُ الحجَّ إلخ،

(١) "النهر": كتاب الحج - باب الجنایات - فصل في جزاء الصيد ق ١٥٥/أ.

(٢) "البحر": كتاب الحج - باب الجنایات - فصل: إن قتل محرم صيداً إلخ ٥١/٣ بتصرف.

(٣) "ط": كتاب الحج - باب الجنایات ٥٣٨/١.

(٤) أي: ملك الأصل، كما في "شرح الجامع الصغير".

(٥) "شرح الجامع الصغير": كتاب الحج - باب في جزاء الصيد ١/ق ٧١/أ بتصرف.

(٦) "النهر": كتاب الحج - باب الجنایات - فصل في جزاء الصيد ق ١٥٥/أ.

(٧) "النهر": كتاب الحج - باب الجنایات - فصل في جزاء الصيد ق ١٥٥/أ.

(٨) "البحر": كتاب الحج - باب الجنایات - فصل: إن قتل محرم صيداً إلخ ٥١/٣ بتصرف.

(٩) انظر "شرح العيني على الكنز": كتاب الحج - باب مجاوزة الوقت بغير إحرام ١٣١/١.

(١٠) "ح": كتاب الحج - باب الجنایات ق ١٤٢/ب.

مسلم بالغ (يريد الحج) ولو نفلاً (أو العمرة).....

ولشمل حرماً أحرم لعمرته من الحرم، وبستانياً أحرم لحجته أو لعمرته من الحرم، فإن كل من لم يحرم من ميقاته المعين له لزمه دم ما لم يعد إليه سواء كان حرماً أم بستانياً أم آفاقياً، غاية الأمر أنه يشترط للزوم الإحرام في البستاني والحرمي قصد [٢/ق ٤٥١/أ] النسك، ويكفي في الآفاقي قصد دخول الحرم قصد مع ذلك نسكاً أم لا)) اهـ. وأراد بالبستاني الحلبي، أي: من كان في الحل داخل المواقيت.

والحاصل: أن المحرم ثلاثة أصناف: آفاقي وحلي وحرمي، ولكل ميقات مخصوص تقدم^(١) بيانه في المواقيت، فمن أراد نسكاً وجاوز وقته لزمه العود إليه.

[١٠٧٤٥] (قوله: مسلم بالغ) فلو جاوزة كافر أو صبي فأسلم وبلغ لا شيء عليهما، ولم يقيد بالحر ليشمل الرقيق، فإنه لو جاوزة بلا إحرام، ثم أذن له مولاه فأحرم من مكة فعليه دم يؤخذ به بعد العتق، "فتح"^(٢).

[١٠٧٤٦] (قوله: يريد الحج أو العمرة) كذا قاله "صدر الشريعة"^(٣)، وتبعه صاحب الدرر^(٤) و"ابن كمال باشا"، وليس بصحيح لما نذكر، ومنشأ ذلك قول "الهداية"^(٥): ((وهذا الذي ذكرنا - أي: من لزوم الدم بالمجازرة - إن كان يريد الحج أو العمرة، فإن كان دخل البستان لحاجة فله أن يدخل مكة بغير إحرام)) اهـ.

قال في "الفتح"^(٦): ((يؤهم ظاهرة أن ما ذكرنا - من أنه إذا جاوز غير محرم وجب الدم

(١) ٥١٧/٦ وما بعدها "در".

(٢) "الفتح": كتاب الحج - باب مجاوزة الوقت بغير إحرام ٤٣/٣.

(٣) "شرح الوقاية": كتاب الحج - باب مجاوزة الميقات بلا إحرام ١٥٣/١ (هامش "كشف الحقائق").

(٤) "الدرر": كتاب الحج - باب الجنایات ٢٥٤/١.

(٥) "الهداية": كتاب الحج - باب مجاوزة الوقت بغير إحرام ١٧٧/١.

(٦) "الفتح": كتاب الحج - باب مجاوزة الوقت بغير إحرام ٤٠/٣-٤١.

فلو لم يُردَّ واحداً منهما لا يجبُ عليه دمٌ بمجاوزة الميقات وإنَّ وجَبَ حجٌّ أو عمرَةٌ
إنَّ أرادَ دخولَ مَكَّةَ أو الحرمِ على ما مرَّ^(١).....

إلا أن يتلافاه - محلُّه ما إذا قصدَ النسكَ، فإنَّ قصدَ التجارة أو السيَّاحة لا شيءَ عليه بعد الإحرام،
وليس كذلك؛ لأنَّ جميع الكتب ناطقةٌ بلزومِ الإحرام على مَنْ قصدَ مَكَّةَ، سواءً قصدَ النسكَ
أم لا، وقد صرَّحَ به المصنَّف - أي: صاحبُ "الهداية"^(٢) - في فصل المواقيت، فيجبُ أن يُحمَلَ
على أنَّ الغالب فيمن قصدَ مَكَّةَ من الآفاقيين قصدُ النسك، فالمرادُ بقوله: إذا أرادَ الحجَّ أو العمرة:
إذا أرادَ مَكَّةَ)) اهـ ملخصاً من "ح"^(٣) عن "الشرنبلالية"^(٤).

وليس المرادُ بمَكَّةَ خصوصها، بل قصدُ الحرم مطلقاً مُوجبٌ للإحرام كما مرَّ^(٥) قيل فصل
الإحرام، وصرَّحَ به في "الفتح"^(٦) وغيره.

[١٠٧٤٧] (قوله: فلو لم يُردَّ إلخ) قد علمت ما فيه، "ح"^(٧).

[١٠٧٤٨] (قوله: على ما مرَّ^(٨)) أي: أوَّل الكتاب في بحث المواقيت في قوله: ((وحرَّم تأخيرُ

الإحرام عنها لمن قصدَ دخولَ مَكَّةَ ولو لحاجة))، وفي بعض النسخ^(٩): ((على ما سيأتي^(١٠)) في المتن

(قولُ "الشارح": وإنَّ وجَبَ حجٌّ أو عمرَةٌ إلخ) فإنَّ أدَّى ما وجَبَ عليه من الميقات لا شيءَ عليه لسقوط
الدم، وإنَّ من داخلِهِ لزمه، وبهذا تبين أنَّ عبارة "الشارح" مُصلحةٌ لـ "المصنَّف"، فتكونُ موافقةً لما في الكتب.
(قوله: لا شيءَ عليه بعد الإحرام) هكذا رأيتُهُ في "الشرنبلالية" و"الفتح"، وصوابُهُ: بعدم. اهـ منه.

(١) قوله: ((على ما مرَّ)) ليس في "ط" و"ب" و"و"، وما أثبتاه من "د" هو الموافق لنسخ "الحاشية" جميعها.

(٢) "الهداية": كتاب الحج ١/١٣٦.

(٣) "ح": كتاب الحج - باب الجنائيات ق ١٤٢/ب.

(٤) "الشرنبلالية": كتاب الحج - باب الجنائيات ١/٢٥٤ (هامش "الدرر والغرر").

(٥) ٥٢٦/٦ "در".

(٦) "الفتح": كتاب الحج - باب مجاوزة الوقت بغير إحرام ٣/٤١ بتصرف.

(٧) "ح": كتاب الحج - باب الجنائيات ق ١٤٢/ب - ١٤٣/أ.

(٨) ٥٢٥/٦ وما بعدها "در".

(٩) كنسخة "ط" و"د" أيضاً. وفي "و": ((على ما سيأتي قريباً)).

(١٠) ٣٤٥ - "در".

(وَجَاوَزَ وَقْتَهُ) ظاهرُ ما في "النهر" ^(١) عن "البدائع" ^(٢) اعتبارُ الإرادة عند المجاوزة
(ثُمَّ أَحْرَمَ لَزِمَهُ دَمٌ كَمَا إِذَا لَمْ يُحْرِمْ، فَإِنْ عَادَ) إِلَى مِيقَاتٍ مَا.....

قريباً))، أي: في قوله: ((وَعَلَى مَنْ دَخَلَ مَكَّةَ بِلا إِحْرَامٍ حَجَّةً أَوْ عَمْرَةً)).

[١٠٧٤٩] (قوله: وجاوزَ وقته) أي: ميقاته، والمراد آخرُ المواقيت التي يمرُّ عليها؛ إذ لا يجبُ

عليه الإحرامُ من أولِّها كما مرَّ ^(٣) أولُ الكتاب.

[١٠٧٥٠] (قوله: اعتبارُ الإرادة [٢/٤٥١/ب] عند المجاوزة) أي: أنَّ الآفاقيَّ الذي

جَاوَزَ وقته تُعتبرُ إرادته عند المجاوزة، فإنَّ كان عند قصدِ المجاوزة أرادَ دخولَ مَكَّةَ لحجٍّ أو غيره لَزِمَهُ الإحرامُ من الميقات، وإلاَّ - بأنَّ أرادَ دخولَ مكانٍ في الحلِّ لحاجةٍ - فلا شيءَ عليه، واستظهرَ في "البحر" ^(٤) اعتبارُ الإرادة عند الخروج من بيته، لكنَّ ذَكَرَ ^(٥) ذلك في مسألة البستان الآتية ^(٦)، وأشار "الشارح" إلى أنَّه لا فرقَ بين الموضعين حيث ذَكَرَ ذلك فيهما، وسنذكرُ ^(٧) عبارة "البحر" و"النهر" هناك، فافهم.

[١٠٧٥١] (قوله: إلى ميقاتٍ ما) في بعضِ النسخ بدون لفظة: ((ما))، وعلى كلِّ فالمراد:

أيَّ ميقاتٍ كان سواءً كان ميقاته الذي جاوزَهُ غيرَ مُحَرَّمٍ أو غيرَهُ، أقربَ أو أبعدَ؛ لأنَّها كُلُّها في حقِّ المحرم سواءً، والأوَّلَى أَنْ يُحْرِمَ من وقته، "بحر" ^(٨) عن "المحيط".

(قولُ "الشارح": كما إذا لم يُحْرِمْ) أي: فإنَّه يكونُ مشغولَ الذِّمَّةِ بأحدِ النُّسكين ودمِ المجاوزة، "سندي".

(١) "النهر": كتاب الحج - باب الميقات ق ٥٥/ب.

(٢) "البدائع": كتاب الحج - فصل في بيان ما يصير به محرماً ١٦٥/٢ - ١٦٦.

(٣) ٥٢٢/٦ وما بعدها "در".

(٤) "البحر": كتاب الحج - باب مجاوزة الميقات بغير إحرام ٥٢/٣.

(٥) أي: صاحب "البحر".

(٦) ص ٣٣٨ - "در".

(٧) المقولة [١٠٧٧١] قوله: ((ولو عند المجاوزة)).

(٨) "البحر": كتاب الحج - باب مجاوزة الميقات بغير إحرام ٥٢/٣.

(ثُمَّ أَحْرَمَ أَوْ) عَادَ إِلَيْهِ حَالُ كَوْنِهِ (مُحْرِمًا لَمْ يَشْرَعْ فِي نَسْكِ) صِفَةً ((مُحْرِمًا)) كَطَوَافٍ وَلَوْ شَوَّطًا، وَإِنَّمَا قَالَ: (وَلَبَّى).....

[١٠٧٥٢] (قَوْلُهُ: ثُمَّ أَحْرَمَ) أَي: بِحُجٍّ - وَلَوْ نَفْلًا - أَوْ بِعُمْرَةٍ، وَهَذَا نَاطِرٌ إِلَى قَوْلِ "الْمُحْرِمِ": ((كَمَا إِذَا لَمْ يُحْرَمِ))، وَقَوْلُهُ: ((أَوْ عَادَ إِلَيْهِ)) نَاطِرٌ إِلَى قَوْلِهِ: ((جَاوَزَ وَقْتَهُ ثُمَّ أَحْرَمَ))، وَعِبَارَةُ "الْمُحْرِمِ" بِمَجْرَدِهَا فِيهَا حَزَازَةٌ، فَتَأَمَّلْ.

[١٠٧٥٣] (قَوْلُهُ: صِفَةً مُحْرِمًا) أَي: صِفَةً مَعْنَوِيَّةً، وَإِلَّا فَجُمْلَةٌ: ((لَمْ يَشْرَعْ)) حَالٌ مِنْ فَاعِلِهِ الْمُسْتَرِّ، أَوْ مِنْ فَاعِلِ ((عَادَ))، فَهِيَ حَالٌ بَعْدَ حَالٍ مُتَدَاخِلَةٌ أَوْ مُتَرَادِفَةٌ.

٢٢٥/٢

[١٠٧٥٤] (قَوْلُهُ: كَطَوَافٍ) وَكَذَا لَوْ وَقَفَ بِعُرْفَةٍ قَبْلَ أَنْ يَطُوفَ لِلْقُدُومِ، "فَتَح" ^(١).
[١٠٧٥٥] (قَوْلُهُ: وَلَوْ شَوَّطًا) أَخَذَهُ مِنْ "الْبَحْرِ" ^(٢)، وَمُقْتَضَاهُ أَنَّهُ لَا بَدَأَ فِي لَزُومِ الدَّمِ وَعَدَمِ إِمْكَانِ سَقُوطِهِ مِنَ الشَّوْطِ الْكَامِلِ، وَعِبَارَةُ "الْهُدَايَةِ" ^(٣): ((وَلَوْ عَادَ بَعْدَمَا ابْتَدَأَ الطَّوْفَ وَاسْتَلَمَ الْحَجَرَ لَا يَسْقُطُ عَنْهُ الدَّمُ بِالْإِتْفَاقِ))، فَقَالَ: ((وَاسْتَلَمَ الْحَجَرَ)) بِالْوَاوِ، وَفِي بَعْضِ نَسَخِهَا بِالْفَاءِ، قَالَ "ابْنُ الْكَمَالِ" فِي "شَرْحِهَا": ((إِنَّمَا ذِكْرُهُ تَنْبِيْهُاً عَلَى أَنَّ الْمُعْتَبَرَ فِي ذَلِكَ الشَّوْطِ التَّامُّ، فَإِنَّ الْمُسْنُونَ الْفَصْلُ بَيْنَ الشَّوْطَيْنِ بِالِاسْتِلَامِ، وَإِلَّا فَهُوَ لَيْسَ بِشَرْطٍ)) اهـ. وَمِثْلُهُ فِي "الْعَنَايَةِ" ^(٤)، وَعَلَيْهِ فَالْمُرَادُ بِالِاسْتِلَامِ مَا يَكُونُ بَيْنَ الشَّوْطَيْنِ، لَا مَا يَكُونُ فِي أَوَّلِ الطَّوْفِ، وَيُؤَيِّدُهُ قَوْلُ "الْبَدَائِعِ" ^(٥): ((بَعْدَمَا طَافَ شَوَّطًا أَوْ شَوْطَيْنِ)).

(١) "الفتح": كتاب الحج - باب مجاوزة الوقت بغير إحرام ٤٠/٣.

(٢) "البحر": كتاب الحج - باب مجاوزة الوقت بغير إحرام ٥٢/٣.

(٣) "الهداية": كتاب الحج - باب مجاوزة الميقات بغير إحرام ١٧٧/١.

(٤) "العناية": كتاب الحج - باب الجنائيات - فصل في جزاء الصيد ٤٠/٣ (هامش "فتح القدير").

(٥) "البدائع": كتاب الحج - فصل: وأما بيان مكان الإحرام ١٦٥/٢.

لأنَّ الشرط عند "الإمام" تحديدُ التلبية.....

وبه ظهر أنَّ ما في "الدرر"^(١) من عطفه بـ ((أو)) غيرُ ظاهرٍ لاقتضائه الاكتفاء ببعض الشُّوط، فافهم.

[١٠٧٥٦] (قوله: لأنَّ الشرط إلخ) أي: في سقوط الدم، وليس المراد أنه شرطٌ في صحَّة النسك؛ [٢/٤٥٢ق/أ] لأنَّ تعيين الإحرام من الميقات واجبٌ حتَّى يُجبرُ بالدم، ولو كان شرطاً لكان فرضاً، وبتركه يفسدُ الحجُّ، أفاده "الحمويُّ"، "ط"^(٢).

(قوله: وبه ظهر أنَّ ما في "الدرر" من عطفه بـ : أو غيرُ ظاهرٍ إلخ) في "السندي" بعد ذكر ما في "البحر" ونحوه مما يدلُّ على اشتراطِ الشُّوط في لزومِ الدَّم ما نصُّه: ((لكنَّ ذكرَ "الفارسي" عن "خزانة الأكمل": لو أحرمَ بعدما جاوزَ الميقات فإن استلمَ الحجرَ ليس له أن يرجعَ وقطَعَ التلبيةَ اهـ. ولذا قال في "اللباب": وإن عادَ بعد شروعه - كأن استلمَ الحجرَ أو وقَفَ بعرفة - لا يسقطُ اهـ. وهذا يفيد أنَّ مجردَ الاستلامِ مانعٌ من السُّقوط، فالظاهرُ أنَّ التقييدَ بالشُّوط ليس بشرطٍ، كما أنَّ قول "الهداية" -: بعدما ابتدأ الطوافَ واستلمَ الحجرَ - كلُّ ذلك تمثيلٌ باعتبارِ العادةِ والواقع لا للاحتراز، بل مجردُ ابتداءِ الطوافِ مانعٌ من سقوطِ الدَّم أخذاً من اقتصارِ صاحب "الهداية" على ابتداءِ الطواف، ولم يُقيده بالشُّوط، ولذا قال في "الدرر": بأن ابتدأ الطوافَ، أو استلمَ الحجرَ، عطَفَ بـ ((أو))، فاقضى أنَّه يكتفي بالاستلام فقط كما في "الشرنبلالية"، وافتضى الاكتفاء أيضاً ببعضِ الشُّوط حيث قال: بأن ابتدأ الطوافَ، وابتداءُ الطوافِ بالشُّروع فيه، وهو صادقٌ ببعضِ الشُّوط، ويدلُّ عليه أيضاً قولُ "الشارح" فيما سيأتي: أو عادَ بعد شروعه، وقولُ "المصنّف": لم يشرعْ في نسكٍ، فإنَّ الشُّروع لا يتوقَّفُ على الشُّوط الكامل، ولذا قال الشيخ "علي القارئ" - عند قول صاحب "اللباب": كأن استلمَ الحجرَ -: الأولى: كأن نوى الطَّوافَ، سواء استلمَهُ أو لا، وسواء ابتدأ منه أم لا انتهى.

وشيخنا الشيخ "محمد طاهر سنبل" - رحمه الله تعالى - وفقَّ بين القولين، حيث حملَ مجردَ الاستلام على طوافِ العمرة، فإنَّ المعتمر يقطعُ التلبيةَ بمجردِ الاستلام، وبمجردِهِ يكونُ مشغولاً بعملٍ ما أحرمَ به بخلافِ الحاجِّ، يعني: فيشترطُ فيه كمالُ الشُّوط، وهذا توفيقٌ حسنٌ اهـ.

(١) "الدرر": كتاب الحج - باب الجنایات ٢٥٥/١.

(٢) "ط": كتاب الحج - باب الجنایات ٥٣٩/١.

عند الميقات بعد العود إليه خلافاً لهما (سقط دمه) والأفضل عودُهُ.....

[١٠٧٥٧] (قوله: عند الميقات) احتراز عن داخل الميقات لا خارجه، حتى لو عاد مُحَرِّماً ولم يُلبَّ فيه، لكن لبي بعدما جاوزته ثم رجَعَ ومَرَّ به ساكناً فإنه يسقط عنه بالأولى؛ لأنه فوق^(١) الواجب عليه في تعظيم البيت كما في "البحر"^(٢)، "ح"^(٣).

[١٠٧٥٨] (قوله: خلافاً لهما) حيث قالوا: يسقط الدم وإن لم يُلبَّ كما لو مرَّ مُحَرِّماً ساكناً. وله أن العزيمة في الإحرام من ذؤيرة أهله، فإذا ترخَّص بالتأخير إلى الميقات وجبَّ عليه قضاء حقه بإنشاء التلبية، فكان التلافي بعوده ملئياً، "هداية"^(٤). وفي "شرحها" لـ "ابن الكمال": ((اعلم أن الناظرين في هذا المقام من شراح "الكتاب" وغيرهم اتفقوا على أن العزيمة للآفاقي ما ذُكِرَ، ولا يخلو عن إشكال؛ إذ لم يُنقل عن النبي ﷺ ولا عن أحدٍ من أصحابه أنه أحرَمَ من ذؤيرة أهله، فكيف يصحُّ اتفاق الكلِّ على ترك العزيمة وما هو الأفضل؟!)) اهـ.

قلت: وهو ممنوع، فإنَّ المراد بالإحرام من ذؤيرة أهله أي: مما قَرُبَ من أهل الحرم من الأماكن البعيدة عن الميقات، وقد وردَ فعلُ ذلك عن جماعة من الصحابة، ووردَ طلبُهُ في الحديث كما قدَّمناه^(٥) عن "الفتح" عند بحث المواقيت، وفسَّرَ الصحابةُ الإتمام في ﴿وَأَتِمُّوا الْحَجَّ﴾ [البقرة - ١٩٦] بذلك، وهذا في حقِّ مَنْ قَدَرَ عليه كما مرَّ^(٦) هناك، فافهم.

[١٠٧٥٩] (قوله: والأفضل عودُهُ) ظاهرُ ما في "البحر"^(٧) عن "المحيط" وجوبُ العودِ، وبه صرَّحَ في "شرح الباب"^(٨).

(قوله: لأنه فوت) عبارة "البحر": ((لأنه فوق)) بالقاف لا بالتاء.

(١) في "ب": ((فوت))، وفي باقي النسخ ((فوق))، وهو الموافق لما في "البحر" و"ح".

(٢) "البحر": كتاب الحج - باب مجاوزة الميقات بغير إحرام ٥٢/٣.

(٣) "ح": كتاب الحج - باب الجنایات ق ١٤٣/ب.

(٤) "الهداية": كتاب الحج - باب مجاوزة الوقت بغير إحرام ١٧٧/١.

(٥) المقولة [٩٧٧٣] قوله: ((بل هو الأفضل)).

(٦) المقولة [٩٧٧٣] قوله: ((بل هو الأفضل)).

(٧) "البحر": كتاب الحج - باب مجاوزة الميقات بغير إحرام ٥٢/٣.

(٨) انظر "إرشاد الساري": باب المواقيت - فصل في مجاوزة الميقات ص ٥٩.

إِلَّا إِذَا خَافَ فَوْتَ الْحَجِّ (وَالْإِلَّا) أَي: وَإِنْ لَمْ يَعُدْ أَوْ عَادَ بَعْدَ شُرُوعِهِ (لَا) يَسْقُطُ الدَّمُّ (كَمْكِي يَرِيدُ الْحَجَّ وَمَتَمَّتْ فَرَّغَ مِنْ عَمْرَتِهِ).....

[١٠٧٦٠] (قَوْلُهُ: إِلَّا إِذَا خَافَ فَوْتَ الْحَجِّ) أَي: فَإِنَّهُ لَا يَعُودُ وَيَمْضِي فِي إِحْرَامِهِ، وَعَلَّلَهُ فِي "الْبَحْرِ"^(١) عَنْ "الْمَحِيط" بِقَوْلِهِ: ((لَأَنَّ الْحَجَّ فَرَضٌ، وَالْإِحْرَامَ مِنَ الْمِيقَاتِ وَاجِبٌ، وَتَرْكُ الْوَاجِبِ أَهْوَنُ مِنْ تَرْكِ الْفَرَضِ)) اهـ.

وَمَقْتَضَاهُ أَنَّهُ لَوْ لَمْ يَخَفِ الْفَوْتَ يَجِبُ الْعَوْدُ كَمَا قُلْنَا لِعَدَمِ الْمَزَاحِمِ، وَأَنَّهُ إِذَا خَافَهُ يَجِبُ عَدَمُ الْعَوْدِ، وَبِهِ يُعْلَمُ مَا فِي قَوْلِ "النَّهْرِ"^(٢): ((وَمَتَى خَافَ فَوْتَ الْحَجِّ لَوْ عَادَ فَالْأَفْضَلُ عَدَمُهُ، وَإِلَّا فَالْأَفْضَلُ عَوْدُهُ كَمَا فِي "الْمَحِيطِ")) اهـ.

هَذَا، وَفِي "الْبَحْرِ"^(٣): ((وَاسْتُفِيدَ مِنْهُ - أَي: مِمَّا ذَكَرَهُ عَنْ "الْمَحِيطِ" - أَنَّهُ لَا تَفْصِيلَ فِي الْعَمْرَةِ، وَأَنَّهُ يَعُودُ؛ لِأَنَّهَا لَا تَقُوتُ [٢/٢٠٥٢ ق/ب] أَصْلًا)) اهـ.

وَلَا يَخْفَى أَنَّ هَذَا بِالنَّظَرِ إِلَى الْقَوَاتِ، وَإِلَّا فَقَدْ يَحْصُلُ مَانِعٌ مِنَ الْعَوْدِ غَيْرُ الْقَوَاتِ لَخَوْفِهِ عَلَى نَفْسِهِ أَوْ مَالِهِ، فَيَسْقُطُ وَجُوبُ الْعَوْدِ فِي الْعَمْرَةِ أَيْضًا.

[١٠٧٦١] (قَوْلُهُ: أَوْ عَادَ بَعْدَ شُرُوعِهِ) بَقِيَ عَلَيْهِ أَنْ يَقُولَ: أَوْ قَبْلَ شُرُوعِهِ وَلَمْ يُلَبَّ عِنْدَ الْمِيقَاتِ، "ح"^(٤).

[١٠٧٦٢] (قَوْلُهُ: كَمْكِي يَرِيدُ الْحَجَّ إلخ) أَمَّا لَوْ خَرَجَ إِلَى الْحَلِّ لِحَاجَةٍ، فَأَحْرَمَ مِنْهُ وَوَقَّفَ بِعَرَفَةَ فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ كَالْآفَاقِيِّ إِذَا جَاوَزَ الْمِيقَاتِ قَاصِدًا الْبَسْتَانَ ثُمَّ أَحْرَمَ مِنْهُ، وَلَمْ أَرِ تَقْيِيدَ مَسْأَلَةِ الْمَتَمِّعِ بِمَا إِذَا خَرَجَ عَلَى قَصْدِ الْحَجِّ، وَيَنْبَغِي أَنْ تُقَيَّدَ بِهِ، وَأَنَّهُ لَوْ خَرَجَ لِحَاجَةٍ إِلَى الْحَلِّ ثُمَّ أَحْرَمَ بِالْحَجِّ مِنْهُ لَا يَجِبُ عَلَيْهِ شَيْءٌ كَالْمَكِّيِّ، "فَتْح"^(٥).

(١) "البحر": كتاب الحج - باب مجاوزة الميقات بغير إحرام ٥٢/٣.

(٢) "النهر": كتاب الحج - باب مجاوزة الميقات ق ١٥٥/ب.

(٣) "البحر": كتاب الحج - باب مجاوزة الميقات بغير إحرام ٥٢/٣.

(٤) "ح": كتاب الحج - باب الجنائيات ق ١٤٣/أ.

(٥) "الفتح": كتاب الحج - باب مجاوزة الوقت بغير إحرام ٤٣/٣.

وصار مكياً (وخرجا من الحرم وأحرما) بالحج من الحل، فإن عليهما دماً لمجاوزة ميقات المكي بلا إحرام، وكذا لو أحرما بعمره من الحرم، وبالعود - كما مر - يسقط الدم.

(دخل كوفي) أي: آفاقي (البستان).....

[١٠٧٦٣] (قوله: وصار مكياً) لأن من وصل إلى مكان على وجه مشروع صار حكمه حكم أهله، وهنا لما وصل إلى مكة مُحَرِّماً بالعمره وفرغ منها صار في حكم المكي، سواء ساق الهدى أم لا، فإذا أراد الإحرام بالحج فميقاته الحرم، أو العمره فالحل. ومثل ذلك يقال في الحلّي، وهو من كان داخل المواقيت، فإن ميقاته للحج أو العمره الحل، فإذا أحرَمَ من الحرم فعليه دم إلا أن يعود كما مر^(١) عن "ح"، وصرّح به هناك في "النهر"^(٢) و"اللباب"^(٣).

[١٠٧٦٤] (قوله: وكذا لو أحرما) أي: المكي والمتمتع الذي في حكمه، فإن ميقات المكي للعمرة الحل.

[١٠٧٦٥] (قوله: وبالعود) أراد به مطلق الذهاب إلى الميقات الواجب ليشمل قوله: ((وكذا لو أحرما بعمره من الحرم))، فإن الواجب خروجهما إلى الحل ليسقط الدم، وليس فيه عود إليه بعد الكينونة فيه.

[١٠٧٦٦] (قوله: كما مر^(٤)) أي: عوداً مماثلاً لما مر في الآفاقي، بأن يعود إلى الميقات ثم يُحرِمَ إن لم يكن أحرَمَ، وإن كان أحرَمَ ولم يشرع في نسك يعود إليه ويلبي.

[١٠٧٦٧] (قوله: أي: آفاقي) أفاد أن المراد بالكوفي كل من كان خارج المواقيت.

[١٠٧٦٨] (قوله: البستان) أي: بستان بني عامر، وهو موضع قريب من مكة داخل الميقات

(١) المقولة [١٠٧٤٤] قوله: ((آفاقي إلخ)).

(٢) "النهر": كتاب الحج ق ١٣٢/ب.

(٣) انظر "إرشاد الساري": باب المواقيت - فصل: وقد يتغير الميقات بتغير الحال ص ٥٨.

(٤) ص ٣٣٣ - وما بعدها "در".

أي: مكاناً من الحلّ داخل الميقات (لحاجة) قصدها.....

خارج الحرم، وهي التي تُسمّى الآن نخلة "محمود بن كمال"، زاد غيره: أن منه إلى مكة أربعة وعشرين ميلاً، قال بعض المحشّين: ((قال "النووي"^(١)): قال بعض أصحابنا: هذه القرية على يسار مُستقبل الكعبة إذا وقف بأرض عرفات))، وفي "غاية السُّروجي": ((بالقرب من جبل عرفات على طريق العراق والكوفة إلى مكة)).

[١٠٧٦٩] (قوله: أي: مكاناً من الحلّ) أشار إلى أن البستان [٢/٤٥٣ق/أ] غير قيد، وأن المراد مكاناً داخل المواقيت من الحلّ، والظاهر أنه لا يُشترط أن يقصد مكاناً معيّناً؛ لأن الشرط عدم قصد دخول الحرم عند المجاوزة، فأَيُّ مكان قصده من داخل المواقيت حصل المراد كما سيُتضح، فافهم.

[١٠٧٧٠] (قوله: حاجة) كذا في "البدائع"^(٢) و"الهداية"^(٣) و"الكنز"^(٤) وغيرها، وهو احتراز عما إذا أراد دخول مكان من الحلّ لمجرد المرور إلى مكة، فإنه لا يحلّ له إلا مُحَرِّماً، فلا بدّ من هذا القيد، وإلا فكلّ آفاقي أراد دخول مكة لا بدّ له من دخول مكان في الحلّ، على أنه في "البحر"^(٥) جعل الشرط قصده الحلّ من حين خروجه من بيته، أي: ليكون سفره لأجله لا لدخول

(قوله: أشار إلى أن البستان غير قيد، وأن المراد مكاناً داخل المواقيت إلخ) أفاد "الرّحمتي": ((أنه لو قصد الآفاقي نفس الميقات فكذلك، فلو خرج المدني إلى ذي الخليفة لحاجة التحق بأهله؛ لأنّ كلّ مَنْ وصل إلى موضع التحق بأهله، فله دخول مكة بلا إحرام، وامتنع عليه التمتع والقران، وسقط عنه طواف الوداع، هذا ما تفهمه عباراتهم، فتبصر)) اهـ، نقله "السندي".

(١) "المجموع": كتاب الحج - باب صفة الحج والعمرة ١٣١/٧-١٣٢.

(٢) "البدائع": كتاب الحج - فصل: وأما بيان مكان الإحرام ١٦٦/٢.

(٣) "الهداية": كتاب الحج - باب مجاوزة الميقات بغير إحرام ١٧٧/١.

(٤) انظر "شرح العيني على الكنز": كتاب الحج - باب مجاوزة الوقت بغير إحرام ١٣١/١.

(٥) "البحر": كتاب الحج - باب مجاوزة الميقات بغير إحرام ٥٢/٣.

ولو عند المجاوزة.....

الحرم كما يأتي^(١)، ولذا قال "ابن الشلبي" في "شرحه" و"منلا مسكين"^(٢): ((لحاجة له بالبستان لا لدخول مكة))، ويأتي^(٣) توضيحه، فافهم.

[١٠٧٧١] (قوله: ولو عند المجاوزة) الظرف متعلق بـ ((قصدها))، أي: ولو كان قصد الحاجة التي هي علة إرادته دخول البستان عند مجاوزة الميقات، أما بعد المجاوزة فلا يُعتبر قصد الحاجة لكونه عند المجاوزة كان قاصداً مكة، فلا يسقط الدم ما لم يرجع، وأفاد أنه لو قصد دخول البستان لحاجة قبل المجاوزة فهو كذلك بالأولى، وأن قصده لذلك من حين خروجه من بيته غير شرط خلافاً لما في "البحر"^(٤)، حيث قال عقب ذكره أن ذلك حيلة لآفاقي أراد دخول مكة بلا إحرام: ((ولم أر^(٥)) أن هذا القصد لا بد منه حين خروجه من بيته أو لا، والذي يظهر هو الأول، فإنه لا شك أن الآفاقي يريد دخول الحل الذي بين الميقات والحرم، وليس ذلك كافياً، فلا بد من وجود قصد مكان مخصوص من الحل الداخل الميقات حين يخرج من بيته)) اهـ. وحاصله: أن الشرط أن يكون سفره لأجل دخول الحل، وإلا فلا تحل له المجاوزة بلا إحرام، قال في "النهر"^(٦): ((الظاهر أن وجود ذلك القصد عند المجاوزة كافٍ، ويدل على ذلك ما في "البدائع"^(٧) بعدما ذكر حكم المجاوزة بغير إحرام قال: هذا إذا جاوز أحد هذه المواقيت الخمسة يريد الحج أو العمرة أو دخول مكة أو الحرم بغير إحرام، [٢/٤٥٣ق/ب] فأما إذا لم يرد ذلك وإنما أراد أن يأتي بستان بني عامر أو غيره لحاجة فلا شيء عليه اهـ.

(١) في المقولة الآتية.

(٢) "شرح منلا مسكين على الكنز": كتاب الحج - باب مجاوزة الوقت ص ٨١.

(٣) في المقولة الآتية.

(٤) "البحر": كتاب الحج - باب مجاوزة الميقات بغير إحرام ٥٢/٣-٥٣.

(٥) في "الأصل": ((والمراد))، وهو خطأ.

(٦) "النهر": كتاب الحج - باب مجاوزة الميقات ق ١٥٥/أ.

(٧) "البدائع": كتاب الحج - فصل: وأما بيان مكان الإحرام ١٦٦/٢.

على ما مرَّ، ونية مدّة الإقامة ليست بشرطٍ على المذهب (له دخول مكة غير مُحَرَّم،....

فاعتبرَ الإرادة عند المجاوزة كما ترى)) اهـ. أي: إرادة الحجِّ ونحوه، وإرادة دخول البستان، فالإرادة عند المجاوزة معتبرة فيهما، ولذا ذكرَ "الشارح" ذلك في الموضعين كما قدَّمناه^(١)، فافهم. وقولُ "البحر"^(٢): ((فلا بدَّ من وجودِ قصدٍ مكانٍ مخصوصٍ من الحلِّ)) غيرُ ظاهرٍ، بل الشرطُ قصدُ الحلِّ فقط، تأمل.

[١٠٧٧٢] (قوله: على ما مرَّ^(٣)) أي: قريباً في قوله: ((ظاهرُ ما في "النهر" عن "البدائع" إلخ)).

[١٠٧٧٣] (قوله: على المذهب) مقابله ما قاله "أبو يوسف": أنه إن نوى إقامة خمسة عشر يوماً في البستان فله دخول مكة بلا إحرامٍ، وإلا فلا، "ح"^(٤) عن "البحر"^(٥).

[١٠٧٧٤] (قوله: له دخول مكة غير مُحَرَّم) أي: إذا أراد دخول البستان لحاجةٍ لا لدخول مكة، ثم بدا له دخول مكة لحاجةٍ له دخولها غير مُحَرَّم كما في "شرح ابن الشليبي" و"منلا مسكين"^(٦)، قال في "الكافي"^(٧): ((لأنَّ وجوب الإحرام عند الميقات على مَنْ يريدُ دخول مكة، وهو لا يريدُ دخولها، وإنما يريدُ البستان، وهو غيرُ مُستحقِّ التعظيم، فلا يلزمه الإحرام بقصد دخوله)) اهـ.

قلت: وهذا إذا أراد دخول مكة لحاجةٍ غير النسك، وإلا فلا يجاوزُ ميقاته إلا بإحرام، ولذا قال^(٨) قبيل فصل الإحرام^(٩) عند ذكر المواقيت: ((وحلٌّ لأهلِ داخلها دخول مكة غير

(١) المقولة [١٠٧٥٠] قوله: ((اعتبار الإرادة عند المجاوزة)).

(٢) "البحر": كتاب الحج - باب مجاوزة الميقات بغير إحرام ٥٣/٣.

(٣) ص ٣٣٣ - "در".

(٤) "ح": كتاب الحج - باب الجنائيات ق ١٤٣/ب.

(٥) "البحر": كتاب الحج - باب مجاوزة الميقات بغير إحرام ٥٣/٣.

(٦) "شرح منلا مسكين على الكنز": كتاب الحج - باب مجاوزة الوقت ص ٨١ -.

(٧) "كافي النسفي": كتاب الحج - باب مجاوزة الميقات بغير إحرام ١/ق ٩٦/ب.

(٨) أي: المصنف مع الشرح كما في "ط" ٥٣٩/١.

(٩) ٥٣٠/٦ "در".

ووقتُه البستانُ، ولا شيءَ عليه) لأنَّه التَّحَقُّ بأهلِهِ كما مرَّ، وهذه حيلةٌ لآفاقيٍّ يريدُ دخولَ مكةَ بلا إحرامٍ.....

مُحرِّمٍ ما لم يُرِدْ نِسْكَاً)).

[١٠٧٧٥] (قوله: ووقتُه البستانُ) أي: لو أرادَ النِسْكَ فمِيقَاتُهُ للحجِّ أو العمرة البستانُ، يعني: جميعَ الحلِّ الذي بين المواقيت والحرم كما مرَّ^(١) في بحث المواقيت، فلو أحرَمَ من الحرمِ لَزِمَهُ دَمٌ ما لم يَعُدْ كما قدَّمناه قريباً^(٢) عن "النهر" و"اللباب"، إلَّا إذا دَخَلَ الحرمَ لحاجةٍ ثمَّ أرادَ النِسْكَ فإنَّه يُحرِّمُ من الحرمِ؛ لأنَّه صارَ مكياً كما مرَّ^(٣).

[١٠٧٧٦] (قوله: ولا شيءَ عليه) مرتبطٌ بقوله: ((له دخولُ مكةَ غيرَ مُحَرِّمٍ))، فكان الأولى ذكره قبل قوله: ((ووقتُه البستانُ)).

[١٠٧٧٧] (قوله: كما مرَّ^(٤)) أي: قبيلَ فصل الإحرام حيث قال: ((أمَّا لو قصَدَ موضعاً من الحلِّ كخُلَيْصٍ وجُدَّةٍ^(٥) حلَّ له مجاوزتهُ بلا إحرامٍ، فإذا حلَّ به التَّحَقُّ بأهلِهِ، فله دخولُ مكةَ بلا إحرامٍ)).

[١٠٧٧٨] (قوله: وهذه حيلةٌ لآفاقيٍّ إلخ) أي: إذا لم يكن مأموراً بالحجِّ عن غيره كما قدَّمَهُ

"الشارح" هناك، وقدَّمنا^(٦) الكلامَ عليه. [٢/٤٥٤ق/أ]

ثمَّ إنَّ هذه الحيلةَ مشكَّلةٌ؛ لِما علمتَ من أنَّه لا تجوزُ له مجاوزةُ الميقاتِ بلا إحرامٍ ما لم يكن أرادَ دخولَ مكانٍ في الحلِّ لحاجةٍ، وإلَّا فكلُّ آفاقيٍّ يريدُ دخولَ مكةَ لا بدَّ أن يريدَ دخولَ الحلِّ،

(١) ٥٣٠/٦ وما بعدها "در".

(٢) المقولة [١٠٧٦٣] قوله: ((وصار مكياً)).

(٣) المقولة [١٠٧٦٣] قوله: ((وصار مكياً)).

(٤) ٥٢٦/٦ "در".

(٥) في "ب" و"م": ((حده)) بالخاء المهملة.

(٦) المقولة [٩٧٧٢] قوله: ((إلَّا للمأمور بالحج للمخالفة)).

وقدّمنا^(١) أن التقييد بالحاجة احترازٌ عمّا لو كان عند المجاوزة يريد دخول مكة، وأنه إنما يجوز له دخولها بلا إحرام إذا بدا له بعد ذلك دخولها كما قدّمناه^(٢) عن "شرح ابن الشلبي" و"منلا مسكين"، فعلم أن الشرط لسقوط الإحرام أن يقصد دخول الحلّ فقط، ويدلّ عليه أيضاً ما نقلناه^(٣) عن "الكافي" من قوله: ((وهو لا يريد دخولها - أي: مكة - وإنما يريد البستان))، وكذا ما نقلناه^(٤) عن "البدائع" من قوله: ((فأمّا إذا لم يُرِدْ ذلك وإنما أراد أن يأتي بستان بني عامر))، وكذا قوله في "اللباب"^(٥): ((ومن جاوز وقته يقصد مكاناً من الحلّ ثم بدا له أن يدخل مكة فله أن يدخلها بغير إحرام))، فقوله: ((ثم بدا له)) - أي: ظهر وحدث له - يقتضي أنه لو أراد دخول مكة عند المجاوزة يلزمه الإحرام وإن أراد دخول البستان؛ لأن دخول مكة لم يند له، بل هو مقصوده الأصلي^(٦). وقد أشار في "البحر"^(٧) إلى هذا الإشكال، وأشار إلى جوابه بما تقدّم^(٨) عنه: ((من أنه لا بدّ أن يكون قصده البستان^(٩) من حين خروجه من بيته))، أي: بأن يكون سفره المقصود لأجل البستان لا لأجل دخول مكة كما قدّمناه^(١٠)، وأجاب أيضاً في "شرح اللباب"^(١١)

(١) المقولة [١٠٧٧٠] قوله: ((لحاجة)) وما بعدها.

(٢) المقولة [١٠٧٧٤] قوله: ((له دخول مكة غير محرم)).

(٣) المقولة [١٠٧٧٤] قوله: ((له دخول مكة غير محرم)).

(٤) المقولة [١٠٧٧١] قوله: ((ولو عند المجاوزة)).

(٥) انظر "إرشاد الساري": باب المواقيت - فصل في مجاوزة الميقات بغير إحرام ص ٥٩-٦٠.

(٦) في "م": ((الأصل)).

(٧) "البحر": كتاب الحج - باب مجاوزة الميقات بغير إحرام ٥٢/٣-٥٣.

(٨) المقولة [١٠٧٧٠] قوله: ((لحاجة)).

(٩) في "م": ((قصد البستان)).

(١٠) المقولة [١٠٧٧٠] قوله: ((لحاجة)).

(١١) انظر "إرشاد الساري": باب المواقيت - فصل في مجاوزة الميقات ص ٦٠.

بقوله: ((والوجه في الجملة أن يقصد البستان قصداً أولياً، ولا يضره دخول الحرم بعده قصداً ضمناً أو عارضياً كما إذا قصد هندي جدةً لبيع وشراء أو لا ويكون في خاطره أنه إذا فرغ منه أن يدخل مكة ثانياً، بخلاف من جاء من الهند بقصد الحج أولاً ويقصد دخول جدة تبعاً ولو قصد بيعاً وشراءً)) اهـ.

وهو قريب من جواب "البحر"؛ لأنَّ حاصله أن يكون المقصود من سفره البيع والشراء في الحل، ويكون دخول مكة تبعاً، لكن يُنافيه قولهم: ثم بدا له دخول مكة، فإنه يفيد أنه لا بد أن يكون دخولها عارضاً غير مقصود لا أصالة [٢/ق ٤٥٤/ب] ولا تبعاً، بل يكون المقصود دخول الحل فقط كما هو ظاهر جواب "البحر" وكلام "الكافي" و"البدائع" و"اللباب" وغيرها، وهذا مُنافٍ لقولهم: إنه الحيلة لآفاقي يريد دخول مكة بلا إحرام؛ لأنه إذا كان قصده دخول الحل فقط لم يحتج إلى حيلة إذا بدا له دخول مكة، على أن هذا أيضاً فيمن أراد دخول مكة لحاجة غير النسك، أمّا لو أراد النسك فلا يحلُّ له دخولها بلا إحرام؛ لأنه إذا صار من أهل الحل فمقاتته ميقاتهم - وهو الحل - كما مرَّ^(١) مراراً، فكيف من خرج من بيته لأجل الحج، فافهم.

(قوله: لكن يُنافيه قولهم: ثم بدا له دخول مكة إلخ) يندفع الإشكال في هذه المسألة بأنَّ المجوز لدخول مكة غير مُحَرَّم أحد أمرين:

الأول: أن يقصد الحل لحاجة ثم يدو له دخول مكة، وهذا ما ذكره في "الكافي" و"اللباب" و"البدائع".
والثاني: أن يقصد دخول الحل قصداً أولاً مع قصد دخول مكة قصداً ضمناً، وهو ما أشار له في "البحر"، وذكره في "شرح اللباب"، وهو مرادهم بالحيلة، ومن ذكر القسم الأول لم ينف كفاية القسم الثاني، فيعمل بكلا النصين، تأمل. وقال الشيخ "محمد طاهر سنبل" - على ما نقله عنه "السندي" في قول "الشارح": ((وهذه حيلة)) - : ((أي: لمن أحكمها وقصد موضعاً في الحل لحاجة قصداً أولاً كما صرح به في "المبسوط" وغيره، ولا يضره قصده دخول مكة بعد قضاء حاجته)) اهـ.

(١) المقولة [١٠٧٧٥] قوله: ((ووقته البستان)).

(و) يجبُ (على مَنْ دَخَلَ مَكَّةَ بلا إِحرامٍ) لكلِّ مرَّةٍ (حجَّةً أو عمرةً) فلو عادَ فأحرَمَ بنسكِ أجزأهُ عن آخرِ دخوله، وتماثُهُ في "الفتح"

[١٠٧٧٩] (قوله: ويجبُ على مَنْ دَخَلَ مَكَّةَ) أي: والحرَمَ سواءً قصَدَ التجارةَ أو النسكَ أم غيرهما كما تفيدُهُ عبارة "البدائع" السابقة^(١)، وتقدَّم^(٢) التصريحُ به شرحاً وامتناً قبيل فصلِ الإحرام، وصرَّحَ به في "اللباب"^(٣) أيضاً.

[١٠٧٨٠] (قوله: فلو عادَ) أي: إلى الميقاتِ كما قيَّدَ به في "الهداية"^(٤)، لكن في "البدائع"^(٥): ((أنَّهُ إذا أقام بمكَّةَ حتَّى تحوَّلت السنَّةُ يجزئهُ ميقاتُ أهلِ مكَّةَ، وهو الحرَمُ للحجِّ والحلُّ للعمرة؛ لأنَّهُ لمَّا أقام بمكَّةَ صارَ في حكم أهلِها)) اهـ. والتعليلُ يفيدُ أنَّ تحوُّلَ السنَّةِ غيرُ قيدٍ، كذا في "الفتح"^(٦). ثمَّ التقييدُ بالخروجِ إلى الميقاتِ لأجلِ سقوطِ الدم لا للإجزاء؛ لأنَّ الواجبَ عليه بدخولِ مكَّةَ بلا إحرامٍ أمران: الدمُ والنسكُ، وبه يحصلُ التوفيقُ كما أفادَهُ في "الشرنبلالية"^(٧).

[١٠٧٨١] (قوله: عن آخرِ دخوله) أي: وعليه قضاءُ ما بقي، "لباب"^(٨).

[١٠٧٨٢] (قوله: وتماثُهُ في "الفتح"^(٩)) حيث علَّلَ ذلك: ((بأنَّ الواجبَ قبل الأخيرِ صارَ ديناً في ذمَّتِهِ، فلا يسقطُ إلاَّ بالتعيين بالنِّيَّةِ)) اهـ "ح"^(١٠).

(١) المقولة [١٠٧٧١] قوله: ((ولو عند المجاوزة)).

(٢) ٥٣٠/٦ وما بعدها "در".

(٣) انظر "إرشاد الساري": باب المواقيت - فصل في مجاوزة الميقات ص ٦١—.

(٤) "الهداية": كتاب الحج - باب مجاوزة الوقت بغير إحرام ١٧٧/١.

(٥) "البدائع": كتاب الحج - فصل: أمَّا بيان مكان الإحرام ١٦٥/٢.

(٦) "الفتح": كتاب الحج - باب مجاوزة الوقت بغير إحرام ٤١/٣.

(٧) "الشرنبلالية": كتاب الحج - باب الجنائيات ٢٥٥/١ بتصرف (هامش "الدرر والغرر").

(٨) انظر "إرشاد الساري": باب المواقيت - فصل في مجاوزة الميقات ص ٦١—.

(٩) انظر "الفتح": كتاب الحج - باب مجاوزة الميقات بغير إحرام ٤١/٣.

(١٠) "ح": كتاب الحج - باب الجنائيات ق ١٤٣/ب.

(وصَحَّ منه) أي: أجزأه عمَّا لَزِمَ بالدُّخُول (لو أحرَمَ عمَّا عليه) من حَجَّةِ الإسلام أو نَذْرٍ أو عَمْرَةٍ مندورة، لكنْ (في عامِهِ ذلك) لتدارُكِه المتروكَ في وقته (لا بعده)

[١٠٧٨٣] (قوله: وصَحَّ منه إلخ) أي: إذا دخلَ مكةَ بلا إحرامٍ ولَزِمَهُ بذلك حَجَّةٌ أو عَمْرَةٌ، فخرج إلى الميقات وأحرَمَ بحجَّةٍ أو عَمْرَةٍ واجبةٍ عليه بسببٍ آخر فإنَّه يُجزئه ذلك عمَّا لَزِمَهُ بالدُّخُول وإنْ لم يَنَوِهِ إذا كان ذلك في عامِ الدُّخُول لا بعده.

[١٠٧٨٤] (قوله: من حَجَّةِ الإسلام إلخ) احتَرَزَ به عمَّا لو أحرَمَ عمَّا عليه بسببِ الدُّخُول، فإنَّه قدَّمَهُ^(١) في قوله: ((فإنَّ عادَ إلخ)).

والظاهرُ أنَّه لو عادَ إلى الميقات ونَوَى نسكاً نفلاً يقعُ واجباً عمَّا عليه بالدُّخُول، ولا يكونُ نفلاً؛ لأنَّه بعدَ تَقَرُّرِ الوجوبِ عليه، بخلاف ما إذا نواه نفلاً قبلَ مجاوزةِ الميقات فإنَّه يقعُ نفلاً لعدمِ وجوبِ شيءٍ عليه بعدُ؛ لحصولِ المقصودِ من تعظيمِ [٢/٤٥٥ق/أ] البقعة بالإحرام كما حقَّقناه^(٢) أوَّلَ الحجِّ، فافهم.

[١٠٧٨٥] (قوله: في عامِهِ ذلك إلخ) أي: عامِ الدُّخُول، قال في "الهداية"^(٣): ((لأنَّه تلافى المتروكَ في وقته ؛ لأنَّ الواجبَ عليه تعظيمُ هذه البقعة بالإحرام كما إذا أتاه - أي: الميقات - مُحَرِّماً بحجَّةِ الإسلام في الابتداء، بخلاف ما إذا تحوَّلت السَّنَةُ؛ لأنَّه صارَ ديناً في ذمَّتِهِ، فلا يتأدَّى إلَّا بإحرامٍ مقصودٍ كما في الاعتكاف المنذور، فإنَّه يتأدَّى بصومِ رمضان من هذه السَّنَةِ دون العامِ الثاني)) اهـ.

(قوله: والظاهرُ أنَّه لو عادَ إلى الميقات ونَوَى نسكاً نفلاً يقعُ واجباً عمَّا عليه بالدُّخُول إلخ) هذا خلافاً للمفاد من عباراتهم بكـ "الكثر" و"الهداية"، حيث قيَّدوا الإجزاء بما إذا أحرَمَ عمَّا عليه.

(١) صـ ٣٣٣ - وما بعدها "در".

(٢) المقولة [٩٥٥٥] قوله: ((كما إذا جاوز الميقات بلا إحرام)).

(٣) "الهداية": كتاب الحج - باب مجاوزة الوقت بغير إحرام ١/١٧٧.

لصيرورته ديناً بتحويل السنة.

(جاوَزَ الميقاتَ) بلا إحرامٍ.....

قال في "الفتح"^(١): ((ولقائل أن يقول: لا فرق بين سنة المجاوزة وسنة أخرى، ففي أي وقت فعل ذلك يقع أداء؛ إذ الدليل لم يوجب ذلك في سنة معينة ليصير بفواتها ديناً يقضى، فمهما أحرم من الميقات بنسكٍ عليه تأدى هذا الواجب في ضمنه، وعلى هذا إذا تكرّر الدخول بلا إحرام منه ينبغي أن لا يحتاج إلى التعيين، كمن عليه يومان من رمضان فتوى مجرد قضاء ما عليه ولم يعين، وكذا لو كانا من رمضان على الأصح، وكذا نقول إذا رجّع مراراً فأحرم كل مرة بنسكٍ حتى أتى على عدد دخلاته خرج عن عهده ما عليه)) اهـ. وأقره في "البحر"^(٢).

[١٠٧٨٦] (قوله: لصيرورته) - أي: المتروك - ديناً، وعلمت ما فيه من بحث "الفتح"، وأورد عليه أيضاً: ((أنه ينبغي أن تسقط العمرة الواجبة بدخول مكة غير محرم بالعمرة المنذورة في السنة الثانية كالمنذورة في الأولى؛ لأن العمرة لا تصير ديناً لعدم توقيتها بوقت معين بخلاف الحج))،

(قوله: قال في "الفتح": ولقائل أن يقول: لا فرق بين سنة المجاوزة وسنة أخرى إلخ) قال "الرحماني": ((بحث منه لا يعارض المنقول، مع أنهم قالوا: اختلاف جنس العبادة باختلاف سببها، فلذا لا يجوز قضاء ظهر أمس بنية ظهر اليوم؛ لأن السبب دلوك الشمس بالأمس، واليوم مختلف، وما ذكر أنه الأصح خلاف ما اعتمدوا تصحيحه، وقالوا: لا يشترط التعيين في رمضان واحد؛ لاتحاد جنسه باتحاد سببه وهو شهود الشهر، وفي رمضان يشترط التعيين لاختلاف السبب، فإن شهود الشهر في سنة غيره في سنة أخرى، وهنا سبب كل نسكٍ مجاوزة الميقات على قصد دخول مكة بغير إحرام، وهو مختلف، فيختلف جنس المناسك، فيحتاج إلى التعيين، فلو حج عمّا عليه أو اعتمر كذلك انصرف إلى الأخير؛ لأنه أقرب إلى الأداء، والله أعلم)) اهـ، وأيده شيخنا الشيخ "محمد طاهر سنبل". اهـ "سندي".

(١) "الفتح": كتاب الحج - باب مجاوزة الوقت بغير إحرام ٤٢/٣ ملخصاً.

(٢) "البحر": كتاب الحج - باب مجاوزة الميقات بغير إحرام ٥٣/٣.

(فأحرَمَ بعمرَةٍ ثُمَّ أفسَدَهَا مَضَى وَقَضَى، ولا دم عليه لتركِ الوقتِ) لِجَبْرِهِ بالإِحرامِ منه في القضاء.

(مَكِّي).....

٢٢٨/٢ وأجاب في "غاية البيان": ((بأنَّ تأخيرَ العمرةِ إلى أيامِ النَّحرِ والتَّشريقِ مكروهٌ، فإذا أخرَّها إليها صارَ كالمفوتِ لها، فصارت دَيْنًا)) اهـ. وأقرَّه في "البحر"^(١)، ولا يخفى ما فيه، فإنَّ المكروهَ فعلُها في تلكِ الأيامِ لا بعدها، تأمَّل.

[١٠٧٨٧] (قوله: فأحرَمَ بعمرَةٍ) يُعَلِّمُ منه ما إذا أحرَمَ بِحَجَّةٍ بالأوَّلَى، "نهر"^(٢)، فافهم.

[١٠٧٨٨] (قوله: لتركِ الوقتِ) مصدرٌ مضافٌ إلى مكانه، أي: لتركِ إحرامه في الميقات.

[١٠٧٨٩] (قوله: لجبرِهِ بالإِحرامِ منه في القضاء) علَّةٌ لقوله: ((ولا دم عليه إلخ))، وضميرُ

((منه)) للوقت، أشار به إلى أنَّه لا بدَّ في سقوطِ الدمِ من إحرامِهِ في القضاء من الميقات كما صرَّحَ [٢/٤٥٥ ق/ب] به في "البحر"^(٣)، فلو أحرَمَ من ميقاتِ المَكِّيِّ لم يَسْقُطِ الدَّمُ، وهو مستفادٌ أيضاً مما قدَّمناه^(٤) عن "الشَّرنبلايَّة".

[١٠٧٩٠] (قوله: مَكِّيٌّ طافَ لعمرتِهِ إلخ) شروعٌ في الجمعِ بينِ إحرامين، وهو في حقِّ

المَكِّيِّ ومن بمعناه جنايةٌ دون الآفاقيِّ إلَّا في إضافةِ إحرامِ العمرةِ إلى الحجِّ، فبالاعتبارِ الأوَّلِ ذكرُهُ

(قولُ "المصنِّف": فأحرَمَ بعمرَةٍ) أي: داخلَ الميقات.

(قوله: ولا يخفى ما فيه، فإنَّ المكروهَ فعلُها إلخ) يُنافي ما في "الغاية": ((من أنَّ تأخيرَها إلى أيامِ

النَّحرِ والتَّشريقِ مكروهٌ أيضاً كفعلِها في تلكِ الأيامِ)) وهو أدري بمحلِّ الكراهة.

(١) "البحر": كتاب الحج - باب مجاوزة الميقات بغير إحرام ٥٣/٣.

(٢) "النهر": كتاب الحج - باب مجاوزة الميقات ق ١٥٥/ب.

(٣) "البحر": كتاب الحج - باب مجاوزة الميقات بغير إحرام ٥٢/٣.

(٤) المقولة [١٠٧٨٠] قوله: ((فلو عاد)).

وَمَنْ بِحُكْمِهِ (طَافَ لِعِمْرَتِهِ وَلَوْ شَوْطًا) أَي: أَقَلَّ أَشْوَاطِهَا (فَأَحْرَمَ بِالْحَجِّ.....

في الجنایات، وبالاعتبار الثاني جعل له في "الكنز"^(١) باباً على حدة.

ثم اعلم أن أقسامه أربعة: إدخال إحرام الحج على العمرة، والحج على مثله، والعمرة على مثلها، والعمرة على الحج. قدّم الأول لكونه أدخل في الجنایة، ولذا لم يسقط به الدم بحال، ثم ذكر الثاني مقدماً له على غيره لقوة حاله؛ لاشتماله على ما هو فرض، ثم الثالث على الرابع لما فيه من الاتفاق في الكيفية والكمية، "نهر"^(٢).

[١٠٧٩١] (قوله: وَمَنْ بِحُكْمِهِ) أشار إلى ما في "النهر"^(٣): ((من أن المراد بالملك غير الآفاقي))، فيشمل^(٤) كل من كان داخل المواقيت من الحلّي والحرمي، فافهم. فالاحتراز بالملك عن الآفاقي؛ لأنه لا يرفض واحداً منهما، غير أنه إن أضاف بعد فعل الأقل كان قارناً، وإلا فهو متمتع إن كان ذلك في أشهر الحج كما مر، "نهر"^(٥).

[١٠٧٩٢] (قوله: أَي: أَقَلَّ أَشْوَاطِهَا) يفيد أن الشوط ليس بقيد، وأطلقه فشمّل ما إذا كان في أشهر الحج أو لا كما في "البحر"^(٦) عن "المبسوط"^(٧)، وفي "النهر"^(٨) عن "الفتح"^(٩): ((ولو طاف الأكثر في غير أيام الحج ففي "المبسوط"^(١٠) أن عليه الدم أيضاً؛ لأنه أحرم بالحج قبل الفراغ

(١) انظر "شرح العيني على الكنز": كتاب الحج - باب إضافة الإحرام إلى الإحرام ١٣٢/١.

(٢) "النهر": كتاب الحج - باب إضافة الإحرام إلى الإحرام ق ١٥٦/أ.

(٣) "النهر": كتاب الحج - باب إضافة الإحرام إلى الإحرام ق ١٥٦/أ.

(٤) في "ب" و"م": ((فشمل)).

(٥) "النهر": كتاب الحج - باب إضافة الإحرام إلى الإحرام ق ١٥٦/أ.

(٦) "البحر": كتاب الحج - باب إضافة الإحرام إلى الإحرام ٥٤/٣.

(٧) "المبسوط": كتاب الحج - باب الجمع بين الإحرامين ١٨٣/٤-١٨٤.

(٨) "النهر": كتاب الحج - باب إضافة الإحرام إلى الإحرام ق ١٥٦/أ.

(٩) "الفتح": كتاب الحج - باب إضافة الإحرام إلى الإحرام ٤٤/٣.

(١٠) "المبسوط": كتاب الحج - باب الجمع بين الإحرامين ١٨٣/٤-١٨٤.

رَفَضَهُ) وجوباً بالخلق لنَهْيِ المَكِّيِّ عن الجمع بينهما (وعليه دم) لأجل (الرَّفْضِ وحجٍّ وعمرة).....

من العمرة، وليس للمكِّي أن يجمع بينهما، فإذا صار جامعاً من وجهٍ كان عليه الدم)) اهـ. وفيه^(١) أيضاً: ((قَيَّدَ بالعمرة لأنه لو أَهَلَ بالحجِّ وطاف له ثمَّ بالعمرة رَفَضَهَا اتِّفَاقاً، وبكونه طافَ لأنه لو لم يَطُفْ رَفَضَهَا أيضاً اتِّفَاقاً، وبالأقلِّ لأنه لو أتى بالأكثرِ رَفَضَهُ - أي: الحجَّ - اتِّفَاقاً، وفي "المبسوط"^(٢): أنه لا يَرْفُضُ واحداً منهما، وجعلَهُ "الإسبيجاني" ظاهرَ الرواية)).

[١٠٧٩٣] (قوله: رَفَضَهُ) أي: تَرَكَهُ من بابي طَلَبَ وَضَرَبَ كما في "المغرب"^(٣)، وهذا - أي: رَفَضَ الحجَّ - أولى عند "الإمام"، وعندهما الأولى رَفَضَ العمرة؛ لأنها أدنى حالاً، وله أنَّ إحرَامَهَا تَأَكَّدَ بأداء شيءٍ من أعمالها، ورفضُ غيرِ التَّأَكُّدِ أيسرُ، ولأنَّ في رفضها إبطالَ العمل، وفي رفضه امتناعاً عنه، أفادَهُ في "البحر"^(٤).

[١٠٧٩٤] (قوله: وجوباً) مخالفٌ لما في "البحر"^(٥)، حيث قال بعدما مرَّ [٢/ق/٤٥٦/أ]: ((وقد ظهرَ أنَّ رفض الحجِّ مستحبٌّ لا واجبٌ)) اهـ. أي: وإنما الواجبُ رفضُ أحدهما لا بعينه. [١٠٧٩٥] (قوله: بالخلق) أي: مثلاً، قال في "البحر"^(٦): ((ولم يذكر بماذا يكونُ رافضاً، وينبغي أن يكون الرَّفْضُ بالفعل بأنَّ يخلق مثلاً بعد الفراغ من أفعال العمرة، ولا يكتفي بالقول

(قوله: وينبغي أن يكون الرَفْضُ بالفعل إلخ) هذا ظاهرٌ على قوله لا على قولهما؛ إذ لو رَفَضَ العمرة بالفعل يكونُ جانباً على إحرَامِ الحجِّ، إلَّا إذا قيل برَفْضِهَا بعد تمام أفعاله.

(١) أي: "النهر": كتاب الحج - باب إضافة الإحرام إلى الإحرام ق ١٥٦/أ.

(٢) "المبسوط": كتاب الحج - باب الجمع بين الإحرامين ١٨٣/٤-١٨٤.

(٣) "المغرب": مادة ((رفض)).

(٤) "البحر": كتاب الحج - باب إضافة الإحرام إلى الإحرام ٥٤/٣.

(٥) "البحر": كتاب الحج - باب إضافة الإحرام إلى الإحرام ٥٤/٣ بتصرف.

(٦) "البحر": كتاب الحج - باب إضافة الإحرام إلى الإحرام ٥٤/٣.

لأنَّه كفائتِ الحجِّ، حتَّى لو حَجَّ في سنَّتِهِ سَقَطَتْ العمرةُ،.....

أو بالنِّية؛ لأنَّه جعلَهُ في "الهداية"^(١) تحلُّلاً، وهو لا يكونُ إلَّا بفعلِ شيءٍ من محظورات الإحرام)) اهـ.
قلت: وفي "اللباب"^(٢): ((كلُّ مَنْ عليه الرِّفْضُ يحتاجُ إلى نِيَّةِ الرِّفْضِ إلَّا مَنْ جَمَعَ بين حَجَّتَيْنِ
قبل فوات الوقوف، أو بين العمرتين قبل السَّعي للأولى، ففي هاتين الصورتين ترتفعُ إحداهما من
غير نِيَّةِ رَفْضٍ، لكنَّ إمَّا بالسَّير إلى مكَّة أو الشُّروع في أعمال أحداهما)) اهـ.

فَعَلِمَ من مجموع ما في "البحر" و"اللباب" أنَّه لا يحصلُ إلَّا بفعل شيءٍ من محظورات الإحرام
مع نِيَّةِ الرِّفْضِ به، وما قدَّمناه^(٣) أوائل الجنائيات عند قوله: ((وبترك أكثره بقي محرماً)) - من أنَّ
المحرم إذا نوى رَفْضَ الإحرام فصنَّع ما يصنَّعُه الحلال من لبسٍ وحلقٍ ونحوهما لا يخرجُ به من
الإحرام، وأنَّ نِيَّةَ الرِّفْضِ باطلة - فهو محمولٌ على ما إذا لم يكن مأموراً بالرِّفْضِ كما نبَّهنا عليه
هناك، وقيدَ بكون الحلق بعد الفراغ من العمرة لئلا يكون جنائياً على إحرامها.

[١٠٧٩٦] (قوله: لأنَّه كفائتِ الحجِّ) وحكمه أن يتحلَّلَ بعمرةٍ ثمَّ يأتي بالحجِّ من قابلٍ،

"ط"^(٤).

[١٠٧٩٧] (قوله: حتَّى لو حَجَّ) غاية للتعليل المفيد أنَّه قضاؤه في غير عامِهِ، "ط"^(٥).

[١٠٧٩٨] (قوله: سَقَطَتْ العمرة) لأنَّه حيثُذٍ ليس في معنى فائتِ الحجِّ، بل كالمحصر

إذا تحلَّلَ ثمَّ حَجَّ من تلك السَّنة، فإنَّه حيثُذٍ لا تجبُ عليه عمرةٌ بخلاف ما إذا تحوَّلت السَّنة،

"ط"^(٦) و"بجر"^(٧).

(١) "الهداية": كتاب الحج - باب إضافة الإحرام إلى الإحرام ١/١٧٨.

(٢) انظر "إرشاد الساري": باب إضافة أحد النسكين - فصل في القضايا الكلية في هذا الباب ص ١٩٨-.

(٣) المقولة [١٠٤٨٠] قوله: ((إلَّا أن يقصد الرِّفْض)).

(٤) "ط": كتاب الحج - باب الجنائيات ١/٥٤١.

(٥) "ط": كتاب الحج - باب الجنائيات ١/٥٤١.

(٦) "ط": كتاب الحج - باب الجنائيات ١/٥٤١.

(٧) "البحر": كتاب الحج - باب إضافة الإحرام إلى الإحرام ٣/٥٥٠.

ولو رَفَضَهَا قضاها فقط (فلو أَتَمَّهَما صَحَّ) وأساء (وذَبَحَ).....

[١٠٧٩٩] (قوله: ولو رَفَضَهَا) أي: العمرة التي طاف لها وأدخل عليها الحج.

[١٠٨٠٠] (قوله: قضاها) أي: ولو في ذلك العام؛ لأن تكرار العمرة في سنة واحدة جائز بخلاف الحج، أفاده صاحب "الهدية"^(١)، "ط"^(٢).

[١٠٨٠١] (قوله: فقط) أي: ليس عليه عمرة أخرى كما في الحج، وليس مرادُه نفي الدَّم؛ لقول "الهداية"^(٣): ((وعليه دم بالرفض أيهما رَفَضَ)) اهـ "ح"^(٤).

[١٠٨٠٢] (قوله: صحَّ) لأنه أدَّى أفعالهما كما التزم، "نهر"^(٥).

[١٠٨٠٣] (قوله: وأساء) أي: مع الإثم؛ لما صرَّحوا به من أن المكيَّ منهيٌّ عن الجمع بينهما وأنه يَأْثُمُ به، وقدَّمنا^(٦) الاختلاف في أن الإساءة دون الكراهة أو فوقها والتوفيق بينهما، فافهم.

[١٠٨٠٤] (قوله: وذبح) أي: [٢/ق ٤٥٦/ب] لتمكُّنِ النقصان من نسكه بارتكاب المنهي عنه؛ لأنه قارن، ولو أضاف بعد فعل الأكثر في أشهر الحج فتمتَّع، ولا تمتَّع ولا قران لمكيَّ كما مرَّ^(٧)، وهذا يؤيد قول من قال: إن نفي التمتع والقران لمكيَّ معناه نفي الحل كما مرَّ، "نهر"^(٨). أي: لا نفي الصحة.

قلت: وقد مرَّ ذلك في باب التمتع، وقدَّمنا هناك^(٩) تحقيق قول ثالث، وهو أن تمتَّع المكيَّ

٢٢٩/٢

(١) "الفتاوى الهندية": كتاب المناسك - الباب الحادي عشر في إضافة الإحرام إلى الإحرام ٢٥٤/١.

(٢) "ط": كتاب الحج - باب الجنائيات ٥٤١/١.

(٣) "الهداية": كتاب الحج - باب إضافة الإحرام إلى الإحرام ١٧٨/١.

(٤) "ح": كتاب الحج - باب الجنائيات ق ١٤٣/ب - ١٤٤/أ بتصرف.

(٥) "النهر": كتاب الحج - باب إضافة الإحرام إلى الإحرام ق ١٥٦/أ.

(٦) المقولة [٤٠٣٧] قوله: ((وقالوا إلخ)).

(٧) المقولة [١٠٣٧٨] قوله: ((ولو قرن أو تمتع جاز وأساء إلخ)).

(٨) "النهر": كتاب الحج - باب إضافة الإحرام إلى الإحرام ق ١٥٦/أ.

(٩) المقولة [١٠٣٧٨] قوله: ((ولو قرن أو تمتع جاز وأساء إلخ)).

وهو دمٌ جبرٍ، وفي الآفاقيّ دمٌ شكرٍ.

(وَمَنْ أَحْرَمَ بِحَجٍّ وَحَجٍّ.....)

باطلٌ وقرآنهُ صحيحٌ غيرُ جائزٍ، فتذكّره بالمراجعة.

[١٠٨٠٥] (قوله: وهو دمٌ جبرٍ) لأنّ كلَّ دمٍ يجبُ بسبب الجمع أو الرّفْض فهو دمٌ جبرٍ وكفّارة، فلا يقومُ الصوم مقامه وإن كان معسراً، ولا يجوزُ له أن يأكل منه ولا أن يُطعمه غنيّاً بخلاف دم الشكر، "شرح اللباب" (١).

[١٠٨٠٦] (قوله: وَمَنْ أَحْرَمَ بِحَجٍّ إلخ) شروعٌ في القسم الثاني والثالث، أعني: إدخال الحَجٍّ على مثله والعمرة على مثليها.

واعلم أنّ الإحرام بحجّتين فصاعداً إمّا أن يكون على التراخي، أو معاً، أو على التعاقب، فالأوّل ما ذكره في المتن، ولذا أتى به ((ثمّ))، وأمّا الأخيران ففي "النهر" (٢): ((يلزمه الحجّتان عند "الإمام" و"الثاني"، لكن يرتفض أحدهما إذا توجّه سائراً في ظاهر الرواية، وقال "الثاني": عقب صيرورته مُحَرِّماً بلا مهلة، وأثرُ الخلاف يظهرُ فيما إذا جَنَى قبل الشُّروع، وقال "محمّد": يلزمه في المعية أحدهما وفي التعاقب الأوّل فقط، والعمرتان كالحجّتين)) اهـ.

قلت: وأثرُ الخلاف لزومُ دمين بالجنائية عندهما ودمٍ واحدٍ عند "محمّد" كما في "البدائع" (٣)، واستشكله في "شرح اللباب" (٤): ((بأنه عند "الثاني" يرتفض أحدهما عقب الإحرام بلا مكثٍ))،

(قوله: وأثرُ الخلاف لزومُ دمين بالجنائية عندهما، ودمٍ واحدٍ عند "محمّد" إلخ) الذي في "الفتح": ((وثمرَةُ الخلاف فيما إذا جَنَى قبل الشُّروع فعليه دمان للجنائية على إحرامين، ودمٌ عند "أبي يوسف" لارتفاض أحدهما قبلها)) اهـ، فلعله وقّع تحريفٌ في نقل عبارة "البدائع".

(١) انظر "إرشاد الساري": باب إضافة أحد النسكين - فصل في القضايا الكلية في هذا الباب ص ١٩٩ -.

(٢) "النهر": كتاب الحج - باب إضافة الإحرام إلى الإحرام ق ١٥٦/أ.

(٣) "البدائع": كتاب الحج - فصل: وأمّا بيان ما يحرم به ١٧٠/٢.

(٤) انظر "إرشاد الساري": باب الجمع بين النسكين - فصل في الجمع بين الحجّتين ص ١٩٥ - بتصرف نقلاً عن "الكافي".

(ثمَّ أحرَمَ يومَ النَّحْرِ بآخرَ فَإِنْ) كَانَ قد (حَلَقَ لِلأَوَّلِ لَزِمَهُ الْآخِرُ) فِي العامِ القَابِلِ (بلا دمٍ) لانتِهَاءِ الأَوَّلِ (وإِلَّا) يَحْلِقُ لِلأَوَّلِ.....

أي: فلم تكن الجنائفة عنده على إحرامين بل على واحدٍ، فيلزمه بالجنائفة دمٌ واحدٌ كقول "محمدٍ".
[١٠٨٠٧] (قوله: ثمَّ أحرَمَ يومَ النَّحْرِ بآخرَ) قَيَّدَ بكونه يومَ النَّحْرِ لأنَّه لو أحرَمَ بعرفاتٍ ليلاً أو نهاراً رَفَضَ الثَّانِيَةَ وعليه دمُ الرَّفَضِ وَحِجَّةٌ وعمرَةٌ، ثمَّ عند "الثاني" يرتفَضُ كما مرَّ^(١)، وعند الأَوَّلِ بوقوفِهِ كما في "المحيط"، وينبغي أَنَّهُ لو أحرَمَ ليلةَ النَّحْرِ بعد الوقوفِ نهاراً أنْ يرتفَضَ بالوقوفِ بالمزدلفة لا بعرفة؛ لأنَّه سابقٌ، "بحر"^(٢). لكنَّ قياسَ ظاهرِ الرِّوَايةِ المتقدِّمِ أنْ تبطلَ بالمسير إليها، "نهر"^(٣).

[١٠٨٠٨] (قوله: فَإِنْ كَانَ قد حَلَقَ لِلأَوَّلِ) أي: لحجَّه الأَوَّلِ قبل إحرامه بالثاني.
[١٠٨٠٩] (قوله: لَزِمَهُ الْآخِرُ) أي: فيبقى محرماً إلى أنْ [٢/٤٥٧ ق/أ] يُؤدِّيَه فِي العامِ القَابِلِ، "لباب"^(٤).

[١٠٨١٠] (قوله: لانتِهَاءِ الأَوَّلِ) لأنَّ الباقي بعد الحلق الرَّمْيُ، وبذلك لا يصيرُ جَانِياً بالإحرامِ ثانياً، "نهر"^(٥). ومقتضاه أنَّ الإحرامَ الثَّانِي وَقَعَ بعد الحلق وبعد طوافِ الزَّيَّارَةِ أيضاً، وأنَّه لو أحرَمَ بعد الحلق قبل الطوافِ لَزِمَهُ دمُ الجَمْعِ؛ لأنَّ الإحرامَ الأَوَّلَ بقي في حقِّ حرمةِ النساءِ، وبه صرَّحَ "الكرمانِيُّ"، لكنَّ المتبادرَ من المتن وغيره كـ "الهداية"^(٦) و"شروحها"^(٧) و"الكافي"^(٨) خلافُهُ؛

(١) في المقولة السابقة.

(٢) "البحر": كتاب الحج - باب إضافة الإحرام إلى الإحرام ٥٦/٣ بتصرف.

(٣) "النهر": كتاب الحج - باب إضافة الإحرام إلى الإحرام ق/١٥٦ ب.

(٤) انظر "إرشاد الساري": باب الجمع بين النسكين - فصل في الجمع بين الحجتين ص ١٩٥ — بتصرف يسير.

(٥) "النهر": كتاب الحج - باب إضافة الإحرام إلى الإحرام ق/١٥٦ ب.

(٦) "الهداية": كتاب الحج - باب إضافة الإحرام إلى الإحرام ١٧٩/١.

(٧) انظر "الفتح" و"العناية": كتاب الحج - باب إضافة الإحرام إلى الإحرام ٤٦/٣، و"البنية": ٣٧٨/٣.

(٨) "كافي النسفي": كتاب الحج - باب إضافة الإحرام إلى الإحرام ١/٩٧ أ.

(فَمَعَ دِمَّ قَصَّرَ) عَبَّرَ بِهِ لِيَعْمَ الْمَرْأَةُ (أَوْ لَا) لَجُنَايَتِهِ عَلَى إِحْرَامِهِ بِالتَّقْصِيرِ أَوْ التَّأْخِيرِ...

لِإِطْلَاقِهِمْ نَفْيَ الدَّمِ بَعْدَ الْحَلْقِ مِنْ غَيْرِ تَقْيِيدٍ بِمَا بَعْدَ الطَّوَّافِ أَيْضًا، لَكِنْ قَالَ فِي "شَرْحِ اللَّبَابِ" (١): ((إِنْ إِطْلَاقَهُمْ لَا يُنَافِي تَقْيِيدَ "الْكِرْمَانِيِّ")) اهـ. أَي: فَيُحْمَلُ الْمَطْلُوقُ عَلَى الْمُقَيَّدِ.

قُلْتُ: لَكِنْ مَا فِي "الْكِرْمَانِيِّ" مَبْنِيٌّ عَلَى وَجُوبِ دِمٍّ لِلْجَمْعِ بَيْنِ إِحْرَامِي الْحَجِّ كِإِحْرَامِي الْعِمْرَةِ، وَيَأْتِي (٢) الْكَلَامُ فِيهِ قَرِيبًا.

[١٠٨١١] (قَوْلُهُ: فَمَعَ دِمٍّ) الْفَاءُ دَاخِلَةٌ عَلَى فِعْلٍ مُقَدَّرٍ، أَي: فَيَلْزِمُهُ الْآخِرُ مَعَ دِمٍّ.

[١٠٨١٢] (قَوْلُهُ: قَصَّرَ أَوْ لَا) أَي: إِذَا لَمْ يَحْلِقْ لِلأَوَّلِ ثُمَّ أَحْرَمَ بِالثَّانِي لَزِمَهُ دِمٌّ سِوَاءَ حَلْقٍ

عَقِبَ الْإِحْرَامَ الثَّانِي أَوْ لَا، بَلْ أَنْحَرَهُ حَتَّى حَجَّ فِي الْعَامِ الْقَابِلِ، وَهَذَا عِنْدَهُ، وَهُمَا يَخْصَّانِ الْوَجُوبَ بِمَا إِذَا حَلَقَ؛ لِأَنَّهُمَا لَا يُوجِبَانِ بِالتَّأْخِيرِ شَيْئًا كَمَا فِي "الْبَحْرِ" (٣).

[١٠٨١٣] (قَوْلُهُ: عَبَّرَ بِهِ إِنْخ) أَشَارَ إِلَى أَنَّ التَّقْصِيرَ غَيْرُ قَيْدٍ، وَإِنَّمَا عَبَّرَ بِهِ لِيَشْمَلَ الْمَرْأَةَ، لَكِنْ

فِيهِ أَنَّهُ عَبَّرَ قَبْلَهُ بِالْحَلْقِ، وَقَدْ يُقَالُ: إِنَّهُ مِنْ قَبِيلِ الْإِحْتِبَاكِ، وَهُوَ أَنْ يُصْرِّحَ فِي كُلِّ مَوْضِعٍ بِمَا سَكَتَ عَنْهُ فِي الْآخِرِ لِيَقِيدَ إِرَادَةَ كُلِّ مَعَ الْإِخْتِصَارِ، وَمَا فِي "النَّهْرِ" (٤): ((مَنْ أَنَّ الْمُرَادَ هُنَا بِالتَّقْصِيرِ الْحَلْقُ؛ إِذِ التَّقْصِيرُ لَا دِمَّ فِيهِ، إِنَّمَا فِيهِ الصَّدَقَةُ)) فَقَدْ قَدَّمْنَا (٥) أَوَّلَ الْجُنَايَاتِ أَنَّ الصَّوَابَ خِلَافَهُ، فَافْهَم.

[١٠٨١٤] (قَوْلُهُ: لَجُنَايَتِهِ عَلَى إِحْرَامِهِ) أَي: إِحْرَامِ الْحَجَّةِ الثَّانِيَةِ، أَمَّا إِحْرَامُ الْحَجَّةِ الْأُولَى فَقَدْ

انْتَهَى بِهَذَا التَّقْصِيرِ، فَلَا جُنَايَةَ عَلَيْهِ، وَقَوْلُهُ: ((أَوْ التَّأْخِيرِ)) عَطْفٌ عَلَى مَدْخُولِ اللَّامِ لَا عَلَى ((التَّقْصِيرِ))؛ لِأَنَّ تَأْخِيرَ الْحَلْقِ عَنْ أَيَّامِ النَّحْرِ تَرْكٌ وَاجِبٌ لَا جُنَايَةَ عَلَى الْإِحْرَامِ، وَلَوْ أَسْقَطَ قَوْلُهُ: ((عَلَى إِحْرَامِهِ)) لَكَانَ أَوَّلَى، وَأَشَارَ بِجَعْلِ الْعِلَّةِ لَوْجُوبِ الدَّمِ أَحَدَ هَذَيْنِ إِلَى أَنَّهُ لَا يَلْزِمُهُ دِمٌّ

(١) انظر "إرشاد الساري": باب الجمع بين النسكين - فصل في الجمع بين الحجتين ص ١٩٦ - بتصرف يسير.

(٢) المقولة [١٠٨١٧] قوله: ((لا لِحجتين)).

(٣) "البحر": كتاب الحج - باب إضافة الإحرام إلى الإحرام ٥٥/٣.

(٤) "النهر": كتاب الحج - باب إضافة الإحرام إلى الإحرام ق ١٥٦/أ.

(٥) المقولة [١٠٤٥٥] قوله: ((أي: أزال)).

(وَمَنْ أَتَى بِعُمْرَةٍ إِلَّا الْحَلْقَ فَأَحْرَمَ بِأُخْرَى ذَبَحَ) الْأَصْلُ أَنَّ الْجَمْعَ بَيْنَ إِحْرَامَيْنِ لِعَمْرَتَيْنِ مَكْرُوهٌ تَحْرِيمًا - فَيَلْزِمُ الدَّمُ - لَا لِحَجَّتَيْنِ فِي ظَاهِرِ الرَّوَايَةِ فَلَا يَلْزِمُ.....

لِلْجَمْعِ بَيْنَ إِحْرَامِي الْحَجَّتَيْنِ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ جُنَايَةً كَمَا يَأْتِي، أَفَادَهُ "ح" (١).

[١٠٨١٥] (قَوْلُهُ: وَمَنْ أَتَى بِعُمْرَةٍ إِلَّا الْحَلْقَ إلخ) قَدَّمْنَا (٢) أَنَّ الْحُكْمَ فِي الْجَمْعِ بَيْنَ الْعَمْرَتَيْنِ كَالْجَمْعِ بَيْنَ الْحَجَّتَيْنِ، [٢/ق ٤٥٧/ب] أَي: فِي الزُّوْمِ وَالرَّفْضِ، وَوَقْتُهُ مِمَّا يُتَصَوَّرُ فِي الْعُمْرَةِ كَمَا فِي "الْبَاب" (٣)، ثُمَّ قَالَ: ((فَلَوْ أَحْرَمَ بِعُمْرَةٍ فَطَافَ لَهَا شَوْطًا أَوْ كَلَّهُ أَوْ لَمْ يَطُفْ شَيْئًا، ثُمَّ أَحْرَمَ بِأُخْرَى لَزِمَهُ رَفْضُ الثَّانِيَةِ وَقَضَاؤُهَا وَدَمٌ لِلرَّفْضِ، وَلَوْ طَافَ وَسَعَى لِلأُولَى وَلَمْ يَبْقَ عَلَيْهِ إِلَّا الْحَلْقُ فَأَهْلٌ بِأُخْرَى لَزِمَتْهُ، وَلَا يَرْفُضُهَا، وَعَلَيْهِ دَمُ الْجَمْعِ، وَإِنْ حَلَقَ لِلأُولَى قَبْلَ الْفَرَاغِ مِنَ الثَّانِيَةِ لَزِمَهُ دَمٌ آخَرٌ، وَلَوْ بَعْدَهُ لَا، وَلَوْ أَفْسَدَ الْأُولَى - أَي: بِأَنْ جَامَعَ قَبْلَ طَوَافِهَا - فَأَهْلٌ بِالثَّانِيَةِ رَفْضُهَا وَبِمَضِيِّ فِي الْأُولَى، وَلَوْ نَوَى رَفْضَ الْأُولَى وَأَنْ يَكُونَ عَمَلُهُ لِلثَّانِيَةِ لَمْ يَنْفَعِهِ، وَكَذَا هَذَا فِي الْحَجَّتَيْنِ)) اهـ. لَكِنْ قَدَّمْنَا (٤) عَنْهُ أَنَّهُ لَوْ جَمَعَ بَيْنَ عَمْرَتَيْنِ قَبْلَ السَّعْيِ لِلأُولَى تَرْتَفُضُ إِحْدَاهُمَا بِالشَّرْعِ مِنْ غَيْرِ نِيَّةٍ رَفْضٍ، فَقَوْلُهُ هُنَا: ((لَزِمَهُ رَفْضُ الثَّانِيَةِ)) فِيهِ نَظَرٌ، فَتَدَبَّرْ. ٢٣٠/٢

[١٠٨١٦] (قَوْلُهُ: فَيَلْزِمُ الدَّمُ) أَي: لَجُنَايَةِ الْجَمْعِ، وَلَا دَمَ لِتَأْخِيرِ الْحَلْقِ هُنَا؛ لِأَنَّهُ فِي الْعُمْرَةِ غَيْرُ مُؤَقَّتٍ بِالزَّمَانِ - كَمَا مَرَّ (٥) - إِلَّا إِذَا حَلَقَ قَبْلَ الْفَرَاغِ مِنَ الثَّانِيَةِ فَيَلْزِمُ دَمٌ آخَرٌ كَمَا عَلِمْتَهُ آتِفًا (٦). [١٠٨١٧] (قَوْلُهُ: لَا لِحَجَّتَيْنِ) عَطَفَ عَلَى ((لِعَمْرَتَيْنِ))، وَقَوْلُهُ: ((فَلَا يَلْزِمُ)) أَي: دَمُ الْجَمْعِ، بَلْ يَلْزِمُ دَمُ التَّأْخِيرِ أَوْ التَّقْصِيرِ فَقَطْ كَمَا مَرَّ (٧)، وَقَدْ تَبَعَ "الْشَّارِحُ" فِي ذَلِكَ صَاحِبَ "الْبَحْرِ" حَيْثُ

(١) "ح": كِتَابُ الْحَجِّ - بَابُ الْجُنَايَاتِ ق ١٤٤/أ.

(٢) الْمَقُولَةُ [١٠٨٠٦] قَوْلُهُ: ((وَمَنْ أَحْرَمَ بِحَجٍّ إلخ)).

(٣) انْظُرْ "إِرْشَادَ السَّارِي": بَابُ الْجَمْعِ بَيْنَ النَّسَكَيْنِ - فَصْلُ فِي الْجَمْعِ بَيْنَ الْعَمْرَتَيْنِ ص ١٩٦-.

(٤) الْمَقُولَةُ [١٠٧٩٥] قَوْلُهُ: ((بِالْحَلْقِ)).

(٥) الْمَقُولَةُ [١٠٤٩٩] قَوْلُهُ: ((أَوْ آخِرُ الْحَاجِّ)).

(٦) فِي الْمَقُولَةِ السَّابِقَةِ.

(٧) ص ٣٥٥ - "دَرْ".

قال^(١): ((وصرَّحَ في "الهداية"^(٢) بأنه - أي: الجمع بين إحرامي حجَّين أو عمرتين - بدعة، وأفرطَ في "غاية البيان" بقوله: إنه حرامٌ لأنه بدعة، وهو سهوٌ لما في "المحيط": والجمع بين إحرامي الحجِّ لا يكره في ظاهر الرواية؛ لأنه في العمرة إنما كره لأنه يصيرُ جامعاً بينهما في الفعل؛ لأنه يؤدِّيهِما في سنةٍ واحدةٍ بخلاف الحجِّ اهـ. فلذا فرَّقَ "المصنّف" بين الحجِّ والعمرة تبعاً لـ "الجامع الصغير"^(٣)، فإنه أوجبَ دماً واحداً للحجِّ، وقال بعضُ المشايخ: يجب دمٌ آخرٌ للجمع اتباعاً لرواية "الأصل"^(٤)، وقد علمتُ أنَّ الفرق بينهما ظاهرُ الرواية))، هذا خلاصةُ ما في "البحر".

أقول: وفي "المعراج" عن "الكافي"^(٥): ((قيل: لا خلافَ بين الروایتين، أي: رواية "الجامع الصغير" ورواية "الأصل"؛ لأنه سكَّت في "الجامع" عن إيجابِ الدم للجمع وما نفاه، وقيل: بل فيه روايتان)) اهـ.

وفي "شرح اللباب"^(٦): ((وقالوا: فيه روايتان أصحُّهما الوجوب، وبه صرَّح "التمرتاشي" وغيره، وقيل: ليس إلا روايةُ الوجوب، قال "ابن الهمام"^(٧): وهو الأوجه)) اهـ. وتعقَّبَ "ابن الهمام" ما في [٢/٤٥٨ ق/أ] "المحيط": ((بأنَّ كونه يتمكَّن من أداء العمرة الثانية في سنةٍ لا يُوجبُ الجمعَ بينهما فعلاً، فاستوى الحجُّ والعمرة)).

قلت: وكتابُ "الأصل" - وهو "المبسوط" - من كتب ظاهر الرواية أيضاً، فلذا صحَّحوا روايةَ الوجوب بناءً على تحقُّق اختلافِ الرواية، وإلا فلا أصلُ عدمه، فإنَّ كلاً من "الأصل"

(١) "البحر": كتاب الحج - باب إضافة الإحرام إلى الإحرام ٥٥/٣ بتصرف.

(٢) "الهداية": كتاب الحج - باب إضافة الإحرام إلى الإحرام ١٧٩/١.

(٣) "الجامع الصغير": كتاب الحج - باب في الرجل يضيف إلى إحرامه إحراماً ص-١٦٣.

(٤) "الأصل": كتاب المناسك - باب الذي يفوته الحج ٤٣٩/٢.

(٥) "كافي النسفي": كتاب الحج - باب إضافة الإحرام إلى الإحرام ١/٩٧ ب بتصرف.

(٦) انظر "إرشاد الساري": كتاب الجمع بين النسكين - فصل في الجمع بين العمرتين ص-١٩٦.

(٧) "الفتح": كتاب الحج - باب إضافة الإحرام إلى الإحرام ٤٨/٣.

(آفاقيُّ أحرمَ بحجٍّ ثمَّ) أحرمَ (بعمرَةٍ لزمَاه).....

و"الجامع" من كتب الإمام "محمد"، فالظاهر أنَّ ما أطلقه في أحدهما محمولٌ على ما قيدهُ في الآخر، فلذا استوجبه في "الفتح"^(١): ((أنه ليس ثمة إلا رواية الوجوب))، ويؤيده ما مرَّ^(٢) من كلام "الهداية" و"غاية البيان"، فقوله في "البحر": ((إنه سهو)) مما لا ينبغي، كيف وقد قال في "التارخائية"^(٣): ((الجمع بين إحرام الحج والعمرة بدعة))؟ وفي "الجامع الصغير العتابي"^(٤): ((حرام؛ لأنه من أكبر الكبائر، هكذا روي عن النبي ﷺ))^(٥) اهـ.

[٢٠٨١٨] (قوله: آفاقيُّ إلخ) شروع في القسم الرابع.

[١٠٨١٩] (قوله: ثمَّ أحرمَ بعمرَةٍ) أي: قبل أن يشرع في طواف القدوم، "لباب"^(٦). ويدلُّ عليه المقابلة بقوله: ((فإن طاف له))، أي: شرع فيه ولو قليلاً كما تعرفه قريباً^(٧)، وقدَّمناه^(٨) في أول باب القرآن، ولم يتقدَّم خلافة، فافهم.

[١٠٨٢٠] (قوله: لزمَاه) لأنَّ الجمع بينهما مشروع في حقَّ الآفاقيِّ، فيصيرُ بذلك قارناً، لكنَّه

(قوله: وقد قال في "التارخائية": الجمع بين إحرام الحج والعمرة بدعة) عبارتها - على ما في "السندي" - : ((الجمع بين إحرامي الحج وإحرامي العمرة بدعة إلخ)) اهـ.

(١) "الفتح": كتاب الحج - باب إضافة الإحرام إلى الإحرام ٤٨/٣.

(٢) في هذه المقالة.

(٣) "التارخائية": كتاب المناسك - الفصل الثالث عشر في الجمع بين الإحرامين ٥٤١/٢. وعبارته فيها: ((والجمع بين إحرامي الحج أو إحرامي العمرة بدعة)).

(٤) هو شرح أبي نصر - وقيل: أبو القاسم - أحمد بن محمد بن عمر العتابي البخاري (ت ٥٨١هـ) على "الجامع الصغير" للإمام محمد. ("كشف الظنون" ٥٦٣/١، "الجواهر المضية" ٢٩٨/١).

(٥) لم نعث على تخريج الحديث فيما بين أيدينا من المصادر الحديثية.

(٦) انظر "إرشاد الساري": باب الجمع بين التمسكين - فصل في الجمع بين العمرتين ص ١٩٧.

(٧) المقالة [١٠٨٢٥] قوله: ((فإن طاف له)).

(٨) المقالة [١٠٣٠٠] قوله: ((أو بعده)).

في "السندي" -: ((الجمعُ بين إحرامي الحجِّ وإحرامي العمرة بدعةٌ إلخ)) اهـ.
وصار قارناً مُسيئاً (و) لذا (بطلتْ) عمرته (بالوقوف قبل أفعالها) لأنها لم تُشرعْ
مُرتبةً على الحجِّ (لا بالتوجه) إلى عرفة.....

أخطأ السُّنة فيصيرُ مُسيئاً، "هداية"^(١). لأنَّ السُّنة في القرآن أن يُحرِمَ بهما معاً، أو يُقدِّمَ إحرامَ
العمرة على إحرام الحجِّ، "زيلعي"^(٢). لكنَّ الثاني يُسمَّى تمتعاً عرفاً.
[١٠٨٢١] (قوله: وصار قارناً مُسيئاً) قال في "شرح اللباب"^(٣): ((وعليه دمُ شكرٍ؛ لقلَّةِ إساءته
ولعدم وجوبِ رفضِ عمرته)) اهـ.

قلت: والأولى أن يقول: ولعدم ندبِ رفضِ عمرته، بخلاف ما إذا أُحرِمَ لها بعد طواف
القدوم للحجِّ فإنه يُندبُ رفضُها كما يأتي^(٤).

[١٠٨٢٢] (قوله: كما مرَّ^(٥)) أي: في أوائلِ باب القرآن.
[١٠٨٢٣] (قوله: ولذا بطلتْ عمرته) المناسبُ أن يُقدِّمَ عليه قوله الآتي: ((لأنَّها لم تُشرعْ
إلخ))؛ لأنَّ كونه صار قارناً مُسيئاً معلَّلٌ بكونِ العمرة لم تُشرعْ مُرتبةً على الحجِّ، وبطلانِ عمرته
بالوقوف مفرَّغٍ على هذا التعليل كما يُعلِّمُ من "الهداية"^(٦) وغيرها، فافهم.
[١٠٨٢٤] (قوله: بالوقوف) أي: إذا وقَفَ بعرفة قبل أن يدخل مَكَّةَ فقد صار رافضاً لعمرته
بالوقوف، وإنَّ توجَّهَ إلى عرفاتٍ ولم يقف بها بعدُ لا يصيرُ رافضاً؛ لأنَّه يصيرُ قارناً، "زيلعي"^(٧).

(١) "الهداية": كتاب الحج - باب إضافة الإحرام إلى الإحرام ١٧٩/١.

(٢) "تبيين الحقائق": كتاب الحج - باب إضافة الإحرام إلى الإحرام ٧٥/٢.

(٣) انظر "إرشاد الساري": باب إضافة النسكين ص ١٩٨-.

(٤) ص ٣٦٠-٣٦١ - "در".

(٥) في هامش "م": ((قول المحشي: (كما مر) ليس في نسخ الشارح التي بين أيدينا. اهـ مصححه)). نقول: وليس
في النسخ التي بين أيدينا أيضاً.

(٦) "الهداية": كتاب الحج - باب إضافة الإحرام إلى الإحرام ١٧٩/١.

(٧) "تبيين الحقائق": كتاب الحج - باب إضافة الإحرام إلى الإحرام ٧٦/٢.

(فإن طاف له طواف القدوم ثم أحرم بها فمضى عليهما ذبح).....

والمراد أنه أحرم بالعمرة ولم يأت بأكثر أشواطها [٢/٤٥٨ ق/ب] حتى وقف بعرفات، فالإتيان بالأقل كالعدم، "بحر"^(١). فالمراد بقوله: ((قبل أفعالها)) أكثر أشواطها. [١٠٨٢٥] (قوله: فإن طاف له) أي: للحج ولو شوطاً كما ذكره في "البحر"^(٢) في باب القران، وقال في "الفتح"^(٣): ((وإن أدخل إحرام العمرة على إحرام الحج فإن كان قبل أن يطوف شيئاً من طواف القدوم فهو قارنٌ مُسيءٌ، وعليه دمٌ شكر، وإن كان بعدما شرع فيه ولو قليلاً فهو أكثرُ إساءةً، وعليه دمٌ)) اهـ. وقدّمنا^(٤) مثله في باب القران عن "اللباب" و"شرحه".
فهذا نصٌ صريحٌ في وجوب الدم في صورتين، وأنَّ الأوَّلَ دمٌ شكر - أي: اتفاقاً - والثاني دمٌ جبرٍ أو شكرٍ على الخلاف الآتي^(٥)، وفي أنَّ المراد بالطواف فيهما الشروع فيه ولو شوطاً، فافهم. وأمّا ما قدّمناه^(٦) آنفاً عن "البحر" من أنَّ الأقلَّ كالعدم فذاك في طواف العمرة، والكلام في طواف الحج، فافهم.

[١٠٨٢٦] (قوله: فمضى عليهما)^(٧) قال "الزيلعي"^(٨): ((المراد بالمضي عليهما)^(٩) أن يُقدَّم أفعال العمرة على أفعال الحج؛ لأنَّه قارنٌ على ما بيَّنا، ولكنه أساء أكثر من الأوَّل حيث أخرَّ إحرام العمرة عن طواف الحج، أي: طواف القدوم، غير أنه ليس بركنٍ فيه، فيمكنه أن يأتي بأفعال العمرة ثم بأفعال الحج ويجب عليه دمٌ)) اهـ.

(١) "البحر": كتاب الحج - باب إضافة الإحرام إلى الإحرام ٥٦/٣-٥٧.

(٢) "البحر": كتاب الحج ٣٨٣/٢.

(٣) "الفتح": كتاب الحج - باب إضافة الإحرام إلى الإحرام ٤٧/٣.

(٤) المقولة [١٠٣٠٠] قوله: ((أو بعده)).

(٥) المقولة [١٠٨٢٧] قوله: ((وهو دم جبر)).

(٦) في المقولة السابقة.

(٧) في "ب": ((عليها)).

(٨) "تبين الحقائق": كتاب الحج - باب إضافة الإحرام إلى الإحرام ٧٦/٢.

(٩) في "ب": ((عليها)).

وهو دمٌ جَبْرٍ (وَنُدِبَ رَفْضُهُمَا) لتَأْكُذِهِ بطوافه (فَإِنْ رَفَضَ قَضَى) لصَحَّةِ الشُّرُوعِ فيها (وَأَرَأَقَ دَمًا) لِرَفْضِهَا.

(حَجٌّ فَأَهْلٌ بِعَمْرَةٍ يَوْمَ النَّحْرِ أَوْ فِي ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ (بَعْدَهُ لَزِمَتْهُ).....)

[١٠٨٢٧] (قوله: وهو دمٌ جبر) أي: على ما اختاره "فخر الإسلام"، ودمٌ شكرٍ على ما اختاره "شمس الأئمة"، وثمرته تظهَرُ في جوازِ الأكل، "زيلعي"^(١). وصَحَّحَ الأوَّلَ في "الهداية"^(٢)، واختار الثاني في "الفتح"^(٣)، وقوّاه وأطال الكلام فيه، "بهر"^(٤).

قلت: وكذا اختاره في "اللباب"^(٥)، وعبرَ عن الأوَّلِ بـ ((قيل)).

٢٣١/٢

[١٠٨٢٨] (قوله: لتَأْكُذِهِ بطوافه) أي: لأنَّ إحرَامَ الْحَجِّ قد تَأَكَّدَ بشيءٍ من أعماله بخلاف ما إذا لم يَطْفُ للْحَجِّ، "هداية"^(٦). أي: فإنه لا يُسْتَحَبُّ له رَفْضُهَا لعدم تَأْكُذِهِ؛ لأنَّه لم يُقَدِّم إِلَّا الإِحْرَامَ ولا تَرْتِيبَ فيه، أمَّا هنا فقد فَاتَهُ التَّرتِيبُ من وجهٍ لتقديم طواف القدوم، وإنما لم يجب الرِّفْضُ لأنَّ المؤدَّى ليس بركنِ الْحَجِّ كما في "الزيلعي"^(٧).

[١٠٨٢٩] (قوله: قَضَى) أي: العَمْرَةَ، وقوله: ((لصَحَّةِ الشُّرُوعِ)) أي: وهي مما يلزَمُ بالشُّرُوعِ، "ط"^(٨).

[١٠٨٣٠] (قوله: حَجٌّ إلخ) من تَمَّتِ المسألة التي قبلها؛ لأنَّ ما مرَّ^(٩) فيما إذا أُدْخِلَ العَمْرَةَ

(١) "تبين الحقائق": كتاب الحج - باب إضافة الإحرام إلى الإحرام ٧٦/٢.

(٢) "الهداية": كتاب الحج - باب إضافة الإحرام إلى الإحرام ١٧٩/١.

(٣) "الفتح": كتاب الحج - باب إضافة الإحرام إلى الإحرام ٥٠/٣.

(٤) "البحر": كتاب الحج - باب إضافة الإحرام إلى الإحرام ٥٧/٣.

(٥) انظر "إرشاد الساري": باب إضافة أحد النسكين ص ١٩٨.

(٦) "الهداية": كتاب الحج - باب إضافة الإحرام إلى الإحرام ١٧٩/١.

(٧) "تبين الحقائق": كتاب الحج - باب إضافة الإحرام إلى الإحرام ٧٦/٢.

(٨) "ط": كتاب الحج - باب الجنايات ٥٤٢/١.

(٩) ص ٣٥٩ - وما بعدها "در".

بالشروع لكن مع كراهة التحريم (ورُفِضَتْ) وجوباً تخلصاً من الإثم (وقُضِيَتْ مع دمٍ) للرَّفْض (وإنْ مَضَى) عليها (صَحَّ وعليه دمٌ) لإرتكاب الكراهة، فهو دمٌ جَبَرٍ

على الحجِّ قبل الوقوف بعد الشروع في طواف القدوم أو قبله، وهذا فيما لو أدخلها بعد الوقوف قبل الحلق أو طواف الزيارة، أو بعده في يوم النحر أو أيام التشريق كما أفادته في [٢/ق/٤٥٩/أ] "اللباب" (١)، وصرَّح فيه: ((بأنه لا يكون قارناً))، لكنَّه خلافُ ظاهر ما يأتي (٢).

[١٠٨٣١] (قوله: بالشروع) لأنَّ الشروع فيها مُلْزِمٌ كما مرَّ (٣).

[١٠٨٣٢] (قوله: ورُفِضَتْ) حكى فيه خلافاً في "الهداية" (٤) بقوله: ((وقيل: إذا حلق للحجِّ

ثمَّ أحرَمَ لا يرفضها على ظاهر ما ذكر في "الأصل" (٥)، وقيل: يرفضها احترازاً عن النهي، قال الفقيه "أبو جعفر": (ومشايخنا على هذا) اهـ. أي: على وجوب الرَّفْض وإن كان بعد الحلق، وصحَّحه المتأخرون؛ لأنَّه بقي عليه واجبات من الحجِّ كالرَّمْي وطواف الصَّدَر وسنة المبيت، وقد كُرِهَت العمرة في هذه الأيام، فيكونُ بانياً أفعال العمرة على أفعال الحجِّ بلا ريب، كذا في "الفتح" (٦).

قلت: وظاهره أنه قارنٌ مُسيءٌ، تأمل.

[١٠٨٣٣] (قوله: صَحَّ) لأنَّ الكراهة لمعنى في غيرها، وهو كونه مشغولاً في هذه الأيام بأداء

بقية أعمال الحجِّ، "هداية" (٧).

[١٠٨٣٤] (قوله: لارتكاب الكراهة) أي: لجمعه بينهما إمَّا في الإحرام أو في الأعمال الباقية،

(١) انظر "إرشاد الساري": باب إضافة أحد النسكين ص ١٩٨.

(٢) المقولة [١٠٨٣٢] قوله: ((ورفضت)).

(٣) المقولة [١٠٨٢٩] قوله: ((قضى)).

(٤) "الهداية": كتاب الحج - باب إضافة الإحرام إلى الإحرام ١/١٧٩-١٨٠.

(٥) "الأصل": كتاب المناسك - باب الجمع بين إحرامين ٢/٤٤٤.

(٦) "الفتح": كتاب الحج - باب إضافة الإحرام إلى الإحرام ٣/٥٠-٥١.

(٧) "الهداية": كتاب الحج - باب إضافة الإحرام إلى الإحرام ١/١٧٩.

(فائتُ الحَجِّ إذا أُحرِمَ.....)

"هداية"^(١). أي: في الإحرام إن أُحرِمَ بالعمرة قبل الحلق، وفي الأعمال إن أُحرِمَ بعده، "معراج". ويلزم من الأوَّل الثاني بلا عكسٍ.

(تنبيه)

قال في "شرح اللباب"^(٢) بعد تقرير حكم المسألة: ((ومنه يُعلَمُ مسألةٌ كثيرةٌ الوقوع لأهل مكة وغيرهم أنهم قد يعتَمرون قبل أن يسعوا لحجهم)) اهـ. أي: فيلزمهم دَمُ الرِّفْضِ أو دَمُ الجمع، لكن مقتضى تقييدهم بالإحرام بالعمرة يوم النحر أو أيام التشريق أنه لو كان بعد هذه الأيام لا يلزم الدم، لكن يُخالِفُه ما علمته من تعليل "الهداية"، فالسَّعي وإن جاز تأخيرُه عن أيام النحر والتشريق لكنه إذا أُحرِمَ بالعمرة قبله يصيرُ جامعاً بينها وبين أعمال الحجِّ.

ويظهرُ لي أنَّ العلةَ في الكراهة ولزوم الرِّفْضِ هي الجمعُ أو وقوعُ الإحرام في هذه الأيام، فأيهما وُجِدَ كفى، لكن لما كانت هذه الأيام هي أيام أداء بقية أعمال الحجِّ على الوجه الأكمل قيّدوا بها كما يشيرُ إليه ما قدَّمناه^(٣) عن "الهداية"، وكذا قوله فيها معللاً للزوم الرِّفْضِ: ((لأنَّه قد أدَّى ركنَ الحجِّ، فيصيرُ بناً أفعالَ العمرة على أفعال الحجِّ من كلِّ وجهٍ، وقد كُرِهتِ العمرة في هذه الأيام أيضاً، فلهذا يلزمه رَفْضُها)) اهـ. فقوله: ((وقد كُرِهتِ إلخ)) بيانٌ للعلة الأخرى، ولما لم يأت بها على طريق التعليل كما أتى بما قبلها صرَّحَ بكونها علةً أيضاً بقوله: ((فلهذا يلزمه رَفْضُها)).

[١٠٨٣٥] (قوله: فائتُ الحجِّ إلخ) مِنْ تَمَّةِ [٢/٤٥٩ق/ب] ما قبله أيضاً، ولذا قال

في "الهداية"^(٤): ((فإن فاتهُ الحجُّ)) بالفاء التفرعية، فهو إشارةٌ إلى أنَّ ما مرَّ^(٥) من المنع عن الجمع

(١) "الهداية": كتاب الحج - باب إضافة الإحرام إلى الإحرام ١/١٧٩.

(٢) انظر "إرشاد الساري": باب القران - فصل: ولا يشترط لصحة القران ص-١٧٤.

(٣) في المقالة السابقة.

(٤) "الهداية": كتاب الحج - باب إضافة الإحرام إلى الإحرام ١/١٨٠.

(٥) في المقالة السابقة.

به أو بها وجب الرِّفْضُ) لأنَّ الجمع بين إحرامين لحجَّتين أو لعمرتين غير مشروع (و) لَمَّا فَاتَهُ الْحَجُّ بَقِيَ فِي إِحْرَامِهِ، فَيَلْزُمُهُ أَنْ (يَتَحَلَّلَ) عَنْ إِحْرَامِ الْحَجِّ (بأفعالِ العمرة،

لا فرق فيه بين من أدرك الحجَّ ومن فاتَهُ.

[١٠٨٣٦] (قوله: به أو بها) أي: بالحجَّ أو بالعمرة.

[١٠٨٣٧] (قوله: لأنَّ الجمع إلخ) بيانه أنَّ فائت الحجَّ حاجُّ إحراماً - لأنَّ إحرام الحجِّ باقٍ - ومعتزمٌ أداء؛ لأنَّه يتحلَّلُ بأفعال العمرة من غير أن يتقلب إحرامه إحرام العمرة، فإذا أحرَمَ بحجَّةٍ يصيرُ جامعاً بين الحجَّتين إحراماً، وهو بدعةٌ فيرفضها، وإنَّ أحرَمَ بعمرةٍ يصيرُ جامعاً بين العمرتين أفعالاً، وهو بدعةٌ أيضاً فيرفضها، كذا في "الزيلعي"^(١) وغيره.

واعلم أنَّ في كلام "الشارح" هنا أمرين:

الأوَّل: أنَّه كان ينبغي أن يقول: لأنَّ الجمع بين حجَّتين أو عمرتين بإسقاطِ قوله: ((إحرامين))؛ لما علمت من أنَّ اللازم من الإحرام بعمرةٍ هو الجمع بين عمرتين أفعالاً لا إحراماً؛ إذ لم يتقلب إحرام الحجِّ إحرام عمرة.

والثاني: أنَّ قوله: ((غير مشروع)) مخالفٌ لما مشى عليه أولاً من أنَّ الجمع بين إحرامي العمرتين مكروهٌ دون الحجَّتين في ظاهر الرواية، فإنَّ غير المشروع ما نهى الشارعُ عن فعله أو تركه، ومن جملة المكروه، والمشروع بخلافه، فلا يتناول المكروه كما في "القهُسْتَانِي" على "الكيدانيَّة".

قلت: ويمكن الجوابُ عن الأوَّل بأنَّ قوله: ((أو لعمرتين)) معطوفٌ على الظرفِ المتعلِّقِ بالجمع، فيتعلَّقُ به أيضاً لا بـ ((إحرامين)) بقريضةٍ إعادته حرفَ الجرِّ، وعن الثاني بأنَّه مشى على الرواية الثانية، وقد علمت ترجيحها أيضاً، فلا مانعٌ منه، فافهم.

(١) "تبين الحقائق": كتاب الحج - باب إضافة الإحرام إلى الإحرام ٧٦/٢.

ثم بعده (يقضي) ما أحرم به لصحة الشروع (ويذبح) للتحلل قبل أوانه للرفض.

﴿باب الإحصار﴾

هو لغة: المنع، وشرعاً: منع عن ركنين.....

[١٠٨٣٨] (قوله: وبعده^(١)) أي: بعد التحلل بأفعال العمرة.

[١٠٨٣٩] (قوله: للرفض) أي: رفض ما أحرم به ثانياً، وهو علة للتحلل، وفي بعض

النسخ: ((بالرفض))، وفيه قلب؛ لأن الرفض المطلوب منه يكون بالتحلل، أي: بالخلق أو بفعل شيء من المحظورات مع النية كما مر^(٢)، فالأولى عبارة "البحر"^(٣) وغيره، وهي: ((للرفض بالتحلل قبل أوانه))، فافهم، والله سبحانه أعلم.

﴿باب الإحصار﴾

لما كان التحلل بالإحصار نوعاً جنائياً - بدليل أن ما يلزمه ليس له أن يأكل منه - ذكره عقب الجنائيات، وأخره لأن مبناه على الاضطرار وتلك على الاختيار، "نهر"^(٤).

[١٠٨٤٠] (قوله: لغة المنع) أي: بخوف أو مرض أو عجز، أمّا لو منع عدو بجس في سجن

أو مدينة فهو حصر كما في "الكشاف"^(٥) [٢/ق ٤٦٠/أ] وغيره، وفي "المغرب"^(٦): ((أن هذا هو المشهور))، وتماؤه في "شرح ابن كمال".

[١٠٨٤١] (قوله: وشرعاً: منع عن ركنين) هما الوقوف والطواف في الحج، لكن سيأتي^(٧)

(١) في هامش "م": ((قول المحشي: وبعده)) الذي في نسخ الشارح التي بأيدينا: ((ثم بعده)). نقول: ومثله في نسخ الشارح التي بأيدينا.

(٢) المقولة [١٠٧٩٥] قوله: ((بالخلق)).

(٣) "البحر": كتاب الحج - باب إضافة الإحرام إلى الإحرام ٥٧/٣.

(٤) "النهر": كتاب الحج - باب الإحصار ق ١٥٦/ب.

(٥) "الكشاف": ٣٤٤/١.

(٦) "المغرب": مادة ((حصر)).

(٧) المقولة [١٠٨٧٢] قوله: ((وعلى المعتمر عمرة)).

(إذا أُحصِرَ بعدوٌّ أو مرضٍ أو موتٌ محرَّمٌ أو هلاكٌ نفقةً.....)

أنَّ العمرة يتحقَّقُ فيها الإحصارُ ولها ركنٌ واحدٌ وهو الوقوفُ*، وفي بعض النسخ^(١): ((عن ركنٍ)) بالإفراد، والمرادُ به الماهيةُ، أي: عمَّا هو ركنُ النسكِ متعدِّداً أو متَّحداً، تأمَّل.

[١٠٨٤٢] (قوله: بعدوٌّ) أي: آدميٌّ أو سبعٍ.

[١٠٨٤٣] (قوله: أو مرضٍ) أي: يزدادُ بالذهاب.

[١٠٨٤٤] (قوله: أو موتٌ محرَّمٌ) أرادَ به مَنْ لا تحرُّمُ خلوته بالمرأة فيشملُ زوجها،

وكموتهما عدمُهما ابتداءً، فلو أحرمتُ وليس لها محرَّمٌ ولا زوجٌ فهي مُحَصَّرةٌ كما في "اللباب"^(٢) و"البحر"^(٣).

ثمَّ هذا إذا كان بينها وبين مكَّةَ مسيرةُ سفرٍ وبلدُها أقلُّ منه، أو أكثرُ لكنَّ يمكنها المقامُ في موضعها، وإلاَّ فلا إحصارٌ فيما يظهر.

[١٠٨٤٥] (قوله: أو هلاكٌ نفقةً) فإنَّ سُرِقَتْ نفقتهُ إنَّ قدرَ على المشي فليس بمحصَّرٍ،

﴿بابُ الإحصارِ﴾

(قوله: ولها ركنٌ واحدٌ وهو الوقوفُ) حقه: الطَّواف.

(قوله: فإنَّ سُرِقَتْ نفقتهُ إنَّ قدرَ على المشي إلخ) قال "القارئ": ((هذه الشرطيَّة ليست في محلِّها، بل موضوعُها هلاكُ الرَّاحلة، فهلاكُ النَّفقةِ إحصارٌ على الإطلاق، إلَّا إذا كان قريباً من عرفة أو مكَّةَ بحيث لا يحتاجُ في تلك المسافةِ إلى وجودِ نفقةٍ)) اهـ "سندي". وتأمَّل الكلام فيه.

(قوله - في الهامش -: فإنَّ حبسَ في سجنٍ أو دارٍ قيل: حُصِرَ إلخ) لكنَّ هذا طريقةٌ أخرى غيرُ ما قاله "ابن كمال"، فإنَّ طريقته مبنيةٌ على أنَّه يقالُ في الأمرِ الغيرِ الحسِّيِّ: إحصارٌ، وفي المحسوسِ يقالُ: حَصُرَ.

* لعله الطَّواف اهـ منه. والحاصل أنَّ الحصرَ هو المنعُ في مكانٍ عن الخروج، والإحصارُ المنعُ عن الوصولِ إلى المطلوبِ بمرضٍ أو عدوٍّ، فلا يردُّ إجماعُ المفسرين على أنَّ قوله تعالى: ﴿فَإِنْ أَحْصَرْتُمْ﴾ نزلت في المنعِ من العدوِّ؛ لأنَّ الإحصارَ أعمُّ من الحصرِ لشموله منعَ العدوِّ وغيره؛ بخلاف الحصرِ، ولهذا نقل بعضُ شراح "الهداية" عن "تفسير القتبي": الإحصارُ هو أن يعرضَ للرجل ما يحولُ بينه وبين الحجِّ من مرضٍ أو كسرٍ أو عدوٍّ، يقالُ: أحصرَ الرجلُ إحصاراً فهو محصرٌ؛ فإنَّ حبسَ في سجنٍ أو دارٍ، قيل: حُصِرَ فهو محصورٌ. اهـ منه.

(١) كنسخة "و" و"ط".

(٢) انظر "إرشاد الساري": باب الإحصار ص ٢٧٣.

(٣) "البحر": كتاب الحج - باب الإحصار ٥٨/٣.

وإلا فمحصر، وإن قدرَ عليه للحال إلا أنه يخافُ العجزَ في بعض الطريق جاز له التحلل،
"الباب" (١). وظاهرُ كلامهم هذا أن المراد بالنفقة ما يشملُ الرَّاحلة، تأمل.

(تَمَّةٌ)

زاد في "الباب" (٢) مما يكونُ به محصرًا أموراً أخرَ منها: ((العدَّة، فلو أهَلَّتْ بالحجِّ فطلَّقَها زوجها ولزِمَتْها العدَّةُ صارت مُحَصَّرَةً ولو مقيمةً أو مسافرةً معها محرِّمًا، ومنها: لو ضلَّ عن الطريق، لكن إن وجدَ مَنْ يبعثُ الهدى معه فذلك الرَّجُلُ يَهْدِيهِ إلى الطريق، وإلا فلا يمكنُ التحللُ لعجزه عن تبليغِ الهدى مَحِلَّهُ، قال في "الفتح" (٣): فهو كالمحصرِ الذي لم يَقْدِرْ على الهدى، ومنها: منعُ الزَّوجِ زوجته إذا أحرَمَتْ بنفلٍ بلا إذنه، أو المولى مملوكُهُ عبداً كان أو أمةً، فلو بإذنه أو أحرَمَتْ بفرضٍ فغيرُ محصورةٍ لو لها محرِّمٌ أو خرَجَ الزَّوجُ معها، وليس له منعُها وتحليلُها، وهذا لو إحرامُها بالفرض في أشهرِ الحجِّ، أو قبلها في وقتِ خروجِ أهلِ بلدها، أو قبله بأيامٍ يسيرةً، وإلا فله منعُها، وأمَّا المملوكُ فيكره لمولاه منعه بعد الإحرام بإذنه وهو محصرٌ، وليس لزوج الأمةِ منعُها بعد إذن المولى.

واعلم أن كلَّ مَنْ مُنِعَ عن المضيِّ في مُوجِبِ الإحرام لحقَّ العبدُ فإنه يتحلَّلُ بغيرِ الهدى، فإذا أحرَمَتْ المرأةُ أو العبدُ بلا إذنِ الزَّوجِ أو المولى فلهما أن يُحِلَّاهما في الحال كما سيأتي (٤) بيانهُ آخرَ الحجِّ، ولا يتوقَّفُ على ذبحٍ، وعلى [٢/ق/٤٦٠/ب] المرأةُ أن تبعثَ الهدى أو ثمنه إلى الحرم، وعليها إن كان إحرامُها بحجٍّ وعمرَةٍ، وإن بعمرَةٍ فعمرَةٍ، بخلاف ما لو مات زوجها أو محرَّمُها في الطريق فلا تتحلَّلُ إلا بالهدى، ولعلَّ الفرق أن إحصارها حقيقيٌّ، والأوَّلُ حكميٌّ،

(١) انظر "إرشاد الساري": باب الإحصار ص ٢٧٣-٢٧٤.

(٢) انظر "إرشاد الساري": باب الإحصار ص ٢٧٤-٢٧٥. بتصرف.

(٣) "الفتح": كتاب الحج - باب الإحصار ٥٢/٣.

(٤) ص ٤٦٠ - وما بعدها "در".

حَلَّ لَهُ التَّحَلُّلُ، فَحِينَئِذٍ (بَعَثَ الْمَفْرُودَ دَمًا) أَوْ قِيمَتَهُ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ بَقِيَّ مُحَرَّمًا حَتَّى يَجِدَ، أَوْ يَتَحَلَّلَ بِطَوَافٍ،.....

وعلى العبد هدي الإحصار بعد العتق وحجّة وعمره^(١) اهـ ملخصاً من "اللباب" و"شرحه"^(٢).
[١٠٨٤٦] (قوله: حَلَّ لَهُ التَّحَلُّلُ) أفاد أنه رخصة في حقّه حتى لا يمتدّ إحرامه فيشوّق عليه، وأنّ له أن يبقى محرماً كما يأتي^(٣).

[١٠٨٤٧] (قوله: بَعَثَ الْمَفْرُودَ) أي: بالحجّ أو العمرة إلى الحرم، "قهُستاني"^(٤).
[١٠٨٤٨] (قوله: دَمًا) سيأتي^(٥) بيانه في باب الهدي، فلو بعث دمين تحلّل بأرلهماء؛ لأنّ الثاني تطوّع كما في "الينابيع"، "قهُستاني"^(٦).
[١٠٨٤٩] (قوله: أَوْ قِيمَتَهُ) أي: يشتري بها شاة هناك وتذبح عنه، "هداية"^(٧). وفيه إيماء إلى أنّه لا يجوز التصدّق بتلك القيمة، "شرح اللباب"^(٨).

[١٠٨٥٠] (قوله: فَإِنْ لَمْ يَجِدْ بَقِيَّ مُحَرَّمًا) فلا يتحلّل عندنا إلاّ بالدم، "نهاية". ولا يقوم الصوم والإطعام مقامه، "بحر"^(٩). ولا يفيد اشتراط الإحلال عند الإحرام شيئاً، "لباب". قال "شارحه"^(١٠): ((هذا هو المسطور في كتب المذهب، ونقل "الكرماني" و"السروجي" عن "محمد" أنّه إن اشترط الإحلال عند الإحرام إذا أُحصِرَ جاز له التحلّل بغير هدي)).
[١٠٨٥١] (قوله: أَوْ يَتَحَلَّلَ بِطَوَافٍ) أي: ويسعى ويحلق، "بحر"^(١١) عن "الخانيّة"^(١٢).

(١) انظر "إرشاد الساري": باب الإحصار ص ٢٧٤-٢٧٥، وفصل في بعث الهدي ص ٢٧٩-.

(٢) ص ٣٧٠ وما بعدها "در".

(٣) "جامع الرموز": كتاب الحج - فصل الإحصار ٢٦٣/١.

(٤) ص ٤٣٧ وما بعدها "در".

(٥) "جامع الرموز": كتاب الحج - فصل الإحصار ٢٦٣/١.

(٦) "الهداية": كتاب الحج - باب الإحصار ١٨٠/١.

(٧) انظر "إرشاد الساري": باب الإحصار - فصل في بعث الهدي ص ٢٧٦-.

(٨) "البحر": كتاب الحج - باب الإحصار ٥٨/٣.

(٩) انظر "إرشاد الساري": باب الإحصار - فصل في بعث الهدي ص ٢٧٩ - باختصار.

(١٠) "البحر": كتاب الحج - باب الإحصار ٥٨/٣.

(١١) "الخانيّة": كتاب الحج - فصل في الإحصار ٣٠٦/١ (هامش "الفتاوى الهندية").

وعن "الثاني" أنه يُقَوِّمُ الدَّمَ بالطَّعَامِ ويتصدَّقُ به، فإن لم يَجِدْ صَامَ عن كلِّ نصفِ صاعٍ يوماً (والقارنُ دَمِينٌ).....

وهذا إن قَدَرَ على الوصولِ إلى مكَّةَ، فإن عَجَزَ عنه وعن الهدي يبقى مُحَرِّماً أبداً، قال في "الفتح"^(١): ((هذا هو المذهبُ المعروف)).

[١٠٨٥٢] (قوله: وعن "الثاني") ردّه في "الفتح"^(٢): ((بأنه مخالفٌ للنص)).

[١٠٨٥٣] (قوله: والقارنُ دَمِينٌ) فيه إشارةٌ إلى أنه لا يتحلَّلُ إلَّا بذبحِ الثاني، وأنه لا يُشترطُ تعيينُ أحدهما للحجِّ والآخر للعمرة، "فهستاني"^(٣). وكالقارنِ مَنْ جمَعَ بين حجَّتَيْنِ أو عمرتَيْنِ فأحصِرَ قبل السيرِ إلى مكَّةَ، فلو بعده يلزمه دمٌ واحدٌ، "لباب"^(٤)؛ لأنه يصيرُ رافضاً لأحدهما، "بحر"^(٥).

(قوله: ردّه في "الفتح": بأنه مخالفٌ للنص) قلت: لا نصٌّ في المسألة عن الشارع لا من الكتاب ولا من السنة، والمقيسُ عليه موجودٌ في الشريعة، وهو كفارةُ صيدِ الحرم بطريقِ التَّخْيِيرِ، أو كفارةُ الحلقِ بعذرٍ على طريقِ التَّرتيبِ، فيقبلُ، وكيف لا يُقبلُ وهو اجتهادُ بعضِ المجتهدين المطلَّعين على قواعدِ أصولِ الدين كـ "أبي يوسف"، وقد تَبَعَهُ على ذلك "الشافعي" أيضاً مع جلالته، ففي "المرغيناني" عن "التحفة" عن "الشافعي": ((يصومُ عشرةَ أيَّامٍ، وهذا قولُ "أبي يوسف" الآخر)).

أقول: ولعلَّهما قاسا هذا على مَنْ لم يَجِدِ الهديَ مَنْ كان قارناً أو متمتعاً كما نَزَلَ به القرآن أيضاً. والحاصلُ: أنَّ هذا وجهٌ ما قيل: يصومُ عشرةَ أيَّامٍ ثُمَّ يتحلَّلُ، وقياسُ كفارةِ الحلقِ بعذرٍ وجهٌ ما قيل: يصومُ ثلاثةَ أيَّامٍ، وكفارةُ صيدِ الحرم وجهٌ ما قيل: يصومُ بإزاءِ كلِّ نصفِ صاعٍ يوماً، ولكلِّ وجهةٍ غيرُ خارجةٍ عن الشريعة، فكن متأدِّباً في حقِّ الأئمة. اهـ "سندي".

(١) "الفتح": كتاب الحج - باب الإحصار ٥٣/٣.

(٢) "الفتح": كتاب الحج - باب الإحصار ٥٣/٣.

(٣) "جامع الرموز": كتاب الحج - فصل الإحصار ٢٦٣/١.

(٤) انظر "إرشاد الساري": باب الإحصار - فصل في بعث الهدي ص ٢٧٧.

(٥) "البحر": كتاب الحج - باب الإحصار ٥٩/٣.

فلو بعثَ واحداً لم يتحلَّل عنه (وعَيَّنَ يومَ الذَّبْحِ) لَيَعْلَمَ متى يتحلَّل، ويدبُّجُه
(في الحرمِ ولو قبلَ يومِ النَّحرِ) خلافاً لهما (ولو لم يَفْعَلْ ورجَعَ إلى أهله بغيرِ تحلُّلٍ
وصَبَّرَ) مُحَرِّماً (حتَّى زالَ.....)

[١٠٨٥٤] (قوله: فلو بعثَ واحداً إلخ) عبارة "الهداية"^(١): ((فإن بعثَ بهديٍّ واحدٍ ليتحلَّلَ
عن الحجِّ ويبقى في إحرامِ العمرة لم يتحلَّل عن واحدٍ منهما؛ لأنَّ التحلُّلَ منهما شرعٌ في حالةٍ
واحدة)) اهـ.

زاد في "اللباب"^(٢): ((ولو بعثَ ثمنَ هديين، فلم يوجد بذلك القدرُ بمكَّةَ إلا هديٍّ واحدٌ
فدُبِّحَ لم يتحلَّل عن الإحرامين ولا عن أحدهما)).

[١٠٨٥٥] (قوله: وعَيَّنَ يومَ الذَّبْحِ) لا بدَّ أيضاً من تعيين وقته من ذلك اليوم إذا أراد التحلُّلَ
فيه [٢/٤٦١ ق/أ] لئلا يقع قبل الذَّبْحِ، فإذا عَيَّنَ وقتَ الزَّوالِ مثلاً يتحلَّل بعده، وإلا احتُمِلَ
أن يكون الذَّبْحُ وقتَ العصر والتحلُّلُ قبله.

[١٠٨٥٦] (قوله: خلافاً لهما) حيث قالوا: إنه لا يجوزُ الذَّبْحُ للمحصر بالحجِّ إلا في يومِ
النَّحر، ويجوزُ للمحصر بالعمرة متى شاء، "هداية"^(٣). فعلى قولهما لا حاجة إلى المواعدة في الحجِّ
لتعيُّن يومِ النَّحر^(٤) وقتاً له، إلا إذا كان بعد أيامِ النَّحر فيحتاجُ إليها عند الكلِّ كما في المحصر
بالعمرة، أفادته في "شرح اللباب"^(٥). قال في "البحر"^(٦): ((وفيه نظرٌ؛ لأنَّه مؤقَّتٌ عندهما بأيَّامِ
النَّحر لا باليومِ الأوَّلِ، فيحتاجُ إلى المواعدة لتعيينِ اليومِ الأوَّلِ أو الثاني أو الثالث، وقد يقال: يمكنه
الصَّبْرُ إلى مضيِّ الثلاثة فلا يحتاجُ إليها)) اهـ.

٢٣٣/٢

(١) "الهداية": كتاب الحج - باب الإحصار ١/١٨١.

(٢) انظر "إرشاد الساري": باب الإحصار - فصل في بعث الهدي ص ٢٧٧.

(٣) "الهداية": كتاب الحج - باب الإحصار ١/١٨١.

(٤) من ((ويجوز)) إلى ((يوم النَّحر)) ساقط من "الأصل".

(٥) انظر "إرشاد الساري": باب الإحصار - فصل في بعث الهدي ص ٢٧٦.

(٦) "البحر": كتاب الحج - باب الإحصار ٣/٥٩.

الخوفُ جاز، فإن أدركَ الحجَّ فيها) ونِعَمْتُ (وإلاَّ تحلَّ بالعمرة) لأنَّ التحللَ بالذَّبْحِ إنما هو للضَّرورةِ حتَّى لا يمتدَّ إحرامُهُ فيشُقُّ عليه، "زيلعي"^(١).
(وبذبحه يحلُّ) ولو (بلا حلقٍ وتقصيرٍ).....

[١٠٨٥٧] (قوله: الخوف) المرادُ به المانعُ خوفاً أو غيره.

[١٠٨٥٨] (قوله: وإلاَّ) بأنَّ فاتَهُ الحجُّ بفوتِ الوقوف، "ط"^(٢). وهذا لو مُحَصَّراً بالحجِّ،

فلو بالعمرة زالَ إحصارُهُ بقدرته عليها.

[١٠٨٥٩] (قوله: لأنَّ التحللَ) علَّةٌ لقوله: ((جاز)).

[١٠٨٦٠] (قوله: فيشُقُّ) بالتَّصْبِيرِ في جوابِ النفي، "ط"^(٣). وهو من بابِ نصر، فالشينُ

مضمومة.

[١٠٨٦١] (قوله: وبذبحه يحلُّ) في "اللباب": ((ولا يخرجُ من الإحرامِ بمجرّدِ الذَّبْحِ حتَّى

يتحلَّلَ بفعلٍ)) اهـ. أي: من محظوراتِ الإحرامِ ولو بغيرِ حلقٍ، "قاري"^(٤).

قلت: وهذا مخالفٌ لكلام "المصنّف" وغيره مع أنَّه لا تظهرُ له ثمرة، تأمل. وأفاد أنَّه

لو سُرِقَ بعد ذبحه لا شيء عليه، وإن لم يُسَرَقْ تصدَّقَ به، ويضمنُ الوكيلُ قيمةَ ما أكلَ منه

لو غنياً، ويتصدَّقُ بها على الفقراء كما في "اللباب"^(٥).

[١٠٨٦٢] (قوله: ولو بلا حلقٍ وتقصيرٍ) لكن لو فعَلَهُ كان حسناً، وهذا عندهما، وعن

"الثاني" روايتان، في روايةٍ يجبُ أحدهما، وإن لم يفعل فعليه دمٌ، وفي روايةٍ ينبغي أن يفعلَ،

(قوله: لا تظهرُ له ثمرة) أي: للخلاف.

(١) "تبيين الحقائق": كتاب الحج - باب الإحصار ٧٨/٢.

(٢) "ط": كتاب الحج - باب الإحصار ٥٤٤/١.

(٣) "ط": كتاب الحج - باب الإحصار ٥٤٤/١.

(٤) انظر "إرشاد الساري": باب الإحصار - فصل في التحلل ص ٢٨٠.

(٥) انظر "إرشاد الساري": باب الإحصار - فصل في التحلل ص ٢٨٠.

هذا فائدة التعيين، فلو ظَنَّ ذَبْحَهُ ففَعَلَ كالحلال، فظَهَرَ أَنَّهُ لَمْ يُذَبِّحْ أَوْ ذُبِحَ فِي حِلٍّ لَزِمَهُ جَزَاءُ مَا جَنَى.....

وإلا فلا شيء عليه، وهو ظاهر الرواية، كذا في "الحقائق"^(١) عن "مبسوط خواهر زاده" و"جامع المحبوبي"، فلا خلاف على ظاهر الرواية، وفي "السراج": ((وهذا الخلاف إذا أُحصِرَ في الحلِّ، أمّا في الحرم فالحلق واجب)) اهـ.

قال في "الشرنبلالية"^(٢): ((كذا جَزَمَ به في "الجوهرة"^(٣) و"الكافي"^(٤))، وحكاه "البرجندي" عن "المصنف" بقيل فقال: وقيل: إنما لا يجبُ الحلق على قولهما إذا كان الإحصارُ في غيرِ الحرم، أمّا فيه فعليه الحلق)).

[١٠٨٦٣] (قوله: هذا) أي: ما أفادته قوله: ((وبذبحه يحل)) من أنه لا يحلُّ قبل الذبح.

[١٠٨٦٤] (قوله: ففعل كالحلال) أي: كما يفعل الحلال من حلقٍ وطيبٍ ونحو ذلك.

[١٠٨٦٥] (قوله: أو ذبح في حل) محترز قول "المصنف": ((في [٢/ق ٤٦١/ب] الحرم))،

"ط"^(٥).

[١٠٨٦٦] (قوله: لزمه جزاء ما جنى) ويتعدّد بتعدّد الجنايات، "ط"^(٦).

قلت: ولم أر من صرح بذلك، نعم هو ظاهر كلامهم، ولينظر الفرق بينه وبين ما مرّ^(٧) من أنّ المحرم لو نوى الرّفْضَ ففَعَلَ كالحلال على ظنٍّ خروجه من الإحرام بذلك لزمه دمٌ واحدٌ لجميع ما ارتكب؛ لاستناد الكلِّ إلى قصدٍ واحدٍ، وعلّلوا ذلك بأنّ التأويل الفاسد معتبرٌ في دفع

(١) "حقائق المنظومة": كتاب الحج ق ١٣٣/ب.

(٢) "الشرنبلالية": كتاب الحج - باب: محرم أحصر ٢٥٨/١ بتصرف يسير (هامش "الدرر والغرر").

(٣) "الجوهرة النيرة": كتاب الحج - باب الإحصار ٢١٩/١.

(٤) "كافي النسفي": كتاب الحج - باب الإحصار ١/ق ١٩٨/أ.

(٥) "ط": كتاب الحج - باب الإحصار ١/٥٤٤.

(٦) "ط": كتاب الحج - باب الإحصار ١/٥٤٤.

(٧) المقولة [١٠٤٨٠] قوله: ((إلا أن يقصد الرّفْض)).

(و) يَجِبُ (عليه إنَّ حَلَّ من حجَّه) ولو نفلاً (حجَّةً) بالشُّروع (وعمرَةً) للتحلُّل..

الضَّمَانَاتِ الدُّنْيَوِيَّةِ كَالْبَاغِي إِذَا أَتْلَفَ مَالَ الْعَادِلِ أَوْ قَتَلَهُ، وَلَا يَخْفَى اسْتِنَادُ الْكُلِّ هُنَا إِلَى قَصْدِ وَاحِدٍ أَيْضاً، وَلِذَا قَالَ بَعْضُ مُحَشِّي "الزَيْلَعِيِّ": ((يَنْبَغِي عَدَمُ التَّعَدُّدِ هُنَا أَيْضاً)).

[١٠٨٦٧] (قَوْلُهُ: وَيَجِبُ) أَي: يَلْزَمُ، فَيَشْمَلُ الْفَرْضَ الْقَطْعِيَّ كَمَا لَوْ أُحْصِرَ عَنْ حَجَّةِ الْفَرْضِ، وَالْوَاجِبَ الْإِصْطِلَاحِيَّ كَمَا لَوْ أُحْصِرَ عَنِ النَّفْلِ، أَفَادَهُ "ط"^(١).

[١٠٨٦٨] (قَوْلُهُ: وَلَوْ نَفْلاً) أَفَادَ شَمُولَ وَجوبِ الْقَضَاءِ لِلْفَرْضِ، وَالنَّفْلِ، وَالْمُظَنُّونَ، وَالْمُفْسَدَ، وَالْحَجَّ عَنِ الْغَيْرِ، وَالْحَرَّ، وَالْعَبْدَ، إِلَّا أَنَّ وَجوبَ أَداءِ الْقَضَاءِ عَلَى الْعَبْدِ يَتَأَخَّرُ إِلَى مَا بَعْدَ الْعَتَقِ، "لِبَاب" ^(٢). وَالْمُظَنُّونَ هُوَ مَا لَوْ أَحْرَمَ عَلَى ظَنٍّ أَنَّ عَلَيْهِ الْحَجَّ ثُمَّ ظَهَرَ عَدَمُهُ فَأُحْصِرَ، وَصَرَّحَ "الْبَزْدَوِيُّ" وَصَاحِبُ "الْكَشَفِ" ^(٣): ((أَنَّهُ لَا قَضَاءَ عَلَيْهِ))، لَكِنْ صَرَّحَ "السَّرُوحِيُّ" فِي "الْغَايَةِ": ((بَأَنَّ الْأَصَحَّ وَجوبُهُ كَمَا لَوْ أَفْسَدَهُ بِلَا إِحْصَارٍ))، أَفَادَهُ "الْقَارِي" ^(٤).

[١٠٨٦٩] (قَوْلُهُ: بِالشُّرُوعِ) أَي: بِسَبَبِ شُرُوعِهِ فِيهَا، وَفِيهِ أَنَّ هَذَا إِنَّمَا يَظْهَرُ فِي النَّفْلِ، أَمَّا الْفَرْضُ فَهُوَ وَاجِبُ الْقَضَاءِ بِالْأَمْرِ لَا بِالشُّرُوعِ، تَأَمَّلْ.

[١٠٨٧٠] (قَوْلُهُ: لِلتَّحَلُّلِ) لِأَنَّهُ فِي مَعْنَى فَائِثِ الْحَجِّ يَتَحَلَّلُ بِأَفْعَالِ الْعِمْرَةِ، فَإِذَا لَمْ يَأْتِ بِهَا قَضَاهَا، "نَهْر" ^(٥).

وَالْحَاصِلُ: أَنَّ الْمَحْرَمَ بِالْحَجِّ يَلْزِمُهُ الْحَجُّ ابْتِدَاءً، وَعِنْدَ الْعِجْزِ تَلْزِمُهُ الْعِمْرَةُ، فَإِذَا لَمْ يَأْتِ بِهِمَا يَلْزِمُهُ قَضَاؤُهُمَا كَمَا لَوْ أَحْرَمَ بِهِمَا كَمَا فِي "جَامِعِ قَاضِي خَانَ" ^(٦).

(١) "ط": كِتَابُ الْحَجِّ - بَابُ الْإِحْصَارِ ٥٤٤/١.

(٢) انْظُرْ "إِرْشَادُ السَّارِيِّ": بَابُ الْإِحْصَارِ - فَصْلُ فِي قَضَاءِ مَا أَحْرَمَ بِهِ ص-٢٨٣.

(٣) "كَشَفُ الْأَسْرَارِ": بَابُ الْعِزْمَةِ وَالرَّخْصَةِ ٥٧٠/٢-٥٧١.

(٤) انْظُرْ "إِرْشَادُ السَّارِيِّ": بَابُ الْإِحْصَارِ - فَصْلُ فِي قَضَاءِ مَا أَحْرَمَ بِهِ ص-٢٨٣.

(٥) "النَّهْر": كِتَابُ الْحَجِّ - بَابُ الْإِحْصَارِ ق ١٥٧/أ.

(٦) أَي: "شَرْحُهُ" عَلَى "الْجَامِعِ الصَّغِيرِ": كِتَابُ الْحَجِّ - بَابُ فِي الْإِحْصَارِ ١/ق ٧٣/أ.

إِنْ لَمْ يَحُجَّ مِنْ عَامِهِ (وعلى المعتمرِ عمرَةً، و) على (القارِنِ حَجَّةً وعمرتان).....

[١٠٨٧١] (قوله: إِنْ لَمْ يَحُجَّ مِنْ عَامِهِ) أَمَّا لَوْ حَجَّ مِنْهُ لَمْ يَجِبْ مَعَهَا عُمْرَةٌ؛ لِأَنَّهُ لَا يَكُونُ كِفَايَتِ الْحَجِّ، "فَتْح" (١). وَأَيْضاً إِنَّمَا تَجِبُ عُمْرَةٌ مَعَ الْحَجِّ إِذَا حَلَّ بِالذَّبْحِ، أَمَّا إِذَا حَلَّ بِأَفْعَالِ الْعُمْرَةِ فَلَا عُمْرَةَ عَلَيْهِ فِي الْقَضَاءِ، "شرح اللباب" (٢).

(تنبيه)

إِذَا قَضَى الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ إِنْ شَاءَ قِضَاهُمَا بَقِرَانٍ أَوْ إِفْرَادٍ. وَاعْلَمْ أَنَّ نِيَةَ الْقَضَاءِ إِنَّمَا تَلْزُمُ إِذَا تَحَوَّلَتِ السَّنَةُ اتِّفَاقاً لَوْ إِحْصَارُهُ بِحَجٍّ نَفْلٍ، فَلَوْ بِحَجَّةِ الْإِسْلَامِ فَلَا؛ لِأَنَّهَا قَدْ بَقِيَتْ عَلَيْهِ حِينَ لَمْ يُؤَدِّهَا، فَيَنْوِيهَا مِنْ قَابِلٍ، "فَتْح" (٣).

[١٠٨٧٢] (قوله: وعلى المعتمرِ عمرَةً) [٢/٤٦٢ ق/أ] أي: على المعتمرِ إِذَا أُحْصِرَ قَضَاءُ عُمْرَةٍ، وَهَذَا فَرْعٌ تَحْقِيقِ الْإِحْصَارِ عَنْهَا، وَمِنْ فُرُوعِ الْمَسْأَلَةِ مَا لَوْ أَهْلٌ بِنَسَكٍ مَبْهُمٍ فَإِنْ أُحْصِرَ قَبْلَ التَّعْيِينِ كَانَ عَلَيْهِ أَنْ يَبْعَثَ بِهَدْيٍ وَاحِدٍ وَيَقْضِيَ عُمْرَةً اسْتِحْسَاناً، وَفِي الْقِيَاسِ حَجَّةٌ وَعُمْرَةٌ، وَتَمَامُهُ فِي "النَّهْرِ" (٤).

[١٠٨٧٣] (قوله: وعلى القارِنِ حَجَّةً وعمرتان) وَيتَخَيَّرُ فِي الْقَضَاءِ بَيْنَ الْإِفْرَادِ وَالْقِرَانِ كَمَا صَرَّحُوا بِهِ، وَحَقَّقَهُ فِي "الْبَحْرِ" (٥)، فَيُفْرَدُ كَلًّا مِنَ الثَّلَاثَةِ، أَوْ يَجْمَعُ بَيْنَ حَجَّةٍ وَعُمْرَةٍ ثُمَّ يَأْتِي بِعُمْرَةٍ كَمَا فِي "شرح اللباب" (٦).

(قوله: وفي القياسِ حَجَّةٌ وعُمْرَةٌ إلخ) لِأَنَّ إِحْرَامَهُ إِنْ كَانَ لِلْحَجِّ لَزِمَاهُ، فَكَانَ فِيهِ الْإِحْتِيَاظُ، لَكِنَّهُ اسْتِحْسَانٌ مَتَّقِنٌ وَهُوَ الْعُمْرَةُ، فَتَصِيرُ دَيْنًا فِي ذِمَّتِهِ، إِلَى آخِرِ مَا فِي "النَّهْرِ".

(١) "الفتح": كتاب الحج - باب الإحصار ٥٦/٣.

(٢) انظر "إرشاد الساري": باب الإحصار - فصل في قضاء ما أحرم به ص ٢٨٣.

(٣) "الفتح": كتاب الحج - باب الإحصار ٥٧/٣.

(٤) انظر "النهر": كتاب الحج - باب الإحصار ق/١٥٧/أ.

(٥) انظر "البحر": كتاب الحج - باب الإحصار ٥٩/٣.

(٦) انظر "إرشاد الساري": باب الإحصار - فصل في قضاء ما أحرم به ص ٢٨٢.

إحداهما للتحلل (فإن بعث ثم زال الإحصار وقدر على إدراك الهدى والحج) معاً (توجهه) وجوباً (وإلا) يقدر عليهما (لا) يلزمه توجهه، وهي رباعية.....

[١٠٨٧٤] (قوله: إحداهما للتحلل) يشير إلى أن لزوم العمرتين فيما إذا لم يحج من عام الإحصار؛ إذ لو حج من عامه - بأن زال الإحصار بعد الذبح، وقدر على تجديد الإحرام والأداء ففعل - كان عليه عمرة القِران فقط كما في "الفتح"^(١)؛ لأنه لا يكون كفائت الحج، فلا تلزمه عمرة التحلل كما مر^(٢) في المفرد.

قلت: ومثله لو حل بأفعال العمرة كما يفهم مما مر^(٣).

٢٣٤/٢

[١٠٨٧٥] (قوله: توجهه وجوباً) أي: ليؤدي الحج؛ لقدرته على الأصل قبل حصول المقصود بالبدل، "نهر"^(٤). ويفعل بهديه ما شاء، أي: من بيع أو هبة أو صدقة ونحو ذلك، "شرح اللباب"^(٥).

[١٠٨٧٦] (قوله: وإلا يقدر عليهما) أي: على مجموعهما بأن لم يقدر على واحدٍ منهما، أو قدر على الهدى فقط أو الحج فقط.

[١٠٨٧٧] (قوله: لا يلزمه توجهه) أمّا = إذا لم يقدر عليهما أو قدر على الهدى فقط فظاهر، لكنه لو توجه ليتحلل بأفعال العمرة جاز؛ لأنه هو الأصل في التحلل، وفيه سقوط العمرة عنه، = وأمّا إذا قدر على الحج دون الهدى فجواز التحلل قول "الإمام"، وهو الاستحسان؛ لأنه لو لم يتحلل لضاع ماله مجّاناً، وحرمة المال كحرمة النفس، إلا أن الأفضل أن يتوجه، وتماؤه في "النهر"^(٦).

(١) "الفتح": كتاب الحج - باب الإحصار ٥٧/٣.

(٢) المقولة [١٠٨٧١] قوله: ((إن لم يحج من عامه)).

(٣) المقولة [١٠٨٧١] قوله: ((إن لم يحج من عامه)).

(٤) "النهر": كتاب الحج - باب الإحصار ق ١٥٧/أ.

(٥) انظر "إرشاد الساري": باب الإحصار - فصل في زوال الإحصار ص ٢٨١-.

(٦) انظر "النهر": كتاب الحج - باب الإحصار ق ١٥٧/أ.

(ولا إحصار بعدما وقف بعرفة).....

(تنبيه)

لا يُتصورُ في حقِّ المعتمر فقط عدم إدراك العمرة؛ لأنَّ وقتها جميعُ العمر، فلها من الأربع صورتان فقط: أن يُدركَ الهدْيَ والعمرة، أو يُدركَ العمرةَ فقط، وقد علِّمَ حكمُهما، أفادَهُ "الرحمتي"، ونحوُهُ في "اللباب" (١).

(فرغ)

لو بعثَ الهدْيَ ثم زال إحصارُهُ وحدثَ إحصارٌ آخرُ فإنَّ علِّمَ أنه يُدركُ الهدْيَ ونوى به إحصارَهُ الثانيَ جاز وحلٌّ به، وإن لم ينو لم يجز، ولو بعثَ [٢/ق ٤٦٢/ب] هدياً لجزأ صيد، ثم أحصرَ ونوى أن يكونَ لإحصاره جازاً، وعليه إقامة غيره مقامه، "الباب" (٢).

مطلب: "كافي الحاكم" هو جمعُ كلامِ محمدٍ في كتبه الستة كُتبِ ظاهرِ الرواية

[١٠٨٧٨] (قوله: ولا إحصار بعدما وقف بعرفة) فلو وقف بعرفة، ثم عرض له مانع لا يتحلل

بالهدْي، بل يبقى مُحَرِّماً في حقِّ كلِّ شيءٍ إن لم يخلق - أي: بعد دخولِ وقته - وإن حلقَ فهو محرمٌ في حقِّ النساء لا غير إلى أن يطوف للزيارة، فإن مُنِعَ حتَّى مَضَتْ أَيَّامُ النَّحْرِ فعليه أربعة دماء لترك الوقوف بمزدلفة والرَّمْي، وتأخير الطواف، وتأخير الحلق كما في "اللباب" (٣) و"الزيلعي" (٤)

وغيرهما، ونقلَهُ في "البحر" (٥) عن "كافي الحاكم" الذي هو جمعُ كلامِ "محمدٍ" في كتبه الستة التي هي ظاهرُ الرواية، ثم استشكلَهُ في "البحر" (٦): ((بأنَّ واجبَ الحجِّ إذا تركَ لعذرٍ لا شيءَ فيه،

(١) انظر "إرشاد الساري": باب الإحصار - فصل في زوال الإحصار ص ٢٨٢.

(٢) انظر "إرشاد الساري": باب الإحصار - فصل في بعض فروع الإحصار ص ٢٨٢.

(٣) انظر "إرشاد الساري": باب الإحصار - ص ٢٧٥.

(٤) "تبيين الحقائق": كتاب الحج - باب الإحصار ٨١/٢.

(٥) "البحر": كتاب الحج - باب الإحصار ٦٠/٣.

(٦) "البحر": كتاب الحج - باب الإحصار ٦٠/٣ بتصرف.

لِلأَمْنِ مِنَ الْفَوَاتِ (وَالْمَنْوَعِ) لَوْ (بِمَكَّةَ عَنِ الرُّكْنَيْنِ مُحَصَّرٍ) عَلَى الْأَصَحِّ (وَالْقَادِرُ عَلَى أَحَدِهِمَا لَا) أَمَّا عَلَى الْوُقُوفِ.....

حَتَّى لَوْ تَرَكَ الْوُقُوفَ بِمَزْدَلِفَةَ خُوفِ الزَّحَامِ لَا شَيْءَ عَلَيْهِ كَالْحَائِضِ تَتْرَكَ طَوَافَ الصَّدَرِ، وَلَا شَكَّ أَنَّ الْإِحْصَارَ عَذْرٌ))، ثُمَّ أَجَابَ بِ: ((حَمَلٍ مَا هُنَا عَلَى الْإِحْصَارِ بِالْعَدُوِّ لَا مَطْلَقًا، فَإِنَّهُ إِذَا كَانَ بِالْمَرَضِ فَهُوَ سَمَاوِيٌّ يَكُونُ عَذْرًا فِي تَرْكِ الْوَاجِبَاتِ، بِخِلَافِ مَا كَانَ مِنْ قَبْلِ الْعَبْدِ، فَإِنَّهُ لَا يُسْقِطُ حَقَّ اللَّهِ تَعَالَى كَمَا فِي التَّيْمَمِ)) اهـ. وَنَقَلَهُ فِي "النَّهْرِ"^(١)، وَبِهِ جَزَمَ "الْمُقَدَّسِيُّ" فِي "شرح نظم الكنز"، وَذَكَرَ مِثْلَهُ فِي جَنَائِاتِ "شرح اللُّبَابِ"^(٢).

قُلْتُ: وَلَا تَرَدُّ مَسْأَلَةُ تَرْكِ الْوُقُوفِ لَخُوفِ الزَّحَامِ؛ لِمَا مَرَّ^(٣) فِي التَّيْمَمِ أَنَّ الْخُوفَ إِنْ لَمْ يَنْشَأْ بِسَبَبٍ وَعِيدِ الْعَبْدِ فَهُوَ سَمَاوِيٌّ.

[١٠٨٧٩] (قَوْلُهُ: لِلأَمْنِ مِنَ الْفَوَاتِ^(٤)) فِيهِ أَنَّ الْمُعْتَمِرَ كَذَلِكَ؛ لِأَنَّ الْعِمْرَةَ لَا تَتَوَقَّعُ^(٥) مَعَ تَحْقُوقِ الْإِحْصَارِ فِيهَا، وَأُجِيبَ بِأَنَّ الْمُعْتَمِرَ يَلْزُمُهُ ضَرَرٌ بِامْتِدَادِ الْإِحْرَامِ فَوْقَ مَا التَّزَمَهُ، وَلَا يُمْكِنُ أَنْ يَتَحَلَّلَ بِالْحَلْقِ فِي يَوْمِ النَّحْرِ فَلَهُ الْفَسْخُ، أَمَّا الْحَاجُّ فَيُمْكِنُهُ ذَلِكَ، فَلَا حَاجَةَ إِلَى التَّحَلُّلِ بِالْهَدْيِ مِنْ غَيْرِ عَذْرِ، أَفَادَهُ "الزَّيْلَعِيُّ"^(٦)، لَكِنْ قِيلَ: لَيْسَ لَهُ أَنْ يَحْلُقَ فِي مَكَانِهِ فِي الْحَلِّ، بَلْ يُؤَخَّرُهُ إِلَى مَا بَعْدَ طَوَافِ الزِّيَارَةِ، وَقِيلَ: لَهُ ذَلِكَ، وَفِي "غَايَةِ الْبَيَانِ" عَنْ "الْعَتَّابِيِّ": ((أَنَّهُ الْأَظْهَرُ)).

[١٠٨٨٠] (قَوْلُهُ: عَلَى الْأَصَحِّ) مُقَابِلُهُ مَا رُوِيَ عَنْ "الْإِمَامِ" مِنْ أَنَّهُ لَا إِحْصَارَ فِي مَكَّةَ

الْيَوْمَ؛ لِأَنَّهَا دَارُ إِسْلَامٍ.

[١٠٨٨١] (قَوْلُهُ: وَالْقَادِرُ عَلَى أَحَدِهِمَا إلخ) تَصْرِيحٌ بِمَفْهُومِ قَوْلِهِ: ((وَالْمَنْوَعُ بِمَكَّةَ

(١) "النهر": كتاب الحج - باب الإحصار ق ١٥٧/ب.

(٢) انظر "إرشاد الساري": فصل في الجنائيات في الوقوف بمزدلفة ص ٢٣٩.

(٣) المقولة [٢٠٦٧] قوله: ((ثُمَّ إِنْ مَنَعَهُ الْخُوفُ إلخ)).

(٤) فِي "أ" وَ"ب": ((مِنَ الْفَوَاتِ)).

(٥) فِي "م": ((لَا تَتَوَقَّعُ)).

(٦) "تبيين الحقائق": كتاب الحج - باب الإحصار ٨١/٢.

فَلْتَمَامِ حَجَّهِ بِهِ، وَأَمَّا عَلَى الطَّوَافِ فَلِتَحْلُلِهِ بِهِ كَمَا مَرَّ.....

عن الرُّكْنَيْنِ مُحْصَرًا))، وذكره بعد قوله: ((ولا إحصار بعدما وقف بعرفة)) من قبيل ذكر الأعم بعد الأنحص، فليس بتكرار محض.

[١٠٨٨٢] (قوله: فلتَمَامِ حَجَّهِ بِهِ) قالوا: [٢/٤٦٣ق/أ] المأمور بالحج إذا مات بعد الوقوف

بعرفة قبل طواف الزيارة يكون مجزئاً، "بحر"^(١). وقدّمنا^(٢) الكلام فيه أول كتاب الحج.

[١٠٨٨٣] (قوله: وَأَمَّا عَلَى الطَّوَافِ) سمّاه أحد ركني الحج باعتبار الصورة، وإلا فالطواف

الرُّكْنُ هو ما يقع بعد الوقوف، ولا وقوف هنا، أفادة "ط"^(٣).

[١٠٨٨٤] (قوله: فَلِتَحْلُلِهِ بِهِ) لأنّ فائت الحج يتحلل به، والدّم بدلّ عنه في التحلل، فلا حاجة

إلى الهدى، "زيلعي"^(٤). وفي "شرح الباب"^(٥): ((أنه يكون في معنى فائت الحج، فيتحلل

عن إحرامه بعد فوت الوقوف بأفعال العمرة، ولا دم عليه ولا عمرة في القضاء)) اهـ.

فالاقتصار على ذكر الطواف لأنّه ركن العمرة، وإلا فلا يحصل التحلل بمجرّد الطواف،

بل لا بدّ معه من السّعي والحلق، وإليه أشار بقوله: ((كما مرّ))^(٦)، أي: في قول "المصنّف":

((وإلاّ تحلل بالعمرة))، وكذا مرّ^(٧) قبل باب القرآن في قوله: ((ومن لم يقف فيها فات حجّه،

فطاف وسعى وتحلل وقضى من قابل))، وتقدّم الكلام عليه هناك.

(تنبيه)

أسقط "المصنّف" من هنا باب الفوات المذكور في "الكنز" وغيره اكتفاءً بما ذكره قبل باب

(١) "البحر": كتاب الحج - باب الحج عن الغير ٧١/٣ بتصرف.

(٢) المقولة [٩٦٥٨] قوله: ((وهما ركنان)).

(٣) "ط": كتاب الحج - باب الإحصار ٥٤٥/١.

(٤) "تبيين الحقائق": كتاب الحج - باب الإحصار ٨١/٢.

(٥) انظر "إرشاد الساري": باب الإحصار - فصل في قضاء ما أحرم به إذا حلّ المحصر ص ٢٨٣.

(٦) ص ٣٧١ - "در".

(٧) ص ١٦١ - "در".

﴿باب الحج عن الغير﴾

الأصل أن كل من أتى.....

القرآن، وقد عُلِمَ أنَّ الأسباب الموجبة لقضاء الحج أربعة: القوات، والإحصار عن الوقوف - والفرق بينهما في كيفية التحلل - والثالث الإفساد بالجماع وإن لزمه المضي في فاسده، والرابع الرّفْض، وفروعه مذكورة في الباب السابق، والله تعالى أعلم.

﴿باب الحج عن الغير﴾

اعترض في "الفتح"^(١): ((بأن إدخال آل على الغير غير واقع على وجه الصحة، بل هو ملزوم الإضافة)) اهـ.

مطلب في دخول "آل" على "غير"

لكن قال بعض أئمة النحاة: منع قوم دخول الألف واللام على غير وكل وبعض، وقالوا: هذه كما لا تتعرف بالإضافة لا تتعرف بالألف واللام، وعندي أنها تدخل عليها، فيقال: فعل الغير كذا، والكل خير من البعض، وهذا لأن الألف واللام هنا ليست للتعريف، ولكنها المعاقبة للإضافة؛ لأنه قد نص أن غيراً تتعرف بالإضافة في بعض المواضع. ثم إن الغير قد يحمل

٢٣٥/٢

﴿باب الحج عن الغير﴾

(قوله: لأنه قد نص أن غيراً تتعرف بالإضافة في بعض المواضع إلخ) لا يصلح تعليلاً لما قبله؛ إذ هو على أنها ليست للتعريف، ولا دخل لتعرف ((غير)) في بعض المواضع، ولعل المراد بقوله: ((تتعرف)): تخصص، والمناسب إبداله به، على أن المعاقبة للإضافة لا تصلح دليلاً لدخولها؛ لأنها لا تعاقب إضافة التخصيص مثل: سيوى وحسب، فإنهما يُضافان ولا تدخلهما آل. اهـ من "السندي".

(قول "الشارح": الأصل أن كل من أتى بعبادة ما إلخ) قال "السندي" نقلاً عن الشيخ "أبي الحسن السندي" في "حاشية فتح القدير": ((لا يخفى أن "المصنف" - يعني: صاحب "الهداية" - جعل هذا الجعل أصلاً في باب الحج عن الغير، وهو غير ظاهر؛ لأن الحج عن الغير من قبيل النيابة في العمل، والنيابة تعتمد انتقال

(١) "الفتح": كتاب الحج - باب الحج عن الغير ٦٥/٣.

بعبادة ما.....

على الضدّ، والكلّ على الجملة، والبعض على الجزء، فيصلح دخول الألف واللام عليه أيضاً من هذا الوجه، يعني: أنّها تتعرّف على طريقة حمل النّظير على النّظير، [٢/ق ٤٦٣/ب] فإنّ الغير نظير الضدّ، والكلّ نظير الجملة، والبعض نظير الجزء، وحمل النّظير على النّظير سائغ شائع في لسان العرب كحمل الضدّ على الضدّ كما لا يخفى على من تتبّع كلامهم، وقد نصّ العلامة "الرمخشري" على وقوع هذين الحملين وشيوعهما في لسانهم في "الكشاف"، أفاده "ابن كمال".

مطلب في إهداء ثواب الأعمال للغير

[١٠٨٨٥] (قوله: بعبادة ما) أي: سواء كانت صلاة، أو صوماً، أو صدقة، أو قراءة، أو ذكراً،

العمل من النائب إلى الأصل، حتّى كأنّ الأصل هو الذي فعله، ولذا يسقط به الفرض عن ذمّته، ومرجعها إلى أنّ الشارع كما جعل مباشرة الشخص بالفعل طريقاً إلى تحصيل عمله كذلك جعل مباشرة نائبه طريقاً إلى تحصيل عمله فيما جوّز فيه تسهلاً ورحمةً، ولا يخفى أنّه كما أنّ للشارع أن يكلفه بما شاء ولا مزاحم له في التّكليف كذلك له أن يجعل طريق تحصيل ذلك بما يريد، ففيما جوّز فيه النيابة جعل النائب طريقاً لتحصيل عمل الأصل، فصار العمل فيه مضافاً إلى الأصل، ويكون من جملة سعيه، وتكون مباشرة النائب طريقاً إلى حصوله كالمباشرة بنفسه، وهذا هو الذي يفيدّه قوله: ثمّ ظاهر المذهب أنّ الحجّ يقع عن المحجّوج عنه، وبذلك تشهد الأحاديث الواردة في هذا الباب، وهذا بخلاف جعل ثواب عمله لغيره، فإنّ ذلك لا يسقط به الفرض عن ذمّته، ولا يتنقل به العمل من الجاعل إليه، فينبغي بؤن بعيد، فلذلك يجوز جعل الثّواب في عمل لا تجري فيه النيابة عندهم كالصلاة والصوم، وكذا يمكن العكس عقلاً؛ إذ يجوز أن يمنع الشارع في عمل أن يجعل الإنسان ثوابه لغيره ويجوز فيه النيابة؛ لأنّ النيابة ليست من باب جعل ثواب العمل لغيره بعد أن يكون العمل لأحد، بل من باب تحصيل العمل، فيحصل بها عمل ذلك الغير على الوجه الذي شرّعه الله تعالى له في أصول عمله، فحينئذٍ جعل أحدهما أصلاً للآخر بعيداً، وكما لا تظهر الأصالة على ظاهر المذهب كذلك لا تظهر على رواية "محمد"، وهي أنّ الحجّ عن الحاجّ وللأمر ثواب النفقة؛ إذ ليس على تلك الرواية جعل أحد ثواب عمله للآخر، بل هناك يحصل للأمر ثواب عمله الذي هو الإنفاق، وليس له ثواب الحجّ الذي هو عمل غيره)) اهـ.

أو طوافاً، أو حجاً، أو عمرةً أو غير ذلك من زيارة قبور الأنبياء عليهم الصلاة والسلام والشهداء والأولياء والصالحين، وتكفين الموتى وجميع أنواع البرِّ كما في "الهندية"^(١)، "ط"^(٢). وقدّمنا^(٣) في الزكاة عن "التارخانية" عن "المحيط": ((الأفضل لمن يتصدق نفلاً أن ينوي لجميع المؤمنين والمؤمنات؛ لأنها تصل إليهم، ولا ينقص من أجره شيء)) اهـ.

وفي "البحر"^(٤) بحثاً: ((أنَّ إطلاقهم شامل للفريضة، لكن لا يعود الفرض في ذمته؛ لأنَّ عدم الثواب لا يستلزم عدم السقوط عن ذمته)) اهـ.

على أنَّ الثواب لا ينعدم كما علمت، وسندكر^(٥) فيما لو أهلَّ بحج عن أبويه أنه قيل: إنَّه يُجزيه عن حج الفرض، وهذا يؤيد ما بحثه في "البحر"، ويؤيده أيضاً قوله في "جامع الفتاوى"^(٦): ((وقيل: لا يجوز في الفرائض))، وبحث أيضاً: ((أنَّ الظاهر أنه لا فرق بين أن ينوي به عند الفعل للغير، أو يفعله لنفسه ثم يجعل ثوابه لغيره لإطلاق كلامهم)) اهـ.

قلت: وإذا قلنا بشموله للفريضة أفاد ذلك؛ لأنَّ الفرض ينويه عن نفسه، فإذا صحَّ جعل ثوابه لغيره دلَّ على أنه لا يلزم في وصول الثواب أن ينوي الغير عند الفعل، وقدّمنا^(٧) في آخر الجناز قبيل باب الشهيد عن "ابن القيم الحنبلي": ((أنَّه اختلَفَ عندهم في أنه هل يُشترط نية الغير عند الفعل؟ فقيل: لا؛ لكون الثواب له، فله التبرُّع به لمن أراد، وقيل: نعم، وهو الأولى؛ لأنَّه إذا وقَّع له لم يُقبل انتقاله عنه))، وقدّمنا^(٨) عنه أيضاً: ((أنَّه لا يُشترط في الوصول أن يُهديه بلفظه

(١) "الفتاوى الهندية": كتاب المناسك - الباب الرابع عشر في الحج عن الغير ٢٥٧/١.

(٢) "ط": كتاب الحج - باب الحج عن الغير ٥٤٥/١.

(٣) المقولة [٨٦٥١] قوله: ((والمال قائم)).

(٤) "البحر": كتاب الحج - باب الحج عن الغير ٦٤/٣ بتصرف يسير.

(٥) المقولة [١٠٩٦٤] قوله: ((بخلاف ما لو أهل)).

(٦) "جامع الفتاوى": كتاب الحج ق ٢٣/ب بتصرف.

(٧) المقولة [٧٦٨١] قوله: ((ويقرأ يس)).

(٨) المقولة [٧٦٨١] قوله: ((ويقرأ يس)).

كما لو أعطى فقيراً بنية الزكاة؛ لأنَّ السَّنة لم تَشترطْ ذلك في حديث الحجِّ عن الغير^(١) ونحوه، نعم لو فعله بنفسه ثمَّ نوى جعلَ ثوابه لغيره لم يَكفِ، كما لو نوى أنْ يَهَبَ أو يُعْتِقَ أو يتصدَّقَ، وأنَّه يصحُّ إهداءُ نصفِ الثواب أو ربعه، [٢/ق ٤٦٤/أ] ويوضحه أنه لو أهدى الكلَّ إلى أربعة يحصلُ لكلِّ ربعه^(٢)، وتمامه هناك.

مطلبٌ في مَنْ أَخَذَ في عِبَادَتِهِ شيئاً من الدُّنيا

(تنبيه)

قال في "البحر"^(٣): ((ولم أرَ حكمَ مَنْ أَخَذَ شيئاً من الدنيا ليجعلَ شيئاً من عبادته للمعطي، وينبغي أنْ لا يصحَّ ذلك)) اهـ. أي: لأنَّه إنْ كان أَخَذَهُ على عِبادَةٍ سابقةٍ يكونُ ذلك بيعاً لها، وذلك باطلٌ قطعاً، وإنْ كان أَخَذَ ليعملَ يكونُ إجارةً على الطاعة، وهي باطلةٌ أيضاً كما نصَّ عليه في المتون والشُّروح والفتاوى، إلّا فيما استثناه المتأخرون من جواز الاستئجار على التعليم والأذان والإمامة، وعلَّوه بالضرورة وخوفِ ضياع الدِّين في زماننا لانقطاع ما كان يُعطى من بيتِ المال.

وبه علِّمَ أنَّه لا يجوزُ الاستئجارُ على الحجِّ عن الميت لعدمِ الضرورة كما يأتي^(٣) بيانه في هذا الباب، ولا على التلاوة والذِّكْر لعدمِ الضرورة أيضاً، وتأمُّ الكلام على ذلك في رسالتنا

(١) أخرجه مالك ٣٠٧/١ كتاب الحج - باب الحج عمن يحج عنه، وأحمد ٢١٢/١، ٢١٣، ٢٥١، ٣٢٩، ٣٤٦، ٣٥٩، والبخاري (١٥١٣) كتاب الحج - باب وجوب الحج وفضله، ومسلم (١٣٣٤) كتاب الحج - باب الحج عن العاجز لزمانة أو هَرَمٍ ونحوهما أو للموت، وأبو داود (١٨٠٩) كتاب المناسك - باب الرجل يحج مع غيره، والترمذي (٩٢٨) كتاب الحج - باب ما جاء في الحج عن الشيخ والكبير والميت، والنسائي ١١٨/٥ - ١١٩ كتاب المناسك - باب حج المرأة عن الرجل، وابن ماجه (٢٩٠٩) كتاب المناسك - باب الحج عن الحي إذا لم يستطع، والدارمي ٤٦٨/١ كتاب الحج - باب في الحج عن الحي، وابن حبان (٣٩٨٩) كتاب الحج - باب الحج والاعتماد عن الغير، كلُّهم من حديث عبد الله بن عباس رضي الله عنهما مرفوعاً.

(٢) "البحر": كتاب الحج - باب الحج عن الغير ٦٤/٣.

(٣) المقولة [١٠٩٢١] قوله: ((لم يجز حجه عنه)).

له جَعْلُ ثوابها لغيره وإن نواها عند الفعل لنفسه لظاهر الأدلة، وأمّا قوله تعالى: ﴿وَأَنْ لَّيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى﴾ [النجم - ٣٩] أي: إلا إذا وهبهُ له.....

"شفاء العليل وبلّ الغليل في بطلان الوصية بالختومات والتهاليل"^(١)، فافهم.

[١٠٨٨٦] (قوله: له جَعْلُ ثوابها لغيره) أي: خلافاً للمعتزلة في كلّ العبادات، ولـ "مالك"

و"الشافعي" في العبادات البدنية المحضة كالصلاة والتلاوة، فلا يقولان بوصولها بخلاف غيرها كالصدقة والحج، وليس الخلاف في أنّ له ذلك أو لا كما هو ظاهر اللفظ، بل في أنّه ينجعل بالجعل أو لا بل يلغو جعله - أفاده في "الفتح"^(٢) - أي: الخلاف في وصول الثواب وعدمه.

[١٠٨٨٧] (قوله: لغيره) أي: من الأحياء والأموات، "بحر"^(٣) عن "البدائع"^(٤).

قلت: وشمل إطلاق الغير النبي ﷺ، ولم أر من صرح بذلك من أئمتنا، وفيه نزاع

طويل لغيرهم، والذي رجّحه الإمام "السبكي" وعامة المتأخرين منهم الجواز كما بسطناه^(٥) آخر الجنائز، فراجع.

[١٠٨٨٨] (قوله: وإن نواها إلخ) قدّمنا^(٦) الكلام عليه قريباً.

[١٠٨٨٩] (قوله: لظاهر الأدلة) علّة لقوله: ((له جَعْلُ ثوابها لغيره))، وهو من إضافة الصفة

للموصوف، أي: للأدلة الظاهرة، أي: الواضحة الجليّة، فالظهور بالمعنى اللغوي لا الأصولي؛ لأنّ الأدلة فيه متواترة قطعية الدلالة على المراد لا تحتلّ التأويل كما تعرفه.

[١٠٨٩٠] (قوله: أي: إلا إذا وهبهُ) جواب قوله: ((وأمّا))، وأسقط الفاء من جوابها وهو

لا يسقط إلا في ضرورة الشعر كقوله: [طويل]

(١) انظر ١٥٤/١ وما بعدها (ضمن "مجموعة رسائل ابن عابدين").

(٢) "الفتح": كتاب الحج - باب الحج عن الغير ٦٥/٣.

(٣) "البحر": كتاب الحج - باب الحج عن الغير ٦٣/٣.

(٤) "البدائع": كتاب الحج - الحج عن الغير ٢١٢/٢.

(٥) المقولة [٧٦٨١] قوله: ((ويقرأ يس)).

(٦) المقولة [١٠٨٨٥] قوله: ((بعبادة ما)).

كما حققه "الكمال".....

فَأَمَّا الْقِتَالُ لَا قِتَالَ لَدَيْكُمْ^(١) [٢/ق ٤٦٤/ب]

كما في "المغني"^(٢)، وأجاب عن قوله تعالى — ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ آسَوْدَتْ وُجُوهُهُمْ أَكْفَرْتُمْ﴾ [آل عمران - ١٠٦] - ((بأن الأصل: فيقال لهم أكفرتُمْ، فحُذِفَ القولُ استغناءً عنه بالمقول، فَبَعَثَهُ الفاء في الحذف))، قال: ((وربَّ شيءٍ يصحُّ تبعاً ولا يصحُّ استقلالاً كالحاجِّ عن غيره يصلي عنه ركعتي الطَّواف، ولو صلى أحدٌ عن غيره ابتداءً لا يصحُّ على الصحيح)) انتهى.
وكذلك الجوابُ هنا محذوفٌ مع الفاء استغناءً عنه بـ ((أي)) المفسِّرة له، والتقدير: وأمَّا قوله تعالى فمؤوِّلٌ، أي: إلَّا إذا وهَّبه، على أنَّ "الدماميَّ"^(٣) اختارَ جوازَ حذفِ الفاء في سَعَةِ الكلام، واستشهدَ له بالأحاديث والآثار.

[١٠٨٩١] (قوله: كما حققه "الكمال"^(٤)) حيث قال ما حاصله: ((أنَّ الآية وإن كانت ظاهرة فيما قاله المعتزلة لكنَّ يَحْتَمِلُ أَنَّهَا منسوخةٌ أو مقيَّدةٌ، وقد ثَبَتَ ما يُوجِبُ المصيرَ إلى ذلك، وهو ما صحَّ عنه ﷺ: ((أَنَّهُ ضَحَّى بِكَبْشَيْنِ أَمْلَحَيْنِ أَحَدُهُمَا عَنْهُ وَالْآخَرُ عَنْ أُمَّتِهِ))^(٥)، فقد رُوِيَ

(١) البيت للحارث بن خالد المخزومي، وعجزه:

ولكنَّ سيراً في عراض المواكب

أنشده له المبرد في "المقتضب" ٧١/٢، وابن يعيش في "شرح المفصل" ١٣٤/٧، وابن هشام في "المغني" ص ٨٠، والسيوطي في "الأشباه والنظائر" ١٥٣/٢، والبغدادِي في "خزانة الأدب" ٤٥٢/١.

(٢) "مغني اللبيب": مسرد الأدوات - الكلام على ((أمَّا)) بالفتح والتشديد ص ٨٠.

(٣) "تحفة الغريب في شرح مغني اللبيب": الباب الأول في تفسير المفردات ١٢١/١.

(٤) "الفتح": كتاب الحج - باب الحج عن الغير ٦٥/٣-٦٦.

(٥) من حديث عائشة وأبي هريرة رضي الله عنهما أخرجه أحمد ٢٢/٤، وابن ماجه (٣١٢٢) كتاب الأضاحي - باب

أضاحي رسول الله ﷺ، والحاكم ٢٢٨/٤ كتاب الأضاحي، وسكت عنه.

ومن حديث جابر رضي الله عنه أخرجه أحمد ٣٦٢/٣، ٣٧٥، وأبو داود (٢٧٩٥) كتاب الضحايا - باب ما يستحب من

الضحايا، وابن ماجه (٣١٢١) كتاب الأضاحي - باب أضاحي رسول الله ﷺ، والحاكم ٤٦٧/١ كتاب المناسك، =

هذا عن عدة من الصحابة، وانتشر مخرجه، فلا يعد أن يكون مشهوراً يجوز تقييد الكتاب به بما لم يجعله صاحبه لغيره، وروى "الدارقطني"^(١): أن رجلاً سأل عليه الصلاة والسلام فقال: كان لي أبوان أبرهما حال حياتهما، فكيف لي ببرهما بعد موتهما؟ فقال ﷺ: «إن من البر بعد الموت أن تصلي لهما مع صلاتك، وأن تصوم لهما مع صومك»، وروى أيضاً عن "علي" عنه ﷺ قال: «من مر على المقابر وقرأ ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ [الإخلاص - ١] إحدى عشرة مرة، ثم وهب أجرها للأموات أعطي من الأجر بعدد الأموات»^(٢)، وعن "أنس" قال: يا رسول الله، إنا نتصدق عن موتانا ونحج عنهم وندعو لهم، فهل يصل ذلك لهم؟ قال: «نعم، إنه يصل إليهم، وإنهم ليفرحون به كما يفرح أحدكم بالطبق إذا أهدي إليه» رواه "أبو حفص العكبري"^(٣)، وعنه أنه ﷺ قال: «اقرأوا على موتاكم يس»، رواه "أبو داود"^(٤)، فهذا كله ونحوه مما تركناه خوفاً

= وقال: صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه، وأبو يعلى (١٧٩٢). وأورده الهيثمي في "المجمع" ٢٢/٤ وقال: رواه أبو يعلى، وإسناده حسن.

ومن حديث أبي رافع رافع رافع أخرجه أحمد ٣٩١/٦ - ٣٩٢، والبخاري (١٢٠٨)، والطبراني في "الكبير" (٩٢٠)، والحاكم ٣٩١/٢ وقال: صحيح الإسناد ولم يخرجاه. وأورده الهيثمي في "المجمع" ٢٢/٤ كتاب الأضاحي.

ومن حديث أنس رافع أخرجه الدارقطني ٣٨٥/٤ كتاب الصيد والذباح، وأبو يعلى (٣١١٨)، وفي الباب عن أبي طلحة، وأبي سعيد، وحذيفة بن أسيد، وأبي الدرداء رافع. وانظر "نصب الراية" ١٥٢/٣ كتاب الحج - باب الحج عن الغير.

(١) لم نثر على الحديث في "سنن الدارقطني"، وأخرج بنحوه ابن أبي شيبة في "المصنف" ٢٦١/٣ كتاب الجنائز - باب ما يتبع الميت بعد موته، والذهبي في "سير أعلام النبلاء" ٢٨٦/٨، والواسطي في "تاريخ واسط" ١٨٨/١، وذكره مسلم ١٦/١ المقدمة - باب الإسناد من الدين، وانظر "شرح صحيح مسلم" للنووي ٤٨/١.

(٢) ذكره المتقي الهندي في "كنز العمال" ٦٥٥/١٥ (٤٢٥٩٦)، وعزاه للرافعي في "تاريخه"، ولعله في "التدوين في تاريخ قروين"، له. وأورده العجلوني في "كشف الخفاء" ٢٨٢/٢، والدليمي في "الفردوس" ٣٨/٤ (٥٦٠٨).

(٣) لم نثر على تخريج الحديث فيما بين أيدينا من المصادر الحديثية، وذكره الإمام العيني في "البنية" ٤٢٣/٤، والكمال بن الهمام في "فتح القدير" ٦٦/٢، والشرنبلالي في "مراقي الفلاح" ص ٣٥٣، وقالوا: ((رواه أبو حفص الكبير العكبري)).

(٤) في "سننه" (٣١٢١) كتاب الجنائز - باب القراءة عند الميت، وأخرجه أحمد ٢٦٠/٥، وابن أبي شيبة ٢٣٧/٣، =

أو اللام بمعنى على كما في ﴿وَلَهُمُ اللَّعْنَةُ﴾ [غافر- ٥٢]،

الإطالة يبلغ القدر المشترك بينه - وهو النفع بعمل الغير - مبلغ التواتر، وكذا ما في الكتاب العزيز من الأمر بالدعاء للوالدين، ومن الإخبار باستغفار الملائكة للمؤمنين قطعي في حصول النفع، فيخالف [٢/٤٦٥ق/أ] ظاهر الآية التي استدلوا بها؛ إذ ظاهرها أن لا ينفع استغفار أحد لأحد بوجه من الوجوه؛ لأنه ليس من سعيه، فقطعنا بانتفاء إرادة ظاهرها، فقيدناها بما لم يهبه العامل، وهذا أولى من النسخ؛ لأنه أسهل؛ إذ لم يطل بعد الإرادة، ولأنها من قبيل الإخبار ولا نسخ في الخبر)) اهـ.

[١٠٨٩٢] (قوله: أو اللام بمعنى على) جواب آخر، وردّه "الكمال"^(١): ((بأنه بعيد من ظاهر الآية ومن سياقها، فإنه وعظ للذي تولّى وأعطى قليلاً وأكثى)) اهـ. وأيضاً فإنها تكرر مع قوله تعالى: ﴿الْأَنْزَارُ وَزُرَّتْ وَزُرَّتْ آخَرَى﴾ [النجم - ٣٨].

وأجيب بأجوبة أخر ذكرها "الزيلعي"^(٢) وغيره، منها: ((النسخ بأية ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا وَاتَّبَعَتْهُمْ ذُرِّيَّتُهُمْ بِإِيمَانٍ﴾ [الطور - ٢١]، وعلمت ما فيه، ومنها أنها خاصة بقوم موسى وإبراهيم عليهما السلام؛ لأنها حكاية عما في صُحفهما، ومنها أن المراد بالإنسان الكافر، ومنها أنه ليس له^(٣) من طريق العدل وله من طريق الفضل، ومنها أنه ليس له إلا سعيه، لكن قد يكون سعيه بمباشرة أسبابه بتكثير الإخوان وتحصيل الإيمان))، وأما قوله عليه الصلاة والسلام: ((إذا مات ابن آدم انقطع عمله

= والنسائي في "عمل اليوم والليلة" (١٠٧٤)، وابن ماجه (١٤٤٨) كتاب الجنائز - باب ما جاء فيما يقال عند المريض، والحاكم في "المستدرک" ٥٦٥/١، والبيهقي في "السنن الكبرى" ٣٨٣/٣ كتاب الجنائز - باب ما يستحب من قراءته عنده، وابن حبان (٣٠٠٢) كتاب الجنائز - فصل في المحتضر، كلهم من حديث معقل بن يسار رضي الله عنه، وفي الباب عن أبي ذر، وأبي الدرداء رضي الله عنهما.

(١) "الفتح": كتاب الحج - باب الحج عن الغير ٦٦/٣.

(٢) "تبيين الحقائق": كتاب الحج - باب الحج عن الغير ٨٤/٢.

(٣) ((له)) ليست في "ب" و"م" و"ن".

ولقد أفصح "الزاهدي" عن اعتزاله هنا، والله الموفق.

(العبادة المالية).....

«إلا من ثلاث»^(١) فلا يدلُّ على انقطاع عملٍ غيره، والكلام فيه، "زيلعي"^(٢). وأما قوله عليه الصلاة والسلام: «لا يصوم أحدٌ عن أحدٍ، ولا يصلي أحدٌ عن أحدٍ»^(٣) فهو في حقَّ الخروج عن العُهدة لا في حقَّ الثواب كما في "البحر"^(٤).

[١٠٨٩٣] (قوله: ولقد أفصح "الزاهدي" إلخ) حيثُ قال في "المجتبى" بعد ذكره عبارة "الهداية"^(٥): ((قلتُ: ومذهبُ أهلِ العدل والتوحيد أنه ليس له ذلك إلخ))، فعَدَلَ عن "الهداية"، وسَمَّى أهلَ عقيدته بأهلِ العدل والتوحيد؛ لقولهم بوجوب الأصلح على الله تعالى وأنه لو لم يفعل ذلك لكان جوراً منه تعالى، ولقولهم بنفي الصفات، وأنه لو كان له صفاتٌ قديمةٌ لتعدَّدَ القدماءُ، والقديمُ واحدٌ، وبيانُ إبطالِ عقيدتهم الزائغة في كتب الكلام، وقد نقلَ كلامه في "معراج الدِّرية" وتكفَّلَ برده، وكذلك الشيخُ "مصطفى الرَّحمتي" في "حاشيته"، فقد أطلَّ وأطابَ وأوضح الخطأ من الصواب.

[١٠٨٩٤] (قوله: والله الموفق) لا يخفى على ذوي الأفهام ما فيه من حسن الإيهام.

مطلبٌ في الفرق بين العبادة والقربة والطاعة

[١٠٨٩٥] (قوله: العبادة) قال الإمام "اللامبشي": ((العبادة: [٢/٤٦٥ق/ب] عبارة عن الخضوع والتذلل، وحدثها: فعلٌ لا يرادُّ به إلا تعظيمُ الله تعالى بأمره. والقربة: ما يُتقَرَّبُ به إلى الله تعالى فقط أو مع الإحسانِ للناسِ كبناءِ الرِّباط والمسجد. والطاعة: ما يجوزُ لغيرِ الله تعالى،

(١) تقدَّم تخريجه ص ٣٣.

(٢) "تبيين الحقائق": كتاب الحج - باب الحج عن الغير ٨٥/٢.

(٣) تقدَّم تخريجه ٣٦١/٦.

(٤) "البحر": كتاب الحج - باب الحج عن الغير ٦٣/٣.

(٥) وهي: ((أن الإنسان له أن يجعل ثواب عمله لغيره صلاة أو صوماً أو صدقة أو غيرها عند أهل السنة والجماعة ...))، انظر "الهداية": كتاب الحج - باب الحج عن الغير ١٨٣/١.

كزكاة وكفارة (تقبل النيابة) عن المكلف (مطلقاً) عند القدرة والعجز ولو النائب ذمياً؛ لأن العبرة لنية الموكل ولو عند دفع الوكيل (والبدنية) كصلاة.....

وهي موافقة الأمر، قال تعالى: ﴿أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِيَ الْأَمْرِ مِنْكُمْ﴾ [النساء - ٥٩] اهـ ملخصاً من "ط" (١) عن "أبي السعود" (٢).

[١٠٨٩٦] (قوله: كزكاة) أي: زكاة مال، أو نفس كصدقة الفطر، أو أرض كالعشر، ودخل في الكاف النفقات، وأشار إلى أن المراد بالمالية ما كان عبادة محضة، أو عبادة فيها معنى المؤنة، أو مؤنة فيها معنى العبادة كما عُرف في الأصول.

[١٠٨٩٧] (قوله: وكفارة) أي: بأنواعها من إعتاق وإطعام وكسوة، "بحر" (٣).

[١٠٨٩٨] (قوله: تقبل النيابة) الأصل فيه أن المقصود من التكاليف الابتلاء والمشقة، وهي في البدنية بإتعايب النفس والجوارح بالأفعال المخصوصة، وبفعل نائبه لا تتحقق المشقة على نفسه، فلم تجز النيابة مطلقاً لا عند العجز ولا القدرة، وفي المالية بتقيص المال المحبوب للنفس بإيصاله إلى الفقير، وهو موجود بفعل النائب، والقياس أن لا تجزئ النيابة في الحج لتضمنه المشقتين البدنية والمالية، والأولى لا يكتفى فيها بالنائب، لكنه تعالى رخص في إسقاطه بتحمل المشقة المالية عند العجز المستمر إلى الموت رحمة وفضلاً، بأن تدفع نفقة الحج إلى من يحج عنه، "بحر" (٤).

[١٠٨٩٩] (قوله: لأن العبرة إلخ) علة للتعميم وبيان لوجه إنابة الذمي في العبادة المالية المشروطة لها النية بأن الشرط نية الأصل دون النائب.

[١٠٩٠٠] (قوله: ولو عند دفع الوكيل) دخل في التعميم ما لو نوى الموكل وقت الدفع إلى الوكيل، أو وقت دفع الوكيل إلى الفقراء، أو فيما بينهما كما في "البحر" (٥)، وبقي ما لو عزلها

(١) "ط": كتاب الحج - باب الحج عن الغير ٥٤٦/١.

(٢) "فتح المعين": كتاب الحج - باب الحج عن الغير ٥٥٦/١.

(٣) "البحر": كتاب الحج - باب الحج عن الغير ٦٥/٣.

(٤) "البحر": كتاب الحج - باب الحج عن الغير ٦٥/٣ بتصرف.

(٥) "البحر": كتاب الحج - باب الحج عن الغير ٦٥/٣.

وصومٍ (لا) تَقْبُلُهَا (مطلقاً، والمركبةُ منهُما) كحجِّ الفرضِ (تَقْبُلُ النِّيَابَةَ عند العجزِ فقط) لكنْ (بشَرَطِ دوامِ العجزِ إلى الموتِ).....

ونَوَى بها الزكاة قبل الدَّفْعِ إلى الوكيل، وعبارة "الشارح" تشملُها، والظاهرُ الجوازُ كما قالوا فيما لو دَفَعَهَا في هذه الحالةِ إلى الفقير بنفسه لوجود النيةِ وقتَ الدَّفْعِ حكماً، وعليه يمكنُ دخولُها أيضاً في قول "البحر": ((وقتَ الدَّفْعِ إلى الوكيل))، وبقي أيضاً ما لو نوى بعد دفعِ الوكيل إلى الفقير وهي في يدِ الفقير، والظاهرُ الجوازُ كما قالوا فيما لو دَفَعَهَا إلى الفقير بنفسه، فافهم.

[١٠٩٠١] (قوله: وصوم) [٢/ق ٤٦٦ أ/أ] معنى كونه بدنياً أنَّ فيه تركَ أعمالِ البدن، "نهر"^(١) عن "الحواشي السعدية"^(٢). والأولى أن يقال: إنَّ الصوم إمساكٌ عن المفطرات، أي: مَنْعُ النَّفْسِ عن تناوُلِها، والمنعُ من أعمالِ البدن.

[١٠٩٠٢] (قوله: والمركبةُ منهُما) قال في "غاية السروجي": ((وفي "المبسوط"^(٣) جعلَ المالَ في الحجِّ شرطَ الوجوب، فلم يكن الحجُّ مركباً من البدنِ والمال)).

قلت: وهو أقربُ إلى الصواب، ولهذا لا يُشترطُ المالُ في حقِّ المكيِّ إذا قَدَرَ على المشي إلى عرفات، وفي "قاضي خان"^(٤): ((الحجُّ عبادةٌ بدنيَّةٌ كالصوم والصلاة)) اهـ. وكونُ الحجِّ يُشترطُ له الاستطاعة - وهي مِلْكُ الزَّادِ وَالرَّاحِلَةِ - لا يَسْتَلْزِمُ أنَّ الحجَّ مركَّبٌ من المال؛ لأنَّ الشَّرْطَ غيرُ المشروط، والشيءُ لا يتركَّبُ من شرطه، كما أنَّ صحَّةَ الصلاة يُشترطُ لها سترُ العورة والماءُ للطهارة وهما بالمال، ولم يقل أحدٌ بأنَّها مركبةٌ من المال اهـ. كذا ذكره بعضُ المحشِّين، وقَدَّمنا^(٥) جوابه في أوَّلِ الحجِّ.

[١٠٩٠٣] (قوله: كحجِّ الفرضِ) أطلقه فشملَ الحجَّةَ المنذورة كما في "البحر"^(٦)،

(١) "نهر": كتاب الحج - باب الحج عن الغير ق ١٥٨ أ.

(٢) "الحواشي السعدية": كتاب الصوم ٢٣٣/٢ (هامش "فتح القدير").

(٣) "المبسوط": كتاب المناسك - باب الحج عن الميت وغيره ١٦٣/٤.

(٤) "شرح الجامع الصغير": كتاب الحج - باب الرجل يحج عن غيره ١/ق ٨٠ أ باختصار.

(٥) ٤٥٠/٦.

(٦) "البحر": كتاب الحج - باب الحج عن الغير ٦٦/٣.

لأنه فرضُ العمر، حتى تلزمُ الإعادةُ بزوال العذر (و) بشرطِ (نِيَّةِ الْحَجِّ عَنْهُ) أي: عن الأمر، فيقول: أحرمتُ عن فلانٍ وليتُّ عن فلانٍ،.....

وقيّد به نظراً لشرطِ دوام العجز إلى الموت؛ لأنَّ الحجَّ النَّفْلَ يقبلُ النيابةَ من غيرِ اشتراطِ عجزٍ فضلاً عن دوامه كما سيأتي، "ح" (١). ومن هذا القسمِ الجهادُ لا من قسمِ البدنيةِ فقط كما توهم، بل هو أولى من الحجِّ؛ إذ لا بدَّ له من آلة الحرب، أمّا الحجُّ فقد يكونُ بلا مالٍ كحجِّ المكِّيِّ، وتَمَامُ تحقيقه في "شرح ابن كمال".

[١٠٩٠٤] (قوله: لأنه فرضُ العمر) تعليلٌ لاشتراطِ دوام العجز إلى الموت، أي: فيُعتبرُ فيه عجزٌ مُستوعِبٌ لبقيةِ العمر ليقعَ به اليأسُ عن الأداءِ بالبدن، "ابن كمال" عن "الكافي" (٢)، فافهم.

(تنبيه)

محلُّ وجوبِ الإحجاجِ على العاجز إذا قَدَرَ عليه ثمَّ عجز بعد ذلك عند "الإمام"، وعندهما يجبُ الإحجاجُ عليه إنَّ كان له مالٌ، ولا يُشترطُ أنْ يجبَ عليه وهو صحيحٌ، "زيلعي" (٣). والحاصلُ أنَّ مَنْ قَدَرَ على الحجِّ وهو صحيحٌ ثمَّ عجزَ لزمَهُ الإحجاجُ اتفاقاً، أمّا مَنْ لم يملكِ مالاً حتَّى عجزَ عن الأداءِ بنفسه فهو على الخلافِ، وأصله أنَّ صحَّةَ البدنِ شرطٌ للوجوبِ عنده، ولوجوبِ الأداءِ عندهما، وقدَّمنا (٤) أوَّلَ الحجِّ اختلافَ التصحيح، وأنَّ قولَ "الإمام" هو المذهبُ.

[١٠٩٠٥] (قوله: حتى تلزمُ الإعادةُ بزوال العذر) أي: العذر الذي يُرجى زواله كالحبسِ والمرضِ بخلافِ نحوِ العمى، [٢/٤٦٦ق/ب] فلا إعادةَ لو زالَ على ما يأتي (٥).

[١٠٩٠٦] (قوله: وبشرطِ نِيَّةِ الْحَجِّ عَنْهُ) كان ينبغي لـ "المصنّف" ذكرُ هذا عند قوله بعده: ((وبشرطِ الأمرِ))؛ لأنَّ ما بينهما من تمامِ الشرطِ الأوَّل.

(١) "ح": كتاب الحج - باب الحج عن الغير ق ١٤٥/ب.

(٢) "كافي النسفي": كتاب الحج - باب الحج عن الغير ١/ق ٩٩/أ بتصرف.

(٣) "تبيين الحقائق": كتاب الحج - باب الحج عن الغير ٨٥/٢.

(٤) المقولة [٩٥٧٧] قوله: ((صحيح البدن)).

(٥) المقولة [١٠٩٠٩] قوله: ((فلا إعادة مطلقاً إلخ)).

ولو نَسِيَ اسْمَهُ فنوى عن الأمرِ صحَّ وتكفي نية القلب.

(هذا) أي: اشتراطُ دوامِ العجزِ إلى الموت (إذا كان) العجزُ كالحبسِ و(المرضِ يُرجى زواله) أي: يمكنُ (وإن لم يكن كذلك كالعَمَى والزَّمانَةِ سَقَطَ الفرضُ) بحجِّ الغيرِ (عنه) فلا إعادةً مطلقاً، سواءً (استمرَّ به ذلك العذرُ أم لا) ولو أحجَّ عنه وهو صحيحٌ

[١٠٩٠٧] (قوله: ولو نَسِيَ اسْمَهُ إلخ) ولو أحرَمَ مبهماً - أي: بأنَّ أحرَمَ بحجَّةٍ وأطلقَ النِّيةَ

عن ذكرِ المحجوجِ عنه - فله أن يُعيِّنَهُ من نفسه أو غيره قبل الشُّروع في الأفعال كما في "اللباب" و"شرحه" ^(١)، وقال في "الشرح" بعد أن نقلَ عن "الكافي" ^(٢) أنه لا نصَّ فيه: ((وينبغي أن يصحَّ التَّعيينُ إجماعاً، لا يخفى أنَّ محلَّ الإجماع إذا لم يكن عليه حجَّةُ الإسلام، وإلا فلا يجوزُ له أن يعيِّنَ غيره، بل ولو عيَّنَ غيره لوقعَ عنه عند "الشافعي"))).

[١٠٩٠٨] (قوله: كالحبسِ والمرضِ) أشار إلى أنَّه لا فرقَ بين كونِ العذرِ سماوياً أو ب صنعِ

العباد، وفي "البحر" ^(٣) عن "التجنيس": ((وإنَّ أحجَّ لعدوِّ بينه وبين مكةَ إن أقامَ العدوُّ على الطريقِ حتَّى ماتَ أجزأه، وإلا فلا)). اهـ.

ومن العجزِ الذي يُرجى زواله عدمُ وجودِ المرأةِ محرَّماً، فتتَّعَدُّ إلى أن تبلغَ وقتاً تعجزُ

عن الحجِّ فيه، أي: لكِبَرٍ أو عَمَى أو زَمَانَةٍ، فحينئذٍ تبعثُ مَنْ يحجُّ عنها، أمَّا لو بعثتُ قبل ذلك لا يجوزُ لتوهمِ وجودِ المحرمِ إلاَّ إن دامَ عدمُ المحرمِ إلى أن ماتتُ فيجوزُ، كالمرضى إذا أحجَّ رجلاً ودامَ المرضُ إلى أن ماتَ كما في "البحر" ^(٤) وغيره.

[١٠٩٠٩] (قوله: فلا إعادةً مطلقاً إلخ) ظاهرُ إطلاقِ المتونِ اشتراطَ العجزِ الدائمِ أنَّه لا يفرقُ

(١) انظر "إرشاد الساري": باب الحج عن الغير - فصل في شرائط جواز الإحجاج ص ٢٩٢ -.

(٢) "كافي النسفي": كتاب الحج - باب الحج عن الغير ١/ق ٩٩/ب.

(٣) "البحر": كتاب الحج - باب الحج عن الغير ٦٦/٣ بتصرف يسير.

(٤) "البحر": كتاب الحج - باب الحج عن الغير ٦٦/٣.

ثُمَّ عَجَزَ وَاسْتَمَرَ لَمْ يُجْزِهِ لَفَقْدِ شَرْطِهِ.....

بين ما يُرَجَى زواله وغيره في لزوم الإعادة بعد زواله، وعليه مشى في "الفتح"^(١)، قال في "البحر"^(٢): ((وليس بصحيح، بل الحق التفصيل كما صرح به في "المحيط" و"الخانية"^(٣) و"المعراج")) اهـ. وأقره في "النهر"^(٤)، وتبعه "المصنف"، وحققه في "الشرنبلالية"^(٥)، ونقل التصريح به عن "كافي النسفي"^(٦).

[١٠٩١٠] (قوله: ثُمَّ عَجَزَ) أي: بعد فراغ النائب عن الحج، بأن كان وقت الوقوف صحيحاً، أمّا لو عَجَزَ قبل فراغ النائب واستمرّ أجزاءه، وقوله: ((لم يُجْزِهِ)) أي: عن الفرض وإن وقع نفلاً للآمر، أفاده في "البحر"^(٧)، قال "الحموي": ((ومن هنا يؤخذ عدم صحة ما يفعله السلاطين والوزراء من الإحجاج عنهم؛ لأنّ عجزهم لم يكن مستمراً إلى الموت)) اهـ أو لعدم عجزهم أصلاً، والمراد عدم صحته عن الفرض، بل يقع نفلاً، "ط"^(٨).

قلت: لكن قدّمنا^(٩) عن "شرح اللباب" عن "شمس الإسلام": ((أنّ السلطان ومن بمعناه من الأمراء ملحق بالمحبوس، فيجب الإحجاج في ماله الخالي عن حقوق العباد)) [٢/٤٦٧ق/أ] اهـ. أي: إذا تحقّق عجزه بما ذكر ودام إلى الموت.

(١) "الفتح": كتاب الحج - باب الحج عن الغير ٦٧/٣.

(٢) "البحر": كتاب الحج - باب الحج عن الغير ٦٥/٣ باختصار.

(٣) "الخانية": كتاب الحج - فصل في الحج عن الميت ٣٠٩-٣٠٨/١ (هامش "الفتاوى الهندية").

(٤) "النهر": كتاب الحج - باب الحج عن الغير ١٥٨/أ.

(٥) "الشرنبلالية": كتاب الحج - باب: محرم أحصر ٢٥٩/١ (هامش "الدرر والغرر").

(٦) "كافي النسفي": كتاب الحج - باب الحج عن الغير ١/٩٩ق/أ.

(٧) "البحر": كتاب الحج - باب الحج عن الغير ٦٥/٣-٦٦.

(٨) "ط": كتاب الحج - باب الحج عن الغير ٥٤٧/١.

(٩) المقولة [٩٥٧٩] قوله: ((غير محبوس)).

(وبشَرَطِ الأمرِ به) أي: بالحج عنه (فلا يجوزُ حجُّ الغير^(١) بغيرِ إذْنِه إلا إذا حجَّ) أو أحجَّ (الوارثُ عن مورثه).....

[١٠٩١١] (قوله: وبشَرَطِ الأمرِ به) صرَّحَ بهذا الشرط في "البحر"^(٢) عن "البدائع"^(٣) وفي

"اللباب"^(٤).

[١٠٩١٢] (قوله: فلا يجوزُ) أي: لا يقعُ مجزئاً عن حجَّةِ الأصل، بل يقعُ عن النائب، فله جعلُ

ثوابه للأصل، وسيأتي^(٥) توضيحُ ذلك.

[١٠٩١٣] (قوله: إلا إذا حجَّ أو أحجَّ الوارثُ) أي: فيُجزيه إن شاء الله تعالى كما في

"البدائع"^(٦) و"اللباب"^(٧)، وهذا إذا لم يُوصِ المورث، أمَّا لو أوصى بالإحجاج عنه فلا يُجزيه تبرُّعٌ غيره عنه كما يأتي في "المتن"^(٨).

ثمَّ اعلم أنَّ التقييدَ بالوارث يُفهمُ منه أنَّ الأجنبيَّ يخالفه، وإلَّا لَزِمَ إلْغَاءُ هذا الشرطِ من أصله، والعجبُ أنَّه في "اللباب" ذَكَرَ هذا الشرطَ وعمَّمَ شارحهُ الوارثَ وغيره من أهل التبرُّع، وعبارةُ "اللباب" و"شرحه"^(٩) هكذا: (((الرابع: الأمرُ) أي: بالحجَّ (فلا يجوزُ حجُّ غيره بغيرِ أمره إن أوصى به) أي: بالحجَّ عنه، فإنَّه إن أوصى بأنَّ يُحجَّ عنه فتطوَّعَ عنه أجنبيٌّ أو وارثٌ لم يَجُزْ (وإن لم يُوصِ به) أي: بالإحجاج (فتبرَّعَ عنه الوارثُ) وكذا مَنْ هم أهلُ التبرُّع (فحجَّ) أي: الوارثُ ونحوه (بنفسه) أي: عنه (أو أحجَّ عنه غيره جاز) والمعنى: جازَ عن حجَّةِ الإسلام

(١) في "د": ((الفرع)).

(٢) "البحر": كتاب الحج - باب الحج عن الغير ٦٦/٣.

(٣) "البدائع": كتاب الحج - فصل: وأمَّا بيان حكم فوات الحج ٢٢١/٢.

(٤) انظر "إرشاد الساري": باب الحج عن الغير - فصل في شرائط جواز الإحجاج ص ٢٨٨—.

(٥) في المقولة الآتية.

(٦) "البدائع": كتاب الحج - الحج عن الغير ٢١٣/٢.

(٧) انظر "إرشاد الساري": باب الحج عن الغير - فصل في شرائط جواز الإحجاج ص ٢٨٨—.

(٨) ص ٤١١— وما بعدها "در".

(٩) انظر "إرشاد الساري": باب الحج عن الغير - فصل في جواز الإحجاج ص ٢٨٨—.

لوجود الأمر دلالة.

وَبَقِيَ مِنَ الشَّرَاطِطِ النَّفَقَةُ مِنْ مَالِ الْآمِرِ كُلِّهَا أَوْ أَكْثَرُهَا،.....

إن شاء الله تعالى كما قاله في "الكبير"^(١). وحاصله: أن ما سبق يُحكّمُ بجوازه ألبتة، وهذا مقيّدٌ بالمشيئة، ففي "مناسك السروجي"^(٢): لو مات رجلٌ بعد وجوب الحج ولم يُوصَ به، فحجَّ رجلٌ عنه أو حجَّ عن أبيه أو أمّه عن حجة الإسلام من غير وصية قال "أبو حنيفة": يُجزّيه إن شاء الله، وبعد الوصية يُجزّيه من غير المشيئة)) اهـ.

ثم أعاد في "شرح اللباب" المسألة في محل آخر^(٣) وقال: ((فلو حجَّ عنه الوارث أو أجنبيٌ يُجزّيه، وتسقط عنه حجة الإسلام إن شاء الله تعالى؛ لأنه إيصالٌ للشّواب، وهو لا يختصُّ بأحدٍ من قريبٍ أو بعيدٍ على ما صرّح به "الكرمانى" و"السروجي")) اهـ. وسيأتي تمامه^(٤).

فالظاهر أن في هذا الشرط اختلاف الرواية، وذكر الوارث غير قيدٍ على الرواية الأخرى. [١٠٩١٤] (قوله: لوجود الأمر دلالة) لأنّ الوارث خليفة المورث في ماله، فكأنه صار مأموراً بأداء ما عليه، أو لأنّ الميت يأذن بذلك لكلٍّ أحدٍ بناءً على ما قلنا من أنّ الوارث غير قيدٍ، وعلل في "البدائع"^(٥) بالنص أيضاً، والظاهر أنه أراد به حديث [٢/٢٧٦ ق/٤ ب] "الختعمية"^(٦).

[١٠٩١٥] (قوله: النفقة من مال الأمر إلخ) أي: المحجوج عنه، ومحترزه قوله الآتي: ((ولو أنفق من مال نفسه إلخ))، ويأتي بيانه.

(١) أي: كما قاله رحمه الله السندي في "منسكه الكبير".

(٢) مناسك أبي العباس أحمد بن إبراهيم بن عبد الغني، زين الدين الشهير بالسروجي الحرّانيّ المصريّ (ت ٧١٠ هـ). ("كشف الظنون" ١٨٣١/٢، "الجواهر المضية" ١٢٣/١، "هدية العارفين" ١٠٤/١).

(٣) انظر "إرشاد الساري": باب الحج عن الغير - فصل: اعلم أنه إذا حج المأمور فأصل الحج يقع عن الأمر ص ٣٠٦.

(٤) المقولة [١٠٩٦٤] قوله: ((بخلاف ما لو أهل إلخ)).

(٥) "البدائع": كتاب الحج - فصل: وأمّا بيان حكم فوات الحج ٢٢١/٢

(٦) أخرجه البخاري (١٥١٣) كتاب الحج - باب وجوب الحج وفضله، وأبو داود (١٨٠٩) كتاب الحج - باب الرجل

يخرج عن غيره، والنسائي ١١٦/٥-١١٧ كتاب الحج - باب الحج عن الميت، وتقدّم تخريجه ٣٦١/٦ و ٤٨٧.

(٧) ص ٤٠٠ - "در".

وحجُّ المأمورِ بنفسِهِ، وتعيُّنُهُ إنَّ عَيْنَهُ، فلو قال: يَحُجُّ عَنِّي فلانٌ لا غيرُهُ لم يَجُزْ حجُّ غيرِهِ، ولو لم يقل: لا غيرُهُ جاز، وأوصلَهَا في "اللباب" ^(١) إلى عشرين شرطاً، منها عدمُ اشتراطِ الأجرة، فلو استأجرَ رجلاً بأنْ قال: استأجرتُكَ على أنْ تحجَّ عني بكذا.

[١٠٩١٦] (قوله: وحجُّ المأمورِ بنفسِهِ) فليس له إحجاجُ غيره عن الميت وإنْ مَرَضَ ما لم يأذن له بذلك كما يأتي متناً ^(٢).

[١٠٩١٧] (قوله: وتعيُّنُهُ إنَّ عَيْنَهُ) هذا يُغني عن الشرط الذي قبله، تأمل. والمراد بتعيينه منعُ حجِّ غيره عنه.

[١٠٩١٨] (قوله: لم يَجُزْ حجُّ غيره) أي: وإنْ مات فلانٌ المذكور؛ لأنَّ الموصي صرَّحَ بمنع حجِّ غيره عنه كما أفادَهُ في "اللباب" و"شرحه" ^(٣).

[١٠٩١٩] (قوله: وإنْ لم يقل: لا غيرُهُ جاز) قال في "اللباب" ^(٤): ((وإنْ لم يُصرَّحْ بالمنع - بأنْ قال: يحجَّ عني فلانٌ، فمات فلانٌ وأحجَّوا عنه غيره - جاز)).

مطلب: شروط الحج عن الغير عشرون

[١٠٩٢٠] (قوله: وأوصلَهَا في "اللباب" ^(٥) إلى عشرين شرطاً) تقدَّم منها ستَّة، وذكر "الشارح" السَّابِع بعد ذلك.

والثامن: وجوبُ الحجِّ، فلو أحجَّ الفقيرَ أو غيره ممن لم يجب عليه الحجُّ عن الفرض لم يَجُزْ حجُّ غيره عنه وإنْ وجَبَ بعد ذلك.

(قوله: هذا يُغني عن الشرط الذي قبلَهُ إلخ) فيه أنَّ ما قبله فيما إذا أمرَ معيَّناً، وهذا فيما إذا عيَّنَ بدونَ أمرٍ، بأنْ قال لوصيِّه مثلاً: يَحُجُّ عني فلانٌ إلخ، نعم يفيدُهُ ما يأتي متناً فيما لو مَرَضَ المأمورُ.

(١) في "د" زيادة: ((أي: "لباب المتناسك" للشيخ رحمة الله السندي الذي شرحه منلا علي)).

(٢) ص ٤٠٧ - "در".

(٣) انظر "إرشاد الساري": باب الحج عن الغير - فصل في شرائط جواز الإحجاج ص ٢٩٩ -.

(٤) انظر "إرشاد الساري": باب الحج عن الغير - فصل في شرائط جواز الإحجاج ص ٢٩٩ -.

(٥) انظر "إرشاد الساري": باب الحج عن الغير - فصل في شرائط جواز الإحجاج ص ٢٨٧ -.

التاسع: وجود العذر قبل الإحجاج، فلو أحجَّ صحيحٌ ثمَّ عجزَ لا يُجزيه.
 العاشر: أن يحجَّ راكباً، فلو حجَّ ماشياً ولو بأمره ضمَّن النفقة، والمعتبر ركوب أكثر الطريق إلا إن ضاقت النفقة فحجَّ ماشياً جاز.
 الحادي عشر: أن يحجَّ عنه من وطنه إن اتسع التلث، وإلا فمن حيث يبلغ كما سيأتي بيانه^(١).

الثاني عشر: أن يُحرِّم من الميقات، فلو اعتَمَرَ وقد أمره بالحجَّ ثمَّ حجَّ من مكة لا يجوز ويضمن، وبُحِّث فيه "شارحه"^(٢) بما حاصله: ((أنه غير ظاهر))، ويتوقف على نقلٍ صريح.
 قلت: قدّمنا^(٣) الكلام عليه مستوفى قبيل باب الإحرام فراجع.

الثالث عشر: أن لا يُفسد حجَّه، فلو أفسده لم يقع عن الأمر وإن قضاه، وسيأتي بيانه^(٤).
 الرابع عشر: عدم المخالفة، فلو أمره بالإفراد فقرن أو تمتع - ولو للميت - لم يقع عنه، ويضمن النفقة كما سيأتي^(٥)، ولو أمره بالعمرة فاعتَمَرَ ثمَّ حجَّ عن نفسه، أو بالحجَّ فحجَّ ثمَّ اعتَمَرَ

(قوله: فلو حجَّ ماشياً - ولو بأمره - ضمَّن إلخ) هكذا عبارة "اللباب"، ولا يظهر الضمان فيما لو أمره به ماشياً لوقوع الحجَّ عن الأمر نفلاً، ولا ضمان لما أنفق له للإذن به، نعم عبارة "البحر" عن "البدائع": ((ومنها الحجُّ راكباً، حتى لو أمر بالحجَّ فحجَّ ماشياً يضمن النفقة ويحجُّ عنه راكباً؛ لأنَّ المفروض عليه هو الحجُّ راكباً، فينصرفُ المطلقُ الأمرُ بالحجَّ إليه، فإنَّ حجَّ ماشياً فقد خالفَ فيضمن)) اهـ. فعلى هذا يكون معنى قوله في "اللباب": ((ولو بأمره)) أنه أمره بالحجَّ المطلق، وليس معناه أنه أمره به ماشياً.

(١) المقولة [١٠٩٤٦] قوله: ((وإن لم يف فمن حيث يبلغ)).

(٢) انظر "إرشاد الساري": باب الحج عن الغير - فصل في شرائط جواز الإحجاج ص ٢٩٢ -.

(٣) المقولة [٩٧٧٢] قوله: ((إلا لما مور بالحج للمخالفة)).

(٤) المقولة [١٠٩٧٥] قوله: ((فيعيد بمال نفسه)).

(٥) ص ٤٢٤ - وما بعدها "در".

عن نفسه جاز، إلا أن نفقة إقامته للحج أو العمرة عن نفسه في ماله، وإذا فرغ عادت في مال الميت، وإن عكس لم يَجُز.

الخامس عشر: أن يُحرَمَ بحجّة واحدة، فلو أهلَّ بحجّة عن الأمر ثم بأخرى عن نفسه لم يَجُز إلا إن رَفَضَ [٢/٤٦٨ ق/أ] الثانية.

السادس عشر: أن يُفَرِّدَ الإهلالَ لواحدٍ لو أمره رجلان بالحج، فلو أهلَّ عنهما ضمّن، وسيأتي^(١) تمام الكلام عليه.

السابع عشر والثامن عشر: إسلام الأمر والمأمور وعقلهما كما سيأتي^(٢)، فلا يصحُّ من المسلم للكافر، ولا من المجنون لغيره، ولا عكسه، لكن لو وجب الحج على المجنون قبل طرؤ جنونه صحَّ الإحجاج عنه. ٢٣٩/٢

التاسع عشر: تمييز المأمور، فلا يصحُّ إحجاج صبيٍّ غير مميّز، ويصحُّ إحجاج المراهق كما سيأتي^(٣).

العشرون: عدم الفوات، وسيأتي^(٤) الكلام عليه، قال في "اللباب"^(٥): ((وهذه الشرائط كلها في الحجّ الفرض، وأمّا النفل فلا يُشترط فيه شيء منها إلا الإسلام والعقل والتمييز، وكذا الاستحجار،

(قوله: فلا يُشترط فيه شيء منها إلا الإسلام إلخ) الاختصار على ما ذكره من المستثنيات ظاهر فيما إذا حجّ عن غيره نفلاً مَجَّاناً بلا أمر، أمّا إذا كان بأمرٍ ومالٍ فينبغي أن يُشترط عدم المخالفة أيضاً، والإنفاق من مال المحجوج عنه ليحصل له ثواب الإنفاق، ولا يخفى أن الأول يتضمّن شروطاً من المتقدمة كعدم الإفساد، والإحرام بحجّة واحدة، وإفراد الإهلال لواحد، وإنما بسطها في "اللباب" لزيادة الإيضاح، فإن خالف وأنفق من ماله ينبغي أن يضمن. اهـ "سندي" عن شيخه "محمد طاهر سنبل".

(١) ص ٤١٤ — وما بعدها "در".

(٢) ص ٤٠٣ — وما بعدها "در".

(٣) ص ٤٠٤ — "در".

(٤) المقولة [١٠٩٧٠] قوله: ((ثم إن فاته إلخ)).

(٥) انظر "إرشاد الساري": باب الحج عن الغير - فصل في شرائط جواز الإحجاج ص ٢٩٩ —.

لم يَجْزُ حَجُّهُ عَنْهُ^(١)، وإنما يقول: أَمَرْتُكَ أَنْ تَحُجَّ عَنِّي بِلا ذِكْرِ إِجَارَةٍ،.....

ولم نجد صريحاً في النفل))، وجزم به "شارحه"^(٢)، لكن هذا مبني على أن الحج لا يقع عن الميت، وفيه ما نذكره بُعِيدُهُ.

مطلب في الاستتجار على الحج

[١٠٩٢١] (قوله: لم يَجْزُ حَجُّهُ عَنْهُ) كذا في "اللباب"، لكن قال "شارحه"^(٣): ((وفي "الكفاية"^(٤): يقع الحج عن المحجوج عنه في رواية "الأصل"^(٥) عن "أبي حنيفة" اهـ. وبه كان يقول شمس الأئمة "السرخسي"^(٦)، وهو المذهب)) اهـ.

وصرح في "الخانية"^(٧): ((بأن ظاهر الرواية الجواز))، لكنه قال أيضاً: ((وللأجبر أجر مثله))، واستشكله في "فتح القدير"^(٨) بما قالوا: ((من أن ما ينفقه المأمور إنما هو على حكم ملك الميت؛ لأنه لو كان ملكه لكان بالاستتجار، ولا يجوز الاستتجار على الطاعات، فالعبارة المحررة ما في "كافي الحاكم": وله نفقة مثله، وزاد إيضاحها في "المبسوط"^(٩) فقال: وهذه النفقة

(١) ((عنه)) ليست في "ب" و "و" و "ط".

(٢) انظر "إرشاد الساري": باب الحج عن الغير - فصل في شرائط جواز الإحجاج ص ٢٩٩-.

(٣) انظر "إرشاد الساري": باب الحج عن الغير - فصل في شرائط جواز الإحجاج ص ٢٨٨-.

(٤) اسمه كاملاً "الكفاية في مسائل الخلاف": لأبي الحسن علي بن سعيد بن عبد الرحمن، الأندلسي العبدري الحنفي (ت ٤٩٣ هـ). ("كشف الظنون" ١٤٩٩/٢). وفي "إرشاد الساري" ص ٢٨٩- و"تقارير الرافعي" ١٧٢/١: ((أبو الحسن الفندري))، ولعله تحريف عن ((العبدري)) المترجم له.

وفي "طبقات السيكي" ٢٥٧/٥، و"هدية العارفين" ٦٩٤/١، و"معجم المؤلفين" ٤٤٥/٢: ((شافعي المذهب))، إلا أن ((أبا الحسن)) هذا حنفي المذهب، فليعلم.

(٥) "الأصل": كتاب الحج - باب الحج عن الميت ٤٢٢/٢.

(٦) "المبسوط": كتاب المناسك - باب الحج عن الميت وغيره ١٤٧/٤.

(٧) "الخانية": كتاب الحج - فصل في الحج عن الميت ٣١١/١ (هامش "الفتاوى الهندية").

(٨) "الفتح": كتاب الحج - باب الحج عن الغير ٧٠/٣.

(٩) "المبسوط": كتاب المناسك - باب الحج عن الميت وغيره ١٥٩/٤ يتصرف.

ليس يستحقها بطريق العوض بل بطريق الكفاية؛ لأنه فرغ نفسه لعمل ينتفع به المستأجر. هذا، وإنما جاز الحج عنه لأنه لما بطلت الإجارة بقي الأمر بالحج، فتكون له نفقة مثله)) اهـ. قلت: وعبرة "كافي الحاكم" - على ما نقله "الرحماني" - : ((رجل استأجر رجلاً ليحج عنه قال: لا تجوز الإجارة، وله نفقة مثله، وتجوز حجة الإسلام عن المسجون إذا مات فيه قبل أن يخرج)) اهـ.

ومثله ما في "البحر"^(١) عن "الإسبيجاني": ((لا يجوز الاستئجار عن الحج، فلو دفع إليه الأجر فحجَّ يجوز عن الميت، وله من الأجر مقدار نفقة الطريق، ويردُّ الفضل على الورثة إلا إذا تبرَّع به الورثة أو أوصى الميت بأنَّ الفضل للحاج)) [٢/٤٦٨ ق/ب] اهـ ملخصاً. والحاصل: أنَّ قول "الشارح": ((لم يجز حجه عنه)) خلاف ظاهر الرواية، وأنَّ قول "الخانية": ((له أجر مثله)) يشعر بأنَّ الإجارة فاسدة مع أنها باطلة كالأستجار على بقيّة الطاعات، وأجاب بعضهم بأنَّ المراد من أجر المثل نفقة المثل كما عبّر في "الكافي"، وإنما سمّاها أجراً مجازاً، وهذا أحسن مما قيل: إنه مبنيٌّ على مذهب المتأخّرين القائلين بجواز الاستئجار على الطاعات؛ لما علمته مما قدّمناه^(٢) أوّل الباب من أنَّ المتأخّرين لم يطلقوا ذلك، بل أفتوا بجواز الاستئجار على التعليم والأذان والإمامة للضرورة لا على جميع الطاعات كما أوضحه "المصنّف" في "منحه"^(٣) في كتاب الإجازات، وإلا لزم الجواز على الصوم والصلاة، ولا يقول به أحد، ولا ضرورة للاستئجار على الحجّ

(قوله: ولا ضرورة للاستئجار على الحجّ إلخ) قد يقال: الضرورة في هذا الزمن داعية للقول بصحة الاستئجار عليه لعدم من يقوم به عن الغير مكثفياً بنفقة الذهاب والإياب، فهو كالأستجار على تعليم القرآن الذي قال بصحّته المتأخرون، وحينئذٍ يستحق المأمور أجرته زيادة عن النفقة للذهاب والإياب.

(١) "البحر": كتاب الحج - باب الحج عن الغير ٧٣/٣.

(٢) المقولة [١٠٨٨٥] قوله: ((بعبادة ما)).

(٣) "المنح": باب الإجارة الفاسدة ٢/١٠ أ - ب.

ولو أنْفَقَ مِنْ مَالٍ نَفْسِهِ أَوْ خَلَطَ النَّفَقَةَ بِمَالِهِ وَحَجَّ وَأَنْفَقَ كُلَّهُ أَوْ أَكْثَرَهُ جَازَ وَبَرَّيْ
 مِنَ الضَّمَانِ.....

لإمكان دفع المال إليه لِيُنْفِقَ على نفسه على حكم مِلْكِ المِيت بطريق النِّبَاةِ كما علمت التصريح به عن "المبسوط"، والمتون المصرَّح فيها بجواز الاستئجار على التعليم ونحوه لم يُذكر فيها جوازه على الحج، بل المصرَّح به في عامة متون المذهب أنه لا يجوزُ الاستئجارُ على الحجِّ كـ "الكنز"^(١)، و"الوقاية"^(٢)، و"المجمع"، و"المختار"^(٣)، و"مواهب الرحمن" وغيرها، بل قال العلامة "الشرنبلالي" في رسالته "بلوغ الأرب"^(٤): ((إنَّه لم يَذكر أحدٌ من مشايخنا جوازَ الاستئجارِ على الحجِّ)) اهـ.

قلت: ولو قيل بجوازه لَزِمَ عليه هدمُ فروع كثيرة، منها ما مرَّ^(٥) من أنَّ المأمور يُنفقُ على حكم مِلْكِ المِيت، وأنه يجبُ عليه ردُّ الفضلِ، واشتراطُ الإنفاق بقدرِ مالِ الأمر أو أكثره، وأنَّ الوصيَّ لو دفعَ المالَ لوارثٍ ليحجَّ به لا يجوزُ إلا بإجازة الورثة وهم كبار؛ لأنَّه كال تبرُّع بالمال، فلا يجوزُ للوارث بلا إجازة الباقيين كما في "الفتح"^(٦)، ولو كان بطريق الاستئجار لم يصحَّ شيءٌ من هذه الفروع كما أوضحناه في رسالتنا "شفاء العليل"^(٧)، فافهم.

[١٠٩٢٢] (قوله: ولو أنْفَقَ مِنْ مَالٍ نَفْسِهِ إلخ) قال في "الفتح"^(٨): ((فإنَّ أنْفَقَ الأَكْثَرَ أَوْ الكُلَّ

(١) انظر "شرح العيني على الكنز": كتاب الإجارة - باب الإجارة الفاسدة ١٩٨/٢.

(٢) "الوقاية": كتاب الإجارة - باب الإجارة الفاسدة ١٥٧/٢ (هامش "كشف الحقائق").

(٣) انظر "الاختيار": كتاب الإجارة - فصل: وإذا فسدت الإجارة ٥٩/٢.

(٤) اسمها كاملاً "بلوغ الأرب لذوي القرب": لأبي الإخلاص حسن بن عمار الوفاي الشرنبلالي المصري (ت ١٠٦٩ هـ). ("إيضاح المكنون" ١٩٥/١، "خلاصة الأثر" ٣٨/٢، "التعليقات السننية على الفوائد البهية" ص ٥٨).

(٥) في هذه المقالة.

(٦) "الفتح": كتاب الحج - باب الحج عن الغير ٧٠/٣.

(٧) انظر ١٨٤/١ (ضمن "مجموعة رسائل ابن عابدين").

(٨) "الفتح": كتاب الحج - باب الحج عن الغير ٦٨/٣.

من مال نفسه وفي المال المدفوع إليه وفاءً بحجّه رجّع به فيه؛ إذ قد يُتلى بالإِنفاقِ من مال نفسه لبغته^(١) الحاجة ولا يكونُ المال حاضراً، فجوّزَ ذلك كالوصيّ والوكيل يشتري لليتيم والموكل، ويُعطي الثمن من مال نفسه، ويرجعُ [٢/ق ٤٦٩/أ] به في مال اليتيم والموكل)) اهـ.

قال في "البحر"^(٢): ((وبهذا عُلِمَ أنَّ اشتراطهم أنَّ تكون النفقة من مال الأمر للاحتراز عن التبّرع لا مطلقاً)) اهـ. وقال في "الخانية"^(٣): ((إذا خلطَ المأمورُ بالحجّ النفقة بمال نفسه قال في "الكتاب"^(٤): يضمن، فإن حجَّ وأنفقَ جاز وبرئ من الضّمان)) اهـ.

إذا عرفتَ هذا فقوله: ((وأنفقَ كلّهُ أو أكثرهُ)) الضّميّان لمال الأمر، وفيه مضافٌ مقدّر، أي: مقدار كلّهُ أو مقدار أكثرهُ، وهذا يرجعُ إلى المسألتين، والمعنى: ولو أنفقَ المأمورُ بالحجّ من مال نفسه وحجَّ وأنفقَ مقدار كلّ مال الأمر المدفوع إليه أو مقدار أكثرهُ جاز، وكذا إذا خلطَ النفقة بماله وحجَّ وأنفقَ إلخ، أفاده "ح"^(٥). وقوله: ((وبرئ من الضّمان)) أي: الحاصل بسبب الخلط على ما علمته، وهذا لو بلا إذن الأمر، بل نقلَ "السائحاني" عن "الذخيرة": ((له الخلطُ بدراهم الرّقعة أمر به أو لا للعرف)).

(تنبيه)

سنذكر^(٦) أنّه لو أوصى أن يُحجَّ عنه بألفٍ من ماله، فأحجَّ الوصيُّ من مال نفسه ليرجعَ ليس له ذلك؛ لأنَّ الوصيّة باللفظ، فيُعتبرُ لفظُ الموصي، وهو أضافَ المالَ إلى نفسه، فلا يُبدّلُ اهـ "بحر"^(٧).

(١) في "الأصل": ((بلغة))، وهو خطأ.

(٢) "البحر": كتاب الحج - باب الحج عن الغير ٦٦/٣.

(٣) "الخانية": كتاب الحج - فصل في الحج عن الميت ٣١١/١ (هامش "الفتاوى الهندية").

(٤) لم نعثر عليها في نسخة "اللباب شرح الكتاب" التي بين أيدينا.

(٥) "ح": كتاب الحج - باب الحج عن الغير ق ٤٦/١.

(٦) المقولة [١٠٩٥٤] قوله: ((إن لم يقل: من مالي)).

(٧) "البحر": كتاب الحج - باب الحج عن الغير ٧٣/٣.

(وَشُرْطُ الْعِجْزِ) الْمَذْكُورُ (لِلْحَجِّ الْفَرْضِ لَا النَّفْلِ) لِاتِّسَاعِ بَابِهِ (وَيَقَعُ الْحَجُّ) الْمَفْرُوضُ (عَنِ الْأَمْرِ عَلَى الظَّاهِرِ) مِنَ الْمَذْهَبِ، وَقِيلَ: عَنِ الْأُمُورِ نَفْلًا وَلِلْأَمْرِ ثَوَابُ النَّفَقَةِ.....

قلت: وعلى هذا إذا أضاف المال إلى نفسه^(١) فليس للمأمور أن يُدَّلهُ بماله كالوصي، إلا أن يُفَرَّقَ بينهما بأنَّ المأمور قد يضطرُّ إلى ذلك على ما مرَّ^(٢)، فليتأمل.

٢٤٠/٢

[١٠٩٢٣] (قوله: وشُرْطُ الْعِجْزِ إلخ) قد علمت مما قدَّمناه^(٣) عن "اللباب" أنَّ الشُّرُوطَ كُلَّهَا شروطٌ للحجِّ الفرض دون النفل، فلا يشترطُ في النفل شيءٌ منها إلاَّ الإسلامُ والعقلُ والتمييزُ، وكذا عدمُ الاستئجارِ على ما مرَّ بيانه.

[١٠٩٢٤] (قوله: لِاتِّسَاعِ بَابِهِ) أي: أنَّه يُتَسَامَحُ في النفلِ ما لا يُتَسَامَحُ في الفرض، قال في "الفتح"^(٤): ((أَمَّا الْحَجُّ النَّفْلُ فَلَا يُشْتَرَطُ فِيهِ الْعِجْزُ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَجِبْ عَلَيْهِ وَاحِدَةٌ مِنَ الْمَشَقَّتَيْنِ - أي: مشقَّةِ البدن ومشقَّةِ المال - فَإِذَا كَانَ لَهُ تَرْكُهُمَا كَانَ لَهُ أَنْ يَتَحَمَّلَ إِحْدَاهُمَا تَقَرُّبًا إِلَى رَبِّهِ عَزَّ وَجَلَّ، فَلَهُ الْإِسْتِنَابَةُ فِيهِ صَحِيحًا)) اهـ.

[١٠٩٢٥] (قوله: عَلَى الظَّاهِرِ مِنَ الْمَذْهَبِ) كذا في "المبسوط"^(٥)، وهو الصحيحُ كما في كثيرٍ من الكتب، "بجر"^(٦). ويشهدُ بذلك الآثارُ من السُّنَّةِ وبعضُ الفروع من المذهب، "فتح"^(٧).

[١٠٩٢٦] (قوله: وَقِيلَ: عَنِ الْأُمُورِ نَفْلًا إلخ) ذَهَبَ إِلَيْهِ عَامَّةُ الْمُتَأَخِّرِينَ كَمَا فِي "الْكَشْفِ"^(٨)،

(١) من ((فلا يبدل)) إلى ((إلى نفسه)) ساقط من "الأصل".

(٢) في هذه المقولة.

(٣) المقولة [١٠٩٢٠] قوله: ((وأوصلها في "اللباب" إلى عشرين شرطًا)).

(٤) "الفتح": كتاب الحج - باب الحج عن الغير ٦٨/٣.

(٥) "المبسوط": كتاب المناسك - باب الحج عن الميت وغيره ١٤٧/٤.

(٦) "البحر": كتاب الحج - باب الحج عن الغير ٦٦/٣.

(٧) "الفتح": كتاب الحج - باب الحج عن الغير ٦٨/٣.

(٨) "كشف الأسرار": باب بيان صفة حكم الأمر ٣٣٢/١.

كالنفل^(١) (لكنه يُشترط) لصحة النيابة (أهلية المأمور.....)

قالوا: [٢/ق ٤٦٩/ب] وهو رواية عن "محمد"، وهو اختلاف لا ثمرة له؛ لأنهم اتفقوا أن الفرض يسقط عن الأمر لا عن المأمور، وأنه لا بد أن ينويه عن الأمر، وتماه في "البحر"^(٢).

قلت: وعلى القول بوقوعه عن الأمر لا يخلو المأمور من الثواب، بل ذكر العلامة "نوح" عن "مناسك القاضي"^(٣): ((حج الإنسان عن غيره أفضل من حجّه عن نفسه بعد أن أدى فرض الحج؛ لأنّ نفعه متعدّد، وهو أفضل من القاصر)) اهـ، تأمل.

[١٠٩٢٧] (قوله: كالنفل) مقتضاه أن النفل يقع عن المأمور اتفاقاً، وللأمر ثواب النفقة، وبه صرح بعض الشراح، ومشى عليه في "اللباب"^(٤)، وردّه "الإتقاني" في "غاية البيان": ((بأنه خلاف^(٥) الرواية لما قاله "الحاكم الشهيد" في "الكافي": الحج التطوع عن الصحيح جائز))، ثم قال: ((وفي "الأصل"^(٦): يكون الحج عن المحجّ)) اهـ.

[١٠٩٢٨] (قوله: لكنه يُشترط إلخ) استدراك على قوله: ((يقع عن الأمر))، فإن مقتضاه

(قوله: وهو اختلاف لا ثمرة له إلخ) قال في "البحر": ((وقد يقال: إنها تظهر فيمن حلف أن لا يحجّ، وقد يقال: إنه يقال في العرف: حجّ وإن وقع عن غيره، فيحنت بالحجّ اتفاقاً)) اهـ. وقيل: ربما ظهرت فيما إذا حجّ عن الغير ثم قال: إن لم يقع الحجّ عنّي فكذا، وقالت الورثة: إن لم يقع عن الأمير فكذا، وسيأتي عند قوله: ((ودم الإحصار على الأمير)) ما يفيد أن الثمرة تظهر فيما لو فاتته، فعلى أن الأفعال تقع عنه يلزمه القضاء عنه، وعلى أنها تقع عن الأمير يلزم القضاء عن الأمير.

(١) في "د": ((كحج النفل)).

(٢) انظر "البحر": كتاب الحج - باب الحج عن الغير ٦٦/٣-٦٧.

(٣) أي: القاضي محمد عيد كما صرح به ابن عابدين رحمه الله في حاشيته "منحة الخالق على البحر الرائق" ٣٤٠/٢.

(٤) انظر "إرشاد الساري": باب الحج عن الغير - فصل: اعلم أنه إذا حج عن المأمور ص ٣٠٦.

(٥) في "الأصل": ((بلا خلاف))، وهو تحريف.

(٦) "الأصل": كتاب المناسك - باب الحج عن الميت وغيره ٤٢٠/٢ بتصرف.

لصحة الأفعال).

ثم فرغ عليه بقوله: (فجاز حج الصَّوْرَةِ) بمهملَةٍ: مَنْ لَمْ يَحُجَّ (والمرأة) ولو أمةً (والعبد وغيره) كالمراهق، وغيرهم أولى لعدم الخلاف (ولو أمرَ ذميًّا) أو مجنوناً....

صحته ولو من غير الأهل، "ط" (١). أي: كما تصحُّ إنابةُ ذميٍّ في دفع الزكاة.

[١٠٩٢٩] (قوله: لصحة الأفعال) عبّر بالصحة دون الوجوب ليعم المراهق، فإنه أهل للصحة

دون الوجوب، "ط" (٢).

[١٠٩٣٠] (قوله: ثم فرغ عليه) أي: على أن الشرط هو الأهلية دون اشتراط أن يكون المأمور

قد حجَّ عن نفسه، ودون اشتراط الذكورة والحرية والبلوغ.

[١٠٩٣١] (قوله: بمهملَةٍ) أي: بصادٍ مهملَةٍ وبتخفيفِ الرَّاء.

مطلبٌ في حجِّ الصَّوْرَةِ

[١٠٩٣٢] (قوله: مَنْ لَمْ يَحُجَّ) كذا في "القاموس" (٣)، وفي "الفتح" (٤): ((والصَّوْرَةُ يرادُّ

به الذي لم يحجَّ عن نفسه)) اهـ. أي: حجة الإسلام؛ لأنَّ هذا الذي فيه خلافُ "الشافعي"،

فهو أعمُّ من المعنى اللغوي، فكان ينبغي لـ "الشارح" ذكره؛ لأنَّه يشمل مَنْ لم يحجَّ أصلاً وَمَنْ حجَّ عن

غيره أو عن نفسه نقلاً أو نذراً أو فرضاً فاسداً أو صحيحاً ثم ارتدَّ ثم أسلم بعده كما أفاده "ح" (٥).

[١٠٩٣٣] (قوله: وغيرهم أولى لعدم الخلاف) أي: خلاف "الشافعي"، فإنه لا يجوزُ حجَّهم

(قوله: لأنَّه يشمل مَنْ لم يحجَّ أصلاً) هذا هو المعنى اللغوي، وما عداه داخلٌ في المعنى الشرعي

أيضاً، وخلافُ الإمام "الشافعي" فيه بالمعنى الشرعي، لا فيه بخصوص معناه لغةً.

(١) "ط": كتاب الحج - باب الحج عن الغير ٥٤٩/١.

(٢) "ط": كتاب الحج - باب الحج عن الغير ٥٤٩/١.

(٣) "القاموس": مادة ((صرر)).

(٤) "الفتح": كتاب الحج - باب الحج عن الغير ٧٢/٣.

(٥) "ح": كتاب الحج - باب الحج عن الغير ق ١٤٦/١.

كما في "الزيلعي"^(١)، "ح"^(٢). ولا يخفى أن التعليل يفيد أن الكراهة تنزيهية؛ لأن مراعاة الخلاف مستحبة، فافهم. وعُلِّلَ في "الفتح"^(٣) الكراهة في المرأة بما في "المبسوط"^(٤): ((من أن حجَّها أنقص؛ إذ لا رملَ عليها ولا سعيَ في بطن الوادي، ولا رفعَ صوتٍ بالتلبية، ولا حلقَ))، وفي العبد بما في "البدائع"^(٥): ((من أنه ليس أهلاً لأداء الفرض عن نفسه))، [٢/٤٧٠ ق/أ] وأُطْلِقَ في صحَّةِ إحجاج العبد، فشملَ ما إذا كان بإذن مولاه أو بغير إذنه كما صرَّحَ به في "المعراج"، فافهم. وقال في "الفتح"^(٦) أيضاً: ((والأفضل أن يكون قد حجَّ عن نفسه حجَّةَ الإسلام خروجا عن الخلاف))، ثم قال: ((والأفضل إحجاج الحرِّ العالم بالمناسك الذي حجَّ عن نفسه، وذكرَ في "البدائع"^(٧) كراهة إحجاج الصَّرورة؛ لأنه تارك فرض الحجَّ))، ثم قال في "الفتح"^(٨) بعدما أطلَّ في الاستدلال: ((والذي يقتضيه النظر أن حجَّ الصَّرورة عن غيره إن كان بعد تحقُّق الوجوب عليه بملك الزَّاد والراحلة والصَّحَّة فهو مكروه كراهة تحريم؛ لأنه تضيق عليه في أول سني الإمكان، فيأثم بتركه، وكذا لو تنفَّلَ لنفسه، ومع ذلك يصح؛ لأنَّ النَّهي ليس لعين الحجِّ المفعول، بل لغيره وهو الفوات؛ إذ الموتُ في سنةٍ غير نادر)) اهـ.

قال في "البحر"^(٩): ((والحقُّ أنها تنزيهيةٌ على الأمر لقولهم: والأفضل إلخ، تحريميةٌ على الصَّرورة المأمور الذي اجتمعت فيه شروط الحجِّ ولم يحجَّ عن نفسه؛ لأنه أثم بالتأخير)) اهـ.

(١) "تبيين الحقائق": كتاب الحج - باب الحج عن الغير - فصل في المأمور بالحج ٨٢/٢.

(٢) "ح": كتاب الحج - باب الحج عن الغير ق/١٤٦ أ.

(٣) "الفتح": كتاب الحج - باب الحج عن الغير ٧٢/٣.

(٤) "المبسوط": كتاب المناسك - باب الحج عن الميت وغيره ١٥٥/٤.

(٥) "البدائع": كتاب الحج - الحج عن الغير ٢١٣/٢.

(٦) "الفتح": كتاب الحج - باب الحج عن الغير ٧٢/٣.

(٧) "البدائع": كتاب الحج - الحج عن الغير ٢١٣/٢.

(٨) "الفتح": كتاب الحج - باب الحج عن الغير ٧٩/٣.

(٩) "البحر": كتاب الحج - باب الحج عن الغير ٧٥/٣.

قلت: وهذا لا يُنافي كلام "الفتح"؛ لأنه في المأمور، ويُحمَلُ كلام "الشارح" على الأمر، فيوافق ما في "البحر": ((من أنَّ الكراهة في حقِّ تنزيهية وإن كانت في حقِّ المأمور تحريمية)).

(تنبيه)

قال في "نهج النجاة" لـ "ابن حمزة النقيب" بعدما ذكرَ كلام "البحر" المارَّ^(١): ((أقول: وظاهره يفيد أنَّ الصَّرورةَ الفقيرة لا يجبُ عليه الحجُّ بدخول مكة، وظاهرُ كلام "البدائع" بإطلاقه الكراهة - أي: في قوله: يكره إحصاج الصَّرورة؛ لأنه تاركُ فرض الحجِّ - يفيدُ أنه يصيرُ بدخول مكة قادراً على الحجِّ عن نفسه وإن كان وقته مشغولاً بالحجِّ عن الأمر، وهي واقعة الفتوى، فليتأمل)) اهـ.

قلت: وقد أفتى بالوجوب مُفتي دار السلطنة العلامة "أبو السَّعود"، وتبعه في "سكب الأنهر"، وكذا أفتى به السيّد "أحمد بادشاه"^(٢)، وألفَ فيه رسالة، وأفتى سيّدي "عبد الغني النابلسي" بخلافه، وألفَ فيه رسالة^(٣)؛ لأنه في هذا العام لا يمكنه الحجُّ عن نفسه؛ لأنَّ سفره بمال الأمر، فيُحرِّمُ عن الأمر ويحجُّ عنه، وفي تكليفه بالإقامة بمكة إلى قابلٍ ليحجَّ عن نفسه ويترك عياله ببلده حرجٌ عظيمٌ، وكذا في تكليفه بالعود وهو فقيرٌ حرجٌ عظيمٌ أيضاً، وأمّا ما في "البدائع" فإطلاقه الكراهة المنصرفة إلى [٢/ق ٤٧٠/ب] التحريم يقتضي أنَّ كلامه في الصَّرورة الذي تحقَّق الوجوبُ عليه من قبلُ كما يفيدُه ما مرَّ^(٤) عن "الفتح"، نعم قدّمنا^(٥) أوّلَ الحجِّ عن "اللباب"

(١) في هذه المقالة.

(٢) لم نعثر له على ترجمة فيما بين أيدينا من المصادر.

(٣) سَمَّاها "رفع الضرورة عن حج الصَّرورة": مخطوط، لعبد الغني بن إسماعيل بن عبد الغني النابلسي (ت ١١٤٣هـ). ("إيضاح المكنون" ٥٧٩/١، "سلك الدرر" ٣٠/٣).

(٤) في هذه المقالة.

(٥) المقالة [٩٥٨٦] قوله: ((للآفاقي)).

(لا) يصحُّ.

(وإذا مَرَضَ المأمورُ بالحجِّ (في الطريق ليس له دَفْعُ المالِ إلى غيره لِيَحُجَّ) ذلك الغيرُ (عن الميتِ إلَّا إذا) أُذِنَ له بذلك بأن (قيل له وقت الدَّفْع: اصنع ما شئتَ، فيجوزُ له ذلك (مَرَضَ أو لا) لأنَّه صار وكيلاً مطلقاً.

(خرَجَ) المكلفُ.....

و"شرحه": ((أنَّ الفقير الآفاقيَّ إذا وصلَ إلى ميقاتٍ فهو كالمكِّيِّ في أنَّه إنَّ قدرَ على المشي لزمه الحجُّ، ولا ينوي النفلَ على زعم أنَّه فقيرٌ؛ لأنَّه ما كان واجباً عليه وهو آفاقيٌّ، فلمَّا صار كالمكِّيِّ وجبَ عليه، حتَّى لو نواه نفلاً لزمه الحجُّ ثانياً)) اهـ.

لكنَّ هذا لا يدلُّ على أنَّ الصَّرورةَ الفقيرَ كذلك؛ لأنَّ قدرته بقدره غيره كما قلنا، وهي غيرُ معتبرة بخلاف ما لو خرَجَ لِيَحُجَّ عن نفسه وهو فقيرٌ، فإنَّه عند وصوله إلى الميقات صار قادراً بقدره نفسه، فيجبُ عليه وإنَّ كان سفره تطوُّعاً ابتداءً، ولو كان الصَّرورةَ الفقيرُ مثله لَمَّا صحَّ تقييدُ "ابن الهمام" كراهةَ التَّحريمِ بما إذا كان حجُّه عن الغير بعد تحقُّق الوجوب عليه وتعلُّله للكراهة: ((بأنَّه تضيقُ الوجوبُ عليه))، فليتأمل.

[١٠٩٣٤] (قوله: لا يصحُّ) أي: لعدم الأهلية المذكورة.

[١٠٩٣٥] (قوله: وإذا مَرَضَ) أي: عَرَضَ له مانعٌ من ذهابه كمرضٍ وحبسٍ، وشمل ما لو عيَّنه الأمرُ أو لا.

[١٠٩٣٦] (قوله: عن الميت) أي: عن المحجوج عنه حيّاً أو ميتاً.

[١٠٩٣٧] (قوله: إلَّا إذا أُذِنَ له) بالبناء للمجهول ليناسب ما بعده، ويشمل ما لو أُذِنَ له الميتُ أو وصيُّه ولم يكن عيَّنه الميتُ بمنع إحتجاج غيره كما مرَّ^(١).

[١٠٩٣٨] (قوله: خرَجَ المكلفُ إلخ) أمّا إذا لم يخرج وأوصى بأن يُحجَّ عنه، وأطلق - أي:

(١) المقولة [١٠٩١٩] قوله: ((وإنَّ لم يقل: لا غيره جاز)).

(إلى الحجّ ومات في الطريق وأوصى بالحجّ عنه) إنما تجبُ الوصيّةُ به إذا أُخِرَ بعد وجوبه، أمّا لو حجّ من عامه فلا (فإنّ فسّرَ المالَ) أو المكانَ.....

لم يُعَيَّنْ مالاً ولا مكاناً - فإنّه يُحجّ عنه من ثلث ماله من بلده إن بلغَ الثلث؛ لأنّ الواجب عليه الحجّ من بلده الذي يسكنه، وإلاّ فمن حيث يبلغ، وإن لم يمكن من مكان بطّلت الوصيّة كما في "اللباب"، قال "شارحه"^(١): ((ولعلّ المكان مقيّد بما قبل المواقيت، وإلاّ فبأدنى شيء يمكن أن يُحجّ عنه من مكّة، وكذا الحكم إذا أوصى أن يُحجّ عنه بمالٍ وسَمِيَ مبلغه فإنّه إن كان يبلغ من بلده فمَنْهَا، وإلاّ فمن حيث يبلغ)) اهـ.

واحتَرَزَ بالْمُكَلَّفِ عن غيره كالصبيّ والمجنون، فإنّ وصيّته لا تعتبر، واحتَرَزَ بقوله: ((إلى الحجّ)) عمّا لو خَرَجَ للتجارة ونحوها وأوصى فإنّه يُحجّ عنه من وطنه إجماعاً كما في "المعراج" وغيره، وقَيَّدَ بخروجه بنفسه [٢/٤٧١ق/أ] لأنّه لو أَمَرَ غيره ومات المأمورُ في الطريق فسيذكر تفصيله بعد^(٢).

[١٠٩٣٩] (قوله: ومات في الطريق) أراد به موته قبل الوقوف بعرفة ولو كان بمكّة، "بحر"^(٣). وفي "التجنيس": ((إذا مات بعد الوقوف بعرفة أجزأ عن الميت؛ لأنّ الحجّ عرفة بالنص))، وقدّمنا^(٤) عند الكلام على فروض الحجّ أنّ الحاجّ عن نفسه إذا أوصى بإتمام الحجّ تجبُ بدنة. [١٠٩٤٠] (قوله: إنما تجبُ الوصيّةُ به إلخ) كذا في "التجنيس"، قال "الكمال"^(٥): ((وهو قيد حسن))، "شرنبلالية"^(٦).

(١) انظر "إرشاد الساري": باب الحج عن الغير - فصل في شرائط جواز الإحجاج ص ٢٩١ -.

(٢) في المقولة الآتية.

(٣) "البحر": كتاب الحج - باب الحج عن الغير ٧٣/٣.

(٤) المقولة [٩٦٥٨] قوله: ((وهما ركنان)).

(٥) "الفتح": كتاب الحج ٣٢٧/٢.

(٦) "الشرنبلالية": كتاب الحج - باب: محرم أحصر ٢٦٠/١ (هامش "الدرر والغرر").

(فالأمر عليه) أي: على ما فسّره (وإلا فيحج) عنه (من بلده) قياساً لا استحساناً، فليحفظ، فلو أحج الوصي عنه من غيره لم يصح (إن وفى به) أي: بالحج من بلده

[١٠٩٤١] (قوله: فالأمر عليه) أي: الشأن مبني على ما فسّره، أي: عيّنه، فإن فسّر المال يحج عنه من حيث يبلغ، وإن فسّر المكان يحج عنه منه، "ح" (١).

قلت: والظاهر أنه يجب عليه أن يوصي بما يبلغ من بلده إن كان في الثلث سعة، فلو أوصى بما دون ذلك أو عيّن مكاناً دون بلده يَأْتُم لِمَا عَلِمْتَ أَنَّ الواجب عليه الحج من بلد يسكنه.

[١٠٩٤٢] (قوله: من بلده) فلو كان له أوطان فمن أقربها إلى مكة، وإن لم يكن له وطن فمن حيث مات، ولو أوصى خراساني بمكة أو مكّي بالرّي يحج عنهما من وطنهما، ولو أوصى المكّي - أي: الذي مات بالرّي - أن يُقرَن عنه يُقرَن عنه من الرّي، "الباب" (٢)، أي: لأنه لا قران لمن بمكة.

مطلب: العمل على القياس دون الاستحسان هنا

[١٠٩٤٣] (قوله: قياساً لا استحساناً) الأول قول "الإمام"، والثاني قولهما، وأخر دليلهما (٣) في "الهداية" (٤)، فيحتمل أنه مختار له؛ لأن المأخوذ به في عامة الصور الاستحسان، "عناية" (٥). وقوّاه في "المعراج"، لكن المتون على الأول، وذكر تصحيحه العلامة "قاسم" في كتاب الوصايا، فهو مما قدّم فيه القياس على الاستحسان، وإليه أشار بقوله: ((فليحفظ)).

[١٠٩٤٤] (قوله: فلو أحج الوصي عنه من غيره) - أي: من غير بلده فيما إذا وجب الإحجاج من بلده - ((لم يصح)) ويضمن ويكون الحج له، ويحج عن الميت ثانياً؛ لأنه خالف،

(١) "ح": كتاب الحج - باب الحج عن الغير ق ١٤٦/أ بتوضيح من ابن عابدين رحمه الله.

(٢) انظر "إرشاد الساري": باب الحج عن الغير - فصل في شرائط جواز الإحجاج ص ٢٩١ -.

(٣) في النسخ جميعها: ((دليله)) وهو خطأ، وما أثبتناه من "الهداية" هو الصواب.

(٤) "الهداية": كتاب الحج - باب الحج عن الغير ١٨٥/١.

(٥) "العناية": كتاب الحج - باب الحج عن الغير ٧٦/٣ (هامش "فتح القدير").

(ثَلَاثُهُ) وَإِنْ لَمْ يَفِ فَمِنْ حَيْثُ يَبْلُغُ اسْتِحْسَانًا.

ولوصيِّ المِيتِ.....

إِلَّا أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ الْمَكَانُ قَرِيبًا مِنْ بَلَدِهِ بِحَيْثُ يَبْلُغُ إِلَيْهِ وَيَرْجِعُ إِلَى الْوَطَنِ قَبْلَ اللَّيْلِ كَمَا فِي "الْبَابِ" (١) وَ"الْبَحْرِ" (٢).

[١٠٩٤٥] (قَوْلُهُ: ثَلَاثُهُ) أَي: ثَلَاثُ مَالِ الْوَصِيِّ، فَإِنْ بَلَغَ الثَّلَاثُ الْإِحْجَاجَ رَاكِبًا فَأَحَجَّ مَاشِيًا لَمْ يَحْزَرْ، وَإِنْ لَمْ يَبْلُغْ إِلَّا مَاشِيًا مِنْ بَلَدِهِ (٣) قَالَ "مُحَمَّدٌ": يُحْجِجُ عَنْهُ مَنْ حَيْثُ بَلَغَ رَاكِبًا، وَعَنْ "الْإِمَامِ" أَنَّهُ يُخَيَّرُ بَيْنَهُمَا، وَأَمَّا إِنْ كَانَ الثَّلَاثُ يَكْفِي لَأَكْثَرِ مِنْ حِجَّةٍ فَإِنْ عَيَّنَ الْمِيتُ حِجَّةً وَاحِدَةً فَالْفَاضِلُ لِلْوَرَثَةِ، وَإِنْ أَطْلَقَ أَحَجَّ عَنْهُ فِي كُلِّ سَنَةٍ حِجَّةً وَاحِدَةً أَوْ أَحَجَّ فِي سَنَةٍ حِجَجًا، وَهُوَ الْأَفْضَلُ تَعَجُّلًا لَتَنْفِيزِ الْوَصِيَّةِ؛ لِأَنَّهُ رُبَّمَا يَهْلِكُ الْمَالُ، وَإِنْ عَيَّنَ الْمِيتُ فِي كُلِّ سَنَةٍ حِجَّةً فَهُوَ كَالْإِطْلَاقِ، كَمَا لَوْ أَمَرَ الْوَصِيُّ رَجُلًا [٢/٤٧١ ق/ب] بِالْحَجِّ السَّنَةَ فَأَخَّرَهُ إِلَى الْقَابِلَةِ جَازَ عَنِ الْمِيتِ، وَلَا يَضْمَنُ؛ لِأَنَّ ذِكْرَ السَّنَةِ لِلِاسْتِعْجَالِ لَا لِلتَّقْيِيدِ، "بَحْرٌ" (٤).

قُلْتُ: وَمِثْلُ الثَّلَاثِ مَا لَوْ قَالَ: أَحْجُّوا عَنِّي بِأَلْفٍ وَالْأَلْفُ يَبْلُغُ حِجَجًا كَمَا فِي "الْبَابِ" وَ"شَرْحَهُ" (٥).

[١٠٩٤٦] (قَوْلُهُ: وَإِنْ لَمْ يَفِ فَمِنْ حَيْثُ يَبْلُغُ) لَكِنْ لَوْ أَحَجَّ عَنْهُ مَنْ حَيْثُ يَبْلُغُ وَفَضَلَ مِنَ الثَّلَاثِ، وَتَبَيَّنَ أَنَّهُ يَبْلُغُ مِنْ مَوْضِعٍ أَبْعَدَ مِنْهُ يَضْمَنُ الْوَصِيُّ وَيُحْجِجُ عَنِ الْمِيتِ مَنْ حَيْثُ يَبْلُغُ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ الْفَاضِلُ شَيْئًا يَسِيرًا مِنْ زَادٍ أَوْ كَسْوَةٍ فَلَا يَضْمَنُ، "شَرْحُ الْبَابِ" (٦). وَنَقَلَهُ فِي "الْفَتْحِ" (٧) عَنْ "الْبَدَائِعِ" (٨).

٢٤٢/٢

(١) انظر "إرشاد الساري": باب الحج عن الغير - فصل في شرائط جواز الإحجاج ص ٢٩٢.

(٢) "البحر": كتاب الحج - باب الحج عن الغير ٧٢/٣.

(٣) من ((بحيث يبلغ إليه)) - في المقولة السابقة - إلى ((من بلده)) ساقط من "الأصل".

(٤) "البحر": كتاب الحج - باب الحج عن الغير ٧٢/٣ بتصرف.

(٥) انظر "إرشاد الساري": باب الحج عن الغير - فصل: ولو أوصى أن يحج عنه ص ٣٠١.

(٦) انظر "إرشاد الساري": باب الحج عن الغير - فصل: في شرائط جواز الإحجاج ص ٢٩٢.

(٧) "الفتح": كتاب الحج - باب الحج عن الغير ٧٥/٣.

(٨) "البدائع": كتاب الحج - فصل: وأما بيان حكم فوات الحج ٢٢٢/٢.

ووارثه أن يستردَّ المالَ من المأمور ما لم يُحرِّم، ثمَّ إن رَدَّه لخيانةٍ منه فنفقةُ الرُّجوعِ في مالِهِ، وإلَّا ففي مالِ الميت.
(أوصى بحج.....)

[١٠٩٤٧] (قوله: ووارثه) الأولى العطفُ بأو كما فعلَ في "اللباب"^(١)؛ لأنَّه لو كان وصَّى فلا كلام للوارث في الوصية، نعم لو كان الميتُ هو الذي دَفَعَ للمأمور ثمَّ مات كان للوارث استردادُ ما في يدِ المأمور وإنَّ أحرَمَ كما سيأتي^(٢) في الفروع، أي: ولو مع وجودِ الوصي؛ لأنَّ الباقي صار ميراثًا لكونِ الميت لم يُوصِ به.

[١٠٩٤٨] (قوله: ما لم يُحرِّم) فلو أحرَمَ ليس له الاستردادُ، والمحرم يمضي في إحرامه، وبعد فراغه من الحجِّ ليس له استرداده حتَّى يرجعَ إلى أهله، وإنَّ أحرَمَ حين أراد الأخذ فله أن يأخذه، ويكونُ إحرامُهُ تطوعًا عن الميت، "شرح اللباب"^(٣) عن "خزانة الأكمل".

[١٠٩٤٩] (قوله: وإلَّا) يعني: بأن رَدَّه لعلَّةٍ غيرِ الخيانة كضعفِ رأيٍ فيه أو جهلٍ بالمناسك، أمَّا لو بلا علَّةٍ أصلاً فالنَّفقةُ في مال الدَّافع، قال في "البحر"^(٤): ((إن استردَّ بخيانةٍ ظهرت منه - أي: من المأمور - فالنَّفقةُ في ماله خاصَّةً، وإن استردَّ لا بخيانةٍ ولا تَهْمَةٍ فالنَّفقةُ على الوصيِّ في ماله خاصَّةً، وإن استردَّ لضعفِ رأيٍ فيه أو لجهلهِ بأمرِ المناسك فأرادَ الدَّفْعَ إلى أصلحِ منه فنفقتهُ في مال الميت؛ لأنَّه استردَّ لمنفعةِ الميت)) اهـ، أفاده "ح"^(٥).

[١٠٩٥٠] (قوله: أوصى بحج إلخ) قيَّد بالوصية لأنَّه لو كان لم يُوصِ فتبرَّع عنه الوارثُ

(قوله: لأنَّ الباقي صار ميراثًا إلخ) وجهه أن نفقة الحجَّ تبطلُ بالموت كنفقة ذوي الأرحام، وسيأتي توضيحُ هذه المسألة.

(١) انظر "إرشاد الساري": باب الحج عن الغير - فصل: ولوصي الميت أو وارثه أن يسترد المال ص ٣٠٥.

(٢) ص ٤٣٣-٤٣٤ - "در".

(٣) انظر "إرشاد الساري": باب الحج عن الغير - فصل: ولوصي الميت أو وارثه أن يسترد المال ص ٣٠٥.

(٤) "البحر": كتاب الحج - باب الحج عن الغير ٧٢/٣.

(٥) "ح": كتاب الحج - باب الحج عن الغير ق ١٤٦/ب.

فتطوَّعَ عنه رَجُلٌ لم يُجزِّهِ) وإنَّ أَمْرَهُ المِيتُ؛ لأنَّه لم يَحْصُلْ مَقْصُودُهُ وهو ثَوَابُ
الإنفاق،.....

بالْحَجِّ أو الإِحْجَاجِ يَصِحُّ كما قَدَّمَ "المُصَنِّف" ^(١)، أي: يَصِحُّ عن المِيتِ عن حِجَّةِ الإسلامِ إن شاء
الله تعالى كما قَدَّمناه ^(٢)، ونَقَلَ "ط" ^(٣) عن "الوَلَوَالِجِيَّة" ^(٤): ((أَنَّ التَّعْلِيْقَ بِالمَشِيئَةِ عَلَى القَبُولِ لَا عَلَى
الْجَوَازِ))، وَقَدَّمْنَا ^(٥) أَيْضاً عن "شرح اللبَاب": ((أَنَّ الوَارِثَ غَيْرُ قَيْدٍ، فَإِذَا لَمْ يُوصَ بِجُزْئِهِ تَبَرَّعَ
الْوَارِثُ والأَجْنَبِيُّ عَنْهُ))، وَسَيَأْتِي ^(٦) تَمَامُ الكَلَامِ عَلَيْهِ.

[١٠٩٥١] (قَوْلُهُ: فَتَطَوَّعَ عَنْهُ رَجُلٌ) أَطْلَقَ الرَّجُلَ الْمُتَطَوَّعَ فَشَمِلَ الوَارِثَ، وَبِهِ صَرَّحَ
"قَاضِي خَان" ^(٧) بِقَوْلِهِ [٢/٤٧٢ ق/أ]: ((المِيتُ إِذَا أَوْصَى بِأَنْ يُحَجَّ عَنْهُ بِمَالِهِ، فَتَبَرَّعَ عَنْهُ الوَارِثُ
أَوِ الأَجْنَبِيُّ لَا يَجُوزُ)) اهـ.

قُلْتُ: يَعْنِي لَا يَجُوزُ عَنْ فَرَضِ المِيتِ، وَإِلَّا فَلَهُ ثَوَابُ ذَلِكَ الْحَجِّ، "ح" ^(٨) عَنْ
"الشَّرْنَبِلَالِيَّة" ^(٩). وَلِهَذَا قَالَ "المُصَنِّف": ((لَمْ يُجْزَّهِ)) مِنَ الإِجْزَاءِ، لَكِنْ سَيَأْتِي ^(١٠) مَا يَدُلُّ عَلَى
أَنَّ الثَّوَابَ إِنَّمَا يَحْصُلُ لِلْمِيتِ إِذَا جَعَلَهُ لَهُ الْحَاجُّ بَعْدَ الْأَدَاءِ.

[١٠٩٥٢] (قَوْلُهُ: وَإِنْ أَمْرَهُ المِيتُ) أَي: أَنَّ المِيتَ إِذَا أَوْصَى بِالإِحْجَاجِ عَنْهُ وَأَمَرَ أَنْ يُحَجَّ
عَنْهُ زَيْدٌ، فَحَجَّ عَنْهُ زَيْدٌ مِنْ مَالِ نَفْسِهِ لَمْ يُجْزَّ عَنْ المِيتِ لِلْعَلَّةِ الْمَذْكُورَةِ، فَافْهَمْ.

(١) ص ٣٩٣ - "در".

(٢) المَقُولَةُ [١٠٩١٣] قَوْلُهُ: ((إِلَّا إِذَا حَجَّ أَوْ أَحَجَّ الوَارِثَ)).

(٣) "ط": كِتَابُ الْحَجِّ - بَابُ الْحَجِّ عَنِ الْغَيْرِ ٥٥٠/١.

(٤) "الوَلَوَالِجِيَّة": كِتَابُ الْحَجِّ - الْفَصْلُ الثَّلَاثُ: فِيمَنْ يَحُجُّ عَنْ غَيْرِهِ ق ٤٢/أ.

(٥) المَقُولَةُ [١٠٩١٣] قَوْلُهُ: ((إِلَّا إِذَا حَجَّ أَوْ أَحَجَّ الوَارِثَ)).

(٦) فِي المَقُولَةِ الْآتِيَةِ.

(٧) "الْحَاثِيَّة": كِتَابُ الْحَجِّ - فَصْلُ فِي الْحَجِّ عَنِ المِيتِ ٣١١/١ (هَامِشُ "الْفَتَاوَى الْهِنْدِيَّة").

(٨) "ح": كِتَابُ الْحَجِّ - بَابُ الْحَجِّ عَنِ الْغَيْرِ ق ١٤٦/ب.

(٩) "الشَّرْنَبِلَالِيَّة": كِتَابُ الْحَجِّ - بَابُ مُحَرَّمِ أَحْصَرَ ٢٦٠/١ (هَامِشُ "الدَّرَرُ وَالْغَرَرُ").

(١٠) المَقُولَةُ [١٠٩٦٤] قَوْلُهُ: ((بِخِلَافِ مَا لَوْ أَهْلَ الْخِ)).

لكن لو حجَّ عنه ابنه ليرجع في التركة جاز إن لم يقل: من مالي، وكذا لو أحجَّ
لا ليرجع كالدين إذا قضاه من مال نفسه.....

[١٠٩٥٣] (قوله: لكن لو حجَّ عنه ابنه) أي: مثلاً، وإلا فكذا حكم بقية الورثة، "شرح

اللباب" (١).

قلت: بل الوصي كذلك كما يفيد ما يأتي (٢) قريباً عن "عمدة الفتاوى".

ثم إنَّ هذا استدراك على إطلاق الرجل في قوله: ((فتطوَّع عنه رجل)) بأنَّ الوارث
أو الوصي يخالف الأجنبي في أنه لو تطوَّع من وجهه - بأنَّ أنفق من ماله ليرجع في التركة - جاز
بخلاف الأجنبي؛ لأنَّ الوارث خليفة عن الميت، ولذا لو قضى الدين من مال نفسه ليرجع جاز،
قال في "البحر" (٣): ((ولو حجَّ على أن لا يرجع فإنه لا يجوز عن الميت؛ لأنه لم يحصل مقصود
الميت وهو ثواب الإنفاق)) اهـ.

قلت: وقدّمنا (٤) أنَّ الوارث ليس له الحجُّ بمال الميت إلا أن تجيز الورثة وهم كبار؛ لأنَّ هذا
مثل التبرُّع بالمال، فالظاهر تقييد حجِّ الوارث هنا بذلك أيضاً، تأمل.

[١٠٩٥٤] (قوله: إن لم يقل: من مالي) في "البحر" (٥) عن آخر "عمدة الفتاوى" لـ "الصدر

الشهيد": ((لو أوصى بأنَّ يحجَّ عنه بألف من ماله، فأحجَّ الوصيُّ من مال نفسه ليرجع ليس له
ذلك؛ لأنَّ الوصية باللفظ، فيعتبر لفظ الموصي، وهو أضاف المال إلى نفسه، فلا يُبدل)) اهـ.

[١٠٩٥٥] (قوله: وكذا لو أحجَّ لا ليرجع) أي: أنه يجوز، واستفيد منه أنه لو أحجَّ ليرجع أنه

يجوز بالأولى، وقد نصَّ عليهما في "الخانية" (٦) حيث قال: ((إذا أوصى الرجل بأنَّ يحجَّ عنه،

(١) انظر "إرشاد الساري": باب الحج عن الغير - فصل في شرائط جواز الإحجاج ص ٢٨٩-.

(٢) في المقولة الآتية.

(٣) "البحر": كتاب الحج - باب الحج عن الغير ٧٢/٣.

(٤) المقولة [١٠٩٢١] قوله: ((لم يجز حجه عنه)).

(٥) "البحر": كتاب الحج - باب الحج عن الغير ٧٣/٣.

(٦) "الخانية": كتاب الحج - فصل في الحج عن الميت ٣١١/١ (هامش "الفتاوى الهندية").

(وَمَنْ حَجَّ عَنْ كُلِّ مَنْ.....)

فَأَحَجَّ الْوَارِثُ رَجُلًا مِنْ مَالِ نَفْسِهِ لِيَرْجِعَ فِي مَالِ الْمَيْتِ جَازًا، وَلَهُ أَنْ يَرْجِعَ فِي مَالِ الْمَيْتِ، وَكَذَا الزَّكَاةُ وَالْكَفَّارَةُ، وَلَوْ فَعَلَ ذَلِكَ الْأَجْنَبِيُّ لَا يَرْجِعُ، وَلَوْ أَوْصَى بِأَنْ يُحَجَّ عَنْهُ فَأَحَجَّ الْوَارِثُ مِنْ مَالِ نَفْسِهِ لَا لِيَرْجِعَ عَلَيْهِ جَازًا لِلْمَيْتِ عَنْ حَجَّةِ الْإِسْلَامِ)) اهـ.

قال في "شرح اللباب" ^(١) بعد نقله: ((وفيه بحث لا يخفى)) اهـ. أي: لما [٢/٤٧٢ ق/ب] مر ^(٢) من أنه يُشْتَرَطُ في الحج عن الغير إذا كان بوصية الإنفاق من مال المحجوج عنه احترازاً عن التبرع كما مر ^(٣) بيانه، فتجوزة فيما لو أحج من ماله لا ليرجع مخالف لذلك، ولذا لم يحز فيما لو حج الوارث بنفسه لا ليرجع، ولا يظهر فرق بينهما؛ لما علمت من أن مقصود الميت بالوصية ثواب الإنفاق من ماله، وهو حاصل فيما لو حج الوارث أو أحج عنه ليرجع دون ما إذا أنفق لا ليرجع فيهما، واستشكل ذلك في "الشرنبلالية" ^(٤) أيضاً، والتفرقة = بأنه في الإحجاج قام الوارث مقام الميت في دفع المال، فكأن المأمور أنفق من مال الميت، بخلاف ما إذا حج الوارث بنفسه فإنه لم يحصل منه دفع المال، بل ما حصل منه إلا مجرد الأفعال، فلم يحز ما لم ينو الرجوع في ماله = غير ظاهرة؛ لأن حجة بنفسه لا بد له من النفقة أيضاً، فافهم.

[١٠٩٥٦] (قوله: وَمَنْ حَجَّ) أي: أهمل بحج؛ لأنه يصير مخالفاً بمجرد الإهلال بلا توقف

على الأعمال، أفادة "ح" ^(٥).

قلت: أي: في صورة المتن، وإلا فقد لا يصير مخالفاً إلا بالشروع كما سيظهر لك ^(٦).

(١) انظر "إرشاد الساري": باب الحج عن الغير - فصل في شرائط جواز الإحجاج ص ٢٨٩ -.

(٢) ص ٣٩٤ - "در".

(٣) المقولة [١٠٩٢٢] قوله: ((ولو أنفق من مال نفسه إلخ)).

(٤) "الشرنبلالية": كتاب الحج - باب محرم أحصر ٢٦٠/١ (هامش "الدرر والغرر").

(٥) "ح": كتاب الحج - باب الحج عن الغير ق ١٤٦/ب - ١٤٧/أ.

(٦) المقولة [١٠٩٦٣] قوله: ((جاز)).

(آمريه وقع عنه وضمن مالههما) لأنه خالفهما (ولا يقدر على جعله عن أحدهما) لعدم الأولوية، وينبغي صحة التعيين لو أطلق الإحرام، ولو أبهمه فإن عين أحدهما

[١٠٩٥٧] (قوله: عن آمريه) أي: ولو كانا أبويه أو أجنبيين كما صرح به في "الفتح" (١)،

فقوله في "البحر" (٢): ((شمل الأبوين، وسيأتي إخراجهما)) فيه نظر؛ لأن الآتي في الإحرام عنهما بغير أمرهما والكلام هنا في الإحرام عن الآمرين، فافهم.

[١٠٩٥٨] (قوله: وقع عنه) أي: عن المأمور نفلاً، ولا يُجزئه عن حجة الإسلام، "بحر" (٣)

و"نهر" (٤). وفيه نظر يأتي قريباً (٥).

[١٠٩٥٩] (قوله: لأنه خالفهما) علة لوقوعه عنه وللضمنان، أي: لأن كل واحد إنما أمره

أن يخلص النفقة له وقد صرفها لحج نفسه؛ لأنه لا يمكنه إيقاعه عن أحدهما لعدم الأولوية.

[١٠٩٦٠] (قوله: وينبغي صحة التعيين لو أطلق) أي: كما لو قال: لبيك بحجة وسكت، قال

"الزيلعي" (٦): ((وإن أطلق - بأن سكت عن ذكر المحجوج عنه معيناً ومبهماً - قال في "الكافي" (٧):

لا نص فيه، وينبغي أن يصح التعيين هنا إجماعاً لعدم المخالفة)) اهـ.

وقوله: ((ينبغي أن يصح التعيين)) أي: تعيين أحد آمريه قبل الطواف والوقوف كما

في مسألة الإبهام، وقوله: ((إجماعاً)) قال "شيخنا": ((ينبغي أن يجري فيه خلاف "أبي يوسف"

الآتي في مسألة الإبهام لجريان علته الآتية هنا أيضاً)) اهـ "ح" (٨) [٢/ق ٤٧٣/أ].

[١٠٩٦١] (قوله: ولو أبهمه) بأن قال: لبيك بحجة عن أحد آمري، "ح" (٩).

(١) "الفتح": كتاب الحج - باب الحج عن الغير ٧١/٣.

(٢) "البحر": كتاب الحج - باب الحج عن الغير ٦٧/٣.

(٣) "البحر": كتاب الحج - باب الحج عن الغير ٦٧/٣.

(٤) "النهر": كتاب الحج - باب الحج عن الغير ق ١٥٨/ب.

(٥) المقولة [١٠٩٦٣] قوله: ((جاز)).

(٦) "تبيين الحقائق": كتاب الحج - باب الحج عن الغير ٨٦/٢.

(٧) "كافي النسفي": كتاب الحج - باب الحج عن الغير ١/ق ٩٩/ب.

(٨) "ح": كتاب الحج - باب الحج عن الغير ق ١٤٧/أ بتوضيح من ابن عابدين.

(٩) "ح": كتاب الحج - باب الحج عن الغير ق ١٤٧/أ.

قبل الطَّواف والوقوف جاز.....

[١٠٩٦٢] (قوله: قبل الطَّواف) المرادُ به طوافُ القدوم كما قال "أبو حنيفة" فيما لو جمع بين إحرامين لحجَّتين ثم شرع في طواف القدوم ارتفعت إحداهما، فإن قلت: ذكر الوقوف مستدرَك، قلت: يمكن أن لا يطوف للقدوم، فيكون الوقوف حينئذ هو المعبرَاه "ح" (١).

[١٠٩٦٣] (قوله: جاز) أي: عندهما، وقال "أبو يوسف": بل وقع ذلك عن نفسه بلا توقُّف، وضمن نفقتهما، وهو القياس؛ لأنَّ كلَّ واحدٍ منهما أمره بتعيين الحجِّ له، فإذا لم يعين فقد خالف، وجه قولهما - وهو الاستحسان - أنَّ هذا إبهام في الإحرام، والإحرام ليس بمقصود، وإنما هو وسيلة إلى الأفعال، والمبهم يصلح وسيلةً بواسطة التعيين، فاكْتَفِيَ به شرطاً، "ح" (٢) عن "الزيلعي" (٣).

قلت: والحاصل أنَّ صور الإبهام أربعة: أن يُهْلَ بِحِجَّةٍ عنهما - وهي مسألة المتن - أو عن أحدهما على الإبهام، أو يُهْلَ بِحِجَّةٍ وَيُطْلَقَ، والرابعة أن يُحْرِمَ عن أحدهما معيَّناً بلا تعيينٍ لما أحرَمَ به من حجٍّ أو عمرَةٍ، ولم يذكر "الشارح" الرابعة لجوازها بلا خلافٍ كما في "الفتح" (٤)، وقد ذكَّرَ في "الفتح": ((أنَّ مبنى الجواب في هذه الصور على أنه إذا وقع عن نفس المأمور لا يتحوَّل بعد ذلك إلى الأمر، وأنه بعدما صرف نفقة الأمر إلى نفسه ذاهباً إلى الوجه الذي أخذ النَّفَقَةَ له لا ينصرف الإحرام إلى نفسه إلا إذا تحقَّقت المخالفة أو عجزَ شرعاً عن التعيين.

ففي الصورة الأولى من الصور الأربع تحقَّقت المخالفة والعجزُ عن التعيين (٥)، ولا تردُّ مسألة

(قوله: والحاصل أنَّ صور الإبهام أربعة إلخ) لعلَّ الأولى أن يقول: إنَّ مسألة إحرام المأمور عن أمره، فإن الإبهام غير متحقِّق في كلِّ الأربع.

(١) "ح": كتاب الحج - باب الحج عن الغير ق ١٤٧/أ.

(٢) "ح": كتاب الحج - باب الحج عن الغير ق ١٤٧/أ.

(٣) "تبين الحقائق": كتاب الحج - باب الحج عن الغير ٨٦/٢ بتصرف.

(٤) "الفتح": كتاب الحج - باب الحج عن الغير ٧١/٣.

(٥) من ((ففي الصورة الأولى)) إلى ((التعيين)) ساقط من "أ".

الأبوين الآتية؛ لأنها بدون الأمر كما يأتي، فلا تتحقق المخالفة في ترك التعيين، ويمكنه التعيين في الانتهاء؛ لأن حقيقة جعل الثواب، ولذا لو أمره أبواه بالحج كان الحكم كما في الأجنيين. وفي الصورة الثانية من الأربع لم تتحقق المخالفة بمجرد الإحرام قبل الشروع في الأعمال، ولا يمكن صرف الحج له؛ لأنه أخرجها عن نفسه بجعلها لأحد الأمرين، فلا تنصرف إليه إلا إذا وجد تحقق المخالفة أو العجز عن التعيين، ولم يتحقق ذلك؛ لأنه يمكنه التعيين، إلا إذا شرع في الأعمال ولو شوطاً؛ لأن الأعمال [٢/ق ٤٧٣/ب] لا تقع لغير معين فتقع عنه، ثم لا يمكنه تحويلها إلى غيره، وإنما له تحويل الثواب فقط، ولولا النص لم يتحول الثواب أيضاً. وفي الصورة الثالثة لا خفاء أنه ليس فيها مخالفة لأحد الأمرين ولا تعذر التعيين، ولا تقع عن نفسه لما قدّمناه، وأمّا الرابعة فأظهر الكل)) اهـ ما في "الفتح" ملخصاً.

وأنت خيرٌ بأن ما قرره في الصورة الثانية صريح في أنه إذا شرع في الأعمال قبل تعيين أحد الأمرين وقعت الحجّة عن نفسه لتحقق المخالفة والعجز عن التعيين، وكذا تقع عن نفسه بالأولى في الصورة الأولى، والظاهر أنها تجزئه عن حجّة الإسلام؛ لأنها تصح بالتعيين وبالإطلاق بخلاف ما لو نوى بها النفل، والمأمور وإن كان صرفها عن نفسه بجعلها للأمرين أو لأحدهما لكن لما تحققت المخالفة بطل ذلك الصّرف، وإلا لم تقع عن نفسه أصلاً، فيكون حينئذٍ كما لو أحرم عن نفسه ابتداءً ولم ينو النفل، فتقع عن حجّة الإسلام، ولذا قال في "الفتح" ^(١) أيضاً فيما لو أمره بالحج فقرن معه عمرة لنفسه: ((لا يجوز، ويضمن اتفاقاً))، ثم قال: ((ولا تقع عن حجّة الإسلام عن نفسه؛ لأن أقل ما تقع بإطلاق النية، وهو قد صرفها عنه في النية، وفيه نظر)) اهـ كلامه.

(قوله: وفيه نظر) الظاهر من كلام "الفتح" أن هذا تنظير في التعليل لا الحكم، وهو عدم الإجزاء عن حجّة الإسلام، ومن المعلوم أن البحث في العلة لا يقدر في الحكم المنصوص، تأمل.

(١) "الفتح": كتاب الحج - باب الحج عن الغير ٧٣/٣.

(بخلاف ما لو أهلَّ بحجٍّ عن أبويه أو غيرهما) من الأجانب حال كونه (متبرعاً
فعين) بعد ذلك جازاً؛.....

والظاهر أن وجه النظر ما قرَّرناه من أنه حيث تحققت المخالفة ووقعت عن نفسه بطلَ صرفُ النية، فتجزيه عن حجة الإسلام، فقوله في "البحر" فيما مرَّ^(١): ((تقع عن المأمور نفلاً، ولا تجزيه عن حجة الإسلام)) فيه نظر، وقد صرح "الباقاني" في "شرح الملتقى" - وتبعه "الشارح" في "شرحه" عليه أيضاً^(٢) - ((بأنه يخرج بها عن حجة الإسلام))، فهذا ما تحرَّرَ لي فافهم، والسلام.

[١٠٩٦٤] (قوله: بخلاف ما لو أهلَّ إلخ) مرتبط بقوله: ((ومن حجَّ عن أمریه))، وقوله: ((جاز)) جملة مستأنفة لبيان جهة المخالفة بين المسألتين، فإنه في الأولى لا يجوز، والثانية بخلافها، لكنَّ الجواز هنا مشروط بما إذا لم يأمره بالحج، وقوله: ((عن أبويه أو غيرهما)) تنبيه على أن ذكر الأبوين في "الكنز"^(٣) وغيره ليس بقيد احترازي، وإنما فائدته الإشارة إلى أن الولد يُندب له ذلك جداً كما في "النهر"^(٤)، وبه علِمَ أن التقييد بالأبوين في هذه المسألة لا يدلُّ على أن المراد بالآمرين في التي قبلها الأجنبيان، [٢/ق ٤٧٤/أ] بل الأبوان إذا أمراه فحكمهما كالأجبيين كما قدَّمناه^(٥) عن "الفتح"، فظهر أنه لا فرق بين الأبوين والأجبيين في المسألتين، وإنما العبرة للأمر وعدمه، أي: صريحاً كما يظهر قريباً^(٦)، فإذا أحرَمَ بحجة عن اثنين أمره كلُّ منهما بأن يحجَّ عنه وقَعَ عنه، ولا يقدرُ على جعله لأحدهما، وإن أحرَمَ عنهما بغير أمرهما صحَّ جعله لأحدهما أو لكلِّ منهما،

(١) المقولة [١٠٩٥٨] قوله: ((وقع عنه)).

(٢) "الدر المنتقى": كتاب الحج - باب الحج عن الغير ٣٠٨/١ (هامش "بجمع الأنهر").

(٣) انظر "شرح العيني على الكنز": كتاب الحج - باب الحج عن الغير ١٣٦/١.

(٤) "النهر": كتاب الحج - باب الحج عن الغير ق ١٥٩/ب.

(٥) المقولة [١٠٩٥٧] قوله: ((عن أمریه)).

(٦) في هذه المقولة.

وكذا لو أحرَمَ عن أحدهما مبهماً يصحُّ تعيينُهُ بعد ذلك بالأولى كما في "الفتح"^(١)، قال: ((ومبناه على أنَّ نَيْتَهُ لهما تلغو لعدم الأمر، فهو متبرِّعٌ، فتقعُ الأعمالُ عنه ألبتة، وإنما يجعلُ لهما الثَّوابَ، وترتُّبه بعد الأداء، فتلغو نَيْتُهُ قبله، فيصحُّ جعلُهُ بعد ذلك لأحدهما أو لهما، ولا إشكالُ في ذلك إذا كان متفلاً عنهما، فإنَّ كان على أحدهما حجُّ الفرض وأوصى به لا يسقطُ عنه تبرُّعُ الوارث عنه بمالٍ نفسه، وإنَّ لم يُوصِ به فتبرَّعَ الوارثُ عنه بالإحجاج أو الحجِّ بنفسه قال "أبو حنيفة": يُجزيه إن شاء الله تعالى؛ لقوله ﷺ: "الختعمية": «أرأيتَ لو كان على أهلك دينٌ» الحديث^(٢)) انتهى.

وبهذا ظهرَ فائدةٌ أخرى للتَّقييدِ بالأبوين في هذه المسألة، وهي سقوطُ الفرض عن الذي عيَّنهُ

(قوله: وبهذا ظهرَ فائدةٌ أخرى للتَّقييدِ إلخ) ليس في عبارة "الفتح" ما يقتضي ذلك، بل غاية ما أفادته هو حكمُ تبرُّعِ الوارث عن مورثه بالحجِّ ابتداءً، ويكونُ قوله: ((فإنَّ كان على أحدهما إلخ)) انتقالاً لمسألةٍ أخرى مناسبةٍ لما قبلها من حيث التبرُّعُ في كلِّ عن المورث، ولا داعيَ لحملها على المسألة الأولى، وذلك بأنَّ ينويهما أولاً ثُمَّ يُعيِّنُ أحدهما حتَّى يأتي ما قاله من الإشكال، بل تُحمَلُ على تبرُّعه ابتداءً لأحدهما بدون أنَّ ينويهما معاً أولاً، وقوله: ((ولا إشكالُ إذا كان متفلاً عنهما)) ليس القصدُ منه الاحترازُ عما إذا عيَّنَ أحدهما بعد الإبهام، وأنَّه يسقطُ به الفرضُ، وأنَّ فيه إشكالاً، بل القصدُ الإشارةُ إلى بيانِ موضوعِ المسألة، وهو أنَّ المراد بالتبرُّعِ عنهما على سبيلِ التنفُّلِ بالثَّوابِ فقط، وأيضاً الجوابُ الذي ذكر لا يصلحُ دافعاً للإشكال على تقدير أنَّ ما ذكره هو مرادُ "الفتح"، فإنَّه لا شكَّ أنَّ المراد مما ذكره "الشارح" المارَّ أنَّ يتدبَّرَ الإحرامَ لأحدهما معيَّناً، وليس فيه ما يدلُّ على صحَّةِ التَّحويلِ بعد وقوع الأعمالِ عن الوارث، وأيضاً قد تقدَّم له: ((أنَّ من شرائطِ الحجِّ عن الغيرِ نَيْتُهُ عنه)).

والحاصلُ: أنَّه ليس في عبارة "الفتح" ما يدلُّ على ما ادَّعاه المحشِّي من سقوطِ الفرض عن الذي عيَّنهُ بعد الإبهام، ويمكنُ حملها على ما يوافقُ الفروعَ المنصوصَ عليها، ولا داعيَ لما حمَلَهُ عليها حتَّى يأتي الإشكالُ، ويكونُ كلامُهُ مخالفاً لما ذكره، تأمَّل. وبهذا تعلمُ عدمُ صحَّةِ ما سلكه هنا وفيما يأتي أيضاً.

(١) "الفتح": كتاب الحج - باب الحج عن الغير ٧٧/٣.

(٢) تقدَّم تخريجُه ص ٣٩٤.

له بعد الإبهام لو بدون وصية، لكن يُشكّل عليه أنه إذا لَغَتْ نِيَّتُهُ لهما لعدم الأمر، ووقعت الأعمال عنه ألبتة كيف يصحّ تحويلها إلى أحدهما وقد مرّ^(١) أن الحجّ إذا وقع عن المأمور لا يمكن تحويله بعد ذلك إلى الأمر؟! نعم يمكن تحويل الثواب فقط للنصّ كما مرّ، ولهذا - والله أعلم - قال في "الفتح"^(٢): ((ولا إشكال في ذلك إذا كان متنفلاً عنهما))، أي: لأنّ غاية حال المتنفّل أن يجعل ثواب عمله لغيره، وهو صحيح، أمّا وقوع عمله عن فرض الغير بغير أمره فهو مشكّل، والجواب ما مرّ^(٣) في كلام "الشارح" من أن الوارث إذا حجّ أو أحجّ عن مورثه جاز لوجود الأمر دلالة، أي: فكأنّه مأمور من جهته بذلك، وعليه فتقع الأعمال عن الميت لا عن العامل، فقوله في "الفتح": ((ومبناه على أن نية لهما تلغو إلخ)) مخصوص بما إذا لم يكن عليهما فرض لم يُوصيا به، وقدّمنا^(٤) عن "البدائع" تعليقه بالنصّ أيضاً، وهو ما علمته من حديث "الختعمية"، وبهذا فارق الوارث الأجنبي، لكن قدّمنا^(٥) عن "شرح اللباب" [٢/٤٧٤/ب] عن "الكرمانى" و"السروجي": ((أنّ الأجنبي كذلك))، نعم هذا مخالف لاشتراط الأمر في الحجّ عن الغير، والأجنبي غير مأمور لا صريحاً ولا دلالة، وقدّمنا^(٦) الجواب بأنّه مبنيّ على اختلاف الرواية في هذا الشرط، والمشهور اشتراطه، وحيث علّم وجوده في الوارث دلالة ظهر لاقتصار "الكنز"^(٧) وغيره على الأبوين فائدة ثالثة، وهي أنّ الأمر دلالة ليس له حكم الأمر حقيقة من كلّ وجه؛ لما علمت من أنّ الأبوين لو أمراه حقيقة لم يصحّ تعيين أحدهما بعد الإبهام كما في الأجنبيّين، وإن لم يأمرهم صريحاً صحّ التّعيين، ولو فرضوا المسألة ابتداءً في الأجنبيّين لتوهم أنّ الأبوين لا يصحّ تعيين أحدهما

(١) المقالة [١٠٩٦٣] قوله: ((جاز)).

(٢) "الفتح": كتاب الحج - باب الحج عن الغير ٧٧/٣.

(٣) ص ٣٩٣-٣٩٤ - "در".

(٤) المقالة [١٠٩١٤] قوله: ((لوجود الأمر دلالة)).

(٥) المقالة [١٠٩١٣] قوله: ((إلا إذا حج أو أحج الوارث)).

(٦) المقالة [١٠٩١٣] قوله: ((إلا إذا حج أو أحج الوارث)).

(٧) انظر "شرح العيني على الكنز": كتاب الحج - باب الحج عن الغير ١٣٦/١.

لأنه متبرّعٌ بالثواب، فله جعلُهُ لأحدهما أو لهما،.....

لوجود الأمر دلالة، ففرضوها في الأبوين لإفادة صحة التعيين وإن وُجدَ الأمر دلالة، وليفيدوا أنَّ المراد بالأمر في المسألة الأولى الأمر صريحاً، والله أعلم.

(تنبيه)

الذي تحصلَ لنا من مجموع ما قرَّرنَاهُ أنَّ مَنْ أَهْلٌ بِحُجَّةٍ عَنْ شَخْصَيْنِ فَإِنَّ أَمْرَاهُ بِالْحَجِّ وَقَعَ حُجَّتُهُ عَنْ نَفْسِهِ أَلْبَتَّةَ وَإِنْ عَيَّنَ أَحَدَهُمَا بَعْدَ ذَلِكَ، وَلَهُ بَعْدَ الْفَرَاغِ جَعْلُ ثَوَابِهِ لِهَـمَا أَوْ لِأَحَدِهِمَا، وَإِنْ لَمْ يَأْمُرْهُ فَكَذَلِكَ إِلَّا إِذَا كَانَ وَارِثاً وَكَانَ عَلَى الْمَيْتِ حَجُّ الْفَرَضِ وَلَمْ يُوصِ بِهِ، فَيَقَعُ عَنِ الْمَيْتِ عَنْ حُجَّةِ الْإِسْلَامِ لِلأَمْرِ دَلَالَةٌ وَلِلنَّصِّ بِخِلَافٍ مَا إِذَا أَوْصَى بِهِ؛ لِأَنَّ غَرَضَهُ ثَوَابُ الْإِنْفَاقِ مِنْ مَالِهِ، فَلَا يَصِحُّ تَبَرُّعُ الْوَارِثِ عَنْهُ، وَبِخِلَافِ الْأَجْنَبِيِّ مُطْلَقاً لِعَدَمِ الْأَمْرِ.

[١٠٩٦٥] (قوله: لأنه متبرّعٌ بالثواب) بيانٌ لوجهِ صحةِ التعيين في مسألة الأبوين دون مسألة الأمرين، وهو معنى ما قدَّمناه^(١) من قوله في "الفتح": ((ومبناه على أنَّ نِيَّتَهُ لِهَـمَا تَلْغُو لِعَدَمِ الْأَمْرِ، فَهُوَ مُتَبَرِّعٌ [إِلَخ])، قَالَ فِي "الشَّرَنْبَلَالِيَّةِ"^(٢): ((قُلْتُ: وَتَعْلِيلُ الْمَسْأَلَةِ يَفِيدُ وَقُوعَ الْحَجِّ عَنِ الْفَاعِلِ، فَيَسْقُطُ بِهِ الْفَرَضُ عَنْهُ وَإِنْ جَعَلَ ثَوَابَهُ لِغَيْرِهِ، وَيَفِيدُ ذَلِكَ الْأَحَادِيثُ الَّتِي رَوَاهَا فِي "الْفَتْحِ" بِقَوْلِهِ^(٣): أَعْلَمُ أَنَّ فَعَلَ الْوَلَدِ ذَلِكَ مَنْدُوبٌ إِلَيْهِ جَدًّا؛ لِمَا أَخْرَجَ "الدَّارِقُطْنِيُّ"^(٤) عَنْ "ابْنِ عَبَّاسٍ"

(قوله: ويفيد ذلك الأحاديث التي رواها إلخ) لم يظهر من الأحاديث المذكورة ما يفيد ما قاله، نعم يفيد ما ذكره من تعليل المسألة، وسقوطُ الفرض عن كلٍّ من الأب والابن لا يقول به أحدٌ خلافاً لِمَا يَفِيدُهُ كَلَامُ الْمُحَشِّي، وَمَا جَنَحَ إِلَيْهِ مَبْنِيٌّ عَلَى مَا فَهَمَهُ مِنْ عِبَارَةِ "الْفَتْحِ"، وَقَدْ عَلِمْتَ مَا فِيهِ.

(١) في المقولة السابقة.

(٢) "الشَّرَنْبَلَالِيَّةُ": كتاب الحج - باب: محرم أحصر ٢٦٠/١-٢٦١ باختصار (هامش "الدرر والغرر").

(٣) "الفتح": كتاب الحج - باب الحج عن الغير ٧٨/٣.

(٤) أخرجه الدارقطني في "السنن" ٢٦٠/٢ كتاب الحج - باب الواقيت، والطبراني في "الأوسط" (٧٨٠٠)، وابن عدي في "الكامل" ١٤٠٦/٤، وابن حبان في "المجروحين" ٣٧٢/١. وأورده الهيتمي في "المجمع" ١٤٦/١ =

رضي الله تعالى عنهما عنه ﷺ لِمَنْ حَجَّ عَنْ أَبِيهِ أَوْ قَضَى عَنْهُمَا مَغْرَمًا: «بُعِثَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مَعَ الْأَبْرَارِ»، وَأَخْرَجَ أَيْضًا^(١) عَنْ "جَابِرٍ" أَنَّهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ قَالَ: «مَنْ حَجَّ عَنْ أَبِيهِ وَأُمِّهِ فَقَدْ قَضَى عَنْهُ حَجَّتَهُ، وَكَانَ [٢/ق ٤٧٥/أ] لَهُ فَضْلُ عَشْرِ حَجَجٍ»، وَأَخْرَجَ أَيْضًا^(٢) عَنْ "زَيْدِ بْنِ أَرْقَمٍ" قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا حَجَّ الرَّجُلُ عَنْ وَالِدَيْهِ تَقَبَّلُ مِنْهُ وَمِنْهُمَا، وَاسْتَبَشَرْتُ أَرْوَاحَهُمَا، وَكُتِبَ عِنْدَ اللَّهِ بَرًّا» اهـ.

أقول: قد علمت مما قررناه أنه إذا حج الوارث عنهما وعلى أحدهما فرض لم يوص به يقع عن الميت لسقوط الفرض عنه بذلك إن شاء الله تعالى، وحيث فكيف يصح دعوى سقوط الفرض به عن الفاعل أيضا وقد صرفه إلى غيره وأجزنا صرفه؟! نعم يظهر ذلك فيما إذا كان على أحدهما فرض أوصى به أو لم يكن عليه فرض أصلاً، ويدل على ذلك قوله في "الفتح"^(٣): ((وإنما يجعل لهما الثواب، وترتبه بعد الأداء))، ومثله قول "قاضي خان" في "شرح الجامع"^(٤): ((وإنما يجعل ثواب فعله لهما، وهو جائز عندنا، وجعل ثواب حج غيره لا يكون إلا بعد أداء الحج، فبطلت نيته في الإحرام، فكان له أن يجعل الثواب لأيهما شاء)) اهـ.

٢٤٥/٢

= كتاب البر والصلة - باب ما جاء في الأبرار، وقال: رواه الطبراني في "الأوسط"، وفيه صلة بن سليمان وهو متروك. وذكره المتقي الهندي في "كنز العمال" ٤٦٨/١٦ (٤٥٤٨٥) وعزاه إلى الطبراني في "الأوسط"، والدارقطني في "السنن" من حديث ابن عباس رضي الله عنهما.

(١) أخرجه الدارقطني في "السنن" ٢٦٠/٢ كتاب الحج - باب المواقيت. وذكره المتقي الهندي في "كنز العمال" ٤٦٨/١٦ (٤٥٤٨٤) وعزاه إلى الدارقطني من حديث جابر رضي الله عنه.

(٢) أخرجه الدارقطني في "السنن" ٢٦٠/٢ كتاب الحج - باب المواقيت. وذكره المتقي الهندي في "كنز العمال" ٤٦٤/١٦ (٤٥٤٥٧) وعزاه إلى الدارقطني. من حديث زيد بن أرقم رضي الله عنه. وأورده السيوطي في "الجامع الصغير" ٨٧/١ (٥٦٠) وضعفه.

(٣) "الفتح": كتاب الحج - باب الحج عن الغير ٧٧/٣.

(٤) "شرح الجامع الصغير": كتاب الحج - باب الرجل يحج عن غيره ٨٠/١ ب.

فهذا صريح في أنَّ النية لم تقع لهما، وأنَّ الأعمال وقعت له، فله جعلُ ثوابها لمن شاء بعد الأداء، فيمكنُ ادِّعاءُ سقوطِ الفرض عن الفاعل بذلك كما حرَّراه في مسألة الحج عن الأمرين، ويُعلَّمُ به جوازُ جعلِ الإنسانِ ثوابَ فرضه لغيره كما ذكرناه أوَّلَ الباب^(١)، وأمَّا إذا كان على الميت فرضٌ لم يُوصِ به وسقطَ به فرضُ الميت يلزمُ منه وقوعُ النية والأعمال له لا للفاعل، إلاَّ أن يُقال: إنَّ الأعمال تقع للعامل هنا أيضاً كما هو مقتضى إطلاقِ عبارة "الفتح" و"قاضي خان" وغيرهما، ولكنَّ يسقطُ بها الفرضُ عن الميت فضلاً من الله تعالى عملاً بالنصِّ، وهو حديثُ "الختعمية" وإنَّ خالفَ القياسَ، ولذا علَّقه "أبو حنيفة" بالمشيئة، ويسقطُ بها الفرض عن الفاعل أيضاً أخذاً من الأحاديث المذكورة، ولذا كان الوارثُ مخالفاً لحكم الأجنبيِّ في ذلك.

فإن قلت: ما مرَّ^(٢) من تعليل جوازِ حجِّ الوارث بوجودِ الأمر دلالةً يقتضي وقوع الأعمال عن الميت؛ لأنَّه لو أمره صريحاً وقعت عنه بلا شبهةٍ، فيخالفُ ما اقتضاه إطلاقُ "الفتح" وغيره، وحينئذٍ فلا يمكنُ سقوط فرض العامل بذلك أيضاً.

قلت: قد علمت أنَّ الأمر دلالةً ليس كالأمر صريحاً من كلِّ وجهٍ، ولذا صحَّ تعيينُ أحد أبويه بعد الإبهام، ولو أمره صريحاً لم يصحَّ كالأجنيين كما قدَّمنا^(٣)، فلو اقتضى [٢/٤٧٥ ق/ب] الأمرُ دلالةً وقوع الأعمال عن الميت لم يصحَّ التَّعيينُ، فقلنا بوقوع الأعمال للعامل، فيسقطُ فرضه بها، وكذا يسقطُ فرضُ الأب أو الأمَّ عملاً بالأحاديث المذكورة، والله أعلم، هذا غاية ما وصلَ إليه فهمي القاصرُ في تحرير هذه المواضع المشكَّلة التي لم أرَ من أوضحها هذا الإيضاح، والله الحمد.

(١) المقولة [١٠٨٨٥] قوله: ((بعبادة ما)).

(٢) المقولة [١٠٩٦٤] قوله: ((بخلاف ما لو أهلك إلخ)).

(٣) المقولة [١٠٩٦٤] قوله: ((بخلاف ما لو أهلك إلخ)).

وفي الحديث: ((مَنْ حَجَّ عَنْ أَبِيهِ فَقَدْ قَضَى عَنْهُ حَجَّتَهُ، وَكَانَ لَهُ فَضْلٌ عَشْرَ حِجَجٍ، وَبُعِثَ مِنَ الْأَبْرَارِ)) .
(وَدُمُ الْإِحْصَارِ) لَا غَيْرَ (عَلَى الْأَمْرِ فِي مَالِهِ وَلَوْ مِيتًا) قِيلَ: مِنَ الثَّلَاثِ، وَقِيلَ: مِنَ الْكُلِّ،.....

[١٠٩٦٦] (قَوْلُهُ: وَفِي الْحَدِيثِ^(١)) كَلَامُهُ يُوْهِمُ أَنَّ هَذَا حَدِيثٌ وَاحِدٌ مَعَ أَنَّهُ مَأْخُودٌ مِنْ حَدِيثَيْنِ كَمَا عَلِمْتَ مَعَ تَغْيِيرِ بَعْضِ اللَّفْظِ بِنَاءً عَلَى الصَّحِيحِ مِنْ جَوَازِ رَوَايَةِ الْحَدِيثِ بِالْمَعْنَى لِلْعَارِفِ أَهـ "ح" (٢) .

[١٠٩٦٧] (قَوْلُهُ: لَا غَيْرُ) أَيُ: لَا غَيْرُ دِمِ الْإِحْصَارِ مِنْ بَاقِي الدِّمَاءِ الثَّلَاثَةِ، وَهُوَ دِمُ الشُّكْرِ فِي الْقِرَانِ وَالتَّمَتُّعِ، وَدِمُ الْجَنَائَةِ.

[١٠٩٦٨] (قَوْلُهُ: عَلَى الْأَمْرِ) هَذَا عِنْدَهُمَا، وَعَلَيْهِ الْمَتُونُ، وَعِنْدَ "أَبِي يُوسُفَ" عَلَى الْمَأْمُورِ.
[١٠٩٦٩] (قَوْلُهُ: قِيلَ: مِنَ الثَّلَاثِ) لِأَنَّ الْوَصِيَّةَ بِالْحَجِّ تَنْفُذُ مِنَ الثَّلَاثِ، وَهَذَا مِنْ تَوَابِعِ الْوَصِيَّةِ، وَقِيلَ: مِنَ الْكُلِّ؛ لِأَنَّهُ دَيْنٌ وَجَبَ حَقًّا لِلْمَأْمُورِ عَلَى الْمِيتِ، فَيَقْضَى مِنْ جَمِيعِ مَالِهِ كَمَا لَوْ أَوْصَى بِأَنْ يُبَاعَ عَبْدُهُ وَيُتَصَدَّقَ بِثَمَنِهِ، فَبَاعَهُ الْوَصِيُّ وَضَاعَ الثَّمَنَ مِنْ يَدِهِ، ثُمَّ اسْتَحَقَّ الْعَبْدَ فَإِنَّ الْمَشْتَرِيَّ

(قَوْلُ "الْشَّارِحِ": مَنْ حَجَّ عَنْ أَبِيهِ فَقَدْ قَضَى عَنْهُ حَجَّتَهُ إلخ) قَالَ الشَّيْخُ "الرَّحْمَتِيُّ": ((هُوَ عَلَى تَقْدِيرِ مِضَافٍ، أَيُ: عَنْ أَحَدِ أَبِيهِ؛ لِأَنَّهُ لَوْ أَحْرَمَ عَنْهُمَا لَمْ يُجْزَ وَاحِدًا مِنْهُمَا فِي سَقُوطِ الْفَرْضِ؛ لِأَنَّ الْحِجَّةَ الْوَاحِدَةَ لَا تُجْزَى عَنْ اثْنَيْنِ، وَالثَّوَابُ الْمَوْعُودُ مُطْلَقٌ، سَوَاءٌ أَحْرَمَ عَنْ أَبِيهِ أَوْ أُمِّهِ)) أَهـ.
وَيُحْتَمَلُ أَنْ يَعُودَ الضَّمِيرُ إِلَى مَنْ حَجَّ، يَعْنِي: يَسْقُطُ فَرْضُ الْحَاجِّ، وَيَحْصُلُ الثَّوَابُ لِمَنْ عَيْنُهُ مِنْ أَبِيهِ، وَهَذَا بَعِيدٌ، قَالَ "الْمَحَبُّ الطَّبْرِيُّ": ((وَلَا أَعْلَمُ أَحَدًا قَالَ بِظَاهِرِهِ مِنَ الْإِجْزَاءِ عَنْهُمَا بِحَجِّ وَاحِدٍ، أَوْ هُوَ مَحْمُولٌ عَلَى أَنَّهُ يَقَعُ لِلْأَصْلِ فَرْضًا وَالْفِرْعَ ثَوَابًا)) أَهـ مِنْ "السَّنَدِيِّ".

(١) تقدم تخريجه ص ٤٢١..

(٢) "ح": كتاب الحج - باب الحج عن الغير ق ١٤٧/ب.

ثُمَّ إِنَّ فَاتَهُ لَتَقْصِيرٍ مِنْهُ ضَمِينَ، وَإِنْ بِآفَةِ سَمَاوِيَّةٍ لَا (وَدُمُ الْقِرَانِ) وَالتَّمَتُّعُ.....

يرجعُ بالثَّمَنِ عَلَى الْوَصِيِّ، وَيَرْجِعُ الْوَصِيُّ فِي قَوْلِ "أَبِي حَنِيفَةَ" الْأَخِيرِ فِي جَمِيعِ التَّرِكَةِ، مِنْ "شرح الجامع" لـ "قاضي خان" ^(١)، وَاسْتَوْجَهَ "ط" ^(٢) الْأَوَّلَ وَ"الرَّحْمَتِي" الثَّانِي.

[١٠٩٧٠] (قَوْلُهُ: ثُمَّ إِنَّ فَاتَهُ إِنْ خَلَعَ) أَي: فَاتِ الْمَأْمُورِ الْمَعْلُومِ مِنَ الْمَقَامِ، وَأُطْلِقَ الْفَوَاتُ فَشَمِلَ مَا يَكُونُ بِسَبَبِ الْإِحْصَارِ وَغَيْرِهِ، فَإِنَّ الْإِحْصَارَ يُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ بِتَقْصِيرٍ مِنْهُ، كَأَنْ تَنَاوَلَ دَوَاءً مَرَضًا قَصْدًا حَتَّى أَحْصَرَهُ، أَفَادَهُ "ح" ^(٣).

هَذَا، وَقَدْ صَرَّحُوا بِأَنْ عَلَيْهِ الْحَجُّ مِنْ قَابِلٍ بِمَالِ نَفْسِهِ كَفَائَتِ الْحَجِّ كَمَا فِي "الْبَحْرِ" ^(٤)، ثُمَّ قَالَ: ((وَلَمْ يُصَرِّحُوا بِأَنَّهُ فِي الْإِحْصَارِ وَالْفَوَاتِ إِذَا قَضَى الْحَجُّ هَلْ يَكُونُ عَنِ الْأَمْرِ أَوْ يَقَعُ لِلْمَأْمُورِ؟ وَإِذَا كَانَ لِلْأَمْرِ فَهَلْ يُجْبَرُ عَلَى الْحَجِّ مِنْ قَابِلٍ بِمَالِ نَفْسِهِ؟)) اهـ.

أَقُولُ: قَالَ فِي "الْبِدَائِعِ" ^(٥): ((فَإِنَّ فَاتَهُ الْحَجُّ يَصْنَعُ مَا يَصْنَعُهُ فَائَتُ الْحَجِّ بَعْدَ شُرُوعِهِ، وَلَا يَضْمَنُ النِّفْقَةَ؛ لِأَنَّهُ فَاتُهُ بَغَيْرِ صَنْعِهِ، وَعَلَيْهِ فِي نَفْسِهِ الْحَجُّ مِنْ قَابِلٍ؛ لِأَنَّ الْحِجَّةَ قَدْ وَجَبَتْ عَلَيْهِ بِالشُّرُوعِ، فَلَزِمَتْهُ قِضَاؤُهَا، وَهَذَا عَلَى قَوْلِ "مُحَمَّدٍ" ظَاهِرٌ؛ لِأَنَّ الْحَجَّ عِنْدَهُ يَقَعُ عَنِ الْحَاجِّ)) اهـ.

وَنَقَلَهُ فِي "النَّهْرِ" ^(٦) عَنْ "السَّرَاجِ"، ثُمَّ قَالَ: ((وَعَلَى قَوْلِ غَيْرِ "مُحَمَّدٍ" ^(٧) مِنْ أَنَّهُ يَقَعُ عَنِ الْأَمْرِ فَيَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ الْقِضَاءُ عَنِ الْأَمْرِ، وَتَلْزِمُهُ النِّفْقَةُ)) اهـ.

وَيُؤَيِّدُهُ أَنَّهُ صَرَّحَ فِي "الْبَابِ" ^(٨): ((بَأَنَّهُ إِنَّ فَاتَهُ بِآفَةِ سَمَاوِيَّةٍ لَمْ يَضْمَنَ، وَيَسْتَأْنَفُ الْحَجُّ

(١) "شرح الجامع الصغير": كتاب الحج - باب الرجل يحج عن غيره ١/ق ٨١/أ بتصرف.

(٢) "ط": كتاب الحج - باب الحج عن الغير ١/٥٥٢.

(٣) "ح": كتاب الحج - باب الحج عن الغير ق ١٤٧/ب.

(٤) "البحر": كتاب الحج - باب الحج عن الغير ٣/٧٠.

(٥) "البدائع": كتاب الحج - الحج عن الغير ٢/٢١٥.

(٦) "النهر": كتاب الحج - باب الحج عن الغير ق ١٥٩/أ.

(٧) من ((ظاهر لأن)) إِلَى ((محمد)) ساقط من "الأصل".

(٨) انظر "إرشاد الساري": باب الحج عن الغير - فصل في شرائط جواز الإحجاج ص ٢٩٩-.

(والجناية على الحاج) إِنَّ أَذِنَ لَهُ الْآمِرُ بِالْقِرَانِ وَالتَّمَتُّعِ،.....

عن الميت))، أي: بناءً على قول غير "محمد"، فَعُلِمَ أَنَّ عَلَى قَوْلِ "مُحَمَّدٍ" عَلَيْهِ الْحَجُّ عَنْ نَفْسِهِ، وَعَلَى [٢/٤٧٦ق/أ] قَوْلِ غَيْرِهِ عَنِ الْمَيِّتِ، وَظَاهِرُهُ أَنَّهُ يَجِبُ عَلَيْهِ مِنْ مَالِهِ، لَكِنْ فِي "التَّاتِرْخَانِيَّةِ"^(١) عَنِ "الْمُنْتَقَى": ((قَالَ "مُحَمَّدٌ": يَحُجُّ عَنِ الْمَيِّتِ مِنْ بَلَدِهِ إِذَا بَلَغَتْ النِّفْقَةُ، وَإِلَّا فَمَنْ حَيْثُ تَبْلُغُ، وَعَلَى الْمَحْرَمِ قَضَاءُ الْحَجِّ الَّذِي فَاتَ عَنْ نَفْسِهِ، وَلَا ضَمَانَ عَلَيْهِ فِيمَا أَنْفَقَ، وَلَا نَفَقَةً لَهُ بَعْدَ الْفَوْتِ)) اهـ. فَإِنَّ مُقْتَضَاهُ أَنَّ الْحَجَّ عَنِ الْمَيِّتِ مِنْ مَالِهِ، وَعَلَى الْمَأْمُورِ حَجٌّ آخَرُ قَضَاءً لِمَا شَرَعَ فِيهِ مِنْ مَالِ نَفْسِهِ، وَيُخَالَفُهُ مَا فِي "التَّاتِرْخَانِيَّةِ"^(٢) أَيْضاً عَنْ "التَّهْذِيبِ": ((قَالَ "أَبُو يُوسُفَ": إِذَا فَسَدَ حَجُّهُ قَبْلَ الْوُقُوفِ عَلَيْهِ ضَمَانَ النِّفْقَةِ، وَعَلَيْهِ الْحَجُّ الَّذِي أَفْسَدَهُ وَعُمْرَةٌ وَحَجَّةٌ لِلْآمِرِ، وَلَوْ فَاتَهُ الْحَجُّ لَا يَضْمَنُ؛ لِأَنَّهُ أَمِينٌ، وَعَلَيْهِ قَضَاءُ الْفَائِتِ وَحَجٌّ عَنِ الْآمِرِ)) اهـ. فَإِنَّ قَوْلَهُ: ((وَعَلَيْهِ قَضَاءُ الْفَائِتِ إِنْ لَمْ يَضْمَنْ)) يَقْتَضِي أَنَّ عَلَيْهِ الْحَجَّ مِنَ مَالِهِ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ قَوْلُهُ: ((وَحَجٌّ عَنِ الْآمِرِ)) بَضْمٌ أَوَّلُهُ مَبْنِيًّا لِلْمَفْعُولِ، أَيْ: وَعَلَى الْوَرِثَةِ الْإِحْجَاجُ مِنْ مَالِهِ.

ثُمَّ إِنَّ الظَّاهِرَ أَنَّ هَذَا مِنْ مَقُولِ "أَبِي يُوسُفَ"، فُيْنَفِي^(٣) مَا مَرَّ^(٤) عَنْ "النَّهْرِ"، فَلْيَتَأَمَّلْ. وَسَيَأْتِي^(٥) بَقِيَّةُ الْكَلَامِ عَلَيْهِ.

[١٠٩٧١] (قَوْلُهُ: وَالْجِنَايَةُ) أَطْلَقَهُ فَشَمَلَ دَمَ الْجِمَاعِ وَدَمَ جِزَاءِ الصَّيْدِ وَالْحَلْقِ وَلِبْسِ الْمَخِيطِ وَالطَّيْبِ وَالْمَجَاوِزَةَ بِغَيْرِ إِحْرَامٍ، "بَحْرٌ"^(٦).

[١٠٩٧٢] (قَوْلُهُ: عَلَى الْحَاجِّ) أَيْ: الْمَأْمُورِ، أَمَّا الْأَوَّلُ فَلِأَنَّهُ وَجَبَ شُكْرًا عَلَى الْجَمْعِ بَيْنَ النَّسَكَيْنِ، وَحَقِيقَةُ الْفِعْلِ مِنْهُ وَإِنْ كَانَ الْحَجُّ يَقَعُ عَنِ الْآمِرِ؛ لِأَنَّهُ وَقُوعٌ شَرْعِيٌّ لَا حَقِيقِيٌّ،

(١) "التَّاتِرْخَانِيَّةُ": كِتَابُ الْمَنَاسِكِ - الْفَصْلُ السَّادِسُ عَشَرَ فِي الْوَصِيَّةِ ٥٥٧/٢.

(٢) "التَّاتِرْخَانِيَّةُ": كِتَابُ الْمَنَاسِكِ - الْفَصْلُ الْخَامِسُ عَشَرَ فِي الرَّجُلِ يَحُجُّ عَنِ الْغَيْرِ ٥٤٥/٢.

(٣) فِي "ب": ((فُيْنَفِي فِي مَا)) بَزِيَادَةٍ ((فِي))، وَهِيَ خَطَأٌ.

(٤) فِي هَذِهِ الْمَقُولَةِ.

(٥) الْمَقُولَةُ [١٠٩٨١] قَوْلُهُ: ((وَبِظَاهِرِهِ أَنَّهُ لَا رَجُوعَ فِي تَرْكَةِ الْمَأْمُورِ)).

(٦) "الْبَحْرُ": كِتَابُ الْحَجِّ - بَابُ الْحَجِّ عَنِ الْغَيْرِ ٧٠/٣ بِتَصْرِفٍ يَسِيرٍ.

وإلا فيصيرُ مُخَالَفًا فَيَضْمَنُ.

(وَضَمِنَ النِّفْقَةَ إِنْ جَامَعَ قَبْلَ وَقُوفِهِ) فَيَعِيدُ بِمَالِ نَفْسِهِ (وَإِنْ بَعْدَهُ فَلَا) لِحَصُولِ الْمَقْصُودِ..

وَأَمَّا الثَّانِي فَباعتبارِ أَنَّهُ تَعَلَّقَ بِجَنَائِتِهِ، أَفَادَهُ فِي "الْبَحْرِ"^(١).

[١٠٩٧٣] (قَوْلُهُ: فِيصِيرُ مُخَالَفًا) هَذَا قَوْلُ "أَبِي حَنِيفَةَ"، وَوَجْهُهُ أَنَّهُ لَمْ يَأْتِ بِالْمَأْمُورِ بِهِ؛ لِأَنَّهُ أَمَرُهُ بِسَفَرٍ يَصْرِفُهُ إِلَى الْحَجِّ لَا غَيْرَ، فَقَدْ خَالَفَ أَمْرَ الْآمِرِ فَضَمِنَ، "بِدَائِعِ"^(٢). زَادَ فِي "الْمَحِيطُ": ((لَأَنَّ الْعِمْرَةَ لَمْ تَقَعْ عَنِ الْآمِرِ؛ لِأَنَّهُ مَا أَمَرَهُ بِهَا، فَصَارَ كَأَنَّهُ حَجَّ عَنْهُ وَاعْتَمَرَ لِنَفْسِهِ، فِيصِيرُ مُخَالَفًا، وَلَوْ أَمَرَهُ بِالْحَجِّ فَاعْتَمَرَ ثُمَّ حَجَّ مِنْ مَكَّةَ فَهُوَ مُخَالَفٌ؛ لِأَنَّهُ مَأْمُورٌ بِحَجِّ مِيقَاتِي، وَلَوْ أَمَرَهُ بِالْعِمْرَةِ فَاعْتَمَرَ ثُمَّ حَجَّ عَنْ نَفْسِهِ لَمْ يَكُنْ مُخَالَفًا، بِخِلَافِ مَا إِذَا حَجَّ أَوَّلًا ثُمَّ اعْتَمَرَ)) اهـ. وَانْظُرْ مَا قَدَّمْنَاهُ^(٣) قَبِيلَ بَابِ الْإِحْرَامِ.

[١٠٩٧٤] (قَوْلُهُ: وَضَمِنَ النِّفْقَةَ إِنْ جَامَعَ قَبْلَ وَقُوفِهِ) أَمَّا الدَّمُ فَهُوَ عَلَى الْمَأْمُورِ عَلَى كُلِّ حَالٍ، "بِحَجْرِ"^(٤). [١٠٩٧٥] (قَوْلُهُ: فَيَعِيدُ بِمَالِ نَفْسِهِ) لِأَنَّهُ إِذَا أَفْسَدَهُ لَمْ يَقَعْ مَأْمُورًا بِهِ، فَكَانَ وَاقِعًا عَنِ الْمَأْمُورِ، فَيَضْمَنُ مَا أَنْفَقَ فِي حَجِّهِ مِنْ مَالٍ غَيْرِهِ، ثُمَّ إِذَا قَضَى الْحَجَّ فِي السَّنَةِ الْقَابِلَةِ عَلَى وَجْهِ الصَّحَّةِ لَا يَسْقُطُ الْحَجُّ عَنِ الْمَيْتِ؛ لِأَنَّهُ لَمَّا خَالَفَ فِي السَّنَةِ الْمَاضِيَةِ بِالْإِفْسَادِ صَارَ الْإِحْرَامُ وَاقِعًا عَنْهُ، فَكَذَا الْحَجُّ الْمَوْدِيُّ [٢/٤٧٦ ق/ب] بِهِ صَارَ وَاقِعًا عَنْهُ، "ابْنُ كَمَالٍ". وَعَلَيْهِ حُجَّةٌ أُخْرَى لِلْآمِرِ كَمَا قَدَّمْنَاهُ^(٥) أَنْفَاءً عَنِ "التَّاتِرْخَانِيَّةِ" عَنْ "التَّهْذِيبِ"، أَيِ: سِوَى حَجِّ الْقَضَاءِ، وَهُوَ الْأَصَحُّ كَمَا فِي "المَعْرَاجِ"، وَبِهِ انْدَفَعَ مَا فِي "الْبَحْرِ"^(٦) مِنْ قَوْلِهِ: ((وَإِذَا فَسَدَ حُجَّةُ لَزِمَهُ الْحَجُّ مِنْ قَابِلٍ بِمَالِ نَفْسِهِ، وَفِيهِ مَا تَقَدَّمَ مِنَ التَّرَدُّدِ فِي وَقُوعِهِ عَنِ الْآمِرِ)) اهـ.

(١) "الْبَحْرُ": كِتَابُ الْحَجِّ - بَابُ الْحَجِّ عَنِ الْغَيْرِ ٧٠/٣.

(٢) "بِدَائِعِ": كِتَابُ الْحَجِّ - الْحَجُّ عَنِ الْغَيْرِ ٢١٥/٢ بِتَصْرِفٍ.

(٣) الْمَقُولَةُ [٩٧٧٢] قَوْلُهُ: ((إِلَّا الْمَأْمُورُ بِالْحَجِّ لِلْمُخَالَفَةِ)).

(٤) "الْبَحْرُ": كِتَابُ الْحَجِّ - بَابُ الْحَجِّ عَنِ الْغَيْرِ ٧١/٣.

(٥) الْمَقُولَةُ [١٠٩٧٠] قَوْلُهُ: ((ثُمَّ إِنْ فَاتَهُ إِنْخَ)).

(٦) "الْبَحْرُ": كِتَابُ الْحَجِّ - بَابُ الْحَجِّ عَنِ الْغَيْرِ ٧١/٣.

(وإن مات) المأمور (أو سُرِقَتْ نفقته في الطريق) قبل وقوفه (حَجَّ من منزل أمره بثلاث ما بقي) من ماله، فإن لم يَفِ فَمِنْ حَيْثُ يَبْلُغُ، فإن مات أو سُرِقَ ثانياً حَجَّ من ثلث الباقي بعدها، هكذا مرّة بعد أخرى إلى أن لا يبقى من ثلثه ما يبلغ الحَجَّ فتبطل الوصية قلت:.....

[١٠٩٧٦] (قوله: وإن مات إلخ) الأنسب ذكر هذه المسألة عند قوله المار^(١): ((خرج المكلف

إلخ)).

[١٠٩٧٧] (قوله: قبل وقوفه) قيد به لأنه لو مات بعده قبل الطواف جاز عن الأمر؛ لأنه أدى الركن الأعظم، "خانية"^(٢) و"فتح"^(٣). وقدّمنا^(٤) نحوه عن "التجنيس"، فما بحثه في "البحر"^(٥): ((من أن أعظميته للأمن من الإفساد بعده لا لأنه يكفي، فيجب على الأمر الإحجاج)) اهـ مخالف للمنقول، وأما لو بقي حياً وأتم الحَجَّ إلا طواف الزيارة فرجع ولم يطفه فقال في "الفتح"^(٦): ((لا يضمن النفقة، غير أنه حرام على النساء، ويعود بنفقة نفسه ليقضي ما بقي عليه؛ لأنه جان في هذه الصورة)) اهـ.

[١٠٩٧٨] (قوله: من منزل أمره) أي: إن لم يُعَيَّن منزلاً، وإلا أتبع كما مر^(٧).

[١٠٩٧٩] (قوله: فإن مات) أي: المأمور الثاني.

[١٠٩٨٠] (قوله: من ثلث الباقي بعدها) أي: بعد النفقة، أي: ثلث الباقي بعد هلاكها، وهو

المراذ بقولهم: بثلاث ما بقي من المال، فافهم. وهذا عند "الإمام"، وعند "أبي يوسف" بالباقي

(١) ص ٤٠٧-٤٠٨ - "در".

(٢) "الخانية": كتاب الحج - فصل في الحج عن الميت ٣١٠/١ بتصرف يسير (هامش "الفتاوى الهندية").

(٣) "الفتح": كتاب الحج - باب الحج عن الغير ٧٤/٣.

(٤) المقولة [١٠٩٣٩] قوله: ((ومات في الطريق)).

(٥) "البحر": كتاب الحج - باب الحج عن الغير ٧١/٣.

(٦) "الفتح": كتاب الحج - باب الحج عن الغير ٧٤/٣.

(٧) المقولة [١٠٩٣٨] قوله: ((خرج المكلف إلخ)).

وظاهره أنه لا رجوع في تركه المأمور، فليراجع (لا من حيث مات).....

من الثلث، وعند "محمد" بما بقي مع المأمور، مثاله: أوصى بأن يُحجَّ عنه، ومات عن أربعة آلاف، فدفع الوصي للمأمور ألفاً فسُرقت فعند "الإمام" يُؤخذ ما يكفي من ثلث ما بقي من التركة وهو ألف، فإن سُرقَت يؤخذ من ثلث الألفين الباقيين هكذا إلى أن لا يبقى ما ثلثه يكفي الحج، وعند "أبي يوسف": إذا سُرقَ الألف الأول لم يبقَ من ثلث التركة إلا ثلثمائة وثلاثة وثلاثون وثلث، فتدفع له إن كفت، ولا يؤخذ مرةً أخرى، وعند "محمد" إن فضل من الألف الأولى ما يبلغ الحج حجَّ به، وإلا فلا، هكذا ذكر الخلاف عامة المشايخ، وبعضهم قالوا: هذا إن أوصى بأن يُحجَّ عنه من الثلث، أو بأن يُحجَّ عنه ولم يزد، أمّا لو أوصى بأن يُحجَّ عنه بثلث ماله فقول "محمد" كقول "أبي يوسف"، وتأمّله في "جامع قاضي خان" (١) و"الفتح" (٢). وهذا الاختلاف إذا هلك في يد المأمور، فلو في يد الوصي بعدما قاسم الورثة يُحجَّ عنه بثلث ما بقي اتفاقاً كما في "التاترخانية" (٣).

[١٠٩٨١] (قوله: وظاهره أنه لا رجوع في تركه المأمور) إن [٢/ق ٤٧٧/أ] كان المراد أنه لا رجوع لورثة الأمر في تركه المأمور بما بقي معه فهذا بعيد جداً؛ لأن ما بقي مع المأمور لا يملكه، بل لو أتم الحج يجب عليه ردُّ الفاضل كما يأتي (٤)، فيصدق على هذا الباقي أنه من مال الأمر، فيحسب من الثلث، وقد صرح به "القهستاني" (٥) حيث قال: ((بثلث الباقي مما في أيدي الورثة والمأمور))، وإن كان المراد أنه لا رجوع لهم بما أنفق قبل موته أو بما سُرق منه فهو لا شبهة فيه،

(١) انظر "شرح الجامع الصغير": كتاب الحج - باب الرجل يحج عن غيره ١/ق ٨١/ب.

(٢) "الفتح": كتاب الحج - باب الحج عن الغير ٧٧/٣.

(٣) "التاترخانية": كتاب المناسك - الفصل السادس عشر: في الوصية بالحج ٥٥٤/٢ - ٥٥٥.

(٤) ص ٤٣١ - "در".

(٥) "جامع الرموز": كتاب الحج - فصل الإحصار ٢٦٥/١.

خلافاً لهما،.....

حيث لم يخالف كما مر^(١) فيما لو فاتهُ الحجُّ بغير صنعه، وإن كان المرادُ أنه لا رجوعَ في تركه بما يُدفعُ للمأمور الثاني فهذا هو المتبادرُ من قولهم: بثلتُ ما بقي من ماله، أي: مالِ الأمر.

والظاهر: أنَّ هذا مراد "الشارح"، نَبَّهَ به على أنه لو فاتهُ الحجُّ بلا صنعه وَلَزِمَهُ القضاءُ أنَّ القضاءَ يكونُ عن نفسه اتفاقاً خلافًا لما قدَّمناه^(٢) من أنَّ هذا ظاهرٌ على قول "محمدٍ"، وأنه على قول غيره يكونُ القضاءُ عن الأمر وتلزمُ المأمور نفقته، فإنَّ مقتضاه أنَّ المأمور إذا مات في الطريق ترجعُ ورثته الأمر على تركه بنفقة الذي يأمرونه بالحجِّ عن مورثهم، وهذا خلافُ ما قرَّره الفقهاء هنا في المسألة الخلافية، حيث جعلوا الإحجاجَ ثانياً بثلتُ ما بقي من جميع مال الأمر، أو بالباقي من الثلث، أو بالباقي مع المأمور، ولم يقل أحدٌ: إنه يكونُ من مال المأمور، فيُنافي ما تقدَّم^(٣) بحثاً عن "البدائع" و"السراج" و"النهر"، فله دَرُّ هذا "الشارح" ما أبعدَ مرماه، فافهم.

٢٤٧/٢

[١٠٩٨٢] (قوله: خلافاً لهما) أي: في الموضعين فيما يُدفعُ ثانياً، وفي المحلِّ الذي يجبُ الإحجاجُ منه ثانياً، "فتح"^(٤).

(قوله: وإن كان المرادُ أنه لا رجوعَ في تركه إلخ) فيه أنَّ هذا أيضاً مما لا شبهةَ فيه أيضاً كالذي قبله، فلا حاجةَ إلى الاستظهار فيه والأمر بالمراجعة، بل المرادُ - كما هو المتبادرُ - أنَّ الظاهر من قول "المصنّف": ((حَجَّ من منزلِ أمره بثلتُ ما بقي من ماله)) أنه إذا لم يوجد شيءٌ من المال المدفوع إلى المأمور بعدما مات، ولم يُعلم ما صنع به لا يكونُ مضموناً في تركه؛ لأنه أمينٌ مأذونٌ في الإنفاق، فرمما أنفق أو سرق منه، ولو كان الواجبُ الرجوعُ فيها لقال: بثلتُ تركه، ولم يقل: بثلتُ ما بقي من ماله، فإنه يفيدُ عدمَ الرجوع على التركة بقدر ما لم يُعلم حاله من المال المدفوع إلى المأمور، تأمل.

(١) المقولة [١٠٩٧٠] قوله: ((ثم إن فاته إلخ)).

(٢) المقولة [١٠٩٧٠] قوله: ((ثم إن فاته إلخ)).

(٣) المقولة [١٠٩٧٠] قوله: ((ثم إن فاته إلخ)).

(٤) "الفتح": كتاب الحج - باب الحج عن الغير ٧٧/٣.

وقولهما استحساناً.

(فروع) يصيرُ مخالفاً بالقران أو التمتع كما مرَّ لا بالتأخير عن السنَّة الأولى وإن عُنيت؛ لأنَّه للاستعجال لا للتقييد، والأفضل أن يعودَ إليه، وعليه ردُّ ما فضَّل من النِّفقة، وإن شَرَطَه له فالشَّرْطُ باطلٌ،.....

[١٠٩٨٣] (قوله: وقولهما استحساناً) يعني: قولهما في المحلِّ، أمَّا فيما يُدفعُ ثانياً فلم يذكروا فيه الاستحسان، وفي "الفتح" ^(١): ((قولُ "الإمام" في الأوَّل - أي: فيما يُدفعُ ثانياً - أوجه، وقولهما هنا أوجه))، وقدَّمنا ^(٢) ما يفيدُ ترجيحَهُ أيضاً عن "العناية" و"المعراج"، لكنَّ قدَّمنا ^(٣) أيضاً أنَّ المتون على قول "الإمام"، ونقلَ تصحيحَهُ العلامة "قاسم".

[١٠٩٨٤] (قوله: كما مرَّ ^(٤)) أي: في قوله: ((وإلا فيصيرُ مخالفاً فيضمنُ))، "ح" ^(٥).

[١٠٩٨٥] (قوله: لا للتقييد) لأنَّ الحجَّ لا يختلفُ باختلاف السنين، ففي أيِّ سنةٍ حصلَ فيها وقَع عنه، ولا يخفى أنَّ الأولى إيقاعُهُ في السنَّة المعينة خوفاً من ذهابِ النِّفقة أو تعطُّلِ الحجِّ، "ط" ^(٦). [٢/٤٧٧ق/ب]

[١٠٩٨٦] (قوله: والأفضل أن يعودَ إليه) أي: إلى منزلِ الأمير المذكور في المتن، قال في "البحر" ^(٧): ((ولو أحجَّ رجلاً، فحجَّ ثمَّ أقام بمكة جاز؛ لأنَّ الفرض صار مؤدَّى، والأفضل أن يحجَّ ثمَّ يعودَ إلى أهله)) اهـ، فافهم.

[١٠٩٨٧] (قوله: وعليه ردُّ ما فضَّل من النِّفقة) قال في "البحر" ^(٨): ((فالحاصلُ أنَّ المأمور

(١) "الفتح": كتاب الحج - باب الحج عن الغير ٧٧/٣.

(٢) المقولة [١٠٩٤٣] قوله: ((قياساً لا استحساناً)).

(٣) المقولة [١٠٩٤٣] قوله: ((قياساً لا استحساناً)).

(٤) ص ٤٢٧ - "در".

(٥) "ح": كتاب الحج - باب الحج عن الغير ق ١٤٨/أ.

(٦) "ط": كتاب الحج - باب الحج عن الغير ٥٥٣/١.

(٧) "البحر": كتاب الحج - باب الحج عن الغير ٦٨/٣.

(٨) "البحر": كتاب الحج - باب الحج عن الغير ٦٩/٣ بتصرف يسير.

إِلَّا أَنْ يُوَكَّلَهُ بِهِ الْفَضْلُ مِنْ نَفْسِهِ أَوْ يُوصِيَهُ الْمَيِّتُ بِهِ لِمَعْيْنٍ،.....

لا يكون مالكا لما أخذه من النفقة، بل يتصرف فيه على ملك الأمير حيا كان أو ميتا، معينا كان القدر أو لا، ولا يحل له الفضل إلا بالشرط الآتي سواء كان الفضل كثيرا أو يسيرا كسير من الزاد كما صرح به في "الظهيرية" (١) اهـ.

قلت: وهذا مما يدل على أن الاستجار على الحج لا يصح عند المتأخرين كما قدمنا (٢) الكلام عليه، فافهم.

[١٠٩٨٨] (قوله: إِلَّا أَنْ يُوَكَّلَهُ الْخ) قال في "الفتح" (٣): ((وإذا أراد أن يكون ما فضل للمأمور يقول له: وكلتك أن تهب الفضل من نفسك وتقبضه لنفسك، فإن كان على موت قال: والباقي مني لك وصية)) اهـ.

(قوله: قلت: وهذا مما يدل على أن الاستجار على الحج لا يصح إلخ) في رسالة "بلوغ الأرب لذوي القرب" لـ "الشرنبلالي": ((لا يجوز الاستجار على الطاعات كتعليم القرآن، والفقه، والأذان، والتذكير، والحج، والغزو، يعني: لا يجب الأجر، وعند أهل المدينة يجوز، وبه أخذ "الشافعي"، و"نصير"، و"عصام"، و"أبو نصر"، والفقيه "أبو الليث" رحمهم الله تعالى، من "الخلاصة". والعجب بعد ذكره ذلك قال: ((ولم يذكر أحد من مشايخنا جواز الاستجار على الحج، وجوزوا الاستجار على باقي القرب؛ لأنه لا ضرورة في الاستجار عليه)) اهـ.

قلت: وقد نقل محقق علماء السند الشيخ "محمد هاشم" في الرسالة المسمّاة بـ "فرائض الإسلام": ((أنه صرح في "البحر العميق" و"شرح المنسك المتوسط" لـ "المرشدي" نقلا عن "الكفاية" لـ "أبي الحسن الفندري" بجواز الاستجار على الحج، وبوقوعه عن حج فرض الحج عن المحجوج عنه، قال: وهو رواية الأصل عن "أبي حنيفة"، زاد في "البحر العميق": أنه الصحيح)) اهـ من "السندي".

(١) "الظهيرية": كتاب الحج - فصل في الوصية بالحج ق ٧١/أ.

(٢) المقولة [١٠٩٢١] قوله: ((لم يجز حجه عنه)).

(٣) "الفتح": كتاب الحج - باب الحج عن الغير ٧٠/٣.

ولو ارثه أن يستردَّ المال من المأمور ما لم يُحرِّم،.....

زاد في "اللباب"^(١): ((وإن لم يُعَيِّن الأمر رجلاً يقول للوصي: أعط ما بقي من النفقة من شئت، وإن أطلق فقال: وما يبقى من النفقة فهو للمأمور فالوصية باطلة)) اهـ. أي: لأنها لمجهول. [١٠٩٨٩] (قوله: ولو ارثه إلخ) هذه المسألة تقدّمت عند قوله: ((إن وفى به ثلثه))، لكن ذكرت في كل من الموضعين مع زيادة لم توجد في الآخر، ففي الأول زاد الوصي والتفصيل في نفقة الرجوع، وفي هذا زاد قوله: ((وكذا إن أحرّم إلخ))، وكان عليه أن ينظّمهما في سلك

(قوله: هذه المسألة تقدّمت عند قوله: إن وفى به ثلثه إلخ) في "السندي": ((أن تلك المسألة - أي: المتقدمة - فيما إذا أوصى الشخص عند وفاته بأن يدفع كذا في الحج عنه، فدفع الوصي أو الوارث إلى رجل، ثم ندّم الدافع، فله أن يسترده من المأمور؛ لأنه أمانة في يده ما لم يُحرّم، وهنا يريد أن الوارث هم أن يحجّ عن مورثه، فدفع من عنده مالا ليحجّ عنه فندم، فله أن يسترده ما لم يُحرّم، ولذا خص الاسترداد للوارث ولم يذكر الوصي، وقول "الشارح": وكذا إذا أحرّم إلخ وذلك في ثلاث صور: إحداها: ما في "المحيط": لو دفع المحجوج عنه مالا إلى رجل ليحجّ به عنه، فأهل بحجة ثم مات الأمر فللورثة أن يأخذوا ما بقي معه؛ لأن نفقة الحج كنفقة ذوي الأرحام تبطل بالموت اهـ. ثانيها: ما أفاده "رحمة الله السندي": رجل له ألف لا مال له غيرها، فدفعها إلى رجل ليحجّ عنه ثم مات، للورثة استردادها.

ثالثها: ما أشار إليه "الشارح" بقوله: وكذا إذا أحرّم وقد دفع - بالبناء للفاعل - إليه - أي: إلى المأمور - ليحجّ عنه، أي: الموصي المحجوج عنه، وقوله: ((وصية)) فاعل ((دفع))، صورته: ما إذا أوصى المحتضر وقال لوصيه: أحجّ عني بألف مثلاً، فذهب الوصي قبل أن يموت الموصي، ودفع إلى رجل يحجّ عن الأمر، فأحرّم المأمور، ثم بعد إحرامه مات الأمر، فإن للورثة أن يستردوا المال من يد المأمور؛ لأنه حين الدفع لم يكن له ولاية، حيث لا يصير وصياً إلا بعد موت الموصي، ففي حال دفعه كان فضولياً، إلا أن المال المدفوع إذا لم يزد على الثلث وجب عليهم أن يُنفذوا الوصية بدفع مُستجد بعد موت مورثهم ولا يكتفوا بالدفع الأول؛ لأن أمر الوصي للمأمور في حياة الموصي غير صحيح إلخ)) اهـ.

(١) انظر "إرشاد الساري": باب الحج عن الغير - فصل في النفقة ص ٤٠٤ -.

وكذا إن أحرَمَ وقد دَفَعَ إليه لِيَحُجَّ عنه وصِيَّه فَاَحْرَمَ ثُمَّ ماتَ الأَمِيرُ، وللوصيِّ أَنْ يَحُجَّ بنفسه إِلَّا أَنْ يَأْمُرَهُ بالدَّفْعِ أو يَكُونَ وارثاً ولم تُجْزِ البَقِيَّةُ، ولو قال: مُنِعْتُ وكذَّبُوهُ لم يُصَدَّقْ إِلَّا أَنْ يَكُونَ أَمراً ظاهراً، ولو قال: حَجَّجْتُ وكذَّبُوهُ.....

واحد، "ح" (١).

[١٠٩٩٠] (قوله: وكذا إن أحرَمَ وقد دَفَعَ إليه لِيَحُجَّ عنه وصِيَّه إلخ) هذا التركيبُ فاسدٌ المعنى، ووُجِدَ في نسخة: ((لِيَحُجَّ عنه بلا وصِيَّةٍ))، وهي الصواب؛ لأنَّ المراد أنَّ المحجوج عنه إذا لم يُوصَ بالحجِّ، ولكنَّه دَفَعَ إلى رجلٍ لِيَحُجَّ عنه، ثُمَّ مات الدافعُ فللورثة استردادُ المال الباقي من الرَّجُل وإن أحرَمَ بالحجِّ، قال في "النهر" (٢): ((وقدنا بكون الأمرِ أوصى بالحجِّ عنه لما في "المحيط": لو دَفَعَ إلى رجلٍ مالاً لِيَحُجَّ به عنه، فأهلَّ بحجَّةٍ ثُمَّ مات الأمرُ فلورثته أن يأخذوا ما بقي من المال معه، ويضمُّونه ما أنفقَ بعد موته؛ لأنَّ نفقة الحجِّ كنفقة ذوي الأرحام تبطلُ بالموت)) اهـ.

[١٠٩٩١] (قوله: وللوصيِّ أَنْ يَحُجَّ إلخ) قال في "فتح القدير" (٣): ((ولا يجوزُ الاستئجارُ على الطاعات، وعن هذا قلنا: لو أوصى أَنْ يَحُجَّ عنه ولم يَزِدْ على ذلك كان [٢/٤٧٨ق/أ] للوصيِّ أَنْ يَحُجَّ عنه بنفسه إِلَّا أَنْ يَكُونَ وارثاً، أو دَفَعَهُ لوارثٍ لِيَحُجَّ فإنه لا يجوزُ إِلَّا أَنْ تجيزَ الورثة وهم كبار؛ لأنَّ هذا كالشُّرْعِ بالمال، فلا يصحُّ للوارث إِلَّا بإجازة الباقيين، ولو قال الميت للوصيِّ: ادفع المالَ لِمَنْ يحجُّ عني لم يجز له أَنْ يحجَّ بنفسه مطلقاً)) اهـ.

[١٠٩٩٢] (قوله: ولو قال مُنِعْتُ) أي: عن الحجِّ ((وكذَّبُوهُ)) أي: الورثة ((لم يُصَدَّقْ))، ويضمنُ ما أنفقَهُ من مالِ الميت؛ إِلَّا أَنْ يَكُونَ أَمراً ظاهراً يشهدُ على صدقه؛ لأنَّ سبب الضَّمان قد ظهر، فلا يُصَدَّقُ في دفعه إِلَّا بظاهرٍ يدلُّ على صدقه، "فتح" (٤).

(١) "ح": كتاب الحج - باب الحج عن الغير ق ١٤٨/أ.

(٢) "النهر": كتاب الحج - باب الحج عن الغير ق ١٥٩/أ - ب.

(٣) "الفتح": كتاب الحج - باب الحج عن الغير ٧٠/٣.

(٤) "الفتح": كتاب الحج - باب الحج عن الغير ٧٠/٣.

صُدِّقَ بيمينه إلا إذا كان مديون الميت^(١) وقد أُمِرَ بالإنفاق، ولا تُقْبَلُ بَيِّنَتُهُمْ
أنه كان يومَ التَّحَرُّ بالبلد.....

[١٠٩٩٣] (قوله: صُدِّقَ بيمينه) لأنه يدَّعي الخروجَ عن عَهْدَةٍ ما هو أمانةٌ في يده، "فتح"^(٢).

[١٠٩٩٤] (قوله: إلا إلخ) أي: فإنه لا يُصَدَّقُ إلا بَيِّنَةٍ؛ لأنه يدَّعي قضاءَ الدين، هكذا

في كثيرٍ من الكتب، وعليه المعوَّلُ خلافاً لما في "خزانة الأكمل"، "بحر"^(٣).

[١٠٩٩٥] (قوله: وقد أُمِرَ بالإنفاق) أي: مما عليه من الدين، "ط"^(٤).

[١٠٩٩٦] (قوله: ولا تُقْبَلُ إلخ) لأنها شهادةٌ على النَّفْيِ، "بحر"^(٥). أي: لأنَّ مقصودهم نَفْيُ

(قوله: خلافاً لما في "خزانة الأكمل"، "بحر") عبارة "البحر": ((وفي "خزانة الأكمل": القولُ

له مع يمينه، إلا أن يكون للورثة مُطالِبٌ بدينٍ من الميت، فإنه لا يُصَدَّقُ في حقِّ غريمٍ الميت إلا بحجة،
والقواعدُ تشهدُ للأوَّل، فكان عليه المعوَّل)) اهـ.

ورأيتُ بهامشيهِ: ((أنَّ المديون لم يُذكَر في "الخزانة" كما يُوهَّمُ كلامُهُ)).

(١) في "د" زيادة: ((قوله: إلا إذا كان مديون الميت إلخ، وفي "خزانة الأكمل": القول له مع يمينه إلا أن يكون للورثة

مطالبة بدين من الميت، فإنه لا يُصَدَّقُ في حقِّ الغريم إلا بالحجة، والقواعدُ تشهدُ للأوَّل، فكان عليه المعوَّل.

وفي "البزازية" قال: حججت عن الميت، وأنكر الورثة، فالقول له؛ لأنه أنكر حقَّ الرجوع عليه بالنفقة، فلو كان

عليه دين، فقال: حجَّ عن الميت بما عليك من الدين فزعم أنه حجَّ عنه، لا يُصَدَّقُ بلا بينة؛ لأنه يدَّعي الخروجَ

عن عهدة الأمانة، والورثة ينكرون ذلك. انتهى.

أقول: هذا التعليل غير صحيح، لأنه لم يدَّعِ الخروجَ عن عهدة الأمانة، وإنما ادَّعى الخروجَ عن عهدة الدين الذي

عليه، والتعليل الصحيح ما في "اللولولية" حيث قال: لأنه يدَّعي الخروجَ عن عهدة ما عليه، يعني: من الدين.

وعلَّل قاضيخان قبول قوله: بأنه يدَّعي قضاء الدين على أنَّ مدَّعي الخروجَ عن عهدة الأمانة لا يحتاج إلى البيان،

كما هو ظاهر. انتهى سيد أحمد حموي على "الأشباه").

(٢) "الفتح": كتاب الحج - باب الحج عن الغير ٧٠/٣.

(٣) "البحر": كتاب الحج - باب الحج عن الغير ٧١/٣ باختصار.

(٤) "ط": كتاب الحج - باب الحج عن الغير ٥٥٣/١.

(٥) "البحر": كتاب الحج - باب الحج عن الغير ٧١/٣.

إِلَّا إِذَا بَرَهْنَا عَلَى إِقْرَارِهِ أَنَّهُ لَمْ يَحُجَّ.

حجّه وإن كانت صورة شهادتهم إثباتاً، "ح" (١).

[١٠٩٩٧] (قوله: إِلَّا إِذَا بَرَهْنَا إلخ) لأن إقراره - وهو تلفظه بهذه الجملة - إثبات، "ح" (٢).

وفي بعض النسخ: ((برهنوا)) بصيغة الجمع، أي: الورثة، وهي أولى.

(تتمّة)

في "المحيط" عن "المنتقى": ((أوصى لرجلٍ بألفٍ، وللمساكينِ بألفٍ، ولحجّة الإسلام بألفٍ، والثلث ألفان يُقسّم الثلثُ بينهم أثلاثاً، ثمّ تضافُ حصّةُ المساكينِ إلى الحجّة، فما فضلَ عن الحجّةِ فللمساكينِ؛ لأنّ البداءة بالفرض أهمُّ، ولو عليه حجّة وزكاة وأوصى لإنسانٍ يتحصّنون في الثلث، ثمّ يُنظرُ إلى الزكاة والحجّ، فيبدأُ بما بدأ به الموصي، ولو فريضة ونذرٌ بُدئَ بالفريضة، ولو تطوُّعٌ ونذرٌ بُدئَ بالنذر، ولو كلّها تطوُّعاتٍ أو فرائضٍ أو واجباتٍ بُدئَ بما بدأ به الميت)) اهـ. وتوضيحُ هذه المسألة سيأتي (٣) في الوصايا فاحفظها، فإنّها مهمّة كثيرة الوقوع، وبقي فروعٌ كثيرة من هذا الباب تُعلّم من "الفتح" (٤) و"اللباب" (٥)، والله أعلم بالصواب.

٢٤٨/٢

(قوله: ثمّ تضافُ حصّةُ المساكينِ إلى الحجّة، فما فضلَ إلخ) أي: يُعطى للرجل ما استحقّه بهذه الوصيّة، ثمّ يُضافُ ما للمساكين للحجّ إلخ، وإنما لم يُبدأ بالحجّ ويُقدّم على الرجل - مع أنّه أهمُّ لكونه فرضاً وما له تطوُّعاً - لما سيأتي في كتاب الوصايا: ((من أنّ اعتبارَ التّقديم يختصُّ بحقوقه تعالى؛ لكونه صاحب الحقّ الواحد)).

(١) "ح": كتاب الحج - باب الحج عن الغير ق ١٤٨/أ.

(٢) "ح": كتاب الحج - باب الحج عن الغير ق ١٤٨/أ.

(٣) المقولة [٣٦٢٢٦] قوله: ((وإذا اجتمع الوصايا إلخ)).

(٤) "الفتح": كتاب الحج - باب الحج عن الغير ٧٧-٧٥/٣.

(٥) انظر "إرشاد الساري": باب الحج عن الغير - فصل ولو أوصى أن يحج عنه ص ٣٠١-٣٠٢.

﴿باب الهدى﴾

هو في اللغة والشرع: (ما يُهدى إلى الحرم) من النعم (لِيُتَقَرَّبَ به) فيه.....

﴿باب الهدى﴾

لَمَّا دَارَ ذِكْرُ الْهَدْيِ فِيمَا تَقَدَّمَ مِنَ الْمَسَائِلِ نَسَكاً وَجِزَاءً اِحْتِجَ إِلَى بَيَانِهِ وَمَا يَتَعَلَّقُ بِهِ، "ابن كمال". ويقال فيه: هَدِيٌّ بِالتَّشْدِيدِ عَلَى فَعِيلٍ، الْوَاحِدَةُ هَدِيَّةٌ كَمَطِيَّةٍ وَمُطِيٍّ وَمَطَايَا، "مغرب"^(١). [١٠٩٩٨] (قوله: ما يُهدى) مأخوذ من الهدية التي هي أعم من الهدى لا من الهدى، وإلا لَزِمَ ذِكْرُ الْمَعْرِفِ فِي التَّعْرِيفِ، فَيَلْزِمُ [٢/٤٧٨ق/ب] تَعْرِيفُ الشَّيْءِ بِنَفْسِهِ، "ح"^(٢).

قلت: لو أُخِذَ مِنَ الْهَدْيِ يَكُونُ تَعْرِيفاً لَفْظِيّاً، وَهُوَ سَائِغٌ، "ط"^(٣). واحترَزَ بِقَوْلِهِ: ((إِلَى الْحَرَمِ)) عَمَّا يُهْدَى إِلَى غَيْرِهِ نَعْمًا كَانَ أَوْ غَيْرُهُ، وَقَوْلُهُ: ((مِنَ النَّعْمِ)) عَمَّا يُهْدَى إِلَى الْحَرَمِ مِنْ غَيْرِ النَّعْمِ، فإِطْلَاقُ الْفُقَهَاءِ فِي بَابِ الْإِيمَانِ وَالنُّذُورِ الْهَدْيَ عَلَى غَيْرِهِ بِحَازٍ، "بحر"^(٤)، وَقَوْلُهُ: ((لِيُتَقَرَّبَ به)) - أي: بِإِرَاقَةِ دَمِهِ ((فيه)) أي: فِي الْحَرَمِ - عَمَّا يُهْدَى مِنَ النَّعْمِ إِلَى الْحَرَمِ هَدِيَّةً لِرَجُلٍ،

﴿باب الهدى﴾

(قول "المصنف": ما يُهدى إلى الحرم إلخ) أي: يُعْصَدُ هَدِيَّةٌ، وَهُوَ يَشْمَلُ مَا وَصَلَ وَمَا لَمْ يَصِلْ، هَذَا هُوَ الْمَوْافِقُ لِمَا سَيَذْكُرُهُ الْمُحَشِّى عِنْدَ قَوْلِهِ: ((إِذَا بَلَغَ الْحَرَمَ)). (قوله: قلت: لو أُخِذَ مِنَ الْهَدْيِ يَكُونُ تَعْرِيفاً لَفْظِيّاً إلخ) لَكِنَّ شَرْطَهُ أَنْ يَكُونَ اللَّفْظُ الْمَعْرِفُ بِهِ رَدِيفاً أَشْهَرَ، وَهَذَا هُوَ عَيْنُهُ، إِلَّا أَنْ يَقَالَ: الْمَعْنَى اللَّغَوِيَّةُ أَشْهَرُ مِنَ الشَّرْعِيَّةِ، فَالْقَصْدُ بَيَانُ أَنَّ الْمَعْنَى الشَّرْعِيَّةَ هِيَ الْمَعْنَى اللَّغَوِيَّةُ الْمَشْهُورَةُ.

(١) "المغرب": مادة ((هدى)).

(٢) "ح": كتاب الحج - باب الهدى ق ١٤٨/ب.

(٣) "ط": كتاب الحج - باب الهدى ١/٥٥٥.

(٤) "البحر": كتاب الحج - باب الهدى ٧٥/٣ بتصرف يسير.

(أدناه شاة، وهو إبل).....

وأفاد به أنه لا بدَّ فيه^(١) من النية، أي: ولو دلالة، ففي "البحر"^(٢) عن "المحيط": ((الواحد من النعم يكون هدياً يجعله صريحاً أو دلالة، وهي إما بالنية أو بسوق بدنة إلى مكة وإن لم ينو استحساناً؛ لأنَّ نية الهدي ثابتة عرفاً؛ لأنَّ سوق البدنة إلى مكة في العرف يكون للهدي لا للركوب والتجارة))، قال: ((وأراد السوق بعد التقليد لا مجرد السوق)).

[١٠٩٩٩] (قوله: أدناه شاة) أي: وأعلاه بدنة من الإبل والبقر، وفي حكم الأدنى سبع بدنة، "شرح الباب"^(٣). وأفاد ببيان الأدنى أنه لو قال: لله علي أن أهدي ولا نية له فإنه يلزمه شاة؛ لأنها الأقل، وإن عيّن شيئاً لزمه، ولو أهدي قيمتها جاز في رواية، وفي أخرى لا، وهي الأرجح، ولا كلام فيما لو كان مما لا يراق دمه من المنقولات، فلو عقاراً تصدَّق بقيمته في الحرم أو غيره؛ لأنه مجاز عن التصدَّق، أفاده في "البحر"^(٤) و"اللباب"^(٥).

(قوله: أفاده في "البحر" و"اللباب") عبارة "البحر": ((وإن كان المنذور شيئاً لا يراق دمه فإن كان منقولاً تصدَّق بعينه أو بقيمته، وإن كان عقاراً تصدَّق بقيمته، ولا يتعيَّن التصدَّق به في الحرم ولا على فقراء مكة؛ لأنَّ الهدي فيه مجاز عن التصدَّق)) اهـ.

وعبارة "النهر": ((ولو عقاراً تعيَّن التصدَّق بقيمته على الفقراء ولو من غير أهل مكة)) اهـ، أي: أنه يتصدَّق بالمنقول أو قيمته في الحرم كما سيأتي له أيضاً في الأيمان، فلا يخرج عن عهدة النذر إلا بالتصدَّق بمكة؛ لجعل التصدَّق به في الحرم جزءاً مفهومه بخلاف العقار، حيث يُجزّيه التصدَّق بقيمته في غير الحرم؛ لجعله مجازاً عن الصدقة وأنه لم يُعتبر المكان جزءاً مفهومها، ولينظر وجه عدم التصدَّق بعين العقار مع أنَّ مقتضى كونه مجازاً عن التصدَّق - حتى جازت القيمة في غير الحرم - جواز التصدَّق بعينه، وقد يقال: إنه - وإن جعل مجازاً عن التصدَّق - لم يُقطع النظر عما يفيدُه مائة الإهداء وهو النقل، وهو إنما يكون في القيمة.

(١) من ((أي: في الحرم)) إلى ((لا بدَّ فيه)) ساقط من "الأصل".

(٢) "البحر": كتاب الحج - باب الهدي ٧٥/٣.

(٣) انظر "إرشاد الساري": باب الهدايا ص ٣١٢ -.

(٤) "البحر": كتاب الحج - باب الهدي ٧٥/٣.

(٥) انظر "إرشاد الساري": باب الهدايا - فصل في إيجاب الهدي ص ٣١٥-٣١٦ -.

ابنُ خمسِ سنين (وبَقَرٌ) ابنُ سنتين (وغَنَمٌ) ابنُ سنةٍ (ولا يَجِبُ تعريفُهُ) بل يُندَبُ
في دم الشُّكر.....

[١١٠٠٠] (قوله: ابنُ خمسِ سنين إلخ) بيانٌ لأدنى السنِّ الجائزِ في الهدى، وهو الثَّنيُّ، وهو من الإبل ما له خمسُ سنين وطَعَنَ في السادسة، ومن البقر ما طَعَنَ في الثالثة، ومن الغنم ما طَعَنَ في الثانية، لكنه يُوهَمُ أنَّ الجذَع من الغنم لا يجوزُ، قال في "اللباب" ^(١): ((ولا يجوزُ دون الثَّنيِّ إلاَّ الجذَعُ من الضَّأن، وهو ما أتى عليه أكثرُ السَّنة، وإنما يجوزُ إذا كان عظيمًا، وتفسيرُهُ أنه لو خلِطَ بالثَّنايا اشتَبَهَ على الناظر أنه منها)) اهـ.

[١١٠٠١] (قوله: ولا يجبُ تعريفُهُ) أي: الذَّهابُ به إلى عرفاتٍ أو تشهيرُهُ بالتَّقليد، "ح" ^(٢)

عن "البحر" ^(٣).

[١١٠٠٢] (قوله: بل يُندَبُ) أي: التعريفُ بمعنيهِ، "ح" ^(٤). لكنَّ الشَّاة لا يُندَبُ تقليدُها،

وفي "اللباب" ^(٥): ((ويُسَنُّ تقليدُ بُدْنِ الشُّكر دون بُدْنِ الجبر، وحَسُنَ الذَّهابُ بهدي الشُّكر إلى عرفة)) اهـ. فعَبَّرَ في الأوَّلِ بالبُدْنِ ليُخْرِجَ الشَّاة، وفي الثاني بالهدي ليُدْخِلَها فيه، وأفاد أيضًا أنَّ الأوَّلَ سنةٌ والثاني مندوبٌ، ففي كلام "الشارح" إجمالٌ.

[١١٠٠٣] (قوله: في دم الشُّكر) [٢/ق ٤٧٩/أ] أي: القِرانِ والتمتع، وكذا يُقلَّدُ هدي التطوُّع

هذا، وقد ذَكَرَ "السنديُّ" عند قوله: ((ويُقلَّدُ بدنة التطوُّع إلخ)) ما نصُّهُ: ((ولو نَذَرَ شيئًا مما سوى النِّعم كالثَّياب مما يُنْقَلُ جازَ إهداءُ قيمَتِهِ وعَيْنِهِ إلى مكَّة، ولو تصدَّقَ به في غيرِ مكَّة جازَ ولو على غيرِ أهلِ مكَّة، وإن كان مما لا يُنْقَلُ كالعقارِ تتعيَّنُ القيمةُ إذا أراد الإيصالَ إلى مكَّة)) اهـ، إلاَّ أن يُحمَلَ ما قاله على ما إذا وَقَعَ الالتزامُ بصيغةِ النَّذْرِ لا الهدى، تأمَّل.

(١) انظر "إرشاد الساري": باب الهدايا - فصل في إيجاب الهدى ص ٣١٥ -.

(٢) "ح": كتاب الحج - باب الهدى ق ١٤٨/ب.

(٣) "البحر": كتاب الحج - باب الهدى ٧٨/٣.

(٤) "ح": كتاب الحج - باب الهدى ق ١٤٨/ب.

(٥) انظر "إرشاد الساري": باب الهدايا ص ٣١٣ -.

(ولا يجوز في الهدايا إلا ما جاز في الضحايا) كما سيحيء، فصَحَّ اشتراكُ ستّةٍ في بدنةٍ شُرِيتْ لقربةٍ.....

والنذر، ولو قلّد دم الإحصار والجناية جاز، ولا بأس به كما سيأتي^(١).

[١١٠٠٤] (قوله: ولا يجوز في الهدايا إلا ما جاز في الضحايا) كذا عبّر في "الهداية"^(٢)،

وعلّله: ((بأنه قربة تعلّقت بإراقة الدم كالأضحية، فيختصّان بمحل واحد)) اهـ.

فأشار إلى أنه مطرّد منعكس، فيجوز هنا ما يجوز ثمّة، ولا يجوز هنا ما لا يجوز ثمّة، ولا يردّ على طرده ما قدّمناه^(٣) من جواز إهداء قيمة المنذور في رواية مع أنه لا يجوز في الأضحية؛ لأنّ ((ما)) واقعة على الحيوان كما اقتضاه قوله: ((وهو إبل وبقر وغنم))، ولو سلّم فتلك الرواية مرجوحة، على أنّ القيمة قد تجزى في الأضحية كما إذا مضت أيامها ولم يضح الغني فإنه يتصدّق بقيمتها، فافهم.

[١١٠٠٥] (قوله: فصَحَّ اشتراكُ ستّةٍ) أي: لأنّ ذلك جائز في الضحايا، فيجوز هنا لما علمته

من القاعدة، و((اشتراك)) افتعال مصدر الرباعي المتعدّي كالاختصاص والاكْتساب، وهو مضاف

(قوله: على أنّ القيمة قد تجزى في الأضحية إلخ) فيه أنّ التصدّق بقيمة الأضحية بعد مُضيّ أيامها

لا يقال له أضحية شرعاً، بخلاف التصدّق بقيمة المنذور على تلك الرواية، فإنه يصدّق عليه أنه هديّ في لسان الفقهاء، وأيضاً لو نذر هدياً أجزأته القيمة بالاتفاق فيما إذا لم يُعيّن، وكذا إذا عيّن في رواية. اهـ "سندي" عن "أبي السّعود".

(قوله: كالاختصاص) في "القاموس": ((اختصّه بالشيء: خصّه به، فاختصّ وتخصّص، لازم

متعدّ)).

(١) المقولة [١١٠٤٠] قوله: ((فقط)).

(٢) "الهداية": كتاب الحج - باب الهدي ١/١٨٥.

(٣) المقولة [١٠٩٩٩] قوله: ((أدناه شاة)).

إلى مفعوله، أي: اشتراك واحدٍ ستة، قال في "الفتح"^(١) عن "الأصل"^(٢) و"المبسوط"^(٣): ((فإن اشترى بدنةً لمتعةٍ مثلاً، ثم اشترك فيها ستة بعدما أوجبها لنفسه خاصة لا يسعه؛ لأنه لما أوجبها صار الكل واجباً، بعضها بإيجاب الشرع وبعضها بإيجابه، فإن فعل فعليه أن يتصدق بالثمن، وإن نوى أن يشترك فيها ستة أجزأته؛ لأنه ما أوجب الكل على نفسه بالشراء، فإن لم يكن له نية عند الشراء ولكن لم يوجبها حتى شارك الستة جازاً، والأفضل أن يكون ابتداء الشراء منهم أو من أحدهم بأمر الباقيين حتى تثبت الشراكة في الابتداء)) اهـ.

وقوله: ((لأنه ما أوجب الكل على نفسه بالشراء إلخ)) يدل على أن معنى إيجابها لنفسه

(قوله: يدل على أن معنى إيجابها لنفسه أن يشتريها إلخ) ويدل أيضاً على أن مجرد النية كافٍ في جعلها للقربة ما نقله قبل هذا عن "البحر" عن "المحيط"، لكن ذكر "السندي" - عند قوله: ((وصنع بالمعيب ما شاء)) - عن "الفتح": ((أن الفقير لا يلزمه الأضحية ما لم يوجبها بلسانه لا بالشراء))، فانظر عبارته.

ثم إن قول "الشارح": ((شريت لقربة)) إنما يتبادر منه الصورة الأولى والرابعة، وإذا صح الإشراك في الأولى يصح في الثانية بالأولى، ولا يصح حمل كلامه على الصورة الثالثة والخامسة والسادسة؛ إذ ليس فيها إشراك ستة بمعنى جعلهم شركاء له في بدنة شريت لقربة حتى يكون كلام "الشارح" شاملاً لها، والأصوب أنه جرى على جواب الاستحسان في هذه المسألة نظير ما ذكره في "الدرر" في الأضحية، حيث قال ما نصه: ((وصح لواحدٍ إشراك ستة، أي: جعلهم شركاء في بدنة اشتراها ذلك الواحد لأضحيتيه استحساناً، وفي القياس لا يجوز، وهو قول "زفر"؛ لأنه أعدها للقربة، فلا يجوز بيعها، وجه الاستحسان أنه قد يجد بقره سميناً ولا يجد الشريك في وقت الشراء)) اهـ، تأمل.

(١) "الفتح": كتاب الحج - باب الهدي ٨٤/٣ بتصرف.

(٢) "الأصل": كتاب المناسك - باب النذر ٤١٣/٢.

(٣) "المبسوط": كتاب المناسك - باب النذر ١٤٣/٤ بتصرف.

وإن اختلفت أجناسها.....

أن يشتريها لنفسه، أو ينوي بعده القربة، ومثله قوله في "شرح اللباب"^(١): ((أي: بتعيين النية وتخصيصها له)).

إذا عرفت ذلك فالصُّورُ ستة: إمَّا أن يشتريها لنفسه خاصة، أو يشتريها بلا نية ثم يعينها لنفسه، أو يشتريها بلا نية ولم يعينها لنفسه، أو يشتريها بنية الشَّرِكة، أو يشتريها مع ستة، أو يشتريها وحده بأمرهم، فقول "الشارح": ((شُرِّيتُ لقربة)) لا يصحُّ على إطلاقه، بل هو خاصُّ بما عدا الصُّورتين الأوليين، لكن ينبغي أن يكون هذا التفصيلُ محمولاً على الفقير؛ لأنَّ الغني لا تجبُ عليه بالشُّراء [٢/٤٧٩ق/ب] بدليل ما ذكره في أضحية "البدائع"^(٢) عن "الأصل"^(٣): ((من أنه لو اشترى بقرة ليضحِّي بها عن نفسه فأشرك فيها يُجزئهم، والأحسنُ فعل ذلك قبل الشُّراء))، قال: ((وهذا - أي: قوله: يُجزئهم - محمولٌ على الغني؛ لأنها لم تتعَيَّن، أمَّا الفقير فلا يجوز أن يُشرك فيها؛ لأنه أوجبها على نفسه بالشُّراء للأضحية فتعيَّنت)) اهـ. لكن سَوَّى في "الخانية"^(٤) في مسألة الأضحية بين الغني والفقير، فتأمَّل.

[١١٠٠٦] (قوله: وإن اختلفت أجناسها) في "الفتح"^(٥) عن "الأصل"^(٦) و"المبسوط"^(٧):

(قوله: لكن ينبغي أن يكون هذا التفصيلُ محمولاً على الفقير إلخ) فيه أن تعليل "الفتح" السابق من قوله: ((لأنه لما أوجبها إلخ)) دالٌّ على أنه في الغني، فيكون الفقير كذلك. (قوله: لكن سَوَّى في "الخانية" في مسألة الأضحية إلخ) أي: في عدم الإجزاء في الغني كالفقير، وهو جوابُ القياس.

(١) انظر "إرشاد الساري": باب الهدايا ص ٣١٣.

(٢) "البدائع": فصل: وأمَّا شرائط جواز إقامة الواجب ٧٢/٥ بتصرف.

(٣) "الأصل": كتاب المناسك - باب النذر ٤١٣/٢ بتصرف.

(٤) "الخانية": كتاب الأضحية - فصل فيما يجوز في الضحايا وما لا يجوز ٣٥٠/٣ - ٣٥١ (هامش "الفتاوى الهندية").

(٥) "الفتح": كتاب الحج - باب الهدي ٨٤/٣ بتصرف.

(٦) "الأصل": كتاب المناسك - باب النذر ٤٠٤/٢.

(٧) "المبسوط": كتاب المناسك - باب النذر ١٣١/٤ - ١٣٢ بتصرف.

(وتجوزُ الشَّاةُ) في الحجِّ (في كلِّ شيءٍ إلَّا في طواف الرُّكنِ جنباً) أو حائضاً (ووطئ بعد الوقوف) قبل الحلق كما مرَّ.....

((كلُّ مَنْ وَجَبَ عَلَيْهِ مِنَ الْمَنَاسِكِ جَازَ أَنْ يُشَارِكَ سِتَّةَ نَفَرٍ قَدْ وَجَبَتْ الدَّمَاءُ عَلَيْهِمْ وَإِنْ اخْتَلَفَتْ أَجْنَاسُهَا مِنْ دَمٍ مَتَعَةٍ وَإِحْصَارٍ وَجَزَاءٍ صَيْدٍ وَغَيْرِ ذَلِكَ، وَلَوْ كَانَ الْكُلُّ مِنْ جَنْسٍ وَاحِدٍ كَانَ أَحَبَّ إِلَيَّ)) اهـ. وذكر نحوه في "البحر" (١) هنا.

وبه يظهر ما في قول "البحر" في القِران والجنايات: ((إنَّ الاشتراك لا يكفي في الجنايات بخلاف دم الشُّكر))، وقد نبهنا على ذلك أوَّلَ بابِ الجنايات (٢).

[١١٠٠٧] (قوله: في الحجِّ) أي: في كلِّ دمٍ له تعلُّقٌ بالحجِّ كدم الشُّكر والجناية والإحصار والنفل، قال في "النهر" (٣): ((فلا يَرُدُّ أَنْ مَنْ نَذَرَ بَدَنَةً أَوْ جَزُوراً لَا تَجُزُّهُ الشَّاةُ)).

[١١٠٠٨] (قوله: إلَّا إلخ) أي: فيجبُ فيهما بدنةٌ، ولا ثالثُ لهما في الحجِّ، "باب". قال "شارحه" (٤): ((وفيه نظرٌ؛ إذ تقدَّم أنَّه إذا مات بعد الوقوف وأوصى بإتمام الحجِّ تجبُ البدنة لطواف الزيارة، وجازَ حجُّه، وكذا عند "محمدٍ" تجبُ في النِّعامة بدنةٌ. ثمَّ قوله: في الحجِّ احترازٌ عن العمرة، حيث لا تجبُ البدنة بالجماع قبل أداء ركنها من طواف العمرة، ولا أداء طوافها بالجنازة أو الحيض أو النفاس)) اهـ.

[١١٠٠٩] (قوله: قبل الحلق) أمَّا بعده ففي وجوبها خلافٌ، والراجحُ وجوبُ الشَّاةِ، "ط" (٥) عن "البحر" (٦).

[١١٠١٠] (قوله: كما مرَّ) (٧) أي: في الجنايات، "ح" (٨).

(١) "البحر": كتاب الحج - باب الهدي ٧٥/٣ - ٧٦.

(٢) المقولة [١٠٤٠٧] قوله: ((الواجب دم)).

(٣) "النهر": كتاب الحج - باب الهدي ق ١٦٠/أ.

(٤) انظر "إرشاد الساري": باب الهدايا ص ٣١٢-.

(٥) "ط": كتاب الحج - باب الهدي ٥٥٦/١.

(٦) "البحر": كتاب الحج - باب الهدي ٧٦/٣.

(٧) ص ٢٦٧-٢٦٨ - "در".

(٨) "ح": كتاب الحج - باب الهدي ق ١٤٨/ب.

(ويَجُوزُ أَكْلُهُ) بَلْ يُنْدَبُ^(١) كالأضحية (مِنْ هَدْيِ التَّطَوُّعِ) إِذَا بَلَغَ الْحَرَمَ (وَالْمَتْعَةَ وَالْقِرَانَ فَقَطْ).....

[١١٠١١] (قوله: كالأضحية) أشار به إلى أَنَّ المستحبَّ أَنْ يَتَصَدَّقَ بِالثَلَاثِ، وَيُطْعِمَ الْأَغْنِيَاءَ الثَّلَاثَ، وَيَأْكُلَ وَيَذْخِرَ الثَّلَاثَ، "ح" ^(٢) عَنْ "الْبَحْرِ" ^(٣).
[١١٠١٢] (قوله: إِذَا بَلَغَ الْحَرَمَ) قَيَّدَ بِهِ لِمَا سَيَأْتِي ^(٤) مِنْ أَنَّ حِلَّ الْإِنْتِفَاعِ بِهِ لِغَيْرِ الْفُقَرَاءِ مَقْيَّدٌ بِبُلُوغِهِ مَحِلَّهُ، وَأَفَادَ فِي "الْبَحْرِ" ^(٥): ((أَنَّهُ لَا حَاجَةَ إِلَى هَذَا الْقَيْدِ؛ لِأَنَّهُ قَبْلَ بُلُوغِهِ الْحَرَمَ لَيْسَ بِهِدْيٍ، فَلَمْ يَدْخُلْ تَحْتَ عِبَارَةِ "الْمَصْنُفِ" لِيَحْتَاجَ إِلَى إِخْرَاجِهِ))، قَالَ: ((وَالْفَرْقُ بَيْنَهُمَا أَنَّهُ إِذَا بَلَغَ الْحَرَمَ فَالْقُرْبَةُ فِيهِ بِالْإِرَاقَةِ وَقَدْ حَصَلَتْ، فَالْأَكْلُ بَعْدَ حَصُولِهَا، وَإِذَا لَمْ يَلْغُ فَهِيَ بِالتَّصَدُّقِ، وَالْأَكْلُ يُنَافِيهِ)) اهـ.

وَنَظَرَ فِيهِ فِي "النَّهْرِ" ^(٦)، وَلَمْ [٢/ق/٤٨٠/أ] يَبَيِّنَ وَجْهَ النَّظَرِ، وَلَعَلَّ وَجْهَهُ مَنَعُ أَنَّهُ لَا يُسَمَّى هَدْيًا قَبْلَ بُلُوغِهِ الْحَرَمَ؛ لِأَنَّ قَوْلَهُ تَعَالَى: ﴿هَذَا يَبْلُغُ الْكَعْبَةَ﴾ [المائدة - ٩٥] يَدُلُّ عَلَى تَسْمِيَّتِهِ هَدْيًا

(١) فِي "د" زِيَادَةٌ: ((قَوْلُهُ: بَلْ يَنْدَبُ، لِلاتِّبَاعِ الْفَعْلِيِّ الثَّابِتِ فِي حِجَّةِ الْوَدَاعِ عَلَى مَا رَوَاهُ مُسْلِمٌ مِنْ أَنَّهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ نَحَرَ ثَلَاثًا وَسَتِينَ بَدَنَةً بِيَدِهِ، وَنَحَرَ عَلَى اللَّهِ مَا بَقِيَ مِنَ الْمَائَةِ، ثُمَّ أَمَرَ مِنْ كُلِّ بَدَنَةٍ بِيَضْعٍ، فَجَعَلَ فِي قَدَرٍ فَطْبَخَتْ، فَأَكَلَا مِنْ لَحْمِهَا وَشَرَبَا مِنْ مَرْقِهَا، وَلَئِنَّ دَمَ نَسْكَ، فَيَجُوزُ مِنْهُ الْأَكْلُ كَالْأَضْحِيَّةِ. وَأَشَارَ بِكَلِمَةِ ((مِنْ)) إِلَى أَنَّهُ يَأْكُلُ بَعْضًا مِنْهُ، وَالْمُسْتَحَبُّ أَنْ يَفْعَلَ كَمَا فِي الْأَضْحِيَّةِ؛ وَهُوَ أَنْ يَتَصَدَّقَ بِالثَّلَاثِ، وَيُطْعِمَ الْأَغْنِيَاءَ بِالثَّلَاثِ وَيَأْكُلَ وَيَذْخِرَ الثَّلَاثَ.
وَأَفَادَ بِقَوْلِهِ: ((مِنْ هَدْيِ التَّطَوُّعِ)) أَنَّهُ بَلَغَ الْحَرَمَ، أَمَّا إِذَا ذَبَحَهُ قَبْلَ بُلُوغِهِ فَلَيْسَ بِهِدْيٍ، فَلَمْ يَدْخُلْ تَحْتَ قَوْلِهِ: ((هَدْيٍ)) لِيَحْتَاجَ إِلَى اسْتِثْنَاءِ فَلَا يُوَكَّلُ مِنْهُ. وَالْفَرْقُ بَيْنَهُمَا أَنَّهُ إِذَا بَلَغَ الْحَرَمَ فَالْقُرْبَةُ فِيهِ بِالْإِرَاقَةِ، وَإِذَا لَمْ يَلْغُ فَهِيَ بِالتَّصَدُّقِ، وَقَدْ حَصَلَتْ، وَالْأَكْلُ يُنَافِيهِ. انْتَهَى. "بَحْرُ".

(٢) "ح": كِتَابُ الْحَجِّ - بَابُ الْهَدْيِ ق ١٤٨/ب.

(٣) "الْبَحْرُ": كِتَابُ الْحَجِّ - بَابُ الْهَدْيِ ٧٦/٣.

(٤) ص ٤٥٣ - "دَرْ".

(٥) "الْبَحْرُ": كِتَابُ الْحَجِّ - بَابُ الْهَدْيِ ٧٦/٣.

(٦) "النَّهْرُ": كِتَابُ الْحَجِّ - بَابُ الْهَدْيِ ق ١٦٠/أ.

ولو أَكَلَ من غيرِها ضَمِنَ ما أَكَلَ.

(ويتعين يوم النحر).....

قبل بلوغه، سواء قُدِّرَ ﴿بَلِغ﴾ صفةً أو حالاً مقدَّرةً، ولأنَّ المتوقَّفَ على بلوغه الحرم جوازُ الأكل منه وإطعامُ الغنيِّ دون كونه هدياً، ولذا لا يركبُه في الطريق بلا ضرورةٍ ولا يحلبُه، ولو عَطِبَ أو تعيَّبَ قبله نَحَرُهُ وضربَ صفحةٍ سنامِه بدمِه لِيُعلمَ أَنَّهُ هديٌّ للفقراءِ فلا يأكلُه غنيٌّ كما يأتي^(١)، فافهم.

[١١٠١٣] (قوله: ولو أَكَلَ من غيرِها) أي: غيرِ هذه الثلاثة من بقيَّة الهدايا كدماء الكفَّارات كُلِّها، والنَّذورِ، وهدي الإحصار، والتطوُّع الذي لم يبلغ الحرم، وكذا لو أَطْعَمَ غنيًّا^(٢)، أفاده في "البحر"^(٣).

[١١٠١٤] (قوله: ضَمِنَ ما أَكَلَ) أي: ضَمِنَ قيمَتَه، وفي "اللباب" و"شرحه"^(٤): ((فلو استهلكه بنفسِه - بأن باعَه ونحو ذلك بأن وهبَه لغنيٍّ أو أتلَفَه وضيَّعَه - لم يحز، وعليه قيمَتُه، أي: ضمانُ قيمَتِه للفقراءِ إن كان مما يجبُ التصدُّقُ به، بخلاف ما إذا كان لا يجبُ عليه التصدُّقُ به فإنه لا يضمنُ شيئاً)) اهـ. وفيه كلامٌ يُعلمُ من "البحر" ومما علَّقناه عليه^(٥).

(قوله: وفيه كلامٌ يُعلمُ من "البحر" ومما علَّقناه عليه) عبارة "البحر": ((قال في "البدائع": وكلُّ دمٍ يجوزُ له أن يأكلَ منه لا يجبُ عليه التصدُّقُ بلحمِه بعد الذَّبْح؛ لأنَّه لو وجبَ عليه التصدُّقُ به لَمَّا جازَ له أكلُه؛ لِمَا فيه من إبطالِ حقِّ الفقراءِ، وكلُّ دمٍ لا يجوزُ له الأكلُ منه يجبُ عليه التصدُّقُ به بعد الذَّبْح؛

(١) المقولة [١١٠٣٦] قوله: ((ولا يطعم)).

(٢) في "د" زيادة: ((لأنَّ دم النذر دم صدقة، وكذا دم الكفَّارات؛ لأنَّه وجب تكفيراً للذنب، وكذا دم الإحصار؛ لوجود التحلل و الخروج من الإحرام قبل أوانه، كذا في "البحر")).

(٣) "البحر": كتاب الحج - باب الهدى ٧٦/٣.

(٤) انظر "إرشاد الساري": باب الهدايا ص ٣١٢ -.

(٥) انظر "حاشية منحة الخالق على البحر الرائق": كتاب الحج - باب الهدى ٧٧/٣.

لأنه إذا لم يَجْزُ أَكْلُهُ ولا يَتَصَدَّقُ به يُوَدِّي إلى إضاعة المال، ولو هَلَكَ المَذْبُوحُ بعد الذَّبْحِ لا ضَمَانٌ عليه في النُّوعَيْنِ؛ لأنَّه لا صَنَعَ له في الهلاك، وإن استهلكه بعد الذَّبْحِ فإن كان مما يجبُ عليه التَّصَدُّقُ به يضمنُ قيمته فيتصدَّقُ بها؛ لأنَّه تَعَلَّقَ به حقُّ الفقراء، فبالاستهلاكِ تَعَدَّى على حقِّهم، وإن كان مما لا يجبُ التَّصَدُّقُ به لا يضمنُ شيئاً، ولو باع اللحمَ جاز بيعُهُ في النُّوعَيْنِ؛ لأنَّ ملكه قائمٌ، إلا أنَّ فيما لا يجوزُ له أَكْلُهُ ويجبُ عليه التَّصَدُّقُ به يتصدَّقُ بثمنه؛ لأنَّه ثمنٌ مبيعٍ واجبِ التَّصَدُّقِ ((اهـ.

وهكذا نقله عنه في "فتح القدير" باختصارٍ، مع أنَّه قدَّمَ: ((أنَّه ليس له بيعُ شيءٍ من لحومِ الهدايا وإن كان مما يجوزُ له الأكلُ منه، فإن باع شيئاً أو أعطى الجزَّارَ أجره منه فعليه أن يتصدَّقَ بقيمته)) اهـ. وقد يقال في التَّوفيقِ بينهما: إنَّه إن باع مما لا يجوزُ أَكْلُهُ وجَبَ التَّصَدُّقُ بالثمن، ولا يُنظَرُ إلى القيمة، وإن باع مما يجوزُ له أَكْلُهُ وجَبَ التَّصَدُّقُ بالقيمة، ولا يُنظَرُ إلى الثمن، وإنَّ المراد بالجواز في كلام "البدائع" الصَّحَّةُ لا الحلُّ إلخ.

قال "ابن عابدين" في "حاشيته" عليه: ((قوله: مع أنَّه قدم إلخ، قال في "النهر": وفيه مخالفةٌ لما في "البدائع" من وجهين: الأوَّلُ وجوبُ التَّصَدُّقِ فيما له الأكلُ منه أيضاً، الثاني: أنَّه لا يُنظَرُ إلى الثمن فيما لا يجوزُ أَكْلُهُ.

ويمكنُ التَّوفيقُ في الثاني بأن يُنظَرُ إلى الثمن إن كان أكثرَ من القيمة، وإلى القيمة إن كانت أكثرَ، قاله بعضُ العصريِّين، وفيه نظرٌ؛ إذ مقتضى كونه باعَ ملكه أنَّه لا يُنظَرُ إلى القيمة، وما في "البحر" - : من أنَّ التَّصَدُّقَ بالثمن فيما لا يجوزُ أَكْلُهُ وبالقيمة فيما يجوزُ، والجوازُ في الأوَّلِ بمعنى الصَّحَّةِ لا الحلِّ - فيه نظرٌ، فتدبره)) اهـ. والظاهرُ: أنَّ المراد بالنظر ما قدَّمه.

هذا، وأنت خبيرٌ بأنَّه لا وجهَ لِذِكْرِ الوجهِ الأوَّلِ؛ لأنَّ وجوبَ التَّصَدُّقِ بقيمة ما يُؤْكَلُ لا يقتضي وجوبَ التَّصَدُّقِ به نفسه كالأضحية، لا يجبُ التَّصَدُّقُ بها، ولو باع جلدَها أو شيئاً من لحمِها بمستهلكٍ أو دراهمٍ يجبُ التَّصَدُّقُ بالثمن، فليس مخالفاً لقول "البدائع": ((لا يجبُ عليه التَّصَدُّقُ بلحمه)).

وبما ذكرنا تعلَّم سقوطُ النَّظَرِ، فإنَّ الأضحيةَ ملكه، ونُظِرَ فيها إلى الثمن، فَيُنظَرُ إلى القيمة في مسألتنا، وإلاَّ فما الفرقُ بينهما؟!

وبالجملة فالمخالفة ظاهرة في الوجه الثاني، وهو وجوب التصدق فيما لا يجوز له أكله بالثمن على ما في "البدائع"، وبالقيمة على ما في "الفتح".

وبقي مخالفة من وجه آخر، وهو أن ظاهر ما في "البدائع" عدم وجوب التصدق بشيء فيما يجوز له أكله لتخصيصه وجوب التصدق فيما لا يجوز، وظاهر كلام "الفتح" وجوب التصدق فيهما. وبيان التوفيق الذي ذكره المؤلف: أن يُقيد قول "الفتح": ((فإن باع شيئاً إلخ)) بما لا يجوز الأكل منه، فقول "البدائع": ((يتصدق بثمنه)) خاص بما لا يجوز كما هو صريح كلامه، وقول "الفتح": ((فعليه أن يتصدق بقيمته)) خاص بما يجوز، فانتفت المخالفة بوجهيهما، هذا ما ظهر لي في تقرير هذا المحل، فتأمل.

ثم رأيت في "اللباب" و"شرحه" قال: ((فلو استهلكه بنفسه - بأن باعه ونحو ذلك، بأن وهبه لغني، أو ألقاه وضيعه - لم يجز، وعليه قيمته، أي: ضمان قيمته للفقراء إن كان مما يجب التصدق به، بخلاف ما إذا كان لا يجب عليه التصدق به، فإنه لا يضمن شيئاً)) اهـ. وهو موافق لظاهر كلام "البدائع" اهـ. وفي "السندي": ((وأفاد الشيخ "الرحماني": أن معنى قول "البدائع": لا يضمن شيئاً أي: زائداً على القيمة، وقوله: جاز بيعه في النوعين أي: صح؛ لأنه علل بقيام الملك، وقيام ملكه يقتضي الصحة لا الحل، فإنه قد يملك الشيء ولا يحل له بيعه، فيحمل حينئذ قول صاحب "الفتح": ليس له بيع شيء أي: لا يحل، بدليل أن النهي عن الأمور الشرعية يقتضي المشروعية، والنفي هنا بمعنى النهي، وقول صاحب "البحر": وجب التصدق بالثمن أي: إذا كان أزيد من القيمة، فإن كان دونها ينبغي أن يتصدق بالقيمة لتعلق حق الفقراء بالقيمة عند فوات العين، وقوله: ولا ينظر إلى القيمة أي: إذا كانت دون الثمن، وقوله: وإن باع ما يجوز له أكله وجب التصدق بالقيمة أي: لو كانت دون الثمن، ولا يضمن باقي الثمن، وهو معنى قول صاحب "البدائع": لا يضمن شيئاً، أي: لا يضمن ما زاد من قيمته على ثمن قبضه.

فالخاص: أن فيما لا يجوز أكله يجب الأكثر من القيمة ومن الثمن، وفيما يجوز أكله يتصدق بالأقل

منهما)) اهـ.

أي: وقته^(١)، وهو الأيام الثلاثة (لذبح المتعة والقران) فقط، فلم يُجزَّ قبله بل بعده، وعليه دم.

(و) يتعيَّن (الحَرَمُ) لا مِنَى (للكلِّ).....

[١١٠١٥] (قوله: أي: وقته) أشار إلى أن المراد باليوم مطلق الوقت فيعمُّ أوقات النحر، أو هو مفرد مضاف فيعمُّ، "ط"^(٢).

[١١٠١٦] (قوله: فقط) أي: لا يتعيَّن غيرهما فيها، ومنه هدي التطوع إذا بلغ الحرم، فلا يتقيَّد بزمان - هو الصحيح - وإن كان ذبحه يوم النحر أفضل كما ذكره "الزيلعي"^(٣) خلافاً لـ "القدوري"^(٤)، "بحر"^(٥).

[١١٠١٧] (قوله: فلم يُجزَّ) أي: بالإجماع، وهو بضمَّ أوله من الإجزاء.
[١١٠١٨] (قوله: بل بعده) أي: بل يُجزَّه بعده، أي: بعد يوم النحر، أي: أيامه، إلا أنه تارك للواجب عند الإمام، فيلزمه دمٌ للتأخير، أمّا عندهما فعدم التأخير سنة، حتى لو ذبح بعد التحلل بالخلق لا شيء عليه.

[١١٠١٩] (قوله: لا مِنَى) أي: بل يُسنُّ؛ لما في "المبسوط"^(٦): ((من أن السنة في الهدايا أيام النحر مِنَى، وفي غير أيام النحر فمكة هي الأولى))، "شرح اللباب"^(٧).

[١١٠٢٠] (قوله: للكلِّ) بيانٌ لكون الهدى مؤقتاً بالمكان سواء كان دم شكرٍ أو جناية؛

(١) في "د" زيادة: ((والوقت المسنون بعد طلوع الشمس يوم النحر، ويجب أن يكون بين الرمي والخلق، أي: في حق القارن والمتمتع، ولو مات قبل الذبح فعليه الوصية به، فإن لم يوص سقط، وإن تبرع عنه الوارث صح، "لباب").

(٢) "ط": كتاب الحج - باب الهدى ٥٥٦/١.

(٣) "تبين الحقائق": كتاب الحج - باب الهدى ٩٠/٢.

(٤) انظر "اللباب في شرح الكتاب": كتاب الحج ٢٢٤/١.

(٥) "البحر": كتاب الحج - باب الهدى ٧٧/٣.

(٦) "المبسوط": كتاب المناسك - باب النذر ١٣٦/٤ باختصار يسير.

(٧) انظر "إرشاد الساري": باب الهدايا - فصل في إيجاب الهدى ص ٣١-.

لا لفقيرِه) لكنّه أفضل (ويتصدّقُ بِجِلَالِهِ وَخِطَامِهِ) أي: زِمَامِهِ (ولم يُعْطِ أَجْرَ
الجزّارِ) أي: الذّابِح (منه) فإنّ أعطاه ضَمِنَهُ، أمّا لو تصدّقَ عليه جازاً.....

لِما تقدّم أنّه اسمٌ لِما يُهدى من النّعم إلى الحرم، ودخلَ فيه الهدى المنذور بخلافِ البدنة المنذورة،
فلا تتقيّد بالحرم عندهما، وقاسّها "أبو يوسف" على الهدى المنذور، [٢/ق ٤٨٠/ب] والفرقُ
ظاهرٌ، "بجر" (١) عن "المحيط".

[١١٠٢١] (قوله: لا لفقيرِه) المعطوفُ محذوفٌ تعلّقَ به المجرورُ، والتقديرُ: لا التصدّقُ لفقيرِه،
واللامُ بمعنى على، وهذا أولى من قول "ح" (٢): ((الصوابُ: لا فقيرُه بالرّفْع عطفاً على الحرمُ))،
"ط" (٣).

[١١٠٢٢] (قوله: فإنّ أعطاه ضَمِنَهُ) أي: إن أعطاه بلا شرطٍ، أمّا لو شرطَه لم يَجْزُ
كما في "اللباب"، قال "شارحه" (٤): ((وتوضيحه ما قاله "الطرابلسي": أنّه إذا شرطَ إعطاءَه منه
يبقى شريكاً له فيه، فلا يجوزُ الكلُّ لقصدِهِ اللّحم)) اهـ.

أقول: وفيه نظرٌ؛ لأنّ صيرورته شريكاً فرغُ صحّةِ الإجارة، وسيأتي (٥) في الإجارة الفاسدة

(قولُ "المصنّف": وَخِطَامِهِ أَي: زِمَامِهِ) الخِطَامُ: حَبْلٌ يُجْعَلُ فِي عُنُقِ البعير، ويُثْنَى فِي أَنْفِهِ،
"قهستاني". والزّمَامُ: ما يُجْعَلُ فِي أَنْفِهِ فقط، فقولُ "الشارح": ((أي: زِمَامِهِ)) فيه نظرٌ، قال
في "اللوامع": ((وفي اصطلاح أهل الحرمين: الخِطَامُ ما يُرَبِّطُ بِرَقَبَتِهِ، ثُمَّ يُطَوَى عَلَى أَنْفِهِ، ثُمَّ يُقَادُ مِنْهُ،
ويقال: الرّسَنُ))، وهذا يوافقُ ما في "القهستاني". اهـ "سندي".

(قوله: أقول: وفيه نظرٌ؛ لأنّ صيرورته شريكاً فرغُ صحّةِ الإجارة) الظّاهرُ أنّه يصيرُ شريكاً بدونِ صحّةِ

(١) "البحر": كتاب الحج - باب الهدى ٧٧/٣ - ٧٨ بتصرف.

(٢) "ح": كتاب الحج - باب الهدى ق ١٤٨/ب.

(٣) "ط": كتاب الحج - باب الهدى ٥٥٧/١.

(٤) انظر "إرشاد الساري": باب الهدايا ص ٣١٢.

(٥) انظر المقولة [٢٩٨٦٩] قوله: ((فسدت في الكل)).

(ولا يركبُه) مطلقاً (بلا ضرورة) فإن اضطرَّ إلى الركوبِ ضَمِنَ ما نقصَ بركوبِهِ
وحَمَلَ متاعِهِ، وتصدَّقَ به على الفقراء، "شربلاية".....

أنه لو دفعَ لآخر غَزْلاً لينسجَه له بنصفِهِ، أو استأجرَ بغلاً ليحملَ طعامَهُ ببعضِهِ، أو ثوراً ليطحَنَ بُرَّهُ ببعضِ دقيقِهِ فسدت؛ لأنه استأجرَهُ بجزءٍ من عمله، وحيث فسدت الإجارةُ يجبُ أجرُ المثل من الدراهم كما صرَّحُوا به أيضاً، وهذا يقتضي أن يجبَ له أجرٌ مثلهِ دراهم ولا يستحقُّ شيئاً من اللحم، فلم يصِرْ شريكاً فيه، فليتأمل. ثم رأيتُ في "معراج الدراية" ما نصُّهُ: ((والبضعةُ التي جعلتُ أجرَةً بمنزلة قفيزِ الطحَّان؛ لأنها من منافعِ عمله، فلا تكونُ أجرَةً)) اهـ.

ثم ذكر: ((أنه لو تصدَّقَ عليه منها جاز، ولو أعطاه شيئاً بجزارته ضَمِنَهُ))، فعلمَ أن كلامه الأولَ فيما لو شرطَ الأجرةَ منها، والأخيرَ فيما لو لم يشرطه، وأنه لا فرقَ بينهما، والله أعلم.
[١١٠٢٣] (قوله: ولا يركبُه مطلقاً) أي: سواء جازَ له الأكلُ منه أو لا، "نهر"^(١). قال:
((وصرَّحَ في "المحيط" بحرمة)).

[١١٠٢٤] (قوله: "شربلاية") نقلَ ذلك في "الشربلاية"^(٢) عن "الجوهرة"^(٣) و"البرجندي"

الإجارة، وذلك أنه بإعطائه منه بحكمِ الإجارة المذكورة ملكه بسببِ العقدِ الفاسد، فخرَجَ عن قصدِ القربة مستنداً للعقد، ووجوبُ أجرِ المثل دراهم لا ينفي أنه لو أعطاه منه بالشرطِ تبينَ الشَّرِكَةُ وقصدَ اللحم في البعض، بخلاف ما إذا أعطاه بدونِ شرطٍ؛ لأنه بإعطائه وفي دَيْناً واجباً عليه، فيضمُّهُ فقط، أو يقال: ليس المرادُ بكونه شريكاً أنه صار شريكاً بمقتضى الإجارة، بل جعله شريكاً بمقتضى هذا الاشتراطِ وإن كان فاسداً، وذلك أنه قبلَ الذَّبْحِ شرطَ له جزءاً منه، فعند الذَّبْحِ قصدَ اللحمُ بالبعضِ بسببِ هذا الجعل، ففي الحقيقةِ علَّةُ عدمِ الإجزاء قصدُ اللحم الذي ترتبَ على جعله شريكاً وإن لم تثبتِ الشَّرِكَةُ اهـ، تأمل.

(١) "نهر": كتاب الحج - باب الهدي ق ١٦٠/أ.

(٢) "الشربلاية": كتاب الحج - باب: محرم أحصر ٢٦٣/١ (هامش "الدرر والغرر").

(٣) "الجوهرة النيرة": كتاب الحج - باب الهدي ٢٢٣/١.

فَإِنْ أَطْعَمَ مِنْهُ غَنِيًّا ضَمِنَ قِيَمَتَهُ، "مبسوط" (١). وَلَا يَحْلُبُهُ.
(وَيَنْضَحُ ضَرْعَهَا بِالْمَاءِ الْبَارِدِ) لَوْ الْمَذْبُحُ قَرِيبًا، وَإِلَّا حَلَبَهُ.....

و"الهداية" (٢) و"كافي النسفي" (٣) و"كافي الحاكم"، ومثله في "اللباب" (٤)، فما في "البحر" (٥) و"النهر" (٦): ((من أَنَّ ظاهر كلامهم أَنَّها إِنْ نَقَصَتْ بِرُكُوبِهِ لُضْرُورَةً فَإِنَّهُ لَا ضَمَانَ عَلَيْهِ)) مخالفٌ لصريح المنقول.

[١١٠٢٥] (قوله: فَإِنْ أَطْعَمَ مِنْهُ) أي: مِمَّا ضَمِنَهُ مِنَ النَّقْصِ، وقوله: ((ضَمِنَ قِيَمَتَهُ)) لأنَّ الصدقة لَا تَصَحُّ عَلَى غَنِيٍّ، وعِبَارَةُ "البحر" (٧): ((لَوْ رَكِبَهَا أَوْ حَمَلَ عَلَيْهَا فَتَقَصَّتْ فَعَلَيْهِ ضَمَانٌ مَا نَقَصَ، وَيَتَصَدَّقُ بِهِ عَلَى الْفُقَرَاءِ دُونَ الْأَغْنِيَاءِ؛ لِأَنَّ جَوَازَ الْإِنْتِفَاعِ بِهَا لِلْأَغْنِيَاءِ مَعْلُوقٌ بِبُلُوغِ الْمَحَلِّ)).

[١١٠٢٦] (قوله: وَيَنْضَحُ) أي: يَرْتُسُّ بِفَتْحِ الضَّادِ وَكسرها، "بحر" (٨). وفائدته قطع اللبن.
[١١٠٢٧] (قوله: لَوْ الْمَذْبُحُ قَرِيبًا) مَفْعَلٌ بِمعنى الزَّمانِ، أي: زَمَانُ الذَّبْحِ؛ لقولهم: هَذَا إِذَا كَانَ قَرِيبًا مِنْ وَقْتِ الذَّبْحِ، "ح" (٩). وفي بعض النسخ: ((لَوْ الذَّبْحُ)) بدون [٢/ق ٤٨١/أ] ميم،

(قوله: بِفَتْحِ الضَّادِ وَكسرها) أي: مِنْ بَابِ ضَرْبٍ وَنَفْعٍ.

(١) "المبسوط": كتاب الحج - باب النذر ٤/١٤٥.

(٢) "الهداية": كتاب الحج - باب الهدي ١/١٨٧.

(٣) "كافي النسفي": كتاب الحج - باب الهدي ١/ق ١٠٠/ب بتصرف.

(٤) انظر "إرشاد الساري": باب الهدايا - فصل: ومن ساق بدنة ص ٣١٤.

(٥) "البحر": كتاب الحج - باب الهدي ٣/٧٨.

(٦) "النهر": كتاب الحج - باب الهدي ق ١٦٠/أ.

(٧) "البحر": كتاب الحج - باب الهدي ٣/٧٨.

(٨) "البحر": كتاب الحج - باب الهدي ٣/٧٨.

(٩) "ح": كتاب الحج - باب الهدي ق ١٤٨/ب معزياً إلى "البحر" و"الزيلعي".

وتصدق به (ويُقيم بدل) هدي (واجب عَطِبَ أو تَعَيَّبَ بما يَمْنَعُ) الأضحية.....

وهذا أولى ليشمل ما قَرُبَ وقته ومكانه، فإنه قد يكون في الحرم ولم يدخل وقته وهو يوم النحر، وقد يكون في خارجه ودخل وقته، ولا يصح أن يُراد كل من الزمان والمكان في المصدر الميمي؛ لأنَّ المشترك لا يُستعمل في معنیه، أفاده "الرحمتي".

[١١٠٢٨] (قوله: وتصدق به) أي: على الفقراء، فإن صرفه لنفسه، أو استهلكه، أو دفعه لغني ضَمِنَ قيمته، أي: فيتصدق بمثله أو بقيمته، "شرح اللباب" (١).

[١١٠٢٩] (قوله: ويُقيم إلخ) لأنَّ الوجوب متعلق بذمته، وهذا إذا كان مُوسِراً، أمّا إذا كان معسراً أجزأه ذلك المعيب؛ لأنَّ المعسر لم يتعلّق بالإيجاب بذمته، وإنما يتعلّق بما عيّنه، "سراج".

[١١٠٣٠] (قوله: واجب) هل يدخل فيه هنا ما لو نذر شاة معينة فهلك، فيلزمه غيرها أو لا لكون الواجبة في العين لا في الذمة؟ "بحر" (٢). والظاهر الثاني كما يفيد ما نقلناه (٣) عن "السراج" وما نقله (٤) عنه قريباً.

[١١٠٣١] (قوله: عَطِبَ أو تَعَيَّبَ) أي: قبل وصوله إلى محلّه من الحرم أو زمانه المعين له، "شرح اللباب" (٥). والعَطِبُ: الهلاك، وبأبه عِلِمَ.

[١١٠٣٢] (قوله: بما يَمْنَعُ الأضحية) كالعرج والعمى، "ط" (٦) عن "القهُستاني" (٧).

(قوله: أي: قبل وصوله إلى محله إلخ) وكذا بعد ذلك قبل الذبح.

(١) انظر "إرشاد الساري": باب الهدايا - فصل: ومن ساق بدنة ص ٣١٤.

(٢) "البحر": كتاب الحج - باب الهدى ٧٩/٣.

(٣) في المقالة السابقة.

(٤) المقالة [١١٠٣٥] قوله: ((نحره إلخ)).

(٥) انظر "إرشاد الساري": باب الهدايا - فصل: ومن ساق بدنة ص ٣١٤.

(٦) "ط": كتاب الحج - باب الهدى ٥٥٧/١.

(٧) "جامع الرموز": كتاب الحج - فصل الإحصار ٢٦٧/١ بتصرف.

(وصنع بالمعيب ما شاء، ولو) كان المعيب (تطوعاً نحره وصبغ قلايته) بدمه
(وضرب به صفحة سنامه) ليعلم أنه هدي للفقراء، ولا يطعم (ولا يطعم منه غنياً)
لعدم بلوغه محله. (ويقلد) ندباً.....

[١١٠٣٣] (قوله: ما شاء) أي: من بيع ونحوه، "فتح"^(١).

[١١٠٣٤] (قوله: ولو كان المعيب) خصه بالذكر لأن ما عطي لا يمكن ذبحه، ولما فرض
المسألة في "الهداية"^(٢) في المعطوب قال في "الفتح"^(٣): ((المراد بالعطب الأول حقيقته، وبالثاني
القرب منه))، ومثله في "البحر"^(٤)، وهذا أولى؛ لأن ما قرب من العطب لا يمكن وصوله إلى الحرم
فينحره في الطريق، بخلاف المعيب الذي لم يصل إلى هذه الحالة، فإنه إذا أمكن سوقه لا داعي
لنحره في غير الحرم، بل يذبحه فيه، ففي التعبير بالمعيب إيهام.

[١١٠٣٥] (قوله: نحره إلخ) أي: وليس عليه غيره؛ لأنه لم يكن متعلقاً بذمته كمن قال:
لله علي أن أتصدق بهذه الدراهم، وأشار إلى عينها فتلفت سقط الوجوب، ولم يلزمه غيرها،
"سراج".

[١١٠٣٦] (قوله: ولا يطعم) بفتح الياء من باب عليم، أي: لا يأكل، "ح"^(٥). فإن أكل
أو أطعم غنياً ضمن، "لباب"^(٦).

[١١٠٣٧] (قوله: لعدم بلوغه محله) قال في "الهداية"^(٧): ((لأن الإذن بتناوله معلق بشرط

(١) "الفتح": كتاب الحج - باب الهدى ٨٤/٣.

(٢) "الهداية": كتاب الحج - باب الهدى ١٨٧/١.

(٣) "الفتح": كتاب الحج - باب الهدى ٨٣/٣.

(٤) "البحر": كتاب الحج - باب الهدى ٧٨/٣ - ٧٩.

(٥) "ح": كتاب الحج - باب الهدى ١٤٨/ب.

(٦) انظر "إرشاد الساري": باب الهدى - فصل: ومن ساق بدنة ص ٣١٤-، وفي "د" زيادة: ((يستحب لكل من قصد مكة بنسك أن يهدي هدياً "لباب").

(٧) "الهداية": كتاب الحج - باب الهدى ١٨٨/١.

بدنة (التطوع) ومنه النذر (والمتعة والقران فقط) لأن الاشتهار بالعبادة أليق، والسترُ
بغيرها أحق.

(شَهِدُوا) بعد الوقوف (بوقوفهم بعد وقته لا تُقبلُ) شهادتهم، والوقوف^(١) صحيحٌ
استحساناً،

بلوغه محلّه، فينبغي أن لا يحلَّ قبل ذلك أصلاً، إلا أن التصدَّقَ على الفقراء أفضل من أن يتركه
جزراً للسباع، وفيه نوع تقرب، والتقرب هو المقصود ((٢/ق ٤٨١/ب)).

[١١٠٣٨] (قوله: بدنة التطوع) قيدَ بالبدنة لأنه لا يُسنُّ تقليدُ الشاة، ولا تقلدُ عادة، "بحر"^(٢).

[١١٠٣٩] (قوله: ومنه النذر^(٣)) لأنه لما كان بإيجاب العبد كان تطوعاً، أي: ليس بإيجاب

الشارع ابتداءً، "بحر"^(٤).

[١١٠٤٠] (قوله: فقط) أفاد أنه لا يُقلدُ دم الجنائيات ولا دم الإحصار؛ لأنه جابرٌ، فيُلحقُ

بجنسها كما في "الهداية"^(٥)، ولو قلده لا يضر، "بحر"^(٦) عن "المبسوط"^(٧).

(فرغ)

كل ما يُقلدُ يُخرجُ إلى عرفات، وما لا فلا، ويُذبحُ في الحرم، ولو ترك التعريف بما يُقلدُ

لا بأس به، "سراج".

[١١٠٤١] (قوله: شهدوا إلخ) بيأنه ما في "اللباب"^(٨): ((إذا التبسَ هلالُ ذي الحجة، فوقفوا

بعد إكمال ذي القعدة ثلاثين يوماً، ثم تبينَ بشهادة أن ذلك اليوم كان يوم النحر فوقفهم صحيحٌ

وحجُّهم تامٌ، ولا تُقبلُ الشهادة)) اهـ.

(١) في "د" و "و": ((والوقوف والحج صحيح...)).

(٢) "البحر": كتاب الحج - باب الهدي ٧٩/٣.

(٣) هذه المقولة ساقطة من "الأصل".

(٤) "البحر": كتاب الحج - باب الهدي ٧٩/٣.

(٥) "الهداية": كتاب الحج - باب الهدي ١٨٨/١.

(٦) "البحر": كتاب الحج - باب الهدي ٧٩/٣.

(٧) "المبسوط": كتاب المناسك - باب جزاء الصيد ١٠٢/٤.

(٨) انظر "إرشاد الساري": باب الوقوف بعرفات وأحكامه - فصل في اشتباه يوم عرفة ص ١٤١ -.

حَتَّى الشُّهُودُ لِلْحَرَجِ الشَّدِيدِ (وَقَبْلَهُ) أَي: قَبْلَ وَقْتِهِ (قُبِلَتْ إِنْ أَمَكْنَ التَّدَارُكُ) لَيْلًا
مَعَ أَكْثَرِهِمْ، وَإِلَّا لَا.
(رَمَى فِي الْيَوْمِ الثَّانِي).....

[١١٠٤٢] (قَوْلُهُ: حَتَّى الشُّهُودُ) أَي: حُجَّتُهُمْ صَحِيحٌ وَإِنْ كَانَ عِنْدَهُمْ أَنَّ هَذَا الْيَوْمَ يَوْمُ
النَّحْرِ، حَتَّى لَوْ وَقَفُوا عَلَى رُؤْيَتِهِمْ لَمْ يَجْزُ وَقُوفُهُمْ، وَعَلَيْهِمْ أَنْ يَعِيدُوا الْوُقُوفَ مَعَ الْإِمَامِ،
وَإِنْ لَمْ يَعِيدُوا فَقَدْ فَاتَهُمُ الْحُجُّ، وَعَلَيْهِمْ أَنْ يُجِلُّوا بِالْعِمْرَةِ وَقِضَاءِ الْحُجِّ مَنْ قَابَلَ
كَمَا فِي "الْبَاب" ^(١) وَغَيْرِهِ.

[١١٠٤٣] (قَوْلُهُ: لِلْحَرَجِ الشَّدِيدِ) بَيَانٌ لَوْجِهِ الْإِسْتِحْسَانُ، أَي: لِأَنَّ فِيهِ بَلَوَى عَامَّةٌ لَتَعَذَّرَ
الْإِحْتِرَازُ عَنْهُ، وَالتَّدَارُكُ غَيْرُ مُمْكِنٍ، وَفِي الْأَمْرِ بِالْإِعَادَةِ حَرَجٌ بَيِّنٌ، فَوَجِبَ أَنْ يُكْتَفَى بِهِ عِنْدَ
الِاشْتِبَاهِ، بِخِلَافِ مَا إِذَا وَقَفُوا يَوْمَ التَّرْوِيَةِ؛ لِأَنَّ التَّدَارُكَ مُمْكِنٌ فِي الْجُمْلَةِ بِأَنْ يَزُولَ الْإِشْتِبَاهُ ^(٢)
فِي يَوْمِ عَرَفَةَ، "هَدَايَةُ" ^(٣).

[١١٠٤٤] (قَوْلُهُ: وَقَبْلَهُ إِنْ أَمَكْنَ التَّدَارُكُ) أَي: وَلَوْ شَهِدُوا بَعْدَ الْوُقُوفِ بِوُقُوفِهِمْ قَبْلَ وَقْتِهِ قُبِلَتْ
شَهَادَتُهُمْ، وَقَوْلُهُ: ((إِنْ أَمَكْنَ التَّدَارُكُ)) فِيهِ نَظَرٌ؛ لِأَنَّهُمْ إِذَا شَهِدُوا أَنَّ الْيَوْمَ الَّذِي وَقَفُوا فِيهِ يَوْمُ
التَّرْوِيَةِ فَلَا شَكَّ أَنَّ التَّدَارُكَ - بِأَنْ يَقِفُوا يَوْمَ عَرَفَةَ - مُمْكِنٌ كَمَا قَالَ "ابْنُ كَمَالٍ"، وَاعْتَرَضَ قَوْلُ
"الْهَدَايَةِ" ^(٤): ((فِي الْجُمْلَةِ إِنْ أَمَكْنَ)) بِأَنَّهُ لَا حَاجَةَ إِلَيْهِ.

قلت: لكنَّ اعْتِرَاضَهُ سَاقِطٌ؛ لِأَنَّ قَوْلَ "الْهَدَايَةِ": ((بِأَنْ يَزُولَ الْإِشْتِبَاهُ فِي يَوْمِ عَرَفَةَ)) بَيَانٌ
لِقَوْلِهِ فِي الْجُمْلَةِ، وَمَعْنَاهُ أَنَّهُمْ إِذَا شَهِدُوا يَوْمَ عَرَفَةَ وَزَالَ الْإِشْتِبَاهُ بِشَهَادَتِهِمْ يُمْكِنُ تَدَارُكُ الْوُقُوفِ،
بِخِلَافِ مَا إِذَا شَهِدُوا يَوْمَ النَّحْرِ فَإِنَّهُ لَا يُمْكِنُ التَّدَارُكُ، فَلَمَّا أَمَكْنَ التَّدَارُكَ هُنَا فِي الْجُمْلَةِ

(١) انظر "إرشاد الساري": باب الوقوف بعرفات وأحكامه - فصل في اشتباه يوم عرفة ص ١٤٢ -.

(٢) من ((بِخِلَافِ مَا إِذَا)) إِلَى ((الِاشْتِبَاهِ)) سَاقِطٌ مِنْ "ت".

(٣) "الهداية": كتاب الحج - باب الهدى ١/١٨٨.

(٤) المار في المقالة السابقة.

- أي: في بعض الصور - قُبِلَت الشهادة، بخلاف الشهادة بأنهم وقفوا بعد يومه، فإنَّ التَّدَارُكَ غيرُ ممكنٍ أصلاً، فلذا لم تُقْبَل، ومقتضى هذا الفرق المذكور بين المسألتين [٢/ق ٤٨٢/أ] أنه إذا شهدوا بالوقوف قبل وقته أن تُقْبَلَ الشهادة وإن لم يمكن التَّدَارُكَ؛ لأنَّه لَمَّا أمكن التَّدَارُكَ في بعض صورها صار لقبولها محلٌّ فُقِبِلَتْ مطلقاً بخلاف الشهادة بالوقوف بعد وقته، فإنه حيث لم يمكن التَّدَارُكَ فيها أصلاً لم يكن لقبولها محلٌّ، ثم رأيت التصريح بذلك في "شرح الجامع" لـ "قاضي خان" (١)، حيث قال في توجيه القياس في المسألة الأولى: ((ولهذا لو تبيَّن أنهم وقفوا يوم التَّروية لا يُجزئهم وإن لم يعلموا بذلك إلا يوم النَّحر)) اهـ.

وحاصله: أنَّ القياس هناك أن تُقْبَلَ الشهادة ولا يصحَّ الحجُّ وإن لم يمكن التَّدَارُكَ كما في هذه المسألة إذا لم يعلموا بوقوفهم يوم التَّروية إلا يوم النَّحر، فهذا صريح فيما قلناه، ولله الحمد. فإذا علمت ذلك ظهر لك أنَّ قول "المصنّف": ((قُبِلَتْ إن أمكن التَّدَارُكَ)) غيرُ صحيح، بل الشهادة في هذه المسألة مقبولة مطلقاً، نعم ذكروا هذا التقييد في مسألة ثالثة، قال في "البحر" (٢): ((وقد بقي هنا مسألة ثالثة، وهي ما إذا شهدوا يوم التَّروية والناسُ بمعنى أنَّ هذا اليوم يومُ عرفة

(قوله: وقد بقي هنا مسألة ثالثة، وهي ما إذا شهدوا يوم التَّروية إلخ) يُنظَرُ الفرقُ بين الصُّورة الثانية والثالثة، حيث اعتُبر إمكان التَّدَارُكَ في الثالثة لا في الثانية، ولعلَّ الأحسن أن يقال: إنَّ ما جرى عليه "الشارح" إحدى طريقتين، وما زاده في "البحر" من الصُّورة الثالثة مفرَّغٌ عليها، ويدلُّ عليها ما في "القهستاني": ((لا تُقْبَلُ شهادتهم بعد وقته كما إذا شهدوا يوم النَّحر أنهم وقفوا يوم التَّروية، أو شهدوا ثاني النَّحر أنهم وقفوا يوم النَّحر؛ لأنَّ التَّدَارُكَ غيرُ ممكن))، ثم نقله عن "المحيط" بقوله: ((والحاصل: أنَّ كلَّ ما لو قُبِلَت الشَّهادة فيه لفات الحجُّ على الكلِّ لم تُقْبَل الشَّهادة فيه وإنَّ كَثُرَ الشُّهود، بخلاف ما لو فات على البعض فإنَّها تُقْبَل)) اهـ.

وما يفيدُه كلامُ "الهداية" و"قاضيخان" في "شرح الجامع" - من أنَّ المدار على الإمكان في الجملة - هو الطريقة الثانية.

(١) "شرح الجامع الصغير": كتاب الحج - باب مسائل لم تدخل في الأبواب ١/ق ٨٢/أ.

(٢) "البحر": كتاب الحج - مسائل منشورة ٨٠/٣.

أو الثالث أو الرابع (الوسطى والثالثة ولم يَرْمِ الأولى فعند القضاء إن رَمَى الكلَّ) بالترتيب.....

يُنْظَرُ: فَإِنْ أَمَكَنَ لِلْإِمَامِ أَنْ يَقِفَ مَعَ النَّاسِ أَوْ أَكْثَرِهِمْ نَهَاراً قُبِلَتْ شَهَادَتُهُمْ قِيَاساً وَاسْتِحْسَاناً لِلتَّمَكُّنِ مِنَ الْوُقُوفِ، فَإِنْ لَمْ يَقِفُوا عَشِيَّةً فَاتَهُمُ الْحَجُّ، وَإِنْ أَمَكَّنَهُ أَنْ يَقِفَ مَعَهُمْ لَيْلاً لَا نَهَاراً فَكَذَلِكَ اسْتِحْسَاناً، وَإِنْ لَمْ يَمَكَّنْهُ أَنْ يَقِفَ لَيْلاً مَعَ أَكْثَرِهِمْ لَا تُقْبَلُ شَهَادَتُهُمْ، وَيَأْمُرُهُمْ أَنْ يَقِفُوا مِنَ الْغَدِ اسْتِحْسَاناً، وَالشُّهُودُ فِي هَذَا كَغَيْرِهِمْ كَمَا قَدَّمْنَاهُ، وَفِي "الظهيرية"^(١): وَلَا يَنْبَغِي لِلْإِمَامِ أَنْ يَقْبَلَ فِي هَذَا شَهَادَةَ الْوَاحِدِ وَالْاِثْنَيْنِ وَنَحْوِ ذَلِكَ)) اهـ.

فَإِنْ قُلْتُ: فَهَلْ يُمْكِنُ حَمْلُ كَلَامِ "الْمَصْنُفِ" عَلَى هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ تَصْحِيحاً لِكَلَامِهِ؟
قُلْتُ: يُمْكِنُ بِتَكْلُفٍ، وَذَلِكَ بِأَنْ يُجْعَلَ قَوْلُهُ: ((وَقَبْلَهُ)) ظَرْفاً لـ ((شَهَدُوا)) لَا لـ ((وَقُوفُهُمْ))، وَيُجْعَلَ الْمَشْهُودُ بِهِ مَحْذُوفاً، فَيَصِيرُ التَّقْدِيرُ: وَلَوْ شَهِدُوا قَبْلَ وَقُوفِهِمْ بِأَنَّ هَذَا الْيَوْمَ يَوْمُ عُرْفَةِ قُبِلَتْ إِنْ أَمَكَّنَ التَّدَارُكُ الْإِخْ، وَاقْتَصَرَ "الْشَارْحُ" عَلَى إِمْكَانِ التَّدَارُكِ لَيْلاً؛ لِأَنَّهُ عَلَى تَقْدِيرِ إِمْكَانِهِ نَهَاراً يُفْهَمُ قَبُولُ الشَّهَادَةِ بِالْأُولَى، فَافْهَمْ وَاعْتَظْ هَذَا التَّحْرِيرَ الْمَفْرُودَ.

(تَمَّةٌ)

قَالَ فِي "الْبَابِ"^(٢): ((وَلَا عِبْرَةَ بِاخْتِلَافِ [٢/ق ٤٨٢/ب] الْمَطَالَعِ، فَيَلْزِمُ بِرُؤْيَا أَهْلِ الْمَغْرِبِ أَهْلَ الْمَشْرِقِ، وَإِذَا ثَبَتَ فِي مِصْرٍ لَزِمَ سَائِرَ النَّاسِ فِي ظَاهِرِ الرِّوَايَةِ، وَقِيلَ: يُعْتَبَرُ فِي كُلِّ بَلَدٍ مَطْلَعُ بِلَدِهِمْ إِذَا كَانَ بَيْنَهُمَا مَسَافَةٌ كَثِيرَةٌ، وَقُدِّرَ الْكَثِيرُ بِالشَّهْرِ)) اهـ. وَقَدَّمْنَا^(٣) تَمَامَ الْكَلَامِ عَلَى ذَلِكَ فِي الصُّومِ، وَقَدَّمْنَا هُنَا أَنَّ ظَاهِرَ كَلَامِهِمْ هُنَا اعْتِبَارُ اخْتِلَافِ الْمَطَالَعِ لِمَا عَلِمْتَهُ مِنْ هَذِهِ الْمَسَائِلِ، تَأَمَّلْ.
[١١٠٤٥] (قَوْلُهُ: أَوِ الثَّالِثِ أَوِ الرَّابِعِ) أَشَارَ إِلَى أَنَّ الْيَوْمَ الثَّانِي مِثَالُ لِمَا يَتَكَرَّرُ فِيهِ الرَّمْيُ،

(قَوْلُهُ: فَكَذَلِكَ اسْتِحْسَاناً) وَقِيَاساً أَيْضاً؛ إِذْ مَقْتَضَى الْقِيَاسُ قَبُولُ الشَّهَادَةِ فِي كُلِّ الْمَسَائِلِ.

(١) "الظهيرية": كتاب الحج - فصل في الوقوف بعرفة والشهادة إذا التبس على الناس هلال ذي الحجة ق ٧١/أ.

(٢) انظر "إرشاد الساري": باب الوقوف بعرفات وأحكامه - فصل في اشتباه يوم عرفة ص ١٤٢-١٤٣-١.

(٣) المقولة [٨٩٦٩] قوله: ((على ظاهر المذهب)).

(حَسَنٌ، وَإِنْ قَضَى الْأَوَّلَى جَازَ) لِسُنَّةِ التَّرْتِيبِ.

(نَذَرَ) الْمَكْلَفُ (حَجًّا مَاشِيًا مَشَى) مِنْ مَنْزِلِهِ وَجُوبًا فِي الْأَصَحِّ.....

فهو للاحتراز عن اليوم الأول، فإنه لا رمي فيه إلا جمرَةَ العقبة.

[١١٠٤٦] (قوله: حَسَنٌ) الأولى: فَحَسَنَ بِالفاء^(١)، أي: هو مسنونٌ لقوله: ((لِسُنَّةِ التَّرْتِيبِ)).

ثم إن رمى في وقت الرمي لا شيء عليه، وإن أخره إلى الثاني كان عليه بتأخير الجمرَةِ الواحدة سبعُ صدقات؛ لأنها أقلُّ رمي يومها، وإن أخر الكلَّ أو إحدى عشرة حصاةً التي هي أكثرُ رمي اليوم فعليه دمٌ عند "الإمام"، ولا شيء بالتأخير عندهما، "رحمتي"، فافهم. وقدّمنا^(٢) في بحث الرمي أن رمي كلِّ يومٍ فيه أو في ليلةٍ تليه سوى اليوم الرابع أداء، وفي اليوم الذي يليه قضاء فيه الجزاء، وبغروب شمس الرابع فات وقتُ الأداء والقضاء ولزم الجزاء.

[١١٠٤٧] (قوله: لِسُنَّةِ التَّرْتِيبِ) هو المختار، وعن "محمدٍ": أنه واجبٌ كما قدّمناه^(٣)

في بحث الرمي.

[١١٠٤٨] (قوله: وجوباً) راجعٌ لقوله: ((مَشَى)) ولقوله: ((مِنْ مَنْزِلِهِ))، وقوله: ((فِي الْأَصَحِّ))

راجعٌ للوجوبِ فيهما، ومقابلُ الأوَّلِ روايةُ "الأصل"^(٤) - أي: "المبسوط" لـ "محمدٍ" - بالتَّخْيِيرِ بين الرُّكُوبِ والمشي، وروايةٌ عن "الإمام" أن الرُّكُوبَ أفضلُ، ومقابلُ الثاني القولُ بأنَّ محلَّ وجوب ابتداء المشي من الميقات، والقولُ بأنه من محلٍّ يُحْرَمُ منه؛ لأنَّ ابتداء الحجِّ الإحرام، وانتهاءه طوافُ الزيارة، فيلزمه بقدر ما التزم، والمعولُّ عليه التصحيحُ الأوَّلُ؛ لما روي عن "أبي حنيفة": لو أنَّ بغدادياً قال: إِنْ كَلَّمْتُ فُلاناً فَعَلَيَّ أَنْ أَحُجَّ مَاشِيًا، فَلَقِيَهُ بِالْكُوفَةِ فَكَلَّمَهُ فَعَلِيهِ أَنْ يَمْشِيَ مِنْ بَغْدَادَ، وَتَمَامُهُ فِي "الفتح"^(٥) و"البحر"^(٦).

(١) وهو الموافق لنسخة "و".

(٢) المقولة [١٠٢١٧] قوله: ((فَمِنْ الزَّوَالِ لَطُلُوعُ ذُكَاةٍ)).

(٣) المقولة [١٠٢٠٢] قوله: ((يَبْدَأُ اسْتِنَانًا إلَخ)).

(٤) "الأصل": كتاب الأيمان ٣/١٥٠.

(٥) انظر "الفتح": كتاب الحج - مسائل منشورة ٣/٨٨.

(٦) انظر "البحر": كتاب الحج - مسائل منشورة ٣/٨١.

(حتى يطوف الفرض) لانتهاء الأركان، ولو ركب في كله أو أكثره لزمه دم، وفي أقله بحسابه، ولو نذر المشي إلى المسجد الحرام أو مسجد المدينة أو غيرهما لا شيء عليه.....

(تنبيه)

صريح كلامهم هنا أن الحج ماشياً أفضل منه راكباً خلافاً لما قدمه^(١) "الشارح" أول كتاب الحج، وقدّمنا الكلام عليه هناك.

[١١٠٤٩] (قوله: حتى يطوف الفرض) وفي النذر بالعمرة حتى يحلق، "الباب". قال ٢٥٢/٢

"شارحه"^(٢): ((وقياسه في الحج أن يُقيد بحلقه قبل الطواف أو بعده ليخرج عن إحرامه)) اهـ.

قلت: لكن مجرد [٢/٤٨٣ أ/٢] الطواف في الحج إحلال عن غير النساء، فتأمل.

[١١٠٥٠] (قوله: وفي أقله بحسابه) أي: يلزمه التصديق بقدره من قيمة الشاة الوسط،

"بجر"^(٣).

[١١٠٥١] (قوله: لا شيء عليه) لعدم العرف بالتزام النسك به، ولأن مسجد المدينة يجوز

دخوله بلا إحرام، فلم يصير به ملتزماً للإحرام كما في "الفتح"^(٤) وغيره.

(قول "الشارح": ولو نذر المشي إلى المسجد إلخ) بخلاف ما لو قال: عليّ المشي إلى بيت الله

ولم يذكر حجاً ولا عمرة، حيث يلزمه أحد النسكين لتعارف أحد النسكين بهذا اللفظ، من "السندي".

(قوله: لكن مجرد الطواف في الحج إلخ) لعل الأصوب ((الحلق)) بدل ((الطواف))؛ إذ القصد

بالاستدراك أنه لا يصح قياسه عليها؛ لأن الحلق فيه إحلال عن غير النساء، فلم يتحلل به عن إحرامه

بالكلية بخلاف حلق العمرة؛ إذ يتحلل عن إحرامها فافترقا، ولم يصح قياسه عليها.

(١) ٤٧١/٦ "در".

(٢) انظر "إرشاد الساري": باب النذر في الحج والعمرة - فصل في الكنايات ص ٣١١.

(٣) "البحر": كتاب الحج - مسائل مثورة ٨١/٣ .

(٤) "الفتح": كتاب الحج - مسائل مثورة ٨٨/٣ .

(اشترى مُحَرَّمَةً) ولو (بالإذن له أن يُحَلَّلَهَا) بلا كراهةٍ لعدم خُلْفٍ وَعَدِهِ (بِقَصِّ شعْرِها أو بَقْلَمِ ظُفْرِها) أو بِمَسِّ طَيْبٍ (ثُمَّ يُجَامِعُ)،.....

[١١٠٥٢] (قوله: اشترى مُحَرَّمَةً) وكذا لو اشترى عبداً مُحَرِّماً له أن يُحَلَّلَهُ، "بجر" (١).

[١١٠٥٣] (قوله: ولو بالإذن) أي: ولو كانت مُحَرَّمَةً بإذن البائع.

[١١٠٥٤] (قوله: لعدم خُلْفٍ وَعَدِهِ) أي: وعدِ المشتري، فإنه ما وَعَدَهَا بخلافِ البائع لو أُذِنَ لها، فإنه يكره (٢) له أن يُحَلَّلَهَا كما في "البحر" (٣).

[١١٠٥٥] (قوله: بقصِّ شعْرِها إلخ) أفادَ أنه لا يَثْبُتُ التَّحْلِيلُ بقوله: حَلَّلْتُكَ، بل بفعلِهِ

أو بفعلِها بأمرِهِ كالامتشاط بأمرِهِ، "بجر" (٤).

قلت: وأفاد أيضاً أنه لا يتوقَّفُ تحْلِيلُها على أفعال الحجِّ، بل تخرجُ من الإحرام بمجرَّد ما هو من المحظورات، ولا يَرُدُّ عليه ما صرَّحُوا به من أن من فسدَ حجُّه لا يخرجُ عن الإحرام إلا بالأفعال، ويلزمه التحلُّلُ بها كما توهمه "الشرنبلالي" (٥) في الجنايات؛ للفرق الواضح بين المأمور بالرفض والمنهي عنه، ألا ترى أن من أحرمَ بحجِّين لزمه رفضُ أحدهما، ويتحلَّلُ منه بالحلُق، ولا يلزمه أفعاله؟ وكذا المحصرُ بعدوٍّ أو مرضٍ يتحلَّلُ بالهدي، فكذا هنا، فإنَّ الأمةَ ممنوعةٌ عن المضىِّ لحقِّ المولى، ومثلها الزَّوجة، أمَّا من فسدَ حجُّه فإنه مأمورٌ بالمضىِّ في فاسده كما نبَّهنا (٦) على ذلك في الجنايات، فافهم.

وأفاد أيضاً أنه لا يتوقَّفُ تحْلِيلُهما على الهدى وإنَّ وجبَ عليهما بعدُ كما صرَّح به في "اللباب" (٧)، فعليهما إرسالُ هديٍّ وحجٍّ وعمرةٌ إنَّ كان إحرامُهما بالحجِّ، وعمرةٌ إنَّ كان

(١) "البحر": كتاب الحج - مسائل منشورة ٨١/٣ بتصرف يسير.

(٢) في "ب" و"م": ((فإنه كان يكره)).

(٣) "البحر": كتاب الحج - مسائل منشورة ٨١/٣.

(٤) "البحر": كتاب الحج - مسائل منشورة ٨١/٣.

(٥) "الشرنبلالية": كتاب الحج - باب الجنايات ٢٤٦/١ (هامش "الدرر والغرر").

(٦) المقولة [١٠٥٤٧] قوله: ((وعمضي إلخ)).

(٧) انظر "إرشاد الساري": باب الإحصار - فصل في بعث الهدى - تنبيه ص ٢٧٩.

وهو أولى من التحليل بجماع) وكذا لو نكح حُرَّةً مُحَرِّمَةً بنفلٍ بخلاف الفرض
 إن لها مُحَرَّمًا، وإلا فهي مُحَصَّرَةٌ، فلا تتحلَّلُ إلا بالهدي، ولو أُذِنَ لامراتِه بنفلٍ ليس
 له الرَّجوعُ لملكها منافعها،.....

بالعمره، وذلك على الأمة والعبد بعد العتق كما قدَّمناه^(١) أوَّلَ باب الإحصار.
 [١١٠٥٦] (قوله: وهو أولى إلخ) لأنَّ الجِماعَ أعظمُ محظورات الإحرام، حتَّى تعلَّقَ به الفسادُ،
 "بحر"^(٢). وذكرَ بعده: ((أَنَّ جِماعها تحلِّلُ لها إنَّ عَلِمَ بإِحرامِها، وإلا فلا وفَسَدَ حجُّها)).
 [١١٠٥٧] (قوله: وكذا) أي: له أن يُحلَّلَها، ولا يتأخَّرُ تحليُّه إِيَّاهَا إلى ذبح الهدي، "بحر"^(٣).
 [١١٠٥٨] (قوله: إن لها مُحَرَّمًا) فإنَّها استجمعت حينئذٍ شرائطُ الوجوب، فليس له منعُها،
 "ح"^(٤).

[١١٠٥٩] (قوله: وإلا) أي: إن لم يكن لها مُحَرَّمٌ.
 [١١٠٦٠] (قوله: فهي مُحَصَّرَةٌ) لعدم المحرم، فللزَّوج منعُها لعدم وجوب خروجه معها،
 فكانت مُحَصَّرَةً شرعاً.

[١١٠٦١] (قوله: فلا تتحلَّلُ إلا بالهدي) أي: ليس له أن يُحلَّلَها من ساعته [٢/ق ٤٨٣/ب]
 كما في حجِّ النفل، بل يتأخَّرُ تحليُّه إِيَّاهَا إلى ذبح الهدي، وهذا أحدُ قولين، وعزاه في "المنسك
 الكبير" إلى "الكرخي"^(٥) و"المبسوط"^(٥)، وعزا إلى "الأصل"^(٦): ((أَنَّ لِلزَّوجِ تحليُّها بلا هدي
 كما في "شرح اللباب"^(٧)))، فعلى رواية "الأصل" لا فرق بين النفل والفرض.

(١) المقولة [١٠٨٤٥] قوله: ((أو هلاك نفقة)).

(٢) "البحر": كتاب الحج - مسائل منثورة ٨١/٣.

(٣) "البحر": كتاب الحج - مسائل منثورة ٨٢/٣.

(٤) "ح": كتاب الحج - باب الهدي ق ١٥٠/أ.

(٥) "المبسوط": كتاب المناسك - باب المحصر ١١١/٤-١١٢.

(٦) "الأصل": كتاب المناسك - باب المحصر ٣٨٧/٢.

(٧) انظر "إرشاد الساري": باب الإحصار - فصل في بعث الهدي - تنبيه ص ٢٧٩-.

وكذا المكاتبَةُ بخلاف الأمةِ إلا إذا أُذِنَ لأُمَّتِهِ فليس لزَوجِها منعُها.

(فروعٌ) حَجُّ الغنيِّ أفضلُ من حجِّ الفقير^(١).....

[١١٠٦٢] (قوله: وكذا المكاتبَةُ) لأنها حرَّةٌ من وجه، "ط"^(٢).

[١١٠٦٣] (قوله: بخلاف الأمة) فله أن يرجع بعد الإذن؛ لأنها ملكها منافعتها وهي لا تملك،

فيكون الأمرُ إليه، "ط"^(٣). لكنَّه يكره كما مرَّ^(٤).

[١١٠٦٤] (قوله: إلا إذا أُذِنَ) استثناءٌ منقطعٌ، "ط"^(٥).

[١١٠٦٥] (قوله: فليس لزَوجِها منعُها) وذلك لأنها في تصرُّفِ السيِّد بعد زواجِها، فيجوزُ

له أن يستخدمَها، ولا يجبُ عليه تبوُّثُها، "ط"^(٦). وهذا أولى من قوله في "شرح اللباب"^(٧):

((لعلَّ هذا إذا لم يُبوِّثها)).

[١١٠٦٦] (قوله: حَجُّ الغنيِّ أفضلُ من حجِّ الفقير) لأنَّ الفقير يؤدِّي الفرضَ من مكَّة،

(١) في "د" زيادة: ((قال السري عبد البرُّ بنُ الشحنة: بيان ذلك: أنَّ ذهاب الغنيِّ من بلده - وهو من توفرت

فيه شرائط الوجوب من حين خروجه من داره - فرضٌ؛ لوجوب الأداء عليه، والحج على الفقير لم يجب أدائه، فذهابه إلى مكة تطوع، وعبادة الفرض أفضل من عبادة التطوع.

قلت: وقد نصوا على أنه لو صَلَّى سنةَ العشاء، التي بعدها أربعة فهي مستحبة، والسنة ركعتان فيلزم أن يكون الركعتان أفضل؛ لأنَّ السنة أفضل من المستحب.

وأجابوا بأنها داخلة فيها، فلا يبعد ذلك هنا لاشتماله على الفرض. أو نقول فيه كما قالوا في القراءة في الصلاة،

وأنَّ فرضها آية، ولو قرأ أكثر من ذلك كالفاتحة والسورة، وقع الكلُّ فرضاً ولو سلَّم فتختصُّ هذه الصورة فيما إذا

لم يُحرِّم الفقير من ديرة أهله فإنه حالٌّ إذ يكون مؤدياً الفرض، ولا يخفى أنَّ الفقير هنا ليس هو الفقير في باب

الزكاة على ما هو معروف في الفقه. انتهى. يعني أنَّ الفقير هنا مَنْ لا يقدر على الزاد والراحلة، سيد أحمد حموي

على "الأشباه").

(٢) "ط": كتاب الحج - باب الهدى ٥٥٩/١.

(٣) "ط": كتاب الحج - باب الهدى ٥٥٩/١.

(٤) المقولة [٩٤٣٩] قوله: ((في مسجد بيتها)).

(٥) "ط": كتاب الحج - باب الهدى ٥٥٩/١.

(٦) "ط": كتاب الحج - باب الهدى ٥٥٩/١.

(٧) انظر "إرشاد الساري": باب الإحصار ص ٢٧٥-.

حَجُّ الفَرَضِ أَوْلَى مِنْ طَاعَةِ الْوَالِدَيْنِ بِخِلَافِ النَّفْلِ. بِنَاءُ الرِّبَاطِ أَفْضَلُ مِنْ حَجِّ النَّفْلِ، وَاخْتِلَافٌ فِي الصَّدَقَةِ، وَرَجَّحَ فِي "الْبَزَازِيَّةِ" أَفْضَلِيَّةَ الْحَجِّ لِمَشَقَّتِهِ فِي الْمَالِ وَالْبَدَنِ جَمِيعًا، قَالَ: ((وبه أفتى "أبو حنيفة" حين حَجَّ وَعَرَفَ الْمَشَقَّةَ)).....

وهو متطوِّعٌ فِي ذَهَابِهِ، وَفَضِيلَةُ الْفَرَضِ أَفْضَلُ مِنْ فَضِيلَةِ التَّطَوُّعِ، "ح" ^(١) عَنْ "الْمَنْحِ" ^(٢). وَهَذَا إِنَّمَا يَظْهَرُ فِي حَجِّ الْفَرَضِ كَمَا قَالَ "ط" ^(٣) وَفِيمَا إِذَا أَحْرَمَا مِنَ الْمِيقَاتِ، أَمَّا لَوْ أَحْرَمَا مِنْ بِلَدِهِمَا فَقَدْ تَسَاوَيَا فِي وَجُوبِ الذَّهَابِ.

[١١٠٦٧] (قَوْلُهُ: حَجُّ الْفَرَضِ أَوْلَى مِنْ طَاعَةِ الْوَالِدَيْنِ) لِأَنَّهُ لَا طَاعَةَ لِمَخْلُوقٍ فِي مَعْصِيَةِ الْخَالِقِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، لَكِنْ هَذَا إِذَا لَمْ يَضِيعَا بِسَفَرِهِ؛ لِمَا قَدَّمَهُ ^(٤) أَوَّلَ الْحَجِّ أَنَّهُ يَكْرَهُ بِلَا إِذْنٍ مِمَّنْ يَجِبُ اسْتِثْنَاؤُهُ، أَي: كَأَحَدِ الْأَبْوِينَ الْمُحْتَاجِ إِلَى خِدْمَتِهِ، وَقَدَّمْنَا ^(٥) أَنَّ الْأَجْدَادَ وَالْجَدَّاتِ، كَالْأَبْوِينَ عِنْدَ فَقْدِهِمَا.

[١١٠٦٨] (قَوْلُهُ: بِخِلَافِ النَّفْلِ) أَي: فَإِنَّ طَاعَتَهُمَا أَوْلَى مِنْهُ مَطْلَقًا كَمَا قَدَّمْنَاهُ ^(٦) عَنْ "الْبَحْرِ"

عَنْ "الْمُلْتَقَطِ".

مطلبٌ في تفضيل الحج على الصدقة

[١١٠٦٩] (قَوْلُهُ: وَرَجَّحَ فِي "الْبَزَازِيَّةِ" ^(٧) أَفْضَلِيَّةَ الْحَجِّ) حَيْثُ قَالَ: ((الْصَّدَقَةُ أَفْضَلُ مِنَ الْحَجِّ

(قَوْلُهُ: أَمَّا لَوْ أَحْرَمَا مِنْ بِلَدِهِمَا فَقَدْ تَسَاوَيَا إلخ) قَدْ يُقَالُ بِعَدَمِ التَّسَاوِي فِيهِمَا لَوْ أَحْرَمَا مِنْ بِلَدِهِمَا؛

لِلْفَرْقِ بَيْنَ إِجْبَابِ الرَّبِّ وَالْعَبْدِ، فَذَهَابُ الْغَنِيِّ مِنْ بِلَدِهِ بِإِجْبَابِ الرَّبِّ وَذَهَابُ الْفَقِيرِ مِنْهَا بِإِجْبَابِهِ.

(١) "ح": كِتَابُ الْحَجِّ - بَابُ الْهَدْيِ ق ١٥٠/أ.

(٢) "الْمَنْح": كِتَابُ الْحَجِّ - بَابُ الْهَدْيِ ٢/ق ١١١/ب.

(٣) "ط": كِتَابُ الْحَجِّ - بَابُ الْهَدْيِ ١/٥٥٩.

(٤) ٤٥٧/٦ - ٤٥٨ "در".

(٥) الْمَقُولَةُ [٩٥٥٩] قَوْلُهُ: ((مِمَّنْ يَجِبُ اسْتِثْنَاؤُهُ)).

(٦) الْمَقُولَةُ [٩٥٥٩] قَوْلُهُ: ((مِمَّنْ يَجِبُ اسْتِثْنَاؤُهُ)).

(٧) "الْبَزَازِيَّة": كِتَابُ الْحَجِّ ٤/١٠٧ (هَامِشُ "الْفَتَاوَى الْهِنْدِيَّة").

تطوعاً، كذا روي عن "الإمام"، لكنه لما حج وعرف المشقة أفتى بأن الحج أفضل، ومراده أنه لو حج نفلاً وأنفق ألفاً فلو تصدق بهذه الألف على المحاويع فهو أفضل، لا أن يكون صدقة فليس أفضل من إنفاق ألف في سبيل الله تعالى، والمشقة في الحج لما كانت عائدة إلى المال والبدن جميعاً فضّل في المختار على الصدقة)) اهـ.

قال "الرحماني": ((والحق التفصيل، فما كانت الحاجة فيه أكثر والمنفعة فيه أشمل فهو الأفضل كما ورد: «حجّة أفضل من عشر غزوات»^(١)، وورد عكسه^(٢)، فيحمل على ما كان أنفع، فإذا كان [٢/ق/٤٨٤/أ] أشجع وأنفع في الحرب فجهادُه أفضل من حجّه، أو بالعكس فحجّه أفضل، وكذا بناء الرّباط إن كان محتاجاً إليه كان أفضل من الصدقة وحجّ النفل، وإذا كان الفقير مضطراً أو من أهل الصّلاح أو من آل بيت النبي ﷺ فقد يكون إكرامه أفضل من حجّات وعمر وبناء رباط كما حكى في "المسامرات"^(٣) عن رجل أراد الحجّ، فحمل ألف دينار يتأهب بها، فجاءته امرأة في الطريق، وقالت له: إني من آل بيت النبي ﷺ وبي ضرورة، فأفرغ لها ما معه، فلما رجع حجّاج بلده صار كلّما لقي رجلاً منهم يقول له: تقبل الله منك، فتعجب من قولهم، فرأى النبي ﷺ في نومه وقال له: تعجبت من قولهم: تقبل الله منك؟ قال: نعم

٢٥٣/٢

(١) أخرجه الطبراني في "الأوسط" (٣١٦٤)، والبيهقي في "السنن الكبرى" ٣٣٤-٣٣٥/٤ كتاب الحج - باب ركوب البحر لحج أو عمرة أو غزو، وفي "شعب الإيمان" ١٢/٤ باب في الجهاد. وأورده الهيثمي في "المجمع" ٨١/٥ وعزاه إلى الطبراني في "الكبير" و"الأوسط"، وفيه عبد الله بن صالح كاتب الليث وهو ضعيف، والمنذري في "الترغيب والترهيب" ٢٩٠/٢، والسيوطي في "الجامع الصغير" ٥٦٩/١ (٣٦٧٨) ورمز له بالحسن، وقال المناوي في "فيض القدير" ٣٧٤/٣: وسنده لا بأس به. كلّهم من حديث عبد الله بن عمرو ابن العاص رضي الله عنهما مرفوعاً.

(٢) أخرجه البيهقي في "السنن الكبرى" ٣٣٥/٤ كتاب الحج - باب إمكان الحج، والطبراني في "الأوسط" (٣١٦٤) كلاهما عن عبد الله بن عمرو بن العاص أن رسول الله ﷺ قال: ((حجة لمن لم يحج خيراً من عشر غزوات، وغزوة لمن قد حج خيراً من عشر حجج))، وذكره المنذري في "الترغيب والترهيب" ٣٠٥/٢، والهيثمي في "مجمع الزوائد" ٢٨١/٥.

(٣) "محاضرة الأبرار ومسامرة الأخيار": ١٥١/٢، المنسوب للشيخ الأكبر محيي الدين ابن عربي (ت ٦٣٨هـ). ("كشف الظنون" ١٦١٠/٢، "قوات الوفيات" ٤٣٥/٣).

لَوْقَفَةِ الْجُمُعَةِ مَزِيَّةٌ سَبْعِينَ حَجَّةً، وَيُغْفَرُ فِيهَا لِكُلِّ فَرْدٍ بِلَا وَاسِطَةٍ.....

يا رسول الله، قال: ((إِنَّ اللَّهَ خَلَقَ مَلَكًا عَلَى صَوْرَتِكَ حَجَّ عَنْكَ، وَهُوَ يَحْجُّ عَنْكَ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ بِإِكْرَامِكَ لَامْرَأَةٍ مُضْطَرَّةٍ مِنْ آلِ بَيْتِي))، فَاَنْظُرْ إِلَى هَذَا الْإِكْرَامِ الَّذِي نَالَهُ، لَمْ يَنْلُهُ بِحَجَّاتٍ وَلَا بِنَاءٍ رُبُطٍ)).

مطلب في فضل وقفة الجمعة

[١١٠٧٠] (قوله: لَوْقَفَةِ الْجُمُعَةِ إلخ) في "الشرنبلالية"^(١) عن "الزيلعي"^(٢): ((أفضل الأيام يوم عرفة إذا وافق يوم الجمعة، وهو أفضل من سبعين حجة في غير جمعة))، رواه "رزيق بن معاوية" في "تجريد الصحاح"^(٣) اهـ.

لكن نقل "المنائوي"^(٤) عن بعض الحفاظ: ((أن هذا حديث باطل لا أصل له))، نعم ذكر "الغزالي" في "إحياء"^(٥): ((قال بعض السلف: إذا وافق يوم عرفة يوم جمعة غفر لكل أهل عرفة، وهو أفضل يوم في الدنيا، وفيه حج رسول الله ﷺ حجة الوداع، وكان واقفاً إذ نزل قوله: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتِمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي﴾ [المائدة - ٣]، فقال أهل الكتاب: لو أنزلت هذه الآية علينا لجعلناه يوم عيد، فقال "عمر" رضي الله عنه: أشهد لقد أنزلت في يوم عيدين اثنين: يوم عرفة ويوم جمعة على رسول الله ﷺ وهو واقف بعرفة)) اهـ.

[١١٠٧١] (قوله: بلا واسطة) في "المنسك الكبير" لـ "السندي": ((فإن قيل: قد ورد أنه يغفر لجميع أهل الموقف مطلقاً^(٦)، فما وجه تخصيص ذلك بيوم الجمعة؟ قيل: لأنه يغفر يوم الجمعة

(١) "الشرنبلالية": كتاب الحج ٢٢٦/١ (هامش "الدرر والغرر").

(٢) "تبين الحقائق": كتاب الحج - باب الإحرام ٢٦/٢ (هامش "الدرر والغرر").

(٣) تقدم تخريجه ص ١١٠-.

(٤) "فيض القدير": ٢٨/١.

(٥) "إحياء علوم الدين": كتاب أسرار الحج - الفصل الأول في فضائل الحج ٣٦١/١.

(٦) انظر "إحياء علوم الدين": ٣٦١/١ كتاب أسرار الحج.

ضاق وقتُ العشاءِ والوقوفِ يدَعُ الصَّلَاةَ ويذهبُ لعرفةٍ للخرج. هل الحجُّ يُكفِّرُ
الكبائرَ؟.....

بلا واسطة، وفي غيره يَهَبُ قوماً لقوم، وقيل: [٢/٤٨٤ق/ب] إنه يَغْفِرُ في وقفة الجمعة للحاجِّ وغيره، وفي غيره للحاجِّ فقط، فإن قيل: قد يكونُ في الموقفِ مَنْ لا يُقْبَلُ حجُّه، فكيف يَغْفِرُ له؟ قيل: يُحْتَمَلُ أنْ تُغْفَرَ له الذُّنُوبُ ولا يُثَابَ ثوابُ الحجِّ المبرور، فالمغفرةُ غيرُ مقيَّدةٍ بالقبول، والذي يُوجِبُ هذا أنَّ الأحاديثَ وردتْ بالمغفرة لجميع أهل الموقف، فلا بدَّ من هذا القيد))، والله أعلم.

مطلبٌ في الحجِّ الأكبر

(تتمّة)

قال العلامة "نوح" في رسالته المصنفة في تحقيق الحجِّ الأكبر^(١): ((قيل: إنه الذي حجَّ فيه رسول الله ﷺ، وهو المشهور، وقيل: يومُ عرفة جمعةً أو غيرها، وإليه ذهبَ "ابن عباسٍ" و"ابن عمر" و"ابن الزبير" وغيرهم، وقيل: يومُ النحر، وإليه ذهبَ "عليٌّ" و"ابن أبي أوفى" و"المغيرةُ ابن شعبة"، وقيل: إنه أيامُ منى كلها، وهو قولُ "بجاهدٍ" و"سفيان الثوري"، وقال "بجاهدٌ": الحجُّ الأكبرُ القرآن، والأصغرُ الأفراد، وقال "الزهرى" و"الشعبي" و"عطاء": الأكبرُ الحجُّ والأصغرُ العمرة)).

[١١٠٧٢] (قوله: ضاق وقتُ العشاءِ والوقوفِ) بأن كان لو مكثَ ليصليَ العشاءَ في الطريق يطلعُ الفجر قبل وصوله إلى عرفة، ولو ذهبَ ووقفَ يَفُوتُ وقتُ العشاء.

[١١٠٧٣] (قوله: يدَعُ الصَّلَاةَ إلخ) مشى عليه في "السراج"، واختار في "شرح اللباب"^(٢) عكسه؛ لأنَّ تأخير الوقوف لعذرٍ مع إمكان التدارك في العام القابل جائز، وليس في الشرع تركُ فرضٍ حاضرٍ لتحصيل فرضٍ آخر، قال: ((وهذا هو الظاهر المتبادر من الأدلة النقلية والعقلية،

(١) لعلها "أشرف المسالك في المناسك": لنوح بن مصطفى الرومي القنوي (ت ١٠٧٠هـ). ("إيضاح المكنون" ٨٧/١، "خلاصة الأثر" ٤/٤٥٨).

(٢) انظر "إرشاد الساري": باب أحكام المزدلفة ص ١٤٤ — بتصرف.

قيل: نعم كحربي أسلم، وقيل: غير المتعلقة بالآدمي كذمي أسلم، وقال "عياض": أجمع أهل السنة أن الكبائر لا يكفرها إلا التوبة، ولا قائل بسقوط الدين ولو حقاً لله تعالى كدئين صلاة وزكاة، نعم إثم المثل وتأخير الصلاة ونحوها يسقط، وهذا معنى التكفير على القول به، وحديث "ابن ماجه" أنه عليه الصلاة والسلام ((استجيب له حتى في الدماء والمظالم)).....

وهو مختار "الرافعي" خلافاً لـ "النوي" من الأئمة الشافعية، وقال صاحب "النخبة": يصلي ما شياً مؤمياً على قول من يراه، ثم يقضيه احتياطاً، قال: وهذا قول حسن وجمع مستحسن)) اهـ.

مطلب في تكفير الحج الكبائر

[١١٠٧٤] (قوله: قيل نعم إلخ) أي: لحديث "ابن ماجه" في "سننه" المروي عن "عبد الله بن كنانة بن عباس بن مرداس": أن أباه أخبره عن أبيه أن رسول الله ﷺ «دعا لأمتيه عشية عرفة، فأجيب: إني قد غفرت لهم ما خلا المظالم، فإني آخذ للمظلوم منه، فقال: أي رب، إن شئت أعطيت المظلوم الجنة وغفرت للظالم، فلم يحب عشية عرفة، فلما أصبح بالمزدلفة أعاد الدعاء، فأجيب إلى ما سألت»، الحديث^(١)، وقال "ابن حبان"^(٢) [٢/٤٨٥ ق/أ]: ((إن "كنانة" روى عنه ابنه، منكر الحديث، وكلاهما ساقطا الاحتجاج))، وقال "البيهقي": ((هذا الحديث له شواهد كثيرة ذكرناها في كتاب "الشعب"^(٣)، فإن صح بشواهد فيه الحجة، وإلا فقد قال تعالى:

(قوله: أي: لحديث "ابن ماجه" في "سننه" إلخ) أصل الدعوى في تكفير الكبائر بالحج، والحديث إنما دل على التكفير بواسطة دعائه، فلم يظهر صحة الاستدلال به عليها.

(١) أخرجه ابن ماجه (٣٠١٣) كتاب المناسك - باب الدعاء بعرفة.

وأخرجه أحمد ١٤/٤، وأبو داود (٥٢٣٤) كتاب الأدب - باب في الرجل يقول للرجل: أضحك الله سنك، وأبو يعلى (١٥٧٨)، والبيهقي في "السنن الكبرى" ١١٨/٥ كتاب الحج - باب ما جاء في فضل عرفة، وفي "شعب الإيمان" ٣٠٥/١ (٣٤٦) فصل في القصص من المظالم، كلهم من حديث عبد الله بن كنانة، وكلاهما ضعيفان، كما بينه ابن عابدين في المقولة [١١٠٧٥] قوله: ((ضعيف)).

(٢) في "المجروحين": ٢٢٩/٢.

(٣) "شعب الإيمان": ٣٠٥/١ (٣٤٦) فصل في القصص من المظالم.

﴿وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَن يَشَاءُ﴾ [النساء - ٤٨]، وظلم بعضهم بعضاً دون الشرك)) اهـ.

وروى "ابن المبارك" أنه عليه السلام قال: «إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ قَدْ غَفَرَ لِأَهْلِ عَرَفَاتٍ وَأَهْلِ الْمَشْعَرِ وَضَمِنَ عَنْهُمْ التَّيَبَاتِ»، فقام "عمر" فقال: يا رسول الله، هذا لنا خاصة؟ قال: «هذا لكم ولِمَن أتى من بعدكم إلى يوم القيامة»، فقال "عمر" عليه السلام: كَثُرَ خَيْرُ رَبَّنَا وَطَابَ^(١)، وثمأمه في "الفتح"^(٢)، وساق فيه أحاديث أخر.

والحاصل: أَنَّ حديث "ابن ماجه" وإن ضَعَّفَ فله شواهدُ تصحُّحه، والآيةُ أيضاً تؤيِّده، ومما يشهدُ له أيضاً حديثُ "البخاري" مرفوعاً: «مَنْ حَجَّ فَلَمْ يَرُفْثْ وَلَمْ يَفْسُقْ رَجَعَ مِنْ ذُنُوبِهِ كَيَوْمٍ وَلَدَتْهُ أُمُّهُ»^(٣)، وحديثُ "مسلم" مرفوعاً: «إِنَّ الْإِسْلَامَ يَهْدِمُ مَا كَانَ قَبْلَهُ»^(٤)، وَإِنَّ الْهَجْرَةَ تَهْدِمُ مَا كَانَ قَبْلَهَا، وَإِنَّ الْحَجَّ يَهْدِمُ مَا كَانَ قَبْلَهُ»، لكنْ ذَكَرَ "الأَكْمَلُ" في "شرح المشارق"^(٥) في هذا الحديث: ((أَنَّ الْحَرْبِيَّ تَحَبَّطُ ذُنُوبُهُ كُلُّهَا بِالْإِسْلَامِ وَالْهَجْرَةِ وَالْحَجِّ، حَتَّى لَوْ قَتَلَ وَأَخَذَ الْمَالَ وَأَحْرَزَهُ بَدَارِ الْحَرْبِ ثُمَّ أَسْلَمَ لَمْ يُوَاحِدْ بِشَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ، وَعَلَى هَذَا كَانَ الْإِسْلَامُ كَافِيًا فِي تَحْصِيلِ مَرَادِهِ، وَلَكِنْ ذَكَرَ عليه السلام الْهَجْرَةَ وَالْحَجَّ تَأْكِيدًا فِي بَشَارَتِهِ وَتَرْغِيْبًا فِي مَبَايِعَتِهِ،

٢٥٤/٢

(قوله: والآية أيضاً تؤيِّده إلخ) فيه أَنَّ الآيةَ الكريمةَ إِنَّمَا أَفَادَتْ أَنَّ غُفْرَانَ مَا دُونَ الشَّرْكِ مُوَكَّلٌ لِلْمَشِيئَةِ، وَلَمْ تُفِدْ مَا أَفَادَهُ الْحَدِيثُ مِنْ تَحَقُّقِ الْمَغْفِرَةِ لِلْأُمَّةِ حَتَّى فِي التَّيَبَاتِ، إِلَّا إِذَا حُمِلَ الْمَاضِي فِي الْحَدِيثِ عَلَى الْمُسْتَقْبَلِ فَفِيهَا حَيْثُ نَوْعُ تَأْيِيدٍ، نَعَمْ يُؤْخَذُ مِنْ دَلَالَةِ الْآيَةِ الظَّاهِرَةِ غَلْبَةِ الرَّجَاءِ فِي عَمُومِ الْمَغْفِرَةِ.

(١) أخرجه ابن عبد البر في "التمهيد" ١٢٨/١.

(٢) انظر "الفتح": كتاب الحج - باب الإحرام ٣٧٥-٣٧٤/٢.

(٣) تقدّم تخريجه ص ١٧٠.

(٤) تقدّم تخريجه ٤٦٥/٤.

(٥) المسمى "تحفة الأبرار في شرح مشارق الأنوار للصغاني": لأبي عبد الله محمد بن محمد بن محمود، أكمل الدين الرومي البابرقي (ت ٧٨٦هـ). ("كشف الظنون" ١٦٨٨/٢، "الفوائد البهية" ص ١٩٥-).

فإنَّ الهَجْرَةَ والحَجَّ لَا يُكْفَرَانِ المَظَالِمَ وَلَا يُقَطَّعُ فِيهِمَا بِمَحْوِ الكِبَائِرِ، وَإِنَّمَا يَكْفُرَانِ الصَّغَائِرَ، وَيَجُوزُ أَنْ يُقَالَ: وَالكِبَائِرُ الَّتِي لَيْسَتْ مِنْ حَقِّ أَحَدٍ كِإِسْلَامِ الذَّمِّيِّ)) اهـ ملخصاً.

وهكذا ذَكَرَ الإمام "الطَّيْبِيُّ" فِي "شرحهِ" ^(١)، وَقَالَ: ((إِنَّ الشَّارِحِينَ اتَّفَقُوا عَلَيْهِ))، وَهَكَذَا ذَكَرَ "النَّوَوِيُّ" ^(٢) وَ"الْقُرْطُبِيُّ" ^(٣) فِي "شرحِ مُسْلِمٍ" كَمَا فِي "الْبَحْرِ" ^(٤)، وَفِي "شرحِ اللَّيْثِ" ^(٥): ((وَمَشَى "الطَّيْبِيُّ" عَلَى أَنَّ الحَجَّ يَهْدِمُ الكِبَائِرَ وَالمَظَالِمَ، وَوَقَعَ مَنَازَعَةٌ غَرِيبَةٌ بَيْنَ "أَمِيرِ بَادِشَاه" ^(٦) مِنَ الحَنْفِيَّةِ - حَيْثُ مَالَ إِلَى قَوْلِ "الطَّيْبِيِّ" - وَبَيْنَ الشَّيْخِ "ابْنِ حَجَرٍ المَكِّيِّ" مِنَ الشَّافِعِيَّةِ، وَقَدْ مَالَ إِلَى قَوْلِ الجُمهُورِ، وَكُتِبَتْ رِسَالَةٌ ^(٧) فِي بَيَانِ هَذِهِ المَسْأَلَةِ)) [٢/٤٨٥ ق/ب] اهـ.

قُلْتُ: وَظَاهِرُ كَلَامِ "الْفَتْحِ" ^(٨) الْمِيلُ إِلَى تَكْفِيرِ المَظَالِمِ أَيْضاً، وَعَلَيْهِ مَشَى الإمامُ "السَّرْحَسِيُّ" فِي "شرحِ السَّيْرِ الكَبِيرِ" ^(٩)، وَقَاسَ عَلَيْهِ الشَّهِيدَ الصَّابِرَ المَحْتَسِبَ، وَعَزَاهُ أَيْضاً "المَنَاوِيُّ" ^(١٠)

(قَوْلُهُ: وَمَشَى "الطَّيْبِيُّ" عَلَى أَنَّ الحَجَّ يَهْدِمُ الكِبَائِرَ إلخ) مَا عَزَى لـ "الطَّيْبِيِّ" وَ"الْقُرْطُبِيِّ": ((مَنْ أَنَّ الحَجَّ يَهْدِمُ الكِبَائِرَ وَالمَظَالِمَ)) يُنَافِي مَا نَقَلَهُ عَنْهُمَا أَوَّلًا مِنْ عَدَمِ تَكْفِيرِهِ لَهَا، فَقَدْ اخْتَلَفَ النُّقْلُ عَنْهُمَا.

(١) المسمى "الكاشف عن حقائق السنن في شرح مصابيح السنة للبغوي": للحسين بن محمد بن عبد الله، شرف الدين الطيبي (ت ٧٤٣هـ). ("كشف الظنون" ١٧٠٠/٢، وهو فيها ((الحسن بن محمد))، "الدرر الكامنة" ٦٨/٢).

(٢) "شرح صحيح مسلم": كتاب الطهارة - باب صفة الوضوء وكماله ١٠٦/٣ - ١٠٧.

(٣) "المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم": كتاب الطهارة - باب فضل تحسين الوضوء ٤٩٢/١.

(٤) "البحر": كتاب الحج - باب الإحرام ٣٦٤/٢.

(٥) انظر "إرشاد الساري": باب المتفرقات ص ٣٢١.

(٦) محمد أمين بن محمود المعروف بأمير بادشاه البخاري (المتوفى في حدود ٩٧٢هـ، وقيل: ٩٨٧). ("الأعلام" ٤١/٦).

(٧) سمّاها "الذخيرة الكثيرة في رجاء مغفرة الكبيرة" للملا علي بن سلطان محمد، نور الدين القاري الهروي ثم المكي (ت ١٠١٤هـ). ("إيضاح المكنون" ٥٤١/١، "التعليقات السنية على الفوائد البهية" ص ٨-).

(٨) "الفتح": كتاب الحج - باب الإحرام ٣٧٥/٢.

(٩) "شرح السير الكبير": فضيلة الرباط ٩/١.

(١٠) "فيض القدير": ١١٥/٦.

إلى "القرطبي"^(١) في شرح حديث: «مَنْ حَجَّ فَلَمْ يَرُفْثْ إلخ» فقال: ((وهو يشمل الكبائر والتبغات، وإليه ذهب "القرطبي"، وقال "عياض"^(٢): هو محمولٌ بالنسبة إلى المظالم على مَنْ تابَ وعجزَ عن وفائها، وقال "الترمذي"^(٣): هو مخصوصٌ بالمعاصي المتعلقة بحقِّ الله تعالى لا العباد، ولا يسقطُ الحقُّ نفسه، بل مَنْ عليه صلاةٌ يسقطُ عنه إثمُ تأخيرها لا نفسها، فلو أخرها بعده تجددَ إثمُ آخر)) اهـ. ونحوه في "البحر"^(٤).

وحقَّق ذلك "البرهان اللقاني" في "شرحه الكبير" على "جوهره التوحيد": ((بأنَّ قوله ﷺ: «خَرَجَ مِنْ ذُنُوبِهِ» لا يتناولُ حقوقَ الله تعالى وحقوقَ عباده؛ لأنَّها في الذمَّة ليست ذنباً، وإنَّما الذَّنْبُ المَطْلُ فيها، فالذي يَسْقُطُ إثمُ مخالفةِ الله تعالى فقط)) اهـ.

والحاصل: أنَّ تأخير الدين وغيره وتأخير نحو الصلاة والزكاة من حقوقه تعالى، فيسقطُ إثمُ التأخير فقط عمَّا مضى دون الأصل ودون التأخير المستقبل، قال في "البحر"^(٥): ((فليس معنى التكفير - كما يتوهمه كثيرٌ من الناس - أنَّ الدين يَسْقُطُ عنه، وكذا قضاء الصلاة والصوم والزكاة؛ إذ لم يقل أحدٌ بذلك)) اهـ.

وبهذا ظهر أنَّ قول "الشارح": ((كحربيٍّ أسلم)) في غير محلِّه لاقتضائه - كما قال "ح"^(٦) - سقوطَ نفسِ الحقِّ، ولا قائلَ به كما علمته، بل هذا الحكمُ يخصُّ الحربيَّ كما مرَّ^(٧) عن "الأكمل".

(١) "المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم": كتاب الحج - باب ثواب الحج والعمرة ٤٦٤/٣.

(٢) عبارة المناوي: ((وإليه ذهب القرطبي وعياض، لكن قال الطبري: هو محمولٌ بالنسبة...)) ولم نعثر على النقل في: "إكمال المعلم" للقاضي عياض.

(٣) لم نجده في "سنن الترمذي"، ولعله الحكيم الترمذي، له كتاب "شرح الصلاة"، انظر "طبقات السبكي" ٢٦٤/٢.

(٤) "البحر": كتاب الحج - باب الإحرام ٣٦٣/٢ - ٣٦٤.

(٥) "البحر": كتاب الحج - باب الإحرام ٣٦٤/٢ بتصرف يسير.

(٦) "ح": كتاب الحج - باب الهدى ق ١٥٠/أ - ب.

(٧) في هذه المقالة.

قلت: قد يقال بسقوط نفس الحق إذا مات قبل القدرة على أدائه، سواء كان حق الله تعالى أو حق عباده وليس في تركه ما يفي به؛ لأنه إذا سقط إثم التأخير ولم يتحقق منه إثم بعده فلا مانع من سقوط نفس الحق، أمّا حق الله تعالى فظاهر، وأمّا حق العبد فالله تعالى يرضي خصمه عنه كما مر^(١) في الحديث.

والظاهر: أن هذا هو مراد القائلين بتكفير المظالم أيضاً، وإلا لم يبق للقول بتكفيرها محل، على أن نفس مَطْل الدّين حقٌ عبد أيضاً؛ لأنّ فيه جناية عليه بتأخير حقه عنه، فحيث قالوا بسقوطه فليُسقط نفس الدّين أيضاً عند العجز كما تقدّم^(٢) عن "عياض"، لكنّ تقييد "عياض" بالتوبة والعجز غير ظاهر؛ لأنّ التوبة مكفرة بنفسها، وهي إنما [٢/٤٨٦ ق/أ] تُسقط حق الله تعالى لا حق العبد، فتعيّن كونُ المُسقط هو الحجّ كما اقتضته الأحاديث المارّة، وأمّا أنه لا قائل بسقوط الدّين فنقول: نعم ذلك عند القدرة عليه بعد الحجّ، وعليه يُحمّل كلام الشارحين المار^(٣)، وحيث صحّ قول "الشارح": ((كحربي أسلم)) بهذا الاعتبار، فافهم.

ثمّ اعلم أن تجويزهم تكفير الكبائر بالهجرة والحجّ مُنافٍ لنقل "عياض" الإجماع على أنه لا يُكفرها إلا التوبة، ولا سيّما على القول بتكفير المظالم أيضاً، بل القول بتكفير إثم المَطْل وتأخير الصلاة يُنافيه؛ لأنه كبيرة، وقد كفرها الحجّ بلا توبة، وكذا يُنافيه عموم قوله تعالى: ﴿وَنَعْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَن يَشَاءُ﴾ [النساء - ٤٨]، وهو اعتقاد أهل الحق أن من مات مُصرّاً على الكبائر كلّها سوى الكفر فإنه قد يُعفى عنه بشفاعته أو بمحض الفضل.

والحاصل - كما في "البحر"^(٤) - : ((أنّ المسألة ظنيّة، فلا يُقطع بتكفير الحجّ للكبائر

(١) في هذه المقولة.

(٢) في هذه المقولة.

(٣) في هذه المقولة.

(٤) "البحر": كتاب الحج - باب الإحرام ٢/٣٦٤.

ضعيفٌ. يُنَدَّبُ دخولُ البيتِ إذا لم يَشْتَمِلْ على إيذاءِ نفسه أو غيره، وما يقوله العوامُّ من العُرْوَةِ الوثْقَى والمسمارِ الذي في وسطه: إِنَّهُ سُرَّةُ الدُّنْيَا لَا أَصْلَ لَهُ.....

من حقوقه تعالى فضلاً عن حقوق العباد)، والله تعالى أعلم.

[١١٠٧٥] (قوله: ضعيف) أي: بـ "كنانة" وأين "عبد الله"، فإنهما ساقطا الاحتجاج كما مر^(١)، لا بأبيه "العباس بن مرداس" كما وقع في "البحر"^(٢)، فإنه صحابي، والصحابة كلهم عدولٌ كما يُبَيَّن في محله، فافهم.

مطلب في دخول البيت

[١١٠٧٦] (قوله: يُنَدَّبُ دخولُ البيت) وينبغي أن يقصدَ مصلاةُ ﷺ، وكان "ابن عمر" إذا دخله مشى قبل وجهه، وجعلَ البابَ قبلَ ظهره حتى يكونَ بينه وبين الجدار الذي قبلَ وجهه قريبٌ من ثلاثة أذرع، ثم يصلي يتوخَّى مُصَلَّى رسول الله ﷺ^(٣)، وليست البلاطة الخضراء بين العمودين مصلاةً عليه السلام، فإذا صلى إلى الجدار المذكور يضعُ خدَّه عليه ويستغفر ويحمد، ثم يأتي الأركانَ فيحمد، ويهلل، ويسبح، ويكبر، ويسألُ الله تعالى ما شاء، ويلزمُ الأدبَ ما استطاع بظاهره وباطنه، "فتح"^(٤).

[١١٠٧٧] (قوله: إذا لم يَشْتَمِلْ إلخ) ومثله - فيما يظهر - دفعُ الرِّشوة على دخوله لقوله

(قول "الشارح": العُرْوَةُ الوثْقَى) موضع عالٍ في جدار البيت.

(١) في المقالة السابقة.

(٢) "البحر": كتاب الحج - باب الإحرام ٣٦٣/٢.

(٣) أخرجه البخاري (٥٠٦) كتاب الصلاة - باب الصلاة بين السواري في غير جماعة، و(١٥٩٩) كتاب الحج - باب الصلاة في الكعبة.

وأخرجه عبد الرزاق في "المصنف" ٨١/٥ برقم (٩٠٦٥)، والبيهقي في "السنن الكبرى" ١٥٧/٥ كتاب الحج - باب دخول البيت والصلاة فيه.

(٤) "الفتح": كتاب الحج - باب الإحرام، وهذه فروع تتعلق بالطواف ٣٩١/٢ باختصار.

ولا يجوز شراء الكسوة من بني شيبه بل من الإمام أو نائبه، وله لبسها ولو جنباً
أو حائضاً. لا يقتل في الحرم.....

في "شرح اللباب"^(١): ((ويحرم أخذ الأجرة ممن يدخل البيت أو يقصد زيارة مقام إبراهيم عليه السلام بلا خلاف بين علماء الإسلام وأئمة الأنام كما صرح به في "البحر"^(٢) وغيره)) اهـ.
وقد صرحوا بأن ما حرم أخذه حرم دفعه إلا لضرورة، ولا ضرورة هنا؛ لأن دخول البيت ليس من مناسك الحج. ٢٥٥/٢

مطلب في استعمال كسوة الكعبة

[١١٠٧٨] (قوله: ولا يجوز إلخ) قيل: ذكر [٢/٤٨٦ق/ب] "المرشدي" في "تذكرته"^(٣) ما نصه: ((قال العلامة "قطب الدين الحنفي": والذي يظهر لي أن الكسوة إن كانت من قبل السلطان من بيت المال فأمرها راجع إليه، يعطيها لمن شاء من الشيعيين أو غيرهم، وإن كانت من أوقاف السلاطين وغيرهم فأمرها راجع إلى شرط الواقف فيها عمل فيها، فهي لمن عينها له، وإن جهل شرط الواقف فيها عمل فيها بما جرت به العوائد السالفة كما هو الحكم في سائر الأوقاف، وكسوة الكعبة الشريفة الآن من أوقاف السلاطين، ولم يعلم شرط الواقف فيها، وقد جرت عادة بني شيبه أنهم يأخذون لأنفسهم الكسوة العتيقة بعد وصول الكسوة الجديدة، فيتقون على عاداتهم فيها، والله أعلم)).

[١١٠٧٩] (قوله: وله لبسها) أي: للشاري إن كان امرأة، أو كان رجلاً وكانت الكسوة من غير الحرير كما في "شرح اللباب"^(٤)، ونقل بعض المحققين عن "المنسك الكبير" لـ "السندي"

(١) انظر "إرشاد الساري": باب المتفرقات - فصل يستحب دخول البيت ص ٣٣١.

(٢) أي: "البحر الزاخر" كما في "إرشاد الساري".

(٣) "التذكرة في الفتاوى": لأبي الوجاهة عبد الرحمن بن عيسى بن مرشد العمري المرشدي (ت ١٠٣٧هـ). ("فهرس

مخطوطات الظاهرية" - الفقه الحنفي ١/١٩٤، "خلاصة الأثر" ٢/٣٦٩، "الأعلام" ٣/٣٢١).

(٤) انظر "إرشاد الساري": باب المتفرقات - فصل: أمر كسوة الكعبة ص ٣٣٠.

إِلَّا إِذَا قَتَلَ فِيهِ،.....

تقييد ذلك أيضاً بما إذا لم تكن عليها كتابة لا سيما كلمة التوحيد.

مطلب فيمن جنى في غير الحرم ثم التجأ إليه

[١١٠٨٠] (قوله: إِلَّا إِذَا قَتَلَ فِيهِ) وإلا المرتد، فإنه يُعرضُ عليه الإسلام، فإن أسلم سَلِمَ وإلا قُتِلَ، كذا في "شرح الشيخ إسماعيل"^(١) عن "المنتقى"، لكن عبارة "اللباب"^(٢) هكذا: ((مَنْ جَنَى فِي غَيْرِ الْحَرَمِ - بَأْنُ قَتْلٍ، أَوْ ارْتَدَّ، أَوْ زَنَى، أَوْ شَرِبَ الْخَمْرَ، أَوْ فَعَلَ غَيْرَ ذَلِكَ مِمَّا يُوجِبُ الْحَدَّ - ثُمَّ لَازَ إِِلَيْهِ لَا يُتَعَرَّضُ لَهُ مَا دَامَ فِي الْحَرَمِ، وَلَكِنْ لَا يُبَايَعُ وَلَا يُؤَاكَلُ وَلَا يُجَالَسُ وَلَا يُؤْوَى إِلَى أَنْ يَخْرُجَ مِنْهُ فَيُقْتَصَّ مِنْهُ، وَإِنْ فَعَلَ شَيْئاً مِنْ ذَلِكَ فِي الْحَرَمِ يُقَامُ عَلَيْهِ الْحَدُّ فِيهِ، وَمَنْ دَخَلَ الْحَرَمَ مُقَاتِلًا قُتِلَ فِيهِ)) اهـ.

وكذا سيأتي^(٣) في "المتن" قبيل باب القود من الجنايات: ((مباح الدم التجأ إلى الحرم لم يُقتل فيه، ولم يُخرج عنه للقتل إلخ))، زاد "الشارح" هناك: ((وَأَمَّا فِيمَا دُونَ النَّفْسِ فَيُقْتَصَّ مِنْهُ فِي الْحَرَمِ إِجْمَاعًا)) اهـ. ونقل في "شرح اللباب"^(٤) عن "التنف"^(٥) مثل ما مرَّ عن "المنتقى" من التفصيل وقال: ((إنَّه مَخَالَفٌ بظَاهِرِهِ لِإِطْلَاقِهِمْ))، ثُمَّ أَجَابَ بِتَقْيِيدِ إِطْلَاقِهِمْ عَدَمَ قَتْلِهِ بِمَا إِذَا لَمْ يَحْصُلْ عَرَضٌ وَإِبَاءٌ؛ لِأَنَّ إِبَاءَهُ عَنِ الْإِسْلَامِ جُنَايَةٌ فِي الْحَرَمِ، وَذَكَرَ أَيْضاً^(٦) عَنْ "الْحَاثِيَةِ"^(٧) عَنْ "أَبِي حَنِيفَةَ": ((لَا تُقَطَّعُ يَدُ السَّارِقِ فِي الْحَرَمِ خِلَافاً لَهُمَا)) اهـ.

(١) "الإحكام": كتاب الحج - باب زيارته ﷺ ٢/ق ٢١٩ ب.

(٢) انظر "إرشاد الساري": باب المتفرقات - فصل: مَنْ جَنَى فِي غَيْرِ الْحَرَمِ ص ٣٢٧.

(٣) انظر المقولة [٣٤٩٢١] قوله: ((مباح الدم)).

(٤) انظر "إرشاد الساري": باب المتفرقات - فصل: مَنْ جَنَى فِي غَيْرِ الْحَرَمِ ص ٣٢٧.

(٥) "التنف" للسغدي: كتاب المناسك - ما لا يُفعل في الحرم ٢٢٣/١.

(٦) أي: صاحب "شرح اللباب".

(٧) "الحاوية": كتاب الحج - فصل في المقطعات ٣١٤/١ (هامش "الفتاوى الهندية").

ولو قُتِلَ في البيت لا يُقْتَلُ فيه. يكره الاستنجاء بماء زمزم لا الاغتسال.....

قلت: وتماثل عبارة "الخائنة": ((وإن فعل شيئاً من ذلك في الحرم يقام عليه الحد فيه)) فأفاد كلام "الخائنة" وكلام "اللباب" المأثور أن الحدود لا تقام في الحرم على من جنى خارجه ثم لجأ إليه ولو كان ذلك فيما دون النفس، بخلاف ما إذا كانت [٢/ق ٤٨٧/أ] الجنائية فيه، وعلى هذا فيُفرَّقُ فيما دون النفس بين إقامة الحد وبين القصاص من حيث إنَّ الحدَّ فيه لا يُقام في الحرم إلا إذا كانت الجنائية فيه بخلاف القصاص، ولعلَّ وجه الفرق ما صرَّحوا به من أنَّ الأطراف يُسلَكُ بها مسلكُ الأموال، ومن جنى على المال إذا لجأ إلى الحرم يؤخذ منه؛ لأنَّه حقُّ العبد، فكذا يُقتَصُّ منه في الأطراف بخلاف الحد؛ لأنَّه حقُّ الربِّ تعالى، وبخلاف القصاص في النفس؛ لأنَّه ليس بمنزلة المال، وأمَّا ما في "صحيح البخاري" من قطعه ﷺ عام الفتح يد "المخزومية" بمكة^(١) فلا يُنافي ما قلناه، إلا إذا ثبت أنها سرقت خارج الحرم، والله تعالى أعلم.

[١١٠٨١] (قوله: لا يُقْتَلُ فيه) لأنَّ فيه تقدير البيت الشريف، وقد أمر الله تعالى بتطهيره، وكذا الحكم في سائر المسجد؛ لأنَّه يجبُ تطهيره عن الأقدار، "رحمتي". قلت: إنَّ كانت هذه هي العلة فهي شاملة لكلِّ مسجد.

مطلب في كراهية الاستنجاء بماء زمزم

[١١٠٨٢] (قوله: يكره الاستنجاء بماء زمزم) وكذا إزالة النجاسة الحقيقية من ثوبه أو بدنه،

(١) أخرجه البخاري (٦٧٨٧) كتاب الحدود - باب إقامة الحدود على الشريف والوضيع، و(٦٧٨٨) باب كراهية الشفاعة في الحد إذا رفع إلى السلطان، ومسلم (١٦٨٨) (٨) كتاب الحدود - باب قطع السارق الشريف وغيره والنهي عن الشفاعة في الحدود، وأبو داود (٤٣٧٣) كتاب الحدود - باب في الحد يشفع فيه، والترمذي (١٤٣٠) كتاب الحدود - باب ما جاء في كراهية أن يشفع في الحدود، والنسائي ٧٤-٧٣/٨ كتاب قطع السارق - باب ذكر اختلاف ألفاظ الناقلين لخبر الزهري في المخزومية التي سرقت، وابن ماجه (٢٥٤٧) كتاب الحدود - باب الشفاعة في الحدود، والدارمي ٦١٥/٢ كتاب الحدود - باب الشفاعة في الحدود دون السلطان. كلُّهم من حديث عائشة رضي الله عنها مرفوعاً، وفي الباب عن ابن مسعود، وابن عمر، وأبي هريرة رضي الله عنه.

لا حَرَمَ للمدينةِ عندنا، ومكَّةُ أفضلُ منها.....

حتَّى ذَكَرَ بعضُ العلماءِ تحريمَ ذلك، ويُستحبُّ حملُهُ إلى البلاد، فقد روى "الترمذي"^(١) عن "عائشة" رضي الله عنها: «أَنَّهَا كَانَتْ تَحْمِلُهُ وَتُجَبِّرُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَحْمِلُهُ»، وفي غيرِ "الترمذي": «أَنَّهُ كَانَ يَحْمِلُهُ، وَكَانَ يَصُبُّهُ عَلَى الْمَرْضَى وَيَسْقِيهِمْ، وَأَنَّهُ حَنَّكَ بِهِ "الحسن" و"الحسين" رضي الله عنهما»^(٢)، من "اللباب" و"شرحه"^(٣).

(تنبيه)

لا بأسَ بإخراجِ الترابِ والأحجارِ التي في الحرم، وكذا قيل في ترابِ البيتِ المعظمِ إذا كان قَدْرًا يسيرًا للتبرُّكِ به بحيث لا تفوتُ به عِمَارَةُ المكان، كذا في "الظهيريَّة"^(٤)، وصَوَّبَ "ابن وهبان"^(٥) المنعَ عن ترابِ البيتِ لئلاَّ يتسلَّطَ عليه الجهَّالُ فيُفْضِيَ إلى خرابِ البيتِ والعياذُ بالله تعالى؛ لأنَّ القليلَ من الكثيرِ كثيرٌ، كذا في "معين المفتي" لـ "المصنِّف"^(٦).

[١١٠٨٣] (قوله: لا حَرَمَ للمدينةِ عندنا) أي: خلافاً لـ "الأئمة الثلاثة"، قال في "الكافي"^(٧): ((لأنَّا عرفنا حلَّ الاصطيادِ بالنصِّ القاطع، فلا يحرمُ إلاَّ بدليلٍ قطعيٍّ ولم يوجد، قال "ابن المنذر": قال "الشافعي" في الحديد و"مالك" في المشهور وأكثرُ مَنْ لَقِينَا مِنْ علماءِ الأمصار: لا جزاءَ على قاتلِ صيده، ولا على قاطعِ شجره، وأوجبَ الجزاءَ "ابن أبي ليلى" و "ابن أبي ذئب"

(١) في "السنن" (٩٦٣) كتاب الحج - باب (١١٥)، وقال: هذا حديث حسن غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه، وأبو يعلى (٤٦٨٣)، والبيهقي في "السنن الكبرى" ٢٠٢/٥ كتاب الحج - باب الرخصة في الخروج بماء زمزم.
(٢) البيهقي في "السنن الكبرى" ٢٠٢/٥ كتاب الحج - باب الرخصة في الخروج بماء زمزم، والبحاري في "التاريخ الكبير" ١٨٩/٣ وليس فيهما: «أَنَّهُ حَنَّكَ الْحَسَنَ وَالْحُسَيْنَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا»، وفي الباب عن ابن عباس، وجابر، وعطاء رضي الله عنه مرسلًا.

(٣) انظر "إرشاد الساري": باب المتفرقات - فصل: يستحب الإكثار من ماء زمزم ص ٣٣٠.

(٤) "الظهيريَّة": كتاب الحج - فصل في الإحصار والجنايات ق ٧٠/ب.

(٥) "الوهبانية": فصل في كتاب الحج ص ٢٠ - (هامش "المنظومة المحبية").

(٦) "معين المفتي على جواب المستفتي": للمصنِّف التمرتاشي. ("كشف الظنون" ١٧٤٦/٢، "فهرس مخطوطات الظاهرية" - الفقه الحنفي ١٨٧/٢).

(٧) "كافي النسفي": كتاب الحج - الصيد ١/ق ٩٥/ب بتصرف.

على الرَّاجِح، إِلَّا مَا ضَمَّ أَعْضَاءُهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ فَإِنَّهُ أَفْضَلُ مُطْلَقاً حَتَّى
من الكعبةِ والعَرشِ والكرسيِّ.....

و"ابن نافع" المالكيُّ، وهو القديمُ لـ "الشافعيِّ"، ورجَّحَهُ "النوويُّ"^(١)، وتَمَامُهُ في "المعراج".

مطلبٌ في تفضيل مكة على المدينة

[١١٠٨٤] (قوله: على الرَّاجِح) يُوهِمُ أَنَّ فيه خلافاً في المذهب ولم أره، وفي آخرِ "اللباب" و"شرحه"^(٢): ((أجمعوا على أَنَّ أَفْضَلَ [٢/٤٨٧ق/ب] البلاد مكةُ والمدينةُ زادهما الله تعالى شرفاً وتعظيماً، واختلفوا أيُّهما أَفْضَلُ؟ فقيل: مكةُ - وهو مذهبُ "الأئمة الثلاثة"، والمروزيُّ عن بعضِ الصحابة - وقيل: المدينة، وهو قولُ بعضِ المالكيَّةِ والشافعيَّةِ، قيل: وهو المروزيُّ عن بعضِ الصحابة، ولعلَّ هذا مخصوصٌ بحياته ﷺ، أو بالنسبةِ إلى المهاجرين من مكة، وقيل بالتسوية بينهما، وهو قولٌ مجهولٌ لا منقولٌ ولا معقولٌ.

٢٥٦/٢

مطلبٌ في تفضيل قبره ﷺ

[١١٠٨٥] (قوله: إِلَّا إلخ) قال في "اللباب": ((والخلافُ فيما عدا موضعَ القبرِ المقلَّس، فما ضَمَّ أَعْضَاءُهُ الشَّرِيفَةُ فهو أَفْضَلُ بقاعِ الأرضِ بالإجماع)) اهـ.
قال "شارحه"^(٣): ((وكذا - أي: الخلافُ - في غيرِ البيت، فإنَّ الكعبةَ أَفْضَلُ من المدينة ما عدا الضَّرِيحَ الأقدسَ، وكذا الضَّرِيحُ أَفْضَلُ من المسجدِ الحرامِ، وقد نَقَلَ القاضي "عياض"^(٤) وغيره الإجماعَ على تفضيلِهِ حَتَّى على الكعبة، وأنَّ الخلافَ فيما عداه، ونقلَ عن "ابن عقيل الحنبليِّ"

(١) "المجموع": كتاب الحج - باب ما يجب في محظورات الإحرام من كفارة وغيرها - فصل: ويحرم صيد وَجَّ، وهو وادٍ بالطائف ٤٧٣/٧ - ٤٧٤.

(٢) انظر "إرشاد الساري": باب المتفرقات - فصل: أجمعوا على أَنَّ أَفْضَلَ البلاد مكة والمدينة ص ٣٥١.

(٣) انظر "إرشاد الساري": باب المتفرقات - فصل: أجمعوا أَنَّ أَفْضَلَ البلاد مكة والمدينة ص ٣٥١-٣٥٢.

(٤) "إكمال المعلم بفوائد مسلم": كتاب الحج - باب فضل الصلاة بمسجدي مكة والمدينة ٥١١/٤.

وزيارة قبره مندوبة، بل قيل: واجبة لمن له سعة.....

أن تلك البقعة أفضل من العرش، وقد وافقه السادة البكريون على ذلك، وقد صرح "التاج الفاكهي"^(١) بتفضيل الأرض على السموات لحلوله ﷺ بها، وحكاها بعضهم عن الأكثرين لخلق الأنبياء منها ودفنهم فيها، وقال "النووي": الجمهور على تفضيل السماء على الأرض، فينبغي أن يستثنى منها مواضع ضم أعضاء الأنبياء للجمع بين أقوال العلماء).

[١١٠٨٦] (قوله: مندوبة) أي: بإجماع المسلمين كما في "اللباب"^(٢)، وما نسب إلى الحافظ "ابن تيمية" الحنبلي من أنه يقول بالنهي عنها فقد قال بعض العلماء: إنه لا أصل له، وإنما يقول بالنهي عن شد الرحال إلى غير المساجد الثلاث، أما نفس الزيارة فلا يخالف فيها كزيارة سائر القبور، ومع هذا فقد رد كلامه كثير من العلماء، وللإمام "السبكي" فيه تأليف منيف^(٣)، قال في "شرح اللباب"^(٤): ((وهل تستحب زيارة قبره ﷺ للنساء؟ الصحيح نعم بلا كراهة بشرطها على ما صرح به بعض العلماء، أما على الأصح من مذهبنا - وهو قول "الكرخي" وغيره - من أن الرخصة في زيارة القبور^(٥) ثابتة للرجال والنساء جميعاً فلا إشكال، وأما على غيره فكذلك نقول بالاستحباب لإطلاق الأصحاب، والله أعلم بالصواب)).

[١١٠٨٧] (قوله: بل قيل: واجبة) ذكره في "شرح اللباب"^(٦) وقال: ((كما بينته في "الدرة المضية في الزيارة المصطفوية"^(٧)، وذكره أيضاً "الخير الرملي" [٢/٤٨٨ق/أ] في "حاشية المنح"

(١) عمر بن علي بن سالم، تاج الدين اللخمي الإسكندري الفاكهي أو الفاكهاني (ت ٧٣٤هـ، وقيل: ٧٣١هـ). ("الدرر الكامنة" ١٧٨/٣، "شذرات الذهب" ١٦٩/٨).

(٢) انظر "إرشاد الساري": باب زيارة سيد المرسلين ﷺ ص ٣٣٤.

(٣) سماه "رد ابن تيمية": لأبي الحسن علي بن عبد الكافي بن علي، تقي الدين السبكي الأنصاري الخزرجي الشافعي (ت ٧٥٦هـ). ("كشف الظنون" ٨٣٧/١، "طبقات السبكي" ١٣٩/١٠، "الدرر الكامنة" ٣٦/٣).

(٤) انظر "إرشاد الساري": باب زيارة سيد المرسلين ﷺ ص ٣٣٤.

(٥) في "م": ((القبول)) وهو تحريف.

(٦) انظر "إرشاد الساري": باب زيارة سيد المرسلين ﷺ ص ٣٣٤.

(٧) "الدرة المضية في الزيارة المصطفوية": للملا علي بن سلطان محمد، نور الدين القاري الهروي ثم المكي (ت ١٠١٤هـ).

("كشف الظنون" ٧٤٣/١، "خلاصة الأثر" ١٨٥/٣، "التعليقات السنية على الفوائد البهية" ص ٨ -).

ويبدأ بالحجّ لو فرضاً، ويُخَيَّرُ لو نفلاً ما لم يَمُرَّ به فيبدأ بزيارته لا محالة، وليُنوِّ معه زيارةً مسجده،.....

عن "ابن حجر"^(١) وقال: وانتصر له))، نعم عبارة "اللباب"^(٢) و"الفتح"^(٣) و"شرح المختار"^(٤): ((أنها قرية من الوجوب لمن له سعة))، وقد ذكر في "الفتح" ما ورد في فضل الزيارة، وذكر كيفيتها وآدابها، وأطال في ذلك، وكذا في "شرح المختار" و"اللباب"، فليراجع ذلك من أراد. [١١٠٨٨] (قوله: ويبدأ الخ) قال في "شرح اللباب"^(٥): ((وقد روى "الحسن" عن "أبي حنيفة" أنه إذا كان الحج فرضاً فالأحسن للحاج أن يبدأ بالحج ثم يشي بالزيارة، وإن بدأ بالزيارة جاز. وهو ظاهر؛ إذ يجوز تقديم النفل على الفرض إذا لم يخش الفوت بالإجماع)) اهـ.

[١١٠٨٩] (قوله: ما لم يَمُرَّ به) أي: بالقبر المكرّم، أي: ببلده، فإن مرّ بالمدينة كأهل الشام بدأ بالزيارة لا محالة؛ لأن تركها مع قربها يعدّ من القساوة والشقاوة، وتكون الزيارة حيثن بمنزلة الوسيلة وفي مرتبة السنة القبلية للصلاة، "شرح اللباب"^(٦).

[١١٠٩٠] (قوله: ولينو معه إلخ) قال "ابن الهمام"^(٧): ((والأولى - فيما يقع عند العبد الضعيف - تجريد النية لزيارة قبره عليه الصلاة والسلام، ثم يحصل له إذا قدّم زيارة المسجد، أو يستمنح فضل الله تعالى في مرة أخرى ينويها فيها؛ لأن في ذلك زيادة تعظيمه ﷺ وإجلاله،

(١) أي: المكي في "حاشيته على الإيضاح" للنووي: الباب السادس في زيارة قبر سيدنا ومولانا رسول الله ﷺ ص ٤٨٨.

(٢) انظر "إرشاد الساري": باب زيارة سيد المرسلين ﷺ ص ٣٣٤.

(٣) "الفتح": كتاب الحج ٩٤/٣، نقلاً عن "مناسك الفارسي" و"شرح المختار".

(٤) "الاختيار": كتاب الحج - فصل في زيارة قبر النبي ﷺ ١٧٥/١.

(٥) انظر "إرشاد الساري": باب زيارة سيد المرسلين ﷺ ص ٣٣٤.

(٦) انظر "إرشاد الساري": باب زيارة المرسلين ﷺ ص ٣٣٤.

(٧) "الفتح": كتاب الحج ٩٤/٣.

فقد أخبر: ((أَنَّ صَلَاةَ فِيهِ خَيْرٌ مِنْ أَلْفٍ فِي غَيْرِهِ إِلَّا الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ))،.....

ويوافقه ظاهر ما ذكرناه من قوله ﷺ: « مَنْ جَاءَنِي زَائِرًا لَا تَعْمَلُهُ حَاجَةً إِلَّا زِيَارَتِي كَانَ حَقًّا عَلَيَّ أَنْ أَكُونَ شَفِيعًا لَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ »^(١) اهـ "ح"^(٢).

ونقل "الرحمتي" عن العارف "المنلا جامي": ((أَنَّهُ أَفْرَزَ الزَّيَارَةَ عَنِ الْحَجِّ حَتَّى لَا يَكُونَ لَهُ مَقْصِدٌ غَيْرُهَا فِي سَفَرِهِ)).

[١١٠٩١] (قوله: فقد أخبر) أي: بقوله ﷺ: « صَلَاةٌ فِي مَسْجِدِي هَذَا أَفْضَلُ مِنْ أَلْفِ صَلَاةٍ فِيْمَا سِوَاهُ مِنَ الْمَسَاجِدِ إِلَّا الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ، وَصَلَاةٌ فِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ أَفْضَلُ مِنْ مِائَةِ صَلَاةٍ فِي مَسْجِدِي » رواه "أحمد" و"ابن حبان" في "صحيحه"، وصححه "ابن عبد البر" وقال: ((إنه مذهب عامة أهل الأثر^(٣)))، "شرح اللباب"^(٤). وقدّمنا^(٥) الكلام على المضاعفة المذكورة قبيل باب القرآن، وفي الحديث المتفق عليه: « لَا تُشَدُّ الرَّحَالُ إِلَّا لِثَلَاثَةِ مَسَاجِدَ: الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ، وَمَسْجِدِي هَذَا، وَالْمَسْجِدِ الْأَقْصَى »^(٦)، والمعنى - كما أفادته في "الإحياء"^(٧) - : ((أَنَّهُ لَا تُشَدُّ الرَّحَالُ لِمَسْجِدٍ مِنَ الْمَسَاجِدِ إِلَّا لِهَذِهِ الثَّلَاثَةِ؛ لِمَا فِيهَا مِنَ الْمَضَاعِفَةِ بِخِلَافِ بَقِيَّةِ الْمَسَاجِدِ، فَإِنَّهَا مُتَسَاوِيَةٌ فِي ذَلِكَ،

(١) أخرجه الطبراني في "الكبير" (١٣١٤٩)، وفي "الأوسط" (٤٥٤٦). وأورده الهيتمي في "المجمع" ٢/٤ كتاب الحج - باب زيارة سيدنا رسول الله ﷺ، وقال: رواه الطبراني في "الأوسط" و"الكبير"، وفيه مسلمة بن سالم وهو ضعيف. من حديث ابن عمر رضي الله عنهما.

(٢) "ح": كتاب الحج - باب الهدي ق ١٥١/أ.

(٣) أحمد في "المسند" ٢/٢٧٨، ٣٨٦، ٤٦٨، وابن حبان (١٦٢١) كتاب الصلاة - باب المساجد، وابن عبد البر في "التمهيد" ١٧/٦-١٨، وتقدم تخريجه ٩٤/٣، ٢٠٥/٤.

(٤) انظر "إرشاد الساري": باب المتفرقات - فصل: مسألة المجاورة ص ٣٢٧-.

(٥) المقولة [١٠٢٤٨] قوله: ((ويرجع قهقري)).

(٦) أخرجه البخاري (١١٩٧) كتاب الحج - باب مسجد بيت المقدس، ومسلم (١٣٣٨) (٤١٥)، من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه.

(٧) "إحياء علوم الدين": كتاب أسرار الحج - الفصل الأول: فضيلة المدينة الشريفة على سائر البلاد ١/٣٦٥ - ٣٦٦.

وكذا بقية القرب. ولا تكره المجاورة بالمدينة - وكذا بمكة - لمن يشق بنفسه.

فلا يرد أنه قد تشد الرحال لغير ذلك كصلة رحم وتعلم علم وزيارة المشاهد كقبر النبي ﷺ وقبر الخليل عليه السلام وسائر الأئمة)).

[١١٠٩٢] (قوله: وكذا بقية القرب) أي: كالصوم، [٢/٤٨٨ق/ب] والاعتكاف، والصدقة، والذكر، والقراءة، ونقل "الباقاني" عن "الطحاوي" ^(١) اختصاص هذه المضاعفة بالفرائض، وعن غيره النوافل كذلك.

مطلب في المجاورة بالمدينة المشرفة ومكة المكرمة

[١١٠٩٣] (قوله: ولا تكره المجاورة بالمدينة إلخ) وقيل: تكره كمكة، وقيل: إنها على الخلاف بين "أبي حنيفة" و"صاحبيه"، وقدّمناه ^(٢) قبيل القران، واختار في "اللباب": ((أن المجاورة بالمدينة أفضل منها بمكة))، وأيده بوجوه، وبحث فيها شارحه "القاري" ^(٣) ترجيحاً لما اختاره في "الفتح" ^(٤)، حيث ذكر فضل المجاورة بمكة ثم قال ^(٥): ((لكن الفائز بهذا مع السلامة أقل القليل، فلا ينبغي الفقه باعتبارهم، ولا يذكر حالهم قيدا في الجواز؛ لأن شأن النفوس الدعوى الكاذبة، وإنها لا كذب ما تكون إذا حلفت، فكيف إذا ادّعت؟! وعلى هذا فيجب كون الحوار بالمدينة المشرفة كذلك، فإن تضاعف السيئات أو تعاطفها إن فقد فيها فمخافة السامة وقلّة الأدب المفضي إلى الإخلال بواجب التوقير والإجلال قائم)) اهـ.

قال "ح" ^(٥): ((وهو وجيه، فكان ينبغي لـ "الشارح" أن ينص على الكراهة ويترك التقييد بالوثوق، أي: اعتباراً للغالب من حال الناس لا سيما أهل هذا الزمان، والله المستعان)).

(١) "شرح مشكل الآثار": ٧٤-٧٢/٢ برقم (٦١٣-٦١٤).

(٢) المقولة [١٠٢٤٨] قوله: ((ويرجع قهقري)).

(٣) انظر "إرشاد الساري": باب زيارة سيد المرسلين ﷺ - فصل: أجمعوا على أن أفضل البلاد مكة والمدينة زادهما الله شرفاً وتعظيماً ص ٣٥٢-٣٥٣.

(٤) "الفتح": كتاب الحج - مسائل منثورة - المقصد الثاني في المجاورة ٩٣/٣ - ٩٤ بتصرف.

(٥) "ح": كتاب الحج - باب الهدي ق ١٥١/أ، بتوضيح من ابن عابدين رحمه الله تعالى.

(خاتمة)

يُسْتَحَبُّ لَهُ إِذَا عَزَمَ عَلَى الرَّجُوعِ إِلَى أَهْلِهِ أَنْ يُودَّعَ الْمَسْجِدَ بِصَلَاةٍ، وَيَدْعُوَ بَعْدَهَا بِمَا أَحَبَّ، وَأَنْ يَأْتِيَ الْقَبْرَ الْكَرِيمَ، فَيُسَلِّمَ وَيَدْعُوَ وَيَسْأَلَ اللَّهَ تَعَالَى أَنْ يُوصِلَهُ إِلَى أَهْلِهِ سَالِمًا، وَيَقُولَ غَيْرَ مُودَّعٍ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، وَيَجْتَهِدُ فِي خُرُوجِ الدَّمْعِ، فَإِنَّهُ مِنْ أَمَارَاتِ الْقَبُولِ، وَيَنْبَغِي أَنْ يَتَصَدَّقَ بِشَيْءٍ عَلَى جِيرَانِ النَّبِيِّ ﷺ، ثُمَّ يَنْصَرِفُ مُتَبَاكِيًا مُتَحَسِّرًا عَلَى مَفَارِقَةِ الْحَضْرَةِ النَّبَوِيَّةِ كَمَا فِي "الْفَتْحِ"^(١)، وَفِيهِ: ((وَمِنْ سَنَنِ الرَّجُوعِ أَنْ يَكْبِّرَ عَلَى كُلِّ شَرْفٍ مِنَ الْأَرْضِ، وَيَقُولَ: آيُونَ، تَائِبُونَ، عَابِدُونَ، سَاجِدُونَ، لِرَبِّنَا حَامِدُونَ، صَدَقَ اللَّهُ وَعْدَهُ، وَنَصَرَ عَبْدَهُ، وَهَزَمَ الْأَحْزَابَ وَحْدَهُ، وَهَذَا مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ عَنْهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ^(٢)، وَإِذَا أَشْرَفَ عَلَى بَلَدِهِ حَرَّكَ دَابَّتَهُ وَيَقُولُ: آيُونَ إلخ))، وَيُرْسَلُ إِلَى أَهْلِهِ مَنْ يُخْبِرُهُمْ، وَلَا يَغْتَهُمُ، فَإِنَّهُ مِنْهُيٌّ عَنْهُ^(٣)، وَإِذَا دَخَلَهَا بَدَأَ بِالْمَسْجِدِ، فَصَلَّى فِيهِ رَكْعَتَيْنِ

(١) "الفتح": كتاب الحج - مسائل مثورة - فصل: وإذا عزم على الرجوع ٩٧/٣.

(٢) أخرجه مالك في "الموطأ" ٣٣٦/١ كتاب الحج - باب جامع الحج، وأحمد ٥/٢، ١٠، ١٥، ٦٣، ١٠٥، والبخاري (١٧٩٧) كتاب العمرة - باب ما يقول إذا رجع من الحج أو العمرة أو الغزو، ومسلم (١٣٤٤) كتاب الحج - باب ما يقول إذا قفل من سفر الحج وغيره، وأبو داود (٢٧٧٠) كتاب الجهاد - باب في التكبير على كل شرف، والترمذي (٩٥٠) كتاب الحج - باب ما جاء في ما يقول عند القفول من الحج والعمرة، والنسائي في "عمل اليوم والليلة" (٥٣٩) و(٥٤٠)، وابن السنِّي في "عمل اليوم والليلة" (٥١٩) و(٥٢٠)، والنووي في "الأذكار" (٦٦٨) باب تكبير المسافر إذا صعد الثنايا وشبهها، وتسبيحه إذا هبط الأودية ونحوها. كلُّهم من حديث ابن عمر رضي الله عنهما مرفوعاً، وفي الباب عن أنس، وأبي موسى الأشعري، والبراء بن عازب، وجابر بن عبد الله رضي الله عنه.

(٣) أخرجه أحمد ٢٠٢/٣، وابن أبي شيبة ٧٢٧/٧ كتاب الجهاد - باب في المسافر يطرق أهله ليلاً، والبخاري (٥٢٤٤) كتاب النكاح - باب لا يطرق أهله ليلاً، ومسلم (١٩٢٨) (١٨٤) كتاب الإمارة - باب: السفر قطعة من العذاب، واستحباب تعجيل المسافر إلى أهله بعد قضاء شغله، والدارمي (٢٥٣٣) كتاب الاستئذان - باب: نهى رسول الله ﷺ أن يطرق أهله ليلاً، وابن حبان (٤١٨٢) كتاب النكاح - باب معاشره الزوجين - ذكر الزجر عن طلب المرء عثرات أهله.

إن لم يكن وقت كراهة، ثم يدخل منزله ويصلي فيه ركعتين، ويحمد الله تعالى ويشكره على ما أولاه من إتمام العباداة والرجوع بالسَّلامة، ويدِيمُ حمده وشكره مدَّةَ حياته، ويجتهدُ في مجانبَةِ ما يُوجبُ [٢/٤٨٩ق/أ] الإحباطَ في باقي عمره، وعلامةُ الحجِّ المبرورِ أن يعودَ خيراً مما كان. وهذا إتمام ما يسَّرَ الله تعالى لعبده الضعيف من ربع العبادات، أسألُ الله ربَّ العالمين ذا الجُودِ العميم أن يُحقِّقَ لي فيه الإخلاصَ ويجعله نافعاً إلى يوم القيامة، إنَّه على ما يشاء قديرٌ، وبالإجابة جديرٌ، وأن يُسهِّلَ إكمالَ هذا الكتابِ مع الإخلاص والنفع العميم لي ولعامَّة العباد في أكثر البلاد، والحمد لله أولاً وآخراً، وظاهراً وباطناً، وصلى الله على سيِّدنا محمدٍ وعلى آله وصحبه وسلَّم.

نَجَزُ^(١) على يدِ أفقرِ الورى جامعِهِ الحقير "محمد عابدين" غفر الله له

ولوالديه والمسلمين آمين، والحمد لله ربَّ العالمين،

وهو حسبي ونعم الوكيل^(٢)،

جاء سنة ١٢٤٣ هـ.

انتهى بفضل الله ومنه

قسم العبادات من حاشية ابن عابدين

(١) في "آ": ((نجز على يد علامة الزمان، نعمان العصر والأوان، فقيه النفس والذات، حائز محاسن الوصف والصفات، رأس الفقهاء والمحدثين، معين عيون العلماء والجهابذة المحققين، مولانا الشيخ محمد عابدين، أدام الله تعالى نفعه للمسلمين، آمين. وكان الفراغ من نسخ الجزء الأول من "رد المحتار على الدر المختار" يوم السبت الخامس والعشرين من شهر ذي الحجة، سنة ألف ومائتين وثمان وستين، على يد أفقر العباد العبد الحقير إلى الملك الصمد محمد الشافعي مذهباً الحموي بلداً. غفر الله له ولوالديه ولجميع المسلمين أجمعين، والحمد لله رب العالمين.

وإن تجد عيباً فسُدَّ الخللَا جَلَّ مَنْ لَا عَيْبَ فِيهِ وَعَلَا

(٢) ((وهو حسبي ونعم الوكيل)) ليست في "آ" و"ب" و"م".

فهرس الآيات القرآنية

الآية	رقمها	السورة	الصفحة
فَمَنْ أَعْتَدَىٰ بَعْدَ ذَلِكَ فَعَلُهُ عَذَابُ إِلِيمٍ	١٧٨	البقرة	٢١٤
أُحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ الصِّيَامِ الرَّفْتُ إِلَىٰ نِسَائِكُمْ	١٨٧	البقرة	٢٩
وَأَتِمُّوا الْحَجَّ	١٩٦	البقرة	٣٣٦
فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَّرِيضًا أَوْ بِهِ أَذًى مِنْ رَأْسِهِ فَفِدْيَةٌ	١٩٦	البقرة	١١٣
فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَّرِيضًا أَوْ بِهِ أَذًى مِنْ رَأْسِهِ فَفِدْيَةٌ مِنْ صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسُكٍ	١٩٦	البقرة	٢١٢
وَسَبْعَةٍ إِذَا رَجَعْتُمْ	١٩٦	البقرة	١٨٤
فَمَنْ تَعَمَّعَ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ	١٩٦	البقرة	١٧٧
فَمَنْ تَعَجَّلَ فِي يَوْمَيْنِ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ	٢٠٣	البقرة	١٤٢
فَأَمَّا الَّذِينَ أَسْوَدَتْ وُجُوهُهُمْ أَكْفَرْتُمْ	١٠٦	آل عمران	٣٨٤
وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ	٤٨	النساء	٤٦٨ - ٤٧١
أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِيَ الْأَمْرِ مِنْكُمْ	٥٩	النساء	٣٨٨
أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتَمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي	٣	المائدة	٤٦٥
إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِغُونَ وَالتَّصْدِيقِيُّونَ مِنْ أُمَّةٍ	٦٩	المائدة	١٩
طَعَامٍ مَسْكِينٍ	٩٥	المائدة	٢٨٤
هَذَا يَأْتِيَنَّكَ الْكُفْبَةُ	٩٥	المائدة	٤٤٤
أُحِلَّ لَكُمْ صَيْدُ الْبَحْرِ	٩٦	المائدة	٣٠
وَحُرِّمَ عَلَيْكُمْ صَيْدُ الْبَرِّ مَا دُمْتُمْ حُرُمًا	٩٦	المائدة	٣٢٢
أَدْعُوا رَبَّكُمْ تَضَرُّعًا وَخُفْيَةً	٥٥	الأعراف	٩٦
وَصَلِّ عَلَيْهِمْ إِنَّ صَلَاتَكَ سَكَنٌ لَهُمْ	١٠٣	التوبة	١٨
إِنَّهُ لَيْسَ مِنْ أَهْلِكَ	٤٦	هود	١٨
وَالَّذِينَ آمَنُوا وَابْتَعْتُمُوهُمْ ذُرِّيَّتَهُمْ يَأْتِيَنَّ	٢١	الطور	٣٨٦
أَلَّا تَنْزِرُوا زُرَّةً أُخْرَىٰ	٣٨	النجم	٣٨٦

الآية	رقمها	السورة	الصفحة
وَأَن لَّيْسَ لِلإِنسَنِ إِلَّا مَا سَعَى وَالْفَجْرِ ﴿١﴾ وَلَيَالٍ عَشْرٍ ﴿٢﴾	٣٩	النجم	٣٨٣
قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ	١-٢	الفجر	١٠٩
	١	الإخلاص	٣٨٥

فهرس الأحاديث والآثار

الصحيفة

الحديث

- ١٧١ أتاني الليلة آتٍ من ربي ﷺ فقال: صلّ في هذا الوادي المبارك ركعتين
- ٤٢٢ إذا حج الرجل عن والديه تُقْبَلُ منه ومنهما
- ٣٣ إذا مات ابن آدم انقطع عمله إلا من ثلاث
- ٨٠ أرايتَ فسَخَ الحجَّ في العمرة لنا خاصة؟ أم للناس عامة؟
- ١٠ اعتمرُوا مِن جِعْرَانَةٍ فاضْطَبَعُوا
- ١٣٧ أفاضَ يومَ النحرِ
- ١٠٩ أفضل أيام الدنيا أيام العشر
- ١١٠ أفضل الأيام يوم عرفة
- ٤٦ أفضل الحجِّ العَجُّ والشَّجُّ
- ٣٨٥ اقرؤوا على موتاكم يس
- ١٢٣ أما علمت أن مَنْ يُقْبَلُ حَجُّهُ يُرْفَعُ حصاه؟ ((موقوف على ابن عباس))
- أن رجلاً سأله عليه الصلاة والسلام فقال: كان لي أبوان أبرهُما حالَ حياتهما، فكيف لي ببرّهما بعد موتهما؟
- ٣٨٥ ببرّهما بعد موتهما؟
- ١٣٧ أن رسول الله ﷺ أفاض يوم النحر ثم رجع فصلى الظهرَ بمَنَى
- ٤٦٧ أن رسول الله ﷺ دعا لأُمَّته عشيةَ عرفة
- ١٤٦ أن رسول الله ﷺ طاف في حجة الوداع على بعير
- أن رسول الله ﷺ كان إذا قفل من غزوٍ أو حجٍّ أو عُمرةٍ يُكَبِّرُ على كلِّ شرفٍ من الأرض
- ٤٨٢ ثلاث تكبيراتٍ
- ٦٩ أن رسول الله ﷺ مكث تسع سنين لم يحج
- ١٠ أن رسول الله ﷺ وأصحابه اعتمرُوا من جِعْرَانَةٍ فاضْطَبَعُوا
- ٤٦٨ إنَّ الله عز وجل قد غفر لأهل عرفات
- ٣٨٥ إنا نتصدَّقُ عن موتانا ونَحُجُّ عنهم

الصحيفة

الحديث

- ٤٧٥ إِنَّمَا أَهْلَكَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ
- ١٢٢ إِنَّ مَا يَقْبَلُ مِنْهَا (أَي: الْجِمَارُ الَّتِي تُرْمَى كُلَّ عَامٍ) رُفِعَ وَلَوْلَا ذَلِكَ لَرَأَيْتَهَا أَمْثَالَ الْجِبَالِ
- ٣٨٥ إِنَّ مِنَ الْبِرِّ بَعْدَ الْمَوْتِ أَنْ تَصَلِّيَ لِهَمَا مَعَ صَلَاتِكَ (أَي: الْوَالِدَيْنِ)
- ١١٤ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ دَفَعَ قَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ
- ٤٧٦ أَنَّهُ ﷺ حَنَّكَ بِهِ (أَي: مَاءَ زَمْزَمَ) الْحَسَنَ وَالْحُسَيْنَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا
- ٣٨٤ أَنَّهُ ضَحَّى بِكَبْشَيْنِ أَمْلَحَيْنِ
- ٤٢ أَنَّهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ دَخَلَ الْحَمَّامَ فِي الْجُحْفَةِ
- ٦٥ أَنَّهُ ﷺ قَالَ بَيْنَ الرُّكْنَيْنِ: رَبَّنَا آتِنَا فِي الدُّنْيَا حَسَنَةً
- ١٢٩ أَنَّهُ ﷺ قَالَ لِلْحَلَّاقِ: خُذْ وَأَشَارَ إِلَى الْجَانِبِ الْأَيْمَنِ
- ٤٧٦ أَنَّهَا (أَي: عَائِشَةُ) كَانَتْ تَحْمِلُهُ (أَي: مَاءَ زَمْزَمَ) وَتُخَبِّرُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَحْمِلُهُ
- ٥٣ إِنِّي لِأَعْلَمُ أَنَّكَ حَجَرٌ
- ١٧١ أَهْلُوا يَا آلَ مُحَمَّدٍ بِعُمْرَةٍ فِي حَجٍّ
- ٤٢٢ بُعِثَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مَعَ الْأَبْرَارِ (أَي: لِمَنْ حَجَّ عَنْ أَبِيهِ أَوْ قَضَى عَنْهُمَا مَغْرَمًا)
- ٨٠ بَلْ لَكُمْ خَاصَّةٌ (أَي: فَسُخُّ الْحَجِّ بِالْعُمْرَةِ)
- ١٤ ثُمَّ أَهْلًا بِحَجٍّ وَعُمْرَةٍ وَأَهْلًا النَّاسُ بِهِمَا (مَوْقُوفٌ عَلَى أَنَسٍ)
- ٨٥ ثُمَّ مَكَثَ قَلِيلًا حَتَّى طَلَعَتِ الشَّمْسُ
- ٤٦٤ حَجَّةَ أَفْضَلٍ مِنْ عَشْرِ غَزَوَاتٍ
- ٤٧٦ حَنَّكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِهِ (أَي: مَاءَ زَمْزَمَ) الْحَسَنَ وَالْحُسَيْنَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا
- ١٢٩ (يُحَذِّ) (قَالَهَا ﷺ لِلْحَلَّاقِ) وَأَشَارَ إِلَى الْجَانِبِ الْأَيْمَنِ
- ٣٠٢ حَمْسٌ مِنَ الدَّوَابِّ لَيْسَ عَلَى الْمُحْرِمِ فِي قَتْلِهِنَّ جُنَاحٌ
- ٩٦ خَيْرُ الدُّعَاءِ دُعَاءُ عَرَفَةَ
- ٩٦ خَيْرُ مَا قُلْتُ أَنَا وَالنَّبِيُّونَ
- ١١٠ خَيْرُ يَوْمٍ طَلَعَتْ فِيهِ الشَّمْسُ يَوْمُ الْجُمُعَةِ
- ٤٢ دَخَلَ ﷺ الْحَمَّامَ فِي الْجُحْفَةِ

الصحيفة

الحديث

- ٤٦٧ دعا ﷺ لأُمَّتِهِ عَشِيَّةَ عَرَفَةَ
- ١١٤ دَفَعَ ﷺ قَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ
- ٢٩ ذَكَرَ الْجَمَاعَ بِحَضْرَةِ النِّسَاءِ (أَي: الرِّفْثِ) (مَوْقُوفَ عَلَي ابْنِ عَبَّاسٍ)
- ٧٨ رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ حِينَ فَرَّغَ مِنْ سَعْيِهِ جَاءَ
- ٧٩ رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي حَذْوَ الرُّكْنِ الْأَسْوَدِ وَالرِّجَالِ وَالنِّسَاءُ يَمْشُونَ بَيْنَ يَدَيْهِ
- ١٤٥ رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَرْمِي عَلَى رَاحِلَتِهِ يَوْمَ النَّحْرِ
- ٦٦ رَمَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنَ الْحَجَرِ إِلَى الْحَجَرِ ثَلَاثًا
- ١٤٥ رَمِيَهُ ﷺ رَاكِبًا
- ٥٩ سِتَّةُ أَذْرُعٍ مِنَ الْحِجْرِ مِنَ الْبَيْتِ
- ١٧١ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بِوَادِي الْعَقِيقِ يَقُولُ: أَتَانِي اللَّيْلَةَ آتٍ مِنْ رَبِّي ﷻ
- ١٤ سَمِعْتُهُمْ يَصْرَخُونَ بِهِمَا جَمِيعًا (مَوْقُوفَ عَلَي أَنَسٍ)
- ١٣٧ صَلَّى ﷺ الظُّهْرَ بِمَكَّةَ
- ١٠٥ الصَّلَاةُ أَمَامَكَ (خَاطَبَ بِهِ ﷺ أُسَامَةَ لَمَّا نَزَلَ بِالشَّعْبِ)
- ٤٨٠ صَلَاةً فِي مَسْجِدِي هَذَا
- ١٧١ صَلَّ فِي هَذَا الْوَادِي الْمُبَارَكِ رَكَعَتَيْنِ وَقُل: حَجَّةٌ فِي عُمْرَةٍ
- ٣٨٤ ضَحَّى ﷺ بِكَبْشَيْنِ أَمْلَحَيْنِ
- ١٤٦ طَافَ فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ عَلَى بَعِيرٍ
- ٨١ الطَّوَّافُ بِالْبَيْتِ صَلَاةٌ
- ٢٣٣ عَشْرَ مِنَ السَّنَةِ، مِنْهَا: الْاسْتِحْدَادُ
- ١١٥ عَلَيْكُمْ بِمَحْصَى الْخَذَفِ
- ١١٥ فَعَلُهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ مِنْ أَسْفَلِهِ (أَي: أَسْفَلَ جَمْرَةِ الْعَقَبَةِ) سَنَةً
- ٦٥ قَالَ ﷺ بَيْنَ الرُّكْنَيْنِ: رَبَّنَا آتِنَا فِي الدُّنْيَا حَسَنَةً
- ٤٦٨ قَدْ غَفَرَ لِأَهْلِ عَرَفَاتٍ
- ١١٢ قَدَّمَ ﷺ ضَعْفَةَ أَهْلِهِ بَلِيلٍ
- ٧٣ قَدِمَ النَّبِيُّ ﷺ فَطَافَ بِالْبَيْتِ سَبْعًا
- ٤٧٥ قَطَعَهُ ﷺ عَامَ الْفَتْحِ يَدَ الْمَخْزُومِيَّةِ بِمَكَّةَ

الصحيفة

الحديث

- ٤٨٢ كان ﷺ إذا قَفَلَ مِنْ غَزْوٍ أَوْ حَجٍّ أَوْ عُمْرَةٍ يُكَبِّرُ عَلَى كُلِّ شَرْفٍ مِنَ الْأَرْضِ ثَلَاثَ تَكْبِيرَاتٍ
- ٤٧٦ كان ﷺ يَحْمِلُهُ (أَي: مَاءَ زَمْزَمَ) وَكَانَ يَصُبُّهُ عَلَى الْمَرْضَى
- ٤٧٢ كان ابنُ عُمَرَ إذا دَخَلَ (أَي: الْبَيْتَ الْحَرَامَ) مَشَى قِبَلَ وَجْهِهِ
- ١٤٧ كان عُمَرُ يُؤَدِّبُ عَلَى تَقْدِيمِ الثَّقَلِ قَبْلَ النَّفَرِ
- كان الْفَضْلُ بْنُ عَبَّاسٍ رَدِيفَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَجَاءَتْ امْرَأَةٌ مِنْ خَتَمٍ ... فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ فَرِيضَةَ اللَّهِ عَلَى عِبَادِهِ فِي الْحَجِّ أَدْرَكَتْ أَبِي شَيْخًا كَبِيرًا لَا يَثْبُتُ عَلَى الرَّاحِلَةِ
- ٣٨٢ كان لِي أَبَوَانِ أَبْرَهُمَا حَالَ حَيَاتِهِمَا
- ٣٨٥ كان يُمْسِكُ عَنِ التَّلْبِيَةِ فِي الْعُمْرَةِ
- ١٩٣ كانت (عَائِشَةُ) تَحْمِلُهُ (أَي: مَاءَ زَمْزَمَ) وَتُخَبِّرُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَحْمِلُهُ، وَكَانَ يَصُبُّهُ عَلَى الْمَرْضَى
- ٤٧٦ لا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ
- ٤٨٢ لا تُحْمَرُوا رَأْسَهُ وَلَا وَجْهَهُ، فَإِنَّهُ يُنْعَثُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مُلَبِّيًا
- ٣٣ لا تُشَدُّ الرَّحَالُ إِلَّا لِثَلَاثَةِ مَسَاجِدَ
- ٤٨٠ لا جَزَاءَ عَلَى الْعَائِدِ (مَوْقُوفٍ عَلَى ابْنِ عَبَّاسٍ)
- ٢٧٤ اللَّهُ تَعَالَى لَا يَظْلِمُ الْمُؤْمِنَ حَسَنَةً
- ١٢٣ اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ رِضَاكَ وَالْجَنَّةَ
- ١٩ لا يُسَنَّ (الرَّمْلُ فِي الطَّوَافِ)
- ٦٦ لا يُخْتَلَى خَلَاهَا وَلَا يُعْضَدُ شَوْكُهَا
- ٢٩٨ لَبَّيْكَ اللَّهُمَّ لَبَّيْكَ، لَبَّيْكَ لَا شَرِيكَ لَكَ لَبَّيْكَ
- ١٨ لَمَّا نَزَلَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ السَّلَامُ بِالشَّعْبِ فَبَالَ وَتَوَضَّأَ
- ١٠٥ مَا بَالُ الْجِمَارِ تُرْمَى مِنْ وَقْتِ الْخَلِيلِ ﷺ وَلَمْ تَصِرْ هِضَابًا؟!
- ١٢٣ مَا مِنْ يَوْمٍ أَفْضَلُ عِنْدَ اللَّهِ مِنْ أَيَّامِ عَشْرِ ذِي الْحِجَّةِ
- ١٠٩ الْمُحَرَّمَةُ لَا تَنْتَقِبُ وَلَا تَلْبَسُ الْقُفَّازَيْنِ
- ١٦٦ مَكَثَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ تِسْعَ سِنِينَ لَمْ يَحُجَّ
- ٦٩

فهرس الأعلام المترجمة

الصحيفة

الاسم

- أحمد بن إبراهيم بن عبد الغني: أبو العباس: زين الدين: السروجي: الحراني: المصري ٣٩٤
- أحمد بن إدريس بن عبد الرحمن: أبو العباس: شهاب الدين: الصنهاجي: المالكي ١٤٠
- أحمد: السيد: بادشاه ٤٠٦
- أحمد بن عبد الله بن محمد: أبو العباس: محب الدين: الطبري ١٠١
- أحمد بن علي بن عمر: أبو النجاح: شهاب الدين: المنيني ١٧٠
- أحمد بن محمد بن أحمد: بدر الدين: المصري: ابن الصاحب ١٥٤
- أبو الإخلاص: حسن بن عمار بن علي: الوفاي: الشرنبلالي: المصري ٤٠٠
- الإسكندري: عمر بن علي بن سالم: تاج الدين: اللحمي: الفاكهاني ٤٧٨
- أكمل الدين: محمد بن محمد بن محمود: أبو عبد الله: الرومي: البابرقي ٤٦٨
- الأمير: علي بن بلبان بن عبد الله: أبو الحسن: علاء الدين: الفارسي: المصري ٩٤
- أمير: محمد أمين بن محمود: بادشاه: البخاري ٤٦٩
- الأندلسي: علي بن سعيد بن عبد الرحمن: أبو الحسن: العبدري ٣٩٨
- الأنصاري: علي بن عبد الكافي بن علي: أبو الحسين: تقي الدين: السبكي: الخزرقي ٤٧٨
- الأنصاري: محمد بن عبد القادر بن أحمد بن محمد: زاده ٦٩
- البابرقي: محمد بن محمد بن محمود: أبو عبد الله: أكمل الدين: الرومي ٤٦٨
- بادشاه: أحمد: السيد ٤٠٦
- بادشاه: محمد أمين بن محمود: أمير: البخاري ٤٦٩
- بادشاه: محمد صادق بن أحمد: السيد ٨٨
- البخاري: محمد بن أحمد بن عمر: أبو بكر: ظهير الدين ٣١٠
- البخاري: محمد أمين بن محمود: أمير: بادشاه ٤٦٩
- بدر الدين: أحمد بن محمد بن أحمد: المصري: ابن الصاحب ١٥٤
- بدر الدين: محمد بن إبراهيم بن سعد الله: أبو عبد الله: ابن جماعة: الكتاني: الحموي ٩٤

الاسم

الصحيفة

- أبو بكر: محمد بن أحمد بن عمر: ظهير الدين: البخاري ٣١٠
- أبو بكر: محمد بن الحسن بن محمد: النقاش ٩٨
- تاج الدين: عمر بن علي بن سالم: اللخمي: الإسكندري: الفاكهاني ٤٧٨
- تقي الدين: علي بن عبد الكافي بن علي: أبو الحسين: السبكي: الأنصاري: الخزرجي ٤٧٨
- تقي الدين: محمد بن أحمد بن علي: أبو الطيب: السيد: الفاسي: المكي: الحسني ١٥٣
- ابن جماعة: محمد بن إبراهيم بن سعد الله: أبو عبد الله: بدر الدين: الكتاني: الحموي ٩٤
- جمال الدين: محمد بن محمد بن أبي بكر بن علي: ابن ظهيرة: المكي: المخزومي ٩٩
- الحراني: أحمد بن إبراهيم بن عبد الغني أبو العباس: زين الدين: السروجي: المصري ٣٩٤
- أبو الحسن: علي بن بلبان بن عبد الله: علاء الدين: الفارسي: المصري: الأمير ٩٤
- أبو الحسن: علي بن سعيد بن عبد الرحمن: الأندلسي: العبدري ٣٩٨
- حسن بن عمار بن علي: أبو الإخلاص: الوفاي: الشرنبلالي: المصري ٤٠٠
- حسن بن محمد بن علي: أبو محمد: ابن الدهان ٣٠٤
- الحسني: محمد بن أحمد بن علي: أبو الطيب: تقي الدين: السيد: الفاسي: المكي ١٥٣
- أبو الحسين: علي بن عبد الكافي بن علي: تقي الدين: السبكي: الأنصاري: الخزرجي ٤٧٨
- أبو حفص: عمر بن محمد: نجم الدين: النفسي ٢١٤
- الحموي: محمد بن إبراهيم بن سعد الله: أبو عبد الله: بدر الدين: ابن جماعة: الكتاني ٩٤
- حنيف الدين بن عبد الرحمن بن عيسى بن مرشد: العمري: المكي ١٢
- الخزرجي: علي بن عبد الكافي بن علي: أبو الحسين: تقي الدين: السبكي: الأنصاري ٤٧٨
- الدمشقي: عبد الصمد بن عبد الوهاب بن الحسن: أبو اليمن: ابن عساكر ١٥٤
- ابن الدهان: حسن بن محمد بن علي: أبو محمد ٣٠٤
- الرومي: محمد بن محمد بن محمود: أبو عبد الله: أكمل الدين: البابرقي ٤٦٨
- الرومي: نوح بن مصطفى: القونوي ٤٦٦
- زاده: محمد بن عبد القادر بن أحمد بن محمد: الأنصاري ٦٩
- زين الدين: أحمد بن إبراهيم بن عبد الغني: أبو العباس: السروجي: الحراني: المصري ٣٩٤

الصحيفة

الاسم

- ٤٧٨ السبكي: علي بن عبد الكافي بن علي: أبو الحسين: تقي الدين: الأنصاري: الخزرجي
- ٣٩٤ السروجي: أحمد بن إبراهيم بن عبد الغني: أبو العباس: زين الدين: الحراني: المصري
- ٤٠٦ السيد: أحمد: بادشاه
- ١٥٣ السيد: محمد بن أحمد بن علي: أبو الطيب: تقي الدين: الفاسي: المكي: الحسني
- ٨٨ السيد: محمد صادق بن أحمد: بادشاه
- ٤٠٠ الشرنبلالي: حسن بن عمار بن علي: أبو الإخلاص: الوفائي: المصري
- ١٤٠ شهاب الدين: أحمد بن إدريس بن عبد الرحمن: أبو العباس: الصنهاجي: المالكي
- ١٧٠ شهاب الدين: أحمد بن علي بن عمر: أبو النجاح: المنيني
- ١٠٤ الشهاوي
- ١٥٤ ابن الصاحب: أحمد بن محمد بن أحمد: بدر الدين: المصري
- ١٤٠ الصنهاجي: أحمد بن إدريس بن عبد الرحمن: أبو العباس: شهاب الدين: المالكي
- ١٠١ الطبري: أحمد بن عبد الله بن محمد: أبو العباس: محب الدين
- ١٥٣ أبو الطيب: محمد بن أحمد بن علي: تقي الدين: السيد: الفاسي: المكي: الحسني
- ٣١٠ ظهير الدين: محمد بن أحمد بن عمر: أبو بكر: البخاري
- ٩٩ ابن ظهيرة: محمد بن محمد بن أبي بكر بن علي: جمال الدين: المكي: المخزومي
- ٣٩٤ أبو العباس: أحمد بن إبراهيم بن عبد الغني: زين الدين: السروجي: الحراني: المصري
- ١٤٠ أبو العباس: أحمد بن إدريس بن عبد الرحمن: شهاب الدين: الصنهاجي: المالكي
- ١٠١ أبو العباس: أحمد بن عبد الله بن محمد: محب الدين: الطبري
- ٤٧٣ عبد الرحمن بن عيسى بن مرشد: أبو الوجاهة: العمري: المرشدي
- ٣٩٨ العبدري: علي بن سعيد بن عبد الرحمن: أبو الحسن: الأندلسي
- ١٥٤ عبد الصمد بن عبد الوهاب بن الحسن: أبو اليمن: ابن عساكر: الدمشقي
- ٤٠٦ عبد الغني بن إسماعيل بن عبد الغني: التابلسي
- ٩٤ أبو عبد الله: محمد بن إبراهيم بن سعد الله: بدر الدين: ابن جماعة: الكناني: الحموي
- ٤٦٨ أبو عبد الله: محمد بن محمد بن محمود: أكمل الدين: الرومي: البابر تي

الاسم

الصحيفة

٧٧	ابن العجمي
١٥٤	ابن عساكر: عبد الصمد بن عبد الوهاب بن الحسن: أبو اليمن: الدمشقي
٩٤	علاء الدين: علي بن بلبان بن عبد الله: أبو الحسن: الفارسي: المصري: الأمير
٩٤	علي بن بلبان بن عبد الله: أبو الحسن: علاء الدين: الفارسي: المصري: الأمير
٣٩٨	علي بن سعيد بن عبد الرحمن: أبو الحسن: الأندلسي: العبدري
٤٧٨-٤٦٩-٧٥	علي بن سلطان محمد: نور الدين: الملا: الهروي: المكي: القاري
٤٧٨	علي بن عبد الكافي بن علي: أبو الحسين: تقي الدين: السبكي: الخزرجي: الأنصاري
٤٧٨	عمر بن علي بن سالم: تاج الدين: اللخمي: الإسكندري: الفاكهاني
٢١٤	عمر بن محمد: أبو حفص: نجم الدين: النسفي
١٢	العمرى: حنيف الدين بن عبد الرحمن بن عيسى بن مرشد: المكي
٤٧٣	العمرى: عبد الرحمن بن عيسى بن مرشد: أبو الوجاهة: المرشدي
٩٤	الفارسي: علي بن بلبان بن عبد الله: أبو الحسن: علاء الدين: المصري: الأمير
١٥٣	الفاسي: محمد بن أحمد بن علي: أبو الطيب: تقي الدين: السيد: المكي: الحسيني
٤٧٨	الفاكهاني: عمر بن علي بن سالم: تاج الدين: اللخمي: الإسكندري
٤٧٨-٤٦٩-٧٥	القاري: علي بن سلطان محمد: نور الدين: الملا الهروي: المكي
٤٦٦	القونوي: نوح بن مصطفى: الرومي
٩٤	الكناني: محمد بن إبراهيم بن سعد الله: أبو عبد الله: بدر الدين: ابن جماعة: الحموي
٤٧٨	اللخمي: عمر بن علي بن سالم: تاج الدين: الإسكندري: الفاكهاني
١٤٠	المالكي: أحمد بن إدريس بن عبد الرحمن: أبو العباس: شهاب الدين: الصنهاجي
١٠١	محب الدين: أحمد بن عبد الله بن محمد: أبو العباس: الطبري
٩٤	محمد بن إبراهيم بن سعد الله: أبو عبد الله: بدر الدين: ابن جماعة: الكناني: الحموي
١٥٣	محمد بن أحمد بن علي: أبو الطيب: تقي الدين: السيد: الفاسي: المكي: الحسيني
٣١٠	محمد بن أحمد بن عمر: أبو بكر: ظهير الدين: البخاري
٤٦٩	محمد أمين بن محمود: أمير: بادشاه: البخاري

الصحيفة

الاسم

٩٨	محمد بن الحسن بن محمد: أبو بكر: النقاش
٣٠٤	أبو محمد: حسن بن محمد بن علي: ابن الدهان
٨٨	محمد صادق بن أحمد: السيد: بادشاه
٦٩	محمد بن عبد القادر بن أحمد بن محمد: زاده: الأتصاري
٩٩	محمد بن محمد بن أبي بكر بن علي: ابن ظهيرة: جمال الدين: المكي: المخزومي
٤٦٨	محمد بن محمد بن محمود: أبو عبد الله: أكمل الدين: الرومي: البابرتي
٩٩	المخزومي: محمد بن محمد بن أبي بكر بن علي: ابن ظهيرة: جمال الدين: المكي
٤٧٣	المرشدي: عبد الرحمن بن عيسى بن مرشد: أبو الوجاهة: العمري
٣٩٤	المصري: أحمد بن إبراهيم بن عبد الغني: أبو العباس: زين الدين: السروجي: الحراني
١٥٤	المصري: أحمد بن محمد بن أحمد: بدر الدين: ابن الصاحب
٤٠٠	المصري: حسن بن عمار بن علي: أبو الإخلاص: الوفاي: الشرنبلالي
٩٤	المصري: علي بن بلبان بن عبد الله: أبو الحسن: علاء الدين: الفارسي: الأمير
١٢	المكي: حنيف الدين بن عبد الرحمن بن عيسى بن مرشد: العمري
٤٧٨-٤٦٩-٧٥	المكي: علي بن سلطان محمد: نور الدين: الملا: الهروي: القاري
١٥٣	المكي: محمد بن أحمد بن علي: أبو الطيب: تقي الدين: السيد: الفاسي: الحسيني
٩٩	المكي: محمد بن محمد بن أبي بكر بن علي: ابن ظهيرة: جمال الدين: المخزومي
٤٧٨-٤٦٩-٧٥	الملا: علي بن سلطان محمد: نور الدين: الهروي: المكي: القاري
١٧٠	المني: أحمد بن علي بن عمر: أبو النجاح: شهاب الدين
٤٠٦	النايلسي: عبد الغني بن إسماعيل بن عبد الغني
١٧٠	أبو النجاح: أحمد بن علي بن عمر: شهاب الدين: المنيني
٢١٤	نجم الدين: عمر بن محمد: أبو حفص: النسفي
٢١٤	النسفي: عمر بن محمد: أبو حفص: نجم الدين
٩٨	النقاش: محمد بن الحسن بن محمد: أبو بكر
٤٦٦	نوح بن مصطفى: الرومي: القونوي

الاسم

الصحيفة

- نور الدين: علي بن سلطان محمد: الملا: الهروي: المكي: القاري ٤٧٨-٤٦٩-٧٥
- الهروي: علي بن سلطان محمد: الملا: المكي: نور الدين: القاري ٤٧٨-٤٦٩-٧٥
- أبو الرجاءة: عبد الرحمن بن عيسى بن مرشد: العمري: المرشدي ٤٧٣
- الوفائي: حسن بن عمار بن علي: أبو الإخلاص: الشرنبلالي: المصري ٤٠٠
- أبو اليمن: عبد الصمد بن عبد الوهاب بن الحسن: ابن عساكر: الدمشقي ١٥٤

فهرس الكتب المترجمة

الصحيفة

الكتاب

١٥٤ إتحاف الزائر وإطراف المقيم للسائر: لابن عساكر
٤٦٦ أشرف المسالك في المناسك: للقونوي
٧٥ الاصطناع في الاضطباع: للقاري
٤٧٩ الإيضاح: للنووي
١٨٦ بديعة الهدى لما استيسر من الهدى: للشربلالي
١٢ بغية السالك الناسك: للعمري
١٧٠ بلغة المحتاج لمعرفة مناسك الحاج: مختصر مناسك العمادي: للميني
٤٠٠ بلوغ الأرب لذوي القرب: للشربلالي
٤٦٨ تحفة الأبرار في مشارف الأنوار: للصغاني
٤٧٣ التذكرة في الفتاوى: لأبي الرجاء المرشدي
٢١٤ التيسير في التفسير: للنسفي
٩٩ الجامع اللطيف في فضل مكة وأهلها وبناء البيت الشريف: لابن ظهيرة
٤٧٩ حاشية على إيضاح النووي: لابن حجر
٢٢٣ داعي منار البيان الجامع للنسكين بالقران: لابن أمير حاج
٣٠٤ ديوان العرب وميدان الأدب: لابن الدهان
٤٦٩ الذخيرة الكثيرة في رجاء مغفرة الكبيرة: لملا علي القاري
٤٧٨ رد ابن تيمية: للسبكي
٤٠٦ رفع الضرورة عن حج الضرورة: للنبلسي
٤٦٩ شرح مصابيح السنة = الكاشف عن حقائق السنن: للطبي
١٢ شرح المناسك: للعمري
١٥٣ شفاء الغرام بأخبار البلد الحرام: للسيد الفاسي
١٠ عدة الناسك في عدة من المناسك: للقهستاني

الصحيفة

الكتاب

٨٨	فتاوى الكازروني.....
٩	فتح مسالك الرمز في شرح مناسك الكنز: للمرشدي
٣١٠	الفوائد الظهيرية: لظهير الدين البخاري
١٠١	القرى لقاصد أم القرى: للطبري
٤٦٩	الكاشف عن حقائق السنن: شرح مصابيح السنة: للطبيي
٣٩٨	الكفاية في مسائل الخلاف: للعبدري
٤٦٤	محاضرة الأبرار ومسامرة الأخيار: لابن عربي
١٧٠	مختصر مناسك العمادي = بُلغة المحتاج لمعرفة مناسك الحاج: للميني
٩٤	المسالك في علم المناسك: لابن جماعة
٤٦٩	مصابيح السنة: للبغوي
٤٧٦	معين المفتي على جواب المستفتي: للتمرتاشي
٣٩٤	مناسك السروجي: لزين الدين السروجي
٩٨	مناسك النقاش: لأبي بكر النقاش
١٢	المناسك: لمنلا علي القاري
١٠٤	منسك الشهاوي
٧٧	منسك ابن العجمي
٩٤	منسك الفارسي: لعلاء الدين الفارسي
٩٦	نخبة الأفكار على الدر المختار شرح تنوير الأبصار: لمحمد بن عبد القادر زاده
١٤٠	اليواقيت في أحكام المواقيت: للصنهاجي

فهرس الموضوعات

الصحيفة

الموضوع

فصل في الإحرام

٣	فصل في الإحرام
١٩	تنبيه: يستحب أن يرفع صوته بالتلبية ثم يخفضه
٢٢	مطلب فيما يصير به محرماً
٢٨	مطلب: مَنْ حَجَّ فلم يَرْفُث إلخ، أي: من وقت الإحرام
٢٩	مطلب فيما يحرم بالإحرام وما لا يحرم
٣١	تنمية: الإعانة على صيد البرِّ في حُكْم الدَّلالة عليه
٤٦	مطلب في حديث: (أفضل الحجِّ العَجُّ والشَّجُّ)
٤٦	مطلب في دخول مكة
٤٨	تنبيه: لا يرفع يديه عند رؤية البيت
٥٥	مطلب في طواف القدوم
٦٠	تنبيه: هل الشاذروان من البيت؟
٦٢	تنبيه: لو شكَّ في عدد الأشواط في طواف الركن أعاده
٦٤	تنبيه: حُكْم الفصل بين أشواط الطواف
٦٥	تنبيه: على ما قال ﷺ بين الرُّكنين
٧٤	مطلب في السَّعْي بين الصَّفا والمروة
٧٥	تنبيه: يُلَبِّي في السَّعْي الحاجُّ لا المُعْتَمِر
٧٩	مطلب في عدم منع المارِّ بين يدي المصلِّي عند الكعبة
٨٢	مطلب: الصلاة أفضل من الطَّواف، وهو أفضل من العُمْرة
٨٢	مطلب في دخول البيت الشريف
٨٥	مطلب في الرُّواح إلى عَرَقات
٨٨	تنبيه: هل يترك التشريق بين الظهر والعصر في عَرَفة؟
٨٩	مطلب في شروط الجَمْع بين الصَّلَاتَيْن بعَرَفة

الصحيفة

الموضوع

- ٨٩ تنبيه: اقتصر من الشروط على الإمام والإحرام إلخ
- ٩٧ مطلب: الثناء على الكريم دعاء
- ٩٧ مطلب في إجابة الدعاء
- ١٠٠ مطلب في الدَّفْع من عَرَقات
- ١٠٨ مطلب في المُفَاضَلَة بين ليلة العيد، وليلة الجمعة، وعَشْر ذِي الْحِجَّة وعَشْر رمضان
- ١١٠ تنبيه: أفضل الأيام يوم عَرَفَة إذا وافق يوم جُمُعَة
- ١١١ مطلب في الوقوف بِمُزْدَلِفَة
- ١١٤ مطلب في رَمِي جَمْرَة الْعَقَبَة
- ١١٩ تنبيه: لا يشترط المُوَالَاة بين الرَّمِيَّات بل يُسَنُّ
- ١٢٨ تنبيه: الْمُخَصَّر لا حَلَقَ عليه
- ١٢٨ تنبيه: هل تُنْدَب البداءة بيمين الخالق أو المخلوق؟
- ١٣١ مطلب: طواف الزيارة
- ١٣٢ تنبيه: يفعل الرَّمْل والسَّعْي في طواف الصَّدْر لو لم يفعلهُما في طواف القُدُوم وطواف الزيارة..
- ١٣٣ تنبيه: الأفضل تأخير السَّعْي إلى ما بعد طواف الإفاضة إلخ
- ١٣٥ تنبيه: إن أُخِّرَ الحَلَقَ عن أيام النُّحْر لَزِمَهُ دَمٌ عند أبي حنيفة
- ١٣٧ تنبيه: لو هَمَّ الرَّاكِبُ على القُفُول ولم تطهر الحائضُ فاستفتت هل تطوف أم لا؟
- ١٣٧ مطلب في حُكْم صلاة العيد والجمعة في منى
- ١٣٩ مطلب في رَمِي الجَمَرَات الثلاث
- ١٤٨ مطلب في طواف الصَّدْر
- ١٥٣ مطلب في حُكْم المُجَاوَرَة بمكة والمدينة
- ١٥٣ مطلب في مُضَاعَفَة الصلاة بمكة
- ١٦٧ تنبيه: على عدم صحّة ما ذكر ابنُ الكمال في شرح "الهداية" إلخ
- ١٦٧ تنبيه: لو حاضت قبل الإحرام اغتسلت وأحرمت إلخ

الموضوع الصحيفة

باب القرآن

باب القرآن ١٦٨

تنبيه: اختار العلامة العِمَادِيُّ التَّمَتُّعَ ١٧٠

تنبيه: يضطبع ويرمل في طواف القدوم إلخ ١٧٩

باب التَّمَتُّع

باب التَّمَتُّع ١٨٨

تنبيه: شرائط التَّمَتُّع أحد عشر ١٨٩

تنبيه: يفعل المتمتع ما يفعله الحلال إلخ ١٩٤

باب الجنائيات

باب الجنائيات ٢١٠

تنبيه: الكفَّارات كُلُّها واجبة على التراخي إلخ ٢١٣

تنبيه: فيما لو ترك شيئاً من الواجبات بعذر إلخ ٢١٥

تنبيه: لو جُعِلَ الطَّيِّبُ في الطَّعَامِ بماذا تُعْتَبَرُ الْعَلْبَةُ؟ ٢٢٣

تنبيه: لو أحرم بُسُّكُ وهو لا بسُ الْمَخِيطِ إلخ ٢٢٦

تنبيه: ذِكْرُ الْحَلْقِ في الْإِبْطَيْنِ إِمَاءٌ إلى جَوَازِهِ وَالسُّنَّةُ التَّثْفُ ٢٣٢

تنبيه: من فروع الإعادة ما ذكره في "اللُّبَاب" إلخ ٢٣٦

تنبيه: الواجب أحدُ شَيْئَيْنِ: إمَّا الشَّاةُ أو الإعادة إلخ ٢٣٧

تنبيه: لم يُصَرَّحْ بِمُحْكَمِ طَوَافِ الْقُدُومِ لو شَرَعَ فيه وترك أكثره أو أقله ٢٤٤

تنبيه: أطلق في التَّحْقِيلِ اللَّمْسَ فَعَمَّ ما لو صدرا في أَجْنَبِيَّةٍ إلخ ٢٤٨

تنبيه: كل صدقة تجب في الطواف فهي لكل شوط نصف صاع إلخ ٢٥٥

تنبيه: تقدَّم في كتاب الصلاة أنَّ الإعادة فعل مثل الواجب إلخ ٢٦٧

تنبيه: الظاهر أن ماء البحر لو وجد في أرض الحرم يحل صيده إلخ ٢٧١

تنبيه الدال الحلال لا شيء عليه إلا الإثم ٢٧٢

تنبيه: عن بعض أصحابنا: من وجد طعام الغير لا تباح له الميتة ٢٧٦

مطلب: لا يجب الضمان بكسر آلات اللهو ٣١٩

الموضوع الصفحة

٣٢٩ تنبيه: لو وهب محرم لمحرم صيداً فأكله إلخ.

٣٦٣ تنبيه: أهل مكة وغيرهم قد يعتمرون قبل أن يسعوا لحجهم.

باب الإحصار

٣٦٥ باب الإحصار.

٣٦٧ تنبيه: مما يحصل به الإحصار العدة.

٣٧٤ تنبيه: إذا قضى الحج والعمرة قضاها بقران أو أفراد.

٣٧٦ تنبيه: لا يتصور في حق المعتمر فقط عدم إدراك العمرة.

٣٧٦ مطلب: كافي الحاكم جمع كلام محمد في كتبه الستة كتب ظاهر الرواية.

٣٧٨ تنبيه: أسقط المصنف من هنا باب الفوات إلخ.

باب الحج عن الغير

٣٧٩ باب الحج عن الغير.

٣٧٩ مطلب في دخول "أل" على "غير".

٣٨٠ مطلب في إهداء ثواب الأعمال للغير.

٣٨٢ مطلب: فيمن أخذ في عباداته شيئاً من الدنيا.

٣٨٧ مطلب في الفرق بين العبادة والقربة والطاعة.

٣٩٠ تنبيه: محل وجوب الإحجاج على العاجز إذا قدر عليه ثم عجز إلخ.

٣٩٥ مطلب: شروط الحج عن الغير عشرون.

٣٩٨ مطلب في الاستئجار على الحج.

٤٠١ تنبيه: لو أوصى أن يحج عنه بألف من ماله إلخ.

٤٠٤ مطلب في حج الصرورة.

٤٠٦ تنبيه: هل يجب الحج على الصرورة الفقير بدخول مكة؟

٤٠٩ مطلب: العمل على القياس دون الاستحسان هنا.

٤٢١ تنبيه: من أهل بحجة عن شخصين فإن أمراه بالحج إلخ.

٤٣٦ تنبيه: أوصى لرجل بألف وللمساكين بألف إلخ.

باب الهدي

٤٣٧	باب الهدي.....
٤٥٧	تنمة فيما يتعلّق باعتبار اختلاف المطالع في الحجّ.....
٤٥٩	تنبيه: صريح كلامهم هنا أنّ الحجّ ماشياً أفضل منه راكباً.....
٤٦٣	مطلب في تفضيل الحجّ على الصدقة.....
٤٦٥	مطلب في فضل وقفة الجمعة.....
٤٦٦	مطلب في الحجّ الأكبر.....
٤٦٧	مطلب في تكفير الحجّ الكبائر.....
٤٧٢	مطلب في دخول البيت.....
٤٧٣	مطلب في استعمال كسوة الكعبة.....
٤٧٤	مطلب فيمن جنّى في غير الحرم ثم التجأ إليه.....
٤٧٥	مطلب في كراهية الاستنجاء بماء زمزم.....
٤٧٦	تنبيه: لا بأس بإخراج التراب والأحجار التي في الحرم إذا كان قدراً يسيراً للتبرّك.....
٤٧٧	مطلب في تفضيل مكّة على المدينة.....
٤٧٧	مطلب في تفضيل قبره ﷺ.....
٤٨١	مطلب في المجاورة بالمدينة المشرفة ومكّة المكرمة.....

الملحقات

أولاً: الاستدراكات: الصحيفة

- ٥٠٧ - الاستدراكات على العلامة ابن عابدين رحمه الله
- ٥١٣ - الاستدراكات على المطبوعة البولاقية
- ٥١٧ - الاستدراكات على المطبوعة الميمنية

ثانياً: الفهارس العامة: الصحيفة

- ٥١٩ - فهرس الآيات القرآنية
- ٥٣٥ - فهرس الأحاديث والآثار
- ٥٨٥ - فهرس الأعلام
- ٦٦٥ - فهرس الكتب

ثالثاً: مصادر التحقيق: الصحيفة

- ٧٠١ - المصادر المخطوطة
- ٧٠٣ - المصادر المطبوعة

❖ الاستدراكات على العلامة ابن عابدين رحمه الله تعالى

التسلسل	الجزء	الصحيفة	الهامش
١	الأول	٩	(١)
٢	الأول	١٨	(١)
٣	الأول	٤٣	(٥)
٤	الأول	١٠٨	(٤)
٥	الأول	١٢٨	(٢)
٦	الأول	١٤٣	(٥)
٧	الأول	١٤٤	(٦)
٨	الأول	١٤٦	(٢)
٩	الأول	١٦٧	(٢)
١٠	الأول	١٦٩	(١)
١١	الأول	٢١٤	(١)
١٢	الأول	٢١٦	(٤)
١٣	الأول	٢١٨	(٦)
١٤	الأول	٢٢٦	(١)
١٥	الأول	٢٢٧	(١)
١٦	الأول	٢٢٩	(٢)
١٧	الأول	٢٣٠	(٥)
١٨	الأول	٢٣٤	(٤)
١٩	الأول	٢٥٦	(١)
التسلسل	الجزء	الصحيفة	الهامش
٢٠	الأول	٢٧٧	(٤)
٢١	الأول	٢٨٢	(٣)
٢٢	الأول	٣٢٣	(٣)
٢٣	الأول	٣٣٠	(٧)
٢٤	الأول	٣٥٦	(٧)
٢٥	الأول	٣٧٥	(٨)
٢٦	الأول	٣٨٠	(٥)
٢٧	الأول	٣٨٣	(١)
٢٨	الأول	٣٨٣	(٧)
٢٩	الأول	٣٩٨	(٦)
٣٠	الأول	٤٠٥	(١)
٣١	الأول	٤١٩	(٤)
٣٢	الأول	٤٢٨	(٢)
٣٣	الأول	٤٤٣	(١)
٣٤	الأول	٤٧١	(٦)
٣٥	الأول	٤٧٢	(١)
٣٦	الأول	٤٧٣	(٧)
٣٧	الأول	٤٧٧	(٧)
٣٨	الأول	٤٨٨	(٤)

* سبقت الإشارة - في مقدمة هذا الكتاب عند الحديث على توثيق النصوص - إلى أن العلامة ابن عابدين رحمه الله كان يتمتع بأمانة علمية بالغة وحق كبير في نقله عن كتب المذهب، أو في تقريره للمسائل العلمية، ولكن الله تعالى أبى العصمة إلا لكتابه، فكان ثمة استدراكات أشرنا إلى مواضعها في الجداول الآتية، نضعها بين أيدي أهل العلم والفقهاء للمدارسة والبحث والاطلاع، شاكرين لكل من يتقدم إلينا بتسديد مبني على دليل وتعليل، والله الموفق للصواب.

التسلسل	الجزء	الصحيفة	الهامش
٣٩	الأول	٥٣٩	(٤)
٤٠	الأول	٥٤٧	(٣)
٤١	الأول	٥٤٨	(٨)
٤٢	الأول	٥٥٦	(١)
٤٣	الأول	٥٧١	(٤)
٤٤	الأول	٥٨٧	(١)
٤٥	الأول	٥٨٧	(٢)
٤٦	الأول	٦٢٠	(٥)
٤٧	الأول	٦٣٣	(٥)
٤٨	الثاني	١٩	(٥)
٤٩	الثاني	٢٩	(١)
٥٠	الثاني	٣١	(١)
٥١	الثاني	٤٨	(٢)
٥٢	الثاني	٥٢	(١)
٥٣	الثاني	٦٤	(٧)
٥٤	الثاني	٨٥	(٤)
٥٥	الثاني	٩٦	(٥)
٥٦	الثاني	١١٦	(٤)
٥٧	الثاني	١١٦	(٥)
٥٨	الثاني	١٤١	(٣)
٥٩	الثاني	١٤٣	(٣)
٦٠	الثاني	١٤٣	(٤)
٦١	الثاني	١٤٦	(٣)
٦٢	الثاني	١٤٨	(٣)
٦٣	الثاني	١٤٨	(٦)
٦٤	الثاني	١٧٩	(٧)
٦٥	الثاني	١٩٢	(١)
٦٦	الثاني	٢٠٦	(١)
٦٧	الثاني	٢٢١	(٣)
٦٨	الثاني	٢٤١	(٢)
٦٩	الثاني	٣٣٨	(٥)
٧٠	الثاني	٣٤٥	(٢)
٧١	الثاني	٣٦٠	(٨)
٧٢	الثاني	٤٠٧	(٥)
٧٣	الثاني	٤٤٧	(٣)
٧٤	الثاني	٤٥٤	(٥)
٧٥	الثاني	٤٥٦	(١)
٧٦	الثاني	٤٧٠	(٣)
٧٧	الثاني	٤٧٣	(١)
٧٨	الثاني	٤٨١	(٦)
٧٩	الثاني	٤٨٢	(٦)
٨٠	الثاني	٤٨٥	(٢)
٨١	الثاني	٥٢٥	(١)
٨٢	الثاني	٥٤٩	(٤)
٨٣	الثاني	٥٦٤	(٣)
٨٤	الثاني	٥٧٩	(٤)
٨٥	الثاني	٥٨١	(٦)
٨٦	الثاني	٥٨٧	(٩)
٨٧	الثاني	٥٩٠	(١)
٨٨	الثاني	٥٩٦	(٨)

التسلسل	الجزء	الصحيفة	الهامش
١١٣	الثالث	٣٨١	(١)
١١٤	الثالث	٤١٢	(١)
١١٥	الثالث	٤٦٣	(٥)
١١٦	الثالث	٤٦٨	(٦)
١١٧	الثالث	٥٩٨	(٥)
١١٨	الرابع	٦	(٦)
١١٩	الرابع	٨	(١)
١٢٠	الرابع	٣٥	(٦)
١٢١	الرابع	٩٨	(١)
١٢٢	الرابع	١١٥	(٣)
١٢٣	الرابع	١٢٥	(١)
١٢٤	الرابع	١٣٣	(٣)
١٢٥	الرابع	١٥٥	(٦)
١٢٦	الرابع	١٥٦	(٢)
١٢٧	الرابع	١٧٨	(٣)
١٢٨	الرابع	٢٢١	(٣)
١٢٩	الرابع	٢٢٩	(٥)
١٣٠	الرابع	٢٤٠	(٩)
١٣١	الرابع	٢٤٨	(٨)
١٣٢	الرابع	٢٩٥	(٢)
١٣٣	الرابع	٣٠١	(٣)
١٣٤	الرابع	٣١٩	(٦)
١٣٥	الرابع	٣٦٨	(٤)
١٣٦	الرابع	٣٧٥	(٦)

التسلسل	الجزء	الصحيفة	الهامش
٨٩	الثاني	٦٠٥	(٣)
٩٠	الثاني	٦١٤	(٦)
٩١	الثاني	٦١٦	(٦)
٩٢	الثاني	٦٢٥	(٨)
٩٣	الثاني	٦٣٣	(٣)
٩٤	الثالث	٣٦	(٣)
٩٥	الثالث	٥٦	(٤)
٩٦	الثالث	٥٨	(٢)
٩٧	الثالث	٦١	(١)
٩٨	الثالث	٧٧	(٥)
٩٩	الثالث	١٠٤	(٢)
١٠٠	الثالث	١٠٥	(١)
١٠١	الثالث	١٠٨	(٤)
١٠٢	الثالث	١٥٠	(٣)
١٠٣	الثالث	١٦١	(٣)
١٠٤	الثالث	١٦٦	(٥)
١٠٥	الثالث	٢٢٥	(٤)
١٠٦	الثالث	٢٣٤	(٥)
١٠٧	الثالث	٢٧٠	(٥)
١٠٨	الثالث	٣٣٨	(٢)
١٠٩	الثالث	٣٣٩	(٦)
١١٠	الثالث	٣٤٠	(٤)
١١١	الثالث	٣٥١	(٢)
١١٢	الثالث	٣٦٠	(٥)

التسلسل	الجزء	الصحيفة	الهامش
١٦١	الخامس	٣٢١	(٩)
١٦٢	الخامس	٣٢٥	(٧)
١٦٣	الخامس	٣٣٩	(٢)
١٦٤	الخامس	٣٤٩	(٣)
١٦٥	الخامس	٣٦٣	(٦)
١٦٦	الخامس	٣٦٥	(٩)
١٦٧	الخامس	٣٩٦	(١٠)
١٦٨	الخامس	٤٨٩	(٣)
١٦٩	الخامس	٥١١	(٥)
١٧٠	الخامس	٥٢٢	(٥)
١٧١	الخامس	٦٠٠	(١)
١٧٢	السادس	٢٦	(٢)
١٧٣	السادس	٥٣	(٤)
١٧٤	السادس	٦٤	(٧)
١٧٥	السادس	٨٠	(٢)
١٧٦	السادس	١٣٥	(٣)
١٧٧	السادس	١٤٢	(١)
١٧٨	السادس	١٥٤	(٦)
١٧٩	السادس	١٩٤	(٢)
١٨٠	السادس	٢٣٧	(٣)
١٨١	السادس	٢٧٣	(١)
١٨٢	السادس	٣٣٨	(٤)
١٨٣	السادس	٣٦٧	(٢)
١٨٤	السادس	٤٠٨	(٤)

التسلسل	الجزء	الصحيفة	الهامش
١٣٧	الرابع	٣٧٥	(٧)
١٣٨	الرابع	٣٩١	(٢)
١٣٩	الرابع	٤٠٩	(١)
١٤٠	الرابع	٤٣٨	(٩)
١٤١	الرابع	٤٥٨	(٧)
١٤٢	الرابع	٤٦٤	(٣)
١٤٣	الرابع	٤٦٤	(٥)
١٤٤	الرابع	٥٤١	(٦)
١٤٥	الرابع	٥٤٦	(٤)
١٤٦	الرابع	٥٨٤	(٤)
١٤٧	الرابع	٥٩٣	(٢)
١٤٨	الرابع	٦١٨	(٥)
١٤٩	الرابع	٦٤٧	(٢)
١٥٠	الخامس	٧٠	(٣)
١٥١	الخامس	٧٠	(٤)
١٥٢	الخامس	٩٦	(٥)
١٥٣	الخامس	١٨٨	(٢)
١٥٤	الخامس	١٨٩	(٢)
١٥٥	الخامس	١٩٧	(٢)
١٥٦	الخامس	٢٠٩	(٢)
١٥٧	الخامس	٢١٣	(١)
١٥٨	الخامس	٢٤٠	(٥)
١٥٩	الخامس	٢٥٦	(٤)
١٦٠	الخامس	٣١٥	(٦)

التسلسل	الجزء	الصحيفة	الهامش
١٩٥	السابع	١٤٦	(٥)
١٩٦	السابع	١٥٤	(٢)
١٩٧	السابع	٢١٣	(٢)
١٩٨	السابع	٢٢٨	(٨)
١٩٩	السابع	٢٥٤	(٥)
٢٠٠	السابع	٢٩٧	(٣)
٢٠١	السابع	٣٠٠	(٤)
٢٠٢	السابع	٣٠١	(٣)
٢٠٣	السابع	٣٦٥	(١)
٢٠٤	السابع	٤٠٩	(٣)

التسلسل	الجزء	الصحيفة	الهامش
١٨٥	السادس	٤٣٣	(٤)
١٨٦	السادس	٤٧٠	(٤)
١٨٧	السادس	٤٨٣	(٤)
١٨٨	السادس	٤٨٦	(٧)
١٨٩	السابع	١٥	(٤)
١٩٠	السابع	٢٦	(٣)
١٩١	السابع	١١٤	(٣)
١٩٢	السابع	١٣٤	(٣)
١٩٣	السابع	١٤٠	(١)
١٩٤	السابع	١٤٤	(٤)

الاستدراكات على المطبوعة البولاقية

التسلسل	الجزء	الصحيفة	الهامش
٢٢	الثاني	١١	(١)
٢٣	الثاني	٢٢٠	(٤)
٢٤	الثاني	٣٥٨	(٤)
٢٥	الثاني	٣٨٦	(٦)
٢٦	الثاني	٤٥٠	(٧)
٢٧	الثاني	٥١١	(١)
٢٨	الثاني	٥٣٠	(١)
٢٩	الثاني	٥٤٤	(٩)
٣٠	الثالث	٩٣	(١)
٣١	الثالث	١٧٧	(٥)
٣٢	الثالث	١٧٨	(٤)
٣٣	الثالث	٢٣٢	(٤)
٣٤	الثالث	٢٣٤	(٤)
٣٥	الثالث	٢٤٩	(٦)
٣٦	الثالث	٢٥٧	(٨)
٣٧	الثالث	٢٦٤	(١)
٣٨	الثالث	٢٨٦	(١)
٣٩	الثالث	٢٩٣	(١)
٤٠	الثالث	٣١٢	(١)
٤١	الثالث	٣٤٩	(٢)
٤٢	الثالث	٤٠١	(٢)

التسلسل	الجزء	الصحيفة	الهامش
١	الأول	٨	(١)
٢	الأول	١٥	(١)
٣	الأول	٤٩	(١)
٤	الأول	٥٠	(١)
٥	الأول	٦٤	(١)
٦	الأول	٩٠	(٢)
٧	الأول	٩٤	(١)
٨	الأول	١٢٦	(٥)
٩	الأول	١٥٦	(٢)
١٠	الأول	١٥٨	(٢)
١١	الأول	٢٤٧	(٤)
١٢	الأول	٢٦٣	(٣)
١٣	الأول	٣١١	(١)
١٤	الأول	٣٥٠	(٦)
١٥	الأول	٣٥٩	(٦)
١٦	الأول	٤٢٤	(١)
١٧	الأول	٤٦٦	(٧)
١٨	الأول	٤٩٥	(٤)
١٩	الأول	٥٤٧	(١)
٢٠	الأول	٦٦٩	(٦)
٢١	الثاني	٨	(١)

التسلسل	الجزء	الصحيفة	الهامش
٦٦	الخامس	٨٥	(٤)
٦٧	الخامس	١٣٤	(٢)
٦٨	الخامس	١٩٠	(٢)
٦٩	الخامس	٢٥٢	(١)
٧٠	الخامس	٢٨٦	(٣)
٧١	الخامس	٣٤٠	(١)
٧٢	الخامس	٣٧٣	(٦)
٧٣	الخامس	٤٠١	(٤)
٧٤	الخامس	٤٨١	(١)
٧٥	الخامس	٤٩١	(١)
٧٦	الخامس	٥٠٤	(١)
٧٧	السادس	٣٨	(١)
٧٨	السادس	٢١٢	(٦)
٧٩	السادس	٢٢٥	(١)
٨٠	السادس	٣٢٣	(٢)
٨١	السادس	٤٦٥	(١)
٨٢	السادس	٥١٨	(٤)
٨٣	السابع	٩٠	(٦)
٨٤	السابع	٩٩	(٢)
٨٥	السابع	١٢٨	(٥)
٨٦	السابع	١٤٦	(٣)
٨٧	السابع	١٨٥	(١)
٨٨	السابع	١٨٦	(٢)

التسلسل	الجزء	الصحيفة	الهامش
٤٣	الثالث	٤٢١	(٩)
٤٤	الثالث	٤٦٦	(١)
٤٥	الثالث	٥٠٣	(٥)
٤٦	الثالث	٦١٩	(٦)
٤٧	الرابع	٣٠	(٢)
٤٨	الرابع	٧٠	(٣)
٤٩	الرابع	٧٧	(٢)
٥٠	الرابع	١١٠	(٣)
٥١	الرابع	١٢٣	(١)
٥٢	الرابع	٢٦٧	(١)
٥٣	الرابع	٢٧٩	(٢)
٥٤	الرابع	٢٨٤	(١)
٥٥	الرابع	٣٠٩	(٢)
٥٦	الرابع	٤٠١	(١)
٥٧	الرابع	٤٤٩	(١)
٥٨	الرابع	٤٥٦	(١)
٥٩	الرابع	٥١٣	(٢)
٦٠	الرابع	٥٣٤	(٢)
٦١	الرابع	٥٧٧	(٣)
٦٢	الرابع	٥٩٧	(٢)
٦٣	الرابع	٦٢٥	(٣)
٦٤	الرابع	٦٥٠	(٣)
٦٥	الخامس	٤٤	(٣)

التسلسل	الجزء	الصحيفة	الهامش
٩٦	السابع	٢٨٤	(٧)
٩٧	السابع	٢٨٩	(٦)
٩٨	السابع	٣٠٠	(٥)
٩٩	السابع	٣٢٥	(٤)
١٠٠	السابع	٣٣٢	(١)
١٠١	السابع	٣٣٦	(١)
١٠٢	السابع	٤٢٦	(٣)

التسلسل	الجزء	الصحيفة	الهامش
٨٩	السابع	١٩٨	(٢)
٩٠	السابع	٢١٩	(٧)
٩١	السابع	٢٢٠	(٩)
٩٢	السابع	٢٣٠	(٦)
٩٣	السابع	٢٣٢	(١١)
٩٤	السابع	٢٣٧	(٥)
٩٥	السابع	٢٤٢	(٢)

الاستدراكات على المطبوعة اليمينية

التسلسل	الجزء	الصحيفة	الهامش
١	الأول	٨	(١)
٢	الأول	١٥	(١)
٣	الأول	٤٩	(١)
٤	الأول	٥٠	(١)
٥	الأول	٥٤	(٢)
٦	الأول	٦٤	(١)
٧	الأول	٩٤	(١)
٨	الأول	١٢٦	(٥)
٩	الأول	١٥٨	(٢)
١٠	الأول	٢٤٧	(٤)
١١	الأول	٢٦٣	(٣)
١٢	الأول	٣٦٨	(٧)
١٣	الأول	٤٢٤	(١)
١٤	الأول	٤٤٧	(١)
١٥	الأول	٤٦٦	(٧)
١٦	الأول	٤٩٥	(٤)
١٧	الأول	٥٤٧	(١)
١٨	الأول	٥٩٥	(٤)
١٩	الأول	٦٦٨	(٢)
٢٠	الأول	٦٩٥	(١)
٢١	الثاني	٤	(٢)
٢٢	الثاني	١٠٩	(١)
٢٣	الثاني	١٧٧	(٣)
التسلسل	الجزء	الصحيفة	الهامش
٢٤	الثاني	٣٥٨	(٤)
٢٥	الثاني	٤٢٣	(٢)
٢٦	الثاني	٤٥٠	(٧)
٢٧	الثاني	٥٠١	(٤)
٢٨	الثاني	٥١٥	(٥)
٢٩	الثاني	٥٣٣	(٢)
٣٠	الثاني	٥٣٩	(١)
٣١	الثالث	١٤٨	(١)
٣٢	الثالث	١٧٧	(٥)
٣٣	الثالث	٢٣٤	(٤)
٣٤	الثالث	٢٤٩	(٦)
٣٥	الثالث	٢٥٧	(٨)
٣٦	الثالث	٤١٠	(٤)
٣٧	الثالث	٤٢١	(٩)
٣٨	الثالث	٤٤٧	(٢)
٣٩	الثالث	٤٦٦	(١)
٤٠	الثالث	٥٠٣	(٥)
٤١	الثالث	٥٥٥	(٥)
٤٢	الرابع	١١٠	(٣)
٤٣	الرابع	١٢٤	(٤)
٤٤	الرابع	٢٦٧	(١)
٤٥	الرابع	٢٨٤	(١)
٤٦	الرابع	٣٠٩	(٢)

التسلسل	الجزء	الصحيفة	الهامش
٦٢	السادس	١٣٢	(٥)
٦٣	السادس	٢١٨	(١)
٦٤	السادس	٤١٦	(٤)
٦٥	السابع	١٢٨	(٥)
٦٦	السابع	١٨٣	(٢)
٦٧	السابع	١٨٦	(٢)
٦٨	السابع	١٩٨	(٢)
٦٩	السابع	٢٢٠	(٩)
٧٠	السابع	٢٣٠	(٦)
٧١	السابع	٢٣٢	(١١)
٧٢	السابع	٢٣٧	(٥)
٧٣	السابع	٢٨٤	(٧)
٧٤	السابع	٣٢٥	(٤)
٧٥	السابع	٤٧٨	(٥)

التسلسل	الجزء	الصحيفة	الهامش
٤٧	الرابع	٤٣٧	(٢)
٤٨	الرابع	٤٨٨	(٥)
٤٩	الرابع	٤٩٥	(٤)
٥٠	الرابع	٥٣٤	(٢)
٥١	الرابع	٥٩٧	(٢)
٥٢	الرابع	٦١٨	(٦)
٥٣	الخامس	٨٥	(٤)
٥٤	الخامس	٣١٠	(٢)
٥٥	الخامس	٣٢٥	(٨)
٥٦	الخامس	٣٣٢	(٦)
٥٧	الخامس	٣٧٣	(٦)
٥٨	الخامس	٤٠١	(٤)
٥٩	الخامس	٤٨١	(١)
٦٠	الخامس	٥٠٤	(١)
٦١	السادس	٣٨	(١)

الفهرس العام للآيات القرآنية

الآية	رقمها	السورة	الجزء والصحيفة
أَنْعَمْتَ	٧	الفاتحة	٣١٧/٣
وَلَا الضَّالِّينَ	٧	الفاتحة	٣٠٤-٢٤١/٣
الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ وَيُقِيمُونَ الصَّلَاةَ	٣	البقرة	٢٦٠/١
أَتَجْعَلُ فِيهَا مَنْ يُفْسِدُ فِيهَا	٣٠	البقرة	٧٥/١
يَأْتِيهَا النَّاسُ	٢١	البقرة	٣٨٢/٣
وَعَلَّمَ آدَمَ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا	٣١	البقرة	٣٩٨/٣
وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ	٤٣	البقرة	٤١٤/٥
وَأَتُوا الزَّكَاةَ	٤٣	البقرة	٤٤٩ - ٤١٤/٥
أَزْكُوا مَعَ الزَّكَاةِ	٤٣	البقرة	٤٩٨/٣
وَأَنَّهَا الْكَبِيرَةُ إِلَّا عَلَى الْخَاشِعِينَ	٤٥	البقرة	٤٤٠/٦
وَلَا يَكْرَهُوا بَيْنَكَ ذَلِكَ	٦٨	البقرة	٤٩٧/٦
عَوَانُ بَيْنَكَ ذَلِكَ	٦٨	البقرة	٢٠٧/٣
فَأَيُّهَا تَوَلَّوْا فَنُجِّهِكُمْ وَجْهَ اللَّهِ	١١٥	البقرة	١٢١/٣
رَبَّنَا وَاجْعَلْنَا مُسْلِمِينَ لَكَ	١٢٨	البقرة	٣٧٨/٣
عَلَيْهِمْ لَقْنَهُ اللَّهُ وَالْمَلَكُ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ	١٦١	البقرة	٤٠٨/٣
فَمَنْ أَعْتَدَى بَعْدَ ذَلِكَ فَلَهُ عَذَابٌ أَلِيمٌ	١٧٨	البقرة	٢١٤/٧
وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ	١٧٩	البقرة	٥٦/١
كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ	١٨٣	البقرة	٣٨٠/٣
فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ	١٨٤	البقرة	٣٥٤/٦ - ١١/١
وَأَنْ تَصُومُوا	١٨٤	البقرة	٣٥٥/٦
فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ	١٨٥	البقرة	٢٢٧/٦

الآية	رقمها	السورة	الجزء والصحيفة
وَلِتُكْمِلُوا الْعِدَّةَ وَلِتُكَبِّرُوا اللَّهَ عَلَىٰ مَا هَدٰكُمْ	١٨٥	البقرة	١١٥/٥ - ٢٥٤
أَحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ الصِّيَامِ الرَّفَثُ إِلَىٰ نِسَائِكُمْ	١٨٧	البقرة	٢٩/٧
وَلَا تَبْشِرُوا بِهِ ۖ وَأَنْتُمْ عَاكِفُونَ فِي الْمَسَاجِدِ	١٨٧	البقرة	٤٤٢/٦
ثُمَّ آتُوا الصِّيَامَ إِلَى الْبَيْلِ	١٨٧	البقرة	١٢٠/٥
وَأْتُوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ	١٩٦	البقرة	٤٥٥/٦
وَأَتُوا الْحَجَّ	١٩٦	البقرة	٣٣٦/٧
فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَّرِيضًا أَوْ بِهِ أَذًى مِنْ رَأْسِهِ فَفِدْيَةٌ	١٩٦	البقرة	٢١٢، ٢١٢/٧
مِنْ صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسُكٍ			
فَمَنْ تَعَنَّ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ	١٩٦	البقرة	١٧٧/٧
فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ	١٩٦	البقرة	١١/١
وَسَبْعَةٍ إِذَا رَجَعْتُمْ	١٩٦	البقرة	١٨٤/٧
الْحَجِّ أَشْهُرٌ مَعْلُومَتٌ	١٩٧	البقرة	٥٠٩/٦
فَمَنْ تَعَجَّلَ فِي يَوْمَيْنِ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ	٢٠٣	البقرة	١٤٢/٧
﴿وَاذْكُرُوا اللَّهَ فِي أَيَّامٍ مَعْدُودَاتٍ﴾	٢٠٣	البقرة	١٤٢-١١٢/٥
دِينِكُمْ	٢١٧	البقرة	٣١٧/٣
وَلَعَبْدٌ مُؤْمِنٌ خَيْرٌ	٢٢١	البقرة	٥٩٩/١
حَتَّىٰ يَطْهَرَ	٢٢٣	البقرة	٢٧٨/٢
فَإِذَا بَلَغَ أَجْلُهُنَّ	٢٣٤	البقرة	٥٦٥/٢
فَنِصْفُ مَا فَرَضْتُمْ	٢٣٧	البقرة	١٣٥/٦
وَلَا تَيْمَمُوا الْخَيْثَ	٢٦٧	البقرة	٦٤/٢
وَلَا تَيْمَمُوا الْخَيْثَ مِنْهُ تَنْفِقُونَ	٢٧٦	البقرة	٢٢/٦

الآية	رقمها	السورة	الجزء والصحيفة
وَمَنْ يُؤْتَ الْحِكْمَةَ فَقَدْ أُوتِيَ خَيْرًا كَثِيرًا وَبِرِّي الصَّدَقْتُ	٢٦٩	البقرة	١٣١/١
مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ لَا تَأْخُذُهُ رَبِّنَا لَا تُؤْخِذُنَا إِنَّا تَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا	٢٧٦	البقرة	٤١٣/٥
وَاتَّقُوا اللَّهَ وَيُعَلِّمُكُمُ اللَّهُ فَإِنْ آمَنَ	٢٤٥	البقرة	١٣٢/٣
رَبَّنَا لَا تُؤْخِذْنَا	٢٥٥	البقرة	٤٥٢/٣
الْم ﴿١﴾ اللَّهُ	٢٨٠	البقرة	٢٨٦/٦
كَذَابٍ أَلْفِرْعَوْنَ	٢٨٢	البقرة	١٣٢/١
شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ	٢٨٣	البقرة	٣٠٣/٣
رَبِّ إِي وَضَعْتُهَا أُنْثَى	٢٨٦	البقرة	٤٠١-٢٤١/٣
فَنَادَتْهُ الْمَلَائِكَةُ وَهُوَ قَائِمٌ يُصَلِّي فِي الْمِحْرَابِ	٢-١	آل عمران	٥١٨/٢ ، ٢٧٠/١
وَسَيِّدًا وَحَصْبُورًا	١١	آل عمران	٤٦/١
ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ إِلَّا رَمْرًا	١٨	آل عمران	١٠٩/٤
وَأَسْجُدِي وَارْكَعِي	٣٦	آل عمران	١٤/١
﴿٢﴾ كُلُّ الطَّعَامِ كَانَ حِلالًا	٣٩	آل عمران	١٥٥/٤
وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ	٣٩	آل عمران	٨٤/١
فَأَمَّا الَّذِينَ أَسْوَدَتْ وُجُوهُهُمْ أَكْفَرْتُمْ	٤١	آل عمران	٤٤٥/٦
فَفِي رَحْمَةِ اللَّهِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ	٤٣	آل عمران	٥٥٧/٤
لَا تَسْخِذُوا بِطَانَةٍ مِنْ دُونِكُمْ	٩٣	آل عمران	٢٣٧/٢
	٩٧	آل عمران	٤٥٥/٦
	١٠٦	آل عمران	٣٨٤/٧
	١٠٧	آل عمران	١١٦/١
	١١٨	آل عمران	٥٨٠/٥

الآية	رقمها	السورة	الجزء والصحيفة
وَلَقَدْ نَصَرَكُمُ اللَّهُ بِبَدْرِ	١٢٣	آل عمران	١١٧/١
أَنِّي لَا أَضِيعُ عَمَلَ عَمِلٍ مِنْكُمْ	١٩٥	آل عمران	٣٩٥/٣
وَصَابِرُوا وَرَابِطُوا	٢٠٠	آل عمران	٥٧٠/١
وَلَيْسَتِ التَّوْبَةُ	١٨	النساء	١٨٦/٥
عَابِرِي سَبِيلِ	٤٣	النساء	٥٧١/١
إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ	٤٨	النساء	٤٠٣/٣
وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ	٤٨	النساء	٤٧١ - ٤٦٨/٧
أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ	٥٩	النساء	١٣٨/١
أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولَى الْأَمْرِ مِنْكُمْ	٥٩	النساء	٣٨٨/٧
فَأُولَئِكَ مَعَ الَّذِينَ أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ مِنَ النَّبِيِّينَ وَالصِّدِّيقِينَ	٦٩	النساء	١٧٠/١
أَفَلَا يَتَذَكَّرُونَ أَلَمْ يَكُنْ	٨٢	النساء	١١٥/٥
وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا	٨٢	النساء	٩٤/١
أَوْجَاءَ وَكُنْتُمْ حَصِرْتُمْ صُدُّوا عَنْ	٩٠	النساء	٢٠٣/١
فَصِيَامُ شَهْرَيْنِ مُتَكَتِبَيْنِ	٩٢	النساء	١١/١
فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ	١٠١	النساء	٢٣٤/٦ ، ٦٢٥/٤
وَمَنْ يَعْمَلْ مِنَ الصَّالِحَاتِ مِنْ ذَكَرٍ أَوْ أَنْتَنِي	١٢٤	النساء	١٣٢/٣
وَلَنْ يَجْعَلَ اللَّهُ لِلْكَافِرِينَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ سَبِيلًا	١٤١	النساء	٥٧٩/٥
وَإِذَا قَامُوا إِلَى الصَّلَاةِ قَامُوا كُتَاتَى	١٤٢	النساء	٣٧٣/٤
فَيُظَلَّمُونَ	١٦٠	النساء	٩٩/١
﴿ إِنَّا أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ كَمَا أَوْحَيْنَا إِلَى نُوحٍ	١٦٣	النساء	٣٨٠/٣
وَإِنْ كَانُوا إِخْوَةَ رِجَالٍ لَا	١٧٦	النساء	٥١٠/٣

الآية	رقمها	السورة	الجزء والصحيفة
وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَىٰ	٢	المائدة	٣١٣/٣
حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ	٣	المائدة	٦٧٦/١
أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتِمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي	٣	المائدة	٤٦٥/٧
ءَامِنُوا	٦	المائدة	٣٣/١
يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامِنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ	٦	المائدة	٦٣/٢
إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ	٦	المائدة	٤٩٩-٢٩٩-٣٣/١
فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ	٦	المائدة	٣١٧-٣٠٤/١
وَأَرْجُلَكُمْ	٦	المائدة	١٨٦/٢ ، ٣٢٥/١
وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَاطَّهَّرُوا	٦	المائدة	٣٠٨-٥٠٦-٣٠٤/١
وَإِنْ كُنْتُمْ مَرْضَىٰ أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ	٦	المائدة	٣٠٤/١
أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِنْكُم مِّنَ الْغَايِطِ	٦	المائدة	٣٠٨-٣٠٤/١
فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا	٦	المائدة	٣٠٤/١
وَلَكِنْ يُرِيدُ لِيُطَهِّرَكُمْ وَلِيُسْتَمَّ نِعْمَتُهُ عَلَيْكُمْ	٦	المائدة	٣٠٥/١
إِنَّمَا يَقْبَلُ اللَّهُ مِنَ الْمُتَّقِينَ	٢٧	المائدة	٣٩٥/٣
وَكُتِبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَا	٤٥	المائدة	٣٠٢/١
وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُمْ رَاكِعُونَ	٥٥	المائدة	٢٠٩/٤
إِنَّ الَّذِينَ ءَامِنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِغُونَ وَالنَّصَارَىٰ	٦٩	المائدة	١٩/٧
مِنْ ءَامِنٍ			
فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ	٨٩	المائدة	١١/١
هَذَا يَأْبُلِغُ الْكَعْبَةَ	٩٥	المائدة	٤٤٤/٧
طَعَامُ مَسْكِينٍ	٩٥	المائدة	٢٨٤/٧
أُحِلَّ لَكُمْ صَيْدُ الْبَحْرِ	٩٦	المائدة	٣٠/٧
وَحُرِّمَ عَلَيْكُمْ صَيْدُ الْبَرِّ مَا دُمْتُمْ حُرُمًا	٩٦	المائدة	٣٢٢/٧

الآية	رقمها	السورة	الجزء والصحيفة
وَلَوْ أَشْرَكُوا لَحِطَ عَنْهُمْ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ	٨٨	الأنعام	٤٦٣/٤
أَوْ مَنْ كَانَ مِيسًا فَأَحْيَيْنَاهُ	١٢٢	الأنعام	١٣٦/١
فَمَنْ يُرِدِ اللَّهُ أَنْ يَهْدِيَهُ	١٢٥	الأنعام	٣٥-٣٣/١
وَأَتَوْا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ	١٤١	الأنعام	٢٧/٦
قُلْ لَا أَجِدُ فِي مَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا	١٤٥	الأنعام	٣٠٢/١
حَرَّمَ مِمَّا عَلَيْهِمْ شُحُومُهُمَا	١٤٦	الأنعام	٣٠٢/١
وَلَا لِرِزْقٍ وَازِرَةٍ وَزِدْ أُخْرَى	١٦٤	الأنعام	٣٧٩/٥
أَدْخُلُوا فِي أُمَمٍ	٣٨	الأعراف	٧٩/١
أَدْعُوا رَبَّكُمْ تَضَرُّعًا وَخُفْيَةً	٥٥	الأعراف	٩٦/٧
إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُعْتَدِينَ	٥٥	الأعراف	٣٣٣/٥
يَعْكفُونَ عَلَى أَصْنَامٍ	١٣٨	الأعراف	٤٠٩/٦
وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْخَبِيثَ	١٥٧	الأعراف	٦٦٨/١
وَأَذْكُرْ تِلْكَ فِي نَفْسِكَ	٢٠٥	الأعراف	١١٥ - ١١٢/٥
إِنَّمَا يَعْمُرُ مَسَاجِدَ اللَّهِ مِنْ أَمْنٍ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ	١٨	التوبة	٣٥٠/٥
وَأَقَامِ الصَّلَاةَ			
إِنَّمَا الْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ	٢٨	التوبة	٤٣/٢
وَيَأْتِيكَ اللَّهُ إِلَّا أَنْ يُسِّرَ نُورَهُ	٣٢	التوبة	٤٤٠/٦، ١٧٩/١
إِذْ يَقُولُ لِصَاحِبِهِ	٤٠	التوبة	٥٣٤/٣
﴿ إِنَّمَا الصَّدَقَتُ لِلْفُقَرَاءِ	٦٠	التوبة	٧٠/٦
وَفِي الرِّقَابِ	٦٠	التوبة	٧٨/٦
وَلَا تُصَلِّ عَلَى أَحَدٍ مِنْهُمْ مَاتَ أَبَدًا	٨٤	التوبة	٢٢٢/٥
خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا	١٠٣	التوبة	٤١٣/٥

الآية	رقمها	السورة	الجزء والصحيفة
تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ	١٠٣	التوبة	٤٥٤/٦
وَصَلِّ عَلَيْهِمْ	١٠٣	التوبة	٢٤٤/٥
إِنَّ صَلَاتَكَ سَكَنٌ لَهُمْ	١٠٣	التوبة	٢٥٩/٥
وَصَلِّ عَلَيْهِمْ إِنَّ صَلَاتَكَ سَكَنٌ لَهُمْ	١٠٣	التوبة	١٨/٧
فِيهِ رِجَالٌ يُحِبُّونَ أَنْ يَتَّخِذُوا اللَّهَ يَحِبُّ الْمُطَهِّرِينَ	١٠٨	التوبة	٤٢٢/٢
هُوَ الَّذِي جَعَلَ الشَّمْسُ ضِيَاءً وَالْقَمَرَ نُورًا	٥	يونس	٣٤/١
وَقَالَ ارْكَبُوا فِيهَا	٤١	هود	٥٦/١
إِنَّهُ لَيْسَ مِنْ أَهْلِكَ	٤٦	هود	١٨/٧
وَمَا نَحْنُ بِتَارِكِي آلِ هَارَانَ عَنْ قَوْلِكَ	٥٣	هود	٢٣٩/٢
وَمِنْ وَرَاءِ إِسْحَاقَ يَعْقُوبَ	٧١	هود	١٤٥/٥
عَذَابٌ يَوْمٍ مُّحِيطٌ	٨٤	هود	١٨٧/٢
شَجَرٌ فِيهِ شُجَيْمٌ	١٠	النحل	٤٧٣/٥
فَسَلُّوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ	٤٣	النحل	٢٥٧/١
مَنْ عَمِلَ صَالِحًا	٩٧	النحل	٤١/٥
فَإِذْقَهَا اللَّهُ لِبَاسَ الْجُوعِ وَالْخَوْفِ	١١٢	النحل	٣٧/١
أَنْ أَتَّبِعَ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا	١٢٣	النحل	٣٧٩/٢
أَقِمِ الصَّلَاةَ لِذُلُولِ الشَّمْسِ	٧٨	الإسراء	٤٧٨-٣١٥/٢
قُلْ لِّئِنْ أَجْتَمَعَتِ الْإِنْسُ وَالْجِنُّ عَلَى أَنْ يَأْتُوا	٨٨	الإسراء	١٦٢/١
قُلْ أَدْعُوا اللَّهَ أَوْ ادْعُوا الرَّحْمَنَ	١١٠	الإسراء	١٩/١
وَقُلِ الْحَقُّ مِنْ رَبِّكُمْ فَمَنْ شَاءَ فَلْيُؤْمِنْ وَمَنْ شَاءَ فَلْيُكْفُرْ	٢٩	الكهف	٨٢/٦
فَكَانَتْ لِمَسْكِينٍ	٧٩	الكهف	٧٤/٦
ذِكْرُ رَحْمَتِ رَبِّكَ	٢	مريم	٤٦/١

الآية	رقمها	السورة	الجزء والصحيفة
ثَلَاثَ لَيَالٍ سَوِيًّا	١٠	مريم	٤٤٥/٦
فَاجَاءَهَا الْمَخَاضُ إِلَى جِذْعِ النَّخْلَةِ	٢٣	مريم	٤٨٤/٥
وَأَوْصَانِي بِالصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ مَا دُمْتُ حَيًّا	٣١	مريم	٤١٢/٥
مَا أَنزَلْنَا عَلَيْكَ الْقُرْآنَ لِتَشْقَى	٢	طه	١٧١/١
فَإِذَا هِيَ حَيَّةٌ تَسْعَى	٢٠	طه	٦٨٢/٢
فَاقْضِ مَا أَنْتَ قَاضٍ	٧٢	طه	١٠٠/١
فَقَبَضْتُ قَبْضَةً مِّنْ أَثَرِ الرَّسُولِ	٩٦	طه	٢٧٤/١
وَقُلْ رَبِّ زِدْنِي عِلْمًا	١١٤	طه	٣٧٢/٥ ١٥٩/١
وَمَسِيحَ يَحْمَدُ رَبِّكَ قَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ وَقَبْلَ غُرُوبِهَا	١٣٠	طه	٣٠٠/١
لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلَهِةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا	٢٢	الأنبياء	٢٢/٦، ١١٣/١
وَيَذْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ فِي أَيَّامٍ مَّعْلُومَاتٍ	٢٨	الحج	١٤٢/٥
وَلِيُوقُوا نَذْرَهُمْ	٢٩	الحج	١٩١/٦
لَمَّا مَتَّ صَوْمُكُمْ	٤٠	الحج	٦٧٨/١
فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى الْأَبْصَارُ	٤٦	الحج	٢١٧/١
الَّتِي تَرَاءَتْ اللَّهَ أَنزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً	٦٣	الحج	٥٩٩/١
وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ	٧٨	الحج	٥٦٣/١
وَالَّذِينَ هُمْ لِلزَّكَاةِ فَاعِلُونَ	٤	المؤمنون	٤١٣/٥
وَالَّذِينَ هُمْ لِأَفْوَاجِهِمْ حَافِظُونَ	٥	المؤمنون	٢٧٣/٦
عَمَّا قَلِيلٍ لِّيُصْبِحُنَّ نَادِمِينَ	٤٠	المؤمنون	٢٣٩/٢
أَيَحْسَبُونَ أَنَّمَا نُمِدُّهُم بِهِ	٥٥	المؤمنون	٨٢/١

الآية	رقمها	السورة	الجزء والصحيفة
سَمِيراً تَهْجُرُونَ	٦٧	المؤمنون	٨٥/٦
فَلَا أَنْصَابَ بَيْنَهُمْ	١٠١	المؤمنون	٢١٤/٥
أُولَئِكَ هُمُ الْعَادُونَ	١٠٧	المؤمنون	٧/٤
وَالَّذِينَ يَرْمُونَ أَزْوَاجَهُمْ	٦	النور	١٠٣/١
الَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ	٢٣	النور	١٠٣/١
﴿اللَّهُ نُورُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾	٣٥	النور	٣٤/١
رَبُّ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ	٢٦	النمل	٥٥٦/٤
إِنَّهُ مِنْ سُلَيْمَانَ وَإِنَّهُ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ	٣٠	النمل	١٠/١
بَلْ أَنْتُمْ قَوْمٌ بِتَجَاهُلُوكَ	٥٥	النمل	٣٢/١
وَسَلَّمَ عَلَى عِبَادِهِ الَّذِينَ أَصْطَفَى	٥٩	النمل	٤٤/١
قَوَامًا	٦٧	الفرقان	١٠٦/٤
فَالنَّقْطَةُ إِذْ فَرَعُونَ	٨	القصص	٦٥٨/١
وَرَبُّكَ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ وَيَخْتَارُ مَا كَانَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ سُبْحَانَ	٦٨-٦٩	القصص	٣٠٦/٤
اللَّهِ وَتَعَالَى عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴿٦٨﴾ وَرَبُّكَ يَعْلَمُ مَا تُكِنُّ			
صُدُورُهُمْ وَمَا يُعْلِنُونَ ﴿٦٩﴾			
يَنْعِبَادِي	٥٦	العنكبوت	٣٨٢/٣
هَٰذَا لَكَ آيَاتُ الْمُؤْمِنِينَ	١١	الأحزاب	٥١٨/٦
أَذْكُرُوا اللَّهَ ذِكْرًا كَثِيرًا	٤١	الأحزاب	٦١١٥
إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ	٥٦	الأحزاب	٧٨/٦
إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ	٥٦	الأحزاب	٣٩٧/٣، ٤٢/١

الآية	رقمها	السورة	الجزء والصحيفة
يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا صَلُّوا عَلَيْهِ	٥٦	الأحزاب	٣٨٢/٣
وَسَلِّمُوا عَلَيْهِ	٥٦	الأحزاب	٤٧٧-٣٨٣/٣
وَسَلِّمُوا	٥٦	الأحزاب	٣٨٣/٣
مَكْرَأَتِ	٣٣	سبا	٢٧١/١
وَمَا أَنفَقْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَهُوَ يُخْلِفُهُ	٣٩	سبا	٤١٣/٥
مَنْ أَصْحَابِ السَّعِيرِ	٦	فاطر	١١١/٤
وَمِنَ الْجِبَالِ جُدَدٌ بَيَضٌ وَحُمْرٌ	٢٧	فاطر	٩٣/١
يَسْ	١	يس	١٨٨/٥
فَأَمْدُوهُمْ إِلَىٰ صِرَاطِ الْجَحِيمِ	٢٣	الصفات	٣٣/١
وَقَدَرْنَاهُ بِذَبِيجٍ عَظِيمٍ	١٠٧	الصفات	١٤٥/٥
وَيَسَّرْنَاهُ بِإِسْحَاقَ	١١٢	الصفات	١٤٥/٥
وَسَلِّمُوا عَلَى الْمُرْسَلِينَ	١٨١	الصفات	٤٤/١
صَّ	١	ص	٥٧٧/١
وَأَنَابَ	٢٤	ص	٥٥٦/٤
وَحُسْنَ مَثَابٍ	٢٥	ص	٥٥٦/٤
مَثَانِي	٢٣	الزمر	١٠٧/٤
كَذَٰلِكَ يَطْبَعُ اللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ قَلْبٍ	٣٥	غافر	٢٣٧/٢
وَقَالَ الَّذِينَ فِي النَّارِ لِخَزَنَةِ	٥٠ - ٤٩	غافر	١٦٨/٥
جَهَنَّمَ ادْعُوا رَبَّكُمْ يُخَفِّفْ عَنَّا يَوْمًا مِّنَ الْعَذَابِ ۖ			
قَالُوا أَوَلَمْ تَكُنْ تَأْتِيكُمْ رُسُلُكُمْ بِالْبَيِّنَاتِ ۚ قَالُوا			
بَلَىٰ قَالُوا فَادْعُوا مَا دُعُوا ۚ الْكَافِرِينَ ۖ إِلَّا فِي ضَلَالٍ			
ادْعُونِي أَسْتَجِبْ لَكُمْ	٦٠	غافر	٣٨٢/٣

الآية	رقمها	السورة	الجزء والصحيفة
فَلَمْ يَكُ يَنْفَعُهُمْ إِيمَانُهُمْ لَمَّا رَأَوْا بَاسًا	٨٥	غافر	١٨٧/٥
إِنْ كُنْتُمْ إِيَّاهُ تَعْبُدُونَ	٣٧	فصلت	٥٥٦/٤
وَهُمْ لَا يَسْتَعْمُونَ	٣٨	فصلت	٥٥٦/٤
لَا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ	٤٢	فصلت	٩٣/١
وَهُوَ الَّذِي يَقْبَلُ التَّوْبَةَ	٢٥	الشورى	١٨٧/٥
أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا	٥١	الشورى	١٧٤/١
يَمْلِكُ	٧٧	الزخرف	١١١/٤
وَرُسُلَنَا لَدَيْهِمْ يَكْتُبُونَ	٨٠	الزخرف	٤٢٠/٣
إِنَّا كُنَّا نَسْتَنْسِخُ مَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ	٢٩	الجاثية	٤٢٠/٣
وَبِلَكَءِ آمِنٍ	١٧	الأحقاف	٣٠٢/٣
فَقَدْ جَاءَ أَشْرَاطُهَا	١٨	محمد	٥/٣
وَأَسْتَغْفِرُ لَذُنُوبِكُمْ وَالْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ	١٩	محمد	٤٠٣-٣٩٩/٣
وَلَا تَبْطُلُوا أَعْمَالَكُمْ	٣٣	محمد	٤٢٣/٦ ، ١٧٠/٣
وَالْهَدَىٰ مَعَكُم مَّا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ	٢٥	الفتح	٤٠٩/٦
لَقَدْ صَدَقَ اللَّهُ رَسُولَهُ الرُّسُلَ	٢٧	الفتح	٤٥٦/٦
قَٰ	١	ق	٤٥٠/٣ ، ٥٧٧/١
وَمَنْ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ الْوَرِيدِ	١٦	ق	٣٠/١
وَقَدْ قَدَّمْتُ إِلَيْكُمْ بِالْوَعْدِ ۖ مَا يَبْدُلُ الْقَوْلُ لَدَىٰ	٢٩-٢٨	ق	٤٠٣/٣
وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ	٥٦	الذاريات	٢٦٠/١

الآية	رقمها	السورة	الجزء والصحيفة
وَكُتِبَ مَسْطُورٍ ﴿٢﴾ فِي رَقٍّ مَّنْشُورٍ ﴿٣﴾	٣-٢	الطور	٤٢٠/٣
وَالَّذِينَ ءَامَنُوا وَاتَّبَعَتْهُمْ ذُرِّيَّتُهُمْ بِإِيمَانٍ	٢١	الطور	٣٨٦/٧
الْحَقْنَاهُمْ ذُرِّيَّتَهُمْ	٢١	الطور	٢٦٢/٥
وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ	٣	النجم	٢٣٩/٢
أَلَّا نُنْزِرُ وَازِرَةً وَّزْرًا أُخْرَىٰ	٣٨	النجم	٣٨٦/٧
وَأَن لَّيْسَ لِلْإِنسَانِ إِلَّا مَا سَعَىٰ	٣٩	النجم	٣٨٣/٧
يَجْنِيهِمْ يَسْحَرُ	٣٤	القمر	١١٧/١
الشَّمْسُ وَالْقَمَرُ بِحُسْبَانٍ	٥	الرحمن	٩٩/١
رَبُّ الشَّرْقَيْنِ وَرَبُّ الْمَغْرِبَيْنِ	١٧	الرحمن	٢٠٢/١
مُدَّهَا مَنَانٍ	٦٤	الرحمن	٤٥٠/٣ ، ٥٧٧/١
وَلَدَنَّا مُخْلَدُونَ	١٧	الواقعة	١٨٧/٢
أَكْوَابٍ	١٨	الواقعة	١٨٧/٢
وَحُورٌ عِينٌ	٢٢	الواقعة	١٨٧/٢
لَقَرْنَهُنَّ أَنْ كَرِيمٌ	٧٧	الواقعة	٢٩٥/١
كِتَابٍ مَّكْنُونٍ	٧٨	الواقعة	٢٩٥/١
لَّا يَمَسُّهُ إِلَّا الْمُطَهَّرُونَ	٧٩	الواقعة	٥٧٩-٢٩٥/١
﴿١﴾ أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا أَن تَخْشَعَ قُلُوبُهُمْ	١٦	الحديد	١٩٢/١
وَيُؤْثِرُونَ عَلَىٰ أَنْفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ	٩	الحشر	٥٦٠/٣
يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ	٩	الجمعة	٣/٥
فَاسْعَوْا	٩	الجمعة	٣٩/٥
فَاسْعَوْا إِلَىٰ ذِكْرِ اللَّهِ	٩	الجمعة	٥١ - ٤٩/٥
خَلَقَ الْمَوْتَ وَالْحَيَاةَ	٢	الملك	١٨٣/٥ ، ٦٨٦/١
اسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمْ	١٠	نوح	١٦٤/٥
رَبِّ اعْفِرْ لِي وَلِوَلَدَيَّ وَلِمَنْ دَخَلَ بَيْتِي	٢٨	نوح	٢٦١/٥

الآية	رقمها	السورة	الجزء والصحيفة
ت	١	القلم	٤٥٠/٣
سَبْعَ لَيَالٍ وَثَمَنِيَةَ أَيَّامٍ	٧	الحاقة	٤٤٥/٦
أَسْتَغْفِرُكَ وَأَرْبُكَ	١٠	نوح	١٦٤/٥
رَبِّ أَغْفِرْ لِي وَلِوَلَدِي وَلِمَنْ دَخَلَ بَيْتِي	٢٨	نوح	٢٦١/٥
وَأَنَّهُ تَعَلَّى جَدُّ رَبِّنَا	٣	الجن	١١١/٤
لَأَسْقِيَنَّهُمْ مَاءً غَدَقًا	١٦	الجن	٣٧/١
فَاقْرَءُوا مَا يَسْرَمَنَّهٗ	٢٠	المزمل	٤٤٧-١٧٣/٣
وَرَبِّكَ فَكَبِّرْ	٣	المدثر	٢٦٨/٣
وَبِأَبْكَ فَطَهِّرْ	٤	المدثر	١٠/٣
ثُمَّ نَظَرَ	٢١	المدثر	٢٨٦-١٩٣/٣
ثُمَّ نَظَرَ ﴿٢١﴾ ثُمَّ عَبَسَ وَسَكَرَ ﴿٢٢﴾ ثُمَّ أَذْبَرَ وَاسْتَكْبَرَ ﴿٢٣﴾	٢٣-٢٢-٢١	المدثر	٤٥٢-١٩٢/٣
فَسُورِقَ	٥١	المدثر	١١١/٤
فَإِذَا قَرَأَهُ فَأَنبَغَ قُرْءَهُ أَنَّهُ	١٨	القيامة	٦٠٤/٤
سَلَسِلًا وَأَغْلَلَ	٤	الإنسان	٤٦/١
قَوَارِيرًا	١٥	الإنسان	٤٦/١
وَالنَّزِيعَاتِ غَرَقًا	١	النازعات	١٠٧/٤
وَإِذَا الْعِشَارُ عُطِّلَتْ	٤	التكوير	٣٠٢/٢
عَلِمَتْ نَفْسٌ	١٤	التكوير	٥٩٩/١
كَلَّا إِنَّهُمْ عَنْ رَبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَّخَبِيرُونَ	١٥	المطففين	٣٦٩/١
إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ	١	الانشقاق	٢٣٤/٤
مَسِيحَ اسْمِ رَبِّكَ الْأَعْلَى	١	الأعلى	٤٦٩/٣
قَدْ أَفْلَحَ مَنْ تَزَكَّى	١٤	الأعلى	٤١٣/٥

الآية	رقمها	السورة	الجزء والصحيفة
هَلْ أَتَاكَ حَدِيثُ الْغَاشِيَةِ	١	الغاشية	٤٦٩/٣
وَرَأَىٰ مُبْثُوثَةً	١٦	الغاشية	١٠٧/٤
أَفَلَا يَنْظُرُونَ إِلَىٰ الْإِلَهِ كَيْفَ خُلِقَتْ	١٧	الغاشية	١١٥/٥
وَالْفَجْرِ ﴿١﴾ وَلَيَالٍ عَشْرٍ ﴿٢﴾	٢-١	الفجر	١٠٩/٧
إِذَا مَا أُنْزِلَتْ رَبُّهُ فَأَكْرَمَهُ	١٥	الفجر	٤٠٧/٣
أَوْ مَسَّ كُنُوزَهُ أَتَقَرَّبُ	١٦	البلد	١٦/٦
وَالشَّمْسِ	١	الشمس	٦٠/١
وَالْقَمَرِ	٢	الشمس	٦٠/١
وَاللَّيْلِ	٤	الشمس	٦٠/١
وَأَمَّا بِنِعْمَةِ رَبِّكَ فَحَدِّثْ	١١	الضحى	٣٠٦/٣
أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ	١	الشرح	٣٣/١
أَلَمْ نَشْرَحْ	١	الشرح	٤٧٠/٣
فَإِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا	٥	الشرح	١٥٢/٢
وَاللَّيْلِ وَاللَّيْتُونَ	١	التين	٥٢/١
أَقْرَأْ بِسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ	١	العلق	١٤-١٠/١
أَرَأَيْتَ الَّذِي يَنْهَىٰ ﴿١﴾ عَبْدًا إِذَا صَلَّىٰ ﴿٢﴾	٩ - ١٠	العلق	١١٨/٥
لَعَنَ كُنْ	١	البينة	٤٧٠-٤٥٩/٣
وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ	٥	البينة	٥١-٥٠/٣
يَوْمَ يَصْدُرُ النَّاسُ أَشْتَاتًا	٦	الزلزلة	٤٩٧/٦
فَأُثِرْنَ بِهِ نَقْعًا	٤	العاديات	١٠٠/٢
الْمَنْفُوشِ	٥	القارعة	٣١٧/٣
وَالْعَصْرِ	١	العصر	٤٦٩/٣
إِنَّ الْإِنْسَانَ لِفِي خُسْرٍ	٢	العصر	٢٧/١
الْفَرِّ	١	الفيل	٤٨١/٣

الآية	رقمها	السورة	الجزء والصحيفة
إِنَّ شَانِئَكَ هُوَ الْأَبْتَرُ	٣	الكوثر	٣٠٦/٣
تَبَّتْ	١	المسد	٤٨١/٣
قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ	١	الإخلاص	٣٨٥/٧ ، ١٣٣/٥
لَمْ يَكِلْهُ	٣	الإخلاص	٤٥٠-١٩٢/٣
وَمِنْ شَرِّ حَاسِدٍ إِذَا حَسَدَ	٥	الفلق	٧٦/١
قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ النَّاسِ	١	الناس	٤٧٩/٣

الفهرس العام للأحاديث والآثار

الحديث	الجزء	الصحيفة
الأئمة من قريش.....	٣	٤٨٧
أتاني الليلة آتٍ من ربي ﷺ فقال: صلّ في هذا الوادي المبارك ركعتين	٧	١٧١
أتجزئ إحدانا صلاتها إذا طهرت	٢	٢٦٨
أترفت وأنت محرم.....	١	١٥٥
أَتَعَلَّمُ بِهَا قَبْرَ أَخِي، وَأَذْفِنُ إِلَيْهِ مَنْ مَاتَ مِنْ أَهْلِي (قالها عندما وضع الحجر على قبر عثمان بن مظعون)	٥	٣٥٢
اتقوا البول فإنه أول ما يحاسب به العبد في القبر	٢	٤٦٠
اتقوا الملاعن الثلاثة	٢	٤٣٧
أُتِيَ بِرَجُلٍ قَتَلَ نَفْسَهُ فَلَمْ يَصِلْ عَلَيْهِ	٥	٢٥٨
أُتِيَتْ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ حِينَ خَسَفَتِ الشَّمْسُ فَإِذَا النَّاسُ يَصْلُونَ	٤	١٥٥
وَإِذَا هِيَ قَائِمَةٌ (من حديث طويل)		
اثنان فما فوقهما جماعة.....	٣	٥٠٦
اجتنبني الصلاة أيام حيضك ثم اغتسلي.....	٢	٢٩٣
اجعل أصبعيك في أذنيك فإنه أرفع لصوتك.....	٢	٥٨٩
اجعلوا آخر صلاتكم وتراً	٢	٥٢١
أجل، ولكنني لست كأحدٍ منكم	٤	٣٣٦
اجلس فقد آذيتَ (قالها ﷺ لَمَنْ تَخَطَّى النَّاسَ وَقَالَ: أَفْسِحُوا)	٥	٩١
أحبُّ الأعمالِ إلى الله أدومُها وإنَّ قلَّ	٤	٣٠٢
أحبُّ الصَّلَاةِ إلى الله تعالى صلاةُ داود	٤	٣٠١-٣٠٠
أحييت أن أريكم كيف كان ظهور رسول الله ﷺ	١	٤٣٢
أحرمَ ﷺ من الجعرانة	٦	٥٣٢
أحضُّروا المنبر.....	٣	٣٨٩

الحديث	الجزء	الصحيفة
احفروا وأوسعوا واجعلوا الرَّجُلَيْنِ والثلاثة في القبر	٥	٢٨٤
احفوا الشَّوَارِبَ واعفوا عن اللَّحَى	٦	٣٣٦
أخاف أن أدخل تحت الوعيد	٥	١١٨
أخبرك بما هو أيسرُ عليك من هذا أو أفضلُ	٤	١٧٧
اختلاف أمتي رحمة	١	٢٢٢
أخذ غرفة فمسح بها رأسه وأذنيه	١	٤٠٥
أخذ لأذنيه ماءً جديداً	١	٤٠٦
ادَّخَرَ عليه الصلاة والسلام لنسائه قُوَّةَ سنةٍ	٦	١٠١
ادفعوا شرها بالأذان فإن الشيطان إذا سمع الأذان أدبر	٢	٥٧٨
إذا ابتدأت سورة فأتمها على نحوها	٣	٤٨٢
إذا ابتلَّت النعال فالصلاة في الرحال	٣	٥١٤
إذا أتيتم الغائط فلا تستقبلوا القبلة	٢	٤٣٣
إذا أتيتم الغائط فلا تستقبلوا القبلة ولا تستدبروها، ولكن شَرُّوْا أو غَرَّبُوا	٤	١٩٢
إذا أراد أن يأكل وهو جنب غسل كفيه	٢	٢٧٦
إذا استيقظ أحدكم من منامه فلا يغمس يده في الإناء حتى يغسلها	١	٣٦٦
إذا اعتكفَ الرَّجُلُ فليشهد الجمعة وليُعِدِّ المريضَ	٦	٤٢٨
إذا أفطرت فصُم يوماً مكانه	٦	٢١٩
إذا أقبلَ الليلُ من ههنا فقد أفطرَ الصَّائم	٦	١٨١
إذا أقيمت الصلاة فلا صلاة إلا المكتوبة	٥٥٢/٢ - ٥٤٢/٣	
إذا أقيمت الصلاة وحضر العشاء	٢	٥٢١
إذا أكل أحدكم فنسي أن يذكر اسم الله على طعامه	١	٣٦٣
إذا التقى الختانان وغابت الخشفة وجب الغسل	١	٥٤٩
إذا أَمَّنَ الإمام فأمَّنوا فإنه مَنْ وافقَ تأمينه	٣	٣٠٤
إذا انسلَخَ شعبانُ فلا صوم إلا رمضان	٦	٢٠٥

الحديث	الجزء	الصحيفة
إذا بال أحدكم فلا يأخذن ذكره بيمينه.....	٢	٤٢٦
إذا توضأ أحدكم فأحسن وضوءه، ثم خرج عامداً إلى المسجد فلا يُشَبِّك بين يديه، فإنه في صلاة.....	٤	١٤٥-١٤٦
إذا توضأ أحدكم فلا يغسل أسفل رجليه بيده اليمنى.....	١	٤٣٥
إذا توضأ العبد المسلم أو المؤمن فغسل وجهه.....	١	٣٠٥
إذا جاء أحدكم المسجد فليُنظر (أي: في نعله).....	٢	٣٢٩
إذا جاء رمضان فلا صوم إلا عن رمضان.....	٦	٢١١
إذا جلس بين شعبها الأربع ثم جهدها فقد وجب الغسل.....	١	٥٤١
إذا حج الرجل عن والديه تُقبل منه ومنهما.....	٧	٤٢٢
إذا خرج الحاج حاجاً بنفقة طيبة ووضع رجله في الغرز.....	٦	٤٥٨
إذا دبغ الإهاب فقد طهر.....	١	٦٧٦
إذا دخل أحدكم المسجد فلا يجلس حتى يصلي ركعتين.....	٤	٢٨٠
إذا دخل العشر وأراد بعضكم أن يضحى فلا يأخذن شعراً.....	٥	١٥٤
إذا دعوت الله عز وجل فاجعل في دعائك الصلاة على النبي ﷺ.....	٣	٣٩٦
إذا رأيتم الجنائز فقوموا لها حتى تخلفكم أو توضع.....	٥	٣٢٩
إذا رأيتم من الأفراع شيئاً فافزعوا إلى الصلاة.....	٥	١٦٣
إذا رأيتم من ينشد ضالة في المسجد فقولوا: لا ردها الله عليك.....	٤	٢١٠
إذا سمعت النداء فأجب داعي الله.....	٢	٦٣٠
إذا سمعت المؤذن فقولوا مثل ما يقول.....	٢	٦٢٦
إذا سمعت النداء فقوموا فإنها عزمة من الله.....	٢	٦٢٥
إذا صلى أحدكم بالناس فليخفف.....	٣	٥٤٤
إذا صلى أحدكم ركعتي الفجر فليضطجع على جنبه الأيمن.....	٤	٢٨٦
إذا صلى أحدكم الركعتين قبل الصبح فليضطجع على يمينه.....	٤	٢٨٥
إذا صلى أحدكم فليصل إلى ستره، ولا يدع أحداً يمر بين يديه.....	٤	١٢٤

الحديث

الجزء الصحيفة

إذا صَلَّيْتُمْ بعد الجمعة فصلُّوا أربعاً، فإنَّ عَجَّلَ بك شيءٌ فصلَّ ركعتين في المسجد		
وركعتين إذا رجعت.....	٤	٢٥٦
إذا صَلَّيْتُمَا في رحالكما ثُمَّ أَتَيْتُمَا صَلَاةَ قَوْمٍ فصلَّيَا معهم، واجعلا صلاتكما معهم سبحةً.....	٤	٣٨٩
إذا قال العبد: السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين.....	٣	٤١٥
إذا قال المؤذن: الله أكبر فقال أحدكم: الله أكبر.....	٢	٦٢٣
إذا قام أحدكم في الصَّلَاة فلا يُغْمِضْ عينيه.....	٤	١٥٩
إذا قام الإمام في الركعتين فإنَّ ذَكَرَ قبل أن يستوي قائماً فليجلس.....	٤	٤٩٠
إذا قلت لصاحبك أنصت والإمام يخطب فقد لغوت.....	٢	٥٤٨
إذا قلت لصاحبك يوم الجمعة: أنصت والإمام يخطب فقد لغوت.....	٥	٧٨
إذا كان الرجل بأرض حيٍّ فحانت الصلاة.....	٢	٦١٢
إذا كان الماء قلتين لم يحمل الخبث.....	١	٦٣٧
إذا كان يومٌ عيدٍ خالف الطريق.....	٥	١١٠
إذا كذب العبد تباعد منه الملك.....	١	٢٩٨
إذا كَفَّنَ أحدُكُمْ أخاه فليُحْسِنْ كَفَنَهُ.....	٥	٢٢٨
إذا كنت في غنمك أو باديتك فأذنت فارفع صوتك.....	٢	٥٩٨
إذا مات ابن آدم انقطع عمله إلا من ثلاث.....	٧	٣٣
إذا مرَّ بالنطفة ثنتان وأربعون ليلة بعث الله إليها ملكاً.....	٢	٣٠٤
إذا مَرَضَ العبدُ أو سافرَ كُتِبَ له مثلُ ما كان يعملُ مقيماً صحيحاً.....	٤/٣٣٦-٥/٣٦٠	
إذا نَابَتْ أحدكم نائبةٌ وهو في الصَّلَاة فليُسَبِّحْ.....	٤	٧٤
إذا نادى المنادي فتحت أبواب السماء.....	٢	٦٢٥
إذا نعس أحدكم يوم الجمعة فليتحول من مجلسه.....	٥	٧٦
إذا همَّ أحدكم بالأمر فليركع ركعتين من غير الفريضة.....	٤	٣٠٥
إذا وقع الرجل أهله وهي حائض.....	٢	٢٩٠
إذا ولغ الكلب في إناء أحدكم.....	٢	٤٢٠

الحديث	الجزء	الصحيفة
أذان الحيّ يكفيننا	٢	٦١٣
الأذان جزم والإقامة جزم	٢	٥٨١
اذكروا محاسن موتاكم وكفوا عن مساويهم	٥	٣٥٦
أذن في سفر وصلّى بجماعة	٢	٦٣٥
الأذان من الرأس	١	٤٠٥
اذهبوا فقد غفرت لكم (أي: للعلماء)	١	١٥٩
أرأيتَ فسَخَ الحجّ في العمرة لنا خاصّة؟ أم للناس عامّة؟	٧	٨٠
أربعون يوماً: يوم كسنة (لمن سأل عن لبث الدجال)	٢	٥٠٤
ارجع فصلّ فإنك لم تصلّ	٣	١٧٢
ارجعن مأزورات غير مأجورات	٥	٣٣١
استأذن جبريلُ عليه السّلامُ على النبيّ عليه الصلاة والسلام فقال: ادخل، فقال:		
كيف أدخلُ وفي بيتك سترٌ فيه تصاوير؟	٤	١٧١
استغفروا لأنّحكم واسألوا الله له التثبيت فإنه الآن يُسأل	٥	٣٤٨
استمعوا وأطيعوا ولو أمّر عليكم عبدٌ حبشيٌّ أجذعُ	٣	٤٩١
استترهوا من البول	١	٧٠٠
أسرعوا بالجنّازة فإن كانت صالحة قدمتموها إلى الخير	٥	٣٢٧
أسفروا بالفجر فإنه أعظم للأجر	٢	٥١٠
الإسلامُ يَحُبُّ ما قبله	٤	٤٦٥
اشتكتُ صدري فأكلتُهُ (أي: الثوم) فلم يُعَنِّفه	٤	٢١٦
أشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أني رسول الله	٣	٣٦٦
أصدّق ذو اليمين؟	٤	٥٣
اصنعوا لآلِ جعفر طعاماً فقد جاءهم مايشغلهم	٥	٣٦١
اعتَمَرَ ﷺ أربع عمّراتٍ كلّهن بعد الهجرة في ذي القعدة	٦	٥١٣
اعتَمَرُوا مِن جِعْرانة فاضطَبَعُوا	٧	١٠

الحديث	الجزء	الصحيفة
أعطيت خمساً لم يعطهن أحد قبلي	٢	٦٣
اغسلوا رسول الله وعليه ثيابه	٥	٢٠٤
أغثوهم عن المسألة في هذا اليوم	٦	١٣٧
أفاض يوم النحر	٧	١٣٧
أفتان أنت يا معاذ	٣	٥٤٥
أفضل أيام الدنيا أيام العشر	٧	١٠٩
أفضل الأيام يوم عرفة	٧	١١٠
أفضل الحجاج العج والثج	٧	٤٦
أفضل الصلاة بعد الفريضة صلاة الليل	٤	٢٩٦
أفضل الصلاة طول القنوت	٤	٢٧٣
أفطر الحاجم والمحجوم	٦	٣١٢
أفطر الحاجم والمحجوم؛ لأنهما كان يغتابان	٦	٣١٣
أفي الوضوء إسراف؟	١	٤٤٠
أقبل ﷺ على الجدار فمسح بوجهه ويديه	٢	١١٥
اقتلوا الأسودين في الصلاة: الحية والعقرب	٤	١٧٨
اقتلوا ذا الطفتين والأبتر، وإياكم والحية البيضاء، فإنها من الجن	٤	١٧٩
اقرؤوا على موتاكم يس		٣٨٥/٧ - ١٨٨/٥
أقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد	٤	٢٧٣
أقروا الطير على مكائنها	٤	٢٢١
أقصر الصلاة أم نسيت؟	٤	٥٣
أكثر جند الله في الأرض الجراد لا آكله ولا أحرمه	١	٢١٥
أكثرهم قرآناً (لمن سأل أيهم تقدم في القبر؟)	٥	٢٨٤
ألقوا الفرائض بأهلها	٣	٥١٠
ألقي على رسول الله ﷺ الأذان جزماً	٢	٥٨٤

الحديث	الجزء	الصحيفة
أما إنه ليس في النوم تفريط.....	٢	٥١٨
أما علمت أنَّ مَنْ يُقْبَلُ حَجُّهُ يُرْفَعُ حصاه؟ (موقوف على ابن عباس)	٧	١٢٣
الإمام ضامن.....	٣	٦٢٩
أمر ﷺ بدفن قتلى أحد في مضاجعهم	٥	٣٥٦
أمر الله بوفاء النذر، ونهى رسول الله ﷺ عن صيام هذا اليوم (أي: الأضحى والفطر).....	٦	٣٨٩
أمر النبي ﷺ أن يسجد على سبعة أعظم.....	٣	٢٤٥
أمر بقتل العقرب بالنعل اليسرى إن أمكن	٤	١٧٨
أمر بلالاً أن يشفع الأذان	٢	٥٩٢
أمر بلالاً فأذن، ثم أقام فصلى الظهر	٤	٤٢٣
أمر رسول الله ﷺ ببناء المساجد في الدور وأن تُنظفَ وتُطيبَ	٤	٢٠٠-١٩٩
أمر عليه الصلاة والسلام عبد الرحمن بأن يذهب بأخته عائشة إلى التنعيم	٦	٥٣٢
أمر من لم يرزق ولداً بكثرة الاستغفار والصدقة ففعل فولد له تسعة ذكور	١	٢١١
أمر مَنْ يَسْتَنْصِتُ له الناسَ عند إرادته خطبة منى في حجة الوداع	٥	٧٩
أمرت أن أسجد على سبعة أعضاء، وأن لا أكف شعراً ولا ثوباً	٤	١٤٤
أمرنا رسول الله ﷺ باتباع الجنازة	٥	٣٣٠
أمره ﷺ بدفن قتلى أحد في مضاجعهم	٥	٣٥٦
أن إبراهيم عليه السلام نصب على الحرم علامات منصوبة في جميع جوانبه	٦	٥٣٣
أن أبا برزة رضي الله عنه صلى ركعتين آخذاً بقياد فرسه	٤	٩٥
أن ابن عباس صلى في فضاء ليس بين يديه شيء	٤	١٢٥
أن ابن عمر كفّن ابنه واقداً في خمسة أثواب	٥	٢٢٧
إن أذن وأقام صلى خلفه من جنود الله	٢	٦١٢
إن اختلاف العلماء رحمة من الله تعالى	١	٢٢٤
أن أصحاب رسول الله ﷺ كانوا إذا فاتتهم الجماعة.....	٢	٦١٥
أن أم عطية تغسل بالسدر مرتين والثالث بالماء والكافور	٥	٢٠٨

الحديث	الجزء	الصحيفة
إن أمتي يدعون يوم القيامة غراً محجلين	١	٤٣٤-٣٠١
إن امرأة دخلت النار في هرة حبستها	١	٧٩
إن أُمِّي ماتت وعليها صوم شهر، أفأقضيه عنها؟	٦	٣٦١
أن أنصارياً جاء إلى رسول الله	٣	٥٢٥
أن أهل قباء كانوا متوجهين إلى بيت المقدس	٣	١١٥
إن أول ما يقضى بين الناس يوم القيامة	٢	٤٦٠
أنَّ الأول يضيئ له من النور ما بين الجمعيتين	٥	٩٤
أنَّ بريدة بن الحصيب <small>رضي الله عنه</small> أوصى بأن يجعل في قبره جريدتان	٥	٣٧٨
أن تؤمن بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر والقدر إلخ	٥	٣٢٢
أنَّ الثاني يضيئ له من النور ما بينه وبين البيت العتيق	٥	٩٤
أن جبريل أمر النبي <small>ﷺ</small> بالأذان حين فرضت الصلاة	٢	٥٧١
إن جبريل عرض عليَّ فقال بَعْدَ من أدرك رمضان فلم يغفر له	٣	٣٨٩
أنَّ الحسين قدَّم سعيد بن العاص لما مات الحسن	٥	٢٨٩
إن الحكمة تزيد الشريف شرفاً	١	١٣٧
إن ذكرني في ملاء ذكرته في ملاء خير منهم	٤	٢١٢
أنَّ رجلاً جاء إلى النبي <small>ﷺ</small> فقال: هلك يا رسول الله	٦	٣١٦
أنَّ رجلاً سأله عليه الصلاة والسلام فقال: كان لي أبوان أبرهما حال حياتهما، فكيف لي ببرهما بعد موتهما؟	٧	٣٨٥
أن رجلاً قال: يا رسول الله الرجل يغيب لا يقدر على الماء	٢	٢٩٢
أنَّ رجلاً قال: يا رسول الله ما الكبائر؟	٥	٣٤٣
أن رسول الله <small>ﷺ</small> أرسل إليه (أي: إلى سعد بن الربيع) من ينظر حاله فقال: إني في الأموات	٥	٣٩٦
أنَّ رسول الله <small>ﷺ</small> أفاض يوم النحر ثم رجع فصلَّى الظهر بمنى	٧	١٣٧
أنَّ رسول الله <small>ﷺ</small> توضأ ومسح ناصيته	١	٣١٥
أنَّ رسول الله <small>ﷺ</small> حمل حجراً فوضعها عند رأس عثمان بن مظعون وقال: أتعلمُ بها قبر أخي	٥	٣٥٢

الجزء الصحيفة

الحديث

- ٦١٤ ٢ أن رسول الله ﷺ خرج من بيته ليصلح بين الأنصار
- ٤٦٧ ٧ أن رسول الله ﷺ دعا لأُمَّته عشية عرفة
- ٣٤٦ ٥ أن رسول الله ﷺ رش على قبر ابنه إبراهيم ووضع عليه حصباء
- ٢٣١ ٣ أن رسول الله ﷺ صلى على قتلى أحد فكبر عليهم تسعاً تسعاً ثم سبعاً سبعاً
- ١٤٦ ٧ أن رسول الله ﷺ طاف في حجة الوداع على بعير
- ١٥٧ ٦ أن رسول الله ﷺ فرض زكاة الفطر من رمضان
- ١٣٥ ٦ أن رسول الله ﷺ فرض زكاة الفطر من رمضان على الناس صاعاً من تمر أو
- ١٨٢ ٤ أن رسول الله ﷺ قال: نهيت أن أصلي إلى النيام والمتحدثين
- ٥٦٦ ٢ إن رسول الله ﷺ كان إذا عجل به السير صنع هكذا
- ٤٨٢ ٧ أن رسول الله ﷺ كان إذا قفل من غزو أو حج أو عمرة يُكبر على كل شرف من الأرض ثلاث تكبيرات
- ٦٢٠ ٣ أن رسول الله ﷺ كان يصلي في حجرة عائشة والناس
- ١٤٩ ٤ أن رسول الله ﷺ كان يلحظ في الصلاة يميناً وشمالاً ولا يلوي عنقه خلف ظهره
- ٤٢٩ ٣ أن رسول الله ﷺ كان ينصرف من صلاته عن يمينه
- ٤٤٠ ١ أن رسول الله ﷺ مرّ بسعد وهو يتوضأ
- ٦٩ ٧ أن رسول الله ﷺ مكث تسع سنين لم يحج
- ٤٠٥ ٥ أن رسول الله ﷺ نهى عن أن يُصلى في سبعة مواطن
- ١٥٠ ٤ أن رسول الله ﷺ نهى عن إقعاء الكلب
- ١٠ ٧ أن رسول الله ﷺ وأصحابه اعتَمروا من جعرانة فاضطبعوا
- ٥٣٦ ٣ إن سرّكم أن يقبل الله صلاتكم
- ٤٣٨ ٢ أن سعد بن عبادَةَ الخزرجي قتلته الجن
- ٥١٢ ٢ إن شدة الحر من فيح جهنم، فإذا اشتد فأبردوا بالصلاة
- ٥٠٨ ٢ أن الشمس إذا طلعت من مغربها تسير إلى وسط السماء
- ١٠٣ ٥ إن الشمس والقمر آيتان من آيات الله لا ينكسفان لموت أحد

الجزء الصحيفة

الحديث

٣٨٤	٥ إِنَّ صَاحِبَكُمْ حَنَظَلَةٌ تُغَسِّلُهُ الْمَلَائِكَةُ
٥٣٣	٦ أَنَّ عَلَى الْحَرَمِ عِلَامَاتٍ مَنْصُوبَةً فِي جَمِيعِ جَوَانِبِهِ نَصَبَهَا إِبْرَاهِيمُ الْخَلِيلُ عَلَيْهِ السَّلَامُ
٢٠٩	٤ أَنَّ عَلِيًّا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ تَصَدَّقَ بِخَاتَمِهِ فِي الصَّلَاةِ، فَمَدَحَهُ اللَّهُ تَعَالَى بِقَوْلِهِ: (وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُمْ رَاكِعُونَ)
٢٢٨	٦ أَنَّ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَمَرَ الَّذِي قَالَ: رَأَيْتُ الْهَلَالَ أَنْ يَمْسَحَ حَاجِبِيهِ
٤٤٥	٥ أَنَّ عُمَرَ بْنَ عَبْدِ الْعَزِيزِ كَتَبَ فِي مَالٍ قَبْضَهُ بَعْضُ الْوَلَاةِ ظُلْمًا، يَأْمُرُ بِرَدِّهِ
٥٨٠	٥ أَنَّ عُمَرَ كَتَبَ إِلَى سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَاصٍ: وَلَا تَتَّخِذْ أَحَدًا مِنَ الْمُشْرِكِينَ كَاتِبًا
٥٧٣	٢ أَنَّ عُمَرَ لَمَّا رَأَى الْأَذَانَ جَاءَ لِيُخْبِرَ النَّبِيَّ ﷺ فَوَجَدَ الْوَحْيَ
٤٧	٦ أَنَّ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ جَعَلَ الْمَسَاكِينَ عَفْرَاءَ
٤٧٧	١ إِنَّ عَيْنِي تَنَامَانٌ وَلَا يَنَامُ قَلْبِي
٢١٤	٥ إِنَّ فَاطِمَةَ زَوْجَتَكَ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ
٢٥٨	٤ إِنَّ فَرِيضَةَ الصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ وَغَيْرَهُمَا إِذَا لَمْ تَتَمَّ تَكْمَلُ بِالتَّطَوُّعِ
٥٤	١ إِنَّ فُسْطَاطَ الْمُسْلِمِينَ يَوْمَ الْمَلْحَمَةِ بِالْغَوْطَةِ
٢٤٦	٦ أَنَّ فِي آخِرِ الزَّمَانِ يَجْلِسُ الشَّيْطَانُ بَيْنَ الْجَمَاعَةِ فَيَتَكَلَّمُ
١٨٧	٤ إِنَّ فِي الصَّلَاةِ لَشُغْلًا
٤٣٣	١ أَنَّ فِيهِ شِفَاءٌ مِنْ سَبْعِينَ دَاءً
١٦٩	٤ إِنَّ كُنْتَ لَا بَدَ فَاعْلَأْ فَاصْنَعْ الشَّجَرِ وَمَا لَا نَفْسَ لَهُ
٤١٨	٣ إِنَّ اللَّهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى وَكُلُّ بَعِيدِهِ الْمُؤْمِنُ مُلْكِي
١٥٩	١ إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَبْعَثُ الْعِبَادَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ثُمَّ يَبْعَثُ الْعُلَمَاءَ
٥٨٢	٥ إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَدْنُو مِنْ خَلْقِهِ فَيَغْفِرُ لِمَنْ يَشَاءُ إِلَّا لِبَغْيٍ أَوْ عَشَارٍ
٣٩٦	٢ إِنَّ اللَّهَ حَرَّمَ بَيْعَ الْخَمْرِ وَالْمَيْتَةِ وَالْخَنْزِيرِ
٤٦٨	٧ إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ قَدْ غَفَرَ لِأَهْلِ عَرَفَاتٍ
٦٢٣	٤ إِنَّ اللَّهَ فَرَضَ عَلَى لِسَانِ نَبِيِّكُمْ صَلَاةَ الْمُقِيمِ أَرْبَعًا وَالْمَسَافِرِ رَكْعَتَيْنِ
١٣٩	٤ إِنَّ اللَّهَ كَرِهَ لَكُمْ ثَلَاثًا: الْعَبَثَ فِي الصَّلَاةِ، وَالرَّفَثَ فِي الصِّيَامِ، وَالضَّحْكَ فِي الْمَقَابِرِ
٣٥٥	٦ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى يُحِبُّ أَنْ تُؤْتَى رُحْصُهُ كَمَا يُحِبُّ أَنْ تُؤْتَى عِزَائِمُهُ

الحديث	الجزء	الصحيفة
إِنَّ اللَّهَ وَضَعَ عَنْ أُمَّتِي الْخَطَأَ وَالنِّسْيَانَ وَمَا اسْتَكْرَهُوا عَلَيْهِ	٤	٥٣
إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ إِغَاثَةَ اللَّهْفَانِ	١	٢١١
إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْعَطَاسَ وَيَكْرَهُ التَّثَاؤُبَ	٤	٦٩
إِنَّ اللَّهَ يَقْبَلُ تَوْبَةَ الْعَبْدِ مَا لَمْ يُغْرِغِرْ	٥	١٨٨
إِنَّ لِلَّهِ مَلَائِكَةً يَنْزِلُونَ بِشَيْءٍ يَكْتُبُونَ فِيهِ	٣	٤٢٠
إِنْ لَمْ يَكُنْ مَعَهُ عَصَاً فَلْيَنْحُطْ خَطًّا	٤	١٢٨-١٢٧
أَنْ لَيْلَةَ طُلُوعِهَا مِنْ مَغْرِبِهَا تَطُولُ بِقَدْرِ ثَلَاثِ لَيَالٍ	٢	٥٠٨
إِنَّ مَا يَقْبَلُ مِنْهَا (الْجِمَارُ الَّتِي تُرْمَى كُلُّ عَامٍ) رُفِعَ	٧	١٢٢
إِنَّ الْمَاءَ لَا يَنْجِسُهُ شَيْءٌ	١	٦٣٦
أَنَّ الْمَرْأَةَ لِأَخْرِ أَزْوَاجِهَا	٥	٢٦٣
أَنَّ الْمَسْكَ أَطْيَبُ الطَّيْبِ	١	٦٩٧
أَنَّ مَسْجِدَ النَّبِيِّ ﷺ كَانَ قَبْلُ مَقْبَرَةٍ لِلْمَشْرُكِينَ فَنَبِشَتْ	٥	٣٣٥
أَنَّ مَعَاذًا افْتَتَحَ بِالْبَقَرَةِ	٣	٥٤٥
أَنَّ مَعَاذًا كَانَ يَصْلِي مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ	٣	٥٩٥
إِنَّ مِنْ أَشْرَاطِ السَّاعَةِ أَنْ تُزَيَّنَ الْمَسَاجِدُ	٤	٢٠٢
إِنَّ مِنَ الْبِرِّ بَعْدَ الْمَوْتِ أَنْ تَصْلِيَ لِهَمَا مَعَ صَلَاتِكَ (أَي: الْوَالِدَيْنِ)	٧	٣٨٥
إِنَّ الْمَيِّتَ لَيُعَذَّبُ بِكَاءِ أَهْلِهِ عَلَيْهِ	٥	٣٧٩
أَنْ مَيْمُونَةَ قَالَتْ: اغْتَسَلْتُ مِنْ	١	٤٤٣
إِنَّ النَّاسَ نَزَلُوا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَلَى الْحَجَرِ أَرْضِ ثَمُودَ	١	٤٤٤
إِنَّ نَاسًا يَكْرَهُونَ الشَّرْبَ قَائِمًا	١	٤٣١
أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ بَعَثَ خَمْسَمِائَةَ دِينَارٍ إِلَى مَكَّةَ حِينَ قُحِطُوا	٦	١١٥
أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ دَفَعَ قَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ	٧	١١٤
أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَأَى رَجُلًا يَصْلِي إِلَى رَجُلٍ، فَأَمَرَهُ أَنْ يُعِيدَ الصَّلَاةَ	٤	١٥٣
أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَدَّ عَلَى ابْنِ مَسْعُودٍ بَعْدَ فَرَاغِهِ مِنَ الصَّلَاةِ	٤	١٥٥

الجزء الصحيفة

الحديث

- أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ سُئِلَ عَنْ حَيَّاتِ الْبُيُوتِ فَقَالَ: إِذَا رَأَيْتُمْ مِنْهُنَّ شَيْئاً فِي مَسَاكِنِكُمْ
فَقُولُوا: أُنْشِدْكَنَّ الْعَهْدَ الَّذِي أَخَذَ عَلَيْكَ نُوحٌ، أُنْشِدْكَنَّ الْعَهْدَ الَّذِي أَخَذَ عَلَيْكَ سُلَيْمَانُ
١٧٩ ٤
- أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ سَطَّحَ قَبْرَ إِبْرَاهِيمَ ابْنِهِ وَوَضَعَ عَلَيْهِ حَصِيً
٣٤٩ ٥
- أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَبَّ عَلَى رَأْسِهِ الْمَاءَ وَهُوَ صَائِمٌ
٣٤١ ٦
- أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى مُتَرَبِّعاً
١٥٦ ٤
- إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَنَعَ مِثْلَ مَا صَنَعَتْ
٤٣١ ١
- أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ عَرِقَ فِي صَلَاتِهِ فَسَلَّتِ الْعَرِقُ عَنْ جَبِينِهِ
١٣٨ ٤
- أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَأْتِي قُبُورَ شُهَدَاءِ أَحَدٍ عَلَى رَأْسِ كُلِّ حَوْلٍ فَيَقُولُ: السَّلَامُ عَلَيْكُمْ
٣٦٦ ٥
- أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَخْطُبُ قَبْلَ الْفِطْرِ يَوْمِينَ يَأْمُرُ بِإِخْرَاجِهَا
١٣٣ ٥
- أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يُطَوِّلُ فِي الرُّكْعَةِ الْأُولَى
٣١٢ ٣
- أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَقْرَأُ الْقُرْآنَ فِي خُطْبَتِهِ
٤٠ ٥
- أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَكْبُرُ عَلَى أَهْلِ بَدْرِ سَبْعَ تَكْبِيرَاتٍ وَعَلَى بَنِي هَاشِمٍ خَمْساً
٢٣١ ٣
- أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَامَ حَتَّى نَفَخَ ثُمَّ قَامَ إِلَى الصَّلَاةِ وَلَمْ يَتَوَضَّأْ
٤٧٧ ١
- أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنْ تَرْبِيعِ الْقُبُورِ وَتَحْصِيسِهَا
٣٤٩ ٥
- أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنْ صَوْمِ الْوَصَالِ وَعَنْ صَوْمِ الصَّمْتِ
٤٣٨ ٦
- أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ وَالْخُلَفَاءُ الرَّاشِدِينَ قَصَرُوا مِنَ الْمَدِينَةِ إِلَى مَكَّةَ
٦٥٩ ٤
- أَنَّ نَبِيَّاً مِنَ الْأَنْبِيَاءِ خَرَجَ يَسْتَسْقِي، فَإِذَا هُوَ بِنَمْلَةٍ رَافِعَةٍ بَعْضَ قَوَائِمِهَا إِلَى السَّمَاءِ فَقَالَ:.....
١٧٠ ٥
- أَنَّ نِسَاءَ الْجَنَّةِ مِنْ نِسَاءِ الدُّنْيَا أَفْضَلُ مِنَ الْحُورِ
٢٦٢ ٥
- إِنَّ هَذِهِ الصَّدَقَاتِ إِنَّمَا هِيَ أَوْسَاخُ النَّاسِ
٦٦٢ ١
- إِنَّ هَذِهِ الصَّلَاةَ لَا يَصِحُّ فِيهَا شَيْءٌ مِنْ كَلَامِ النَّاسِ، إِنَّمَا هُوَ التَّسْبِيحُ وَالتَّكْبِيرُ وَقِرَاءَةُ الْقُرْآنِ
٥٤ ٤
- أَنَّ الْوَاجِبَ يَفْضُلُ الْمُنْدُوبُ بِسَبْعِينَ دَرَجَةً
٤١٩ ١
- أَنَا أَفْصَحُ الْعَرَبِ بِيَدِ أُنْثَى مِنْ قَرِيشَ
٩٨ ١
- أَنَا ابْنُ الذَّبِيحِينَ
١٤٥ ٥

الحديث	الجزء	الصحيفة
أنا سيد ولد آدم	١	٨٤
أنا فرطكم على الخوض	٥	٣٧١
إِنَّا لَا نَدْخُلُ بَيْتًا فِيهِ كَلْبٌ وَلَا صُورَةٌ	٤	١٧١
إِنَّا نَتَصَدَّقُ عَنْ مَوْتَانَا وَنَحُجُّ عَنْهُمْ	٧	٣٨٥
انتهيتُ إلى رسول الله ﷺ فوجدَ مني ريحَ الثوم، فقال: مَنْ أَكَلَ الثوم؟ فَأَخَذْتُ يَدَهُ فَادْخَلْتُهَا فَرَجَدَ صَدْرِي مَعْصُوبًا فَقَالَ إِنَّ لَكَ عَذْرَاءً	٤	٢١٦
أنشد أبو هريرة الشعر وهو محرم	١	١٥٥
أنشد ابن عباس الشعر وهو محرم	١	١٥٥
أنشد حسان الشعر فيه وصف امرأة وقد سمعه النبي ﷺ	١	١٥٦
أنشد كعب الشعر فيه وصف امرأة بحضرة النبي ﷺ	١	١٥٥
انكسرت إحدى زنديّ فسألت رسول الله ﷺ فأمرني أن أمسح	٢	٢٣٠
إنما أجرك على قدرِ نصيبك	٤	٢٦٩
إنما الأعمالُ بالنيّات	٤/٢٧٩ - ٣/٥٠	
إنما أهلك مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ	٧	٤٧٥
إنما التفريط أن تؤخر صلاةً حتى يدخل وقت الأخرى	٢	٤٨٦
إنما التفريط في اليقظة	٢	٥٦٦
إنما جعل الإمام ليؤتمَّ به فلا تختلفوا عليه	٥	١٢٢
إنما الرفث ما روجع به النساء	١	١٥٥
إنما السيد الله	١	٨٤
إنما كان الأذان على عهد رسول الله ﷺ مرتين	٢	٥٨٣
إنما كانت المؤلفة قلوبهم على عهد رسول الله ﷺ، فلمَّا	٦	٨٢
إنما يحرم من الميتة أكلها	١	٦٧٦
أنه (أي: عمران بن حصين) أحرم من البصرة	٦	٥٢٩
أنه (أي: ابن عمر) أحرم من بيت المقدس	٦	٥٢٩

الحديث	الجزء	الصحيفة
أنه (أي: ابن عباس) أحرم من الشام	٦	٥٢٩
أنه (أي: ابن مسعود) أحرم من القادسية	٦	٥٢٩
أنه اقتصر على الإقامة فيما بعد الأولى	٢	٥٩٩
أنه أمر بالتلقين بعد الدفن، فيقول: يافلان بن فلان	٥	١٩٠
أنه أمر بلالاً فأذن وأقام لكل	٢	٥٩٩
أنه بعد أربعة أشهر وعشرة أيام (أي: نفخ الروح)	٢	٣٠٥
أنه بعدما توضأ قام فشرب فضل وضوئه وهو قائم	١	٤٣١
أنه تغمض واستنشق مرة	١	٣٨٧
أنه توضأ فخلل بين أصابع قدميه ثلاثاً	١	٣٩٢
أنه جعل أبا هريرة على صدقة الفطر	٦	١٧٢
أنه جعل في قبره عليه الصلاة والسلام قطيفة	٥	٣٣٨
أنه دخل مع رسول الله ﷺ على امرأة وبين يديها نوى أو حصي تسبح به	٤	١٧٧
أنه رأى النبي ﷺ يصلي مما يلي باب بني سهم والناس يمرون بين يديه وليس بينهما ستر	٤	١٢١
أنه رأى رجلاً ركع ركعتي الفجر ثم اضطجع، فقال ابن عمر: ما شأنه؟ فقال نافع: قلت: يفصل بين صلاته، فقال ابن عمر: وأي فصل أفضل من السلام؟	٤	٢٨٥
أنه رأى قبر النبي ﷺ مسنماً	٥	٣٤٩
أنه سمع رجلاً يقول: اللهم اغفر لي فقال له: ويحك لو عممت لاستجيب لك	٣	٣٩٩
أنه شرب من ماء زمزم قائماً	١	٤٣١
أنه ﷺ أمر من يستنصت له الناس عند إرادته خطبة منى في حجة الوداع	٥	٧٩
أنه ﷺ أنزل بعض المشركين في المسجد	٢	٤٣
أنه ﷺ أوتر بهم ثم بين العذر في تأخير	٤	٣٧٩
أنه ﷺ أوصى أبا هريرة بركعتين	٤	٢٩٢
أنه ﷺ جلس لما قتل جعفر وزيد بن حارثة يعرف في وجهه الحزن	٥	٣٦٣

الحديث	الجزء	الصحيفة
أنه ﷺ جمع بين الظهر والعصر والمغرب والعشاء	٢	٥٦٦
أنه ﷺ حمل جنازة سعد بن معاذ	٥	٣٢٦
أنه ﷺ حَنَّكَ به (أي: ماء زمزم) الحسنَ والحُسَيْن رضي الله عنهما	٧	٤٧٦
أنه ﷺ حين صَلَّى على النجاشي كَبَّر أربع تكبيرات	٥	٢٦٨
أنه ﷺ خرج فصلَّى بهم العيد لم يصلِّ قبلها ولا بعدها	٥	١١٦
أنه ﷺ ذكر الدجال، قلنا: ما لبثه في الأرض؟	٢	٥٠٣
أنه ﷺ رخص لعثمان بن مالك في تركها (أي: صلاة الجمعة)	٣	٥١١
أنه ﷺ سمع صريف الأقلام	٣	٤٢٠
أنه ﷺ صلى آخر صلاته قاعداً وهم قيام	٣	٦٢٢
أنه ﷺ قال بين الرُّكُوتَيْن: ربنا آتنا في الدنيا حسنةً	٧	٦٥
أنه ﷺ قال للحَلَّاق: خُذْ وأشار إلى الجانب الأيمن	٧	١٢٩
أنه ﷺ قال: اللهم اغفر لعائشة ما تقدَّم	٣	٤٠٣
أنه ﷺ قام - أي: في الخطبة - متوكِّئاً على عصاً أو قوس	٥	٨٩
أنه ﷺ قد كتب الصدقة ولم يخرجها إلى عماله حتى توفي فأخرجها أبو بكر	٥	٤٨٥
أنه ﷺ قرأ بالمعوذتين في الفجر	٣	٥٤٦
أنه ﷺ كان إذا ركع قال: اللهم لك ركعت	٣	٣٥٠
أنه ﷺ كان إذا سجد قال: اللهم لك سجدت	٣	٣٥٠
أنه ﷺ كان إذا صَلَّى ركعتي الفجر اضطجَعَ على شِقِّه الأيمن	٤	٢٨٥
أنه ﷺ كان إذا عَجَلَ السير يؤخِّر الظهر إلى وقت العصر	٢	٥٦٤
أنه ﷺ كان إذا قام إلى الصلاة كَبَّر	٣	٥٧
أنه ﷺ كان جُلُّ جلوسه مع أصحابه التَّربُّع	٤	١٥٦
أنه ﷺ كان لا يجلس حتى يوضع الميت في اللَّحْد	٥	٣٢٩
أنه ﷺ كان يأخذ من اللَّحية من طولها وعرضها	٦	٣٣٥

الحديث	الجزء	الصحيفة
أنه ﷺ كان يزور البقيع قائماً ويقول: السلام عليكم	٥	٣٦٧
أنه ﷺ كان يستاك عرضاً	١	٣٨٢
أنه ﷺ كان يفعل (أي: التمسح بالمنديل)	١	٤٣٦
أنه ﷺ كان يقرأ في الظهر والعصر في الركعتين	٣	٣٧٣
أنه ﷺ كان يقرأ في العيدين ويوم الجمعة الأعلى والغاشية	٥	١٢٦
أنه ﷺ كان يقول في دبر كل صلاة مكتوبة: لا إله إلا الله	٣	٤٢٥
أنه ﷺ كان يقوم الليل إلا قليلاً، وكان لا يزيد على إحدى عشرة ركعة	٤	٢٧٤
أنه ﷺ لم يدع ركعتي المغرب سقراً ولا خضراً	٤	٢٦٣
أنه ﷺ لم يصل قط إلا بوضوء	١	٣٠٠
أنه ﷺ لم يته علياً عن خصف النعل فيه	٤	٢١١
أنه ﷺ نام ليلة التعريس حتى طلعت الشمس	١	٤٧٧
أنه ﷺ نهى أن تُشدّ الأشعار في المسجد، وأن تُباع فيه السلعة، وأن يُحلق فيه قبل الصلاة	٤	٢١١
أنه ﷺ نهى أن يقوم الإمام فوق ويبقى الناس خلفه	٤	١٦٢
أنه ﷺ نهى عن البتراء	٤	٣٩٩
أنه ﷺ وضع لحسان منبراً يُنشد عليه الشعر	٤	٢١١
أنه ﷺ وضع يديه حذو منكبيه	٣	٣٢٢
أنه ﷺ وقت للنفساء أربعين يوماً	٢	٢٩٨
أنه ضحى بكبشين أملحين	٧	٣٨٤
أنه طاف على نسائه واغتسل عند هذه وعند هذه	١	٥٨٧
أنه عليه الصلاة والسلام أتى برجل قتل نفسه فلم يصل عليه	٥	٢٥٨
أنه عليه الصلاة والسلام أتى بشراب	٣	٥٦٠
أنه عليه الصلاة والسلام تلا سجدة على المنبر، فنزل وسجد الناس معه	٤	٦١٢
أنه عليه الصلاة والسلام دخل الحمام في الجحفة	٧	٤٢
أنه عليه الصلاة والسلام دعت امرأة رجل ميت لما رجع من دفنه فجاء	٥	٣٦٢

الحديث	الجزء	الصحيفة
أنه عليه الصلاة والسلام سأل رجل عن المباشرة للصائم فرخص له	٦	٣٣٤
أنه عليه الصلاة والسلام صلى على شهداء أحد	٥	٣٩١
أنه عليه الصلاة والسلام قرأ أول سورة البقرة عند رأس ميت وآخرها عند رجله	٥	٣٦٧
أنه عليه الصلاة والسلام قرأ في الأولى من الجمعة بسبح اسم ربك الأعلى	٣	٤٦٩
أنه عليه الصلاة والسلام كان في غزوة تبوك إذا ارتحل قبل زيف الشمس	٢	٥٦٥
أنه عليه الصلاة والسلام كان يطول في الركعة الأولى	٣	٤٦٧
أنه عليه الصلاة والسلام كان يكبر عند كل رفع وخفض	٣	٢٤٢
أنه عليه الصلاة والسلام كان يلبس يوم العيد بردة حمراء	٥	١٠٧
أنه قام بعدما غسل قدميه فأخذ فضل طهوره فشربه وهو قائم	١	٤٣٢
أنه (أي: ابن عباس) قام عن يسار النبي ﷺ	٣	٥٥٢
أنه قام فتوضأ (أي: جريج الراهب)	١	٣٠٢
أنه قنت في الظهر والعشاء	٤	٢٤٩
أنه قنت في المغرب	٤	٢٤٩
أنه كان ﷺ قبل الإسراء يصلي قطعاً	١	٣٠٠
أنه كان ﷺ إذا كان يوم عيد خالف الطريق	٥	١١٠
أنه كان مكتوباً على أفخاذ أفراس في اصطبل الفاروق: حيس في سبيل الله	٥	٣٨٠
أنه كان يتنفل على راحلته في غير عذر في الليل، وإذا بلغ الوتر نزل فيوتر على الأرض	٤	٢٢٨
أنه (أي: ابن عباس) كان يصومه (أي: يوم الجمعة) ولا يفطر	٦	١٩٦
أنه كان يفتح التطوع قاعداً	٤	٣٣٦
أنه كان يكبر أيام التشريق الله أكبر	٥	١٤٤
أنه كان ينهى عن عقب الشيطان وأن يفتش الرجل ذراعيه افتراش السبع	٤	١٥٢
إنه لا عذر لكم عند الله إن خلص إلى رسول الله ﷺ مكروة	٥	٣٩٦
إنه لا يرُد شيئاً، وإنما يُستخرج به من البخيل	٤	٢٨٧
أنه لا يسأل في قبره (أي: من مات في زمن الطاعون بغيره)	٥	٣٩٨

الحديث	الجزء	الصحيفة
أنه لما أسري بالنبي ﷺ أوحى الله إليه الأذان فنزل به	٢	٥٧١
أنه لما همّ بالدنوّ منها (أي: من سارة) قامت تتوضأ	١	٣٠٢
إنه ليعذب وهم سيكون عليه (وذلك عندما مرّ على قوم وهم سيكون على يهودي)	٥	٣٧٩
أنه نهى أن يشرب الرجل قائماً	١	٤٣٣
أنه نهى عن الصلاة نصف النهار حتى تزول الشمس	٢	٥٢٩
إنه يحرك عرق الجذام (أي: السواك يعود الريحان)	١	٣٨٣
أنه يكبر في الأولى سبعاً وفي الثانية ستاً	٥	١٢١
أنها (عائشة) كانت تحمله (ماء زمزم) وتخبر أن رسول الله ﷺ كان يحمله	٧	٤٧٦
أنها آخر ساعة في يوم الجمعة	٥	٩٣
إنها تهوّن عليه خروج روجه	٥	١٨٩
أنها جاءته بخرقة بعد الغسل فردها، وجعل ينفذ الماء بيديه	١	٤٣٧
إنها ركس (أي: الروث)	٢	٤٢٦
أنها ربح الذين يغتابون الناس والمؤمنين	١	٢٩٨
إنها ليست بنجسة إنها من الطوافين (أي: الهرّة)	٢	٤٩
أنهم قالوا: نُجرّده كما نُجرّد موتانا أم نغسله في ثيابه	٥	٢٠٤
إنهما لا يطهران (أي: الروث والعظم)	٢	٤١٧
إنهما ليعذبان وما يعذبان في كبير	٥	٣٧٧
إني لأعلم أنك حَجَرٌ	٧	٥٣
إني لا أحب أن يعينني على وضوئي أحد	١	٤٢١
أهلوا يا آل محمد بعُمْرَة في حَجٍّ	٧	١٧١
أوتروا قبل أن تُصْبِحوا	٤	٢٢٣
أول ما يحاسب به العبد يوم القيامة من عمله صلاته	٢	٤٦٠
إياك أن تضرب فوق الثلاث	٢	٤٦٦

الحديث الجزء الصحيفة

إِيَّاكَ وَالْإِلْتِفَاتَ فِي الصَّلَاةِ، فَإِنَّ الْإِلْتِفَاتَ فِي الصَّلَاةِ هَلَكَةٌ، فَإِنْ كَانَ لَا بَدْءَ فِي التَّطَوُّعِ		
لا في الفريضة.....	٤	١٤٨
إِيَّاكُمْ وَالْحَسَدَ فَإِنَّ الْحَسَدَ يَأْكُلُ الْحَسَنَاتِ	١	٧٥
إِيَّاكَ وَكَرَائِمَ أَمْوَالِهِمْ	٥	٥١١
أَيُّكُمْ صَلَّى مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ صَلَاةَ الْخَوْفِ؟ فَقَالَ حَذِيفَةُ: أَنَا.....	٥	١٧٣
أَيُّمَا امْرَأَةٍ تُوْفِي عَنْهَا زَوْجَهَا فَتَزَوَّجَتْ بَعْدَ فَهِيَ لِآخِرِ أَزْوَاجِهَا	٥	٢٦٣
أَيُّمَا امْرَأَةٍ مَاتَتْ يَجْمَعُ فِيهَا شَهِيدَةٌ	٥	٤٠٠
الْأَيْمَنُ فَالْأَيْمَنُ	٢	٤٤
بِاسْمِ اللَّهِ وَبِاللَّهِ وَعَلَى مِلَّةِ رَسُولِ اللَّهِ	٥	٣٤٢
بِاسْمِ اللَّهِ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ	١	٣٦١
بِاسْمِ اللَّهِ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَعَلَى مِلَّةِ رَسُولِ اللَّهِ	٥	٣٤٢
الْبَخِيلُ مَنْ ذُكِرَتْ عِنْدَهُ فَلَمْ يَصِلْ عَلَيَّ.....	٣	٣٩٠
بُعِثَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مَعَ الْأَبْرَارِ (لِمَنْ حَجَّ عَنْ أَبِيهِ أَوْ قَضَى عَنْهُمَا مَغْرَمًا)	٧	٤٢٢
بَعْدَ مَنْ أَدْرَكَ رَمَضَانَ فَلَمْ يَغْفِرْ لَهُ.....	٣	٣٨٩
بَعْدَ مَنْ ذُكِرَتْ عِنْدَهُ فَلَمْ يَصِلْ عَلَيْكَ.....	٣	٣٨٩
بَلْ لَكُمْ خَاصَّةٌ (أَي: فَسَخُّ الْحَجِّ بِالْعَمْرَةِ)	٧	٨٠
بَنِي الْإِسْلَامِ عَلَى خَمْسٍ		٢٦٠/١ - ٤٥٠/٦
بِهَذَا أَمَرَنِي رَبِّي.....	١	٣٩٠
بَيْنَمَا أَنَا أَصْلِي مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِذْ عَطَسَ رَجُلٌ مِنَ الْقَوْمِ، فَقُلْتُ لَهُ: يَرْحَمُكَ اللَّهُ	٤	٥٣
التَّائِبُ مِنَ الشَّيْطَانِ، فَإِذَا تَنَاءَبَ أَحَدُكُمْ فَلْيَكْظِمْ مَا اسْتَطَاعَ	٤	١٥٧
تَرَاصُّوا فِي الصَّفُوفِ.....	٣	٥٦٢
تَرْفَعُ زِينَةُ الدُّنْيَا سَنَةً خَمْسِينَ وَمِائَةً	١	١٧٦
تَسَحَّرُوا فَإِنَّ فِي السَّحُورِ بَرَكَهٌ	٦	٣٤١
تَعَادَ الصَّلَاةُ مِنْ قَدَرِ الدَّرْهَمِ مِنَ الدَّمِ	٢	٣٥١

الحديث	الجزء	الصحيفة
تعلموا من النجوم ما تهتدون به	١	١٤٤
تلك صلاة المنافق يجلس يرقب الشمس	٢	٥٣٤
تنام أعين الأنبياء لا قلوبهم	١	٤٧٨
توسطوا الإمام وسُدُّوا الخلل	٣	٥٥٨
التيمن ضربتان	٢	٦٨
ثلاث تُفطر الصائم	٦	٣١٤
ثلاث ساعات كان رسول الله ﷺ ينهانا أن نصلي فيهن	٢	٥٣١
ثلاث لا يؤخرن، منها الجنائز إذا حضرت	٢	٥٣٩
ثلاث من أخلاق المرسلين: تعجيل الإفطار، وتأخير السحور، و	٦	٣٤٣
ثلاثة على كتمان المسك يوم القيامة	٢	٦٠٥
ثم إن كان النبي ﷺ في وسط الصلاة نهض	٣	٣٦٧
ثم أهلٌ بحجٍّ وعُمرة وأهلٌ الناسُ بهما (موقوف على أنس)	٧	١٤
ثم توضأ وضوءه للصلاة	١	٥٢٤
ثم دعا بماء فتوضأ ثلاثاً ثم قال: هذا وضوئي	١	٣٠١
ثم صلى بي الفجر (أي: جبريل)	٢	٤٨٣
ثم مكث قليلاً حتى طلعت الشمس	٧	٨٥
جاء رجلٌ إلى ابن عمر فقال: إني نذرتُ أنْ أصوم يوماً فوافق	٦	٣٨٩
جزاك الله عنا خير ما جرى نبياً عن أمته	٥	٣٩٦
جُزُوا الشواربَ وأعفوا عن اللَّحَى، خالفوا المحوس	٦	٣٣٦
جعل رسول الله ﷺ ثلاثة أيام ولياليهن للمسافر	٢	٢١٦
جعلَ على أهل السَّواد على كلِّ جريبٍ يبلُغُه الماء صاعٌ بَرٌّ	٦	٢٩
جَنَّبُوا مساجدكم صبيانكم ومجانينكم ويَبَعَكُم وشراءكم ورفع أصواتكم	٤	١٩٨
حالقة الدين لا حالقة الشعر	١	٧٦-٧٥
حبك الشيء يعمي ويصم	١	٢١٣

الحديث	الجزء	الصحيفة
حتى يسمع صوتاً أو يشم ريحاً	١	٤٥٣
الحجُّ أشهرُ معلوماتٍ: سؤال، وذو القعدة، وذو الحجة	٦	٥٠٨
الحج عرفة	٣١٤/١ - ٤٩٥/٦	
حجة أفضل من عشر غزوات	٧	٤٦٤
حقُّ الجوار أربعون داراً	٥	٣٥٥
حنك رسول الله ﷺ به (أي: ماء زمزم) الحسن والحسين رضي الله عنهما	٧	٤٧٦
خالقوهم (أي: اليهود في القيام حول القبر عند الدفن)	٥	٣٢٩
خذ (قالها ﷺ للحلاق) وأشار إلى الجانب الأيمن	٧	١٢٩
خذوا من العمل ما تطيقون، فإن الله تعالى لا يملأ حتى تملأوا	٤	٣٠١
خرج سول الله ﷺ إلى المصلى فاستسقى واستقبل القبلة وقلب رداءه وصلى ركعتين	٥	١٦٥
خرج رسول الله ﷺ إلى المصلى، فاستسقى، وحوّل رداءه حين استقبال القبلة	٥	١٦٦
خرج فصلّى بهم العيد لم يصل قبلها ولا بعدها	٥	١١٦
خرجنا مع رسول الله ﷺ ونحن ستة نفر بيننا بغير نعتقه، فنقبت أقدامنا	٥	١٨١
الخطبة موضع الركعتين، من فاتته الخطبة صلى أربعاً	٥	٤٧
خفّت أزواد القوم	٣	٣٦٦
خمس صلوات كتبهن الله على العباد	٢	٥٠٤
خمس من الدواب ليس على المحرم في قتلهن جناح	٧	٣٠٢
خياركم أليكم مناكب في الصلاة	٣	٥٦٤
خير الدعاء دعاء عرفة	٧	٩٦
خير الذكر الخفي	٤	٢١٢
خير العجم فارس	١	١٧٧
خير صفوف الرجال أولها وشرها آخرها	٥	٢٦٧
خير ما قلت أنا والنبيون	٧	٩٦
خير الناس الحال والمرتمل	٣	٤٨١

الحديث	الجزء	الصحيفة
دار على نسائه في غسل واحد	١	٥٨٧
الدال على الخير كفاعله	١	٢١١
دخل ﷺ الحمام في الجُحفة	٧	٤٢
دخل عليه الصلاة والسلام مكة وعلى رأسه عمامة سوداء	٥	٤٥
دخل عليها وعندها قربة معلقة فشرب منها وهو قائم	١	٤٣١
دع ما يريبك إلى ما لا يريبك	١	٥٨٥-٢١٣
دعا ﷺ لأُمَّته عشية عرفة	٧	٤٦٧
دفع ﷺ قبل طلوع الشمس	٧	١١٤
دفعنا أبا بكر ﷺ ليلاً، فقال عمر ﷺ: إني لم أوتر، فقام وصَفَفْنَا وراءه فصلى بنا	٤	٣٧٥
رأيت رسول الله ﷺ توضأ فخلل	١	٣٩٣
رأيت رسول الله ﷺ حين فرغ من سعيه جاء	٧	٧٨
رأيت رسول الله ﷺ فعل كما فعلت (أي: خلل بين أصابعه)	١	٣٩٢
رأيت رسول الله ﷺ يصلي بالناس، وأمامة على عنقه	٢	٣٥٤
رأيت رسول الله ﷺ يُصَلِّي حَذَوِ الرُّكْنِ الْأَسْوَدِ وَالرِّجَالِ وَالنِّسَاءُ يُمَرُّونَ بَيْنَ يَدَيْهِ	٧	٧٩
رأينا النبي ﷺ في بادية لنا يصلي في صحراء ليس بين يديه سترة	٤	١٢٥
رأيت النبي ﷺ يرمي على راحلته يوم النحر	٧	١٤٥
رَحِمَ الله امرأً تكلَّم فغَنِمَ أو سَكَتَ فسَلِمَ	٦	٤٣٩
رخص رسول الله ﷺ للعريَّين أن يشربوا من أبوال الإبل لسقم أصابهم	١	٧٠٠
رخص لعتبان بن مالك في تركها (أي: صلاة الجماعة)	٣	٥١١
رشد على قبر ابنه إبراهيم ووضع عليه حصباء	٥	٣٤٦
رَغِمَ أنفُ رجلٍ	٣	٣٨٩
رفع عن أمتي الخطأ والنسيان	٣	٤٠١
رقيت يوماً على بيت حفصة فرأيت رسول الله ﷺ يقضي حاجته	٢	٤٣٣
ركب الحمار معروراً في حرِّ الحجاز	٢	٦١

الحديث	الجزء	الصحيفة
ركعتا الفجر خير من الدنيا وما فيها	٤	٢٦٣
رَمَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنَ الْحَجَرِ إِلَى الْحَجَرِ ثَلَاثًا	٧	٦٦
رَمِيهِ ﷺ رَاكِبًا	٧	١٤٥
زادك الله حرصاً ولا تَعُدْ	٣	٥٦٣
زره عليك ولو بشوكة	٣	٣٣
زَمَلُوهُمْ بِكُلِّ مِثْمٍ وَدَمَائِهِمْ	٥	٣٩١
سئل الحسن بن عليٍّ عَمَّنْ لَهَا جَوَاهِرُ وَلَالِي	٦	١٠٢
سئل رسول الله ﷺ عن الصلاة في مرائب الغنم فقال صلوا فيها	٢	٥٦١
سُئِلْتُ: بِأَيِّ شَيْءٍ كَانَ يُؤْتَرُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقَالَتْ: (كَانَ يَقْرَأُ فِي الْأَوَّلَى بِ: سُبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى، وَفِي الثَّانِيَةِ بِ: قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ، وَفِي الثَّلَاثَةِ بِ: قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ وَالْمَعُودَتَيْنِ)	٤	٢٣٠
سَأَلْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ الْمُبَارَكِ عَنِ الصَّلَاةِ الَّتِي يُسَبِّحُ فِيهَا	٤	٣٠٧
سَأَلْتُ النَّبِيَّ ﷺ عَنْ كُلِّ شَيْءٍ، حَتَّى سَأَلْتُهُ عَنْ مَسْحِ الْحَصَى	٤	١٤٤
سأله (أي: النبي ﷺ) رجلٌ عن المباشرة للصائم فرخص له، وأتاه آخرُ فنهاه	٦	٣٣٤
سبحان الله ! إِنَّ الْمُؤْمِنَ لَا يَنْجَسُ حَيًّا وَلَا مَيِّتًا	٥	١٩٨
سبحان الله عَدَدَ مَا خُلِقَ فِي السَّمَاءِ، وَسَبْحَانَ اللَّهِ عَدَدَ مَا خُلِقَ فِي الْأَرْضِ	٤	١٧٧
سبحانك اللهم وبحمدك أشهد أن لا إله إلا أنت	١	٤٢٩
سبقك بذلك الوحي	٢	٥٧٣
ست تورث النسيان	٢	٥١
سِتَّةُ أَذْرُعٍ مِنَ الْحِجْرِ مِنَ الْبَيْتِ	٧	٥٩
سَجَدَ وَجْهِي لِلَّذِي خَلَقَهُ وَصَوَّرَهُ، وَشَقَّ سَمْعَهُ وَبَصَرَهُ	٤	٥٦٧
السَّحُورُ كُلُّهُ بَرَكَةٌ، فَلَا تَدْعُوهُ، وَلَوْ أَنْ يَجْرَعَ أَحَدُكُمْ جُرْعَةً مِنْ مَاءٍ	٦	٣٤٢
سَلَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ سَعْدًا وَرَشَّ عَلَى قَبْرِهِ مَاءً	٥	٣٤٨
السلام عليكم بما صبرتم فنعم عقبى الدار (قول النبي ﷺ عندما يأتي قبور شهداء أحد)	٥	٣٦٦
السلام عليكم دار قوم مؤمنين، وإنا إن شاء الله بكم لاحقون	٥	٣٦٨

الحديث	الجزء	الصحيفة
سَلَّمْتُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ وَهُوَ يَصَلِّي فَرَدَّ بِالْإِشَارَةِ	٤	٥٧
سَمِعَ صَرِيفَ الْأَقْلَامِ	٣	٤٢٠
سَمِعْتُ بَكَاءَ صَبِيٍّ فَخَشِيتُ	٣	٥٤٦
سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يُوَادِي الْعَقِيقَ يَقُولُ: أَتَانِي اللَّيْلَةَ آتٍ مِنْ رَبِّي ﷻ	٧	١٧١
سَمِعْتُهُمْ يَصْرَخُونَ بِهِمَا جَمِيعاً (مَوْقُوفٌ عَلَى أَنْسَ)	٧	١٤
سَمُّوا اسْقَاطَكُمْ فَإِنَّهُمْ فَرَطُكُمْ	٥	٣١٦
سُمِّيَ إِنْسَاناً لِأَنَّهُ عَهْدَ إِلَيْهِ فَنَسِيَ	١	٧٣
سَيَكُونُ فِي هَذِهِ الْأُمَّةِ قَوْمٌ يَعْتَدُونَ	٣	٤٠٢
شَعْرَةٌ قَامَتْ بَيْنَ حَاجِبَيْكَ فَحَسِبْتَهَا هَلَالاً	٦	٢٢٨
شَقِيٌّ عَبْدٌ ذُكِرَتْ عِنْدَهُ فَلَمْ يَصِلْ عَلَيْكَ	٣	٣٩٠
صَبَّ عَلَى رَأْسِهِ الْمَاءَ وَهُوَ صَائِمٌ مِنَ الْعَطَشِ أَوْ مِنَ الْحَرِّ	٦	٣٤١
صَدَقَ سَلْمَانُ	٦	٣٧٤
صَلَّى فِي هَذَا الْوَادِي الْمُبَارَكِ رَكَعَتَيْنِ وَقَالَ: حَاجَّةٌ فِي عُمْرَةٍ	٧	١٧١
صَلَّى آخِرَ صَلَاتِهِ قَاعِداً وَهُمْ قِيَامٌ	٣	٦٢٢
صَلَّى بِالْمَعْرُوثَيْنِ	٣	٤٧٢
صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ رَكَعَتَيْنِ حِينَ بُشِّرَ بِالْفَتْحِ ، أَوْ بِرَأْسِ أَبِي جَهْلٍ	٤	٦٠٩
صَلَّى ﷺ الظُّهْرَ بِمَكَّةَ	٧	١٣٧
صَلَّى عَلَى شَهِدَاءِ أَحَدٍ	٥	٣٩١
صَلَّى عَلَى قَتْلَى أَحَدٍ فَكَبَّرَ عَلَيْهِمْ تِسْعاً تِسْعاً ثُمَّ سَبْعاً سَبْعاً	٣	٢٣١
صَلَاةُ أَحَدِكُمْ فِي بَيْتِهِ أَفْضَلُ مِنْ صَلَاتِهِ فِي مَسْجِدِي هَذَا إِلَّا الْمَكْتُوبَةَ	٤	٢٠٦
الصَّلَاةُ أَمَامَكَ (خَاطَبَ بِهِ ﷺ أُسَامَةَ لَمَّا نَزَلَ بِالشَّعْبِ)	٧	١٠٥
صَلَاةُ الْأَوَّابِينَ حِينَ تَرْمِضُ الْفَصَالُ	٤	٢٩١
صَلَاةٌ بِسِوَاكَ أَفْضَلُ مِنْ سَبْعِينَ صَلَاةً بِغَيْرِ سِوَاكَ	١	٣٧٨
صَلَاةُ الرَّجُلِ قَاعِداً عَلَى نِصْفِ الصَّلَاةِ	٤	٣٣٦

الحديث	الجزء	الصحيفة
صلاة في مسجدي هذا	٧	٤٨٠
صلاة في مسجدي هذا تعدل ألف صلاة فيما سواه إلا المسجد الحرام	٤	٢٠٥
صلاة في مسجدي هذا خير من ألف صلاة	٣	٩٤
صلاة الليل مثنى مثنى	٤	٢٦٩
صلاة المرء في بيته أفضل من صلاته في مسجدي هذا إلا المكتوبة	٤/٢٨٩ - ٣/٤٢٩	
صلاة لم يتمها زيد عليها من سبحتها حتى تتم	٤	٢٥٨
صلاة النهار عجماء	٦	٢٢١
صلوا على كل بر وفاجر	٥	٢٤٤
صلوا في مراتب الغنم	٢	٥٦٠
صلوا في نعالكم ولا تشبهوا باليهود	٤	١٩٩
صلوا فيها فإنها خلقت من بركة	٢	٥٦١
صليت مع النبي ﷺ فكان يسلم عن يمينه: السلام عليكم ورحمة الله وبركاته	٣	٤١٣
صليت وراء أبي هريرة فقرأ (بسم الله الرحمن الرحيم) ثم	٣	٢٩٧
صم ثلاثة أيام أو تصدق بفرق بين ستة أو	٦	١٧٧
صومكم يوم تصومون، وفطركم يوم تفطرون	٦	٢٢٧
صوموا لرؤيته	٣	١٠٧
صوموا لرؤيته وأفطروا لرؤيته	٦	٢٥١
ضحى ﷺ بكبشين أملحين	٧	٣٨٤
طاف في حجة الوداع على بعير	٧	١٤٦
طلب العلم فريضة على كل مسلم	١	٢١١
الطواف بالبيت صلاة	٧	٨١
طوبى للشام	١	٥٤
العجماء جبار، والبئر جبار، والمعدن جبار	٦	١٠
عزى معاذاً بابن له	٥	٣٥٩

الحديث	الجزء	الصحيفة
عَلِّمُوا الصَّبِيَّ الصَّلَاةَ ابْنَ سَبْعٍ	٢	٤٦٦
عَلَيْكَ بِكَثْرَةِ السُّجُودِ	٤	٢٧٣
عَلَيْكُمْ بِمَحْصَى الْخَذْفِ	٧	١١٥
عَلَيْكُمْ بِسُنَّتِي وَسُنَّةِ الْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ الْمُهَدِّينَ عَضُّوا عَلَيْهَا بِالنَّوَاجِذِ	٤	٣٥٩
عَلَيْكُمْ بِالصَّلَاةِ فِي بَيْتِكُمْ، فَإِنَّ خَيْرَ صَلَاةٍ الْمَرْءِ فِي بَيْتِهِ إِلَّا الْمَكْتُوبَةَ	٤	٢٨٨
عَلَيْكُمْ بِالتَّسْبِيحِ وَالتَّقْدِيسِ، وَاعْقِدْنَ بِالْأَنَامِلِ فَإِنَّهُنَّ مَسْئُولَاتٌ مُسْتَنْطَقَاتٌ، وَلَا تَغْفَلْنَ فَتَنْسِينَ الرَّحْمَةَ	٤	١٧٦
عَمْدًا فَعَلْتُ لِيَعْلَمَ أَنَّهَا سَنَةُ أَيٍّ: عِنْدَمَا جَهَرَ ابْنُ عَبَّاسٍ بِالْفَاتِحَةِ فِي صَلَاةِ الْجَنَازَةِ	٥	٢٦٥
عَمْرَةٌ فِي رَمَضَانَ تَعْدِلُ حَجَّةً	٦	٥١٣-١٧٨
عَمْرَةٌ فِي رَمَضَانَ تَقْتَضِي حَجَّةً أَوْ حَجَّةً مَعِي	٦	٥١٣
عَنْ عَائِشَةَ أَنَّهَا كَانَ فَرِيضَةً ثُمَّ نُسِخَ (أَيٍّ: قِيَامُ اللَّيْلِ)	٤	٢٩٨
عَنْ مَوْزِقٍ قَالَ: قُلْتُ لَابْنِ عَمْرِو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَتُصَلِّي الضُّحَى؟ قَالَ: لَا، قُلْتُ:		
فَعُمِّرَ؟ قَالَ: لَا، قُلْتُ: فَأَبُو بَكْرٍ؟ قَالَ: لَا، قُلْتُ: فَالنَّبِيُّ ﷺ؟ قَالَ: لَا إِحَالَهُ	٤	٢٩١
فَإِذَا اشْتَدَّ فَأَبْرَدُوا بِالصَّلَاةِ	٢	٥١٢
فَإِذَا دَفْتَمُونِي فَشَنُوا عَلَيَّ التَّرَابَ شَنًا (قَوْلُ عَمْرِو بْنِ الْعَاصِ)	٥	١٩١
فَأَكْبَرَهُمْ سَنًا	٣	٥١٩
فَأَمَرَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يَهْرِيقُوا مَا اسْتَقُوا مِنْ آبَارِهَا (أَرْضُ ثَمُودَ)	١	٤٤٤
فَإِنَّ الْمَلَائِكَةَ تَقُولُ: آمِينَ	٣	٣٠٥
فَتَزَوَّجْتُ أُمَّ كُلْثُومَ بِنْتَ عَلِيٍّ لَذَلِكَ (قَوْلُ سَيِّدِنَا عَمْرٍو)	٥	٢١٤
فَحَزَرْنَا قِيَامَهُ فِي الظُّهْرِ فِي كُلِّ رَكْعَةٍ قَدْرَ ثَلَاثِينَ آيَةً	٣	٤٦٧
فَدَيْنُ اللَّهِ أَحَقُّ	٦	٤٧٨
فَذَلِكُمُ الرِّبَاطُ	١	٥٧٠
فُضِّضَتِ الصَّلَاةُ رَكْعَتَيْنِ رَكْعَتَيْنِ، ثُمَّ هَاجَرَ النَّبِيُّ ﷺ فَفُضِّضَتْ أَرْبَعًا	٤	٦٢٤
فُضِّضَتِ الصَّلَاةُ رَكْعَتَيْنِ رَكْعَتَيْنِ، فَأُفِرَّتْ صَلَاةُ السَّفَرِ، وَزِيدَ فِي صَلَاةِ الْحَضَرِ	٤	٦٢٤
فَرَضَ اللَّهُ الصَّلَاةَ عَلَى لِسَانِ نَبِيِّكُمْ ﷺ فِي الْحَضَرِ أَرْبَعَ رَكَعَاتٍ	٤	٦٢٣

الحديث	الجزء	الصحيفة
فلا تستنجوا بهما فإنهما طعام إخوانكم	٢	٤٢٥
فلما قام رسول الله ﷺ يصلي أدركه شخصان	٣	٥٠٨
فليصلها إذا ذكرها فإن ذلك وقتها	٢	٥٧٦
فليقاتله فإنه شيطان	٤	١٢٩
فمن اتقى الشبهات استبرأ لدينه وعرضه	٥	٣١
فمن استطاع منكم فليطل غرته وتحجيلة	١	٤٣٤
فمن زاد على هذا أو نقص فقد تعدى وظلم	١	٣٩٤
فَمَنْ وَافَقَ تَأْمِينُهُ تَأْمِينَ الْمَلَائِكَةِ	٣	٣٠٥
فوافق قوله قول أهل السماء	٣	٣٠٥
فوضعت له غسلاً	١	٥٠٢
في خمس وعشرين من الإبل خمس شياه	٥	٤٨٦
فيما سقت السماء والعيون أو كان عشرين العشر	٦	٣٩
فيه ساعة لا يوافقها عبد مسلم وهو قائم يصلي يسأل الله تعالى شيئاً إلا أعطاه إياه	٥	٩٢
قال جابر: سرت مع النبي ﷺ	٣	٥٥٧
قال ﷺ بين الرُّكْنَيْنِ: ربنا آتانا في الدنيا حَسَنَةً	٧	٦٥
قام رسول الله ﷺ ثم قعد (أي: عندما مرّت به جنازة)	٥	٣٣٠
قام - أي: في الخطبة - متوكلناً على عصاً أو قوس	٥	٨٩
قد أفلح وأبيه	١	٦١
قد غفر لأهل عَرَقات	٧	٤٦٨
قَدَّمَ ﷺ ضَعْفَةَ أَهْلِهِ بَلِيلٍ	٧	١١٢
قَدِمَ النَّبِيُّ ﷺ فطاف بالبيت سَبْعاً	٧	٧٣
قدم وفد الجن على النبي ﷺ فقالوا: يا محمد	٢	٤٢٧
قدمتم خير مقدم وقدمتم من الجهاد الأصغر إلى الجهاد الأكبر قالوا	١	١٩١
قَدَّمَهَا بَيْنَ يَدَيْكَ واجعلها نُصَبَ عَيْنِكَ	٥	٣٣١

الحديث	الجزء	الصحيفة
قرأ عليه الصلاة والسلام في الجمعة والعيدين في الأولى.....	٣	٤٧٠
قرأ في الأولى من الجمعة بـ: سبح اسم ربك الأعلى.....	٣	٤٦٩
قرأ في الفجر بالمعوذتين لما سمع بكاء.....	٣	٤٦٢
قرأ في الفجر في السَّفر الكافرون والإخلاص.....	٤	٦٤٥
قضاها مع الفرض غداة ليلة التعريس بعد ارتفاع الشمس.....	٤	٤٠٦
قَطَعَهُ ﷺ عام الفتح يد المخزومية بمكة.....	٧	٤٧٥
قعد متوركاً على شقه الأيسر.....	٣	٢٤٦
قم فاغسل يدك.....	١	٤٨٩
قول السيدة عائشة: إنا - آل محمدٍ - لا تحملُ لنا الصدقة.....	٦	١١١
قوموا لأصلي بكم.....	٣	٥٠٦
كان آخر صلاته (أي: الجنائزة) أربع تكبيرات حتى خرج من الدنيا.....	٥	٢٦٨
كان ابنُ عمر إذا دخله (أي: البيت الحرام) مَشَى قِبَلَ وَجْهِهِ.....	٧	٤٧٢
كان ابن عمر رضي الله عنهما يبل الثوب ويلفه عليه وهو صائم.....	٦	٣٤١
كان إذا ركع قال: اللهم لك ركعت وبك آمنت.....	٣	٣٥٠
كان إذا سافر فأراد أن يتطوَّع استقبلَ بناقتهِ القبلة، فكَبَّرَ ثُمَّ صَلَّى حيث وجهه ركابُهُ.....	٤	٣٤٣
كان إذا سجد قال: اللهم لك سجدت.....	٣	٣٥٠
كان إذا فاتته الأربع قبل الظهر قضاها بعده.....	٤	٤٠٨
كان إذا قام إلى الصلاة كبر.....	٣	٥٧
كان تُحْمَلُ له الحُمْرةُ فيسجد عليها.....	٣	٣٣٨
كان رسولُ الله ﷺ إذا سَكَتَ المؤذِّنُ في صلاةِ الفجر وتبيَّنَ له الفجرُ قام فركَعَ ركعتين خفيفتين، ثم اضطجعَ على شقه الأيمن حتى يأتيه المؤذِّنُ للإقامة فيخرجُ.....	٤	٢٨٤
كان رسولُ الله ﷺ إذا قام إلى الصلاة كبر ثم قال: وجهت وجهي.....	٣	٢٨٨
كان رسولُ الله ﷺ إذا نَزَلَ منزلاً في سفرٍ أو دخلَ بيته لم يجلس حتى يركعَ ركعتين.....	٤	٣١١
كان رسولُ الله ﷺ أمرنا بالقيام في الجنائزة.....	٥	٣٣٠

الحديث	الجزء	الصحيفة
كان رسول الله ﷺ لا يقدم من السفر إلا نهاراً في الضحى	٤	٢٩٥
كان رسول الله ﷺ لا يقعد إلا بمقدار	٣	٤٢٤
كان رسول الله ﷺ لا يصلي قبل العيد شيئاً	٥	١١٦
كان رسول الله ﷺ يتوضأ بالمد	١	٥٢٧
كان رسول الله ﷺ يصلي من صلاة الليل كلها وأنا معترضة بينه وبين القبلة، فإذا أراد أن يؤتر أيقظني فأوترت	٤	١٨١
كان رسول الله ﷺ يفرش رجله اليسرى	٣	٢٤٦
كان رسول الله ﷺ يؤمنا فينصرف على جانبيه جميعاً	٣	٤٣٠
كان ﷺ إذا اشتد البرد بكر بالصلاة	٢	٥١٢
كان ﷺ إذا توضأ أخذ كفاً من ماء تحت حنكه	١	٣٩٠
كان ﷺ إذا عجل به السير صنع هكذا	٢	٥٦٦
كان ﷺ إذا قفل من غزو أو حج أو غمرة يكبر على كل شرف من الأرض ثلاث تكبيرات	٧	٤٨٢
كان ﷺ لا يكل طهوره إلى أحد	١	٤٢١
كان ﷺ يسط يديه حذاء صدره	٣	٣٥٥
كان ﷺ يتفاءل ولا يتطير	٥	٩٧
كان ﷺ يجهر في الكل ثم تركه في الظهر	٣	٤٣٥
كان ﷺ يحب التيامن في كل شيء حتى في طهوره	١	٤١٤
كان ﷺ يحمله (أي: ماء زمزم) وكان يصبه على المرمى	٧	٤٧٦
كان ﷺ يعجبه التيامن في ترجله وتنعله	١	٣٨٠
كان ﷺ يمشط بمشط من عاج	١	٦٧٩
كان ﷺ يواظب على صلاة المغرب بأصحابه عقب الغروب	٢	٥٤٦
كان عليه الصلاة والسلام في غزوة تبوك إذا ارتحل قبل زيف	٢	٥٦٥
كان عليه الصلاة والسلام لا يغدو يوم الفطر حتى يأكل تمرات	٥	١٠٦
كان عمر يؤدب على تقديم الثقل قبل النفر	٧	١٤٧

الحديث	الجزء	الصحيفة
كان عمرُ يكرهُ أن يصليَ خلفَ صلاةٍ مثلها	٤	٣٣٨
كان الفضلُ بن عبَّاسٍ رَدِيفَ رسولِ الله ﷺ فجاءت امرأةٌ من خُثَعَم، فقالت: يا رسول الله،		
إنَّ فريضةَ الله على عباده في الحجِّ أدركت أبي شيخاً كبيراً لا يثبتُ على الرَّاحلة	٧	٣٨٢
كان لا يرفع يديه في شيء من دعائه إلا في الاستسقاء.....	٣	٣٥٥
كان لي أبوان أبرُّهما حالَ حياتهما	٧	٣٨٥
كان لي من رسولِ الله ﷺ مدخلان: مدخلٌ بالليل ومدخلٌ بالنهار، فكنتُ إذا أتيتُهُ		
وهو يصليَ تنحنحَ لي	٤	٦٦
كان المسلمون حين قدموا المدينة يجتمعون	٢	٥٧٢
كان منبره ﷺ ثلاث درج	٥	٨٤
كان النبي ﷺ إذا عجل السير يؤخر الظهر إلى وقت العصر	٢	٥٦٤
كان النبي ﷺ إذا فرغ من دفن الميت وقف على قبره وقال: استغفروا لأخيكم	٥	٣٤٧
كان النبي ﷺ يجمع بين الرجلين من قتلى أحد	٥	٣٩١
كان النبي ﷺ يراوح بين قدميه	١	١٧١
كان النبي ﷺ يركعُ قبل الجمعة أربعاً لا يفصلُ في شيءٍ منهنَّ	٤	٢٥٦
كان النبي ﷺ يصلي قبل الظهر أربعاً، وبعدها ركعتين، وبعد المغرب ثنتين، وبعد		
العشاء ركعتين، وقبل الفجر ركعتين.....	٤	٢٥٥
كان النبي ﷺ يصلي النافلة على بغيره	٢	٥٦١
كان النساء يبعثن إلى عائشة بالدُّرجة فيها الكرسي	٢	٢٦٣
كان يأخذُ من اللحية من طولها وعرضها	٦	٣٣٥
كان يصلي الضُّحى أربعاً ويزيدُ ما شاء الله	٤	٢٩٢
كان يصلي في حجرة عائشة والناس	٣	٦٢٠
كان يصلي وهو حاملُ أمانة بنت زينب بنت النبي ﷺ، فإذا سجَدَ وضعها، وإذا قام حمَلها.....	٤	١٨٧
كان يطول في الركعة الأولى من صلاة الظهر.....	٣	٣١٢
كان يعجبه إذا خرج لحاجته أن يسمع: ياراشد يارجيح	٥	٩٨

الحديث	الجزء	الصحيفة
كان يقرأ في الظهر في الأولين بأَمَّ القرآن وسورتين	٤	٤٨٣
كان يقرأ في الظهر والعصر في الركعتين	٣	٣٧٣
كان يقرأ في العيدين ويوم الجمعة الأعلى والغاشية	٥	١٢٦
كان يقرأ القرآن في خطبته	٥	٤٠
كان يكبر على أهل بدر سبع تكبيرات وعلى بني هاشم خمساً	٣	٢٣١
كان يكبر عند كل رفع وخفض	٣	٢٤٢
كان يلبس يوم العيد بردة حمراء	٥	١٠٧
كان يُمسِكُ عن التلبية في العمرة	٧	١٩٣
كان ينام نصف الليل، ويصلي ثلثه ويُسَبِّحُ سدسَهُ	٤	٣٠١
كانت الأنصار إذا حضروا قرؤوا عند الميت سورة البقرة	٥	١٨٩
كانت (أي: عائشة) تحمله (أي: ماء زمزم) وتخبر أن رسول الله ﷺ كان يحمله، وكان يصبه على المرضى	٧	٤٧٦
كانت تسجد على مِرْقَعة موضوعة بين يديها لعلَّ كانت بها، ولم يمنعها رسول ﷺ من ذلك	٤	٥٣٧
كانوا (أي: الصحابة) يُعْطُونَ من الزكاة لمن يملك عشرة آلاف درهم	٦	١٠٠
كانوا يكرهون الصلاة والكلام بعد خروج الإمام	٥	٧٣
كَبُرَ في عيدٍ ثنتي عشرة تكبيرة سبعا في الأولى وخمسا في الآخرة	٥	١٢١
الكرم قلب المؤمن	١	٦٠٣
كَرِهَ عثمانُ رضي الله عنه أن يستقبل الرجل وهو يصلي	٤	١٥٣
كلُّ أمتي مُعافى إلا المجاهرين	٤	٤٦٧
كل أمر ذي بال لا يبدأ ببسم الله	١	٩
كل أمر ذي بال لا يبدأ بذكر الله	١	١٠
كلُّ سببٍ ونسبٍ منقطعٌ إلا سببي ونسبي	٥	٢١٤
كل طلاق واقع إلا طلاق المعتوه	٢	٢٣٧
كلُّ مولود يولد على الفطرة	٥	١٩٣

الجزء الصحيفة

الحديث

٢١٠	٤ كلام حسن حسن وقبيح قبيح
		كنا مع أبي هريرة في المسجد، فخرج رجل حين أذن المؤذن للعصر قال أبو هريرة:
٣٩٣	٤ أما هذا فقد عصا أبا القاسم
٤٣٢	١ كنا نأكل في عهد رسول الله ﷺ ونحن نمشي ونشرب ونحن قيام
٣٦١	٥ كنا نعد الاجتماع إلى أهل الميت وصنعهم الطعام من النياحة
٤٧٥	٣ كنا نقرأ خلف الإمام فنزل: ﴿وَإِذَا قُرِئَ الْقُرْآنُ﴾
٤٨٩	١ كنت آخذاً على أبي المصحف
٣٣٣	٢ كنت أبيت في المسجد في عهد رسول الله ﷺ
٣٤١	٢ كنت أحك المني من ثوب رسول الله ﷺ
٤٣	٢ كنت أشرب وأنا حائض
٥٢٠	١ كنت أغتسل أنا ورسول الله ﷺ
٣٦٦	٥ كنت نهيتكم عن زيارة القبور ألا فزوروها
٤٨٦	٣ كيف يفلح قوم تملكهم امرأة
٢٦٣	٥ لأحسبهما خلقتا كان عندها في الدنيا (أي: المرأة إذا تزوجت برجلين)
٣٧٥	٥ لأن يجلس أحدكم على جمرة فتحرق ثيابه فتخلص إلى جلده خير له من أن يجلس على قبر
١٥٤	١ لأن يمتلئ جوف أحدكم قيحاً
٢١٠	٤ لأن يمتلئ جوف أحدكم قيحاً خيراً له من أن يمتلئ شِعْراً
٤٤	٢ لأنه ﷺ كان يشرب
٤٦٢	٣ لأنه عليه الصلاة والسلام قرأ في الفجر بالمعوذتين
٤٩٤	٢ لأنه عليه الصلاة والسلام نام في حجر علي حتى غربت الشمس
٢٤	١ لا أحصي ثناء عليك أنت كما أثنيت على نفسك
٢١٥	٥ لا أغني عنكم من الله شيئاً
٥٠٤	٢ لا، اقدروا له (أي: أيام الدجال)
٤٨٢/٧ - ٤٢٥/٣	 لا إله إلا الله وحده لا شريك له

الحديث	الجزء	الصحيفة
لا، إنما يكفيك أن تحثي على رأسك ثلاث حثيات	١	٥١٠
لا بدّ من صلاةٍ بليلى ولو حلبَ شاةٍ، وما كان بعد صلاة العشاء فهو من اللّيل	٤	٢٩٧
لا تأخذ من الكسور شيئاً	٥	٥٥٣
لا تبل قائماً	٢	٤٤٠
لا تتبعوا الجنازة بصوت ولا نار	٥	٢٠٢
لا تتمنوا لقاء العدو وسلّوا الله العافية	٥	١٦٢
لا تجعلوا بيني وبين الأرض شيئاً	٥	٣٣٩
لا تُحمرّوا رأسه ولا وجهه، فإنه يُبعث يوم القيامة مُلبياً	٧	٣٣
لا تدعوا ركعتي الفجر ولو طردتكم الخيل	٤	٢٦٣
لا تُردّ دعوة المظلوم	٥	١٦٨
لا ترفع الأيدي إلا في سبعة مواطن	٣	٣٥٣
لا تزال طائفة من أمّتي ظاهرين على الحق حتى	١	٢٥٧
لا تزول قدما عبد يوم القيامة حتى يسأل عن أربع	١	١٥٨
لا تسافر امرأة ثلاثاً إلا ومعها محرّم	٦	٤٨٧
لا تسبوا قريشاً فإن عالمها يملأ الأرض علماً	١	١٨٤
لا تسموا العنب الكرم	١	٦٠٣
لا تسيّدوني في الصلاة	٣	٣٧٧
لا تُشدّ الرّحال إلا لثلاثة مساجد	٧	٤٨٠
لا تُصلّوا خلف نائم ولا متحدّث	٤	١٨١
لا تصلوا في مبارك الإبل فإنها من الشيطان	٢	٥٦١
لا تصلي حائض بغير قناع	٣	٤٤
لا تصوموا يوم الجمعة إلا وقبله يوم وبعده يوم	٦	١٩٦
لا تظهر الشماتة بأخيك فيعافيه الله ويبتليك	١	٢١٣
لا تغالوا في الكفن فإنه يُسلب سلباً سريعاً	٥	٢٢٨

الحديث	الجزء	الصحيفة
لا تغتسلوا بالماء المشمس فإنه يورث البرص.....	١	٦٠١
لا تفتشوا على الناس متاعهم.....	٥	٥٨٩
لا تُفرِّق أصابعك وأنت تصلي.....	٤	١٤٥
لا تفعل ياحميراء فإنه يورث البرص.....	١	٦٠١
لا تقتل نفس ظلماً إلا كان على ابن آدم.....	١	١٨٩
لا تقدّموا رمضان بصوم يوم أو يومين.....	٦	٢١٧
لا تقوم الساعة حتى يتباهى الناس في المساجد.....	٤	٢٠٢
لا تمسح الحصى وأنت تصلي، فإن كنت ولا بد فاعلاً فواحدة.....	٤	١٤٤
لا تناله العرب لناله رجال من أبناء فارس.....	١	١٧٧
لا تنتفعوا من الميتة بإهاب.....	١	٦٨١
لا تنجسوا موتاكم فإن المسلم لا ينجس حياً ولا ميتاً.....	٥	١٩٩
لا تنظر إلى فخذ حي ولا ميت.....	٥	٢٠٣
لا تنفضوا أيديكم في الوضوء فإنها مراوح الشيطان.....	١	٤٣٦
لا تثنى في الصدقة.....	٥	٤٦٩
لا جزأ على العائد (موقوف على ابن عباس).....	٧	٢٧٤
لا زكاة في مال الضمّار.....	٥	٤٤٥
لا سمر بعد الصلاة إلا لأحد رجلين.....	٢	٥١٨
لا سمر بعد الصلاة إلا لمصل أو مسافر.....	٢	١٣٢
لا صلاة إلا بطهور.....	٢	١٤٤
لا صلاة بعد العصر حتى تغرب الشمس.....	٢	٥٤٥
لا صلاة لجار المسجد إلا في المسجد.....	٣/٥١٢ - ٥/٣٠٨	
لا طاعة في معصية الخالق.....	٤	٣٨٧
لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق.....	٤	٣٨٦
لا قرابة بيني وبين أبي لهب، فإنه أثر علينا الأفجّرين.....	٦	١٠٨

الحديث	الجزء	الصحيفة
لا مانع لما أعطيت ولا معطي لما منعت.....	٣	٣٥٠
لا، هذه فرض المسلمين (أي: الصدقة).....	٥	٥٣٧
لا وُجِدَتْ، إنما بُنِيَت المساجد لِمَا بُنِيَتْ له (قوله ﷺ لرجلٍ يَنْشُدُ ضالَّةً في المسجد).....	٥	٣٠٥
لا وضوء على من نام قائماً أو راکعاً.....	١	٤٧٢
لا يبولن أحدكم في مستحمله ثم يغتسل.....	٢	٤٤٢
لا يُتَمَّ بعد احتلام، ولا صُمتَ يومٍ إلى الليل.....	٦	٤٣٨
لا يُجَاوِزُ أحدُ الميقاتِ إلَّا محرماً.....	٦	٤٥٦
لا يحلُّ لأحدٍ يؤمنُ بالله واليوم الآخر أن يصليَ وهو حاقنٌ حتى يتخفَّفَ.....	٤	١٤٣-١٤٢
لا يحلُّ لامرأةٍ تؤمن بالله واليوم الآخر أن تسافرَ مسيرةَ يومٍ وليلةٍ إلَّا.....	٦	٤٨٥
لا يُخْتَلَى خلأها ولا يُغَضَّدُ شوْكُها.....	٧	٢٩٨
لا يخرج الرجلان يضربان الغائط كاشفين عن عورتيهما.....	٢	٤٣٩
لا يدخل صاحب مكس الجنة.....	٥	٥٨٣
لا يزال أحدكم في صلاة ما دامت الصلاة تحبسه.....	٤	١٤٧
لا يُسَنُّ (أي: الرَّمْلُ في الطَّواف).....	٧	٦٦
لا يشربن أحد منكم قائماً فمن نسي فليستقي.....	١	٤٣١
لا يشهدون الصلاة.....	٣	٥٠٠
لا يصلي على جنازة في مسجد.....	٥	٣٠٣
لا يصلي بعد الصلاة.....	٤	٣٣٨
لا يصلي الرجل في الثوب الواحد.....	٣	١٣
لا يصلي قبل العيد شيئاً.....	٥	١١٦
لا يصوم أحد عن أحد ولا يصلي أحد عن أحد.....	٦	٣٦١
لا يصوم إلَّا مع الإمام.....	٦	٢٢٨
لا يغدو يوم الفطر حتى يأكل ثمرات.....	٥	١٠٦
لا يقبل الله من عبد عملاً حتى يشهد قلبه.....	٢	٥٥٦

الحديث	الجزء	الصحيفة
لا يقعد إلا بمقدار	٣	٤٢٤
لا يمنعكم من سحوركم أذان بلال	٢	٤٨٨
لا يموتن أحد منكم إلا آذنتموني به فإن صلاتي عليه رحمة	٥	٢٥١
لا ينتقص أحدكم من صلاته شيئاً إلا أتمها الله عز وجل من سبحته	٤	٢٥٨
لا ينقص مال من صدقة	٥	٤١٣
لبيك اللهم لبيك، لبيك لا شريك لك	٧	١٨
لعمرو الله	١	٥٩
لعن الله زائرات القبور	٥	٣٦٧
لقنوا موتاكم لا إله إلا الله، فإنه ليس مسلم يقولها عند الموت إلا أنجته من النار	٥	١٨٤
لكم كل عظم ذكر اسم الله عليه (جواباً لسؤال الجن)	٢	٤٢٥
لم يكن النبي ﷺ على شيء من النوافل أشدّ تعاهداً منه على ركعتي الفجر	٤	٢٦٢
لمّا أحسّ بالنبي ﷺ حصر عن القراءة فتأخّر (أي: أبو بكر)	٤	١٧
لما أراد الله أن يعلم رسوله الأذان أتاه جبريل	٢	٥٧١
لمّا استشهد مصعب بن عمير يوم أحد ولم يكن عنده إلا نغرة - أي: كساء مخطط - فكان إذا غطي بها رأسه	٥	٢٣٣
لمّا انكسفت الشمس على عهد رسول الله ﷺ نودي ب: (الصلاة جامعة)	٥	١٥٨
لما جرح رسول الله ﷺ في أحد جاءت فاطمة	٢	٣٩٤
لمّا نزل عليه السلام بالشعب فبال وتوضأ	٧	١٠٥
الله أعلم بما كانوا عاملين	٥	١٩٣
الله تعالى لا يظلم المؤمن حسنة	٧	١٢٣
اللهم اجعل ذنبي مغفوراً وسعيي مشكوراً	١	٤٢٤
اللهم اجعلني من التوابين واجعلني من المتطهرين	١	٤٢٣
اللهم اجعلني من الذين يستمعون القول فيتبعون أحسنه	١	٤٢٤
اللهم أحيني ما كانت الحياة خيراً لي	٥	١٩٤

الحديث	الجزء	الصحيفة
اللهم ارحمني ومحمداً.....	٣	٣٧٧
اللهم ارحمني رائحة الجنة ولا ترحني رائحة النار	١	٤٢٣
اللهم أعتق رقبتني من النار	١	٤٢٤
اللهم أعطني كتابي بيمينني وحاسبني حساباً يسيراً.....	١	٤٢٤
اللهم أعني على تلاوة القرآن	١	٤٢٣
اللهم اغفر لحينا وميتنا وشاهدنا إلخ.....	٥	٢٦١
اللهم اغفر لعائشة ما تقدم	٣	٤٠٣
اللهم اغفر للمؤمنين والمؤمنات والمسلمين والمسلمات، وألف بين قلوبهم، وأصلح ذات بينهم.....	٤	٢٣٣
اللهم اغفر لنا ولوالدينا وله وللمؤمنين والمؤمنات	٥	٢٦١
اللهم اغفر لي وارحمني وعافني.....	٣	٣٥٠
اللهم اكتب لي عندك بها أجراً، وضَعْ عني بها وزراً	٤	٥٦٧
اللهم أنت السلام ومنك السلام.....	٣	٤٢٤
اللهم إنه كان في طاعتك وطاعة رسولك فارددها عليه	٢	٤٩٤
اللهم إني أسألك رضاك والجنة	٧	١٩
اللهم إني أعوذ برضاك من سخطك، وبمعافاتك من عقوبتك، وأعوذ بك منك		
لا أحصي ثناءً عليك أنت كما أثنيت على نفسك	٤	٢٣٤-٢٣٣
اللهم إني أعوذ بك من الخبث والخبائث	١	٣٦٢
اللهم بيض وجهي يوم تبيض الوجوه	١	٤٢٤
اللهم ثبت قدمي على الصراط يوم تزل الأقدام	١	٤٢٤
اللهم حوالينا ولا علينا اللهم على الآكام إلخ	٥	١٧١
اللهم صل على محمد وعلى آل محمد كما صليت	٣	٣٧٤
اللهم لا تعطني كتابي بشمالي	١	٤٢٤
اللهم لك ركعت وبك آمنت.....	٣	٣٥٠
اللهم لك سجدت	٣	٣٥٠

الجزء الصحيفة

الحديث

- لو أنَّ رسول الله ﷺ رأى ما أحدث النساء بعده لمنعهنَّ كما منعت نساء بني إسرائيل..... ٥ ٣٣١
- لو كان الإيمان عند الثريا لتناوله رجال من أبناء فارس..... ١ ١٧٦
- لو كان الإيمان عند الثريا لذهب به رجل من أبناء فارس..... ١ ١٧٧
- لو كان الدين بالرأي لكان أسفل الخف أولى بالمسح..... ٢ ١٩٤
- لو كان على أُمِّك دَيْنٌ أَكُنْتَ قاضِيَهُ عنها..... ٦ ٣٦٢
- لو كان العلم معلقاً عند الثريا لتناوله رجال من أبناء فارس..... ١ ١٧٧
- لو كان فقيهاً لأجاب أُمُّهُ..... ٤ ١٩١
- لو مُدَّ مسجدي هذا إلى صنعاء كان مسجدي..... ٣ ٩٥
- لو مرَّت الصدقة على يَدَي مائةٍ لكان لهم من الأجر مثلُ أجرِ المبتدي..... ٥ ٤٦١
- لو يعلمُ المارُّ بين يدي المصلِّي ماذا عليه لكان أن يقفَ أربعين خيراً له مِنْ أن يمرَّ بين يديه..... ٤ ١٢١
- لولا أن أشقَّ على أمتي لأمرتهم أن يؤخروا..... ٢ ٥١٧
- لولا أن أشقَّ على أمتي لأمرتهم بالسواك عند كلِّ وضوء..... ٦ ٣٣٩
- لولا أن أشقَّ على أمتي لأمرتهم عند كل صلاة بوضوء..... ١ ٣٠٩
- لولا الخليفة لأذنت..... ٢ ٥٩١
- لولا السنة لما قدمتك (قالها الحسين عندما قدَّم سعيداً ليصلي على الحسن)..... ٥ ٢٨٩
- لولا شبابٌ خُشَّعَ وبهائمٌ رُتَّعَ وشيوخٌ رُكَّعَ وأطفالٌ رُضَّعَ لَصَبَّ عليكم العذابُ صَبًّا..... ٥ ١٧٠
- لَيَتَكَلَّمَنَّ أَكْبَرُهُمَا..... ٥ ٢٩٠
- ليس الخبر كالمعاينة..... ١ ١٠٠
- ليس على المسلم في عبده وفرسه صدقة إلا صدقة الفطر..... ٥ ٤٩٨
- ليس على مَنْ خلفَ الإمام سهوٌ..... ٤ ٤٨٥
- ليس على النساء أذان ولا إقامة..... ٢ ٥٧٣
- ليس في النوم تفريط إنما التفريط أن تؤخر صلاة..... ٢ ٤٨٦
- ليس في النوم تفريط إنما التفريط في اليقظة..... ٢ ٥٦٦
- ليس فيما دون خمس أواق صدقة..... ٦ ٢٧

الحديث	الجزء	الصحيفة
ليس لعرق ظالم حقٌ	٤	٢١٤
ليس مِنَّا مَنْ دعا إلى عصبيةٍ أو قاتل عصبيةً	٥	٢٥٦
ليس مِنَّا مَنْ ضَرَبَ الخُدودَ وشقَّ الجيوب ودعا بدعوى الجاهلية	٥	٣٥٧
لَيَقْعُدُ في بَيْتِهِ (أي: مَنْ أَكَلَ الثوم)	٤	٢١٦
لَيَلْنِي منكم أولو الأحلام والنهي	٣	٥٦٦
المؤمنُ للمؤمن كالبنيان يشُدُّ بعضُهُ بعضاً	٤	١٤٧
ما اجتمع أصحاب رسول الله ﷺ على شيء ما اجتمعوا على التنوير في الفجر	٢	٥١٠
ما أجد لك رخصة	٣	٥١١
ما أرى طلحة إلا قد حَدَثَ فيه الموتُ فإذا مات فاذنوني	٥	١٩٦
ما اعتَمَرَ رسول الله ﷺ في رجب	٦	٥١٤
ما أعلمُهُ ﷺ قامَ ليلةً حتَّى الصَّباح	٤	٣٠٣
ما بالُ الجمارِ تُرْمَى من وَقتِ الخليل ﷺ ولم تَصِرْ هِضاباً؟!	٧	١٢٣
ما خلا كافرٌ بمسلم إلا عزم على قتله	٦	٣٥٣
ما خَلَفَ أحدٌ عند أهله أفضلَ من ركعتين يرْكُعهما عندهم حين يريدُ سفرًا	٤	٢٩٥
ما دامت السموات والأرض واجعلني من صالحِي أهلها	٢	٦٣٣
ما دون الإزار (أي: الاستمتاع)	٢	٢٧٢
ما رآه المسلمون حسناً فهو عند الله حسنٌ	٥	٣٥١
ما رأيتُ أحداً على عهد رسول الله ﷺ يصلِيهما (أي: قبل المغرب)	٢	٥٤٦
ما سقت السماء ففيه العشرُ، وما سُقي بغربٍ أو داليةٍ ففيه	٦	٢٧
ما عبد الله بشيء أفضل من فقه في الدين ولفقيه واحدٌ	١	١٣٤
ما قطع من البهيمة وهي حيّة فهو ميت	١	٦٩٢
ما كان بعدَ صلاة العشاء فهو في اللَّيل	٤	٢٩٨
ما من أحد يتوضأ فيحسن الوضوء	١	٤٣٨

الجزء الصحيفة

الحديث

٢٩٠	٤ وجبت له الجنة
٣٩٩	٣ ما من دعاء أحب إلى الله من قول العبد
٤٢٣	١ ما من عبد يقول حين يتوضأ: اللهم اجعلني من التوابين
١٠٩	٧ ما من يوم أفضل عند الله من أيام عشر ذي الحجة
٤٢٢	٣ ما منكم من أحد إلا وقد وكل الله
٤٤٠	١ ما هذا السرف !!؟
٥٣٠	٣ ما ورد خصوصاً في استخلاف النبي ابن أم مكتوم وعتيان
٣٦٠	٥ ما يصيب المسلم من نصيب ولا وصيب ولا هم ولا حزن ولا أذى ولا غم
٤٤٤	١ الماء ليس عليه جنابة
١٠٤	٦ مائتا درهم أو عدلها (جواباً لمن سأل عما يغني الناس)
٤٠٠	٥ المائد في البحر والذي يصيبه القيء له أجر شهيد
٣٣٩	٥ ماتت ميمونة زوج النبي ﷺ بسرف فأخذت ردائي فبسطته تحتها فأخذه ابن عباس
٤٠١	٥ المتمسك بسنتي عند فساد أمتي له أجر شهيد
١٦٦	٧ المحرمة لا تتنقب ولا تلبس القفازين
٣٦٦	١ مرتين أو ثلاثاً
١٩٤	٢ مسح رسول الله ﷺ أعلى الخف وأسفله
١٩٢	٢ مسح رسول الله ﷺ من مقدم الخفين إلى أصل الساق
٤٧٥	٥ المسلمون شركاء في ثلاث: في الماء والكلاء والنار
٣٧١	٣ المصلي بالخيار في الآخرين إن شاء إلخ
٢٦١	١ مفتاح الصلاة الطهور وتحريمها التكبير
٦٩	٧ مكث رسول الله ﷺ تسع سنين لم يحج
٤١٧	١ الملائكة تصلي على أحدكم ما دام
١٥٠	١ من أتى كاهناً أو عرافاً فصدقه

الحديث	الجزء	الصحيفة
مَنْ أَدَّاهَا قَبْلَ الصَّلَاةِ فَهِيَ زَكَاةٌ مَقْبُولَةٌ، وَمَنْ أَدَّاهَا بَعْدَ الصَّلَاةِ فَهِيَ.....	٦	١٣٨
مَنْ أَدْرَكَ الْأَذَانَ فِي الْمَسْجِدِ، ثُمَّ خَرَجَ لَمْ يَخْرُجْ لِحَاجَةٍ وَهُوَ لَا يَرِيدُ الرُّجُوعَ فَهُوَ مُنَافِقٌ.....	٤	٣٩٣
مَنْ أَدْرَكَ رَكْعَةً مِنَ الْعَصْرِ قَبْلَ أَنْ تَغْرِبَ الشَّمْسُ.....	٢	٥٣٥
مَنْ أَذَّنَ فَهُوَ يَقِيمُ.....	٢	٦١٧
مَنْ اسْتَجْمَرَ فليوتر.....	٢	٤١٩
مَنْ اسْتَطَاعَ مِنْكُمْ أَنْ يَطِيلَ غُرْتَهُ فَلْيَفْعَلْ.....	١	٣٩٩
مَنْ اسْتَيْقَظَ مِنَ اللَّيْلِ وَأَيَّقَظَ أَهْلَهُ فَضَلَّيَا رَكْعَتَيْنِ كُتِبَا مِنَ الذَّاكِرِينَ اللَّهَ كَثِيرًا وَالذَّاكِرَاتِ.....	٤	٢٩٩
مِنْ أَشْرَاطِ السَّاعَةِ أَنْ يَتَبَاهَى النَّاسُ فِي الْمَسَاجِدِ.....	٤	٢٠٢
مَنْ اكْتَحَلَ بِالْإِثْمِ يَوْمَ عَاشُورَاءَ لَمْ يَرِ رَمْدًا أَبَدًا.....	٦	٣٣٧
مَنْ اكْتَحَلَ يَوْمَ عَاشُورَاءَ لَمْ تَرْمَدْ عَيْنُهُ تِلْكَ السَّنَةُ.....	٦	٣٣٧
مَنْ أَكَلَ الثُّومَ أَوْ الْبَصَلَ فَلَا يَقْرَبَنَّ مَسْجِدَنَا.....	٤	٢١٥
مَنْ أَهْلًا مِنَ الْمَسْجِدِ الْأَقْصَى بِعُمْرَةٍ أَوْ حَجَّةٍ غَفَرَ اللَّهُ لَهُ مَا.....	٦	٥٢٩
مَنْ بَلَغَهُ عَنِّي ثَوَابُ عَمَلٍ.....	١	٤٢٦
مَنْ بَنَى لِلَّهِ مَسْجِدًا وَلَوْ كَمَفْحَصِ قِطَاةِ بَنَى اللَّهُ لَهُ بَيْتًا فِي الْجَنَّةِ.....	١	٢١٢
مَنْ تَخَطَّى رِقَابَ النَّاسِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ اتَّخَذَ جَسْرًا إِلَى جَهَنَّمَ.....	٥	٩١
مَنْ تَرَكَ أَرْبَعًا قَبْلَ الظُّهْرِ لَمْ تَنْلُهُ شِفَاعَتِي.....	٤	٢٦٤
مَنْ تَرَكَ الْجُمُعَةَ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ مِنْ غَيْرِ ضَرُورَةٍ طَبَعَ اللَّهُ عَلَى قَلْبِهِ.....	٥	٣
مَنْ تَرَكَ سِتِّي لَمْ يَنْلِ شِفَاعَتِي.....	١	٣٤٤
مَنْ تَرَكَ الصَّفَّ الْأَوَّلَ خَافَةً أَنْ يُؤْذِيَ مُسْلِمًا.....	٣	٥٥٩
مَنْ تَعَزَّى بِعِزَاءِ الْجَاهِلِيَّةِ فَأَعْضُوهُ بِهَنْ أَبِيهِ وَلَا تَكُنُوا.....	٥	٣٥٨
مَنْ تَوَضَّأَ بَعْدَ الْغَسْلِ فَلَيْسَ مِنَّا.....	١	٥٢٦
مَنْ تَوَضَّأَ عَلَى طَهْرٍ كَتَبَ لَهُ عَشْرَ حَسَنَاتٍ.....	١	٣٩٨-٣٠٩
مَنْ تَوَضَّأَ فَأَحْسَنَ الْوُضُوءَ خَرَجَتْ خَطَايَاهُ مِنْ جَسَدِهِ.....	١	٣٠٥
مَنْ جَاءَنِي زَائِرًا لَا تُعْمِلُهُ حَاجَةٌ.....	٧	٤٨٠

الحديث	الجزء	الصحيفة
من الجفاء أن أذكرَ عند الرجل فلا يصلي عليّ.....	٣	٣٩٠
من جلس يبول قبالة القبلة.....	٢	٤٣٣
مَنْ حَجَّ عَنْ أَبِيهِ وَأُمِّهِ.....	٧	٤٢٢
مَنْ حَجَّ فَلَمْ يَرُقْث.....	٧	١٧٠-٢٨
مَنْ حَجَّ مَاشِياً كَتَبَ اللَّهُ لَهُ بِكُلِّ خَطْوَةٍ حَسَنَةً مِنْ حَسَنَاتِ الْحَرَمِ.....	٦	٤٧٢
مَنْ حَدَّثَكُمْ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَبُولُ قَائِماً فَلَا تَصْدُقُوهُ.....	٢	٤٤٠
مَنْ حَفَرَ بئراً فَلَهُ حَوْلُهَا أَرْبَعُونَ ذِرَاعاً.....	١	٦٣٩
مَنْ حَمَلَ جَنَازَةً أَرْبَعِينَ خَطْوَةً كَفَّرَتْ عَنْهُ أَرْبَعِينَ كَبِيرَةً.....	٥	٣٢٤
مَنْ خَافَ أَنْ لَا يَقُومَ مِنْ آخِرِ اللَّيْلِ فَلْيُوتِرْ.....	٢	٥٢١
مَنْ دَاوَمَ عَلَى الْوُضُوءِ مَاتَ شَهِيداً.....	١	٣٠٥
مَنْ دَخَلَ الْمَقَابِرَ فَقَرَأَ سُورَةَ يَسْ خَفَفَ اللَّهُ عَنْهُمْ يَوْمَئِذٍ.....	٥	٣٦٨
مَنْ دَلَّ عَلَى خَيْرٍ فَلَهُ مِثْلُ أَجْرِ فَاعِلِهِ.....	١	١٩٠
مَنْ سَأَلَ الْقَتْلَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ صَادِقاً ثُمَّ مَاتَ أَعْطَاهُ اللَّهُ أَجْرَ شَهِيدٍ.....	٥	٤٠٢
مَنْ سَأَلَ وَلَهُ مَا يُغْنِيهِ فَقَدْ سَأَلَ النَّاسَ الْخَافَ.....	٦	١٠٤
مَنْ سَدَّ فَرْجَةَ غُفِرَ لَهُ.....	٣	٥٦٤
مَنْ سَعَى عَلَى امْرَأَتِهِ وَوَلَدِهِ وَمَا مَلَكَتْ يَمِينُهُ يُقِيمُ فِيهِمْ أَمْرَ اللَّهِ تَعَالَى.....	٥	٤٠٠
مَنْ سَنَّ سَنَةً حَسَنَةً كَانَ لَهُ أَجْرُهَا وَأَجْرُ مَنْ عَمِلَ بِهَا إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ.....	١	١٩٠-١٨٩
مَنْ سَنَّ السَّنَةَ وَضَعَهَا تَحْتَ السَّرَةِ (أَي: الِئْمْنَى عَلَى الْيَسْرَى فِي الصَّلَاةِ).....	٣	٢٤٢
مَنْ شَغَلَهُ ذِكْرِي عَنْ مَسْأَلَتِي أَعْطَيْتُهُ.....	٣	٣٨٣
مَنْ صَامَ رَمَضَانَ إِيمَاناً وَاحْتِسَاباً غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ.....	٦	١٧٨
مَنْ صَامَ هَذَا الْيَوْمَ (أَي: يَوْمَ الشُّكِّ) فَقَدْ عَصَى أَبَا الْقَاسِمِ.....	٦	٢٢١
مَنْ صَلَّى خَلْفَ عَالِمٍ تَقِيٍّ فَكَأَنَّمَا صَلَّى خَلْفَ نَبِيِّ.....	٣	٥٣٥
مَنْ صَلَّى صَلَاةً لَمْ يَدْخُ فِيهَا لِلْمُؤْمِنِينَ.....	٣	٣٩٩
مَنْ صَلَّى صَلَاتَنَا وَاسْتَقْبَلَ قِبْلَتَنَا.....	٢	٤٦٩

الحديث

الجزء الصحيفة

- ٥٣١ ٣ من صلى صلاتنا واستقبل قبلتنا فهو مسلم.....
- ٢٩٣ ٤ مَنْ صَلَّى الضُّحَى ثِنْتِي عَشْرَةَ رَكْعَةً بَنَى اللَّهُ لَهُ قَصْرًا مِنْ ذَهَبٍ فِي الْجَنَّةِ
- ٤٠١ ٥ مَنْ صَلَّى الضُّحَى وَصَامَ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ مِنْ كُلِّ شَهْرٍ وَلَمْ يَتْرِكِ الْوَتَرَ ... كُتِبَ لَهُ أَجْرُ شَهِيدٍ
- ٣٠٣ ٤ مَنْ صَلَّى الْعِشَاءَ فِي جَمَاعَةٍ فَكَأَنَّمَا قَامَ نِصْفَ اللَّيْلِ
- ٣٠٥ ٥ مَنْ صَلَّى عَلَى مَيِّتٍ فِي الْمَسْجِدِ فَلَا صَلَاةَ لَهُ
- ٣٠٧ ٥ مَنْ صَلَّى عَلَى مَيِّتٍ فِي الْمَسْجِدِ فَلَا أَجْرَ لَهُ
- ٣٠٧ ٥ مَنْ صَلَّى عَلَى مَيِّتٍ فِي الْمَسْجِدِ فَلَا شَيْءَ لَهُ
- ٣٠٧ ٥ مَنْ صَلَّى عَلَى مَيِّتٍ فِي الْمَسْجِدِ فَلَيْسَ لَهُ شَيْءٌ
- ٤٠٢ ٥ مَنْ صَلَّى عَلَى النَّبِيِّ ﷺ مِائَةَ مَرَّةٍ (أَيُّ: كَانَ مِمَّنْ يَكْتُبُ لَهُ أَجْرُ شَهِيدٍ)
- ٤٣٥ ٣ من صلى على هيئة الجماعة صلت بصلاته.....
- ٣٩٤ ٣ من صلى علي مرة واحدة فُتُقْبِلَتْ مِنْهُ
- ٣٧٩ ٣ من صلى علي واحدة صلى الله عليه عشر صلوات.....
- ٢٦٧ ٥ مَنْ صَلَّى عَلَيْهِ ثَلَاثَةُ صُفُوفٍ غُفِرَ لَهُ
- ٣٣٧ ٤ مَنْ صَلَّى قَائِمًا فَهُوَ أَفْضَلُ، وَمَنْ صَلَّى قَاعِدًا فَلَهُ نِصْفُ أَجْرِ الْقَائِمِ
- ٢٩٣ ٤ مَنْ صَلَّى كُلَّ يَوْمٍ ثِنْتِي عَشْرَةَ رَكْعَةً تَطَوُّعًا غَيْرَ فَرِيضَةٍ يُنَيَّ لَهُ بَيْتٌ فِي الْجَنَّةِ
- ٤٣٨ ٦ مَنْ صُمِتَ نَحْنًا
- ٤٠١ ٥ مَنْ عَاشَ مُدَارِيًّا مَاتَ شَهِيدًا
- ٣٥٩ ٥ مَنْ عَزَّى أَخَاهُ بِمُصِيبَةٍ كَسَاهُ اللَّهُ مِنْ حُلِّ الْكَرَامَةِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ
- ٣٥٩ ٥ مَنْ عَزَّى مُصَابًا فَلَهُ مِثْلُ أَجْرِهِ
- ١٣٢ ١ من عمل بما علم أورثه الله علم ما لم يعلم
- ٦٢٦ ٢ من قال حين يسمع النداء: اللهم رب هذه الدعوة
- ٤٠٢ ٥ مَنْ قَالَ حِينَ يُصْبِحُ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ: أَعُوذُ بِاللَّهِ السَّمِيعِ الْعَلِيمِ ... مَاتَ شَهِيدًا
- ٤٢٧ ١ من قال علي ما لم أقل فليتبوأ مقعده من النار
- ٤٠١ ٥ مَنْ قَالَ فِي مَرَضِهِ أَرْبَعِينَ مَرَّةً: لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ سُبْحَانَكَ ... أُعْطِيَ أَجْرَ شَهِيدٍ

الحديث	الجزء	الصحيفة
مَنْ قَالَ كُلَّ يَوْمٍ خَمْسًا وَعِشْرِينَ مَرَّةً: اللَّهُمَّ بَارِكْ لِي فِي الْمَوْتِ ... أَعْطَاهُ اللَّهُ أَجْرَ شَهِيدٍ.....	٥	٤٠١
مَنْ قَبَّلَ ظُفْرَيْ إِبْرَاهِيمَ عِنْدَ سَمَاعٍ أَشْهَدَ أَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ	٢	٦٢٧
مَنْ قَدَّمَ ثَقْلَهُ قَبْلَ النَّفَرِ فَلَا حَاجَّ لَهُ (مَوْقُوفٌ عَلَى ابْنِ عَمْرٍ)	٧	١٤٧
مَنْ قَرَأَ الْإِخْلَاصَ إِحْدَى عَشْرَةَ مَرَّةً ثُمَّ وَهَبَ الْخ	٥	٣٦٨
مَنْ كَانَ آخِرُ كَلَامِهِ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ دَخَلَ الْجَنَّةَ	٥	١٨٤
مَنْ كَانَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْإِمَامِ نَهْرٌ أَوْ طَرِيقٌ الْخ	٣	٦٠٩
مَنْ كَانَ لَهُ إِمَامٌ فَقَرَأَ الْإِمَامُ لَهُ قِرَاءَةً	٣	١٥٧
مَنْ كَانَ مِنْكُمْ مُصَلِّيًا بَعْدَ الْجُمُعَةِ فَلْيُصَلِّ أَرْبَعًا	٤	٢٥٦
مَنْ كَانَتْ لَهُ إِلَى اللَّهِ حَاجَةٌ أَوْ إِلَى أَحَدٍ مِنْ بَنِي آدَمَ فَلْيَتَوَضَّأْ وَلْيُحْسِنِ الْوُضُوءَ	٤	٣١٠
مَنْ كَثُرَتْ صَلَاتُهُ بِاللَّيْلِ حَسَنَ وَجْهِهِ بِالنَّهَارِ	٣	٥٢٠
مَنْ مَاتَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ كُتِبَ لَهُ أَجْرُ شَهِيدٍ	٥	٣٩٩
مَنْ مَاتَتْ صَابِرَةً عَلَى الْغَيْرَةِ لَهَا أَجْرُ شَهِيدٍ	٥	٤٠٠
مَنْ مَرَّ عَلَى الْمَقَابِرِ وَقَرَأَ: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾	٧	٣٨٥
مَنْ مَسَّ ذَكَرَهُ فَلْيَتَوَضَّأْ	١	٤٨٩
مَنْ نَامَ عَنْ صَلَاةٍ أَوْ نَسِيَهَا فَلَمْ يَذْكُرْهَا إِلَّا وَهُوَ يَصَلِّيُ مَعَ الْإِمَامِ فَلْيُصَلِّ الَّتِي هِيَ فِيهَا ثُمَّ لِيَقْضِ الَّتِي تَذْكُرْهَا	٤	٤٣٣
مَنْ نَامَ عَنْ صَلَاةٍ أَوْ نَسِيَهَا فَلْيُصَلِّهَا إِذَا ذَكَرَهَا	٦	٣٥٤
مَنْ نَامَ عَنْ وَتَرٍ أَوْ نَسِيَهُ فَلْيُصَلِّهِ إِذَا ذَكَرَهُ	٤	٢٢٧
مَنْ نَسِيَ الصَّلَاةَ فَلْيُصَلِّهَا إِذَا ذَكَرَهَا	٢	٦٠٢
مَنْ نَسِيَ وَهُوَ صَائِمٌ، فَأَكَلَ أَوْ شَرِبَ فَلْيَتِمَّ صَوْمَهُ	٦	٢٨١
مَنْ نَظَرَ إِلَى فَرْجَةٍ فِي صَفٍّ فَلْيُسِدَّهَا بِنَفْسِهِ، فَإِنْ لَمْ يَفْعَلْ فَمَرًّا مَرًّا فَلْيَتَخَطَّ عَلَى رَقَبَتِهِ، فَإِنَّهُ لَا حَرَمَةَ لَهُ	٤	١٢٣
مَنْ نَظَرَ إِلَى فَرْجَةٍ فِي صَفٍّ وَبَيْنَهُ وَبَيْنَ الصُّفُوفِ مَوَاضِعٌ	٣	٥٦٤
مَنْ وَقَفَ بِعَرَفَةَ سَاعَةً مِنْ لَيْلٍ أَوْ نَهَارٍ فَقَدْ تَمَّ حُجُّهُ	٦	٤٩١

الحديث	الجزء	الصحيفة
من يرد الله به خيراً يفقهه في الدين	١	١٥٨
مَهْلُ أَهْلِ الْمَدِينَةِ مِنْ ذِي الْخَلِيفَةِ	٦	٥٢٠
مَوْلَى الْقَوْمِ مِنْ أَنْفُسِهِمْ، وَإِنَّا لَا تَحِلُّ لَنَا الصَّدَقَةُ	٦	١١٠
نَاكْحُ الْيَدِ مَلْعُونٌ	٦	٢٧١
نَحْنُ أُمَّةٌ أَمِيَّةٌ لَا نَكْتُبُ وَلَا نَحْسِبُ، الشَّهْرُ هَكَذَا	٦	٢٣٧
نَعَمْ (جَوَابُ الرَّجُلِ يَغِيبُ لَا يَقْدِرُ عَلَى الْمَاءِ أَيْجَامِعُ أَهْلَهُ؟)	٢	٢٩٢
نَعَمْ (جَوَابُهُ ﷺ لِامْرَأَةٍ مِنْ خَثْعَمٍ حِينَ جَاءَتْهُ تَسْأَلُهُ الْحَجَّ عَنْ أَبِيهَا)	٧	٣٨٢
نَعَمْ إِنَّهُ لَيَصِلُ إِلَيْهِمْ	٧	٣٨٥
نَعَمْ السَّوَاكُ الزَّيْتُونُ مِنْ شَجَرَةٍ مَبَارَكَةٍ وَهُوَ سَوَاكِي	١	٣٨٣
نَعَمْ وَإِنْ كُنْتُ عَلَى نَهْرٍ حَارٍ	١	٤٤٠
نَهَى أَنْ يَتَوَضَّأَ الرَّجُلُ بِفَضْلِ طَهْوَرِ الْمَرْأَةِ	١	٤٤٣
نَهَى أَنْ يَصْلِيَ الرَّجُلُ وَرَأْسُهُ مَعْقُوصٌ	٤	١٤٣
نَهَى بَلَالاً عَنِ الْإِنْتِقَالِ مِنْ سُورَةٍ إِلَى سُورَةٍ وَقَالَ لَهُ: إِذَا ابْتَدَأْتَ	٣	٤٨٢
نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يَبَالَ فِي الْجَحْرِ	٢	٤٣٨
نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يَبَالَ فِي الْمَاءِ الْجَارِي	٢	٤٣٦
نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يُحَصَّصَ الْقَبْرُ وَأَنْ يُنْتَنَى عَلَيْهِ	٥	٣٤٦
نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يُصَلَّى فِي سَبْعَةِ مَوَاطِنَ	٢	٥٥٨
نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يَطْرُقَ الْمَرْءُ أَهْلَهُ لَيْلاً	٧	٤٨٢
نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يُغْطِيَ الرَّجُلُ فَاهُ	٤	١٥٨
نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يَمْحَى اسْمُ مَنْ أَسْمَاءُ اللَّهِ بِالزَّاقِ	١	٥٩٥
نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ اشْتِمَالِ الصَّمَاءِ وَالِاحْتِبَاءِ فِي ثَوْبٍ وَاحِدٍ	٤	١٨٣
نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْاِعْتِجَارِ	٤	١٨٤
نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ أَنْ يَصْلِيَ الرَّجُلُ مَخْتَصِراً	٤	١٤٧
نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ تَحْصِيسِ الْقُبُورِ وَأَنْ يُكْتَبَ عَلَيْهَا وَأَنْ يُنْتَنَى عَلَيْهَا	٥	٣٥١

الحديث	الجزء	الصحيفة
نهى رسول الله ﷺ عن التَّوَلَّى.....	١	١٤٨
نهى رسول الله ﷺ عن الخصر في الصلاة.....	٤	١٤٧
نهى رسول الله ﷺ عن السواك بعود الریحان.....	١	٣٨٣
نهى رسول الله ﷺ عن صلاة بعد الصبح.....	٢	٥٤٢
نهى رسول الله ﷺ عن عدّ الآي في المكتوبة، ورخص في السُّبْحَة.....	٤	١٧٥
نهى ﷺ أن يرفع إلى وجهه شيئاً يسجد عليه.....	٤	٥٣٦
نهى عن الشرب قائماً والأكل قائماً.....	١	٤٣٤
نهى النبي ﷺ أمته عن الاستنجاء بعظم.....	٢	٤٢٧
نهى النبي ﷺ أن تخصص القبور وأن يكتب عليها وأن يبنى عليها أو أن توطأ.....	٥	٣٧٦
نهى النبي ﷺ أن يبال في الماء الراكد.....	٢	٤٣٦
نهى النبي ﷺ أن يستنجى بروت.....	٢	٤١٧
نهى النبي ﷺ عن السباع وهو المفاخرة بالجماع.....	٢	٤٥٨
نهى النبي ﷺ عن النذر.....	٤	٢٨٧
نهى النبي ﷺ عن النذر وقال: إنه لا يرُدُّ شيئاً.....	٤	٢٨٧
نهيت أن أقرأ القرآن راكعاً أو ساجداً.....	٣	٤٠٥
نهيت عن اتباع الجنائز ولم يُعزم علينا (قول أم عطية).....	٥	٣٣٢
نهيت عن الثوب الأحمر.....	٥	١٠٧
هاتوا ربع عشر أموالكم.....	٥	٥٣٩
هذا شيء كتبه الله على بنات آدم.....	٢	٢٤٧
هذا وضوء لا يقبل الله الصلاة إلا به.....	١	٣٨٨
هذا وضوء من يضاعف له الأجر مرتين.....	١	٣٩٤
هذا وضوئي ووضوء الأنبياء من قبلي.....	١	٣٩٤
هذه ساعة تفتح أبواب السماء فيها، فأحب أن يصعد لي فيها عمل صالح.....	٤	٢٥٥
هذه سنة موتاكم (قول الملائكة بعد تعليم ولد آدم تغسيله).....	٥	٢٢١

الحديث	الجزء	الصحيفة
هل أشترتم أو أعنتم؟	٧	٢٧٢
هل صُمتَ من سرِّ شعبان؟	٦	٢١٩
هل منكم أحدٌ أمره أو أشار إليه؟	٧	٢٧٢
هل هو إلا بضعة منك	١	٤٨٩
همَّ عمر <small>رضي الله عنه</small> أن يضربَ عليهم (أي: على بني تغلب) الجزية فأبوا، وقالوا: نحن عرب لا نؤدي إلخ	٥	٥٣٧
هو احتلاسٌ يَخْتَلِسُهُ الشَّيْطَانُ من صلاة العبد	٤	١٤٨
هو التَّعْرِيضُ بِذِكْرِ الْجَمَاعِ (موقوف على ابن عباس)	٧	٢٩
هو الطهور ماؤه الحل ميتة (أي: البحر)	٥	٤٠٤
هو لها صدقةٌ ولنا هديَّةٌ	٦	٨١
هي تسعٌ (جواباً لرجل سأل عن الكبائر)	٥	٣٤٣
هي جزية، سَمَّوها ما شئتم (قول عمر لنصارى بني تغلب)	٥	٥٣٧
هي ما بين أن يجلس الإمام على المنبر إلى أن يقضي الصلاة	٥	٩٢
واثكل أماءه، ما شأنكم تنظرون إليَّ؟!	٤	٥٤
واجعلُ الحياةَ زيادةً لي في كل خير	٥	٣٧٣
واحدةٌ أو دَعٌ	٤	١٤٤
وأطل عمره	١	١١٢
وأما الكافرُ فَيُطْعَمُ بحسناته في الدنيا، حتى إذا أفضى إلى الآخرة	٧	١٢٣
وأمر بقبةٍ من شَعَرٍ تُضْرَبُ له بنمرة	٧	٨٥
وأمرهم أن يستقوا من البئر التي كانت تردها الناقة	١	٤٤٤
الوترُ حقٌّ، فمن لم يُوترْ فليس مني	٤	٢٢٣
وترحَّم على محمد	٣	٣٧٥
وَجَّهْتُ وجهي للذي فطر السموات والأرض	٣	٢٨٨
وَجَّهُوا هذه البيوت فإنني لا أحل المسجد لحائضٍ ولا جنب	١	٥٧١

الجزء الصحيفة

الحديث

- والذي لا إله غيره، هذا مقام الذي أنزلت عليه سورة البقرة ﷻ (موقوف على ابن عمر) .. ٧ ١١٥
- والذي نفسي بيده لو كان الدين معلقاً بالثريا لتناوله رجل من فارس ١ ١٧٧
- وزد من شرفه وعظمه واعتمره تشريفاً (دعاء رؤية البيت الحرام) ٥ ٣٧٣
- وصلى الله على النبي ﷺ (أي: في حديث القنوت) ١ ٤٤
- وضعت للنبي ﷺ ماء يغتسل به ١ ٥٢٣
- الوضوء على الوضوء نور على نور ١ ٣٠٩
- وفرقوا بينهم في المضاجع ٢ ٤٦٦
- وقد فعله رسول الله ﷺ (أي: التلبيد) ٧ ٢٢١
- وقف عليّ رسول الله ﷺ بالحديبية ورأسي يتهافت قملاً، فقال: يؤذيك؟ ٦ ١٧٧
- ولا تتخذ أحداً من المشركين كاتباً على المسلمين فإنهم يأخذون الرشوة إلخ ٥ ٥٨٠
- ولا تلبس القفازين ٧ ١٦٦
- والله لا يلبسك أحد بعده أبداً (أي: قطيفة النبي ﷺ) ٥ ٣٣٨
- ولكن تعلمت العلم ليقال عالم وقد قيل ١ ١٥٩
- ولكن صاحبكم خليل الرحمن ٣ ٣٧٩
- وليقطعهما حتى يكونا أسفل من الكعبين ٧ ٤٠
- وما تقرب إليّ عبدي بشيء أحبّ إليّ ١ ٤١٩
- ومن قطعه قطعه الله ٣ ٥٦٢
- وهل تُرزقون وتُنصرون إلا بضعفائكم؟! ٥ ١٧٠
- ويحك لو عمت لاستجيب لك ٣ ٣٩٩
- واليمين على من أنكر ١ ٢٥
- يؤذيك هوأمك؟ (عندما رأى القمل في رأس كعب) ٦ ١٧٧
- يا أبا ذر، إن للمسجد تحية، وإن تحيته ركعتان، فقم فاركعهما ٤ ٢٨٠
- يا أبا عبد الله نكتب هذه الكتب ١ ٢٢٤
- يا أمة محمد، والذي بعثني بالحق لا يقبل الله صدقة من رجلٍ وله قرابة محتاجون ٦ ١٢٠

الحديث	الجزء	الصحيفة
يا أنس، إذا هَمَمْتَ بِأَمْرٍ فَاسْتَخِرْ رَبَّكَ فِيهِ سَبْعَ مَرَّاتٍ	٤	٣٠٦
يا أهل قباء إِنَّ اللَّهَ أَثْنَى عَلَيْكُمْ	٢	٤٢٢
يا أَيُّهَا النَّاسُ، قَدْ فُرِضَ عَلَيْكُمُ الْحَجُّ فَحُجُّوا	٦	٤٥٥
يا بنيَّ إِنِ اسْتَطَعْتَ أَنْ تَكُونَ أَبَدًا عَلَى الْوُضوءِ فَكُنْ	١	٣٠٥
يا بني عبد مناف لا تَمْنَعُوا أَحَدًا طَافَ	٢	٥٣١
يا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ فَرِيضَةَ اللَّهِ عَلَى عِبَادِهِ فِي الْحَجِّ أَدْرَكَتْ أَبِي شَيْخًا كَبِيرًا لَا يَثْبُتُ عَلَى الرَّاحِلَةِ	٧	٣٨٢
يا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّا نَتَصَدَّقُ	٧	٣٨٥
يا رَسُولَ اللَّهِ، هَذِهِ الْجِمَارُ الَّتِي تَرْمِي بِهَا كُلَّ عَامٍ	٧	١٢٢
يا عَبْدَ اللَّهِ، لَا تَكُنْ مِثْلَ فُلَانٍ، كَانَ يَقُومُ اللَّيْلَ ثُمَّ تَرَكَهُ	٤	٣٠١
يا لَهَا مِنْ شَهَادَةٍ (قَالَهَا الْحَسَنُ عِنْدَمَا سئل عَنْ رَجُلٍ اغْتَسَلَ بِالثَّلْجِ فَمَاتَ)	٥	٤٠٢
يا مُعَاذَ لَا تَكُنْ فَتَانًا إِمَّا أَنْ تَصْلِيَ	٣	٥٩٥
يا مَعْشَرَ الْعُلَمَاءِ إِنِّي لَمْ أَضَعْ عِلْمِي فِيكُمْ لِأَعَذِبَكُمْ	١	١٥٩
يَتَصَدَّقُ بِدِينَارٍ أَوْ نِصْفِ دِينَارٍ	٢	٢٨٩
يَتَعَاقِبُونَ فِيكُمْ مَلَائِكَةٌ بِاللَّيْلِ	٣	٤١٧
يَتَوَضَّأُ وَضوءَهُ لِلصَّلَاةِ	٢	٢٧٦
يَجْزِي مِنَ السُّتْرَةِ قَدْرُ مُؤَخَّرِ الرَّحْلِ وَلَوْ بِدِقَّةِ شَعْرَةٍ	٤	١٢٦
يَجْهَرُ فِي الْكَلِّ ثُمَّ تَرَكَهُ فِي الظَّهْرِ	٣	٤٣٥
يَجُوزُ دَفْعُ الزَّكَاةِ لَطَالِبِ الْعِلْمِ وَإِنْ كَانَ لَهُ نَفَقَةٌ أَرْبَعِينَ سَنَةً	٦	٧٦
يَرْفَعُ يَدَيْهِ فِي الرَّمْيِ نَحْوَ السَّمَاءِ	٣	٣٥٤
يَصْلُونَ فِي بُيُوتِهِمْ	٣	٥٠١
يَصَلِّي الْمَرِيضُ قَائِمًا إِنْ اسْتَطَاعَ	٤	٥٤٠
يَصَلِّي الْمَرِيضُ قَائِمًا، فَإِنْ نَالَتهُ مَشَقَّةٌ صَلَّى بِإِيْمَاءٍ يَوْمِيٌّ بِرَأْسِهِ، فَإِنْ نَالَتهُ مَشَقَّةٌ سَبَّحَ	٤	٤٥٣
يُعْجِبُهُ إِذَا خَرَجَ لِحَاجَتِهِ أَنْ يَسْمَعَ: يَا رَاشِدُ يَا رَجِيحُ	٥	٩٨
يُغْفَرُ لِكُلِّ أَهْلِ الْمَوْقِفِ مُطْلَقًا	٧	٤٦٥

الحديث	الجزء	الصحيفة
يُفْرِشُ رجله اليسرى وينصب رجله اليمنى.....	٣	٢٤٦
يقرأ في الأولى الفاتحة مرةً وآية الكرسي ثلاثاً.....	٤	٣١٠
يقرأ في العيدين ويوم الجمعة الأعلى والغاشية.....	٥	١٢٦
يُكَبِّرُ غداة عرفة إلى آخر أيام النفر.....	٥	١٢١
ينزل ربنا إلى سماء الدنيا في كل ليلة حين يبقى ثلث الليل الأخير.....	٤	٣٠٠
ينصرف على جانبيه جميعاً.....	٣	٤٣٠
يوشك أن يضرب الناس أكباد الإبل يطلبون العلم.....	١	١٨٤

الفهرس العام للأعلام

الاسم	الجزء والصحيفة
الآمدي: علي بن محمد بن سالم: أبو الحسن: سيف الدين.....	٢٤٥/١
ابن آي طوغممش: مصطفى بن زكريا: مصلح الدين القرماني.....	٣٨٤/٣
إبراهيم بن إبراهيم: أبو الإمداد برهان الدين: اللقاني.....	١٨٧/٥، ١٤٩/١
أبو إبراهيم: إسماعيل بن يحيى بن إسماعيل المزني.....	٩٤/١
إبراهيم بن حجاج بن محرز بن مالك: أبو إسحاق: البرهان: الأبناسي.....	٩٠/١
إبراهيم بن خالد: أبو ثور وأبو عبد الله الكلبي البغدادي.....	٣٤٤/٤
إبراهيم بن خليل بن إبراهيم: أبو إسحاق برهان الدين الغزي الدمشقي الصالحاني	
الصايحاني السائحاني.....	٦٢١/٢
إبراهيم بن رستم المروزي: أبو بكر.....	٣٦/٢
ابن إبراهيم الضرير: أبو بكر محمد الميداني.....	٢٥٢/٢
إبراهيم بن علي بن أحمد: أبو إسحاق برهان الدين الطرسوسي.....	٢٢٧/١
إبراهيم بن علي: أبو إسحاق: الشيرازي.....	١٣٣/٦
إبراهيم بن علي بن عجيل: أبو إسحاق: اليمني.....	٣٨١/٥
إبراهيم بن عمر بن إبراهيم: أبو إسحاق: برهان الدين: تقي الدين: ابن السراج الجعبري السلفي	٤٤٩/٣
إبراهيم بن محمد بن عرّيشاه: عصام الدين (العصام) الإسفرايني الخراساني.....	٣١٨/٣، ٣٢٣-١٧/١
إبراهيم بن محمد بن عرفة: أبو عبد الله نفطويه: الواسطي.....	٥٨٣/١
إبراهيم بن محمد: أبو القاسم السمرقندي: الليثي.....	٣٥٥/٣
إبراهيم بن مصطفى بن إبراهيم: أبو الصفا: برهان الدين: الحلبي: المداري.....	٣٦/١
إبراهيم: أبو بن موسى إسحاق: الشاطبي: الغرناطي.....	٣٩٥/٣
إبراهيم بن موسى بن أبي بكر: برهان الدين: الطرابلسي.....	٥٨/٦، ٢٤٩/١
إبراهيم بن يزيد بن قيس بن الأسود: أبو عمران: النخعي: الكوفي.....	٣٥٠/٢
الأبناسي: إبراهيم بن حجاج بن محرز بن مالك: أبو إسحاق البرهان.....	٩٠/١
الأبهري: أبو محمد: عبد الواسع بن عبد الكافي بن عبد الواسع: شمس الدين.....	١٣٣/٦
الأبوصيري: علي بن عمر نور الدين البتوني.....	١٩٦/١

الجزء والصحيفة

الاسم

٢٧٢/١	الأبّي: محمد بن خليفة: أبو عبد الله الوشتاني
٢٨٠/١	الإتقاني: أمير كاتب بن أمير عمر بن أمير غازي: أبو حنيفة: قوام الدين
٤٢/١	ابن الأثير: المبارك بن محمد: أبو السعادات محمد الدين الجزري الشيباني
٣٩٩/٥	الأجهوري: علي بن محمد بن عبد الرحمن: أبو الإرشاد: نور الدين
٣٩٤/٧، ٥٥٦/١	أحمد بن إبراهيم بن عبد الغني: أبو العباس: زين الدين: السروجي: الحراني: المصري
٣٨١/٥	أحمد بن أحمد بن عبد اللطيف: شهاب الدين: الشرجي: الزبيدي
١٤٠/٧، ١٤٩/١	أحمد بن إدريس بن عبد الرحمن: أبو العباس: شهاب الدين: الصنهاجي: المالكي..
٨٥/٤	أحمد بن إسحاق بن شيث: أبو نصر الصفار
٧٦/١	أحمد بن الحسين بن الحسن: أبو الطيب المتنبي
١٦٦/٣	أحمد بن الحسين: أبو سعيد البردعي
٣٤٤/٦	أحمد بن الحسين بن علي: أبو حامد: ابن الطبري: المروزي
٦٤٦، ٤٥١/١	أحمد بن حفص: أبو حفص الكبير البخاري
٤٧١/٦	أحمد بن حمدان بن أحمد بن عبد الواحد: أبو العباس: شهاب الدين: الأذرعي
٢٥٥-٢٣٦/٦	أحمد بن حمزة: أبو العباس: شهاب الدين: الرملي الكبير: والد الرملي
٣٢٥/٥	أحمد بن سليمان بن الحسن: أبو بكر: النجاد: البغدادي
٣٩٩/٢، ٢٥٣/١	أحمد بن سليمان: ابن الكمال شمس الدين: ابن كمال باشا
٤٠٦/٧	أحمد: السيد: بادشاه
٩١/٥	أحمد بن العباس بن الحسين: أبو نصر: السمرقندي: العياضي
١٧٧/١	أحمد بن عبد الله بن أحمد: أبو نعيم الأصبهاني
١٠١/٧، ٥٨٢/٢	أحمد بن عبد الله بن محمد: أبو العباس: محب الدين: الطبري
٥٨/٢	أحمد بن عصمة: أبو القاسم الصفار البلخي
٢٤٨/٣، ١٢٦/٢	أحمد بن علي: أبو بكر الجصاص الرازي
٣٨٨/٣	أحمد بن علي بن تغلب: مظفر الدين: ابن الساعاتي البعلبكي البغدادي
١٦٥/١	أحمد بن علي بن ثابت: أبو بكر الخطيب البغدادي

الجزء والصحيفة

الاسم

١٧٠/٧	أحمد بن علي بن عمر: أبو النجاح: شهاب الدين: المنيني
٢٠/٣	أحمد بن عمر بن إبراهيم: أبو العباس جمال الدين: ابن المزين القرطبي
٢٣١/٥	أحمد بن عمر: أبو بكر: الشيباني: الخصاف
١٤٠/٦	أحمد بن عمر: أبو السعود: الإسقاطي: المصري
٢٩٤/١	أحمد بن فارس بن زكريا: أبو الحسين القزويني
٣٥٧/٢	أحمد بن قاسم: شهاب الدين الصباغ العبّادي
١٥٤/٧	أحمد بن محمد بن أحمد: بدر الدين: المصري: ابن الصاحب
٢٠٥/٥	أحمد بن محمد بن أحمد بن يونس: شهاب الدين: ابن الشليبي: المصري
٢٠٦/١	أحمد بن محمد بن أبي بكر: أبو العباس شمس الدين: ابن خلكان
١٢١/١	أحمد بن محمد بن زكري: التلمساني
٦١٦، ٤٥٤/٢، ١٩/١	أحمد بن محمد بن سلامة: أبو جعفر الطحاوي الأزدي الحجري المصري
٣٥/٤	أحمد بن محمد بن شعبان: مصلح الدين الطرابلسي المغربي
١٤٥ - ٥٧/١	أحمد بن محمد بن علي شهاب الدين: ابن حجر الهيتمي
٤٦٥/١	أحمد بن محمد بن علي: شهاب الدين: الغنيمي
١٤٥/٥، ١٥٣/١	أحمد بن محمد بن عمر: شهاب الدين: الخفاجي: المصري
١٤٩-١٣٢/٥، ٣٩٧/١	أحمد بن محمد بن عمر: أبو العباس: الناطقي: الطبري
٣٦٦/٣	أحمد بن محمد: أبو الفضل شهاب الدين: ابن حجر العسقلاني
١٤٦/١	أحمد بن محمد بن محمد: أبو العباس تقي الدين الشمني
٣١٩/٢	أحمد بن محمد بن محمد: القاضي الصّدّر النسفي البزدوي البخاري: أبو المعالي
٣٦٦/٢، ٣٧١/١	أحمد بن محمد بن محمد: أبو نصر الأقطع البغدادي
٣٨١/١	أحمد بن محمد بن محمود بن سعيد: جمال الدين القابسي الغزنوي
١٧٥/١	أحمد بن مصطفى بن خليل: أبو الخير عصام الدين طاش كبري زاده
٤٧٠/٥، ٤٥٠/٣، ٤٨٧/١	أحمد بن منصور: أبو بكر: أبو النصر: شيخ الإسلام: القاضي: الإسيحياني
٥٨٦/١	أحمد بن يحيى بن إسحاق: أبو الحسين الراوندي

الجزء والصحيفة

الاسم

- أحمد بن يحيى بن زيد - وقيل يزيد -: أبو العباس ثعلب الشيباني البغدادي ٤١/١
- أحمد بن يحيى بن محمد: الحفيد الهروي حفيد السعد التفتازاني ٥٨٠/٢
- الأخمينيكي: محمد بن محمد بن عمر: أبو عبد الله: حسام الدين ١٦٣/٣
- أبو الإخلاص: حسن بن عمار بن علي: الوفائي: الشرنبلالي: المصري ٤٠٠/٧، ١٧١/١
- أخي جلبي: يوسف بن جنيد التوقاني - أو التوقادي - أخي زاده - أخي يوسف ٤٥٧/١
- الأذرعي: أحمد بن حمدان بن أحمد بن عبد الواحد: أبو العباس: شهاب الدين ٤٧١/٦
- الأذرعي: سليمان بن أبي العز وهيب بن عطاء أبو الربيع: صدر الدين المصري ٣١٩/٤
- الأردبيلي: علي بن عبد الله بن أبي الحسن بن أبي بكر: أبو الحسن: تاج الدين: التبريزي ٢٥٤/٦
- أبو الإرشاد: علي بن محمد بن عبد الرحمن: نور الدين: الأجهوري ٣٩٩/٥
- الأزدي: أحمد بن محمد بن سلامة: أبو جعفر الطحاوي الحجري المصري ١٩/١
- الأزدي: الخليل بن أحمد: أبو عبد الرحمن الفراهيدي الهمدي ١٨/١
- الأزدي: شق بن صعب بن يشكر بن رهم القسري البجلي الأنماري ١٥٠/١
- الأزدي: شقيق بن إبراهيم بن علي: أبو علي: البلخي ٢١٨/١
- الأزدي: القاسم بن سلام: أبو عبيد الهروي ٥٥١/١
- الأزدي: محمد بن واسع بن جابر: أبو بكر: أبو عبد الله: البصري ٣٦٥/٥
- الأزدي: محمد بن يزيد بن عبد الأكبر: أبو العباس المبرد الثمالي ٥٨١/٢، ١١٣/١
- الأزهري: محمد بن أحمد بن الأزهر: أبو منصور الهروي ٤٤/١
- الإسبيجاني: أحمد بن منصور: أبو بكر: أبو النصر: شيخ الإسلام: القاضي ٤٧٠/٥، ٤٥٠/٣، ٤٨٧/١
- الإسبيجاني: علي بن محمد بن إسماعيل: بهاء الدين شيخ الإسلام ٤٨٧/١
- الإسبيجاني: محمد بن أحمد بن يوسف: أبو المعالي ٤٨٧/١
- الأستاذ: الحسن بن علي: أبو علي: الدقاق: النيسابوري ١٧٩/٢
- أبو إسحاق: إبراهيم بن حجاج بن محرز بن مالك البرهان: الأبناسي ٩٠/١
- أبو إسحاق: إبراهيم بن علي بن أحمد برهان الدين الطرسوسي ٢٢٧/١
- أبو إسحاق: إبراهيم بن علي: الشيرازي ١٣٣/٦

الجزء والصحيفة

الاسم

- أبو إسحاق: إبراهيم بن علي بن عجيل: اليمني ٣٨١/٥
- أبو إسحاق: إبراهيم بن عمر بن إبراهيم: برهان الدين: تقي الدين: ابن السراج الجعبري السلفي. ٤٤٩/٣
- إسحاق بن إبراهيم بن مخلد: أبو يعقوب: ابن راهويه الحنظلي التميمي المروزي ٣١٢/٣
- أبو إسحاق: إبراهيم بن موسى الشاطبي الغرناطي ٣٩٥/٣
- ابن أبي إسحاق: إسرائيل بن يونس: أبو يوسف السبيعي ٢٠١/١
- إسحاق بن أبي بكر: أبو المكارم ظهير الدين الولوالجي ٢١٩/١
- إسحاق بن محمد بن إسماعيل: أبو القاسم: الحكيم: القاضي: السمرقندي ١٦٨/٥
- الأسدي: حفص بن سليمان بن المغيرة: أبو عمر الكوفي ٤٦٣/٣
- الأسدي: سعيد بن جبير أبو عبد الله - وقيل: أبو محمد - الكوفي ٣٨٣/١
- الأسدي: عاصم بن أبي النجود: أبو بكر الكوفي التابعي ٤٦٣/٣
- الأسدي: عروة بن الزبير بن العوام: أبو محمد: أبو عبد الله: المدني ١٩٣/٥
- الأسدي: علي بن حمزة بن عبد الله: أبو الحسن ٤٦٣/٣
- إسرائيل بن يونس بن أبي إسحاق: أبو يوسف السبيعي ٢٠١/١
- الإسفرائيني: إبراهيم بن محمد بن محمد بن عرب شاه: عصام الدين (العصام) الخراساني . ٣١٨/٣ ، ٣٢٣-١٧/١
- الإسقاطي: أبو السعود: أحمد بن عمر: المصري ١٤٠/٦
- الإسكاف: محمد بن أحمد: أبو بكر البلخي ٦٤٦/١
- الإسكندري: عمر بن علي بن سالم: تاج الدين: اللخمي: الفاكهاني ٤٧٨/٧
- إسماعيل بن الحسين بن عبد الله: أبو القاسم: شمس الدين: البيهقي ١١٧/٦
- إسماعيل بن حماد: أبو نصر الفارابي الجوهري التركي ٤١/١
- إسماعيل بن علي بن الحسين: أبو سعد الرازي السمان الحافظ ٣٥٥/٣ ، ٦٦/٤
- إسماعيل بن علي بن رجب: أبو سعد الحايك العيني ٦٠٤/٣
- إسماعيل بن عمر بن كثير: أبو الفداء: عماد الدين القرشي البصري ٥٢٥/٣
- إسماعيل بن يحيى بن إسماعيل: أبو إبراهيم المزني ٩٤/١
- أبو الأسود: ظالم بن عمرو الدؤلي الكتاني ١٣٨/١

الاسم	الجزء	والصحيفة
الأسيدي: يحيى بن أكتثم: أبو محمد التميمي المروزي	١٩٤/١	
الإشبيلي: محمد بن عبد الله: أبو بكر: ابن العربي	٤٠٣/٥	
الأشجعي: سالم بن أبي الجعد الغطفاني	١٣٨/١	
الأشعري: علي بن إسماعيل: أبو الحسن	١٧٢/٢	
الأشموني: علي بن محمد بن عيسى: أبو الحسن: نور الدين	٢٧٠/٣، ٦١/١	
الأصبهاني: أحمد بن عبد الله بن أحمد: أبو نعيم	١٧٧/١	
الأصبهاني أو الأصفهاني: الحسين بن محمد بن الفضل: أبو القاسم الراغب	٣٦/١	
الإصطخري: الحسن بن أحمد بن يزيد: أبو سعيد	٤٨٤/٢	
الأصم: عبد الرحمن بن كيسان: أبو بكر: شيخ المعتزلة	٣١٢/٤	
الأصمعي: عبد الملك بن قريب: أبو سعيد	٣٣٨/١	
الأعرج: الحسن بن محمد بن الحسين: نظام الدين: القمي: النيسابوري	٤٢٠/٣	
الأعلم: يوسف بن سليمان بن عيسى: أبو الحجاج: الشتمري: الأندلسي	١٩/١	
الأعمش: محمد بن أبي سعيد بن محمد: أبو بكر البلخي	٤٣٩/٣	
الأقصرائي: يحيى بن محمد بن إبراهيم: أبو زكريا: أمين الدين: القاهري	٣٦٢/٦	
الأقطع: أحمد بن محمد بن محمد: أبو نصر البغدادى	٣٦٦/٢، ٣٧١/١	
أكمل الدين: محمد بن محمد بن محمود: أبو عبد الله: الرومي: البابرقي	٤٦٨/٧، ٣٩٤/٢	
إمام الحرمين: عبد الملك بن عبد الله بن يوسف: أبو المعالي ضياء الدين الجويني	٢٢٤/١	
الإمام: الحسين بن الخضر بن محمد بن يوسف: أبو علي الفشيديرجي القاضي النسفي ...	٤٥١/٢	
إمام الهدى: أبو منصور الماتريدي	٤٤/٥	
أبو الإمداد: إبراهيم بن إبراهيم: برهان الدين: اللقاني	١٨٧/٥، ١٤٩/١	
أمير بادشاه: محمد أمين بن محمود البخاري	٥٤٢/٣	
ابن أمير حاج: محمد بن محمد بن محمد: ابن الوقت شمس الدين: أبو عبد الله -		
وأبو اليمن - الحلبي	٤٧٥/٦، ٤٣/١	

الجزء والصحيفة

الاسم

- الأمير: علي بن بلبان بن عبد الله: أبو الحسن: علاء الدين: الفارسي: المصري ٩٤/٧
- أمير كاتب بن أمير عمر بن أمير غازي: أبو حنيفة قوام الدين الإتقاني ٢٨٠/١
- أمير: محمد أمين بن محمود: بادشاه: البخاري ٤٦٩/٧
- ابن أميروه: عبد الرحمن بن محمد: أبو الفضل: ركن الدين الكرمانى ٤٣٤/٣، ١٢٢/١
- ابن أمين الدين: عبد اللطيف بن عبد العزيز بن فرشتا: عز الدين: ابن ملك ٣٣٢/١
- أمين الدين: عبد الوهاب بن أحمد: أبو محمد: ابن وهبان الحارثي ١٤٨ - ٨١/١
- أمين الدين: يحيى بن محمد بن إبراهيم: أبو زكريا: الأقصري: القاهري ٣٦٢/٦
- أمين ميرغني: محمد بن حسن ٣١/٤
- ابن الأنباري: محمد بن القاسم بن محمد: أبو بكر البغدادي ٥٨١/٢، ٥٥/١
- الأندلسي: القاسم بن فيره بن خلف: أبو القاسم: أبو محمد الرعيني الشاطبي ٤٤٩/٣
- الأندلسي: علي بن سعيد بن عبد الرحمن: أبو الحسن: العبدري ٣٩٨/٧
- الأندلسي: عمر بن خلف بن مكى: أبو حفص الصقلي ٥٥١/١
- الأندلسي: عمر بن علي بن أحمد: أبو حفص: سراج الدين: ابن الملقن الأنصاري ٥١٥/٣
- الأندلسي: محمد بن علي: أبو بكر محيي الدين: ابن عربي الطائي: الشيخ الأكبر ٦٢٤/٢
- الأندلسي: يوسف بن سليمان بن عيسى: أبو الحجاج الأعلم الشتمري ١٩/١
- الأنصاري: زكريا بن محمد بن أحمد: أبو يحيى: زين الدين شيخ الإسلام الأنصاري ١٩٩ - ١٠٥/١
- السنكي المصري ٣١٦/٥
- الأنصاري: علي بن عبد الكافي بن علي: أبو الحسين: تقي الدين: السبكي: الخزرجي ٤٧٨/٧
- الأنصاري: علي بن محمد بن محمد: أبو الحسن القرشي الشاذلي المالكي ٥٧٠/١
- الأنصاري: عمر بن علي بن أحمد: أبو حفص: سراج الدين: ابن الملقن الأندلسي ٥١٥/٣
- الأنصاري: محمد بن سيرين: أبو بكر: البصري ٣١٦/٥
- الأنصاري: محمد بن عبد القادر بن أحمد بن محمد: زاده ٦٩/٧
- الأنصاري: محمد بن نصر الله بن مكارم: أبو المحاسن ابن عنين شرف الدين ٧١/١
- الأنقره وي: زكريا أفندي بن بيرام: مفتي الإسلام: الرومي ٥٨/٦

الجزء والصحيفة

الاسم

- الأثمري: شق بن صعب بن يشكر بن رهم البجلي الأثمري الأزدي ١٥٠/١
- الأوزجندي: الحسن بن منصور: أبو المحاسن فخر الدين قاضي خان الفرغاني ١٤٨/١-٤٢٣/٢، ٨٩/٣، ٥٠٣/٣
- الإيجي: عبد الرحمن بن أحمد بن عبد الغفار: أبو الفضل عضد الدين (العضد) الشيرازي . ١٢/١
- البابرتي: محمد بن محمد بن محمود: أبو عبد الله: أكمل الدين: الرومي ٤٦٨/٧، ٣٩٤/٢
- بادشاه: أحمد: السيد ٤٠٦/٧
- بادشاه: محمد أمين بن محمود: أمير: البخاري ٤٦٩/٧
- بادشاه: محمد صادق بن أحمد: السيد ٨٨/٧
- الباقاني: محمود بن بركات بن محمد ٦١١/١
- البافر: محمد بن علي بن زين العابدين بن الحسين: أبو جعفر ٣٠٢/٤
- البتوني: علي بن عمر نور الدين الأبوصيري ١٩٦/١
- البجلي: شق بن صعب بن يشكر بن رهم الأثمري الأزدي ١٥٠/١
- البخاري: أحمد بن حفص: أبو حفص الكبير ٦٤٦-٤٥١/١
- البخاري: أحمد بن محمد بن محمد: أبو المعالي القاضي الصدّر النسفي البزدوي ٣١٩/٢
- البخاري: بكر بن محمد بن علي: أبو الفضائل: شمس الأئمة الأنصاري الزرنجوري ٤٠٥/٤
- البخاري: عبد العزيز بن عمر بن مازة: نجم الأئمة ٣٣٢/٢
- البخاري: علي بن محمد بن علي: حميد الدين: نجم العلماء الرامشي الضرير ٣٨٧/٤، ٥٢٨/٢
- البخاري: محمد بن إبراهيم بن أنوش: أبو بكر: الحَصِيرِي ٣٩٠/٤
- البخاري: محمد بن أحمد بن عمر: أبو بكر: ظهير الدين ٣١٠/٧
- البخاري: محمد أمين بن محمود: أمير: بادشاه ٤٦٩/٧، ٥٤٢/٣
- البخاري: محمد بن الحسين بن محمد شيخ الإسلام بكر: أبو بكر خواهر زاده القديدي . ٣٦١/٢
- البخاري: محمد بن عبد الكريم: بدر الدين: الورسكي ٢٤٧/٥
- البخاري: محمود بن أبي بكر بن أبي العلاء: أبو العلاء: شمس الدين: الكلاباذي ٢٣١/٥
- بدر الدين: أحمد بن محمد بن أحمد: المصري: ابن الصاحب ١٥٤/٧
- بدر الدين: محمد بن إبراهيم بن سعد الله: أبو عبد الله: ابن جماعة: الكناني: الحموي ... ٩٤/٧

الاسم	الجزء والصحيفة
بدر الدين: محمد بن أبي بكر بن عمر الدماميني المخزومي	٧٨/١
بدر الدين: محمد بن عبد الرحمن: العيسى: الديري	٤٩٨/٦
بدر الدين: محمد بن عبد الكريم: الورسكي: البخاري	٢٤٧/٥
بدر الدين: محمد بن عبد الله: أبو عبد الله: أبو البقاء الشبلي الدمشقي الطرابلسي	٥٠٨-٤٣٠/٣
بدر الدين: محمد بن محمد بن محمد: أبو البركات الغزي العامري	٨٩/١
بدر الدين: محمود بن أحمد: أبو الثناء - وأبو محمد - العيني	٣٥٦/٢، ٢٠٧/١
البدر: محمد بن محمد بن محمد بن خليل: أبو اليسر: ابن الغرس: القاهري	٥٣١/٥
البديع بن أبي منصور: فخر الدين: العراقي	٢٩٩/٦، ١٩٥/١
البرتواني: علي بن محمد بن أحمد بن نصير الدين بن ملكان	٣١٣/٥
البردعي: أحمد بن الحسين: أبو سعيد	١٦٦/٣
أبو البركات: عبد البر بن محمد بن محمد سري الدين: ابن الشحنة الحلبي	٧٧/١
أبو البركات: عبد الرحمن بن أحمد بن محمد الجامي	٥٥٥/٢
أبو البركات: عبد الله بن أحمد: حافظ الدين: النسفي	٤٢٠/٦، ١٥٩/١
أبو البركات: أبو عبد الله: محمد بن أحمد بن محمد: تاج الدين: حاج هراس الكازروني	٤٢١/٣
أبو البركات: محمد بن محمد بن محمد بدر الدين الغزي العامري	٨٩/١
أبو البركات: مصطفى بن محمد بن رحمة الله زين الدين الرحمتي	٣٥٢/١
البركلي: محمد بن بير علي: المولى تقي الدين البركوي	٢١٠/٣، ٢٥٣/٢
برهان الأئمة: عبد العزيز بن عمر بن مازة: أبو محمد الصدر الماضي الصدر الكبير	٥٠٠/٢
البرهان: إبراهيم بن حجاج بن محرز بن مالك: أبو إسحاق الأبناسي	٩٠/١
برهان الدين: إبراهيم بن إبراهيم: أبو الإمداد: اللقاني	١٨٧/٥، ١٤٩/١
برهان الدين: إبراهيم بن خليل بن إبراهيم: أبو إسحاق الغزي الدمشقي الصالحاني	
الصايحاني السائحاني	٦٢١/٢
برهان الدين: إبراهيم بن علي بن أحمد: أبو إسحاق الطرسوسي	٢٢٧/١
برهان الدين: إبراهيم بن عمر بن إبراهيم: أبو إسحاق: تقي الدين: ابن السراج الجعبري السلفي	٤٤٩/٣

الاسم

الجزء والصحيفة

٣٦/١	برهان الدين: إبراهيم بن مصطفى بن إبراهيم: أبو الصفا الحلبي المداري
٥٨/٦، ٢٤٩/١	برهان الدين: إبراهيم بن موسى بن أبي بكر: الطرابلسي
٢٣١/٥	برهان الدين: حيدر بن محمد بن إبراهيم: الخوافي
٧٩/٥	البرهمتوشي: محمد
٤١١/٥	اليزازي: محمد بن محمد: الكردي
٣١٩/٢	اليزدوي: أحمد بن محمد بن محمد أبو المعالي القاضي الصّدر التسفي البخاري
٣٣٤/٣، ٩٤/١	اليزدوي: علي بن محمد بن الحسين بن عبد الكريم: أبو العسر وأبو الحسن فخر الإسلام
٥٨٩/٥، ١٤٤/٣	اليزدوي: محمد بن محمد بن عبد الكريم: أبو اليسر: صدر الإسلام
٤١٩/٥	البستي
٦٧٩/١	البستي: حمّد بن محمد بن إبراهيم: أبو سليمان الخطابي
٣/٢	بشر بن غياث: المريسي: أبو عبد الرحمن
٢٨٠/٣	أبو البشر: عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي: سبيويه: البصري
٥٢٥/٣	البصروي: إسماعيل بن عمر بن كثير: أبو الفداء عماد الدين القرشي
١٢٧/١	البصري: الحسن بن يسار: أبو سعيد
٤٦٣/٣	البصري: زبان بن عمار: أبو عمرو التميمي المازني
١٩٦/٢	البصري: شاذان بن إبراهيم
٦٣٤/٣	البصري: عبد الحميد بن عبد العزيز: أبو خازم البغدادي
٢٨٠/٣	البصري: عمرو بن عثمان بن قنبر سبيويه: أبو البشر: الحارثي
١٢٦/١	البصري: فرقد بن يعقوب: أبو يعقوب السبخي
٤٣٨/٢	البصري: قتادة بن دعامة: أبو الخطاب السدوسي
٣١٦/٥	البصري: محمد بن سيرين: أبو بكر: الأنصاري
٣٦٥/٥	البصري: محمد بن واسع بن جابر: أبو بكر: أبو عبد الله: الأزدي
١٤١/٥	البصري: النضر بن شميل بن خرشة: أبو الحسن: المازني: التميمي:
٥٤٩/٢	ابن بطلال: علي بن خلف بن عبد الملك: أبو الحسن

الجزء والصحيفة

الاسم

٣٨٣/٣	ابن بطة: عبيد الله بن محمد بن محمد: أبو عبد الله العُكْبَرِي.....
٣٨٨/٣	البعليكي: أحمد بن علي بن تغلب: مظفر الدين: ابن الساعاتي البغدادي.....
١٨٩/١	البعلي: محمد بن محمد بن يحيى: هبة الله التاجي.....
٣٤٤/٤	البغدادي: إبراهيم بن خالد: أبو ثور وأبو عبد الله الكلبي.....
٣٢٥/٥	البغدادي: أحمد بن سليمان بن الحسن: أبو بكر: النجاد.....
٣٨٨/٣	البغدادي: أحمد بن علي بن تغلب: مظفر الدين: ابن الساعاتي البعلبيكي.....
١٦٥/١	البغدادي: أحمد بن علي بن ثابت: أبو بكر الخطيب.....
٣٦٦/٢، ٣٧١/١	البغدادي: أحمد بن محمد بن محمد: أبو نصر الأقطع.....
٤١/١	البغدادي: أحمد بن يحيى بن زيد - وقيل: يزيد - أبو العباس ثعلب الشيباني.....
٦٣٤/٣	البغدادي: عبد الحميد بن عبد العزيز: أبو خازم البصري.....
١٧٤/١	البغدادي: عبد الرحمن بن علي بن الجوزي: أبو الفرج القرشي.....
٦٥/١	البغدادي: عبد المؤمن بن عبد الحق: أبو الفضائل: صفى الدين.....
٣٧٢/٥	البغدادي: علي بن عقيل: أبو الوفاء: الظفري.....
٥٥/١	البغدادي: محمد بن قاسم: أبو بكر ابن الأنباري.....
١٩٤/١	البغدادي: يحيى بن معين: أبو زكريا.....
٢٤٨/٣	البغوي: الحسين بن مسعود بن محمد: أبو محمد ظهير الدين.....
٤٩١/٦	أبو البقاء: حسن بن علي بن يحيى: العجيمي.....
١٧٤/١	أبو البقاء: محمد بن أحمد بهاء الدين: ابن الضياء القرشي المكي.....
٥٠٨-٤٣٠/٣	أبو البقاء: محمد بن عبد الله: أبو عبد الله: بدر الدين الشبلي الدمشقي الطرابلسي.....
٣٣٥/١	البقالي: محمد بن أبي القاسم: أبو الفضل: زين المشايخ.....
٣٦/٢	أبو بكر: إبراهيم بن رستم المروزي.....
٣٢٥/٥	أبو بكر: أحمد بن سليمان بن الحسن: النجاد: البغدادي.....
١٦٥/١	أبو بكر: أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي.....
٢٤٨/٣، ١٢٦/٢	أبو بكر: أحمد بن علي الحصص الرازي.....

الجزء والصحيفة

الاسم

١٠٨/٣	أبو بكر بن أحمد بن علي: الظهير البلخي السمرقندي.....
٢٣١/٥	أبو بكر: أحمد بن عمر: الشيباني: الخصاف.....
٤٧٠/٥	أبو بكر: أحمد بن منصور: شيخ الإسلام: أبو النصر: القاضي: الإسييجابي.....
٤٢١/٣	بكر بن سهل بن إسماعيل: أبو محمد الدمياطي.....
٤٦٣/٣	أبو بكر: عاصم بن أبي النجود الأسدي الكوفي التابعي.....
٣١٢/٤	أبو بكر: عبد الرحمن بن كيسان الأصم.....
١٤/١	أبو بكر: عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الجرجاني.....
٣٧٧/٣	أبو بكر بن علي بن محمد: فخر الدين: ابن ظهيرة القرشي المكي.....
٣٩٠/٤	أبو بكر: محمد بن إبراهيم بن أنوش الحصري البخاري.....
٢٥٢/٢	أبو بكر: محمد بن إبراهيم الضرير الميداني.....
٤٨٤/٢	أبو بكر: محمد بن إبراهيم بن المنذر النيسابوري.....
٦٤٦/١	أبو بكر: محمد بن أحمد الإسكاف البلخي.....
١٦٨/١	أبو بكر: محمد بن أحمد بن أبي سهل شمس الأئمة السرخسي.....
٣١٠/٧	أبو بكر: محمد بن أحمد بن عمر: ظهير الدين: البخاري.....
٩٨/٧	أبو بكر: محمد بن الحسن بن محمد: النقاش.....
١٠/٤، ٣٦١/٢، ٣٥٥/١	بكر: محمد بن الحسين بن محمد شيخ الإسلام: أبو بكر خواهر زاده: القديدي البخاري.....
٤٣٩/٣	أبو بكر: محمد بن أبي سعيد بن محمد الأعمش البلخي.....
٣١٦/٥	أبو بكر: محمد بن سيرين: البصري: الأنصاري.....
٥٣/١	أبو بكر: محمد بن العباس جمال الدين الخوارزمي.....
٤٠٥/٤	بكر بن محمد بن علي: شمس الأئمة الأنصاري البخاري الزرنجيري: أبو الفضائل.....
٤٠٣/٥، ٢٦٢/١	أبو بكر: محمد بن عبد الله بن محمد: ابن العربي: الإشيلي.....
٢٤٣/١	أبو بكر: محمد بن علي بن سعيد فخر الأئمة المطرزي.....
٦٢٤/٢	أبو بكر: محمد بن علي محي الدين: ابن عربي الطائي الأندلسي الشيخ الأكبر.....
٥٨٨/٢، ٤٣٠/١	أبو بكر: محمد بن الفضل الكماري الفضلي.....

الجزء والصحيفة

الاسم

٤٣/١	أبو بكر: محمد بن الفضل بن محمد بن جعفر بن صالح الرواس: ميرك البلخي
٥٨١/٢، ٥٥٥/١	أبو بكر: محمد بن القاسم: ابن الأنباري البغدادي
٣٦٥/٥	أبو بكر: محمد بن واسع بن جابر: أبو عبد الله: الأزدي: البصري
٦٤٦/١	أبو بكر: نصير بن يحيى البلخي
٤٩٩/٣	البكري: محمد بن عمر: أبو عبد الله فخر الدين: ابن الخطيب التميمي القرشي الطبرستاني الرازي
٤٦٥/٢	البكري: محمد بن مصطفى بن كمال الدين بن علي الصديقي الغزي
٥٨/٢	البلخي: أحمد بن عصمة الصفار: أبو القاسم
١٠٨/٣	البلخي: أبو بكر بن أحمد بن علي الظهير السمرقندي
٣٠٨/٣	البلخي: الحكم بن عبد الله بن مسلمة: أبو مطيع الخراساني
٤٣٥/١	البلخي: خلف بن أيوب: أبو سعيد العامري
٢١٨/١	البلخي: شقيق بن إبراهيم بن علي الأزدي: أبو علي
٤٢١/٣	البلخي: الضحاك بن مزاحم: أبو محمد: أبو القاسم الهلالي الخراساني
٤٦٤/٤	البلخي: عبد الله بن أحمد بن محمود الكعبي: أبو القاسم
٤٦٠/١	البلخي: القاسم بن سلام: أبو نصر
٦٤٦/١	البلخي: محمد بن أحمد: أبو بكر الإسكاف
٤٣٩/٣	البلخي: محمد بن أبي سعيد بن محمد: أبو بكر الأعمش
١٢٢/٢	البلخي: محمد بن سلام: أبو نصر
٤٣/١	البلخي: محمد بن الفضل بن محمد بن جعفر بن صالح: أبو بكر الرواس ميرك
٥٨/٢، ٦٤٦/١	البلخي: نصير بن يحيى: أبو بكر
١٦١/٣	البلقيني: عمر بن رسلان بن نصير: أبو حفص: سراج الدين الكِناني العسقلاني
٤٨٧/١	بهاء الدين: علي بن محمد بن إسماعيل: شيخ الإسلام الإسيجايي
١٧٤/١	بهاء الدين: محمد بن أحمد: أبو البقاء: ابن الضياء القرشي المكي
٤٤٩/٣	البهلواني: علي بن محمد: علاء الدين
٣٦١/٣، ٣١٢/٢	البهنسي: محمد بن محمد بن رجب: شمس الدين: نجم الدين الدمشقي

الجزء والصحيفة

الاسم

٧٠/١	البوريني: الحسن بن محمد بن محمد بدر الدين الصفوري
٩٤/١	البوطي: يوسف بن يحيى: أبو يعقوب
٣١٨/٣، ٣٣/١	البيضاوي: عبد الله بن عمر: أبو سعيد: أبو الخير ناصر الدين الشيرازي
١١٧/٦	البيهقي: أبو القاسم: إسماعيل بن الحسين بن عبد الله: شمس الدين
٤٦٣/٣	التابعي: عاصم بن أبي النجود: أبو بكر الأسدي الكوفي
٤٢١/٣	التابعي: مجاهد بن جبر: أبو الحجاج المخزومي المكي
٤٦٣/٣	التابعي: يزيد بن القعقاع: أبو جعفر المخزومي المدني
٤٧٨/٧	تاج الدين: عمر بن علي بن سالم: اللخمي: الإسكندري: الفاكهاني
٤٢١/٣	تاج الدين: محمد بن أحمد بن محمد: أبو البركات: أبو عبد الله: حاج هراس الكازروني ..
٥٣٦/٣	تاج الدين: محمد بن عبد المحسن: أبو الفضل القلعي
٣٢٥/٢	تاج الشريعة: محمود بن أحمد بن عبيد الله بن إبراهيم المحبوبي
١٨٩/١	التاجي: محمد بن محمد بن يحيى: هبة الله البعلي
٣٩٤/٦	التباني: جلال بن أحمد بن يوسف: جلال الدين: الرومي: الثوري: القاهري
٢٥٤/٦	التبريزي: أبو الحسن: علي بن عبد الله بن أبي الحسن بن أبي بكر: الأردبيلي: تاج الدين
٢٠٥/١	التجيبى: أبو حفص - وأبو عبد الله - حرمة بن يحيى
٥٤٤/٢	الترجماني: مجد الأئمة
٤١/١	التركي: إسماعيل بن حماد: أبو نصر الفارابي الجوهري
٤٠٩/٥	التركي: محمد بن بهادر بن عبد الله: أبو عبد الله: بدر الدين: المصري: الزركشي
١٧٨/١	التستري: سهل بن عبد الله بن يونس: أبو محمد
٥٨٠/٢	التفتازاني: أحمد بن يحيى بن محمد: حفيد السعد: الهروي:
١٦/١	التفتازاني: مسعود بن عمر سعد الدين (السعد)
٤٤٩/٣	تقي الدين: إبراهيم بن عمر بن إبراهيم: أبو إسحاق: برهان الدين: ابن السراج الجعبري السلفي
١٤٦/١	تقي الدين: أحمد بن محمد بن محمد الشمني: أبو العباس
٤٦٥/٢	تقي الدين: عبد الغني بن عبد الواحد بن علي بن سرور: أبو محمد المقدسي الجماعيلي ..

الاسم الجزء والصحيفة

٨٦/١ تقي الدين بن عبد القادر: التميمي الداري الغزي
٤٧٨/٧، ٢٠/١ تقي الدين: علي بن عبد الكافي بن علي: أبو الحسن: السبكي: الأنصاري: الخزرجي
١٥٣/٧ تقي الدين: محمد بن أحمد بن علي: أبو الطيب: السيد: الفاسي: المكي: الحسن
١١٩/٤ تقي الدين: محمد بن علي بن وهب بن مطيع: أبو الفتح: ابن دقيق العيد
٢١٠/٣، ٢٥٣/٢ تقي الدين: محمد بن بير علي: البركوي أو البركلي المولى
١٢١/١ التلمساني: أحمد بن محمد بن زكري
٣٨٥/٣ التلمساني: محمد بن يوسف السيد الشريف: أبو عبد الله السنوسي
٣١٢/٣ التميمي: إسحاق بن إبراهيم بن مخلد: أبو يعقوب: ابن راهويه الحنظلي المروزي
٨٦/١ التميمي: تقي الدين بن عبد القادر الداري الغزي
٤٦٣/٣ التميمي: زيان بن عمار: أبو عمرو المازني البصري
٢٠١/١ التميمي: عبد الله بن المبارك بن واضح: أبو عبد الرحمن: الحنظلي المروزي
٤٩٩/٣ التميمي: محمد بن عمر: أبو عبد الله: فخر الدين: ابن الخطيب البكري القرشي الطبرستاني الرازي
١٤١/٥ التميمي: النضر بن شميل بن خرشة: أبو الحسن: المازني: البصري
١٩٤/١ التميمي: يحيى بن أكتم: أبو محمد الأسدي المروزي
٢١٦/٤ التنوخي: عبد السلام بن سعيد بن حبيب الملقب: سحنون الحمصي القيرواني: أبو سعيد
٤٥٧/١ التوقادي - أو التوقاني -: يوسف بن جنيد أخي جلي - أخي زاده - أخي يوسف
٤٩٣/٣ التونسي: محمد بن محمد بن عرفة: أبو عبد الله
٢٠٤/١ التيمي: الفضل بن دكين بن حماد: أبو نعيم الملائي الكوفي
٢٨٥/١ التيمي: محمد بن عمر: أبو عبد الله فخر الدين الخطيب الطبرستاني الرازي
٤١/١ ثعلب: أحمد بن يحيى بن زيد - وقيل يزيد - أبو العباس الشيباني البغدادي
٣٨٢/١ الثعلبي: زياد بن علاقة: أبو مالك الكوفي
٢٢٥/٣ الثلجي: محمد بن شعاع: أبو عبد الله
١١٣/١ الشمالي: محمد بن يزيد بن عبد الأكبر: أبو العباس المبرد الأزدي
٣٥٦/٢، ٢٠٧/١ أبو الثناء وأبو محمد: محمود بن أحمد بدر الدين العيني

الجزء والصحيفة

الاسم

٣٤٤/٤	أبو ثور: إبراهيم بن خالد الكلبي: أبو عبد الله: البغدادي
٨٦/٤	ثور بن يزيد الكلاعي الحمصي: أبو خالد وقيل: أبو ثور
٣٧٤/٥	الثوري: الربيع بن خثيم بن عائذ: أبو يزيد: الكوفي
٣٩٤/٦	الثوري: جلال بن أحمد بن يوسف: جلال الدين: الرومي: القاهري: التبان
١٨٤/٦	الجاحرمي: محمد بن إبراهيم بن أبي الفضل: أبو حامد: معين الدين: السهلي
١٤/١	جار الله: محمود بن عمر بن محمد: أبو القاسم الزمخشري
٥٥٥/٢	الجامي: عبد الرحمن بن أحمد بن محمد: أبو البركات
٣٢٦/١	الجبائي: عبد السلام بن محمد بن عبد الوهاب: أبو هاشم
٤٦٤/٤	الجبائي: محمد بن عبد الوهاب: أبو علي
٢٢٣/١	الجرجاني: الحسين بن حسن بن محمد: أبو عبد الله الحلبي
١٤/١	الجرجاني: عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد: أبو بكر
٢٧١-١٤/١	الجرجاني: علي بن محمد بن علي: أبو الحسن السيد الشريف
٥٥٢/١	الجرجاني: محمد بن يحيى بن مهدي: أبو عبد الله ركن الإسلام
٤٢/١	الجزري: المبارك بن محمد: ابن الأثير: أبو السعادات مجد الدين الشيباني
٣٧٢/٥	ابن الجزري: محمد بن محمد بن محمد بن علي: أبو الخير: شمس الدين: الدمشقي: الشيرازي
٢٤٨/٣، ١٢٦/٢	الخصاص: أحمد بن علي: أبو بكر الرازي
٤٤٩/٣	الجعبري: إبراهيم بن عمر بن إبراهيم: أبو إسحاق: برهان الدين: تقي الدين: ابن السراج السلفي
٦١٦/٢، ١٩/١	أبو جعفر: أحمد بن محمد بن سلامة: الطحاوي: الأزدي: الحجري: المصري
٣٠٢/٤	أبو جعفر: محمد الباقر بن علي بن زين العابدين بن الحسين
٢٤٨/٣	أبو جعفر: محمد بن جرير بن يزيد الطبري
٥٧٥/١	أبو جعفر: محمد بن عبد الله بن محمد الهندواني
٦٠/١	أبو جعفر: محمود بن عمر الشعبي
٤٦٣/٣	أبو جعفر: يزيد بن القعقاع المخزومي المدني التابعي
١٧١/٢	الجلابي: طاهر: أبو محمد

الجزء والصحيفة

الاسم

- جلال بن أحمد بن يوسف: جلال الدين: الرومي: الثيري: القاهري: التبانى ٣٩٤/٦
- جلال الدين: جلال بن أحمد بن يوسف: الرومي: الثيري: القاهري: التبانى ٣٩٤/٦
- جلال الدين: عبد الرحمن بن أبي بكر بن محمد: أبو الفضل السيوطي ٥٨٧/٢، ١٦٢/١
- جلال الدين: عمر بن محمد بن عمر: أبو محمد: الخبازي: الخجندی ٢٤٥/٦، ٤١٩-٢٣٤/٥
- جلبي: حسن بن محمد شاه ملا جلبي الفناري ٣٢/١
- ابن جماعة: عبد العزيز بن محمد بن إبراهيم: عز الدين: الحموي: المصري: أبو عمر ٥٠١/٦، ١٢١/٤
- ابن جماعة: محمد بن إبراهيم بن سعد الله: أبو عبد الله: بدر الدين: الكنانى: الحموي ٩٤/٧
- الجماعى: عبد الغنى بن عبد الواحد بن علي بن سرور: أبو محمد تقي الدين المقدسى .. ٤٦٥/٢
- جمال الدين: أحمد بن عمر بن إبراهيم: أبو العباس: ابن المزين القرطبي ٢٠/٣
- جمال الدين: أحمد بن محمد بن محمود بن سعيد القابسي الغزنوي ٣٨١/١
- جمال الدين: عبد الله بن محمد بن عبد الله العجمي الشنشوري المصري ٥٤٣/٥، ١٠٦/١
- جمال الدين: عثمان بن عمر: أبو عمرو: ابن الحاجب ٢٢٣/١
- جمال الدين: أبو بكر محمد بن العباس الخوارزمي ٥٣/١
- جمال الدين: محمد بن عبد الله: أبو عبد الله: ابن مالك الطائي الجياني ٤٥٨/٣، ٧٧/١
- جمال الدين: محمد بن محمد بن أبي بكر بن علي: ابن ظهيرة: المكي: المخزومي ٩٩/٧
- ابن الجوزي: عبد الرحمن بن علي القرشي البغدادي: أبو الفرج ١٧٤/١
- الجوهري: إسماعيل بن حماد: أبو نصر: القارابي: التركي ٤١/١
- الجويني: عبد الملك بن عبد الله بن يوسف ضياء الدين إمام الحرمين: أبو المعالي ٢٢٤/١
- الجياني: محمد بن عبد الله: أبو عبد الله جمال الدين: ابن مالك الطائي ٤٥٨/٣، ٧٧/١
- الجيلي: عبد الكريم بن إبراهيم بن عبد الكريم: قطب الدين ٣١٨/٣
- الجيليني: صالح بن إبراهيم بن سليمان ٢٢٩/١
- ابن الحاجب: عثمان بن عمر: أبو عمرو جمال الدين ٢٢٣/١
- ابن الحاج: محمد بن محمد بن محمد: أبو عبد الله: العبدري: الفاسي ٣٧٧/٤
- حاج هراس: محمد بن أحمد بن محمد: أبو البركات: أبو عبد الله: تاج الدين الكازروني ٤٢١/٣

الجزء والصحيفة

الاسم

٢٨٠/٣	الحارثي: عمرو بن عثمان بن قنبر البصري: سبيويه: أبو البشر.....
١٤٨/١	الحارثي: عبد الوهاب بن أحمد: أبو محمد أمين الدين: ابن وهبان
٣٩٦/٣	الحارثي: محمد بن علي بن عطية: أبو طالب المكي.....
٤١١/٣	الحارثي: محمود بن عبيد الله بن صاعد: أبو القاسم: أبو المجد: شيخ الإسلام: علاء الدين المروزي
٦٦/٤	الحافظ: إسماعيل بن علي بن الحسين: الرازي: السمان: أبو سعد.....
٤٢٠/٦، ٤٨٧/٣، ١٥٩/١	حافظ الدين: عبد الله بن أحمد: أبو البركات النسفي
١٠٢/٦	الحافظ: عمر بن محمد بن سعيد: الموصلي
٣٢٩-١٢٥/١	الحاكم الشهيد: محمد بن محمد بن أحمد: أبو الفضل المروزي
٣٤٤/٦	أبو حامد: أحمد بن الحسين بن علي: ابن الطبري: المروزي
١٨٤/٦	أبو حامد: محمد بن إبراهيم بن أبي الفضل: معين الدين: السهلي: الجاجرمي
١٢٦/١	أبو حامد: محمد بن محمد بن محمد حجة الإسلام الغزالي الطوسي
٤٠٧/٤	الحانوتي: عمر: المصري: سراج الدين
٥٠٧/١	الحانوتي: محمد بن عمر: أبو طاهر
٦٠٤/٣	الحايك: إسماعيل بن علي بن رجب: أبو سعد العيني.....
٦١٢/١	ابن حبيب: شرف الدين بن عبد القادر بن بركات: الغزي
٤٢١/٣	أبو الحجاج: مجاهد بن جبر المخزومي المكي التابعي.....
١٩/١	أبو الحجاج: يوسف بن سليمان بن عيسى الأعلم الشتمري الأندلسي
١٤٥-٥٧/١	ابن حجر: أحمد بن محمد بن علي: أبو العباس: شهاب الدين: الهيثمي
٣٦٦/٣	ابن حجر: أحمد بن محمد: أبو الفضل: شهاب الدين: العسقلاني.....
١٩/١	الحجري: أحمد بن محمد بن سلامة: أبو جعفر الطحاوي الأزدي المصري
١٢٦/١	حجة الإسلام: محمد بن محمد بن محمد: أبو حامد الغزالي الطوسي
١٨٦/٥	الحداد: أبو حفص
٣٩٤/٧، ٥٥٦/١	الحراني: أحمد بن إبراهيم بن عبد الغني أبو العباس: زين الدين: السروجي: المصري ..
٢٠٥/١	حرملة بن يحيى: أبو حفص - وأبو عبد الله - حرملة بن يحيى: التجيبي

الجزء والصحيفة

الاسم

٤٦٥/٢ ابن حزم: علي بن أحمد بن سعيد: أبو محمد: الظاهري
٢٦٤-٢٦٣/١ حسام الدين: الحسين بن علي بن حجاج بن علي: السغناقي - أو الصغناقي -
٣١/٥، ٢٢٠/٣ حسام الدين: علي بن أحمد بن مكّي: أبو الحسن: المكّي: الرازي
٢٦٧/١ حسام الدين: عمر بن عبد العزيز بن عمر بن مازة: أبو محمد: الصدر الشهيد
١٦٣/٣ حسام الدين: محمد بن محمد بن عمر: أبو عبد الله: الأخشيكي
٤٨٤/٢ الحسن بن أحمد بن يزيد: أبو سعيد: الإصطخري
٢٠٤/١ الحسن بن صالح بن حي: أبو عبد الله: الهمداني: الكوفي
٣٩٧/٢ أبو الحسن: عبيد الله بن الحسين: الكرخي
٣٠٢/٣ أبو الحسن: علي بن أحمد بن محمد: الواحدي: النيسابوري
٢٢٠/٣ أبو الحسن: علي بن أحمد بن مكّي: حسام الدين المكّي: الرازي
١٧٢/٢ أبو الحسن: علي بن إسماعيل: الأشعري
٩٤/٧، ١٣٦/٣ أبو الحسن: علي بن بلبان بن عبد الله: علاء الدين: الفارسي: المصري: الأمير
٦٣٣/١ أبو الحسن: علي بن الحسين ركن الإسلام السغدّي
٤٦٣/٣ أبو الحسن: علي بن حمزة بن عبد الله الأسدي
٥٤٩/٢ أبو الحسن: علي بن خلف بن عبد الملك بن بطلال
١٧٩/٢ الحسن بن علي: الدقاق النيسابوري: أبو علي
١٨٢/٢ أبو الحسن: علي بن سعيد الرستغني
٣٩٨/٧ أبو الحسن: علي بن سعيد بن عبد الرحمن: الأندلسي: العبدري
٥٤٤/٢ الحسن بن علي بن عبد العزيز: ظهير الدين: أبو المحاسن المرغيناني
٢٤٠/٦ أبو الحسن: علي بن عبد العزيز بن عبد الرزاق: ظهير الدين: المرغيناني
٤٧٨/٧، ٢٠/١ أبو الحسن: علي بن عبد الكافي تقي الدين: السبكي: : الأنصاري: الخزرجي
٤١٨/٦ أبو الحسن: علي بن عبد الله بن أحمد: نور الدين: الشريف: السمهودي: القاهري
٦٣٧/١ أبو الحسن: علي بن عبد الله بن جعفر: ابن المديني السعدي
٢٥٤/٦ أبو الحسن: علي بن عبد الله بن أبي الحسن بن أبي بكر: الأردبيلي: تاج الدين: التبريزي
٩٤/١ أبو الحسن: علي بن محمد بن الحسين بن عبد الكريم: أبو العسر فخر الإسلام البزدوي ..
٣٨٣/٣ أبو الحسن: علي بن محمد الربعي اللخمي

الجزء والصحيفة

الاسم

٢٤٥/١	أبو الحسن: علي بن محمد بن سالم سيف الدين الآمدي
٢٤/٣	أبو الحسن: علي بن محمد بن عبد الملك: ابن القطان الفاسي
٢٧١/١	أبو الحسن: علي بن محمد بن علي السيد الشريف الجرجاني
٢٧٠/٣، ٦١/١	أبو الحسن: علي بن محمد بن عيسى: نور الدين: الأشموني
٥٧٠/١	أبو الحسن: علي بن محمد بن محمد القرشي الأنصاري الشاذلي المالكي
٤٩١/٦	حسن بن علي بن يحيى: أبو البقاء: العجيمي
٤٠٠/٧، ١٧١/١	حسن بن عمار بن علي: أبو الإخلاص: الوفاي: الشرنبلالي: المصري
٢٠٤/١	الحسن بن عمارة بن المضرب: أبو محمد الكوفي
٤٢٠/٣	الحسن بن محمد بن الحسين: نظام الدين القمي النيسابوري الأعرج
٣٢/١	حسن بن محمد شاه: ملا جليبي الفناري
٣٠٤/٧	حسن بن محمد بن علي: أبو محمد: ابن الدهان
٧٠/١	الحسن بن محمد بن محمد: بدر الدين الصفوري البوزيني
٨٩/٢، ٤٢٣-١٤٨/١	الحسن بن منصور: أبو المحاسن: فخر الدين: قاضيخان الأوزجندی الفرغاني
٥٠٣/٣	
١٤١/٥	أبو الحسن: النضر بن شميل بن خرشة: المازني: التميمي: البصري
١٨١/١	الحسن بن هانئ بن عبد الأول: أبو نواس الحكمي
١٢٧/١	الحسن بن يسار: أبو سعيد البصري
١٥٣/٧	الحسني: محمد بن أحمد بن علي: أبو الطيّب: تقي الدين: السيد: الفاسي: المكي
٤١/١	الحسين بن أحمد بن الحسين: الزوزني أبو عبد الله
٢٩٤/١	أبو الحسين: أحمد بن فارس بن زكريا: القزويني
٥٨٦/١	أبو الحسين: أحمد بن يحيى بن إسحاق: الراوندي
٢٢٣/١	الحسين بن حسن بن محمد: أبو عبد الله الحلبي الجرجاني
٥٧٠/٣، ٤٥١/٢	الحسين بن الخضر بن محمد بن يوسف: أبو علي الفشيديرجي النسفي القاضي الإمام
٢٦٣/٦	الحسين بن عبد الله: أبو علي: ابن سينا
٢٦٤-٢٦٣/١	الحسين بن علي بن حجاج بن علي: حسام الدين السغناقي - أو الصغناقي -

الجزء والصحيفة

الاسم

٣٣٤/٣	أبو الحسين: علي بن محمد بن الحسين: فخر الإسلام: أبو العسر: البزدوي.....
١٩٢/١	الحسين بن علي بن محمد: أبو عبد الله: الصيمري.....
٢٢٣/١	حسين بن محمد بن أحمد: أبو علي المروروذي: القاضي.....
١١٣/٦	الحسين بن محمد بن حسين: السَّمْنَقَانِي.....
٧٩/٦	الحسين بن محمد بن عبد الله: شرف الدين: الطيبي.....
٣٦/١	الحسين بن محمد بن المفضل: أبو القاسم الراغب الأصفهاني أو الأصبهاني.....
٢٤٨/٣	الحسين بن مسعود بن محمد: أبو محمد: ظهير الدين: البغوي.....
٢٩١/٣	أبو الحسين: يحيى بن عبد المعطي: زين الدين الزواوي المغربي.....
٦٦١/٤	الحسيني: حمزة بن أحمد بن علي: أبو العباس: عز الدين.....
٢٣٠/١	الحسيني: محمد بن علي بن علي بن إسكندر: أبو السعود السيد الشريف.....
٦٦١/٤	الحسيني: محمد بن كمال الدين بن محمد الشهير: بابن حمزة النقيب: أبو العباس.....
٣٩٠/٤	الحصيري: محمد بن إبراهيم بن أنوش: أبو بكر: البخاري.....
٦٤٦-٤٥١/١	أبو حفص: أحمد بن حفص البخاري: الكبير.....
١٨٦/٥	أبو حفص: الحداد.....
٢٠٥/١	أبو حفص - وأبو عبد الله -: حرمله بن يحيى التجيبي.....
٤٦٣/٣	حفص بن سليمان بن المغيرة: أبو عمر الأسدي الكوفي.....
٤٨١/٦	أبو حفص: عمر بن أحمد بن هبة الله بن أبي جرادة: كمال الدين: العقيلي: الحلبي: ابن العديم
٥٢٤-٢٨٦/١	أبو حفص: عمر بن إسحاق بن أحمد سراج الدين الهندي الغزنوي.....
٥٥١/١	أبو حفص: عمر بن خلف بن مكّي الصقلي الأندلسي.....
١٦١/٣	أبو حفص: عمر بن رسلان بن نصير: سراج الدين الكِنَانِي العسقلاني البُلْقِينِي.....
٤٩٧/٦	أبو حفص عمر بن عبد الرحمن بن عمر: سراج الدين: القزويني: الفارسي.....
٥١٥/٣	أبو حفص: عمر بن علي بن أحمد: سراج الدين: ابن الملقن الأنصاري الأندلسي.....
٧٠/١	أبو حفص: عمر بن علي بن مرشد: أبو القاسم شرف الدين: ابن الفارض.....
١٣٠/٣	أبو حفص: عمر بن محمد بن عبد الله: شهاب الدين السُّهْرَوْرْدِي.....

الجزء والصحيفة

الاسم

٢١٤/٧، ٢٧٥/٣	أبو حفص: عمر بن محمد: نجم الدين: النسفي
١٣٠/١	أبو حفص: عمر بن مظفر بن عمر زين الدين: ابن الوردي: المعري: الكندي
٥٨٠/٢	الحفيد الهروي: أحمد بن يحيى بن محمد: حفيد السعد التفتازاني
٣٠٨/٣	الحكم بن عبد الله بن مسلمة: أبو مطيع البلخي الخراساني
١٨١/١	الحكمي: الحسن بن هاني بن عبد الأول: أبو نواس
١٦٨/٥	الحكيم: إسحاق بن محمد بن إسماعيل: أبو القاسم: القاضي: السمرقندي
٣٨١/٥، ٣٨٢/١	الحكيم الترمذي: محمد بن علي بن الحسن بن بشر: أبو عبد الله
٣٦/١	الخلبي: إبراهيم بن مصطفى بن إبراهيم: أبو الصفا برهان الدين المديني
٧٧/١	الخلبي: عبد البر بن محمد بن محمد: أبو البركات سري الدين: ابن الشحنة
٤٨١/٦	الخلبي: عمر بن أحمد بن هبة الله بن أبي جرادة: كمال الدين: العقيلي: ابن العديم: أبو حفص
٤٨١/٦	الخلبي: عمر بن محمد بن عمر: أبو القاسم: ابن العديم: نجم الدين
٤٧٥/٦، ٤٣/١	الخلبي: محمد بن محمد بن محمد: شمس الدين: أبو عبد الله: وأبو اليمن ابن الوقت: ابن أمير حاج
٤٠٨/١	الخلواني: عبد العزيز بن أحمد: أبو محمد شمس الأئمة
٢٢٣/١	الخليمي: الحسين بن حسن بن محمد: أبو عبد الله الجرجاني
٦٧٩/١	حمد بن محمد بن إبراهيم: أبو سليمان الخطابي البستي
٦٦١/٤	حمزة بن أحمد بن علي: أبو العباس: عز الدين الحسيني
٦٦١/٤	ابن حمزة النقيب: أبو العباس: محمد بن كمال الدين بن محمد: الحسيني
٨٦/٤	الحمصي: ثور بن يزيد: أبو خالد وقيل: أبو يزيد: الكلاعي
١٢١/٤	الحموي: عبد العزيز بن محمد بن إبراهيم: أبو عمر: عز الدين الشهير بابن جماعة
٥٠/١	الحموي: محمد أمين بن فضل الله بن محب الله بن محمد المحبي الدمشقي
٩٤/٧	الحموي: محمد بن إبراهيم بن سعد الله: أبو عبد الله: بدر الدين: ابن جماعة: الكناني
٣٨٧/٤، ٣١٨/٣، ٥٢٨/٢	حميد الدين: علي بن محمد بن علي: نجم العلماء الرامشي البخاري الضرير
٧/٥	حميد الدين: محمد بن عبد الله: السيد: الكوالياري: الدهلوي: الهندي
٢٠١/١	الحنظلي: أبو عبد الرحمن: عبد الله بن المبارك بن واضح التميمي المروزي

الجزء والصحيفة

الاسم

٣١٢/٣	الحنظلي: إسحاق بن إبراهيم بن مخلد: أبو يعقوب: ابن راهويه التميمي المروزي.....
١١٢/٤	الحنوي: أبو عاصم
٢٨٠/١	أبو حنيفة: أمير كاتب بن أمير عمر بن أمير غازي قوام الدين الإتقاني.....
١٢/٧	حنيف الدين بن عبد الرحمن بن عيسى بن مرشد: العمري: المكي
٢٣١/٥	حيدر بن محمد بن إبراهيم: برهان الدين: الخوافي
٦٣٤/٣	أبو خازم: عبد الحميد بن عبد العزيز البصري البغدادي.....
٨٦/٤	أبو خالد وقيل أبو يزيد: ثور بن يزيد: الكلاعي: الحمصي
٢١٦/١	أبو خالد: يزيد بن عمر: ابن هبيرة الفزاري
٢٦٣/٤	الخالدي: المحسن بن أحمد بن المحسن بن أحمد: أبو نصر: المروزي: القاضي الشهيد
٢٤٥/٦، ٤١٩-٢٣٤/٥	الخبازي: عمر بن محمد بن عمر: أبو محمد: جلال الدين: الخجندي
٤٨٢/٦	الخجندي: محمد بن محمد بن أحمد: السنجاري: قوام الدين: الكاكي
١٧/١	الخراساني: إبراهيم بن محمد بن محمد بن عرب شاه: عصام الدين (العصام) الإسفرايني
٣٠٨/٣	الخراساني: الحكم بن عبد الله بن مسلمة: أبو مطيع البلخي.....
٤٢١/٣	الخراساني: الضحاك بن مزاحم: أبو محمد: أبو القاسم الهلالي البلخي.....
٤٧٨/٧	الخرزجي: علي بن عبد الكافي بن علي: أبو الحسن: تقي الدين: السبكي: الأنصاري
٢٣١/٥	الخصاف: أحمد بن عمر: أبو بكر: الشيباني
٣١/١	الخطائي: عثمان بن عبد الله نظام الدين مولانا زاده
١٤٣/٥	الخطاب بن أبي القاسم: زين الدين: الرومي: القراحصاري
٤٣٨/٢	أبو الخطاب: قتادة بن دعامة السدوسي البصري
٦٧٩/١	الخطابي: حمد بن محمد بن إبراهيم: أبو سليمان البستي
١٦٥/١	الخطيب: أحمد بن علي بن ثابت: أبو بكر البغدادي
٤٩٩/٣، ٢٨٥/١	ابن الخطيب: محمد بن عمر: أبو عبد الله: فخر الدين التميمي البكري القرشي الطبرستاني الرازي
١٤٥/٥، ١٥٣/١	الختفاجي: أحمد بن محمد بن عمر: شهاب الدين: المصري
١٣٦/٣	الخللاطي: محمد بن عباد بن ملك داد: أبو عبد الله: صدر الدين.....

الجزء والصحيفة

الاسم

٤٣٥/١	خلف بن أيوب: أبو سعيد: العامري: البلخي
٢٧٢/١	ابن خلفه: محمد بن خلفه: أبو عبد الله: الوشتاني: الأبي
٢٠٦/١	ابن خلكان: أحمد بن محمد بن أبي بكر: شمس الدين: أبو العباس
١٢١/٤	الخلوتي: يوسف بن يعقوب المعروف بسنان الدين: الرومي
١٨/١	الخليل بن أحمد: أبو عبد الرحمن الفراهيدي الأزدي اليماني
١٨٠/٦	خليل بن الأمير عز الدين أيلك بن عبد الله: أبو الصفاء: صلاح الدين: الصفدي: الدمشقي
٤٨٨/٢	خليل بن عبد السلام بن محمد: أبو الصفاء: صلاح الدين الكامل: الدمشقي
٣١٣-٢٨٤/١	خليل بن محمد بن إبراهيم: القتال
٥١٦/١	خميير الوبري: محمد بن أبي بكر: زين الأئمة
٥٣/١	الخوارزمي: محمد بن العباس: أبو بكر: جمال الدين
٣٦/٣	الخوارزمي: مختار بن محمود بن محمد: أبو الرجاء: نجم الدين الزاهدي الغزويني
٢٣١/٥	الخوافي: حيدر بن محمد بن إبراهيم: برهان الدين
١٠/٤، ٣٦١/٢، ٣٥٥/١	خواهر زاده: محمد بن الحسين بن محمد: شيخ الإسلام بكر: أبو بكر القديدي البخاري
١٧٥/١	أبو الخير: أحمد بن مصطفى بن خليل عصام الدين: طاش كبري زاده
٣١٨/٣، ٣٣/١	أبو الخير- وقيل أبو سعد -: عبد الله بن عمر: ناصر الدين: الشيرازي: البيضاوي
٥٩٦/٢، ٨٧/١	أبو الخير: محمد بن عبد الرحمن: أبو عبد الله شمس الدين السخاوي
٣٧٢/٥	أبو الخير: محمد بن محمد بن محمد بن علي: شمس الدين: ابن الجزري: الدمشقي: الشيرازي
١٣٨/١	الدؤلي: ظالم بن عمرو: أبو الأسود الكناني
٣٩٦/٣	الداراني: عبد الرحمن بن أحمد بن عطية: أبو سليمان العنسي
٨٦/١	الداري: تقي الدين بن عبد القادر التميمي الغزي
٤٨٨/٢	الداغستاني: علي بن صادق بن محمد الشماخي
٤٩٨/٣، ٣٥٥/١	الدبوسي: عبيد الله: أو عبد الله بن عمر بن عيسى: أبو زيد
١٥٠/٣	الدبوسي: أبو نصر
١٦١/٦	الدفري: عمر بن عمر: الزهري: المصري: القاهري

الجزء والصحيفة

الاسم

١٧٩/٢ الدقاق: أبو علي الحسن بن علي النيسابوري
١١٩/٤ ابن دقيق العيد: أبو الفتح: محمد بن علي بن وهب بن مطيع: تقي الدين: القشيري
٧٨/١ الدماميني: محمد بن أبي بكر بن عمر بدر الدين المخزومي
 الدمشقي: إبراهيم بن خليل بن إبراهيم: أبو إسحاق: برهان الدين الغزي الصالحاني
٦٢١/٢ الصايحاني السائحاني
١٨٠/٦ الدمشقي: خليل بن الأمير عز الدين أيلك بن عبد الله: أبو الصفاء: صلاح الدين: الصفدي
٤٨٨/٢ الدمشقي: خليل بن عبد السلام بن محمد: أبو الصفاء: صلاح الدين الكامل
٢٣١/٥ الدمشقي: عبد الرحمن بن إبراهيم بن أحمد: ابن عبد الرزاق
١٤١/١ الدمشقي: عبد الرحيم بن محمد الطواقي
١٥٤/٧ الدمشقي: عبد الصمد بن عبد الوهاب بن الحسن: أبو اليمن: ابن عساكر
٤٦٣/٣ الدمشقي: عبد الله بن عامر بن يزيد: أبو عمران اليخشي
٣٣٨/٦ الدمشقي: علي بن علي بن محمد: ابن أبي العز: علاء الدين
٢٣٠/٥ الدمشقي: علي بن محمد: علاء الدين: الطرابلسي
٤٦٥/٦ الدمشقي: علي بن محمد بن عيسى: علاء الدين: القطبي
٥٠/١ الدمشقي: محمد أمين بن فضل الله بن محب الله بن محمد المحبي الحموي
١٩١-١٤٤/٥ الدمشقي: محمد بن أبي بكر بن أيوب: أبو عبد الله: شمس الدين: ابن قيم الجوزية: الزرعي
٥٠٨-٤٣٠/٣ الدمشقي: محمد بن عبد الله: أبو عبد الله: أبو البقاء: بدر الدين الشبلي الطرابلسي
٣٠٩/٤ الدمشقي: محمد بن علي: أبو عبد الله: شمس الدين: الصالح: ابن طولون ..
٥٤٣/٥ الدمشقي: محمد بن محمد بن أحمد: أبو عبد الله: سبط المارديني: القاهري
٣٦١/٣ الدمشقي: محمد بن محمد بن رجب: شمس الدين: نجم الدين البهنسي
٣٧٢/٥ الدمشقي: محمد بن محمد بن محمد بن علي: أبو الخير: شمس الدين: ابن الجزري: الشيرازي
٣٧٥/٣ الدمشقي: يحيى بن شرف: أبو زكريا: محيي الدين النووي
٤٢١/٣ الدمياطي: بكر بن سهل بن إسماعيل: أبو محمد
٣٠٤/٧ ابن الدهان: حسن بن محمد بن علي: أبو محمد

الاسم	الجزء والصحيفة
ابن الديري: سعد بن محمد بن عبد الله: أبو السعادات	٦٤٠/١
الديري: محمد بن عبد الرحمن: بدر الدين: العيسى	٤٩٨/٦
الذهبي: محمد بن أحمد: أبو عبد الله شمس الدين	١١٧٥
الرازي: أحمد بن علي: أبو بكر الجصاص	٢٤٨/٣، ١٢٦/٢
الرازي: إسماعيل بن علي بن الحسين: أبو سعد: السمان: الحافظ	٣٥٥/٣، ٦٦/٤
الرازي: عبد الله بن جعفر: أبو علي	٥٤٠/١
الرازي: علي بن أحمد بن مكى: أبو الحسن: حسام الدين المكي	٣١/٥، ٢٢٠/٣
الرازي: محمد بن عمر: أبو عبد الله: فخر الدين: ابن الخطيب التميمي البكري	
القرشي الطبرستاني	٤٩٩/٣، ٢٨٥/١
الرازي: محمد بن مقاتل قاضي الري	٩٣/٢
الرازي: معلى بن منصور: أبو يعلى - وقيل: أبو يحيى -	٣٧٠/٢
الرازي: موسى بن نصر: أبو سهل	٢٥٨/٢
الرازي: هشام بن عبيد الله	٤٩٣-١٨/١
الرازياني: أحمد بن عبد الرحيم بن الحسين: أبو زرعة: ولي الدين: ابن العراقي الكردي...	٣٧٥/٣
الراغب: الحسين بن محمد بن المفضل: أبو القاسم الأصفهاني أو الأصبهاني	٣٦/١
الرافعي: عبد الكريم بن محمد بن عبد الكريم: أبو القاسم القزويني	٢٦١/١
الرامشي: علي بن محمد بن علي: حميد الدين: نجم العلماء: البخاري: الضرير	٣٨٧/٤، ٣١٨/٣، ٥٢٨/٢
ابن راهويه: إسحاق بن إبراهيم بن مخلد: أبو يعقوب: الخنظلي: التميمي: المروزي	٣١٢/٣
الراوندي: أحمد بن يحيى بن إسحاق: أبو الحسين	٥٨٦/١
الربيعي: علي بن محمد: أبو الحسن اللخمي	٣٨٣/٣
الربيع بن خثيم بن عائذ: أبو يزيد: الثوري: الكوفي	٣٧٤/٥
ربيع بن ربيعة بن مسعود: سطیح الغساني	١٥٠/١
الربيع بن سليمان بن عبد الجبار بن كامل: أبو محمد: المرادي: المصري	١٦٦/١
أبو الربيع: سليمان بن أبي العز وهيب بن عطاء: الأذرعي: المصري	٣١٩/٤
رحمة الله بن عبد الله بن إبراهيم: السندي	٥٥١/٢

الجزء والصحيفة

الاسم

- الرحمتي: مصطفى بن محمد بن رحمة الله: أبو البركات زين الدين ٣٥٢/١
- أبو الرجاء: مختار بن محمود بن محمد: نجم الدين الزاهدي الغزميني الخوارزمي ٣٦/٣، ٣٨٨/١
- الرسغفني: علي بن سعيد: أبو الحسن ١٨٢/٢
- رضي الدين: محمد بن محمد بن محمد: السرخسي ١٤٦/١
- الرُعيني: القاسم بن فيثرة بن خلف: أبو القاسم: أبو محمد الأندلسي الشاطبي ٤٤٩/٣
- ركن الأئمة: عبد الكريم بن محمد بن أحمد: أبو المكارم ٢٦٤/١
- ركن الإسلام: علي بن الحسين: أبو الحسن السغددي ٦٣٣/١
- ركن الإسلام: محمد بن يحيى بن مهدي: أبو عبد الله الجرجاني ٥٥٢/١
- ركن الدين: عبد الرحمن بن محمد: أبو الفضل: ابن أميروه الكرمانى ٣٥١/٥، ٤٣٤/٣، ١٢٢/١
- ركن الدين: عبد الكريم بن محمد: أبو المكارم: الصباغي المديني ٥٢٩/٢
- ركن الدين: مسعود بن الحسين بن الحسن: أبو سعد المسعودي الكُشَاني الكشتاني ٤٤١/٣
- الرملي الكبير: أبو العباس: أحمد بن حمزة: شهاب الدين ٢٥٥-٢٣٦/٦
- الرواس: محمد بن الفضل بن محمد بن جعفر بن صالح: أبو بكر ميرك البلخي ٤٣/١
- الرومي: جلال بن أحمد بن يوسف: جلال الدين: الثيري: القاهري: التباني ٣٩٤/٦
- الرومي: الخطاب بن أبي القاسم: زين الدين: القراحصاري ١٤٣/٥
- الرومي: زكريا أفندي بن بيرام: الأنقره وي: مفتي الإسلام ٥٨/٦
- الرومي: عبد اللطيف بن عبد العزيز بن أمين الدين: ابن ملك: عز الدين: ابن فرشتا: ٤٢٠/٦
- المولى: الكرمانى ٥٨/٦
- الرومي: محمد: عطاء الله أفندي بن يحيى بن بيرعلي: نوعي زاده ٤٦٨/٧
- الرومي: محمد بن محمد بن محمود: أبو عبد الله: أكمل الدين: البايрти ٤٦٦/٧، ٣٨٠/١
- الرومي: نوح بن مصطفى القونوي: نوح أفندي ٤٧٨/٣
- الرومي: يحيى بن عمر بن علي المنقاري: منقاري زاده ٥٧٥/١
- الرومي: يعقوب بن باشا بن خضر بك: ابن القاضي جلال ١٢١/٤
- الرومي: يوسف بن يعقوب المعروف بسنان الدين: الخلوتي ١٢١/٤

الاسم

الجزء والصحيفة

٦٩/٧ زاده: محمد بن عبد القادر بن أحمد بن محمد: الأنصاري
٣٦/٣، ٣٨٨/١ الزاهدي: مختار بن محمود بن محمد: أبو الرجاء: نجم الدين: الغزميني: الخوارزمي
٤٦٣/٣ زبان بن عمار: أبو عمرو التميمي المازني البصري
٣٨١/٥ الزبيدي: أحمد بن أحمد بن عبد اللطيف: شهاب الدين: الشرجي
٢٥٨/٢ الزجاجي: أبو سهل الغزالي الفرضي
٢٠٥/٤، ٣٧٥/٣، ١٥٧/١	أبو زرعة: أحمد بن عبد الرحيم بن الحسين: ولي الدين: ابن العراقي الكردي الرازياني
١٩١-١٤٤/٥	الزرعي: محمد بن أبي بكر بن أيوب: أبو عبد الله: شمس الدين: ابن قيم الجوزية: الدمشقي
١٩٧/١	الزرقاني: محمد بن عبد الباقي بن يوسف: أبو عبد الله
٤٠٩/٥	الزركشي: محمد بن بهادر بن عبد الله: أبو عبد الله: بدر الدين: التركي: المصري
٤٠٥/٤	الزرنجري: أبو الفضائل: بكر بن محمد بن علي: شمس الأئمة: الأنصاري: البخاري
١٤٦/١	الزعفراني: عبد المؤمن بن أبي بكر بن محمد
١٢١/١	ابن زكري: أحمد بن محمد: التلمساني
٥٨/٦	زكريا أفندي بن بيرام: الأنقره وي: مفتي الإسلام: الرومي
٣١٦/٥، ١٩٩-١٠٥/١	زكريا بن محمد بن أحمد بن زكريا: أبو يحيى: شيخ الإسلام: الأنصاري: السنيكي: المصري
٢٩٣/١	أبو زكريا: يحيى بن زياد بن عبد الله: ابن منظور: الفراء
٣٧٥/٣، ٤٤/١	أبو زكريا: يحيى بن شرف: محيي الدين النووي: الدمشقي
٣٦٢/٦	أبو زكريا: يحيى بن محمد بن إبراهيم: أمين الدين: الأقصري: القاهري
١٩٤/١	أبو زكريا: يحيى بن معين البغدادي
١٤/١	الزحشري: محمود بن عمر بن محمد: أبو القاسم: جار الله
١٦١/٦	الزهري: عمر بن عمر: الدفري: المصري: القاهري
٥٨٨/٢	الزهري: محمد بن سعد بن ضيع: أبو عبد الله (ابن سعد) كاتب الواحدي
٤١/١	الزوزني: الحسين بن أحمد بن الحسين: أبو عبد الله
٣٨٢/١	زياد بن علاقة: أبو مالك الثعلبي الكوفي
٨٦/٤	أبو زيد وأبو خالد: ثور بن يزيد: الكلاعي: الحمصي

الجزء والصحيفة

الاسم

٤٩٨/٣، ٣٥٥/١	أبو زيد: عبد الله: أو عبید الله بن عمر بن عيسى: الدبوسي.....
٢٨٢/١	الزيلي: عثمان بن علي: أبو محمد: فخر الدين.....
٥١٦/١	زين الأئمة: محمد بن أبي بكر: خمير الوبري.....
١٥٧/١	زين الدين بن إبراهيم بن محمد: ابن نجيم: المصري.....
٣٩٤/٧	زين الدين: أحمد بن إبراهيم بن عبد الغني: أبو العباس: السروجي: الحراني: المصري.....
١٤٣/٥	زين الدين: الخطاب بن أبي القاسم: الرومي: القراحصاري.....
١٩٩/١	زين الدين: زكريا بن محمد بن أحمد: أبو يحيى الأنصاري السنيكي المصري.....
١٣٠/١	زين الدين: عمر بن مظفر بن عمر: أبو حفص: ابن الوردي المعري الكندي.....
١٧٥/١	زين الدين: قاسم بن قطلوبغا بن عبد الله: أبو العدل السودوني.....
٤٧٥/٦	زين الدين: محمد بن مكرم بن شعبان: أبو منصور: الكرمانى.....
٣٥٢/١	زين الدين: مصطفى بن محمد بن رحمة الله: أبو البركات الرحمتى.....
٢٩١/٣	زين الدين: يحيى بن عبد المعطي: أبو الحسين: الزواوي: المغربي.....
٣٣٥/١	زين المشايخ: محمد بن أبي القاسم: أبو الفضل البقالي.....
٣٨٨/٣	ابن الساعاتي: أحمد بن علي بن تغلب: مظفر الدين البعلبكي: البغدادى.....
١٣٨/١	سالم بن أبي الجعد: الأشجعي الغطفاني.....
١٢٧-١٢٦/١	السبخي: فرقد بن يعقوب: أبو يعقوب البصري.....
٤٤٥/٥	سبط ابن الجوزي: يوسف بن قزأوغلي بن عبد الله: أبو المظفر: شمس الدين.....
٥٤٣/٥	سبط المارديني: محمد بن محمد بن أحمد: أبو عبد الله الدمشقي: القاهري.....
٤٧٨/٧، ٢٠/١	السبكي: علي بن عبد الكافي: أبو الحسن: تقي الدين: الأنصاري: الخزرجي.....
٢٠١/١	السبيعي: إسرائيل بن يونس بن أبي إسحاق: أبو يوسف.....
٢٣٠/٥	السجواني: محمد بن محمد بن عبد الرشيد: أبو طاهر: سراج الدين.....
٢١٦/٤	سحنون: أبو سعيد بن عبد السلام بن سعيد بن حبيب: التنوخي: الحمصي: القيرواني...
٥٩٦/٢، ٨٧/١	السخاوي: محمد بن عبد الرحمن: أبو الخير وأبو عبد الله: شمس الدين.....
٤٣٨/٢	السدوسي: قتادة بن دعامة: أبو الخطاب البصري.....

الاسم	الجزء والصحيفة
ابن السراج	٣٧٢/٥
ابن السراج: إبراهيم بن عمر بن إبراهيم: أبو إسحاق: برهان الدين: تقي الدين: الجعبري: السلفي	٤٤٩/٣
سراج الدين: عمر بن إسحاق بن أحمد: أبو حفص الهندي الغزنوي	٤١٩/٥، ٢٨٦/١
سراج الدين: عمر: الحانوتي: المصري	٤٠٧/٤
سراج الدين: عمر بن رسلان بن نصير: أبو حفص الكِناني العسقلاني البُلقيني	١٦١/٣
سراج الدين: عمر بن عبد الرحمن بن عمر: أبو حفص: القزويني: الفارسي	٤٩٧/٦
سراج الدين: عمر بن علي بن أحمد: أبو حفص: ابن الملحق الأنصاري الأندلسي	٥١٥/٣
سراج الدين: محمد بن محمد بن عبد الرشيد: أبو طاهر: السجاوندي	٢٣٠/٥
السرخسي: محمد بن أحمد بن أبي سهل: أبو بكر شمس الأئمة	١٦٨/١
السرخسي: محمد بن محمد بن محمد رضي الدين	١٤٦/١
السروجي: أحمد بن إبراهيم بن عبد الغني: أبو العباس: زين الدين: الحراني: المصري	٣٩٤/٧، ٥٥٦/١
سري الدين: عبد البر بن محمد بن محمد: أبو البركات: ابن الشحنة الحلبي	٧٧/١
سطيح الغساني: ربيع بن ربيعة بن مسعود	١٥٠/١
أبو السعادات: سعد بن محمد بن عبد الله: ابن الديري	٦٤٠/١
أبو السعادات: المبارك بن محمد: ابن الأثير مجد الدين الجزري الشيباني	٤٢/١
أبو سعد: إسماعيل بن علي بن الحسين الرازي السمان الحافظ الزاهد المعتزلي	٦٦/٤، ٣٥٥/٣
أبو سعد: إسماعيل بن علي بن رجب الحايك العيني	٦٠٤/٣
أبو سعد: عبد الرحمن بن مأمون بن علي المتولي النيسابوري	٥٠٧/٢
ابن سعد: محمد بن سعد بن ضبع: أبو عبد الله: الزهري كاتب الواحدي	٥٨٨/٢
سعد بن محمد بن عبد الله: أبو السعادات: ابن الديري	٦٤٠/١
أبو سعد: مسعود بن الحسين بن الحسن: ركن الدين المسعودي الكُشاني الكُشاني	
السفدي السمرقندي	٤٤١/٣
سعد بن معاذ: المروزي: أبو عصمة	٢٥٢/٢
سعد الدين: مسعود بن عمر (السعد) التفتازاني	١٦/١

الجزء والصحيفة

الاسم

٦٣٧/١	السعدي: علي بن عبد الله بن جعفر: أبو الحسن: ابن المديني
١٤٠/٦	أبو السعود: أحمد بن عمر: الإسقاطي: المصري
٢٣٠/١	أبو السعود: محمد بن علي بن علي بن إسكندر السيد الشريف الحسيني
٥٥/١	أبو السعود: محمد بن محمد بن مصطفى العمادي
١٦٦/٣	أبو سعيد: أحمد بن الحسين البردعي
٣٨٣/١	سعيد بن جبير: أبو عبد الله - وقيل: أبو محمد - الأسدي الكوفي
٤٨٤/٢	أبو سعيد: الحسن بن أحمد بن يزيد الإصطخري
١٢٧/١	أبو سعيد: الحسن بن يسار البصري
٤٣٥/١	أبو سعيد: خلف بن أيوب العامري البلخي
٢١٦/٤	أبو سعيد: عبد السلام بن سعيد بن حبيب الملقب سحنون التنوخي الحمصي القيرواني ..
٣١٨/٣، ٣٣/١	أبو سعيد: عبد الله بن عمر: أبو الخير: ناصر الدين البيضاوي الشيرازي
٣٣٨/١	أبو سعيد: عبد الملك بن قريب الأصمعي
١٩٤/١	أبو سعيد: يحيى بن سعيد بن فروخ القطان
٦٣٣/١	السفدي: علي بن الحسين: أبو الحسن ركن الإسلام
	السفدي: مسعود بن الحسين بن الحسن: أبو سعد: ركن الدين المسعودي الكُشَّاني
٤٤١/٣	الكُشَّاني السمرقندي
٢٦٤-٢٦٣/١	السفناقي - أو السفغناقي -: الحسين بن علي بن حجاج بن علي: حسام الدين
٣١٢/٤	سفيان بن عيينة بن ميمون الهلالي الكوفي المكي: أبو محمد
١٧٠/١	السكندري: محمد بن أحمد بن علي: أبو المواهب: نجم الدين الغيطي
٤٨٥/٣	السكندري: محمد بن عبد الواحد الكمال بن الهمام السيواسي
٤٤٩/٣	السلفي: إبراهيم بن عمر بن إبراهيم: أبو إسحاق: برهان الدين: تقي الدين: ابن السراج الجعيري
١٧٣/١	أبو سلمة: مسعر بن كدام بن ظهير الهلالي الكوفي
١٦١/٣	السُّلَمي: عبد العزيز بن عبد السلام بن أبي القاسم: أبو محمد
٥٨٣/٥	السلمي: يزيد بن هارون بن زاذان بن ثابت: الواسطي
٣٩٣/٤	سليم بن أسود: أبو الشعثاء: المحاربي: الكوفي:

الاسم	الجزء والصحيفة
أبو سليمان: حمد بن محمد بن إبراهيم الخطابي البستي	٦٧٩/١
أبو سليمان: عبد الرحمن بن أحمد بن عطية العنسي الداراني	٣٩٦/٣
سليمان بن أبي العز: وهيب بن عطاء: أبو الربيع الأذرعني المصري	٣١٩/٤
السمان: إسماعيل بن علي بن الحسين: أبو سعد: الرازي: الحافظ	٦٦/٤، ٣٥٥/٣
السمرقندي: إبراهيم بن محمد: أبو القاسم الليثي	٣٥٥/٣
السمرقندي: أحمد بن العباس بن الحسين: أبو نصر: العياضي	٩١/٥
السمرقندي: إسحاق بن محمد بن إسماعيل: أبو القاسم: الحكيم: القاضي	١٦٨/٥
السمرقندي: أبو بكر بن أحمد بن علي الظهير البلخي	١٠٨/٣
السمرقندي: محمد بن يوسف بن محمد السيد الإمام: أبو القاسم ابن القطن العلوي المدني.	٢٣/٣
السمرقندي: مسعود بن الحسين بن الحسن: أبو سعد: ركن الدين المسعودي الكُشَّاني	
الكُشَّاني السغددي	٤٤١/٣
السمرقندي: نصر بن محمد: أبو الليث	٣٨٤/٣، ١٥٦/١
السَّمْنَقاني: الحسين بن محمد بن حسين	١١٣/٦
السمهودي: أبو الحسن: علي بن عبد الله بن أحمد: نور الدين: الشريف: القاهري	٥١٨/٦
سنان الدين: يوسف بن يعقوب الخلوتي الرومي	١٢١/٤
السنجاري: محمد بن محمد بن أحمد: الخجندي: قوام الدين: الكاكي	٤٨٢/٦، ٢٨٣/١
السبدي: رحمة الله بن عبد الله بن إبراهيم	٥٥١/٢
السنوسي: محمد بن يوسف السيد الشريف: أبو عبد الله التلمساني	٣٨٥/٣
السنيككي: زكريا بن محمد بن أحمد بن زكريا: أبو يحيى: شيخ الإسلام: الأنصاري:	١٠٥-١٩٩/١
المصري	٣١٦/٥
السَّهْرَوَرْدِي: عمر بن محمد بن عبد الله: أبو حفص: شهاب الدين	١٣٠/٣
أبو سهل: الزجاجي الغزالي: الفرضي	٢٥٨/٢
سهل بن عبد الله بن يونس: أبو محمد: التستري	١٧٨/١
أبو سهل: موسى بن نصر: الرازي	٢٥٨/٢
السهلي: أبو حامد: محمد بن إبراهيم بن أبي الفضل: معين الدين: الجاجرمي	١٨٤/٦

الجزء والصحيفة

الاسم

١٧٥/١	السودوني: قاسم بن قطلوبغا بن عبد الله: أبو العدل: زين الدين
٢٨٠/٣	سيبويه: عمرو بن عثمان بن قنبر: أبو البشر: الحارثي: البصري
٤٠٦/٧	السيد: أحمد: بادشاه
١٧٩/٢	السيد: علي الضرير السيواسي
٢٧١-١٤/١	السيد: علي بن محمد بن علي الشريف: أبو الحسن الجرجاني
٦٧/٢	السيد: محمد بن أحمد بن حمزة: أبو شجاع
١٥٣/٧	السيد: محمد بن أحمد بن علي: أبو الطيب: تقي الدين: الفاسي: المكي: الحسني
٨٨/٧	السيد: محمد صادق بن أحمد: بادشاه
٧/٥	السيد: محمد بن عبد الله: حميد الدين: الكوالياري: الدهلوي: الهندي
٢٣/٣	السيد الإمام: محمد بن يوسف بن محمد: أبو القاسم ابن القطن العلوي المدني السمرقندي
٢٣٠/٥، ٢٧١-١٤/١	السيد الشريف: علي بن محمد بن علي أبو الحسن الجرجاني
٢٣٠/١	السيد الشريف: محمد بن علي بن علي بن إسكندر: أبو السعود الحسيني
٣٨٥/٣	السيد الشريف: محمد بن يوسف: أبو عبد الله: السنوسي التلمساني
٢٤٥/١	سيف الدين: علي بن محمد بن سالم: أبو الحسن الآمدي
٢٦٣/٦	ابن سينا: الحسين بن عبد الله: أبو علي
٢٥/٣، ١٧٩/٢	السيواسي: علي الضرير
٤٨٥/٣	السيواسي: محمد بن عبد الواحد الكمال بن الهمام: السكندري
٥٨٧/٢، ١٦٢/١	السيوطي: عبد الرحمن بن أبي بكر بن محمد: أبو الفضل: جلال الدين
١٩٦/٢	شاذان بن إبراهيم: البصري
٥٧٠/١	الشاذلي: علي بن محمد بن محمد: أبو الحسن القرشي الأنصاري المالكي
٣٩٥/٣	الشاطبي: إبراهيم بن موسى: أبو إسحاق الغرناطي
٤٤٩/٣	الشاطبي: القاسم بن فيرث بن خلف: أبو القاسم: أبو محمد الرعيني الأندلسي
٣٩٦/٥، ١٧٨/١	الثامي: محمد بن يوسف: أبو عبد الله: شمس الدين: الصالحي
١٧٨/١	الشيراملي: نور الدين علي بن علي: أبو الضياء

الجزء والصحيفة

الاسم

٢٠١/١	أبو شبرمة: عبد الله بن شبرمة القاضي الضبي
٥٠٨-٤٣٠/٣	الشبلي: محمد بن عبد الله: أبو عبد الله: أبو البقاء: بدر الدين الدمشقي الطرابلسي
٦٧/٢	أبو شجاع: محمد بن أحمد بن حمزة: السيد
٧٧/١	ابن الشحنة الحلبي: عبد البر بن محمد بن محمد: أبو البركات سري الدين
٢٢١/١	ابن الشحنة الصغير: محمد بن محمد بن محمد بن محمود: أبو الفضل محب الدين .
٣٨١/٥	الشرجي: أحمد بن أحمد بن عبد اللطيف: شهاب الدين: الزبيدي
٥٨٧/٢	شرحبيل بن عامر: المرادي
٧٩/٦	شرف الدين: الحسين بن محمد بن عبد الله: الطيبي
٦١٢/١	شرف الدين بن عبد القادر بن بركات: ابن حبيب الغزي
٧٠/١	شرف الدين: عمر بن علي بن مرشد: أبو القاسم وأبو حفص: ابن الفارض
٧١/١	شرف الدين: محمد بن نصر الله بن مكارم: أبو المحاسن: ابن عنين الأنصاري
٤٠٠/٧، ١٧١/١	الشرنبلالي: حسن بن عمار بن علي: أبو الإخلاص: الوفاي: المصري
٥١٨/٦	الشريف: علي بن عبد الله بن أحمد: أبو الحسن: نور الدين: السمهودي: القاهري
٢٧١-١٤/١	الشريف: علي بن محمد بن علي: أبو الحسن السيد الجرجاني
٤٨٥-٤٥٨/٣	ابن أبي شريف: محمد بن محمد: أبو المعالي: كمال الدين المقدسي: المصري
٣٥/٤	ابن شعبان: أحمد بن محمد بن شعبان: مصلح الدين: الطرابلسي: المغربي
٤٣٢-٢٠٨/١	الشعبي: عامر بن شراحيل بن عبد ذي كبار: أبو عمر
٦٠/١	الشعبي: محمود بن عمر: أبو جعفر
٣٩٣/٤	أبو الشعثاء: سليم بن أسود: المحاربي: الكوفي
٥٦٧/٢، ٦٧/١	الشعراني: عبد الوهاب بن أحمد بن علي: أبو محمد
١٥٠/١	شق بن صعب بن يشكر بن رهم: القسري البجلي الأزدی
٣٣٨/٥	شقران: صالح بن عدي: مولى رسول الله ﷺ
٢١٨/١	شقيق بن إبراهيم بن علي: أبو علي البلخي الأزدی
٢٠٥/٥	ابن الشبلي: أحمد بن محمد بن أحمد بن يونس: شهاب الدين: المصري

الاسم	الجزء والصحيفة
الشَّمَاخِي: علي بن صادق بن محمد الداغستاني	٤٨٨/٢
شمس الأئمة: بكر بن محمد بن علي: أبو الفضائل: البخاري: الزرنجيري	٤٠٥/٤
شمس الأئمة: عبد العزيز بن أحمد: أبو محمد الحلواني	٤٠٨/١
شمس الأئمة: محمد بن أحمد بن أبي سهل: أبو بكر السرخسي	١٦٨/١
شمس الأئمة: محمد بن عبد الستار بن محمد: أبو الوحدة - وقيل أبو الوجد - الكردي	١٧٦/١
شمس الدين: أحمد بن إبراهيم بن عبد الغني: أبو العباس السروجي الحراني	٥٥٦/١
شمس الدين: أحمد بن سليمان: ابن الكمال: ابن كمال باشا	٣٩٩/٢، ٢٥٣/١
شمس الدين: أحمد بن محمد بن أبي بكر: أبو العباس ابن خلكان	٢٠٦/١
شمس الدين: إسماعيل بن الحسين بن عبد الله: أبو القاسم: البيهقي	١١٧/٦
شمس الدين: عبد الواسع بن عبد الكافي بن عبد الواسع: أبو محمد: الأبهري	١٣٣/٦
شمس الدين: محمد بن أحمد بن حمزة: الشافعي الصغير	٢٥٥-٢٣٦/٦
شمس الدين: محمد بن أحمد: أبو عبد الله الذهبي	١٧٥/١
شمس الدين: محمد بن أبي بكر بن أيوب: أبو عبد الله: ابن قيم الجوزية: الزرعي: الدمشقي	١٩١-١٤٤/٥
شمس الدين: محمد بن شرف بن عادي: أبو عبد الله: الكلائي	٥٤٣/٥
شمس الدين: محمد بن عبد الرحمن بن علي: أبو عبد الله العلقمي	٢٦٢/١
شمس الدين: محمد بن عبد الرحمن: أبو الخير وأبو عبد الله: السخاوي	٥٩٦/٢، ٨٧/١
شمس الدين: محمد بن علي الصالح: أبو عبد الله: الدمشقي: ابن طولون	٣٠٩/٤
شمس الدين: محمد بن علي بن محمد: أبو عبد الله: ابن يعقوب: القاياتي: القاهري	٣٧٣/٥
شمس الدين: محمد بن محمد بن رجب: نجم الدين البهنسي الدمشقي	٣٦١/٣، ٣١٢/٢
شمس الدين: محمد بن محمد بن محمد بن علي: أبو الخير: ابن الجزري: الدمشقي: الشيرازي	٣٧٢/٥
شمس الدين: محمد بن محمد بن محمد: ابن الموقت: أبو عبد الله: ابن أمير حاج: الحلبي ..	٤٧٥/٦، ٤٣/١
شمس الدين: محمد بن يوسف: أبو عبد الله: الشامي: الصالح	٣٩٦/٥، ١٧٨/١
شمس الدين: محمود بن أبي بكر بن أبي العلاء: أبو العلاء: البخاري: الكلاباذي	٢٣١/٥
شمس الدين: يوسف بن قزأوغلي بن عبد الله: أبو المظفر: سبط ابن الجوزي	٤٤٥/٥

الجزء والصحيفة

الاسم

- ٤٧٠/٥ شيخ الإسلام: أحمد بن منصور: أبو بكر: أبو النصر: القاضي: الإسييجابي
- ٣١٦/٥، ١٠٥/١ شيخ الإسلام: زكريا بن محمد بن أحمد بن زكريا: أبو يحيى: الأنصاري: المنيكي: المصري
- ٥٥/١ شيخ الإسلام: عثمان بن عبد الرحمن: ابن الصلاح الشهرزوري
- ٤٨٧/١ شيخ الإسلام: علي بن محمد بن إسماعيل: بهاء الدين الإسييجابي
- ٣٦١/٢، ٣٥٥/١ شيخ الإسلام بكر: محمد بن الحسين بن محمد: أبو بكر خواهر زاده القديدي البخاري
- ٤١١/٣ شيخ الإسلام: محمود بن عبيد الله بن صاعد: أبو القاسم: أبو المجد: علاء الدين الحارثي المروزي
- ٦٢٤/٢ الشيخ الأكبر: محمد بن علي: أبو بكر محيي الدين: ابن عربي الطائي الأندلسي
- ١١٨/١ شيخه زاده: عبد الرحمن بن محمد بن سليمان الكليولي
- ١٣٣/٦ الشيرازي: إبراهيم بن علي أبو إسحاق
- ١٢/١ الشيرازي: عبد الرحمن بن أحمد بن عبد الغفار: أبو الفضل عضد الدين (العضد) الإيجي ..
- ٣١٨/٣، ٣٣/١ الشيرازي: عبد الله بن عمر ناصر الدين أبو سعد - وقيل أبو الخير - البيضاءوي
- ٣٧٢/٥ الشيرازي: محمد بن محمد بن محمد بن علي: أبو الخير: شمس الدين: ابن الجزري: الدمشقي
- ٥٠٧/١ ابن الصائغ: محمد بن إبراهيم
- ١٥٤/٧ ابن الصاحب: أحمد بن محمد بن أحمد: بدر الدين: المصري
- ابن صاعد: محمود بن عبيد الله: أبو القاسم: أبو المجد: شيخ الإسلام: علاء الدين:
- ٤١١/٣ الحارثي: المروزي
- ٢٢٩/١ صالح بن إبراهيم بن سليمان: الجيني
- ٣٣٨/٥ صالح بن عدي: مولى رسول الله ﷺ: شقران
- الصالحاني: إبراهيم بن خليل بن إبراهيم: أبو إسحاق: برهان الدين الغزي الدمشقي
- ٦٢١/٢ الصايحاني السائحاني
- ٣٠٩/٤ الصالح: محمد بن علي: أبو عبد الله: شمس الدين: ابن طولون الدمشقي
- ٣٩٦/٥، ١٧٨/١ الصالح: محمد بن يوسف: أبو عبد الله: شمس الدين: الشامي
- الصايحاني: إبراهيم بن خليل بن إبراهيم: أبو إسحاق: برهان الدين الغزي الدمشقي
- ٦٢١/٢ الصالحاني السائحاني
- ٣٥٧/٢ الصباغ: أحمد بن قاسم: شهاب الدين العبادي

الاسم

الجزء والصحيفة

- الصباغي: عبد الكريم بن محمد: أبو المكارم: ركن الدين المدني ٥٢٩/٢، ٢٦٤/١
- أبو صخر: كثير بن عبد الرحمن بن الأسود بن عامر: كثير عزة ٣٠٧/١
- الصدر: أحمد بن محمد بن محمد: أبو المعالي القاضي النسفي البزدوي البخاري ٣١٩/٢
- صدر الإسلام: محمد بن محمد بن الحسين بن عبد الكريم: أبو اليسر ٥٨٩/٥، ١٤٤/٣، ٣٤٥/١
- صدر الدين: سليمان بن أبي العز: أبو الربيع: الأذرعي: المصري: ٣١٩/٤
- صدر الدين: محمد بن عباد بن ملك داد: أبو عبد الله الخِلاطي ١٣٦/٣
- الصدر الشهيد: عمر بن عبد العزيز بن عمر بن مازة: أبو محمد: حسام الدين ٢٦٧/١
- الصدر الكبير: عبد العزيز بن عمر بن مازة: أبو محمد برهان الأئمة: الصدر الماضي ٥٠٠/٢
- الصدّيق: محمد بن مصطفى بن كمال الدين بن علي: البكري الغزي ٤٦٥/٢
- أبو الصفاء: خليل بن عبد السلام بن محمد: صلاح الدين الكامل الدمشقي ٤٨٨/٢
- الصفار: أحمد بن إسحاق بن شيث: أبو نصر ٨٥/٤
- الصفار: أحمد بن عصمة: أبو القاسم: البلخي ٥٨/٢
- الصفار: أبو القاسم ٩/٥
- الصفدي: خليل بن الأمير عز الدين أيك بن عبد الله: أبو الصفاء: صلاح الدين: الدمشقي ١٨٠/٦
- الصفوري: الحسن بن محمد بن محمد بدر الدين البوريني ٧٠/١
- صفي الدين: عبد المؤمن بن عبد الحق: أبو الفضائل البغدادي ٦٥/١
- الصقلي: عمر بن خلف بن مكّي: أبو حفص الأندلسي ٥٥١/١
- صلاح الدين: خليل بن الأمير عز الدين أيك بن عبد الله: أبو الصفاء: الصفدي: الدمشقي ١٨٠/٦
- صلاح الدين: خليل بن عبد السلام بن محمد: أبو الصفاء الكامل الدمشقي ٤٨٨/٢
- ابن الصلاح: عثمان بن عبد الرحمن: أبو عمر: شيخ الإسلام: الشهرزوري ٥٥/١
- الصنهاجي: أحمد بن إدريس بن عبد الرحمن: أبو العباس: شهاب الدين القرافي: المالكي ١٤٠/٧، ١٤٩/١
- الصيمري: الحسين بن علي بن محمد: أبو عبد الله ١٩٢/١
- الضبي: عبد الله بن شبرمة: أبو شبرمة عبد الله بن شبرمة القاضي ٢٠١/١
- الضحاك بن مزاحم: أبو محمد: أبو القاسم الهلالي البلخي الخراساني ٤٢١/٣

الجزء والصحيفة

الاسم

- الضرير: حميد الدين: علي بن محمد بن علي: نجم العلماء: الرامشي: البخاري ٣٨٧/٤، ٣١٨/٣، ٥٢٨/٢
- الضرير: علي السيواسي ٢٥/٣، ١٧٩/٢
- أبو الضياء: علي بن علي نور الدين الشبراملسي ١٧٨/١
- ابن الضياء: محمد بن أحمد: أبو البقاء بهاء الدين القرشي المكي ١٧٤/١
- ضياء الدين: عبد الملك بن عبد الله بن يوسف: أبو المعالي: الجويني: إمام الحرمين ٢٢٤/١
- الطائي: محمد بن عبد الله: أبو عبد الله جمال الدين: ابن مالك الجياني ٤٥٨/٣، ٧٧/١
- الطائي: محمد بن علي: أبو بكر: محيي الدين: ابن عربي الأندلسي: الشيخ الأكبر ٦٢٤/٢
- طاش كبري زاده: أحمد بن مصطفى بن خليل: أبو الخير عصام الدين ١٧٥/١
- أبو طالب: محمد بن علي بن عطية الحارثي المكي ٣٩٦/٣
- طاهر: الجلابي: أبو محمد ١٧١/٢
- أبو طاهر: محمد بن عمر الخانوتي ٥٠٧/١
- أبو طاهر: محمد بن محمد بن عبد الرشيد: سراج الدين: السجاوندي ٢٣٠/٥
- الطبرستاني: محمد بن عمر: أبو عبد الله: فخر الدين: ابن الخطيب التميمي البكري
- القرشي الرازي ٤٩٩/٣، ٢٨٥/١
- ابن الطبري: أحمد بن الحسين بن علي: أبو حامد: المروزي ٣٤٤/٦
- الطبري: أحمد بن عبد الله بن محمد: أبو العباس: محب الدين ١٠١/٧، ٥٨٢/٢
- الطبري: أحمد بن محمد: أبو العباس: الناطقي ١٤٩-١٣٢/٥
- الطبري: محمد بن جرير بن يزيد: أبو جعفر ٢٤٨/٣
- الطحاوي: أحمد بن محمد بن سلامة: أبو جعفر الأزدي الحجري المصري ٦١٦-٤٥٤/٢، ١٩/١
- الطرابلسي: إبراهيم بن موسى بن أبي بكر: برهان الدين ٥٨/٦، ٢٤٩/١
- الطرابلسي: أحمد بن محمد بن شعبان: مصلح الدين المغربي ٣٥/٤
- الطرابلسي: علي بن محمد: علاء الدين: الدمشقي ٢٣٠/٥
- الطرابلسي: محمد بن عبد الله: أبو عبد الله: أبو البقاء: بدر الدين الشبلي الدمشقي ٥٠٨-٤٣٠/٣
- الطرسوسي: إبراهيم بن علي بن أحمد: أبو إسحاق: برهان الدين ٢٢٧/١

الجزء والصحيفة

الاسم

١٤١/١ الطواقي: عبد الرحيم بن محمد الدمشقي
٣٧٧/٣ الطوسي
١٢٦/١ الطوسي: محمد بن محمد بن محمد: أبو حامد: حجة الإسلام: الغزالي
٣٠٩/٤ ابن طولون: أبو عبد الله: محمد بن علي: شمس الدين: الصالحي: الدمشقي
٧٦/١ أبو الطيب: أحمد بن الحسين بن الحسن المتنبّي
١٥٣/٧ أبو الطيب: محمد بن أحمد بن علي: تقي الدين: السيد: الفاسي: المكي: الحسني
٧٩/٦ الطيبي: الحسين بن محمد بن عبد الله: شرف الدين
١٣٨/١ ظالم بن عمرو: أبو الأسود الدؤلي الكناني
٤٦٥/٢ الظاهري: علي بن أحمد بن سعيد: أبو محمد: ابن حزم
٣٧٢/٥ الظفري: علي بن عقيل: أبو الوفاء: البغدادي
١٠٨/٣ الظهير: أبو بكر بن أحمد بن علي البلخي السمرقندي
٥٩٠/٢ ظهير الدين
٢١٩/١ ظهير الدين: إسحاق بن أبي بكر: أبو المكارم: الولواجي
٥٤٤/٢ ظهير الدين: الحسن بن علي بن عبد العزيز: أبو المحاسن المرغيناني
٢٤٨/٣ ظهير الدين: الحسين بن مسعود بن محمد: أبو محمد البغوي
٢٤٠/٦، ٥٤٤/٢ ظهير الدين: علي بن عبد العزيز بن عبد الرزاق: أبو الحسن: المرغيناني
٣١٠/٧ ظهير الدين: محمد بن أحمد بن عمر: أبو بكر: البخاري
٣٧٧/٣ ابن ظهيرة: أبو بكر بن علي بن محمد: فخر الدين: القرشي: المكي
٥٤٣/٣ ابن ظهيرة: علي جار الله بن محمد القرشي: المخزومي
٩٩/٧ ابن ظهيرة: محمد بن محمد بن أبي بكر بن علي: جمال الدين: المكي: المخزومي
١٦٤/١ أبو عائشة: مسروق بن الأجدع بن مالك: الهمداني: الوداعي: الكوفي
٣٧١/٥ العابد: علي بن موفق: ابن موفق
١١٢/٤ أبو عاصم: الحنوي
١١٢/٤ أبو عاصم: محمد بن أحمد: العامري

الجزء والصحيفة

الاسم

٤٦٣/٣	عاصم بن أبي النجود: أبو بكر الأسدي الكوفي التابعي.....
٤٣٢، ٢٠٨/١	عامر بن شراحيل بن عبد ذي كبار: أبو عمرو: الشعبي.....
٤٣٥/١	العامري: خلف بن أيوب: أبو سعيد: البلخي.....
١١٢/٤	العامري: محمد بن أحمد: أبو عاصم:.....
٨٩/١	العامري: محمد بن محمد بن محمد: أبو البركات: بدر الدين: الغزي.....
٣٥٧/٢	العبادي: أحمد بن قاسم: شهاب الدين: الصباغ.....
٣٩٤/٧، ٥٥٦/١	أبو العباس: أحمد بن إبراهيم بن عبد الغني: زين الدين: السروجي: الحراني: المصري... ..
١٤٠/٧، ١٤٩/١	أبو العباس: أحمد بن إدريس بن عبد الرحمن شهاب الدين القراقي الصنهاجي.....
٤٧١/٦	أبو العباس: أحمد بن حمدان بن أحمد بن عبد الواحد: شهاب الدين: الأذرعي.....
٢٥٥-٢٣٦/٦	أبو العباس: أحمد بن حمزة: شهاب الدين: الرملي الكبير: والد الرملي.....
١٠١/٧، ٥٨٢/٢	أبو العباس: أحمد بن عبد الله بن محمد: محب الدين الطبري.....
٢٠/٣	أبو العباس: أحمد بن عمر بن إبراهيم: جمال الدين: ابن المزين القرطبي.....
٢٠٦/١	أبو العباس: أحمد بن محمد بن أبي بكر شمس الدين: ابن خلكان.....
١٤٥ - ٥٧/١	أبو العباس: أحمد بن محمد بن علي شهاب الدين: ابن حجر الهيتمي.....
٣٩٧/١	أبو العباس: أحمد بن محمد بن عمر الناطفي.....
١٤٦/١	أبو العباس: أحمد بن محمد بن محمد تقي الدين الشمني.....
٤١/١	أبو العباس: أحمد بن يحيى بن زيد - وقيل يزيد - ثعلب الشيباني البغدادي.....
٦٦١/٤	أبو العباس: حمزة بن أحمد بن علي: عز الدين: الحسيني.....
٦٦١/٤	أبو العباس: محمد بن كمال الدين بن محمد الشهير بابن حمزة النقيب: الحسيني.....
٥٨١/٢، ١١٣/١	أبو العباس: محمد بن يزيد بن عبد الأكبر المبرد الشمالي الأزدي.....
٧٧/١	عبد البر بن محمد بن محمد: أبو البركات: سري الدين: ابن الشحنة الحلبي.....
١٨٠/١	ابن عبد البر: يوسف بن عبد الله: أبو عمر النمري.....
٢٨٠/٣	عبد الجبار: القاضي.....
٥٣٣/١	عبد الحق بن غالب بن عبد الرحمن بن عطية: أبو محمد.....

الجزء والصحيفة

الاسم

٦٣٤/٣	عبد الحميد بن عبد العزيز: أبو خازم البصري البغدادي.....
٢٣١/٥	عبد الرحمن بن إبراهيم بن أحمد: ابن عبد الرزاق: الدمشقي.....
١٢/١	عبد الرحمن بن أحمد بن عبد الغفار: أبو الفضل عضد الدين (العضد) الإيجي الشيرازي ..
٣٩٦/٣	عبد الرحمن بن أحمد بن عطية: أبو سليمان العنسي الداراني.....
٥٥٥/٢	عبد الرحمن بن أحمد بن محمد: أبو البركات الجامي.....
٣/٢	أبو عبد الرحمن: بشر بن غياث المريسي.....
٥٨٧/٢، ١٦٢/١	عبد الرحمن بن أبي بكر بن محمد: أبو الفضل: جلال الدين السيوطي.....
١٨/١	أبو عبد الرحمن: الخليل بن أحمد الفراهيدي الأزدي اليعمدي.....
٢٠١/١	أبو عبد الرحمن: عبد الله بن المبارك بن واضح الحنظلي التميمي المروزي.....
١٧٤/١	عبد الرحمن بن علي بن الجوزي: أبو الفرج القرشي البغدادي.....
٤٧٣/٧، ٥٣٦/٣	عبد الرحمن بن عيسى بن مرشد: أبو الوجاهة العمري المرشدي.....
٣١٢/٤	عبد الرحمن بن كيسان الأصم: أبو بكر.....
٣٥١/٥، ٤٣٤/٣، ١٢٢/١	عبد الرحمن بن محمد بن أميروه: أبو الفضل: ركن الدين: الكرمانى.....
٣١٠/٣	أبو عبد الرحمن: محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلي الكوفي.....
٥٠٧/٢	عبد الرحمن بن مأمون بن علي: أبو سعد: المتولي النيسابوري.....
١١٨/١	عبد الرحمن بن محمد بن سليمان: شيخه زاده الكليبولي.....
١٤١/١	عبد الرحيم بن محمد: الطواقي الدمشقي.....
٢٣١/٥	ابن عبد الرزاق: عبد الرحمن بن إبراهيم بن أحمد: الدمشقي.....
١٨٧/٥	عبد السلام بن إبراهيم: اللقاني: المصري.....
٢١٦/٤	عبد السلام بن سعيد بن حبيب: أبو سعيد سحنون التنوخي الحمصي القيرواني.....
٣٢٦/١	عبد السلام بن محمد بن عبد الوهاب: أبو هاشم الجبائي.....
١٥٤/٧	عبد الصمد بن عبد الوهاب بن الحسن: أبو اليمن: ابن عساكر: الدمشقي.....
٤٠٨/١	عبد العزيز بن أحمد: أبو محمد شمس الأئمة الحلواني.....
١٦١/٣	عبد العزيز بن عبد السلام بن أبي القاسم: أبو محمد السلمي.....

الجزء والصحيفة

الاسم

- عبد العزيز بن عمر بن مازة: أبو محمد: برهان الأئمة: الصدر الماضي: الصدر الكبير ٥٠٠، ٣٣٢/٢
- عبد العزيز بن محمد بن إبراهيم: أبو عمر: عز الدين الشهير بابن جماعة: الحموي: ١٢١/٤
- المصري ٥٠١/٦
- عبد الغني بن إسماعيل بن عبد الغني: النابلسي ٤٠٦/٧
- عبد الغني بن عبد الواحد بن علي بن سرور: أبو محمد: تقي الدين: المقدسي الجماعيلي . ٤٦٥/٢
- عبد القادر بن محمد: أبو محمد محيي الدين القرشي ١٧٥/١
- عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد: أبو بكر الجرجاني ١٤/١
- عبد الكريم بن إبراهيم بن عبد الكريم: قطب الدين الجيلي ٣١٨/٣
- عبد الكريم بن محمد بن أحمد: أبو المكارم ركن الأئمة الصباغي ٥٢٩/٢، ٢٦٤/١
- عبد الكريم بن محمد بن عبد الكريم: أبو القاسم الرافعي القزويني ٢٦١/١
- عبد اللطيف بن عبد العزيز بن أمين الدين: ابن ملك: عز الدين: ابن فرشتا: المولى: ٤٢٠/٦
- الرومي: الكرمانلي ٣٣٢/١
- أبو عبد الله: إبراهيم بن خالد الكلبي: أبو ثور: البغدادي ٣٤٤/٤
- أبو عبد الله: إبراهيم بن محمد بن عرفة نفطويه الواسطي ٥٨٣/١
- عبد الله بن أحمد: أبو البركات حافظ الدين النسفي ٤٢٠/٦، ٤٨٧/٣، ١٥٩/١
- عبد الله بن أحمد بن محمود: أبو القاسم الكعبي البلخي ٤٦٤/٤
- عبد الله بن جعفر: أبو علي الرازي ٥٤٠/١
- أبو عبد الله - وأبو حفص -: حرمله بن يحيى التجيبي ٢٠٥/١
- أبو عبد الله: الحسن بن صالح بن حي الهمداني الكوفي ٢٠٤/١
- أبو عبد الله: الحسين بن أحمد بن الحسين الزوزني ٤١/١
- أبو عبد الله: الحسين بن حسن بن محمد الحلبي الجرجاني ٢٢٣/١
- أبو عبد الله: الحسين بن علي بن محمد الصيمري ١٩٢/١
- عبد الله بن حسين: اليزدي الشهابادي ٣١/١
- أبو عبد الله - وقيل: أبو محمد - سعيد بن جبير الأسدي الكوفي ٣٨٣/١
- عبد الله بن شبرمة: أبو شبرمة: عبد الله بن شبرمة القاضي الضبي ٢٠١/١
- عبد الله بن عامر بن يزيد: أبو عمران اليحصبي الدمشقي ٤٦٣/٣

الجزء والصحيفة

الاسم

١٩٣/٥	أبو عبد الله: عروة بن الزبير بن العوام: أبو محمد: الأسدي: المدني
٤٦٩/٦	عبد الله: العفيف
٣١٨/٣، ٣٣٣/١	عبد الله بن عمر: أبو سعيد: أبو الخير: ناصر الدين البيضاوي الشيرازي
٢٠١/١	عبد الله بن المبارك بن واضح: أبو عبد الرحمن الحنظلي التميمي المروزي
٥٤٣/٥، ١٠٦/١	عبد الله بن محمد بن عبد الله: جمال الدين العجمي الشنشوري المصري
٣٨٣/٣	أبو عبد الله: عبيد الله بن محمد بن محمد: ابن بطة العُكْبَرِي
٩٤/٧	أبو عبد الله: محمد بن إبراهيم بن سعد الله: بدر الدين: ابن جماعة: الكناني: الحموي
١٩١-١٤٤/٥	أبو عبد الله: محمد بن أبي بكر بن أيوب: شمس الدين: ابن قيم الجوزية: الزرعي: الدمشقي
١٧٥/١	أبو عبد الله: محمد بن أحمد شمس الدين الذهبي
٤٢١/٣	أبو عبد الله: محمد بن أحمد بن محمد: أبو البركات: تاج الدين: حاج هراس الكازروني
٤٠٩/٥	أبو عبد الله: محمد بن يَهَادُر بن عبد الله: بدر الدين: التركي: المصري: الزركشي
٢٧٢/١	أبو عبد الله: محمد بن خلفه الوشتاني الأبي
٥٨٨/٢	أبو عبد الله: محمد بن سعد بن ضبع (ابن سعد) الزهري: كاتب الواحدي
٢٢٥/٣	أبو عبد الله: محمد بن شجاع الثلجي
٥٤٣/٥	أبو عبد الله: محمد بن شرف بن عادي: شمس الدين: الكلائي
١٣٦/٣	أبو عبد الله: محمد بن عباد بن ملك داد: صدر الدين الخِلاطي
١٩٧/١	أبو عبد الله: محمد بن عبد الباقي بن يوسف الزرقاني
٨٧/١	أبو عبد الله: محمد بن عبد الرحمن: أبو الخير شمس الدين المسخاوي
٢٦٢/١	أبو عبد الله: محمد بن عبد الرحمن بن علي شمس الدين العلقمي
٣٨٢/٣	عبد الله بن محمد بن عبد القادر: النحراوي النحريري
٥٠٨-٤٣٠/٣	أبو عبد الله: محمد بن عبد الله: أبو البقاء: بدر الدين الشبلي الدمشقي الطرابلسي
٤٥٨/٣، ٧٧/١	أبو عبد الله: محمد بن عبد الله: جمال الدين: ابن مالك الطائي الجياني
٣٨١/٥، ٣٨٢/١	أبو عبد الله: محمد بن علي بن الحسن بن بشر الحكيم الترمذي
٣٠٩/٤	أبو عبد الله: محمد بن علي شمس الدين الصالح الدمشقي: ابن طولون

الاسم	الجزء والصحيفة
أبو عبد الله: محمد بن علي بن محمد: ابن يعقوب: شمس الدين: القاياتي: القاهري	٣٧٣/٥
أبو عبد الله: محمد بن عمر: فخر الدين: ابن الخطيب التميمي البكري القرشي	٤٩٩/٣
الطبرستاني الرازي.....	٢٨٥/١
أبو عبد الله: محمد بن محمد بن أحمد: سبط المارديني: الدمشقي: القاهري	٥٤٣/٥
أبو عبد الله: محمد بن محمد بن عرفة التونسي.....	٤٩٣/٣
أبو عبد الله: محمد بن محمد بن عمر: حسام الدين الأخسيكي.....	١٦٣/٣
أبو عبد الله: محمد بن محمد بن محمد بن الحاج العبدري الفاسي	٣٧٧/٤
أبو عبد الله - وأبو اليمن -: محمد بن محمد بن محمد: شمس الدين: ابن الوقت: ابن	٤٧٥/٦، ٤٣/١
أمير حاج: الحلبي.....	
أبو عبد الله: محمد بن محمد بن محمود: أكمل الدين: الرومي: البابرتي	٤٦٨/٧، ٣٩٤/٢
أبو عبد الله: محمد بن واسع بن جابر: أبو بكر: الأزدي: البصري	٣٦٥/٥
أبو عبد الله: محمد بن يحيى بن مهدي ركن الإسلام الجرجاني	٥٥٢/١
أبو عبد الله: محمد بن يوسف السيد الشريف السنوسي التلمساني.....	٣٨٥/٣
أبو عبد الله: محمد بن يوسف: شمس الدين: الشامي: الصالحي	٣٩٦/٥، ١٧٨/١
عبد الله بن محمود بن مودود: أبو الفضل: مجد الدين الموصلبي	٣٥/٢
عبد الله: ابن المقفع	٥٨٧/١
عبد المؤمن بن أبي بكر بن محمد: الزعفراني	١٤٦/١
عبد المؤمن بن عبد الحق: أبو الفضائل صفى الدين البغدادي	٦٥/١
عبد الملك بن عبد الله بن يوسف: أبو المعالي ضياء الدين الجويني إمام الحرمين	٢٢٤/١
عبد الملك بن قريب: أبو سعيد الأصمعي	٣٣٨/١
عبد الواسع بن عبد الكافي بن عبد الواسع: أبو محمد: شمس الدين: الأبهري	١٣٣/٦
عبد الوهاب بن أحمد بن علي: أبو محمد الشعراني	٥٦٧/٢، ٦٧/١
عبد الوهاب بن أحمد: أبو محمد أمين الدين: ابن وهبان الحارثي	١٤٨- ٨١/١
العبدري: علي بن سعيد بن عبد الرحمن: أبو الحسن: الأندلسي	٣٩٨/٧
العبدري: محمد بن محمد بن محمد بن الحاج: أبو عبد الله: الفاسي	٣٧٧/٤
أبو عبيد: القاسم بن سلام الهروي الأزدي	٥٥١/١

الاسم	الجزء والصحيفة
عبيد الله بن الحسين: أبو الحسن الكرخي	٣٩٧/٢
عبيد الله أو عبد الله بن عمر بن عيسى: أبو زيد الديوسي	٤٩٨/٣، ٣٥٥/١
عبيد الله بن محمد بن محمد: أبو عبد الله: ابن بطة العُكْبَرِي	٣٨٣/٣
عثمان بن عبد الرحمن: أبو عمر شيخ الإسلام: ابن الصلاح الشهرزوري	٥٥/١
عثمان بن عبد الله: نظام الدين مولانا زاده الخطائي	٣١/١
عثمان بن علي: أبو محمد فخر الدين الزيلعي	٢٨٢/١
عثمان بن عمر: أبو عمرو جمال الدين: ابن الحاجب	٢٢٣/١
ابن العجمي	٧٧/٧
العجمي: عبد الله بن محمد بن عبد الله جمال الدين الشنشوري المصري	١٠٦/١
أبو العدل: قاسم بن قطلوبغا بن عبد الله زين الدين السودوني	١٧٥/١
ابن العديم: عمر بن أحمد بن هبة الله بن أبي جرادة: أبو حفص: كمال الدين: العقيلي: الحلبي	٤٨١/٦
العراقي: أحمد بن عبد الرحيم بن الحسين: أبو زرعة: ولي الدين المعروف بابن العراقي:	٣٧/٣، ١٥٧/١
الكردي الرازياني	٢٠٥/٤، ٥
العراقي: البديع بن أبي منصور: فخر الدين:	٢٩٩/٦، ١٩٥/١
ابن عربشاه: إبراهيم بن محمد عصام الدين (العصام) الإسفرايني الخراساني	٣١٨/٣، ٣٢٣-١٧/١
ابن العربي: محمد بن عبد الله بن محمد: أبو بكر الإشبيلي	٤٠٣/٥، ٢٦٢/١
ابن عربي: محمد بن علي: أبو بكر: محيي الدين: الطائي الأندلسي: الشيخ الأكبر	٦٢٤/٢
ابن عرفة: محمد بن محمد: أبو عبد الله التونسي	٤٩٣/٣
عروة بن الزبير بن العوام: أبو محمد: أبو عبد الله: الأسدي: المدني	١٩٣/٥
ابن أبي العز: سليمان بن وهيب بن عطاء: أبو الربيع: الأذرع: المصري	٣١٩/٤
ابن أبي العز: علي بن علي بن محمد: علاء الدين: الدمشقي	٣٣٨/٦
عز الدين: حمزة بن أحمد بن علي أبو العباس: الحسيني	٦٦١/٤
عز الدين: عبد العزيز بن محمد بن إبراهيم: أبو عمر: الشهير بابن جماعة: الحموي:	١٢١/٤
المصري	٥٠١/٦
عز الدين: عبد اللطيف بن عبد العزيز بن أمين الدين: ابن ملك: ابن فرشتا: الملوي: الرومي: الكرمانلي	٤٢٠/٦، ٣٣٢/١
ابن عساكر: عبد الصمد بن عبد الوهاب بن الحسن: أبو اليمن: الدمشقي	١٥٤/٧

الجزء والصحيفة

الاسم

٣٣٤/٣ ، ٩٤/١	أبو العسر: علي بن محمد بن الحسين بن عبد الكريم: أبو الحسن فخر الإسلام البزدوي
٣٦٦/٣	العسقلاني: أحمد بن محمد: أبو الفضل: شهاب الدين: ابن حجر.....
١٦١/٣	العسقلاني: عمر بن رسلان بن نصير أبو حفص: سراج الدين الكِنَاني البُلُقيني
٣١٨/٣ ، ٣٢٣ ، ١٧/١	عصام الدين: إبراهيم بن محمد بن عرب شاه (العصام) الإسفراييني الخراساني
١٧٥/١	عصام الدين: أحمد بن مصطفى بن خليل: أبو الخير طاش كبري زاده
٢٥٢/٢	أبو عصمة: سعد بن معاذ المروزي
٢٥٢/٢	أبو عصمة: نوح بن أبي مريم يزيد بن جَعَوَنَه
١٢/١	عضد الدين: عبد الرحمن بن أحمد بن عبد الغفار: أبو الفضل (العضد) الإيجي الشيرازي .
٥٨/٦	عطاء الله أفندي بن يحيى بن بيرعلي: محمد: نوعي زاده: الرومي
٤٣/٥	عطاء بن أبي رباح: عطاء بن أسلم بن صفوان: المكي
٥٣٣/١	ابن عطية: عبد الحق بن غالب بن عبد الرحمن: أبو محمد
٤٦٩/٦	العفيف: عبد الله
٤٨١/٦	العقيلي: عمر بن أحمد بن هبة الله بن أبي جرادة: أبو حفص: كمال الدين: الحلبي: ابن العديم
٣٨٣/٣	العُكْبَرِي: عبيد الله بن محمد بن محمد: أبو عبد الله: ابن بطة.....
٩٤/٧	علاء الدين: علي بن بلبان بن عبد الله: أبو الحسن: الفارسي: المصري: الأمير
٣٣٨/٦	علاء الدين: علي بن علي بن محمد: ابن أبي العز: الدمشقي
٤٤٢/٣	علاء الدين: القاضي
٤٤٩/٣	علاء الدين: علي بن محمد البهلواني.....
٤٦٥/٦	علاء الدين: علي بن محمد بن عيسى: الدمشقي: القطبي
٢٣٠/٥	علاء الدين: علي بن محمد: الطرابلسي: الدمشقي
٤١١/٣	علاء الدين: محمود بن عبيد الله بن صاعد: أبو القاسم: أبو المجد: شيخ الإسلام الحارثي المروزي
٢٣١/٥	أبو العلاء: محمود بن أبي بكر بن أبي العلاء: شمس الدين: البخاري: الكلاباذي
٢٦٢/١	العلقمي: محمد بن عبد الرحمن بن علي: أبو عبد الله شمس الدين
٢٣/٣	العلوي: محمد بن يوسف بن محمد السيد الإمام: أبو القاسم: ابن القَطَن المدني السمرقندي

الجزء والصحيفة

الاسم

٤٦٥/٢ علي بن أحمد بن سعيد: أبو محمد: ابن حزم الظاهري
٣٠٢/٣ علي بن أحمد بن محمد: الواحدي: أبو الحسن النيسابوري
٢٢٠/٣ علي بن أحمد بن مكّي: أبو الحسن: حسام الدين المكي الرازي
١٧٢/٢ علي بن إسماعيل: الأشعري: أبو الحسن
٩٤/٧، ١٣٦/٣ علي بن بلبان بن عبد الله: أبو الحسن: علاء الدين: الفارسي: المصري: الأمير
٥٤٣/٣ علي جار الله بن محمد: ابن ظهيرة القرشي المخزومي
١٧٩/٢ أبو علي: الحسن بن علي الدقاق النيسابوري
٦٣٣/١ علي بن الحسين: أبو الحسن ركن الإسلام السعدي
٥٧٠/٣، ٤٥١/٢	أبو علي: الحسين بن الخضر بن محمد بن يوسف الفشيديرجي النسفي: القاضي الإمام
٢٦٣/٦ أبو علي: الحسين بن عبد الله: ابن سينا
٢٢٣/١ أبو علي: حسين بن محمد بن أحمد المروروذي القاضي
٤٦٣/٣ علي بن حمزة بن عبد الله: أبو الحسن الأسدي
٥٤٩/٢ علي بن خلف بن عبد الملك: أبو الحسن: ابن بطلال
١٨٢/٢ علي بن سعيد: أبو الحسن الرستغفني
٣٩٨/٧ علي بن سعيد بن عبد الرحمن: أبو الحسن: الأندلسي: العبدري
٤٧٨-٤٦٩-٧٥/٧ علي بن سلطان محمد: نور الدين: الملا: الهروي: المكي: القاري
٢١٨/١ أبو علي: شقيق بن إبراهيم بن علي البلخي الأزدي
٤٨٨/٢ علي بن صادق بن محمد: الداغستاني الشماخي
٢٥/٣، ١٧٩/٢ علي: الضرير السيواسي
٢٤٠/٦، ٥٤٤/٢ علي بن عبد العزيز بن عبد الرزاق: أبو الحسن: ظهير الدين: المرغيناني
٤٧٨/٧، ٢٠/١ علي بن عبد الكافي بن علي: أبو الحسن: تقي الدين: السبكي: الخزرجي: الأنصاري
٥١٨/٦ علي بن عبد الله بن أحمد: أبو الحسن: نور الدين: الشريف: السمهودي: القاهري
٦٣٧/١ علي بن عبد الله بن جعفر: أبو الحسن: ابن المديني: السعدي
٥٤٠/١ أبو علي: عبد الله بن جعفر الرازي

الجزء والصحيفة

الاسم

٢٥٤/٦	علي بن عبد الله بن أبي الحسن بن أبي بكر: أبو الحسن: الأردبيلي: تاج الدين: التبريزي
٣٧٢/٥	علي بن عقيل: أبو الوفاء: البغدادي: الظفري
١٧٨/١	علي بن علي: أبو الضياء نور الدين الشيراملي
٣٣٨/٦	علي بن علي بن محمد: ابن أبي العز: علاء الدين: الدمشقي
١٩٦/١	علي بن عمر: نور الدين البتونني الأوصيري
٥٢٢/٥	علي بن عيسى بن ماهان
٤٨٧/١	علي بن محمد بن إسماعيل: بهاء الدين شيخ الإسلام الإسيحي
٣٨٣/٣	علي بن محمد: أبو الحسن الربيعي اللخمي
١٦٦/٥	علي بن محمد بن الحسن: أبو القاسم: ابن كاس: النخعي: الكوفي
٣٣٤/٣، ٩٤/١	علي بن محمد بن الحسين بن عبد الكريم: أبو العسر وأبو الحسن: فخر الإسلام البزدوي
٢٤٥/١	علي بن محمد بن سالم: أبو الحسن سيف الدين الآمدي
٣٩٩/٥	علي بن محمد بن عبد الرحمن: أبو الإرشاد: نور الدين: الأجهوري
٢٤/٣	علي بن محمد بن عبد الملك: أبو الحسن: ابن القطان الفاسي
٤٦٤/٤	أبو علي: محمد بن عبد الوهاب المعروف بالجبائي
٤٤٩/٣	علي بن محمد: علاء الدين البهلواني
٢٣٠/٥	علي بن محمد: علاء الدين: الطرابلسي: الدمشقي
٢٣٠/٥، ٢٧١-١٤/١	علي بن محمد بن علي: أبو الحسن السيد الشريف الجرجاني
٣٨٧/٤، ٣١٨/٣، ٥٢٨/٢	علي بن محمد بن علي: حميد الدين: نجم العلماء: الرامشي البخاري الضرير
٢٧٠/٣، ٦١/١	علي بن محمد بن عيسى: أبو الحسن: نور الدين الأشموني
٤٦٥/٦	علي بن محمد بن عيسى: علاء الدين: الدمشقي: القطبي
٥٧٠/١	علي بن محمد بن محمد: أبو الحسن القرشي الأنصاري الشاذلي المالكي
٣٠/٥	علي بن محمد: نور الدين: ابن غانم: المقدسي
٣٧١/٥	علي بن موفق: ابن الموفق: العابد
٥٢٥/٣	عماد الدين: إسماعيل بن عمر بن كثير: أبو الفداء القرشي البصروي

الجزء والصحيفة

الاسم

- العمادي: محمد بن محمد بن مصطفى ٥٥/١
- عمر بن أحمد بن هبة الله بن أبي جرادة: أبو حفص: كمال الدين: العقيلي: الحلبي: ابن العديم ٤٨١/٦
- عمر بن إسحاق بن أحمد: أبو حفص سراج الدين الهندي الغزنوي..... ٤١٩/٥، ٥٢٤، ٢٨٦/١
- أبو عمر: حفص بن سليمان بن المغيرة الأسدي الكوفي..... ٤٦٣/٣
- عمر بن خلف بن مكّي: أبو حفص الصقلي الأندلسي ٥٥١/١
- عمر بن رسلان بن نصير: أبو حفص: سراج الدين الكِناني العسقلاني البُلُقيني ١٦١/٣
- عمر بن عبد العزيز بن عمر بن مازة: أبو محمد حسام الدين الصدر الشهيد ٢٦٧/١
- أبو عمر: عبد العزيز بن محمد بن إبراهيم: عز الدين: ابن جماعة الحموي المصري ٥٠١/٦، ١٢١/٤
- عمر بن علي بن أحمد: أبو حفص: سراج الدين: ابن الملقن الأنصاري الأندلسي..... ٥١٥/٣
- عمر بن علي بن سالم: تاج الدين: اللخمي: الإسكندري: الفاكهاني ٤٧٨/٧
- عمر بن علي بن مرشد: أبو حفص وأبو القاسم شرف الدين: ابن الفارض ٧٠/١
- عمر بن عمر: الزهري: الدفري: المصري: القاهري ١٦١/٦
- أبو عمر: يوسف بن عبد الله: ابن عبد البر: النمري ١٨٠/١
- عمر بن محمد: أبو حفص: نجم الدين: النسفي..... ٢١٤/٧، ٢٧٥/٣
- عمر بن محمد بن سعيد: الموصلي: الحافظ ١٠٢/٦
- عمر بن محمد بن عبد الله: أبو حفص: شهاب الدين السُّهُرُورْدِي..... ١٣٠/٣
- عمر بن محمد بن عمر بن العديم: أبو القاسم: نجم الدين: الحلبي ٤٨١/٦
- عمر بن محمد بن عمر: أبو محمد: جلال الدين: الخبازي: الخجندي..... ٢٤٥/٦، ٤١٩-٢٣٤/٥
- عمر بن مظفر بن عمر: أبو حفص زين الدين: ابن الوردي المعري الكندي ١٣٠/١
- أبو عمران: إبراهيم بن يزيد بن قيس بن الأسود النخعي الكوفي ٣٥٠/٢
- أبو عمران: عبد الله بن عامر بن يزيد اليَحْصُبيّ الدمشقي..... ٤٦٣/٣
- أبو عمرو: زبّان بن عمار التميمي المازني البصري..... ٤٦٣/٣
- أبو عمرو: عامر بن شراحيل بن عبد ذي كبار الشعبي ٤٣٢-٢٠٨/١
- عمرو بن عثمان بن قنبر: سيبويه: أبو البشر الحارثي البصري..... ٢٨٠/٣

الجزء والصحيفة

الاسم

- أبو عمرو : عثمان بن عبد الرحمن شيخ الإسلام: ابن الصلاح الشهرزوري ٥٥/١
- أبو عمرو: عثمان بن عمر: جمال الدين: ابن الحاجب ٢٢٣/١
- العمرى: حنيف الدين بن عبد الرحمن بن عيسى بن مرشد: المكي ١٢/٧
- العنسي: عبد الرحمن بن أحمد بن عطية: أبو سليمان الداراني ٣٩٦/٣
- العمرى: عبد الرحمن بن عيسى بن مرشد: أبو الوجاهة المرشدي ٤٧٣/٧، ٥٣٦/٣
- ابن عنين: أبو المحاسن محمد بن نصر الله بن مكارم شرف الدين الأنصاري ٧١/١
- العياضي: أحمد بن العباس بن الحسين: أبو نصر: السمرقندي ٩١/٥
- العيسى: محمد بن عبد الرحمن: بدر الدين: الديري ٤٩٨/٦
- أبو عيسى: محمد المهدي بن أحمد بن علي: القصري: الفاسي: الفهري ٣١٨/٣
- العينى: إسماعيل بن علي بن رجب: أبو سعد الحايك ٦٠٤/٣
- العينى: محمود بن أحمد : أبو محمد وأبو الثناء: بدر الدين ٣٥٦/٢، ٢٠٧/١
- ابن غانم: علي بن محمد: نور الدين: المقدسي ٣٠/٥
- ابن الغرس: محمد بن محمد بن محمد بن خليل: أبو اليسر: البدر: القاهري ٥٣١/٥
- الغرناطي: إبراهيم بن موسى: أبو إسحاق الشاطبي ٣٩٥/٣
- الغزال: أبو سهل: الزجاجي الفرضي ٢٥٨/٢
- الغزالي: محمد بن محمد بن محمد: أبو حامد: حجة الإسلام الطوسي ١٢٦/١
- الغزميني: مختار بن محمود بن محمد: أبو الرجاء: نجم الدين الزاهدي الخوارزمي ٣٦/٣
- الغزنوي: أحمد بن محمد بن محمود بن سعيد جمال الدين القابسي ٣٨١/١
- الغزنوي: عمر بن إسحاق بن أحمد أبو حفص سراج الدين الهندي ٤١٩/٥، ٥٢٤، ٢٨٦/١
- الغزي: إبراهيم بن خليل بن إبراهيم: أبو إسحاق: برهان الدين: الدمشقي الصالحاني
- الصايحاني السائحاني ٦٢١/٢
- الغزي: تقي الدين بن عبد القادر التميمي الداري ٨٦/١
- الغزي: شرف الدين بن عبد القادر بن بركات: ابن حبيب ٦١٢/١
- الغزي: محمد بن محمد بن محمد: أبو البركات: بدر الدين العامري ٨٩/١

الاسم	الجزء والصحيفة
الغزي: محمد بن مصطفى بن كمال الدين بن علي: البكري الصديقي	٤٦٥/٢
الغطفاني: سالم بن أبي الجعد الأشجعي	١٣٨/١
الغنيمي: أحمد بن محمد بن علي شهاب الدين	٤٦٥/١
الغيطي: محمد بن أحمد بن علي: أبو المواهب نجم الدين السكندري	١٧٠/١
الفارابي: إسماعيل بن حماد: أبو نصر الجوهرى التركى	٤١/١
ابن فارس: أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا القزويني	٢٩٤/١
الفارسي: علي بن بليان بن عبد الله: أبو الحسن: علاء الدين: المصري: الأمير	٩٤/٧، ١٣٦/٣
ابن الفارض: عمر بن علي بن مرشد: أبو القاسم وأبو حفص: شرف الدين	٧٠/١
الفاسي: علي بن محمد بن عبد الملك: أبو الحسن: ابن القطان	٢٤/٣
الفاسي: محمد بن أحمد بن علي: أبو الطيب: تقي الدين: السيد: المكي: الحسنى	١٥٣/٧
الفاسي: محمد بن محمد بن محمد بن الحاج: أبو عبد الله: العبدري	٣٧٧/٤
الفاسي: محمد المهدي بن أحمد بن علي: أبو عيسى القصري الفهرى	٣١٨/٣
الفاكهاني: عمر بن علي بن سالم: تاج الدين: اللخمي: الإسكندري	٤٧٨/٧
الفتال: خليل بن محمد بن إبراهيم	٣١٣-٢٨٤/١
فتح بن سعيد: أبو محمد الموصلي	١٣٧/١
أبو الفتح: محمد بن علي بن وهب بن مطيع: تقي الدين: ابن دقيق العيد القشيري	١١٩/٤
فخر الأئمة: أبو بكر محمد بن علي بن سعيد المطرزي	٢٤٣/١
فخر الإسلام: علي بن محمد بن الحسين بن عبد الكريم: أبو العسر وأبو الحسن البزدوي	٣٣٤/٣، ٩٤/١
فخر الدين: البديع بن أبي منصور: العراقي	٢٩٩/٦، ١٩٥/١
فخر الدين: أبو بكر بن علي بن محمد: ابن ظهيرة القرشي المكي	٣٧٧/٣
فخر الدين: الحسن بن منصور: أبو المحاسن قاضي خان الأوزجندی الفرغانى	٥٠٣/٣، ٨٩/٢، ٤٢٣-١٤٨/١
فخر الدين: عثمان بن علي: أبو محمد الزيلعي	٢٨٢/١
فخر الدين: محمد بن عمر: أبو عبد الله: ابن الخطيب التميمي البكري القرشي الطبرستاني الرازي	٤٩٩/٣، ٢٨٥/١
أبو الفداء: إسماعيل بن عمر بن كثير عماد الدين القرشي البصري	٥٢٥/٣

الجزء والصحيفة

الاسم

- الفراء: يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور: أبو زكريا ٢٩٣/١
- الفراهي: محمد بن عبد الله: معين الدين منلا مسكين الهروي ٤٠٥/١
- الفراهيدي: الخليل بن أحمد: أبو عبد الرحمن الأزدي الهمدي ١٨/١
- أبو الفرج: عبد الرحمن بن علي بن الجوزي القرشي البغدادي ١٧٤/١
- أبو الفرج: محمد بن إسحاق النديم ١٩٤/١
- ابن فرشتا: عبد اللطيف بن عبد العزيز بن أمين الدين: عز الدين: ابن ملك: للمولى: الرومي: الكرمانى ٤٢٠/٦، ٣٣٢/١
- الفرضي: أبو سهل: الزجاجي الغزالي ٢٥٨/٢
- الفرغاني: الحسن بن منصور: أبو المحاسن: فخر الدين قاضيخان الأوزجندی ٥٠٣/٣، ٨٩/٢، ٤٢٣، ١٤٨/١
- فرقد بن يعقوب: أبو يعقوب السبختي البصري ١٢٧-١٢٦/١
- ابن فروخ: يحيى بن سعيد بن فروخ: أبو يحيى القطان ١٩٤/١
- الفزاري: يزيد بن عمر: ابن هبيرة: أبو خالد ٢١٦/١
- الفشيديرجي: الحسين بن الخضر بن محمد بن يوسف: أبو علي النسفي القاضي الإمام ٥٧٠/٣، ٤٥١/٢
- أبو الفضائل: بكر بن محمد بن علي: شمس الأئمة الأنصاري البخاري الزرنجري ٤٠٥/٤
- الفضل بن دكين بن حماد: أبو نعيم التيمي الملائكي الكوفي ٢٠٤/١
- أبو الفضائل: عبد المؤمن بن عبد الحق صفى الدين البغدادي ٦٥/١
- أبو الفضل: أحمد بن محمد: شهاب الدين: ابن حجر العسقلاني ٣٦٦/٣
- أبو الفضل: عبد الرحمن بن أحمد بن عبد الغفار عضد الدين (العضد) الإيجي الشيرازي ١٢/١
- أبو الفضل: عبد الرحمن بن أبي بكر بن محمد: جلال الدين: السيوطي ٥٨٧/٢، ١٦٢/١
- أبو الفضل: عبد الرحمن بن محمد بن أميروه ركن الإسلام الكرمانى ١٢٢/١
- أبو الفضل: عبد الرحمن بن محمد: ركن الدين: ابن أميروه الكرمانى ٣٥١/٥، ٤٣٤/٣، ١٢٢/١
- أبو الفضل: عبد الله بن محمود بن مودود: مجد الدين الموصلى ٣٥/٢
- أبو الفضل: محمد بن عبد المحسن: تاج الدين القلعي ٥٣٦/٣
- أبو الفضل: محمد بن طاهر: ابن القيسراني المقدسي الشيباني ٥٤/١
- أبو الفضل: محمد بن أبي القاسم زين المشايخ البقالي ٣٣٥/١

الجزء والصحيفة

الاسم

٢٥٢/٢ ، ٣٢٩-١٢٥/١	أبو الفضل: محمد بن محمد بن أحمد الحاكم الشهيد المروزي
٢٢١/١	أبو الفضل: محمد بن محمد بن محمد بن محمد بن محمود محب الدين: ابن الشحنة الصغير .
٥٨٨/٢ ، ٤٣٠/١	الفضلي: محمد بن الفضل: أبو بكر الكماري
٣٢/١	الفناري: حسن بن محمد شاه ملا جلبي
٣١٨/٣	الفهري: محمد المهدي بن أحمد بن علي: أبو عيسى القصري الفاسي
٣٨١/١	القاسبي: أحمد بن محمد بن محمود بن سعيد: جمال الدين الغزنوي
٤٧٨-٤٦٩-٧٥/٧	القاري: علي بن سلطان محمد: نور الدين: الملا الهروي: المكي
٣٥٥/٣	أبو القاسم: إبراهيم بن محمد السمرقندي الليثي
٥٨/٢	أبو القاسم: أحمد بن عصمة الصفار البلخي
١٦٨/٥	أبو القاسم: إسحاق بن محمد بن إسماعيل: الحكيم: القاضي: السمرقندي
١١٧/٦	أبو القاسم: إسماعيل بن الحسين بن عبد الله: شمس الدين: البيهقي
٣٦/١	أبو القاسم: الحسين بن محمد بن المفضل الراغب الأصفهاني أو الأصبهاني
٥٥١/١	القاسم بن سلام: أبو عبيد الهروي الأزدي
٤٦٠/١	القاسم بن سلام: أبو نصر البلخي
٩/٥	أبو القاسم: الصفار
٤٢١/٣	أبو القاسم: الضحاك بن مزاحم: أبو محمد الهلالي البلخي الخراساني
٢٦١/١	أبو القاسم: عبد الكريم بن محمد بن عبد الكريم الرافي القزويني
٤٦٤/٤	أبو القاسم: عبد الله بن أحمد بن محمود الكعبي البلخي
١٦٦/٥	أبو القاسم: علي بن محمد بن الحسن: ابن كاس: النخعي: الكوفي
٧٠/١	أبو القاسم: عمر بن علي بن مرشد: أبو حفص شرف الدين: ابن الفارض
٤٨١/٦	أبو القاسم: عمر بن محمد بن عمر: ابن العديم: نجم الدين: الحلبي
٤٤٩/٣	القاسم بن فيره بن خلف: أبو القاسم: أبو محمد: الرعياني الأندلسي الشاطبي
٤٤٩/٣	أبو القاسم: القاسم بن فيره بن خلف: أبو محمد: الرعياني الأندلسي الشاطبي
١٧٥/١	قاسم بن قطلوبغا بن عبد الله: أبو العدل زين الدين السودوني

الجزء والصحيفة

الاسم

١٩٣/٥	القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق: أبو محمد
٣٧٢/٥	أبو القاسم: محمد بن محمد: محب الدين: النويري: القاهري
٢٣/٣	أبو القاسم: محمد بن يوسف بن محمد السيد الإمام: ابن القطن العلوي المدني السمرقندي.
٤١١/٣	أبو القاسم: محمود بن عبيد الله بن صاعد: أبو المجد: شيخ الإسلام: علاء الدين الحارثي المروزي
١٤/١	أبو القاسم: محمود بن عمر بن محمد: جبار الله: الزمخشري
٢٤/٣	ابن القطان: علي بن محمد بن عبد الملك: أبو الحسن الفاسي
١٧٥/١	ابن قطلوبغا: قاسم بن قطلوبغا بن عبد الله: أبو العدل: زين الدين السودوني
٢٣/٣	ابن القطن: محمد بن يوسف بن محمد السيد الإمام: أبو القاسم العلوي المدني السمرقندي.
٣١٩/٢	القاضي: أحمد بن محمد بن محمد: أبو المعالي: الصنبر النسفي البزدوي البخاري
٤٧٠/٥، ٤٥٠/٣، ٤٨٧/١	القاضي: أحمد بن منصور: أبو بكر: أبو النصر: شيخ الإسلام: الإسيحاني
١٦٨/٥	القاضي: إسحاق بن محمد بن إسماعيل: أبو القاسم: الحكيم: السمرقندي
٥٧٥/١	ابن القاضي جلال: يعقوب بن باشا بن خضر بك الرومي
٤٥١/٢	القاضي: الحسين بن الخضر بن محمد بن يوسف: أبو علي الفشيدرجي النسفي الإمام ...
٢٢٣/١	القاضي حسين: حسين بن محمد بن أحمد: أبو علي المروروذي
٥٠٨/٣، ٨٩/٢، ٤٢٣-١٤٨/١	قاضي خان: الحسن بن منصور: أبو المحاسن فخر الدين الأوزجندی الفرغاني
٩٣/٢	قاضي الري: محمد بن مقاتل الرازي
٢٨٣/٣، ٤٤٢/٢	قاضي زاده: محمد بن صالح بن عبيد الله: المدني
٢٦٣/٤	القاضي الشهيد: المحسن بن أحمد بن المحسن بن أحمد: أبو نصر: الخالدي: المروزي
٢٠٩/٣	القاضي الصدر
١١٢/٤	القاضي: أبو عاصم الحنوي
٢٨٠/٣	القاضي: عبد الجبار
٢٠١/١	القاضي: عبد الله بن شبرمة: أبو شبرمة الضبي
٤٤٢/٣	القاضي: علاء الدين
١١٢/٤	القاضي: محمد بن أحمد: أبو عاصم: العامري

الجزء والصحيفة

الاسم

٤٩١/٦	القاضي: محمد عيد
٣١١/٢	القاضي: منلا خسرو: محمد بن فراموز بن علي المولى أو: المنلا خسرو
٥٠٣/٣، ٨٩/٢، ٤٢٣-٤٢٣/١	قاضيخان: الحسن بن منصور: أبو المحاسن: فخر الدين الأوزجندی الفرغاني
٣٩٤/٦	القاهري: جلال بن أحمد بن يوسف: جلال الدين: الرومي: الثيري: التباني
٥١٨/٦	القاهري: علي بن عبد الله بن أحمد: أبو الحسن: نور الدين: الشريف: السمهودي
١٦١/٦	القاهري: عمر بن عمر: الزهري: الدفري: المصري
٣٧٣/٥	القاهري: محمد بن علي بن محمد: أبو عبد الله: ابن يعقوب: شمس الدين: القاياتي
٥٤٣/٥	القاهري: محمد بن محمد بن أحمد: أبو عبد الله: سبط المارديني الدمشقي
٥٣١/٥	القاهري: محمد بن محمد بن محمد بن خليل: أبو اليسر: البدر: ابن الغرس
٣٧٢/٥	القاهري: محمد بن محمد: أبو القاسم: محب الدين: النويري
٣٦٢/٦	القاهري: يحيى بن محمد بن إبراهيم: أبو زكريا: أمين الدين: الأقصرائي
٤٣٨/٢	قتادة بن دعامة: أبو الخطاب السدوسي البصري
٣٦١/٢	القديدي: محمد بن الحسين بن محمد: شيخ الإسلام بكر: أبو بكر خواهر زاده البخاري .
١٤٣/٥	القراحصاري: الخطاب بن أبي القاسم: زين الدين: الرومي
١٤٩/١	القرافي: أحمد بن إدريس بن عبد الرحمن: أبو العباس شهاب الدين الصنهاجي
٣٧٧/٣	القرشي: أبو بكر بن علي بن محمد: فخر الدين: ابن ظهيرة المكي
٥٢٥/٣	القرشي: إسماعيل بن عمر بن كثير: أبو الفداء: عماد الدين البصروي
١٧٤/١	القرشي: عبد الرحمن بن علي بن الجوزي: أبو الفرج البغدادي
٥٤٣/٣	القرشي: علي جار الله بن محمد: ابن ظهيرة المخزومي
٥٧٠/١	القرشي: علي بن محمد بن محمد: أبو الحسن الأنصاري الشاذلي المالكي
١٧٤/١	القرشي: محمد بن أحمد: أبو البقاء بهاء الدين: ابن الضياء المكي
٤٩٩/٣	القرشي: محمد بن عمر: أبو عبد الله: فخر الدين: ابن الخطيب التميمي البكري الطبرستاني الرازي
١٧٥/١	القرشي: عبد القادر بن محمد: محيي الدين: أبو محمد
٢٠/٣	القرطبي: أحمد بن عمر بن إبراهيم: أبو العباس: جمال الدين ابن المزين

الجزء والصحيفة

الاسم

- القمراني: مصطفى بن زكريا بن آي طوغمش: مصلح الدين..... ٣٨٤/٣
- القزويني: أحمد بن فارس بن زكريا: أبو الحسين ٢٩٤/١
- القزويني: عبد الكريم بن محمد بن عبد الكريم: أبو القاسم: الرافعي..... ٢٦١/١
- القزويني: عمر بن عبد الرحمن بن عمر: أبو حفص: سراج الدين: الفارسي ٤٩٧/٦
- القصري: شق بن صعب بن يشكر بن رهم البجلي الأتاري الأزدي ١٥٠/١
- القشيري: محمد بن علي بن وهب بن مطيع: أبو الفتح: تقي الدين: ابن دقيق العيد ١١٩/٤
- القصري: محمد المهدي بن أحمد بن علي: أبو عيسى الفاسي الفهري..... ٣١٨/٣
- القطان: يحيى بن سعيد بن فروخ: أبو سعيد ١٩٤/١
- قطب الدين: عبد الكريم بن إبراهيم بن عبد الكريم الجيلي..... ٣١٨/٣
- قطب الدين: محمد بن أحمد بن محمد: النهروالي ٨٨/٥
- القطبي: علي بن محمد بن عيسى: علاء الدين: الدمشقي ٤٦٥/٦
- القلعي: محمد بن عبد المحسن: أبو الفضل: تاج الدين..... ٥٣٦/٣
- القمي: الحسن بن محمد بن الحسين: نظام الدين النيسابوري الأعرج..... ٤٢٠/٣
- قوام الدين: أمير كاتب بن أمير عمر بن أمير غازي: أبو حنيفة الإتقاني ٢٨٠/١
- قوام الدين: محمد بن محمد بن أحمد: الخجندي: السنجاري: الكاكي ٢٨٣/١ ، ٤٨٢/٦
- القونوي: نوح بن مصطفى الرومي: نوح أفندي ٤٦٦/٧ ، ٣٨٠/١
- القيرواني: عبد السلام بن سعيد بن حبيب: أبو سعيد: الملقب سحنون: التتوخي: الحمصي ٢١٦/٤
- ابن القيسراني: محمد بن طاهر المقدسي: أبو الفضل الشيباني ٥٤/١
- ابن قيم الجوزية: محمد بن أبي بكر بن أيوب: أبو عبد الله: شمس الدين: الزرعي: الدمشقي ١٩١-١٤٤/٥
- كاتب الواحدي: محمد بن سعد بن ضبع: أبو عبد الله (ابن سعد) الزهري ٥٨٨/٢
- الكاظمي: محمد بن أحمد بن محمد: أبو البركات: أبو عبد الله: تاج الدين: حاج هراس ٤٢١/٣
- ابن كاس: علي بن محمد بن الحسن: أبو القاسم: النخعي: الكوفي ١٦٦/٥
- الكاكي: محمد بن محمد بن أحمد: الخجندي: السنجاري: قوام الدين ٤٨٢/٦ ، ٢٨٣/١
- الكاملي: خليل بن عبد السلام بن محمد: أبو الصفاء صلاح الدين الدمشقي ٤٨٨/٢

الاسم	الجزء والصحيفة
الكبير: أحمد بن حفص أبو حفص البخاري	٤٥١/١
كثير عزة: كثير بن عبد الرحمن بن الأسود بن عامر أبو صخر	٣٠٧/١
الكرخي: عبيد الله بن الحسين: أبو الحسن	٣٩٧/٢
الكردي: أحمد بن عبد الرحيم بن الحسين: أبو زرعة: ولي الدين: العراقي: ابن العراقي	٣٧٥/٣
الرازياني:	٢٠٥/٤
الكردي: محمد بن عبد الستار بن محمد: أبو الوحدة - وقيل أبو الوجد - شمس الأئمة ..	١٧٦/١
الكردي: محمد بن محمد: البزازي	٤١١/٥
كردوس السدوسي: محارب بن دثار: أبو المطرف	١٩٣/١
الكرماني: عبد الرحمن بن محمد بن أميروه: أبو الفضل: ركن الدين ...	٣٥١/٥ ٤٣٤/٣ ١٢٢/١
الكرماني: عبد اللطيف بن عبد العزيز بن أمين الدين: ابن ملك: عز الدين: ابن فرشتا:	
المولى: الرومي	٤٢٠/٦
الكرماني: محمد بن مكرم بن شعبان: أبو منصور: زين الدين	٤٧٥/٦
الكشاني: مسعود بن الحسين بن الحسن: أبو سعد: ركن الدين المسعودي الكشاني	
السغدي السمرقندي	٤٤١/٣
الكعبي: عبد الله بن أحمد بن محمود: أبو القاسم: البلخي	٤٦٤/٤
الكلائي: محمد بن شرف بن عادي: أبو عبد الله: شمس الدين	٥٤٣/٥
الكلاباذي: محمد بن أبي بكر بن أبي العلاء: أبو العلاء: شمس الدين: البخاري	٢٣١/٥
الكلاعي: ثور بن يزيد: أبو خالد - أبو يزيد - الحمصي	٨٦/٤
الكلبي: إبراهيم بن خالد: أبو ثور وأبو عبد الله: البغدادي	٣٤٤/٤
الكلبيولي: عبد الرحمن بن محمد بن سليمان: شيخه زاده	١١٨/١
الكماري: محمد بن الفضل: أبو بكر الفضلي	٥٨٨/٢، ٤٣٠/١
ابن الكمال: أحمد بن سليمان: شمس الدين: ابن كمال باشا	٣٩٩/٢، ٢٥٣/١
كمال الدين: عمر بن أحمد بن هبة الله بن أبي جرادة: أبو حفص: العقيلي: الحلبي: ابن العديم	٤٨١/٦
كمال الدين: محمد بن محمد: أبو المعالي: ابن أبي شريف المقدسي المصري	٤٨٥-٤٥٨/٣
الكمال بن الهمام: محمد بن عبد الواحد السيواسي السكندري	٤٨٥/٣
الكناني: ظالم بن عمرو: أبو الأسود الدؤلي	١٣٨/١

الجزء والصحيفة

الاسم

- الكِنَانِي: عمر بن رسلان بن نصير: أبو حفص: سراج الدين العسقلاني البُلْقِينِي ١٦١/٣
- الكِنَانِي: محمد بن إبراهيم بن سعد الله: أبو عبد الله: بدر الدين: ابن جماعة: الحموي ... ٩٤/٧
- الكِنْدِي: عمر بن مظفر بن عمر: أبو حفص زين الدين: ابن الوردي المعري ١٣٠/١
- الكُوَالِيَارِي: محمد بن عبد الله: السيد: حميد الدين: الدهلوي: الهندي ٧/٥
- الكُورَانِي محمد بن مصطفى الواني: وان قولي ٦٥٥/١
- الكُوفِي: إبراهيم بن يزيد بن قيس بن الأسود: أبو عمران النخعي ٣٥٠/٢
- الكُوفِي: الحسن بن صالح بن حي: أبو عبد الله: الهمداني ٢٠٤/١
- الكُوفِي: الحسن بن عمارة بن المضرب: أبو محمد ٢٠٤/١
- الكُوفِي: سعيد بن جبير الأسدي: أبو عبد الله - وقيل: أبو محمد ٣٨٣/١
- الكُوفِي: حفص بن سليمان بن المغيرة: أبو عمر الأسدي ٤٦٣/٣
- الكُوفِي: الربيع بن خثيم بن عائذ: أبو يزيد: الثوري ٣٧٤/٥
- الكُوفِي: زياد بن علاقة: أبو مالك الثعلبي ٣٨٢/١
- الكُوفِي: سفيان بن عيينة بن ميمون: أبو محمد: الهلالي: المكي ٣١٢/٤
- الكُوفِي: سليم بن أسود: أبو الشعثاء: المحاربي ٣٩٣/٤
- الكُوفِي: عاصم بن أبي النجود: أبو بكر الأسدي التابعي ٤٦٣/٣
- الكُوفِي: علي بن محمد بن الحسن: أبو القاسم: ابن كاس: النخعي ١٦٦/٥
- الكُوفِي: الفضل بن دكين بن حماد: أبو نعيم التيمي الملائمي ٢٠٤/١
- الكُوفِي: محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى: أبو عبد الرحمن ٣١٠/٣
- الكُوفِي: مسروق بن الأجدع بن مالك: أبو عائشة الهمداني الوداعي ١٦٤/١
- الكُوفِي: مسعر بن كدام بن ظهير: أبو سلمة الهلالي ١٧٣/١
- اللخمي: علي بن محمد: أبو الحسن الربيعي ٣٨٣/٣
- اللخمي: عمر بن علي بن سالم: تاج الدين: الإسكندري: الفاكهاني ٤٧٨/٧
- اللِقَانِي: إبراهيم بن إبراهيم: أبو الإمداد برهان الدين ١٨٧/٥ ، ١٤٩/١
- اللِقَانِي: عبد السلام بن إبراهيم: المصري ١٨٧/٥

الجزء والصحيفة

الاسم

٣٣٨/١	الليث بن المظفر أو - الليث بن نصر - أو - الليث بن رافع -
٣٨٤/٣ ، ١٥٦/١	أبو الليث: نصر بن محمد السمرقندي
٣٥٥/٣	الليثي: إبراهيم بن محمد: أبو القاسم السمرقندي
٣١٠/٣	ابن أبي ليلى: محمد بن عبد الرحمن: أبو عبد الرحمن: الكوفي
٤٤/٥ ، ٤٥٦-١٤٨/١	الماتريدي: محمد بن محمد بن محمود: أبو منصور
٤٦٣/٣	المازني: زبان بن عمار: أبو عمرو التميمي البصري
١٤١/٥	المازني: النضر بن شميل بن خرشة: أبو الحسن: التميمي: البصري
٢٦٧/١	ابن مازة: عمر بن عبد العزيز بن عمر: أبو محمد حسام الدين الصدر الشهيد
٣٨٢/١	أبو مالك: زياد بن علاقة الثعلبي الكوفي
٤٥٨/٣ ، ٧٧/١	ابن مالك: محمد بن عبد الله: أبو عبد الله: جمال الدين الطائي الجبلي
١٤٠/٧	المالكي: أحمد بن إدريس بن عبد الرحمن: أبو العباس: شهاب الدين: الصنهاجي
٥٧٠/١	المالكي: علي بن محمد بن محمد: أبو الحسن القرشي الأنصاري الشاذلي
٣١٢/٤	المالكي: المغيرة بن عبد الرحمن: أبو هاشم: المخزومي
٤٢/١	المبارك بن محمد: ابن الأثير: أبو السعادات: مجد الدين الجزري الشيباني
٥٨١/٢ ، ١١٣/١	المبرد: محمد بن يزيد بن عبد الأكبر: أبو العباس الثمالي الأزدي
٧٦/١	المتنبي: أحمد بن الحسين بن الحسن: أبو الطيب
٥٠٧/٢	المتولي: عبد الرحمن بن مأمون بن علي: أبو سعد النيسابوري
٤٢١/٣	مجاهد بن جبر: أبو الحجاج المخزومي المكي التابعي
٤١١/٣	أبو المجد: محمود بن عبيد الله بن صاعد: أبو القاسم: شيخ الإسلام: علاء الدين الحارثي المروزي
٥٤٤/٢	مجد الأئمة: الترجماني
٣٥/٢	مجد الدين: عبد الله بن محمود بن مودود: أبو الفضل: الموصلية
٤٢/١	مجد الدين: المبارك بن محمد: ابن الأثير: أبو السعادات الجزري الشيباني
١٩٣/١	محارب بن دثار: أبو المطرف كردوس السدوسي
٣٩٣/٤	المحاربي: سليم بن أسود: أبو الشعثاء: الكوفي

الجزء والصحيفة

الاسم

- أبو المحاسن: الحسن بن منصور فخر الدين قاضي خان الأوزجندی الفرغانی ١٤٨/١-٤٢٣، ٥٤٤/٢، ٥٠٣/٣
- أبو المحاسن: محمد بن نصر الله بن مكارم شرف الدين: ابن عنين الأنصاري ٧١/١
- محب الدين: أحمد بن عبد الله بن محمد: أبو العباس الطبري ١٠١/٧، ٥٨٢/٢
- محب الدين: محمد بن محمد: أبو القاسم: النويري: القاهري ٣٧٢/٥
- محب الدين: محمد بن محمد بن محمد بن محمد بن محمود: أبو الفضل: ابن الشحنة الصغير ٢٢١/١
- محب الدين: محمد بن منصور بن إبراهيم المحبي ٥٧/٢
- المحبوبي: محمود بن أحمد بن عبيد الله بن إبراهيم: تاج الشريعة ٣٢٥/٢
- المحبي: محمد أمين بن فضل الله بن محب الله بن محمد الحموي الدمشقي ٥٠/١
- المحبي: محمد بن منصور بن إبراهيم: محب الدين ٥٧/٢
- المحسن بن أحمد بن المحسن بن أحمد بن علي: أبو نصر الخالدي المروزي: المعروف بالقاضي الشهيد ٢٦٣/٤
- محمد بن إبراهيم بن أنوش الحصري البخاري: أبو بكر ٣٩٠/٤
- محمد بن إبراهيم بن زياد: المواز ١٤٣/١
- محمد بن إبراهيم بن سعد الله: أبو عبد الله: بدر الدين: ابن جماعة: الكناني: الحموي ... ٩٤/٧
- محمد بن إبراهيم: ابن الصائغ ٥٠٧/١
- محمد بن إبراهيم بن أبي الفضل: أبو حامد: معين الدين: السهلي: الجاجرمي ١٨٤/٦
- محمد بن إبراهيم بن المنذر: أبو بكر النيسابوري ٤٨٤/٢
- محمد بن أحمد بن الأزهر: أبو منصور الأزهرى الهروي ٤٤/١
- محمد بن أحمد: أبو البقاء بهاء الدين: ابن الضياء القرشي المكي ١٧٤/١
- محمد بن أحمد: أبو بكر الإسكاف البلخي ٦٤٦/١
- محمد بن أحمد بن حمزة: السيد ٦٧/٢
- محمد بن أحمد بن حمزة: شمس الدين: الشافعي الصغير ٢٥٥-٢٣٦/٦
- محمد بن أحمد بن أبي سهل: أبو بكر شمس الأئمة السرخسي ١٦٨/١
- محمد بن أحمد العامري: أبو عاصم ١٢٢/٤
- محمد بن أحمد بن علي: أبو الطيب: تقي الدين: السيد: الفاسي: المكي: الحسيني ١٥٣/٧

الجزء والصحيفة

الاسم

١٧٠/١	محمد بن أحمد بن علي: أبو المواهب نجم الدين الغيطي السكندري
٣١٠/٧	محمد بن أحمد بن عمر: أبو بكر: ظهير الدين: البخاري
٤٢١/٣	محمد بن أحمد بن محمد: أبو البركات: أبو عبد الله: تاج الدين: حاج هراس الكازروني ..
٨٨/٥	محمد بن أحمد بن محمد: محب الدين بن أحمد: قطب الدين: النهروالي
٤٨٧/١	محمد بن أحمد بن يوسف: أبو المعالي الإسيجاني
١٧٥/١	محمد بن أحمد: أبو عبد الله: شمس الدين: الذهبي
١٩٤/١	محمد بن إسحاق: أبو الفرج النديم
٤٨٧/٢	محمد بن إسحاق بن يسار: المَطْلَبِي المدني
٣١/٤	محمد أمين بن حسن الميرغني
٥٠/١	محمد أمين بن فضل الله بن محب الله بن محمد: المحبي الحموي الدمشقي
٤٦٩/٧، ٥٤٢/٣	محمد أمين بن محمود: أمير بادشاه البخاري
٣٠٢/٤	محمد الباقر بن علي بن زين العابدين: أبو جعفر
٧٩/٥	محمد: البرهمتوشي
١٩١-١٤٤/٥	محمد بن أبي بكر بن أيوب: أبو عبد الله: شمس الدين: ابن قيم الجوزية: الزرعي: الدمشقي
٥١٦/١	محمد بن أبي بكر: زين الأئمة: خمير الوبري
٤٢١/٣	أبو محمد: بكر بن سهل بن إسماعيل الدمياطي
٧٨/١	محمد بن أبي بكر بن عمر: بدر الدين الدماميني المخزومي
٤٠٩/٥	محمد بن بَهَادُر بن عبد الله: أبو عبد الله: بدر الدين: التركي: المصري: الزركشي
٢١٠/٣، ٢٥٣/٢	محمد بن بير علي: المولى تقي الدين البركلي البركوي
٢٤٨/٣	محمد بن جرير بن يزيد: أبو جعفر الطبري
٢٠٤/١	أبو محمد: الحسن بن عمارة بن المضرب الكوفي
٩٨/٧	محمد بن الحسن بن محمد: أبو بكر: النقاش
٣٠٤/٧	أبو محمد: حسن بن محمد بن علي: ابن الدهان
٣٦/٢، ٣٥٥/١	محمد بن الحسين بن محمد: أبو بكر: شيخ الإسلام: بكر خواهر زاده القُدَيْدي البخاري
١٠/٤، ١	

الجزء والصحيفة

الاسم

- أبو محمد: الحسين بن مسعود بن محمد: ظهير الدين البغوي..... ٢٤٨/٣
- محمد بن خلفه: أبو عبد الله الوشتاني الأتبي..... ٢٧٢/١
- أبو محمد: الربيع بن سليمان بن عبد الجبار المرادي المصري..... ١٦٦/١
- محمد بن سعد بن ضيع: أبو عبد الله الزهري (ابن سعد) كاتب الواحدي..... ٥٨٨/٢
- أبو محمد - وقيل: أبو عبد الله -: سعيد بن جبير الأسدي الكوفي..... ٣٨٣/١
- محمد بن أبي سعيد بن محمد: أبو بكر الأعمش البلخي..... ٤٣٩/٣
- أبو محمد: سفيان بن عيينة بن ميمون: الهلالي: الكوفي: المكي..... ٣١٢/٤
- محمد بن سلام: البلخي: أبو نصر..... ١٢٢/٢
- أبو محمد: سهل بن عبد الله بن يونس التستري..... ١٧٨/١
- محمد بن سيرين: أبو بكر: البصري: الأنصاري..... ٣١٦/٥
- محمد بن شجاع: أبو عبد الله الثلجي..... ٢٢٥/٣
- محمد بن شرف بن عادي: أبو عبد الله: شمس الدين: الكلائي..... ٥٤٣/٥
- محمد بن صالح بن عبيد الله: قاضي زاده المدني..... ٤٤٢/٢
- محمد صادق بن أحمد: السيد: بادشاه..... ٨٨/٧
- أبو محمد: الضحاك بن مزاحم: أبو القاسم: الهلالي: البلخي الخراساني..... ٤٢١/٣
- أبو محمد: طاهر: الجلابي..... ١٧١/٢
- محمد بن طاهر: أبو الفضل بن القيسراني المقدسي الشيباني..... ٥٤/١
- محمد بن عباد بن ملك داد: أبو عبد الله صدر الدين الخلاطي..... ١٣٦/٣
- محمد بن العباس: أبو بكر جمال الدين الخوارزمي..... ٥٣/١
- محمد بن عبد الباقي بن يوسف: أبو عبد الله الزرقاني..... ١٩٧/١
- أبو محمد: عبد الحق بن غالب بن عبد الرحمن: ابن عطية..... ٥٣٣/١
- محمد بن عبد الرحمن: بدر الدين: العيسى: الديري..... ٤٩٨/٦
- محمد بن عبد الرحمن: أبو الخير وأبو عبد الله: شمس الدين السخاوي..... ٥٩٦/٢ ، ٨٧/١
- محمد بن عبد الرحمن بن علي: أبو عبد الله شمس الدين العلقمي..... ٢٦٢/١

الجزء والصحيفة

الاسم

٣١٠/٣	محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى: أبو عبد الرحمن الكوفي.....
١٧٦/١	محمد بن عبد الستار بن محمد: أبو الوحدة - وقيل أبو الوجد - شمس الأئمة الكردي ...
٤٠٨/١	أبو محمد: عبد العزيز بن أحمد شمس الأئمة الحلواني
١٦١/٣	أبو محمد: عبد العزيز بن عبد السلام بن أبي القاسم السلمي.....
٥٠٠/٢	أبو محمد: عبد العزيز بن عمر بن مازة: برهان الأئمة: الصدر الماضي: الصدر الكبير
٤٦٥/٢	أبو محمد: عبد الغني بن عبد الواحد بن علي بن سرور: تقي الدين المقدسي الجماعيلي ..
٦٩/٧، ٢٨٣/٣	محمد بن عبد القادر بن أحمد بن محمد: زاده: الأنصاري
١٧٥/١	أبو محمد: عبد القادر بن محمد محيي الدين القرشي
٢٤٧/٥	محمد بن عبد الكريم: بدر الدين: الورسكي: البخاري
٧/٥	محمد بن عبد الله: السيد: حميد الدين: الكوالياري: الدهلوي: الهندي
٥٠٨-٤٣٠/٣	محمد بن عبد الله: أبو عبد الله: أبو البقاء: بدر الدين الشبلي الدمشقي الطرابلسي.....
٤٥٨/٣، ٧٧/١	محمد بن عبد الله: أبو عبد الله: جمال الدين: ابن مالك الطائي الجبائي
٤٠٣/٥، ٢٦٢/١	محمد بن عبد الله بن محمد: أبو بكر بن العربي الإشبيلي
٥٧٥/١	محمد بن عبد الله بن محمد: أبو جعفر الهندواني
٤٠٥/١	محمد بن عبد الله: معين الدين: منلا مسكين الفراهي الهروي
٥٣٦/٣	محمد بن عبد المحسن: أبو الفضل: تاج الدين القلعي.....
٤٨٥/٣	محمد بن عبد الواحد: الكمال بن الهمام السيواسي السكندري.....
١٣٣/٦	أبو محمد: عبد الواسع بن عبد الكافي بن عبد الواسع: شمس الدين: الأبهري
١٤٨-٨١/١	أبو محمد: عبد الوهاب بن أحمد أمين الدين: ابن وهبان الحارثي
٥٦٧/٢، ٦٧/١	أبو محمد: عبد الوهاب بن أحمد بن علي الشعراني
٤٦٤/٤	محمد بن عبد الوهاب: أبو علي الجبائي
٢٨٢/١	أبو محمد: عثمان بن علي فخر الدين الزيلعي
٥٨/٦	محمد: عطاء الله أفندي بن يحيى بن بيرعلي: نوعي زاده: الرومي
٤٦٥/٢	أبو محمد: علي بن أحمد بن سعيد: ابن حزم الظاهري

الاسم

الجزء والصحيفة

- محمد بن علي: أبو بكر: محيي الدين: ابن عربي الطائفي الأندلسي: الشيخ الأكبر ٦٢٤/٢
- محمد بن علي بن الحسن: أبو عبد الله: الحكيم الترمذي ٣٨١/٥، ٣٨٢/١
- محمد بن علي بن سعيد: أبو بكر فخر الأئمة المطرزي ٢٤٣/١
- محمد بن علي: أبو عبد الله: شمس الدين: ابن طولون الصالحى الدمشقي ٣٠٩/٤
- محمد بن علي بن عطية: أبو طالب الحارثي المكي ٣٩٦/٣
- محمد بن علي بن علي بن إسكندر: أبو السعود السيد الشريف الحسيني ٢٣٠/١
- محمد بن علي بن محمد: أبو عبد الله: ابن يعقوب: شمس الدين: القاياتي: القاهري ٣٧٣/٥
- محمد بن علي بن وهب بن مطيع: أبو الفتح: تقي الدين: ابن دقيق العيد القشيري ٤١١٩
- محمد بن عمر: أبو طاهر الخانوتي ٥٠٧/١
- أبو محمد: عمر بن عبد العزيز بن عمر بن مازة حسام الدين الصدر الشهيد ٢٦٧/١
- محمد بن عمر: أبو عبد الله: فخر الدين: ابن الخطيب التميمي البكري القرشي الطبرستاني الرازي ٤٩٩/٣، ٢٨٥/١
- أبو محمد: عمر بن محمد بن عمر: جلال الدين: الخبازي: الخجندي ٢٤٥/٦، ٤١٩-٢٣٤/٥
- محمد عيد: القاضي ٤٩١/٦
- أبو محمد: فتح بن سعيد الموصللي ١٣٧/١
- محمد بن فراموز بن علي: المولى أو: المنلا خسرو القاضي ٣١١/٢
- محمد بن الفضل: أبو بكر الكماري الفضلي ٥٨٨/٢، ٤٣٠/١
- محمد بن الفضل بن محمد بن جعفر بن صالح: أبو بكر: ميرك البلخي الرواس ٤٣/١
- محمد بن قاسم: أبو بكر: ابن الأنباري البغدادي ٥٨١/٢، ٥٥٥/١
- محمد بن أبي القاسم: أبو الفضل: زين المشايخ البقالي ٣٣٥/١
- أبو محمد: القاسم بن فيرّه بن خلف: أبو القاسم الرعيني الأندلسي الشاطبي ٤٤٩/٣
- أبو محمد: القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق ١٩٣/٥
- محمد بن كمال الدين بن محمد: أبو العباس: الشهير بابن حمزة النقيب الحسيني ٦٦١/٤
- محمد بن محمد بن أحمد: أبو عبد الله: سبط المارديني الدمشقي: القاهري ٥٤٣/٥
- محمد بن محمد بن أحمد: أبو الفضل الحاكم الشهيد المروزي ٢٥٢/٢، ٣٢٩-١٢٥/١

الجزء والصحيفة

الاسم

٢٨٣/١	محمد بن محمد بن أحمد: قوام الدين الكاكي السنجاري
٩٩/٧	محمد بن محمد بن أبي بكر بن علي: ابن ظهيرة: جمال الدين: المكي: المخزومي
٥٨٩/٥، ١٤٤/٣، ٣٤٥/١	محمد بن محمد بن الحسين بن عبد الكريم: صدر الإسلام: أبو اليسر
٣٦١/٣، ٣١٢/٢	محمد بن محمد بن رجب: شمس الدين: نجم الدين البهنسي الدمشقي
٢٣٠/٥	محمد بن محمد بن عبد الرشيد: أبو طاهر: سراج الدين: السجاوندي
٤٩٣/٣	محمد بن محمد بن عرفة: أبو عبد الله التونسي
١٦٣/٣	محمد بن محمد بن عمر: أبو عبد الله حسام الدين الأخسيكي
٣٧٢/٥	محمد بن محمد: أبو القاسم: محب الدين: النويري: القاهري
٤١١/٥	محمد بن محمد: الكردي: البزازي
٨٩/١	محمد بن محمد بن محمد: أبو البركات بدر الدين الغزي العامري
٣٧٧/٤	محمد بن محمد بن محمد بن الحاج: أبو عبد الله العبدري القاسي
١٢٦/١	محمد بن محمد بن محمد: أبو حامد حجة الإسلام الغزالي الطوسي
٥٣١/٥	محمد بن محمد بن محمد بن خليل: أبو اليسر: البدر: ابن الغرس: القاهري
١٤٦/١	محمد بن محمد بن محمد: رضي الدين السرخسي
٣٧٢/٥	محمد بن محمد بن محمد بن علي: أبو الخير: شمس الدين: ابن الجزري: الدمشقي: الشيرازي
٢٢١/١	محمد بن محمد بن محمد بن محمد بن محمود: أبو الفضل: محب الدين: ابن الشحنة الصغير
٤٣/١	محمد بن محمد بن محمد: ابن الموقت شمس الدين: أبو عبد الله - وأبو اليمن - ابن أمير
٤٧٥/٦	حاج الحلبي
٤٦٨/٧، ٣٩٤/٢	محمد بن محمد بن محمود: أبو عبد الله: أكمل الدين: الرومي: البابرقي
٤٥٦-١٤٨/١	محمد بن محمد بن محمود: أبو منصور الماتريدي
٥٥/١	محمد بن محمد بن مصطفى: أبو السعود العمادي
٤٦٥/٢	محمد بن مصطفى بن كمال الدين بن علي: البكري الصديقي الغزي
٤٨٥-٤٥٨/٣	محمد بن محمد: أبو المعالي: كمال الدين: ابن أبي شريف المقدسي المصري
١٨٩/١	محمد بن محمد بن يحيى: هبة الله البعلبي التاجي
٣٥٦/٢، ٢٠٧/١	أبو محمد - وأبو الثناء -: محمود بن أحمد بدر الدين العيني

الجزء والصحيفة

الاسم

٤٠٢/٢، ٦٥٥/١	محمد بن مصطفى: الواني: وان قولي: الكوراني
٩٣/٢	محمد بن مقاتل: الرازي: قاضي الري
٤٧٥/٦	محمد بن مكرم بن شعبان: أبو منصور: زين الدين: الكرمانى
٥٧/٢	محمد بن منصور بن إبراهيم: محب الدين المحبي
٣١٨/٣	محمد المهدي بن أحمد بن علي: أبو عيسى القصري الفاسي الفهري
٧١/١	محمد بن نصر الله بن مكارم: أبو المحاسن شرف الدين: ابن عنين الأنصاري
٣٦٥/٥	محمد بن واسع بن جابر: أبو بكر: أبو عبد الله: الأزدي: البصري
١٩٤/١	أبو محمد: يحيى بن أكتثم الأسدي التميمي المروزي
٥٥٢/١	محمد بن يحيى بن مهدي: أبو عبد الله: ركن الإسلام الجرجاني
٥٨١/٢، ١١٣/١	محمد بن يزيد بن عبد الأكبر: أبو العباس المبرد الشمالي الأزدي
٣٨٥/٣	محمد بن يوسف: السيد الشريف: أبو عبد الله السنوسي التلمساني
٣٩٦/٥، ١٧٨/١	محمد بن يوسف: أبو عبد الله: شمس الدين: الشامي: الصالحى
٣٧٦/١	محمد بن يوسف بن علي: شمس الدين الكرمانى
٢٣/٣	محمد بن يوسف بن محمد: السيد الإمام: أبو القاسم: ابن القطن العلوي المدني السمرقندي
٣٥٦/٢، ٢٠٧/١	محمود بن أحمد: بدر الدين أبو الثناء - وأبو محمد - العيني
٣٢٥/٢	محمود بن أحمد بن عبيد الله بن إبراهيم: تاج الشريعة المحبوبي
٦١١/١	محمود بن بركات بن محمد: الباقاني
٢٣١/٥	محمود بن أبي بكر بن أبي العلاء: أبو العلاء: شمس الدين: البخاري: الكلاباذي
٤١١/٣	محمود بن عبيد الله بن صاعد: أبو القاسم: أبو المجد: شيخ الإسلام: علاء الدين الحارثي المروزي
٦٠/١	محمود بن عمر: أبو جعفر الشعبي
١٤/١	محمود بن عمر بن محمد: أبو القاسم: جار الله الزمخشري
١٧٥/١	محيي الدين: عبد القادر بن محمد: أبو محمد القرشي
٦٢٤/٢	محيي الدين: محمد بن علي: ابن عربي: أبو بكر الطائي الأندلسي: الشيخ الأكبر
٣٧٥/٣، ٤٤٤/١	محيي الدين: يحيى بن شرف: أبو زكريا النووي الدمشقي

الجزء والصحيفة

الاسم

٣٦/٣، ٣٨٨/١ مختار بن محمود بن محمد: أبو الرجاء: نجم الدين الزاهدي الغزويني الخوارزمي
٥٤٣/٣ المخزومي: علي جار الله بن محمد: ابن ظهيرة: القرشي
٤٢١/٣ المخزومي: مجاهد بن جبر: أبو الحجاج: المكي: التابعي
٧٨/١ المخزومي: محمد بن أبي بكر بن عمر: بدر الدين: الدماميني
٩٩/٧ المخزومي: محمد بن محمد بن أبي بكر بن علي: ابن ظهيرة: جمال الدين: المكي
٣١٢/٤ المخزومي: المغيرة بن عبد الرحمن: أبو هاشم: المالكي
٤٦٣/٣ المخزومي: يزيد بن القعقاع: أبو جعفر: المدني: التابعي
٣٦/١ المداري: إبراهيم بن مصطفى بن إبراهيم: أبو الصفا: برهان الدين: الحلبي
١٩٣/٥ المدني: عروة بن الزبير بن العوام: أبو محمد: أبو عبد الله: الأسدي
٤٨٧/٢ المدني: محمد بن إسحاق بن يسار المطلبلي
٢٨٣/٣، ٤٤٢/٢ المدني: محمد بن صالح بن عبيد الله: قاضي زاده
٢٣/٣ المدني: محمد بن يوسف بن محمد السيد الإمام: أبو القاسم: ابن القطن العلوي السمرقندي
٤٦٣/٣ المدني: يزيد بن القعقاع: أبو جعفر المخزومي التابعي
٥٢٩/٢ المدني: عبد الكريم بن محمد: أبو المكارم: ركن الدين الصباغي
٦٣٧/١ ابن المدني: علي بن عبد الله بن جعفر: أبو الحسن السعدي
١٦٦/١ المرادي: الربيع بن سليمان بن عبد الجبار بن كامل: أبو محمد المصري
٥٨٧/٢ المرادي: شرحبيل بن عامر
٤٧٣/٧، ٥٣٦/٣ المرشدي: عبد الرحمن بن عيسى بن مرشد: أبو الوجاهة: العمري
٢٤٠/٦ المرغيناني: علي بن عبد العزيز بن عبد الرزاق: أبو الحسن: ظهير الدين
٥٤٤/٢ المرغيناني: الحسن بن علي بن عبد العزيز: أبو المحاسن: ظهير الدين
٥٤٤/٢ المرغيناني: علي بن عبد العزيز بن عبد الرزاق: ظهير الدين
٢٢٣/١ المروروذي: حسين بن محمد بن أحمد: أبو علي القاضي
٣٦/٢ المروزي: إبراهيم بن رستم: أبو بكر
٣٤٤/٦ المروزي: أحمد بن الحسين بن علي: أبو حامد: ابن الطبري

الجزء والصحيفة

الاسم

٣١٦/٥، ١٩٩-١٠٥/١	المصري: زكريا بن محمد بن أحمد بن زكريا: أبو يحيى: شيخ الإسلام: الأنصاري: السنيكي
١٥٧/١	المصري: زين الدين بن إبراهيم بن محمد: ابن نجيم
٤٠٧/٤	المصري: سراج الدين عمر: الحانوتي
٣١٩/٤	المصري: سليمان بن أبي العز وهيب بن عطاء: أبو الربيع: الأذرعي
٥٠١/٦	المصري: عبد العزيز بن محمد بن إبراهيم: أبو عمر: عز الدين: ابن جماعة
١٨٧/٥	المصري: عبد السلام إبراهيم: اللقاني
١٠٦/١	المصري: عبد الله بن محمد بن عبد الله: جمال الدين العجمي الشنشوري
٩٤/٧	المصري: علي بن بلبان بن عبد الله: أبو الحسن: علاء الدين: الفارسي: الأمير
١٦١/٦	المصري: عمر بن عمر: الزهري: الدفري: القاهري
٤٠٩/٥	المصري: محمد بن بهادر بن عبد الله: أبو عبد الله: بدر الدين: التركي: الزركشي
٤٥٨/٣	المصري: محمد بن محمد: أبو المعالي: كمال الدين: ابن أبي شريف المقدسي
٣٨٤/٣	مصطفى بن زكريا بن آي طوغمش: مصلح الدين القرماني
٣٥٢/١	مصطفى بن محمد بن رحمة الله: أبو البركات: زين الدين الرحمتي
٣٥/٤	مصلح الدين: أحمد بن محمد بن شعبان الطرابلسي المغربي
٣٨٤/٣	مصلح الدين: مصطفى بن زكريا بن آي طوغمش القرماني
٢٠٤/١	ابن المضرب: الحسن بن عمارة بن المضرب: أبو محمد الكوفي
٢٤٣/١	المطرزي: أبو بكر محمد بن علي بن سعيد: فخر الأئمة
٥٠٥/١	المطرزي: ناصر بن عبد السيد: أبو المظفر
١٩٣/١	أبو المطرف: محارب بن دثار كردوس السدوسي
٤٨٧/٢	المطليبي: محمد بن إسحاق بن يسار المدني
٣٠٨/٣	أبو مطيع: الحكم بن عبد الله بن مسلمة: البلخي: الخراساني
٣٥٢/٣	أبو مطيع: مكحول بن الفضل: النسفي
٥٠٥/١	أبو المظفر: ناصر بن عبد السيد المطرزي
٣٧٤/٣	أبو المظفر: يحيى بن محمد بن هيرة الوزير

الجزء والصحيفة

الاسم

٤٤٥/٥	أبو المظفر: يوسف بن قزأوغلي بن عبد الله: شمس الدين: سبط ابن الجوزي
٣٨٨/٣	مظفر الدين: أحمد بن علي بن تغلب: ابن الساعاتي البعلبكي البغدادي
٣١٩/٢	أبو المعالي: أحمد بن محمد بن محمد القاضي الصّدر النسفي البزدوي البخاري
٢٢٤/١	أبو المعالي: عبد الملك بن عبد الله بن يوسف ضياء الدين الجويني إمام الحرمين
٤٨٧/١	أبو المعالي: محمد بن أحمد بن يوسف الإسييجابي
٤٨٥-٤٥٨/٣	أبو المعالي: محمد بن محمد: كمال الدين: ابن أبي شريف المقدسي المصري
١٣٠/١	المعري: عمر بن مظفر بن عمر: أبو حفص زين الدين: ابن الوردي الكندي
٩٦/٥ ، ٣٣٧/٤	أبو المعين: ميمون بن محمد بن محمد: المكحولي النسفي
١٩٤/١	ابن معين: يحيى بن معين: أبو زكريا البغدادي
٢١٩/١	أبو المكارم: إسحاق بن أبي بكر ظهير الدين الولوالجي
٥٢٩/٢ ، ٢٦٤/١	أبو المكارم: عبد الكريم بن محمد بن أحمد ركن الأئمة الصباغي
٤٤/١	أبو منصور: محمد بن أحمد بن الأزهر: الأزهر: الهروي
٤٤/٥ ، ٤٥٦-١٤٨/١	أبو منصور: محمد بن محمد بن محمود الماتريدي
٤٧٥/٦	أبو منصور: محمد بن مكرم بن شعبان: زين الدين: الكرمانى
٢٩٣/١	ابن منظور: يحيى بن زياد بن عبد الله: أبو زكريا الفراء
٤٨٥/٣	ابن الهمام: محمد بن عبد الواحد الكمال السيواسي السكندري
١٧٠/١	أبو المواهب: محمد بن أحمد بن علي: نجم الدين: الغيطي: السكندري
٤٣/١	ابن الموقت: محمد بن محمد بن محمد شمس الدين: أبو عبد الله - وأبو اليمن - :ابن أمير
٤٧٥/٦	حاج الحلبي
٣٧١/٥	ابن الموفق: علي بن موفق: العابد
٥٨٧/١	ابن المقفع: عبد الله
١٣٠/١	ابن الوردي: عمر بن مظفر بن عمر: أبو حفص زين الدين المعري الكندي
٣٧٠/٢	معلّى بن منصور: أبو يعلى - وقيل: أبو يحيى - الرازي
١٨٤/٦	معين الدين: أبو حامد: محمد بن إبراهيم بن أبي الفضل: السهلي: الجاجرمي
٤٠٥/١	معين الدين: محمد بن عبد الله: منلا مسكين الفراهي الهروي

الجزء والصحيفة

الاسم

٣٥/٤	المغربي: أحمد بن محمد بن شعبان: مصلح الدين: الطرابلسي
٢٩١/٣	المغربي: يحيى بن عبد المعطي: أبو الحسين: زين الدين: الزواوي
٣١٢/٤	المغيرة بن عبد الرحمن: أبو هاشم المخزومي المالكي
٥٨/٦	مفتي الإسلام: زكريا أفندي بن يبرام: الأنقره وي: الرومي
٤٦٥/٢	المقدسي: عبد الغني بن عبد الواحد بن علي بن سرور: أبو محمد: تقي الدين الجماعيلي
٣٠/٥	المقدسي: علي بن محمد: نور الدين: ابن غانم
٥٤/١	المقدسي: محمد بن طاهر ابن القيسراني: أبو الفضل الشيباني
٤٨٥-٤٥٨/٣	المقدسي: محمد بن محمد: أبو المعالي: كمال الدين ابن أبي شريف
٣٥٢/٣	مكحول بن الفضل: أبو مطيع النسفي
٣٣٧/٤، ٩٦/٥	المكحولي: ميمون بن محمد بن محمد: أبو المعين: النسفي
٣٧٧/٣	المكي: أبو بكر بن علي بن محمد: فخر الدين: ابن ظهيرة القرشي
١٢/٧	المكي: حنيف الدين بن عبد الرحمن بن عيسى بن مرشد: العمري
٣١٢/٤	المكي: سفيان بن عيينة بن ميمون الهلالي الكوفي: أبو محمد
٤٣/٥	المكي: عطاء بن أسلم بن صفوان: عطاء بن أبي رباح
٢٢٠/٣	المكي: علي بن أحمد بن مكي: أبو الحسن: حسام الدين الرازي
٤٧٨-٤٦٩-٧٥/٧	المكي: علي بن سلطان محمد: نور الدين: الملا: الهروي: القاري
٤٢١/٣	المكي: مجاهد بن جبر: أبو الحجاج المخزومي التابعي
١٧٤/١	المكي: محمد بن أحمد: أبو البقاء: بهاء الدين: ابن الضياء القرشي
١٥٣/٧	المكي: محمد بن أحمد بن علي: أبو الطيب: تقي الدين: السيد: الفاسي: الحسني
٣٩٦/٣	المكي: محمد بن علي بن عطية: أبو طالب الحارثي
٩٩/٧	المكي: محمد بن محمد بن أبي بكر بن علي: ابن ظهيرة: جمال الدين: المخزومي
٣٢/١	ملا جليبي: حسن بن محمد شاه الفناري
٤٧٨-٤٦٩-٧٥/٧	الملا: علي بن سلطان محمد: نور الدين: الهروي: المكي: القاري
٢٠٤/١	الملائي: الفضل بن دكين بن حماد: أبو نعيم التيمي الكوفي

الجزء والصحيفة

الاسم

- ابن الملقن: عمر بن علي بن أحمد: أبو حفص: سراج الدين الأنصاري الأندلسي..... ٥١٥/٣
- ابن ملك: عبد اللطيف بن عبد العزيز بن أمين الدين: عز الدين: ابن فرشتا: المولى: الرومي: الكرمانى ٤٢٠/٦، ٣٣٢/١
- منقاري زاده: يحيى بن عمر بن علي المنقاري الرومي..... ٤٧٨/٣
- منلا خسرو: محمد بن فراموز بن علي: القاضي المولى أو: المنلا خسرو..... ٣١١/٢
- منلا مسكين: محمد بن عبد الله: معين الدين الفراهي الهروي..... ٤٠٥/١
- المنيني: أحمد بن علي بن عمر: أبو النجاح: شهاب الدين..... ١٧٠/٧
- المواز: محمد بن إبراهيم بن زياد..... ١٤٣/١
- موسى بن نصر: أبو سهل الرازي..... ٢٥٨/٢
- الموصللي: عبد الله بن محمود بن مودود: أبو الفضل: مجد الدين..... ٣٥/٢
- الموصللي: عمر بن محمد بن سعيد: الحافظ..... ١٠٢/٦
- الموصللي: فتح بن سعيد: أبو محمد..... ١٣٧/١
- مولى رسول الله ﷺ: شقران: صالح بن عدي..... ٣٣٨/٥
- المولى: عبد اللطيف بن عبد العزيز بن أمين الدين: ابن فرشتا: عز الدين: ابن ملك: الرومي: الكرمانى ٤٢٠/٦
- المولى: أو المنلا خسرو: القاضي محمد بن فراموز بن علي..... ٣١١/٢
- المولى: محمد بن بير علي: تقي الدين البركوي أو البركلي..... ٢١٠/٣، ٢٥٣/٢
- المولى: محمد بن مصطفى الواني: وان قولي..... ٤٠٢/٢
- مولانا زاده: عثمان بن عبد الله: نظام الدين الخطائي..... ٣١/١
- الميداني: محمد بن إبراهيم: أبو بكر: الضير..... ٢٥٢/٢
- الميرغني: محمد أمين بن حسن..... ٣١/٤
- ميرك: محمد بن الفضل بن محمد بن جعفر بن صالح الرواس: أبو بكر: البلخي..... ٤٣/١
- ميمون بن محمد بن محمد: أبو المعين: النسفي: المكحولي..... ٩٦/٥، ٣٣٧/٤
- النابلسي: عبد الغني بن إسماعيل بن عبد الغني..... ٤٠٦/٧
- ناصر بن عبد السيد: أبو المظفر المطرزي..... ٥٠٥/١
- ناصر الدين: عبد الله بن عمر الشيرازي: أبو سعد - وقيل أبو الخير - البيضاوي..... ٣١٨/٣، ٣٣/١

الاسم

الجزء والصحيفة

الناطفي: أحمد بن محمد بن عمر: أبو العباس الطبري.....	٣٩٧/١، ١٢٢/٥-١٤٩
أبو النجاح: أحمد بن علي بن عمر: شهاب الدين: المنيني.....	١٧٠/٧
النجاد: أحمد بن سليمان بن الحسن: أبو بكر: البغدادى.....	٣٢٥/٥
نجم الأئمة: عبد العزيز بن عمر بن مازة البخاري.....	٣٣٢/٢
نجم الدين: عمر بن محمد: أبو حفص: النسفي.....	٢١٤/٧، ٢٧٥/٣
نجم الدين: عمر بن محمد بن عمر: أبو القاسم: ابن العديم: الحلبي.....	٤٨١/٦
نجم الدين: محمد بن أحمد بن علي: أبو المواهب الغيطي السكندري.....	١٧٠/١
نجم الدين: محمد بن محمد بن رجب: شمس الدين البهنسي الدمشقي.....	٣٦١/٣، ٣١٢/٢
نجم الدين: مختار بن محمود بن محمد: أبو الرجاء الزاهدي الغزميني الخوارزمي.....	٣٦/٣، ٣٨٨/١
نجم العلماء: علي بن محمد بن علي: حميد الدين: الرامشي: البخاري: الضرير.....	٣٨٧/٤، ٥٢٨/٢
ابن نجيم: زين الدين بن إبراهيم بن محمد المصري.....	١٥٧/١
التحراوي: عبد الله بن محمد بن عبد القادر النحريري.....	٣٨٢/٣
النخعي: إبراهيم بن يزيد بن قيس بن الأسود: أبو عمران الكوفي.....	٣٥٠/٢
النخعي: علي بن محمد بن الحسن: أبو القاسم: ابن كاس: الكوفي.....	١٦٦/٥
النديم: محمد بن إسحاق: أبو الفرج.....	١٩٤/١
النسفي: أحمد بن محمد بن محمد: أبو المعالي: القاضي الصدّر: البزدوي البخاري.....	٣١٩/٢
النسفي: الحسين بن الخضر بن محمد بن يوسف: أبو علي: الفشيدريجي: القاضي الإمام.....	٤٥١/٢
النسفي: عبد الله بن أحمد: أبو البركات حافظ الدين.....	٤٨١/٦، ٤٨٧/٣، ١٥٩/١
النسفي: عمر بن محمد: أبو حفص: نجم الدين.....	٢١٤/٧، ٢٧٥/٣
النسفي: مكحول بن الفضل: أبو مطيع.....	٣٥٢/٣
النسفي: ميمون بن محمد بن محمد: أبو المعين: المكحولي.....	٩٦/٥، ٣٣٧/٤
أبو نصر: أحمد بن إسحاق بن شيث الصفار.....	٨٥/٤
أبو نصر: أحمد بن العباس بن الحسين: السمرقندي: العياضي.....	٩١/٥
أبو نصر: أحمد بن محمد بن محمد: أحمد الأقطع البغدادى.....	٣٦٦/٢، ٣٧١/١

الجزء والصحيفة

الاسم

- أبو النصر: أحمد بن منصور: أبو بكر: شيخ الإسلام: القاضي: الإسيحي: ٤٧٠/٥، ٤٥٠/٣، ٤٨٧/١
- أبو نصر: الدبوسي: ١٥٠/٣
- أبو نصر: إسماعيل بن حماد الفارابي الجوهري التركي: ٤١/١
- أبو نصر: القاسم بن سلام البلخي: ٤٦٠/١
- أبو نصر: المحسن بن أحمد بن المحسن بن علي: الخالدي: المروزي: المعروف بالقاضي الشهيد: ٢٦٣/٤
- أبو نصر: محمد بن سلام البلخي: ١٢٢/٢
- نصر بن محمد: أبو الليث السمرقندي: ٣٨٤/٣، ١٥٦/١
- نصر - وقيل نصير - بن يحيى: أبو بكر: البلخي: ٥٨/٢، ٦٤٦/١
- النضر بن شميل بن خرشة: أبو الحسن: المازني: التميمي: البصري: ١٤١/٥
- نظام الدين: الحسن بن محمد بن الحسين القمي النيسابوري الأعرج: ٤٢٠/٣
- نظام الدين: عثمان بن عبد الله: مولانا زاده الخطائي: ٣١/١
- أبو نعيم: أحمد بن عبد الله بن أحمد الأصبهاني: ١٧٧/١
- أبو نعيم: الفضل بن دكين بن حماد التيمي الملائي الكوفي: ٢٠٤/١
- نقطويه: إبراهيم بن محمد بن عرفة: أبو عبد الله الراسطي: ٥٨٣/١
- النقاش: محمد بن الحسن بن محمد: أبو بكر: ٩٨/٧
- النقيب: محمد بن كمال الدين بن محمد: أبو العباس: الشهير بابن حمزة الحسيني: ٦٦١/٤
- التمري: يوسف بن عبد الله بن عبد البر: أبو عمر: ١٨٠/١
- النهروالي: محمد بن أحمد بن محمد: قطب الدين: ٨٨/٥
- النوار بنت مالك: أم زيد: ٥٨٨/٢
- أبو نواس: الحسن بن هانئ بن عبد الأول الحكمي: ١٨١/١
- نوح بن أبي مريم: يزيد بن جَعُونَه: أبو عصمة: ٢٥٢/٢
- نوح بن مصطفى: الرومي القنوي نوح أفندي: ٤٦٦/٧، ٣٨٠/١
- نور الدين: علي بن سلطان محمد: الملا: الهروي: المكي: القاري: ٤٧٨-٤٦٩-٧٥/٧
- نور الدين: علي بن عبد الله بن أحمد: أبو الحسن: الشريف: السهمودي: القاهري: ٥١٨/٦

الجزء والصحيفة

الاسم

١٧٨/١ نور الدين: علي بن علي: أبو الضياء: الشيرازي
١٩٦/١ نور الدين: علي بن عمر: البتوني: الأبوصيري
٣٩٩/٥ نور الدين: علي بن محمد بن عبد الرحمن: أبو الإرشاد: الأجهوري
٢٧٠/٣، ٦١/١ نور الدين: علي بن محمد بن عيسى: أبو الحسن الأشموني
٣٠/٥ نور الدين: علي بن محمد: ابن غانم: المقدسي
٥٨/٦ نوعي زاده: محمد عطاء الله أفندي بن يحيى بن بيرعلي: الرومي
٣٧٥/٣، ٤٤/١ النووي: يحيى بن شرف: أبو زكريا: محيي الدين الدمشقي
٣٧٢/٥ النويري: محمد بن محمد: أبو القاسم: محب الدين: القاهري
١٧٩/٢ النيسابوري: الحسن بن علي: أبو علي الدقاق
٤٢٠/٣ النيسابوري: الحسن بن محمد بن الحسين: نظام الدين القمي الأعرج
٥٠٧/٢ النيسابوري: عبد الرحمن بن مأمون بن علي: أبو سعد المتولي
٣٠٢/٣ النيسابوري: علي بن أحمد بن محمد الواحدي: أبو الحسن
٤٨٤/٢ النيسابوري: محمد بن إبراهيم بن المنذر: أبو بكر
٣٢٦/١ أبو هاشم: عبد السلام بن محمد بن عبد الوهاب: الجبائي
٣١٢/٤ أبو هاشم: المغيرة بن عبد الرحمن: المخزومي: المالكي
١٨٩/١ هبة الله: محمد بن محمد بن يحيى: البعلي التاجي
٣٧٤/٣ ابن هبيرة: يحيى بن محمد: أبو المظفر: الوزير
٢١٦/١ ابن هبيرة: يزيد بن عمر أبو خالد: الفزاري
٥٥١/١ الهروي: القاسم بن سلام: أبو عبيد الأزدي
٤٧٨-٤٦٩-٧٥/٧ الهروي: علي بن سلطان محمد: الملا: المكي: نور الدين: القاري
٤٤/١ الهروي: محمد بن أحمد بن الأزهر: أبو منصور الأزهرى
٤٠٥/١ الهروي: محمد بن عبد الله: معين الدين: منلا مسكين القراهي
٤٩٣-١٨/١ هشام بن عبيد الله: الرازي
٣١٢/٤ الهلالي: سفيان بن عيينة بن ميمون أبو محمد الكوفي المكي

الجزء والصحيفة

الاسم

- الهلالي: الضحاك بن مزاحم: أبو محمد: أبو القاسم البلخي الخراساني..... ٤٢١/٣
- الهلالي: مسعر بن كدام بن ظهير: أبو سلمة الكوفي..... ١٧٣/١
- الهمداني: الحسن بن صالح بن حي: أبو عبد الله: الكوفي..... ٢٠٤/١
- الهمداني: مسروق بن الأجدع بن مالك: أبو عائشة الوداعي الكوفي..... ١٦٤/١
- الهندواني: محمد بن عبد الله بن محمد: أبو جعفر..... ٥٧٥/١
- الهندي: عمر بن إسحاق بن أحمد: أبو حفص سراج الدين الغزنوي..... ٤١٩/٥، ٢٨٦/١
- الهندي: محمد بن عبد الله: السيد: حميد الدين: الكوالياري: الدهلوي..... ٧/٥
- الهيتمي: أبو العباس أحمد بن محمد بن علي: ابن حجر شهاب الدين..... ١٤٥-٥٧/١
- الواحدى: أبو الحسن علي بن أحمد بن محمد النيسابوري..... ٣٠٢/٣
- الواسطي: إبراهيم بن محمد بن عرفة: أبو عبد الله: نفطويه..... ٥٨٣/١
- الواسطي: يزيد بن هارون بن زاذان بن ثابت: السلمي..... ٥٨٣/٥
- والد الرملي: أحمد بن حمزة: أبو العباس: شهاب الدين: الرملي الكبير..... ٢٥٥-٢٣٦/٦
- الواني: محمد بن مصطفى المولى: وان قولي الكوراني..... ٤٠٢/٢، ٦٥٥/١
- الوبري: محمد بن أبي بكر زين الأئمة خمير الوبري..... ٥١٦/١
- أبو الوجهة: عبد الرحمن بن عيسى بن مرشد العمري المرشدي..... ٤٧٣/٧، ٥٣٦/٣
- أبو الوجد - وقيل أبو الوحدة -: محمد بن عبد الستار بن محمد شمس الأئمة الكردي... ١٧٦/١
- الوداعي: مسروق بن الأجدع بن مالك: أبو عائشة الهمداني الكوفي..... ١٦٤/١
- الورسكي: محمد بن عبد الكريم: بدر الدين: البخاري..... ٢٤٧/٥
- الوزير: يحيى بن محمد بن هبيرة: أبو المظفر..... ٣٧٤/٣
- الوشتاني: محمد بن خلفه: أبو عبد الله الأبي..... ٢٧٢/١
- أبو الوفاء: علي بن عقيل: البغدادي: الظفري..... ٣٧٢/٥
- الوفائي: حسن بن عمار بن علي: أبو الإخلاص: الشرنبلالي: المصري..... ٤٠٠/٧
- الولوالجي: إسحاق بن أبي بكر: أبو المكارم ظهير الدين..... ٢١٩/١

الجزء والصحيفة

الاسم

- ولي الدين: أحمد بن عبد الرحيم بن الحسين: أبو زرعة: المعروف بالعراقي أو ابن
العراقي: الرّازياني الكردي ٢٠٥/٤ ١٥٧/١، ٣٧٥/٣
- ابن وهبان: عبد الوهاب بن أحمد: أبو محمد أمين الدين الحارثي ١٤٨-٨١/١
- اليحصبي: عبد الله بن عامر بن يزيد: أبو عمران الدمشقي ٤٦٣/٣
- اليحمدي: الخليل بن أحمد: أبو عبد الرحمن الفراهيدي الأزدي ١٨/١
- يحيى بن أكثم: أبو محمد: الأسدي التميمي المروزي ١٩٤/١
- أبو يحيى: زكريا بن محمد بن أحمد بن زكريا: شيخ الإسلام: الأنصاري: السنيكي:
المصري ٣١٦/٥ ١٠٥-١٩٩،
- يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور: أبو زكريا: الفراء ٢٩٣/١
- يحيى بن سعيد بن فروخ: أبو سعيد القطان ١٩٤/١
- يحيى بن شرف: أبو زكريا: يحيى الدين النووي الدمشقي ٣٧٥/٣، ٤٤٤/١
- يحيى بن عبد المعطي: أبو الحسين: زين الدين الزواوي المغربي ٢٩١/٣
- يحيى بن عمر بن علي: المنقاري الرومي: منقاري زاده ٤٧٨/٣
- يحيى بن محمد بن إبراهيم: أبو زكريا: أمين الدين: الأقصري: القاهري ٣٦٢/٦
- يحيى بن محمد بن هبيرة: أبو المظفر الوزير ٣٧٤/٣
- أبو يحيى - وقيل: أبو يعلى: معلى بن منصور: الرازي ٣٧٠/٢
- يحيى بن معين: أبو زكريا البغدادي ١٩٤/١
- اليزدي: عبد الله بن حسين الشهابادي ٣١/١
- أبو يزيد: الربيع بن خثيم بن عائذ: الثوري: الكوفي ٣٧٤/٥
- يزيد بن عمر: ابن هبيرة: أبو خالد الفزاري ٢١٦/١
- يزيد بن القعقاع: أبو جعفر المخزومي المدني التابعي ٤٦٣/٣
- يزيد بن هارون بن زاذان بن ثابت: السلمي: الواسطي ٥٨٣/٥
- أبو اليسر: محمد بن محمد بن الحسين بن عبد الكريم صدر الإسلام البزدوي ١٤٤/٣، ٣٤٥/١
- أبو اليسر: محمد بن محمد بن محمد بن خليل: البدر: ابن الغرس: القاهري ٥٣١/٥
- أبو يعقوب: إسحاق بن إبراهيم بن مخلد: ابن راهويه الحنظلي التميمي المروزي ٣١٢/٣

الجزء والصحيفة

الاسم

- يعقوب بن باشا بن خضر بك: ابن القاضي جلال الدين: الرومي: ابن جلال ٥٧٥/١
- أبو يعقوب: فرقد بن يعقوب المسبخي البصري ١٢٧-١٢٦/١
- ابن يعقوب: محمد بن علي بن محمد: أبو عبد الله: شمس الدين: القاياتي: القاهري ٣٧٣/٥
- أبو يعقوب: يوسف بن يحيى البويطي ٩٤/١
- أبو اليمن: عبد الصمد بن عبد الوهاب بن الحسن: ابن عساكر: الدمشقي ١٥٤/٧
- أبو اليمن - وأبو عبد الله - : محمد بن محمد بن محمد شمس الدين: ابن أمير حاج: ابن الموقت الحلبي ٤٣/١
- اليمني: إبراهيم بن علي بن عجيل: أبو إسحاق ٣٨١/٥
- أبو يوسف: إسرائيل بن يونس بن أبي إسحاق السبيعي ٢٠١/١
- يوسف بن جنيد: التوقاني - أو التوقادي - أخيه جلبي - أخيه زاده - أخيه يوسف ٤٥٧/١
- يوسف بن سليمان بن عيسى: أبو الحجاج الأعلام الشتيمري الأندلسي ١٩/١
- يوسف بن عبد الله بن عبد البر: أبو عمر النمري ١٨٠/١
- يوسف بن قزأوغلي بن عبد الله: أبو المظفر: شمس الدين: سبط ابن الجوزي ٤٤٥/٥
- يوسف بن يحيى: أبو يعقوب البويطي ٩٤/١
- يوسف بن يعقوب: المعروف بسنان الدين الخلوئي الرومي ١٢١/٤

الفهرس العام للكتب

الكتاب	الجزء والصحيفة
آثار الإنصاف = إثار الإنصاف في آثار الخلاف: لسبط ابن الجوزي	٤٤٥/٥
آداب المفتي = أدب المفتي والمستفتي: لابن الصلاح	٢٤٢/١
أكام المرجان في أحكام الجان: لمحمد بن عبد الله الشبلي	٥٠٨/٣
الاتباع في مسألة الاستماع: منقاري زاده	٤٧٨/٣
إتحاف الأخصا بفضائل المسجد الأقصى: لابن أبي شريف	٢١٥/٤
إتحاف الأريب بجواز استنابة الخطيب: للشربلالي	١٣/٥
إتحاف الزائر وإطراف المقيم للسائر: لابن عساكر	١٥٤/٧
إتحاف المريد = شرح جوهرة التوحيد: لعبد السلام اللقاني	١٨٧/٥
إتحاف من بادر إلى حكم النوشادر: للشيخ عبد الغني النابلسي	٣٧٨/٢
الإتقان في علوم القرآن: لجلال الدين السيوطي	١٦٢/١
إجابة السائلين = شرح المنسك: لعبد الله العفيف	٤٦٩/٦
الأجناس: للناطفي	٥٥٣/١
الأجناس = الوقعات الحسامية: للصدر حسام الدين الشهيد	٣٨٠/٢
أحاسن الأخبار في محاسن الأخيار وأئمة الخمسة الأمصار: لابن وهبان	٥٢٤/٣
إحكام الأحكام في أصول الأحكام: للآمدي	٢٤٥/١
الإحكام = شرح درر الحكم في شرح غرر الأحكام: للنابلسي	٢٢٨/١
إحياء علوم الدين: للغزالي	١٢٦/١
أخبار أبي حنيفة وأصحابه: للصيمري	١٩٢/١
أخبار الدول وآثار الأول: لأبي العباس القرمانلي	٥٢/١
الأختري: لمصطفى بن أحمد الأختري	١٣٣/٣
الاختيار لتعليل المختار: للموصللي	٤٢٢/١
الأدب في رجب المرجب: للمتلا علي	٥١٤/٦
أدب القاضي: للخصاف	٢٣١/٥

الجزء والصحيفة

الكتاب

١٨٢/٤	أدب الكاتب: لابن قتيبة.....
٢٤٢/١	أدب المفتي والمستفتي = آداب المفتي.....
٣٧٥/٣	الأذكار = حلية الأبرار وشعار الأخيار في تلخيص الدعوات والأذكار: للنووي.....
٥٨/٦	الإسعاف في أحكام الأوقاف: لبرهان الدين الطرابلسي.....
٢٣٨/٤	الإرشاد: لركن الدين العميدي السمرقندي.....
٢٣٨/٤	الإرشاد: لنوح بن منصور.....
٢٣٨/٤	الإرشاد: لهبة الله التركستاني.....
٣٥٥/١	الأسرار: لأبي زيد الدبوسي.....
٦٧١-٣٩/١	الأشباه والنظائر: لابن نجيم.....
٤٦٦/٧	أشرف المسالك في المناسك: للقونوي.....
٢٨٥/٤	أشرف الوسائل إلى فهم الشرائع = شرح الشرائع لابن حجر.....
٧٥/٧	الاصطناع في الاضطباع: للقاري.....
١١٦/٢	الأصل = المبسوط: للإمام محمد بن الحسن الشيباني.....
٣٩٤/٦	الأصل في بيان الفصل والوصل: لابن قطلوبغا.....
٤٩٧/٢	الإصلاح: لابن كمال باشا.....
٣٣٩/١	إصلاح المنطق: لابن السكيت.....
٥٧٩/٤	إصلاح الوقاية: لابن كمال باشا.....
٩٤/١	أصول البزدوي = كنز الوصول إلى معرفة الأصول: لفخر الإسلام البزدوي.....
٤١٩/٥	أصول البستي.....
٣٣٤/٣	أصول فخر الإسلام = كنز الوصول إلى معرفة الأصول: لفخر الإسلام البزدوي.....
٥٧١/٢	أطراف الغرائب والأفراد: لأبي الفضل المقدسي.....
٤١٥/٢ - ٣٣٥/١	إعانة الحقير = شرح زاد الفقير: للتمرتاشي.....
٤٨٧/٣	الاعتماد = شرح عمدة النسفي: لعبد الله بن أحمد النسفي.....
٨٨/٥	الإعلام بأعلام بيت الله الحرام: للنهروالي.....

الجزء والصحيفة

الكتاب

١٨٧/١	الإعلام بحكم عيسى عليه السلام: لجلال الدين السيوطي
١٤٩/١	الإعلام بقواطع الإسلام: لابن حجر الهيتمي
٤٠٩/٥	إعلام الساجد بأحكام المساجد: للزر كشي
٥٧١/٢	الأفراد والغرائب: لعلي بن عمر الدارقطني
٣٧٤/٣	الإفصاح عن شرح معاني الصحاح: لابن هبيرة
٢٤٠/٦	أقضية الرسول عليه الصلاة والسلام: لعلي بن عبد العزيز المرغيناني
٥٥١/٢	الأقوال المرضية: لإبراهيم البيري
٤٥٨/٣	إكمال الأعمال بتلخيص الكلام = المثلثة: لابن مالك
٢٧٢/١	إكمال إكمال المعلم = شرح صحيح مسلم: للأبي الوشتاني
٢٧٢/١	إكمال المعلم: للقاضي عياض
٣٩٥/٣	الألفية = خلاصة الكافية: لابن مالك
١٠٥/١	ألفية الحديث: لزين الدين العراقي
٦٧٤/١	أمالى الإمام أبي يوسف: للقاضي أبي يوسف
٢٧٩/١	إمداد الفتاح شرح نور الإيضاح ونجاة الأرواح: للشرنبلالي
١٠٢/٦	الانتصار والترجيح للمذهب الصحيح: لعمر الحافظ
٢٤١/٣	إنسان العيون في سيرة الأمين المأمون = السيرة الحلبية: لعلي بن إبراهيم الحلبي
٤٦٩/٢	أنفع الوسائل إلى تحرير المسائل: للطرسوسي
١٤٩/١	أنوار البروق في أنواء الفروق: للقرافي
٣١٨/٣ - ٣٣/١	أنوار التنزيل وأسرار التأويل = تفسير البيضاوي: لناصر الدين البيضاوي
٥٢/٢	الاهتداء في الاقتداء: لملا علي القاري
١٠٨/٢ - ٢١/١	أوضح رمز على نظم الكنز = شرح نظم الكنز: لابن غانم المقدسي
٤٤٥/٥	إيثار الإنصاف في آثار الخلاف = آثار الإنصاف: لسبط ابن الجوزي
٥٨٩/١	الإيضاح: لأبي الفضل الكرماني
٤٧٩/٧	الإيضاح: للنووي

الكتاب

الجزء والصحيفة

٣٩٩/٢	الإيضاح = شرح الإصلاح: لابن كمال باشا
٦٣٠/١	الإيعاب = شرح العباب المحيط بمعظم نصوص الشافعي والأصحاب: لابن حجر الهيتمي
١٢٢/١	البحر الرائق شرح كنز الدقائق: لزين الدين بن نجيم
٤٧٠/٦	البحر الزاخر: لأحمد بن محمد بن إقبال = تجريد السراج الوهاج: للحدادي
١٢١/٤	البحر العميق في مناسك المعتمر والحاج إلى البيت العتيق: للصاغاني
٧٠/١	البحر الفائض في شرح ديوان ابن الفارض: للبوريني
٢٩٩/٦ - ١٩٥/١	البحر المحيط = منية الفقهاء: لفخر الدين العراقي
٣٢٢/١	بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع: للكاساني
٢٦/١	بداية المبتدي: للمرغيناني
	تلخيص الحبير في تخريج الرافعي الكبير = مختصر تخريج ابن الملقن المسمى البدر المنير: لابن حجر
٣٦٦/٣	العسقلاني
٤٨٥/٢	البديع: لبديع النظام
١٨٦/٧٧	بديعة الهدى لما استيسر من الهدى: للشرنبلالي
٥٨٦/١	بستان العارفين: لأبي الليث السمرقندي
٣٥٥/٣	البستان في تفسير القرآن = تفسير السمان: لأبي سعيد السمان
١٧٥/١	البستان في مناقب إمامنا النعمان: لمحيي الدين القرشي
١٢/٧	بغية السالك الناسك: للعمري
٥٤٠/٢	بغية القنية = مختصر القنية: لمحمود القونوي
١٧٠/٧	بلغة المحتاج لمعرفة مناسك الحاج = مختصر مناسك العمادي: للميني
٤٠٠/٧	بلوغ الأرب لذوي القرب: للشرنبلالي
٧٥/٣ - ٣٦١/١	البناية = شرح الهداية: لبدر الدين العيني
١٥٧-١٣٠/١	بهجة الحاوي (نظم الحاوي الصغير) = منظومة ابن الوردي: لابن الوردي
٥٢٧/٦	بيان فعل الخير إذا دخل مكة من حج عن الغير: للقاري
٤٩٨/٣	تأسيس النظر: الدبوسي

الكتاب	الجزء والصحيفة
تاج اللغة وصحاح العربية: للجوهري	٣٣٨/١
التاجية = الفوائد التاجية	٢٣٧/٥
تاريخ بغداد: للخطيب البغدادي	١٦٥/١
تاريخ المحبي = خلاصة الأثر في تراجم أعيان القرن الحادي عشر: للمحبي	٥٠/١
تأويلات أهل السنة: لأبي منصور الماتريدي	٤٢/١
التبصرة والتذكرة: للعراقي	٥٤/١
تبيين الحقائق: لعثمان بن علي الزيلعي	٥٥١-٢٨٢/١
تبيين المحارم: لسنان الدين الأماصي	١٣٩/١
التتمة = تتمة الفتاوى: لبرهان الدين بن مازة صاحب المحيط	٣٧٩/١
التثبيت عند التبييت: للسيوطي	٣٩٩/٥
التجريد: للإمام القدوري	١٣٦/٢
التجريد = التجريد الركني: لأبي الفضل ركن الدين الكرمانى	٣٥١/٥ - ٣١٠/٢
تجريد السراج الوهاج: للحدادي = البحر الزاخر: لأحمد بن محمد بن إقبال	٤٧٠/٦
تجريد الصحاح الستة: للعبدري السرقسطي	٣٠٩/١
تجريد الفوائد الرقائق شرح كنز الدقائق = شرح الكنز: لابن الشلبي	٢٠٥/٥ - ٤٧٨/١
التجنيس = التجنيس والمزيد: للمرغيناني	٤٥٩/١
التحبير في علم التذكير: للقشيري	١٣٣/٣
التحرير: للنووي = شرح التنبيه: للشيرازي	١٣٣/٦
التحرير في أصول الفقه: للكمال بن الهمام	١٣/١
تحرير القواعد المنطقية = شرح متن الشمسية: لقطب الدين التحتاني	١٢٠/١
تحفة الأبرار شرح مشارق الأنوار = شرح المشارق: لأكمل الدين البابرثي	٣٩٤/٢
تحفة الأبرار في مشارف الأنوار: للصغاني	٤٦٨/٧
تحفة الأخيار على الدر المختار شرح تنوير الأبصار: لبرهان الدين الحلبي	٣٦/١
تحفة أعيان الغنى بصحة الجمعة والعيد في الفنا (رسالة) للشربلالي	٦١٥/٤

الكتاب

الجزء والصحيفة

٦٢٥/١	تحفة الأقران: للثمرتاشي
١٣٦/٣	تحفة الحريص = شرح تلخيص الجامع الكبير: لأبي الحسن الفارسي
٣٢٧-٣٢٢/١	تحفة الفقهاء: لعلاء الدين السمرقندي
٢٤٥-١٥٢-٥٧/١	تحفة المحتاج شرح منهاج الطالبين: لابن حجر الهيتمي
٢٥٣/٣	تحفة الملوك: لمحمد بن أبي بكر الرازي
١٦٣/٣	التحقيق = شرح المنتخب في أصول المذهب: لعبد العزيز بن أحمد البخاري
١٨٩/١	التحقيق الباهر شرح الأشباه والنظائر: لهبة الله البعلي
٢١٢/١	تدريب الراوي: للسيوطي
١٠١/٢	تذكرة أولي الألباب والجامع للعجب العجائب = التذكرة: للأنطاكي
٢٠٠/١	تذكرة الحفاظ: للذهبي
٤٧٣/٧	التذكرة في الفتاوى: لأبي الوجاهة المرشدي
٢٠٠/٤	ترتيب الجامع الصغير = جامع البرهاني: لبرهان الدين البخاري
٢٣١/١	الترجيح والتصحيح: لقاسم بن قطلوبغا
٣١٠/٤	الترغيب والترهيب: لزكي الدين المنذري
٧٧/١	تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد: لابن مالك
٢٠٤/٤	تسهيل المقاصد لزوار المساجد لابن عماد الأقفهي
٣٥/٤	تشنيف المسمع في شرح المجمع = شرح مجمع البحرين وملتقى النيرين: لابن شعبان
٣٤/١	التعريفات: للسيد الشريف الجرجاني
٧٨/١	تعليق الفرائد = شرح التسهيل: للدمايني
١٧٢/١	تعليم المتعلم طريق التعلم: لبرهان الدين الزرنوجي
٣٤١/١	تغيير التنقيح: لابن كمال باشا
٣١٧/٣	تفسير أسامي الرب ﷻ = تفسير البستي: لحمد بن محمد البستي
٣١٨/٣ - ٣٣/١	تفسير البيضاوي = أنوار التنزيل وأسرار التأويل: لناصر الدين البيضاوي
٤٢١/٣	تفسير الدمياطي: لأبي محمد الدمياطي

الجزء والصحيفة

الكتاب

٣٥٥/٣ تفسير السمان = البستان في تفسير القرآن: لأبي سعيد السمان
٤٢١/٣ تفسير الكازروني: لأبي البركات الكازروني
٤٩٩/٣ التفسير الكبير = مفاتيح الغيب: للفخر الرازي
٧٧/١ تفصيل عقد الفرائد بتكميل قيد الشرائد = شرح الوهبانية: لابن الشحنة
١٧٤/١ المقدمة: للكنجاني
١٣٦/٢ التقريب: للإمام القدوري
٤٩١/٤ تقريب التهذيب: للعسقلاني
٢١٢-١٦٤/١ التقريب والتيسير لمعرفة سنن البشير النذير: للنووي
٣٤٩/١ التقرير شرح أصول البزدوي: لأكمل الدين البابر تي
١٩/١ التقرير والتحجير شرح التحرير: لابن أمير حاج
٢٩٧/٥ تقويم الأدلة: لأبي زيد الدبوسي
٢٢٠/٣ التكملة: لعلي بن أحمد الرازي
٥٦٣/٤ تكملة الغاية شرح الهداية: لابن الديري
٣٧٤/١ تكملة الفرائد: للقونوي
٣١/٥ تكملة مختصر القدوري: للرازي
٣٣٨/١ التكملة والذيل والصلة: للصاغاني (الصغاني)
١٣٦/٣ تلخيص الجامع الكبير: للخلاطي
٣٦٦/٣ تلخيص الحبير في تخريج الرافعي الكبير = مختصر تخريج ابن الملقن المسمى بالبر المنير: لابن حجر العسقلاني
١٦٩/٥ تلخيص مختصر المزني = خلاصة الوسائل إلى علم المسائل: للغزالي
٣٠٧-٣٥-٣١/١ تلخيص المفتاح في المعاني والبيان: لجلال الدين لقزويني
٢٧/١ التلويح: لسعد الدين التفتازاني
١٣٣/٦ التنبيه: للشيرازي
٣٣٨/٦ التنبيه على مشكلات الهداية: لابن أبي العز
٢٥٥/٦ تنبيه الغافل والوسنان على أحكام هلال رمضان: لابن عابدين

الكتاب	الجزء والصحيفة
تنبيه من يلهو على صحة الذكر بالاسم هو: لعبد الغني النابلسي	٣١٨/٣
التنقيح = تنقيح الأصول: لصدر الشريعة	٣٤١-١٢٠/١
تنوير الأبصار: للتمرتاشي	٢٩٧/١
التهذيب شرح الجامع الصغير: لليزيدي	٨٦/٥
تهذيب الآثار: لابن جرير الطبري	٣٨٠/٣
تهذيب الأسماء واللغات: للنووي	٥٣١/٣
التهذيب لذهن اللبيب = خيرة الفتاوى: للبرتواني	٣١٣/٥
تهذيب اللغة: للأزهري	٣٣٨-٤٤/١
التوشيح: لسراج الدين الهندي	٢٢٠/١
التوضيح شرح مقدمة أبي الليث: لمصلح الدين القرمانى	٣٨٤/٣
التوضيح في حل غوامض التنقيح: لصدر الشريعة المحبوبي	١٢٠-٢٧/١
التيسير في التفسير: للنسفي	٢١٤/٧
تيسير المقاصد لعقد الفرائد شرح الوهبانية: للشرنبلالي	١٦٨/٢
الجامع: للسرخسي = شرح الجامع الصغير	٤٦/٦
جامع أحكام الصغار: للأستروشنى	٤٦٦/٢
الجامع الأصغر: لمحمد بن الوليد السمرقندي	٣١٣/٣
جامع الأصول في أحاديث الرسول: لابن الأثير الجزري	٣٠٩/١
جامع البرهاني = ترتيب الجامع الصغير: لبرهان الدين البخاري المرغيناني	٢٠٠/٤
الجامع الحسامي = شرح الجامع الصغير لحسام الدين الصدر الشهيد	٥١٠/١
جامع الرموز وحواشي البحرين: للقهستاني	٤١/١
الجامع الصغير: للإمام محمد بن الحسن الشيباني	٥٧٥-٤٢٣/١
الجامع على الجامع الصغير: للمحبوبي	٥٩/٢
جامع الفتاوى: لقرق أمير الحميدي الرومي	٥٣٥/١
جامع الفصولين: لابن قاضي سمانونة	٥٦٨/١

الكتاب

الجزء والصحيفة

٣٨٤/٣ الجامع الكبير: للإمام محمد
٣٢٩/١ الجامع الكبير: للكرخي
٩٩/٧ - ٢٠٦/٤ الجامع اللطيف في فضل مكة وأهلها وبناء البيت الشريف: لجار الله القرشي المخزومي
٧٠/١ جامع اللغة: للأدرنوي
٣٦/١ جامع المباني في شرح فقه الكيداني = شرح الكيدانية: للقهستاني
٢١٨-٢١٢/١ جامع مسانيد الإمام أبي حنيفة = شرح مسند أبي حنيفة: للخطيب الخوارزمي
٣٧٣/١ جامع المضممرات والمشكلات: للكدوري
٤٥٨-٢٩/١ الجامع الوجيز = الفتاوى البزازية: لابن البزاز الكردي
٥٨٩/٥ جامع أبي اليسر = شرح الجامع الصغير: للبزدوي
٤٤٢/٤ جداول الزلال لترتيب الفوائد بكل احتمال (رسالة): للشرنبلالي
١٦٧/١ الجرجانيات: لمحمد بن الحسن الشيباني
٦٥٣/١ جمع التفاريق: لمحمد بن أبي القاسم بن بابجوك
٤٨٨/٦ جمع المناسك عوناً للسالك وتسهيلاً للناسك: للسندي
٣٥٦/٢ جمع الوسائل = شرح الشمائل: لملا علي القاري
٤٧٠/١ جوامع الفقه = الفتاوى العتابية: لزين الدين العتابي
٥٢٥/٣ جواهر العقدين في فضل الشرفين شرف العلم الجلي والنسب العلي: للسهمودي
٦٩٩/١ جواهر الفتاوى: للكرماني
١٢١/٢ الجواهر المضية: لأبي محمد القرشي
٢٩/١ الجوهرة النيرة: لرضي الدين الحداد الزبيدي
٢٠٠/٢ حاشية أخي جلبي = ذخيرة العقبي: ليوسف بن جنيد أخي جلبي التوقاتي
١٤٦/١ حاشية الأشباه = عمدة ذوي البصائر لحل مهمات الأشباه والنظائر: لابن يري
١٢٢/٦ حاشية الأشباه = عمدة الناظر على الأشباه والنظائر: لأبي السعود
٤٣٠/٣ حاشية البدرية: لبدر الدين الشبلي
٦٧١/١ حاشية تنوير الأبصار: لابن حبيب الغزي

الكتاب

الجزء والصحيفة

- ١٢٠/١ حاشية الجرجاني على شرح الشمسية: لقطب الدين التحتاني
- ٣٦/١ حاشية الحلبي: لبرهان الدين الحلبي
- ٣٥/١ حاشية الخطائي على مختصر المعاني: للتفتازاني
- ٢٨٤/١ حاشية دلائل الأسرار على الدر المختار: للفتال
- ٢٣٠/١ حاشية أبي السعود = فتح المعين: لأبي السعود
- ٤٥/٥ حاشية السيوطي على سنن أبي داود = مرقاة السعود إلى سنن أبي داود
- ٥٦١/٢ حاشية الشبراملسي: لأبي الضياء الشبراملسي
- ٣٠/١ حاشية الطحطاوي: لأحمد بن إسماعيل الطحطاوي
- ٤٧٩/٧ حاشية على إيضاح النووي: لابن حجر
- ٦١٩/٣ حاشية على الأشباه والنظائر: للتمرتاشي
- ٣١٨/٣ حاشية على البيضاوي: لعصام الدين الإسفراييني
- ٣٥٢/١ حاشية على الدر المختار شرح تنوير الأبصار: للرحمتي
- ٢١١/٣ حاشية على الدرر والغرر = العزيمة: لعزمي زاده
- ١١٨/١ حاشية على المطول: للسيد الشريف التفتازاني
- ١١٨/١ حاشية على المطول: لملا حسن حلبي
- ١٧٨/١ حاشية على المواهب: لنور الدين الشبراملسي
- ٥٩٧/٤ حاشية على تبين الحقائق: للشلبي
- ٣٨٤/١ حاشية على صحيح البخاري: للفارضي
- ٣٨٠/١ حاشية العلامة نوح = نتائج النظر في حواشي الدرر: لنوح أفندي
- ٢٤٥/١ حاشية ابن القاسم على تحفة المحتاج: لابن القاسم العبادي
- ٤٤٩/٣ حاشية الكشاف: لعلاء الدين بهلواني
- ٥٦٩/١ حاشية لوائح الأنوار على منح الغفار: للعلمي الفاروقي
- ٦٦٥/١ حاشية المجمع: لقاسم بن قطلوبغا
- ٢٨٣/٣ حاشية المدني = نخبة الأفكار على الدر المختار: لقاضي زاده

الجزء والصحيفة

الكتاب

- ٤٠٢/٢ حاشية الواني = نقد الدرر: للمولى الواني (وان قولي)
- ٣٩٠/٤ الحاوي: للحصيري
- ٣٦/٣ الحاوي: لأبي الرجاء الزاهدي
- ١٣٠/١ الحاوي الصغير: البهجة الوردية: للقزويني
- ٢٢٠/١ الحاوي القدسي: للقابسي الغزنوي
- ٢٢٣/١ الحجة على تارك المحجة: لأبي الفتح المقدسي
- ٤٣٧/٢ الحديقة الندية شرح الطريقة المحمدية: للشيخ عبد الغني النابلسي
- ٥٩٦/٢ حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة: للجلال السيوطي
- ٤٨٨/١ الحقائق = حقائق المنظومة: للإفشنجي
- ٤٣/١ حلبة المجلي وبغية المهتدي: لآين أمير حاج
- ٣٧٥/٣ حلبة الأبرار وشعار الأخيار في تلخيص الدعوات والأذكار = الأذكار: للنووي
- ١٨٠/١ حلبة الأولياء وطبقات الأصفياء: لأبي نعيم الأصبهاني
- ٤٧/١ حواشي التلويح: لحسن جليبي
- ٨٠/١ حواشي الجامي: للمولى عصام الدين الأسفرايني
- ٥٥/٢ الحواشي السعدية = حواشي سعدي أفندي على العناية
- ٥٩٠/٢ حواشي ظهير الدين: لظهير الدين المرغيناني
- ٣٧٤/١ حواشي على الهداية = الخبازية: لجلال الدين الخبازي
- ٤١/١ حواشي الكشف: لسعد الدين التفتازاني
- ٢٤/٢ حواشي الكنز = شرح التمرتاشي على كنز الدقائق
- ٢٣/١ حواشي مطالع الأنظار: للسيد الشريف الجرجاني
- ٦٧٤/١ حواشي المولى عصام الدين الأسفرايني على الهداية للمرغيناني
- ٣٧٤/١ الخبازية = حواشي على الهداية: لجلال الدين الخبازي
- ٢٩٧/١ خزائن الأسرار وبدائع الأفكار للحصكفي على تنوير الأبصار للتمرتاشي
- ٣٠/٤ الخزانة: للسروجي

الكتاب

الجزء والصحيفة

٤٣٦/١ خزانة الأكمل: للجرجاني
٢٤٣/١ خزانة الروايات: للقاضي جكن الهندي
٦٢٩/١ خزانة الفتاوى: لأحمد بن محمد بن أبي بكر
٢٩٢/٤ - ٤٤١/١ خزانة الفقه: السمرقندية لأبي الليث السمرقندي
١١٣/٦ خزانة المفتين: للسَّمْنَقَانِي
٤٧٤/٢ الخلاصة = مختصر النوادر: لليزدي
٥٠/١ خلاصة الأثر في تراجم أعيان القرن الحادي عشر = تاريخ المحيي
٢٦٧/١ خلاصة الفتاوى: لافتخار الدين البخاري
٣٩٥/٣ خلاصة الكافية = الألفية: لابن مالث
٤٩١/٦ خلاصة الناسك على لباب الناسك = مختصر عباب المسالك: للقاضي محمد عيد
٣٠٣/١ خلاصة النهاية في فوائد الهداية: لابن السراج القونوي
١٦٩/٥ خلاصة الوسائل إلى علم المسائل = تلخيص مختصر المزني: للغزالي
١٦٥/١ الخيرات الحسان: لابن حجر الهيتمي
٣١٣/٥ خيرة الفتاوى = التهذيب لذهن اللبيب: للبرتواني
٢٢٣/٧ - ٤٧٥/٦ داعي منار البيان الجامع للنسكين بالقران: لابن أمير حاج الحلبي
١٧٤/٣ در الكنوز للعبد الراجي أن يفوز: للشرنبلالي
٢٨٤-٣٠/١ الدر المختار: للبحصكفي
٢٧٠/١ الدر المنتقى = شرح المنتقى: للشيخ إبراهيم الحلبي
٦٣٢/٤ در المهدي وذخر المقتدي = المنظومة الهاملية للهاملي
٥٨٠/٢ الدر النضيد من مجموعة الحفيد: للحفيد الهروي التفتازاني
٤٨٢/٦ الدراية شرح الهداية = معراج الدراية: لقوام الدين الكاكي
١٨٨/١ درة الغواص في أوهام الخواص: للحريزي البصري
٦٨/٦ الدرة اليتيمة في الغنيمة: للشرنبلالي
٣٢٩/١ الدرر = درر الحكام شرح غرر الأحكام: لملا خسرو

الجزء والصحيفة

الكتاب

٥٧٣-٣٨١/١	درر البحار: للقونوي الرومي
٣٢٩-٢٢٨/١	درر الحكام شرح غرر الأحكام = الدرر: لملا خسرو
٢١١/٣	الدرر والغرر: لملا خسرو
٣١٨/٣	دلائل الخيرات: لمحمد بن سليمان الجزولي
٣٠٤/٧	ديوان العرب وميدان الأدب: لابن الدهان
٧٠/١	ديوان ابن الفارض
٣٠٧/١	ديوان كثير عزة
٣٧٥/١	الذخائر الأشرفية في الألغاز الحنفية: لابن الشحنة
٢٥٣/٢	ذخر المتأملين والنساء في تعريف الأطنهار والدناء: للبركزي
٤٩٩/٦ ٤٠٩/٢ - ١٥٦/١	الذخيرة = الذخيرة البرهانية = ذخيرة الفتاوى: لبرهان الدين محمود بن أحمد البخاري
٢٠٠/٢	ذخيرة العقبي = حاشية أخي جلبي على شرح الوقاية لصدر الشريعة
٤٦٩/٧	الذخيرة الكثيرة في رجاء مغفرة الكبيرة: لملا علي القاري
٨٩/١	رحلة إلى الديار الرومية: لبدر الدين الغزي
٤٧٨/٧	رد ابن تيمية: للسبكي
٣٠٥/٤	ردع الراغب عن صلاة الرغائب: لابن غانم
٢٢٣/١	الرسالة الأشعرية: للبيهقي خسرو جردى
٨٠/١	الرسالة القشيرية: لأبي القاسم القشيري
٥٣/١	رسم المعمور من البلاد: لأبي بكر الخوارزمي
٤٠٦/٧	رفع الضرورة عن حج الضرورة: للنايلسي
٧/٥	الرقائق: لابن الخراط الأزدي
١٦٧/١	الرقائق: لمحمد بن الحسن الشيباني
٧٩/٢	رمز الحقائق = شرح العيني على الكنز: لبدر الدين العيني
١٩١/٥	الروح: لابن القيم
٦١٧/٢	الروضة: للناطفي

الكتاب	الجزء والصحيفة
روضة الطالبين = مختصر فتح العزيز: للنووي	٤٦٥/٢
روضة العلماء: للزندويستي	٥٨٠/٢
ريحانة الألبا وزهرة الحياة الدنيا: لشهاب الدين الخفاجي	١٥٣/١
زاد الفقهاء: للإسبيحاني	٦٧/٢
زاد الفقير: لابن الهمام	١٩/٣ - ٣٣٥/١
زاد المعاد في هدي خير العباد: لابن قيم الجوزية	١٤٤/٥
الزواجر عن اقتراف الكبائر: لابن حجر الهيتمي	٥٨٣/٥
الزيادات: لمحمد بن الحسن الشيباني	٣٩٥/٥
سبل الهدى والرشاد في سيرة خير العباد = سيرة الشامي: لشمس الدين الشامي	٣٩٦/٥
السر الصفي في مناقب سيدي محمد الحنفي: لنور الدين البتنوني	١٩٦/١
السر المودوع في ترتيب المجموع: لسبط المارديني	٥٤٣/٥
سراج الظلام وبدر التمام = شرح النظم الهاملي: للحدادي	٦٣٢/٤
السراج الوهاج الموضح لكل طالب محتاج: لرضي الدين الحداد الزبيدي	٢٨٧ - ٢٨٦ - ٢٩/١
سكب الأنهر: شرح فرائض ملتقى الأبحر: لعلاء الدين الطرابلسي	٢٣٠/٥
السلم المنورق - أو المرونق: للأخضري المغربي	٢٧٨/١
السمرقندية: خزانة الفقه: لأبي الليث السمرقندي	٢٩٢/٤
السهم المصيب في الرد على الخطيب: لشرف الدين الأيوبي	١٨٠/١
السيرة الحلبيّة = إنسان العيون في سيرة الأمين المأمون: لعلي بن إبراهيم الحلبي	٢٤١/٣
سيرة الشامي = سبل الهدى والرشاد في سيرة خير العباد: لشمس الدين الشامي	٣٩٦/٥
الشامل: لليهقي	٢٩٧/١
الشامل: للغزنوي	٢٩٧/١
شرح الأربعين = فتح المبين: لابن حجر الهيتمي	٢٦١/١
شرح الإصلاح = الإيضاح: لابن كمال باشا	٣٩٩/٢
شرح أصول البزدوي = التقرير: لأكمل الدين البابرتي	٣٤٩/١

الجزء والصحيفة

الكتاب

٣٩٥/٣	شرح الألفية = شرح خلاصة الكافية = المقاصد الشافية: لأبي إسحاق الشاطبي
١٠٥/١	شرح ألفية العراقي = فتح الباقي: للسنيكي
٢٧٠/٣ - ٦١/١	شرح ألفية ابن مالك: لعلي بن أحمد الأشموني
٣٥٤/١	شرح البرجندي على النقاية مختصر الوقاية
١٥٧/١	شرح البهجة = النهجة المرضية: لأبي زرعة ابن العراقي
٣١٠/٢	شرح التجريد الركني = المفيد والمزيد: للكردي
١٩/١	شرح التحرير = التقرير والتحجير: لابن أمير حاج
٥٤٣/٥	شرح الترتيب = فتح القريب المجيب: للشنشوري
٧٨/١	شرح التسهيل = تعليق الفرائد: للدمايني
٤٠٢/١	شرح التصريف: للسعد التفتازاني
٣٤١/١	شرح تغيير التنقيح: لابن كمال باشا
٢٠٥/٤	شرح تقريب الأسانيد: لولي الدين العراقي
٢٢٠/٣	شرح التكملة: = جمع ما شذ من مسائل القدوري: لعلي بن أحمد الرازي
١٣٦/٣	شرح تلخيص الجامع الكبير = تحفة الحريص: لأبي الحسن الفارسي
٢٤/٢	شرح التمرتاشي على كنز الدقائق: حواشي الكنز: للتمرتاشي
١٣٣/٦	شرح التنبيه: للشيرازي = التحرير: للنروي
٥٧٥/١	شرح الجامع = شرح الجامع الصغير: للبزدوي
٤٢٣/١	شرح الجامع = شرح الجامع الصغير: لقاضيخان
٤٥٠/٣	شرح الجامع الصغير: للإسبيجاني
٥١٦/١	شرح الجامع الصغير: للتمرتاشي
٨٦/٥	شرح الجامع الصغير = التهذيب: لليزيدي
٥٨٩/٥	شرح الجامع الصغير = جامع أبي اليسر: للبزدوي
٤٦/٦	شرح الجامع الصغير = الجامع: للسرخسي
٤٤١/٣	شرح الجامع الصغير: لأبي سعيد الكشاني

الكتاب

الجزء والصحيفة

- ٦٥٣/١ شرح الجامع الصغير: لصدر القضاة الإمام العالم
- ٣٢٧/٥ شرح الجامع الصغير: لأبي الليث السمرقندي
- ٤٧٠/٥ شرح الجامع الكبير: للإسيحاجي
- ٥٣٣/٤ شرح الجامع الكبير: لشمس الأئمة الحلواني
- ٤٤/١ شرح الجزرية = المنح الفكرية: لملا علي القاري
- ٢١٠/٥ شرح الجصاص على مختصر الكرخي
- ١٨٧/٥ شرح جوهرة التوحيد = إتحاف المريد: لعبد السلام اللقاني
- ١٦٩/٢ شرح الحموي على الكنز = كشف الرمز عن خبايا الكنز: لأبي العباس الحموي
- ٣٩٥/٣ شرح خلاصة الكافية = المقاصد الشافية = شرح الألفية: لأبي إسحاق الشاطبي
- ٣٨١/١ شرح درر البحار = غرر الأذكار: لشمس الدين البخاري
- ٣١٨/٣ شرح الدلائل = مطالع المسرات بجلاء دلائل الخيرات: لأبي عيسى الفاسي
- ٤٨/١ شرح الرضي على الكافية: لرضي الدين الإستراباذي
- ٣٣٥/١ شرح زاد الفقير = إعانة الحقير: للتمرتاشي
- ٣٨٨/١ شرح الزاهدي على مختصر القدوري
- ١٩٧/١ شرح الزرقاني على المواهب اللدنية
- ٣٩٥/٥ شرح الزيادات
- ٢٣٠/٥ شرح السراجية: للسيد الشريف الجرجاني
- ٢٣١/٥ شرح السراجية = ضوء السراج: للكلاباذي
- ٤٠٣/٥ شرح سنن الترمذي = عارضة الأحوذى: لابن العربي الإشبيلي
- ١٦٨/١ شرح السير الكبير: لشمس الأئمة السرخسي
- ٤٤٩/٣ شرح الشاطبية = كنز المعاني: لابن السراج
- ١١٢/١ شرح شرعة الإسلام = مفاتيح الجنان ومصابيح الجنان: للبروسوي
- ٤٧٨/١ شرح ملا علي القاري على الشفا بتعريف حقوق المصطفى للقاضي عياض
- ٢٨٥/٤ شرح الشمائل = أشرف الوسائل إلى فهم الشمائل: لابن حجر المكي

الكتاب

الجزء والصحيفة

٣٥٦/٢	شرح الشمائل = جمع الوسائل: لملا علي القاري
٣٥٦/٢	شرح صحيح البخاري = عمدة القاري: للعيني
٤٦٠/٢	شرح صحيح الترمذي: للحافظ زين الدين العراقي
٢٧٢/١	شرح صحيح مسلم = إكمال إكمال المعلم: للأبي الوشتاني
٤٤/١	شرح صحيح مسلم = المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج: للنووي
٤٥٠/٣	شرح الطحاوي = شرح مختصر الطحاوي: للإسبيجاني
٤٣٧/٢	شرح الطريقة المحمدية = الحديقة الندية: للشيخ عبد الغني النابلسي
٣٧٢/٥	شرح الطيبة: للنويري
٦٣٠/١	شرح العباب المحيط بمعظم نصوص الشافعي والأصحاب = الإيعاب: لابن حجر الهيتمي
٢٨٩/٢	شرح العقائد النسفية: لمسعود بن عمر التفتازاني
٣٨٥/٣	شرح العقيدة الوسطى: لأبي عبد الله السنوسي
٥٣١/٥	شرح على العقائد النسفية: لابن الغرس
٢٣٠/١	شرح على كنز الدقائق: لمنلا مسكين
٣٧١/١	شرح على مختصر الطحاوي: للأقطع البغدادي
٣٧١/١	شرح على مختصر القدوري: للأقطع البغدادي
٣٥٦/١	شرح على الهداية: لابن كمال باشا
٢٩٦/٣	شرح عمدة المصلي
٤٨٧/٣	شرح عمدة النسفي = الاعتماد: لعبد الله بن أحمد النسفي
٧٩/٢	شرح العيني = رمز الحقائق: لبدر الدين العيني
٣٨٤/٣	شرح فخر الإسلام البزدوي على الجامع الكبير
٢٣٠/٥	شرح فرائض ملتقى الأبحر = سكب الأنهر: لعلاء الدين الطرابلسي
٢٩٠/١	شرح القدوري = المهم الضروري: للآمدي
٢١٠/٥ ٣٣٤/٣ - ٣٥٧/١	شرح القدوري على مختصر الكرخي
٣٨/١	الشرح الكبير = فتح العزيز: للرافعي القزويني الشافعي

الجزء والصحيفة

الكتاب

٢٢/٣	شرح الكرخي على الجامع الصغير
١٠١/٣	شرح الكشف = حاشية الكشف: لسعد الدين التفتازاني
٢٠٥/٥ - ٤٧٨/١	شرح الكنز = تجريد الفوائد الرقائق شرح كنز الدقائق: لابن الشليبي
٣٦/١	شرح الكيدانية = جامع المباني في شرح فقه الكيداني: للقهستاني
	شرح لباب المناسك وعباب المسالك = شرح الباب = المسلك المتقسط في المنسك
٥٣٢/٢	المتوسط: لملا علي القاري
١١٦/٢	شرح المبسوط = مبسوط البكري: لخواهر زاده
١٢٠/١	شرح متن الشمسية = تحرير القواعد المنطقية: للتحفاني
٣٥/٤	شرح المجمع = تشنيف المسمع في شرح المجمع: لابن شعبان
٢٣٦/١	شرح المجمع = المستجمع: لبدر الدين العيني
٣٣٢/١	شرح المجمع: لابن ملك
٢٦٨/٢	شرح مجمع البحرين وملتقى النيرين = المنبع: لأبي العباس شهاب الدين العيتابي
٧٧/٣	شرح المختار = فيض الغفار: للسَّمْدِيسِي
٢٦٤/١	شرح مختصر القدوري: للصباغي
٢١٢/١	شرح مسند أبي حنيفة = جامع مسانيد الإمام أبي حنيفة: للخطيب الخوارزمي
٣٩٤/٢	شرح المشارق = تحفة الأبرار شرح مشارق الأنوار: لأكمل الدين البابرتي
٥٦٥/١	شرح مشارق الأنوار = مبارك الأزهار: لابن ملك
٣٥٦/٢	شرح مشكاة المصابيح = مرقاة المفاتيح لمشكاة المصابيح: لملا علي القاري
٤٥٤/٢	شرح مشكل الآثار: لأبي جعفر الطحاوي
٢٨٥/٤	شرح مشكلات الموطأ: للملا علي القاري
١٤٦/١	شرح مصابيح السنة: للزعفراني
٤٦٩/٧	شرح مصابيح السنة: الكاشف عن حقائق السنن: للطبري
٦١٦/٢	شرح معاني الآثار = مجمع الآثار: لأبي جعفر الطحاوي
٤١٩/٥	شرح المغني: للهندي

الكتاب

الجزء والصحيفة

٣١/١ شرح المفتاح: لسعد الدين التفتازاني
١١٩/١ شرح المفتاح = المصباح: للسيد الشريف الجرجاني
٤٨٥/٣ شرح المقاصد: للتفتازاني
٣٨٤/٣ شرح مقدمة أبي الليث = التوضيح: لمصلح الدين القرماني
٣٦١/٣ شرح المنتقى: لشمس الدين البهنسي
٢٧٠/١ شرح المنتقى = الدر المنتقى: للحصكفي
٣٧/٣ شرح ملتقى الأبحر = مجمع الأنهر: لشيخ زاده
٤٢٠/٦ شرح المنار: لابن ملك
١٢/٧ شرح المناسك: للعمري
١٦٣/٣ شرح المنتخب في أصول المذهب = التحقيق: لعبد العزيز بن أحمد البخاري
٤٤٤/١ شرح المنتهى = شرح منتهى الإرادات: للبهوتي
٤٦٩/٦ شرح المنسك = إجابة السائلين: لعبد الله العفيف
٣٩٤/٦ شرح منظومة التبانى: لجلال الدين الرومي
٢٩٦/٣ شرح المنظومة النسفية = مختصر المستصفى = المصفى: لأبي البركات النسفي
٢٣٣/١ شرح النية = غنية المتملي: للشيخ إبراهيم الحلبي
٣٧٦/١ شرح النية الصغير = شرح نية المصلي وغنية المبتدي: للشيخ إبراهيم الحلبي
١٠٨/٢ - ٣٢١/١ شرح نظم الكثر = أوضح رمز على نظم الكثر: لابن غانم العبادي المقدسي
٦٣٢/٤ شرح النظم الهاملي = سراج الظلام وبدر التمام: للحدادي
٣٤١/٢ شرح النقاية: للباقاني
٢٣٤/٤ شرح النقاية = كمال الدراية: للشمني
٧/٥ شرح الهداية: للدهلوي
٣٦١/١ شرح الهداية = البناية: لبدر الدين العيني
٥٦٣/٤ شرح الهداية = تكملة الغاية: لابن الديري
٥٣/٢ شرح الهداية = الغاية: للسروجي

الكتاب	الجزء والصحيفة
شرح الهداية = معراج الدراية = المعراج = الدراية: لقوام الدين الكاكي	٤٨٤/٦
شرح هدية ابن العماد = نهاية المراد: للشيخ عبد الغني النابلسي	١٥٧/١
شرح الوجيز	٣٠٨/٣
شرح الوقاية = شرح وقاية الرواية في مسائل الهداية: لصدر الشريعة المحبوبي الأصغر	٤٦٧/١
شرح الوهبانية = تفصيل عقد الفرائد بتكميل قيد الشرائد: لابن الشحنة	٧٧/١
شرح الوهبانية = تيسير المقاصد لعقد الفرائد: للشرنبلالي	١٦٨/٢
شرعة الإسلام: لركن الإسلام إمام زاده البخاري	١١٢/١
الشرنبلالية = حاشية الشرنبلالي على الدرر والغرر	٣٢١/١
الشفاء بتعريف حقوق المصطفى = الشفا: للقاضي عياض	٤٧٨/١
شفاء الغرام بأخبار البلد الحرام: للسيد الفاسي	١٥٣/٧
الشقائق النعمانية: لطاش كبري زاده	٨٩/١
الشمائل النبوية والخصائل المصطفوية: لأبي عيسى الترمذي	٣٥٦/٢
شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم: لنشوان الحميري	١٢٢/١
الصحاح في اللغة والعلوم: للجوهري	١٠٦/١
صلوات الجوائز في صلاة الجنائز: لمنلا علي القاري	٢٦٦/٥
ضوء السراج = شرح السراجية: للكلاباذي	٢٣١/٥
الضوء اللامع في أعيان القرن التاسع: للسخاوي	٨٧/١
ضوء المعالي شرح بدء الأمالي: لمنلا علي القاري	١٨٨/٥
ضياء الحلوم (مختصر شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم) : لمحمد بن نشوان الحميري	١٢٢/١
الضياء المعنوي في شرح مقدمة الغزنوي: لابن الضياء القرشي	١٧٤/١
الطبقات السنية في تراجم الحنفية: للتميمي	٨٦/١
الطريقة في الخلاف والجدل: للجاجرؤمي	١٨٤/٦
الطريقة المحمدية: للبركوي	٥٣١/٣ - ٤٣٧/٢
طُلبة الطَّلَبَة: لأبي حفص النسفي	٣٧٠/٢

الجزء والصحيفة

الكتاب

٣٧٠/٢	طلبة الطلبة: لركن الأئمة الصباغي
٢٣/١	طوالع الأنوار: لناصر الدين البيضاوي
٣٧٢/٥	طيبة النشر في القراءات العشر: لابن الجزري
٤٠٣/٥ ٥٤٧/٢ - ٢٦٢/١	عارضضة الأحوذى شرح صحيح الترمذي: لابن العربي الإشبيلي
٣٢٥/٢	العباب الزاخر: لأبي الفضل الصَّغاني أو الصَّغاني
٦٣٠/١	العباب المحيط بمعظم نصوص الشافعي والأصحاب: لابن المذحجي المرادي
١١٠/٣	عدة الفتاوى والمفتين
١٠/٧	عدة الناسك في عدة من الناسك: للمرغيناني صاحب الهداية
٢١١/٣	العزيمة: حاشية على الدرر والغرر: لعزمي زاده
٤٠٢/١	العزي في التصريف: لعز الدين الزنجاني
٢٨٩/٢	العقائد النسفية: لأبي حفص النسفي
٥١٦/١	عقد القلائد في حل قيد الشرائد: لابن وهبان
٢٠٨/١	عقد اللآلي بشرح منفردة الغزالي: للشيخ إسماعيل العجلوني الجراحي
٢٠٧-١٧٨/١	عقود الجمان في مناقب أبي حنيفة النعمان: للعلامة محمد بن يوسف الشامي
١٧٥/١	عقود المرجان في مناقب أبي حنيفة النعمان: للطحاوي
٣٨٥/٣	العقيدة الوسطى: لأبي عبد الله السنوسي
١٤٦/١	عمدة فوي البصائر لحل مهمات الأشباه والنظائر = حاشية الأشباه: لابن بيري
٤٨٧/٣	عمدة العقائد: لعبد الله بن أحمد النسفي
٣٥٦/٢	عمدة القاري شرح صحيح البخاري: للعيني
١٤٩/١	عمدة المريد لجوهره التوحيد: لإبراهيم اللقاني
٢٢٩/٣ - ٣٦/١	عمدة المصلي = مقدمة الصلاة = الكيدانية: للطف الله الفاضل الكيداني
٦٢٧/١	عمدة المفتي والمستفتي: للصدر الشهيد عمر بن عبد العزيز بن عمر بن مازة
١٢٢/٦	عمدة الناظر على الأشباه والنظائر = حاشية الأشباه: لأبي السعود
٢٧٣/١	العناية شرح الهداية: للبايرتي

الكتاب	الجزء والصحيفة
العون: لأبي القاسم المروزي	٤١١/٣
عيون المذاهب الكاملي: لمحمد السنجاري الكاكي	٥٤٩/١
عيون المسائل: لأبي الليث للسمرقندي	١٦٣/٢ - ٥٧٥/١
عيون المسائل المهمة = الفتاوى = المسائل المنشورة: للنووي	٤٦٥/٢
الغاية شرح الهداية: للسروجي	٥٣/٢
الغاية شرح الهداية: لقوام الدين الكاكي	٤٨٢/٦
غاية البيان ونادرة الأقران: لقوام الدين الإيتقاني	٢٢٨/١
غرائب القرآن ورجائب الفرقان: للحسن بن محمد النيسابوري	٤٢٠/٣
غرائب المسائل: لأحمد بن محمد بن أبي بكر	٣٨٦/٣
الغرر = غرر الأحكام: لمنلا خسرو	٣٢٩-٢٢٨/١
غرر الأذكار شرح درر البحار: لشمس الدين البخاري	٣٨١/١
الغرر البهية شرح منظومة البهجة الوردية: لشيخ الإسلام زكريا الأنصاري	١٣٠/١
غريب الرواية: لمحمد بن عبد الله الهندواني البلخي	١١/٣
الغزنوية = المقدمة الغزنوية: لجمال الدين الغزنوي	١٧٤/١
غمز عيون البصائر: لأبي العباس شهاب الدين الحموي على الأشباه والنظائر	٣٩/١
غنية الفقهاء: للسجستاني	١٩٥/١
غنية المتمللي شرح المنية: للشيخ إبراهيم الحلبي	٢٣٣/١
الفائق في غريب الحديث: للزمخشري	١١٧/١
الفتاوى: لأبي بكر محمد بن الفضل	٣٨٠/٢
الفتاوى: لأبي الليث السمرقندي	٤٣٠/١
الفتاوى = المسائل المنشورة = عيون المسائل المهمة: للنووي	٤٦٥/٢
الفتاوى البزازية = الجامع الوجيز: لابن البزاز الكردي	٤٥٨-٢٩/١
الفتاوى التاترخانية: لعالم بن العلاء الأندريتي الهندي	٢٢٢/١
فتاوى التمرتاشي	١٦٠/٣

الجزء والصحيفة

الكتاب

١٤٥/١ الفتاوى الحديثة: لابن حجر الهيتمي
١٤٨/١ الفتاوى الخانية: لفخر الدين قاضينخان
٣٦١/٢ فتاوى الديناري: لأبي نصر الديناري
٢٣٦/٦ فتاوى الرملي: للشهاب الرملي
٢٣٠/١ الفتاوى الزينية: لزين بن نجيم
٢٣٠/١ الفتاوى السراجية: لسراج الدين الأوشي
١٥٠/٣ فتاوى سمرقند: لمحمد بن الوليد السمرقندي
١٩٦/٢ فتاوى الشاذي: لشاذان بن إبراهيم البصري
٤٦٨/١ فتاوى ابن الشلبي
٢٩٧/١ الفتاوى الصوفية في الطريقة البهائية: للماجوي
٦١٥/١ الفتاوى الصيرفية: لآهو البخاري الصيرفي
٢٣٠/١ فتاوى الطوري = الفواكه الطورية في الحوادث المصرية: للطوري القادري
٣٢٧-٢٦٧/١ الفتاوى الظهيرية: لظهير الدين البخاري
٤١٥/١ الفتاوى العالمية = الفتاوى الهندية: جماعة من علماء الهند
٤٧٠/١ الفتاوى العتابة = جوامع الفقه: لزين الدين العتابي
٥٣٦/٣ الفتاوى العفيفية: للكارزوني
٣٤/٢ فتاوى العلامة قاسم = الفتاوى القاسمية: لقاسم بن قطلوبغا
٢٣٩/٣ فتاوى الغزي: لمحمد بن محمد الغزي
١٤/٢ الفتاوى الغياثية: لداود بن يوسف الخطيب البغدادي
٦٠٩/١ فتاوى قارئ الهداية: لسراج الدين قارئ الهداية
٣٤/٢ الفتاوى القاسمية = فتاوى العلامة قاسم: لقاسم بن قطلوبغا
٨٨/٧ فتاوى الكارزوني
١٦١/١ الفتاوى الكبرى الفقهية: لابن حجر الهيتمي
٤٣٤/٣ فتاوى الكرمانى: لأبي الفضل الكرمانى

الكتاب	الجزء والصحيفة
الفتاوى المنصورية: لمنصور بن محمد المنصوري	٥٣٦/١
الفتاوى النسفية: لعمر بن محمد النسفي	١١٦/٣
الفتاوى الهندية: الفتاوى العالمكيرية: جماعة من علماء الهند	٤١٥/١
الفتاوى الولوالجية: لظهير الدين الولوالجي	٢١٩/١
فتح باب العناية: لملا علي القاري	٤١٦/٢
فتح الباقي شرح ألفية العراقي: للسنيكي	١٠٥/١
فتح الجليل على عبده الدليل في بيان ما ورد في استخلاف الخطيب: لنوح أفندي	٨/٥
فتح العزيز على الوجيز = الشرح الكبير: للرافعي القزويني الشافعي	٤٦٥/٢ - ٣٨/١
فتح الغفار شرح المنار: لابن نجيم	٣١٣/١
فتح القريب المجيب = شرح الترتيب: للشنشوري	٥٤٣/٥
فتح المبين شرح الأربعين: لابن حجر الهيتمي	٢٦١/١
الفتح المدبر للعاجز المقصر: لشمس الدين السمديسي	٥٠١/١
فتح مسالك الرمز في شرح مناسك الكنز: للمرشدي	٩/٧
فتح المعين = حاشية أبي السعود على ملا مسكين على الكنز	٢٣٠/١
الفتوحات الإلهية في نفع أرواح الذوات الإنسانية: للقاضي زكريا الأنصاري	١٩٩/١
الفتوحات المكية في معرفة أسرار المالكية والملكية: للشيخ محيي الدين بن عربي	٦٢٤/٢
الفرائض السراجية: لسراج الدين السجاوندي	٢٣٠/٥
فردوس الأخبار بمأثور الخطاب المخرج على كتاب الشهاب: للدليمي	٦٢٧/٢
فصوص الحكم: للشيخ محيي الدين بن عربي	١٥٨/١
فضائل شهر رمضان: لنجم الدين الزاهدي	٣٧٠/٤
الفلك المشحون في أحوال ابن طولون: لابن طولون	٣٠٩/٤
الفهرست: للنديم	١٩٤/١
الفوائد: للفشيد يرجي	٥٧٠/٣
الفوائد التاجية = التاجية	٢٣٧/٥

الكتاب

الجزء والصحيفة

٣١٨/٣ الفوائد الحميدية: حميد الدين الرامشي
٨٠/١ الفوائد الضيائية: لنور الدين الجامي
٣١٠/٧ الفوائد الظهيرية: لظهير الدين البخاري
٣٨١/٥ الفوائد والصلوات والعوائد: للشرجي
٢٣٠/١ الفواكه الطورية في الحوادث المصرية = فتاوى الطوري: للطوري القادري
٧٧/٣ فيض الغفار = شرح المختار: للسّمديسي
٣٩٨/١ فيض القدير: للمناوي
٣٥/١ القاموس المحيط: للفيروزآبادي
٢٦٣/٦ القانون: لابن سينا
١٠١/٧ القرى لقاصد أم القرى: للطبري
٥٤٠/٢ - ١٩٥/١ القنية = قنية المنية لتتميم الغنية: لنجم الدين الزاهدي
٢٨١/٤ - ٣٩٦/٣ قوت القلوب في معاملة المحبوب ووصف طريق المريد إلى مقام التوحيد: لأبي طالب المكي
٢٣٤/١ القول الأزهر فيما يفتى به بقول الإمام زفر: للبيري
٥٩٦/٢ القول البديع في الصلاة على الحبيب الشفيع: للسخاوي
٢٣٩/٣ القول البليغ في حكم التبليغ: لأحمد الحموي
٥٢٥/٢ القول الحسن في جواب القول لمن: القول لمن: لتوعي زاده
٨١-٧٧/١ قيد الشرائد ونظم الفرائد = المنظومة الوهبانية: لابن وهبان
٤٦٩/٧ الكاشف عن حقائق السنن = شرح مصابيح السنة: للطبيبي
٣٤١/١ الكافي: لحافظ الدين النسفي
٥٥/١ الكافي في النحو: لابن الأنباري
٨٠-٤٨/١ الكافية: لابن الحاجب
١١٣/١ الكامل: للمبرد
٥٦٧/٢ الكبريت الأحمر في بيان علوم الشيخ الأكبر: لعبد الوهاب الشعراني
٢٨٠/٣ الكتاب: لسيويه

الكتاب

الجزء والصحيفة

٣٥٩/٤	كتاب التراويح: لحسام الدين الصدر الشهيد.....
٤١-٢٢/١	الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل: للزمخشري
٤٢٩/٤	كشف الأسرار: لحافظ الدين النسفي.....
٩٤/١	كشف الأسرار: لعبد العزيز البخاري
	كشف الخفاء ومزيل الإلباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس: للشيخ
٢٢٤/١	إسماعيل العجلوني الجراحي
١٦٩/٢	كشف الرمز عن خبايا الكنز = شرح الحموي على الكنز: لأبي العباس الحموي
٧٠/١	كشف السر الغامض شرح ديوان ابن الفارض: للشيخ عبد الغني النابلسي
٤٩٧/٦	الكشف على كشاف الزمخشري: للقزويني
٢٠/٣	كشف القناع عن الوجد والسماع: لأحمد بن عمر القرطبي
٣٤٥/١	الكشف الكبير = كشف الأسرار: لعبد العزيز البخاري
٥٩٨/٢	كشف المنار
٣٩١/١	الكفاية شرح الهداية: لجلال الدين الكرلاني
٦٠/١	كفاية الشعبي
١١٧/٦	كفاية الفقهاء = مختصر شرح القدوري: للبيهقي
٣٩٨/٧	الكفاية في مسائل الخلاف: للعبدري
٢٣٤/٤	كمال الدراية شرح النقاية: للشمني
٣١٩-١٢٢-٧٢/١	كنز الدقائق: لحافظ الدين النسفي
٣٩٤/٣	كنز الراغبين العفاة في الرمز إلى المولد المحمدي والوفاء: لأبي إسحاق الناجي
٦٢٧/٢	كنز العباد: لعلي بن أحمد الغوري
٤٤٩/٣	كنز المعاني: شرح الشاطبية: لابن السراج
٣٣٤/٣ - ٩٤/١	كنز الوصول إلى معرفة الأصول = أصول البزدوي: لفخر الإسلام البزدوي
٣٧٦/١	الكواكب الدراري شرح صحيح البخاري: للكرماني
٦٦/١	الكواكب السائرة بأعيان المئة العاشرة: للغزي

الكتاب

الجزء والصحيفة

٢٦٢/١	الكوكب المنير: لشمس الدين العلقمي
٣٦/١	الكيدانية = عمدة المصلي: للفاضل الكيداني
١٦٧/١	الكيمانيات: لمحمد بن الحسن الشيباني
٣٥/١	اللامع المعلم العجائب الجامع بين أحكام المحكم والعباب وزيادات امتلأ بها الوطاب: للفيروزآبادي
٢٨٢/٤ - ٥٣٢/٢	لباب المتاسك وعباب المسالك: لرحمة الله السندي
٧٠/١	لسان العرب: لابن منظور
١٧٥/١	لسان الميزان: لابن حجر العسقلاني
٥٩٦/١	لطائف الإشارات في علم القراءات: للقسطلاني
١٠٤/٣ - ٢٥١/١	مآل الفتاوى = الملتقط: لمحمد بن يوسف ناصر الدين السمرقندي
٥٦٥/١	مبارق الأزهار شرح مشارق الأنوار: لابن ملك
٥٣٢/١	المبتغى: لعيسى بن محمد القرشهرى
٣٥٥/١	المبسوط: لخواهر زاده
٥١٤/٢	المبسوط: للبزدوي
٣٨٩/١	المبسوط: للسرخسي
١١٦/٢	المبسوط = الأصل: للإمام محمد
١١٦/٢	مبسوط البكري = شرح المبسوط: لخواهر زاده
١٢٠/١	متن الشمسية: للقزويني
٤٥٨/٣	المثلثة = إكمال الأعلام بتثليث الكلام: لابن مالك
٤١/١	المجالس: لأبي العباس ثعلب الشيباني
٤٠٣/١	المجرد: للحسن بن زياد اللؤلؤي
٦١٦/٢	مجمع الآثار = شرح معاني الآثار: لأبي جعفر الطحاوي
٣٧/٣	مجمع الأنهر شرح ملتقى الأبحر: لشيخ زاده
٢٦٨-١٣٦/٢ ٣٣٢-٢٣٦/١	مجمع البحرين وملتقى النيرين: لابن الساعاتي
٦٢٠/٣	مجمع الفتاوى: لأحمد بن محمد بن أبي بكر

الكتاب	الجزء والصحيفة
مجمع النوازل والواقعات: لأبي العباس الناطفي	١٣٢/٥
المجموع: لشمس الدين الكلائي	٥٤٣/٥
محاضرة الأبرار ومسامرة الأخيار: لابن عربي	٤٦٤/٧
المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز: لابن عطية المحاربي	٥٣٣/١
المحيط البرهاني: لبرهان الدين محمود بن أحمد	١٤٦/١
المحيط الرضوي: لرضي الدين السرخسي	١٤٦/١
المختار: لمجد الدين الموصلي	٧٧/٣
مختار الصحاح: للرازي	٢٩٦/١
مختارات النوازل: للمرغيناني	١٤٤/١
مختصر سنن أبي داود: للمنذري	٥٤٧/٢
مختصر شرح ابن الملقن المسمى البدر المنير = تلخيص الحبير في تخريج الراعي الكبير: لابن حجر	
العسقلاني	٣٦٦/٣
مختصر شرح القدوري = كفاية الفقهاء: لليهقي	١١٧/٦
مختصر عباب المسالك: خلاصة الناسك على لباب الناسك: للقاضي محمد عيد	٤٩١/٦
مختصر الفتاوى الصوفية: للحصكفي	٣١٧/٣
مختصر فتح العزيز = روضة الطالين: للنووي	٤٦٥/٢
مختصر فردوس الأخيار = مسند الفردوس: لأبي منصور بن شيرويه	٦٢٧/٢
مختصر الكرخي: لأبي الحسن الكرخي	٣٣٤/٣ - ٣٩٧/٢
مختصر المحيط = الوجيز: للخبازي	٤٥٨/١
مختصر المحيط البرهاني = الذخيرة البرهانية: لبرهان الدين محمود بن أحمد	٤٠٩/٢
مختصر المستصفى = المصفى = شرح المنظومة النسفية: لأبي البركات النسفي	٢٩٦/٣
مختصر المسعودي = المسعودية: لأبي سعيد الكشاني	٤٤١/٣
مختصر المعاني: لسعد الدين التفتازاني	٣٠٧-٣٥-٣١/١
مختصر مناسك العمادي = بلغة المحتاج لمعرفة مناسك الحاج: للمني	١٧٠/٧

الجزء والصحيفة

الكتاب

٤٧٤/٢ مختصر النوادر = الخلاصة: لليزدي
٤١٦-٣٤١/٢ ٣٥٤/١ مختصر الوقاية = النقاية: لعبيد الله صدر الشريعة الأصغر المحبوبي
٤٤٢/٣ مختلفات القاضي علاء الدين: للقاضي علاء الدين
٢١٨/٤ مدارك التنزيل وحقائق التأويل = المدارك: لحافظ الدين النسفي
٣٧٧/٤ المدخل إلى تنمية الأعمال بتحسين النيات...: لابن الحاج الفاسي
١٨٠/١ مرآة الزمان في تاريخ الأعيان: لسبط ابن الجوزي
٦٥/١ مرصد الاطلاع على أسماء الأمكنة والبقاع: لصفي الدين البغدادي
١٥٢/٣ مراقبي الفلاح: للشربلالي
٤٥/٥ مرقاة الصعود إلى سنن أبي داود = حاشية السيوطي على سنن أبي داود
٣٥٦/٢ مرقاة المفاتيح لمشكاة المصابيح = شرح مشكاة المصابيح: لملا علي القاري
٤٦٥/٢ المسائل المشورة = عيون المسائل المهمة = الفتاوى: للنووي
٩٤/٧ المسالك في علم المناسك: لابن جماعة
٤٧٥/٦ المسالك في علم الناسك: للكرماني
٤٨٥/٣ المسامرة بشرح المسامرة: لأبي المعالي المقدسي
٤٨٥/٣ المسامرة: للكمال بن الهمام
٢٣٦/١ المستجمع شرح المجمع: لبدر الدين العيني
٥١٣-١٠٨/٢ ٣٢١/١ مستحسن الطرائق نظم كنز الدقائق: لابن الفصيح الهمداني
٣٥٥/٣ مستخلص الحقائق: لأبي القاسم السمرقندي
٢٩٦/٣ - ١٩٦/١ المستصفي: لأبي البركات حافظ الدين النسفي
١٨٢/٢ المستطاع من الزاد = مناسك العمادي: لعبد الرحمن العمادي
٥٠٩/١ المسعودي: لأبي محمد عبد الله الناصحي
٤٤١/٣ المسعودية = مختصر المسعودي: لأبي سعيد الكشاني
	المسلك المتقسط في المنسك المتوسط = شرح اللباب = شرح لباب المناسك وعباب
٥٣٢/٢ المسالك: لملا علي القاري

الكتاب

الجزء والصحيفة

٢١٢/١ المسند: للإمام أبي حنيفة النعمان
٦٢٧/٢ مسند الفردوس = مختصر فردوس الأخيار: لأبي منصور بن شيرويه
٣٩٤/٢ - ٥٦٥/١ مشارق الأنوار النبوية في صحاح الأخبار المصطفوية: للصغاني أو الصاغاني
٥١/١ المشترك وضعاً والمفترق صقلاً: لياقوت الحموي
١٨٧/١ المشرب الورد في مذهب حقيقة المهدي: للملا علي القاري
٢٣١/٥ المشكاة في شرح السراجية: لحيدر برهان الدين الخوافي
٣٥٦/٢ مشكاة المصابيح: للتبريزي
٤٦٩/٧ - ٣٥٦/٢ ٣٩٨-١٤٦/١ مصابيح السنة: للبغوي
٤١/١ المصادر: لأبي عبد الله الزوزني
١١٩/١ المصباح شرح المفتاح: للسيد الشريف الجرجاني
٣٨/١ المصباح المنير في غريب الشرح الكبير: للفيومي
٢٩٦/٣ ١٩٦-١٥٩/١ المصنف مختصر المستصفي: لأبي البركات حافظ الدين النسفي
٢٣/١ مطالع الأنظار: لأبي الثناء شمس الدين الأصفهاني
٣١٨/٣ مطالع المسرات بجلاء دلائل الخيرات = شرح الدلائل: لأبي عيسى الفاسي
٤٩٨/٦ المطلب الفائق شرح كنز الدقائق: للديري
٣١/١ المطول: لسعد الدين التفتازاني
١٢٣/١ مظهر الحقائق الخفية من البحر الرائق: لخير الدين الرملي
٩٦/٥ المعتقدات: لأبي المعين النسفي
٢٩٤/١ معجم مقاييس اللغة: لابن فارس
٢١٠/٣ معدل الصلاة: للبركلي أو البركوي
٤٨٢/٦ - ٧٤/١ معراج الدراية شرح الهداية = الدراية = المعراج: لقوام الدين الكاكي
٥٠٥/١ المغرب (أصل المغرب): لبرهان الدين المطرزي
٥٥/١ معرفة أنواع الحديث: لابن الصلاح
٢٧٢/١ المعلم بفوائد مسلم: للمازري

الكتاب

الجزء والصحيفة

١٥١/١	معيار العلم: للغزالي
٥٢٥/٢	معين الحكام فيما يتردد بين الخصمين من الأحكام: للطرابلسي
٤٧٦/٧	معين المفتي على جواب المستفتي: للتمرتاشي
٥٨/١	المغرب في ترتيب المغرب: لبرهان الدين الخوارزمي
٢٥٦/٥	المغني
٢٤٥/٦ - ٤١٩/٥	المغني في أصول الفقه: للخجندی
٢٠/١	مغني اللبيب عن كتب الأعراب: لابن هشام الأنصاري
٤٨/١	مفتاح الأسرار ولوائح الأفكار شرح الدر المختار: لابن عبد الرزاق
١١٢/١	مفاتيح الجنان ومصاييح الجنان = شرح شرعة الإسلام: للبروسوي
٤٩٩/٣	مفاتيح الغيب = التفسير الكبير: للفخر الرازي
٤٣٥/٢ - ٦٩٨/١	مفتاح السعادة: لكمال الدين الشرواني
١٧٥/١	مفتاح السعادة ومصباح السيادة: لطاش كبري زاده
١١٩ - ٣٩ - ٣١/١	مفتاح العلوم: للسكاكي
٣٦/١	مفردات ألفاظ القرآن: للراغب الأصفهاني
٥٩٥/٣	المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم: لأبي العباس القرطبي
٣١٠/٢	المفيد والمزيد = شرح التجريد الركني: للكردي
٢٢٢/١	المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة: للسخاوي
٣٩٥/٣	المقاصد الشافية = شرح الألفية = شرح خلاصة الكافية: لأبي إسحاق الشاطبي
٤٨٥/٣	مقاصد الطالبين: للتفتازاني
٣٧٥/١	مقاييس اللغة: لابن فارس القزويني
٤٣٠ - ٣٨٤/٣ ١٩٢/١	المقدمة: لأبي الليث السمرقندي
٤٤/١	المقدمة الجزرية: لمحمد بن الجزري
٢٢٩/٣	مقدمة الصلاة = المقدمة الكيدانية = عمدة المصلي: للطف الله الكيداني
١٢٦/١	المقدمة الغزنوية: للغزنوي

الكتاب

الجزء والصحيفة

٤٤٤/١	المقنع: للجماعيلي المقدسي
٣٦١-٣٧/٣ ٣١٩/١	ملتقى الأبحر: للشيخ إبراهيم الحلبي
٣٨/٣	ملتقى البحار: للقونوي
٣٨/٣	ملتقى البحار من منتقى الأخبار: لمحمد بن محمود السديدي
١٠٤/٣ - ٢٥١/١	الملتقط = مآل الفتاوى: لناصر الدين السمرقندي
٤٢٠/٦ - ٤٢٩/٤ ٣٣٤/٣ - ٣١٣/١	منار الأنوار: لحافظ الدين النسفي
١٢/٧	المناسك: لمنلا علي القاري
٥٥٥/٢	مناسك الحج: لأبي البركات الجامي
٣٩٤/٧	مناسك السروجي: لزين الدين السروجي
٤٨٢/٦	مناسك الطرابلسي
١٨٢/٢	مناسك العمادي = المستطاع من الزاد: لعبد الرحمن العمادي
٤٦٥/٦	مناسك القطبي
٩٨/٧	مناسك النقاش: لأبي بكر النقاش
٧٧/٣	المنافع: للنسفي شرح النافع: لأبي القاسم السمرقندي
٤١١/٥ - ١٥٧/١	مناقب أبي حنيفة: للبرازي الكردي
١٧٥/١	مناقب الجرجاني: لعبد الله بن يوسف الجرجاني
٣٦٨/٤	مناهج العباد = منهج العباد: لفخر الدين العراقي
٢٦٨/٢	المنبع شرح مجمع البحرين وملتقى النيرين: لأبي العباس العيتابي
١٦٣/٣	المنتخب في أصول المذهب: للأخشيكتي
١٢٥/١	المنتقى: للحاكم الشهيد
٥٩٥/٣	المنتقى من أخبار المصطفى: لعبد الله بن تيمية
٤٤٤/١	المنتهى = منتهى الإرادات: لتقي الدين النجار
٢٤٥/١	منتهى السؤل والأمل في علمي الأصول والجدل: لابن الحاجب
٤٠/١	منح الغفار شرح تنوير الأبصار: للتمرتاشي المصنف

الكتاب

الجزء والصحيفة

٤٤/١ المنح الفكرية = شرح الجزرية: لملا علي القاري
١٠٤/٧ منسك الشهاوي
٧٧/٧ منسك ابن العجمي
٩٤/٧ منسك الفارسي: لعلاء الدين الفارسي
٣٩٤/٦ منظومة التبانني: لجلال الدين الرومي
٤٤٩/٣ منظومة حرز المعاني ووجه التهاني: للقاسم بن فيره
٤٨٨-١٩٦-١٥٩/١ منظومة الخلاف = منظومة الخلافات = المنظومة الخلافية = المنظومة النسفية: لأبي حفص النسفي
٢٩٦/٣-٢٤٣/٢	
١٢١/١ منظومة في علم الكلام: للتلمساني
٦٣٢/٤ المنظومة الهاملية = در المهدي وذخر المقتدي: للهاملي
١٣٠/١ منظومة ابن الورددي = بهجة الحاوي (نظم الحاوي الصغير): لابن الورددي
٨١-٧٧/١ المنظومة الوهبانية = قيد الشرائد ونظم الفرائد: لابن وهبان
٤٨١/٦ المنهاج: لابن العديم
٤٨١/٦ المنهاج: لعمر بن محمد بن عمر نجم الدين الحلبي
٤٤/١ المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج = شرح صحيح مسلم: للنووي
٥٦٢/٢ ٢٤٥-١٥٢/١ منهج الطالبين: للنووي
٣٦٨/٤ منهج العباد = مناهج العباد: لفخر الدين العراقي
 منهل الواردين من بحار الفيض على ذخر المتأهلين في مسائل الحيض: لابن عابدين
٢٦١/٢ (ضمن مجموعة رسائله)
٣٣٥-٢٣٣-٤٣/١ المنية = منية المصلي وغنية المبتدي: لسديد الدين الكاشغري
٢٩٩/٦-١٩٥/١ منية الفقهاء = البحر المحيط: لفخر الدين العراقي
٤٣/١ منية المفتي: ليوسف بن أحمد السجستاني
٢٩٠/١ المهم الضروري شرح القدوري: للآمدي
٤٢٩/٢ المهمات على الروضة: للإسنوي

الجزء والصحيفة

الكتاب

١٤٣/١	الموازية: لمحمد الموّاز
٤١٠/١	المواهب = مواهب الرحمن في مذهب النعمان: للطرابلسي
٣٧٨/٢	مواهب الرحمن شرح تحفة الأقران: للتمرتاشي
١٧٨-١٠٠/١	المواهب اللدنية بالمتح المحمدية: للقسطلاني
٤٢٦/٤	ميزان الأصول في نتائج العقول: لعلاء الدين السمرقندي
١٧٥/١	ميزان الاعتدال في نقد الرجال: للذهبي
١٨١/١	الميزان الكبرى: للشعراني
٧٧/٣	النافع: لأبي القاسم السمرقندي
٣٨٠/١	نتائج النظر في حواشي الدرر: حاشية العلامة نوح: لنوح أفندي
٥٦٧/١	النتف في الفتاوى: للسفدي
٢٣١/٥	نثر لآلئ المفهوم شرح قلائد المنظوم في منتقى فرائض العلوم: لابن عبد الرزاق الدمشقي ..
١٥/٥	النجعة في أحكام تعدد الجمعة: لابن جرباش
٩٦/٧ - ٢٨٣/٣	نخبة الأفكار على الدر المختار شرح تنوير الأبصار: لمحمد بن عبد القادر الأنصاري المدني
٥٣١/٣	نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر: للعسقلاني
١٤٥/٥	نسيم الرياض في شرح شفاء القاضي عياض: لشهاب الدين الخفاجي
٦٣٤/١	نصاب الفقهاء = نصاب الفقيه: لافتخار الدين طاهر بن أحمد البخاري
٥٥٤/١	النظم = نظم الفقه: للزندويستي
٥١٣-١٠٨/٢ ٣٢١/١	نظم كنز الدقائق = مستحسن الطرائق: لابن الفصيح الهمداني
٢٦٦/٥	النظم المستطاب لبيان حكم القراءة في صلاة الجنازة بأم الكتاب: للشرنبلالي
٢٣٤/٤ ٤١٦-٣٤١/٥ ٤٤٢-٣٥٤-٤١/١	النقاية مختصر الوقاية: لصدر الشريعة الأصغر المحبوبي
٤٠٢/٢	نقد الدرر = حاشية الواني: للمولى الواني (وان قولي)
٣٠٣/١	النهاية شرح الهداية: للسغناقي (الصغناقي)
٥٧-٤٢/١	النهاية في غريب الحديث والأثر: لابن الأثير
٥٦١/٢ - ٢٤٥/١	نهاية المحتاج: لشمس الدين الرملي

الجزء والصحيفة

الكتاب

٣٧٩-١٥٧/١ نهاية المراد شرح هدية ابن العماد: للشيخ عبد الغني النابلسي
٦٦١/٤ نهج النجاة إلى المسائل المنتقاة: لابن حمزة النقيب
١٥٧/١ النهجة المرضية شرح البهجة الوردية: لأبي زرعة ابن العراقي
٧٢/١ النهر الفائق: لعمر بن نجيم
٢٢٥/٣ النوادر: للتلجي
٤٩٣/١ النوادر: للرازي
٤٧٤/٢ النوادر: لأبي الليث السمرقندي
٣٧٠/٢ النوادر: لأبي يعلى الرازي
٣٨١/٥ نوادر الأصول: للترمذي
٢٩٢/٣ النوادر الفقهية: لأبي جعفر الطحاوي
٤٧٤-٣٨٠/٢ ١٥٦/١ التوازل: لأبي الليث السمرقندي
٢٧٩/١ نور الإيضاح ونجاة الأرواح: للشربلالي
٣٠/٥ نور الشمعة في أحكام يوم الجمعة: لابن غانم المقدسي
١٦٧/١ الهارونيات: لمحمد بن الحسن الشيباني
٢٦/١ الهداية: للمرغيناني
١٤٩/٥ الهداية: للناطفي
٥٠١/٦ هداية السالك: للعز بن جماعة
١٥٣/٣ هدية الصعلوك شرح تحفة الملوك: أبو الليث القسطنطيني
١٥٧/١ هدية ابن العماد: للعمادي
٢٩١/٣ همع الهوامع على جمع الجوامع: للسيوطي
٥٥٦/١ الروافي: لعبد الله بن أحمد النسفي
٤٧٣/٤ - ٣٨٠/٢ الوقعات: للناطفي
٣٨٠/٢ - ٣٣٠/١ الوقعات الحسامية = الأجناس: لحسام الدين الصدر الشهيد
٤٦٥/٢ - ٣٨/١ الوجيز: للغزالي

الكتاب

الجزء والصحيفة

٤٥٨/١ الوجيز = مختصر المحيط: للخبازي
٤٥٧/١ الوجيز = الوجيز الجامع لمسائل الجامع: لصدر الدين سليمان بن أبي العز
٤٩٩/٦ - ٤٥٧/١ الوجيز في الفتاوى: لبرهان الدين البخاري
٤٥٨/١ الوجيز في الفتاوى: لرضي الدين السرخسي
٥٨٧/٢ الوسائل إلى معرفة الأوائل: للجلال السيوطي
٢٠٦/١ وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان: لابن خلكان
٤٦٧-٤١/١ الوقاية = وقاية الرواية في مسائل الهداية: لبرهان الشريعة
٨٦/٥ يتيمة الدهر في فتاوى أهل العصر: للسغدي
٨٦/٥ يتيمة الدهر في فتاوى أهل العصر: لعبد الرحيم بن عمر الترمذاني
٤٤٩/١ الينابيع في معرفة الأصول والتفاريع = الينابيع: للرومي
١٨٥/٤ الينبوع فيما زاد على الروضة في الفروع: للسيوطي
١٤٠/٧ اليواقيت في أحكام المواقيت: للصنهاجي

مصادر التحقيق

المصادر المخطوطة

- ١- الإحكام شرح درر الحُكام، إسماعيل النَّابُلُسي (ت ١٠٦٢هـ)، مجلدان في أربعة أجزاء.
- ٢- أشرف الوسائل إلى فهم الشمائل، ابن حجر الهيتمي الظاهرية ١٣٤٢٩.
- ٣- إمداد الفتوح شرح نور الإيضاح، الشُّرُنْبِلَالِي (ت ١٠٦٩هـ).
- ٤- تبين المحارم، سنان الدين الأماصي (ت ٩٨٦هـ).
- ٥- تحفة الأخيار على الدر المختار، إبراهيم الحلبي (ت ١١٩٠هـ).
- ٦- تفصيل عقد الفرائد بتكميل قيد الشرائد، ابن الشُّحْنَة (ت ٩٢١هـ).
- ٧- جامع الفتاوى، قرق أمير الحميدي (ت ٨٦٠هـ)، الظاهرية ٨٢٥٩.
- ٨- حاشية الحلبي على الدر المختار = تحفة الأنحيار.
- ٩- الحاوي القدسي، جمال الدين القابسي الغزنوي (ت ٥٩٣هـ).
- ١٠- حقائق المنظومة النسفية، الأفشنجي البخاري (ت ٦٧١هـ).
- ١١- حُلَّةُ الْمُجَلِّي شرح منية المصلي، ابن أمير حاج (ت ٨٧٩هـ) في جزئين.
- ١٢- خزائن الأسرار، الحصكفي (ت ١٠٨٨هـ).
- ١٣- خزانة الفتاوى، أحمد بن محمد بن أبي بكر (ت ٥٢٢هـ)، الظاهرية ٨٠٣٣.
- ١٤- خزانة الفقه، أبو الليث السمرقندي (ت ٣٧٣هـ).
- ١٥- خلاصة الفتاوى، طاهر بن أحمد البخاري (ت ٥٤٢هـ).
- ١٦- السراج الوهاج، الحدَّادي (ت في حدود ٨٠٠هـ).
- ١٧- شرح الجامع الصغير، قاضي خان (ت ٥٩٢هـ) في جزئين.
- ١٨- شرح مجمع البحرين، ابن ملك (ت ٨٠١هـ)، الظاهرية ٨٢٨٠.
- ١٩- شرح مشكلات الموطأ، القاري (ت ١٠١٤هـ)، الظاهرية ٩٠٩٢.
- ٢٠- صيالات الجوائز في صلاة الجنائز، القاري ضمن مجموعة رسائله.
- ٢١- عيون المذاهب الكاملي، قوام الدين الكاكي (ت ٧٤٩هـ).
- ٢٢- غرر الأذكار، شمس الدين البخاري (ت ٨٥٠هـ).

- ٢٣- الفتاوى الظهيرية، ظهير الدين البخاري (ت ٦١٩هـ).
- ٢٤- فتاوى قارئ الهداية، عمر بن علي (ت ٨٢٩هـ).
- ٢٥- الفتاوى الولوالجية، ظهير الدين الولوالجي (ت ٧١٠هـ).
- ٢٦- قنية المنية لتتميم الغنية، نجم الدين الزاهدي (ت ٦٥٨هـ).
- ٢٧- قيد الشرائد ونظم الفرائد، ابن وهبان (ت ٧٦٨هـ)، (هامش المنظومة المحببة).
- ٢٨- الكافي شرح الوافي، النسفي (ت ٧١٠هـ)، جزءان، الظاهرية ٩٦٨٤.
- ٢٩- كُتائب أعلام الأخيار من فقهاء مذهب النعمان المختار، الكفوي (ت ٩٩٠هـ).
- ٣٠- مآل الفتاوى (الملتقط)، ناصر الدين السمرقندي (ت ٥٥٦هـ)، الظاهرية ٧٧٧٧.
- ٣١- المحيط البرهاني، برهان الدين البخاري (ت ٦١٦هـ).
- ٣٢- مختارات النوازل، المرغيناني (ت ٥٩٣هـ).
- ٣٣- مسند الروياني (ت ٣٠٧هـ)، الظاهرية ١٠٦٩.
- ٣٤- مفتاح السعادة، الشرواني، الظاهرية ٢٥٨٣.
- ٣٥- مقدمة الصلاة، أبو الليث السمرقندي (ت ٣٧٣هـ)، الظاهرية ٦١٧٨.
- ٣٦- منح الغفار شرح تنوير الأبصار، التمرتاشي (ت ١٠٠٤هـ).
- ٣٧- المنظومة الوهبانية (قيد الشرائد ونظم الفرائد) ابن وهبان (٧٦٨هـ).
- ٣٨- نخبة الأفكار على الدر المختار، محمد بن عبد القادر الأنصاري، كان حياً سنة (١١٩٤هـ)،
الظاهرية، أربعة أجزاء (٢٥٦٧، ٢٥٦٨، ٢٥٦٩، ٢٥٧٠).
- ٣٩- النهر الفائق شرح كنز الدقائق، عمر بن نجم (ت ١٠٠٥هـ).

مصادر التحقيق

فهرس المصادر المطبوعة

- أحكام المَرَجَان في أحكام الجان، الشبلي (ت ٧٦٩هـ)، بيروت: دار المعرفة.
- ابن عابدين وأثره في الفقه، الدكتور عبد اللطيف الفرفور، أطروحة دكتوراة مقدمة إلى جامعة الأزهر، دمشق: ١٩٧٨م.
- أبواب دمشق، د. قتيبة الشهابي، دمشق: وزارة الثقافة ١٩٩٦.
- أبواب السعادة في أسباب الشهادة، السيوطي (ت ٩١١هـ)، تحقيق نجم عبدالرحمن خلف، القاهرة: المكتبة القيمة ١٩٨٧، ط ٢.
- إتحاف السادة المتقين بشرح إحياء علوم الدين، الزبيدي (ت ١٢٠٥هـ)، دار الفكر.
- إتحاف المريد، عبد السلام اللقاني (ت ١٠٧٨هـ)، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، مصر: المكتبة التجارية الكبرى ١٩٥٥، ط ٢.
- الإتيقان في علوم القرآن، السيوطي (ت ٩١١هـ) تحقيق د. مصطفى ديب البغا، دمشق: دار ابن كثير، دار العلوم الإنسانية ١٩٩٣، ط ٢.
- الآثار، محمد بن الحسن الشيباني (ت ١٨٩هـ)، كراتشي: إدارة القرآن والعلوم الإسلامية ١٤١١هـ، ط ٣.
- الأجوبة الفاضلة للأسئلة العشرة الكاملة، اللكنوي (ت ١٣٠٤هـ)، تحقيق عبد الفتاح أبو غدة، حلب: مكتب المطبوعات الإسلامية.
- الأحاديث الطوال، الطبراني (ت ٣٦٠هـ)، مطبوع بآخر المعجم الكبير.
- أحاسن الأخبار في محاسن الأخيار وأئمة الخمسة الأمصار (محاسن القراء)، ابن وهبان
- إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام، ابن دقيق العيد (ت ٧٠٢هـ)، تحقيق أحمد محمد شاكر، القاهرة: مكتبة السنة ١٩٩٤، ط ١.
- أحكام أهل الذمة، ابن قيم الجوزية (ت ٧٥١هـ) تحقيق وتعليق د. صبحي الصالح، بيروت: دار العلم للملايين ١٩٨١، ط ٢.
- الإحكام في أصول الأحكام، ابن حزم (ت ٤٥٦هـ)، قدّم له: إحسان عباس، بيروت: دار الآفاق الجديدة، ط ٢.
- الإحكام في أصول الأحكام، الآمدي (ت ٦٣١هـ)، القاهرة: مؤسسة الحلبي ١٩٦٧.

- أحكام القرآن، الجصاص (ت ٣٧٠هـ)، تحقيق محمد الصادق قمحاوي، دار إحياء التراث العربي.
- إحياء علوم الدين، أبو حامد الغزالي (ت ٥٠٥هـ)، دمشق، بيروت: دار قتيبة ١٩٩٢، ط ١.
- أخبار أبي حنيفة، الصيمري (ت ٤٣٦هـ) دار الكتاب العربي، مصورة عن حيدر آباد ١٩٧٤.
- أخبار الدول وآثار الأول، أبو العباس القرماني (ت ١٠١٩)، بيروت: عالم الكتب ١٢٨٢هـ.
- أخبار مكة، الفاكهي (ت ٢٧٥هـ)، تحقيق د. عبد الملك دهيش، بيروت: دار خضر ١٤١٤هـ، ط ٢.
- أخبار مكة وما جاء فيها من الآثار، الأزرقى (ت ٢٥٠هـ) تحقيق رشدي الصالح ملحق، بيروت: دار الأندلس ١٩٨٣، ط ٣.
- الاختيار لتعليل المختار، ابن مودود الموصلبي (ت ٦٨٣هـ)، طبعة مصرية ١٩٧٥، ط ٣.
- أدب الدنيا والدين، الماوردي (ت ٤٥٠هـ)، تحقيق مصطفى السقا، بيروت: دار الفكر.
- أدب الكاتب، ابن قتيبة (ت ٢٧٦هـ)، تحقيق محمد الدالي، دمشق: مؤسسة الرسالة ١٩٨٦.
- الأدب المفرد، للبخاري = فضل الله الصمد.
- الأذكار، النووي (ت ٦٧٦هـ)، تحقيق عبد القادر الأرناؤوط، دمشق: دار الملاح للطباعة والنشر ١٩٧١.
- إرشاد الساري إلى مناسك الملا علي القاري، حسين بن محمد المكي، بيروت: دار الكتاب العربي.
- إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري، القسطلاني (ت ٩٢٣هـ)، طبع في دار الفكر بالأوفست عن طبعة بولاق سنة ١٣٠٤هـ.
- الأزهار المتناثرة في الأحاديث المتواترة، السيوطي (ت ٩١١هـ)، القاهرة: مطبعة دار التأليف.
- أساس البلاغة، الزمخشري (ت ٥٣٨هـ) بيروت: دار النفائس ١٩٩٢.
- الاستعاذة والحسيلة ممن صحح حديث البسملة، أحمد بن الصديق الغماري (ت ١٣٨٠هـ) بيروت: دار البصائر.
- الاستيعاب، ابن عبد البر (ت ٤٦٣هـ)، (هامش الإصابة)، مصر: مطبعة السعادة ١٣٢٨هـ، ط ١.
- الأسرار المرفوعة في الأخبار الموضوعة، القاري (ت ١٠١٤هـ)، تحقيق محمد بن لطفي الصباغ، بيروت: المكتب الإسلامي ١٩٨٦، ط ٢.
- الإسعاف في أحكام الأوقاف، برهان الدين الطرابلسي (ت ٩٢٢هـ)، بيروت: دار الرائد العربي ١٩٨١.
- أسنى المطالب في أحاديث مختلفة المراتب، الحوت البيروتي (ت ١٢٧٦هـ)، حلب: المكتبة الأدبية.

- الإشارات إلى معرفة الزيارات، الهروي، تحقيق جانين سورديل طومين، دمشق: المعهد الفرنسي.
- الأشباه والنظائر في النحو، السيوطي (ت ٩١١هـ)، تحقيق عبد العال سالم مكرم، دمشق: مؤسسة الرسالة ١٩٨٥م.
- الأشباه والنظائر الفقهية، السيوطي (ت ٩١١هـ)، القاهرة: مطبعة مصطفى البابي الحلبي ١٩٥٩، ط أخيرة.
- الأشباه والنظائر، ابن نجيم (ت ٩٧٠هـ)، تحقيق محمد مطيع الحافظ، دمشق: دار الفكر، مصورة سنة ١٩٨٦ عن الطبعة الأولى ١٩٨٣.
- الاشتقاق، ابن دريد (ت ٣٢١هـ)، تحقيق عبد السلام هارون، بغداد: المكتبة المثنى ١٩٧٩، ط ٢.
- الإصابة، ابن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ)، مصر: مطبعة السعادة ١٣٢٨هـ، ط ١.
- الأصل، محمد بن الحسن الشيباني (ت ١٨٩هـ)، تعليق أبو الوفاء الأفغاني، بيروت: عالم الكتب ١٩٩٠، ط ١.
- إصلاح المنطق، ابن السكيت (ت ٢٤٤هـ)، تحقيق أحمد محمد شاكر، عبد السلام هارون، القاهرة: دار المعارف ١٩٥٦، ط ٢.
- أصول السرخسي (ت ٤٨٣هـ)، تحقيق أبو الوفاء الأفغاني، حيدر آباد: لجنة إحياء المعارف النعمانية، مصورة عن دار المعرفة.
- الاعتبار في النسخ والمنسوخ من الآثار، الحازمي (ت ٥٨٤هـ)، تحقيق محمد أحمد عبد العزيز، القاهرة: مكتبة عاطف.
- الاعتقاد على مذهب السلف أهل السنة والجماعة، البيهقي (ت ٤٥٨هـ)، بيروت: دار الكتب العلمية ١٩٨٦، ط ٢.
- إعلاء السنن، التهانوي (ت ١٣٩٤هـ)، كراتشي: إدارة القرآن والعلوم الإسلامية.
- الأعلام، الزركلي (ت ١٣٩٦هـ)، بيروت: دار العلم للملايين ١٩٩٧، ط ١٢.
- الإعلام بأعلام بيت الله الحرام، قطب الدين النهروالي (ت ٩٨٨هـ) ليزك ١٨٥٧.
- الإعلام بحكم عيسى عليه السلام، السيوطي (ت ٩١١هـ)، (ضمن الحاوي للفتاوى)، بيروت: دار الكتب العلمية ١٩٨٣.
- الإعلام بقواطع الإسلام، ابن حجر الهيتمي (ت ٩٧٤هـ)، (ذيل الزواجر)، القاهرة: مطبعة مصطفى

البابي الحلبي ١٩٧٠، ط ٢.

— إعلام الساجد بأحكام المساجد، الزركشي (ت ٧٩٤هـ)، تحقيق أبو الوفا المراغي، القاهرة: وزارة الأوقاف ١٩٨٩.

— إعلام الوري، ابن طولون (ت ٩٥٣هـ)، تحقيق محمد أحمد دهمان، دمشق: وزارة الثقافة والإرشاد القومي ١٣٨٢هـ.

— أعيان دمشق، الشطي (ت ١٣٨٩هـ)، دمشق: دار البشائر ١٩٩٤، ط ١.

— أعيان القرن الثالث عشر في الفكر والسياسة والاجتماع، خليل مردم بك، بيروت: مؤسسة الرسالة ١٩٧٧.

— الأغاني، أبو الفرج الأصفهاني (ت ٣٥٦هـ)، تحقيق لجنة بإشراف عبد الستار أحمد فراج، بيروت: دار الثقافة ١٩٩٠، ط ٨.

— الإفصاح عن معاني الصحاح، ابن هبيرة (ت ٥٦٠هـ)، تحقيق محمد حسن إسماعيل الشافعي، بيروت: دار الكتب العلمية ١٩٩٢.

— الأقاويل المفصلة لبيان حديث الابتداء بالبسملة، الكتاني، تحقيق محمد الفاتح الحسني، ومحمد عصام الحسني، دمشق ١٩٩٨.

— الاقتضاب في شرح أدب الكتاب، ابن السيد البطليوسي (ت ٥٢١هـ)، بيروت: دار الجيل ١٩٨٧.

— اكتفاء القنوع بما هو مطبوع، أدورد فنديك، صححه البيلاوي، القاهرة: مطبعة الهلال ١٨٩٦.

— إكمال الإعلام بتثليث الكلام، ابن مالك (ت ٦٧٢هـ)، تحقيق ودراسة سعد بن حمدان الغامدي، جدة: مكتبة المدني ١٩٨٤، ط ١.

— إكمال إكمال المعلم، للأبي (ت ٨٢٧هـ)، بيروت: دار الكتب العلمية.

— إكمال المعلم بفوائد مسلم، القاضي عياض (ت ٥٤٤هـ)، تحقيق د. يحيى إسماعيل، دار الوفاء ١٩٩٨.

— ألف باء، البلوي (ت ٦٠٤هـ)، بيروت: عالم الكتب ١٩٨٠.

— ألفية العراقي، (ت ٨٠٦هـ)، تحقيق وتصحيح أحمد شاكر، بيروت: عالم الكتب ١٩٨٨، ط ٢.

— الأم، الشافعي (ت ٢٠٤هـ)، دار الغد العربي ١٤٠٩هـ.

— الأمالي، القالي (ت ٣٥٦هـ)، بيروت: المكتب التجاري للطباعة والنشر والتوزيع.

— أمالي المرتضى (ت ٤٣٦هـ)، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة: دار إحياء الكتب العربية

١٩٥٤، ط ١.

- الأموال، أبو عبيد (ت ٢٢٤هـ)، تحقيق محمد خليل هراس، قطر: إدارة إحياء التراث الإسلامي ١٩٨٧.
- إنباء الغمر بأبناء العمر، ابن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ)، بيروت: دار الكتب العلمية ١٩٨٦، ط ٢.
- إنباه الرواة على أنباه النحاة، القفطي (ت ٦٤٦هـ)، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة: دار الفكر العربي، بيروت: مؤسسة الكتب الثقافية ١٩٨٦، ط ١.
- الانتقاء في فضائل الثلاثة الأئمة الفقهاء، ابن عبد البر (ت ٤٦٣هـ)، بيروت: دار الكتب العلمية ١٩٨٠.
- الأنساب، السمعاني (ت ٥٦٢هـ)، بيروت: نشر محمد أمين دمج ١٩٨٠ - ١٩٨١.
- أنوار البروق في أنواء الفروق، القرافي (ت ٦٨٢هـ)، ضبطه وصححه خليل المنصور، بيروت: دار الكتب العلمية ١٩٩٨.
- أنوار التنزيل وأسرار التأويل، البضاوي (ت ٦٨٥هـ)، بيروت: مؤسسة شعبان.
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ابن هشام (ت ٧٦١هـ)، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، بيروت: دار الفكر ١٩٨٢.
- إثار الإنصاف في مسائل الخلاف، سبط ابن الجوزي (ت ٦٥٤هـ)، تحقيق ناصر العلي الناصر الخليلي، القاهرة: دار السلام ١٩٨٧، ط ١.
- الإيضاح في مناسك الحج، النووي (ت ٦٧٦هـ)، القاهرة: المطبعة العامرة ١٨٧٥.
- إيضاح المكنون، إسماعيل البغدادي (ت ١٣٣٩هـ)، دار الكتب العلمية ١٩٩٢.
- البحر الرائق شرح كنز الدقائق، ابن نجيم (ت ٩٧٠هـ)، بيروت: دار المعرفة ١٩٩٣، ط ٣.
- البحر الزخار (مسند البزار)، أحمد بن عمر البزار (ت ٢٩٢هـ)، تحقيق محفوظ الرحمن زين الله، بيروت: مؤسسة علوم القرآن ١٩٩٨.
- البحر الفائض في شرح ديوان ابن الفارض، البوريني (ت ١٠٢٤هـ)، بيروت: دار التراث ١٩٦٠.
- بدائع الصنائع، الكاساني (ت ٥٨٧هـ)، بيروت: المكتبة العلمية، مصورة عن الطبعة المصرية.
- البداية والنهاية، ابن كثير (ت ٧٧٤هـ)، بيروت: دار المعارف ١٩٧٩، ط ٣.
- البدر الطالع، الشوكاني (ت ١٢٥٠هـ)، بيروت: دار المعرفة، مصورة عن الطبعة المصرية.
- البدر المنير في تخريج أحاديث الشرح الكبير، ابن الملقن (ت ٨٠٤هـ)، تحقيق أحمد شريف الدين عبد الغني،

- الرياض: دار العاصمة ١٤١٤هـ، ط ١.
- البرهان في علوم القرآن، الزركشي (ت ٧٩٤هـ)، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، بيروت: دار المعرفة ١٩٧٢، ط ٢.
- بستان العارفين، أبو الليث السمرقندي (ت ٣٧٣هـ)، (عقب كتاب تنبيه الغافلين)، دمشق بيروت: دانية للطباعة والنشر ١٩٩١، ط ١.
- بسط الكف في إتمام الصف، السيوطي (ت ٩١١هـ)، تحقيق عدنان مجوّد، جدة: دار القبلة للثقافة الإسلامية ١٩٨٧، ط ١.
- البصائر والذخائر، أبو حيان التوحيدي (ت نحو ٤٠٠هـ) تحقيق وداد القاضي، بيروت: دار صادر ١٩٨٨، ط ١.
- بغية الباحث في زوائد مسند الحارث، علي بن أبي بكر الهيثمي (ت ٨٠٧هـ)، تحقيق مسعد عبد الحميد السعدني، القاهرة: دار الطلائع ١٩٩٤هـ.
- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، السيوطي (ت ٩١١هـ)، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة: عيسى البابي الحلبي ١٩٦٤، ط ١.
- البلاغة الواضحة، علي الجارم، ومصطفى أمين، القاهرة: مكتبة العارف ١٩٤٣، ط ٦.
- البناية في شرح الهداية، العيني (ت ٨٥٥هـ)، بيروت: دار الفكر ١٩٩٠، ط ٢.
- بهجة المجالس وأنس المجالس، ابن عبد البر (ت ٤٦٣هـ)، تحقيق محمد مرسى الخولي، بيروت: دار الكتب العلمية ١٩٨١، ط ٢.
- تاج التراجم، قاسم بن قُطْلُوبغا (ت ٨٧٩هـ)، تحقيق إبراهيم صالح، دمشق: دار المأمون للتراث، ط ١.
- تاج العروس من جواهر القاموس، الزبيدي (ت ١٢٠٥هـ)، الكويت: وزارة الإعلام ١٩٦٥ - ١٩٩٨.
- تاريخ الأدب العربي، كارل بروكلمان، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٣ - ١٩٩٥.
- تاريخ بغداد، الخطيب البغدادي (ت ٤٦٣هـ)، دمشق: دار الفكر ١٩٧٠.
- تاريخ التراث العربي، فؤاد سزكين، الرياض: جامعة الإمام محمد بن مسعود ١٩٦٢ - ١٩٨٤.
- تاريخ جرجان، السهمي (ت ٤٢٧هـ)، بيروت: عالم الكتب ١٩٨١، ط ٣.
- تاريخ دمشق، ابن عساكر (ت ٥٧١هـ)، تحقيق صلاح الدين المنجد، دمشق: المجمع العلمي العربي ١٩٥١.

- التاريخ الكبير، البخاري (ت ٢٥٦هـ)، بيروت: دار الكتب العلمية ١٩٨٦.
- تاريخ المدينة المنورة، ابن شبة (ت ٢٦٢هـ)، تحقيق فهم محمد شلتوت، جدة: حبيب محمد أحمد ١٩٨٢، ط ٢.
- تاريخ واسط، الواسطي (ت ٢٩٢هـ)، كواكيس عواد، بيروت: عالم الكتب ١٤٠٦هـ، ط ١.
- تأويلات أهل السنة، الماتريدي (ت ٣٣٣هـ)، تحقيق إبراهيم عوضين، القاهرة: المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية ١٩٧١.
- التبصرة والتذكرة، العراقي (ت ٨٠٦هـ)، تعليق محمد بن الحسين الحسيني، بيروت: دار الكتب العلمية ١٩٨٠.
- تبصير المنتبه بتحرير المشتبه، ابن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ)، تحقيق محمد علي النجار، بيروت: المكتبة العلمية ١٩٩٤.
- تبين الحقائق شرح كنز الدقائق، الزيلعي (ت ٧٤٣هـ)، مصر: المطبعة الأميرية ١٣١٣هـ، ط ١.
- تنقيف اللسان وتلقيح الجنان، ابن مكي الصقلّي (ت ٥٠١هـ)، تحقيق عبد العزيز مطر، القاهرة: المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية ١٩٤٦ ط ١.
- تجديد صحاح الجوهر، إعداد وتصنيف نديم وأسامة مرعشلي، بيروت: دار الحضارة العربية ١٩٧٤، ط ١.
- التحرير، الكمال بن الهمام (ت ٨٦١هـ)، مصر: مطبعة البابي الحلبي ١٣٥١هـ.
- تحرير التنبيه، النووي (ت ٦٧٦هـ)، تحقيق فايز الداية، و محمد رضوان الداية، بيروت: دار الفكر المعاصر، دمشق: دار الفكر ١٩٩٠.
- تحرير المقال في مسألة الاستبدال، ابن نجيم (ت ٩٧٠هـ)، (ضمن مجموعة رسائله)، تحقيق خليل الميس، بيروت: دار الكتب العلمية ١٩٨٠م، ط ١.
- تحفة الأبرار بنكت الأذكار، السيوطي (ت ٩١١هـ) تحقيق وتخرّيج وتعليق بشير محمد عيون، دمشق: مكتبة دار البيان ١٩٨٨، ط ١.
- تحفة الأحوذى، المباركفوري، أشرف على مراجعة أصوله عبد الوهاب عبد اللطيف، عبد الرحمن محمد عثمان، بيروت: دار الفكر ١٩٩٠.
- تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف، المزني (ت ٧٤٢هـ)، تحقيق عبد الصمد شرف الدين، بمباي: دار القيمة، بيروت: المكتبة الإسلامية ١٩٨٣، ط ٢.

- تحفة الغريب في شرح مغني اللبيب، الدماميني (ت ٨٢٧هـ)، (هامش المنصف من الكلام)، مكتبة الحوزة.
- تحفة الفقهاء، علاء الدين السمرقندي (ت ٥٣٩هـ)، بيروت: دار الكتب العلمية ١٩٩٣، ط ٢.
- تحفة المحتاج بشرح المنهاج، ابن حجر الهيتمي (ت ٩٧٤هـ)، (هامش حواشي الشرواني وابن قاسم العبادي)، بيروت: دار الفكر.
- التحفة المرضية في الأراضي المصرية، ابن نجيم (ت ٩٧٠هـ)، (ضمن مجموعة رسائله)، تحقيق خليل الميس، بيروت: دار الكتب العلمية ١٩٨٠، ط ١.
- تحفة النُّسَّاك في فضل السواك، عبد الغني الغنيمي (ت ١٢٩٨هـ)، تحقيق الشيخ عبد الفتاح أبو غدة، حلب: مكتب المطبوعات الإسلامية.
- التحقيق في مسائل الخلاف، ابن الجوزي (ت ٥٩٧هـ)، تحقيق عبد المعطي أمين قلعجي، القاهرة: دار الوعي العربي، دمشق: مكتبة ابن عبد البر ١٩٩٨، ط ١.
- تخريج أحاديث الإحياء = المغني عن حمل الأسفار.
- تدريب الراوي، السيوطي (ت ٩١١هـ)، تحقيق عبد الوهاب عبد اللطيف، بيروت: دار الكتب العلمية ١٩٩٧، ط ٢.
- تذكرة أولي الألباب، داود الأنطاكي (ت ١٠٠٨هـ)، بيروت: المكتبة الثقافية.
- تذكرة الحفاظ، الذهبي (ت ٧٤٨هـ)، بيروت: دار إحياء التراث العربي ١٩٥٦.
- تذكرة الموضوعات، الفتنى (ت ٩٨٦هـ)، بيروت: أمين دمج، دمشق: عبد الوكيل.
- ترتيب المدارك، القاضي عياض (ت ٥٤٤هـ)، تحقيق أحمد محمود، بيروت: دار مكتبة الحياة ١٩٦٧، ط ٢.
- ترتيب مسند الإمام المعظم والمجتهد المقدم أبي عبد الله محمد بن إدريس الشافعي (ت ٢٠٤هـ)، تحقيق السيد يوسف علي الزولوي الحسني، والسيد عزّت العطار الحسني، بيروت: دار الكتب العلمية ١٩٥١.
- الترشيح لبيان صلاة التسييح، ابن طولون (ت ٩٥٣هـ)، تحقيق: مسعد عبد الحميد محمد السعدني، بيروت: دار الكتب العلمية ١٩٩٥.
- الترغيب والترهيب، المنذري (ت ٦٥٦هـ)، تحقيق مصطفى محمد عمارة، بيروت: دار الجليل ١٩٨٧.
- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، ابن مالك (ت ٦٧٢هـ)، تحقيق محمد كامل بركات، القاهرة: دار الكاتب العربي ١٩٦٧.
- التصريح على التوضيح، خالد الأزهرى (ت ٩٠٥هـ)، بيروت: دار الفكر.

- التعريف والإخبار بتخريج أحاديث الاختيار، قاسم بن قطلوبغا (ت ٨٧٩هـ)، قرأه وعلق عليه عبد الله محمد درويش، دمشق ١٩٩٧.
- التعريفات، الشريف الجرجاني (٨١٦هـ)، تحقيق إبراهيم الأبياري، بيروت: دار الكتاب العربي ١٩٩٢، ط ٢.
- التعليق الصبيح على مشكاة المصابيح، محمد إدريس الكاندهلوي (ت ١٣٩٤هـ)، لاهور: المكتبة العثمانية ١٩٨٧.
- التعليق المغني على الدارقطني، العظيم آبادي (ذيل سنن الدارقطني)، القاهرة: دار المحاسن للطباعة.
- التعليقات السنية على الفوائد البهية، اللكنوي (١٣٠٤هـ)، (هامش الفوائد البهية)، بيروت: دار المعرفة.
- تعليم المتعلم طريق التعلم، إبراهيم الزرنوجي (ت ٥٩٣هـ)، تحقيق وتقديم صلاح محمد الخيمي ونذير حمدان، دمشق: دار ابن كثير ١٩٨٥، ط ١.
- تفسير ابن جرير الطبري (ت ٣١٠هـ) (جامع البيان في تأويل القرآن)، بيروت: دار الفكر ١٩٨٨.
- تفسير ابن كثير، إسماعيل بن كثير (ت ٧٧٤هـ)، بيروت: دار الفكر ١٩٨٤.
- تفسير البغوي = معالم التنزيل.
- تفسير البيضاوي = أنوار التنزيل وأسرار التأويل.
- تفسير الرازي، بيروت: دار الفكر ١٩٨٣، ط ٢.
- تفسير غريب القرآن، ابن قتيبة (ت ٢٧٦هـ)، تحقيق السيد أحمد صقر، القاهرة: دار إحياء التراث العربي ١٩٥٨.
- تفسير القرطبي = الجامع لأحكام القرآن.
- تفسير النسفي = مدارك التنزيل.
- تفصيل المقال على حديث كل أمر ذي بال، الدكتور عبد الغفور عبد الحق البلوشي، بيروت: دار البشائر الإسلامية ١٩٩٦ ط ١.
- التقريب، النووي (ت ٦٧٦هـ)، دمشق.
- تقريب التهذيب، ابن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ)، تحقيق عبد الوهاب عبد اللطيف، بيروت: دار المعرفة ١٩٧٥، ط ٢.
- التقرير والتحبير، ابن أمير حاج (ت ٨٧٩هـ)، بيروت: دار الكتب العلمية ١٩٨٣، ط ٢.

- التلخيص الحبير، ابن حجر (ت ٨٥٢هـ)، عني بتصحيحه وتنسيقه السيد عبد الله هاشم اليماني المدني، القاهرة: شركة الطباعة الفنية المتحدة ١٣٨٤هـ.
- تلخيص المستدرک، الذهبي (٧٤٨هـ)، إشراف د. يوسف المرعشلي، بيروت: دار المعرفة.
- التلويح على التوضيح، التفتازاني (ت ٧٩٢هـ)، بيروت: دار الكتب العلمية.
- التمهيد، ابن عبد البر (ت ٤٦٣هـ)، تحقيق لجنة من العلماء، المغرب: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية.
- تنبيه ذوي الأفهام على حكم التبليغ خلف الإمام، ابن عابدين (ت ١٢٥٢هـ)، (ضمن مجموعة رسائله)، بيروت: دار إحياء التراث العربي.
- تنبيه الغافل والوسنان على أحكام هلال رمضان، ابن عابدين (ت ١٢٥٢هـ)، (ضمن مجموعة رسائله)، بيروت: دار إحياء التراث العربي.
- تنبيه الولاة والحكام، ابن عابدين (ت ١٢٥٢هـ)، (ضمن مجموعة رسائله)، بيروت: دار إحياء التراث العربي.
- تنزيه الشريعة، ابن عراقي (ت ٩٦٣هـ)، تحقيق عبد الوهاب عبد اللطيف، وعبد الله محمد الصديق، بيروت: دار الكتب العلمية ١٩٧٩، ط ١.
- تنقيح الأصول، صدر الشريعة المحجوبي (ت ٧٤٧هـ)، (هامش شرح التلويح على التوضيح)، بيروت: دار الكتب العلمية.
- تهذيب الآثار (الجزء المفقود)، الطبري (ت ٣١٠هـ)، دراسة وتحقيق علي رضا بن عبد الله ابن علي رضا، دمشق: دار المأمون للتراث ١٩٩٥.
- تهذيب الأسماء واللغات، النووي (ت ٦٧٦هـ)، بيروت: دار الكتب العلمية.
- تهذيب التهذيب، ابن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ)، تحقيق عمر السلامي، وعلي بن مسعود، بيروت: دار المعرفة ١٩٩٦، ط ١.
- تهذيب الكمال، المزي (ت ٧٤٢هـ)، تحقيق د. بشار عواد معروف، بيروت: مؤسسة الرسالة ١٩٩٤.
- تهذيب اللغة، الأزهرى (ت ٣٧٠هـ)، تحقيق فئة من العلماء، القاهرة: الدار المصرية للتأليف والترجمة ١٩٦٧.
- التوحيد، ابن خزيمة (ت ٣١١هـ)، القاهرة: دار الطباعة المنيرية ١٩٣٤.
- توالي التأسيس لمعالي محمد بن إدريس، ابن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ) تحقيق أبي الفداء عبد الله القاضي، بيروت: دار الكتب العلمية ١٩٨٦، ط ١.

- التوضيح في حل غوامض التنقيح، صدر الشريعة المحبوبي (ت ٧٤٧هـ)، (هامش شرح التلويح على التوضيح)، بيروت: دار الكتب العلمية.
- توضيح المشتبه، ابن ناصر الدين الدمشقي (ت ٨٤٢هـ)، تحقيق محمد نعيم العرقسوسي، بيروت: مؤسسة الرسالة ١٩٩٣، ط ٢.
- تيسير التحرير، أمير بادشاه (ت ٩٧٢هـ)، دمشق: دار الفكر.
- الثقات، ابن حبان (ت ٣٥٤هـ)، بيروت: دار الفكر، مصورة عن الطبعة الأولى في حيدر آباد ١٩٧٣.
- ثمار القلوب في المضاف والمنسوب، الثعالبي (ت ٤٢٩هـ) تحقيق وشرح إبراهيم صالح، دمشق: دار البشائر ١٩٩٤.
- جامع أحكام الصغار، الأسرؤشني (ت ٦٣٢هـ)، تحقيق د. أبو مصعب البدري، ومحمود عبد المنعم، مصر: دار الفضيلة.
- جامع الأصول، ابن الأثير (ت ٦٠٦هـ)، تحقيق عبد القادر الأرناؤوط، دار الفكر ١٩٨٣، ط ٢.
- جامع بيان العلم وفضله، ابن عبد البر (ت ٤٦٣هـ)، تحقيق أبي الأشبال الزهيري، السعودية: دار ابن الجوزي ١٩٩٤، ط ١.
- جامع الرموز وحواشي البحرين، القهستاني (ت ٩٦٢هـ)، كلكتة ١٢٨٤هـ.
- الجامع الصحيح، محمد بن عيسى الترمذي (ت ٢٩٧هـ)، تحقيق أحمد شاكر، بيروت: دار إحياء التراث العربي.
- الجامع الصغير، محمد بن الحسن الشيباني (ت ١٨٩هـ)، بيروت: عالم الكتب ١٩٨٦، ط ١.
- الجامع الصغير، السيوطي (ت ٩١١هـ)، بيروت: دار الفكر.
- جامع العلوم والحكم، ابن رجب الحنبلي (ت ٧٩٥هـ)، تحقيق شعيب الأرناؤوط، وإبراهيم باحس، بيروت: مؤسسة الرسالة ١٩٩١، ط ٢.
- جامع الفصولين، ابن قاضي سماوة (ت ٨٢٣هـ)، مصر: المطبعة الأزهرية ١٣٠٠هـ، ط ١.
- الجامع الكبير، السيوطي (ت ٩١١هـ)، جمع وترتيب عيسى أحمد صقر، وأحمد عبد الجواد، دار الجنان ١٩٩٥.
- الجامع لأحكام القرآن، القرطبي (ت ٦٧١هـ)، صححه فئة من العلماء.
- الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، الخطيب البغدادي (ت ٤٦٣هـ)، حققه محمد عجاج الخطيب، بيروت: مؤسسة الرسالة ١٩٩٤، ط ٢.

- الجامع اللطيف في فضل مكة وأهلها وبناء البيت الشريف، ابن ظهيرة (ت ٩٨٦هـ)، بيروت: المكتبة الشعبية ١٩٧٩.
- جامع مسانيد الإمام أبي حنيفة، الخوارزمي (ت ٦٥٥هـ)، بيروت: دار الكتب العلمية ١٩٧٠.
- الجامع الوجيز، حافظ الدين البزازي (ت ٨٢٧هـ)، (هامش الفتاوى الهندية)، بيروت: دار صادر، مصورة عن المطبعة الأميرية في طبعها الثانية ١٣١٠هـ.
- الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم الرازي (ت ٣٢٧هـ)، بيروت: دار إحياء التراث العربي ١٩٥٣، ط ١.
- جزيل المواهب في اختلاف المذاهب، السيوطي (ت ٩١١هـ)، تحقيق إبراهيم عبد المجيد، بيروت: المكتب الإسلامي ١٩٩٢.
- الجعديات، البغوي (ت ٣١٧هـ)، راجعه وعلق عليه عامر أحمد حيدر، بيروت: مؤسسة نادر ١٩٩٠، ط ١.
- الجماهر في الجواهر، البيروني (ت ٤٣٠هـ)، تحقيق يوسف الهادي، إيران: مكتب نشر التراث المخطوط بوزارة الثقافة الإيرانية.
- جمع الوسائل في شرح الشمائل، القاري (ت ١٠١٤هـ)، القاهرة: المطبعة الأدبية ١٩٠١، ط ٢.
- جمهرة أنساب العرب، ابن حزم (ت ٤٥٦هـ)، تحقيق عبد السلام هارون، القاهرة: دار المعارف ١٩٦٢.
- الجواب الحزم عن حديث التكبير جزم، السيوطي (ت ٩١١هـ)، (ضمن الحاوي للفتاوى)، بيروت: دار الكتب العلمية ١٩٨٣.
- جواهر العقدين في فضل الشرفين، السمهودي (ت ٩١١هـ)، تحقيق د. موسى العلي، بغداد: مطبعة العاني ١٩٨٤.
- الجواهر المضية في تراجم الحنفية، عبد القادر القرشي (ت ٧٧٥هـ)، تحقيق عبد الفتاح الحلو، مصر: هجر ١٩٩٣، ط ٢.
- الجوهرة النيرة شرح مختصر القدوري، الحدادي (ت في حدود ٨٠٠هـ)، مطبعة محمود بك ١٣٠١هـ.
- حاشية ابن حجر المكي على الإيضاح للنووي، (ت ٩٧٤هـ) مصر: مطبعة دار التأليف، ط ٢.
- حاشية ابن قاسم العبادي على تحفة المحتاج (ت ٩٩٤هـ)، بيروت: دار الفكر.
- حاشية حسن جليبي على المطول (ت ٨٨٦هـ)، إيران: دار الذخائر للمطبوعات ١٣١٢هـ، ط ١.
- حاشية الحموي على الأشباه والنظائر = غمز عيون البصائر.

- حاشية السيد الجرجاني على شرح الشمسية، القاهرة: المطبعة الميمنية ١٣٠٧هـ.
- حاشية السيد الجرجاني على الكشاف، الدار العالمية.
- حاشية السيد الجرجاني على المطول، مطبعة عثمانية، دار سعادت ١٣١٠هـ.
- حاشية الشُّبرامَلْسِي على نهاية المحتاج (ت ١٠٨٧هـ)، (هامش نهاية المحتاج)، بيروت: دار الفكر ١٩٨٤، الطبعة الأخيرة.
- حاشية الشرنبلالي على الدرر (ت ١٠٦٩هـ)، (هامش الدرر والغرر)، مطبعة الآستانة، ط ٢.
- حاشية الشرواني على تحفة المحتاج، بيروت: دار الفكر.
- حاشية الشلبي على تبين الحقائق (ت ٩٤٧هـ)، (هامش تبين الحقائق)، مصر: المطبعة الأميرية ١٣١٣هـ، ط ١.
- حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي (عناية القاضي وكفاية الرازي)، ديار بكر: المكتبة الإسلامية.
- حاشية الطحطاوي على الدر المختار (ت ١٢٣١هـ)، بيروت: دار المعرفة ١٩٧٥.
- حاشية الطحطاوي على مراقي الفلاح، الشرنبلالي (ت ١٠٦٩هـ) القاهرة: المطبعة الكبرى الأميرية ١٩٠٠، ط ٣.
- حاشية على شرح بانت سعاد، عبد القادر بن عمر البغدادي (ت ١٠٩٣هـ)، تحقيق نظيف خواجه — ألمانيا: فرانتس شتاينر ١٩٨٠.
- الحاوي للفتاوى، السيوطي (ت ٩١١هـ)، بيروت: دار الكتب العلمية ١٩٨٣.
- حسن المحاضرة، السيوطي (ت ٩١١هـ)، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، مصر: دار إحياء الكتب العربية.
- الحقيقة والمجاز في رحلة الشام ومصر والحجاز، عبد الغني النابلسي (ت ١١٤٣هـ)، تحقيق رياض عبد الحميد مراد، بيروت: دار المعرفة.
- حلية الأولياء، أبو نعيم الأصبهاني (ت ٤٣٠هـ)، عني به محمد أمين الخانجي، بيروت: دار الكتاب العربي ١٩٨٥، ط ٤.
- حلية البشر، عبد الرزاق البيطار (ت ١٣٣٥هـ)، تحقيق محمد بهجة البيطار، دمشق: مطبوعات مجمع اللغة العربية ١٩٦١.
- الحماسة البصرية، صدر الدين البصري (ت ٦٥٩هـ)، تحقيق مختار الدين أحمد، بيروت: عالم الكتب ١٩٨٣، ط ٣.

- الحواشي السعدية، سعدي جلبي (ت ٩٤٥هـ)، (هامش فتح القدير)، بيروت: دار إحياء التراث العربي.
- حواشي عصام الدين الأسفرايني على الفوائد الضيائية للجامي، طبع بتركيا: محمد رجائي ١٢٦٩هـ.
- خزانة الأدب وغاية الأرب، ابن حجة الحموي (ت ٨٣٧هـ) شرح عصام شعيتو، بيروت: دار ومكتبة الهلال ١٩٨٧.
- خزانة الأدب، البغدادي (ت ١٠٩٣هـ)، تحقيق عبد السلام هارون، الهيئة المصرية العامة للكتاب.
- الخصائص، ابن جنبي (ت ٣٩٢هـ)، تحقيق علي النجار، بيروت: دار الهدى ١٩٥٢، ط ٢.
- الخصائص، النسائي (ت ٣٠٣هـ)، تحقيق عبد الرحمن حسن محمود، القاهرة: مكتبة الآداب ١٩٨٦، ط ٢.
- الخصائص الكبرى، السيوطي (ت ٩١١هـ)، تحقيق د. محمد خليل هراس، القاهرة: دار الكتب الحديثة.
- الخطط التوفيقية، علي باشا مبارك (ت ١٣١١هـ)، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصورة عن طبعة بولاق سنة ١٣٠٥هـ.
- خطط دمشق، صلاح الدين المنجد، بيروت: المطبعة الكاثوليكية ١٩٤٩.
- خطط دمشق، أكرم العليبي، دمشق: دار الطباع ١٩٨٩، ط ١.
- خطط المقرئزي، تقي الدين المقرئزي (ت ٨٤٥هـ)، القاهرة: دار التحرير ١٩٧٠.
- خلاصة الأثر، المحبي (ت ١١١١هـ)، بيروت: دار صادر.
- خلاصة الأحكام، النووي (ت ٦٧٦هـ)، تحقيق حسين إسماعيل الجمل، بيروت: مؤسسة الرسالة ١٩٩٧، ط ١.
- خلاصة تذهيب تهذيب الكمال في أسماء الرجال، الخزرجي (ت ٩٢٣هـ) تحقيق محمود عبد الوهاب فايد، القاهرة: مكتبة القاهرة ١٩٧٢.
- الخيرات الحسان، ابن حجر الهيتمي (ت ٩٧٣هـ)، اللاذقية: مكتبة الغزالي ١٩٧٩، ط ٢.
- الدارس في تاريخ المدارس، النعيمي (ت ٩٢٧هـ)، بيروت: دار الكتاب الجديد ١٩٨١، ط ١.
- الدراية في تخريج أحاديث الهداية، ابن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ)، صححه السيد عبد الله هاشم اليماني المدني، بيروت: دار المعرفة ١٣٨٤هـ.
- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، السمين الحلبي (ت ٧٥٦هـ)، تحقيق أحمد محمد الخراط، دمشق - بيروت: دار القلم ١٩٨٦، ط ١.

- الدر المنتقى، إبراهيم الحلبي (ت ٩٥٦هـ)، (هامش بجمع الأنهر)، بيروت: دار إحياء التراث العربي.
- الدر المنثور في التفسير بالمأثور، السيوطي (ت ٩١١هـ) بيروت: دار الكتب العلمية ١٩٩٠.
- الدر النضيد من مجموعة الحفيد، الحفيد الهروي (ت ٩١٦هـ)، بيروت: دار الكتاب العربي ١٩٨٠.
- درر الحكام في شرح غرر الأحكام، منلا خسرو (ت ٨٨٥هـ)، مطبعة الآستانة، ١٣١٧هـ، ط ٢.
- الدرر الكامنة، ابن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ)، بيروت: دار إحياء التراث العربي.
- الدرر المنتشرة في الأحاديث المشتهرة، السيوطي (ت ٩١١هـ)، تحقيق محمد الصباغ، الرياض: جامعة الملك سعود ١٩٨٣، ط ١.
- درة الغواص في أوهام الخواص، الحريري (ت ٥١٦هـ)، عناية توربكه، ليبسك ١٨٧٤.
- دلائل الخيرات، الجزولي (ت ٨٧٠هـ)، دمشق: مكتبة الحضارة.
- دلائل النبوة ومعرفة أحوال صاحب الشريعة، البيهقي (ت ٤٥٨هـ) تحقيق عبد المعطي قلعجي، بيروت: دار الكتب العلمية ١٩٨٥، ط ١.
- الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء الذهب، ابن فرحون (ت ٧٩٩هـ) تحقيق مأمون الجنان، بيروت: دار الكتب العلمية ١٩٩٦.
- ديوان ابن عَنِين، تحقيق خليل مردم بك، دمشق: المجمع العلمي العربي ١٩٤٦.
- ديوان أبي الأسود الدؤلي، صنعة أبي سعيد الحسن السكري، تحقيق محمد حسن آل ياسين، بيروت: مؤسسة إيف ١٩٨٢.
- ديوان أبي تمام بشرح التبريزي، تحقيق محمد عزام، القاهرة: دار المعارف ١٩٧٢، ط ٣.
- ديوان أبي العتاهية، دار الكتب العلمية ١٩٨٥.
- ديوان أمية بن أبي الصلت، صنعة د. عبد الحفيظ السطلي، دمشق: مكتبة أطلس ١٩٧٤.
- ديوان حسان بن ثابت، تحقيق وليد عرفات، بيروت: دار صادر ١٩٧٤.
- ديوان زهير بن أبي سلمى، القاهرة: دار الكتب المصرية ١٩٩٤.
- ديوان زيد الخيل، تحقيق أحمد مختار البزرة، دمشق: دار المأمون ١٩٨٨.
- ديوان الشافعي، تحقيق محمد عبد المنعم خفاجي، بيروت: دار ابن زيدون، مكتبة الكليات الأزهرية ١٩٨٦.
- ديوان عبد الله بن رواحة، دراسة وجمع حسن محمد باجورة، القاهرة: دار التراث ١٩٧٢.
- ديوان عبد الله بن الزُّبَيْر، تحقيق يحيى الجبوري، مؤسسة الرسالة ١٩٨١.
- ديوان عبد الله بن معاوية، جمع عبد الحميد الراضي، بيروت: مؤسسة الرسالة ١٩٨٦، ط ١.

- ديوان علي بن أبي طالب، تحقيق زرزور، بيروت: دار الكتب العلمية.
- ديوان عمر بن الفارض، بيروت: المطبعة الأدبية ١٨٩٩، ط ٥.
- ديوان الفرزدق، جمع وتعليق عبد الله الصاوي، مصر: المكتبة التجارية الكبرى ١٩٣٦.
- ديوان القطامي، تحقيق إبراهيم السامرائي، وأحمد مطلوب، بيروت: دار الثقافة ١٩٧١.
- ديوان كثير، تحقيق إحسان عباس، بيروت: دار الثقافة ١٩٧١.
- ديوان كعب بن زهير، دار الكتب المصرية ١٩٥٠.
- ديوان المتنبي بشرح العكبري، تحقيق السقا والأبياري وشلبي، بيروت: دار المعرفة.
- ديوان النابغة الذبياني، تحقيق د. شكري فيصل، دار الفكر ١٩٦٨.
- ديوان النمر بن تولب، صنعة نوري حمودي القيسي، بغداد: مطبعة المعارف.
- الذخائر الأشرفية في الألغاز الحنفية، ابن الشحنة (ت ٩٢١هـ)، تحقيق محمد عدنان درويش، دمشق: دار المجد للطباعة ١٩٩٤.
- ذخير المتأهلين والنساء في تعريف الأطهار والدماء، البركوي (ت ٩٨١هـ)، (هامش شرح شرعة الإسلام)، بيروت: دار الكتب العلمية.
- ذكر أخبار أصبهان، الأصبهاني (ت ٤٣٠هـ)، طهران: مؤسسة مصر ١٩٣٤.
- ذيل الأمالي والنوادر، القالي (ت ٣٥٦هـ)، بيروت: دار الكتاب العربي ١٩٨٥.
- ذيل ثمار المقاصد، محمد سعد أطلس (مطبوع مع الثمار)، بيروت: مكتبة لبنان ١٩٧٥.
- ذيل اللآلئ المصنوعة، السيوطي (ت ٩١١هـ)، باكستان: المكتبة الأثرية ١٣٠٣هـ.
- ذيل المغرب، المطرزي (ت ٦١٠هـ)، (آخر كتاب المغرب).
- الرسالة الأشعرية، البيهقي (ت ٤٥٨هـ)، هامش كتاب تبين كذب المفتري.
- الرسالة العضدية، العضد الإيجي (ت ٧٥٦هـ)، هامش رسالة الوضع لدحلان.
- رسالة في بيان الكبائر والصغائر من الذنوب، ابن نجيم (ت ٩٧٠هـ)، (ضمن مجموعة رسائله)، تحقيق الشيخ خليل الميس، بيروت: دار الكتب العلمية ١٩٨٠، ط ١.
- رسالة في النذر والتصدق، ابن نجيم (ت ٩٧٠هـ)، (ضمن مجموعة رسائله)، تحقيق الشيخ خليل الميس، بيروت: دار الكتب العلمية ١٩٨٠، ط ١.
- الرسالة القشيرية، القشيري (ت ٤٦٥هـ)، دمشق: عبد الوكيل الدروبي.

- رفع التردد في عقد الأصابع عند التشهد، ابن عابدين (ت ١٢٥٢هـ)، (ضمن مجموعة رسائله)، بيروت: دار إحياء التراث العربي.
- رمز الحقائق شرح كنز الدقائق، العيني (ت ٨٥٥هـ)، القاهرة: دار الطباعة العامرة.
- الروح، ابن القيم (ت ٧٥١هـ)، تحقيق يوسف علي بديوي، دمشق، بيروت: دار ابن كثير ١٩٩٣.
- روض البشر في أعيان القرن الثالث عشر، محمد جميل الشطي (ت ١٣٧٨هـ)، دمشق: دار اليقظة العربية.
- روضة الطالبين، النووي (ت ٦٧٦هـ)، تحقيق عادل عبد الموجود، وعلي محمد عوض، بيروت: دار الكتب العلمية.
- الرياض الأنيقة، السيوطي (ت ٩١١هـ)، تحقيق محمد السعيد بن بسيوني زغلول، بيروت: دار الكتب العلمية ١٩٨٥، ط ١.
- الرياض النضرة، المحب الطبري (ت ٦٩٤هـ)، تحقيق عيسى عبد الله الحميري، بيروت: دار الغرب الإسلامي ١٩٩٦.
- ريحانة الألبا وزهرة الحياة، شهاب الدين الخفاجي (ت ١٠٦٩)، تحقيق عبد الفتاح محمد الحلوة، القاهرة: مطبعة عيسى البابي الحلبي ١٩٦٧، ط ١.
- زاد المعاد في هدي خير العباد، ابن قيم الجوزية (ت ٧٥١هـ)، تحقيق شعيب الأرنؤوط، وعبد القادر الأرنؤوط، بيروت: مؤسسة الرسالة ١٩٩٥، ط ٢٨.
- الزاهر في غريب ألفاظ الشافعي، الأزهري (ت ٣٧٠هـ)، تحقيق د. محمد جبر الألفي، ١٩٩٣، ط ٢.
- الزهد، وكيع بن الجراح (ت ١٩٧هـ)، تحقيق وتخرير عبد الرحمن عبد الجبار الفريواني، المدينة المنورة: مكتبة الدار ١٩٨٤، ط ١.
- الزهد الكبير، البيهقي (ت ٤٥٨هـ)، تحقيق وإخراج عامر أحمد حيدر، بيروت: دار الجنان، مؤسسة الكتب الثقافية ١٩٨٧.
- الزهد والرقائق، ابن المبارك (ت ١٨١هـ)، تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي، الناشر محمد عفيف الزعبي، بيروت: مؤسسة الرسالة.
- زهر الآداب وثمر الألباب، الحصري (ت ٤٥٣هـ) ضبطه وشرحه زكي مبارك، محمد محيي الدين عبد الحميد، القاهرة: المكتبة التجارية الكبرى ١٩٥٣، ط ٢.
- زوائد تاريخ بغداد على الكتب الستة، خلدون الأحمد، دمشق: دار القلم ١٩٩٦.
- زوائد القطيعي على الفضائل لأحمد.

- الزواجر عن اقتراف الكبائر، ابن حجر الهيتمي (ت ٩٧٤هـ)، القاهرة: مطبعة مصطفى البابي الحلبي ١٩٧٠، ط ٢.
- الزيارات بدمشق، محمود العدوي، تحقيق صلاح الدين المنجد، دمشق: المجمع العلمي العربي ١٩٥٦.
- سبل الهدى والرشاد في سيرة خير العباد، محمد بن يوسف الشامي (ت ٩٤٢هـ)، تحقيق فئة من العلماء، القاهرة: المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية ١٩٧٤-١٩٩٤.
- السعاية في كشف ما في شرح الوقاية، الكنوي (ت ١٣٠٤هـ)، لاهور: سهيل أكاديمي ١٩٨٧، ط ٢.
- سلك الدرر، المرادي (ت ١٢٠٦هـ)، بيروت: دار ابن حزم، ودار البشائر الإسلامية ١٩٨٨، ط ٣.
- السنة، ابن أبي عاصم (ت ٢٨٧هـ)، تخريج الألباني، بيروت: المكتب الإسلامي ١٩٩٨، ط ٤.
- سنن ابن ماجه، محمد بن يزيد القزويني (ت ٢٧٣هـ)، تحقيق خليل شيخا، بيروت: دار المعرفة ١٩٩٦، ط ١.
- سنن أبي داود، سليمان بن الأشعث السجستاني (ت ٢٧٥هـ)، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، بيروت دار إحياء التراث العربي.
- سنن الترمذي = الجامع الصحيح.
- سنن الدارقطني، علي بن عمر الدارقطني (ت ٣٨٥هـ)، تحقيق السيد عبد الله هاشم يماني المدني، القاهرة: دار المحاسن للطباعة ١٩٩٦.
- سنن الدارمي، عبد الله بن عبد الرحمن الدارمي (ت ٢٥٥هـ)، تحقيق الدكتور مصطفى ديب البغا، دمشق دار القلم ١٩٩١، ط ١.
- السنن الصغرى (المجتبى)، أحمد بن علي النسائي (ت ٣٠٣هـ)، تحقيق: مكتبة تحقيق التراث الإسلامي، بيروت: دار المعرفة ١٩٩٤، ط ٣.
- السنن الكبرى، البيهقي (ت ٤٥٨هـ)، تحقيق محمد عبد القادر عطا، بيروت: دار الكتب العلمية ١٩٩٤، ط ١.
- السنن الكبرى، النسائي (ت ٣٠٣هـ)، تحقيق عبد الغفار البنداري، وسيد حسن، بيروت: دار الكتب العلمية ١٩٩١، ط ١.
- سير أعلام النبلاء، الذهبي (ت ٧٤٨هـ)، تحقيق مكتب مؤسسة الرسالة، بيروت: مؤسسة الرسالة ١٩٩٤، ط ١٠.
- سيرة ابن هشام، عبد الملك بن هشام (ت ٢١٣هـ)، تحقيق الأبياري والسقا وشليبي، بيروت: دار الخلود.

- السيرة الحلبية في سيرة الأمين المأمون (إنسان العيون)، علي بن برهان الدين الحلبي (ت ١٠٤٤هـ)، دمشق: دار المعرفة ١٩٨٩، ط ١.
- السيرة الشامية = سبل الهدى والرشاد .
- شجرة النور الزكية في طبقات المالكية، محمد مخلوف (ت ١٣٦٠هـ)، طبع بالأوفست في دار الكتاب العربي عن الطبعة الأولى سنة ١٣٤٩هـ.
- شذرات الذهب، ابن العماد (ت ١٠٨٩هـ)، تحقيق محمود الأرناؤوط، دمشق: دار ابن كثير ١٩٨٦، ط ١.
- الشذرة في الأحاديث المشتهرة، ابن طولون (ت ٩٥٣هـ)، تحقيق كمال بن بسيوني زغلول، بيروت: دار الكتب العلمية ١٩٩٣، ط ١.
- شرح ابن عقيل على ألفية، ابن عقيل (ت ٧٦٩هـ) تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ط ٢.
- شرح أبيات مغني اللبيب، عبد القادر بن عمر البغدادي (ت ١٠٩٣هـ)، تحقيق عبد العزيز رباح، وأحمد يوسف دقاق، دمشق: دار المأمون للتراث ١٩٧٣.
- شرح الإحياء، للزبيدي = إتحاف السادة المتقين
- شرح أدب القاضي، الجصاص (ت ٣٧٠هـ)، تحقيق فرحان زيادة، القاهرة: قسم النشر بالجامعة الأمريكية.
- شرح الأربعين النووية، ابن حجر = فتح المبين.
- شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة، اللالكائي (ت ٤١٨هـ)، تحقيق أحمد سعد حمدان، الرياض: دار طيبة ١٩٨٠.
- شرح ألفية ابن مالك، الأشموني = منهج السالك.
- شرح ألفية الحديث للعراقي = التبصرة والتذكرة.
- شرح ألفية العراقي (فتح الباقي على ألفية العراقي) زكريا الأنصاري، (مطبوع مع التبصرة والتذكرة)، تصحيح محمد بن الحسين العراقي الحسيني، بيروت: دار الكتب العلمية ١٩٨٠.
- شرح تصريف العزّي، السعد التفتازاني (ت ٧٩٣هـ)، مصر: المطبعة الميمنية ١٣٠٧هـ.
- شرح تنقيح الفصول، القرائي (ت ٦٨٤هـ)، تحقيق طه عبد الرؤوف سعد، القاهرة: المكتبة الأزهرية ١٩٩٣، ط ٢.

- شرح الجامع الصغير، اللكنوي (ت ١٣٠٤هـ)، (هامش الجامع الصغير)، بيروت: عالم الكتب ١٩٨٦، ط ١.
- شرح ديوان ابن الفارض، البوريني = البحر الفاض.
- شرح ديوان ابن الفارض، النابلسي = كشف السر الغامض.
- شرح ديوان الحماسة، المرزوقي (ت ٤٢١هـ)، تحقيق أحمد أمين، وعبد السلام هارون، بيروت: دار الجيل ١٩٩١.
- شرح الرضي على الشافية (ت ٦٨٦هـ)، تحقيق يوسف حسن عمر، جامعة قاريونس ١٩٧٨.
- شرح الرضي على الكافية، محمد بن حسن الرضي (ت ٦٨٦هـ)، تصحيح وتعليق يوسف حسن عمر، تونس جامعة قاريونس ١٩٧٨.
- شرح الزرقاني على المواهب اللدنية، محمد بن عبد الباقي الزرقاني (ت ١١٢٢هـ)، بيروت: دار المعرفة ١٩٩٣.
- شرح السراجية، السيد الجرجاني (ت ٨١٦هـ)، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، مصطفى البابي الحلبي ١٩٤٤.
- شرح السندي على سنن ابن ماجه السندي (ت ١١٣٨هـ) تحقيق: خليل مأمون شيجا بيروت: دار المعرفة ١٩٩٦، ط ١.
- شرح السنة، البغوي (ت ٥١٠هـ)، حققه شعيب الأرناؤوط، وزهير الشاويش، بيروت: المكتب الإسلامي ١٩٨٣، ط ٢.
- شرح السير الكبير، السرخسي (ت ٤٨٣هـ)، تحقيق د. صلاح الدين المنجد.
- شرح شرعة الإسلام، البرُوسوي = مفاتيح الجنان.
- شرح الشفاء، الخفاجي = نسيم الرياض
- شرح الشفاء، ملا علي القاري (ت ١٠١٤هـ)، بيروت: دار الفكر.
- شرح الصاوي على جوهرة التوحيد، أحمد بن محمد الصاوي (ت ١٢٤١هـ)، تحقيق د. عبد الفتاح البزم، دمشق: دار ابن كثير ١٩٩٧، ط ١.
- شرح صحيح البخاري = عمدة القاري.
- شرح صحيح البخاري الكرمانلي = الكواكب الدراري بيروت: دار إحياء التراث العربي ١٩٨١، ط ٢.
- شرح صحيح مسلم، الأبي = إكمال إكمال المعلم.

- شرح صحيح مسلم، النووي (ت ٦٧٦هـ)، تحقيق خليل مأمون شيخا، بيروت: دار المعرفة ١٩٩٦، ط ٣.
- شرح الصدور بشرح حال الموتى والقبور، السيوطي (ت ٩١١هـ)، تحقيق يوسف علي بديوي، دمشق، بيروت: دار ابن كثير ١٩٨٩.
- شرح العقائد النسفية، التفتازاني (ت ٧٩٢هـ)، تحقيق محمد عدنان درويش، ط ١.
- شرح العيني على الكنز (ت ٨٥٥هـ)، القاهرة: دار الطباعة العامرة.
- شرح قصيدة كعب بن زهير، ابن هشام (ت ٧٦١هـ)، تحقيق محمود حسن أبو ناجي، دمشق، بيروت: مؤسسة علوم القرآن ١٩٨٤، ط ٢.
- شرح قطر الندى، ابن هشام (ت ٧٦١هـ)، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، بيروت: دار إحياء التراث العربي، ط ١١.
- شرح كنز الدقائق، ملا مسكين (ت ٩٥٤هـ)، مصر: المطبعة الحسينية ١٣٢٨هـ، ط ١.
- شرح المحلي على جمع الجوامع، القاهرة: المطبعة الخيرية ١٨٨٦.
- شرح مشكل الآثار، الطحاوي (ت ٣٢١هـ)، تحقيق شعيب الأرنؤوط، بيروت: مؤسسة الرسالة ١٩٩٤، ط ١.
- شرح معاني الآثار، الطحاوي (ت ٣٢١هـ)، تحقيق محمد سيد جاد الحق، القاهرة: مطبعة الأنوار المحمدية، ١٩٦٨.
- شرح المفصل، ابن يعيش (ت ٦٤٣هـ)، القاهرة: مكتبة المتنبي.
- شرح المقاصد، سعد الدين التفتازاني (ت ٧٩٣هـ)، تحقيق د. عبد الرحمن عميرة، بيروت: عالم الكتب ١٩٨٩، ط ١.
- شرح المنار، ابن ملك (ت ٨٠١هـ)، طبعة إستانبولية قديمة.
- شرح منظومة رسم المفتي، ابن عابدين (ت ١٢٥٢هـ)، (ضمن مجموعة رسائله)، بيروت: دار إحياء التراث العربي.
- شرح المنية الصغير، إبراهيم الحلبي (ت ٩٥٦هـ)، طبعة تركية.
- شرح المنية الكبير = غنية المتملي.
- شرح النقاية، القاري (ت ١٠١٤هـ)، كراتشي: سعيد كمبني.
- شرح الوقاية، صدر الشريعة المحبوبي (ت ٧٤٥هـ)، (هامش كشف الحقائق)، كراتشي: إدارة القرآن والعلوم الإسلامية ١٩٨٧.

- الشريعة، الآجري (ت ٣٦٠هـ) تحقيق محمد حامد الفقي، بيروت: دار الكتب العلمية ١٩٨٣، ط ١.
- شعب الإيمان، البيهقي (ت ٤٥٨هـ)، تحقيق أبي هاجر زغلول، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٩٠، ط ١.
- شعر الخوارج، تحقيق إحسان عباس، بيروت: دار الثقافة ١٩٦٠.
- الشعر والشعراء، ابن قتيبة (ت ٢٧٦هـ)، تحقيق أحمد محمد شاكر، القاهرة: دار المعارف ١٩٦٧، ط ٢.
- الشفا بتعريف حقوق المصطفى، القاضي عياض (ت ٥٤٤هـ)، تحقيق علي محمد البحاي، بيروت: دار الكتاب العربي ١٩٧٧.
- شفاء العليل وبلّ الغليل في بطلان الوصية بالختامات والتهاليل، لابن عابدين (ت ١٢٥٢هـ)، (ضمن مجموعة رسائله)، بيروت: دار إحياء التراث العربي.
- شفاء الغرام بأخبار البلد الحرام، تقي الدين الفاسي (ت ٨٣٢هـ)، تحقيق لجنة من العلماء، بيروت: دار الكتب العلمية.
- الشقائق النعمانية في علماء الدولة العثمانية، طاش كبري زاده (ت ٩٦٨هـ)، إستانبول: دار سعادت.
- الشمائل، ابن كثير (ت ٧٧٤هـ)، تحقيق مصطفى عبد الواحد، بيروت: دار المعرفة ١٩٦٧.
- الشمائل المحمدية، الترمذي (ت ٢٧٩هـ)، تحقيق عزت عبيد الدعاس، حمص: دار الترمذي ١٩٨٥، ط ٢.
- الصحاح، الجوهري (ت ٣٩٣هـ)، تحقيق أحمد عبد الغفور عطا، بيروت: دار العلم للملايين ١٩٩٠، ط ٤.
- صحيح ابن حبان، علي بن بلبان الفارسي (ت ٧٣٩هـ)، تحقيق شعيب الأرناؤوط، بيروت: مؤسسة الرسالة ١٩٩٣، ط ٢.
- صحيح ابن خزيمة، محمد بن إسحاق بن خزيمة (ت ٣١١هـ)، تحقيق محمد مصطفى الأعظمي، بيروت: المكتب الإسلامي ١٩٩٢، ط ٢.
- صحيح البخاري = فتح الباري
- صحيح مسلم، مسلم بن الحجاج القشيري (ت ٢٦١هـ)، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، القاهرة: دار الحديث ١٩٩١، ط ١.
- صفحات من صبر العلماء، عبد الفتاح أبو غدة، حلب: مكتب المطبوعات الإسلامية ١٩٩٢، ط ٣.
- الضعفاء الكبير، العقيلي (ت ٣٢٢هـ)، تحقيق عبد المعطي أمين قلعجي، بيروت: دار الكتب العلمية ١٩٨٤.
- الضوء اللامع، السخاوي (ت ٩٠٢هـ)، بيروت: دار الجيل ١٩٩٢، ط ١.
- ضوء المعالي شرح بدء الأمالي، القاري (ت ١٠١٤هـ)، دمشق: مكتبة المعارف، ط ٢.

- الطبقات السنية في تراجم الحنفية، عبد القادر التميمي (ت ١٠١٠هـ)، تحقيق د. عبد الفتاح الحلو، الرياض: دار الرفاعي ١٩٨٣، ط ١.
- طبقات الشافعية، تاج الدين السبكي (ت ٧٧١هـ)، تحقيق محمود محمد الطناحي، وعبد الفتاح محمد الحلو، القاهرة: دار إحياء الكتب العربية.
- طبقات فحول الشعراء، ابن سلام الجمحي (ت ٢٣٢هـ)، شرح محمود محمد شاكر، القاهرة: الخانجي ١٩٧٣.
- طبقات الفقهاء، طاش كبري زاده (ت ٩٦٢هـ)، نشره أحمد نيلة، الموصل: مطبعة الزهراء الحديثة ١٩٦١، ط ٢.
- الطبقات الكبرى، محمد ابن سعد (ت ٢٣٠هـ)، بيروت: دار صادر.
- الطبقات الكبرى (لواقح الأنوار في طبقات الأخيار)، الشعراني (ت ٩٧٣هـ)، مصر: شركة مكتبة ومطبعة البابي الحلبي ١٩٥٤، ط ١.
- طبقات المحدثين بأصبهان، أبو الشيخ الأنصاري (ت ٣٦٩هـ)، تحقيق عبد الغفور عبد الحق حسين البلوشي، بيروت: مؤسسة الرسالة ١٩٩٢.
- طبقات المعتزلة، ابن المرتضى (ت ٨٤٠هـ)، تحقيق: سوسة ديفلد - فلزر، بيروت: دار مكتبة الحياة ١٩٦٠.
- طبقات المفسرين، للأذنه وي، تحقيق سليمان بن صالح الخزي، المدينة المنورة: مكتبة العلوم والحكم ١٩٩٧.
- طبقات المفسرين، السيوطي (ت ٩١١هـ)، بيروت: دار الكتب العلمية ١٩٨٣.
- طبقات المناوي الكبرى = الكواكب الدرية.
- طرح التثريب في شرح التقريب، زين الدين العراقي (ت ٨٠٦هـ)، دار إحياء التراث العربي.
- الطريقة المحمدية والسيرة الأحمديّة، البركوي (ت ٩٨١هـ)، مصر: مطبعة البابي الحلبي ١٩٣٧، ط ١.
- طلبة الطلبة في الاصطلاحات الفقهية، نجم الدين أبو حفص النسفي (ت ٥٣٧هـ)، تحقيق خليل الميس، بيروت: دار القلم ١٩٨٦، ط ١.
- عارضة الأحوذى بشرح صحيح الترمذي، أبي بكر بن العربي (ت ٥٤٣هـ)، بيروت: دار إحياء التراث العربي ١٩٩٥.
- العبر في خبر من عبر، الذهبي (ت ٧٤٨هـ)، تحقيق صلاح المنجد، وفؤاد سيد، مطبعة حكومة الكويت ١٩٦١.
- عرف البشام، المرادي (ت ١١٧٣هـ)، تحقيق محمد مطيع الحافظ، و رياض عبد الحميد مراد، دمشق : دار ابن كثير ١٩٨٨، ط ٢.

- العقد الفريد، ابن عبد ربه (ت ٣٢٢هـ)، تحقيق أحمد أمين، وأحمد الزين، وإبراهيم الأبياري، بيروت: دار الكتاب العربي، ١٩٨٦.
- العقد المنظوم، المولى علي بن بالي المعروف بمنق (ت ٩٩٢هـ). (ذيل الشقائق النعمانية)، إستانبول: دار سعادت.
- عقود الجمان، محمد بن يوسف الصالح (ت ٩٤٢هـ)، المدينة المنورة: مكتبة الإيمان.
- العقود الدرية في تنقيح الفتاوى الحامدية، ابن عابدين (ت ١٢٥٢هـ)، بيروت: دار المعرفة، مصورة عن طبعة بولاق سنة ١٣٠٠هـ.
- عقود اللآلي في الأسانيد العوالي، ابن عابدين (ت ١٢٥٢هـ)، دمشق: مطبعة المعارف ١٨٨٦.
- علل الحديث، ابن أبي حاتم الرازي (ت ٣٢٧هـ)، بيروت: دار المعرفة ١٩٨٥.
- العلل المتناهية، ابن الجوزي (ت ٥٩٧هـ)، ضبط خليل الميس، بيروت: دار الكتب العلمية ١٩٨٣، ط ١.
- العلل الواردة في الأحاديث النبوية، الدار قطني (ت ٣٨٥هـ)، تحقيق محفوظ الرحمن زين الله السلفي، الرياض: دار طيبة ١٩٩٩.
- العلم الظاهر في نفع النسب الطاهر، ابن عابدين (ت ١٢٥٢هـ)، (ضمن مجموعة رسائله)، بيروت: دار إحياء التراث العربي.
- العمدة، ابن رشيقي (ت ٤٦٣هـ) تحقيق قرقران، بيروت: دار المعرفة ١٩٨٨.
- عمدة القاري شرح صحيح البخاري، العيني (ت ٨٥٥هـ)، بيروت: دار الفكر ١٩٧٥.
- عمل اليوم والليلة، ابن السني (ت ٣٦٤هـ)، تخريج وتعليق سالم السلفي، بيروت: دار المعرفة ١٩٨٩، ط ٣.
- عمل اليوم والليلة، النسائي (ت ٣٠٣هـ)، دراسة وتحقيق فاروق حمادة، بيروت: مؤسسة الرسالة ١٩٨٥، ط ٢.
- العناية شرح الهداية، أكمل الدين البايروني (ت ٧٨٦هـ)، (هامش فتح القدير)، بيروت: دار إحياء التراث العربي.
- عون المعبود شرح سنن أبي داود، شمس الحق العظيم آبادي، ضبط وتحقيق عبد الرحمن محمد عثمان، بيروت: دار الفكر ١٩٨٩، ط ٣.
- العين، الفراهيدي (ت ١٧٥هـ)، تحقيق المخزومي والسمرائي، قم: دار الهجرة ١٤٠٥هـ.
- عيون الأخبار، ابن قتيبة (ت ٢٧٦هـ)، تحقيق يوسف علي طویل، بيروت: دار الكتب العلمية.
- غاية النهاية في طبقات القراء، ابن الجزري (ت ٨٣٣هـ) تحقيق: برغستراسر، القاهرة: مكتبة الخانجي ١٩٣٢.

- الغرر البهية شرح منظومة البهجة الوردية، زكريا الأنصاري (ت ٩٢٦هـ)، ضبط النص وخرج الأحاديث محمد عبد القادر عطا، بيروت: دار الكتب العلمية ١٩٩٧.
- غرر الخصائص الواضحة وعرر النقائص الفاضحة، الوطواط (ت ٧١٨هـ)، بيروت: دار صعب ١٩٨٥.
- غريب الحديث، ابن قتيبة (ت ٢٧٦هـ)، صنع فهارسه نعيم زررور، بيروت: دار الكتب العلمية ١٩٨٨.
- غريب الحديث، أبو عبيد (ت ٢٢٤هـ)، بيروت: دار الكتاب العربي ١٩٧٦، ط ١.
- غمز عيون البصائر، الحموي (١٠٩٨هـ)، بيروت: دار الكتب العلمية ١٩٨٥م، ط ١.
- غنية المتملي شرح مئمة المصلي، إبراهيم الحلبي (ت ٩٥٦هـ).
- الغيث المسجّم في شرح لامية العجم، الصفدي (ت ٧٦٤هـ)، بيروت: دار الكتب العلمية ١٩٩٠، ط ٢.
- الفائق في غريب الحديث، الزمخشري (ت ٥٣٨هـ)، ضبط وتعليق محمد أبو الفضل إبراهيم، وعلي محمد البجاوي، دار الفكر ١٩٧٩ ط ٣.
- الفتاوى البزازية = الجامع الوجيز.
- الفتاوى التاترنحائية، عالم بن العلاء الأنصاري (ت ٧٨٦هـ)، تحقيق القاضي سجاد حسين، كراتشي: إدارة القرآن والعلوم الإسلامية ١٩٩٠.
- فتاوى الحافظ العسقلاني - قسم العقيدة، تحقيق ودراسة محمد تامر، طنطا: دار الصحابة للتراث ١٩٨٩.
- الفتاوى الحديثية، ابن حجر الهيتمي المكي (ت ٩٧٤هـ)، مصر: مطبعة مصطفى البابي الحلبي ١٩٨٩، ط ٣.
- الفتاوى الخانية، قاضي نحان (ت ٥٩٢هـ)، (هامش الفتاوى الهندية)، بيروت: دار صادر ١٩٩١، مصورة عن الطبعة الأميرية بولاق ١٣١٠هـ.
- الفتاوى الخيرية لنفع البرية، خير الدين الرملي، بيروت: دار المعرفة ١٩٧٤، مصورة عن المطبعة الأميرية بولاق ١٣٠٠هـ، ط ٢.
- فتاوى الرملي (ت ١٠٠٤هـ)، (هامش الفتاوى الكبرى الفقهية)، القاهرة: مطبعة المشهد الحسيني.
- فتاوى السبكي، تاج الدين السبكي (ت ٧٧١هـ)، بيروت: دار المعرفة ١٩٧٥.
- الفتاوى السراجية، سراج الدين الأوشي (ت بعد ٥٦٩هـ)، (هامش فتاوى قاضيخان).
- الفتاوى الغياثية، داود بن يوسف البغدادي، مصر: المطبعة الأميرية ببولاق ١٣٢٢هـ.
- الفتاوى الكبرى الفقهية، ابن حجر الهيتمي (ت ٩٧٤هـ)، القاهرة: مكتبة ومطبعة المشهد الحسيني.
- فتاوى النووي (ت ٦٧٦هـ)، تحقيق محمد الحجار، بيروت: دار البشائر الإسلامية، ١٩٩٦، ط ٦.

- الفتاوى الهندية، مجموعة من العلماء، بيروت: دار صادر ١٩٩١، مصورة عن الطبعة الأميرية ببولاق ١٣١٠هـ.
- فتاوى ومسائل ابن الصلاح، (ت ٦٤٣هـ)، تحقيق عبد المعطي قلنجي، بيروت: دار المعرفة ١٩٨٦.
- فتح الباري، ابن حجر العسقلاني (٨٥٢هـ)، صححه وحققه عبد العزيز بن باز، ومحمد فؤاد عبد الباقي، ومحبي الدين الخطيب، بيروت: دار المعرفة ١٣٧٩هـ.
- فتح الباقي شرح ألفية العراقي، زكريا الأنصاري (ت ٩٢٦هـ)، فاس: المطبعة الجديدة ١٣٥٤هـ.
- فتح العزيز شرح الوجيز، الرافعي (ت ٦٢٣هـ)، (هامش المجموع)، دار الفكر.
- فتح الغفار بشرح المنار، ابن نجيم (ت ١٩٧٠هـ)، القاهرة: مصطفى البابي الحلبي، ١٩٣٦، ط ١.
- فتح القدير، الكمال بن الهمام (ت ٨٦١هـ)، بيروت: دار إحياء التراث العربي.
- فتح القريب المجيب بشرح كتاب الترتيب، الشنشوري (ت ٩٩٩هـ)، القاهرة: المطبعة البهية ١٨٨٢.
- فتح المبين لشرح الأربعين، ابن حجر الهيتمي (ت ٩٧٤هـ)، بيروت: دار الكتب العلمية ١٩٧٨.
- فتح المعين، أبو السعود (ت ١١٧٢هـ)، طبع جمعية المعارف المصرية ١٩٥٨، ط ١.
- الفتوحات المكية، ابن عربي (ت ٦٣٢هـ)، بيروت: دار صادر.
- فرائد القلائد في مختصر شرح الشواهد، العيني (ت ٨٥٥هـ)، تحقيق عبد الهادي منصور، أطروحة ماجستير مقدمة للجامعة اللبنانية ٢٠٠٠م.
- الفرق بين الفرق وبيان الفرقة الناجية منهم، ابن طاهر البغدادي (ت ٤٢٩هـ)، بيروت: دار الآفاق الجديدة ١٩٨٠، ط ٤.
- الفرق، القرافي = أنوار البروق.
- الفصل في الملل والأهواء والنحل، ابن حزم (ت ٤٥٦هـ)، تحقيق محمد إبراهيم نصر، وعبد الرحمن عميرة، بيروت: دار الجيل ١٩٨٥.
- فضائل الصحابة، النسائي (ت ٣٠٣هـ)، بيروت: دار الكتب العلمية ١٩٨٤، ط ١.
- فضائل القرآن، النسائي (ت ٣٠٣هـ)، تحقيق سمير الخولي، بيروت: مؤسسة الكتب الثقافية ١٩٨٥، ط ١.
- فضل الصلاة على النبي، إسماعيل بن إسحاق القاضي (ت ٢٨٢هـ)، تحقيق محمد ناصر الدين الألباني، دمشق: المكتب الإسلامي ١٩٦٣، ط ١.
- فضل الله الصمد في توضيح الأدب المفرد، الجيلاني، حمص: دار الترمذي ١٩٦٩.
- الفقيه والمتفقه، للخطيب البغدادي (ت ٤٦٣هـ)، بيروت: دار الكتب العلمية ١٩٨٠، ط ٢.

- الفلك المشحون في أحوال ابن طولون، ابن طولون الصالحى (ت ٩٥٣هـ)، تحقيق محمد خير رمضان، بيروت: دار ابن حزم ١٩٩٦، ط ١.
- الفهرس الشامل للتراث العربى الإسلامى المخطوط، عمان: المجمع الملكى لبحوث الحضارة الإسلامية ١٩٨٧.
- فهرس مخطوطات الظاهرية (الفقه الحنفى)، محمد مطيع الحافظ، دمشق: مطبوعات مجمع اللغة العربية ١٩٨٠.
- الفهرست، ابن النديم (ت ٣٨٠هـ)، طهران ١٩٧١.
- الفوائد البهية في تراجم الحنفية، اللكنوي (ت ١٣٠٤هـ)، بيروت: دار المعرفة.
- الفوائد العجيبة في إعراب الكلمات الغريبة، ابن عابدين (ت ١٢٥٢هـ)، (ضمن مجموعة رسائله)، بيروت: دار إحياء التراث العربى.
- الفوائد المجموعة، الشوكانى (ت ١٢٥٠هـ)، تحقيق عبد الرحمن بن يحيى المعلمى اليماني، بيروت: المكتب الإسلامى ١٣٩٢هـ، ط ٢.
- الفوائد المخصصة بأحكام كى الحمصة، ابن عابدين (ت ١٢٥٢هـ)، (ضمن مجموعة رسائله)، بيروت: دار إحياء التراث العربى.
- فوات الوفيات، ابن شاکر الکتبى، (ت ٧٦٤هـ)، تحقيق د. إحسان عباس، بيروت: دار صادر.
- فيض التقدير، المناوى (ت ١٠٣١هـ)، دار الفكر ١٣٥٧هـ.
- القاموس المحيط، الفيروزآبادى (ت ٨١٧هـ)، تحقيق مؤسسة الرسالة، بيروت: مؤسسة الرسالة ١٩٩٣، ط ٣.
- القانون فى الطب، ابن سينا (ت ٤٢٨هـ)، بيروت ١٩٩٤.
- القبس فى شرح موطأ مالك بن أنس، أبو بكر بن العربى (ت ٥٤٣هـ)، تحقيق محمد عبد الله ولد كريم، بيروت: دار الغرب الإسلامى ١٩٩٢، ط ١.
- قرّة العينين فى رفع اليدين فى الصلاة، البخارى (ت ٢٥٦هـ)، تحقيق محمد عيسى جمعة، ومحمد حسان عوض، دمشق: دار يعرب للدراسات ١٩٩٦.
- القِرَى لقاصد أم القرى، المحب الطبري (ت ٦٩٤هـ)، تصحيح مصطفى السقا، القاهرة: مكتبة مصطفى البابى الحلبي ١٩٤٨، ط ٢.
- قواعد الأحكام فى مصالح الأنام، العز بن عبد السلام (ت ٦٦٠هـ)، القاهرة: مطبعة الاستقامة.
- قواعد فى علوم الحديث، التهانوى (ت ١٣٩٢هـ)، تحقيق عبد الفتاح أبو غدة، حلب: مكتب المطبوعات الإسلامية ١٩٧٢، ط ١.
- قوت القلوب، أبو طالب المكي (ت ٣٨٦هـ)، دار الفكر.

- القول البديع في الصلاة على الحبيب الشفييع، السخاوي، (ت ٩٠٢هـ)، بيروت: دار الكتب العلمية ١٩٨٧، ط ١.
- القول المسدد في الذب عن مسند الإمام أحمد، ابن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ)، تحقيق عبد الله الدرويش، دمشق، بيروت: دار اليمامة ١٩٨٥، ط ١.
- الكاف الشاف في تخريج أحاديث الكشف، ابن حجر (ت ٨٥٢هـ)، منشورات البلاغة ١٢١٥.
- الكافي في فقه الإمام أحمد، ابن قدامة المقدسي، خرج أحاديثه سليم يوسف، بيروت: دار الفكر ١٩٩٢.
- الكامل، المبرد (ت ٢٨٥هـ)، تحقيق د. محمد الدالي، دمشق: مؤسسة الرسالة ١٩٩٣، ط ٢.
- الكامل في التاريخ، ابن الأثير (ت ٦٣٠هـ)، تحقيق عبد السلام تدمري، بيروت: دار الكتاب العربي ١٩٩٧.
- الكامل في ضعفاء الرجال، ابن عدي (ت ٣٦٥هـ)، بيروت: دار الفكر ١٩٨٤ - ١٩٨٥.
- الكبريت الأحمر، الشعراني (ت ٩٧٣هـ)، (هامش اليواقيت والجواهر)، القاهرة: مطبعة مصطفى البابي الحلبي ١٩٥٩.
- الكتاب، سيويه (ت ١٨٠هـ)، تحقيق عبد السلام هارون، دار الكتب العلمية ١٩٨٨.
- كتاب الدعاء، الطبراني (ت ٣٦٠هـ)، دراسة وتحقيق محمد سعيد البخاري، بيروت: دار البشائر الإسلامية ١٩٨٧، ط ٢.
- كتاب الكتاب، ابن دُرُستويه (ت ٣٤٧هـ)، نشره لويس شيخو، بيروت: مطبعة الآباء اليسوعيين ١٩٢١.
- الكشف، الزمخشري (ت ٥٣٨هـ)، منشورات البلاغة ١٢١٥، ط ٢.
- الكشف، الزمخشري، تحقيق عادل عبد الموجود، وعلي معوض، مكتبة العبيكان.
- كشف اصطلاحات الفنون، محمد علي التهانوي (ت ١١٥٨هـ)، تحقيق د. علي دحروج، بيروت: مكتبة لبنان ناشرون.
- كشف الأستار عن زوائد البزار على الكتب الستة، الهيثمي (ت ٨٠٧هـ)، تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي، بيروت: مؤسسة الرسالة ١٩٨٠، ط ١.
- كشف الأسرار، عبد العزيز البخاري (ت ٧٣٠هـ)، ضبط وتعليق محمد المعتصم بالله البغدادي، بيروت: دار الكتاب العربي ١٩٩٤، ط ٢.
- كشف الخفاء، العجلوني (ت ١١٦٢هـ)، بيروت، دار إحياء التراث العربي ١٣٥١هـ، ط ٢.

- كشف السرّ الغامض شرح ديوان ابن الفارض، عبد الغني النابلسي (ت ١١٤٣هـ)، بيروت: دار التراث ١٩٦٠.
- كشف الظنون، حاجي خليفة (ت ١٠٦٧هـ)، بيروت: دار الكتب العلمية ١٩٩٢.
- الكفاية شرح الهداية، جلال الدين الكرّلائي، (هامش فتح القدير)، بيروت: دار إحياء التراث العربي.
- الكنى والأسماء، الدولابي (٣١٠هـ)، الهند: حيدر آباد ١٣٣٢هـ، ط ١.
- كنز العمال، المتقي الهندي (ت ٩٧٥هـ)، ضبط بكرحياتي، وصفوة السقا، حلب: منشورات مكتبة التراث الإسلامي ١٩٧١، ط ١.
- الكواكب الدراري في شرح صحيح البخاري، الكرمانلي (ت ٧٨٦هـ)، بيروت: دار إحياء التراث العربي، مصورة عن الطبعة المنيرية سنة ١٩٣٧.
- الكواكب الدرية في تراجم السادة الصوفية، المناوي (ت ١٠٣١هـ)، تحقيق د. عبد الحميد صالح حمدان، القاهرة: المكتبة الأزهرية للتراث.
- الكواكب السائرة بأعيان المائة العاشرة، الغزي (ت ١٠٦١هـ)، تحقيق د. جبرائيل جبور، بيروت: منشورات دار الآفاق الجديدة ١٩٧٩، ط ٢.
- اللآلئ المصنوعة، السيوطي (ت ٩١١هـ)، بيروت: دار المعرفة ١٩٧٥، ط ٢.
- اللباب في تهذيب الأنساب، ابن الأثير الجزري (ت ٦٣٠هـ)، بيروت: دار صادر ١٩٨٠.
- اللباب في شرح الكتاب، عبد الغني الغنيمي (ت ١٢٩٨هـ)، تحقيق محمود أمين النواوي، دار الكتاب المنير.
- لسان العرب، ابن منظور (ت ٧١١هـ)، بيروت: دار صادر ١٩٩٢، ط ٢.
- لسان الميزان، ابن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ)، بيروت: مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، مصورة عن حيدر آباد سنة ١٣٢٩.
- لقط المرجان في أحكام الجان، السيوطي (ت ٩١١)، تحقيق مصطفى عبد القادر عطاء، بيروت: دار الكتب العلمية ١٩٨٦، ط ١.
- مبارك الأزهار في شرح مشارق الأنوار، ابن ملك (ت ٨٠١هـ)، بيروت: دار القلم ١٩٨٦.
- المبسوط، السرخسي (ت ٤٨٣هـ)، بيروت: دار المعرفة ١٩٨٦.
- بحال ثعلب، أحمد بن يحيى (ت ٢٩١هـ)، شرح وتحقيق عبد السلام هارون، القاهرة: دار المعارف ١٩٤٩، ط ٢.

- مجالس العلماء، الزجاجي (ت ٣٣٧ هـ)، تحقيق عبد السلام هارون، القاهرة: الخانجي، الرياض: دار الرفاعي ١٩٨٣، ط ٢.
- المجروحين، ابن حبان (ت ٣٥٤ هـ)، تحقيق محمود إبراهيم زايد، حلب: دار الوعي ١٤٠٢ هـ، ط ٢.
- مجلة معهد المخطوطات، القاهرة، مج ٢ سنة ١٩٥٦، مج ٥ سنة ١٩٥٩، مج ٩ سنة ١٩٦٣.
- مجمع الأنهر في شرح ملتقى الأبحر، داماد أفندي (ت ١٠٧٨ هـ)، بيروت: مؤسسة التاريخ العربي، ودار إحياء التراث العربي.
- مجمع الزوائد، الهيثمي (ت ٨٠٧ هـ)، تحقيق عبد الله محمد الدرويش، بيروت: دار الفكر ١٩٩٢.
- المجموع، النووي (ت ٦٧٦ هـ)، تحقيق وتكميل محمد نجيب المطيعي، دار إحياء التراث العربي ١٩٩٥، ط ١.
- محاضرة الأبرار ومسامرة الأخيار، ابن عربي (ت ٦٣٨ هـ) بيروت: دار اليقظة العربية ١٩٦٨.
- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، ابن عطية (ت ٥٤٢ هـ)، تحقيق فئة من العلماء، الدوحة ١٩٨٢، ط ١.
- المحلى، ابن حزم (ت ٤٥٦ هـ) بيروت: دار الآفاق الجديدة ١٩٨٠.
- مختار الصحاح، الرازي (ت بعد ٦٦٦ هـ)، تعليق د. مصطفى ديب البغا، دمشق: دار العلوم ١٩٨٩، ط ١.
- مختصر سنن أبي داود، المنذري (ت ٦٥٦ هـ)، تحقيق أحمد محمد شاكر، ومحمد حامد الفقي، بيروت: دار المعرفة.
- مختصر الطحاوي، أحمد بن محمد الطحاوي (ت ٣٢١ هـ)، تحقيق أبو الوفا الأفغاني، القاهرة: مطبعة دار الكتاب العربي ١٣٧٠ هـ.
- مختصر المعاني، السعد التفتازاني (ت ٧٩٣ هـ)، القاهرة: مكتبة البابي الحلبي ١٩٦٥.
- مختصر الوقاية = النقاية.
- المخصص، ابن سيده (ت ٤٥٨ هـ)، بيروت: دار الفكر ١٩٧٨.
- مدارك التنزيل وحقائق التأويل، النسفي (ت ٧٠١ هـ)، بيروت: دار الكتاب العربي.
- المدخل إلى تنمية الأعمال، ابن الحاج (ت ٧٣٧ هـ) تحقيق توفيق حمدان، بيروت: دار الكتب العلمية ١٩٩٥.
- المدخل إلى السنن، البيهقي (ت ٤٥٨ هـ)، تحقيق محمد ضياء الرحمن الأعظمي، الكويت: دار الخلفاء للكتاب الإسلامي ١٤٠٤ هـ.
- المراسيل، أبي داود (ت ٢٧٥ هـ) تحقيق شعيب الأرناؤوط، بيروت: مؤسسة الرسالة ١٩٨٨، ط ١.

- مرصد الاطلاع، صفى الدين البغدادي (ت ٧٣٩هـ)، تحقيق علي البحاي، بيروت: دار المعرفة ١٩٥٥، ط ١.
- مراقي الفلاح، الشرنبلالي (ت ١٠٦٩هـ)، تحقيق عبد الجليل العطا، ١٩٩٠، ط ١.
- مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح، القاري (ت ١٠١٤هـ)، بيروت: دار إحياء التراث العربي ١٩٩٠. تخريج محمد جميل العطار، بيروت: دار الفكر ١٩٦٢.
- مسالك الأبصار في ممالك الأمصار، ابن فضل الله العمري (ت ٧٤٩هـ)، تحقيق أحمد زكي باشا، القاهرة: دار الكتب المصرية ١٩٢٤.
- المسامرة بشرح المسامرة، كمال الدين المقدسي (٩٠٦هـ)، القاهرة: المكتبة التجارية الكبرى.
- المستدرك، الحاكم النيسابوري (ت ٤٠٥هـ)، إشراف د. يوسف عبد الرحمن المرعشلي، بيروت: دار المعرفة.
- المستطرف في كل فن مستظرف، الأبشيهي (ت ٨٥٢هـ)، دار إحياء التراث العربي ١٩٥٢.
- المسند، أحمد بن حنبل (ت ٢٤١هـ)، بيروت: المكتب الإسلامي ١٩٨٥، ط ٥.
- مسند أبي حنيفة، أحمد بن عبد الله الأصبهاني (ت ٤٣٠هـ)، تحقيق نظر محمد الفاريابي، الرياض: مكتبة الكوثر ١٩٩٤، ط ١.
- مسند أبي عوانة، يعقوب بن إسحاق (ت ٣١٦هـ)، بيروت: دار المعرفة ١٩٨١.
- مسند أبي يعلى الموصلي، أحمد بن علي التميمي (ت ٣٠٧هـ)، تحقيق حسين سليم أسد، دمشق: دار المأمون للتراث ودار الثقافة العربية ١٩٨٩، ط ٢.
- مسند إسحاق بن راهويه، إسحاق بن إبراهيم (ت ٢٣٨هـ)، تحقيق عبد الغفور البلوشي، السعودية: مكتبة الإيمان ١٩٩١، ط ١.
- مسند البزار = البحر الزخار.
- مسند الحارث بن أسامة = بغية الباحث.
- مسند الحميدي (ت ٢١٩هـ)، حقق نصوصه حسين سليم أسد، دمشق: دار السقا ١٩٩٦.
- مسند الشافعي = ترتيب مسند الإمام المعظم.
- مسند الشاميين، سليمان بن أحمد الطبراني (ت ٣٦٠هـ)، تحقيق حمدي عبد المجيد السلفي، بيروت: مؤسسة الرسالة ١٩٩٦، ط ٢.

- مسند الشهاب، محمد بن سلامة القضاعي (ت ٤٥٤هـ) تحقيق حمدي عبد المجيد السلفي، بيروت : مؤسسة الرسالة ١٩٨٦، ط ٢.
- مسند الطيالسي، سليمان بن داود الطيالسي (ت ٢٠٤هـ)، بيروت: دار المعرفة، مصورة عن طبعة حيدر آباد سنة ١٣٢١هـ.
- مسند عبد بن حميد (ت ٢٤٩هـ)، تحقيق صبحي البدري السامرائي، ومحمود محمد خليل الصعيدي، بيروت: عالم الكتب مكتبة النهضة العربية ١٩٨٨.
- مسند الفردوس، الشيرويه الديلمي (٥٠٩هـ)، تحقيق السعيد زغلول، بيروت: دار الكتب العلمية ١٩٨٦، ط ١.
- مشايخ بلخ من الحنفية، محمد محروس المدرس، بغداد: إحياء التراث الإسلامي.
- المشترك وضعاً والمفترق صُنعاً، ياقوت الحموي (ت ٦٢٦هـ)، بيروت: عالم الكتب ١٩٨٦، ط ٢.
- مصابيح السنة، البغوي، تحقيق المرعشلي، بيروت: دار المعرفة ١٩٨٧، ط ١.
- مصباح الزجاجاة في زوائد ابن ماجه، البوصيري (ت ٨٤٠هـ)، دراسة كمال يوسف الحوت، بيروت: دار الجنان ١٩٨٦، ط ١.
- المصباح المنير، الفيومي (ت ٧٧٠هـ)، بيروت: دار الكتب العلمية ١٩٩٤، ط ١.
- المصنف، ابن أبي شيبة (ت ٢٣٥هـ) ضبطه سعيد اللحام، بيروت: دار الفكر ١٩٩٤.
- المصنف، عبد الرزاق الصنعاني (ت ٢١١هـ)، تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي، الهند: منشورات المجلس العلمي ١٩٨٣، ط ٢.
- المصنوع في معرفة الحديث الموضوع، القاري (ت ١٠١٤هـ)، تحقيق عبد الفتاح أبو غدة، بيروت: دار البشائر الإسلامية ١٩٩٤، ط ٥.
- المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية، ابن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ)، تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي، بيروت: دار المعرفة ١٩٩٣.
- مطالع المسرات بجلاء دلائل الخيرات، الفاسي (ت ١١٠٩هـ)، بيروت: دار المعرفة، مصورة عن الطبعة الميمية سنة ١٣٠٩هـ.
- المطول، السعد التفتازاني (ت ٧٩٢هـ)، مطبعة محرم أفندي البوسنوي.
- المعارف، ابن قتيبة (ت ٢٧٦هـ)، حققه ثروت عكاشة، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٢.
- معالم التنزيل، البغوي (ت ٥١٠هـ) بيروت: دار الكتب العلمية ١٩٩٣.

- معالم السنن، الخطابي (ت ٣٨٨هـ)، تصحيح محمد راغب الطباخ، حلب: المطبعة العلمية ١٩٣٣، ط ١.
- معجم أبي بكر الإسماعيلي (ت ٣٧١هـ)، دراسة وتحقيق د. زياد محمد منصور، المدينة المنورة: مكتبة العلوم والحكم ١٩٩٠، ط ١.
- معجم الأدباء، ياقوت الحموي (ت ٦٢٦هـ) بيروت: دار إحياء التراث العربي ١٩٧٥.
- المعجم الأوسط، الطبراني (ت ٣٦٠هـ)، تحقيق أيمن صالح شعبان، وسيد أحمد إسماعيل، القاهرة: دار الحديث ١٩٩٦، ط ١.
- معجم البلدان، ياقوت الحموي (ت ٦٢٦هـ)، تحقيق فريد عبد الغني الجندي، بيروت: دار الكتب العلمية ١٩٩٠.
- معجم البلاغة العربية، الدكتور بدوي طبانة، جدة: دار المنارة، الرياض: دار الرفاعي ١٩٨٨، ط ٣.
- المعجم الشامل للتراث العربي المخطوط، د. محمد عيسى صالحية، القاهرة: معهد المخطوطات العربية ١٩٩٢، ط ٢.
- المعجم الصغير، الطبراني (ت ٣٦٠هـ)، بيروت: دار الكتب العلمية ١٩٨٣.
- المعجم الكبير، الطبراني (ت ٣٦٠هـ)، تحقيق حمدي عبد المجيد السلفي، دار إحياء التراث الإسلامي ط ٢.
- معجم المطبوعات العربية والمعرية، جمعه يوسف إيلان سر كيس، مصر: مطبعة سر كيس ١٩٢٨.
- معجم مقاييس اللغة، ابن فارس (ت ٣٩٥هـ)، تحقيق عبد السلام هارون، بيروت: دار الفكر ١٩٧٩.
- معجم المؤلفين، عمر رضا كحالة، بيروت: مؤسسة الرسالة ١٩٩٣، ط ١.
- معرفة أنواع علوم الحديث، ابن الصلاح (ت ٦٤٣هـ)، تحقيق د. عائشة عبد الرحمن، القاهرة: دار المعارف.
- معرفة الخصال المكفرة، ابن حجر (ت ٨٥٢هـ)، (ضمن مجموعة الرسائل المنيرية)، بيروت: محمد أمين دمج ١٩٧٠.
- معرفة السنن والآثار، البيهقي (ت ٤٥٨هـ)، تحقيق د. عبد المعطي أمين قلعجي، كراتشي: جامعة الدراسات الإسلامية، حلب، القاهرة: دار الوعي ١٩٩١، ط ١.
- معرفة علوم الحديث، الحاكم النيسابوري (ت ٤٠٥هـ)، المدينة المنورة: المكتبة العلمية، مصورة عن حيدر آباد سنة ١٩٣٧.
- المغرب في ترتيب العرب، المطرزي (ت ٦١٠هـ)، تحقيق محمود فاخوري، وعبد الحميد مختار، حلب: مكتبة أسامة بن زيد ١٩٧٩، ط ١.

- المغني، ابن قدامة المقدسي (ت ٦٨٢هـ)، تحقيق د. محمد شرف الدين خطاب، ود. السيد محمد السيد القاهرة، دار الحديث ١٩٩٦، ط ١.
- المغني عن حمل الأسفار، زين الدين العراقي (ت ٨٠٦هـ)، (هامش إحياء علوم الدين)، دمشق، بيروت: دار قتيبة ١٩٩٢، ط ١.
- مغني اللبيب، ابن هشام (ت ٧٦١هـ)، تحقيق د. مازن المبارك، محمد علي حمد الله، بيروت: دار الفكر ١٩٩٢، ط ١.
- مفاتيح الجنان ومصباح الجنان (شرح شريعة الإسلام) البرؤسوي علي زاده (ت ٩٣١هـ)، بيروت: دار الكتب العلمية.
- مفتاح السعادة ومصباح السيادة، طاش كبري زاده (ت ٩٦٢هـ)، دار الكتب العلمية.
- مفردات ألفاظ القرآن، الراغب الأصفهاني (ت ٤٢٥هـ)، تحقيق صفوان داوودي دمشق، دار العلم، بيروت: الدار الشامية ١٩٩٧، ط ٢.
- المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم، أبو العباس القرطبي (ت ٦٥٦هـ)، تحقيق ففة من المحققين، دمشق، بيروت: دار ابن كثير، دار الكلم الطيب ١٩٩٦، ط ١.
- المقاصد، سعد الدين التفتازاني (ت ٧٩٣هـ)، (ضمن شرح المقاصد)، تحقيق د. عبد الرحمن عميرة، بيروت: دار الكتب ١٩٨٩، ط ١.
- المقاصد الحسنة، السخاوي (ت ٩٠٢هـ)، تحقيق محمد عثمان الخشت، بيروت: دار الكتاب العربي ١٩٨٥، ط ١.
- المقاصد النحوية، العيني (ت ٨٥٥هـ)، (هامش خزانة الأدب) بيروت: دار صادر ١٩٨٢، ط ١.
- المقتضب، المبرد (ت ٢٨٥هـ)، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، بيروت: عالم الكتب ١٩٦٣.
- مقدمة ابن الصلاح = معرفة أنواع علم الحديث.
- ملتقى الأبحر، إبراهيم الحلبي (ت ٩٥٦هـ)، تحقيق وهبي سليمان غاوجي الألباني، بيروت: مؤسسة الرسالة ١٩٨٩، ط ١.
- مناداة الأطلال ومسامرة الخيال، عبد القادر بدران (ت ١٣٤٦هـ)، بيروت: المجمع العربي ١٩٨٦.
- منار الأنوار، النسفي (ت ٧١٠هـ)، (هامش نسيمات الأسحار)، مصر: دار الكتب العربية الكبرى ١٣٢٨هـ.
- المنار المنيف، ابن القيم (ت ٧٥١هـ)، تحقيق عبد الفتاح أبو غدة، بيروت: دار البشائر الإسلامية، ١٩٩٤، ط ٦.

- مناقب أبي حنيفة، الكردي (ت ٨٢٧هـ)، بيروت: دار الكتاب العربي ١٩٨١.
- مناقب الإمام أبي حنيفة وصاحبيه أبي يوسف محمد، الذهبي (ت ٧٤٨هـ)، تحقيق محمد زاهد الكوثري، وأبو الوفا الأفغاني، حيدر آباد: الدكن، لجنة إحياء المعارف النعمانية ١٩٨٠.
- مناقب الشافعي، البيهقي (ت ٤٥٨هـ)، تحقيق السيد أحمد صقر، القاهرة: دار التراث ١٩٧١، ط ١.
- مناهل الصفا في تخريج أحاديث الشفا، السيوطي (ت ٩١١هـ)، تحقيق سمير القاضي، بيروت: دار الجنان - مؤسسة الكتب الثقافية ١٩٨٨، ط ١.
- المنتخب من مخطوطات المدينة المنورة، عمر رضا كحالة، دمشق: مجمع اللغة العربية ١٩٧٣.
- منتخبات التواريخ لدمشق، محمد أديب آل تقي الدين الحصني، قدّم له كمال سليمان الصليبي، بيروت: دار الآفاق الجديدة.
- المنتظم في تاريخ الملوك والأمم، ابن الجوزي (ت ٥٩٧هـ) تحقيق محمد عبد القادر عطا، بيروت: دار الكتب العلمية ١٩٩٢.
- المنتقى، عبد الله بن الجارود (ت ٣٠٧هـ)، فهرسه وعلق عليه عبد الله عمر البارودي، بيروت: دار الجنان، ومؤسسة الكتب الثقافية ١٩٨٨، ط ١.
- المنتقى من أخبار المصطفى، ابن تيمية (ت ٦٥٢هـ)، تصحيح وتعليق محمد حامد الفقي، بيروت: دار المعرفة.
- منتهى السؤل والأمل في علمي الأصول والجدل، ابن الحاجب (ت ٦٤٦هـ)، بيروت: دار الكتب العلمية ١٩٨٥، ط ١.
- المنح الفكرية بشرح الجزرية، القاري (ت ١٠١٤هـ)، القاهرة: مصطفى البابي الحلبي ١٩٤٨، ط أخيرة.
- منحة الخالق على البحر الرائق، ابن عابدين (ت ١٢٥٢هـ)، (هامش البحر الرائق)، بيروت: دار المعرفة ١٩٩٣، ط ٣.
- المنهاج، النووي (ت ٦٧٦هـ)، (هامش السراج الوهاج)، بيروت: دار الجيل ١٩٨٧.
- منهاج السنة، ابن تيمية (ت ٧٢٨هـ)، بيروت: دار الكتب العلمية.
- المنهاج في شعب الإيمان، الحلبي (ت ٤٠٣هـ)، تحقيق حلمي محمد فودة، بيروت: دار الفكر ١٩٧٩، ط ١.
- المنهج الأحمد، العلمي (ت ٩٢٨هـ)، تحقيق فئة من الباحثين، بيروت: دار صادر، دمشق: دار البشائر ١٩٩٧.
- منهج السالك إلى ألفية ابن مالك، الأشموني (ت ٩٠٠هـ)، القاهرة: عيسى البابي الحلبي.

- منهل الواردين من بحار الفيض على ذخر المتأهلين، ابن عابدين (ضمن مجموعة رسائله) بيروت: دار إحياء التراث العربي.
- المواقف، عضد الدين الإيجي (ت ٧٥٦هـ)، بيروت: عالم الكتب، القاهرة: مكتبة المتنبّي، دمشق: مكتبة سعد الدين.
- المواهب اللدنية بالمنح المحمدية، شهاب الدين القسطلاني (ت ٩٢٣هـ)، تحقيق صالح الشامي، بيروت: المكتب الإسلامي ١٩٩١، ط ١.
- الموضوعات، ابن الجوزي (ت ٥٩٧هـ)، تحقيق عبد الرحمن محمد عثمان، المدينة المنورة: المكتبة السلفية ١٩٦٦، ط ١.
- الموطأ، الإمام مالك (ت ١٧٩هـ)، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، القاهرة: دار الحديث ١٩٩٩، ط ٤.
- ميزان الأصول في نتائج العقول، علاء الدين السمرقندي (ت ٥٣٩هـ)، تحقيق د. عبد الملك عبد الرحمن السعدي، بغداد: لجنة إحياء التراث العربي والإسلامي، مطبعة الخلود ١٩٨٧، ط ١.
- ميزان الاعتدال، للذهبي (ت ٧٤٨هـ)، تحقيق علي محمد البجاوي، بيروت: دار المعرفة.
- الميزان الكبرى، عبد الوهاب الشعراني (ت ٩٧٣هـ)، دمشق: دار الفكر.
- التنف في الفتاوى، أبو الحسن السُّغدي (ت ٤٦١هـ)، تحقيق د. صلاح الدين الناهي، بيروت: مؤسسة الرسالة، عمان: دار الفرقان، ١٩٨٤، ط ٢.
- نزهة الألباء في طبقات الأدباء، الأنباري (ت ٥٧٧هـ)، تحقيق د. عطية عامر، تونس: دار المعارف للطباعة والنشر ١٩٩٨، ط ٢.
- نزهة الأنام في محاسن الشام، أبو البقاء البدري (ت ٨٩٤هـ)، بيروت: دار الرائد العربي ١٩٨٠، ط ١.
- نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر، ابن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ)، بيروت: دار الخير ١٩٩٣، ط ٣.
- نسيمات الأسحار، ابن عابدين (ت ١٢٥٢هـ)، مصر: دار الكتب العربية.
- نسيم الرياض في شرح شفاء القاضي عياض، الشهاب الخفاجي (ت ١٠٦٩هـ)، دمشق: دار الفكر.
- نصب الراية، جمال الدين الزيلعي (ت ٧٦٢هـ)، اعتنى به أيمن صالح شعبان، القاهرة: دار الحديث ١٩٩٥، ط ١.
- نفحة الريحانة، المحبي (ت ١١١١هـ)، تحقيق عبد الفتاح الحلو، القاهرة: دار إحياء الكتب العربية ١٩٦٧، ط ١.

- النقاية، صدر الشريعة المحبوبي (ت ٧٤٥هـ)، (مطبوع مع شرح النقاية للقاري)، كراتشي: سعيد كمبني.
- النكت على كتاب ابن الصلاح، ابن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ)، تحقيق ربيع عمير، المدينة المنورة: الجامعة الإسلامية ١٩٨٤، ط ١.
- النهاية في غريب الحديث والأثر، ابن الأثير الجزري (ت ٦٠٦هـ)، تحقيق طاهر أحمد الزاوي، ومحمود الطناحي، المكتبة الإسلامية ١٩٦٣.
- النهاية في الفتن والملاحم، ابن كثير (ت ٧٧٤هـ)، بيروت: مكتبة المعارف ١٩٧٩، ط ٣.
- نهاية المحتاج، الرملي (ت ١٠٠٤هـ)، بيروت: دار الفكر ١٩٨٤.
- نهاية المراد، عبد الغني النابلسي (ت ١١٤٢هـ)، تحقيق الشيخ عبد الرزاق الحلبي، قبرص: الجفان والجاني ١٩٩٤، ط ١.
- نوارد الأصول، الحكيم الترمذي (ت ٢٩٧هـ)، بيروت: دار صادر.
- نور الإيضاح ونجاة الأرواح، الشرنبلالي (ت ١٠٦٩هـ)، (مطبوع مع شرحه الوشاح)، تحقيق عبد الجليل العطا، دمشق ١٩٩٤، ط ١.
- النور السافر عن أخبار القرن العاشر، العيدروسي (ت ١٠٣٨هـ)، بيروت: دار الكتب العلمية ١٩٨٥.
- نيل الأوطار، الشوكاني (ت ١٢٥٠هـ)، تحقيق طه عبد الرؤوف سعد، ومصطفى محمد الهواري، القاهرة: مكتبة القاهرة ١٩٧٨.
- الهداية، المرغيناني (ت ٥٩٣هـ)، القاهرة: مطبعة مصطفى البابي الحلبي.
- هداية السالك، عز الدين بن جماعة، (ت ٧٦٧هـ)، تحقيق د. نور الدين العتر، بيروت: دار البشائر الإسلامية ١٩٩٤، ط ١.
- هدية العارفين، إسماعيل باشا البغدادي (ت ١٣٣٩هـ)، بيروت: دار الكتب العلمية ١٩٩٢هـ.
- همع الهوامع شرح جمع الجوامع، السيوطي (ت ٩١١هـ)، تصحيح محمد النعساني، بيروت: دار المعرفة.
- الوسائل إلى معرفة الأوائل، السيوطي (ت ٩١١هـ)، تحقيق إبراهيم العدوي، وعلي عمر، القاهرة: مكتبة الخانجي ١٩٨٠.
- وفيات الأعيان، ابن خلكان (ت ٦٨١هـ)، تحقيق إحسان عباس، بيروت: دار صادر ١٩٧٨.
- وقاية الرواية في مسائل الهداية، برهان الشريعة (ت في حدود ٦٧٣هـ)، (هامش كشف الحقائق)، كراتشي: إدارة القرآن والعلوم الإسلامية ١٩٨٧.

جدول الخطأ والصواب

المجلد	الصحيفة	السطر	الخطأ	الصواب
١	١٦٩	١٤	بن الحسن	ابن الحسن
١	٢٢١	٢٠	الإنتقاء	الانتقاء
١	٢٣٢	٢٣	بل هي عشرين	بل هي عشرون
١	٢٣٤	٢٥	قوله: ((إلا إذا كان إلخ)) ...	قوله: ((إذا ذيلت رواية إلخ)) ...
١	٣١٤	٢٣	فرض واجب	فرض وواجب
١	٣٧٣	٢٤	بنبيره	بنبيره
١	٤٤٤	٥	وفيه: ((أَنَّ))، ولعله	وفيه: أَنَّ، ولعله
١	٤٦٣	٢٣	يُطَهَّرُ	يُطَهَّرُ
١	٤٧٩	١٦	١٠٢٥/٢	١٠٥٢/٢
١	٥١٤	٦	المقدسي في الفتاوى	المقدسي: وفي الفتاوى
١	٦٢٩	٢٢	ولطاهر بن أحمد، افتخار الدين البخاري (ت ٥٤٢هـ)	حذف الكلام السابق كله
١	٦٥٦	٢٣	_____	زيادة: قوله: ((أي: نية عبادة))
١	٧١٠	١١	رجليه	رجليه
١	٧٥٣	٢	تحرير القواعد المنطقية = حاشية	حذف السطر كله
١	٧٥٤	١٠	الجامع السامي	الجامع الحسامي
١	٧٥٥	٢	لابن حبيب	لابن حبيب
١	٧٥٥	٧	حاشية على شرح الشمسية = تحرير القواعد المنطقية: للسيد الشريف الجرجاني	حاشية الجرجاني على شرح الشمسية: لقطب الدين التحتاني

المجلد	الصحيفة	السطر	الخطأ	الصواب
١	٧٥٥	٨-٩ ١٠-١١	الحاشية على	حاشية على
١	٧٥٦	١	_____	حواشي المولى عصام ... على الهداية للمرغيناني
١	٧٥٨	١	مختصر	مختصر
١	٧٥٩	٢	للشيخ إبراهيم	للحصكفي
١	٧٥٩	١٨	لمحمد بن نشوان الحميري	لنشوان الحميري
٢	٦٤	٢٧	غَيْرَه	غَيْرَه
٢	١٤٢	٢٢	ص ٧١- والكلام للشارح	ص ٧٠-.
٢	١٩٠	١٠	الجمعة والعيد	الجمعة والعيد
٢	٢٣٤	٩	لا مسح	لا مسح
٢	٢٣٦	١٣	على منكر أو معروف	على منكر أو معرف
٢	٢٨٨	٢٧	_____	زيادة [اهـ مصححه].
٢	٥٣٢	١٥	الدارقطني في السنن الكبرى	الدارقطني في السنن
٢	٦٢٥	٤	ولم يذكر	ولم يذكر
٢	٦٥٨	٣	لقرشي	القرشي
٢	٦٥٨	٩	الحواشي السعدية = هامش فتح القدير: لسعدي أفندي	الحواشي السعدية = حاشية سعدي أفندي على العناية
٢	٦٦٢	١٧	هامش فتح القدير = الحواشي السعدية: لسعدي أفندي	حذف الكلام كله
٣	٥٢١	١٠	خَلَقًا	خُلِقًا
٣	٦٨٣	١٥	البدر المنير = تلخيص ...	حذف ((البدر المنير =))
٣	٦٨٧	٢٠	مختصر ... = البدر المنير	حذف ((= البدر المنير))

المجلد	الصحيفة	السطر	الخطأ	الصواب
٣	٦٨٨	٢٢	المنافع = المنافع لعبد الله ...	المنافع للنسفي شرح المنافع لأبي القاسم السمرقندي
٣	٦٨٩	٣	المنافع = المنافع لعبد الله	المنافع لأبي القاسم السمرقندي
٤	١٩	١	(لا)	(ولا)
٤	٦٨٨	١٧	يتنقل	يتنقل
٥	٦١٤	٣	وفي سبيل وعلى	وفي سبيل الله وعلى
٥	٦٣٣	١٢	لسراج الابن	لسراج الدين
٧	٤٩٧	٢٤	للقهستاني	للمرغيناني صاحب الهداية

فهرس الفهارس

فهارس الجزء السابع :

الفهرس	الصحيفة
فهرس الآيات القرآنية	٤٨٥
فهرس الأحاديث والآثار	٤٨٧
فهرس الأعلام	٤٩٢
فهرس الكتب	٤٩٧
فهرس الموضوعات	٤٩٩

الملحقات

الملحق	الصحيفة
الاستدركات	٥٠٧
الفهارس العامة	٥١٩
مصادر التحقيق	٧٠١
جدول الخطأ والصواب	٧٤١